

كتاب في الطب

على

شرح من شرح الطب الباطني

المستفادة

التجريد لنفع القصيد

الكتاب في الطب الباطني

مختار ازدمش

دمشق سنة ١٢٥٠

حَاشِيَةُ الْجَمْعِ
عَلَى
شَرْحِ مَنَاجِحِ الطُّلُبِ

المُسَمَّاةُ
التَّجْرِيدُ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ

الجزء الرابع

وبهامشه مع الشرح نقائس ولطائف مستخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد أزدشير

ديار بكر - تركيا

مطابق: ١٤٢٢

العاصمة

درس

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الطلاق﴾

هو لغة حل القيد وشرعا
حل عقد النكاح بلفظ
الطلاق ونحوه والاصل فيه
قبل الاجماع الكتاب
كقوله الطلاق مرتان
فامساك بمعروف أو تسريح
باحسان والسنة تكبر ليس
شيئ من الحلال أبغض الى
الله تعالى من الطلاق رواه
أبو داود بأسناد صحيح
والحاكم ومصححه (أركانه)
خسة (صيغة ومحل وولاية
وقصد ومطلق وشرط فيه)
أى فى المطلق ولو بالتعليق
(تكليف) فلا يصح من
غير مكلف تخبر ورفع القلم
عن ثلاثة (الا السكران)
فيصح منه مع أنه غير مكلف
كما نقله فى الروضة عن
أصحابنا وغيرهم فى كتب
الاصول تغليظا عليه ولان
محله

(قوله مما يخل بالمرأة) بيان
لما دخل تحت الكاف تأمل
(قوله الآن يقال عدم الخ)
الاحسن فى الجواب ان
يقال لو أوقعنا عليهم الطلاق
لزم تحريم زوجاتهم عليهم
فلم يترتب عليه خطاب
تكليف الخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كتاب الطلاق﴾

هو اسم مصدر لطلق ومصدره التطليق ومصدر لطلقت بتخفيف اللام يقال طلقت المرأة طلاقا فهى
طالقة (قوله حل القيد) المراد به ما يشمل الحسى والمعنوى ليكون بين المعنى الشرعى واللغوى علاقة
اه وشيدى (قوله عقد النكاح) الاضافة بيانية فان أريد بالنكاح الوطء كانت حقيقية (قوله
الطلاق مرتان) أى عدد الطلاق الذى تملك به الرجعة عقبه مرتان فلا بد من تقدير مضاف ليكون
المبتدأ عين الخبر (قوله ليس شيء من الحلال أبغض) وفى رواية صحيحة أبغض الحلال الى الله الطلاق
وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه قاله حج وما المانع من كون البغض معناه الكراهة وعدم
الرضا وهذا صادق بالمكروه سمع على م ر لكنه لا يشمل صور غير الكراهة وبدل لها أيضا
اجماع الامة بل سائر الملل على مشروعيتها حل وحل بعضهم الحديث على بعض أفراد الطلاق وهو
المكر ومنه وقال الشورى أى على تقدير أن يكون فى الحلال بغض فهذا أبغض اه وقال العزيزى
لان بعض افراد الحلال قد يكون مبغوضا كالا كل فى السوق مما يخل بالمرأة فيكون البغض كناية
عن عدم الرضا وعن التنفير منه الذى هو لازم للبغض (قوله وقصد) فيه ان كلاما من الولاية والقصد
وصف للمطلق فهلا جعلنا من شروطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالما بقوله أنت طالق مثلا ان
هذا اللفظ موضوع لحل العصمة وليس معناه أنه يقصد حل العصمة والما وقع من المازل اذ لم يوجد
منه قصد حلها وأيضا لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ صريحا لان الصريح لا يحتاج الى نية ذلك فخرج
بكونه عالما عند التلغظ الساهى والناثم ونحوهما مما لا قصد له شيخنا عزيزى (قوله ولو بالتعليق)
والعبرة بحال التعليق شورى (قوله رفع القلم عن ثلاث) أى قلم خطاب التكليف لا قلم خطاب
الوضع وتمة الحديث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ وحيث
رفع عنهم القلم بطل تصرفهم ع ش والمراد بقلم التكليف الكاتب للاحكام التكليفية وقلم
الوضع الكاتب للاحكام الوضعية فانه ليس مرتفعاً عن الثلاث واذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح
الاستدلال بالحديث لان وقوع الطلاق من قبيل خطاب الوضع الآن يقال عدم وقوع طلاقهم
يلزمه عدم حرمة الزوجة بعد زوال هذه الاعذار فكان الحديث قال اذا طلق الصبي زوجته ثم
بلغ لا تحرم عليه وكذا يقال فى البقية فلا أوقعنا عليهم الطلاق لزم تحريم زوجاتهم عليهم فلما ترتب خطاب
التكليف على خطاب الوضع رفع عنهم أيضا بالنظر لما يلزمه من التحريم (قوله الا السكران) استثناء
من المفهوم وهو قوله فلا يصح من غير مكلف فيكون متصلا كما أشار اليه بقوله مع انه غير مكلف (قوله

من قبيل ربط الاحكام) أي تعلقها بالاسباب مع بقاء العقل فلا يرد المجنون المتعدي فان طلاقه لا يقع مع تعديه لزال عقله بخلاف السكران فان عقله باق وأما قول الشارح بعد وهو من زال عقله فالمراد به تمييزه اه وقال مر بمعنى أن أقواله وأفعاله أسباب معرفات للاحكام بترتيبها عليها اه بمعنى ان الشارع جعل طلاقه علامة على المفارقة وقتله سبباً للقصاص واتلافه سبباً للضمان كقتل الصبي واتلافه شورى والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلفظ به كقافي ع ش على مر أي فهو من باب خطاب الوضع ومعنى خطاب الوضع ان الله تعالى وضعه في شريعته لاضافة الحكم له بقرينته وتقرير الاحكام تيسيراً لنا اه شورى يعني أن الشارع أسند الاحكام الى أسبابها يجعلها علامة عليها لتسهيلها على المكلف لانه لو كانت الاحكام بلا أسباب لأصعب فهمها على المكلف وقوله وضعه أي وضع متعلقة كالاسباب وفسر خطاب الوضع في شرح جمع الجوامع بأنه الخطاب الوارد بكون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو محيياً أو فاسداً وقوله بالاسباب أي المنضم اليها قصد التغليظ ليجر الصبي ونحوه كالنائم فاندفع ما للحلي من ايراد النائم والمجنون والصبي (قوله الذي استند اليه الجويني) أي استندل به (قوله وهو المنتشى) أي المبتدى في أول السكر وقوله لبقاء عقله لا يناسب قوله بعد حتى تعلموا ما تقولون لان المنتشى يعلم ما يقول وأيضا يلزم نهى المنتشى عن الصلاة مع ان صلاته صحيحة حل وأجاب بعضهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذي هو يسير بحيث لا يسع جميع الصلاة فنهى عن ابتدائها لئلا يطل في أثناءها بتغير حاله شيخنا (قوله وانتفاء تكليف السكران لانتفاء الفهم) ومن ذكر أن السكران مكلف أراد انه يجري عليه أحكام المكلفين حل أي قايس في المسئلة خلافه معنوي فمن قال ايس مكانه أي انه ليس بخطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال انه مكلف أراد أنه مكلف حكماً أي تجري عليه أحكام المكلفين قال مر وما يحسنه ابن الرفعة وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها على النية وهي مستحيلة منه فحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصريح فقط مردود بما اقتضاه اطلاقهم بأن الصريح يمتد فيه قصد اللفظ لمعناه كما تقرر والسكران يستحيل عليه ذلك فكما أوقعوه به ولم ينظروا لذلك فكذلك هي للتغليظ عليه شرح مر وقوله فكذلك أي الكناية فيقع بهام من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن لا بد من النية بأن ينجر عن نفسه انه نوى سواء أخيه في حال السكر أو بعده اه (قوله من شراب أو دواء) مثله من ألقى نفسه من شاهق جبل وقد علم ان الوقوع منه يزيل عقله كما في سم وعش فلو ادعى انه شرب ذلك مكرهاً وأنه لا يعلم أنه مسكر صدق بيمينه حل (قوله أو دواء) محله ان لم يتعين للدواء فان تعين بأن لم يقم غيره مقامه فحكمه حكم غير المتعدي (قوله ويرجع في حده الى العرف) انظر مع ان الطلاق يقع منه مطلقاً سواء كان في أوله أو آخره فافائدة هذا الحد الآن يقال فائدة راجعة للعالم كان على طلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق الا ان وصل للحد العرفي حل نعم تظهر له فائدة اذا كان السكر بلا تعدل لاجل سقوط الخطاب عنه حيثئذ (قوله فهو محل الكلام) أي الذي وقع الخلاف فيه هل هو مكلف أو غير مكلف اه شيخنا (قوله واختيار) قال الشيخ توهم بعض الطلبة انه لا حاجة لتقييد الاختيار مع قيد التكليف بناء على ان المكره غير مكلف كما مشى عليه في جمع الجوامع وهو فاسد لان المراد هنا بالتكليف البلوغ والعقل لا المعنى المراد في قولهم المكره مكلف أو غير مكلف على ان المسئلة خلافية شورى (قوله فلا يصح من مكره) خلافاً لابي حنيفة وفيه انه اذا أكرهه على طلاق زوجته فطلق واحدةً وثلاثاً وقع لانه باتيانها بالواحدة والثلاث له نوع اختيار وشرط عدم وقوع طلاق المكره أن لا تظهر منه قرينة اختيار كما يأتي واجيب بأن صورته أن يكرهه على أصل الطلاق فيسأله هل يطلق واحدةً أو أكثر والافتى أكرهه على أصل الطلاق وطاق واحدةً أو

من قبيل ربط الاحكام بالاسباب كما قاله الغزالي في المستصفى وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذي استند اليه الجويني وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو المنتشى لبقاء عقله وانتفاء تكليف السكران لانتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف والمراد بالسكران الذي يصح طلاقه ونكاحه ونحوهما من زال عقله بما أثم به من شراب أو دواء ويرجع في حده الى العرف فاذا انتهى تغير الشارب الى حالة يقع عليه اسم السكران عرفاً فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله عنه انه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم (واختيار فلا يصح من مكره

وان لم يور (لاطلاق خبر لا طلاق في اغلاق أي اكرامه واه أبو داود والحاكم على شرط مسلم والتورية كأن ينوي غير زوجته أو ينوي بالطلاق حل الوثاق أو بطلت الاخبار (٤) كاذبا (وشرط الاكراه قدرة مكره) بكسر الراء (على) تحقيق (ما هدد به)

بولاية أو تغلب (عاجلا ظملا وعجز مكره) بفتح الراء (عن دفعه) بهرب وغيره كاستغاثه بغيره (وظنه) انه (ان امتنع) من فعل ما أكره عليه (حققه) أي ما هدد به (ويحصل) الاكراه (بتخويف بمحذور كضرب شديد) أو حبس أو اتلاف مال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس واحوالهم فلا يحصل الاكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضربنك غدا ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن له عليه قصاص طلقها والا اقتصمت منك وهذا ان خرجا بما زدته بقولي عاجلا ظملا (فان ظهر) من المكره (قرينة اختيار) منه للطلاق (كأن) هو أولى من قوله بأن (أكره على ثلاث) من الطلقات (أو) على (صریح أو تعليق أو) على أن يقول (طلقت أو) على (طلاق مبهم) وهو من زيادتي (نخاف) بأن وحداً وثني أو كني أو نجزأ صرح أو طلق معينة (وقع) الطلاق بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع

أكثر وقوعه ويحجب أيضاً بأن يكرهه على أصل الطلاق ويأتي به فقط كأن يقول طلقها فلا يقع حينئذ شيخنا عزري والمراد المكره بغير حق اما بحق فيقع كأن تزوج امرأة وكان قد طلق أختها ولها عليه حق قسم فطلبته منه فأكرهه على طلاق زوجته ليوفي أختها حقها بعد تزوجها ببر وطلاق المولى اذا امتنع منه فأكرهه الحاكم عليه (قوله وان لم يور) للرد (قوله أي اكراه) فسر الاغلاق بالاكراه لان المكره أغلق عليه الباب الى أن يطلق أو انغلق عليه رأيه اه حج (قوله بمحذور) ولو في ظن المكره فلو خوفه بما ظنه محذور اقبان خلافه كان مكرها حل (قوله أو اتلاف مال) أي له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق بدون بذله ومنه قول المرأة لزوجها طلقني والا أطعمتك سماً مثلاً وغلب على ظنه ذلك ببر قال الشاشي ان الاستخفاف في حق الوجيه اكراه وابن الصباغ ان الشتم في حق أهل المرأة اكراه اه ومنه حبس دوابه حبساً يؤدي الى التلف عادة ع ش على م ر وهل من ذلك الزنا بزوجه أو قتل ولدها أو الفجور به وهل ولو كان ممن اعتاد القيادة عليها وفي الروص ان التخويف بقتل الولد اكراه في الطلاق وفي كلام شيخنا ان من الاكراه التهديد بقتل بعض معصوم وان علا أو سفلى وكذا رحم ونحو جرحه أو غوره به وليس من الاكراه قول من ذكر طلق زوجتك والا قتلت نفسي حل أي مالم يكن نحو أصل أو فرع كافى م ر ولا فرق بين الاكراه الحسى والشرعى فلو حلف ليطأ ن زوجته الليلة فوجدها حائضاً أو تصوم من غدا خاضت فيه أو ليبيعن أمته اليوم فوجدها حاملاً منه لا يحنث وكذا لو حلف ليقتل زيدا حقه في هذا الشهر فجزع عنه كما يأتي شرح م ر بأن لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر ع ش (قوله ويختلف ذلك) أي المذكور من الضرب وما عطف عليه اه شيخنا (قوله وأحوالهم) أي مراتبهم ومن ثم قال الدارمي وغيره الضرب غير الشديد اكراه في حق أهل المروآت حل وم ر (قوله فان ظهر الخ) مفرع على شرط محذوف تقديره وان لا يظهر منه قرينة اختيار ويشرط أيضاً ان لا ينوي الطلاق كما يؤخذ من قوله بل لو وافق المكره الخ فصرايح الطلاق كناية في حق المكره (قوله أو كني) بتخفيف النون (قوله من اعتبار قصد الخ) أي حيث وجد ما يصرف اللفظ عن معناه والا فلا يشترط ذلك كما سيأتي التصريح به في كلامه حل ومثله في م ر (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) أي حيث ذكر المال أو نوى حل (قوله مشتق طلاق) وأما الطلاق نفسه فان كان مبتدأ كعلي الطلاق أو مفعولاً كأوقعت عليك الطلاق أو فاعلاً كيزمني الطلاق فصريح والاف كناية كما يؤخذ من م ر والرشيدي قال م ر ومن الصرايح على الطلاق خلافاً للجمع كما أفنى به الوالدوكذا الطلاق يلزمى اذا خلا عن التعليق كما رجع اليه آخر في فتاويه وأطلاقك لازم لي أو واجب على لا أفعل كذا لا فرض على على الاجح ولا والطلاق ما فعلت أو ما أفعل كذا فهو لغو حيث لانية ولا فرق بين قوله فرض وواجب حيث كان الأول كناية والثاني صريحاً أن الوجوب يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضاً لاشتتار الفرض في العبادة اه ولو أبدل الطاء تاء كان كناية على المعتمد ولو لم يكن هي لغته بل قال بعضهم لا يقع به شيء وان نوى لاختلاف المادة لانه من التلاقي بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق اه ببر وزى وقال حج ان كانت لغته فصريح والاف كناية وهو وجيه اه وهو المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال

ثلاثاً

لاختياره وكذا لو قال طلق زوجتي والا قتلتك (و) شرط (في الصيغة ما يبدل على فراق صريحاً أو كناية

فيقع بصريحه) وهو لا يحتمل ظاهره غير الطلاق (بلانية) لا يقع الطلاق فلا ينافيه ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه (وهو) أي صريحه مع مشتق المفاداة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لاشتتارها في معنى الطلاق وورودها في القرآن

مع تكرار بعضها فيه والحق

ما لم يتكرر منها بما تكرار
(وترجته) أي مشتق
ما ذكر بجمية أو غيرها
لشبهة استعمالها في
معناها عند أهل الشهرة
استعمال العربية عند أهلها
ويفرق بينها وبين عدم
صراحة نحو أنت علي
حرام عند النوري بأنها
موضوعية للطلاق بخصوصه
بخلاف ذاك وإن اشتهر فيه
(كطلقتك) وفارقتك
وسرحتك (أنت طالق)
أنت مطلقة) بفتح الطاء
(يا طالق) يقع (بكنايته)
وهي ما يحتمل الطلاق وغيره
(بنية مقترنة بأولها) وإن
عزبت في آخرها بخلاف
عكسه إذ انطافها على
ما مضى بعيد بخلاف
استصحاب ما وجد ووقع
في الأصل تصحيح اشتراط
اقترانها بجميعة وفي أصل
الروضة تصحيح الاكتفاء
بذلك كله (كأطلقتك أنت
طلاق أنت مطلقة) بإسكان
الطاء (خالية برة) من
الزوج (بنة) أي مقطوعة
الوصلة وتكثير البنة جوزه
الفراء والاكثر على أنه
لا يستعمل إلا معرفة باللام
(بنة) أي متروكة النكاح
(بأن) أي مفارقة (حلال
الله على حرام) وإن اشتهر
في الطلاق خلافا للرافعي

ثلاثا وقد فصل بأكثر من سكتة التنفس والى لغة أي قوله ثلاثا والذي ينبغي اعتناؤه أنه إن فصل
بأكثر مما ذكر أثر مطلقا وإن فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفا كان كالكنية فإن نوى أنه
من تمة الأول أو بيان له أثر والأفلاوان انقطعت نسبته عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء
ثلاثا ع ش على م ر (قوله مع تكرار بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فإنه لم يتكرر
حل والذي في شرح م ر وحج ورودهما في القرآن مع تكرار الفراق فيه (قوله والحق ما لم
يتكرر منها بما تكرار) أي والحق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه بمعناه وهذا يفيد أن
الصرح لا بد أن يرد في القرآن وإن يشهر وإن ما ورد في القرآن لا بد أن يتكرر وروده فيه وتقدم
في باب الخلع أن المفاداة والخلع كل منهما صريح الأول لوروده في القرآن والثاني لشيوعه عرفا
واستعماله مع وروده معناه في القرآن فإنه يفيد أن ما أخذ الصراحة أحدا من أمرين أما اشتها اللفظ مع
وروده معناه في القرآن أو وروده لفظه في القرآن وإن لم يتكرر اه حل (قوله وترجته) المعتمد
التفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل زى فقال المعتمد ما في الروضة أن ترجمة الطلاق صريحة بخلاف
ترجمة الفراق والسراح فإنها كناية ع ش و ترجمة الطلاق بالجمية سن بوش فسن أنت وبوش
طالق اه بابي وشيخنا (قوله بجمية) ولو بمن يحسن العربية حل (قوله عند النوري) وأما عند
الرافعي فهو صريح كأي يأتي (قوله بأنها) أي ترجمة ما ذكر موضوع الخ أي فاشتهر وروده معناه في
القرآن لا يكون صريحا إذا كان موضوعا لطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذاك أي فإنه لم يوضع
للطلاق بخصوصه كما يعلم مما سيأتي أنه تارة يرد به الطلاق وتارة يرد به الظاهر وتارة يرد به تحريم
عينها حل (قوله أنت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شيء وإن نوى تقديره شرح م ر والظاهر أن
محله حيث لم يقع جوابا لكلام يتعلق به فلو قالت له هل أنا طالق فقال طالق وقع ع ش على م ر (قوله
بفتح الطاء) أي مع فتح اللام أما بكسر هاء بصيغة اسم الفاعل من طلق فكناية طلاق من النحوى
وغيره لأن الزوج محل التطلق وقد أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار
كقوله أنا منك طالق م ر شورى (قوله يا طالق) أي ما لم يكن اسمها ذلك شيخنا (قوله وهي
ما يحتمل الطلاق وغيره) لو قال لزوجته تكوني طالق اهل تطلق أولا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال
وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فتنى يقع هل بمعنى لحظة أو لا يقع أصلا لأن الوقت
مبهم والظاهر أن هذا اللفظ كناية فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج إلى
ذكر المعلق عايه والأفوه وعد لا يقع به شيء سم ومحله إن لم يكن معلقا على شيء والا كقوله إن دخلت
الدار تكوني طالق وقع عند وجود المعلق عليه وأما كونى طالق فصرح بيقع به الطلاق حالا وكذا
تكونى على تقدير لام الأمر كما قاله ع ش (قوله بنية) ولو أنكر نية صدق بيمينه وكذا واره أنه
لا يعلم نوى فإن نكل حلفت هي أو واره أنها نوى لأن الإطلاع على النية يمكن بالقراءة شرح م ر
(قوله بأولها) ضعيف وقوله في أصل الروضة الخ معتمد في كفى اقترانها بأي جزء ولو بانت وتقل عن
شيخنا أنه لا يكفي اقترانها بذلك وفي شرحه خلافه حل (قوله بإسكان الطاء) أي وفتح اللام أو كسر هاء
ومثله أنت فراق أو سراح كافي حل (قوله خالية) أي خالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة م ر (قوله الامعرفا
باللام) ومع ذلك همزة هرة قطع على خلاف القياس يقال ما فعلته ألبتة بالقطع ع ش وخالف الأصنف
الاكثر لمساكة ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام يلزمنى أو على الحلال
عن والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق (قوله وذلك لما مر) في أنت على حرام من أنه ليس موضوعا

في قوله أنه صريح وذلك لما مر (اعتدى استبرأ في رجك) أي لاني طلقك سواء في ذلك المدخول بها

وغيرها (الحق) بكسر أوله وفتح ثائه وقيل عكسه (بأهلك) أي لاني طلقتك (حبلك على غاربك) أي خليت سبيك كما يخلى البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف يشاء (لا آتده سر بك) أي لا أهتم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء الابل (٦) وما يرعى من المال عانده أزحر (اعزبي) بمهمله ثم زاي أي من الزوج (اغربي)

بمعجمة ثم راء أي صبري غريبة بلا زوج (دعيني) أي اتركني لانه طلقتك (ودعيني) لذلك (أشركتك مع فلانة وقد طلقت) منه أو من غيره ونحوها كتجردي أي من الزوج وتزودي آخر جي سافري لاني طلقتك (وكأنا طالق أو بائن ونوى طلاقها) لان عليه حرام من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعافصح حل اضافة الطلاق اليه على حل السبب المقتضى لهذا الحرج مع النية فاللفظ من حيث اضافته الى غير محله كناية بخلاف قوله لعبد أم أمك حر ليس كناية كما يأتي لان الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين واعتق يحل الرق وهو مختص بالعبدان لم ينوطا قها لم يقع سواء أنوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينوطا قها وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقتضاء كلام القاضي ومثله أنابن فقول الأصل أنا منك طالق أو بائن مثال لكنه يوهم خلاف

للطلاق مخصوصه حل (قوله وغيرها) لانها محل للعدة في الجملة فاندفع ما يقال ان غيرها لا عدة عليها (قوله بأهلك) سواء كان لها أهل أم لا (قوله أي لاني طلقتك) هل مراد المتكلم الاخبار بالطلاق فيها مضى أو الانشاء وكذا يقال في نظائره الظاهر الثاني (قوله بفتح السين) أما بكسرها فالجماعة من الأطباء وقرالوحش حل ومثله زى وقال قل السرب اسم للطباء والقطا (قوله من المال) أي غير الأطباء وقرالوحش ولو قال من الحيوان لكان أوضح (قوله وآتده) من التده وهو الزجر فيكون معنى قوله لا آتده سر بك لا أزجر اباك مثلا وهو تفسير لغوي ويلزم انه لا يهتم بشأنها لكونه طلقها فلا يكون قوله أي لا أهتم تفسير بالالزام وهو تفسير مراد تأمل (قوله لذلك) أي لاني طلقتك ومن الكناية الزمي الطريق لك الطلاق عليك الطلاق ومنها كل واحد في على المعتمد لانه يحتمل كل واحد في صرامة الفراق وليس منها ما يحتمل الفراق بتعسف نحو أغناك الله واقعدى وقومى وزودنى وأحسن الله عزاءك مر وكذا على السخام لأفعل كذا فليس كناية لان لفظ السخام لا يحتمل الطلاق كما في ع ش على مر (قوله وكأنا طالق) وكذا بقية الكنايات المتقدمة بدليل الاستثناء الآتي في قوله لا استبرئ رجلي منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله ونوى طلاقها) أي نوى إيقاع الطلاق مضافا إليها هذا أي اضافة الطلاق إليها قدر زائد على نية الكنايات حل (قوله السبب المقتضى) وهو العصمة (قوله ومثله أنابن) المعتمد أنه لا بد في بائن من منك بخلاف طالق كما هو صريح عبارة شو برى وعبرة حل قوله مثال خلافا لما نقل عن شيخنا انه لا بد من منك في بائن اه بحر دقه (قوله كناية طلاق وعكسه) أخذ من قاعدة ما كان صريحا في بابه ولم يجد نقاذا في موضوعه كان كناية في غيره لان لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا نفاذه في حل الملك اذا استعمل في الامة فكان كناية فيه وكذا لفظ العتق صريح في بابه ولا نفاذه اذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها أي في طلاقها فالمراد بموضوعه ما استعمل فيه الآن قل على الجلال فعني لم يجد نقاذا الخ انه لم يمكن حله على معناه الحقيقي في موضوعه أي فيما استعمل فيه الآن وذلك كالاتفاق اذا استعمل في الزوجة لما لم يمكن حله على معناه الحقيقي وهو ازالة الملك حل على معناه الكنائى وهو الطلاق فيكون مجازا مر سلا علاقته الاطلاق والتقييد حيث أطلقنا الازالة عن قيدها الذي هو الملك ثم استعملت في مطابق الازالة ثم قيدت بالعصمة ومثل هذا يقال في استعمال الطلاق في الامة فتقول الشارح بعد لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن أي استعماله في معناه الحقيقي بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو الزوجة ممكن وقوله ووجد نقاذا في موضوعه أي صح حله على معناه الحقيقي في موضوعه أي ما استعمل فيه الآن وهو الزوجة مثلا الطلاق اذا أطلق على الزوجة وأريد منه الظاهر لما أمكن حله على معناه الحقيقي لم يكن كناية في الظاهر تدبر متأملا (قوله وأعتقت نفسي) فانه لو لا صريح ولا كناية في كل من كنايات الطلاق والعتق وفي كون ذلك مستثنى من أمكس نظر ظاهر حل وكذلك قوله أنا منك حر ليس كناية في الطلاق ولاني العتق في استثنائه نظر اه شيخنا (قوله وليس الطلاق) أي صريح

ذلك (لا استبرئ رجلي منك) أو أبا معتمد منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه لاستحالة واما في حقه (والاعتاق) أي صريحه وكنايته (كناية طلاق وعكسه) لا شترأ كهما في ازالة الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أو لأمك لي عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لعبد طلقته أو أبا بنتك ونوى العتق عتق ويستثنى من العكس قوله لعبد أعتقت أو استبرئ رجلي وقوله له أو لامة أم أمك حر وأعتقت نفسي (وليس الطلاق كناية ظاهرا

وعكسه) وان اشتر كافي افادة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه الى غيره على القاعدة من ان ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (ولو قال انت على حرام (٧) أو حرمتك ونوى طلاقا) وان تعدد

(أوظهار أو وقع) المنوى لان كلاهما يقتضي التحريم فجاز أن يكفى عنهما بالحرام (أو نواهما) معا أو مرتبا (تحجير) وثبت ما اختاره منهما ولا يشترط أن يجيئ بالانطلاق بربل النكاح والظهار يستدعي بقاءه (والا) بان نوى تحريم عينها ونحوها كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم ينوشيا (فلا تحرم) عليه لان الاعيان وما ألحق بها لا توصف بذلك (وعليه كفارة عين كالأولة لامتة) فانها لا تحرم عليه وعليه كفارة عين أخذا من قصة مارية لما قال صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة كفارة أيمانكم لكن لا كفارة في محرمة كرجعية وأخت بخلاف الخاض والنفساء والمائة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة معتدة أو مريدة أو مجوسية أو مزوجة وجهان أو جهما لا فان نوى في مسئلة الأمة اعتقا ثبت كإعلم عامرا أو طلاقا

وأما كنيات الطلاق فهل هي كناية في الظهار أو لا انظره حل في عيش قوله من أن ما كان الخ قضية الاقتصار فيما علل به على الصريح ان كناية الطلاق تكون كناية في الظهار وعكسه ولا مانع منه لان الالفاظ الكنائية حيث احتملت الطلاق احتملت الظهار لما فيها من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعدها يكون بالطلاق يكون بالظهار وبه يصرح قوله ولو قال انت على الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجملة قبله أعني ليس الخ لا على مفرداتها والضمير المضاف اليه راجع لمضمون الجملة قبل دخول النفي والمعنى وعكس كون الطلاق كناية ظهار وهو ان الظهار كناية طلاق منفي كذلك اهزي (قوله على القاعدة الخ) أي لان الطلاق صريح في تحريم الزوجة واذا استعمل فيها بمعنى الظهار فقد استعمل فيها فيه نفذ فلا يكون كناية لئلا يلزم عدم طلاقها اذ لم ينوه وهو باطل قل على الجلال (قوله في موضوعه) أي فيما استعمل فيه الآن وهو الزوجة حل (قوله لا يكون كناية) أي ولا صريحا بالاولى قال مر وسيأتي في أنت طالق كظهر أي أنه لو نوى بظهر أي طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فحل ما هنا في لفظ ظهار وقع مستقلا اه ولو وكل سيد الأمة زوجهما في عتقها أو عكسه فطلقها أو أعتقها وقال أردت به الطلاق والعق معاقبها أو يصير كرامة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وهذا يعلم تخصيص ما في الشارح فليتأمل شو برى (قوله أنت على حرام) أو على الحرام (قوله فجاز أن يكفى) أي يعبر عنه فهو من اطلاق اسم السبب على السبب شو برى ولو قال لزوجة طالق كما أحلت حرمت وقعت عليه طلاقه فلو راجعها في العدة وقعت عليه الثانية فلو راجعها وقعت عليه الثالثة وبانت منه اليمين الكبرى عيش على مر والمخلص من ذلك الصبر الى انقضاء العدة ثم يصدق عليها (قوله وثبت ما اختاره) باللفظ أو بالاشارة دون النية واذا اختار شيئا ليس له الرجوع عنه الى غيره والمعتد انه ان كان الظهار منويا أو لا ثبتا جيعا وان كان الطلاق هو المنوى أو لا فان كان باثنا انما الظهار أي ولا يصير عاتدا وان كان رجعي وقف الظهار فان راجع صار عاتدا لزمه الكفارة والا فلا اه حل ومثله زى (قوله كوطئها) ما لم يتمها مانع من نحو حيض وصوم والا فلا كفارة وفي تمثيله بالوطء نظر لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي تصف بالتحريم اه حل وكذا قوله وما ألحق بها لانه كناية عن الوطء (قوله وعليه كفارة يمين) أي مثل كفارة اليمين لان هذا اللفظ ليس يمينيا ومن ثم لم توقف الكفارة على الوطء ولو قال لاربعة انتن حرام على ولم ينو طلاقا ولا ظهارا فكفارة واحدة حل ومثله شرح مر (قوله أخذ من قصة مارية) أي فانها تدل على لزوم الكفارة (قوله لم تحرم ما أحل الله لك) أي من أمتك مارية القبطية لما واقعها في بيت حفصة وكانت غائبة وجاءت وشق عليها كون ذلك في بيتها وفي يومها وعلى فراشها حيث قلت هي حرام على اه جلالين أي تطيبا لخاطر حفصة وقوله حيث قلت معمول لتحريم ووردان حفصة قالت له يا رسول الله في نوني وعلى فراشي فقال اني أسرك سرافا كتميه هي على حرام (قوله تحلة أيمانكم) أي تحليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة اه يضاوى (قوله وأخت) أي أخته بأن كانت عموكة له حل (قوله أو جهما لا) ضعيف في المحرمة لان الاصح فيه اوجوب الكفارة اه مر (قوله كما علم عامرا) أي من ان كنيات الطلاق كناية في العتق حل (قوله على تحريمه) أي بالطلاق والاعتاق فلا يرد البيع ونحو ما والمراد بقوله غير قادر على تحريمه أنه غير قادر عليه استقلال بخلاف البيع والهبة مثلا فانه مع آخر وفيه أنه يرد الوقف فانه يصح مع انه مستقل تأمل

أوظهار الفاء لا مجال له في الأمة (ولو حرم غير مامر) كن قال هذا التوب حرام على (قلقو) لانه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والأمة فانه قادر على تحريمهما بالطلاق والاعتاق

للطلاق وان قصده بها فهي
لا تقصد للافهام الا نادرا ولا
هي موضوع له بخلاف
الكتابة فانها حروف
موضوع للافهام كالعبارة
(درس)

(ويعتد بإشارة آخرس)
وان قدر على الكتابة
في طلاق وغيره كبيع
ونكاح واقرار ودعوى
وخلع وعتق للضرورة
(لا في صلاة) فلا تبطل
بها (و) لا في (شهادة)
فلا تصح بها (و) لا في
(حنث) فلا يحصل بها في
الحلف على عدم الكلام
وقولي لا في صلاة الى
آخره من زيادتي فعلم أن
اطلاقي ما قبله أولى من
تقييده له بالعقود والحلول
(فان فهمها كل أحد
قصر يحة والا) بان اختص
بفهمها فطنون (فكناية)
تحتاج الى نية وتعيير
بفهمها أعم من قوله فهم
طلاقه (ومنها) أي الكناية
(كتابة) من ناطق أو
آخرس وان اقتصر الأصل
على الناطق فان نوى بها
الطلاق وقع لانها طريق
في افهام المراد كالعبارة وقد
اقتربت بالنية ويعتبر في
الآخرس كما قال المتولي أن
يكتب مع لفظ الطلاق إني

حل بزيادة ويجاب بأنه لما احتاج الى موقف عليه كان كأنه غير مستقل وفيه ان الطلاق والعتق
يحتاجان الى محل وهو الزوجة والامة مثلا فالصواب الجواب الاول وهو قوله أي بالطلاق والاعتاق
(قوله كاشارة ناطق بطلاق) خرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته كعبارة كهي في الامان وكذا
الاقتناء ونحوه فلو قيل له أي يجوز كذا فأشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه اه شرح م
وقوله ونحوه هو الاذن فأشارة الناطق لا يعتد بها الا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله
أشارة لناطق تعتبر * في الاذن والاقتناء امان ذكرها

والمراد بالامان امان الكفار والاذن أي في الدخول مثلا (قوله بإشارة آخرس) أصلى أو طارى ومنه
من اعتقل لسانه ولم يرج برؤيه وأمان من رجي برؤيه بعد ثلاثة أيام فاكثر فلا يلحق به وان ألحقوه به في
اللعان لانه قد يضطر الى اللعان بخلاف غيره اه حل (قوله للضرورة) لانه ليس كل أحد يفهم
الكتابة والافتقار مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للاشارة حل (قوله ولا في شهادة) أي
أدائها أو أمانتها فيصبح منه فإذا قدر بعد ذلك على النطق أداها حل ونظم ذلك بعضهم فقال

أشارة الآخرس مثل نطقه * فيها عدد ثلاثة لصدقه

في الحنث والصلاة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله ولا في حنث) كأن حلف لا يتكلم ثم خرس أو أشار بالحلف على عدم الكلام ثم أشار به لاحث
حل وقال شيخنا العزيز إذا أشار بالحلف ثم أشار بالكلام حنث لانه حلف بالاشارة أن لا يكلمه بها
وقد كملها اه (قوله ان اطلاق الح) لان الاستثناء معيار العموم وأيضا حذف المعمول يؤذن
بالعموم (قوله أولى من تقييده الح) لانه يوهم عدم الاعتداد بإشارته في الاقرار والدعوى وجوابها
ونحو ذلك مما ليس بعقد ولا حل ع ش (قوله فصريحة) كأن يقال عند الخاصة طلقها فيشير
بثلاث أصابع اليها اه شيخنا (قوله بأن اختص الح) قصره على هذه الصورة لأجل قوله فكناية
والاف كلامه شامل لما اذا لم يفهمها أحد مع انها حينئذ لغو وعلى كلام حج تكون هذه الصورة
مندرجة في المتن (قوله فطنون) أو فطن واحد قال حل بخلاف ما اذا لم يفهمها أحد فانها لغو لانه
لا يفهم منها معنى وفي كلام حج انها كناية (قوله فكناية تحتاج الى نية) وتعرف نية فيما إذا أتى
بإشارة أو كتابة بإشارة أو كتابة أخرى فكأنهم اغتفروا تعريفها مع انها كناية ولا اطلاع لئلا يها على
نية ذلك للضرورة فقول المتولي ويعتبر في الآخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق إني قصدت الطلاق ليس
بقيد اه أي بل مثل الكتابة الاشارة (قوله أعم من قوله فهم طلاقه) لكن كلام المصنف يوهم انه
ان فهمها كل أحد في الطلاق مثلا تكون صريحة فيه وفي غيره مع انها لا تكون صريحة الا فيما فهمت
فيه أقول العموم بالنظر لكل تصرف فهمت فيه دون غيره فإذا فهمها كل أحد في الطلاق كانت
صريحة فيه دون البيع وان اختص بفهمها فطنون في البيع أو فطن واحد كانت كناية فيه دون غيره
وهكذا شورى (قوله كتابة) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرقق ونوب سواء كتب
بحبر أو نحوه أو ترصويرة الحرف في حجر أو خشب أو خطها على أرض فلورسم صورتهما في هواء أو ماء
فليس كتابة في المذهب اه زى وانما آخرها عن الكنايات لمناسبتها للاشارة ولأجل ما بعدها
(قوله وان اقتصر الأصل على الناطق الح) فالآخرس يعلم من الأصل بطريق الاولى شورى (قوله
وقع) وفارق اشارته أي الناطق لاختلافها باختلاف الاحوال والاشخاص (قوله ويعتبر الح) هذا

شرط للحكم بالوقوع لا الوقوع وقوله أن يكتب أي أو يشير ويعتبر أضاف في الناطق أن يتكلم أو يكتب
 أن قصدت الطلاق (قوله فلو كتب الزوج) خرج به ما لو أمر غيره فكتب ونوى هو فانه لا يقع شيء
 حل لانه يشترط أن تكون الكتابة والنية من واحد كما قاله ع ش (قوله اذا بلغك) أو أنك أو
 وصلك وقوله كتابي ليس قيد ابل مثله الكتاب وهذا الكتاب أو كتابي هذا ع ش (قوله فانت
 طالق) وكذا لو كتب كناية كانت خالية على ما اعتمد به مر (قوله بياوغيه) أي غير محو فلو انمحي
 كله لم تطلق في الاصح ولو بقي أثره بعد المحو وأمكن قراءته طلقت وان وصل بعضه فان انمحي أو ضاع
 موضع الطلاق فقط لم تطلق أو السوابق واللواحق كاليسحلة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم وقع في الاصح وان كتب اذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق قبلها كله طلقت في الاصح وان
 كتب أما بعد فانت طالق طلقت في الحال وان ادعت وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق بيمينه وان
 قامت بينة بأنه خطه لم تسمع الا برؤية الشاهد الكتابة وحفظه أي الكتاب عنده لوقت الشهادة زى
 (قوله اذا قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله فقرأته وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق أمية وعلم
 بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقدرتها على مقتضى التعليق وهو قراءتها بنفسها ونحن لانكتفي
 بالمعنى المجازي الا حيث لا تقدر على المعنى الحقيقي اه حل قال مر فقرأته أي قرأت صيغة الطلاق
 منه وعبارة زى حتى لو تعلمت القراءة وقراءته لم يقع الطلاق باعتبار اجمال التعليق وجودا وعدما
 حتى لو قال لقارئة اذا قرأت كتابي فانت طالق ثم عييت وقرئ عليها لم تطلق نظر الحال التعاقب كما تقدم
 هذا ما تحرر في الدرس اه ومثله مر وقوله لم يقع الطلاق اعتبارا بالخ قال ع ش والمتبادر أنها اذا
 قرأته بنفسها طلقت مع ان المقصود من التعليق قراءة غيرها لعل بأميتها واهل وجهه أن التعليق في مثل
 ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة الغير اه فتلخص انها اذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلمت
 وقرأت الكتاب فيه أقوال ثلاثة فعند زى لا يقع وعند حل يتعين قراءتها حتى يقع وعند ع ش
 يقع بقراءتها أو بقراءة غيرها عليها وهذا هو المعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أميتها الى بلوغ
 الكتاب على المعتمد (قوله ولحصول المقصود في الثانية) فيه جواب عما يقال الفهم لا يسمى قراءة
 لانها التلغظ باللسان (قوله وكذا ان قرئ عليها) قال الاذرعى مقتضاه اشتراط قراءته عليها فلو طالعه
 وفهمه أو قرأه خاليا ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أر فيه نصا ويحتمل أنه يكتفي بذلك اذ الغرض الاطلاع
 على ما فيه شرح مر (قوله وهي أمية) أي وقت التعليق وان صارت قارئة وقت قراءته عليها كافي
 مر (قوله كونه زوجة) أي أن لا تكون بمالك الميمن فكأنه قال أن لا تكون مملوكة حل والمراد
 كونه زوجة ولو حكما لا دخال الرجعية المعاصرة بعد انقضاء عدتها فانه يلحقها الطلاق كإبائى ولما كانت
 الزوجة ذمالة للزوجة الاجنبي وللزوجة باعتبار ما كان كالبائن أو باعتبار ما يكون كالنسكوحة بعده
 احتاج الى قوله بعد وفي الولاية الخ فلا تكرار في كلامه ولو قال فيما يأتي كون المحل ملكا لمطلق حين
 يطاق لاستغنى عن هذا الشرط الذي في المحل (قوله المتصل) الظاهر أو الباطن الاصل أو الزائد حل
 ومثل الجزء الروح وكذا الحياة ان أراد بها الروح والافلا زى (قوله وشعر) حتى لو أشار لشعره منها
 بالطلاق طلقت شرح مر (قوله بطريق السراية الخ) عبارة مر ثم الطلاق في ذلك يقع على
 المذكور أو لا ثم يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير باليهض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق
 فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (قوله كافي العتق) يجامع ان كلا منهما ازاله ملك يحصل بالصرح
 والكناية اه برماوى (قوله فوام البدن) بكسر اتياف وفتحها الفتان مشهورتان والكسر أفصح
 أي بقاؤه كذا في شرح المذهب شو برى (قوله كريقها) ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والعقل

قصدت الطلاق (فلو كتب)
 الزوج (اذا بلغك كتابي)
 فانت طالق طلقت بياوغيه
 لها رعية للشرط (أو)
 كتب (اذا قرأت كتابي)
 فانت طالق (فقرأته أو
 فهمته) مطالعة وان لم
 تتلفظ بشيء منه (طلقت)
 رعية للشرط في الاولى
 ولحصول المقصود في الثانية
 وهي من زيادتي وتقل
 الامام اتفاق علما شاءها
 (وكذا ان قرئ عليها وهي
 أمية وعلم) أي الزوج
 (حالها) لان القراءة في حق
 الامي محمولة على الاطلاع
 على ما في الكتاب وقد وجد
 بخلاف ما اذا كانت غير
 أمية لا تتفاء الشرط المقدور
 عليه وبخلاف ما اذا لم يعلم
 حالها على الاقرب في لروضة
 وأصلها وقولي وعلم حالها
 من زيادتي (و) شرط (في
 المحل كونه زوجة) ولو
 رجعية كإبائى (فتطلق
 باضافته) أي الطلاق (لما)
 لانها محله حقيقة (أو لجزئها
 المتصل بها كربع ويد
 وشعر وظفر ودم) وسن
 بطريق السراية من الجزء
 الى الباقي كافي العتق ووجه
 كون الدم جزءا ان به قوام
 البدن وخرج بجزئها اضافة
 الطلاق لفضلها كريقها

متصلة اتصال خلقه بخلاف ما مر وبالمصل بها ما لو قال لمقطوعة بين مثلاً وان التصقت بمحلها يمينك طالق فلا يقع لفقدان الجزء الذي يسرى منه الطلاق الى الباقي كافي العتق (و) شرط (في الولاية) أي على المحل (كون المحل ملكاً للطلق فلا يقع ولو معلقاً على أجنبية كائن) فلو قال لها أنت طالق أو ان نكحتك أو ان دخلت الدار فأنت طالق أو كل امرأة أنكحها فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لا تنفاد الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح رواه الترمذي وصححه (وصح) الطلاق (في رجعية) لبقاء الولاية عليها ملك الرجعة (و) صح (تعليق عبد ثالثة كان عتقت أو) ان (دخلت) الدار (فأنت) طالق ثلاثاً فيعقن اذا عتق أو دخلت بعد عتقه وان لم يكن مالاً لثالثة حال التعليق لانه يملك أصل النكاح وهو يفيد الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت (ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت

لانه عرض لا جوهر مر والحركة والسكون والحسن والقبح والنفس بفتح الفاء والاسم الا ان أراد به المسمى وكذا السمن لا يقع الطلاق باضافته اليه على الاعتماد بخلاف الشحم اذا أضيف الطلاق اليه فانها تطلق هذا ما في الروضة والذي جزء به ابن المقرئ انه يقع باضافة الطلاق اليه أي السمن فعلى هذا لا فرق بينه وبين الشحم اه زى وهذا هو المعتمد لان السمن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كالشحم (قوله ومنها ولينها) لانها ما وان كان أصلها ما فقدت تماماً للخروج بالاستحالة كالبول شرح مر (قوله لمقطوعة بين) صور الروايي المسئلة بما اذا فقدت يمينها من الكتف فيقتضي وقوعه في المقطوعة من الكف والمرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق الى المنكبة أو لا شرح مر قال عرش والراجح أنها تطلق الى المنكبة بقي جزء من مسمى اليد وقع الطلاق باضافته له وان قل (قوله لفقدان الجزء) ظاهره وان حلتها الحياة لكن ربما ينافيه التعليل لان الذي حلتها الحياة يسرى منه الطلاق الا ان يقال لما انفصل صار غير منظور اليه وفي كلام حجج لان الزائل العائد كالذي لم يعد اه حل قال مر أما لو قطعت يمينها والتصقت بحرارة الدم فان خشى من فصلها محذور تيمم وقع وكانت كالمصلحة وان لم يخش من الفصل المحذور المتقدم فلا اه وعبرة قل على الجلال قوله فلا يقع أي وان أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لانها حالة الحلق معدومة فان كانت ملتصقة حالة الحلق فان خيف من إزالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع والا فلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا . ر والاذن والشعر كاليد كافي شرح شيخنا المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا مر في الشارح المذكور بقوله لان الزائل العائد كالذي لم يعد لا حاجة اليه بل لا موقع له هنا فراجع اه (قوله وشرط في الولاية الخ) فيه ان ما ذكره نفس الولاية فلا يحسن جعله شرطاً لها (قوله ملكاً للطلق) أي ملك انتفاع أي لان ينتفع بنفسه والغرض من هذا أن لا تكون المطلقة زوجة فيما كان ولا فيما يكون حل ومن الشرط السابق في المحل كون المطلقة غير ملوكة بملك اليمين كما تقدم فلا يقال كان يكتفي بالشرط المتقدم عن هذا نعم لو قيدت الزوجة بكونها زوجة للطلق حال الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل (قوله لا طلاق الا بعد نكاح) أخره عن الدليل العقلي لانه ليس نصافي المدعي لانه يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي انشائه كما هو مذهبننا ويحتمل نفي وقوعه بعد وجود صيغته قبل النكاح فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم انشاؤه قبل النكاح الا بعد وجوده شيخنا (قوله وصح تعليق عبد ثالثة) الاولى تأخير بعد قوله الآتي وغيره ثنتان لانه تشييده (قوله بعد عتقه) أو معه بأن قارن الدخول لفظ العتق كافي شرح البهجة للشارح حل وعبرة زى قوله أو دخلت بعد عتقه أفهم قوله بعد عتقه أنه لو قارن الدخول لفظ العتق لم تقع الثالثة وقد تشكل لانهم قالوا في البيع انه بأخر الصيغة يمين ملكه من أولها فقياسه أنه بأخر لفظ العتق يمين وقوعه من أوله وذلك مستلزم لملكه للثالثة من أوله وهو مقارن للدخول في صورتنا حجج (قوله لانه يملك أصل النكاح) الاضافة بيانية وهذا جواب عما يقال انه لا يملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقها ولو علق طلقين على العتق ملك الثالثة لان وقوعهما حين الحرية (قوله فبانت) أي بجماع أو نحوه كالفسخ (قوله لا انحلال اليمين بالصفة) فيه أن اليمين تنحل بالينونة وان لم توجد الصفة وأجيب بأن قوله بالصفة متعلق باليمين والباء للمصاحبة أي لا انحلال اليمين المصحوبة بالصفة وهذا الانحلال بالينونة وقيد بقوله ان وجدت في الينونة لان انحلالها حينئذ محل وفاق وعبرة الاصل ولو علقه بدخول مثلاً فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في الينونة وكذا ان لم تدخل فيها في الاظهر قال مر والثاني يقع لقيام النكاح في حالتي التعليق والصفة وتحلل الينونة

أعم من تعبيره بدخول (والحر) طلاقاً (ثلاث) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مران أين الثالثة فقال أو تشرح
 باحسان (ولغيره) ولو مكاتباً ومبعضاً (ثلاث) فقط لأن ذلك روي في العبد المملوك به البعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما
 من الصحابة رواه الشافعي سواء أكانت الزوجة في كل منهما حرة أم لا (١١) وتعيرى بغيره أعم من تعبيره بالعبد

(فن طلق منه ما دون ماله) من الطلقات هذا أولى من قوله ولو طلق دون ثلاث (وراجعاً وجدد ولو بعد زوج عادت) (بقيته) أي ببقية ماله دخيل بها الزوج أم لا لأن ما وقع من الطلاق لم يحوج إلى زوج آخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدم ماله كوطء السيد أمته المطلقة أما من طلق ماله فتعود إليه بماله لأن دخول الثاني بها أفاد حلها للأول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الأول لاستفراقه فكان نكاحاً مفتوحاً بإحكامه (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في محته (ويتوارثان) أي الزوج وزوجته (في عدة) طلاق (رجعي) ابقاء آثار الزوجية بلحوق الطلاق لها كما مروى في الإيلاء والظهار واللعان منها كما سيأتي في الرجعة وبوجوب النفقة لها كما سيأتي في بابها بخلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لانقطاع الزوجية (و) شرط (في القصد) أي للطلاق (قصد لفظ طلاق لمعناه)

لا يؤثر اهـ ويحتمل على بعد تعلق قوله بالصفة بقوله يقع هذا والظاهر أنه متعلق بالتحلل لأن غرضه بحاراة الخصم القاتل بأنها لا تتحل بالبينونة فكأنه قال إن وجدت الصفة في البينونة انحلت البينونة باتفاق منا ومنك فلا وقوع وإن وجدت في العقد الثاني فلا وقوع أيضاً لارتفاع الخ فقولها والأي وإن لم توجد الصفة في البينونة فلا يقع أيضاً لارتفاع الخ (قوله ولحر ثلاث) ولو كان له زوجات خلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينة فلأنه الحلف تعين ولم يصح رجوعه عنها إلى تعينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدد عليهن لأن المفهوم من حلقه إفاضة البينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك شرح مر وقوله ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عبارة حجج ولو بعد فعل المحلوف عليه اهـ وهي تقيده بأنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعينه في ميتة أو بائن بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد ع ش (قوله سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان) إن قلت ليس السؤال عن قوله تعالى لأن السؤال هو عين قولها أين الثلاثة أجيب بأنه لما كان ناشئاً عن قوله تعالى كان كأنه سؤال عنه أو يقال العنى سئل سؤالاً ناشئاً عن قوله تعالى أو أن عن بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقاً عن طبق أي بعد طبق (قوله أولى من قوله ولو طلق الخ) لا يهام كلام الأصل أن العبد إذا طلق دون الثلاث ملك بقيتها (قوله لا يهدم ماله) أي لا يغييه لأن هذا الطلاق لم يجرم الزوجة بحجج لا محل ثم عقد بعد ذلك انسحب عليه حكم العقد الأول من جهة بقاء الطلاق وبهذا دفع ما أورده المالكية من أنه لم يقولوا إن الزوجة ترجع بمابقي من الطلاق مع أنكم تقولون أنه لو أباهم ثم جدد وقد كان علق الطلاق بصفة وجدت لا يقع الطلاق المعاق فهذا تناف فكان القياس وقوع الطلاق حينئذ لانكم جعلتم العقد في حكم عقد واحد لأنهم يقولون تعود بالثلاث (قوله في مرض موته) ومثل المرض كل حالة يعتبر فيها التبرع من الثلاث زى (قوله ويتوارثان) انظر ما حكته ذكر هذه المسئلة هنا مع أن محلها كتاب الفرائض (قوله في عدته) أي خلافاً للثلاثة الثلاثة أي إذا كان الطلاق في مرض الموت لأن ابن عوف طلق امرأته السكينة في مرض موته طلاقاً باتفاق فورثها عثمان رضي الله تعالى عنه فصولحت عن ربع الثمن على عثمانين اتفاقاً قيل دانيرو قيل دراهم زى (قوله قصد لفظ طلاق) على تقدير مضاف أي قصد استعمال لفظ طلاق في معناه فاللام بمعنى في كما أشار إليه الشارح ومعناه حل العصمة وهذا الشرط انما هو حيث وجد صارف كما سينبه عليه وكان الأولى أن يقول والقصد أن يقصد لفظ الطلاق لمعناه لأن الذي من الأركان القصد المذكور لا مطلق القصد ذكره حل فيلزم على كلام الشارح اتحاد الشرط والمروط (قوله فلا يقع من طلب الخ) لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد بهذا اللفظ حينئذ حل العصمة فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجود الصارف فلو كن جميعاً نساء فالظاهر الوقوع وكونهن كلهن أجنبيات في ظنه لا بعد صارف حل وانظر لوقوع ذلك من غير طلب شيء شوري والظاهر أنه كذلك شيخنا (قوله ولم يعلم بها) ليس بقيد ومثله لو علم بها مر ع ش (قوله خلافاً للامام) فإنه يقول بوقوع الطلاق مطلقاً علم بها أو لا كما هو ظاهر عبارة مر (قوله وإن نوله)

بأن يقصد استعماله فيه (فلا يقع) ممن طلب من قوم شيئاً فلم يعطوه فقال طلقتم وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافاً للامام ولا (ممن حكى طلاقاً غيره) كقوله قال فلان زوجتي طالق وهذا أولى من تمثيله بطلاق النائم لأن حكمه علم من اشتراط التكليف فيها مر (ولا ممن جهل معناه وإن نواه ولا ممن سبق لسانه به) لا انتفاء القصد إليه

وما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد المعنى انما يعتبر ظاهرا عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطاقا كما يعلم ذلك من قول كغيري (ولا يصدق ظاهرا) في (١٢) دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به (الاقرينة كقوله لمن اسمها طالق

باطالق ولم يقصد طلاقا) فلا تطلق سجلا على النداء لقربه فان قصد الطلاق طلقت (و) كقوله (لمن اسمها طارق) أو طالب أو طالع (باطالق وقال أردت نداء فالتف الحرف) فانه يصدق فلا تطلق اظهر القرينة فان لم يقل ذلك طلقت وكقوله طلقتك ثم قال سبق لساني وانما أردت طلبتك (ولو خاطبها بطلاق) مثلا (هازلا) بان قصد اللفظ دون معناه (أو لاعبا) بان لم يقصد شيئا كان تقوله في معرض الاستهزاء أو الله لال طلقني فيقول طلقتك (أو وطنها أجنبية) لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها له وليه أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها (وقع) الطلاق لقصد إيقاعه في محله وفي الحديث ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وقينس بالثلاث غيرها من سائر التصرفات وانما خست بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بمزيد الاعتناء ولا يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه

(فصل) في تفويض

لرد قال حل حتى لو فرض أنه قصد معناه عندهم يعرفه لا عبرة بهذه الإرادة وهذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جهل معناه) حق العبارة والمعنى المجهول لا يصح قصده (قوله انما يعتبر ظاهرا) أي حتى لا يقع ظاهرا عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان الصريح يقبل الصرف أي وأما عند عدم ذلك فلا يعتبر فيحكم بوقوع الطلاق حل (قوله أيضا انما يعتبر ظاهرا) أي انما يعتبر لوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهرا وهذا القيد لا مفهوم له بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه ظاهرا وباطنا بأن يعتقده وقع في الظاهر والباطن وان كان هو فيما ينسب وبين الله يوكل لدينه أي يعمل بقصده اه (قوله ظاهرا الخ) أما باطنا فيصدق مطلقا شرح م أي سواء كان قرينة أم لا ع ش والحاصل أن المطلق اذا ادعى أنه أراد شيئا في الطلاق فان كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والا فلا في المثال الأول القرينة كونها مسماة بطالق والامر الذي ادعاه مانع من الطلاق هو نداءها والقرينة في المثال الثاني قرب مخرج الدم من الرء والامر الذي ادعاه مانع من وقوع الطلاق التناقض الحرف أي انقلابه إلى الآخر (قوله لمن اسمها طالق ياطلق) سواء ضم القاف أو فتحها لان الهمز لا يغير المعنى خلافا لضبط النووي له بالسكون وصورة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالق عند النداء فان زالت التسمية ضعفت القرينة أخذنا ما قالوه في نداء عبده المسمى بحر يباح كانه على ذلك الاسنوي وغيره اه زى (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضيته أنه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق في الظاهر الصيغة ومنه يؤخذ أن مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنه تقبل الصرف بالقرينة ان وجدت القرينة شرح م (قوله هازلا) عبارة شرح م هازلا ولاعبا بان قصد اللفظ دون المعنى فيفسدانهما بمعنى واحد اه ثم قال ولكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذا الهزل يختص بالكلام عطف عليه وان رادفه لغة كذا قاله الشارح اه وجعل المصنف بينهما تغايرا ففسر الهزل بأن قصد اللفظ دون المعنى واللعب بأن لا يقصد شيئا وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال لها أنت طالق وقد قصد لفظ الطلاق دون معناه كافي حال الهزل وقع ولم يدين في قوله ما قصد المعنى زى (قوله بأن لم يقصد شيئا) أي لكنه لم يسبق لسانه والالم يقع كما تقدم وحينئذ يقال كيف ينتفي القصد مع انتفاء سبق اللسان م وبعبارة طب قال حج فيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ويجب أن المراد أنه لم يقصد اللفظ لذاته بل لجاراتها بدليل تمثيله بعد (قوله لقصد) لو قال لان كلا من الهزل واللعب ليس من الصارف للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه إلى قصد اللفظ لمعناه لكان أولى (قوله لقصد إياه) كيف تجتمع هذه العلة مع قوله في اللعب انتفاء بأن لم يقصد شيئا قاله الشيخ عمرة وبجواب أنه علة لما فيه قصد وقوله وإيقاعه في محله علة لما تنفي فيه ذلك فلا اشكال بسط طب (قوله جدهن) بكسر الجيم وهو قصد اللفظ لمعناه والهزل ضد سل (قوله ولا يدين) أي في مسألة الهزل واللعب وظن الأجنبية سل وهو معطوف على قوله وقع الطلاق أي لا يوكل لدينه أي لا يعمل فيما ينسب وبين الله بعدم وقوع الطلاق

(فصل في تفويض الطلاق للزوجة) ومثله تفويض العتق للفقير شرح م (قوله الاجماع) قدمه على الحديث على خلاف عادته لانه سالم من الاعتراض بخلاف الحديث فانه معترض بأنه ليس فيه

الطلاق للزوجة والاصل فيه الاجماع واحتجوا أنه أيضا بأنه صلى الله عليه وسلم خير نساء بين المقام معه وبين تفويض مفرقة لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا زواجك ن كنتن تردن الحياة الدنيا

الح (تفويض طلاقها المنجز) الرفع (اليها ولو بكناية) كأن يقول لها طلقى أو أبني نفسك ن شئت (عليك) للطلاق لأنه يتعلق بغرضها فنزل منزلة قوله ملكتك طلاقك بخلاف المعلق كقوله إذا جاء رمضان فطلقى نفسك لا يصح لأن التملك لا يتعلق (فبدلت) لوقوعه (تطبيقها ولو بكناية فورا) لأن تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلو (١٣) آخره بقدر ما ينقطع به القبول عن

الاجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن التفويض (قبله) أى قبل تطبيقها كسائر العقود (فان قال) لها (طلقى) نفسك (بأنف) فطلقت (بانت به) أى بالالف وهو تملك بعوض كالبيع واذا لم يذكر عوض فهو كالمبيعة (أو) قال (طلقى) نفسك (ونوى) عددا فطلقت ونوته (أو) نوت (غيره) بان نوت دونه أو فوقه (فما وافقا عليه) يقع لأن اللفظى الاولى يحتمل العدد وقد نويه وما نوته في لدون أو نواه في الفوق هو المتفق عليه منهما (والا) بان لم ينويا أو أحدهما (فواحدة) لأن صريح الطلاق كناية في العدد وقد اتفقت نيته منهما أو من أحدهما وتعبيرى بالعدد أعم من تعبيره بالثلاث وأما تعبيرى بغيره وهو من زيادى أنه لو نوى ثلاثا ونوت ثنتين وقعتا واقتصار الاصل على قوله والا فواحدة يفهم خلافه (أو) قال (طلقى) نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أى قال طلقى نفسك واحدة

تفويض الطلاق بل الذى فيه تخييرهن بين المقام معه وعدمه فان اخترن العدم أى فراقهن طلقهن بنفسه بدليل فتعالين أمتعن وهذا وجه التبرى بقوله واحتجوا وأوجب عنه بأنه لما فوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الله تعالى أن يفوض اليهن السبب الذى هو الفراق خط وهذا لا يدل على الوقوع لأنه لا يلزم من تفويض السبب تفويض المسبب (قوله الى آخره) إنما قال الح ولم يقل الآية لكون الدليل أكثر من آية (قوله بالرفع) فان قلت ما وجه رفعه وهو يصح جزمه قلت وجهه ظاهر لأنه نعت لتفويض وهو المحكوم عليه بأنه تملك وليحتيز به عن تفويض طلاقها بصيغة تعاقب كقوله إذا جاء رأس الشهر فطلقى نفسك فانه لغو ولا يصح جزمه على أنه نعت لطلاقها لأنه لا يصح وصفه بالتعجيز الا بعد تطبيقها نفسها مر شورى (قوله اليها) أى المكافئة الرشيدة لا غيرها حيث وجد العوض أو ولو سفينة حيث لا عوض ومن الكناية قوله لها طلقينى فقالت له أنت طالق فنوى التفويض اليها وهو تطبيق نفسها طلاقا والافلام ان نوى عددا وقع والافواحدة وان ثلث حل (قوله أو أبني) ونوى التفويض ونوت الطلاق حل (اقوله ان شئت) ليس بقيد ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لأنه تعليق وهو مبطل كإبائى قل على الجلال وفيه انه تعليق أيضا مع التأخير لأن يقال له آخره وكان التفويض منوطا بمشيئته فى الواقع كان كالعدم (قوله لأنه) أى التفويض من حيث قبوله وورده يتعلق بغرضها وهذا التعليل لا ينتج أن التفويض تملك اذ يأتى على القول الآخر القائل بأنه توكل فلا يظهر تفرع قوله فنزل الح عليه تدبر (قوله فورا) وحل اشتراط الفورية في غيرته ونحوها فان أتى بنحوه منى فلا فور على المعتمد مر اه زى بأن قال طلقى نفسك متى شئت فاندفع ما قبل ان التفويض منجز فلا يصح تعليقه (قوله لان تطبيقها نفسها) أى لان التطبيق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فورى شورى ولا يضر الفصل بكلام يسير على المعتمد عند مر فلو قال لها طلقى نفسك فقالت له كيف يكون تطبيقى لنفسى فقال لها قولى طلقت نفسى وقع لانه فصل يسير عرفا قاله انفعال اه زى وسم ملخصا (قوله بقدر ما ينقطع به القبول) بأن طال الزمن أو كان الكلام أجنبيا ولو يسيرا هذا والمعتمد انه لا يضر الفصل بالاجنبى الا ان طال كفى الخلع لانه ليس تملك كحقيقيا حل وسم وزى (قوله فان قال لها) أى لطفقة التصرف حل (قوله فطلقت) وان لم تقل بالالف حل (قوله دونه) أن دون منوبه (قوله فى الدون) أى فى نيتها الدون وقوله أو نواه فى الفوق أى فى نيتها الفوق حل (قوله واقتصار الاصل على قوله الح) عبارة ولو قال طلقى نفسك ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتهن ثلاث والافواحدة فى الاصح (قوله على الفور) انظر هذا مع أنه بعد الرجعة فكيف تتأنى الفورية ويجاب بما مر عن سم من أنه يغتفر هذا الفصل بالكلام اليسير (قوله ولو قال طلقى نفسك الح) وهذا بخلاف ما لو سأله ثلاثا فأجابها بالطلاق ولانية حيث تقع واحدة والفرق ان السائل فى تلك مالك للطلاق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه فى هذه فلم ينزل الجواب على سؤالها شرح مر

فصل فى تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذ كرمعه أى قوله فى موطأ الح وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق بنية مذ كور بالتبع ولو قال فى تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها كان أولى حل (قوله أو جزم)

ثلاث (فواحدة) لانها الموضع فى الاولى والمأذون فيه فى الثانية وطأ فى الاولى بعد أن وحدت وان راجعها الزوج أن تطلق ثانية وثالثة على الفور ولو قال طلقى نفسك ثلاثا فقالت طلقت ولم تذكر عددا ولا نوته وقع الثلاث (فصل) فى تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذ كرمعه لو (نوى عددا بصريح كانت طائفة واحدة) بنصب أو رفع أو جز أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك

(وقع) المنوي عملاً بما
نواه مع احتمال اللفظه
وجلا للتوحد على التفرد
عن الزوج بالعدد المنوي
أقربه من اللفظ سواء
المدخول بها وغيرها وما
ذكرته في أنت طالق
واحدة بالنصت هو ما صححه
في أصل الروضة والذي
صححه الأصل وقوع
واحدة عملاً بظاهر اللفظ
(ولو أراد أن يقول أنت
طالق ثلاثاً فانت قبل
تمام طالق لم يقع) خروجها
عن محل الطلاق قبل تمام
لفظه (أو بعده) ولو قبل
ثلاثاً (ثلاث) لتضمن
إرادته المذكورة لقصد
الثلاث وقد تم مع لفظ
الطلاق في حياتها (وفي
موطوءة لوقال أنت طالق
وكرر طالق ثلاثاً) ولو بدون
أنت فهو أعم من قوله ولو
قال أنت طالق أنت طالق
أنت طالق (وتخلل فصل)
(قوله بخلاف ما لو نذر
الاعتكاف الخ) قال سم
على حج قدينا في
هذا الفرق بأنه لا خفاء أن
معنى كونه نوى أيلاً أنه نوى
الاعتكاف في تلك الأيام
والاعتكاف في تلك الأيام
غير خارج عن حقيقة
الاعتكاف كعدم خروج
العدد عن حقيقة الطلاق
فليتأمل

ويحمل على أن التقدير ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج سم (قوله وقع المنوي) بخلاف
ما لو نذر الاعتكاف ونوى أيلاً لا تلزم لأن الأيام خارجة عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لأن الشارع
لم ير بطله بعد معين بخلاف الطلاق فكان المنوي دخل في لفظه لاحتماله شرعاً بخلاف الاعتكاف والنية
وحدها لا تؤثر في النذر حل ملخصاً ولو قال يا مائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف أنت
كأنت طالق لا يقع به إلا واحدة كما أتت به مر لأن المعنى أنت كأنت امرأة طالق ولو قال أنت طالق عدد
التراب فواحدة كما أتت به المصنف بخلاف عدد الرمل فإنه يقع به الثلاث لأن التراب اسم جنس أفرادى
والرمل اسم جنس جمل أو بعدد شعر البليس فواحدة لأنه نجز الطلاق ور بط العدد بشئ شك كنافيه
فتوقع أصل الطلاق وتلقى العدد أو بعدد ضراطه وقع ثلاثاً وأنت طالق كلما حلت حرمت فواحدة أو
عدد ما لا يحرق أو عدد ما مشى الكلب حافياً أو عدد ما حرك الكلب ذنبه وليس هناك كلب ولا يرق
طلقت ثلاثاً كما أتت به أيضاً هذا إذا أتى بصيغة الماضي أمالوا أتى بصيغة المضارع نحو أنت طالق عدد ما يحرك
الكلب ذنبه فلا بد من زمن يمكن فيه أن يحرك ذنبه ثلاثاً وأنت طالق أو أنا من الطلاق ولا نية له فواحدة
لأن الطلاق لا لون له فقوله ولا نية له أي في العدد فإن نوى عدد الجمع وقع ثلاثاً بخلاف أنواعاً أو أجناساً
منه أو أصنافاً منه وأنت طالق مل الدنيا ومل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله أو
أعرضه أو أشده أو ملء السماء أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين وأ كثر من واحد فثنتان كما
صوبه الأسنوي أولاً كثيراً ولا قليل وقعت واحدة اه زى وشرح مر ولو قال أنت طالق لأقل
الطلاق ولا أكثره وقع ثلاث لأن بقوله لأقل الطلاق يقع إلا أكثر ولا يرتفع بقوله ولا أكثره ولو أراد
بقوله لأقل الطلاق طلقين وقع ثنتان حل و برماوى ولو قال على الطلاق الثلاث إن رحت إلى بيت
أييك فانت طالق فراحث وقع الثلاث كما أتت به الشهاب الرملى لأن المعنى فانت طالق الطلاق المتقدم
وتقل عن والده وقوع واحدة فقط ومال إليه زى قال لأن أول الصيغة حلف لا يقع به شئ ولذلك لو قال
بدل أنت طالق أطلقك أو طلقك لم يقع شئ لأنه وعد ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثاً وقال
أردت واحدة إن دخلت ثلاث مرات قبل وقعت واحدة بدخولها ثلاثاً فإن اتهم حلف وكذا إن أطلق
أي لم يرتد تعلق ثلاثاً بالطلاق ولا بالدخول فتقع واحدة على الوجه الشك في موجب الثلاث سم على
حج ملخصاً ولأن الأصل في العمل للأفعال (قوله وجلا للتوحد الخ) فيكون قوله واحدة حالاً
مقدرة وهو جواب عما يقال كيف يقع العدد المنوي مع أن لفظ واحدة تنافيه وهذا الجمل لا يتأتى فيما
لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثاً مع أنه في ذلك يقع المنوي حل (قوله عملاً بظاهر
اللفظ) من أن واحدة صفة مصدر محذوف أي طليقة واحدة والنية مع ما لا يحتمله المنوي لا تؤثر اه
شرح البهجة شوبرى (قوله فانت) أو أسلمت أو ارتدت قبل الدخول أو سد شخص فاه اه
حل (قوله قبل تمام طالق) أو معه أو شك (قوله وقد تم مع لفظ الطلاق الخ) أي قال فرض أنه
نوى الثلاث بآنت طالق وقصد أن يحققه بلفظ ثلاثاً فإن لم يقصد الثلاث بآنت طالق وإنما قصد إذا تم
نواه من عند التلقظ بلفظهن وقعت واحدة ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثاً وقع واحدة على
المعتمد لأن الثلاث إنما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم حل وزى (قوله ولو بدون أنت) وإن اختلفت
ألفاظ الطلاق كانت طالق أنت مفارقة أنت مسرحاً لأن التأكيدي يكون بالمرادف ولا يخفى أن مثل
الصرح في ذلك الكناية كانت بائن اعتدى استبرئ رجك حل (قوله وتخلل فصل) فيه
نظر إذا لم يعد لفظ أنت لأن لفظ طالق وحده لا يقع به شئ وطول الفصل يقطع عملاً قبله فعمل التعميم أي
بقوله ولو بدون أنت محمول على غير هذه لا يقال يحمل على ما إذا قصر الزمان عرفاً لأنه مع ذلك يصح

التأ كيداً والفرض عدم صحته فتأمل قل على الجلال فقول الشارح ولو بدون أنت ظاهر في غير تحلل
الفصل الطويل لأنه إذا سكت سكوتاً طويلاً ثم قال طالق بدون أنت لا يقع به شيء لعدم تمامه بخلاف ما إذا
سكت يسيراً بحيث ينسب ما بعد الأول له فيقع الثلاث لأن أنت حينئذ كورة فابعد أنت التي ذكرها
خبر عنها فقول الشارح فوق سكتة التنفس الخ أي وكان يسيراً بالنسبة لقوله بدون أنت أو طويلاً بالنسبة
لأنه كلاً مستقلاً فإني حل عن حج غير ظاهر (قوله بسكتة فوق سكتة التنفس ونحوها)
ظاهره وإن قل ما هو فوق جداً واعتبر حج أن يكون بحيث لا ينسب إليه بسبب طول الفصل حل
(قوله أو لم يؤكده) أي أو لم يتخلل فصل لكنه لم يؤكده حل (قوله بأن استأنها الخ) المراد بالاستئناف
عدم التأ كيداً لأن الاستئناف الاصطلاحي لا يكون إلا في الجمل وفارق نظيره في الإيمان حيث لم تعدد
الكفارة مع قصد الاستئناف بأن الطلاق محصور في عدد فقصد الاستئناف يقتضي استيفاءه بخلاف
موجب الكفارة ولأنها تنسب الحدود والمتحدة الجنس فتداخل ولا كذلك الطلاق شرح م ر قال
ع ش قوله لم تعدد الكفارة أي حيث لم يتعلق بحق آدمي كما يأتي وعبرة م ر فيما يأتي ولو حلف
لا بدخلها وكرره متواليان قصد تأ كيد الأول وأطلق فطلقاً والاستئناف فكما مر وكذا في اليمين إن
تعلق بحق آدمي كالظهار واليمين الغموس لا بالله تعالى فلا تكرر مطلقاً البناء حقه تعالى على المسامحة اهـ
بالحرف وقوله وكذا في اليمين أي بالله أو غيره كالطلاق بدليل تمثيله خلافاً لما في ع ش وقوله فلا تكرر مطلقاً
أي قصد الاستئناف أولاً (قوله عملاً بقصده) فيما إذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي في
الاطلاق وقوله وتخلل الفصل الخ أي الثاني ولو حذف في الثالثة مع قوله بين المؤكده والمؤكد بأن
يقول وتخلل الفصل كان ذلك تعليلاً للأول أيضاً ولا فقد يؤدي إلى سكونه عنها وقد يقال هي معلة بقوله
عملاً بظاهر اللفظ حل (قوله في الأول) وهي ما لو تخلل الفصل بينهما بما ذكر وكذا في الأخيرة كما
في سم عن م ر وقوله لم يقبل أي في الظاهر وقوله ويدن أي باطناً فلا منافاة وعبرة البرماوى قوله
لم يقبل أي وإن زاد على الثلاث على المعتمد بخلاف ما لو أقر بألف في مجالس فانه تقبل دعواه التأ كيد
لأنه إخبار وهذا إنشاء فإذا تعددت كلمة الإيقاع تعدد الواقع اهـ (قوله أو كده) أي الأول أي قصد
تأ كيد قبل فراغه أخذ ما يأتي في الاستثناء ونحوه قاله حج قال الشيخ قد يمنع الأخذ ويكتفى
بمقارنة القصد للمؤكده من الثاني والثالث وبفرق بأن في الاستثناء رفعاً عما سبق وتغييراً له بنحو تطبيقه
فلا بد من سبق القصد والالزام مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فإن التأ كيد
إنما يؤثر فيما بعد الأول بصرفه عن التأثير والوقوع به إلى تقوية غيره فتكفي مقارنة القصد له فتأمل
شوبري (قوله مع الاستئناف بالثالث) لم يقل في تأ كيد الأول بالثالث كما هنا مع الاستئناف بالثاني
أو الاطلاق فليتأمل وجهه شوبري (قوله فثنتان) حاصل ذلك تسع صوراً ربع منها يقع فيها ثلاث
وهي الأول وواحدة يقع فيها واحدة وهي التي قصد فيها تأ كيد الأول بالآخرين وأربع يقع فيها ثنتان
وهي الصور التي تأ كد فيها الثاني بالثالث أو الأول بالثاني مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اهـ عن
(قوله عملاً بقصده) فيما إذا قصد الاستئناف أي و عملاً بظاهر اللفظ اهـ أو يمكن أن يكون تعليلاً للنفي أي ولم
تطلق ثلاثاً عملاً بقصده تأمل حل (قوله وصح في المكرر بعطف) أي بالواو وفي كلام شيخنا إذا اختلف
حرف العطف لا يصح التوكيد ولو عطف بغير الواو لا يصح التأ كيد والثاني يوافق قول الشارح بواو
العطف وخالف شيخنا زى فقال بصحة التأ كيد في العطف بغير الواو اهـ لكنه يدين (قوله
تأ كيد ثنتان بثالث) يجعل الواو حراً من المؤكده قالوا ومدخولها تأ كيداً للواو ومدخولها فاندفع

عملاً بقصده وبظاهر اللفظ
وتخلل الفصل بين المؤكده
والمؤكده في الثالثة فإن قال
في الأولى أردت التأ كيداً
يقبل ويدن (أو) كده
(بالآخرين فواحدة)
لأن التأ كيداً في الكلام
معهود في جميع اللغات (أو)
أكده (بالثاني) مع الاستئناف
بالثالث أو الاطلاق (أو)
أكده (الثاني) مع
الاستئناف به أو الاطلاق
(وبالثالث فثنتان) عملاً
بقصده وذكر حكم اطلاق
في هاتين من زيادتي (وصح
في) المكرر بعطف نحو
(أنت طالق وطالق وطالق
تأ كيد ثنتان بثالث)
تساويهما (لا) تأ كيداً (أو)
بغيره أي بالثاني أو بالثالث
أو بهما لاختصاص غيره
بواو العطف الموجب للتغاير
(قوله والفرض عدم صحته)
أي عدم قبوله ظاهراً
بدليل قول م ر في شرحه
أنه لو قصد دين فيؤخذ منه
أنه متى كان قصيراً عرفاً وإن
زاد عن السكتة المذكورة
صح التأ كيد وإن لم يقبل
منه ظاهره فالوجه حله على
ما إذا قصر حتى تكون
أنت مبينة على طالق
ويصح التعميم بقولنا
سواء أكده أو لا لأنه متى
زاد على السكتة امتنع قبول
قصد التأ كيد ظاهراً وإن تأمل

(ولو قال) أنت طالق طلقه قبل طلقه أو بعده طلقه أو بعده طلقه أو قبله طلقه فثنتان) تقعان متعاقبتين المنجزة أولاً ثم المضمنة في الصورتين الأولىين وبالعكس في الأخيرتين (وفي غيرها) أي غير الموطوءة يقع بما ذكر من المكرر والمقيد بالقبلية أو البعدية (طلقه مطلقاً) عن التقيد بشئ مما أمر لانهما تبين بالواقع أو لا فلا يقع بمأداه شئ (ولو قال لزوجه) موطوءة كانت أو لا (ان دخلت) الدار (فأنت طالق وطالق قد خلت فثنتان) معالانها جميعاً معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما (ك) قوله لها (أنت طالق طلقه مع طلقه ومعه طلقه أو في طلقه وأراد مع طلقه) فإنه يقع ثنتان معا ولفظة في تستعمل بمعنى مع كافي قوله تعالى ادخلوا في أمم (والا) بان أراد بطلقه في طلقه ظرفاً أو حساباً أو أطلق (فواحدة) لانها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) لها أنت طالق (طلقه في طلقين وقصد معية ثلث) لانها موجهها (أو حساباً عرفه فثنتان) لانها موجهه (والا) بان قصد ظرفاً أو حساباً بوجهه وان قصد معناه عند أهله أو أطلق (فواحدة) لانها موجهه في غير (١٦) الاطلاق والمحقق في الاطلاق ولا يؤثر القصص الجهل لان ما جهل لا يصح قصده

ما يقال ان الواو تمنع التأكيـد (قوله فلا يقع بمأداه شئ) وفارق ما لو قال لها أي غير الموطوءة أنت طالق لانها حيث يقع الثلاث بان الثلاث تفسير لما أراد بان أنت طالق فليس مغايراً له بخلاف العطف والتكرار اهـ حجج بزيادة (قوله ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه انه لو عطف بمأداه شئ بالترتيب كالفاء وثم لم يقع في غير الموطوءة الا واحدة وهو كذلك حل (قوله كقوله لها) أي لزوجه موطوءة أو لا شيخنا (قوله مقتضى الظرف) فيقع المظروف دون الظرف (قوله والا بان قصد ظرفاً) أي فالصور خمسة (قوله طلقه في نصف طلقه) وان قصد المعية على كلام الشارح والمعمد وقوع ثنتين حينئذ كافي مر (قوله لما سر) أي لانه المحقق في الاطلاق حل وقوله ولان الطلاق الخ تعليل للاولى وهي قوله أو بعض طلقه (قوله على أن الاسنوي الخ) معتمد وهو ترقى في الرد على الاصل لانه اذا وقع ثنتان فيما يحتمل فلا يقع في ما وقع في نسخ من الاصل بالاولى (قوله في نصف طلقه) أي نصف طلقه في نصف طلقه حل (قوله كالموافق نصف طلقه الخ) أي فانه يقع ثنتان (قوله ويرد بان لا نسلم الخ) الرد ضعيف وعدم التسليم معتمد (قوله هذا المقدر) وهو نصف طلقه مع نصف طلقه يقع فيها ثنتان وانما هو واحدة ويرد بانه فرق بين نية المعية والتصريح بها فنية المعية يقع ثنتان ومع التصريح بها يقع واحدة حل وهذا هو المعتمد كافي مر وانظر الفرق (قوله وهي صادقة الخ) ضعيف قال شيخنا كحج هذا انما يتجه عند الاطلاق وأما عند قصد المعية التي تفيد سالا تفيد الطرفية فلا والالم يكن اقصد ها فائدة فالظاهر المتبادر منه أن كل جزء من طلقه لان تكرير الطلقه المضاف اليها كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المعية تفيد سالا تفيد لفظها حل (قوله أوقعت عليكن الخ) ولم يقصد توزيع كل طلقه عليهن أخذاً بما يأتي بان أراد توزيع المجموع أو أطلق وعند توزيع كل طلقه عليهن تلغو الرابعة لانه يخص كل واحدة من الطلاق الثلاث ثلاثة أرباع طلقه (قوله مطلقاً) أي ظاهراً وباطناً ع ش (فرع) حلف بالطلاق اثلاث ولم يقل من زوجاتي وحش وله زوجات طلق احداهن ثلاثاً فليعنيها منهن ولو كانت من عينها الا لك عليها غير طلقه وتلقو بقية الثلاث فان قال من زوجاتي أو من نسائي

كأمر (أو) قال أنت طالق (بعض طلقه أو نصف طلقين بجمع أو نصف طلقه في نصف طلقه أو نصف وثلاث طلقه أو نصف طلقه ولم يرد) في غير الاولى (كل جزء من طلقه فطلقه) لما سر آفها ولان الطلاق لا يتبع بعض وقع في نسخ من الاصل في الثالثة نصف طلقه في طلقه وهو سهو فانه في هذه يقع عند قصد المعية ثنتان على أن الاسنوي والبلقيني بحثا في نصف طلقه انه يقع ثنتان أيضا عند قصد المعية لان التقدير نصف طلقه مع نصف طلقه فهو كالموافق نصف طلقه ونصف طلقه ويرد باننا لانسلم انه لو قال هذا المقدر يقع ثنتان وانما وقعنا في

طلقت

نصف طلقه ونصف طلقه لتكرير طلقه مع العطف المقتضى للتغاير بخلاف مع قلها انما يقتضي المصاحبة

وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقه لنصفها فان أراد فيها كالتى قبلها واللاتين بعدها كل جزء من طلقه وقع ثنتان عملاً بآراءه وقولى ولم يرد كل جزء من طلقه من ز يادى فيها وفى التى قبلها واللاتى بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أضاف طلقه أو نصف طلقه وثلاث طلقه فثنتان) نظراً في الاولى الى ز يادى النصف الثالث على الطلقه فيحسب من أخرى وفى الثانية الى تكرير لفظه طلقه مع العطف (أو) قال (لاربع أوقعت عليكن أو بينكن طلقه أو طلقين أو ثلاثاً أو أربعاً) عاود على كل منهن (طلقه) لان ما ذكر اذا وزع عليهن خص كل منهن طلقه أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلقه عليهن وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان و) في (ثلاث وأربع ثلاث) عملاً بقصد وعند الاطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بعليكن أو بينكن (بعضهن) أي فلاة وفلاة مثلاً (دين) فيه فيقبل باطنا لا ظاهراً لان ظاهر اللفظ يقتضى تركه وان قصد التفاوت بينهن كان قال قصدت هذه بطلقتين وتوزع الباقي على الباقيات قبل مطلقاً

﴿فصل في الاستثناء﴾

(يصح استثناء) في الطلاق
كغيره (بشرطه السابق)
في كتاب الاقرار وهو ان
ينوبه قبل الفراغ من
المستثنى منه وأن لا يفصل
بفوق نحو سكتة تنفس وأن
لا يستغرق وأن لا يجمع
المفرق في الاستغراق
(فلو قال أنت طالق ثلاثا
الاثنين وواحدة فواحدة)
تقع ثلاث بناء على أنه
لا يجمع المفرق في المستثنى
منه ولا في المستثنى ولا فيهما
كما مر في الاقرار فيلغو قوله
واحدة لحصول الاستغراق
بها (أو) قال أنت طالق
(ثنتين وواحدة الواحدة
ثلاث) لا ثنتان بناء على
ما ذكر فتكون الواحدة
مستثناة من الواحدة فيلغو
الاستثناء وتقدم في الاقرار
ان الاستثناء من الاثبات
نفي وعكسه (و) لهذا (لو
قال) أنت طالق (ثلاثا
(قوله أي تحقيقاً وتقديراً)
لادخل للتقدير هنا لان
الاخراج من عدد الطلقات
برأوى ولو زاد المطلق على
العدد الشرعي انصرف
الاستثناء الى اللفظ فتطلق
بخمسة الاثلاثا طلقين
لان الاستثناء لفظي فيتبع
فيه موجب اللفظ اه
روض وفيه زيادة بسط
وأشاره المقلن بقوله أو خسا
الاثلاثا فثنتان تامل

طلقت كل واحدة ثلاثا ولو علق الطلاق بصفة لاحدى زوجانه وجدت الصفة ثم مات احدها أو أبانها
لم يكن له أن يعين ذلك في الميتة أو المبانة بخلاف ما لو مات أو أبانها قبل وجود الصفة فله تعين ذلك فيها
ولو علق الطلاق الثلاث ثم عينه في واحدة صح التعيين حتى لو مات قبل وجود الصفة لغا التعليق حل
﴿فصل في الاستثناء﴾ وهو الاخراج بالأو واحد أو أخواتها أو آخر أو أحط حل أي تحقيقاً وتقديراً
كالاستثناء المنقطع وهو مأخوذ من الثني وهو الصرف لصرف المستثنى عن حكم المستثنى منه (قوله
يصح استثناء الخ) فيه أن الاستثناء معيار العموم ولا عموم في نحو أنت طالق ثلاثا لأن يقال اصطلاح
الفقهاء أعم من ذلك (قوله كغيره) أي قياساً على محته في غير الطلاق فإنه ليس في محته الاستثناء في
الطلاق نص فقيس على ما ورد فيه الاستثناء فاقيل أنه لا حاجة للقياس مع وجود النص في الاستثناء في
القرآن وغيره غير ظاهر لان النص الموجود في غير الطلاق تدبر (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه)
أي فيكفي باقتراح النية بأي جزء من ذلك هذا ان أخره فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثا أو قبل
التلفظ به أو يقصد حال الاثبات به اخراجه مما بعده ليرتبط به ويشترط أن يسمع به نفسه ان اعتدل
سمعه ولا عارض وأن يعرف معناه ولو بوجه حل فالشروط ستة وتزيد المشيئة بقصد التعليق
ومعلوم أن الاستغراق وما بعده لا يجريان في المشيئة (قوله بفوق نحو سكتة تنفس) عبارة أصله مع
شرح م ر ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وعي ونحوهما كمرض عطاس أو سعال خفيف عرفاً
والسكوت للتذكر كما قاله في الايمان وذلك لان ما ذكر يسير لا بعد فاصلاً عرفاً بخلاف الكلام
الاجنبى وان قل وقد أخذ من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثا لازمانية ان شاء الله صح الاستثناء أن الكلام
اليسير المتعلق بالزوجين لا يضر ويؤيده قول الشارح بعد أنت طالق ثلاثا طالق ان شاء الله فان طالق
فاصل ولا يضر لتعلقه بالزوجين ولا يضر استغراق الله كما في القليوبي على الجلال وقال بعضهم يضر
الاستغراق هنا بخلافه في الاقرار لانه اخبار يحتمل الكذب وهذا انشاء لا يحتمله وهو وجيه (قوله
وأن لا يجمع المفرق في الاستغراق) أي لتحصيل الاستغراق أول دفعه وقدم مثلهما المصنف بقوله
فلو قال الى قوله فثلاث قال ع ش قوله وأن لا يجمع هذا من احكامه لا من شروطه وبجوابه قد يؤول
للشرط (قوله ولا فيهما) كقوله أنت طالق طلقين وواحدة الواحدة وواحدة فيقع ثلاث لا استغراقه
لان الاستثناء من الواحدة فلو جمع المستثنى منه وقعت واحدة قل على الجلال (قوله فتكون الواحدة
مستثناة من الواحدة) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعاطفات كون
الواحدة مستثناة من الثنتين أيضاً وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناء هـ من الثنتين صح
مخرج لواحدة فتبقى واحدة تضاف الى الواحدة التي ألغى الاستثناء بالنسبة لها للاستغراق وكذا يقال
في نظائر ذلك اه سم ونقله الشيخ عميرة في الحاشية عن الاسنوي وقد يقال منع من رجوعه الى الثنتين
الفصل حيث تد بين المستثنى والمستثنى منه بأجنبي عن الاستثناء وهو الواحدة لانه لما لم يصح الاستثناء
بالنسبة اليها كانت كالأجنبي بخلاف ما لو رجع للجميع من الصحة من كل تأمل شورى (قوله وتقدم
الخ) تمهيداً لما بعده وإشارة الى أن كلام المصنف مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ذكرها هنا
ليظهر التفريع اه حل و ح ف (قوله ان الاستثناء) أي المستثنى وقوله من اثبات أي مثبت
أو ذى اثبات وقوله نفي أي منفي أو ذوقني اه قال العراقي سئل عن طلب منه الميت عند شخص
خلف لا يبيت سوى اليلة الفلانية المستقبل هل يحث بترك ميته فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي
والاثبات الحث لكن أفتى شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكك وعريه الامن حاكم
شرعي هل يحث بترك الشكوى مطلقاً فأجاب بعدمه ووافقته تصحيح النووى في الروضة

لا يقعان الواحدة تقع
فالمستثنى الثاني مستثنى من
الأول فيكون المستثنى في
الحقيقة واحدة (أو) قال
أنت طالق (ثلاثاً النصف
طلقة ثلاث) تكميلاً
لنصف الباقي بعد الاستثناء
(ولو عقب طلاقه) المنجز
أو المعلق كأنك طالق أو
أنت طالق إن دخلت
الدار (إن شاء الله) أي
طلاقك (أو إن لم يشأ الله)
أي طلاقك (أو إلا أن يشأ
الله) أي طلاقك (وقصد
تعليقه) بالمشيئة أو بعدمها
(منع انعقاده) لأن المعلق
عليه من مشيئة الله أو
عدمها غير معلوم ولأن
الوقوع بخلاف مشيئة الله
محال ولو قال أنت طالق إن شاء
الله أو إن لم يشأ الله طلقت
قاله العبادي وخرج بقصد
التعليق ما لو سبق ذلك إلى
لسانه لتعود به أو قصد به
التبرك أو أن كل شيء بمشيئة
الله تعالى أو لم يعلم هل قصد
التعليق أولاً أو أطلق قامها
تطلق وإن كان وضع ذلك
للتعليق لا تنفاء قصده
كما أن الاستثناء موضوع
للاخراج ولا بد من قصده
(ك) ما يمنع التعقيب
بذلك انعقاد كل عقد
وحال) كسقي منجز أو

فيمن حلف لا يبطأ في السنة الامرة أنه لا يحث بترك الوطء مطلقاً وهو ناظر للمعنى مخالف للقاعدة
المتقدمة اهـ برلسي سم وفي شرح مر مانصه وسيأتي في الإيلاء قاعدة مهمة في نحو لا أطوك
سنة الامرة ولا أشكو الأمن حاكم شرعي ولا أيت الولاية حاصلها عدم الوقوع لأن الاستثناء
من المنع المقدر فكأنه قال أمتنع نفسي من وطئك سنة الامرة فلا أمتنع نفسي فيها بل أكون على
الخيار وهكذا يقال فيما بعده فيكون النسي مؤثلاً بالاثبات فيكون جارياً على القاعدة وهو أن
الاستثناء من النفي اثبات وعكسه ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يكلمه إلا في شره ثم تخاصموا وكلمه في شر
ثم كلمه بعد ذلك في خير لا حث لانحلال اليمين بكلامه له في شره إذ ليس في صيغته ما يقتضي التكرار
ولأن هذه اليمين جهة بروهي كلامه في شروجه حث وهي كلامه في خير (قوله الاثلاثا) فيه أن هذا
مستغرق فقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحجب بان محله ما لم يتبعه بشئ لم يستغرق شيئاً (قوله من
الأول) أي المستثنى الأول (قوله النصف طلقة) فلو قال النصف فاروج فان قال أردت نصف الثلاث
فثنتان أو نصف طلقة ثلاث وإن أطلق حل على نصف الثلاث حل (قوله تكميلاً للنصف الباقي)
لأن التكميل إنما يكون للواقع لا للرفع (قوله ولو عقب طلاقه) التعقيب ليس بقيد بل مثله التقديم
كقوله إن شاء الله أنت طالق وعبارة الروض ومثل تأخير المشيئة تقديمها اهـ وحينئذ يأتي فيه ما مر
في الاستثناء المتقدم من أنه لا بد أن ينوي المشيئة قبل التلفظ بها أو يقصد التعليق عند التلفظ بها شيئاً
قال حل وهذا من الاستثناء الشرعي الراجع لأصل الطلاق ولا بد أن ينوي الاتيان به قبل فراغ اليمين
وأن لا يفصل بفوق سكتة التنفس ولا بد زيادة على ذلك من أن يقصد التعليق به حل وسميت كلمة
المشيئة استثناء لصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حالاً من حيث التعليق عما لا يعلمه إلا الله تعالى اهـ
زى ومثل أن غيرها كتبت ومثل التعليق بمشيئة الله التعليق بمشيئة الملائكة كأن قال أنت طالق إن
شاء جبريل أو ميكائيل (قوله إن شاء الله) أو أراد أو أحب أو رضى اهـ حل فلا ينفع إنشاء الغير له
الأن أفتاه شخص على جهل واعتقد صدقه فينفعه إلى أن يعلم أن إنشاء الغير لا ينفع كما قاله ع ش وقرره
ح ف (قوله أو إلا أن يشأ الله) قال الزركشي هو ما تعاقب بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل
أو بالمشيئة وهو رفع الوقوع سم (قوله لأن المعلق عليه من مشيئة الله) أي في الأولى والثالثة
أو عدمها في الثانية وقوله ولأن الوقوع بخلاف مشيئة الله أي في الثانية محال حتى لو قال بعد التعليق
بالأولى أنت طالق لم يقع الطلاق المعاق بالمشيئة ولا يقال هو بطلاقه طاعلم مشيئة الله لطلاقها لا مانع
لم يقصد به الطلاق المعلق عليه كما لا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لا نأقول لو وقع لكان
بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه
حل وقوله والثالثة لأن المعنى الآن يشأ الله عدم طلاقك فلا تطلقين لأن الاستثناء من الإثبات نفي
ويلزم منه أن الطلاق معلق بمشيئة الله تعالى فقرره من مشيئة الله أي نصافي الأول ولزوم ما في الثالث
وأما قول بعضهم أن التقدير الآن يشأ الله طلاقك فخالف القاعدة أن الاستثناء من الإثبات نفي (قوله
قاله العبادي) معتمد (قوله أو أطلق) فالصور الخارجة حصة وألحق الاطلاق هنا بالبرك وفي الوضوء
بالتعليق لأن النية جزم فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وأيضاً فقد أتى بصريح الطلاق ولم يأت
بما ينافيه بل بما يلائمه اهـ عن (قوله ويمن) كقوله والله لا فعلن كذا إن شاء الله م رواه أبي البارز
أنه لو فعل شيئاً في الماضي ثم حلف بأن قال والله ما فعلته إن شاء الله لا يحث لأن ذلك تعليق لليمين

الوصول أنت واصل وللريض المتوفع شفاؤه فربما أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا يطلاق إن شاء الله تعالى وقعت
طلقة وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين من أسماه طالق وغيره لكن جزم (١٩) القاضي فيمن أسماه ذلك بأنه لا يقع

﴿فصل﴾ في الشك في

الطلاق لو (شك في)

وقوع (طلاق) منه منجز

أو معاق كأن شك في وجود

الصفة المعلق بها (فلا) يحكم

بوقوعه لأن الأصل عدم

الطلاق وبقاء النكاح (أو

في عدم) كان طلق وشك

هل طلق واحدة أو أكثر

(فلا قل) يأخذه لأن

الأصل عدم الزائد عليه

(ولا يخفى الورع) فيما ذكر

بأن محتاط فيه تخبر دع

ما يريك إلى ما لا يريك

رواه الترمذي وصححه فان

كان الشك في أصل الطلاق

الرجعي راجع لتيقن الحل

أو البائن بدون ثلاث جدد

النكاح أو بثلاث أمسك

عنها وطلقها لتحل لغيره

يقينا وإن كان الشك في

العدد أخذ بالأكثر فإن

شك في وقوع طلقين أو

ثلاث لم ينكحها حتى تنكح

زوجا غيره (ولو علق اثنان

نقيضين) كأن قال أحدهما

إن كان ذا الطائر غرابا

فزوجني طالق وقال الآخر

إن لم يكن فزوجني طالق

(وجهل) الحال (فلا)

يحكم بطلاق على واحد

منهما لأنه لو انفرد بما قاله

لم يحكم بوقوع طلاقه

فتعلق الآخر لا يغير حكمه (أو) علق (واحد بهما الزوجية طلقا أحدهما) لوجود إحدى الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله عنهما

لا فعل كأنه قال أحاف إن شاء الله اه حل وقوله ونذكر الله على كذا إن شاء الله ح ف (قوله فينتظم الاستثناء في مثله) لأنه يكون في الأخبار لافي الانشاء ألا ترى أنه لا ينتظم أن يقال يا أسود إن شاء الله تعالى شورى باختصار ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق إلا أن كذبته الزوجة بأن قالت لم تستثن أولم تأت بالمشيئة فانها المصدقة فان قالت لم أسمع لم يلتفت إلى قولها اه حل (قوله إن شاء الله متعلق بقوله ثلاثا ع ش (قوله وقعت طلقة) لأن المشيئة ترجع لغير النداء كافي م قال حل قيل في الاعتداد بالاستثناء أي المشيئة مع وجود الفاصل نظر إلا أن يقال هو غير أجني وتقدم أنه لا يضر (قوله بأنه لا يقع) معتمد أي ما لم يقصده

﴿فصل في الشك في الطلاق﴾ أي باستواء قيل أو برجحان وتوقف فيه الزركشي حل وع ش أي الشك في أصله أو عدده أو محله أي وما يذ كرمه كما وقال لزوجته وأجنبية أول زوجته أحدا كما طاق وعبرة زى وهو أي الشك في لطلاق ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها (قوله كأن شك في وجود الصفة) أي وفي كونها الصفة المعلق عليها كان دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخول الدار أو لا أو شك هل وقع منه تعليق للطلاق أو لم يقع منه ذلك أو هل علق أو نجز اه حل (قوله وبقاء النكاح) عطف لازم (قوله ولا يخفى الورع) وهو هنا الأخذ بالأسوا م وهو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعير هنا للكف على الحلال اه برما ي (قوله دع ما يريك إلى ما لا يريك) بفتح الياء فيهما وهو أفصح وأشهر من ضمها وقوله إلى ما لا يريك متعلق بمحذوف أي وانتقل إلى ما لا يريك (قوله راجع) فإذا تبين وقوع الطلاق نفعت الرجعة حل (قوله أو البائن بدون ثلاث) كأن كان قبل الدخول أو كان بخلع فإذا جدد النكاح وتبين أنه طالق كان ذلك قائما مقام الرجعة حل وفي قل على الجلال ويعتمد بهذا التجديد وإن تبين له الطلاق أيضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله أو بثلاث) أي هل طاق ثلاثا أو لم يطلق شيئا حل والحاصل أنه فرع ثلاث تفريعات على الأولى وعلى الثانية نفر يعا واحد وهو قوله وإن كان الشك الخ (قوله لم ينكحها) أي ندبالان هذا من الورع (قوله لم يكنه) الأفصح أن لم يكن إياه حل ولو حلف كل من شخصين أنه بطحن طحينه مثلا قبل الآخر فالخيلة في عدم حشهما أن يملطاو يطحنهما معا فلا يحث كل منهما لعدم العلم بسبق طحين أحدهما اه بابلي ع ش (قوله وجهل الحال) فإن علم عمل بمقتضاه ما لم تكن محاورة والافه وحلف ينفع فيه غلبة الظن فلا يقع كفى زى وقل على الجلال لأن قصده حينئذ تحقق الخبر بحسب ظنه فلا يضر تبين خلافه وليس قصده التعليق ومن هذه هي قوله عمل بمقتضاه ما وقع في بلاد الشام أن امرأة غيرت هيتها ورجى بها زوجها وقيل له هذه زوجتك فقال إن كانت زوجتي فهي طالق وتبين أنها زوجته وقد أفتى شيخنا م بوقوع الطلاق أخذ من هنا ما إذا جرى بينهما محاورة كان حلقا لا تعليقاً فإذا غلب على ظنه صفة واعتمد عليه في حلقه وتبين خلافها لم يقع اه زى (قوله واحد بهما) أي بالنقيضين هذا شك في محله حل (قوله لزوجته) بأن خاطب بكل تعليق معينة منهما كافي ع ش كأن قال إن كان هذا الطائر غرابا فزوجني هند طالق وإن لم يكن فزوجني دعد طالق (قوله لوجود إحدى الصفتين) إن قلت كذلك في الصورة التي قبلها وجود إحدى الصفتين قلت هو كذلك الآن المعلق هنا واحد بخلافه ثم اه شيخنا فقله لوجود إحدى الصفتين أي مع اتحاد المعلق (قوله وبيان

إلى تبين الحال لا شبهة المباحة بغيرها (بحث) عن الطائر (وبيان)

لزوجتيه ان أمكن أن يتضح له حال الطائر بعلمه فيسه يعرفها ليعلم المطلقة من غيرها فان لم يمكن لم يلزمه بحث ولا بيان (أو) علق بهما (لزوجته وعبيده) كان قال ان كان ذا الطائر غرابا فزوجتي طالق والافعبدى حرجه لالحال (منع منهما) لزوال ملكه عن أحدهما فلا يجمع بالزوجة ولا يستخدم العبد (٢٠) ولا يتصرف فيه (الى بيان) لتوقعه وعليه مؤتمهما اليه ويأتي مثله في مسئلة

الزوجتين (فان مات) قبل بيانه (لم يقبل بيان ورأه) بقيد زده بقولي (ان اتهم) بان بين الحنث في الزوجة فانه متهم باسقاط ارثها وارفاق العبد (بل يقرع) بينهما فلعن القرعة تخرج على العبد فاتها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي العبد أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث أو أجاز الوارث ونزلت الزوجة الا اذا دعت طلاقا ثانيا (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (بقي الاشكال) اذا لا أثر للقرعة في الطلاق كما مر والورع أن تترك الميراث أما اذا لم يثبت بان بين الحنث في العبد فيقبل بيانه لانه انما أضرب نفسه (ولو طاق احدى زوجتيه بعينها) كأن خاطبها بطلاق وحدها أو نواها بقوله احدا كما طالق (وجهلها) كان نسبا أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جهلها (وقف) وجوبا الامر من قربان وغيره

لزوجتيه) أي بين لزوجتيه المطلقة منهما ويجب عليه اعتزالهما كما في ع ش (قوله لم يلزمه بحث) ويستمر اجتنابهما حل (قوله فلا يجمع بالزوجة) ولا ينظر اليها حتى بغير شهوة حل (قوله الى بيان) والظاهر وجوبه وصنيعه يقتضي عدم وجوبه فاذا بين بأن قال حنث في الطلاق فان صدقه العبد فذاك والا بأن كذب هو ادعى العتق حلف السيد فان نكل حلف العبد وعتق فان قال حنث في العبد عتق فان صدقه فذاك والاحلف فان نكل حلفت وطلقت والظاهر أن له أن يعقد على من وقع عليها الطلاق باتنا حل (قوله لتوقعه) فيه اشارة الى امكانه فان لم يمكن فقياس ما تقدم عدم اللزوم كذا في الحاشية وفيه نظرا ما أولا فالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو أن التكليف بالالزام انما يكون عند الامكان فيفصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على امكان البيان بل مغيا به سواء أمكن حصوله أولا وأما ثانيا فأي لزوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه في قول الشارح لتوقعه نظرا تأمل شو برى وأجيب بأن اللام بمعنى عند (قوله ويأتي مثله) أي يكون عليه مؤتمهما اه شيخنا (قوله بل يقرع بينهما) ويكتب في رقعة القرعة حنث لحنث (قوله على العبد) أي له وقوله القرعة عليه أي له (قوله بقي الاشكال) ولا تعاد ثانيا حل وشرح الروض وقال البرماوى تعاد ثانيا والثاني تخرج على العبد (قوله والورع ان تترك الميراث) أي في الصورتين أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا قرعت الزوجة وهي صورة الاشكال وكلام الشارح بوجه أن لما الآن سبيلا الى الميراث مع أنه لا يرت مع الاشكال وأجيب بأن معناه ترك الميراث ولو احتمل بأن تعرض عنه ونهب حصتها لبقية الورثة فيتمكنون من أخذ الجميع ولا يوقف طائفي حل مع تغيير وقال زى يمكن حل كلام الشارح أي قوله والورع الخ على صورة خروج القرعة على العبد (قوله لانه انما أضرب نفسه) فلو أضرب غيره بأن كان هناك دين وان لم يكن مستغفرا اقرع نظرا لخلق الدائن وبراءة ذمة الميت حل (قوله أو نواها بقوله احدا كما طالق وجهلها) وبقوله وجهلها اندفع التكرار بين هذا وبين قوله بعد ولو قال لزوجتيه احدا كما طالق فانه شامل لما اذا نواها لكانه لم يجهلها اه (قوله فهو أولى الخ) أي لان الواو لطاق الجمع فتصدق بالجهل المقارن للطلاق وقد صور الشارح بقوله أو كانت حالة الطلاق في ظلمة زى (قوله وقف وجوبا) لحرمة احداهما يقينا ولا دخل للاجتهاد فيه مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر بغير شهوة حل (قوله ان صدقناه) أو سكتنا حل (قوله بل يحلف انه لم يطلقها) واذا حلف هل تطلق الثانية ينبغي أن لا تطلق حل وتوقف البرماوى فقال واذا حلف هل تعين الثانية للطلاق أولا اه ويلزم على كلام حل عدم وقوع الطلاق أصلا مع ان الفرض انه طاق احداهما الآن يخالف ما كان حلقه على غلبة ظنه لم يحكم بوقوعه على الاخرى في نفس الامر تأمل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطنا وليس له أن يطاق الثانية لان رد الميمين ليس كالاقرار الصريح فلا يقال قياسا ماسيا في اذا قال في بيانه أردت هذه حيث يجوز له أن يطاق الاخرى جواز وطء الاخرى هنا لان ذلك اقرار صريح وقد فرقوا بين الاقرار الصريح وما في معناه فان قالت الاخرى ذلك فيحلف لها فان نكل حلفت وطلقت أي ظاهر الا باطنا حل (قوله لاحتمال اللفظ لذلك) لاها

(حتى يعلمها) (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقناه في جهلها) بها لان الحق لهما فان كذبتاه وبادرت واحدة وقالت أنا المطلقة لم يكفه في الجواب نسيت أولا أدري لانه الذي ورط نفسه بل يحلف أنه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجته وأجنبية احدا كما طالق وقصد الاجنبية) بأن قال قصدها (قبل) قوله (ييمينه) لاحتمال اللفظ لذلك

وقولي يمينه من زيادتي (لان قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد اجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهر الا انه خلاف
الظاهر (أو) قال (لزوجته احدا كطالق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منها قبل ذلك (ووجب فورا) بقيد زده
بقولي (في) طلاق (بأن تسميها ان أبهم) ما في طلاقه (ويانها ان عينه) ما فيه لتعرف المطلقة منها فان آخر ذلك بلا عذر عصى فان امتنع
عزر (و) وجب (اعتزالهما) لالتباس المباحة بغيرها (ومؤتهما) هو أعم (٢١) من قوله ونفقتهما لجهلها عنده حبس

الزوجات (الى تعيين أو بيان) واذا عين أو بين لا يسترد المصروف الى المطلقة لذلك أما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك فورا لان الرجعية زوجة (والوطء) لاحداهما (ليس تعيينا ولا يابا) للطلاق في غيرها لاحتمال أن يوطأ المطلقة ولان ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به وذلك لا تحصل الرجعة بالوطء فتبقى المطالبة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطأه لم يزمه المهر وان بين فيها وهي باتن لزمه الحد والمهر (ولو قال في بيانه أردت) للطلاق (هذه في بيان أو) أردت (هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه (طلقنا ظاهرا) لاقراره بطلاقهما بما قاله ورجوعه بذكر بل عن الاقرار بطلاق الاولى لا يقبل وخرج بزبادتي ظاهرا الباطن فالمطلقة فيه من نواها فقط كما قاله الامام قال فان نواها جميعا فالوجه

محل للطلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها رجل أو دابة ذلك وقال قدمت الرجل أو الدابة لم يقبل ولو قال لام زوجته ابتك طالق وأراد غير زوجته صدق لذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما لم يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق زوجته حل (قوله فلا يقبل قوله ظاهرا) ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الاجنبية والاقبل قوله ظاهرا وبهذا يجمع بين الكلامين فانهما محمول على ما اذا لم يعرف وقوع طلاق عليها شيئا (قوله فلا يتوقف وقوعه على تعيين) وتعتبر العدة من اللفظ أيضا ان قصد معينة والافق التعيين ولا بدع في تأخير حسابها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها يجب في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق شرح مر (قوله ولهذا منع منها) أي ولو قال راجعت المطلقة منها لم يكف لانها ما كيا في كتاب الرجعة فطريقه أن يراجع كل واحدة على انفرادها ع ش على مر (قوله تعيينها ان أبهم) أي فالفرق بين التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوجة معين باطنا في البيان وغير معين في التعيين (قوله لذلك) أي لحبسها عنده (قوله أما الطلاق الرجعي الخ) عبارة شرح مر أما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت العدة فاذا انقضت لزمه في الحال لان الرجعية زوجة (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق باثنا وهو كذلك للاختلاف في أنها طلقت باللفظ أولا فيسقط الحد للشبهة عن وعبرة زى وذلك لان في مسألة التعيين وجهان بان الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصارت شبهة دافعة للحد بخلاف مسألة البيان (قوله وان بين الخ) أي لانها كانت معينة في ذهنه حال الطلاق (قوله أو هذه مع هذه) أي وقد أشار الى معيتين في الصور الثلاث أو هذه أي مشبرا لواحدة هذه مشبرا لآخرى كافي أصله مع شرح مر (قوله طلقنا ظاهرا) والا فالمطلقة في نفس الامر واحدة لان العبارة الواقعة منه احدا كطالق (قوله فان نواها) المراد والحالة هذه أي قال ذلك بعد قوله أردت هذه وهذه الخ أو أن هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواها بقوله احدا كطالق فان كان الاول فينبغي وقوع طلاقهما عليه ظاهرا مؤاخذه له بقوله أردت هذه وهذه حل وسياق كلامه يدل على الاول (قوله لا يطلقان) أي في الباطن أما في الظاهر فيطلقان زى كما مر في المتن قال ع ش وظاهر شرح مر عدم الوقوع مطلقا لا باطنا ولا ظاهرا اه وفي قل على الجلال قوله فان نواها جميعا أي بقوله احدا كطالق فالوجه أنهما لا يطلقان أي معايل تطلق واحدة فقط فيسوى ما قبله فهو دفع لتوهم طلاقهما معا ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مر ويحكم بطلاق الاولى منهما كيا في وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام (قوله اذ لا وجه الخ) لعدم احتمال لفظه لما نواه فتطلق احدا معا ويخرج من مسألة البيان ويؤمر بالتعيين زى وعبرة مر فيبقى على إيهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بأن ذاك من حيث الظاهر فتاسب التعليل وهذا من حيث الباطن فعملنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة له (قوله انشاء اختيار) أي للمطلقة (قوله بقيت مطالبة به) مصدره مضاف لمفعوله

انهما لا يطلقان اذ لا وجه لجل احدا كما عليهما جميعا ولو قال أردت هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الاولى فقط لفصل الثانية بالترتيب أو قال أردت هذه أو هذه استمر الابهام وخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئا من ذلك فانه يحكم بطلاق الاولى فقط لان التعيين انشاء اختيار لا اخبار عن سابق وليس له الاختيار واحدة فيلغوز كاختيار غيرها (ولو ماتا أو احدا قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق أو يانه (بقيت مطالبة به) (ليان) حكم (الارث) وان كانت احداهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين فيوقف من تركه كل منهما واحداهما

نصيب زوج ان ثلثا فاذا عين أو بين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق بالتأويرث من الاخرى (ولومات) قبل تعيينه أو بيانه ولو قبل موتهما أو موت احدهما (قبل بيان) (٢٢) وارثه لا تعيينه لان البيان اخباري كن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة

والتعيين اختيار شهوة فلا يخفف الوارث فيه فلو كانت احدهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين وأبهمت المطلقة فلا رث

(فصل) في بيان الطلاق السنني وغيره * وفيه اصطلاحان أحدهما وهو المشهور ينقسم الى سنني وبدعي ولا ولا وجوب عليه وثانيهما ينقسم الى سنني وبدعي وجري عليه الاصل وفسر قائله السنني بالجائز والبديعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق الى واجب كطلاق المولى ومنسوب كطلاق غيره مستقيمة الحال كنبته خالق ومكروه مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها ولا تسمع نفسه بموتها من غير تمتع بها وعلى الاول (طلاق موطوءة) ولو في دبر (تعد باقراء سنني ان ابتدأها) أي لا قراء (عقبه) أي الطلاق بان كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلقها بمضي بعضه أو بآخر نحو حيض (دلم

ويلزمه ذلك فوراً مر (قوله اخبار) أي بالمطلقة العينة في ذهنه (قوله فلو كانت احدهما الح) مفرع على قوله لا تعيينه سم (قوله فلا رث) لاحتمال ان المطلقة هي المسلمة ولا يقبل تعيين الوارث فلا تتعين المسلمة للزوجية فان كانت الزوجتان مسلمتين اصطلاحاً على شيء لان فيهما زوجة وارثة البتة (فصل في بيان الطلاق السنني وغيره) وهو البديعي على كلام الاصل والبديعي والذي لا ولا على كلام المصنف فالترجمة شاملة للطريقتين قال ع ش وما يتبع ذلك لجمع الطلقات وما لو قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الح (قوله وفيه) أي الطلاق من حيث هو (قوله وفسر قائله السنني بالجائز) فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي لا سنني ولا بدعي داخل في السنني على الاصطلاح الثاني شيخنا وقال بعضهم مراده بالجائز ما ليس حراماً فيشمل الاقسام الاربع التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السنني عبارة عما وجد فيه الضابط الآتي وان كانت تعتبره الاحكام الاربع كما أنها تعتبر الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسنني المنسوب للسنة أي الطريقة لان الذي لا ولا منسوب لها أيضاً فهو مجرد اصطلاح بخلافه على لاخر فالسنني منسوب اليها بمعنى المستحب شيخنا (قوله وقسم جماعة الح) الظاهر ان هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيمين الاولين لان الطلاق اما في زمن سنة أو بدعة شيخنا (قوله الى واجب) أي بخير لان الواجب اما الطلاق أو الفيتة ويجوز ان يحمل على الوجوب العيني بأن امتنع من الوطء أو قام به عذراً كحرام أي وامتنع أن يقول اذا حلت فنت كافي شرح الروض (قوله كنبته الخلق) أي اساءة لا تحتمل والافكل امرأة فيها اساءة اه شيخنا عزيزي (قوله كاستقيمة الحال) أي وهو يهواها حل (قوله وأشار الامام) عبر المصنف بإشارته لان الامام قال في هذه طلاقها غير مكروه فليس نصافي الاباحة لا يحتمل خلاف الاولى (قوله بطلاق من لا يهواها) أي وهي مستقيمة الحال حل (قوله أي الاقراء) يصح رفعه ونصبه تفسيراً للفاعل والمفعول والمعنى على الثاني شرعت فيها (قوله بان كانت حائلا أو حاملا من زنا) هاتان صورتان تضر بان في الاربع المذكورة في قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الح وأخذ هذا من قول المتن ولم يبطأ الح فالصورة الاولى في الشرح هي عين الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشرح هما عين الاولى والثانية في المتن والاخيرة في الشرح هي الخامسة في المتن بقطع النظر عن النقي في الجميع ولم يذكر الثالثة لتي في المتن وهي قوله ولا في نحو حيض قبله مع الصور الاربع المذكورة في الشرح لان الطلاق فيها بدعي فصور السنني ثمانية ويستفاد من كلامه ان ضابط السنني هو ان يقع في أثناء طهر تنجيزاً أو تعليقاً بشرط ان لا يطاق فيه ولا في حيض قبله أو يقع مع آخر حيض كذلك فكان الاظهر ذكر تلك الصور في المتن ويجعل في الوطء قيداً فيها من غير ذكرها بعد النقي (قوله قبل آخره) وأما اذا كان طلقها في آخره فبدعي كباقي والحاصل انه اعتبر في كونه سننياً قيداً اربعاً أولها قوله موطوءة وثانيها قوله تعدد باقراء وثالثها قوله ان ابتدأها عقبه ورابعها قوله ولم يبطأ في طهر الح وهو قيد واحد اشتمل على نفي الوطء في أمور خمسة ثم ان القيدين الاولين مقسم لكل من السنني والبديعي والتمييز بينهما انما هو بحسب القيدين الاخيرين فان وجد احدهما كان سننياً وان انتفيا أو أحدهما كان بدعياً وان اتقى الاولان أو أحدهما كان لا ولا (قوله أو بآخر نحو حيض) بان قال أنت طالق مع أو في أو عند آخر حيضك مثلاً (قوله أو علق طلقها) عطف على طلقها (قوله ولا في نحو حيض الح) قضيته وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك لان الحيض يدل على انها لم تغلق حل

قوله

بطأها (في طهر طلة) بها (فيه أو علق) طلقها (بمضي بعضه ولا) وطئها (في نحو حيض قبله ولا في نحو

حيض طلق) مع (آخره أو علق به) أي بآخره

وذلك لاستعقابه الشرع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر (٢٣) ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم

(قوله وذلك) أي وجه كونه سنيا وقوله لاستعقابه الشرع مصدر مضاف للمفعول والشرع فاعله (قوله وعدم الندم) فالسنى ما استعقب في المطلقة الشرع في العدة مع عدم احتمال الندم له اهـ
ح ل (قوله أي في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذه الاتمة من دليل آخر حل (قوله تأخير الطلاق) أي الحاصلة بتأخير الطلاق (قوله لتلاصير الرجعة لغرض الطلاق) في الدليل حذف أي وقد نهينا عن ذلك كاح لغرض الطلاق في صورة الحمل فالرجعة مثله فهي منهي عنها حينئذ حل (قوله وقيل عقوبة) أي لابن عمر حل (قوله بان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقا تحيض أو لا وهاتان صورتان محترز قوله فان كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وقوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترز قوله ومطلقها مع آخر نحو حيض وقوله أو بأخر طهر محترز قوله أو في طهر قبل آخره وقوله أو مطلقها مع آخره محترز قوله أو علق طلاقها بمضي بعضه وقوله أو في نحو حيض قبل آخره محترز قوله أو بأخر نحو حيض حل وقد اشتمل هذا المحترز على عشر صور لان قوله ان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة صورتان وقوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ فيه ثمان صور لانها إما حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض فهاتان صورتان تضربان في الاربعة المأخوذة من قوله أو علق طلاقها الخ مع الصورتين السابقتين وقوله أو وطئها في طهر الخ محترز القيد الاخير وهو قوله ولم يطأ في طهر الخ وقد اشتمل هذا المحترز على خمس صور أشار لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ واثنين بقوله أو وطئها في نحو حيض قبله وواحدة بقوله أو علق به تضرب الخمسة في ثنتين وهما المستفادتان من قوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ وهما الحائلة والحامل من زنا وهي تحيض وكأها فادهاة مفهوم القيد الاخير فتحصل ان صور البدعي عشر وترجع الى قسمين قسم لا تستعقب فيه الشرع في العدة وهو عشر صور محترز قوله ان ابتدأتها عقبه وقسم تستعقب فيه الشرع في العدة وهو محترز قوله ولم يطأ في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة بجعل الضمير في قوله أو في نحو حيض قبله لا طهر بقسميه فيكون فيه صورتان وبعده صورتان فتكون الصورتان عشر بضرب اثنتين وهما الحائلة والحامل من زنا في ستة وهذه الاثنا عشر منها ستة عقلية لا خارجية أي موجودة في الخارج وهي الحاصلة من ضرب الحامل من زنا في الستة التي ضرب فيها الحائلة والحامل من زنا لان علة كون الطلاق بدعيًا أداه الى الندم بالوطء المذكور لاحتمال حملها منه والحامل من زنا لا يمكن علوقها حالة الحمل حينئذ وطؤها لا يؤدي الى الندم فينبغي قصر قول الشارح أو علق طلاقها على الحائلة ويكون معنى قوله أو علق الخ أي أو لم تكن حاملا من زنا ولا من شبهة بأن كانت حائلا وعلق الخ فتكون الصور أحد عشر وأثنى عشر ستة مفهوم القيد الاول وخمسة أو ستة مفهوم القيد الثاني وكون الصورتين وعشرين صور عقلية لا خارجية كما علمت والكلام الآتي مبني عليها (قوله وهي لا تحيض) محترز قوله وهي تحيض وكان الاولى أن يقول بأن لم يتدثها أي الاقراء بأن كانت الخ أي بناء على أن زمن الحمل لا يحسب من العدة كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حل الزنا حيض أو نفاس حسب قرأ حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيًا ولا يحمل على ما ذلح تحض قبله لان الفرض انها اعتد باقراء ولا يوجد ذلك الا اذا سبق لها حيض اهـ حل أي لانها اذا لم يسبق لها

فقال مره فليراجعها ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء واختلف في علة الغاية بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني وان لم يكن شرطاً فليل لثلاثين للرجعة لغرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول حتى قيل انه يتدب الوطء فيه وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ (والا) بان كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض أو بأخر طهر أو مطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو وطئها في طهر مطلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه أو وطئها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي)

(قوله واثنين) الاولى جعلها صورة واحدة على مقتضى عدله وما بعدهما صورتين فتأمل (قوله فتكون الصور اثنى عشر) الاولى ستة بقصر هذه الستة على

الحائلة فتكون الصور سبعة عشر لا اثنى عشر ولا أحد عشر تأمل (قوله في الستة) أي صور الوطء (قوله أو علق طلاقها) الاولى أن يقول فينبغي قصر قول الشارح أو وطئها في طهر فتكون الاولى عامة لهما والاخرى خاصة بالحائلة تأمل

فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولادائه فيما بقي إلى الندم عند ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد وألحقوا الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلق فيه وكون بقيته عماد فته الطبيعة ولا تنهيا للخروج وألحقوا الوطء في الدبر بالوطء في القبل لثبوت النسب وجوب العدة بهما واستدخال المني كالوطء وقولي أو علق بمضي بعضه مع نحو الأولى ومع قولي ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ومع أشياء آخر من زيادتي ومن البدعي مالمو قسم لأحدى زوجتي ثم طلق الأخرى قبل المبيت عندها فإنه يأثم كما ذكره الشيخان ويستثنى من الطلاق في زمن البعدة طلاق المولى إذا طول به وطلاق القاضي عليه وطلاق الحكمين في شقاق فليس

حيض تعتد بالاشهر (قوله وان سألته طلاقاً) للرد على القائل بأن الطلاق لا يكون بدعيًا ولا يحرم حينئذ رضاها بطول العدة والاصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن كما في شرح م (قوله أو اختلعا أجنبي) أي مالم تأذن له في الاختلاع فإن أذنت له في اختلاعها اتجه أنه كاختلاع نفسها إن كان بماله أو لا فكاختلاعه شرح م وقوله إن كان بماله أي إن كان الأذن في اختلاعها بماله وان اختلع من ماله لان أذنها على الوجه المذكور بحق لغبتها ع ش على م (قوله وذلك لمخالفته الخ) غرضه اثبات صور البدعي الاثنين والعشرين بالدليل لكنها قسمان قسم ليس فيه استعقاب الشروع في العدة وهو عشر التي هي محترق قوله إن ابتدأتها عقبه وقسم فيه استعقاب وهو اثنا عشر التي هي محترق قوله ولم يطأ في طهر طلق فيه الخ فأشار للعشرة بقوله وذلك لمخالفته فيما إذا طلقها في حيض أي تنجيزاً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا فلهذا أربع صور ذكرنا بقوله وزمن حمل زنا لا حيض فيه وزمن حمل شبهة وأشار إلى أربعة بقوله وآخر طهر الخ أي وهي حائل أو حامل من زنا وأشار لثني عشرة بقوله ولادائه فيما بقي أي وهو الصور الاثنا عشر أي أداء قريبا في أربع صور وهي إذا وطئ في الطهر الذي طلق في أثناءه تنجيزاً أو تعليقاً وهي حائل أو حامل من زنا وهي نجيب أو بعيداني ثمانية أشار لها بقوله وألحقوا الوطء في الحيض أي الذي طلق في طهر بعده تنجيزاً أو تعليقاً والذي طلق مع آخره تنجيزاً أو تعليقاً وفي كل من الأربع هي إما حائل أو حامل من زنا وهي نجيب تأمل وانظر أي حاجتي إلى الالحاق مع أن التعليل شامل لما ذكرنا من أن خص قوله ولادائه إلى الندم بالأداء القريب احتيج إلى الالحاق المذكور (قوله وزمن حمل زنا لا حيض فيه) أي ولم تحض قبله ولم تنفس وأما الواضحة أو نفست قبله فإنه يعتد طهر أعان وقوله ولم تحض قبله خروج عن الموضوع لأنها حينئذ لا تعتد بالأقراء بل بالاشهر إن تمت قبل الولادة وإن حصلت الولادة في أثناءها انتقلت إلى الأقراء لان الطهر الذي يحصل بعد الولادة تقدمه نفاس فكلامه محمول على هذه الحالة لان زمن الحمل حينئذ لا يحسب من العدة قال حل بخلاف ما فيه حيض لا نقضاء عدتها بالأقراء والكلام فيمن نكحها حاملاً من الزنا أو مالموزنت وهي في نكاحه حملت جازله طلاقاً وإن لم تحض لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ قاله حجج قال شيخنا وهو متجه غير أن كلامهم مخالفه إذ للنظر إليه تضررها لا تضرره (قوله قد لا يمكنه التدارك) لكونه استوفى عدد الطلاق (قوله وكون بقيته) عطف على مالمو أي وإنما احتمل العلق لكونه بقيته الخ وهو جواب سؤال تقديره كيف جوزتم العلق مع الحيض مع أن الرحم إذا كان فيه الحيض لا يقبل المني ولو قلنا بأن الحامل نجيب فذاك بعد اشتغال المني فأجاب عنه بقوله لاحتمال الخ (قوله ونهياً) أي قبل أن يطأ فإذا وطئ به بذلك وخرج الحيض بعد الوطء لا يدل خروجه على براءة الرحم لأنه تنهيا للخروج قبل الوطء وصار في فم الرحم لكن هذا التعليل إنما يظهر على القول بأن الحامل لا تحيض والمعتمد خلافه شيخنا عزري (قوله لثبوت النسب) المعتمد عند م عدم ثبوت النسب بأوطء في الدبر شيخنا (قوله واستدخال المني) ولو في الدبر شو برى (قوله وطلاق الحكمين) أي أحدهما وهو حكم الزوج إذا رأى مصلحة له شيخنا وإنما ينسب للحكمين معاً من حيث انهما يتشاوران فيه ويتوافقان عليه وإن كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الغير أربعة كما ذكره الشارح وقوله وخام زوجة الخ صورة ويزاد عليه الثلاثة التي ذكرها الشارح بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البعدة الخ ويزاد عليها أيضاً المتحيرة جملة صور الذي لا ولا تسعة وسيأتي في المدد ان

(وخلع زوجته في) زمن (بدعة بعوض منها) سني (ولا) بدعي لا تنفعا مامر في السني والبدعي ولان افتداء المختلعة يقتضي حاجتها الى الخلاص بالفراق ورضاها بطول التربص وأخذ العوض يؤكدها دعوى الفراق وبيعة احتيال التدم والحامل وان تضررت بالطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعاً في العدة ولا ندم ومن هذا القسم (٢٥) طلاق المتحيرة لانه لم يقع في طهر

محقق ولا في حيض محقق (والبدعي حرام) للنهي عنه والعبرة في الطلاق المنجز بوقته وفي المعلق بوقت وجود الصفة الا ان جهل وقوعه في زمن البدعة فالطلاق وان كان بدعياً لاثم فيه (وسن لفاعله) اذ لم يستوف عدد الطلاق (رجعة) لخبر ابن عمر السابق وفي رواية فيه مره فليراجعها لم يطلقها طاهراً قبل أن يمسه ان أراد ويقاس بما فيه بقية صور البدعي وسن الرجعة ينتهي بزوال زمن البدعة (ولو) قال أنت طالق لسنة أو طلاقاً حسنة أو أحسن طلاقاً أو أجله أو أنت طالق لبدعة أو طلاقاً فيبعت أو أقبح طلاقاً أو أخشعه وهي (في حال سنة) في الرابع الاول (أو) في حال (بدعة) في الرابع الآخر (طلقت) في الحال (والا) أي وان لم تكن اذ ذاك في حال سنة في الرابع الاول ولا بدعة في الرابع الآخر (فبالصفة) تطلق كإثر صور التعليق فان نوى بما

المتحيرة تعتد بثلاثة أشهر وانما اذا طلقت في أثناء شهر حسب قراء ان كان الباقي ستة عشر يوماً وان كان خمسة عشر فأقل لم يحسب قراءاً وحيداً فتدقق في القياس انها ان طلقت في أثناء شهر وقد بقي منه خمسة عشر فأقل فالطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يحسب قراءاً فهي لا تشرع في العدة عقب الطلاق فليتأمل فسيأتي في الشارح ما يخالفه الا أن يحمل على ذلك اه سم (قوله وخلع زوجته) هذا خارج بقوله طلاق فليس المراد بالطلاق ما يشمل الخلع وكان من حقه أن لا يذكر خلع الاجنبي ثم وبذكره هنا حل (قوله بعوض منها) قضيته انها لو قالت له طلقني على أن أفطلق بكنا كان بدعياً الا أن يراد بالعوض منها كرهاله حل (قوله لا تنفعا مامر في السني والبدعي) أي من تعليلهما وفيه أن الذي ممر في السني هو استعقب الشرع في العدة وهو غير متنفذ هنا لانه حاصل وبما يقويه قوله بعد فقد استعقب الطلاق الخ وأجيب بأن المعنى لا تنفعا مامر في السني والبدعي من التعليلين معاً فلا ينافي وجود أحدهما هنا وهو استعقب الشرع في العدة شيخنا (قوله وسن لفاعله رجعة) وان لم يحرم عليه كافي التعليق شورى واذا راجع ارتفع الاثم من أصله وحل الاستحباب ما لم يقصد الرجعة للطلاق والا كانت مكرهه على ما تقدم اه حل وعبرة مر واذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحقه لان الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقرر اندفع القول بأن رفع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه (قوله رجعة) أو تجب ببيان كان الطلاق بائناً امداد شورى (قوله لخبر ابن عمر) فيه ان ابن عمر لم يؤمر بالرجعة وانما أبوه أمر بأن يأمره والامر بالامر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ كما في الأصول أي فلا يدل على نذب الرجعة اه شيخنا ومثله في مر ثم قال واستفادة النذب منه حينئذ انما هي من القرينة اه وقيل من اللام في قوله فليراجعها والظاهر من عدالة ابن عمر انه حين طلقها لم يكن عالماً بحيضها ولم يكن بلغه حرمة الطلاق في الحيض ع ش على مر وهذا لا يناسب قول الشارح فيما تقدم وقيل عقوبة وتغليظ الا أن يقال العقوبة والتغليظ من حيث تقصيره لعدم البحث عنه (قوله وفي رواية الخ) انظر أي فائدة في ذكر هذه الرواية مع أن ظاهرها ان الطلاق في الطهر الأول وان كان مقيداً بالطهر الثاني أخذ من الرواية الأولى (قوله وسن الرجعة الخ) فاذا طلقها حائضاً فزمن البدعة بقية تلك الحيضة أو طاهر فزمن البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة التالية له حل (قوله لسنة) الباء وفي كاللام شورى واللام في مثل ذلك من كل ما يتكرر رأي وينتظر للتأقبت فلا تطلق الا ان جاء ذلك الوقت وعلى ما لا يتكرر للتعليل بخولها زيد فتطلق حالاً وان لم يكن راضياً وان أراد بما للتعليل التأقبت دين وهل عكسه كذلك حل وقوله طلاقاً حسنة التطبيق فيها مراد معنى اذا كان في زمان البدعة كأنه قال الحسن أو زمن حسن هو الطهر (قوله لمن يكون طلاقها) اذ اللام فيها ككلاما يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقبت شورى (قوله وقع في الحال) اذ اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعلل به شورى وشرح مر (قوله مطلقاً) أي سواء نوى الوقوع في الحال أم لا شورى

(٤ - بحيرى) - رابع (قوله تغليظاً عليه بان كانت في حال بدعة في الرابع الاول أو سنة في الرابع الآخر ونوى الوقوع في الحال لان طلاقها في الرابع الاول حسن لسوء خلقها مثلاً وفي الرابع الآخر قبيح لحسن خلقها مثلاً ووقع في الحال هذا كله اذا قاله لمن يكون طلاقها سنياً أو بدعياً فلو قاله لمن لا يتصف طلاقها بذلك وقع في الحال مطلقاً ويلغوز كرا السنة والبدعة (أو) قال أنت طالق (طاقة سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حالاً) ويلغوز كرا الصفتين لتضادهما ثم ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن

من حيث الوقت والقبح من حيث العدد قبل وان تأخر الوقوع لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن
 السرخسي وأقراء (وجاز جمع الطائعات) ولو دفعة لا تنفاه المحرم له والاولى له تركه بأن يفرقهن على الأقراء أو الاشهر لئلا يمكن
 من الرجعة أو التجديد ان ندم قال الزركشي واللام في الطلقات للعهد الشرعي وهي الثلاث فلو طلق أر بعاقال الروياني عز ر و ظاهر
 كلام ابن الرفعة انه يأنتم انتهى (ولو قال) (٢٦) لموطأه أنت طالق (ثلاثا أو ثلاثا سنة وفسر) ها (بتفريقها

على اقراء) بأن قال وقعت
 في كل قرء طلقة (قبل عن
 يعتقد تحريم الجمع) للثلاث
 دفعة كالكى لموافقة تفسيره
 لا اعتقاده (ودين غيره) أى
 وكل الى دينه فيما نواه فلا يقبل
 ظاهر المخالفة مقتضى اللفظ
 من وقوع الطلاق دفعة
 في الحال في الاولى وفي
 الثانية ان كان طلاق المرأة
 فيه سنيا وحين تطهران
 كان بدعيًا ويعمل بما نواه
 باطنا ان كان صادقًا بأن
 يراجعها ويطلبها ولها تمكينه
 ان ظنت صدقه بقرينة
 وان ظنت كذبه فلا وان
 استوى الامر ان كره لها
 تمكينه وفي الثانية قال
 الشافعي رضى الله عنه له
 الطلب وعليها الحسب
 (و) دين (من قال أنت
 طالق وقال أردت ان
 دخلت) الدار مثلا (أو ان
 شاء زيد) أى طلاقك
 بخلاف ان شاء الله لانه يرفع
 حكم الطلاق وما قبله
 ينحصر به حال دون حال
 (و) دين (من قال نسائي

(قوله من حيث العدد) بأن نوى بطلقة الثلاث حل (قوله أكثر من فائدة الخ) وقائده التمتع
 بالزوجة من حين تلفظه بالطلاق الى أن تطهر ويقع الطلاق عليها فهذه الفائدة لا تقابل بالضرر والذي
 يحصل له من وقوع الثلاث فوق وقوع الثلاث وان تأخر الى طهرها أشد ضررًا عليه من وقوع طلقة
 في الحال لينبذتها منه بينونة كبرى وهذا جواب عن جعل القبح راجعًا الى العدد دون الزمن
 شيخنا (قوله ولو دفعة) للرد على الامام مالك وانظره فانه يغني عنه قوله وجاز جمع الطلقات وقد سئل
 عن ذلك العلامة زى فتوقف وقد يقال الجمع صادق بأن يأتي بهاتين ثلاث كلمات وأن يأتي بكلمة
 فيبين ان هذا مراده بقوله ولو دفعة فان معناها ان يأتي بالثلاث في كلمة أى صيغة واحدة تدبر (قوله
 عز ر) ضعيف والمعتمد عدم التعزير والاثم شورى (قوله قبل) أى ظاهرًا وباطنًا وقوله كالكى
 أى وحنفى وفيه ان ذكر هذا لا يناسب مذهبنا فلا فائدة فيه عندنا ويجاب بأن فائده تظهر بالنسبة
 للقاضي اذا كان شافعيًا وزوجة شافعية وكان الزوج مالكيًا مثلاً فادعى ما ذكر وكذبه الزوجة
 فان القاضي يعامله بعقيدته اه شيخنا عز ر (قوله ودين غيره) التدين لغة أن يوكل الى دينه
 واصطلاحاً عدم الوقوع فيما ينهى بين الله تعالى ار كان صادقاً على الوجه الذى أراده امداد شورى
 (قوله ولها تمكينه) أى يلزمها ذلك اه رشيدى (قوله وفي الثانية) وهى ما وظنت كذبه (قوله
 لانه يرفع حكم الطلاق) فيه أنه لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين مع انه يرفع
 حكم الطلاق من أصله وأجيب بأنه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع
 لشيء بعد ثبوته ومثله لو قال لا أدخل دار زيد وقال أردت ما يسكنه دون ما يملكه فانه لا يقبل
 ظاهرًا ويدين كفى حل (قوله ومع قرينة) مستأنف متعلق بقوله الآتى يقبل حل
 (قوله فقال منكرا) ولا بد أن يكون قوله هذا متصلاً بكلامها كما تشعر به الفاء وعبارة مرفعال في
 انكاره المتصل بكلامها أخذاً بما يأتى (قوله يقبل ذلك) أى ظاهرًا وباطنًا ولا يقبل أيضاً بقرينة
 كما مر في قوله ودين من قال الخ لانه يقبل باطنا فقط قال ومثل ذلك ما لو أرادت الخروج لمكان معين
 فقال ان خرجت الليلة فانت طالق وقال لم أقصد الا منعها من ذلك المعين فيقبل ظاهر القرينة
 فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذكر معه أى من قوله وللتعليق أدوات الى آخر الفصل
 ومراده بالتعليق ما يشمل الضمى كقوله في شهر كذا لان المعنى اذا جاء شهر كذا كما قاله الشارح (قوله
 بأول جزء منه) الباء بمعنى مع اه ع ش وذلك بنسبوبة الشمس ولورأى الهلال قبلها حل (قوله بأن
 المعنى الخ) قديقال أولى من ذلك أن يقال لان الظرفية توجد وتحقق بأول جزء منه حل وفارق السلم
 حيث لا يصح تأجيله بكونه مؤجلاً في شهر كذا لان الاجل فيه مجهول حيث جعل الشهر ظرفاً للحلول
 لا شرط العلم بالاجل فيه والطلاق يصح تعليقه بالمجهول (قوله يتحقق بمجيء أول جزء منه) أى ان

طوالق أو كل امرأة طالق وقال أردت بعضهم فيعمل بما أراده باطنا (ومع قرينة كأن) هو أولى من
 قوله بأن (خاصته) زوجته (فقالته تزوجت) على (فقال) منكر لهذا (ذلك) أى نسائي طوالق أو كل امرأة طالق وقال أردت غير
 الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية للقرينة فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذكر معه لو (قال أنت طالق في شهر كذا أو)
 في (غيره أو أوله) أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلة الاولى ووجهه في شهر كذا بأن المعنى اذا جاء شهر كذا
 وحيثه يتحقق بمجيء أول جزء منه (أو) في (نهاره) أى شهر كذا (أو أول يوم منه فبفجر أوله) أى أول يوم منه على قياس ما مر (أو)

في (آخره) أو سلخه (فبا خرجه منه) يقع لأنه السابق إلى الفهم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فانت طالق (فبغروب شمس غده) تطلق اذ به يتحقق مضى اليوم (أو) قاله (نهارا فيمثل وقته من غده) تطلق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو متفرقا (أو) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (وقاله نهارا فيغروب (٢٧) شمس) تطلق وان بقي منه حال

التعليق لحظة لأنه عرفه
فينصرف إلى اليوم الذي
هو فيه (أو) قاله (ليلا لغا)
أي لا يقع به شيء اذ لا نهار
حتى يحصل على المعهود
(كشهر أو سنة) في حالي
التكثير والتعريف فيقع
في أنت طالق اذا مضى شهر
أو سنة بمضى شهر كامل أو
سنة كاملة وفي أنت طالق
أذا مضى شهر أو السنة
بمضى ما هو فيه من ذلك
الشهر أو السنة فيقع في
الشهر بأول الشهر القابل
وفي السنة بأول المحرم من
سنة القابلة ومعلوم عدم
تأني الالتقاء هنا أمالوقال
أنت طالق اليوم بالنصب
أو بغيره فيقع حالا ليلا
كأنه نهار لأنه وقع
وسمي الزمن في الأولى
بغير اسمه فانت التسمية
(أو) قال (أنت طالق أمس
وقع حالا) سواء أقصد
وقوعه حالا مستندا إلى
أمس وعليه اقتصر الأصل
أم قصد إيقاعه أمس أم
أطلق أومات أو جن أو
خرس قبل التفسير ولا إشارة
له مفهومة وإنما قصد الاستناد
إلى أمس لاستحالة (فان

علق قبل الشهر فان عاق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل وثبت الشهر برؤية
الهلل في بلد التعليق وان اتفق لغيره أو تمام العدة أو شهادة عدلين به اهـ قل على الجلال وخالفه
الشيخ عبد البر في شهر كذا فقال يقع حالا اذا قاله وهو فيه (قوله دون أول الخ) رد على القول لآخر
(قوله شمس غده) أي الشخص أو الليل وقوله اذ به أي بالغروب (قوله اذ لا نهار حتى يحصل) أي اليوم
على المعهود أي ولم يحصل على المجاز وهو طلق الوقت لتعذر الحقيقة لان شرط الحل على المجاز في التعليق
ونحوها قصد المتكامل أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منهما هنا ولم يكتفوا باستحالة الحقيقة
حل أي لان قاعدة العدول إلى المجاز عند تعذر الحقيقة مخصوصه بغير التعليل وهذا اندفع قول
سم على حج ما المانع من أن القرينة هنا الاستحالة وقد عدها من القرائن (قوله كاملة) أي اثنا
عشر شهرا هلالية فان انكسر الشهر الأول بكل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر حل (قوله تخي
ما هو فيه) يقتضي ان الطلاق يقع بمضى ما هو فيه وقوله بأول الشهر القابل يقتضي انه لا يقع إلا في
جزء من الشهر القابل ولا تطلق بفراغ ما هو فيه فيحصل التناهي الآن يقال لا تنافي لان فراغ ما هو فيه
لا يتحقق الا بأدراك جزء مما بعده شيخنا (قوله أمالوقال أنت طالق اليوم) مقابل لقوله اذا مضى اليوم
فالمناصب ذكره عقبه (قوله فيقع حالا) مثله لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان أو الماليلة فيقع حالا
مطلقا زى أي سواء كان في الشهر الذي عينه أولا وسواء كان في الأخيرة في الليل والنهار أخذ من
تعليل الشارع قال حل فان قال أردت اليوم التالي قبل فلا يقع قبل الفجر لانه لا يرفع الطلاق بل
يخصه (قوله لانه أو فعه) أي وفيما سبق علقه (قوله مستندا إلى أمس) أي قصد أن أمس ولأن صرفان
للقوع على سبيل الشركة فغاير ما بعده (قوله أومات) ظاهر العطف بأو أنه لا يرجع إذا خلا من الموانع
المدكورة وفي نسخة ومات وهي الظاهرة وعليها تكون الصور ثلاثة ويكون قوله ومات الخ راجعا
للاطلاق كأنه قال أو أطلق وتعدت مراجعته بان مات الخ وعلى النسخة التي فيها أو تكون الصورة ستة
يقع فيها الطلاق وسيأتي في آخر الشارح صورة يقع فيها أيضا وقوله فان قصد الخ فيه صورتان لا يقع فيهما
طلاق فالخامس نوع صور (قوله أو خرس) بكسر الراء من باب علم (قوله ولغا قصد الاستناد الخ) يمكن
رجوعه للصورة الأولى والثانية لان الاستناد فيها مراد وان لم يصرح به فيها فلو قال انما قصد أمس
لكان أولى وليس هذا من التعليق بالمحال حتى يكون مخالفا لقولهم التعليق بالمحال يمنع الوقوع لانه قد
يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهنا وقع الطلاق وأسنده إلى محال فالتخي حل (قوله في نكاح
آخر) أي له بأن يدعى أنه طلقها طلاقا تاما وجدد نكاحها أو ان الطلاق وقع عليها من غيره قبل ان
يتزوجها (قوله وعرف) أي الطلاق في النكاح الآخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح الآخر
حل (قوله وأنه طلق الخ) أي قصد الاخبار بأنه طلقها في هذا النكاح فغايرت ما قبلها اهـ شيخنا
وانظر قوله وهي الآن معتدة هل هو قيد وظاهر صنيعه انه ليس بقيد حيث لم يذكر له مفهوم ما انتهى
وعبارة حل قوله وهي الآن معتدة وأنه راجعها (قوله والافن وقت الاقرار) أي تحسب عدتها منه
ان كذبه ففائدة اليمين الوقوع في الأمر فقط وهذا في حقها وأما هو فتحسب العدة من وقت تعيينه

قصد بذلك (طلاقا في نكاح آخر وعرف أو) قصد (أنه طلق أمس وهي الآن معتدة حلف) فيصدق في ذلك عملا بالظاهر ونكون
عدتها في الثانية من أمس ان صدقته والافن وقت الاقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور في الأولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا
كافي الشرح الصغير ونقله الامام والبيهقي عن اصحاب ثم ذكر الامام احتما لا جرى عليه في الروضة تبع للنسخ الرافعي

السقيمة وهو أنه ينبغي أن يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن وان واذا ومنى ومنى ما) بز يادتها (وكما واى) نحو من دخلت الدار من زواجى فهي طالق وأى وقت دخلت الدار فانت طالق وتعييرى بذلك أولى من قوله وأدوات التعليق من الى آخره اذا الادوات غير محمودة فى اللذ كورات اذ منها هم ما وما اذا ما واى ما واى (ولا يقتضين) أى أدوات التعليق بالوضع (فورا) فى المعلق عليه (فى مثبت) كالدخول (بلاعوض) أمابه فيشترط الفور (٢٨) فى بعضها للمعاوضة نحو ان ضمنى وأعطيت بخلاف محومتى وأى (و) بلا

(تعليق بمشيتها) على ما يأتى بيانه فى لفصل الآتى (ولا) يقتضين (تكرارا) فى المعلق عليه (الا كلاً) فتقتضيه وسيأتى التعليق بالمنى (فلو قال اذا ما لقلتك) أو أوقعت عليك طلاقى (فانت طالق فنجيز) طلاقها (أو علقه بصفة فوجدت فطلقتان) نعمان (فى موطوءة) واحدة بالتطبيق بالتنجيز والتعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كلاً) وقع طلاقى عليك فانت طالق (فطلق فثلاث فيها) أى فى موطوءة واحدة بالتنجيز وثنان بالتعليق بكلاً واحدة بوقوع النجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة فى غيرها) أى غير الموطوءة فى المسئلتين لانهاتين بالنجزة فلا يقع المطلق بعدها (أو) قال وتحتار بعوله عيب (ان طلقت واحدة) منهن (فبعد) من عيبى (حردان) طلقت (ثنتين) منهن (فبعدان) من

من الامس مطلقاً فيمنع من رجعتها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحدلو وطها بعد لانها زان بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان كذبته ما لو سكبت انتهى قل على الجلال (قوله السقيمة) أى غير المحررة (قوله أن يصدق) ضعيف (قوله وان) مثلها أى عند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد اه حل (قوله بالوضع) يفيد أنها تقتضى بالوضع الفورى عند انقضاء ذلك أى انقضاء قوله بلا عرض وبلا تعليق بمشيتها ونفى النفي اثبات وفيه نظر لان الفورى لا يستمسك فائدة منها بطريق الوضع مطابقاً حل بل من قرينة (قوله فى مثبت) بدل بعض من المعلق عليه أو عطف بيان عليه (قوله فى بعضها) وهو ان واذا وكذلك لو انتهى حل ولبعضهم شعر

أدوات التعليق فى النفي للفو • رسوى ان وفى الثبوت رأوها

للتراخي الا اذا ان مع الما • لوشئت وكما ككررها

(قوله للمعاوضة) أى لا قضاء للمعاوضة ذلك (قوله على ما يأتى) أى من انه لا بد ان يكون التطبيق بمشيتها خطاباً وعبارته هناك أو علقه بمشيتها خطاباً بشرط أى مشيتها فوراً بان تنأتى به فى مجلس التواجد لتضمن ذلك تملكك الطلاق كطالق نفسك وهذا فى غير محومتى أما فيه فلا يشترط الفورى (قوله ولا يقتضين تكراراً فى المعلق عليه) بل متى وجد مرة واحدة فى غير نسيان انحلت العين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى ولو قيد بالابد كان خرجت أبداً الا باذنى فانت طالق فهو على معناه من عدم التكرار زى (قوله وسيأتى التعليق بالمنى) المناسب لتقديمه قبل قوله ولا يقتضين تكراراً (قوله فنجز طلاقها) أى بنفسه من غير عوض دون وكيله أما غير موطوءة أو موطوءة طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق لينوتها فى الاولين ولعدم وجود طلاقه فى الاخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتدخل العين بالجمع بناء على الاصح أنه طلاق لا فسخ شرح مر شوبرى (أو كلاً وقع) خرج بوقع ما لو قال كلاً أوقعت طلاقى فانه يقع عليه طلقتان لانه لثلاثة لان الثانية المعلقة وقعت لانه أوقعها زى (قوله فطلق) ولو بوكيله شيخنا (قوله عشرة) ضابط هذا وغيره ان جملة مجموع الأحاد هو الجواب فى غير كلاً ويزاد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثاله فى الاربع أن يقال مجموع الأحاد واحد واثان وثلاثة وأربعة وجملة عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الاول والاثان مرة فقط وجملة خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قل على الجلال (قوله واحد بطلاق الاولى الخ) لا يظهر هذا الا حيث رتب فيه الطلاق وأما فى المعية فلا يظهر الا أن يقال يحد فيها وقوع طلاقهن مرتباً فتأمل (قوله وعليه تعيينهم) فيعين ماعتق بالواحدة وماعتق باثنتين وماعتق بالثلاثة وماعتق بالاربعة وتظهر ثمة ذلك فيما اذا طلق مرتباً وكان لهم أكساب خصوصاً اذا تباعد الزمن بين التطبيق أما اذا طلق معاً فيمكن ان يقال هم هؤلاء العشرة اه حل (قوله لم يعتق الاثلاثة) أى ان طلقهن مرتباً فان طلقهن معاً عتب عبد واحد قاله فى شرح الروض شوبرى (قوله لا بصفة الواحدة) لانها

عبيدى حران (دان) طلقت (ثلاثاً) منهن (ثلاثة) من عبيدى أحرار (وان) طلقت (أربعاً) منهن ليست

(أربعة) من عبيدى أحرار (فطلق أربعاً) معاً أو مرتباً (عتق) من عبيد (عشرة) مبهمه واحد بطلاق الاولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة وعليه تعيينهم ولو عطف المعلق بهم أو بالفاء بدل الواو لم يعتق الا ثلاثة اذ بطلاق الاولى يعتق عبد فاذا طلق الثانية لم يعتق شئ لا بصفة الواحدة ولا بصفة اثنتين فاذا طلق

ليست مطلقا عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه لم يطلق ثنتين بعد واحدة فاذا طلق الثالثة صدقت صفة الثنتين لانه طلق ثنتين بعد واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة أى من الزوجات أى بعد الثنتين ولا أربعة أى فى الزوجات بعد ثلاثة اهـ حل (قوله صدقت صفة الثنتين) أى فيعتق اثنان (قوله ولو فى التعليقين الاولين فقط) أى فى صيغة المعلق بأن يأتى فى الباقي مثلا كأن قال كلما طلقت واحدة فبعد حركتها طلقت ثنتين فبعد ان حران ثم قال وان طلقت ثلاثة الخ حل واعتبرت كلما فى التعليقين الاولين فقط لانهما التكرران اذ كل من الثلاثة والأربعة لا تكرر فان أتى بها فى الاول فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر أو فى الثانى وحده أو معهما فثنا عشر شورى (قوله خمسة عشر) لان صفة الواحدة تكررت ثلاث مرات وصفة الثنتين مرة فالجموع خمسة فاذا ضمتهم للعشرة الاولى كانت خمسة عشر واثلاثة والأربعة لم تكرر وبهذا اتضح أن كلمة لا يحتاج اليها الا فى الاولين لانهما المكرران فقط كما قاله بهر قال قل على الجلال والمعتبر وجود كلما فى نصف المعلق عليه لانه الذى يتكرر دون ما عداه (قوله لاقتضاها التكرار) نظرا الى عموم ما لانها ظرفية أو بدورها العموم وكل أ كدته شورى وقوله لانها ظرفية أى لان ما نابت عن ظرف زمان والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوبة على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه فقوله بهر ان ما من كلما صدرية ظرفية غير ظاهر كما قاله ع ش بل هى ظرفية فقط (قوله لانه صدق به) أى بالطلاق وقوله وطلاق ثنتين أى بانضمام الاول وقوله وطلاق ثلاث أى بانضمامها الى ما هو كذا يقال فى طلاق لاربعة وقال شيخنا ح ف قوله وطلاق ثلاث أى لا طلاق ثنتين لان صفة الثنتين لا تصدق الا فى الثانية والرابعة وقوله وطلاق أربع أى لا طلاق ثلاث لان صفة الثلاثة لا توجد الا مرة واحدة لانها غير متكررة (قوله غير الاولين) لان صفة الثنتين تصدق مرتين فقط فتصدق بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الرابعة فقوله غير الاولين أى غير الذين وقع بطلاق الثانية لانها موقعا به فلا يقعان بعد اهـ شيخنا (قوله عتق سبعة وثمانون) لتكرر صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعين وذلك فى الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر وصفة الثلاثة مرتين وذلك فى السادسة والتاسعة وصفة الاربعة مرة وذلك فى الثامنة وصفة الخمسة كذلك وذلك فى العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره فى العدد المذكور ومن ثم لم يشترط كلما الا فى الخمسة الاولى زى وجلة هذا المكرر اثنان وثلاثون نضم للحاصل بلا تكرار وهو خمسة وخسون وهو الذى أشار اليه بقوله وان الخ حل (قوله خمسة وخسون) لانها مجموع الآحاد من غير تكرار يعنى انك اذا جعت واحدا لاثنين صارت ثلاثة واذا جعت الثلاثة الى ثلاثة صارت ستة واذا جعت الستة الى أربعة صارت عشرة واذا جعت العشرة الى خمسة صارت خمسة عشر واذا جعت الخمسة عشر الى ستة صارت واحد وعشرين واذا جعت الواحد والعشرين الى سبعة صارت ثمانية وعشرين واذا جعت الثمانية والعشرين الى ثمانية صارت ستة وثلاثين واذا جعت الستة والثلاثين الى تسعة صارت خمسة وأربعين واذا جعت الخمسة والاربعين الى عشرة بلغت خمسة وخسين هذا ايضا كما ذكره ع ش وكان الاولى للشارح أن يقدم التعليق بغير كلما على التعليق بكلاما كما فعل فى سابقه لان المكرر مؤخر عن الآحاد (قوله كأن ماتت) أو مات هو قبلها حل فهو مثال لما يحصل به اليأس فيقتضى أنها تطلق بنفس الموت وقول الشارح فيحكم بالوقوع قبيل الموت يقتضى وقوعه قبيل الموت فيتنافى كلام الشارح مع المتن لأن يقال لا تنافى اذا المعنى اتناحكم وقت موتها بوقوع الطلاق عليها بمن لا يسع دخول الدار وكذلك اذا كان هو الميت وينبنى على ذلك أنه اذا كان الطلاق باثنا لا يرثها اذا كانت هى الميتة وكذلك

اثلاثة صدقت صفة
الثنتين ولا يتصور بعد
ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة
وكان سائر أدوات التعليق
غير كما (ولو علق بكلاما) ولو
فى التعليقين الاولين فقط
(خمس عشرة) عبدا
لاقتضاها التكرار فيعتق
واحد بطلاق الاولى وثلاثة
بطلاق الثانية لانه صدق به
طلاق واحدة وطلاق
ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة
لانه صدق به طلاق واحدة
وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق
الرابعة لانه صدق به طلاق
واحدة وطلاق ثنتين غير
الاولين وطلاق أربع ولو
قال كلما صليت ركعة فبعد
من عبيدى حركتها الى
عشرة عتق سبعة وثمانون
وان علق بغير كلما خمسة
وخسون (ويقتضين)
أى الادوات (فورا فى منى
الان) فلا تضيئه (فلو قال)
أنت طالق (ان لم تدخل)
الدار (لم يقع) أى الطلاق
(الا باليأس) من الدخول
كأن مات قبله فيحكم
بالوقوع

قبيل الموت بخلاف ما لو علق بغيره ان كذا فإنه يقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول في وقت التعليق ولم تدخل والفرق أن ان حرف شرط لا اشعاره بالزمان واذا ظرف زمان (٣٠) كمن في تناول ملاذ وقت فاذا قيل متى ألقاك صح ان تقول متى شئت أو اذا شئت ولا

يصح ان شئت فقله ان لم تدخل الدار معناه ان فانك دخولها وفواته باليأس وقوله اذا لم تدخل الدار فانت طالق معناه أي وقت فانك الدخول فيقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول ولم تدخل فلو قال أردت اذا ما اراد بان قبل بطننا وصكنا ظاهرا في الاصح (أو) قال أنت طالق (ان دخلت) الدار (أو أن لم تدخل بالفتح) للهمزة (وقع) الطلاق (حالا) لان المعنى للدخول أولدعه بتقدير لام التعليق كما في قوله تعالى أن كان ذا مال بنين وسواء كان فيما علق به صادقا وكاذبا هذا (ان عرف نحو والالا) بأن لم يعرفه (فتعليق) لان الظاهر قصده له وهو لا يميز بين ان وأن ولو قال أنت طالق اذ طلقك أو أن طلقك بالفتح حكم بوقوع طلقين واحدا باقراره وأخرى بإيقاعه في الحال لان المعنى أنت طالق لاني طلقك

فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما لو (علق) الطلاق (بحمل) كقوله ان كنت حاملا

فانت طالق (فان ظهر) أي الحمل بها بان ادعته وصديقها الزوج أو شهد به رجلان بناء على ان الحمل يعلم (أو) لم يظهر بها حمل

العكس واذا كان هو الميت بتدبير العدة قبيل موته بزمن لا يسع الدخول وتعد عدة طلاق لعدة وفاة شيخنا (قوله قبيل الموت) أي اذا بقي ما لا يسع الدخول زى وشرح م أي قبيل موتها ان ماتت قبله فان مات هو قبلها ولم تدخل حتى ماتت تعين وقوعه قبل موته صرح بمثل ذلك الشارح في شرح الروض ومفهومة أنها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لان البر لا يختص بحال النكاح فراجع سم وهو بعيد لانحلال العصمة بالموت وخرج بالموت ما لو أبانها قبله فلا طلاق وان ماتت قبل الدخول على الاعتماد خلافا للاستوى القائل بوقوع الطلاق قبيل اليئونة اه قل ومرة وعبرة زى ولو أبانها بعد تمكثها من الدخول واستمرت من غير دخول الى الموت لم يقع طلاق قبل اليئونة لانحلال اليمن بدخولها قبل موتها ولو وجد هو المعتمد م وانظر أي فائدة في عدم وقوع الطلاق قبل اليئونة اذا ماتت نعم تظهر في التعليق وأما الجنون فلا يحصل به اليأس لان الدخول في البر من المجنون كهو من العاقل بخلاف الحنث اه حل (قوله بمضى زمن الخ) بخلاف ما اذا لم يمكنها الا كراه أو نحوه أي وقد قصد منعها فيما يظهر بخلاف ما اذا قصد مجرد التعليق أو أطلق شو برى (فرع) لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فانت طالق وأذن لها مرة في الخروج انحلت اليمن فلا وقوع بما بعدها ولا يشترط في انحلالها علمها بالاذن حتى لو أذن لها في غيبتها وخرجت لم يحنث اه ع ش (قوله والفرق أن ان حرف شرط الخ) ثم لا يخفى خفاء هذا الفرق فيما لا اشعاره بالزمان كمن ثم محل الفرق فيمن يعرف معنى ان من التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى اذا امتلا من ذلك التعليق مع الزمان والافغير ان مثلها في حقه كما أفتى به شيخنا البلقيني شو برى وقد يقل لا خفاء لان من التعميم في الاشخاص وهو يستلزم التعميم في الاحوال والازمنة (قوله وقع الطلاق حالا الخ) وفرق بين هذا وما قيل في أنت طالق أن شاء الله بالفتح من انها تطلق حالا حتى من غير النحوى بأن التطبيق بالمشيئة يرفع حكم اليمن من أصلها فلا بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك التحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع اليمن بل يخصه فاكتفى فيه بالقرينة اه حل (قوله بتقدير لام التعليق) أي بتعليل الكلام المنجز لا يرفعه بل يثبته بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو للبدعة فانها لام التوقيت قال الزركشي ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت البدعة فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون فيه للتوقيت كما قاله بعضهم أن يكون الوصف مما شأنه أن يحيى عويذ به كذا نقلته من خط شيخنا وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشي أخذ من التعليل وحمل كونها أي ان المفتوحة للتعليل في غير التوقيت فان كان فيه فلا كما لو قال أنت طالق أن جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو للبدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم فلهم أن يمنعوا ذلك في أن جاءت في المقدر ليس في قوة الملقوط مطلقا اه سم (قوله ان عرف نحو) المراد بالنحو هنا معرفة أو ضاع الالفاظ بأن يعرف مدلول هذه الالفاظ فالمراد بالنحو هنا مدلول علم اللغة والافالنحو معرفة أو اخر الكلام من حيث الاعراب والبناء وهو غير مراد هنا

فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما أي من الولادة والوطء والمشيئة والطلاق والظهار والايلاء مثلا (قوله أو شهد به رجلان) لأر بع نسوة أو رجل وامرأتان ولعله لترتب الطلاق على ذلك

والطلاق

الجل بها بان ادعته وصديقها الزوج أو شهد به رجلان بناء على ان

الكن (ولده لدون ستة أشهر من التعليق أو) لا كثر منه و (لاربع سنين فأقل) منه (ولم توطأ وطاً يمكن كون الحمل منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا بعده أو وطئت حيث توطأ لا يمكن كون في الحمل منه كان ولده لدون (٣١) ستة أشهر من الوطء (بأن وقوعه)

من التعليق لتبين الحمل من حيث وطأ حكمنا بقبول النسب (والا) بأن ولده لا كثر من أربع سنين من أولدونه وفوق دون ستة أشهر ووطئت من زوج أو غيره وطاً يمكن كون الحمل منه (فلا) طلاق لتبين استغناء الحمل في الأولى إذا كثر مدته أربع سنين ولا احتمال كون الحمل من ذلك الوطء في الثانية والاصل بقاء النكاح والتمتع بالوطء وغيره فهما جائز لان الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح لكن يسن له اجتنابها حتى يستبرأ احتياطاً (ولو قال ان كنت حاملاً بذكر فطلقة) أي فأنت طالق طلقة (و) ان كنت حاملاً (بأنثى فطلقتين فولدتهم) معاً أو مرتباً وكان بينهما دون ستة أشهر (فثلاثة) تقع لتبين وجود الصفتين وان ولدت ذكراً فأكثر فطلقة أو أنثى فأكثر فطلقتان أو خشي فطلقة ووقفت أخرى لتبين حاله وتنقضي العدة في الصور المذكورة بالولادة (أو) قال (ان كان حملك) أو ماني

والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافي ما سيأتي في الشهادات من أن الحمل يثبت بالذماء ومن ثم لو شهد من ذلك وحكم به حاكم لم يعلق به وقوع الطلاق حل (قوله لكن ولده) أي ولداً كاملاً تام الخلقة كما هو المفهوم من ولده وأما لو ألفت مخططات في الدون أولاً كثر ولم توطأ وطاً يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في الثاني دون الأول حل (قوله لدون ستة أشهر) أي عديدة حل وقوله لا كثر منه أي من الدون (قوله ولاربع سنين فأقل منه) أي من التعليق لاربعة ملحقة بما دونها خلافاً للمحل من أنها ملحقة بما فوقها ويجوز عليه حج حل (قوله أو لم توطأ) أي بعد التعليق أو معه أخذاً بما بعده (قوله أو وطئت حيث توطأ) أي حين التعليق أو بعده (قوله كان ولده الخ) أي أو وطئها صبي (قوله بأن وقوعه) أي بظهور الحمل وبولادة ماذ كرفي صورة ظهور الحمل لانتظار الولادة وذهب الاكثرون الى انتظارها نظراً الى أن الحمل وان علم لا يتيقن ورد بأن للظن المؤكد حكم اليقين حل وكون العصمة ثابتة فلا تزول بالظن غير مؤثر في ذلك لانهم كثيراً ما يزولونها بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى أنه لو علق بالحيز وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو مات قبل مضي يوم وإيلة أجريت عليها أحكام الطلاق وان احتمل كونه دم فساد شرح م (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كالموتى بطنها فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فمها فيه نظروا في وجهه الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليشمل اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانه راف الولادة لغة وعرفاً لخرج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اه ع ش على م والحمل يشمل غير الآدمي حيث لانية ع ش على م (قوله أولدونه) أي الاكثر وقوله وفوق دون ستة أشهر لم يقل وستة أشهر فأكثر الى أربع سنين مع انه أخصر نظر المفهوم المتقن (قوله والاصل بقاء النكاح) جواب عما يقال كما يحتمل كونه من الثاني يحتمل كونه من الأول فالمرجح (قوله والتمتع بالوطء الخ) وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو ووطء شبه يجب فيه المهر لا الحد وكذا الحكم في كل موضع قبل فيه بعدم الطلاق ظاهر أي فانه يجوز الوطء وإذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد ع ش على م وقوله فيهما أي فيما قبل الا وما بعدهما شوبرى وقال حل أي في المستثنين بعد الا ومثلهما ما قبل الاحتياط لم يظهر الحمل كما يرشد لذلك التعليق فالخاصل ان الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل (قوله يسن له اجتنابها) أي من تحبل عادة بخلاف الصغيرة والآيسة حل وقوله حتى يستبرأ أي بقراءه كافي م (قوله أي فأنت الخ) إشارة الى أن طلقة مفعول مطلق وهو بيان أصيغة المطلق قال حل وأما لو قال ماني المتقن فانه يكون لغواً كناية اه والظاهر أنه يكون كناية كافي قل على الجلال (قوله فثلاث) وان كان الحمل عند التعليق نطفة لا تنصف بذكر كورة ولا أنثى لان التخطيط يظهر ما كان كامناً في النطفة حل (قوله لان قضية اللفظ الخ) لانه بالنسبة للأولى وهو قوله ان كان حملك اسم جنس مضاف فهو من صيغ العموم وبالنسبة للثانية اسم موصول فهو كذلك شوبرى (قوله وقع الطلاق) أي المعلق (قوله أولى من تعبيره بأو) لان كلام الأصل يوهم انهما تعليقان مع انه تعليق واحد وكتب أيضاً قوله أولى من تعبيره بأو وبيانه أن أحداً من المستثنين مع انه لو أتى بأحد التعليقين دون الآخر في الأولى وقعت طلقة ان أتى بالتعليق الأول وثبتان في الثاني

بطنك (ذ كرا فطلقة الى آخره) أي وان كان أنثى فطلقتين فولدتهم (فلغو) أي فلا طلاق لان قضية اللفظ كون جميع الحمل أو ماني بطنها ذكراً أو أنثى فان ولدت ذكراً أو أنثى وقع الطلاق وتعيرى في هذه والتي قبلها بالواو الأولى من تعبيره بأو (أو) قال (ان ولدت) فأنت طالق (فولدت اثنين)

مرتبة اطلقت بالاول) أي يخرج وجه كله لوجود الصفة (واقضت عدتها بالثاني) سواء كان من حل الاول بان كان بين وضعيهما دون ستة أشهر أم من حل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وأنت بالثاني لاربع سنين فأقل وخرج بمرتبة ما لو ولدتهما معا فانهما وان طلقت واحدة لا تنقض العدة بهما ولا بواحدة منهما بل تشرع في العدة من وضعيهما (أو) قال (كما ولدت) فانت طالق (فولدت ثلاثة مرتبة واقع بالاولين طلقان واقضت عدتها بالثالث) ولا تقع به طقة ثالثة اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق وخرج بالتصريح بزيادتي مرتبة ما لو ولدتهما معا فطلق ثلاثا ان نوى ولدا او الاقوا واحدة وتعد بالاقراء فان ولدت أو بعاصرتا واقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقض عدتها بالاربع (أو) (٣٢) قال (لاربع) حوامل (كما ولدت واحدة) منكن (فصواحبها طواقي فولدن

مما اطلقن ثلاثا ثلاثا) لان لكل منهن ثلاث صواب فيقع بولادتها على كل من الثلاث طقة ولا يقع بها على نفسها شي ويعتد دن جميعا بالاقراء وصواب جمع صاحبة كضاربة وضوارب وقولي كالاصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتبة اطلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طقة واقضت عدتها بولادتها (كالاولى) فانها تطيق ثلاثا بولادة كل من صواحبها طقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (واقضت عدتهما) أي الثانية والثالثة (بولادتهما) أي ان لم يتأخر ثاني توأميهما الى ولادة

فقدار وقوع الثلاث على جمع التعليقين والواو تقيده دون أو وهذا ظاهر في الاولى وأما في الثانية فأو كالأو حتى لو أتى بأحد التعليقين فهو لغو وان ولدتهما فلم يظهر فرق في الثانية بين الواو وأو (قوله مرتبة) انظر ما للمعتبر في الترتيب والمعية سم والظاهر أن المراد بالترتيب أن يخرج أحد هما بعد الآخر ولو على الاتصال والمعية أن يخرج في كيس واحد مثلا ع ش (قوله طلقت بالاول) ولو ميتا أو سقطا تم تصويره م (قوله لوجود الصفة) فلو خرج بعينه ومات الزوج أو الزوجة لم تطلق لعدم وجود الصفة حل و م (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق رجسيا لان وطأه حينئذ وطء شبهة وبه تنقض عدة الاول والثاني حل لان عدة الطلاق وطء الشبهة لشخص واحد فيتداخلان وحيث تدخلتا انقضتا بوضع الحمل ع ش على م (قوله معا) بان تم انفصالهما معا وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال حل (قوله فولدت ثلاثة) والظاهر أن الثلاثة حل واحد حتى تنقض عدتها بالثالث كما سيصرح به قولهم اذ به يتم انفصال الحمل والابان كان كل واحد حلا واقضت عدتها بالثاني لانه بولادة الاول وقع عليها طقة (قوله فلا يقارنها طلاق) ولهذا الوقال أنت طالق مع موتي فانت لم يقع بموته طلاق لانه وقت انتهاء النكاح م (قوله ولدتهما معا) بان لم يخرجوا في كيس مثلا ع ش (قوله لاربع حوامل) انما قيد بالحوامل لقوله فيما يأتي واقضت عدتهما بولادتهما والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد ع ش على م (قوله جمع صاحبة) وتجمع أيضا صاحبة على صاحبات والاولا كترشوبري (قوله طلاق المجموع ثلاثا) أي بتوزيع الثلاث على الاربع ويكمل المنكسر (قوله مرتبة) أي بحيث لا تنقض عدة واحدة باقراؤها قبل ولادة الاخرى ع ن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت اقراؤها وتأخر وضع ثاني توأميهما الى وضع الرابعة (قوله أي ان لم يتأخر الخ) هذا القيد معتبر في جميع ما يأتي بش (قوله ولا يقع عليهما) أي على كل منهما بولادة الاخرى شي لان قضاء عدتهما بولادتهما فلا يلحقهما طلاق وقوله وتنقض عدتهما عطف على معلول (قوله وان ولدت ثلاث معا) اعلم أن الحاصل ثمان صور لان الاربع اما أن يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معاً أو تلد الاربع معاً أو ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو واحدة ثم ثنتان معاً أو واحدة ثم ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو عكسه وان ضابطها ان كلا تطيق ثلاثا الا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقتين وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا تشرح م بالحرف

الرابعة والا طلقا ثلاثا ثلاثا والاولى تعد بالاقراء ولا تستأنف عدة للطلقة الثانية والثالثة بل تبنى على

ما مضى من عدتها وشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معاً وعدة الاولين باقية طلقا) أي الاوليان (ثلاثا ثلاثا) أي طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبها ثلاث طقة (والاخران طلقتين طلقتين) أي طلق كل منهما طلقتين بولادة الاولين ولا يقع عليهما بولادة الاخرى شي وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج بزيادتي وعدة الاولين باقية ما لم يبق الى ولادة الاخرين فانه لا يقع على من انقضت عدتها الا طقة واحدة وان ولدت ثلاث معاً الرابعة طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث معا

طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدت ثنتان مرتباً ثنتان معا طلقت الاولى ثلاثا والثانية طلقة والاخرى ان طلقتين وان ولدت ثنتان معا ثنتان مرتباً طلقت كل من الاولين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت واحدة ثم ثنتان معا واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما بولادتها (أو) قال (ان حضت) فأنت طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو علق في حال حيضها لم تطلق حتى تظهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليدة تبين ان الطلاق لم يقع (أو) ان حضت (حيضة) فأنت طالق (فتبناها مقبلة) تطلق لانه قضية اللفظ وهذه (٣٣) والتي فيها من زيادتي (وحلفت

على حيضها المعلق به طلاقها) وان خالفت عاداتها بان ادعته وأنكره الزوج فتصدق فيه لانها أعرف منه به وتعد سراقمة البينة عليه فان الدم وان شوه لا يعرف أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها وهو ظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررها كما يعلم بما يأتي أيضا اذ لو صدقت فيه يمينها لزم الحكم للانسان يمين غيره وهو ممتنع فيصدق الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر بيمينه (لا) على (ولادتها) المعلق بها الطلاق بان قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لا مكان اقامة البينة عليها (أو) قال لزوجه (ان حضتا فأخما طانقان فادعتهما وكذبهما حلف) فلا طلاق لان طلاق كل منهما معلق بحيضهما ولم يثبت وان صدقهما

أي ان بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله طلقت الاولى ثلاثا) أي بولادة الثلاثة وقوله طلقة لا نقضاء عدتها بولادتها (قوله والثالثة طلقتين) لا نقضاء عدتها بولادتها (قوله فان انقطع الدم) بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملاً بالظاهر وهو كونه دم حيض وان احتمل كونه دم فساد حل (قوله تبين ان الطلاق لم يقع) كما وحلف لا يسافر لبلد كذا حيث بحث بمفارقة عمران ببلده فاصداً السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان أن لا طلاق حل (قوله فتبناها مقبلة) فلو ماتت قبل تمامها فانها لا تطلق لا يقال القياس أن تطلق عملاً بالظاهر لان الحيضة لم توجد حينئذ حل (قوله وان خالفت عاداتها) ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادة لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها خلافاً لم القائل بتصديقها حينئذ ذكره ع ش على مر (قوله لانها أعرف) وحلفت لتهمتها بكر اهتد وقوله وتعد سراقمة البينة أي فلا يسوغ لهم الشهادة بأنه دم حيض الا ان قامت قرينة لم بذلك حل (قوله بخلاف حيض غيرها) أي المعلق عليه طلاقها بان قال ان حاضت فلانة فأنت طالق حل (قوله للانسان) وهو الضرورة وقوله ويصدق الزوج راجع لاصورتين (قوله ان حضتا) وكذا لو قال ان حضتا حيضة ويلقى لفظ حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لانه تعليق بمحال لان الواحدة نص فيها وللفظ ولداً مثل لفظ حيضة فيما ذكر اه قل على المحلى فالمتعمد أنه اذا قال ان حضتا حيضة أو ولدتهما أو أنه يلغو لفظ الحيضة والولد لتعذرا خيراً كهما في الحيضة والولد وان قال حيضة واحدة أو ولد واحد كان تعليقاً بالمحال فلا يقع لانه نص في الواحدة وما قبله وهو حيضة وولد ظاهر فيها كما قاله زى وحل (قوله مثلاً) تكلف الشرط (قوله وقع المنجز) وقيل في مسألة التعليق لا يقع شيء لا المنجز ولا المعلق للدور لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق لترتبه عليه ولو وقع المعلق لم يقع المنجز لينبئتها فيلزم من وقوع المنجز عدم وقوعه وتقل عن النص والاكثرين واشتهرت المسئلة بان سريج لانه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه يرجع عنها التصريح في كتاب الزبادات بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وقيل يقع ثلاث واختاره أئمة كثيرون متقدمون المنجزة وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يربط عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تأييداً واضحاً في أنت طالق أمس مستندا اليه حيث اشتمل على ممكن ومستحيل فأغنياً المستحيل وأخذنا بالممكن ولقوته تقل عن الأئمة الثلاث شرح مر وعبارة زى قوله وقع المنجز دون المطلق قال الرافعي لان الجمع بين المنجز والمعلق ممتنع ووقوع أحدهما غير ممتنع والمنجز أولى لانه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولانه جعل الجزاء سابقاً على الشرط بقوله قبل والجزاء لا ية دم فيلغو ولان الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله وهي محل له فيبعد انسداداه

(٥ - (بحيرى) - رابع) (أو) كذب (واحدة) فقط (طلقت) فقط ان حلفت انها حاضت

لثبوت حيضها بيمينها وحيض ضررها بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررها بيمينها لان اليمين لا تؤثر في حق غير الخالف كما مر فلم تطلق (أو) قال (ان أدعتي) مثلاً (طلقتك أو ظاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) النكاح بعيبك مثلاً (فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من التطليق أو غيره (وقع المنجز) دون المعلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لاستحالة وقوعه على غير زوجة واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق

لأنه مشروط به فوقه محال بخلاف وقوع النجس لئلا يتخلف الجزاء عن الشرط بأسباب كالوعلق عتق سالم بعثق غام ثم أعتق غاماً
 في مرض موته ولا يبقى ثلث ماله إلا بأحد مما لا يقرع بينهما بل يتعين عتق غام وشبهه هذا بما لو أقر الأخ بدين لليت يثبت الذنب دون الارت
 (أو) قال (إن وطئتك) وطأ (مباحاً فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع) طلاق لأنه لو وقع خرج الوطء عن كونه مباحاً وخرجه عن ذلك
 محال وسواء ذكر ثلاثاً أم لا (٣٤) (أو علقه بمشيتها خطاباً بشرطت) أي مشيتها (فورا) بأن تأتي بها في مجلس التواجب

لتضمن ذلك تملكها الطلاق
 كطالق نفسك وهذا (في غير
 نحو مني) أما فيه فلا يشترط
 الفور كما مر والتقييد بهذا
 من زيادتي هنا وإن ذكر
 الأصل حكم أن في الفصل
 السابق أما وعلقه بمشيتها
 غيبة كأن قال زوجتي
 طالق إن شاءت وإن كانت
 حاضرة أو بمشيتها غيرها
 كأن قال له إن شئت
 فزوجتي طالق فلا يشترط
 المشيئة فورا لا تنفاه
 التملك في الثانية وبعده في
 الأولى باتفاه الخطاب فيه
 (ويقع) الطلاق ظاهراً
 وباطناً (بقول المعلق
 بمشيتها) من زوجة أو غيرها
 (شئت) حالة كونه (غير
 صبي ومجنون ولو) سكران
 (كارها) بقلبه إذا قصد
 التعليق بمافي الباطن
 تخفائه بل باللفظ الدال عليه
 وقد وجد ما مشيئة الصبي
 والمجنون المعلق بها الطلاق
 فلا يقع بها إذا اعتبر
 بقولهما في التصرفات
 وتعييري بما ذكر أولي

أي الغاؤه (قوله لأنه) أي المعلق وهو الطلاق ثلاثاً (قوله مشروط به) أي بالنجس فوقه أي المعلق
 محال (قوله وشبه) أي من جهة الدور ورفق بينهما بأن هذا دور شرعي وذاك جعلي وفيه أنهم اعتبروا
 الدور الجعلي في قوله إن وطئتك الخ حل (قوله مباحاً) لو لم يقيد بمباح فإنه إذا وطئ وقع كما هو ظاهر
 ووافق مر عليه ع ش لكن يبقى النظر في حكم هذا من إيجاب العدة وتقرير المهر وحصول التحليل
 والتحسين ويظهر ترتيب هذه الأحكام عليه لأنه وطء مباح كما صرح به في شرح الروض شوبري ملخصاً
 (قوله ثم وطئ) ولو في الدبر ولو في الحيض لأنه مباح بحسب الوضع كذا علل شيخنا كحج وعليه لو قال
 إن وطئتك وطأ ما فانت طالق ووطئها في الحيض لا يقع لأنه ليس حراماً لذاته وهو بعيد عن حل
 وعبارة تشرح مر ثم وطئ ولو في حيض إذا المراد المباح لذاته فلا تنافي في الحرمة العارضة فخرج الوطء في الدبر
 فلا يقع به شيء خلافاً للذريع لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته (قوله عن كونه مباحاً) أي ولو خرج عن
 كونه مباحاً لم يقع الطلاق فيؤدي إلى الدور كما يؤخذ من مر (قوله أو علق) أي بأن أو إذا شو برى (قوله
 خطاباً) المراد به ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص أو غاب كأن كتب لها أنت طالق إن شئت ونوى
 وبلغها ذلك فشاءت وبالغيبه ما كان بصيغتها كذلك شو برى بزيادة وهذا يفيد أنه لو قال لها هي
 غائبة أنت طالق إن شئت وأخبرها شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البعد حل (قوله أي
 مشيتها) وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بأن نحو أردت وإن رادفه إلا أن المدار في التعليق على
 اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم اه شو برى (قوله كأن قال له) أي للكف أم غيره فلا عبرة
 به حل (قوله بقول المعلق) أي وإشارة الأخرس ولو طرأ آخره بعد التعليق حل (قوله تخفائه) قد
 يشكّل بأنه لو علقه برضاها أو بحبها وقالت ذلك كارهة بقلبي لم يقع باطناً حل (قوله فلا يقع بها) ما لم يرد
 المعلق التلطف بذلك قل على الجلال (قوله في التصرفات) أي المالية وغيرها كما هنا لأن قولها شئت
 بمنزلة طلاقها ما وطلاقها من زوجها حالاً لا يصح فكذا طلاق زوجة غيرهما لأن الطلاق تصرف في حل
 العصمة فاندفع ما يقال إن هذا تعليق على صفة توجد من الصبي وليس تصرفاً منه (قوله فشاءت ما لم تطلق)
 لأنه أخرج مشيئة زيدا واحدة عن أحوال وقوع الطلاق وقيل تقع طلاقاً إذا التقدير إلا أن يشاء واحدة
 فتقع فالأخارج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وقبل ظاهر الإرادة هذا لأنه غاظ على نفسه
 شرح مر (قوله ولو في أكثر) أي مع أكثر في معنى مع (قوله بفعله) أي فعل نفسه وقصد حدث
 نفسه أو منعها وكذا إن أطلق على المتجه وفاقاً لشيخنا وخلافاً لحج بخلاف ما إذا قصد التعليق المجرد
 بمجرد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً شو برى وعبارة ع ش على مر قوله أو علقه بفعله أي وقصد حدث نفسه
 أو منعها بخلاف ما لو أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يقع ويجري مثله في فعل من يبالي
 فالمراد بقصد الإعلام منعه منه أو حثه عليه كما قاله الشيخ عميرة (قوله بفعله من يبالي بتعليقه) بأن تقضي

العادة

عبر به (ولارجوع لمعلق) قبل المشيئة نظر إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن تملكها كما لا يرجع في

التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيدا طلاقاً فشاءها) ولو في أكثر منها (لم تطلق) نظر إلى أن
 المعنى إذا أن يشاءها فلا تطلقين كالوقال إلا أن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلاقاً إذا شاءها وقعت طلاقاً
 أو أردت عدم وقوعها إذا شاءها فطلقان لأنه غاظ على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لو علقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعله من يبالي
 بتعليقه) بأن يشق عليه حثه لصداقة أو نحوها (وقصد) المعلق (اعلامه به)

وان لم يعلم المبالي بالتعليق (ففعّل المعلق) بفعله من نفسه أو من غيره (ناسيا) (٣٥) للتعليق (أو) ذا كراه (مكرها)

على الفعل (أو) مختارا (جاهلا) بأنه المعلق عليه وهذه من زيادتي وذلك لخبر ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بهما ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المتلف فالفعل معها كلا فعل فان لم يبالي بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالي به ولم يقصد المعلق اعلامه طلق بفعله لان الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم اليه قصد اعلامه به الذي قد يعبر عنه بقصد منعه من الفعل واقادة طلاقها فيما اذا لم يقصد اعلامه به وعلم به المبالي من زيادتي وكذا عدم طلاقها فيما اذا قصد اعلامه به ولم يعلم به وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول هذا كله كرايت اذا حلف على فعل مستقبل أمالو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسياله كما لو حلف أن زيدا ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علمه ونسي فلا طلاق وان قصد أن الامر كذلك في الواقع خلافا

العادة والمرأه بأنه لا يخلفه ويرسمه لتجوح حياء أو صداقه أو حسن خلق قال في التوشيح فلونزل به عظيم قرية خلف أن لا يرتحل حتى يضيفه فهو مبالي لما ذكر شرح مرقا الشيخ حجج ويظهر أن معرفة كونه من يبالي به يتوقف على بينة ولا يكتفي فيه بقول الزوج الا ان كان فيه ما يضره ولا المعلق بفعله لسهولة علمه من غيره كالأكرام بخلاف دعواه النسيان والجهل فانه يقبل وان كذبه لزوج اه ويتجه خلافه لاعتراؤه شوري والاعتبار بكونه يبالي عند التعليق كافي س ل (قوله وان لم يعلم المبالي) للرد فحله اذا لم يتمكن من اعلامه اما اذا تمكن ولم يعلمه وقع شرح مرقا (قوله ناسيا) ما لم يعاقبه بفعله وان نسي أو أكرما وقال لأفعله عامدا ولا غير عامد شوري وقال حل ناسيا للتعايق أو مزلاه مزلته وذلك اذا لم يعلم المبالي بالتعليق ومثل الطلاق في عدم الخت بما ذكر الحلف بالله (قوله أو مكرها) أي من غير الخالف ومثل الأكرام حكم الحاكم الذي لم يتسبب فيه والمراد مكره بغير حق فقد أفتى والشيخ خنا فبا اذا كان الطلاق معلقا بصفة أنها ان وجدت باكرام بحق حنث وان حلت اليمين أو بغير حق لم يحنث ولم تنحل اه شوري (قوله أو جاهلا) ومن الجهل ان تخبر من جلف وزوجها انها لا تخرج الا بآذنه بأن زوجها أذن لها وان بان كذب الخبر قاله الباقي ومنه أيضا ما لو خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين أو انها لا تناول سوى المرة الاولى فخرجت ثانيا ولو فعل المحلوف عليه معتمدا على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث وان لم يكن أهلا للافتاء كما أفتى به الوالد اذا لدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية شرح مرقا ومثله ما يقع كثير من قول غير الخالف له بعد حلفه الا ان شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر المخبر والظاهر أن مثله ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمدا على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل منزلة الاخبار ع ش على مرقا (قوله فالفعل معها) أي مع الثلاثة (قوله كالسلطان) هل ولو كان صديقا وأخا وأبا حل وفي البرماوى محله ما لم يكن كذلك والا فلا يقع (قوله طلق بفعله) ولو ناسيا أو جاهلا أو مكرها حل (قوله مؤول) لان الأصل قال أو بفعل من يبالي بتعليقه وأعلمه به فيؤول قوله وأعلمه به بقصد اعلامه به شيئا (قوله هذا كله) أي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق بفعلهما حل (قوله على فعل مستقبل) كلا أفعل حل (قوله اما لو حلف الخ) صنيعة يقتضي أن حكم هذا مخالف لما قبله مع انه ليس كذلك فان الحكم فيهما واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل ويحاجب بأنه أتى به لاجل قوله وان قصد أن الامر كذلك في الواقع وعبارة شرح مرقا ولا فرق بين الحلف بالله وبالطلاق ولا بين أن ينسي في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسي فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلا أو ناسياله اه وهي صريحة في اتحاد الحكم (قوله جاهلا) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان قصد) ضعيف ع ش

لا بن الصلاح وقد أوضحت في شرح الروض (فصل) في الإشارة للطلاق بالاصابع وفي غيرها لو (قال) زوجته (أنت طالق) وأشار بالاصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الامع نيته عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا

ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم ينو عدد اطلاق في اصبعين طلقين وفي ثلاث ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الامام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الاصبعين (المقبوضتين حلف) فيصدق ذلك فلا يقع أكثر من طلقين لاحتمال ذلك لأن قال أردت أحدهما لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفة (٣٦) و) علق (سيده حرته بها) كان قال لزوجته إذا مات سيدي فأنت طالق طلقين

وقال سيده له إذا مات فأنت حر (فتق بها) أي بالصفة وهي في المثال موت سيده بأن خرج من ثلث ماله أو أجاز الوارث (لم تحرم عليه) فله الرجعة في العدة ونجديد النكاح بعد انقضائها قبل زوج آخر ومعلوم أن الطلاق والعق وقعا معا لكن غلب العتق لقشوف الشارع إليه فكأنه تقدم كمال أوصى لمستولده أو مدبره حيث نصح الوصية مع ما ذكر فإن لم يخرج العبد من الثلث ولم يجز الوارث بقي رق ما زاد عليه وحرم عليه لأن البعض كالقن في عدد الطلاق كما حر وتحرم عليه أيضا إن لم يعتق بتلك الصفة إن بأخرى متأخرة كان قال أنت طالق طلقين في آخر جزء من حياة سيدي وقال سيده إذا مات فأنت حر ثم مات سيده وتعبيري بالصفة أعم من تعبيره بموت السيد (ولو نادى زوجة) له (فاجابته أخرى فقال لها) أنت طالق

الاعتبار الا عند اتفائها فكان الانسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي وأسقط لفظ طالق وإن نوى الطلاق لأنه لا اشعار للفظ بالطلاق حل وبه فارق أنت ثلاثا فإنه كناية فإن نوى به لطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدرا أي أنت طالق ثلاثا وقع والا فلا عش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كناية برماوى (قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا حل (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع التنية أو مع قوله هكذا وقوله صريح فيه أي في العدد فلو جمع كفه طلق واحدة اه حل (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بأن اقترن بهما يدل على ذلك كالنظر لأصابعه أو تحريكهما لأن الانسان قد يعتاد الإشارة بأصابعه في الكلام لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة له حل (قوله أردت أحدهما) أي المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على حج هذا وقد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دللت عليه القرينة وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع الجين ع ش م ر (قوله صريحة في العدد) أي الواحد ليس بعدد (قوله لم تحرم عليه) أي الحرمة الكبرى والافاضل الحرمة حاصل جزما كما يرشد إليه قوله فله الرجعة حل (قوله وهو معلوم الخ) جواب عما يقال إن الطلاق وقع مقارنا للعتق فقتصا ما أنها تحرم عليه حرمة كبرى لأن الطلاق لم يقع حال الحرية فأجاب بقوله لكن غلب الخ وقوله مع لأن الصفة واحدة والظاهر أهمها لعلها بصفتين ووجدت معها كان كذلك وإنما صور وبالصفة الواحدة لأن المعية فيها محققة حل (قوله مع ما ذكر) أي مثل ما ذكر من أن العتق واستحقاق الوصية يتقارنان (قوله فاجابته أخرى) أي غير المناداة (قوله أو غيرها) وهي الجيبة كما يدل عليه ما بعده (قوله ولم يقدّم فيها مطلق المناداة) فيه أنه كيف يظن أنها المناداة ولم يقصد مطلق المناداة ويجاب بأنه لا يلزم من ظنها المناداة أن يقصد مطلقها بل هو الظاهر فقط من حاله حينئذ أي الظاهر أنه قاصد ذلك وخطاب الجيبة قطع أثر ذلك القصد سم (قوله طلق) أي لسبق المكاملة معها فقويت القرينة لا يقال ليس لنا مطلق يقع بالقصد أي من غير لفظ لانا نقول انما وقع على هذه لقوة جانبها بالنداء شيخنا عزيزي وقد يقال لما قصد المناداة صح أن يكون اللفظ مستعملا فيها وهو صالح أيضا للجيبة فكأنه استعمل فيهما أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله مع الأخرى) أي الجيبة فإذا قال لم أقصد الجيبة دين ولا يقبل ظاهرا لأنه خاطبها بالطلاق حل (قوله لوجود الصفتين) فيه أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير واجب بان هذا أغلبي حل فان علق بكل ربع رمانة أيضا فثلاث لوجود الصفات الثلاث با كلها فإن أكلت نصفها فطلقتان برماوى (قوله فان علق بكلمة) أي في التعليقين أو في الثاني فقط لأن التكرار اعماهوفيه سم على حج (قوله فائدة) ونقل عن

ابن

وظنها المناداة) أو غيرها المفهوم بالاولى ولم يقدّم فيها مطلق المناداة (طلقت لانيها) خوطبت بالطلاق (لا

المناداة) لأنها لم تخاطب به ولا قصد مطلقها رظن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها فان قصد مطلقها طلق مع الأخرى (ولو علق بغير كلما بأكل رمانة ونصف) كأن قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين بأكلها فان علق بكلمة فثلاث لأنها أكلت رمانة من نصف رمانة صريحتين وقول بغير كلما من زياني (والحلف) بالطلاق أو غيره

فهو أعم من قوله والحلف بالطلاق (ماتعلق به حث) على فعل (أو منع) منه (٣٧) لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر)

ذكره الخائف أو غيره ليظهر صدق الخبر فيه (فإذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) لان ما قاله حلف بأقسامه السابقة (لان قال) بعد التعليق بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فأنت طالق فلا يقع المعلق بالحلف لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الامر كما قاله وهي في العدة أو من طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استخبرا أطلقتهما) أي زوجتك (فقال نعم فافترابه) أي بالطلاق فان كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت بعده) حلف فيصدق في ذلك وان قال بدل قوله وراجعت وبات وجددت نكاحها فكامر فيها لو قالت طالق أمس وفسر بذلك (أو قيل) له ذلك (التمسنا لانشاء فقل نعم) أو نحوها مما يراد بها كجبر وأجل (فصرح) فيقع حالا لان نعم أو نحوها قائم مقام

ابن عباس أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة ونقل المصيرى انه اذا عدت الشرافات التي على خلق الرمانة فان كانت زوجا فعد حب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهم فرد (قوله فيه) أي الخبر (قوله فإذا قال ان حلفت الخ) هذا تعليق على الحلف فلو كرهه أربع مرات طلقت ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف حل أي فهو حلف وتعليق على حلف فلا منافاة بين حل وزى القائل بأنه حلف لان فيه منع لنفسه (قوله ثم قال ان لم تخرجي الخ) هو على الترتيب (قوله لان قال الخ) أي ولم يقع بينهما نزاع فلو تنازعا في طلوع الشمس فقلت لم تطلع فقال ان لم تطلع فأنت طالق طلقت حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف شرع م (لانه ليس بحث) بل هو تعليق بمحض صفة فيقع بها ان وجدت والا فلا م (قوله ويقع الآخر بصفته) معطوف على قول المصنف وقع وعلى قول الشارح فلا يقع قال الشوري هو مشكل في الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع في الثالثة مبني على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل م ويمكن حل كلامه على التعليق بحسب ما في نفس الامر لا بحسب ظنه فيقع حينئذ ان تبين خلاف ما قاله (قوله من الخروج) أي في ان خرجت (قوله أو عدمه) أي في ان لم تخرجي وقوله أو عدم الخ أي في قوله ان لم تكن الخ فهو على اللف والنشر المختلط وقوله وعدمه وذلك باليأس حل (قوله وهي في العدة) ظاهر كلامه مرجوعه للثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى أي في كلام المتن لانه لو أبانها ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبيل اليقونة وفي الثالثة تبين وقوع الطلاق من التلفظ وان أبانها حل ومثله سم وقوله دون الاولى قد يقال هو ظاهر فيها اذا وقع اليأس بالعدة لكن قال سم والمجه في الاولى والاخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الاولى موتها بعد العدة من غير خروج يقضى بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة اذا كان الطلاق رجعيا م وظاهر قول الشارح وهي في العدة أن الصفة في الثلاث قد توجد خارج العدة وانه لا وقوع حينئذ وهذا لا يظهر الا في النية لان اليأس في الاولى حيث حصل لا يكون الا في العدة حتى لو انقضت عدة الطلاق الاول ولم تخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة لحصول اليأس اذ ذاك وفي الثالثة ان تبين أن الامر غير م قال تبين الوقوع من التلفظ بقوله ان لم يكن الامر كما قلت وذلك لا يكون الا في العدة أيضا فظهر ان قوله وهي في العدة لبيان الواقع في الاولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل (قوله أو من طلوع الشمس) أي تمام القرص حل (قوله أو مجيء الحاج) أي معظمه دون ما عدا ذلك وان تخلف أي مجيء الحاج عن وقت مجيئه عادة وهل المراد بالمجيء أن يصل الى بلد الخائف أي الى محل لا تقصر فيه الصلاة ولا ثم رأيت شيخنا ذكر أن المراد مجيء ما يطلق عليه اسم الجمع وفي كلام سم أنه لا بد من دخول البلد حل ويعتبر كل حالف ببلده فاذا كان في بلد ليس منها حجاج فلا تطلق الا بمجيء الحاج اليها خلا فان قال تطلق بمجيء الحاج الى مصر (قوله أطلقتهما) خرج ما لو قيل له ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أعازب فهو كناية عند شيخنا ولو عند خ ط لانه كذب محض قل على الجلال والعرس بكسر العين اسم للزوجة (قوله التمسنا لانشاء) أي لا يقع الطلاق (قوله فقال نعم) فخرج بنعم ما لو أشار بنحو رأسه فانه لا عبرة بهما من ناطق فيما يظهر لمرأول الفصل وما لو قال طلقت فهل يكون كناية أو صريح محقق بالاول والثاني أصح م شرح م (قوله كجبر وأجل) والوجه ان يلى هنا كذلك كما مر في الاقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي شرح م (قوله لان نعم أو نحوها قائم الخ) فيه رد على الضعيف القائل بأنها كناية معللة بأنها ليست من صريح الطلاق كما في شرح م (قوله

أطلقتهما المراد لانه كره في السؤال ولو جهل حال السؤال قال الزركشي

فالظاهر أنه استخبار **﴿فصل في أنواع من تعليق الطلاق﴾** لو (علقه بأكل رمانة أو رغيف) كأن قال إن أكلت هذه الرمانة أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا **(٣٨)** فانت طالق (فتى) من ذلك بعد أكلها (حبة أو لبابة) لم يقع الطلاق كما سيأتي

فالظاهر أنه استخبار) معتمد أي فيحمل على الإقرار دون الانشاء ع ش فلو اختلفا فالعبرة بقصد السائل حل

﴿فصل في أنواع من تعليق الطلاق﴾ (قوله بأكل رمانة) أي معينة أو مبهمة أخذ من تمثيله (قوله) إن بقي فتات) وبعض الحب في الرمانة كالفتات كافي قل وشرح مـ (قوله يصدق مدركه) بضم الميم أي يخفى ادراكه أي الاحساس به وفي المصباح والمدرّك بالنظم يكون مصدرا واسم زمان ومكان تقول أدركته مدركا أي ادراكا وهذا مدركه أي موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدركه الشرع مواضع طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدركه بفتح الميم وليس لتخريجه وجه اهـ (قوله بأن لا يكون له موقع) بأن لا يسمى قطع خبر كافي شرح مـ قال قل ولو كان الفتات لوجع صار كثيرا اعتبر قوله خ ط وخالفه شيخنا كوالد شيخنا مـ (قوله فلا أثر له في بر) كأن قال إن أكلت هذا الرغيف فانت طالق فأكلته وبقي الفتات المذكور فيحتل ولا أثر له في البر لأنه كالعدم وقوله ولا حث كأن قال إن لم تأكل هذا الرغيف فانت طالق فأكلته وبقي الفتات المذكور لم يحتل تدبر والمراد بالرغيف المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيرا للولاء تبركا بهم كنحو خبز سيدي أحمد البدوي اهـ برماوى ولو قال إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فانت طالق لم تطلق وإن كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم نعم إن أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حث كما قاله الأذرى ولو قال إن لم تكن من أضواء القمر فانت طالق حث اهـ شرح مـ وشيخنا ولو علق طلاقها بخروجها إلى غير الحمام فقال لها إن خرجت إلى غير الحمام فانت طالق خرجت إلى الحمام ثم عدت لغيره لم تطلق وإن خرجت لحاجة أخرى ثم دخلت الحمام طلقت ولو خرجت لهما معا طلقت هكذا في الروضة هنا وقال في المهمات لا تطلق وقد قال في الروضة الصواب الجزم به والتصوير مختلف فاهنا بالي وهي لانتفاء الغاية وماهنا باللام وهي للتعليل هذا ما جمع به السيد السهمودي بين ماهنا وما في الإيمان زى (قوله ثم بامساكها) أفادتهم تأخير بين الامساك عن مجموع اللتين قبلها وأما ههنا فلا ترتيب بينهما شيخي (قوله بأكل بعض منها) أو يبلعه كما علق وفي عدوله إلى الاكل إشارة إلى أن اشتغالها بالمضغ المعتبر في مسمى الاكل لا يضر بل لو أكلتها كلها بمضغ لم يحتل لأن الاكل غير البلع في الطلاق بخلافه في الإيمان بالله نظر للعرف في الإيمان اهـ قل أي وأما الطلاق فبنى على اللغة والاكل لا يسمى بلع فيها هذا وقد قال زى بالحث وكذا شرح مـ لأنه يلزم من الاكل البلع لأن الاكل هنا مضغ مع بلع للمضغ بخلاف ما إذا قال إن أكلتها فانت طالق فبلعتهما من غير مضغ فلا يحتل لأن البلع لا يسمى أكل في اللغة ويحتل في الحنف بالله نظر للعرف لأن الإيمان مبني عليه ولهذا يقال فلان يأكل الخشيش والبرش وهو أنما يبلعهما زى ملخصا وشرح مـ (قوله بخلاف ما لو قدمت الخ) مفهوم ثم وقوله وأخوت الزوجة الخ مفهوم قوله فبادرت (قوله ففرقت) الأولى الايمان بالواو لان القورية ليست شرطا وكذا قوله بعده فقالت سرق الخ ويمكن أنه أتى بالقاء فيها المناسبة ما قبلهما (قوله إن لم تصدقني) بفتح التاء الفوقية المثناة وضم الدال وكسر القاف محففة أي إن لم تخبرني بالصدق اهـ شيخنا (قوله هذه الرمانة) أي قبل كسرهما حجج

لأنه يصدق أنها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الامام إن بقي فتات يصدق مدركه بأن لا يكون له موقع فلا أثر له في بر ولا حث نظرا للعرف (أو) علقه (ببلعها ثمرة بقيها وبرميها ثم بامساكها) كأن قال إن بلعتها فانت طالق وإن رميتها فانت طالق وإن أمسكتها فانت طالق (فبادرت) مع فراغه من التعاليق (باكل بعض) منها (أو رميه) لم يقع اتباعا للفظ بخلاف ما لو تقدمت بين الامساك أو توسطت أو أخوت الزوجة أو كل البعض أو رميه فلا يتخلص بذلك لحصول الامساك وقولي ورميها مع قولي أو رميه أو في من قوله ثم برميها مع قوله ورمي بعضه إذ لا يشترط تأخير التعليق برميها عن التعاليق بابتلاعها ولا الجمع بين أكل بعضها ورمي بعضها (أو) علقه (بعدم تميز نواه عن نواها) المختاطين كأن قال إن لم تميز نواي عن نواك فانت طالق (ففرقت) بأن جعلت كل نواة وحدها (أو) بعدم صدقها في تهمة سرقه) كأن قال لها

وقد اتهمها بها إن لم تصدقني فانت طالق (فقال تسرفت ما سرفت أو) بعدم (اخبارها بعدد حب) كأن ع ش قال إن لم تخبرني بعدد حب هذه الرمانة فانت طالق

(فذكرت ما) أي عددا (لا تنقص عنه ثم واحد واحد إلى ما لا يزيد عليه) كان ثمة مائة ثم زيد واحد واحد افتقروا مائة وواحدة مائة
واثنان وهكذا حتى يبلغ ما علم أنها لا تزيد عليه (أو بعدم اخبار كل من ثلاث) من (٣٩) زوجاته (بعد دركعات الفرائض)

كأن قال لمن من لم يخبرني
منكن بعد دركعات
فرائض اليوم واليلة فهي
طالق (فقال واحدة سبع
عشرة) أي في الغالب
(وأخرى خمس عشرة)
أي ليوم جمعة (وثلاثة إحدى
عشرة) أي لمساقر (ولم
يقصد تعيينا في) هذه
المسائل (الاربعة لم يقع)
طلاق اتباعا للفظ في الأولى
ولصدق المخاطبة في أحد
الاخبارين في الثانية
ولاخبارها بعدد الحب في
الثالثة ولصدقهن فيما
ذكرن من العدد في الرابعة
بخلاف ما إذا قصد تعيينا
في الاربعة فلا يخلص بذلك
والتقييد بعدم قصد
التعيين في الرابعة من زيادتي
(أو) علقه (بنحو حين)
كرمان كأن قال أنت طالق
إلى حين أو زمان أو بعد
حين أو زمان (وقع بمضي
لحظة) لصدق الحين والزمان
بها إلى بمعنى بعد وفارق
ذلك والله لا قضين حقه
إلى حين حيث لا يحنث
بمضي لحظة بأن الطلاق
إنشاء ولا قضين وعد
فيرجع فيه إليه (أو) علقه
(برؤية بدأ ولمه أو قدفه)

عش أي لانه بعد كسرها يمكن الاخبار بعدد حيا بدون الكيفية المدة كورة (قوله فذكرت) أي
فلا بد من ذكر ذلك فورا وبه صرح الرافعي وفي كلام بعضهم أن الوجه عدم اشتراط ذلك أي فيما
لا يقتضي فورا كتمثال المصنف بخلاف ما يقتضيه كذا لم يخبرني حل (قوله لا تنقص عنه) أي
لأنه كره عددًا يقطع بزيادته عليها بل أن يكون أقل أو مساويا حل (قوله إلى ما لا يزيد عليه)
فيه أن الخبر يصدق على الأعم من الصدق والكذب وحيث كان ينبغي أن يكتبني بأي عدد تأتي
به كما كتبتني بأخبارها كاذبة بقدم زيد وقد قال لها إن أخبرتني بقدم زيد فأنت طالق وأجيب
بأن الاخبار إذا كان عمها هو موجود في الواقع لا بد فيه من الصدق وإذا كان عمها محقق الوقوع
وعدمه فيكتفي فيه بالأخبار ولو كذبا كذا قيل فليتأمل فيه حل (قوله الاربعة) أي الأخيرة
وقوله في الأولى وهي قوله أو بعدم تمييز نواه عن نواها (قوله فلا يخلص بذلك) بل إن أمكن
التعيين في الأولى بعلامة تميز نواها لم يقع إلا باليأس والواقع حال لأنه من التعليق بالمستحيل في جانب
النفي كما أفاده ع ش أي فحل كون أن في جانب النفي للتراخي إذا دخلت على ممكن أما إذا دخلت على
مستحيل كما هنا فهي للفور بخلاف التعليق على المستحيل في الإثبات فلا يقع به شيء ع ش على م
ولو حلفوا بقي لك متاع في البيت ولم اكسره على رأسك فأنت طالق فيبقى هون وقع في الحال لانه تعليق
على مستحيل في النفي وقيل لا يقع وقيل يقع قبيل الموت واعتمد ع ش على م الأولى (قوله
وفارق ذلك الخ) عبارة م ر وحج وفارق قولهم في الإيمان لا قضين حقه إلى حين حيث لم يحنث
بلحظة فأكثر بل قبيل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يسمى حينًا إذا مدار في التعليق على
وجود ما يصدق عليه لفظها ولا قضين وعد وهو لا يختص بزمن فنظر فيه إلى اليأس قال الشو برى
وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضين حق فلان إلى حين لا يحنث بعد لحظة كما اعتمده م ر شوبرى أي
فيكون الحلف بالله في كلام الشارح ليس قيدًا (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق والقضاء إليه
أي الانشاء والوعاء أي على التوزيع اه ومعلوم أن الانشاء يقع حالا والوعد لا يقع إلا باليأس اه س ل
(قوله أو علقه برؤية زيد) ولو حلف لا يأتى كل من مال زيد وقدم له شيء من ماله ضيافة لم يحنث لانه كل
مال نفسه شرح م ر أي لانه يملكه بالازدراء (قوله تناوله حيا وميتا) فيحنث برؤية شيء من بدنه
متصل به غير نحو شعره لامع ا كراه لو في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو امرأة نعم
لوعلى برؤيتها وجهها فراه في المرأة حنث إذا لم تكن رآه كذلك وبلمس شيء من بدنه لامع
ا كراه عليه من غير حائل سواء الرأى والمرئى واللامس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه المعاق عليه لم يؤثر
وانما استويا في نقض الوضوء لان المدار هنا على لمس شيء من المحلوف عليه ويشترط مع رؤية شيء من بدنه
صدق رؤية كله عرفا بخلاف ما لو أخرج يده من كوة مثلاً فراه أنها فلا حنث وأعلى رؤية الهلال والقمر
جعل على العلم به ولو برؤية غير هاله لان العرف يحمل على العلم بخلاف رؤية يد فقد يكون الغرض
زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج شرح م ر وقال
الشو برى إذا رأت وجهه من الكوة فينبغي وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته اه م ر (قوله في
الانم) أي بل هو أشد لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت ع ش (قوله والحكم) أي الحد

تناوله) التعليق (حيا وميتا) أما في الرؤية والاس فظاهر وأما في القنف فلان قنف الميت كقنف الحي في الانم والحكم ويكتفي رؤية
بعض البدن ولمسه ولا يكتفي رؤية الشعر والظفر والسن ولا لمسه (لا يضربه) المعنى به الطلاق فلا ينافي التعليق ميتا لان القصد
في التعليق بالضرب

الايلام والميت لا يحس بالضرب حتى يتألم به (ولو خاطبته بمكرهه كياسفيه ياخسيس فقال) لها (ان كنت كذا) أي سفيها أو خسيسا (فأنت طالق فان قصد) بذلك (٤٠) (مكافأتهما) بإسماع ما نكره أي اغاظتها بالطلاق كما اغاظته بما يكرهه (وقع) حالا وان لم

يكن سفيها أو خسيسا (والا) بأن قصد به تعليقا أو أطلق (فتعلق) فلا يقع الا بوجود الصفة نظرا لوضع اللفظ (والسفيه من به مناف اطلاق التصرف) كان يبلغ مبذرا يضع المال في غير وجهه الجائز (والخسيس من باع دينه بدنياه) بأن يتركه بأشقة غاله بها قال الشيخان (ويشبهه) انه من يتعاطى غير لائق به بخلا بما يليق به لازهدا ولا تواضعا وأخس الاخساء من باع دينه بدنيا غيره (والبخيل من لا يؤدي زكاة ولا يقري ضيفا) هذا من زيادتي

﴿ كتاب الرجعة ﴾

هي لغة المرة من الرجوع وشرعاً رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحا أي رجعة وقوله لطلاق مرتان الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر مرة فليراجعها كما مر (أركانها) ثلاثة (صبيغة ومحل ومرتب وشرط فيه) مع

أو التعزيز شيخنا (قوله الايلام) أي بالفعل وهذا مخالف لكلامهم في باب الايمان وهو أن المراد بالضرب ما من شأنه لا يلام واعتمد شيخنا أن ما هنا والايمان على حد سواء فيكفي في الضرب أن يكون من شأنه الايلام وان لم يؤلم بالفعل مع التفرقة بين الحي والميت وحينئذ لا يحسن التعليق المذكور في كلامهم حل (قوله والميت لا يحس بالضرب) هذا بخلاف قولهم الميت يتأذى مما يتأذى به الحي وأجيب بأن المراد بالتأذى في هذا التأذى المعنوي أي تأذى الروح لا التأذى الحسي وهو احساس الجسد بالضرب مثلاً شيخنا وفيه نظر لان الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قولهم لا يغسل بماء بارد لئلا يؤذي به مع ان هذا من وظائف البدن (قوله وقع حالا) لان المعنى ان كنت كذلك في زعمك فانت طالق (قوله من به مناف اطلاق التصرف) وما زع فيه الاذرعى بان العرف عم بانه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحي منه سيما ن دلت القرينة عليه ككونه خاطبها ببذاءة فقالت له يا سفيه مشيرة لما صدر منه والوجه الرجوع لذلك ان ادعى ارادته وكان هناك قرينة فان كان علميا عمل بدعواه وان لم تكن قرينة شرح م (قوله ويشبهه) أي ينبغي أن يقال في تعريفه ما ذكر فلا يتوقف على فعل حرام ولا على ترك واجب اه ع ش (قوله من لا يؤدي زكاة) هذا بخيل شرعا وقوله ولا يقري ضيفا بفتح الياء هذا بخيل عرفا شيخنا عزى وفي المختار قري الضيف يقريه قري بكسر القاف وقراء بالفتح والمد أحسن اليه اه وهذا يفيد أنه معنى لغوي تدبر والظاهر انه ليس المراد بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطأ عليه وقد جرت العادة باكرامه ع ش على م

﴿ كتاب الرجعة ﴾

بفتح الراء ويجوز كسرهما حل والقياس الفتح لاسم للمرة وبالكسر اسم للهيئة وليست مرادة هنا ذكرها عقب الطلاق لانه سببها والسبب يؤخر عن السبب (قوله المرة من الرجوع) أي من طلاق وغيره فيكون المعنى اللغوي أهم من الشرعي وأصلها الاباحة وتعتريها أحكام لنكاح قل (قوله رد المرأة الى النكاح) أي من النكاح الناقص الى النكاح الكامل أي غير صائر للبينونة بانقضاء العدة فلا يشكل بكونها في نكاح لانها في حكم الزوجة في النفقة وغيرها كما يأتي وقال العزبزي الى النكاح أي موجه وهو الحل (قوله من طلاق) أي من أجله وبسببه نزع الظهار والايلاء ووطء الشبهة اه برماوى (قوله وبعولتهن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مستحقون له فأفعل التفضيل ليس على بابه وقوله في ذلك أي في العدة الاولى ان يرجع اسم الاشارة الى التربص المأخوذ من قوله يتربصن كافي خط وهو أي التربص زمن العدة تأمل (قوله أركانها ثلاثة) وأما الطلاق فسبب لاركن (قوله المعلوم من كتاب النكاح) ينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يلزم منه اعتباره فيه دواماً تأمل شورى (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان يشك لنفسه أو لغيره فصح ما يأتي من التفريع شيخنا (قوله رجعة سكران) أي اذا كان متعديا ع ش (قوله وصبي) بان حكم بصحة طلاقه حنبلى اه شورى فاندفع استشكل بعضهم تصوير رجعة الصبي بانه لا يصح طلاقه فكيف تتصور رجعة على انه لا يلزم من نفي الشئ امكانه فالاستشكال غفلة عما ذكر كما قاله م ويجب أيضاً بما اذا طلق بالغ عاقل زوجته وكل صبياني مراجعتها فلا يصح وانظر اذا طلق الصبي وحكم الحنبلى بصحة طلاقه هل لولايه الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه سم قال ع ش على م أقول ان له

الرجعة

الاختيار المعلوم من كتاب النكاح ز أهلية نكاح بنفسه) وان توقف على اذن فتصح رجعة سكران

وعبد وسفيه ومحرم لامر تدوسي

ومجنون ومكره ووجه ادخال رجعة المحرم انه اهل للنكاح وانما الاحرام مانع ولهذا لوطاق من تحته حرة وأمة الامة صحت رجعته لها مع انه ليس أهلا لنكاحها لانه اهل للنكاح في الجملة (فلولى من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث يزوجه) بأن يحتاج اليه كإمساك (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالمراد) وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما (صرح وهو) (٤١) رددتلك الى ورجعتك وارجعتك

وراجعتك وأمسكتك) أشهرها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة وما كان بالجمية وان أحسن العربية ويسن في ذلك الاضافة كان يقول الى أوالى نكاحي الازد ذلك فانه يشترط فيه ذلك كما علم (أو كناية كزوجتك ونكحتك) لانهما صريحان في العقد فلا يكونان صريحين في الرجعة لان ما كان صريحا في شيء لا يكون صريحا في غيره كالطلاق والظهار وعلم مما ذكر ان صرائح الرجعة منحصرة فيما ذكر وبه صرح في الروضة وأصلها بخلاف كنياتها (وتنجيز وعدم توقيت) فلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت وارجعتك شهرا لم تحصل الرجعة والثانية من زيادتي (ومن اشهاد) عليها خروجها من خلاف من أوجبها وانما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح السابق والامر به في آية فاذا بلغن أجلهن

الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبلي لان الحكم بالعدة لا يستلزم التعدي الى ما يترتب عليها فان حكم بصحته ووجبه وكان من وجبه عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناول احتاج في ردها الى عقد جديد (قوله ومجنون) بأن طلق حال افاقته أو علق الطلاق بصفة ووجدت حال جنونه من (قوله وانما الاحرام مانع) أي فهو اهل للنكاح في الجملة لا يقال هذا يأتي في المرتد فيقال انه اهل للنكاح في الجملة لولا الرد لانما تحول بين الاحرام والردة فرق واضح لان الردة تزيل أثر النكاح كما سيصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلا مانع حل (قوله ولماذا) أي لا اعتبار كون المرتجع أهلا للنكاح بنفسه في الجملة لوطاق من تحته حرة صالحة للاستمتاع حل بان تزوج الامة أولا (قوله لانه اهل للنكاح) أي لنكاحها أي الامة في الجملة أي في غير هذه الصورة (قوله فلولى من جن) أي عليه ذلك لانه جواز بعد امتناع حل فتجب بالشروط المتقدمة في قوله وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة (قوله وارجعتك) فلو أسقط الضمير نحو راجعت كان لغوا ومثل الضمير الاسم الظاهر كفلانة واسم الإشارة كهذه حل وقوله كان لغوا ينبغي أن يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول شخص له أراجعت امرأتك التماسا لانتسابها كما تقدم نظيره في الطلاق ع ش على م واستشكل قول المرتجع راجعت زوجتي الى عقد نكاحي مع أن المرتجع لم يخرج عن نكاحه بل هي زوجة حكما في النفقة وغيرها وأجيب بأن المراد راجعتها الى نكاح كامل غير صائر لينة بانه انقضاء عدة اه سم وزى (قوله وورودها) أي ورود مجموعها وهو الرد في قوله تعالى أحق بردهن والامساك في قوله فامساك بمعروف والرجعة في قوله فلا جناح عليهما أن يتراجعا (قوله سائر ما اشتق من مصادرها) أي مما هو مناسب لها ولها فلو قال أنت مراجعة تكسر الجيم وأنا مراجع بفتحها كان لغوا حل (قوله يشترط فيه ذلك) لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع شرح م (قوله لان ما كان صريحا في الجملة) هذا لا ينتج كونها كنييتين في الرجعة فالاولى التعليل بأن ما كان صريحا في بابه ولم يجد نقاذا في موضوعه كان كناية في غيره لانهما بمعنى العقد ولا يمكنان في الرجعية اذ هي زوجة خلافا لما قيل انهما مستثنيان من قاعدة ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله أو راجعتك شهرا) هل مثله ما لو أتى بما يبعد بقاءها اليه اه حل وفي ع ش على م قوله وعدم توقيت شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه انه راجعها بقية حياتها (قوله لانها في حكم استدامة النكاح) انظر معنى هذه الظرفية وما معنى كونهما في حكم الاستدامة مع أنها استدامة ويجاب بأن المراد في حكم استدامة النكاح أي الذي لم يتحل بالطلاق والافهمي استدامة حقيقة تدبر (قوله فاذا بلغن أجلهن) أي انقضت عدتهن أي قاربت ذلك اذ بعد انقضاء العدة ليس لهم الامساك حج (قوله وبما تقرر) أي من أن الصيغة لا بد أن تكون لفظا أو ما في معناه حل (قوله غير الكتابة وإشارة الاخرس) أي لانهما ملحقان بالقول في كونهما كنييتين شرح م (قوله كوطء) مثال لما لا يحصل به الرجعة شوبري (قوله

(٦ - مجبري) - رابع) . محمول على التنبه كما في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم وانما وجب الاشهاد

على النكاح لاثبات الفرائض وهو ثابت هنا والتصريح بسن الاشهاد من زيادتي وبما تقرر علم أن الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتابة وإشارة الاخرس المفهومة كوطء ومقدماته وان نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها وكما لا يحصل به النكاح ولان الوطء بوجوب العدة فكيف

يقطعها واستثنى منه وطء الكافر ومقدمته اذا كان ذلك عندهم رجعتوا وسلموا أو توافوا اليها فترهم كما تفرهم على الانكحة الفاسدة بل أولى (و) شرط (في المحل كونه (٤٢) زوجة موطوءة) ولو في الدبر (معينة) هو من زيادتي (قابلة لحل مطلقة بحالنا

لم يستوف عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت أجنبية ولا قبل الوطء اذا لا عدة عليها وكالوطء استدخال الماء ولا في مبهمة كأن طلق إحدى زوجتيه مبهما ثم راجع المطلقة قبل تعديتها اذا استرجعت في احتمال الإبهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها كما في حال رده وان عاد المرتد الى الاسلام قبل انقضاء عدتها لان مقصود الرجعة الاستدامة ومادام أحدهما مرثدا لا يجوز التمتع بها ولا في فسخ لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يملك به جواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لبيئتها كما صرف في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك ولا يثبت النكاح بلا طلاق (وحلفت في انقضاء عدة بغير أشهر) من أقرأ أو وضع اذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك (ان أمكن) وان خالفت عادتها لان النساء وثمنات على أرحامهن وخرج بانقضاء العدة غيره كنسب واستيلاء فلا يقبل قولها

وشرط في المحل كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط وبما أغنى الاول عن الثاني والخامس والسادس والسابع لان ما خرج بها تخرج به وأجيب بأنه خرج بالزوجة الأجنبية لانها التي لا يتوهم فيها الرجعة والخارج بهؤلاء زوجات باعتبار ما كان في توهم فيهن جواز الرجعة كما يؤخذ من حل لكن ينافي خروج الأجنبية فقط بالزوجة قول الشارح بعد فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت أجنبية اه قال زى وسئل ولا يشترط تحقق وقوع الطلاق على المعتمد فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحة كمال الزوج أمة أي به ظاهرا حيا نه فإن ميتا لان العبرة في العقود بما في نفس الامر بخلاف العادة فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف (قوله موطوءة) وان لم تزل بكارتها كأن كانت غوراء اذا لا ينقص عن الوطء في الدبر سم ع ش (قوله مطلقة) ولو احتمالا ليدخل ما لو علق طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الاصح صحة الرجعة كما تقدم حل وفي ع ش على م م مطلقة ولو بتطبيق القاضي على المولى ويكفي في تحصيلها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى (قوله فلا رجعة بعد انقضاء عدتها) عتري زوجة وهل مثل البعدية المعية أو لا العلة ترشد للثاني حل أي فشرط الرجعة بقاء العدة كما صرح به أصله وفي قول على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاصرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء) ولو في الدبر زى (قوله مبهما) حال من فاعل طلق فهو بكسر الهاء وجعله صفة لمصدر محذوف غلط أو لا حاجة اليه شيخنا وقد يقال لا غلط لان الطلاق يكون مبهما باعتبار محله ويصح أن يكون بفتح الهاء حالا من إحدى أي مبهما ما ذكر (قوله وهو) أي النكاح لا يصح معه أي الإبهام (قوله لان مقصود الرجعة الخ) تحتاج هذه مقدمة الى مقدمة أخرى يبنى عليها ما بعدها أي ومن لازم الاستدامة حل التمتع ومادام أحدهما ح ش شيخنا وصحة رجعة المحرمة لا فادتها نوعا من الحل كالنظر والخلوة شورى (قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) يرد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضر أن بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ ع ش على م م (قوله ولا في طلاق الخ) قد يقال هذا وما بعده ينبغي عنه قوله زوجة لان كالا ليس زوجة وقد يمنع لان الخارج بزوجة الأجنبية لانه لا يقال فيها هل تصح رجعتها أو لا بخلاف كل من هذين يصح ذلك فيه فاحتيج الى ذكرهما حل (قوله وحلفت في انقضاء عدة) وتختلف أيضا في عدم الحيض لتجب نفقتها وسكنها وان تمادت لسن اليأس م م (قوله كنسب) أي محل كونها تصدق بيمينها في وضع الحل بالنسبة لانقضاء العدة وأما بالنسبة لكون الولد ينسب للزوج فلا بد من إقامة البيعة على ولادتها فلا يخالف ما تقر من أنها اذا أتت بولد لا مكان لحقه ولا يثبت عنه الابنية لان ذاك فيما اذا سلم أنها أتت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر سم (قوله واستيلاء) مراده افادة حكم الاستيلاء بقطع النظر عما الكلام فيه لان الكلام في الرجعية أي لو ادعت انها قد ولدت من سيدها ولم يصدقها فلا يثبت استيلاءه لان الملك محقق فلا يزول الا بيمين ويمكن أن يصور بما اذا وطئ أمة المزوجة بشبهة فتصدق في انقضاء عدتها منه بوضع الحل ولا تصدق في الاستيلاء (قوله أو غيره) كالعقم في العقيمة وكقرب زمن الطلاق (قوله فيصدق عيینه) هو واضح في الآية وأما الصغيرة فكان ينبغي أن يصدق بلا يمين

لثام بسة أشهر ولحظتين لحظة الوطء ولحظة الاوضع (من) حين (امكان اجتماعهما) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (واصور بمائة وعشرين) يوما (ولحظتين) من امكان اجتماعهما (ولمضة ثمانين) يوما (ولحظتين) من امكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن انقضاؤها (باقراء لحره طلق في طهر سبق بحيض باثنين وثلاثين) يوما (ولحظتين) لحظة للقرء الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة وأربعين) يوما (ولحظة) من حيضه رابعة بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (ولغير حره) من أمة أو مبعضة فهو أعم من قوله أو أمة (طلعت في طهر سبق بحيض بسة عشر) يوما (ولحظتين) بأن (٤٣) يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض

أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين) يوما (ولحظة) بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت المطلقة انها طلعت في حيض أو طهر حل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها قاله الصيمري وغيره وخرج يزاد في سبق بحيض مالو طلعت في طهر لم يسبقه حيض فأقل امكان انقضاء الاقراء للحره ثمانين وأربعون يوما لحظة لان الطهر الذي طلعت فيه ليس بقراء لكونه غير محتوش بدمين ولغيرها

حل (قوله لثام) أي في الصورة الانسانية م ر وحج ع ش (قوله بسة أشهر) أي عديدة لاهلية كما يحثه البلقيني أخذ مما يأتي في المائة والعشرين وكان أقله ذلك لما تنبسطه العلماء اتباعا لعلي كرم الله وجهه من قوله تعالى وحله وفصالة ثلاثون شهرا مع قوله وفصالة في عامين شرح م ر أي فاذا كان فصالة في عامين وهو مدة الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل (قوله ولحظتين) فلوات به تاما لدون ذلك لا يتلف اليه ولا تنقض عدها به لا يحكم بانه من غيره حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبروا بهادون أربعة أشهر لان البيرة هذا بعدد الاهلة شرح م ر (قوله ولمضة) يشترط هنا شهادة القوابل انها اصل آدمي والام تنقض بها شرح م ر (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارته هناك وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الاولى بسة أشهر قوله تعالى وحله وفصالة ثلاثون شهرا مع قوله وفصالة في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه الخ اه أي كل واحد منكم يابني آدمي يجمع خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوما وفي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشر اطارت في بشرة المرأة تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جعه الله اه قل على الحمل (قوله ثم تطعن) بضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة الصباح ع ش فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كما يؤخذ من عبارة الصباح أيضا (قوله لكونه غير محتوش) في الصباح واحتوش اتقوم بالصيد أحاطوا به وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشه واسم المفعول محتوش بالفتح ومنه احتوش الدم الطهر كأن السماء أحاطت بالطهر واكتشفته من طرفيه فالطهر محتوش أي مكتشف بين دمين (قوله كهو في الحيض) أي فلا يحسب من العدة كالحيض (قوله ولو وطئ رجعة) أي قبل ان يراجعها وهو ووطء شبهة تقول أي حنية ان الرجعة تحصل به (قوله من الفراغ) أي تمام النزاع للحشفة حل (قوله بلا حل) حال من عدة أوصفت لها (قوله وغيره) كالنظر بشهوة في كلام خط انه يحرم النظر اليها بغیر شهوة قل خلا للرافعي ولعل الشارح تبع الرافعي حل (قوله معتقد تحريمه) وكذا يعتذر معتقد الحل ان رفع لمعتقد التحريم كحفي رفع اشافي فيعززه وان اعتقد الحل عملا بقاعدة ان العبرة

اثنان وثلاثون يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقرء لتبين تمام القرء الاخير لا من العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كهو في الحيض (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من ووطء (بلا حل راجع فيما كان بقى) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطء فلو وطئها بعد مضى قرأين استأنفت الوطء ثلاثة أقرء ودخل فيها ما بقى من عدة الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقع عن العديتين فراجع فيه والاخير ان تمتحضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعييرى بعدة بلا حل أعم من تعييره بالاقرء لا موها مالو كانت تعدد بالاشهر وخرج بقولي واستأنفت مالو كانت حاملا وبقولي بلا حل مالو أحبله بالوطء فانه يراجعها فيهما ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقي من الاقرء والاشهر (وحرم) عليه (تتمعها) أي بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالباثن (وعز زمعة تحريمه) لا قدمه على معصية عنده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به ود كر التعزير في غير الوطء من ز ياد في هنا (وعليه بوطء

مهر مثل) وان راجع بعده لانها في تحريم الوطء كالباقي فكذا في المهر بخلاف مالو وطئ زوجته في الردة ثم أسلم المرتد لان الاسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا تزيل أثر الطلاق (٤٤) (وصح ظهار وإيلاء ولعان) منها لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة لكن لا حكم

للاولين حتى يراجع بعدهما كما سيأتيان في بابيهما وتقدم في الطلاق أنه يصح طلاقها وانها ما يتوارثان والاصل كغيره جمع المسائل الخمس هذا وان ذكرنا تنسك في الطلاق أيضا للإشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وأنكرت (حلف) فيصدق لقدرته على انشاءها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زده بقولي (ولم تنكح) فان اتفقا على وقت الانقضاء) كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده (حلفت) أنها لا تعلمه راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلف) أنها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لان الاصل عدم انقضائها الى ما بعده (والا) بأن لم يتفقا على وقت

في الحدود والتعازير بعقيدة الحاكم هر وحج وزى وتارعه فيه سم وعش واعتمدان العبرة بعقيدة الفاعل والقاضي معا وانما عذر الشافعي الخنفى الشارب للنبذ مع أنه يعتقد حله لان أدلته ضعيفة تدبر (قوله مهر مثل) أي مهر بكران كانت بكر او مهر ثيبان كانت ثيبا قل وظاهره وان علمت بالتحريم ولا نظر لكونها زوجة لانه ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق ولا يتكرر بتكرره لان اتحاد الشبهة ما لم يدفع مهر الاوّل قبل الوطء الثاني حل وعبرة هر لا يقال الرجعية زوجة فايحاجب مهر ثان يستلزم ايجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لاننا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق فكان موجه الشبهة لا العقد (قوله وان راجع) غاية للرد على المخالف القائل بأنه لا مهر عليه اذ اراجع (قوله بخلاف مالو وطئ زوجته الخ) أي فانه لا شيء عليه (قوله لان الاسلام يزيل أثر الردة) وهو اليسونة والقتل وغيرهما فكان الفراق باق بحاله ولم يختل فلا مهر وقوله لا تزيل أثر الطلاق وهو حسيان ما وقع من الطلاق الثلاث أي بل هو محسوب منها والرجعة لا تزيله فالقراش اختل حقيقة بالطلاق وصارت كالاجنبية فوجب لها المهر تدبر (قوله تنسك) أي مستلنى الطلاق والتوارث وقوله للإشارة علة لقوله جمع (قوله في خمس آيات) أي باعتبار عموم الخمس آيات للزوج والرجعية فان حكمها شامل لها والاوّل من الخمس هي قوله تعالى للذين يؤثون من نساءهم والثانية قوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم والثالثة قوله والذين يرمون أزواجهم والرابعة قوله والذين يظهرن من نساءهم والخامسة واذا طلقتم النساء فهذه الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية شيخنا (قوله أي آيات المسائل الخمس) أي لا مطلق خمس آيات حل (قوله ولو ادعى رجعة الخ) هذه العبارة تشمل مالو وطئها في العدة ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحيث نكحها لمهر وقديقا يصدق بالنسبة لغير المهر نية عليه الشهاب عميرة حل (قوله لقدرته على انشاءها) وهل دعواه انشاء لها أو اقرار بها وجهان رجع ابن المقرئ تبعاً للاسنى الاول والاخرى الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه شرح هر (قوله على وقت الانقضاء) أي الوقت الذي تنقضي به لولا الرجعة شوبرى والافدعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من ارادة حقيقة الانقضاء سم (قوله انها لا تعلمه) أي لانه حلف على فعل الغير لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل الغير في النفي يكون على نفي العلم بالفعل حل (قوله أن مدعاه) كأن يحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانقضاء وهي بالعكس (قوله لاستقرار الحكم الخ) أي وجوب تصديقه فيلنى قول المسبوق وقديقال لم يستقر الحكم بقول السابق بمجرد سبقه من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يسوغ له تحليفه قبل حضور خصمه وجوابه ويحاجب بأن المراد لاستقرار الحكم بقول السابق بعد حضور خصمه وانكاره لاتفاقهما حيث نكح على مدعاه كما يدل عليه قوله ولان الزوجة الخ فهو من عطف العلة على المعلول كما أفاده شيخنا العزيز وعبرة شرح هر لانها المسبقة بادعائه أي الانقضاء وجب تصديقه القبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا وان سبق الزوج بادعائها أي الرجعة وجب تصديقه لانه يملكها فصحت ظاهرا فوقع قولها لغوا (قوله فقد اتفقا على الانقضاء) أي على كونها منقضية وقوله واختلفا في الرجعة أي في صحتها والافاصل الرجعة موجود وهذا بما يعارض بالمثل فيقال وقد اتفقا على الرجعة أي على وجود صيغتها

واختلفا

بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى) أن مدعاه

سابق وسقطت دعوى المسبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقد اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والاصل

عدمها وان سبق الزوج فقد اتفقا على الرجعة

واختلفا في الانقضاء والاصل عدمه وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جمع ما اذا تراخي كلامها عنه فان اتصل به فهي المصدقة وقد
أوضحته في شرح الروض ثم ما تقر وهو ما في الروض وأصلها أيضا هنا لكن استشكل بأنهما ذكرهما بخلافه في العدد فيما لو ولدت وطلقها
واختلفا في المتقدم منهما انهما ان اتفقا على وقت أحدهما فالعكس (٤٥) مما مر وان لم يتفقا حلف الزوج مع أن المدرك

واحد وهو التمسك بالاصل
ويجاب عن الشق الاول
بأنه لا مخالفة فيه بل عمل
بالاصل في الموضعين وان
كان المصدق في أحدهما
غيره في الآخر وعن الثاني
بأنهما هنا اتفقا على انحلال
العصمة قبل انقضاء العدة
وتم لم يتفقا عليه قبل الولادة
فقوى فيه جانب الزوج
هذا ولم يعتمد البلقيني
السبق فقال لو قال الزوج
راجعتك في العدة
فأنكرت فالقول قولها كما
نص عليه في الام والمختصر
وهو المعتمد في الفتوى
وما نقله عن النص لا يدل له
لأنه محمول على ما إذا لم يترأخ
كلامها عن كلامه وظاهر
كلامهم كما قال الحضرمي ان
سبق الدعوى أعم من
سبقها عند ماكم أو غيره
وهو أوجه من قول ابن عجل
اليميني يشترط سبقها عند
ماكم (فان ادعى ما حلفت)
فتصدق لان الانقضاء
لا يعلم غالب الامنها أما اذا
نسكت غير ثم ادعى أنه
راجعت في العدة ولا بينة
فتسمع دعواه وتحليفها
فان أقرت غرمت له مهر

واختلفا في الانقضاء أي في وقته والاصل عدمه (قوله في الانقضاء) أي في زمنه (قوله والاصل عدمه)
أي حال الرجعة (قوله وقيد) أي قيد قوله وان سبق الزوج الخ قال محل كونه اذا سبق بخلاف اذا تراخي
كلامها عنه والابان جاءت عقبه عند الحاكم والمحكم وتكلمت عقبه فهي المصدقة على كلام الرافعي وهو
ضعيف والمعتمد انه المصدق مطلقا (قوله ثم ما تقر) أي من عند قوله أو ادعى رجعة فيها الخ وحاصله
تصدق الزوج عند الاتفاق على الانقضاء والزوج عند الاتفاق على الرجعة والسابق مع عدم الاتفاق
وقوله لكن استشكل الخ حاصله أنه تنزل الولادة منزلة الانقضاء والطلاق منزلة الرجعة وقوله انهما الخ
بدل من قوله ما يخالفه تأمل (قوله فالعكس مما مر) وهو أن يقال ان اتفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة
وقال طلقتك يوم السبت فعليك العدة وقالت الخمس فأنقضت عدتي بالولادة صدق لان الطلاق بيده
فيمصدق في وقته وان اتفقا على وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لانها تصدق في أصل الوضع
فكذا في وقته وان لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا للطلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق فعليها العدة
وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها لانقضاء عدتها بالولادة فهو المصدق بيمينه وان سبقته
بالدعوى لان الأصل بقاء سلطنة النكاح اه زى (قوله مع أن المدرك) أي التعليل واحد فيه ان قوله
والاحناف أي من سبق بالدعوى ليس فيه تمسك بالاصل لانه عليه بقوله لاستقرار الحكم الخ وأوجب بأن
فيه تمسكا بالاصل بالنظر للعادة الثانية شيخنا (قوله عن الشق الاول) وهو قوله ان اتفقا الخ والشق الثاني
قوله وان لم يتفقا (قوله لا مخالفة) أي مضرورة للجواب عنها والافضل مخالفة موجود (قوله بل عمل
بالاصل) أي وان كان الذي أتجه الاصل في أحدهما غيره في الآخر فاذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة
وقال طلقتك يوم السبت فقالت يوم الخميس صدق لان الأصل عدم الطلاق الى ما بعده أي بعد يوم الجمعة
وان اتفقا على ان الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقالت يوم السبت حلفت فتصدق لان
الاصل عدم الولادة الى ما بعده فالاصل معمول به في الموضعين فاصل جواب الشارح تسليم أن المدرك
واحد باعتبار الجنس لكنه يختلف بالشخص فان الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا أنسب
بكلام الشارح من كلام زى السابق (قوله هنا) أي في باب الرجعة وقوله على انحلال العصمة أي
فضعف جانب الزوج فتصدق تارة وهي أخرى وانحلها بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء وفيه أن
الرجعية في عصمة الزوج فلم تنحل الا أن يقال المراد بانحلالها اختلاط بالطلاق تأمل (قوله ونملم
يتفقا الخ) أي فكأنها بيد الزوج ولم تخرج عن فراشه فقوى جانبه فتصدق مطلقا ندر (قوله هذا) أي
افهم هذا أي قوله والاحناف من سبق بالدعوى (قوله فالقول قولها) أو تأخرت بالدعوى (قوله وهو
المعتمد) ضعيف وقوله وما نقله أي البلقيني فهو من كلام الشارح للرد عليه (قوله أو غيره) ولومن آحاد
الناس خ ش (قوله وهو أوجه) معتمد (قوله فان ادعى ما) فيما أن الخصمين لا يتكلمان بالدعوى معا
ولا يمكنهما الحاكم من ذلك ولا يسمع كلامهما ثم رأيت في شرح ممانه فان ادعى ما بان قالت أنقضت
عدتي مع قوله راجعتك اه (قوله فتسمع دعواه) ظاهره سواء اتفقا على وقت الانقضاء أو الرجعة أو لا
(قوله للحيلولة) أي بين الاول وحقه باذنها في نكاح الثاني والظاهر ان نكاحه صحيح ظاهره ولم ينفسخ

مثل للحيلولة وبقي ما لو علمنا الترتيب دون السابق فيصلح الزوج لان الأصل بقاء العدة ولاية الرجعة (كما لو طلق) دون ثلاث
(وقال وطئت فلي رجعة وأنكرت) وطأه فانها تخلف انه ما وطئها لان الأصل عدم الوطء (وهو) بدعواه وطأها (مقر لها بهر)
وهي لا تدعى الانصاف (فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا باقراره (والا فلا تطالبه الانصاف) منه لا بانكارها فلو أخذت النصف

ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف الآخر أو لا بد من اقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم في باب الاقرار ترجيح الثاني
وذكر التحليف فيما لو ادعى رجعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى ما مع من زيادتي (ومني أنكرتها) أي الرجعة (ثم
اعترفت قبل) اعترافها كمن (٤٦) أنكر حقاً اعترف به لأن الرجعة حق الزوج واستشكله الامام بأن قولها الاول

يقتضي تحررها عليه
فكيف يقبل منها تقيضه
(درس)

﴿ كتاب الایلاء ﴾

هو لغة الحلف وكان طلاقاً
في الجاهلية فغير الشرع
حكمه وخصه بما في آية للذين

يؤولون من نساءهم فهو
شرعاً حلف زوج على
الامتناع من وطء زوجته
مطلقاً أو أكثر من أربعة
أشهر كما يؤخذ مما يأتي
والاصل فيه الآية السابقة

وهو حرام للإيذاء (أركانه)
ستة (محلف به و) محلف
(عليه ومدة وصيغة وزوجان
وشرط فيهما صور وطء)

من كل منهما (وصحة طلاق)
من الزوج ولو كان عبداً
أو مريضاً أو خصباً أو كافراً
أو مسكراً أو كانت

الزوجة أمة أو مريضة أو
صغيرة يتصور وطؤها فيما
قدرة من المدة وقد بقي منها
قدر مدة الإيلاء فلا يصح

من صبي ومجنون ومكره
ولا بمن شل أو جبذ كره
ولم يبق منه قدر الحشفة
لفوات قصد إيذاء الزوجة

بالامتناع من وطئها لا امتناعه
في نفسه ولا من غير زوج

باقرارها بالرجعة لاحتمال كذبها فان مات أو طلقها رجعت للاول بلا عقد عملاً باقرارها واستردت منه
ما غرمت له فاذا أقام الاول بينة وهي في عصمة الثاني انه راجعها انسخ نكاح الثاني تأمل (قوله
ترجيح الثاني) هو المعتمد لكنه مشكل بما تقدم في الخاتم من تقييده قاعدة الاقرار بما اذا لم يكن في
ضمن معاوضة فان كان في ضمن فلا يتوقف على اقرار جديد (قوله فكيف يقبل الخ) وأجيب عنه
بأنه اقرار بنتي أي بشئ كان منقياً قبل الاقرار وذلك الشئ هو الرجعة فقد يصدر بناء على الاصل ثم
يتبين خلافه بخلاف الاقرار بميث كرضاع ونحوه فانه لا يقرب به الا عن يقين

﴿ كتاب الایلاء ﴾

مصدر آلي يولي ايلاء أي حلفه وذلك كره بعد الطلاق لانه كان طلاقاً في الجاهلية وعقب الرجعة لان المولى
منها كالرجعية في مدة الامهال من جهة امتناعه من قربانها (قوله وكان طلاقاً في الجاهلية) أي لا رجعة فيه
شوري (قوله حكمه) وهو حل العصمة (قوله وخصه) في التبر بالانقيص مسامحة اذ يقتضي أن هذا

فرد بما قبله مع أنه مزاير له فالاولي التعبير بالنقل وعبارة قل على الجلال فغير الشرع حكمه الى ما سيأتي
(قوله بما في آية الخ) أي من تر بص أر بعة أشهر والقيته أو لطلاق (قوله من نساءهم) وانما عدى فيها
بمن وهو انما يتعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كأنه قيل يؤولون مبعدين أنفسهم من نساءهم وقيل من

للسببية أي يحلفون بسبب نساءهم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في على حذف مضافين فيهما أي على ترك
وطء أو في ترك وطء وقيل من زائدة أي والذين يعتزلون نساءهم أو أن آلي يتعدى بعلى وبمن ثم قال أبو
البقاء تعلقاً عن غيره انه يقال آلي من امرأته أو على امرأته شوري (قوله فهو شرعاً) تفريع على

قوله وخصه بما في آية وأخذ الحلف من يؤولون وترك الوطء والزوجة من قوله من نساءهم لان المعنى
مبعدين أنفسهم من نساءهم وقوله مطلقاً أو أكثر يفهم من قوله تر بص أر بعة أشهر لصدقه بما اذا
أطلقوا أو زادوا على أر بعة أشهر وقوله زوج أي يصح طلاقه ويمكن وطؤه وقوله من وطء زوجته أي التي

يمكن وطؤها أخذاً من كلامه بعد والحلف حقيقة أو حكماً فيشمل قوله أنت على كظهر أمي سنة مثلاً
وقوله أو أكثر في معنى ذلك تعليقه بمسبب الحصول فلا يرد كافي الشوري فالتعريف حينئذ جامع
مانع تدبر (قوله وهو حرام) أي كيرة قياساً على الظاهر شوري وحل وقال ع ش الاقرب انه

صغيرة (قوله تصور وطء) أي انه كان حساً وشرعاً (قوله فلا يصح من صبي ومجنون ومكره) هذا
مفهوم الشرط الثاني وقوله ولا بمن شل الخ مفهوم الشرط الاول بالنظر للزوج قال حل والاشل
منتقبض لا ينبط أو منبسط لا ينقبض وهذا واضح في الاول وأما الثاني فهلا كتنى به لانه يقدر على
وطئها الا أن يقال الوطء به كلاوطء لانه كالعود لا يمتد به فخره وقوله شل بفتح الشين من باب تعب كافي

المصباح أي قام به شل والضم لغة عن (قوله ولا من رتقاء وقرناء) مفهوم القيد الاول أيضاً بالنظر
للزوجة وقوله ولا من غير زوج مفهوم الركن وفيه أن شأن الركن لا يخرج به لانه من أجزاء الماهية
المحقق لها تأمل وأجيب بأنه يؤل الى الشرط فكأنه قال وشرط المولى أن يكون زوجاً (قوله للمامر
في المشلول والمجنون) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الركن والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحلف

لان

وان نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض عین ولا من رتقاء وقرناء للمامر في المشلول

والمجنون وتقدم في الرجعة صحة الایلاء من الرجعة فالمراد تصور الوطء وان توقف على رجعة (و) شرط (في المحلف به كونه اسماً أو
صفة لله الخ) كقوله والله أو والرحمن لا أطوئك

(أو) كونه (التزام ما يلزم بنذر) أو تعليق طلاق أو عتق (ولم تنحل اليمين فيه إلا بعد أربعين شهراً) كقوله إن ولستك فنته على صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو إن وطئتك فضررتك طالق أو فعبدى حر لانه يمتنع من الوطء بما علقه من التزام القرينة أو وقوع الطلاق أو العتق كما يمتنع منه بالخلف بالله تعالى وخرج بزادتي ولم تنحل إلى آخره ما إذا انحلت قبل ذلك كقوله إن وطئتك فعلى صوم الشهر الفلاني وهو ينقض قبل مضي أربعة أشهر من اليمين فلا يلاء وفي معنى الخلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أمي سنة فانه يلاء كإسائي في بابه (و) شرط (في المحلوف عليه ترك وطء شرعي) فلا يلاء بخلفه على امتناعه من (٤٧) تمتعها بغير وطء ولا من وطئها في

دبرها أو في قبلها في نحو حيض أو أحرام ولو قال والله لأطوك إلا في الدبر فقول والتصرح بشرعي من ز يادتي (و) شرط (في المدقة زيادة) لها (على أربعة أشهر يمين) وذلك بأن يطلق كقوله والله لأطوك أو يقيد كقوله والله لأطوك أبداً أو يقيد بزيادة على الأربعة كقوله والله لأطوك خمسة أشهر أو يقيد بمستبعد الحصول فيها كقوله والله لأطوك حتى ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت أو تموت أو يموت فلان فعلم أنه لو قال والله لأطوك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوك سنة كان يلاء به فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيتة والطلاق فإن طالبت فيه وفاء خرج عن موجبها باتضاء الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد

لان زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق ع ش على م ر (قوله أو كونه التزام ما يلزم) ظاهر أن هذا حلف وهو كذلك لانه ما يتعلق به حثاً ومنعاً أو تحقيق خبر فهو أعم من اليمين الذي لا يكون إلا باقية تعالى أو صفة من صفاته كما أفاده قل (قوله فيه) أي فيما ذكر من الالتزام والتعليق (قوله كقوله إن وطئتك الخ) ولو كان به أو بهما يمتنع الوطء كرض وكان راغباً فيه فقال إن وطئتك فنته على صلاة أو صوم أو نحوهما فاقصد به نذر المجازاة لا الامتناع من وطء فالظاهر كما قال الأذرعى أنه لا يكون مولياً ولا آتماً يصدق في ذلك كسائر نذر المجازاة شرع م ر لان المعنى إن سهل الله لي وطأك (قوله فانه يلاء) أي وظهرك بالصيغة لهما واحدة وهل هي صريحة فيهما أو في الظاهر كناية في الإيلاء وعلى هذا فيشكل قولهم ما كان صريحاً في بابه ووجدت نفاذاً في موضعه لا يكون صريحاً ولا كناية في غيره وعبرة م ر لو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر مثلاً فالاصح أنه يكون مولياً مظاهراً وليس بحلف لكنه ينزل منزلة الحلف شورى وهل تلزمه كفارتان أو لا ينظر إن قال والله أنت على كظهر أمي لزمه كفارتان أو أنت على كظهر أمي فكفارة واحدة كذا جمع م ر بين الكلامين عن (قوله ترك وطء) أي كونه ترك وطء (قوله قول) تخصيصه بما ذكر وما يفيد أنه لو قال ذلك في قبلها في الحيض أو الأحرام لا يكون مولياً وهو المعتبر ويفرق بأن الوطء في الدبر محرم لذاته بخلاف غيره اه ع ن (قوله زيادة لها على أربعة أشهر) أي بزم من تنأى فيه المطالبة والرفع إلى الحاكم ع ش وزى وعبرة م ر في الشرح زيادة على أربعة أشهر ولو بلحظة ثم قال وفائدة كونه مولياً في زيادة اللحظة مع تصرف الطالب فيها لانحلال الإيلاء بمضيها ثم أي أتم المولى بإيذائها وبأسها من الوطء تلك المدة اه ويمكن الجمع بينهما بأن المراد بالإيلاء في عبارة زى الإيلاء المترتب عليه الأحكام الآتية وفي عبارة م ر الإيلاء المؤتم فقط وإن لم يترتب عليه ما يأتي من الأحكام فالكلام حينئذ في مقامين (قوله بمستبعد الحصول فيها) أو بمحقق عدمه كصعود السماء من باب أولى كفاي قل (قوله أو حتى أموت الخ) كون الموت مستبعد الحصول من حيث ما جبلت عليه النفوس من حب الحياة (قوله فعل) أي من قوله وشرط في المدخ الخ (قوله يمينين) أو إيمان متصلة أو متراخ بعضها عن بعض سواء قصد التأكيد أو الاستئناف أو أطلق شرح م ر وع ش ثم قال ع ش وما يأتي له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر يمين الإيلاء وأراد تأكيده صدق يمينه الخ محله إذا كررت الإيمان على شيء واحد بخلاف ما هنا فإن المحلوف عليه في الثانية مدة غير المدة الأولى (قوله كقوله) هذا خرج بقوله يمينين (قوله فلا يلاء) نعم بآتم آتم مطلق الإيذاء دون خصوص آتم الإيلاء وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا أطوك فهو إيلاء قطعاً لانها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر

أربعة أشهر منها بموجبها كما مر فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذا إن لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بما ذكره من الوقيد بالاربعة أو نقص عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لأطوك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لأطوك أربعة أشهر أخرى فلا يلاء إذ بعد مضي أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الإيلاء الأول لانحلاله ولا بالثاني إذ لم تمض المدة

من انعقادها وقيدت المدة بما ذكر لان المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يفنى صبرها أو يقل (و) شرط (في الصيغة لفظ يشهر به) أى الإيلاء وفي معناه مامر في الضمان وذلك إما صريح (كتغيب حشفة) هو أولى من قوله تغيب ذكر (بفرج أو وطء وجاع) ونيك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك أو لأطؤك أو لأجامعك أو لأنيكك لا شتارها في معنى الوطء فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع والاجتماع لم يقبل (٤٨) في الظاهر ويدين قال الأذرعى والظاهر انه يدين أيضا في الوطء أردت

بالفرج الدبر ولا يدين في النيك كما في التنبيه والحاوى (أو كناية كلامسة ومباشرة ومباشرة) راتيان وغشيان كقوله والله لا تمسك أو لأباضك أو لأبامرك أو لأنيك أو لأغشاك فيفتقر الى نية الوطء لعدم اشتارها فيه (ولو قال ان وطئتك فعبدي حر فزال ملكه عنه) بموت أو بيع لازم أو بغيره (زال الإيلاء) لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد الى ملكه لم يعد الإيلاء (أو) قال ان وطئتك فعبدي (حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فزل) لانه وان لم يمتنع عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجهل عتقه زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء فاذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها فعتق العبد عن ظهاره (والا) أى وان لم يكن ظاهرا (حكم بهما) أى بظهاره وإيلائه (ظاهرا) لا باطنا لا قراره بالظهار واذا وطئ عتق

شرح م (قوله من انعقادها) أى المين الثانية (قوله كتغيب حشفة) أى ما اشتق منه وهذا غير لازم لان المصادر صريحة أيضا في نحو والله لا يكون منى تغيب حشفتي في فرجك أو لا يقع منى جاع أو نيك لك ع ش (قوله ولا يدين في النيك) كأن قال أردت النيك بالاصبع أو في الاذن ونحوها نعم لو قال أردت به النيك في الدبرين (قوله أو لا أغشاك) أى لأطؤك قال تعالى فلما تغشاهما جلت جلا خفيفا (قوله ولو قال الخ) هذه فروع سبعة تتعلق بالصيغة (قوله فزال ملكه عنه) أو عن بعضه حل وفي ع ش أى عن كله (قوله أو بيع لازم) أى من جهته ع ش (قوله لانه وان لم يمتنع) جواب عما قبل التزامه العتق لا يضره لوجوبه عليه وقوله ذلك العبد أى بخصوصه وقوله زيادة الخ أى لان الواجب عليه بالظهار السابق عديمهم ح ف (قوله لا باطنا) أى فلا ظهار ولا إيلاء باطنا ولا يعتق العبد لانه جعل عتقه عن الظهار ولم يوجد فليحرر (قوله عتق العبد عن الظهار) أى وانحل الإيلاء (قوله قول ان ظاهر) أى قبل الوطء لانه حينئذ يمتنع من الوطء خوف العتق شورى (قوله فاذا ظاهر الخ) ذكره وان كان قد علم من كلام المصنف توطئة لما بعده قال الشورى وهذا يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء (قوله اتفاقا) فيكون قوله عن ظهاري لغوا فان ظاهر لم يمتنع كقوله للظهار وقوله بل يمتنع يوجد بعده كما اذا قال ان وطئتك فعبدي حر عن ظهاري وكان قد ظاهر كما مر (قوله المفيد له) أى للتعليق وقوله بعده أى الظهار (قوله قال الرافعى الخ) غرضه بنقل كلامه تقييد المتن وحاصله أن يقال قوله قول ان ظاهر محله اذا أراد المعلق أنه اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق بالاول وهو الوطء أى قصد أن العتق معلق على وطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد أنه اذا حصل الشرط الاول تعلق العتق بالثاني أى قصد تعليق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه الحالة موليا اذ ظاهر قبل الوطء لكن التقييد المذكور انما يؤخذ من قوله فان توسط الخ وأما ما قبله فانهما ذكره استيفاء لعبارة الرافعى وتوطئة لما هو المقصود تأمل فقول المتن ان ظاهر يحتاج الى تقييدين بأن يقال أى قبل الوطء وأراد المعلق هذا المعنى أى القبلية ويلزم من ارادته ان تسهل مراجعته فهو قيد ثالث للمتن يعنى أن محل قوله قول ان ظاهر ان تيسر مراجعته المعلق وأن ينوى أن الظهار يحصل قبل الوطء وأن يقع في الخارج كذلك يدل على هذا التقييد كله قول الرافعى الآتى وان توسط بينهما الخ مع قول الشارح فان تعذر مراجعته الخ فقولته والا فلا أى وان لم يظاهر قبل الوطء بل بعده أو لم يظاهر أصلا ولم تيسر مراجعته أو قال ما أردت شيئا فلا أى فلا يكون موليا في هذه الصور كلها (قوله بغير عطف) وكذا لو عطف بالواو وان كان بالفاء أو بهم فلا بد من الترتيب شيخنا (قوله فان قدم الجزاء عليهما) كقولها أنت طالق ان كملت ان دخلت أو أخره عنهما كقوله ان كملت ان دخلت فانت طالق قال في البهجة

فطالق ان كملت ان دخلت * ان أو لا بعد أخير فعلت

العبد عن الظهار (أو) قال ان وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري) ان ظاهرت (قول ان ظاهر) وقوله والا فلا لانه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فاذا ظاهر صار موليا واذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقا لان اللفظ المفيد له سبق الظهار والعتق انما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعى وتقدم في الطلاق أنه اذا علق بشرطين بغير عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما

وقوله فان أراد الخ أي وعليه فيصير موليا اذا حصل الثاني الذي هو الظاهر هنا شوري وقوله ايضا فان
 أراد الخ في الجواب الذي ذكره نقص وتعمامة أن يقال فان العبد يعتق ويكون موليا اذا تقدم الثاني على
 الأول ولا يعتق أي ولا يلاء اذا قدم الأول وهو الوطء وحاصل هذه المسئلة أن الصور أربع ثقتان فيما اذا
 اعتبر المعلق حصول الشرط الثاني قبل الأول وثقتان فيما اذا اعتبر حصول الشرط الأول قبل الثاني وأنه
 يكون موليا ويعتق العبد في واحد منهما وهي ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الثاني على الأول
 ويعتق العبد ولا يكون موليا في واحدة وهي ما اذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني
 الثاني وأنه لا يعتق ولا يلاء في ثقتين وهما ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الأول على الثاني في
 الخارج وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل وضابط هاتين الأخيرتين
 أن تقع الصفتان في الخارج على عكس مراد المعلق (قوله في حصول المعلق) وهو الجزاء وقوله وجود
 الشرط الثاني الخ لأنه جعل الشرط الثاني شرطا للأول فكانه قال إن وجد منك كلام مشروط بدخول
 ومعلوم أن الشرط يتقدم على المشروط فكأنه قال أنت طالق إن وجد منك كلام مسبق بدخول
 فاذا قلت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبق بالدخول فلا تطلق تأمل (قوله فينبني أن يراجع) معتمد
 وقوله كما مر أي في كلام الرافعي في الطلاق (قوله تعالى بالأول) أي تعلق الجزاء الذي هو فعبدى حر
 بالأول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لان تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم
 وعلى هذا التقرير أعني أنه أراد ما ذكر يصير موليا اذا حصل الظاهر لأنه حينئذ كمتنع من الوطء
 خوف العتق شوري فاصل هذه الارادة أنه ن قصد تعليق العتق على وطء مسبق بظهور فلا يعتق
 اذا تقدم الوطء على الظاهر لعدم وجود المعلق عليه ولا يلاء أيضا تأمل (قوله أو أنه اذا حصل الأول الخ)
 أي قصد تعليق العتق على وطء متبوع بظهور قال سم وعلى هذا لا يصير موليا لأنه قبل حصول الأول
 الذي هو الوطء لا يمتنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى
 اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظاهر هكذا يظهر
 فليتأمل (قوله عتق) أي اذا تقدم الوطء ثم وجد الظاهر (قوله أو قال ما أردت شيئا) أي لم أرد أن الأول
 شرط للثاني شرط للأول وقوله فالظاهر أنه لا يلاء ضعيف والظاهر أنه يكون موليا ويكون
 الشرط الأول شرطا للجملة الثاني وبزائه كما أشار إليه بقوله لكن الاوفق الخ عن وجهه على هذا التمسك
 بظاهر قول الشارح بعد أن يكون موليا ان وطئ الخ وقد أفا ذلك كلام عميرة وسم وحل أنه لا معنى له
 وأن صوابه أن يقول أن يعتق الخ وأنه لا يلاء في تلك الحالة لأنه يكون موليا قبل الوطء بالصيغة التي قالها
 فلا يظهر قوله أن يكون موليا ان وطئ الخ فتضعيف عن لكلام الشارح غير صحيح بل قوله فالظاهر
 أنه لا يلاء هو الصحيح وإنما التضعيف بالتصويب وهو قول س ل وغيره والصواب أن يقول لا يعتق
 لان الكلام فيه لا في الإيلاء (قوله مطلقا) أي تقدم الوطء على الظاهر أو تأخر وقوله أن يكون موليا
 صوابه أن يعتق العبد كما تطلق الزوجة فإنها موافق لطلاق لان النزاع في العتق لا في الإيلاء ولعل نظره
 انتقل من العتق إلى الإيلاء سم وحل (قوله وكنتقدم الثاني) أي الظاهر على الأول أي الوطء فيما
 قاله الرافعي أي في الحكم الذي قاله الرافعي وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في أخرى فالصورة التي
 ذكر فيها عتق العبد مفهوم قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء فان مفهومه اذا تأخر الوطء عن الظاهر
 عتق العبد فيقال ومثل تقدم الظاهر على الوطء مقارنته أي في ترتب العتق عليه وإن كان في صورة
 تقدم الظاهر يكون موليا وفي صورة المقارنة لا يلاء لأنه مشروط بتقدم الظاهر والصورة التي ذكر فيها
 عدم عتقه مفهومه من قوله وأنه اذا حصل لأول تعلق بالثاني عتق أي اذا تقدم الوطء فان مفهومه أنه

اعتبر في حصول المعلق
 وجود الشرط الثاني قبل
 الأول وإن توسط بينهما
 كما صورده هنا فينبني
 أن يراجع كما مر فان أراد
 أنه اذا حصل الثاني تعلق
 بالأول فلا يعتق العبد اذا
 تقدم الوطء أو أنه اذا حصل
 الأول تعلق بالثاني عتق
 انتهى فان تعددت
 مراجعته أو قال ما أردت
 شيئا فالظاهر أنه لا يلاء
 مطلقا لكن الاوفق بما
 فسر به آية قل يا أيها الذين
 هادوا من أن الشرط الأول
 شرط للجملة الثاني وبزائه
 أن يكون موليا ان وطئ ثم
 ظاهر وكنتقدم الثاني على
 الأول فيما قاله الرافعي

مقارنته له كانه عليه السبكي (أو) قال ان وطئتك (فضررتك طالق قول) من المخاطبة (فان وطئ) في مدة الايلاء أو بعدها (طلقت) أي الضرورة لوجود المعلق عليه (وزال الايلاء) اذا يلزمه متى بوطئها بعد (أو) قال (لاربيع والله لا أطو كن قول من الرابعة ان وطئ ثلاثا) منهم في قبل أو دبر لحصول الحنث بوطئها بخلاف ما اذا لم يطأ ثلاثا منهم لان المعنى لا أطأ جميعا فلا يحنث بمادونهم (فلومات بعضهم قبل وطئ زوال الايلاء) لعدم الحنث بوطء من بقي ولا نظر الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما ينطلق على ما في الحياة بخلاف موت بعضهم بعد وطئها لا يؤثر (أو) قال (٥٠) لاربيع والله (لا أطأ كلاما من قول من كل) منهم لحصول الحنث بوطء كل واحدة

وهذه من باب عموم السلب والتي قبلها من باب سلب العموم وقضية ما ذكرناه لو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات وهو ما رجحه الامام لتضمن ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة والشرحين عن تصحيح الاكثرين انه يزول فيهن كما لو قال لا أطأ واحدة منكن وفيه بحث للشيخين ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض ولو قال والله لا أطأ واحدة منكن فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط أو واحدة مبهمة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق قول منهن فلو وطئ واحدة منهن حنث وانحل الايلاء في الباقيات (أو) قال والله (لا أطو كن سنة الامرة) مثلا (قول ان وطئ وبقى من السنة أكثر من) الاشهر (الاربعة) لحصول الحنث بالوطء بعد

لوتأخر بأن تقدم الظهار أن العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في عدم ترتب العتق فعلم من هذا أن الصورة الثانية ذكرها الرافي مفهوما (قوله مقارنته) بأن قارن الظهار الوطء في مسألة المتن (قوله بعد وطئها) راجع للبعض لان مدلوله مؤنث أولا كتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله لا يؤثر) أي في زوال الايلاء بعبارة تشرح مر فلا يزول الايلاء (قوله من باب عموم السلب) هذا بخلاف المشهور من أن التني اذا تقدم على كل يكون لسلب العموم كالم أخذ كل الدراهم الا أن يقال هذه القاعدة أغلبية بدليل قوله ولا تطع كل خلاف مهين وقال الشوري الفرق بينهما أن السلب اذا تسلط على كل فرد فرد كان سلبا على الكل فردا اذا تسلط على المجموع كان سلبا للعموم فقط أي للمجموع فلا يمنع أن يثبت ذلك المسلوب لبعض الافراد (قوله انه يزول فيهن) أي في الباقيات وهو المعتمد وذلك لان الميمن واحدة وقد حنث فيها بوطء واحدة والحنث لا يتعدد لعدم تكرار الميمن فلا يخاف من وطء الباقيات شيئا ومدار الايلاء على الخوف من الوطء اه فيكون من سلب العموم على القاعدة فلهذا كان معتمدا (قوله كما لو قال لا أطأ واحدة منكن) أي الآتي في قوله حنث وانحل الايلاء في الباقيات اه (قوله وفيه بحث) قال في شرح الروض وبحث الاصل أنه اذا اراد تخصيص كل منهن بالايلاء فالوجه عدم الانحلال والا فليكن كقوله لا أجامعكن فلا حنث الا بوطء جميعهن ومنعه البلقيني بأن الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد وقع (قوله عينها) أي لزمه تعيينها (قوله قول منهن) عملا بآرائه في الاولى وحلله على عموم السلب في الثانية فان النكرة في سياق التني للعموم شوري (قوله الامرة قول) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطء مرة لان القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها تشرح مر

فصل في أحكام الايلاء (قوله يهمل) أي عن المطالبة مر (قوله الآتين) أي في قوله ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطء بها (قوله ويقطع المدة) أي يبطلها ويلغيها كلها ان طرأ بعد كمالها وبعضها ان طرأ المانع في الاثناء لكن هذا التعميم في الردة وأما بالنسبة للمانع الآتي فالمراد أنه يقطع ماضى ان طرأ في أثناءها وأما طرؤه بعد تمامها فلا يضر كافي ع ب ويشير لهذا صنيع الشارح حيث قال في الردة ولو من أحدهما وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور (قوله بعد دخول) أي أو استدخال مني الزوج المحترم واحترز به عما قبل ذلك فان النكاح ينقطع لا محالة فلا يلاء عن وقوله وبعد المدة من تمام الغاية أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم حسابها (قوله لارتفاع النكاح) أي فيما اذا استمرت الردة بعد انقضاء العدة وقوله أو اختلاله أي فيما اذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زمنها من المدة هذا لا يحتاج اليه مع قوله فيما ساقى وتستأنف بل ربما يؤهم

ذلك بخلاف ما اذا بقي أربعة أشهر أو أقل فلا يحسب بول بل حالف

ان

فصل في أحكام الايلاء من ضرب مدة وغيره (يهمل) وجوب المولى ولو (بلا قاض أربعة أشهر) اما (من ايلاء أو) من (زوال الردة والمانع الآتين) كعسر الزوجة ومرضها (أو) من (رجعة) لرجعية لا من ايلاء منها لاحتمال ان تبين وانما لم يحتج في الامهال الى قاض لثبوتها بالآية السابقة بخلاف العنة لاها مجتهد فيها (ويقطع المدة) أي الاشهر الاربعة (ردة بعد دخول) ولو من أحدهما وبعد المدة لارتفاع النكاح أو اختلاله بها فلا يحسب زمنها من المدة

وان أسلم المرتد في العدة وشمول الردة لما بعد المدة من زيادتي (ومانع وطء بها) أي بالزوجة (حسب أو شرعي غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم) كاعتكاف واحرام فرضين لامتناع الوطء منه بمانع من قبلها (وتستأنف) المدة (بزواله) أي القاطع ولا يبنى على ماضى لا تنفاء اتوالى المعتبر في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع القائم به مطلقا أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لان الزوج متمكن من (٥١) تحليلها ووطئها في الاولى والمانع من قبله

في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته له في أكبر الاحكام والتصریح بأن المانع الشرعي يقطع المدة من زيادتي (فان مضت) أي المدة (ولم يوطأ ولا مانع بها) أي بالزوجة (طالبتة بفيئة) أي رجوع الى الوطء الذي امتنع منه بالابلاء (ثم) ان لم ينف طالبتة (بطلاق) للآية السابقة (ولو تركت حقها) فان طالبتة بذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الامنة مطالبتة لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراجعة ولا يطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفيئة والطلاق هو ما ذكره الرافعي نبي الظاهر النص وقضية كلام الاصل انها تردد الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كأصلها في موضع وصوب الزركشي وغيره الاول (والفيئة) تحصل (بتقييد حشفة) أو قدرها من فاقدها

أن معنى القطع عدم الحسبان للاستئناف تأمل ع ش (قوله وان أسلم) الاولى جعل الواو للحال وذلك لان المرتد اذا لم يسلم في العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حسبان مدة الردة من المدة اذ هذه الصورة كالتي احتز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله وتلبس بفرض نحو صوم) أي ولو فذراً أو كفارة أو قضاء فوراً أو كذا قضاء موسع على المعتمد خلافاً لحج والاعتكاف الواجب كذلك وينتفع الاحرام ولو نفلاً ولا اذن على المعتمد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلاً أو نهاراً على الجلال (قوله فرضين) ليس قيداً بالنسبة للاحرام كافي شرح م ر لان نفله يجب بالشروع فيه (قوله لا تنفاء اتوالى) هذا التعليل لا يوجد فيما اذا طرأت الردة بعد المدة (قوله مطلقاً) أي سواء كان مانعه من الوطء فرضاً كصوم واعتكاف من نورين أم لا كمرض ع ش أي وسواء كان المانع شرعياً أو حسياً (قوله من تحليلها) أي اخراجها من الصوم بإبطاله وعبارة م ر ولانه متمكن من ووطئها مع نحو صوم النفل اه والظاهر أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على السبب (قوله ثم ان لم ينف) القياس رسمه بالياء لانه من فاء يني فآخره همزة ويمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تخفيفاً ثم حذف الياء فصار يني بهمزة ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء المعارضة منزلة الاصلية فحذف للجازم ع ش على م ر وفي نسخة اتي باب الياء (قوله ولو تركت حقها) أي بسكونها عن المطالبة أو باسقاطها له كافي شرح م ر (قوله فان طالبتة الخ) عبارة م ر فلها المطالبة ما لم تنته مدة اليمين لتجدد الضرر هنا كالا عسار بالنفقة بخلافه في العنة والعيب والاعسار بالمهر لانه خصلة واحدة اه بالحرف (قوله انها تردد الطلب بينهما) معتمد (قوله والفيئة) بكسر الفاء وفتح الهمزة كما ضبطه الزركشي فاستفده وكذا قال حج بكسر الفاء مع المد وقال م ر بفتح الفاء وكسرها (قوله بتقييد حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل وان حرم الوطء أو كان بفعالها فقط وان لم تنحل به اليمين لانه لم يوطأ م ر رسمي الوطء فيئة لانه من فاء اذا رجع فقد رجع للوطء بعد أن سومه على نفسه شيخنا وقوله بتقييد حشفة أي ولو ناسياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو نائماً أو جاهلاً وكذا يقال فيها فلما مطالبتة طأ ولا تنحل اليمين في ذلك كله وانما تسقط مطالبتة له فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حش ولو لم يوطأ لم تنحل اليمين في ذلك كله (قوله ولا تنفيها بدبر) أي لا نحصل به فيئة لكن تنحل به اليمين وتسقط المطالبة حش به فان أريد عدم حصول الفيئة به مع بقاء الابلاء تعين تصويره بما اذا حلف لا يوطئها في قبلها وبما اذا حلف ولم يقيد لكنه فعله ناسياً لليمين أو مكرهاً فلا تنحل به شرح م ر (قوله في البكر) ولو غوراء م ر (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء وان كان الى الطبع فيسكون الباء مع فتح الطاء شوبري وقوله فالقياس الخ وذلك لان القياس في النسبة الى فعيلة فعلى كما قال ابن مالك • وفعل في فعيلة التزم • (قوله كاحرام) أي لم يقرب تحله منه كاذ كره الرافعي بان كان ثلاثة أيام فاكثروا ما اذا كان دون ذلك فيمهل ان

(بقيل) فلا يكفي تقييد مادونها به ولا تنفيها بدبر لان ذلك مع حرمته الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من ارادة بكارتها كائن عليه الشافعي وبعض الاصحاب أما اذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا مطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (فان كان المانع به) أي بالزوج (وهو طبعي كمرض) تطالبه (بفيئة لسان) بأن يقول اذا قدرت فئت (ثم) ان لم ينف طالبتة (بطلاق) وهذا من زيادتي (أو شرعي كاحرام) وصوم واجب (بطلاق) لانه الذي يمكنه حرمة الوطء (فان عصى بوطء) ولو في الدبر أي ولم يقيد ابلاء به ولا بالقبيل

(لمطالب) لانحلال اليمين
(فان أباهما) أي الفيتة
والطلاق (طلق عليه
القاضي طلقه) نيابة
عنه بسؤاله لا يقال
سقوط المطالبة بالوطء في
الدبر ينافي عدم حصول
الفيتة بالوطء فيه لانامنع
ذلك اذ لا يلزم من سقوط
المطالبة حصول الفيتة كما
لو وطئ مكرها أو ناسيا
(ويمهل) اذا استمهل
(بوما) فأقل لينيء فيه
لأن مدة الايلاء مقدرة
بأربعة أشهر فلا يزداد عليها
بأكثر من مدة النكاح
من الوطء عادة كزوال
نحاس وشبع وجوع وفراغ
صيام (ولزمه بوطئه) في
مدة ايلائه أو بعدها
(كفارة يمين) بقيد زده
بقولي (ان حلف بالله) فان
حلف بالنزاهة ما يلزم فان كان
بغيره لم يلزم ما للزومه أو
كفارة يمين كما سيأتي في
باب التذكار وتعلق طلاق
أو عتق وقع بوجود الصفة
(درس)

كتاب الظهار

ماخوذ من الظهر لان
صورته الأصلية أن يقول
لزوجته أنت علي كظهر
أبي وخصوا الظهر لانه
موضع الركوب والمرأة
مركوب الزوج وكان طلاقا

طلب الامهال وقوله وصوم واجب أي ولم يستمهل الى الليل أما اذا استمهل الى الليل فانه يمهل كما يؤخذ
من شرح م ر وحج (قوله طلق عليه القاضي) فيقول أو قعت على فلان طلقه أو حكمت على
فلان في زوجته بطلقه ونحوها ولا يصح أن يقول طلقته بدون عنه ولا يقع ويشترط في تطليقه
حضوره ليثبت امتناعه الا ان تعذر بنحو غيبة أو توارش ويرى فلو طلق عليه وبأن أن المولى وطئ قبل
تطليقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضي والمولى معا فطلاق المولى جزا وكذا القاضي في الاصح
بخلاف مالو باع الحاكم مال الغائب وتبين أن الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان
بيع المالك أقوى ولم نقل بصحة بيع الحاكم أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيع من اثنين بخلاف
الطلاق (قوله طلقه) خرج ما زاد عليها فلا يقع كالمولى بان أنه فاء أو طلق فان طلقها ثم طلقها الزوج فقد
تطبيق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق القاضي كما صححه ابن القطان شرح م ر وبه يعلم أن طلقه القاضي
رجعية وأما قول م ر طلق عليه طلقه واحدة وان بانت بها فعنه كما قال ع ش بأن لم يبق لها من
عدد الطلاق غيرها (قوله لا يقال الخ) كان الأولى تقديمه على قوله فان أباهما (قوله ينافي عدم
حصول الفيتة بالوطء) أي مطلقا حتى بالنسبة لانحلال اليمين والحنت والكفارة حل (قوله نمنع
ذلك) أي المناقاة (قوله كالمولى وطئ مكرها أو ناسيا) أي فان المطالبة تسقط ولا تحصل الفيتة عزيرى
وقول زى التنظير بالنسبة لعدم انحلال اليمين وان حصلت الفيتة فلا منافاة بين ما هنا وما في شرح
الروض من حصوله الفيتة في المولى مكرها أو ناسيا غير ظاهر بالنسبة للوطء في الدبر لانحلال اليمين به
كما صرح به الشارح وم ر ولا يلزم موافقة كلامه هنا في شرح الروض لا مكان أنه جرى هنا على
خلاف ما هناك قال بعضهم ومافائدة حصول الفيتة مع سقوط المطالبة وانحلال اليمين الآن يقال المراد
عدم حصول الفيتة الشرعية القاطعة لاثم ما بقي من المدة اه قل على الجلال والفيتة الشرعية تحصل
بوطء في قبل مع العمد والاختيار هذا وقد صرح في شرح الروض والبهجة بحصول الفيتة في المولى وطئ
مكرها أو ناسيا ومن ثم استشكل سم التنظير في قوله كالمولى وطئ الخ بوجهين الاول تصريح الزركشي
وشرح الروض والبهجة بحصول الفيتة بالوطء مكرها أو ناسيا الثاني عدم انحلال اليمين بذلك وظاهر
تشبيه الشارح خلاف ذلك وامل ما هنا طريقة له أجاب ح ف بأن المراد بحصول الفيتة سقوط المطالبة
ولا تسحل اليمين مع النسيان والا كراه لان فعلهما كلا فعل (قوله وقع) يحمل على ما اذا وجد مجرد
التعليق الا ان قال ان وطئت فنته على عتق والا تخبر بينه وبين كفارة يمين شورى

كتاب الظهار

(قوله لان صورته الأصلية) أي ضيقه المتعارفة في الجاهلية أو الغلبة وقوله وخصوا الظهر أي بالاخذ منه
مع أنه يجوز التشبيه بغير الظهر كالبطن فكانوا يقولون كتاب البطن أو كتاب الرأس أو غير ذلك (قوله
مركوب الزوج) أي اذا وطئت فهو كناية تلويحية لتقل من الظهر الى المركوب ومنه الى الموطوءة والمعنى
أنت محرمة على لا تركين كما لا ترك الام تله اشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) أي بانه لا حل
بعده بالرجعة ولا بعقد لان المرأة المظاهر منها زوجها التي هي سبب في نزول قد سمع الله الخ لما جاءت للنبي
صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بان معها من زوجها صغارا ان ضمنهم اليها جاعوا وان ردتهم الى
أبيهم ضاعوا لانه قد كان عمى وكبر وليس عند من يقوم بهم وجاء زوجها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو
يقاد فلم يرشده الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعا لارشده الى
الرجعة أو باتنا حل له بعقد لامره بتجديده نكاحها ع ش على م ر فكررت قولها المذكور للنبي
صلى الله عليه وسلم وهو يقول لها كل مرة حرمت عليه ثم قالت أشكو الى الله فأتى وروى في قولها

في الجاهلية كالايلاء فغير الشرع حكمه الى نحر يما بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج زوجته في
الحرمة بمحرمة كما يؤخذ مما يأتي والاصل فيه قبل الاجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو حرام لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من
القول وزورا (أركانه أربعة ظاهر ومظاهر منه أو مشبه به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجا صحيح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو خصيا
أو مجبويا أو سكران فلا يصح من غير زوج وان نسكح من

(٥٣)

فتعيرى يصح طلاقه
أولى مما عبر به (و) شرط
(في المظاهر منها كونها
زوجة) ولو صغيرة أو مجنونة
أو مريضة أو رتقاء أو قرناء
أو كافرة أو رجعية (لا
أجنبية) ولو مختلعة أو أمة
كالطلاق فلو قال لأجنبية
إذا نسكحتك فأنت علي
كظهر أمي أو قال السيد
لأمتي أنت علي كظهر أمي
لم يصح (و) شرط (في
المشبه به كونه كل) أني
محرم (أو جزء أني محرم)
بنسب أو رضاع أو مصاهرة
(لم تكن حلا) للزوج كبنته
وأخته من نسب أو رضعة
أبيه وأمه وزوجة أبيه التي
نسكحها قبل ولادته بخلاف
غير التي من ذكروا حتى
لأنه ليس محل التمتع
وبخلاف أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم لأن نحر يما
ليس للحرمة بل كرفه
صلى الله عليه وسلم وبخلاف
من كانت حلاله كزوجة
ابنه وملاعنته لطر ونحر يما
عليه (و) شرط (في الصيغة

تعالى قد سمع الله الآيات وهو ناسخ لما سخر من المذكور كقوله حل أي نسخ بوجوب الكفارة (قوله في
الجاهلية) بل وفي أول الاسلام أيضا برماوى (قوله فغير الشرع حكمه) وهو الفرق بالطلاق (قوله
بمحرمه) أي التي لم تكن حلاله كما يأتي (قوله حرام) أي كيرة (قوله ولو عبدا) وإن لم يتصور منه
التكفير بالاعتاق لا مكان تكفيره بالصوم (قوله أو مجبويا) والفرق بينه وبين الإيلاء حيث لا يصح منه
لان المقصود ثم الجماع لا هنا لان المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله كونها زوجة) فديقال هو
معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال أنه أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة الخ حل وفيه أنه من كلام الشارح
(قوله أو صغيرة) وإن لم تطق الوطء (قوله أو جزء أني) أي جزأظاهر بخلاف الباطن كالكبد فلا يكون
ظهرا لان شرط الظهار أن يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن
أو عكسه فلا يكون ظهرا في الثلاث (قوله أو رضاع) أي كمرضة أبيه وأمه كما في الشرح لا مرضعته
لأنها كانت حلاله قبل الارضاع (قوله لم تكن حلاله) أي لم يسبق لها قبل صبر ورنها محرما حالة حل
أي حالة تحلل له فيها بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو معها شو برى بخلاف التي نسكحها بعد ولادته
لأنها كانت حلاله فطرا نحر يما (قوله لانه) أي الغير (قوله لطر ونحر يما) ولأنها الماحلت له في وقت
احتمل ارادته حجج (قوله كانت) أصل التركيب اتيانك على كركوب ظهر أمي فحذف المضاف
وهو اتيان فانقلب الضمير المحرور ضمير امر فوعا فصارت أنت ثم حذف المضاف الثاني وهو كركوب برماوى
(قوله أو يدك) وإن لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم و برماوى فان قلنا أنه من
باب السراية لم يكن ظهرا أو كاليد الشعر والظفر وكل جزء من الاجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد
والقلب فلا يكون ذلك ظهرا حل وعبرة البرماوى فلا يكون ذلك ظهرا في المشبه والمشبه به
لأنه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة وهذا هو المعتمد خرج بالاعضاء الفضلات فلا ظهرا بها
مطلقا كالابن والاني وقوله فلا يكون ذلك ظهرا أي لا صريحا ولا كناية كما اعتمد ع ش على
مر (قوله أو بجسمها) انظر إعادة الكاف في جسمها وفي عينها ولعل فائدة عاداتها فائدة أن كلاً صيغة
مستقلة لأن الصيغة مجموع المعطوفات تأمل شو برى وفيه ان أو تفيد هذه الفائدة وتوهم كونها بمعنى
الواو بعيدا وأيضاً لو كانت فائدة الكاف ماذ كركان عليه أن يأتي بها في بداهة تأمل (قوله كانت كأي)
ولو قال أنت علي حرام كحرمت أي فالوجه انه كناية ظهرا وطلاق شرح مر (قوله وروحها)
وعدا الروح من الاعضاء الظاهرة لأنها متعاقبة بجميع البدن ظاهره وباطنه (قوله تغليب اليمين)
أي على الطلاق لانه يشبه كلام من اليمين والطلاق كما سينب عليه في شبه اليمين من حيث الكفارة
والطلاق من حيث التحريم ومثل الزمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح كانت علي
كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره اه حل (قوله ظهرا مؤقت) فإذا
وطئ في المدة لزمه كفارة واحدة فان حلف بالله كأن قال والله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر لزمه

لفظ يشعربه) أي باظهار وفي معناه ما صر في الضمان وذلك (اما صريح كانت أو رأسك أو يدك) ولو بدون علي كظهر أمي
أو كجسمها أو يدها) لاشتهارها في معنى ماذ كرك (أو كناية كانت كأي أو كعينها أو غيرها مما يذ كركرامة) كركأسها وروحها
لاحتما الظهار وغيره وتعيرى بذلك أعم مما عبر به (وصح توقيته) كانت كظهر أمي يوما أو شهرا تغليب اليمين فأنت كظهر أمي
خمس أشهر ظهرا مؤقت

لذلك وإيلاء لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر (و) منع (تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل التعليق (فلو قال إن ظهرت من (٥٤) ضرتك فانت كظهر أمي فظاهر) منها (فظاهر منهما) عملاً

بمقتضى التنجيز والتعليق (أو) قال إن ظهرت (من فلانة) فانت كظهر أمي (وفلانة أجنبية أو) إن ظهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهر أمي (فظاهر منها فظاهر) من زوجته (إن نكحها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظهورها منها (أو أراد اللفظ) أي إن تلفظت بالظهار منها لوجود المعلق عليه بخلاف ما إذا لم ينكحها قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه المعلق عليه وهو الظهار الشرعي (أو) قال إن ظهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهر أمي فظاهر منها قبل النكاح أو بعده (فلا) يكون مظاهراً من زوجته لاستحالة اجتماع معلق به ظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية (إلا إن أراد) أي اللفظ (وظاهر قبل نكاحها) فظاهر من زوجته وهذا من زيادتي (أو) قال (أنت طالق كظهر أمي ونوي بالثاني معناه) ولومع معنى الأول بأن نوي بالأول طلاقاً أو أطلق وبالثاني ظهاراً ولومع الآخر أن نوي بكل منهما ظهاراً ولومع الطلاق أن نوي

كفارتان وهذا ما جمع به شيخنا بين قول من أطلق وجوب كفارة واحدة في الظهار المؤقت ومن أوجب كفارتين فيه حل (قوله لذلك) أي تعليماً لليمين (قوله وكل منهما) أي الطلاق واليمين وتعليق اليمين في غير الإيلاء كأن يقال والله لا أكلمك إن دخلت الدار فسقط ما قديقال اليمين لا يصح إن تعلق وقديقال اليمين في ذلك ليست معلقة والمعلق انما هو المحلوف عليه وينبغي أن يصور بما إذا قال إذا جاء زيد فوالله لا أكلمك مثلاً حرره حل (قوله وفلانة أجنبية) أي في الواقع ولم يتلفظ المظاهر به بخلاف قوله بعد وهي أجنبية فإنه من تمة كلامه على جهة الشرط (قوله الأجنبية) هذا من صيغة المظاهر ليغير ما قبله وذكر الأجنبية للتعريف لا للاشتراط كما قاله الشوبري لأنها لو كانت للاشتراط بان جعل كونها أجنبية شرطاً في ظهاره لتكرر مع قوله الآتي وهي أجنبية (قوله ونوي بالثاني) أي وحده فلا ينافي قوله أن نوي بهما طلاقاً وظهاراً (قوله ولومع الآخر) الأول أن يقول ولومع غيره بأن نوي الظهار وحده أو الطلاق أو الظهار مع الطلاق أو الظهار مع العتق أو الثلاثة فيشمل أربع صور (قوله أن نوي بكل منهما ظهاراً ولومع الطلاق) اشتمل على أربع صور لأن الأول إما أن ينوي به الظهار وحده أو مع الطلاق فهذا حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب حال الأول في الثاني أربع أحوال شوبري (قوله ولومع الطلاق) يصدق بما إذا نوي بالثاني ظهاراً وحده أو مع الطلاق وهذا مكرر مع قوله بالثاني الخ ويجب بأنه نوي هنا بالثاني ظهاراً وحده أو مع الطلاق مع كونه نوي بالأول ظهاراً وحده أو مع الطلاق وفيما قبله نوي بالثاني ظهاراً وحده أو مع الطلاق مع كونه نوي بالأول طلاقاً أو أطلقاً فالنظر للجموع لا لكل على انفراد حتى يلزم التكرار وهذا يجب أيضاً عن قوله الآتي وبالثاني ظهاراً ولومع الطلاق (قوله أن نوي بالأول غيرهما) أي غير الظهار والطلاق كالعتق والإيلاء وحل الوثاق وفيه كيف يقع حينئذ الطلاق مع قولهم لا بد في الطلاق أن يقصد لفظه لمعناه إلا أن يقال محل اشتراط ذلك حيث وجد الصارف حل (قوله والطلاق فيها) أي المسائل العشرة (قوله كناية فيه) أي في الظهار اه (قوله كلمة الخطاب) أي أنت (قوله قال أنت طالق الخ) وليس المقدر كالمفوض به حتى يكون صريحاً في الظهار (قوله والا فالطلاق) أي وإن لم ينو بالثاني وحده معناه بأن لم ينو أصلاً ونواه به مع الآخر وتحت الأسبوع عشرة صورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوي بالثاني معناه منها أربع مركبة وهي الثانية والثالثة والرابعة مع قوله بعد أن نوي بهما غيرهما قال العلامة قل والحاصل أن يقال إن اللفظ الأول إما أن ينوي به الطلاق وحده أو الظهار وحده أوهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظهار معهما أوهما معاً ولم ينو شيئاً وهي صورة الاطلاق فهذه ثمانية أحوال في الأول ويأتي مثلها في الثاني فهذه أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظهار باللفظ الثاني يقعان فيها جميعاً ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع فيه الأول فقط اه ويضم لذلك ما إذا ركب الكلمتين وجعلهما كلمة واحدة مع الصور الثمانية بأن يقصد بهما معاً الطلاق أو الظهار أوهما أو غيرهما أو الطلاق مع الغير الخ فيقع الطلاق في هذه أيضاً فيكون وقوع الطلاق وحده في أربعين كما قاله الشيخ عبدر به الديوبى فتكون صورتان وسبعين وإذا نظرنا لكون الطلاق رجعياً أو باتناً كانت الصور مائة وأربعاً وأربعين بضرب اثنين في اثنين وسبعين وقوله نصفها أو هو ما فيه نية الظهار أي بأن يقصد الظهار وحده أو مع الطلاق أو مع الغير أوهما مع الغير تضرب في الثمانية التي في الأول

بالأول غيرهما وبالثاني ظهاراً ولومع الطلاق (والطلاق) فيها (رجعى وقفاً) لصحة ظهار الرجعية مع صلاحية وقوله كظهر أمي لأن يكون كناية فيه فإنه إذا قصدت كلمة الخطاب معاً ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أمي (والا) بأن أطلق فيهما

أو نوى بهما طلاقاً أو ظهراً أوهما أو نوى بكل منهما الآخر أو الطلاق أو نواهما (٥٥) أو غيرهما بالاول ونوى بالثاني طلاقاً أو أطلق

الثاني ونوى بالاول معناه
أو معنى الآخر أو معناه أو
غيرهما أو أطلق الاول ونواه
بالثاني أو نوى بهما أو بكل
منهما أو بالثاني غيرهما أو كان
الطلاق باثنا (فالطلاق)
يقع لا يتأني بصريح لفظه
(فقط) أي دون الظاهر
لا تفتاء الزوجية في الأخيرة
ولعدم استقلال لفظ الظاهر
مع عدم نيته بلفظه في
غيرها ولفظ الطلاق
لا ينصرف الى الظاهر
وعكسه كما صرف في الطلاق
قال الرافعي فيما اذا نوى
بكل الآخر يمكن أن يقال
اذا خرج كظهر أي عن
الصراحة وقد نوى به
الطلاق يقع به طلاقاً أخرى
ان كانت الاولى رجعية
وهو صحيح ان نوى به طلاقاً
غير الذي أوقعه وكلامهم فيما
اذا لم ينو به ذلك فلا منافاة
ومسئلة نيته بكل منهما
الظاهر أو الطلاق مع مسئلة
اطلاقه لاحدهما ومسئلة
نيته غيرهما من ز يادني
(فصل) في أحكام

الظهار *

من وجوب كفارة وتحريم
تمتع وما يذ كرمها يجب
(على مظاهر عاد كفارة
وان فارقتها) بعد طلاق أو
غيره للاية السابقة
(والعود في) ظهار (غير

وقوله ونصفها وهو ليس فيه ذلك الخ بان نوى بالثاني الطلاق أو الغير كالعق أو الطلاق مع الغير أو
أطلق بان لم ينو شيئاً وهي الاربعة الباقية من الثمانية الثانية تضرب في الثمانية الاولى يحصل ما ذكره (قوله
أو نوى بهما) أي معاً فلا يتكرر مع قوله أو الطلاق (قوله ولعدم استقلال لفظ الظاهر) أي لكونه
جزاً من الكلام وليس كلاماً مستقلاً لعدم وجود أنت فيه وقوله مع عدم نيته الخ دفع لما ورد على التعليل
من انه موجود فيما قبل الامع وقوعهما معاً (قوله ولفظ الطلاق الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن
والا فالطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أو نوى بكل منهما الآخر وحاصل الايراد أن يقال
اذا نوى بالطلاق ظهراً اهلاً وقع به الظاهر ويكون الطلاق واقعاً بالثاني لان الفرض أنه نوى به الطلاق
وقوله قال الرافعي وارد على قول المتن أيضاً بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة وحاصل الايراد أن يقال
اذا نوى بالثاني الطلاق فهلا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالاول أي مع ان عبارة المتن تقتضي أنه لم يقع
به طلاق آخر لان قوله والا فالطلاق فقط ظاهر في أن الواقع طلاق واحد لا طلاقان (قوله كما صرف في
الطلاق) أي من أن ما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله فيما اذا
نوى بكل منهما الآخر) أي وذلك في الصورة الخامسة مما بعد الا لكن بحث الرافعي يتأني أيضاً في
السادسة والسابعة والثامنة والثالثة عشرة فلا يثنى خصه بالخامسة (قوله ويمكن أن يقال) هو مقول
القول وقوله وقد نوى به أي بقوله كظهر أي اه حل (قوله وهو) أي ما قاله الرافعي صحيح هذا
كلام مردود لان الفرض انه نوى بالطلاق الظاهر فلم يقع به طلاق الا أن يقال لما كان الطلاق صريحاً
في بابه فلم يؤثر فيه نية الظاهر فيقع وان كان نوى به غيره ومحل اشتراط قصد المعنى عند وجود الصارف ولم
يوجد هنا ويجب عن بحث الرافعي بأنه اذا نوى بظهر أي الطلاق قدرت كلمة الخطاب معه ويصير كأنه
قال أنت طالق أنت كظهر أي وحينئذ يكون صريحاً في الظاهر وقد استعمله في غير موضوعه فلا يكون
كناية في غيره كذا بخط الشهاب م وفيه أن تقدير الخطاب هو الصحيح لكونه كناية كما صرف في
الشرح تأمل شو برى أي في هذا الجواب نظر لان كلام الرافعي فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية
وكلام المجيب فيما اذا بقي على صراحته فلم يتلقأ أي لان الرافعي قال اذا خرج كظهر أي عن الصراحة
فان مقتضاه انه كناية كما صرح به الشارح سابقاً فالجواب منافي لكلام الرافعي والشارح سابقاً اه
زى ببعض تغيير (قوله ان نوى) أي المطلق المظاهر وقوله غير الذي أوقعه لم يوجد منه قصد طلاق
سابق حتى يقال انه يقصد طلاقاً آخر غير الذي أوقعه وقول العلامة زى المراد بالقصد السابق اعتقاد
وقوع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظاهر فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد
مع أنه مبني على كونه كناية وليس كذلك برماوى لان الظاهر ليس كناية طلاق فلا يقع به طلاق وان
نواه (قوله ومسئلة نيته بكل منهما الظاهر) أي فيما قبل الا وقوله أو الطلاق أي فيما بعدهما وقوله مع مسئلة
اطلاقه أي فيما قبل الا وقوله من ز يادني أي لانه داخل في كلامه

(فصل) في أحكام الظهار * (قوله وما يذ كرمها) كيان ما يحصل به العود (قوله كفارة) أي على
التراخي على المعتمد م م (قوله غير مؤقت) ولو معلقاً حل (قوله أي بعد ظهارة) ولو مكرراً
للتأ كيد وكانهم انما لم ينظر والامكان الطلاق بدل التأ كيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنبي
عن الصيغة اه م (قوله بوجود الصفة) أي وان نسي أو جن عند وجودها م (قوله زمن
امكان فرقة) أي شرعاً فلا عود في محو حائض الابداع طاع دمها لان الا كراه الشرع كالحسي وأورد

موقت من غير رجعية أن يسكنها بعده) أي بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة في المعلق (زمن امكان مرفوعة) ولم يفارق لان العود
للقول مخالفته يقال قال فلان فولاً ثم عاد له وعاد فيه أي حاله ونقصه وهو قريب من قولهم عادني هبته ومنه صودا بظهار وعصف المرأة

بالتحريم وامساكها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود بشرط أو بالعود لانه الجزء الاخير أوجه والاوجه منها الاول (فلواتصل به) أي بظهاره (٥٦) (جنونه) أو غماؤه (أو فرقة) بموت أو فسوخ من أحدهما بمقتضيه كعيب

بأحدهما وإمانه لها وقد سبق القذف والمراقبة للقاضي بظهاره أو بانفساخ كردة قبل دخول ومملكه لها وعكسه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا عود) لتعذر القراق في الاولين وفوات الامساك في فرقة الموت واتفائه في البقية (و) لعود في بظهار غير مؤقت (من رجعية) سواء أطلقها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في العدة (فلا عود باسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة امساك في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة تبديل للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به امساك وإنما يحصل بعده (و) العود (في) بظهار (مؤقت) يحصل (بتغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (في المدة) لا بامساك لحصول المخالفة لما قاله به دون الامساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد المدة (ويجب) في العود به وان حل (نزع) لما غيبه كالمو قال ان وطئتك فانت

عليه ما لو كرر ألقاظ الظهار للتأ كيد ويرد بانه عند قصد التأ كيد تصير الكلمات كلمة واحدة حل ومثله في م (قوله بالتحريم) أي المطلق غير المقيد بالكفارة فلا يشاق أن التحريم موجود بعد الامساك لانه تحريم مقيد بما اذا لم يكفر (قوله والاوجه منها الاول) وهو اوافق لترجيحهم ان كفارة اليمين تجب باليمين والخت جيعا وقد جزم الرافعي بأنها على التراخي ما لم يطأ فان وطئ وجبت على الفور وهو الاوجه شرح م فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة ينبغي أن لا يجزئ التكفير قبل العود ان قلنا ان الظهار شرط والعود سبب وعلى القول بأنهما سببان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي هريرة الى أنها تجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه لا يجوز تقديمهما على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب والحاصل أنه يفرق بين ماوجب بسببين وماوجب بسبب بشرط أو بثلاثة أسباب فتنبه اه شوري (قوله وإمانه) وان طالت كلمات اللعان م وهذا يقتضي أن اللعان سبب لفسوخ يقع بعده مع أنه ليس كذلك لان الواقع بعده انفساخ لا فسوخ فلوز كره بعد الردة الواقعة مثالا لانفساخ اسكان أظهر (قوله وقد سبق القذف الخ) والافقد حصل الامساك مدتهما (قوله ومملكه لها) بان كانت رقيقة وهو حر وعكسه بان كان رقيقا وهي حرة بقبول نحو وصية كارت وبيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على قبوله ولا يكتفى الملك بالهبة لانها لا تملك الا بالقبض ولو تقديرا كأن كانت بيده قل على الجلال (قوله فلا عود) محله في المجنون ان لم يمكها بعد الاقامة وصور في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بان يقول أنت على كظهر أمي أنت طالق اه ومنازعة ابن الرفعة فيه بإمكان حذف أنت فليكن عائدا به لان زمن طالق أقل من زمن أنت طالق مردودة بنظر ما مر في تعليل اغتفارهم تكرير لفظ الظهار للتأ كيد بل هذا أولى بالاغتفار من ذلك شرح م (قوله سواء أطلقها عقب الظهار) أي طلاقا رجعيا فان العود لا ينتق بالطلاق الرجعي ولا يحصل العود الا بالرجعة بعده بخلاف الطلاق البائن فانه ينتق به العود كما تقدم في قوله أو بطلاق بائن وتسميتها حينئذ رجعية من باب مجاز الاول لانها لم تصر رجعية الا بعد الظهار (قوله والفرق) أي بين الاسلام والرجعة (قوله فلا يحصل) أي الحل به أي بالاسلام (قوله بتغيب حشفة) أي بفعله فلو علت عليه لم يكن عودا كما صرح به كلام م (قوله ويجب نزع المالك بكفر) والالم يجب حل (قوله في العود به) أي بالتغيب المذكور وقوله وان حل أي ابتداء (قوله لحرمة الوطء) فاذا انقضت المدة أي بعد العود بالوطء ولم يكفر جاز الوطء وبقيت الكفارة في ذمته فان لم يطأ حتى انقضت فلا شيء عليه حل لانه لم يحصل منه عود (قوله واستمرار الوطء وطء) هذا بخلاف ما في الأيمان من أن استمرار الوطء ليس وطأ وقد يقال الأيمان مبنية على العرف وهو لا يعد استمرارا وطأ زي وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح ان يفرق بين ما يسمى وطأ وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني مدليل به برهم بأنها لا تدعى وطأ وقولهم استدامة الوطء أي حكمها بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الخائف لفظ الوطء حمل على مسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حمل على الاعم وأيضا يقال هنا ان المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبتغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن أعظم منها فاعلم ذلك وعرض عليه بالتواجد قل على الجلال

تمتع حرم بمحيط) فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرقة والركبة فقط لان الظاهر معنى لا يتحل بالملك كالحبص ولانه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس حيث قال في الاعتناق والصوم من قبل ان يتماسا ويقدر مثله في الاطعام حلالا لطلاق على المقيد وروى أبو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل ظاهرا من امرائه وواقعها لا تهر بها حتى تكفروا كالتكفير مضي مدة الموقت لانتهائه بها كما تقر روح التماس هنا شبه الظاهر بالحبص على التمتع بما بين السرقة والركبة كما تقر ومن حله على الوطء الحق به التمتع بغيره فيما بينهما وبه جزم القاضي ونقل الرافعي ترجيحه عن الامام ورجه في الشرح الصغير بخلافه فيما عدا ذلك فيجوز وعليه يحمل اطلاق الاصل تبعا للاكثرين تصحيح جواز التمتع والمحقق المذكور مع قولي أو مضي (٥٧) موقت من زيادتي (ولو ظاهرا من أربع بكلمة) كأنني كظهر رأي

(قوله تمتع حرم بمحيط) انظر لواضطر لاوطء مع العجز عن الكفارة وقد يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر به قوله حرم بمحيط لان الوطء حينئذ أي حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم في الحبص شورى قال ع ش على م ر لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله وغيره) أي مباشرة بخلاف النظر شهوة حل (قوله لان الظاهر معنى لا يتحل بالملك) أي ملك الانتفاع وهذا التعليل لا يظهر كونه علة للحرمه وانما يظهر كونه علة لحل التمتع بغير ما بين السرقة والركبة ويجب بأن هذا ليس علة بل بيان للاجماع بين الظاهر والحبص فيكون التعليل في الحقيقة القياس على الحبص (قوله والمحقق المذكور) وهو قوله الحق به التمتع بغيره فيما بينهما وعبارة الاصل ويحرم قبل التكفير ووطء (قوله فان أمسكهن) هل يتعين في دفع الامساك طلاقهن بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل مسكنة بغيرها شورى والظاهر الاول (قوله لوجود سببها) عبارة حجج لوجود الظاهر والعود في حق كل منهن (قوله من كلمات) أي من محافظة على تنوين المتن (قوله فان أمسك الرابعة) أي في صورتين (قوله فيتعدد بعدد المستأنف) وتعدد الكفارة (قوله لقوته بما زلة الملك) ولان له عددا عصورا والزواج ماله فاذا كرره فالظاهر انصرافه الى ما يملكه ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظاهر لا اشتراكهما في التحريم شورى

كتاب الكفارة (درس)

ذكرها عقب الإيلاء والظهار لانها ما يوجبها (قوله لانها تستر الذنب) أي تمحوه بناء على أنها جارية كسجود السهو يجبر الخلل الواقع في الصلاة فكانه لم يوجد وهو ما رجحه ابن عبد السلام وتخففه بناء على أنها زاجرة كالحدود لان سببها ينزج عن ارتكاب الموجب لها حل وفيه ان هذا ظاهر فيما فيه ذنب وأما كفارة الخطأ فأين الذنب الذي تستره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك (قوله يجب نيتها) أي الكفارة وأضمر لان حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على الشيء فرع عن تصوره والمصنف لم يبينها اه ع ش (قوله وبذلك علم) أي بالاقتصار في تصوير النية على قوله بأن ينوي الاعتناق الخ ولم يقل بأن ينوي الاعتناق مثلا عند الانحراج حل (قوله اقترانها) أي النية بشئ من ذلك أي من الاعتناق وما عطف عليه بل انه ان يعتدق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلافه يجرى عنها وان لم يلاحظ عند الاعتناق انه عن الكفارة (قوله في غير الصوم) اما في

(٨ - (يجري) - رابع) المنفصل فانه يتعدد الظاهر فيه مطلقا (وهو) أي المظاهر (به) أي بالاستئناف (عائد) بكل مرة استأنفها للامساك زمنها (كتاب الكفارة) من الكفر وهو الاستر لانها تستر الذنب ومنه الكافر لانه يستر الحق (يجب نيتها) بأن ينوي الاعتناق أو الصوم أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة لتمييز عن غيرها كندرك فلا يكفي الاعتناق أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه وان لم يكن عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الامحباب ومحمد بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صحح تعالى رافعي هنا أنه يجب اقترانها به في غير الصوم واذا قدمها وجب اقترانها

بكلمة) كأنني كظهر رأي
فظاهر منهن لوجود لفظه
الصريح (فان أمسكهن
فأربع كفارات) لوجود
سببها (أو) ظاهر منهن
(بأربع) من كلمات ولو
متوالية (فعائد من غير
أخيرة) اما في المتوالية
فلا مساك كل منهن زمن
ظهار من وليها فيه واما في
غيرها فظاهر فان أمسك
الرابعة فأربع كفارات
والا فثلاث (أو كرر)
لفظ الظاهر (في امرأة)
تكررا (متصلا تعدد)
الظهار (ان قصد استئناف)
فيتعدد بتعدد المستأنف
أما اذا قصد تأكيدها أو اطلاق
فلا يتعدد بخلاف ما لو
أطلق في الطلاق لقوته
بارالة الملك ومسئلة الاطلاق
من زيادتي فلو قصد
بالبعض تأكيدها والبعض
استئنافا أعطى كل منهما
حكمه وخرج بالتصل

بمزل المال كافي الزكاة وعلم أيضا انه لا يجب تعيينها بان تقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارة ناقتل وظهار وأعتق أو صام بذنية كفارة وقع
عن احدهما وانما لم يشترط تعيينها (٥٨) في النية بخلاف الصلاة فانها في معظم خصاها نازعة الى الغرامات فاكتفى فيها

بأصل النية فان عين فيها
وأخطأ كأن نوى كفارة
قتل وليس عليه الا كفارة
ظهار لم يجزه والكافر كالمسلم
في الاعتاق والاطعام
والكسوة الا ان نية
للتمييز لا للتقريب ويمكن
ملكه رقية مؤمنة كأن
يسلم عبده أو عبده مورثه
فيملكه أو يقول لمسلم
أعتق عبدك عن كفارتي
فيجب عليه وأما الصوم فلا
يصح منه لمحضه قربة ولا
يتنقل عنه الى الاطعام
لقدرته عليه بالاسلام واذا
لم يملك وهو مظاهر موسر
رقية مؤمنة لا يحل له وطء
لذلك فيتركه أو يقال له أسلم
ثم أعتق وعلم أيضا انه لا
تجب نية الفرض لانهما
لا تكون الا فرضا (وهي)
أي الكفارة (مخيرة في
يمين وستاتي) في الايمان
ومنها ايلاء ولعان وان لم
يكن فيه كفارة ونذر الجاج
كما هي معروفة في محالها
(ومرتبة في ظهار وججاج)
في نهار رمضان (وقتل
وخصاها) أي كفارة
الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم
ثم اطعام على ما يثبتها بقولي
(اعتاق رقية مؤمنة) فلا
يجزى كافرة قال تعالى في

الصوم فينوى بالليل حل (قوله بمزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم
هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام
مثلا عن الكفارة اه حل فكانهم أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والافند تعيين العبد أو غيره
للكفارة لا فعل حتى تقترب النية به مع ان حقيقة قصد الشيء مقتضاها فعله والظاهر أن المراد بمزل المال
التعيين (قوله وعلم) أي من التصور حيث لم يقل بان ينوى عن كفارة الظهار مثلا حل (قوله
وقع عن احدهما) أي وينبغي له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن كفارة الظهار اه ع ش
على م (قوله في معظم خصاها) هلا قال لأن معظم خصاها نازع مع أنه أخصر وما معنى الظرفية
(قوله نازعة) أي مائلة وليست غرامة لان الغرامة دفع الشيء ظلما وهذه أوجبها الشارع عليه اه
(قوله فان عين فيها الخ) عبارة شرح م نعم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجزه وانما صح في نظيره في
الحديث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت وقوله لم يجزه ويقع نفاقي الاعتاق
والصوم والاطعام يسترد (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة
من التصور اذ لا علاقة لهذا باحد منها بخصوصه وحل الزام الكافر بالتزامه الكفارة اذ ارفع اليها
(قوله فيملكه) أي بالارث فهو راجع للثاني (قوله لقدرته عليه بالاسلام) يؤخذ منه انه اذا كان
عاجزا عن الصوم لمرض أو هرم يتنقل للاطعام وهو كذلك كافي شرح م (قوله واذا لم يملك الخ)
مقابل قوله ويمكن الخ (قوله موسر) مثله مالو أعسر لقدرته على الصوم بالاسلام فيحرم عليه الوطء
ع ش على م (قوله لا يحل له وطء) المناسب لا يحل له الانتقال للاطعام لانه آخر المراتب وقوله لذلك
أي لقدرته على الاعتاق بالاسلام وليس راجعا لقدرته على الصوم بالاسلام كما يوهمه كلامه فاسم
الاشارة راجع للقدره بدون متعلقها (قوله فيتركه) أي ويمنع منه اذ ارفع اليها اه ح ف (قوله
وعلم أيضا) أي من التصور المذكور حيث قال عن الكفارة ولم يقل عن فرض الكفارة فالخاصل أنه
علم من التصور أمور ثلاثة (قوله لا تكون الا فرضا) فيه نظر فقد تكون مندوبة وذلك في أمور
منها ان الكفارة على الواطئ في رمضان بخلاف الموطوء قال في الايعاب نعم ينبغي ندب التكفير خروجا
من خلاف من أوجبه شو برى (قوله وان لم يكن فيه كفارة) الراجع وجوبها في اللعان على الكاذب
فيه وهل تعدد بتعدد ألفاظه أو تجب كفارة واحدة الراجع التعدد كافي الانوار وان جرى في شرح
البهجة على وجوب كفارة واحدة شو برى وفي حل قوله وان لم يكن فيه كفارة أي في اللعان بان
كان صادقا اه وهذا أولى من تخريج كلامه على المرجوح بناء على انه شهادة لا يمين لان التخريج
عليه لا يصح لان الفرض انه من اليمين فكيف يخرج على مقابله (قوله ونذر الجاج) هو في حكم
اليمين (قوله وخصاها) أي خصال مجموعها لان القتل له خصتان فقط كما أشار لذلك بقوله على ما يثبتها
الخ (قوله مؤمنة) أي ولو بايمان أحداً أو بها أو بغير الله أو بالسبب كافي شرح م (قوله وألحقني
بها غيرها) أي في التقيد بايمان الرقية (قوله بجامع حرمة سبيهما) أي في ذاته فلا ينافي ان آية القتل
واردة في الخطأ ولا حرمة فيه على الخطي قاله الشيخ في شرح اوراقه وبسطه بما ينبغي مراجعته شو برى
وعبارة حج بجامع عدم الاذن في السبب وفي ع قوله من القتل أي من حيث هو فلا ينافي ان
الآية واردة في الخطأ (قوله والظهار) أي مع العود (قوله أو حلال الخ) هو مبني على ان الحل ليس

كفارة القتل فتحرر رقية مؤمنة وألحق بها غيرها قياسا عليها بجامع حرمة سبيهما من القتل والججاج في
رمضان والظهار أو حلال المطلق على المقيد كما في حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله وأشهدوا
ذوي عدل منكم (بلاعوض) فان كان بعوض كانت حرمة كفارتي ان أعطيني أو أعطاني زيد كذا

لم يجز عنها لأنه لم يجز الاعتاق لها بل ضم إليها قصد العوض (و) بلا (عيب يخل بعمل) اخلا لا يثقلان المقصود من اعتاق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والامار كالا على نفسه أو غيره (فيجزى صغير) ولو ابن يوم لاطلاق الآية ولأنه يرجى كبره فهو كالمرضى يرجى (٥٩) برؤه وقارق الغرة حيث لا يجزى فيها

الصغير لانها حق آدمي ولان غرة الشيء خياره (وأقرع أعرج يمكنه اتباع مشي) بأن يكون عرجه غير شديد (وأعور) لم يضعف عوره بصريته السليمة ضعفا يخل بالعمل (وأصم وأخرس) يفهم الاشارة وتفهم عنه (وأخشم وفاقد أنفه وأذنيه وأصابع رجله) لان فقد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يديه (لا) فاقد (رجل أو خنصر أو بنصر من يد أو أظلمت من كل منهما) وهذه من زيادتي (أو) فاقد أظلمت (من أصبع غيرهما) (أو) فاقد (أعرج) لا يخل من (أصم وأخرس) فان اجتماعهما من لازم الخرس الاصل الصمم ومن ولد أخرس بشرط اسلامه تبعاً وباشارة المفهمة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته حل (قوله وأخشم) وهو فاقد الشم حل (قوله لان فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر فانه يجزى خلافاً للظاهر كلام المصنف وان كان موافقاً في ذلك للسبب حل وقرره شيخنا (قوله وعلم بذلك) أي بقوله بلا عيب يخل بالعمل مع قوله أو خنصر وبنصر من يد شيخنا (قوله انه لا يجزى من الخ) هذه الاربعة مفهوم قوله بلا عيب تضم للسبعة اثني في المتن (قوله وانه يجزى فاقد خنصر الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله من الاصابع الاربعة) أي غير الابهام وقوله أجزاء لان أظلمة كل يد يصدق عليها انها ليست أظلمة ابهام حل (قوله وان انفصل الخ) ولا يقال باجزائه لانه كان موجوداً عند الاعتاق (قوله وهرم) أي عاجز عن الكسب فان زال عجزه تبين اجزاؤه ع ش (قوله فلو جرد الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار للمرض بعد عتقه غير مرض جوارب لا يضر حل (قوله وعود البصر نعمة جديدة) قال في شرح الروض قد يشكل بقوله لم يذهب بصره بجناية فاخذت ديتة ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول اه ولك ان تحمل ما في الجنايات على ما اذا لم يتحقق

بقياس فلا يحتاج الى جامع فعلي هذا يكون الايمان في غير كفارة القتل ثابتاً بالنص ومعنى حل المطلق على المقيد الحكم بان المراد من المطلق ذلك المقيد بان يقيد به بقيد (قوله لم يجز عنها) أي ويعتق بوجود الاعطاء منه أو من زيد عتقاً مجازاً كافي ع ش عن م م (قوله وبلا عيب) يتجه اعتبار السلامة عند الاداء لا الوجوب حتى لو كان معيباً عند الوجوب واعتقه بعد ذلك وقصر سلباً أجزاءه ثم ان عمل عتقه بان اعتقه قبل العود في الظاهر فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب أيضاً ثم ان مات قبل الوجوب اشبه الاجزاء كالمات المجهل في الزكاة قبل الحول فليراجع م ش ويرى (قوله لان المقصود من اعتاق الرقيق) فيه ان هذا التعليل يقتضي ان المعيب عيباً يخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعاً لان التعليل منتف في مع ان ع ش صرح بان العبد الزمان يجوز اعتاقه تبرعاً ويمكن ان يزداد في التعليل مع كونه في مقابلة شيء صدر منه (قوله ليتفرغ) أي حالاً أو مآلاً فلا يرد الصغير تدبر (قوله على القيام بكفايته) فيه نظر لاجزاء الصغير اه برماوى وأجيب بان المراد القدرة حالاً أو مآلاً (قوله كلا) أي ثقلاً على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق شيخنا (قوله فيجزى صغير) بناء على ظاهر السلامة فان بان خلاف ذلك تبين عدم الاجزاء حل وهذا تقرير على قوله بلا عيب يخل بعمل وذكروه صوراً ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفرير لكنه تقرير على مفهوم ما ذكره صوراً سبعة (قوله لاطلاق الآية) فيه ان الآية لم تقيد بعدم العوضيه وعدم عيب يخل بالعمل فهلا تمسكتم بالاطلاق بالنسبة اليهما وقلتم باجزائه مع العوض والعيب وقد يجاب بان التقييد بهما علم من السنة أمل (قوله الصغير) أي غير المميز فاعتبر وافي الفرق ان يكون مميزاً وازيادة على ذلك ان يكون يساوي عشر دية أمه حل (قوله لانها حق آدمي) وهي عوض فاحتيط لها حل (قوله أعرج) باسقاط حرف العطف ليعلم انه اذا كان فيه أحد هما يجزى بالاولى زي (قوله يمكنه اتباع مشي) أي من غير مشقة لا تختمل عادة حل (قوله وأصم وأخرس) فان اجتماعهما من لازم الخرس الاصل الصمم ومن ولد أخرس بشرط اسلامه تبعاً وباشارة المفهمة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته حل (قوله وأخشم) وهو فاقد الشم حل (قوله لان فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر فانه يجزى خلافاً للظاهر كلام المصنف وان كان موافقاً في ذلك للسبب حل وقرره شيخنا (قوله وعلم بذلك) أي بقوله بلا عيب يخل بالعمل مع قوله أو خنصر وبنصر من يد شيخنا (قوله انه لا يجزى من الخ) هذه الاربعة مفهوم قوله بلا عيب تضم للسبعة اثني في المتن (قوله وانه يجزى فاقد خنصر الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله من الاصابع الاربعة) أي غير الابهام وقوله أجزاء لان أظلمة كل يد يصدق عليها انها ليست أظلمة ابهام حل (قوله وان انفصل الخ) ولا يقال باجزائه لانه كان موجوداً عند الاعتاق (قوله وهرم) أي عاجز عن الكسب فان زال عجزه تبين اجزاؤه ع ش (قوله فلو جرد الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار للمرض بعد عتقه غير مرض جوارب لا يضر حل (قوله وعود البصر نعمة جديدة) قال في شرح الروض قد يشكل بقوله لم يذهب بصره بجناية فاخذت ديتة ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول اه ولك ان تحمل ما في الجنايات على ما اذا لم يتحقق

الاعتاق لانه يعطى حكم الحي (ولا مريض لا يرجى برؤه ولم يبرأ) كذي سل وهرم بخلاف من يرجى برؤه ومن لا يرجى برؤه اذا برى أماني الاولى فلو جرد الرجاء عند الاعتاق وأماني الثانية فلان المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر فانه لا يجزى والفرق تحقق اليأس في العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض (ولا يجنون افاقته أقل) من جنونه تغليباً لاكثر بخلاف

مجنون وافقته أكثر واستوى فيه الامران فيجزئ (ويجزئ معلق) عتقه (بصفة) كدبر بان ينجز عتقه بنية الكفارة أو يعلقه كذلك بصفة أخرى وتوجد قبل الاولى وذلك لنفوذ تصرفه فيه كما لو كان غير معلق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة الاجزاء فلو قال لعبد الكافر اذا أسلمت فانت حر عن كفارتى فأسلم لم ينجز (ونصفارقين) أعتقهما عن كفارته و(بأيهما) أو باقى أحدهما كما استظهره الزركشى وغيره (حر) معسرا كان المعتق أو موسرا (أو) رقيق لكن (سرى) اليه العتق بان كان الباقي له أو لغيره وهو موسر بخلاف ما اذا كان معسرا والفرق أنه حصل (٦٠) مقصود العتق من التخلص من الرق في الاول دون الثاني وهذه من زيادات

(ورقيقا) اذا أعتقهما (عن كفارتيه) سواء أصرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذاون نصف ذاهوما اقتصر عليه الاصل أم أطلق كما صرح به الامام ويقع العتق مشقفا في الاولى وغير مشقص في الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق المطلق كفارة) عند وجود الصفة كأن يقول لرقيقه ان دخلت الدار فانت حر ثم يقول ثانيا ان دخلتها فانت حر عن كفارتى ثم يدخلها فلا ينجز عن كفارته لانه مستحق العتق بالتعلق الاول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا تجزئ أم ولد ولا صحيح كتابة لان عتقهما مستحق بالايلاء والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة

زواله وما هنا على ما اذا تحقق باخبار معصوم كسيدنا عيسى عليه السلام واعتمده م ر سم (قوله أو استوى فيه الامران) واعلم بل النكاح من استوى زمن جنونه وافاقته لانه يحتاج لطول نظر واختبار ليعرف الاكفاء ولا يتم له ذلك مع التساوى شرح م ر (قوله فيجزئ) أى وكانت افاقته نهارا كما يحته الاذرى والام يجره لان غالب الكسب انما يتيسر نهرا فله حج ومنه يؤخذ أنه لو كان يتيسر له ليلا جزأ حل (قوله كذلك) أى بنية الكفارة كأن قال لعبد اذا جاء رجب فانت حر عن كفارتى وكان قال له أولا اذا جاء رمضان فانت حر فالصفة الاولى محيى رمضان (قوله عند التعليق) وكذا عند العتق على المعتمد (قوله لم ينجز) ويعتق لوجود الاسلام حل (قوله وهو) أى المعتق موسر (قوله بخلاف ما اذا كان معسرا) فانه يوقف الامر حتى لو أيسر وملك ذلك بعقد وأعتقه تينا عتق النصفين عن الكفارة وظاهر كلام الشارح انما يحكم بالبطلان ظاهرا حل (قوله عن كل من الكفارتين نصف ذاون نصف ذاهو) بوجه كلامه انه ربح كل منهما لانه جعل نصف كل عن كل من الكفارتين وليس مراد ابل المراد ان نصف كل منهما عن كفارة فلعل الواو بمعنى مع والمراد بالنصف النصف الدائر الصادق بنصف كل من العبدین (قوله ويقع العتق مشقفا في الاولى) فاذا خرج في الاولى أحدهما مستحقا ومعيال ينجز واحد منهما عن كفارتيه ويقع كل عبد عن كفارة في الثانية فاذا خرج أحدهما مستحقا ومعيال يبرى من كفارة واحدة حل (قوله لا جعل العتق المطلق الخ) هو وما بعده اشارة الى قيدين في الرقبة زيادة على الثلاثة المتقدمة (قوله ولا مستحق عتق) أى استحقاقا ذاتيا لا يمكن المعتق دفعه كما يفهم من لفظ الاستحقاق اذ المتبادر منه انما يفتى تغاير هذه ما صر في قوله ويجزئ معلق بصفة لان المعلق بصفة يجوز التصرف فيه (قوله حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض) وهو انه لا ينجز وقوله حكمه أى الاعتاق المذكور في غيرها أى الكفارة (قوله أعتق أم ولدك) أى عنك أو أطلق أخذ من قوله أم ولدك الخ ومن قوله ولو مع قوله عنك (قوله أى فورا) والاعتق على المالك مجانا م ر (قوله بكذا) ولو غير مال تكمر ويلزم الطالب قيمة العبد كاخلع يجرم به الرافعى س ل وعبرة م ر وعليه العوض المسمى ان ملكه والافقيمة العبد كاخلع فان قال بجائز يجرم منه شيء فان سكت عن العوض لزمه قيمته على الاصح ان صرح بعن كفارتى أو عنى وكان عليه عتق ولم يقصد العتق عن نفسه كما لو قال له اقض بيني والا فلا اه (قوله ثم عتق عنه) عبارة م ر والاصح انه أى الطالب يملكه عقب لفظ الاعتاق الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل لملك ثم عقب ذلك بعتق عليه لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين لطيفين متعابن بلفظ الاعتاق بناء على ترتب

فيجزئ عتقه عن الكفارة ولا من يعتق عليه بملكه بأن يكون أصلا أو فرعا فلو ملكه بنية كفارة لم يجره لان عتقه الشرط مستحق بجهة اقربة فلا ينصرف عنها الى الكفارة ولا يشتري بشرط العتق لانه مستحق بالشرط ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض ثم استوردوا ذكر حكمه في غيرها تبعته كالاصل في ذلك فقلت (واعتاق بمال تخلع) أى فهو من جانب المالك معاوضة يشوبها تعليق ومن جانب المستدعى معاوضة يشوبها جعالة (فلو قال) غيره (أعتق أم ولدك أو عبدك) ولو مع قوله عنك (بكذا فاعتق) أى فورا (نقد) الاعتاق (به) لالتزامه اياما وكان ذلك اقتداء من المستدعى باختلاع الاجنبى (أو) قال (أعتقه) أى عبدك (عنى بكذا ففعل ملكه الطالب ثم عتق عنه)

لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكأنه قال بعينه بكذا وأعتقه عني وقدا أجابه فيعتق عنه بعد ملكه أمالوقال أعتق أم ولدك عني بكذا ففعل فان الاعتاق ينفذ عن السيد لا عن الطالب ولا عوض (وانما يلزم الاعتاق) عن الكفارة (من ملك رقيقا أو عنه فاضلا عن كفاية موه) من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى ونحوها لا يلحقه (٦١) بصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد

وانما يقوته نوع رفاهية قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن يقدر بالعمر الغالب وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة منهما الثاني وقضية ذلك انه لاقل فبها مع أن منقول الجمهور الاول وجزم البغوي في فتاويه بالثاني على قياس ما صنع في الزكاة أمان لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لرض أو كبر أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأتي أن يخدم نفسه فهو في حقه كالعدوم (ولا يلزمه بيع ضيقة) أي عقار (ورأس مال) لتجارة (وما شية لا يفضل دخلها) من غلة الضيقة وربح مال التجارة وفوائد الماشية من نتاج وغيره (عن تلك) أي كفاية موه لتحصيل رقيق يعتقه حاجة اليها بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلها عن تلك يلزمه بيعها وذكر الماشية من زيادتي (ولا) بيع (مسكن ورقيق نفيسين ألفهما) لصر

للشرط على الشروط اه ومراده بالشرط الملك وبالشروط العتق فالصواب أن يقول بناء على ترتيب الشروط على الشرط (قوله لتضمن ذلك) أي قوله عتق عبدك عني (قوله ينفذ عن السيد) لانها لا تقبل النقل فلا يتضمن قوله المذكور البيع (قوله فاضلا) أي الرقيق أو عنه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العمر الغالب في كفارة الظهار وغيره ما شئت خنا عزري (قوله مدة ذلك) أي ما ذكر من الكفاية (قوله ويجوز أن يقدر الخ) معتمد والمراد بالعمر الغالب ما بقي منه فان استوفاه قدر بسنة حل (قوله وقضية ذلك) أي قوله ويجوز الخ (قوله ما صنع في الزكاة) من أن الفقير يعطى منها كفاية سنة وهو ضعيف (قوله مانعة من خدمة نفسه) أي بحيث تحصل له مشقة لا تحتمل عادة كعظم جسمه أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص على العام وعلى الاول من عطف المغاير وقوله أو منصب ظاهره انه لا فرق بين الديني والدنيوي حل (قوله يأتي أن يخدم نفسه) ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعد قيم من اعتاد ممن ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبار أن يفضل عن خادم يخدمه حل (قوله أي عقار) كذا قال الجمهوري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يضيع بتركها برماوى (قوله لتحصيل رقيق يعتقه) أي بحيث لو باعها وحصل منها رقة تجزئ صار مسكينا وهو علة البيع المتني وقوله لزمه بيعها أي المذكورات ان لم يجد من يشتري ما يحصل به الزائد وفي كلام شيخنا كج أنه يبيع الفاضل ان وجد من يشتريه والا فلا يكف بيع الجميع حل الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب برماوى (قوله الحاجة اليها) علة للثني في قوله فلا يلزمه بيع ضيقة الخ شيخنا (قوله لزمه بيعها) أي اذا كان الفاضل يحصل رقة تجزئ والا فلا أثر له لان القدرة على بعض الرقة لا أثر لها حل (قوله ألفهما) ومعنى ألفهما أن يكون بحيث يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تحتمل عادة فلو اتسع المسكن المؤلف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقة لزمه تحصيلها حل قال مهر في شرحه وبفارق هنا ما مر في الحج من لزوم بيع المؤلف بان الحج لا بد له ولا اعتاق بدل وما مر في الفليس من عدم تبقية خادم ومسكن له بأن الكفارة بدلا كما مر وبان حقوقه تعالى مبنية على المساحة بخلاف حق الآدمي ومن له أجره تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة الى نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه بالحرف (قوله بنين) وان لم يكن فاحشا حل (قوله أو شرعا) بان وجد الرقيق لكن يحتاجه خدمته وليس المراد بالهجز الشرعي أن يجده بأكثر من ثمن المثل لانه حينئذ لا يعدل الى الصوم كما تقدم قريبا (قوله وقت أداء) أي اراد أداء الكفارة أي اخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار والمعتمد أن المعتبر عجزه وقت الاداء وقيل وقت الوجوب وعبرة حل قوله وقت أداء أي ارادة الاخراج لانها لا تجب فورا وان عصي بسببها حل (قوله صام شهرين) أي بالهلال وان تقما اه

مفارقة المؤلف ونفاستهما بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه ورقيقا يعتقه وثن الرقيق رقيقا يخدمه ورقيقا يعتقه فان لم يألّفهما وجب بيعهما لتحصيل عبيد يعتقه (ولا) يلزمه (شراء بنين) كان وجع رقيقا لا يبيعه مالكا الا بأكثر من ثمن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده ثمن المثل (فان عجز) المكفر عن اعتاق حيا أو شرعا (وقت أداء) للكفارة (صام شهرين ولاء) عن كفارته فالرقيق لا يكفر الا بالصوم لانه معسر اذا لا يملك شيئا وليسد منه من الصوم ان أضربه الا في كفارة الظهار لانه ضرره بدوام التحريم

وانما اعتبر الجز وقت الاداء لا وقت الوجوب قياسا على سائر العبادات وتكفيه نية صوم الكفارة (وان لم ينو) أي الولاية لأنه هيئة في العبادات والهيئة لا يجب التعرض (٦٢) لها في النية (فان انكسر) الشهر (الاول) بأن ابتداء الصوم في اثنتائه

برما وى فلو صامهما ثم تبين بعد صومهما ان لهما لا ورثه ولم يكن غلبا به لم يعتد بصومه على الوجه اعتبارا بما في نفس الامر حج وهر (قوله وانما اعتبر الجز وقت الاداء) في قواعد الزركشي الكفارة تتعلق بها مباحث ثم قال الثاني اذا أتى بها المكلف أي وقت كانت اداءه الا كفارة الظهار فان لها وقت اداء وهو اذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء وهو اذا فعلت بعد العود والجماع صرح به البندنجي ثم قال فائدة كفارة فعل محرم يعتبرها القضاء والاداء وذلك في كفارة الظهار ان أخرجهما قبل الوطء فهي أداء أو بعده فقضاء قاله الروياني اه شوبري (قوله قياسا على سائر العبادات) كالوضوء والتميم والصلاة جل (قوله وينقطع الولاية) ويقع نقلا حل (قوله للآية) أي لفهوم الآية بناء على أنها علة لقوله فيجب الاستئناف الخ وقيل إنها علة لقول المتن ولاء وعليه فكان الانسب ذكرها عقبه تأمل (قوله بنحو حيض) اعترض بان الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل ولا يتصور منه حيض وأجيب بتصوير ذلك في كفارة المرأة عن القتل لأنه الذي يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجماع رمضان برما وى وحل عدم انقطاع الولاية بنحو الحيض اذا لم تخل مدة الصوم عن الحيض فان كانت تخلو كان كانت عادت ان تظهر شهرين ونحو حيض في الثالث وجب عليها أن تنصري شهرين الطهر وتصوم فيهما فان لم تنصرك ذلك وطرا الحيض قبل تمام المدة فانه ينقطع الولاية شيخنا عزيزي وعبارة شرح هر لا يفوته بنحو حيض أي في كفارة القتل اذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضا في كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته انتهت بير واعترض ع ش هذا التصوير بانها حينئذ لا يجب عليها التتابع لان التتابع انما وجب في حق الميت المعنى هو التغليب عليه وهذا لا يوجد في حق النائب عنه في الصوم كما تقدم للشارح نفسه في باب الصوم اه هر (قوله لمنافاة كل منهما الخ) أي مع عدم امكان التعرض عنها فلا يراد بنحو يوم التعرض وما اذا كان لها عادة تخلو فيها عن نحو الحيض شهرين لا مكان التعرض عنها (قوله فان عجز لمرض بدوم شهرين الخ) وانما لم ينتظر زوال المرض المرجو زواله للصوم كما ينتظر المال الغائب للعتق لانه لا يقال لمن غاب ماله لم يجدر بقية ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض اه شرح الروض وعبارة حل قوله لمرض بدوم بخلاف المال الغائب اذا عجز عن احضاره أكثر من شهرين حيث لم يكفر بالصوم لانه كما تقدم يمكنه الاخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض اه (قوله من العادة) أي عادة الشخص فان أخلف الظن أو زال المرض الذي لا يرجي برؤيه لم يجزه الاطعام (قوله قول الاطباء) أي ولو واحد منهم ع ش (قوله وهذا) أي ضبط المرض الذي يبيع الانتقال الى الاطعام بقوله بدوم شهرين ظنا (قوله شديدة) أي لا يحتمل عادة وان لم تبع التيمم بدليل التمثيل بالسبق قاله شيخنا كحج حل (قوله ملك) أي بالرفع اليهم وان لم يوجد لفظ عليك حل (قوله ستين) مفعول أول وأهل زكاة صفة للتميز ومما دام مفعول ثان ولو حذف بعد الثاني لاقتضى عليك الجميع مزا واحد او هو فاسد والحكمة في كونهم ستين مسكينا ما قيل ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام من ستين نوعا من أنواع الارض المختلفة كالاجر والاصفر والاسود والسهل والوعر والحلو والمالح وغير ذلك فاختلقت أنواع أولاده

(أتمه من الثالث ثلاثين) لتعذر الرجوع فيه الى الملال (وينقطع الولاية) بفوت يوم ولو بعذر كمرض أو سفر فيجب الاستئناف ولو كان الفائت اليوم الاخير أو اليوم الذي نسبت النية له للآية (لا) يفوته (بنحو حيض وجنون) كنفاً وانغماً مستغرق لمنافاة كل منها الصوم ولان الحيض لا يتخلو عنه ذوات الاقراء في الشهرين غالباً والحق به النفاس والتأخير الى سن اليأس فيه خطر وتعيير بالمعذرة اعم من تعبيره بالمرض ونحو من زيادتي وذكر أوصاف الرقبة ومعتقها والصوم من زيادتي في كفارة الجماع (فان عجز) عن صوم أو ولاء (لمرض بدوم شهرين ظنا) أي بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الاطباء وهذا ما صححه في الروضة يؤخذ منه حكم المرض الذي لا يرجي زواله الذي اقتصر عليه الاصل واقضاه عليه يومهم اخراج تلك (أولسفة شديدة) تابعه بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشيق) وهو شدة الغلظة أي شهوة الوطء (أزخوف زيادة مرض كذلك

ملك في) كفارة (ظهار وجماع ستين مسكينا أهل زكاة مدامدا) للآية السابقة وانما لم يجز ترك صوم رمضان بعذر الشيق لانه لا بد له والمسكين شامل للفقير كمكسه كما تقر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمسكين تأسيابا لكتاب العزيز ويخرج بأهل زكاة غيره فلا يجزئ

دفعها كافر ولا لها شمسى ومطلبى ولا لها يه ما ولا لمن تلزمه مؤتمته ولا الرقيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فتعبرى بذلك أولى من قوله لا كافرا ولا هاشميا ومطلبيا ومن اقتصره (٦٣) في كفارة الجماع على العيال وأما

غير فاطمة أهلها السابق في الصوم فقول كما بينته في شرح الروض وغيره وتعبرى بذلك أولى من قوله كفر باطعام لاخراج مالوغداهم أو عشاها بذلك فإنه لا يصح وتكرير مدامن زيادتي لخرج مالوقاوت بينهم فإنه لا يصح أما كفارة القتل فلا عليك فيها اقتصارا على إيرادها من الاعتناق ثم الصوم والمطلق انما يحمل على المقيد في الاوصاف دون الاصول كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقييدها بالمرافق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء وتعليكه ماذكر يكون (من جنس فطرة) كبر وشعر وأقط ولبن فلا يجزئ لحم ودقيق وسويق وهذا مع قول مدامن زيادتي في كفارة الجماع (فان عجز) عن جميع خصال الكفارة (لم تسقط) أى الكفارة عنه بل هي باقية في ذمته الى أن يقدر على شيء منها لانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي أن يكفر بما دفعه مع اخباره

كذلك فكان المكفر عم جميع الانواع بصدقه (قوله ولا لمن تلزمه مؤتمته) الصواب حذف الهاء ليتناول من يجب على غير المكفر الاتفاق عليه عميرة (قوله ولا هاشميا الخ) لانه لا يشمل الموالى وقوله فقول لان الكفارة باقية في ذمته وقيل المراد بأهله الذين لا تلزمه مؤتمتهم وأحسن الاجوبة ما قاله قل ان المكفر هو النبي صلى الله عليه وسلم من عنده والرجل الذي كور نائب عنه في التفرقة فينتد بجوزله أن يفرق على عياله الذين تلزمه نفقتهم منها وحمل منع دفعها لهم اذا كانت من عنده (قوله مالوقاوت بينهم) فإنه لا يصح اعطاء من حصل له دون مدبيل لا بد أن يكمل له ولو لوجع الستين مداو وضعها بين أيديهم وقال ملككم هذا فقبولوا أجزاء وان لم يقل بالسوية ولم في هذه الحالة أن يقتسموه بالتفاوت لان كل واحد منهم ملك مدا بالقبول والتفاوت انما هو عند القسمة فيكون من خصه بعض مدامن ما بالباقي لمن أخذه بخلاف مالوقال خذوه ونوى الكفارة فإنه انما يجزئه اذا أخذ بالسوية والالم يجزى الامن أخذ ممدادون من أخذونه والفرق بين المستثنين أن الاولى فيها الملك القبول الواقع به التساوى قبل الاختوا الملك في الثاني انما هو الاختدا فاشترط فيه التساوى تأمل حل (قوله دون الاصول) أى التواتر (قوله على تقييدها) الاولى أن يقول على غسلها في الوضوء والمرافق لان الحمل انما هو على المقيد لا على التقييد (قوله ترك الرأس) أى ترك مسح الرأس وإضافة ترك للمسح المقدر من إضافة الصفة للوصف أى مسح الرأس المتروك لان المحمول انما هو المسح لا الترك تدبر (قوله يكون) أى التملك بمعنى الملك اذا المصير لا يكون من جنس الفطرة لكن يبعده قوله ماذكر لانه الملك والاولى بقاء التملك على حاله وتجعل من في قوله من جنس الفطرة ابتدائية لا تبعيضية (قوله في ذمته) وحيث لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وان لم يشق عليه تركه قل على الجلال (قوله ولا يتبع بعض العتق ولا الصوم) فلا أثر للقدرة على بعض عتق ولا بعض صوم فلا أراد أن يعتق البعض ويصوم شهر الم يصح حل (قوله في ذمته) يخرجها اذا أسرف فلو قدر بعد اخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالرقبة أو الصوم لم يجب الاتيان بذلك لشروعه في الاطعام حل

﴿كتاب اللعان والقذف﴾

قدم اللعان في الترجمة لانه المقصود بالذات ولما كان القذف وسيلة اليه ومقدما عليه قدمه في البيان فحطفه عليه عطف سبب على سبب شيخنا (قوله وهو لغة الرى) سلك في التعريف اللغوي والنشر المشوش لطول الكلام على اللعان (قوله الرى بالزنا) أى النسبة اليه يقال لرماء بكذا أى نسبه اليه ويحتمل أنه شبه الزنا بسهم رى واثبات الرى تخيل (قوله في معرض التعبير) أى مقام اظهار العار فخرج الشهود على الزنا والشهود بتجريح اليينة بأن شهد رجلان بزنا اليينة لان قصد هما ابطال شهادتهما لا التعبير فنما اكتفى بشاهدين وخرج أيضا نحو قول الرجل لبنت ستمثلا يراية ياقحبة قال حل يرد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون اربع فانهم لم يريدوا التعبير خصوصا اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فأعرض مع انهم قدفة الآن يقال هم في حكم القذف ودعا عن القذف بصورة الشهادة وفيه ان هذا قد لا يأتي فيها اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع وأيضار بما يكون هذا مانعا للشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها وفي المصباح العار كل شيء يلزم منه عيب أو مسبة وعيرته بكذا فبجته عليه وعييته عليه يتعدى بنفسه على التختار وبالباء قليلا فيقال عيرته به وهما يتعاربان أى

يجزه فدل على أنها باقية في الذمة حيثئذ (فاد قدر على خصلة) من خصاها (فعلها) ولا يتبع بعض العتق ولا الصوم بخلاف الاطعام حتى لو وجد بعض مدامن أخرجه لانه لا بد له وبقى الباقي في ذمته وقول فان عجز الى آخره من زيادتي في كفارة غير الجماع درس ﴿كتاب اللعان والقذف﴾ بمجتمعة وهو لغة الرى وشرعا الرى بالزنا في معرض التعبير وذكره في الترجمة من زيادتي

حجة المضطر الى قذف من
لطم فراشه وألحق العار به
أوالى نبي ولد كما سيأتي
وسميت لعانا لاشتغالها على
كلمة اللعن ولان كلام من
المتلاعنين يبعد عن الآخر
بها اذ يحرم النكاح بينهما
أبدا والاصل فيه قوله تعالى
والذين يرمون أزواجهن
الآيات وسبب نزولها ذكره
في شرح الروض وغيره
(صريحه) أي صريح
القذف وهو ما اشتهر فيه
(كزيت) ولومع قوله في
الجيل (ويأزاني ويأزانية
وزني ذكرك أو فرجك)
أو بدتك وان كسر التاء
والكاف في خطاب الرجل
أو فتحة ما في خطاب المرأة
أوقال للرجل يأزانية وللرأة
يأزاني لان اللحن في ذلك
لا يمنع الفهم ولا يدفع العار
(وكرى بإيلاج حشفة)
أو قدرها من فاقدها (بفرج
محرم) بأن وصف الإيلاج
فيه بالتحريم (أو) بالإيلاج
ذلك (بدبر) فان لم يصف
الأول بالتحريم فليس
بصريح لصدقه بالحلال
بخلاف الثاني سواء
أخطب بذلك رجل أم
امرأة كأن يقال له أوجلت
في فرج محرم أو دببر أو
أوجلت في دبرك ولها أوجلت في
فرجك المحرم أو دبرك فان

يتعابيان (قوله لغة مصدر لاعن) أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لان المصدر اسم للفظ وليس
معنى لغويا (قوله جمال لعن) ككعب وكعاب قال ابن مالك * فعل وقعة فعال طما * (قوله
كلمات معلومة) وجعلت في جانب المدعى مع انها إيمان على الاصح رخصة لعسر اليئنة بزناها أو صيانة
للانساب عن الاختلاط اهـ مـ وليس لنا يمين يتعد الا هنا وفي القسامة اهـ سم والمراد بالكلمات
الجل مجازا فغير البعض وأراد الكل (قوله حجة المضطر) بمعنى انها سبب دافعة للحد عن المضطر عـ شـ
على مـ رأي شأه لا يضطر الى تلك الايمان والأقسا في كلامه ان له أن يلاعن وان كان معه يئنة
حل (قوله الى قذف من) فيه انه ليس مضطرا الى القذف وانما هو مضطر الى دفع الحد عنه وأجيب
بأن كلامه على حذف مضافين تقديره الى دفع موجب القذف وهو الحد وقوله الى قذف من أي زوجة
لطم أي تلك الزوجة وذكر باعتبار اللفظ وقوله فراشه أي المضطر والفراش هو الزوجة لانها فراش
زوجها فالعنى الى قذف زوجة لطمت نفسها وقوله وألحق أي من وقوله به أي بالمضطر فهو عطف مسبب
وقيل تفسيره فيه نظر (قوله على كلمة اللعن) وخصه بذلك دون لفظ الغضب والشهادة مع اشتغالها عليهما
لغرابته في الحجج والشهادات والأيمان لان الشيء يشتهر بما فيه من الغريب وعليه جاءت أسماء السور
اهـ حل ولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لعانه متقدم على لعانها في الآية
والواقع وقد ينفك عن لعانها شرح الروض (قوله كلام من المتلاعنين يبعد عن الآخر) أي واللعان
مضمن معنى البعد (قوله ذكره في شرح الروض) وهو أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال له اليئنة أوحدي في ظهرك فقال يا رسول الله اذارأي
أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق بتمس اليئنة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكر رذالك فقال هلال
والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزل الله ما يرى ظهري من الحد فزلت الآيات (قوله ما اشتهر الخ)
فيه انه يصدق بالكنية لانه يلاحظ في التعريف ولم يحتمل غيره (قوله ويأزانية) الا أن يكون هذا
اللفظ علما لها فلا يكون قدفا لانيته كما سبق في نداء من اسمها طالق ولو قال لامرأة يا قحبة أو لرجل
يا عخت أو يا علق فصريح للعرف اهـ زى ملخصا والذي في شرح مـ أن يا علق كناية اهـ لان العلق
معناه لغة الشيء النفيس واللفظ عند الاطلاق يحمل على معناه الأقوى عـ شـ على مـ لكن يعز ان
لم يرد القذف كما أتت به والدم ورواها صريحته لان العهر الزنا كما في الحديث وللعاهر الجحرا اهـ سم قال
مـ وما يقال بين الجهلة بلاع الزب ينفى أن لا يكون صريحا في الزمى بلزنا لاحتمال بلعه بالقم سـ ل
وعن قال البقيني ولا كناية شو برى وهو بعيد بل هو كناية ويلائط صريح بخلاف بالوطى
فكنية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا الالفاظ الشنيعة المشهورة بين الناس كمرص
وسوس وطينجير وما يؤن وتكن وأنت لا تريد لاس مـ مـ (قوله بفرج محرم) أي لذاته فلا يصدق
بالإيلاج في فرج حائض لان تحريمه لعارض قال حـ لو ذكر الزركشي ان الصواب كما قاله في المطلب
أن يضيف الى وصفه بالتحريم ما يقتضى الزنا بأن يقول من غير شبهة الملك أو الحمل لاخراج وطء المحرم
المملوك (قوله بأن وصف الإيلاج) يقتضى أن محرم ما في المتن صفة للإيلاج وقوله بعد أوفى فرج محرم
يقتضى أنه صفة لفرج فاعله أشار بذلك الى محبة كل منهما (قوله أودبر) انظر هذا مع صدقه بالإيلاج
في دبـ زوجته وان كان حراما الا أنه لا يوجب الحد لا على القاذف ولا على الفاعل وهل هو زنا أولا اهـ
سم الظاهر لا كما يؤخذ من قوله وعن دبـ حليته بعد قوله عن زنا فنم قال مـ لا بد من تقييد الإيلاج
في دبـ بكونه على وجه اللواط اذا كان للقذف زواجا أو زوجة والا بان كان خليا فيكون قدفا مطلقا

صديق يمينه (و) كقوله (لختي زني فرجك) فان ذكر أحد ههما فكناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (ولولده لست ابن فلان) هو صريح في قذف أم المخاطب (الامتنى بلعان) بقيلزته بقولي (ولم يستلحق) أي لم يستلحقه الثاني فليس صريحاً بل كناية فيستل فان قال أردت تصديق الثاني في نسبة أمه الى الزنا فقاذف لها أو أردت ان الثاني نقاماً واتقى نسبة منه شرعاً وأنه لا يشبه خلقاً وخلقاً صادق يمينه ويعز زل لا يذاء أمالوقاله لمتنى بعد استلحقه فصرح الان بدعي احتمالاً يمكننا كقوله لم يكن ابنه حين نقاه فيصدق يمينه (وكنايته كزنا وزنا في الجبل) بالهمز فيهما لان الزن هو الصعود بخلاف زنا في (٦٥) البيت بالهمز فصرح لانه لا يستعمل

بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة أن هذا كلام البغوي وان غيره قال ان لم يكن البيت مرجح بصدد اليه فيها فصرح قطعاً وان كان فوجهان انتهى وأوجه هما انه كناية (و) كقوله غيره (زني يدك) أو رجلك (أو يا فاجو) أو يا فاسق أو يا فاجرة أو يا فاسقة (وأنت تحبين الخلوأ أولم أجذك بكرا) سواء قاله لزوجته أم لغيرها وان أوهم كلام الاصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الاخيرة قال الزركشي ويشبهها ما صورة بمن لم يعلم لها تقدم اقتضاض مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (ولعربي يانبطي) نسبة للانبا طقوم ينزلون البطائح بين العراقيين سموها بذلك لاستنباطهم الماء من الارض أي اخراجه منها والقذف فيه ان اراده لام المخاطب حيث نسبة الى

فاذا قال لها أو لرجلي في دبرك وكانت خلية كان صريحاً من غير تهيب والافلا يكون صريحاً الا بالتهيب المذكور (قوله صدق يمينه) فهو صريح يقبل الصرف وأما لو قال أردت بالدبر دبر الحليلة فهل يقبل الظاهر نعم فهو صريح يقبل الصرف ولو قال له زنت يمينه لزمه التعزير حل وكتب أيضاً قوله صدق يمينه فيه ان الكناية أيضاً قد صدق فيها يمينه في الفرق وأجيب بأن الاحتمال الذي صدق يمينه في الصريح مرجوح والاحتمال الذي صدق فيه يمينه في الكناية قوي مساو للاحتمال الآخر (قوله كزنا) أي لا احتمال انه قلب الياء همزة فيكون قد فاء وان تكون الهمزة أصلية فلا يكون (قوله وأوجه هما انه كناية) المعتمد انه صريح مطلقاً لان قصد الصعود في البيت بعيد جداً كما قاله زني (قوله أو يا فاجو) قال في المصباح جر العبد فجوراً من باب قعد فسق وزني (قوله وينسبه الخ) معتمد من (قوله قوم) أي من الجعم فقد نسب العربي لغير العرب وقوله ينزلون البطائح جمع أبطح وهو المكان المنخفض فيه دقاق الحمايسيل فيه الماء (قوله بين العراقيين) أي عراق العرب وعراق الجعم (قوله لا يشبههم) أي لا يشبه من ينسب اليهم وقوله والاخلاق تفسير (قوله لست ابنك) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثيراً ما يستعمل عند عقوب الولد لو الله وعند شحه عليه وبره الا جانب حل (قوله كما) أي في قوله لست ابن فلان وكان وجه جعلهم له صريحاً في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نذرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وبهذا يقرب ما أفهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل شرح مر (قوله ويستل) الظاهر أن المراد ندب سؤاله لانه يجب لا نأخذه على عدم القذف الان قال أردت من زنا حرام حل (قوله فيصدق يمينه) فان نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحدوله انما كان لاسقاط الحد (قوله وتعرضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعرض لفظ استعمال في معناه ليولوج بغيره فهو حقيقة أبدأه (قوله فهو أثر قرآن الاحوال) أي وهي ملغاة لا حتماً لها وتعارضها ومن فهم بالحقوق التعريض بالخطبة بصريحها وان توفرت القرائن على ذلك شرح مر (قوله فاللفظ) أي يعلم ان اللفظ الذي يقصد به القذف أي يوثق به للقذف ويستعمل فيه وبه يندفع ما قاله حج من ان جعل قصد القذف مقصداً يوجبهم اشتراط قصد في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف وانها والتعرض يقصد بهما ذلك دائماً وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضع القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكناية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن تعرض اه حل (قوله اقرار بزنا) قال في شرح الروض ان هذا

(٩ - مجرى - رابع) غير من ينسب اليهم ويحتمل أنه يريد انه لا يشبههم في السيرة والخلق وتعميري بالعربي أعم من تعبيره بالقرشي (ولولده لست ابنك) بخلافه في ولد غيره كما مر لان الاب لا يحتاجه الى تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الاجنبي ويستل فان قال أردت انه من زنا فقاذف لأمه وأنه لا يشبهني خلقاً وخلقاً فيصدق يمينه (وتعرضه كيان الحلال وانما لست بزنا ليس قدفاً) وان نواه لان النية انما تؤثر اذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرآن الاحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصرح والا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية والا فتعرض (وقوله لغيره) زنت بك اقرار بزنا على نفسه (وقذف) للمخاطب (ولو قال لزوجته يزانية فقالت) جواباً (زنت بك أو أنت زني مني فقاذف لها) لا يأنه بلفظ القذف الصريح

(وكنابة) في قذفه لاحتمال أن تريد ثبوت الزنا فتكون في الأولى مقررة وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزر ونكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي اليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يأتني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فانت زان أيضا (٦٦) أو أزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في ارادتها ذلك يمينها (أو) قالت جوابا

أو ابتداء (زنت وأنت أزني مني بقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط باقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) الآية والذين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لانه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء أكان المقتوف فيهما زوجة أم لا وسيأتي بيان الحد وشرطه في بابه وبيان التعزير في آخر الاثرية (والمحصن مكاف) ومثله السكران (حرم عفيف عن زنا) ووطء محرم مملوكة له (ووطء دبر حليلة) له بأن لم يوطأ أو وطئ وطأ غير ما ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليلته في دبرها أو محرما مملوكة له كاخته وعمته من نسب أو رضاع فليس محصن أما الأول فظاهر وأما الباقي فلانه أخش منه وبذلك علم ان العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة أو في حيض أو نفاس أو أتمته المزروجة أو المعتدة أو أمة ولده أو منكوحه بلاولى أو شهود وان كان حراما لا تغاير ما ذكر ولقيام المثلث

مفرع على انه لا يشترط التفصيل في الاقرار بالزنا أو بالوطء وهو الاصح فلا شوبرى (قوله لاحتمال أن تريد) ليس هذا بمتعين اذ يحتمل أيضا أن تريد أنها هي الزانية دون عكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها جارية في المستثنين حتى الاول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح رحمه الله تعالى اه شوبرى (قوله اثبات الزنا) أي لها وله قبل نكاحه لها (قوله ويعزر) انظر وجه تعزيره مع انها أقرت بالزنا (قوله قاذفة فقط) أي لا مقررة كما يفهم من قوله أزني لان اقرارها بالزنا ضمني وهو لا يكفي على ان قولها أزني مني يمكن أن يكون مجازاة له فقط كما يؤخذ من قوله مما نسبتي اليه (قوله أو أزني مني) لانه يوطؤها في حالة الجنون والنوم وهي حينئذ غير زانية وأيضا جرمه القاعل أشد بدليل أن الموطوء في الدبر اذا كان محصنا لا يرجع بخلاف الفاعل (قوله ومن قذف محصنا حد) قال مر ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية على أنه لم يعلم زنا مورثه لانه ربما يقر فيسقط الحد قال الا كثرون ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف الا في هذه الصورة (قوله حرم مسلم) وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن زنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حرية بان أسلم الحر في بعد أسره ثم اختار الامام رقه لان سبب حده اضافته الزنا الى حالة الكمال شرح مر وهذا التعريف ظاهر في المحصن الذكر وانظر ما ضابط العفة في الاثني فان تعريف المحصن غير شامل لها وعبارة الاصل والمحصن مكاف حرم مسلم عفيف عن وطء يحده وهو شامل للآثني (قوله ووطء محرم الخ) عطفه على الزنا يقتضي انه ليس زنا وهو كذلك لشبهة الملاك (قوله أو رضاع) أي أو مصاهرة كافي مر (قوله أما الاول فظاهر) أي لان قاذفه صادق (قوله وأما الباقي فلا يخش منه) ومنه وطء زوجته في دبرها فالمراد انه تستقيحه النفوس أكثر من الزنا لأن انعم أكبر حل أو المراد انه أخش طبعه وعرفاوان كان الزنا أخش شرعا (قوله وبذلك) أي بتعريف المحصن بما ذكر عرش والانساب رجوع اسم الاشارة لقوله عفيف الخ بدليل ما بعده (قوله وان كان حراما) راجع للجميع وقوله لا تنفاه ما ذكر أي الزنا ووطء حليلته في دبرها ووطء محرمه المملوكة له (قوله ولقيام الملاك) أي ملك النكاح في الاولى وملك اليمين في الثانية حل (قوله فان فعل شيئا) أي ولو بعد القذف وقبل اقامة الحد كما يعلم من الفرق حل أي ولو بعد الشروع في الحد مر (قوله ولم يحد قاذفه) ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطء مملوكة المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه ان يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الامالك كما نقله ابن خزم في كتاب الابصار اه شوبرى وعبارة شرح مر ولم يحد قاذفه ولو بغير ذلك الزنا لان الزنا يدل على سبق مثله لجرى بان العادة الالهية بان العبد لا يهتك في أول مرة كما قاله عمر ورعايتها لا يلحق بها مال وحكم بشهادته ثم زنى فورا حيث لم ينقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (قوله لان العرض) هو محل المدح والذم من الانسان ويطاق على النفس وعلى الحساب أيضا كافي المختار اه شيخنا (قوله لم تنس نكحته) أي خله اعترض بحديث الثائب من الذنب مكن لا ذنب له وأجيب بان ذلك

بالنسبة

في الاولى والثانية بأقسامهما وثبوت النسب في الباقي حيث حصل علوق بذلك الوطء وقولي ودبر حليلة

من زني (فان فعل) شيئا من ذلك بأن وطئ وطأ يسقط العفة لم يعد محصنا وان تاب وحسن حاله (لم يحد قاذفه) لان العرض اذا انحرم بذلك لم تنس نكحته سواء أقذفه بذلك الزنا مثلاً أم زنا آخر أم أطلق

(أوارثه) قاذفه والفرق ان الزنا مثلاً بكنتم ما يمكن فظهوره يدل على سبق (٦٧) مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى

غالباً فظاهرها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً وتعييرى بفعل أعلم من تعيره بزنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حذو تعزير (كل الورثة) حتى الزوجان لان ذلك حق آدمى لتوقف استيفائه على مطالبة الآدمى به وحق الآدمى شأنه ذلك ولو كان المقدوف رقيقاً ومات قبل استيفاء التعزير استوفاه سيده (ويستقط بعفو) عنه منهم أو من المقدوف بأن قذف حياتهم عقاب قبل موته وبارئ القاذف له (ولو عفا بعضهم) عنه أو عن بعضه (فالباقى كله) أى استيفاء كله لانه حق ثبت لكل منهم كولاية الزوج وحق الشفعة وفارق القود حيث يسقط كله بعفو بعضهم بأن للقود بدلا يبدل اليه وهو الدية بخلاف موجب القذف ولان موجب ثبت لكل منهم بدلا والقود ثبت لكل منهم مبعضا ولذلك صرح الماوردى بأن لبعضهم ان ينفرد بطلبه الكل واستيفائه سواء أحضر الباقون وكلوا أم لا وتعييرى بالموجب أعم من تعيره بالحد

فصل فى قذف الزوج زوجته

بالنسبة للعقوبات الاخرى وكلامه فى الخلل الديوى مر وعش ملخصاً (قوله أوارثه) أى بعد القذف وقوله والفرق أى بين ما اذا قذفه ثم زنى مثلاً فلا يحد قاذفه وبين ما اذا قذفه ثم ارتد المقدوف فيحد قاذفه وقوله مثلاً أى أو وطئ المحرم المملوكة أو برحليته (قوله فظاهرها لا يدل الخ) أى ولودل على ذلك لم يحد قاذفه لاحتمال أن يكون مرتد أحال القذف فلا يكون محصناً (قوله كل الورثة) أى على سبيل البذل وليس المراد ان كل واحد يرثه والاتعداد الحد بتمدد الورثة زى قال مر ومن الورثة بيت المال فيمن لا وارث له خاص (قوله حتى الزوجان) لغاية الرد قال الشورى تقلا عن مر نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة على الاوجه لا تقطاع الوصلة بينهما ولا ينافيه تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت لضعفها عن شمول سائر ما كان قبله شرح شيخنا وحج كالشارح وانظر ما معنى ارث غير الزوج أو الزوجة لحد ف الميت هل يقدر ثبوته للميت ثم انتقاله للوارث لأن أو كيف الحال شورى والا قرب أنه يقدر ثبوته للميت أو لأم انتقاله للورثة وعليه ينبغي أنه لو نجده للميت قرابة بعد الموت وفرض انه لو مات الآن ورثوه لا يثبت لهم شئ فى الحد لانه حيث قدر انتقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجوداً وقت الموت اه ع ش (قوله شأنه ذلك) أى يرثه كل الورثة (قوله ولو كان المقدوف رقيقاً) هو ظاهر فيما لو كان رقيقاً كله فلو كان مبعضاً فلا حد لقاذفه لاتفاء الحرية الكاملة ولكن يعزروه هل تعزيره للورثة مع السيد أو للحاكم فيه نظر والذي ينبغي الثانى فيكون الحاكم نائباً فى الاستيفاء عن الورثة والسيد ع ش على مر (قوله استوفاه سيده) ولو قذف السيد عبده فالعبد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحق على نفسه اه برماوى وقوله لارثه الاولى أن يقول لا انتقال له لان العبد لا يرث (قوله ويستقط) أى بالنسبة لحقهم لا حق الله تعالى فلا يسقط فللامام أن يستوفيه حل وعبرة شرح مر ويستقط بعفو أى عن كله فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شئ منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما فى باب ان للامام أن يستوفيه لان الساقط حق الآدمى والذي يستوفيه الامام حق الله للمصلحة (قوله أو عن بعضه) ظاهره ان العفو عن البعض يسقط حق العافى وإيس كذلك كما تقدم وعبرة ع ش قوله فلعافى كله أى كيان للعافى اذا عفا عن البعض العود واستيفاء حقه بكماله لانه اذا عفا عن البعض لا يسقط شئ منه وعبرة البرماوى قوله فلعافى أى ولو واحد أو أقلهم نصيباً (قوله ولان موجب) أى القذف وقوله بدلا أى عن الآخر بمعنى ان لكل أن يستوفيه وقوله مبهماً أى مجزأ كذا شورى بع مثلاً وقوله بان لبعضهم أى فى القذف

فصل فى قذف الزوج زوجته أى فى حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيخنا والوجوب علم من كلام المصنف صريحاً ان جعل قوله مع قذف ولعان راجعاً للزوم والنفي أيضاً وضمننا ان جعل راجعاً للحرمة النفي فقط كما هو ظاهر كلام الشارح حيث قال في حرمان ولم يقل فيلزمان ويحرمان الآن يقال استغنى عن ذكر الزوم بذكره سابقاً بقوله فيلزمانه أيضاً فيكون أخذه من هذا كما هو عادته (قوله قذف زوجة) لم يقل زوجة لانها حينئذ معرفة والمعارف لا توصف بالجل كانه عليه عن قال ابن مالك ونعتوا بجملة منكر الخ (قوله بان رآه) أى رأى ما يحصله وهو الذكرك فى الفرج لان الزنا معنى لا يرى وليست الباء بالحصص بل بمعنى الكاف لان مثل الرؤية اخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضاً شيخنا (قوله كشيع زناها) أى كالظن المستفاد من الشيع والشيع مثال لما يستفاد منه الظن لا للظن شيخنا

(له قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآه بعينه (أو ظنه) ظناً (مؤكداً كشيع زناها) بدمع قرينة كان رآها بخالوة (أو رآها تخرج من عنده فلا يكفى مجرد الشيع لانه قد يشيعه) بطول أوله أو من طمع فيها لم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة كالقرينة المذكورة لانه ربما دخل

بشها خوف أو سرقه أو طمع أو ما جازله القذف حيث لم يرتب عليه اللعان الذي يخص به من الحذف لاحتياجه إلى الانتقام منها لطلبها
فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك
بينه أو اقراره أو الأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرها

(٦٨)

هذا كله حيث لا ولد
(فإن أنت بولد فإن علم أو ظن) ظننا مؤكداً (أنه ليس منه) مع إمكان كونه منه ظاهراً (بأن لم يظاهرها أو ولده دون ستة أشهر) من وطء التي هي أقل مدة الحمل ولا أكثر منها من العقد (أول فوق أربع سنين من وطء) التي هي أكثر مدة الحمل وفي معنى الوطء استدخال المني (أو لم بينهما) أي بين دون ستة أشهر وفوق أربع سنين (منه) ومن زنا بعد استبراء بحبيضة (لزمه نفيه) لأن تركه يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وهو في الأخير ما صححه في أصل الروضة والذي صححه الأصل كالشرح الصغير فيها حل النفي لكن الأولى لأن لا ينفيه لأن الحمل قد نحض وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمه أيضاً وإنما يلزمه قذفها إذا علم زناها أو ظنه كما صرح في جوازه والأفلا يقدفها لجواز أن يكون الولد من وطء شبهة أو زوج قبله (والا) أي وإن لم يعلم ولم

(قوله وإنما جاز الخ) هذا وارد على قوله له قذف زوجته الخ يعني أنه كيف جازله الأمر الحرام وهو القذف مع أن الزنا إنما يثبت باقرار أو بينة لا بعلمه وظنه فكان مقتضاه أنه لا يجوز له القذف إلا أن يثبت زناها بأحدى الطريقين المذكورتين وقال بعضهم أنه وارد على الظن لا على العلم وهو ظاهر وأجاب عنه بقوله لاحتياجه الخ وأما قوله للرب عليه الخ في بيان الواقع لا دخل له في الإرادة فقوله حيث نذ أي حين إذ ظنه ظننا مؤكداً (قوله على ذلك) أي جواز القذف (قوله والأولى الخ) فيه تصريح بأن له أمسا كما مع علمه بانها تأتي بالقاحشة حل (قوله هذا) أي جواز القذف والأولى حذف قوله كله لأن المتقدم حكم واحد (قوله فإن أنت) أي الزوجة لا بقيد أنه علم أو ظن زناها ليدخل ما لو أنت بولد ولم يعلم ولم يظن زناها الآتي في قوله وإنما يلزمه قذفها فلا تكرار حل أي لا نالوقلنا الضمير في أنت للزوجة التي علم أو ظن زناها يكون قوله الآتي وإنما يلزمه قذفها إذا علم الخ مكرراً مع هذا لأن الفرض حيث نذ أنه علم أو ظن زناها فيكون غير محتاج إليه ويلزم عليه أيضاً أنه لا يلزمه النفي إلا أن علم أو ظن زناها مع أنه يلزمه مطلقاً كأن يكون من شبهة وأما القذف فلا يلزمه إلا أن علم أو ظن زناها كجاء في (قوله ولا أكثر منها الخ) أي حتى يمكن كونه منه ظاهراً أو أفلاً ولده دون ستة أشهر من الوطء والعقد كان منفيًا عنه قطعاً فلا حاجة لنفيه وهو راجع للمثلين قال بعضهم والأولى أن يقول ولا أكثر منه أي من الدون ليصدق بالستة وأجيب بأن المراد ولا أكثر منها ولو لم يلاحظ في صدق بها أو كان فيه قول زى وقل إن الستة ملحقة بما فوقها والأربع سنين ملحقة بما دونها قال خج وكانهم لم يعتبروا هنا لحظة الوضع والوطء احتياطاً للنسب اهـ الآن يحمل كلامهما على الستة من الوطء كما يدل عليه قول المصنف أو ولده دون ستة أشهر من الوطء فإن مفهومه أنه إذا ولده ستة أشهر من الوطء لحقه وأما الستة من العقد فهي ملحقة بما دونها كما يدل عليه قول الشارح هنا ولا أكثر منها من العقد وقوله بعد وإنما ينفي به إمكانه والا كأن ولده لستة أشهر من العقد فلا يلاعن نفيه لا تنفاه ما كان كونه منه فهو منفي عنه بلا لعان وقوله من العقد المناسب لما صرح أن يقول من إمكان الاجتماع بعد العقد لأنه اعترض على الأصل في تعبيره بذلك في الرجعة (قوله أو لم بينهما) مثل لظن زناها وما قبلها أي اثلاث صور مثال لعلمه حل (قوله منه) حاله من ماله معناه لزمه واقع بينهما حال كونه محسوباً منه أي من وطئه ومن زنا أي علمه أو ظنه فيلاحظ هذا لأجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أي واقع بعد استبراء فهو صفة زنا يعني أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فلا زنا بعد الوطء وبعد الاستبراء منه كأن وطئها ثم حاضت ثم زنت ثم أنت بولد لثمانية أشهر من الوطء ولستة من الزنا (قوله وهو) أي لزوم النفي وقوله في الأخيرة هي قوله أو لم بينهما الخ (قوله وطريق نفيه الخ) مراده بهذا تكميل المقابلة إذ كان مقتضاه أن يقول لزمه القذف لأن قوله فإن أنت الخ مقابل لقوله قذف زوجته الخ وترك المصنف المقابلة ليشمل كلاهما لزوم نفي الولد من وطء الشبهة وعلم من قوله وطريق نفيه الخ أنه لا عبرة بما اشتهر بين العوام من نفي ولده عنه عند عقوبه ولو كتب بذلك حجة من غير لعان فيعنه عند موته قطعاً لعدم اتفائه نسبة عنه حيث نذ (قوله وإنما يلزمه الخ) هذا غير محتاج إليه لأن المقسم أنه علم أو ظن زناها وأجيب بأن الضمير راجع للزوجة لا بالقيد المذكور كما تقدم (قوله بأن ولده الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا أربع صور هي مفهوم قوله أو لم بينهما الخ لأنه يتضمن قيدين لأن معناه ما لا يكون دون ستة أشهر ولا فوق

وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) تغيير رعاية الفراش ولا عبادة ربة يجدها في نفسه وإنما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا من الاستبراء لانه مستند اللعان فاذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونها من الاستبراء تينانه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيد بما صروا من اعتبار المدة من الوطء والزنا (٦٩) هو ما صححه في الروضة راداً بالثاني على

من اعتبار المدة من الاستبراء والذي صححه الأصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرمان وإن علم زناها قال الإمام القياس جوازهما اتقاما منها كما إذا لم يكن ولد وعارضوه بأن الولد يتضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان لانه يصير بذلك وتطلق فيه الالامة فلا يحتمل هذا الضرر وافترض الاتقام والفراق يمكن بالطلاق وظاهر أن وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كولو) وطئ (عزل) فانه يحرم به ما ذكر رعاية للفراش ولأن الماء قد يسبق إلى الرحم من غير أن يحس به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الأصل (فصل) في كيفية اللعان وشرطه وثمرته

أربع سنين وأشار لفهمهما بالصورة الأولى والرابعة وقوله بعد استبراء قيد آخر وفي قوله ومن زنا قيد ملحوظ تقديره عليه أو ظنه فتكون القيود أربعاً (قوله وكذا من الوطء) فصله بكذا لانه محترز للقيد الملاحظ وقوله مع أي الاستبراء (قوله أو ولدته لفوق أربع سنين الخ) لا يتصور هذا إلا بسبق الزنا على وطء الزوج مع أن الفرض أن الزنا بعد وطئه تأمل (قوله فيما ذكر) أي في قوله أو لما بينهما منه ومن زنا الخ ولم يقل ومن استبراء مع أن مجرد شرطه في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب عنه بقوله لانه أي الزنا مستند الله ن أي وإذا كان مستنداً حسب المدة منه (قوله لا من الاستبراء) أي من أوله لانها على هذا القول بالشروع في الحيض يتبين عدم الحمل كما قاله المحلى (قوله المقيد بما صر) وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله ومن اعتبار المدة الخ أي في الصورة الثانية (قوله فيحرمان) أي بالنسبة للنفي الولد وأما بالنسبة لتلطيف الفرائض فيجوز أن كما تقدم (قوله جوارهما) ضعيف (قوله كما إذا لم يكن ولد) بيان للمقيس عليه (قوله في لزوم النفي) أي مع القذف واللعان أي فيما إذا علم أو ظن انه ليس منه وقوله وحرمة الخ أي فيما إذا لم يعلم ولم يظن انه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف واللعان راجع لازوم النفي وحرمة فهم على التوزيع كما رأيت شيخنا وقال ع ش راحمان لقوله وحرمة وفيه قصور والتعبير بالقذف في جانب وطء الشبهة فيه تجوز فالمراد بالقذف مطلق الرمي بالاصابة شيخنا عزيزي (قوله مع القذف واللعان) أي مع ذكر الوطء أي أن القبر وطئها على فراشه سواء قال بشبهة أو سكنت عن ذلك وفي اطلاق القذف على ذلك تجوز حل (قوله كولو وطئ وعزل) مثل ذلك ما إذا وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعاميل بأن الماء قد يسبق الخ س ل قال م ر في أمهات الاولاد والعزل حذر من الولد مكروه وإن أذنت فيه المعزول عن حاشرة كانت أو أمة لانه طريق إلى قطع النسل ه (قوله ما ذكر) أي النفي والقذف واللعان

(فصل في كيفية اللعان وشرطه وثمرته) وهي قوله بعد ويتعلق بلعانه انفساخ وحرمة مؤبدة الخ أي وما يتبعها من قوله ومن تغليظ بزمان الخ (قوله والأصل فيه) الأولى أن يقول والأصل فيها أي في كيفية اللعان ليكون في إعادة الاستدلال بالآيات فائدة لانه ذكرها سابقاً دليلاً على أصل اللعان وهنا على كيفية تأمل (قوله لفظ) أي مخصوص أو مافى معناه من إشارة الآخر أو كتابته كما سيأتي حل (قوله وقذف) في عدمه من الأركان نظراً لانه سبب أو يضاف إلى اللعان بدونه كما إذا كان لنفي ولد من وطء شبهة (قوله وزوج) يشمل الذكر والأنثى حل فقوله يصح طلاقه مضاف لفاعل أو مفعوله لكن يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له بالنظر للزوجة لان طلاق الزوج لها يصح مطلقاً فالأولى جعل الطلاق مضافاً للفاعل ويراد طلاقها نفسها إذا فوضه إليها (قوله أني) بكسر الهمزة لوجود اللام المعلقة (قوله من الزنا) أي أن قذفها بالزنا والاقال من اصابة غيري كما يأتي حل (قوله ان لعنة الله) بكسر الهمزة لانه مقول القول (قوله فان غابت) أي عن البلد أو عن المجلس لعذر أو لغیره شرح م ر (قوله

طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعنه) أي الزوج (قوله أربعاً) من المرات (أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا) أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعنه (ان لعنة الله على من كذب على) أي فيما رميت به هذه من الزنا هذا ان حضرت (فان غابت مبرها) عن غيرها باسمها ورفع نسبها ذكرت كلمات الشهادة لتأكيد الأمر ولانها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود

من غيره ليقام عليها الحد وهي في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فتؤكدهم فإدراكه (وان نقي ولدا قال في كل) من الكلمات الخمس (وان ولدها وهذا الولد) ان حضر (من زنا) وان لم يقل ليس مني جلا للفظ الزنا على حقيقة وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الاكثرين لا بد منه لاحتمال أن يعتق ما أن الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاقتصار عليه فلا يكتفي لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقوا لو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أربعاً (أشهد بالله أنه) (٧٠) لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله

على ان كان من الصادقين فيه) أي فيما رماني به من الزنا للآيات السابقة وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس ولا يحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعن بجانبه والغضب بجانبها لان جريمة الزنا أقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب أن غضب الله أغلظ من لعنته نخصت المرأة بالتزام أغلظ العقوبتين هذا كله ان كان قذف ولم تثبت عليه بيينة والابأن كان اللعان لنفي ولد كان احق كونه من وطء شبهة أو أثبت قذفه بيينة قال في الاول فيما رميتها من اصابة غيري لها على فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاحن المرأة في الاول اذ لا حد عليها هذا

من غيره) أو منه (قوله وهي في الحقيقة أيمان) ومن ثم صحت من الاخرس ولو كانت شهادة لا صحت منه لان شهادته بالاشارة لا يعتد بها كما تقدم (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يكتفي ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس مني اهـ رشيدى على مـ (قوله فتؤكد) أي فلا كفارة فيها (قوله وهذا الولد) أو جملها ان كانت حاملا (قوله لا بد منه) أي من قوله ليس مني (قوله لاحتمال الخ) فان قلت اليميز على نية المستحلف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستحلف بالنظر للزوم الكفارة عـ شـ على مـ (قوله ان الوطء بشبهة زنا) أي وطؤه لها بشبهة بان ظنها أجنبية فهي شبهة صورية وهو واضح ان كان يمكن أن يشتبه عليه ذلك حل (قوله وأما الاقتصار عليه) بان يقول وهذا الولد ليس مني حل (قوله ولا يحتاج المرأة الخ) لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانه على لعانها لانا قول قد تقدم بالنسبة لسقوط الحد عنه وانما أعيد لنفي الولد خاصة شورى وعبرة شرح حج وان كان ولا ينفى ذكره في كل من الكلمات الخمس ليتنفي عنه لا ليصح لعانه ومن ثم لو أغفل في واحدة صح لعانه بالنسبة لصحة لعانها وان وجبت اعادته بالنسبة لنفي الولد انتهت (قوله الى إعادة لعانها) أي ان لا عنت (قوله أغلظ) لانه الاتقام بالتعذيب واللغة الطرد عن الرحة حل (قوله هذا كله) أي قوله لعانه الخ (قوله والا) أي وان لم يكن قذف أو كان قذف وأثبتت عليه بيينة فتحت الا صورتان فقوله بان كان اللعان الخ تصوير للاولى وقوله أو أثبتت الخ تصوير لثانية شيخنا (قوله فلا حاجة بها الخ) فلو حكم ما كم بصحة تقديمه نقض حكمه حل (قوله كما يأتي) وهو قوله اتباعا لنظم الآيات السابقة (قوله وشرط ولاء الكلمات) والوجه اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان شرح مـ وقوله بما مر في الفاتحة أي فيض السكوت العمدا الطويل واليسير لدى قصد به قطع اللعان والذي ذكر الذي لم يتعلق بمصاحبة اللعان وكتب أيضا قوله بما مر في الفاتحة يؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات لجمله بذلك أو نسيانه لم يضر عـ شـ عليه (قوله الفصل الطويل) أو الكلمة الاجنبية حل ولعل الفرق بين هذا وأيمان القسم حيث اكتفى بها ولو متفرقة أنهم لما اعتبروا هذا لفظ اللعن بعد جله الاربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا تفرق أجزاءه كما في الصلاة المركبة من ركعات عـ شـ على مـ (قوله وتلقين قاض) أو محكم ان كان اللعان لدفع الحد فان كان لنفي الولد لم يجوز التحكيم لان للولد حق في النسب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان بالغاً والا فلا يجوز التحكيم حل (قوله اكلمانه)

اللعان حتى يسقط بلعانها أو فادلفظ بعده اشتراط تأخر لعانها عن لعانه لان لعانها لا يسقط العقوبة وانما تجب العقوبة عليها بلعانه أو لا فلا حاجة بها الى أن تلاحن قبله وأما فادلفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الاربع لما يأتي ولان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الاربع فوجب تقديمها أو فادلفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات أنه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أول من غيره كأن يقال أحلف أو أقسم بالله اتباعا لنظم الآيات السابقة وكأول فادلفظ كراجل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل أما الولاء بين لعاني لزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين قاض) أي اللعان أي لكلمانه فيقول له قل كذا ولها قولي كذا

فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الايمان وظاهر أن السيد في ذلك كالتقاضي لانه أن يتولى لعان رقيقه (وصح) اللعان (بغير عريبة) وان عرفها لان اللعان يمين أو شهادة وهما في اللغات سواء فان لم يحسن التقاضي غيرها وجب مترجما (و) (صح) (من) شخص (آخر) (بشارة مفهومة أو كتابة) كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته اليه دونها لان الناطقين يقومون بها ولان المقلب في اللعان معنى اليمين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عريبة ومن آخر (٧١) بشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر

فان لم يكن له واحدة منهما لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تغليظ) اللعان كتغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا ينتحل ديناً كالزنديق والدهري ويغليظ (بزمان وهو بعد) صلاة (عصر) لان اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة) أولى ان اتفق ذلك وأما هل لان ساعة الاجابة فيه عند بعضهم وهما يدعوان في الخامسة باللعن والغضب واطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكان وهو أشرف باليه) أي اللعان (فبمكة بين الركن) الاسود (والمقام) أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (وبابلييا) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرهما) من

أي لكل منها حل وفي سم والظاهر أنه يكفي أمره بها اجابا بان يقول له قل كلمات اللعان اه وعبرة الشورى قال شيخنا والمراد بتلقينه كلماته أن يأمره بها لأن ينطق بها القاضي خلافا لما يوجه كلام الشارح في بعض كتبه اه وقد يدل على أن المراد بالتلقين الامر بذلك قول الشارح كسائر الايمان لان الايمان لا يشترط فيها تلقين كل كلماتها ولا أن ينطق بها القاضي بل الذي يشترط أمر القاضي بها لأن قول الشارح أي لكلماته قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي لا يعتد به بغير تلقين حتى يسقط عنه الحد وان كان يجب عليه الكفارات الأربع بكذبه فيه شيخنا (قوله كسائر الايمان) أي من حيث انه لا يعتد بها قبل أمر القاضي لأنه يشترط أن يلحق كلماتها كذا بخط شيخنا اه شورى (قوله وصح بغير عريبة) وانما صح بغيرها مع اشتماله على لفظ القرآن لان القرآن ليس مقصودا وانما هو حكاية له وقد وفق لفظه لفظه (قوله أو كتابة) ولا بد أن ينوي في الكتابة أنه نوى اللعان حل وقال زي قوله أو كتابة بمثناة فوقية قبل الاقبالا عن الآخر ببالشارة أشار بكلمة الشهادة أربعاً بكلمة اللعان فاذا لعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أربعاً وكلمة اللعان مرة ولو كتب الشهادة وأشار إليها أربعاً اه تصحيح ولو انطلق لسانه في أثناء اللعان فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس البناء اه زي (قوله لما ذكر) راجع لقوله ومن آخر الخ والذي ذكر قوله كسائر تصرفاته (قوله والدهري) بضم الدال والفتح وهو المعطل للصانع أي النافي له قال الامام الغزالي الدهريون طائفة من الاقسامين مجدوا الصانع المدبر لله لم يزعموا أن العالم لا يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كن وكذلك يكون وحولاء هم الزنادقة اه حل والفتح هو الظاهر ح ف وعبرة الصحاح والدهري بالضم المسن وبالفتح الماحد قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم بما غيروا في النسب اه ع ش (قوله بعد صلاة عصر) ليست بقيد بل جرى على الغالب من فعل الصلاة أول الوقت والافلأخرت فعل اللعان قبل فعلها ع ش (قوله يوم جمعة) لانه أشرف أيام الاسبوع (قوله بين الركن الاسود) أي الذي فيه الحجر الاسود زي قال الزركشي أشرف منه الحجر لان بعضه من البيت وكان القياس أن يكون في البيت لكن صين عن ذلك حل قال حج والمراد بالينية ههنا الينية العرفية بان يحاذي جزء من الخائف جزءاً من أحد ههنا وما قرب منه (قوله وهو) أي ما بينهما زي (قوله المسمى بالحطيم) لحطم الذنوب فيه م ر أي اذها بها فيه (قوله عند الصخرة) لانها قبلة الانبياء وفي خبراتها من الجنة م ر (قوله على المنبر) لكونه محل الوعظ لالكونه أشرف بقاع المسجد لان بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة وعبرة زي لكونه محل وعظ فتناسب صعوده ليشهر أو ينزجرا اه ويغليظ بالمساجد الثلاثة ان كان باحدها ولا فلا يكلف الخروج اليها أي الخروج من غيرها الى أحدها وظاهره ولو قرب جداح ل (قوله ويبيعة) بكسر الباء اه ع ش (قوله في الاول)

المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعييرى يعلى هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنها يصعدان المنبر بخلاف تعبير الأصل بعند (و) باب مسجد مسلم به حدث أكبر) حرمة مكثه فيه ويخرج القاضي أو نائبه بخلاف الكافر فيغليظ عليه أي يأتي فان أريد لعانه في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وان كان به حدث أكبر وأمن في نحو الخيض تلويت المسجد وتعييرى بذلك موقف الغرض بخلاف قوله وحائض باب مسجد (ويبيعة وكنيسته وبيت نار لاهلها) وهم النصاري في الاول و اليهود في الثاني والمجوس في الثالث لاهم يعظمونها كتعظيمنا المساجد ويحضرها القاضي أو نائبه كغيرها مما هي لان المقصود تعظيم الواقعة وزجر الكاذب عن الكذب

واليمين في الموضع الذي يعظمه الخائف أفاظ ويجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة الكتاب كإروعي في قبول الجزية (لا) بيت (صم لوثنى) لأنه لأصل له في الحرمة ولأن دخوله معصية بخلاف دخول البيع والكنائس وبيت النار واعتقادهم فيه غير مرعي فيلاعن بينهم في مجلس حكمه وصورته أن يدخلوا دارنا (٧٢) بأمان أو هدنة و يترافعوا اليها والتغليظ في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف

الافاق عندهم كاذ كره
الموردى (وجع) أى
وبحضرة جمع من أعيان
البلد (أقله أربعة) لثبوت
الزناهم و يعتبر كونهم ممن
يعرف لغة المتلاعنين وكونهم
من أهل الشهادة (و) سن
(ان يعظهما قاض) ولو
بنائبه كأن يقول ان عذاب
للدنيا أهون من عذاب
الآخرة و يقرأ عليهما ان
الذين يشتركون بعهد الله
الآية (و) أن (يبالغ) في
الوعظ (قبل الخامسة)
فيقول له اتق الله فان
الخامسة موجبة للعن
ويقول لها مثل ذلك بلفظ
الغضب لعلهما ينزجران
و يتركان فان أياهما تقهما
الخامسة (و) ان (بتلاعنا
من قيام) ليراهما الناس
ويشتهر أمرهما وتجلس
هي وقت لعانه وهو وقت
لعانها (وشرطه) أى
الملاعن (زوج يصح
طلاقه) على ما يأتي
(أو) سكران و ذميا
ورقيقا و محدودا في قذف
ولو (مرتدا بعدو طء) أو
استدخال مني فيصح لعانه

أى بحسب ما كان والافقد انعكس الحكم الآن وماوى (قوله لأصل له في الحرمة) لان أهله
وهم عبدة الاصنام لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان في البيعة أو الكنيسة صورة لم يلاعن فيها
حل (قوله بينهم) أى بين من يعبد الاصنام (قوله وصورة الخ) جواب عما يقال كيف يلاعن بين
عبدة الاصنام مع أنهم لا يقرون في دارنا بالجزية وأيضا فمكنة الاصنام مستحقة الهدم كما في زى
(قوله زوج) جعل الزوج هنا شرطاً في ما تقدم أنه ركن وأجيب بأنه ركن في اللعان وشرط في الملاعن
ومن ثم قال الشارح أى الملاعن ولم يقل أى اللعان شيخنا (قوله صح طلاقه) ان قلت سيأتي انه يلاعن
بعد البيعة لثبوت الولد في قوله و يلاعن لثبوت الولد وان عفت عن عقوبة وبانت مع أنه لا يصح طلاقه
بل ولا زوجية تماماً فالجواب ما أشار اليه الشارح بقوله على ما يأتي أى لا تدخل هذه الصورة ويكون
المراد بقوله زوج يصح طلاقه ولو فيما مضى فالأولى تقديم قوله على ما يأتي عقب قوله زوج شيخنا وعبرة
شرح م ر زوج ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ويحوها كالوطء أو شبهة
والمسكوحة فكأحافسدا (قوله ولو سكران) أى له نوع تميز (قوله ومحدودا في قذف) أى قذف آخر
بان قذفها قبل عقده عليها أو بعده وحدث عليه ثم قذفها بعد الخذف يلاعن لدفع الخذف عنه بالقذف الثاني
ولا يقال تبين كذبه بحده في القذف الأول فلا يلاعن شيخنا (قوله ولو مرتدا) أعاد لولي فبدأن قوله
بعدو طء قيد في المرتد فقط شيخنا (قوله بعدو طء) قيد به لاجل التفاصيل الآتية والاف يلاعن قبل
الوطء أيضاً لثبوت ولد (قوله واستدخال مني) ولو في الدبر (قوله وأصر) أى وان أصر عليها في العدة
أى لم يرجع فيها إلى الاسلام (قوله فيما إذا لم يبصر) أخذ من قوله بعد لان أصر وتحت صوراً أربعة أى
سواء قذف قبل الردة أو بعدها كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة أخذ من قول المتن
وقذف في ردة وتحت صورتان أى سواء كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة أخذ من قول
المصنف ولا ولد وهو صورة واحدة فيؤخذ من كلام الشارح مفهوم القيود الثلاثة التي في كلام المصنف
(قوله وكألو قذفها الخ) قدم المقيس عليه على المقيس وكذا قوله وكألو بأنها الخ (قوله لان أصر
وقذف في ردة الخ) حاصل الصورة ثمانية لانه إما أن يقذف قبل الردة وبعدها وعلى كل إما أن يبصر على
الردة أولاً وعلى كل إما أن يكون ثم ولد أم لا فان قذف قبل الردة لا عن مطلقاً أصر على الردة أم لا كان
هناك ولد أم لا فهذه أربع صور وان قذف بعد الردة وأسلم في العدة لا عن سواء كان هناك ولد أم لا
وان لم يسلم فان كان هناك ولد لا عن وان لم يكن هناك ولد لم يلاعن لعدم الفائدة فظهر من ذلك أنه
يلاعن في سبعة وان اعتبرنا الدخول أى الوطء في القبل أو الدبر أو استدخال المنى تكون المسائل أربعة
وعشرين وكلها يلاعن فيها إلا في صورة وهي المستثناة شيخنا عزى وقال شيخنا خاصة لانه إما أن
يقذف قبل الردة أو بعده أو على كل إما أن يبصر على الردة إلى انقضاء العدة أو لم يبصر فهذه أربع صور وعلى كل
إما أن يكون هناك ولد أم لا فهذه ثمانية سبعة يلاعن فيها واحدة لا يلاعن فيها وهذه الثمانية تؤخذ
من قول الشارح وان قذف في الردة وأصر عليها في العدة لان المعنى سواء قذف في الردة أم لا أصر عليها

وان قذف في الردة وأصر عليها في العدة تبين وقوعه في النكاح فيما إذا لم يبصر وكألو قذفها زوجها ثم أبانها في
فيما إذا قذفها قبل الردة وأصر وكألو بأنها ثم قذفها بزمضاف إلى حال النكاح فيما إذا قذفها في الردة وأصر ثم ولد (لان أصر وقذف
في ردة ولا ولد ثم) فلا يصح لعانه تبين الفرق من حين الردة وقوع القذف فيها ولا ولد والتصریح بقولي ولا ولد من زيادتي (ويلاعن
ولو مع امكان بينة بزناها) لانه حجة كالبينة وصدنا عن الاخذ بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم من اشتراط تعدد البينة

في العدة أم لا وسواء كان ولدا أم لا بدليل التعليل الذي ذكره لأنه تعليل للصور المأخوذة من كلامه فقوله فيما إذا لم يصريشمل أربع صور لأنه شامل لما إذا كان القذف قبل الردة ولا هناك ولما لم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة وأصريشمل صورتين أي كان هناك ولما لم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة صورة واحدة والثامنة استثنائها بقوله لا أن أصراخ وهي مقيدة بقيود ثلاثة (قوله فالآية مؤولة) أي فينبغي تأويلها الثلاثة مع الاجماع (قوله بان يقال الخ) انظر وجه هذا التأويل اذ ليس في الآية ما يشير اليه لأنها ليس فيها تعرض للبيعة أصلا وقوله فان لم يرغب في البيعة أي لعدمها ولو وجودها من غير رغبة فيها وتوقف سم في هذا التأويل مع التقييد في الآية بعدم البيعة وكأنه فهم ان قول الشارح بان يقال الخ زيادة على ما في الآية وليس كذلك بل مراده أن المعنى ولم يكن لهم في شهداء يرغبون في اقامتهم فكان على الشارح أن يقول بان يقال ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم فلا يأتي بالقاء ولا بحرف الشرط ولا يفردا ضمير وكان هذا التأويل سري له من تأويل الآية الثانية لان المعنى فيها فان لم يرغب في اقامة الرجلين اما لقد هما أو لوجودهما مع عدم الرغبة في اقامتهما فالعنى هنا ولم يكن لهم شهداء يرغبون فيهم بان لم يكن لهم شهداء أصلا أو كان لهم شهداء لا يرغبون فيهم (قوله كقوله فان لم يكونا الخ) والافهمومه أنه لا يجوز للرجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين (قوله على أن هذا القيد) أي ولنا أن نجري على أن هذا القيد أي قوله ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم خرج على سبب هذا أحسن الاجوبة قاله الزركشي زى (قوله فيلاعن مطلقا) قدر على البيعة أو لا ع ش وهو واقع في جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت أنه يلاعن ولومع امكان البيعة فيلاعن مطلقا الخ (قوله ولدفعها) أي العقوبة ولو تعزير اليتاى قوله الاتعزير تأديب قدخل في المستثنى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير التكذيب فيلاعن فيه كما سينبه عليه حل (قوله أي العقوبة) من حدأ وتعزير بان كانت الزوجة أمة ع ش وقوله كما يعلم مما يأتي أي من قوله أولم تطلب أي العقوبة شو برى أي من مفهومه وفيه أنه لا يفهم منه طاب الزانى الا ان قرئ تطلب بالبناء للمفعول وهو الظاهر من قوله أي العقوبة (قوله وان بانت) أي بعد قذفها فلا ينافيه قوله الآتى ولو بانت منه ثم قذفها فانه هناك لا يلاعن لدفع العقوبة لان القذف فيما يأتي بعد البيونة وهناقيلها (قوله الاتعزير تأديب) أي تعزير اسببه التأديب أي ارادته مستثنى من قوله ولدفعها أي من ضميره (قوله الكذب معلوم) اللام فيه للتعليل وفي اصدق ظاهر بمعنى عند لا للتعليل لانه لا يصلح أن يكون اصدق علة للتعزير بل لنفى الحد فان جعل قوله الكذب علة لنفى الحد الآتى صح كونها التعليل فيهما كما يدل عليه كلامه بعد (قوله كقذف طفلة) وكذا رتقاء وقرناء ان لم يقيد بالدبر ويستفصل لو أطلق برماوى (قوله فيهما) أي في الكذب المعلوم والصدق الظاهر (قوله في غير ذلك) أي غير تعزير التأديب (قوله تعزير تكذيب) أي يكون لظاهر كذبه فوجه التسمية ما في التعزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن ثبت زناها س ل و سم وعبارة شرح م ر تعزير تكذيب لما فيه من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من اضافة المسبب للسبب على نمط ما قبله أي تعزير سببه التكذيب منه لانه ويصح أن يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف أي تعزير ينشأ عنه اظهار التكذيب فالتكذيب سبب واظهاره مسبب وضابط تعزير التكذيب أن يكون القذوف غير محصن ولم يثبت زناه (قوله الكذب ظاهر) أي لانه ليس معه بيعة على ما قذف به وفيه أنه يمكن أن يكون صادقا تأمل لكن هذا لا ينافى كونه كذبا في الظاهر

وامرأتان على ان هذا القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقد للبيعة وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج القيد على سبب فيلاعن مطلقا (لنفي ولدوان عفت عن عقوبة) لقذف (وبانت) منه بطلاق أو غيره لحاجته الى ذلك (ولدفعها) أي العقوبة بقيد زده بقول (يطلب) لها من الزوجة أو الزانى كما يعلم مما يأتي (وان بانت ولا ولد) لحاجته الى اظهار اصدق والاتقام منها (الاتعزير تأديب) لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ أو اصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بيعة أو اقرار أو لعان منه مع امتناعها منه فلا يلاعن فيهما لدفعه أ ما في الاولى فلتيقن كذبه فلا يمكن من الحلف على انه صادق فيعزر لا للقذف لانه كاذب فيه قطعاً فلم يلحق بها عار ابل منعاه من الايذاء أو الخوض في الباطل وأما في الثانية فلان اللعان لاظهار اصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسبب والايذاء فأشبهه التعزير بقذف

كقذف ذميمة وأمة وصغيرة توطأ أولاد تنوفي هذا التعزير لا يطلب المقنونة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير
التأديب في الطفلة المذكورة يستوفيه القاضي منعا للقاذف مما هو في غيرها لا يستوفي الا بطلب الغير وتعيرى بما ذكر أولى من قوله
الاتعزير تأديب الكذب (فلو ثبت زناها) بينة أو اقرار (أو عفت عن العقوبة أو لم تطلب) أي العقوبة (أو جنت بعد قذفه ولا ولد)
في الصور الأربع (فللعان) لعدم (٧٤) الحاجة اليه لاتقاء طلب العقوبة في الأخيرتين وسقوطها في البقية فان كان ثم

ولدفله اللعان لنفيه كما عرف
وتعيرى هنا وفيما يأتي
بالعقوبة الشاملة للتعزير
أعم من تعيره بالحد
(ويتعلق بلعانه انقاسخ)
ظاهرا وباطنا كالرضاع
وتعيرى بذلك أولى من
تعيره بفرقة (وحمة
مؤبدة) وإن أ كذب
نفسه بخبر اليه المتلاعنان
لا يجتمعان أبدا (واتقاء
نسب نقاء) بلعانه حيث
كان ولدا في الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم فرق
بينهما وألحق الولد بالمرأة
(وسقوط عقوبة) من
حد أو تعزير (عنه لها
وللزاني) بقيد زده بقولي
(ان سباه فيه) أي في لعانه
للآيات السابقة في الأولى
وقياسا عليها في الثانية
(و) سقوط (حصاتها في
حقه) لان اللعان في حقه
كالبينة (ان لم تلعن)
فان لعنت لم تسقط
حصاتها في حقه ان
قذفها بغير ذلك الزنا لان
قذفها به أو أطلق وخرج
بقولي في حقه حصاتها في

كما يدل عليه قوله هنالك كذب ظاهر وفيما قبله لكذب معلوم (قوله كقذف ذميمة) أي زوجته
لان كلا غير محسن وقذف غير المحسن الواجب فيه التعزير حل (قوله هذا التعزير) أي تعزير
التكذيب (قوله يستوفيه القاضي) ظاهره ولومع وجود ولي لم يطلب سم ع ش على م ر ولا طلب
لها اذا بلغت برماوى (قوله مما مر) أي من الإيذاء (قوله أولى من قوله الاتعزير تأديب الكذب)
وجه الأولوية ان عبارة الاصل توهم انه يلاعن لدفع تعزير التأديب اذا كان لصدق ع ش وأيضا
لم يقيد الكذب بالمعلوم فيشمل الكذب الظاهر (قوله ولو ثبت الخ) تقييد لقوله ولد دفعها بما ذالم ثبت
زناها ولم نصف وطلبت (قوله أو لم تطلب) بان سكنت وقوله ولا ولد أي ولا حل أيضا (قوله فللعان)
أي مادام السكوت أو الجنون في الأخيرتين شرح م ر (قوله في الأخيرتين) انظر لو طلبتها بعد الاقامة
والذي يفهم من م ر أنه يلاعن (قوله ثم ولد) أو حل (قوله ويتعلق بلعانه) شروع في مرة اللعان
(قوله انقاسخ) وان لم تلعن هي حل فقوله فيما يأتي المتلاعنان لا يجتمعان المفاعلة فيه ليست على
بابها (قوله كالرضاع) بجامع أن كلا ينشأ من غير لفظ فسح حل (قوله أولى من تعيره بفرقة) أي
لان الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيوهم ان ما هنا منها فتنتص عددا لطلاق وليس كذلك شيخنا وفيه
انه لا معنى لهذا الإيهام مع كونها تحرم أبدا (قوله وحمة مؤبدة) فلا يحل وطؤها ولو ملك العيمين بان
كانت أمة حل ولا يحل أيضا النظر اليها قال سم حتى في لعان المبانة والاجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز
لعانها بان كان هناك ولد ينفيه قال ع ش على م ر ينبغي جواز النظر للاعنة اذا ملكها كالحرم (قوله
وان أ كذب نفسه) ويتكذبه نفسه يعود الحد عليه ويلحقه الولد ويسقط الحد عنها حل ويدل لهذا
ذكر الغاية عقب الأولين فقط فيدل على ان حكم البقية غير باق ان أ كذب نفسه وعبارة زى قوله وان
أ كذب نفسه فلا يفيدها كذابه عود النكاح ولا رفع نايذا حرمة لانها حق له وقد بطل اللعان بخلاف
الحد ولحق النسب فانهما يعودان لانها حق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لافي الدنيا ولا في الآخرة
اه م ر زى (قوله واتقاء نسب) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه على خلاف مقتضى اللعان
برماوى (قوله من حد) أي ان كافت محصنة أو تعزير ان كانت غير محصنة (قوله للآيات السابقة)
وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر منها انها مسوقة لما يسقط الحد المذكور بقوله فاجلدوهم ثمانين جلدة
وقوله والذين يرمون أزواجهم كأنه معطوف على المستثنى في المعنى عن فكأنه قال والذين
يرمون أزواجهم والاستثناء فيها راجع للجمل الثلاثة من الجلد وعدم قبول الشهادة والفسق فاذا تاب
سقط عنه الجلد لان التوبة لا تحصل الا بالعفو عن الجلد (قوله وسقوط حصاتها) فان قذفها عز ر فقط
حل (قوله ويتعلق) أي بذلك لتلايتهم عطفه على عقوبة حل أي في قوله وسقوط عقوبة
فيتوهم انه مجرور (قوله لما مر) أي من أن اللعان في حقه كالبينة (قوله وطالع ان لدفعها) ظاهره ان لها
تركه وان كان الزوج كاذبا في قواعد التعزير عبد السلام وجوبه عاينها لدفع العار عنها حل (قوله ولو ميتا)

وفائدته

وقبوع عقوبة

زناها) عليها ولو ذميمة لما سر ولقوله تعالى ويدراً عنها العذاب (وطالع ان لدفعها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فان أثبتها ببينة فليس لها
أن تلعن لدفعها لان اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة (وانما ينبغي به) أي بلعانه ولدا (ممكنا) كونه (منه ولو ميتا) لان نسبه لا ينقطع
بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان (والا) أي وان لم يكن كونه منه (كأن ولده استأشهر) فأقول (من العقد) لاتقاء من الوطء

والوضع (اد) لاكثر منها بزمها (طلق بمجلسه) أي مجلس العقد وكان الزوج محسوبا لا تنفاء مكان الوطء أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب لا تنفاء مكان اجتماعهما (فلا يلاعن لغيره) لا تنفاء مكان كونه منه فهو منفي عنه بلا لعان هذا ان كان الولد تاما والا فمعتبر مضي المدة المذكورة في الرجعة (والنفي فوري) كالرد بعيب يجتمع الضرر بالمسك (اللعن) كأن بلغه الخبر ليلاً فأخرج حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جاتعاً فكل أو مريضاً أو محبوساً ولم يمكنه (٧٥) اعلام القاضي بذلك أو لم يجده فآخر فلا

يبطل حقه ان (تعرض) عليه (فيه اشهاد) بأنه باق على النفي والابطال حقه كالأول آخر بلا عذر فيه احقه الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفي حل وانتظار وضعه) بقيد زده بقولي (لتحققه) أي لتحقيق كونه ولدا اذا يتوهم خلافه يكون ربحاً فينفيه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته ولدا وأخبرت رجاء وضعه ميتاً فأنكفي اللعان بطل حقه من النفي لتغير بطله (فان) أخرو (قال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لان الظاهر بواقفه بخلاف ما إذا لم يمكن كأن غاب واستفيض الوضع وانتشر ولو ادعى جهل النفي أو الفورية وقرب سلامه أو نشأ بعيداً عن العلماء أو كان عامياً يصدق بيمينه (لا) نفي (أحد توأمين) بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر) بأن ولداً معاً وتخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر لان الله تعالى لم يجر العادة بان يجتمع

وفادته سقوط مؤن تجهيزه وعدم ارضائه منه (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان ولياً يقطع بامكان وصوله اليها لا لا نعول على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه النفي باطنا عرش وعبرة م ر وهي بالمغرب ولم يعض زمن يمكن فيه اجتماعهما اه ويدل عليه لتعليل قال عرش مفهومه انه اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه وعبرة الرشيدى قوله ولم يعض زمن يمكن فيه اجتماعهما يعني لم يعض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن كأن قامت بينة بانه لم يفارق بلده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا نظر لاحتمال ارسال مائه اليها واستدخاله كما نقله سم عن الشارح خلافاً لحج والا فديق ان ذلك يمكن دائماً فلو نظرنا اليه لم يكن الا حقوق فيما اذا كان أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب متعذراً أبداً كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يعض زمن يمكن الخ مجرد مضي مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذاك مذهب الحنفية لا مذهبنا وبهذا تعلم ما في حاشية الشيخ اه بحروفه (قوله مضي المدة المذكورة في الرجعة) وهي لمصور بمائة وعشرين يوماً من حين امكان اجتماعهما ولمضعة ثمانين يوماً ولحظتين من ذلك حل (قوله والنفي فوري) أي الحضور عند القاضي لطلب النفي بان يقول هذا الولد ليس مني حل وعبرة شرح م ر والنفي فوري لانه شرع له دفع الضرر فأشبه الرد بالعيب والاخذ بالشفعة فيأتي الحاكم ويعلمه باتفائه عنه اه أي فالمراد من النفي المشرط فيه الفور اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي تترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا باللعان رشيدى (قوله ولم يمكنه) راجع لجميع ما قبله وقوله بذلك أي بانه باق على النفي وقوله ولم يجده معطوف على قوله كأن بلغه الخبر الخ فهو مثال آخر للعذر (قوله فآخر) أي آخر الذهاب الى القاضي حل (قوله فلا يبطل حقه) المناسب أن يقول فلا يكون فوراً بالانه المستثنى منه وأجيب بانه يلزم من كونه فوراً بانه يبطل حقه بالتأخير وأشار بقوله فلا يبطل حقه الى أن قوله ان تعرض قيد المحذوف (قوله وله نفي حل الخ) هذا مستثنى من قوله والنفي فوري واذا لا عن لنفي الحل فبان عدمه فدل لعانه وحده سلطان (قوله بقيد زده الخ) انما جعل العلة قيد الانها في معناه فكأنه قال له الانتظار اذا كان لتحقيقه وقوله اذا ما يتوهم الخ علة للأصل مع علمه شيخنا (قوله فلو قال علمته ولدا) أي وقد جهل أن الميت بنى باللعان حتى يصح قوله فأكنى اللعان فان كان عالماً بانه بنى لم يصح هذا القول لما علمت أن الميت يلاعن لغيره وعلى كل حال يبطل حقه من النفي (قوله وانتشر) عطف تفسير (قوله استدفه) أي صورته من نحو هو اه شرح م ر لان الهواء يفسده (قوله مني آخر) الاولى حذف قوله آخر ويقول فلا يتأتى قبوله منياً بدليل قوله في حمل واحد وعبرة م ر فلا يقبل منياً آخر (قوله في حمل واحد) أي وبجى الولدين انما هو من كثرة ما في شرح الروض (قوله فسكت) أو مات الزوج قبل انقضاء كراه الزركشى حل (قوله ولم يعكس) بأن يقال ينتفي عنه الثاني تبعاً للاول عرش (قوله لقوة الحقوق) علله بتعليين (قوله

في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان الرحم اذا اشتمل على المتى استدفه فلا يتأتى قبوله مني آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان لحوقاً ولا تنفاء فلونى أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الاول مع الثاني ولم يعكس لقوة الحقوق على النفي لانه معمول به بعد النفي ولا كذلك النفي بعد لاستلحاق ولان الولد يلحق بغير استلحاق عند امكان كونه منه ولا ينتفي عنه عند امكان كونه من غيره الا بالنفي أما اذا كان بين وضى الولدين ستة أشهر فأكثر

فهما جلان يصح نفي أحدهما وواقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمان جرى على الغالب من أن العلق لا يقارن أول
 المدة كما يؤخذ مما قدمته في الوصية (ولو هي) بولد كأن قيل له تمت بولده أو جعله الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يضمن إقرارا كآمين
 أو نعم لم ينف) بخلاف ما إذا أجاب (٧٦) بما لا يتضمن إقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك الله عليك لأن الظاهر

أنه قصد مكافأة الدعاء
 بالدعاء (ولو بانته منه ثم
 قذفها) فإن قذفها (بزنا
 مطلق أو مضاف لبعده
 النكاح لا عن نفي ولد)
 يمكن كونه منه كافي صلب
 النكاح وتسقط عقوبة
 القذف عنه بلعانه ويجب به
 على البائن عقوبة الزنا
 المضاف إلى بعد النكاح
 بخلاف المطلق ويسقط
 بلعانها فإن لم يكن ولده يمكن
 كونه منه فلا لعان كالاجنبي
 ولأنه لا ضرورة إلى القذف
 حينئذ (والا) بأن قذفها
 بزنا مضاف إلى ما قبل
 نكاحه وهو ما اقتصر عليه
 الأصل وإلى ما بعد البيئونة
 (فلا لعان) سواء كان ثم
 ولد لتقصيره إذ كان حقه
 أن يطلق القذف أو يضيفه
 إلى بعد النكاح أم لا إذ لا
 ضرورة إلى القذف (و)
 سكن (له انشاؤه) أي
 القذف المطلق أو المضاف
 إلى بعد النكاح (ويلاعن
 لتفيه) أي الولد بل يلزمه
 ذلك أن علم أو ظن أنه ليس
 منه وتسقط عقوبة القذف
 عنه بلعانه فإن لم ينش
 هو قب (درس)

فهما جلان) أي قال الثاني من ما مر جل آخر بعد وضع الأول لما تقدم من أن الله تعالى لم يجر العادة الخ
 وبهذا يعلم ما في كلام سم اه حل (قوله جرى على الغالب) قد يقال إذا كان جرى على الغالب
 فكان ينبغي أن يعول عليه تأمل (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوطء وهذا الغالب
 فيما إذا كان العلق بسبب الجماع فيتأخر نزول المنى عن ادخال الذكر فإذا أنت به لست فقط كانت مدة
 الحمل ناقصة لحظة الوطء مع أن أقلها ستة ولحظتان وغير الغالب أن يكون العلق باستدخال المنى فيكون
 الخلاف أفضليا اه (قوله بخلاف ما إذا أجاب الخ) أي فله النفي قال حل أي وهو معذور بالتأخير
 فلا ينافي أن النفي على الفور (قوله كقوله جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فور بية النفي بهذا لا نقول
 يمكن أن يحمل على ما إذا قاله في توجيهه للقاضي أو في حالة يعذر فيها بالتأخير لنحو ليل س ل (قوله
 لبعده النكاح) أي لما بعده خذف ما بقرينة ما بعده فهو منصوب على الظرفية وحرف الجر جار لما
 محذوفه وكذا يقال فيما بعده شيئا وعبارة شرح م ر أو مضاف إلى ما بعد النكاح أي زمن بعد
 النكاح اه (قوله لنفي ولد) أي أو حل (قوله إلى بعد النكاح) أي بعد حصوله وقبل البيئونة
 حل وفي الشورى قوله إلى بعد النكاح لعله سقط منه لفظ ما بقرينة ما بعده وأيضا في أي في تقدير
 ما السلامة من جر بعد بالي وهي انما تجر كقبيل بمن اه (قوله إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر
 منه القذف حال الزوجية وأضافه إلى قبل النكاح برلسي سم (قوله أي القذف المطلق) هذا بعيد
 من سياقه لأن كلامه في القذف الذي قبل النكاح أو بعد البيئونة فلعل الضمير راجع للقذف من
 حيث هو ثم قيد بالمطلق أو الذي بعد النكاح

كتاب العدد

أخرت إلى هنا لترتيبها على الطلاق واللعان وألحق الإيلاء والظهار بالطلاق لأنهما كانا طلاقا في
 الجاهلية وللطلاق تعلق بهما لأنه إذا مضت المدة في الإيلاء ولم يطأ طوب بالوطء أو الطلاق وإذا طاهر ثم
 طلق فور لم يكن عائدا ولا كفارة وكررت الأقراء الملحق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا
 أي طلب الظاهر وما شرعت لاجله وهو براءة الرحم واكتفى بهما مع أنها لا تفيد يقين البراءة لأن الحامل قد
 تحيض لكونه نادرا م ر وعش عليه (قوله لاشتمالها عليه) أي على العدد من الأشهر أو الأقراء حل
 لا يقال العدة نفس العدد كثلاثة أقراء أو أشهر فيلزم عليه اشتمال الشيء على نفسه لانا نقول إن العدة هي
 المدة التي تترتب فيها المرأة ومشملة على العدد فائدة معدود لا عدد (قوله تترتب) أي تنتظر مختار
 (قوله لمعرفة براءة زوجها) المراد بالمعرفة ما يزيل الظن انما عدا وضع الحمل يدل عليها ظنا (قوله أو
 للتعب) أو حقيقة بالنظر لما قبلها أو مانعة خلق بالنظر لما بعدها (قوله أو لتفجعها) أي تحزنها
 وتوجعها أو مانعة خلق فتجوز الجمع لأنه قد يجتمع التفجع والتعب كما في الصغيرة والأيسة المتوفى
 عنهما وقد يجتمع التفجع أيضا مع معرفة براءة الرحم كالحائل المتوفى عنها (قوله وتحصينا الخ) لا يشمل
 نحو الصغيرة وغير المدخول بها في عدة الوفاة حل وأجيب بأنها حكمة لا يلزم إطرادها أو المراد أنها
 شرعت في الأصل لما ذكر وهو عطف ملزوم على لازم والاختلاط الاشتباه (قوله بوطء شبهة) قدمه

كتاب العدد جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتمالها عليه غالباً وهي مدة تترتب فيها المرأة

مع

لمعرفة براءة زوجها أو لتفجعها على زوج كما سيأتي والأصل فيها قبل الاجماع الآتية وشرعت صيانة للأنساب وتحصينا لها
 من الاختلاط (تجب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج

مع أن الثاني أكثر طول الكلام عليه وتعتبر الشبهة من الواطئ بأن لا يوجب عليه هذا الوطء الحد وان
أوجبه على الموطوءة كالأزني المراهق ببالغة أو المجنون بعاقلة ولو زنا منها فيلزمها العدة لاحترام الماء
الالمكروه لان الاكراه وان لم يوجب الحد هو زنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب وهل يشترط أن
يكون المحل الذي يطأ فيه مما يجب الفسل بالإلاج فيه الظاهر نعم حرر حل وشورى (قوله ح) مثل
فرقة الحياة مسخه حيولة ومثل فرقة الموت مسخه جادا (قوله أو غيره) كردة (قوله دخل
منه) ولو خصيادون المسموح لانه لا يلحقه الولد حل (قوله المحترم) أي حال خروجه فقط على
ما اعتمده ممر وان كان غير محترم حال الدخول كما اذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في
فرجها طائفة أنه منى أجنبي فان هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة اذا طلقت
الزوجة قبل الوطء على المعتمد خلافا لحج لانه اعتبر أن يكون محترما في الحالين شيخنا وعبارة ممر
دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لو قت استدخاله كما أفنى به الوالد وان نقل المأوردى عن الاصحاب
اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه لو استنجى بمجر فأمنى ثم استدخلته أجنبية عالمة
بالحال أو أنزل في زوجته فساحت بشه فأتت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بامرأة
فحملت منه لم يلحقه الولد لانا لا نعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه اه بالحرف وقول ممر فأمنى أي
بغير استمناء بيده وقوله فأتت أي كل من الاجنبية والبنت وهما خارجان عن موضوع المسئلة لان ضمير
منه راجع للزوج الا أن يقال كلامه شامل لدخول منه في غير زوجته أو يقاس على منى الزوج المحترم
منى غيره المحترم (قوله ولو في دبر) راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطئ في فرج الخ حل
(قوله ولا وطء) ولو وطئ زوجته طائفة أجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا الماء
زوجة أخرى وجبت العدة أيضا فيما يظهر اه سم وصورة ذلك أن يتزوج المرأة ثم يطأها بطنها
أجنبية وان وطأها باها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر
لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها كونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا
بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيله بعض ضعفة الطلبة من ان المراد أن من وطئ بذلك الظن
وجب عليها ان تعتد منه مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل انقضاء العدة فهو مما لا معنى له
لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمته وان نظر الى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤها
موجباً للعدة فتنبه له فانه دقيق عرش على ممر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ) استدلال
بمنطوق الآية على المفهوم وبمفهومها على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما ولم يستدل على
وطء الشبهة (قوله وانما وجبت الخ) جواب عما يقال مقتضى الآية أنه لا عدة عند انتفاء الوطء
وان وجد الاستدخال (قوله كافي صغير وطئ أو صغيرة وطئت) أو استدخلت الماء ونهيا كل منهما
للوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل الوطء حل وزى (قوله واكتفى بسببه)
أي الانزال وكون الوطء سببا للانزال صحيح وأما كون ادخال المني سببا للانزال فغير صحيح لانه سبب
للعلق لا للانزال وأجيب بان قوله أو ادخال بالجر عطف على سببه شيخنا وهذا كله مبني على أن الضمير
في عنه راجع للانزال ويمكن أن يراجع للعلق ويكون الضمير في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلامنا
الوطء وادخال المني سبب للعلق حينئذ يصح رفع المعطوف بل هو الاظهر معنى لكن فيه أن المحدث عنه
الانزال وان لزم من خفائه خفاء العلق (قوله فعدة حرة) ولو بطن الواطئ لها احتياطا كزوجة
القنة اذا ظنها حرة حل فقوله فعدة حرة أي في الواقع كما اذا ظن الحرة أمه أو في ظنه كما اذا ظن الأمة حرة
كافي قل على الجلال ويؤخذ من شرح ممر واعتبر حج ظن الواطئ لا الواقع حيث قال فاذا ظن

(ح) بطلاق أو فسخ
أو انفساخ بالعان أو
رضاع أو غيره (دخل
منه المحترم أو وطئ) في
فرج (ولو في دبر) بخلاف
ما إذا لم يكن دخول منى ولا
وطء ولو بعد خلوة قال تعالى
ثم طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن فالكس عليهن
من عدة تعتدوهن وانما
وجب بدخول منه لانه
كالوطء بل أولى لانه أقرب
الى العلق من مجرد الوطء
وخرج بزيادتي المحترم غيره
بان ينزل الزوج منه بزنا
فتدخله الزوجة فرجها (أو
نيقن براءة فرحم) كافي
صغيرا وصغيرة فان العدة
تجب لعموم الأدلة ولان
الانزال الذي به العلق
خفي بمسرتبعه فأعرض
الشرع عنه واكتفى بسببه
وهو الوطء أو ادخال المني كما
اكتفى في الترخص بالسفر
وأعرض عن المشقة (فعدة
حرة نحيض ثلاثة أقراء)
ولو جلبت الحيض فيها بدواء
قال تعالى والمطلقات

يترى بصن بانفسهن ثلاثة قروء (ولو مستحاضة) غير متغيرة فتعتمد بأقراؤها المرادودة هي اليها من عادة وتميز وأقل حيض كما مر في بابها (والقراء) المراد هنا (طهر بين دميين) أي دمي حيضين أو حيض ونقاس أو نفاسين أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زماها وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كما مر وزمن العدة يعقب زمن الطلاق والقراء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي (٧٨) وغيره ترك الصلوة أيام أقراؤها وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض

وقيل عكسه ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيء (انقضت) عدتها (بطعن في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة بذلك بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قراؤها في أم لا ولا بعد في تسمية قرائين وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أي فتنتضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاءها كما مر في الطلاق ونزول الطهر بين دميين طهر من لم تحض ولم تنفس فلا يحسب قرا (و) عدة حرة (متغيرة) ولو متقطعة الدم بقيد زده بقولي (طلقت أول شهر) كان

الحررة وجه الامة فانهما تعتمد بقرآين والمعتمد ما قاله م من انها تعتمد بثلاثة قراء لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف زي (قوله يترى بصن) أي ليتنظرن بانفسهن عن النكاح اه جلايين وأشار به الى ان يترى بصن خبره لفظا انشائية معني والباء في بانفسهن زائدة للتوكيد لانه توكيد للتون كما في جاء زيد بنفسه والاصل يترى بصن أنفسهن أي لأن غيرهن يترى بصن بهن فهو تهيج وعث لمن على التربص فان نفوس النساء تميل الى الرجال فامر أن يقمعنها ويحملنها على التربص كما في البيضاوي (قوله من عادة) متعلق بمحذوف أي التي عرفتها من عادة الحج وليست بيانا للأقراء لان المراد بالعادة وما بعدها الحيض والمراد بالأقراء الاطهار فكيف يكون الحيض بيانا للطهر شيخنا وقال بعضهم من تعليلية متعلقة بمردودة (قوله المراد هنا) بخلافه في الاستبراء فان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث الآتي شيخنا (قوله أو نفاسين) بان كانت حاملا من زنا أو من شبهة ثم طلقها وهي حامل ثم وضعت ثم حملت من زنا أيضا ثم وضعت فان الطهر ينهيها بعد قراء فتعتمد بذلك بقرآين فالعبرة كون الثاني من زنا فقط حل وقوله بقرآين كيف هذا مع أنه طلقها وهي طاهر فقتضا ما هنا في بقراء فقط نعم يمكن جعل كلامه على ما إذا لم يسبق الطهر الذي طلقها فيه حيض فلا يعد حينئذ قرا (قوله أخذ من قوله تعالى) دليل على كون المراد بالأقراء الاطهار وقوله وهو زمن الطهر عين الدعوى فلذلك عاله بقوله لان الطلاق الح والحرم وهناك مقدمة محذوفة يتوقف عليها تمام الدليل أي ولو كان القراء هو الحيض لكننا مأمورين بالحرام وأما قوله وزمن العدة الح فلم يعرف موقعه من الدليل (قوله لعدتهن) اللام بمعنى في بدليل كلام الشارح (قوله الحج أشهر) أي زمن الحج لان الحج ليس نفس الاشهر (قوله أو طلقت حائضا) وسكت المصنف عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسابه شرح م (قوله على ذلك) أي الطعن في حيضة رابعة (قوله ليس من العدة) فلا تصح فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو اختها شرح م ومقتضى أنه ليس من العدة جواز العقد فيه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء ان هذا الدم ليس دم حيض فيكون الطهر باقيا شيخنا عزري (قوله ولم تنفس) يقال في فعله نفست المرأة بضم التون وقصها وبكسر الفاء فيهما والضم أفصح شوبري وهذا في الماضي وأما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب تعب اه (قوله فان بقي منه أكثر) كذا في شرح الروض وكتب عليه م بخطه مراده بالاكثر يوم فأكثر فيكون المراد انه ان بقي منه ستة عشر يوما فأكثر وجهه واضح فانه لو اكتفى بما دون الستة عشر لجاز أن يقع الطلاق مطابقا لا أول الحيض وأقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر طهرا س ل (قوله على طهر) أي وحيض على حد قوله سرايل تقيكم الحرأي والبرد (قوله فتعتمد بعده بثلاثة أشهر) انظر لم تكمل على هذا وتكون أشهر هلالية أو عندية في غير المكمل والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله لاحتمال أنه أي

علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس
لاشمال كل شهر على طهر وحيض غالب عظم منقعة الصبر الى سن اليأس أما لو طلقت في أثناءه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قرا لا احتمال على طهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلاليين وان بقي منه خمسة عشر فأقل لم يحسب قرا لا احتمال أنه حيض فتعتمد بعده بثلاثة أشهر هلالية

(و) عدة (غير حرة) تحيض ولو مبعضة أو مستحاضة غير متحيرة (قرآن) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وإنما كانت القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق إذ لا يظهر نصفه الا بظهور ركه فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية فكحرة) فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في أكثر الأحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما إذا عتقت في عدة يئونة لانها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (متحيرة بشرطها) السابق وهو ان تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في اثنتاه والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرأتها فتكمل بعده بشهر هلال (٧٩) والالم بحسب قرأتها فتعده بعده بشهرين

هالين على المعتمد خلافا للبارزي في اكتفائه بشهر ونصف وهذه من زيادتي (و) عدة (حرة لم تحض أو يئست) من الحيض (ثلاثة أشهر) هاليتان انطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى واللاتي يشسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن كذلك (فان طلقت في أثناء شهر ركه من الرابع ثلاثين) يوما سواء كان الشهر تاما أم ناقصا (و) عدة (غير حرة) لم تحض أو يئست (شهر ونصف) لأنها على النصف من الحرة وتعييرى بغير حرة أعم من تعبيره بامة (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها (ولو بلا علة) تعرف (تصبر حتى تحيض) فتعد باقراء (أو يئأس) فبأشهر وان طال صبرها لان الأشهر انما شرعت للتي لم تحض ولا يئس وهذه

ما بقى من الشهر حيض (قوله وعدة غير حرة) والمبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره يظهر زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة يظهر أمة اعتدت بقرء واحد أو زوجته الأمة اعتدت بقرآن لان العدة حقه فنيط بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المنقول خلافه اه حجة وهو أنها تعتد بثلاثة اقراء احتياطا كما جرم به م والحاصل ان ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق لا يؤثر م (قوله قرآن) وليس هذا من الامور الجبلية التي يتساويان فيها لان ما زاد هنا على القرء لزيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرة أكثر شرح م (قوله فان عتقت في عدة الخ) وأما بالعكس بان تصير الحرة أمة في العدة لاستلحاقها بدار الحرب ثم تسترق فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين شورى (قوله ان ارتبتم) أي لم تعرفوا ما تعتد به التي يئست خطيب وانظر وجه هذا التقييد وعبرة البيضاوي ان ارتبتم أي شككم في عدتهن أي جهلتم روى أنه لما نزل والمطلقات يترصن بانفسهن ثلاثة قروء قبل وماعدة اللاتي يشسن فتزل اه فيكون التيدليان الواقع وخاطب الأزواج لان العدة حقهم لانها شرعت لصيانة ما بينهم ع ش (قوله شهر ونصف) والفرق بينها وبين الأمة المتحيرة حيث تعتد بشهرين كما مر أن الأشهر في المتحيرة قائمة مقام الاقراء وتقدم أنها تعتد بقرآن وكل شهر قائم مقام قرء تأمل (قوله ولو بلا علة) للرد على القديم وعبرة المحلى وفي القديم تترص المرأة التي انقطع دمها لالة تسعة أشهر مدة الحمل غالبوا في قول من القديم أربع سنين أكثر مدة الحمل اه وفي قول مخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل اظهر أماراته فيها وبعد ذلك تعتد بالشهر وقوله وبعد ذلك راجع للثلاثة كافي شرح م وقوله في القديم وبه قال مالك وأحمد انتهى قل على الجلال وقوله وبه قال مالك أي بالاول وهو تسعة أشهر لانه يقول تصبر حتى تمضي عليها سنة بيضاء أي لادم فيها ولا شك ان التسعة أشهر مع الثلاثة سنة (قوله تعرف) قيد به لان الانقطاع لا بد له من علة في الواقع فخصب النبي قوله تعرف تدبر (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا أوجبت الصبر فذاك بالنسبة الى العدة أما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام النفقة فلانها باحق الزوج في ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والنفقة الى ثلاثة أشهر فقط ذكره الرافعي في الكلام على عدة المتحيرة شورى لكن استظهر ع ش على م أن الرجعة والنفقة يمتدان الى انقضاء العدة بالحيض أو انقضائها بالأشهر بعد اليأس (قوله أو يئأس) فتعد بثلاثة أشهر ويلغى بعض الاقراء ان سبق بخلاف ما اذا حاضت بعد سن اليأس فانه بحسب لها ما سبق من الاقراء (قوله فلو حاضت من لم تحض) أي ولو صغيرة (قوله كآيسة) ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه لان الآيسة المتقدمة حاضت في الأشهر وهذه بعدها (قوله فانها تعتد بالاقراء) فاذا مضى لها قرء أو قرآن ثم انقطع الحيض استأنفت ثلاثة أشهر في الحال كما اذا حصل اليأس منها ابتداء في أثناء الاقراء

غيرهما (فلو حاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أي في الأشهر (فباقراء) فتعد لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدله فتستقل اليها كالتي يم اذا وجد الماء في أثناء التيمم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها اعتد ادها بالأشهر من اللاتي لم يحضن أو الثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولي (كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح) زوجها آخر فانها تعتد بالاقراء لتبين أنها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا تنسب عليها لانقضاء عدتها ظاهرا مع تعاقب حق الزوج بها والشروع في المقصود كما اذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير الحرة فيمن لم تحض من زيادتي

(والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يبلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا يأس عشرتها فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) عدة (حامل) (٨٠) وضعه (أي الحمل وان لم يظهر إلا بعد عدة اقراء أو أشهر لانها يدلان

على البراءة ظنا والحمل يدل عليها قطعاً) حتى ثانی توأمين) وتقدم بيانها في الباب قبله قال تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن القصص من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل (ولو) كان (ميتاً ومضغة تصور) لو بقيت بأن أخبر بها قوا بل اظهروا عندهن كما لو كانت ظاهرة عند غيرهن أيضاً اظهروا يد أو أصبع أو ظفر أو غيرها وذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو شكك في أنها لحم آدمي وبخلاف العاقلة لاها لا تسمى حلاً ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل (الى ذى عدة ولو احتمالاً كمنى بلعان) فلاولاعن حاملاً ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه وان اتفقت عنه ظاهر الامكان كونه منه فان لم يمكن نسبته اليه لم تنقض بوضعه كأن مات وهو صبي أو مسح وامرأته حامل فلا تعد

مر (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فينتد تحتلف باختلاف الاعصار (قوله يأس كل النساء) أي نساء عصرها على المعتمد فلورأين أو بعضهن الهم بعد مجاوزة الاثنين وستين ثم انقطع صار ذلك أقصى اليأس في حق أهل عصرهن لا مطلقاً شوي وروادعت بلوغها سن اليأس لتعدت بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب بيئته كما أفتى به الوالد ولا ينافيه قولهم لا يقبل قول الانسان في بلوغه بالسن الا بيئته لتيسرها أي غالباً لانها هنا مترتبة على سبق حيض وانقطاعه ودعوى سن اليأس وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استقلالاً اه شرح مر (قوله لا طوف) بالرفع عطف على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا طوف نساء العالم بلسر وقيل انه بالجر عطف على ما في قوله بحسب ما يبلغنا خبره أي لا بحسب طوف الخ والمعنى ظاهر لكن ربما ينافيه قوله ولا يأس عشرتها فانه يقتضي أنه عطف على يأس كذا قيل والظاهر أنه لا منافاة بل جوه في غاية الوضوح والتقدير لا بحسب طوف نساء أي جملة نساء العالم ولا بحسب يأس عشرتها (قوله وأقصاه اثنان وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي أن المعتبر يأس كل النساء وعبارة مر وحدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين وستين الخ (قوله وضعه) أي وان مات الولد في بطنها واستمر سنين كثيرة لا اشتغال الرحم به فلا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده كما أفتى به مر وزي ع ش (قوله حتى ثانی توأمين) عطف على الضمير في وضعه اعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهمز اسم للواحد كرجل توأم وامرأة توأم مفرد وتثنيته توأمان كافي المتن فاعتراضه بأنه لا تثنية له وهم لما علفت من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هي للهموز لا غير اه حج اه ع ش على مر (قوله أو مضغة) وانما لم يعتد بها في الفرة وأمية الولدان مدارهما على ما يسمى ولما اشرح مر والمضغة لا تسمى ولدا الا اذا تصورت بالفعل فقول مر وانما لم يعتد بها أي بالمضغة التي لم تصور بالفعل لانها ان تصورت بالفعل يحصل بها أمية ولد كما ذكرهم في أمهات الاولاد (قوله بأن أخبر بها قوا بل) أر بع نسوة أو رجلا فلأخبرت بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطناً والقابلة هي التي تلتقي الولد عند الولادة ولو ادعت أنها سقطت ما تنقضي به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها يمينها حل وعبروا عنها بنا خبر لانه لا يشترط لفظ الشهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم تشرح مر (قوله كأن مات الخ) هذا المثال دخیل هنا إذ الكلام في عدة الحياة وأما عدة الوفاة فتأتي (قوله وهو صبي) أي لا يمكن كون الولد منه بأن لم يباغ تسع سنين حل و مر (قوله حتى نزول الرية) أي بأمرة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوا بل اذا العدة لزمتها يقيين فلا تخرج منها الا يقيين تشرح مر (قوله فان نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالتكاح باطل) وان تبين ان لا حل خلافاً لحج للشك في حل المنكوحة وليس التكاح كالبيع يعتبر فيه نفس الامر بل كالعبادة يعتبر فيه ظن المكفأيضاح ل قال ع ش على مر والا قرب ما قاله حج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة مخصوصة بغير النكاح لانه يشبه العبادات لا يحتاجه الى مزید احتياط تأمل لكن سيأتي للشارح في زوجة المفقود ما نصه ولو نكحت وبان ميتاً صح خلوه عن المانع في الواقع فأشبه ما لو باع مال أبيه بظن حياته فبان ميتاً اه فهذا يقتضي ان القاعدة لم تخص بغير النكاح فانظر ما الخالص مما هنا والجواب ما قاله زى هناك عن حج من

بوضع الحمل (ولو ارنابت) أي شكت وهي (في عدة في) وجود (حل) لثقل وسوكة تجدهما (لم نكح) ان آخر (حتى نزول الرية) فان نكحت فالتكاح باطل لا تردد في انقضاء العدة (أو) ارنابت (بعدها) أي بعد العدة (سن صبر) عن النكاح لنزول الرية والتصریح بالسن من زيادتي

(فان نكحت) قبل زوالها (أو ارنابت بعد نكاح) آخر (لم يبطل) أي النكاح لا تقضاء العدة ظاهراً (الآن تاركون ستة أشهر من إمكان علوق) بعد عقده وهو أولى من قوله من عقده فيبين بطلانه والولد للاول ان أمكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت له ستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وان أمكن كونه من الاول لان الفراش الثاني تأخر فهو أقوى (٨١) ولان النكاح الثاني قد صح ظاهر افلو

ألفنا الولد بالاول لبطل النكاح الوقوع في العدة ولا سبيل الى ابطال ما صح بالاحتمال وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فلوات بولدت ستة أشهر فأكثر من الوطء الحق بالوطء لا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهراً ذكره في الروضة وأصلها رجعي (ولو فارقها) فراقاً ثانياً أو (فولدت لأربع سنين) فأقل من إمكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقربنة ما يأتي (لحقه) الولد بخلاف ما لو ولدت لأكثر منها لان الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر منه كما استقرى واعتباري للدة في هذه من وقت إمكان العلوق قبل الفراق لامن الفراق الذي عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتمدته الشيخان حيث قالوا في ما أطلقوه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً عليهم من وقت إمكان العلوق قبل الفراق والازدادت مدة الحمل على أربع سنين

ان الفرق أن هنا سبباً ظاهراً فكان قويا في اقتضاء الفساد بخلاف زوجة المفقود ليس فيها سبب ظاهر يحال عليه الفساد ومثله شرح مر (قوله فان نكحت قبل زوالها الخ) راجع لقوله وأرنابت بعدها (قوله بالاحتمال) متعلق بإبطال شوبري (قوله وكالثاني) أي النكاح الثاني (قوله لحق بالوطء) أي ان أمكن كونه منه وان أمكن كونه من الاول لا تقطاع الخ كما صرح بذلك مر فقوله عنه أي الاول الواقع في كلام مر فاعله سقط من كلام الشارح الآتي (قوله ولو فارقها) مثل المفارقة الموت وقوله من إمكان العلوق أخذ الشارح من كلام المتن سابقاً خفف من الثاني لدلالة الاول (قوله ولم تنكح أو نكحت الخ) أشار بهذا الى أن قول المتن الآتي فان نكحت مقابل لهذا المقدر فيؤيد منه تقييد المتن (قوله بقربنة ما يأتي) أي قوله فان نكحت بعد انقضاء عدتها (قوله لحقه) وبان وجوب نفقتها وسكنائها وان أقربت بانقضاء العدة شرح مر (قوله لان الحمل الخ) علة لقوله لحقه (قوله فيما أطلقوه تساهل) أي حيث لم يقيدوا بأربع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الأربع بعة من الفراق كان عليهم ان يقيدوا ويقولوا أربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الأربع اهـ (قوله والقويم) معتمد (قوله والا) أي وان قلنا انها من الفراق لزادت مدة الحمل على أربع سنين أي بلحظة يمكن فيها العلوق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع أنهم حصروا أكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فاهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله الأربع مع زمن الخ) أي الأربع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائداً عليها (قوله التي هي) الظاهر انه صفة للأربع المحرورة بالباء فكان الأولى تقديمه (قوله بل مرادهم الأربع الخ) أي والاستثناء مرادهم وكأنهم قالوا أربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي اللحظة الوطء قبل الفراق فسأوت عبارتهم عبارة المتن فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الأربع بعة الناقصة وهذه الزيادة هي المكمل للأربع بعة لازائدة عليها فلم يلزم على قول الأصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما يلزم كونه أربع بعة وهو المراد (قوله بدون زمن الوضع) أي ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فعلم ان مرادهم بقولهم أربع سنين من الفراق أربع منها زمن الوطء فتكون الأربع بعة ناقصة لحظة الوطء على كلامهم لانه محسوب مهادون زمن الوضع لانه واقع بعدها حل فالمناسب للشارح أن يبدل الوضع بالوطء لان الكلام فيه وعبرة زي قوله بدون زمن الوضع وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة اهـ قال مر والحاصل أن الأربع بعة متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر في هذه الغلبة الفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للنسب بالاكتفاء فيها بالإمكان (قوله في الوصية) كأن أوصى لحمل هند وانفصل لأربع سنين ولم تكن فراشا فان حسبنا الأربع بعة من إمكان العلوق قبل الوصية كانت أربع بعة كوامل وان قلنا انها من تمام صيغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصيغة هنا بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كأن قال ان كنت حاملاً فأنت طالق فولدت لأربع سنين ولم يبطأها زوجها في هذه المدة فان قلنا انها من إمكان العلوق قبل الطلاق كانت أربع بعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء

(١١ - (بحري) - رابع) ومرادهم ما بانه قويم انه أوضح بما قالوه والافاق لوه صحيح أيضاً بأن يقال ليس مرادهم بالأربع فيها الأربع مع زمن الوطء والوضع التي هي مرادهم بانها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون زمن الوضع فلا تلزم لزادة المذكورة وبهذا يجاب عما يورد من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق (فان نكحت بعد) انقضاء (عدتها فولدت ستة

أشهر) فأكثر من إمكان العلوق بعد العقد (لحق الثاني) وإن أمكن كونه من الأول لما مر فيها إذا ثبت (ولو نكحت) آخر (فيها) أي في عدتها (فاسدا وجهها الثاني فولدت لامكان منه) دون الأول (لحقه) بأن ولدته لا أكثر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل الفراق ولستة أشهر فأكثر من وطئه نعم إن كان طلاق الأول رجعيًا ففيه قولان في الشرحين والروضة بل ترجيح أحدهما كذلك والثاني يعرض على القاتف ونقله البلقيني عن نص الام وقال هذا الذي ينبغي الفتوى به (أو) لامكان (من الأول) دون الثاني (لحقه) بأن ولدته لا أربع سنين فأقل مما مر ولدون ستة أشهر (٨٢) من وطء الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم اعتدتا لثاني كما يعلم من الفصل

(قوله لما مر الخ) هو قوله لان الفرائض الثاني تأخر فهو أقوى عرض (قوله فاسدا) أي في الواقع لاقى ظن الوطئ والافهوزان وعليه الحد وعلمنا ان علمت أيضا قل على الجلال (قوله من إمكان العلوق) أي من الأول وقوله من وطئه أي الثاني (قوله أحدهما كذلك) أي يلحق بالثاني وهو المعتمد وقوله حكمه ما مر فيه وهو أنه ان ألحقه بالأول لحقه وانقضت عدتها بوضعه الخ (قوله انتظر بلوغه وانقسابه) فلولا ينسب بعد البلوغ لم يجز عليه لجواز أنه لم يل طبعه لواحد منهما مخرج مر ولا توقف العدة لي ذلك بل إن أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم يتنف عنهما اعتدت به عن أحدهما ثم تعدل لآخر بثلاثة أقراء بعده والاقان اتقى عنهما اعتدت لكل بثلاثة أقراء وتقدم عدة الأول قل على الجلال فلوا لحقه القاتف بعد انقسابه بنهر من انتسب اليه كان المعول عليه الحاق القاتف لان الحاقه بالحكم أو كالينته حل (قوله بالفاسد الصحيح) أي فيما إذا نكح في العدة صحيحا حل (قوله وقرب عهده) ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله فكذلك) أي إذا ولدته لامكان من الثاني دون الأول لحقه أو لامكان من الأول دون الثاني لحقه أو لامكان منهما عرض على قاتف

(فصل في تداخل عدتي امرأة) أي اثباتا ونفيًا لاجل قوله أو من شخصين (قوله عندنا شخص الخ) الحاصل أن العديتين إما أن يكونا لشخص أو شخصين وعلى كل ما أن يكونا من جنس أو جنسين (قوله في عدة غير حل الخ) بأن كانت باقراء أو أشهر وعلى كل ما أن يكون الطلاق بائنا أو رجعيًا وعلى كل ما أن يكون عالما بالتحريم أو جاهلا بالصورة ثمانية (قوله ولم تحبل من وطئه) حتى يتحقق كون العديتين من جنس واحد حل (قوله أو بالتحريم) أي تحريم وطء المعتدة وقوله وقرب عهده بالاسلام الخ ظاهره في البائن دون الرجعية (قوله لا عالما بذلك) أي بالتحريم أو جاهلا به غير معذور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطئه وطء شهة حل وان كان عالما بالشبهة خلاف أي حنيفة القائل بأن الوطء يحصل به الرجعة (قوله تداخلتا) أي دخلت بقية الأولى في الثانية كما يأتي في المفاعلة ليست على بابها (قوله من فراغ وطء) وهو اخراج الحشفة حل (قوله والبقية) الأولى التفرع حل وصريح كلامه ان البقية موجودة حتى يصح وقوعها عن الجهتين مع أن الواقع عن الجهتين إنما هو أول الثانية الذي هو قدر البقية وعبارته في الرجعة فالقراء الأول واقع عن العديتين (قوله كما مر في الرجعة) فلوراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة لرجوعها للزوجية حل (قوله وهي ممن تحيض) فيد بذلك لتكون من ذوات الأقراء الممثل بها والافتدوات الأشهر كذلك قل على المحلى (قوله فكذلك) قديقال هلاجهما مع ما قبلها وجعل قوله تداخلتا راجعا اليهما لما فيه من الاختصار وأجيب بأنه إنما فصلها لقوله في الأولى وله رجعة الخ وفي الثانية فتتقضيان الخ (قوله في الحمل) معنى دخول الأقراء في الحمل

الآتي (أو) لا مكان (منهما) عرض على قاتف وترتب عليه حكمه فان ألحقه بأحدهما حكمه ما مر فيه أو ألحقه بهما أو نقاه عنهما أو اشتبه عليه الامر أو لم يكن ثم قاتف انتظر بلوغه وانقسابه بنفسه وان ولدته لزمن لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدته لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين مما مر لم يلحق واحدًا منهما وخرج بالفاسد الصحيح وذلك في أنكحة الكفار فإذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني ولم يعرض على قاتف ويزيد في وجهها الثاني مالو علمها فان جهل التحريم وقرب عهده بالاسلام فكذلك والافهوزان

درس

(فصل في تداخل عدتي امرأة * لو (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (كان) هو أولى من قوله

بان (طائى ثم وطئ في عدة غير حل) من أقراء أو أشهر ولم تحبل من وطئه عالما كان أو جاهلا بانها الماطقة أو بالتحريم وقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (لا عالما) بذلك (في بائن) لان وطئه طائى نال حرمة له (تداخلتا) أي عدتا الطلاق والوطء (فتبتدى عدة) باقراء أو أشهر (من) فراغ (وطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق والبقية واقعة عن الجهتين (وله رجعة في البقية) في الطلاق الرجعي دون ما بعده كما مر في الرجعة وهذا من زيادتي (أو) من (جنسين) حمل وأقراء) كأن طلقها حائلا ثم وطئها في أقراء أو حبلا أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ممن تحيض (فكذلك) أي فتد اخلاص بأن تدخل الأقراء في الحمل في المثال مع

لأنها صا حبه ما والا فراء انما يعتد بها اذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد اتفقنا ذلك هنا للعلم باستغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقضي ان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزما عدتا (شخصين كأن كانت في عدة زوج أو) وطء (شبهة) (٨٣) فوطئت من آخر (بشبهة) كنكاح

فاسدا وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت (فلا تداخل) لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لان عدته لا قبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعدد للشبهة بالاقرار (ف) ان لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق لقوتها باستنادها الى عدة جائز (وله رجعة) فيها سواء كان ثم حمل أم لا لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته بكونها فراشا للواطئ (و) له رجعة (قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وان راجع في النفاس لان عدته لم تنقض وخروج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعة شبهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما اذا كان ثم حمل أو سبقت الشبهة من زيادتي (فان

مع انها غير معتبرة مع وجود الحمل غير حل الزنا انها لا تستأنف بعد وضع الحمل كما في ع ش (قوله وقد بسطت الخ) والمعتمد منه ما ذكره الشارح هنا خلافا لمن قال باقضاء العدة بالاقرار مع وجود الحمل الذي جرى عليه في البهجة واعتمده الاستوى وجرى عليه الجلال المحلى اه حل (قوله من الوطء) أي الواقع بعد الطلاق وقوله أم لا أي أو كان واقعا قبل الطلاق أي حال الزوجية حل (قوله فان لم يكن حمل الخ) فان لم يكن حمل ولا طلاق قدم عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعدد للثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما حل (قوله ثم تعدد للشبهة) أي بعدمضي زمن النفاس أي عدة كاملة (قوله وان سبق وطء الشبهة الخ) فادامضي قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة لطلاق ثم تبنى على القرأين السابقين للذين لعدة وطء الشبهة وكذا يقال فيما بعده شيخنا (قوله لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة) بل ولا بعده مادامت المعاشرة موجودة بحيث يتمكن منها حتى يفرق بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرح م ر لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة سواء كانت الشبهة بعقد أو غيره أي لا يراجع في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما لونية عدم العود اليها كالتفريق اه وفي هذا الاستدراك نظر لانه يقتضي أن زمن وطء الشبهة والمعاشرة محسوب من عدة الطلاق ولكنه لا يراجع فيه وليس كذلك لانها بعد تفريق القاضي ولو بعد سنين تبنى على ما مضى من عدة الطلاق ثم تستأنف عدة للشبهة حيث لا حمل ولا يحسب زمن المعاشرة من العدة كما يدل عليه قول الشارح لخروجها حينئذ عن عدته أي لطلاق (قوله لان عدته) أي الطلاق لم تنقض لعدم وجودها أي ان كان وطء الشبهة عقب الطلاق فهي سالبة تصديق تبنى الموضوع تدبر ويمكن حمل كلامه على ما اذا تأخر وطء الشبهة عن الطلاق (قوله باستدامة النكاح) أي الكامل والافهي استدامة (قوله ولا يمتنع بها) يؤخذ منه حرمة نظرها اليها ولو بلا شهوة وخلوة بها شرح م ر وقال ع ش هذا يخالف ما مر له فيبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة من المعتدة عن الشبهة اه ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارته ولا يلزم منه اعتماده فلا يراجع على انه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يمتنع (قوله حتى تقضيها) أي الاخرى (قوله منه) أي من الزوج بان وطئت بشبهة ثم أحبلها الزوج ثم طلقها رجعيًا وراجعها (قوله انقطعت العدة أيضا) أي من حين الرجعة وفيه ان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق فلا فائدة في التقييد بقوله ولا حمل حينئذ الا أن يقال أتى بالمفهوم لاجل قوله بعد واعتدت للشبهة

(فصل في حكم معاشرة المفارق المعتدة) (قوله لو عاشر مفارق) أي المعاشرة المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تتصل كالخلوة ليلا دون النهار انتهى زي وفي قل على الجلال والمراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا أو نهارا والخلوة بها كذلك وغير ذلك اه (قوله أو غيره) كخلوة (قوله لم تنقض عدتها) وان طال الزمن جدا كعشر سنين اه ع ش فاذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود اليها كملت على ما مضى قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع الا

راجع) فيها (ولا حل انقطعت وشرعت في الاخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتحتها ان انعكس ذلك (ولا يمتنع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فان كان ثم حمل منه انقطعت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها الى مضيه لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حاملًا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضه كاصلها (فصل) في حكم معاشرة المفارق المعتدة ولو (عاشر مفارق) بوطء أو غيره (رجعية في عدة أقراء أو اشهر لم تنقض) عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفرائض

الرجعية أو غيره فكالفارق في البائن وخرج بما ذكر عدة الحمل فتتقضي بوضعه مطلقا (ولا رجعة بعدهما) أي بعد الاقراء والاشهر وان لم تنقض بهما العدة احتياطاً وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره (ويلحقها طلاق الى انقضاء عدة) لذلك (ولو نكح معتدة بظن صحة وطئ انقطعت) عدتها (بوطنه) لحصول الفراش به بخلاف ما اذا لم يوطأ وان عاشرها لا تنفاه الفراش (ولو راجع حائلاً أو حاملاً فوضعت ثم طلقها استأنفت) عدة (وان لم يوطأ) لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع انقضت عدتها به وان وطئ لا طلاق الآية (ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء ودخل فيها البقية من العدة السابقة لانهما لو احدثا ولو طلق قبل الوطء بنت على ما سبق من العدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا تتعلق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية (فصل) في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد (يجب بوفاة زوج عدة وهي) أي عدة الوفاة (لحره حائلاً أو حاملاً من غيره كزوجة صبي) أو مسوح (ولو رجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة) أشهر

بالنية والظاهر أنه لو عاد للعاشرة كانت معاشرة جديدة حل فان لم يمض زمن بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام حل في القولة الآتية فلا منافاة تدبر (قوله كالمفارق في الرجعية) أي كعاشرة المفارق أي فيثبت لها جميع أحكام الرجعية المعاشرة (قوله احتياطاً) أي وتعليقاً عليه لتقصيره وهذا هو المفتى به وحينئذ فهي كالبائن بعدمضي عدتها الاصلية الا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها لانها كالبائن بالنسبة لعدم جواز رجعتها ع ش وكالرجعية في حقوق الطلاق وفي أنها يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما رجحه البقيني في باب النفقة وأفتى بجميعها الوالمرجه الله شرح م ر والحاصل انها كالرجعية في ستة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكنائها وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له تزوج نحو اختها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها أي حال المعاشرة وطها حكم البائن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح خلعها بمعنى أنه اذا خالها وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم ليس لنا امرأة يلعنها الطلاق ولا يصح خلعها الا هدموا اذامات عنها لا تنتقل لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح م ر وقيل على الجلال وع ش (قوله الى انقضاء عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة له في هذه العدة لان حقوق الطلاق للتعليل عليه حل وبعبارة ع ش وصورة ما تنقضي به عدتها أن يترك معاشرتها ويمضي بعد ذلك ثلاثة اقراء وأشهر ان لم يسبق من عدتها شيء قبل المعاشرة والا بنت على ما مضى ع ش (قوله لذلك) أي احتياطاً (قوله ولو نكح معتدة) أي من غيره بقريضة قوله بظن صحة وأما لو نكح معتدة فسيأتي (قوله انقطعت) معنى انقطاعها ان زمن الفراش قبل التفريق بينهما لا يحسب من العدة (قوله بوطنه) أي فلا بد من وطئها لا تقطاع العدة وحينئذ يفرق بينهما اذا فرق فصل ان كانت حاملاً من وطء الشبهة اعتدت به وبعد الوضع تكمل العدة الاولى والا فتكمل العدة الاولى ثم تشرع في الثانية (قوله ولو راجع حائلاً) فلو طلق من غير مراجعة بنت على ما مضى حل (قوله لعودها بالرجعة الخ) أي فكان الطلاق منه فيما اذا لم يوطأ قابعد وطئها والمطلقة بعد الوطء تعتد بخلاف ما سيأتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح جديد وقد طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي قبل الطلاق وهذا علم من قوله ولو راجع لانه لا يراجع الا ان كانت مدخولاً بها (قوله لا طلاق الآية) وهي وأولات الاحمال الخ (قوله ولو نكح معتدة) أي البائن وهو جائز لان الشخص نكاح المعتدة منه (قوله البقية) أي على تقدير بقائها والا فبمجرد وطئها انقطعت العدة بالكلية ولم يبق لها بقية أصلاً م ر بالمعنى فالاولى حذف قول المصنف ودخل فيها البقية (قوله وأكملتها) أي عدة الطلاق الاول

فصل في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد (قوله ولو رجعية) بان مات بعد طلاقها طلاقاً رجعيًا فانها تنتقل لعدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق وتحدد وتسقط مؤنتها ولو حاملاً وهذا بخلاف البائن الحامل فلا تنتقل ولا يجب عليها الاحداد ولا تسقط نفقتها وان صار الزوج معسراً بالموت لانه دوام فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره وهذا هو المتمدن كما في شرح م ر (قوله أربعة أشهر وعشرة) لان بالاربعة أشهر يتحرك الحمل لانه وقت نفخ الروح فيه وزيدت العشرة استظهاراً وذلك يستدعي ظهور حل ان كان وهذه حكمة لا يلزم اطرادها حل لتعلقها بما اذا مات الزوج قبل وطئها وكان صغيراً قال م ر أولان النساء لا يصرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر اهـ (فرع) لو قال أنت طالق قبل موتي باربعة

من الايام (بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً من (٨٥) بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً

أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعيًا
ويؤخذ مما يأتي أنه لا أحداد عليها أيضاً ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حيائه كما مر قل على
الجلال (قوله من الايام) فسر العشرة في المتن بالايام وفي الآية بالليالي جر ياعلى الافصح عند حذف
المعدود وهو انه يؤتى في العدد بالتاء اذا كان المعدود مذكراً ويجرد منه اذا كان مؤنثاً كما اذا كان
المعدود مذكراً فانه دفع توقف حل (قوله والذين يتوفون) أى وزوجات الذين يتوفون ليناسب
قوله يتر بص فان التبر بص للزوجات قال الشوري يقال توفي فلان وتوفى اذا مات فن قال توفي معناه
قبض وأخذ من قال توفي معناه توفي أجله أى استوفى عمره واستكمل له وعليه قراءة على رضى الله عنه
يتوفون بفتح الياء اه (قوله أى عشريال) وفسر العشر بذلك لتأنيتها ولانها غرر الشهور والايام
وأشار بقوله بأيامها الى دفع إيهام اخراج اليوم العاشر من المدة اه برماوى (قوله من ذكر) أى من
زوجة الصبي والمسوح ع ش فن بيانية لا تعدية وقال بعضهم قوله من ذكر أى من غير الزوج فتكون
من التعدية على هذا اه (قوله بالاهلة) ما لم يمت أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام
فحينئذ ثلاثة بالاهلة وتكمل من الرابع أربعين يوماً ولو جهلت الأهلة حسبها كاملة شرح م
وأما لو بقي منه عشرة فقط فتعتمد باربعة أهلة بعدها ولو ناقص ع ش (قوله نصفها) وهو
شهران وخمسة أيام بلياليها وبحث الزركشى وغيره ان قياس ما مر انه لو ظننا زوجته الحرة لزمها
أربعة أشهر وعشرة أيام ورد بان عدة الوفاة لا تتوقف على وطء فلم يؤثر فيها الظن وبه يفرق بين هذا
وما مر اه حج وصور بعضهم كلام الزركشى فقال لو كان له زوجتان حرة وأمة فوطئ زوجته الأمة
على ظن انها زوجته الحرة واستمر ظنه الى موته فتعتمد عدة الاحرار ومثله ما لو غر بمرتها اذا الظن كما
نقلها من الاقل الى الاكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بان يرد بان عدة الوفاة
لا تتوقف على وطء فلم يؤثر فيها الظن عنده اه م في شرحه (قوله أو مسلولا) أى خصيناه وقولهم
الخصية المني للاء والبسرى لشعر لعله باعتبار الغالب والافقد وجد من له البسرى فقط وله ماء كثير
وشعر كثير شرح م (قوله فهو مقيد للآية) فان قلت لا حاجة الى هذا مع قوله أو لا والآية محمولة على
الغالب من الحرائر الحائلات قلت يمكن أنه إشارة الى توجيه آخر للآية لكن يرد عليه ان الآية من قبيل
العام لا المطلق فكان الاولى ان يقول فهو مخصص للآية السابقة المهم الا ان يقال ان هذا مبني على ان
الموصول في مثل هذا لا عموم له ع ش والاولى الجواب بان المضاف المقدر في الآية وهو زوجات لا عموم له
بل هو مطلق (قوله وقد يصل) أى مع علمه بنزول الماء كما في شرح م (قوله وقد يصل الخ) قد يقال
ان هذا يتأتى في المسوح بالمساحة اذا ذكر لا أثر له في الماء وانما هو طريقة كالنقش شدي على م
(قوله ولم يطأ واحدة منهما) حاصله انه اما ان يكون وطئاً أو وطئاً واحداً أو لم يطأ واحدة منهما وعلى
كل اما ان يكون الطلاق بائناً أو رجعيًا فالخامس ستة وعلى كل اما ان تعتد بالاقراء أو بالاشهر أو
احداًهما بالاقراء والاخرى بالاشهر فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والذى يؤخذ من الشارح تسعة
لانه اما ان لا يطأ واحدة منهما أو يطأ واحدة أو يطأهما وعلى كل من الاخيرين اما ان تكون عدة
بالاشهر أو الاقراء وعلى كل اما ان يكون الطلاق رجعيًا أو بائناً فالمجموع ثمانية تضم للاولى واستثنى منها
صورتين بقوله لاني بائن والمستثنى منه محذوف والتقدير اعتدنا الوفاة في جميع الصور لاني بائن الخ وقوله ولم
يطأ مفهوم قوله بعد فتعتمد من وطئت وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً مع قوله وهما ذوات أشهر مطلقاً مفهوم
قوله وهي ذات اقراء وقوله وذات اقراء في طلاق رجعي مع قوله وذواتا اقراء في رجعي مفهوم قوله لاني

عشر ليال بأيامها وسواء
الصغيرة وذات الاقراء
وغيرهما والآية محمولة على
الغالب من الحرائر الحائلات
والحق بين الحاملات ممن
ذكر وتعتبر الاشهر بالاهلة
ما يمكن ويكمل المنكسر
بالعدد كنظائره (ولغيرها)
ولو مبعدة (كذلك) أى
حائل أو حامل ممن ذكر
(نصفها) وهو شهران
وخمسة أيام بلياليها يأتى
في الانكسار ما مر وتعبيرى
بغيره وبغيرها أهم من
تعبيره بما ذكره (ولحامل
منه) أى من الزوج
حرة كانت أو غيرها
(ولو مجبوا) بقى أثناء
(أو مسلولا) بقى ذكره
(وضعه) أى الحمل لقوله
تعالى وأولات الاحمال
أجلهن أن يضعن حملهن
فهو مقيد للآية السابقة
وفارق المجهول والمسؤل
المسوح بأن المجهول بقى
فيه أو عينة المني وقد يصل
الى الفرج بغير ابلاج
والمسؤل بقى ذكره وقد
يبالغ في الابلاج فيلتد
وينزل ماء رقيقاً بخلاف
المسوح (ولو طلق احدى
امرأتيه) معينة عنده أو
مبعدة (ومات قبل بيان)
لعينة (أو تعيين) للمبعدة

ولم يطأ واحدة منهما أو وطئ واحدة

وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في طلاق رجعي أو وطئهما أو ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدنا لوفاة) وإن احتمل أن لا يلزمها عدة (٨٦) في الأولى وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات

الأشهر وفي ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر للاحتياط في الجميع (لاني) طلاق (بأن) ووطئهما أو أحدهما فتعد من وطئت (وهي ذات أقراء بالاكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة (أقراء من طلاق) لذلك وتعد غيرها لوفاة لما تقرر وذ كر حكم وطء أحدهما في الجميع من زيادتي ووجه اعتبار الأكثر من الطلاق في المهمة مع أن عدتها إنما تعتبر من التعيين أنه لما أيس من التعيين اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بمأمر) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت يقين فلا يزال الايقين وتعيير بما ذكر أولى من تعييره بما ذكره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لمخالفته القياس الجلي إذ

بأن المستثنى مما تقدم وهذا المستثنى مقيد بقيود ثلاثة بآئن ووطئت وذات أقراء وفيه صورتان أشار إليهما به وله ووطئهما أو أحدهما والمستثنى منه فيه سبع صور لان الإطلاق في الموضعين فيه صورتان وقوله في طلاق رجعي أي لان الرجعية تنتقل لعدة الوفاة (قوله وهي ذات أشهر مطلقاً) أي في طلاق رجعي أو بآئن لان الأشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كما في الرجعية أولاً كما في البائن وقوله وذات أقراء الخ أي لانها حينئذ تنتقل الى عدة الوفاة (قوله بقرينة ما يأتي) أي قوله لاني طلاق بآئن الخ (قوله أن لا يلزمها عدة) أي لعدم وطئها (قوله في الأولى) وهي ولم يطأ واحدة منهما أي لان المطلقة الغير المدخول بها لا عدة عليها سم (قوله وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لانها اذا ماتت زوجها في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية سم ويمكن أن يصور بما اذا انقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله بالاكثر الخ) ولو مضت جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة لان كلاهما يحتمل انها متوفى عنها وانها مطلقة منقضية العدة اه سم ع ش على مر (قوله منها) حال من عدة الوفاة أي حال كونها مبتدأة منها (قوله وعدة أقراء من طلاق) هذا ان لم يمض قبل موت الزوج بعض الأقراء فلم يمتض قبل موته قرآن مثلاً اعتدت بالاكثر من الباقي وعدة الوفاة لامن عدة الوفاة وثلاثة أقراء تأتي بها بعد الموت وان كان هو القياس حل ومثله في مر (قوله وتعد غيرها الوفاة) انظر لم أعاده مع انه علم من كلام المتن واجب بانه ذكره لانه مقابل قوله من وطئت وقوله لما تقرر وهو قوله للاحتياط في الجميع (قوله ووجه اعتبار الخ) جواب عما أورده البلقيني من أن حساباتها من الطلاق مبني على ضعيف والمعمد أنها تحسب من التعيين فأجاب الشارح بان حساباتها من التعيين ان تيسر والا فتحسب من الطلاق باتفاق شيخنا (قوله المفقود) وكذا المفقود لا ينكح زوجها أختها ولا أر بعاسوا حتى يثبت موتها بمأمر ولو أخبرها عدل بموت زوجها أو فراقه جاز لها باطنان تزوج وكذا لو أخبره بموت زوجته جاز له باطنان نكاح أختها وأربع سواها سم وعبارة شرح مر نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل لها باطنان تنكح غيره قاله الفقهاء والقياس أنها لا تنكح عليه ظاهراً ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو أختها وخامسة سواها (قوله بحجة فيه) أي الطلاق أي بحجة مقبولة فيه بحيث يثبت بها وهي رجلان كما يأتي في الشهادات (قوله فلو حكم بنكاحها الخ) أي حكم بذلك حاكم يراه كالخفي نقض حكمه وحل قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف مالم يخالف القياس الجلي كما هو مبسوط في محله والقياس عليه هنا هو قسمة ماله وعق أم ولده (قوله الجلي) وهو ما قطع فيه بنفي تأثير الفارق كقياس احراق مال اليتيم على أكله (قوله اذ لا يجوز الخ) لان النكاح أولى من المال في المراعاة حيث يحتاج لما أكثر فقوله أن يكون حياً في ماله أي الذي هو أدون من النكاح في الاحتياط وفيه إشارة للرد على الخفية ع ش حيث جعلوه حياً في عدم قسمة ماله وميتاً في جواز نكاح زوجته (قوله صح النكاح) ولا يشكل بما تقدم في المرتبة حيث لا يصح النكاح وان تبين أن لا حل مع أن الحاصل في كل شك لان الشك ثم لم يلب ظاهراً فأبطل لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى حل (قوله ويجب احداً) وتركه كبيرة ع ش (قوله على معتدة وفاة) وان شاركها غيرها بأن أحباها بشبهة ثم تزوجها ثم مات

لا يجوز أن يكون حياً في ماله وميتاً في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتاً) قبل نكاحها بمقدار العدة عنها (صح) النكاح تنص عليه عن المانع في الواقع فأشبه مالوا ببيع مال أبيه بظن حياته فبان ميتاً درس (ويجب احداً على معتدة وفاة) خبر

الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشر أي فانه يحل لها الاحداد عليه أي يجب للاجتماع على ارادته والتقيد بإيمان المرأة جرى على الغالب لان غيرهما من لها أمان يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة ومجنونة منعهما مما يمنع منه غيرها (وسن لمفارقة) (٨٧) ولورجعية ولا يجب لانهما ان فورقت

بطلاق فهي محقة به أو بفسخ قال فسخ منها أو لمعنى فيها فلا ياتي بها فيهما إيجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وذكر سنة في الرجعية من زبدي وهو ما نقله في الروضة كأصلها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تزني بما يدعو الزوج الى رجعتها (وهو) أي الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لينة ولو) صبغ (قبل نسجه أو خشن) خبر الصحيحين عن أم عطية كذا انتهى أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشر وأن نكحت وأن تطيب وأن تلبس ثوباً مصبوغاً بخلاف غير المصبوغ ككتان وبريس لم تحدث فيه زينة كنقش وبخلاف المصبوغ لالزينة بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالاسود والكحل لا تغاء الزينة فيه وان تردد

عنها وقتنا تعد بالوضع عنهما أي عن عدة الوفاة والشبهة وهو الراجح أي لانهم لو اختلفوا مات وهي في عدة شبهة لغيره بأن كانت حاملاً منها لم يجب عليها احداد قبل الوضع وهذه ماردة على قول بعضهم يجب احداد على المتوفى عنها زوجها حل وعبرة مر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حاملاً من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه بالحرف وقوله يشمل الأولى اثلا يشمل (قوله أي يجب) لان ما جاز بعد امتناع وجب غالباً مر (قوله جرى على الغالب) أولانه أبعد على الامتثال شرح مر (قوله من لها أمان) وان كان زوجها كافراً مر ع ش وراعى معنى غير فأن الضمير العائد عليها (قوله يلزمها الاحداد) بمعنى أن تلزمها به والا فهو يلزم غير من لها أمان ايضاً لكن لزوم عقاب في الآخرة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة رشدي (قوله ولورجعية) معتمد (قوله ولا يجب) أي به مع علمه لأجل التعليل الذي بعده وللرد على القائل بوجوبه عليها كالميتوفى عنها قال مر وفرق الأول بأنها محقة بالفراق الخ ففرض الشارح بقوله لأنها ان فورقت الخ ابداء فارق في القياس الذي استند اليه الضعيف (قوله محقة به) أي مهيجورة متروكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه فلا تحزن عليه (قوله ان الأولى لها أن تزني الخ) حل على ما اذا كانت ترجو رجعة بالتزني ولا يتوهم انه لفرحها بطلاقه حج (قوله لغة المنع) لان المحدة تمنع نفسها من الطيب والزينة حل (قوله بما) أي بصبغ بقصد لينة انما قدر هذا في المتن لانه يؤهم انه انما يمنع عليها لبس المصبوغ بقصد الزينة لا ما صبغ لا بقصد الزينة وان كان الصبغ في نفسه زينة فأشار هذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد للزينة وان لم يقصد بصبغه خصوص زينة رشدي (قوله ولو قبل نسجه الخ) الغاية الأولى للرد والثانية لتعميم كما يفهم من أصله (قوله على ميت) أي لاجله (قوله الا على زوج) أي فلا تنهى ان تحد عليه أربعة أشهر بل تؤمر بذلك فاربعة معمول لفعل محذوف وقوله وأن نكحت حل أي ونهى ان نكحت حل الخ فهو معمول لفعل مقدم مطوف على فعل مأخوذ من الاستثناء شينخا عز يزي ولا يصح عطفه على ان تحد لانه يصير المعنى وكذا تنهى أن نكحت حل الخ مع ان انتهى انما هو عن ترك الا كتحال لان الفرض ان الاحداد انتهى عنه كان على غير الزوج نعم يصح عطفه عليه ان قدر مضاف أي وعن ترك الا كتحال الخ ومحل وجوب الاحداد عليها في المدة المذكورة ان لم تكن حاملاً منه والا وجب عليها الاحداد الى وضعه سواء تراخى وضعه عن موته بمدة كثيرة بلغت أكثر الحمل أو لا (قوله ككتان) بفتح الكاف وكسرهما قل على الجلال (قوله وابر يس) وهو الحرير الأبيض اه حل وهذا خرج بالمصبوغ وهذا واضح عند قوم لا يترينون بذلك (قوله ومصبوغ) الواو فيه بمعنى أو ع ش (قوله ممن يتحلى به) أي بالنحاس غير المموه حل (قوله نهارة) راجع لتحلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه ان لبس المصبوغ يمتنع ليلاً ونهاراً وانظر ما للفرق ثم رأيت في شرح م ر مانصه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلاً بانهما يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلى اه وفي قل على الجلال قوله واس مصبوغ أي ولوليلاً ومستورا بغيره (قوله عمام) أي في قوله ان موه بهما أو كانت المرأة ممن

المصبوغ بين الزينة وغيرها كالاخضر والازرق فان كان براقاصاً في اللون حرم والا فلا (و) ترك (تحل يجب) يتحلى به كأول (ومصبوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كنهاس ان موه بهما أو كانت المرأة ممن يتحلى به (نهارة) كخال وسوار وخاتم خبر أبي داود وغيره بأسناد حسن المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا نكحت حل والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بفتحها ويقال طين أحر يشبهها وخرج بالتحلى بما ذكر التحلى بغيره كخاص ورماس عاريين عمام وبالنهار وهو من زبدي

التحلي بما ذكره من إباحة الحاجة ومعهما الحاجة (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو غير محرم لخبر أم عطية السابق واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض أو النفاس قليلا من قسط أو اظفار وهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم وظاهرها أن احتاجت إلى تطيب جاز كالاكتحال وبه صرح الامام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتها لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (و) ترك (الاكتحال بكحل زينة) كما تقدم ولو كانت سوداء وكحل أصفر ولو كانت بيضاء وإن لم يكن فيهما تطيب لخبر أم عطية السابق (الاحاجة) كرم (ف) تكتحل به (ليلا) وتمسحه نهارا ويجوز للضرورة تهاو ذلك لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت

(٨٨)

في عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا تطيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار والصبر بفتح الصاد وكسر هاء مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء ونحو ج بكحل الزينة غيره كالتوتياء بخائر مطلقا إذا زينة فيه وتعبير بذلك أعم من تعبيره بأنه وقولي قليلا من زيادتي (و) ترك (اسفيداج) بذال معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يطلي به الوجه (ودمام) بضم المهملة وكسر هاء وهي حرة يوردها الخلد (وخضاب ماظهر) من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ماتحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود السابق وقولي ماظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كأصلها عن

يتحلى به ع ش أي عشرين عن التوبة والتزيين بهما (قوله بخائر بلا كراهة الحاجة) كالخوف عليه (قوله وترك تطيب) أي بما يحرم على المحرم ابتداء ودواما فيلزمها نزع الثوب المطيب إذا طرأت العدة حل بخلاف المحرم فإنه لا يحرم عليه استدامته لأنه مأمور بالتطيب قبل الاحرام (قوله ولو غير محرم) بأن لا يكون كحل زينة كالتوتياء والششم فلهما غير محرمين قبل وضع الطيب فيهما (قوله من قسط) بضم القاف وكسر هاء مصباح (قوله أو اظفار) ضرب من العطر على شكل اظفار الإنسان قسطا في على البخاري (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح (قوله جاز) وعند زوال الحاجة يجب عليها إزالة ذلك فوراً حل (قوله وترك الاكتحال) ولولعمياء باقية الحدقة سم على حج ع ش (قوله وكحل أصفر) وهو الصبر كما في شرح م ر وفي المختار الصبر اللؤلؤ المر (قوله الاحاجة) أي مبيحة للتيمم حل وزى قال البرماوي وفيه بعد والوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة (قوله دخل على أم سلمة) أي زوجته صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل نكاحها وتمسك بهذا الحديث ونحوه من قال يجوز نظر الوجه من الأجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنه وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الزينة بل وقعت اتفاقاً وأنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه ع ش على م ر (قوله والصبر) وهو الكحل الأصفر كما في شرح م ر (قوله مطلقاً) أي ليلا ونهارا الحاجة أولاً (قوله إذا لاز زينة فيه) هذه شبه مصادرة لأنه يصير المعنى يجوز كحل غير الزينة إذا لاز زينة فيه (قوله حرة الخ) راسخ عند العامة بحسن يوسف (قوله ماظهر) أي عند المنة (قوله بنحو حناء) بكسر المهملة يقرأ بالهمز وبالمد جمع واحد حناء بالمدايض قل على خ ط وقال البرماوي واحد حناء كغنية سميت بذلك لأنها تحت لآدم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورر قا يستتر به طار عنه الأوراق الحناء (قوله كورس) هونبت أصفر يصبح به في اليمن (قوله وتصنيف طرتها) أي تسوية قصتها (قوله ونصفه) التصغير بصاد مهملة وفاء جعل الشيء أصغر ويحتمل أن يكون بالغين المعجمة أي يجعل صغيراً بأن يقلل شعره ولعل الثاني أقرب ع ش (قوله وحل تجميل فراش) أي تجميل البيت بالفراش وكذا يقال في تجميل الأثاث بدليل قوله بان تزين الخ لأن اسم الإشارة يعود لتجميل الفراش والأثاث وعطفه على الفراش من عطف العام على الخاص لأن الأثاث يشمل الفراش والأواني شئنا قال الشوبري وأما الغطاء فالوجه أنه كالثياب مطلقاً كما في شرح الروض (قوله وحمام) أي أن لم يكن فيه خروج محرم والاحرم شرح م ر والخروج المحرم أن يكون لغير ضرورة كافي ع ش عليه (قوله لا للرجل) أخذه

من

الرويات لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكره من نظيرها أصابعها وتصنيف

طرتها وتجميل شعر صدغها وتسويدها الحاجب وتصغيره (وحل تجميل فراش) مما تقدم وتقطعه عليه من مرتبة ونظف ووسادة ونحوها (و) تجميل (أثاث) بتثنتين وهو متاع البيت وذلك بأن تزين يتيها بالفراش والستور وغيرها لأن الاحداث في البدن لا في الفراش والمكان (و) حل (تنظيف) بغسل رأس وقلم ظفر وإزالة وسخ وامتشاط وحمام واستعداد لان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية إلى الوطء فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة (ولو تركت احداثا وسكتي) في كل المدقات وبعضها وإن لم تبلغها وفاة زوجها إلا بعد المدة (انقضت) بعضها (عدتها) وإن عصمت هي أو ولها بترك الواجب عند العلم بحرمة إذا عبرة في انقضائها باقضاء المدة (ولها) أي للمرأة لا للرجل

(حداد على غير زوج) من قريب وسيد (ثلاثة أيام فأقبل) لا ما زاد عليها وذلك ما خوذ من الحديثين السابقين أو لم يبحث
(فصل في سكنى المعتدة) (تجب سكنى المعتدة فرقة) بطلاق أو فسخ (٨٩) أو وفاة لقوله تعالى في الطلاق

أسكنوهن من حيث سكنتم
وقيس به الفسخ بأنواعه
بجامع فرقة النكاح في
الحياة والخبر فرقة بضم
الفاء بانف ما كان في الوفاة أن
زوجها قتل فساأتر رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
ترجع إلى أهلها وقالت إن
زوجي لم يتركني في منزل يملكه
فأذن لها في الرجوع قالت
إني أنصرفت حتى إذا كنت
في الحجرة أوفى المسجد
دعائي فقال امكثي في بيتك
حتى يبلغ الكتاب أجله قالت
فاعتدت فيه أربعة أشهر
وعشرا صححه الترمذي
وغیره هذا حيث (تجب
نفقتها) على الزوج (ولم
تفارق) فلا تجب سكنى لمن
لا نفقة لها عليه من ناشز
ولوى العدة وصغيرة
لا تحتمل الوطء وأمة
لا تجب نفقتها كما لا تجب
لمعتدة عن وطء شبهة ولو
في نكاح فاسد فتعبري
بذلك أعم من قوله إلا
ناشزة وهو من زيادتي في
معتدة فسخ أو وفاة
وحيث لا تجب سكنى لمعتدة
فالزوج أو وارثه أسكنها
حفظ المائه وعليها الإجابة
وحيث لا تركة ولم يتبرع
الوارث بالسكنى سن للسلطان

من تقديم الخبر لانه يفيد الحصر أي فيصم عليه ذلك واجتناب كل ما يشعر بالتبرم أي التضرر والتضرر
والفرق بينه وبين المرأة أن المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أي وعملوك
وصهر وصدق وعالم وصالح بخلاف غير من ذكر فيجزم الاحداد عليه مشوري
(فصل في سكنى المعتدة) (قوله تجب سكنى لمعتدة فرقة) ولو أسقطت حق السكنى عن الزوج لم يسقط
كما فتى به المصنف لوجوبها يوم ما يوم واسقاط ما لم يجب لا غرر حر م ويؤخذ منه انها سقط في اليوم
الذي وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سكاه بطاوع بغيره اه ع ش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت
العدة أو بعضها ولم تطالبه بالسكنى لم تصرد ينافي النمة بخلاف النفقة لانها معاوضة اه ح (قوله أو فسخ)
أو انفساخ بردة أو لعان أو رضاع حل أو مراده بالفسخ ما يشمل الانفساخ وصرح بوجوب السكنى
للملاعة ع ش أيضا (قوله أو وفاة) أي حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسل في النمة شرح م
قال ع ش وتقدم سكاه على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وحمله بالنسبة لليوم الذي وجبت فيه
لا بالنسبة لما بعده لعدم وجوب بهاله لانها يجب يوم ما يوم كما قاله م (قوله من حيث سكنتم) صفة لمخدوف
كما أشار إلى ذلك البيضاوي بقوله أي مكانا من مكان سكاه ع ش (قوله في الرجوع) أي إلى أهلها
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحي بخلافه أمرها بالملك في بيتها التي كانت فيه (قوله
في الحجرة) أي حجرة نبي صلى الله عليه وسلم (قوله في بيتك) أي المحل الذي كنت فيه والاضافة لادنى
ملاسة اه ع ش (قوله يبلغ الكتاب) أي المكتوب وهو العدة (قوله ولو في العدة) كأن خرجت لغير
حاجة بلاذن الزوج وإذا عادت إلى الطاعة عادت السكنى حل (قوله وصغيرة) أي متوفى عنها
أو استدخلت ماء المحترم كافي زى وهذا قد يشكل على ما قدمه من انه يشترط لوجوب العدة على الصبية
إذا وطئت تهيؤا للوطء فان لم تهيؤا فلا عدة لها وقياسه ان استدخل الماء لا يوجبها بالطريق الأولى
اللهم الا ان يقال المراد بالتهيؤ هنا التهيؤ بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشكل على هذا الجواب
ماسيا تى للشارح فيما لو أرضعت أجنبية زوجتيه من قوله ولو بعد طلاقهما الرجعى للقطع بعدم تهيؤهما
للوطء لكونها دون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير المحشى من عدم اشتراط تهيؤ الصغيرة للوطء ومن
ثم لم يعتبر م ر كحج هذا القيد إلا في الصبي اه ع ش (قوله لا تجب نفقتها) بأن لم تكن مسلمة له ليلا ونهارا
حل (قوله عن وطء شبهة) أي ويجب عليها ملازمة المسكن إلى انقضاء العدة وان لم تستحق السكنى على
الواطئ اه زى (قوله أعم) أي مفهومه أعم وقوله في معتدة الخ يقتضى أن الاصل ذكره في معتدة الطلاق
مع انه لم ... كره أصلا وأجيب بأنه لما ذكر ما يدل عليه في الجملة وهو قوله الا ناشزة فكأنه ذكره تدبر
(قوله ولم يتبرع الوارث) مقتضاه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمها الإجابة ومثله السلطان وكذا الأجنبي
حيث لا رية ولا نظر للمنة لانها ليست عليها بل على الميت حل (قوله وانما وجبت السكنى الخ) غرضه
بهذا ابداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف القائل بأن المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كما لا تجب
لها النفقة كما في شرح م (قوله لصيانة ماء الزوج) هذا أصل مشروعيها فلا ينتقض بوجوب
السكنى للمتوفى عنها قبل الدخول أو كان المتوفى صغيرا لا يرث له أو صغيرة أو نحو ذلك مشوري (قوله
محافظة على حفظ ماء الزوج) لا يشمل نحو الصغيرة مشوري (قوله لو ارتحل أهلها) أي البدوية

(١٢ - (بحيرى) - رابع) اسكنها من بيت المال وانما وجبت السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة نحو طلاق بائن وهي حائل
دون النفقة لانها لصيانة ماء الزوج وهي تحتاج إليها بعد الفرقة كما تحتاج إليها قبلها والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وإذا وجبت السكنى
فانما تجب (في مسكن) لا تقيها (كانت به عند الفرقة ولو) كان (من نحو شعر) كحرف محافظة على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها

وفي الباقيين قوة وعد تخيرت بين الإقامة والارتحال كما يعلم عما يأتي في العنر لان مفارقة الاهل عسرة موحشة ونحو من زيادتي (ولا تخرج) منه ولو رجعية (ولا تخرج) (٩٠) هي منه ولو وافقها الزوج على خروجها منه بغير حاجة لم يحز وعلى الحاكم المنع منه

لان في العلة حقاقة تعالى
وقد وجبت في ذلك المسكن
قال تعالى لا تخرجوهن من
بيوتهن ولا يخرجن وما
ذكرته في الرجعية هو ما قاله
الامام قال في المطلب ونص
عليه في الام وفي الحاوي
والمذهب وغيرهما من كتب
العراقيين ان الزوج ان
يسكنها حيث شاء لانها في
حكم الزوجية وبه جزم
الثوري في نكته قال
السبكي والاول اولى لاطلاق
الآية والاذرعي انه المذهب
المشهور والزر كشي انه
الصواب (الاذرعي كثر اذ غير
من لها نفقة) على المفاوق
(نحو طعام) كقطن
وكتان (نهارا وغزها
ونحوه) كحديثها وتأنسها
(عند جارتها ليلان)
رجعت و (بات بيبتها)
للحاجة الى ذلك امان
لها نفقة كرجعية وحامل
بائن فلا يخرجان لذلك الا
بذن الزوج كالزوجة اذ عليه
القيام بكفايتهما نعم للثانية
الخروج اذ غير تحصيل النفقة
كشراء قطن وبيع غزل
كما ذكره السبكي وغيره
(وكخوف) على نفس أو
مال من نحو هدم وغرق
وفسقة مجاورين لها وهذا

بمخلاف الحضرية فإنه يجب عليها الإقامة وإن لم تساعد العلة حل (قوله وفي الباقي الخ) أي من غير
الأهل فلو عادوا إليها العود حل (قوله وعدد) أي كثرة فهو عطف سبب على مسبب ويحتمل أن
يكون بضم العين جمع عدة (قوله ولو رجعية) المراد على من قال للزوج إخراجها وإسكانها حيث شاء
لأنها في حكم الزوجة (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أي إن كور من الخروج والإخراج للذين في المتن
وقوله لأن في العدة الخراجع لقوله وعلى الحاكم وقوله لم يجوز قال حل ويؤخذ منه أنها لو أسقطت حقها
من السكنى أو من شيء منها لا يسقط (قوله وقيل وجبت في ذلك المسكن) فكما لا يجوز إبطال أصل العدة
باتفاقهما لا يجوز إبطال ثوابه اهـ شرح الروض (قوله هو ما قاله الإمام) معتمد (قوله نهارا) اما
الليل ولو أوله خلا فالبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لأنه مظنة الفساد إلا إذا لم يمكنها ذلك نهارا أي
وأمنت كما بحثه أبو زرعة اهـ حج (قوله وغزها ونحوه الخ) ظاهره وإن كان عندها من يحدتها
وتأنس به لكن قال حج بشرط أن لا يكون عندها من يحدتها ويؤانسها على الوجه ع ش على م
وسياق كلام المصنف يقتضي أن الضمير راجع للتي لا نفقة لها فقتضاء أن من لها النفقة لا تخرج
لجارتها للغزل ونحوه ونؤيد هذا صنيعة في المفهوم حيث أخره عن هذا أيضا لكن تعليقه الآتي فيه بقوله
اذ عليه القيام بكفائتهم ما يبعد تقييد الخروج للجارة بمن لا نفقة لها إذ لا علاقة للخروج للغزل والتأنس
ونحوهما بالنفقة وعدمها وذكروا حج محترز قوله غير من لها نفقة قبل مسألة الخروج للغزل عند الجارة
فقتضاء أنها غير مقيدة بمن لا نفقة لها فالضمير في غزها للعدة من حيث هي لا بقيد كونها لا نفقة لها
السكن صنيعة في شرح الروض كصنيعة هنا ومثلها م (قوله عند جارتها) أي الملاصقة لها والملاصقة
الملاصقة لما ذكره في الوصية حل (قوله ليلا) أي حصته منه لم تكن معظمه والافيحرم عليها أن
تتحدث عند جاراتها معظم الليل ونقل عن ابن شهاب أنه يرجع في ذلك للعادة وجوز عليه حج كشيخنا
حل (قوله وبات بيتهما) أي وإن كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسماة عند العامة بالعالة
وينبغي أن محله إذا لم يحتاج للخروج في تحصيل نفقتها والاباز لها الخروج اهـ ع ش على م (قوله
حامل بائن) أي بغير وفاة بخلاف المتوفى عنها ولو حاملا فإنه لا نفقة لها شورى وحل (قوله إلا باذن
الزوج) هو ظاهر بناء في الرجعية على ما تقدم عن الحاوي أنه يسكنها حيث شاء أعلى المعتمد من أنه
لا يسكنها في غير المسكن الذي فورقت فيه فيشكل لأن ملازمة المسكن حق الله تعالى فلا تسقط بأذنه
الآن يقال نسأحوافيه لعدم المفارقة للمسكن بالكلية فتعده لازمة له عرفا ع ش على م (قوله نم
لثانية) وكذا الأولى كما نقل عن شيخنا الضعف سلطنة الزوج عليها وظاهره وإن كان لها من يقضي
حاجتها وفي كلام شيخنا أنها لا تخرج لذلك حل وفي ع ش على م قوله إن الرجعية مكفية قضية التعليل
أنها أي الرجعية لو احتاجت للخروج لشراء قطن أو أناس بجارتها لا يجوز (قوله على نفس أو مال) أو
اختصاص م (قوله أو مال) أي ولو لغيرها وإن قل اهـ بر (قوله بغيران) ويظهر أن المراد بالجرهنا
الملاصق أو ملاصقه ونحوه كالمقابل لا ما مر في الوصية شرح م أقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في رفع
الدمى بناءه على بناء جاره المسلم لكان قريبا شورى (قوله أي شدة تأذيم بها) ويتعين حل كلام
المصنف على ما إذا كان تأذيمهم من أمر لم تعده وبالآجبرت على تركه ولم يحل لها الانتقال حيثئذ كما هو

أعم من قوله تخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذها بجيران أو عكسه) أي شدة تأذهم بها

للحاجة الى ذلك بخلاف الاذي

اليسير اذ لا يخلو منه أحد ومن الجيران الاحياء وهم اقارب الزوج ثم ان اشتد اذاعهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها
 وخرج بالجيران ما لو طلقت بيعة أو يها وتأذت بهم أو هم بها فلا تقل لان الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتقلت لبلداً أو مسكن باذن) من
 الزوج (فوجب عدة ولو قبل وصولها) اليه (اعتدت فيه) لانها مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الامتعة من الاول أم لا (أو) انتقلت
 لذلك (بلا اذن في الاول) تعتد وان وجبت العدة بعد وصولها الثاني لعصياتها بذلك نعم ان اذن لها بعد انتقالها أن تقيم في الثاني
 فكما لو انتقلت بالاذن (كلاؤذن) في الانتقال (فوجب) أي (٩١) العدة (قبل خروجها) فتعتد في الاول

لانه الذي وجبت فيه العدة
 (أو سافرت باذن) لحاجتها
 أو لحاجته كحج وعمرة
 وتجارة واستحلال من
 مظلمة ورد آبق أولاً
 لحاجتها كنزعة وزيارة
 (فوجب في طريق فعودها
 أولى) من مضيتها وانما لم
 يلزمها العود لان في قطع
 المسير مشقة ظاهرة وهي
 معتدة في غيرها مضت
 أو عادت (ويجب) أي
 عودها (بعد انقضاء
 حاجتها) ان سافرت لها
 (أو) بعد انقضاء (مدة
 الاذن) ان قدر لها مدة
 (أو) مدة (اقامة المسافر)
 ان لم يقدر لها مدة في سفر
 غير حاجتها لتعتد للعبه
 في الطريق أو ببعضها
 وبعضها في الاول عملاً
 بحسب الحاجة (كوجوبها
 بعد وصولها) المقصد فانه
 يجب عودها بعد ما
 واطلاقاً للسفر أولى من
 تقييدها بالحج أو التجارة

ظاهر شرح م ر شوبري (قوله اليسير) وهو ما يحتمل عادة شو برى (قوله ومن الجيران) أي
 وبخلاف تأذيتهم من الجيران الاحياء فهو مفهوم قيد ملاحظ في كلامه أي جيران غير احياء (قوله
 وتأذت بهم) الاظهر أن يقول بهما لكن مراده التعميم في أهلها الاشارة الى أن الابوين غير قيد (قوله
 ولو قبل وصولها) أي وبعد ما يشترط مجاوزته في الترخيص للمسافر من البلد والواجب عليها العود حل
 (قوله في الاول تعتد) أي يجب عليها ذلك وان لم يجب عليه اسكانها لانها حينئذ ناشئة حل وفيه ان
 الناشئة اذا عادت للطاعة في أثناء العدة عاد لها وجوب الاسكان من حين عودها كما تقدم (قوله أو
 سافرت باذن الخ) لا تلبس هذه باقبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف تلك فانها انتقلت لتسكن (قوله
 أو لحاجته) أو مانعة خلو (قوله من مظلمة) بكسر اللام اسم للظلم اما بالفتح فاسم للظلم به مختار بالمعنى
 ع ش على م ر (قوله أو لحاجتها) صادق بما اذا كان لحاجة أجنبي وقوله وزيارة أي زيارة الصالحين
 اما زيارة أقاربها فهي من صلة الرحم فهي من حاجتها حل (قوله في طريق) أي بعد مجاوزة ما يشترط
 مجاوزته في الترخيص للمسافر كما يرشد اليه التعليل حل (قوله فعودها أولى) هذا شامل كما ترى لما اذا
 كان السفر لاستحلال مظلمة أو لحج ولو مضيقاً وفي جواز الرجوع حينئذ فضلاً عن أفضلته مع عدم
 المانع من المضى نظراً ليجنى رشيدى (قوله أو مدة اقامة المسافر) وهي ثلاثة أيام غير يوم الدخول
 والخروج ع ش (قوله عملاً بحسب الحاجة) تعليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها أي مع علته
 وهي قوله لتعتد ولو ذكره بجنبه كما صنع م ر كان أوضح (قوله لكن ان سافرت) استدراك على
 قول المتن فعودها أولى (قوله لانها خرجت الخ) أي فبزوال أهبة الزوج عنها لا تزول أهبة
 السفر عنها بسقوط السلطنة فاغتفر والهامدة السفر حل وفي المختار تأهب استعداد أهبة الحرب
 عدتها وجمعها أهب اه فالمعنى لانها خرجت ملتبسة بما أعده من المؤكل وحوادث السفر فلا
 يفوت علم ذلك ويقال لها بمجرد فراقها سافري من غير أهبة بل تمكث مدة اقامة المسافر لتحصيل
 ذلك فقوله أهبة السفر أي المدة التي تتأهب فيها للسفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف)
 ويجب عليه اسكانها في الثانية دون الاولى عملاً بتصديقه حل (قوله من الوارث) متعلق باعرف
 قال سم والحاصل ان المعتمدان الزوج يصدق اذا أنكر أصل الاذن أو صفته والوارث يصدق اذا
 أنكر الأصل دون الصفة (قوله لما سر) أي في الآية من قوله لا تخرجوهن من بيوتهن أو في الحديث
 من قوله امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أو في قوله لان في العدة حقا لله تعالى تدبر (قوله وصح
 بيعه) أي ويكون مسلوب المنفعة بقية مدة العدة (قوله في عدة أشهر) فلو حاضت في أثناءها وانتقلت

لكن ان سافرت معها لحاجته لزمها العود ولا تقيم محل القرعة أكثر من مدة اقامة المسافر ان تمت الطريق ووجدت رقة لانها
 كان بسفره فينقطع بزوال سلطنته واغتفر لها مدة اقامة المسافر لانها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر وذكراً لغيره يعود
 مع قول أو مدة الى آخره من زيادتي (ولو خرجت) منه (مطلقاً وقال ما أذنت في خروج أو) أي قال وقد قالت (أذنت) الى بي
 (لا تنقله حلف) فيصدق لان الأصل عدم الاذن في الاولى وعدم الاذن في الثانية فيجب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف
 ما لو كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها المصدقة بيمينها لانها أعرف بما جرى من الوارث والتصريح بالتحليف في الثانية من زيادتي
 (واذا كان المسكن) ملكاً (له ويليق بهاتين) لان تعتد فيه لما سر (وصح بيعه في عدة أشهر) كما لا تدرى لافي عدة حل

أو اقراء لان آخر المدة مجهول (أو) كان (مستعاراً ومكثري وانخفضت مدته) أي المكثري (انتقلت) منه (ان امتنع المالك) من بقائه ما يد الزوج بأن رجع المير ولم يرض باجارتها بأجرة التل وامتنع المكثري من تجديد الجارة بذلك وكامتناعه خروجه عن أهلية التبرع في المسكن بنحو جبرين أو سقه (أو) كان ملكاً (لها تخيرت) بين الاستمرار فيه باعارة أو اجارة والا انتقال منه وهذا ما صححه في الروضة كأصلها فلا يلزمها بذلك باعارة ولا باجارة فقول الأصل استمرت أي جواز التلاخي فانتفاء ذلك وإن أشعر كلامه بالوجوب (كأن كان) المسكن (خسباً) فتخير بين الاستمرار (٩٢) فيه وطلب التقله الى لائق بها (ويخير) هو (ان كان

نفساً) بين ابقائها فيه ونقلها الى مسكن لائق بها ويخير المسكن الاقرب الى النقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الفزالي وتردد في الاستحباب (وليس له) ولو أعمى (مساكنها ولا مداخلها) في مسكن لما يقع فيه امن الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية (الا في دار واسعة مع عجز بصير محرم لها مطلقاً) أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع عجز بصير محرم (له أنثى أو حليلة) من زوجة أو أمة (أو) في دار (بها نحو حجرة) كطبقة (وانقرض كل) منهما (بواحدة بمرافقتها كطبخ ومستراح وممر) وصرف (وأغلق باب بينهما) أو سد وهو أولى فيجوز ذلك في المورنين ولو بلا محرم أو نحوه في الثانية لاتقاء المحذور فيه لكنه يكره لانه لا يؤمن معه النظر ولا دبرة

الى الاقراء لم ينفسخ ويخير المشتري وانظر لوراجعها وسقطت العدة هل يبطل خياره أو لا شورى (قوله أو اقراء) سواء كان لها عدة أم لا لانها قد تختلف وأقول لم ينظر في عدة الاشهر الى انها قد تنتقل الى الاقراء اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أي الانتقال شورى (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل فانه لا يدري هل تضعه بدمضى أقله أو غالباً أو أكثره لكن يرد عليه ان آخره معلوم وهو بلوغ أربع سنين الآن يقال يحتمل أن يموت ولا ينزل من بطنها فلا تنقض عدها مادام في بطنها فلا يخرج حينئذ مجهول حتى في وضع الحمل وفيه أن هذا لا يرد بعد التوجيه المتقسم (قوله فتخير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاها به قبل الفراق لانها قد فعل ذلك لدوام الصحبة وقد انقطعت سم (قوله ويخير) أي وجوباً بقوله وجوبه معتمد (قوله ولا مداخلها) أي دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة مخرج (قوله فيهما أي المساكنة والمداخلة) (قوله بأجنبية) أي أصالة فلا يردانها صارت أجنبية (قوله أو حليلة) أي التي يحل له وطؤها وقيل التي تحل معه في فراش واحد شورى (قوله نحو حجرة) أي جنسها بدليل قوله وانقرض كل واحدة وهي كل بناء محوط (قوله وأغلق) أي وجوباً بقال القاضي أبو الطيب والمالوري وسمر اه مخرج (قوله باب بينهما) أي على الدوام أخذ من قوله أو سد ولا يظهر هذا الا في علو وسفل كما قاله شيخنا عزري (قوله كونها ثمة) بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها والا وجه ان الاغنى الفطن ملحق بالبصير وسكت عن محرمها ومحرمه الا في ظاهره وان لم يكن ثقة ومقتضى كلام شيخنا ان محرمها لا يشترط كونه ثقة بخلاف محرمه حل

باب الاستبراء

بالمؤذ كره عقب العدة لا شترا كهما في أصل البراءة (مر) وسمى بذلك لانه طلب فيه أقل ما يدل على البراءة اه (قوله التربص بالمرأة) أي صبر المرأة فلعل الباء زائدة ولذا أسقطها (مر) وزادها هنادون العدة اشارة الى ان التربص قد يكون من السيد وقال المرأة دون الامة اشارة الى أنه قد يكون في الحره كما يأتي في قول المتن ويزوال فراش له عن أمة بعقها (قوله حدونا) كالشراء أو زوالا كالتقو هما تمييزان محولان عن المضاف وقوله لبراءة الرحم علة للتربص مع سببه (قوله أو تعبدنا) كالصغيرة والآيسة ع ش وهو معطوف على قوله لبراءة رحم أي أو لتعبدوليس معطوفاً على حدونا (قوله وهذا) أي قوله بسبب ملك اليمين (قوله ظاننا انها أمة) خرج به مالوظها وزوجته الحره فانها تعتد بثلاثة اقراء أو زوجته الامة فتعتد بقرآن كما تقدم له ع ش على (مر) (قوله على أن حدوث) هذا الترفي لا يفيد شيئاً لانه يغني عنه قوله وهذا جرى على الأصل حل وقال عن أتى به نوطته لما بعده (قوله بل الشرط)

مراده

في الاولى بمجنون أو صغير لا يميز وتعيير فيهما بما ذكر مع ما فيه من زيادات أولى من تعييره بما ذكره

وظاهر أنه يعتبر في الحليلة كونها ثمة وان غير المحرم ممن يباح نظره كامرأة ومسوح ثقتين كالحرمة فيما ذكر (درس) (باب الاستبراء) هو لغة طلب البراءة وشرعاً التربص بالمرأة مدة بسبب ملك اليمين حدونا أو زوالا لبراءة الرحم أو تعبدنا وهذا جرى على الأصل والا فتدريجب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره ظاننا انها أمة على أن حدوث ملك اليمين أو زواله ليس بشرط بل الشرط كما سيأتي حدوث حل التمتع به

مراده بالشرط السبب وقوله به أي بالملك وهو متعلق بحل لا يحدث والمعنى حدوث حل التمتع الحاصل بسبب الملك بعد زواله بما منع ككتابة وردة ووطء غير (قوله أو روم أو تزويج) أي إرادته (قوله ونحوها) كالمستدخلة ماء المحترم في فرجها عش (قوله حل التمتع أو تزويج) بيان للقضي للاستبراء ولهما أسباب فمن أسباب الأول الملك وطلاق أمته المملوكة قبل ووطء زوجها لوازوال كتابة وردة وزوال فراش له عن أمته بعتقها ومن أسباب الثاني ووطء الأمة التي يريد تزويجها حل وجعل زوال الفراش المذكور سبباً للأول فيه نظر بل هو سبب للثاني لأنها لا تزوج بعد عتقها إلا أن استبرأت نفسها تأمل حج (قوله بملك أمة) أي ملكاً لازماً (قوله ولو معتدة) أي فيجب الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا محل في إرادة التمتع أمافي إرادة التزويج فلا يجب الاستبراء كما صرح به في الروض ففي هذا مع قول الشارح حل التمتع أو تزويج إطلاق في محل التقييد وفيه ما فيه عن محل وجوب الاستبراء بعد انقضاء العدة إذا كانت معتدة من غيره فإن كانت معتدة منه أي من المشتري وجب الاستبراء فقط وتنقطع به العدة (قوله وسبي) بشرطه الآتي من القدمة على الراجح أو اختيار التملك على المرجوح كما يعلم من السير فلا اعتراض عليه حيث أطلق هنا قيد هناك فيحمل المطلق على المقيد وعن الجويني والقفال وغيرهما أنه بحرم ووطء السراري اللاتي يجلبن من الروم والهند والترك الآن ينصب الإمام من يقسم الغنائم من غير ظلم أي يفرز خمس الخمس لأهله اه سم على حج والمعتمد جواز الوطء لاحتمال أن يكون الساري ممن لا يلزمه التخميس كذمي ونحن لانحرم بالشك مراه زى وحف (قوله ورد بعيب) ولو في المجلس (قوله ولو بلا قبض) أي في جميع مامر عن وعبارة أصله مع شرح مراه ولو مضى زمن استبراء على أمة بعد الملك وقبل القبض حسب زمنه أن ملكها بالثبوت لقوة الملك به ولما أصبح يبعه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من المعارضات في الأمع حيث لا خيار لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار لضعف الملك لاهية فلا تحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه ومثلها غنيمة لم تقبض بناء على أن الملك فيها لا يحصل إلا بالقسمه كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك فيها بالقبول اه (قوله وبكر) في كون البكر تيقن براءة رجهما نظراً لأنه يمكن شغله باستدخال المتني من غير ووطء الآن يقال هي كالآيسة لأن الآيسة حلها محتمل فليس المراد بالتيقن حقيقته حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) راجع للسائل كلها من قوله وإن تيقن إلى قوله أم عن استبرأها وهو متعلق بيجب الاستبراء أما بالنسبة للتزويج فيجوز تزويجها من غير تجديد استبراء حل وشو برى وإنما توقف ووطء على الاستبراء دون تزويجها ووطء الزوج فيها لو اتفقت إليه من صبي أو امرأة أو رجل لم يبطأ أو ووطئ واستبرأ ودون عتقه ثم تزوجه لأن ملك اليمين سبب ضعيف في الوطء إذ لا يقصد به استقلاله فتوقف على الاستبراء بخلاف التسكاح فإنه سبب قوي إذ لا يقصد إلاه فلم يتوقف على الاستبراء ولذلك جاز ووطء الحامل من الزنا بالتسكاح دون ملك اليمين اه سم وقوله إذ لا يقصد أي الوطء وقوله به أي الملك وقوله استقلالاً أي بل تبعاً للخدمة المقصودة وقوله فتوقف أي الوطء وقوله إلاه أي الوطء أيضاً (قوله في سببها أو طاس) بفتح الهمزة اسم موضع كفي المختار وفي قل بضم الهمزة أفصح من فتحها وسببها أو طاس هم سببها وازن وتقيف وأضيفت لاوطاس لأن الغنيمة كانت فيه وهو موضع بيز مكه والطايب وكانت السببها من النساء والدراري ستة آلاف ومن الأبل أربعة وعشرين ألفاً ومن الغنم فوق أربعين ألفاً وأربعة آلاف أوقية من الفضة وكان للمشركون عشرين ألفاً والمسلمون اثني عشر ألفاً عشرة من المدينة واثنان من مكه وكان ذلك لثمان من الهجرة عام الفتح اه من شرح الأجهوري على فضائل رمضان (قوله وألحق) أي قاس لأن إلحاق قياس وإنما عبر هنا

أوروم التزويج ليوافق ما يأتي في المكاتب والمرتدة وتزويج موطوءاته ونحوها (يجب) الاستبراء لحل التمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة (بشراء أو غيره) كارت ووصيتوسبي ورد بعيب ولو بلا قبض وهبة بقبض (وإن تيقن براءة رحم) كصغيرة وآيسة وبكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم عن استبرأها بالنسبة لحل التمتع وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في سببها أو طاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضه واه أو بدو أو غيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي رضي الله عنه بالسبب غيرها بجامع حدوث الملك وألحق من لم تحض أو آيست من تحيض في اعتبار قصر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كاسيأتي وتعبيري بما ذكر أعظم مما ذكره

(و) يجب الاستبراء (بطلاق قبل وطء) وهذه من زيادتي (و بزوال كتابة) صحيحة بأن فسختها الكتابة أعجزها سيدها بجزها عن
 المنجوم (و) بزوال (ردة) منهما أو من أحدهما العود ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكتابة أو بالردة وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله
 ويجب في مكاتبه عجزت وكذا (٩٤) مرتدة (لاجل) لها (من نحو صوم) كاعتكاف واحرام ورهن وحيض ونفاس بعد

حرمها على السيد بذلك
 لان حرمها به لا تخل بالملك
 بخلاف النكاح والكتابة
 والردة وتعييرى بذلك أعظم
 من قوله لا من حلت من
 صوم واعتكاف واحرام
 (ولا يملك زوجه) لانه لم
 يتجدد به حل (بل يسن)
 لتمييز ولد النكاح عن ولد
 ملك اليمين فانه في النكاح
 ينقدها لو كانت ثم يعتق بالملك
 وفي ملك اليمين ينقدها حراً
 وتصير أمه أم ولد (و) يجب
 الاستبراء (بزوال فراش)
 له (عن أمة) مستولدة
 كانت أو لا (بعقها) باعتاق
 السيد أو عونه بأن كانت
 مستولدة أو مدبرة كما
 تجب العدة على مفارقة عن
 نكاح فعلم ان الأمة لو عتقت
 من زوجة أو معتدة عن
 زوج لا استبراء عليها لانها
 ليست فراشاً للسيد ولان
 الاستبراء لحل التمتع أو
 التزويج وهي مشغولة بحق
 الزوج بخلافها في عدة
 وطء شبهة لانها لم تصبر بذلك
 فراشاً لغير السيد (ولو
 استبرأ قبله) أي قبل العتق
 (مستولدة) فانه يجب
 عليها الاستبراء لما مر

بالحاق وفيما قبله بالقياس للتفنن قل فسقط توقف الشورى وعبارة مر ومن تحيض من
 لا تحيض في اعتبار الخ (قوله قبل وطء) أما بعده فتجب العدة والاستبراء بعد ما وانما قيد بالقبلية
 ليكون الواجب الاستبراء وحده وهذا التفصيل في غير أم الولد أم هي فان كان قبل وطء الزوج فلا عدة
 ولا استبراء وان كان بعده فعليها العدة لا الاستبراء لشبهها بالنكوح أي الحرة شيخنا وقل على
 الجلال (قوله وزوال كتابة) للكتابة وأمتها أو لملكها بالنسبة لأمته أي لحل التمتع والتزويج ان
 كانت موطوءة قبل الكتابة حل (قوله لا يملك لها من نحو صوم) أما لو اشترى نحو محرمة أو صائمة
 أو معتقة واجبا بذن سيدها فلا بد من استبرائها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أو يجب استبرائها
 بعد زوال ما نهىها قضية كلام العراقيين الاول وهو المتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف
 بالحامل وذوات الاشهر اه شرح مر (قوله لا يملك بالملك) أي ملك التمتع من حل بدليل جواز
 نحو القبلة حل (قوله ولا يملك زوجه) قال في عب المدخول بها وقيد بهذا لاجل قوله بل يسن
 أما لو ملكها قبل الدخول فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر (قوله أيضا ولا يملك) أي الحرف يخرج
 المكاتب اذا اشترى زوجته في الغاية عن النص ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسريه
 ولو باذن السيد زى (قوله لتمييز ولد النكاح) أي أمه الذي هو الماء بدليل قوله ينقدها عن
 (قوله ينقدها لو كانت) أي لملك أمه (قوله ثم يعتق) أي فيما اذا كان الزوج حراً لان المكاتب لا يعتق
 عليه ولده بالملك ولا تصير أمته أم ولد ولو أتت بولد يمكن كونه من النكاح ومن ملك اليمين هل يحمل
 على الثاني لقربه حور حل (قوله بالملك) أي يملكه تبعاً لملك أمه الحاصل بالشراء مثلاً (قوله
 وجب الاستبراء) انما به الشارح على العامل هنا لثلاثتهم عطف المتن على المنى قبله (قوله بزوال
 فراش) انما قال فراش ولم يقل ملك ليفهم أن الاستبراء خاص بالوطء لأن الفراش لا يثبت الا بالوطء
 فاذا اعتقها قبله فلا استبراء لانها كالمطلقة قبل الدخول اه شيخنا (قوله بعقها) خرج ما لو زال
 الفراش بموت السيد بأن كانت غير مستولدة ومدبرة فانها تنقل للوارث فوجب الاستبراء انما هو
 لحدوث الملك فلا يرد عليه قل بزيادة (قوله فعلم) أي من قوله بزوال فراش (قوله بحق الزوج)
 أي من الزوجية والعدة (قوله بخلافها في عدة وطء شبهة) أي فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة
 عس والصورة انها عتقت في عدة الشبهة ح ف وعبارة حل وزى قوله بخلافها في عدة وطء
 الشبهة وحيت تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة وللواطى بالشبهة أن يعقد عليها في زمن عدته دون
 زمن الاستبراء اه وانما قدم الاستبراء لان السيد كالزوج والعنق كالطلاق وتقدم ان عدة الطلاق
 تقدم على عدة الشبهة فكذا الاستبراء (قوله لم تصبر بذلك فراشاً) أي في غير زمن الوطء والافقد
 سدم أنها فيه تكون فراشاً للواطى حيثئذ وكذا ما دامت الشبهة باقية كالنكاح الفاسد حل (قوله
 لما مر) أي في قوله كما يجب العدة الخ (قوله تزويج موطوءته) أي تزويجها لكل شخص ومثل
 موطوءته موطوءة غيره ان كان الماء محترماً وأراد تزويجها لغير صاحبه ولم يكن البائع استبرأها قبل
 البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله هو أولى الخ) لانه يوهم انه اذا اشترى موطوءة

لغيره

(لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير المستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج

حالا اذا تشبه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل استبراء تزويج موطوءته)
 هو أولى من قوله موطوءة مستولدة كانت أو لا حذرا

من اختلاط الماءين أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقاً أو موطوءة غير موطوءة فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره إن كان الماء غير محترم أو استبرأها من انتقلت منه إليه (لاتزوجها) مستولدة كانت أو لا إن اعتقها فلا يحرم كالأحرام تزويجه المعتدة منه أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة أو موطوءة غير موطوءة أو استبرأها من (٩٥) انتقلت منه إليه فكذلك والأحرام

تزوجها قبل الاستبراء وإن اعتقها وذكر حكم غير المستولدة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات أقراء (حيضة) لما مر في الخبر فلا يكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهنا تستعقب الطهر ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فإن الأقراء فيها متكررة فتعرف بتخلل الحيض البراءة ولا تكرر هنا في عقد الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) ممن لم تحض أو أيسر (شهر) لأنه يدل عن القراء حيضاً وطهر غالباً (والحامل غير معتدة بالوضع) كسبية ومزوجة حاملين (وضعه) أي الحمل للخبر السابق (ولو من زنا) أو مسبية لذلك ولحصول البراءة بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكد بدليل اشتراك التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفي

لغيره ولم يطأها هو أنه يستبرأ إذا أراد زواجها (قوله من اختلاط الماءين) أي اشتباههما بمعنى أنه لا بدري أن الولد من الأول أو من الثاني فلا ينافي ما قلنا من أن الرحم إذا استندف لا يقبل مني آخر شيخنا (قوله فله تزويجها) المناسب للمتن أن يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقاً أي من كل أحد (قوله لاتزوجها) أي لنفسه (قوله أما غير موطوءة) محترز الضمير في تزويجها فليس مكرراً مع ما سبق لأن الذي سبق في تزويجها للغير (قوله والابن أن كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرأها من انتقلت منه إليه (قوله وإن اعتقها) الوال للحوال لأن فرض المسئلة أنه اعتقها (قوله لاها) أي بقية الطهر تستعقب أي تستعقبها الحيضة الخ فالحيضة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقيل إن تستعقب بمعنى تطلب أو تستلزم فتكون الحيضة مفعولاً (قوله تستعقب الطهر) أي تطلبه أو تستلزمه ولا يصح أن يكون الطهر فاعلاً لأن التاء تمنع منه (قوله وليس الاستبراء كالعدة) راجع لقول المتن وهو حيضة ولم يقل وهو طهر نظير العدة كما هو المذهب القديم (قوله لأنه يدل عن القراء حيضاً وطهر) فيه أن المعتبر هنا الحيض لا الطهر وليس القراء مذكوراً في المتن حتى يقال إن الشهر يدل عنه فالأولى أن يقول لأنه لا يخلو عن حيض غالباً (قوله والحامل الخ) إن قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حياها إلا من زنا وحينئذ فقوله ولو من زنا غير محتاج إليه قلت يتصور ذلك بأن يشتري زوجته الحامل فأنها لا تعتد بالحمل إذ لا عدة له أصلاً بعد فسخ النكاح والاستبراء مستعقب وحينئذ فقوله ولو من زنا محتاج إليه شورى وقوله غير محتاج إليه الأولى غير ظاهر (قوله كسبية) أي غير مزوجة حل (قوله ومزوجة) أي قبل البيع وصورة أنه أن تكون زوجة صغيراً لولد له أو مسوح حتى يكون الولد ليس من الزوج إذ لو كان منه وطلقها ثم باعها سيدها اعتدت بوضع الحمل واستبرأت بعده ويشكل تزويج الامة للصغير والمسوح ويحجب بطرق الرق لها وطرق المسح له حل بأن كان الصغير ذمياً وهي ذمية والتحقق بدار الحرب وسيت لان زوجة المسلم الذمية لا ترق بالسبي على المعتمد وانظر رأي فائدة في الاستبراء مع كونها من زوجة مع أنه لا يعتد به حينئذ كما يأتي وأجيب بأنه يجب على زوجها إذا ملكها بعد الطلاق وقبل الدخول ويتصور أيضاً في الصبي بأن يزوجه القاضى لقيطة ويقبل له وليه ثم تفر بعد بلوغها بالرق لمن صدقها وأظهر أن هذا التصویر غير متعين بل مثله أن تكون زوجته وهي حامل فيشتريها فإنه يسر له استبرأؤها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل فأنها غير معتدة أصلاً وكانت معتدة بغير الوضع كما إذا طلقت وهي حامل من زنا فأنها تستبرأ بوضع الحمل وتعتد بعده شيخنا (قوله ولو من زنا) أي لا تحيض معه فإن كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحيضة معه لأن وجوده كالعدم وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر فيحصل بشهر مع حل الزنا لأنه كالعدم وهذا هو المعتمد اهـ زي (قوله أو مسبية) أي ولو كانت الزوجة مسبية وحينئذ لا تكرر فيه إلا أن فيه بعداً من جهة أن الغاية راجعة للحامل الشاملة للسبية مطلقاً حل أي فالمسبية الأولى غير مزوجة والثانية مزوجة ويحجب أيضاً بأنه ذكر المسبية الأولى للتمثيل والثانية للتعميم (قوله لاختصاصها الخ) هذا فارق في القين الذي استند إليه الضعيف القائل بأن وضع

بوضع حل غيره والاستبراء الحق فيه لله تعالى فإن كانت معتدة بالوضع بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة أو عتقت حاملاً منها وهي فراش لسيدتها لم تستبرأ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) بشراء أو غيره (نحو مجوسية) كوثنية ومردة (أو) نحو (منزوجة) من معتدة عن زوج أو وطء شبهة مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع (بغير صورة استبراء)

كان حاضاً (فزال مانعه) بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلقت المروجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكن) ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو التقصّد في الاستبراء وتعبيري بما ذكر في الأولى أعم من قوله ولو اشترى مجوسية خاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسيقوطه) دون غيره كقبلة ولس ونظر بشهوة للخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سبايا أو طاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحسن الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كافي المسبية وبغيره قياساً عليه وإنما حل في المسبية لأن غايتها أن تكون مستولفة حربي وذلك لا يمنع الملك أي فلا يحرم التمتع وإنما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بمفهومه عليه بل ودل عليه أيضاً الإجماع السكوني للأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) المملوك ببله عين (في قولها حاضت) لأنه لا يعلم إلا أنها غالباً فللسيد وطؤها بعد طهرها وانما لم تحلف لأنها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعته) الوطء (فقال) لها (أخبرتني بالاستبراء حلف) فله بعد حلفه وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفقوض إلى أماته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تمكينه إذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وإن أبغضاها في

حل الزنا لا يكتفي في الاستبراء كالعدة (قوله كأن حاضت) أي أو مضى شهر أو وضعت وحيث تذكيف هذا مع قوله السابق أن المروجة الحامل التي لا تنقضي عدتها بوضع الحمل يكون استبراءها بوضع الحمل فقد اعتد بالاستبراء مع وجود المانع اهـ حل وأجيب بأن كلامه سابقاً محمول على ما إذا طلقت المروجة ثم اشترى أو وضعت الحمل من زماناً بعد الملك وكلامه هنا فيما إذا اشترى أو وضعت المروجة ثم طلقت بعد مضي صورة الاستبراء كما يدل عليه قوله فزال مانعه وأجيب أيضاً بحمل الأولى على ما إذا كانت زوجته بأن اشترى أو وضعت الحمل من زماناً بعد الملك وكلامه هنا فيما إذا اشترى أو وضعت المروجة ثم طلقت بعد مضي صورة الاستبراء كما يدل عليه قوله فزال مانعه وأجيب أيضاً بحمل الأولى على ما إذا حله فالضمير راجع للحل المعلوم من المقام أو الاستبراء أي محته والاعتداده (قوله لأنه لا يستعقب حل التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا ينسب عنه ع ش على م ر ويؤخذ منه أن حل مرفوع لا منصوب وفيه أن هذا يأتي في الحرمة إذا اشترى أو وضعت ثم حاضت مثلاً مع أنه يعتد بذلك اهـ حل (قوله وحرم قبل الخ) والأقرب أنه كبيرة وينبغي أن محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خاف جازله ع ش على م ر (قوله قبل الخ) أي لما نظر عنقه كبريق الفضة فلم يمالك الصبر عن قبيحها اهـ زى أو أنه فعل ذلك اغاظة للكفار (قوله من سبايا أو طاس) لا ينافي قول غيره من سبايا أو جلولاء لأن جلولاء كانوا معارفين لموازن في القتال لسكونهم خلفاء هم أي معاهدين لهم فيمكن أن السبايا من هوأزن أو من جلولاء وقسموها في الموضع المسمى بأوطاس فتكون الجارية الواقعة لابن عمر من جلولاء (قوله وبغيره) منه النظر بشهوة اهـ حل (قوله الإجماع السكوني) فيه أن واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شروط الإجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كافي جمع الجوامع فكيف استدلل به الشارع مع أنه لا ينعقد إجماع في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال حل هذا لا يأتي إلا على جواز اجتهاد الصحابي في زمنه صلى الله عليه وسلم حور (قوله حلف) انظر لم حلف مع أن القاعدة أن اليمين عليها لأنها شكر لله وللأخبار حل (قوله مفقوض إلى أماته) أي من حيث أنه إن شاء صبر عن التمتع إلى مضي الاستبراء وإن شاء عصى وتمتع قبل مضيه (قوله لا يحال بينهما) في إطلاقه نظر لأنه يشمل ما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جيلة مع أنه يحال بينهما حيث حل مع زيادة (قوله الابوطء) أي في قبلها لأن الوطء في الدبر لا يلحق به الولد في الأمة بخلاف الزوجة الحرة حل وهذا ضعيف (قوله عليه) أي على الإقرار (قوله به) أي بالولد إن لم يستلحقه اهـ حل (قوله وادعى استبراء) ليس بقيد بل متى علم أنه ليس منه وحلف على نفيه لم يلحقه (قوله وحلف) أي على أن

الظاهر وذ كر التحليف من زيادتي (ولا نصير) الأمة (فراشا) لسيدها (الابوطء) ويعلم بأقراره الولد به أو البينة عليه ومثله إدخال المنى (فإذا ولدت للامكان منه لحقه وان) لم يعترف به أو (قال عزت) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به وهذا قاعدة كونها فراشا بما ذكر فلا نصير فراشا بغيره كالكلام والخلاوة ولا يلحقه ولدها وإن خلاها بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وإن لم يعترف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح التمتع والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك اليمين قد يقصد به التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه إلا بالامكان من الوطء (لأن نفاه وادعى استبراء) بعد الوطء بحضنة مثلاً فيقيد بن زنتها بقولي (وحلف ووضعت لسته أشهر) فأكثر (منه) أي من الاستبراء فلا

يلحقه لأن الوطء الذي هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فبقى محض الامكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين وفارق ما لو طلق زوجته ومضت ثلاثة اقراء ثم أنت بولده يمكن كونه منه حيث يلحقه بان فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء أو اليقينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق كما قرر وانما حلف لاجل حق الولد أما اذا وضعته لاقبل من ست أشهر من (٩٧) الاستبراء فيلحقه العلم بأنها كانت حاملا حينئذ

(فان أنكرته) أي الاستبراء (حلف) ويكنى فيه (أن الولد ليس منه) فلا يجب التعرض للاستبراء كافي ولد الحرة (ولو ادعت ايلادا فانكر الوطء لم يحلف) وان كان ثم ولده لأن الأصل عدم الوطء

درس

﴿ كتاب الرضاع ﴾

هو بفتح الراء وكسر هالفة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرب لبنه أو ما حصل منه في امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والأصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر الصحبة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به مع ما يذكره (أركانه) ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه كونه آدمية حية حياة مستقرة) (بلغت) ولو بكر (سن حيض) أي

الولد ليس منه حل (قوله الذي هو المناط) أي للعقل عليه في الحقوق (قوله حيث يلحقه) ولا يجوز فيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا من حل (قوله حلف) هذا على عكس القاعدة من كون اليمين على المنكر احتياطاً للنسب وفيه أن هذا داخل فيما قبله لأن دعوى الاستبراء يصدق بانكارها له واقرارها وحينئذ فلا تظهر المقابلة وأجيب بأنه أي به توطئة لقوله ويكنى فيه الخ اه تأمل (قوله كافي ولد الحرة) فيه تصريح بأنه يكنى أن يقول في نفي الولد من الحرة ليس مني وقد تقدم في اللعان انه لا يكنى لاحتمال أن يكون من شبهة الا أن يقال المراد انه لا يجب مع ذلك التعرض للاستبراء أيضا حل

﴿ كتاب الرضاع ﴾

ويؤثر جواز النظر والتخلو وعدم تقص الطهارة بل سر ووض (قوله لغة اسم لص الثدي) هو أخص من المعنى الشرعي لأن المقوى لا يشمل ما اذا حلب اللبن في اناء وسقى للولد ولا يشمل تناول ما حصل منه كالجين والزبد وأعم من جهة أنه شامل للرضاع من بهيمة وفوق حولين وقوله وشرب لبنه عطف مسبب على سبب وقيل بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله لبن امرأة) المناسب لكلامه الآتي أن يقول لبن آدمية الا ان يقال ذلك شرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف حل (قوله والأصل في تحريمه الخ) لا يخفى ان الأنسب ذكر الدليل الذي يفيد ما يحصل به التحريم الذي الكلام فيه ولعله انما ذكر دليل التحريم مع كونه غير مقصود هنا توطئة لقوله والكلام هنا الخ (قوله وخبر الصحبة) أي به تقصير الآية على بعض المحرمات وهو الأمهات والأخوات من الرضاعة ومن الأولى في الحديثين للتعليل (قوله وتقدمت الحرمة به) وسبب تحريمه أن اللبن جزء المرضة وقد صار من أجزاء الرضيع فاشبهه منيها في النسب ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون نحو ارتد وعتق وسقوط قود ودر شهادة فاذا ملك أباً وأبنة من الرضاع لا يعتق عليه واذا قتل ابنه من الرضاع يقتل به واذا شهد لابنه أو أبية من الرضاع تقبل شهادته وفي وجهه ذكره هنا مع انه قد يقال الأنسب ذكره عقب ما يحرم من النكاح عموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لا عقب تلك لأن ذلك لم يذكّر فيه الا الذوات المحرمة الأنسب بمحل من ذكر شروط التحريم شرح مر وقول مر وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرضة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منيها ومنى الفعل سرى الى الفعل وأصوله وحواشيه كأيأتي ونزل منزلة منيها في النسب أيضا اه ع ش عليه (قوله والكلام هنا الخ) أي فلا يقال هذا مكرر مع ما تقدم (قوله في بيان ما يحصل) أي التحريم به وهو الشروط الآتية (قوله مع ما يذكره) وهو قوله وتعتبر المرضة الخ (قوله تقر يمينه) أي بلغة السابق في الحيض وهو أنه لا يضر تقصها بما لا يسع حيضاً وطهراً ع ش (قوله أثر الولادة) أي نائبي عنها أي أثر احتمال الولادة ليشمل البكر كما يدل عليه كلامه الآتي (قوله بكرة لهما) وكذا أصولهما وفروعهما وحواشيهما حل (قوله بأن بانت ذكوره) قيد بذلك ليصح نكاحه ع ش (قوله

(١٣ - (بحري) - رابع)

تسع سنين قرية تقر يمينه فلا يثبت تحريم بآب رجل أو خنثى ما لم تنضج أنوثته لأنه لم يخلق لغذاء الولد فأشبهه سائر المائعات ولان اللبن أثر الولادة وهي لا تصور في الرجل والخنثى نعم بكرة لهما نكاح من ارتضعت بلبنهما كما نقله في الروضة كأصلها عن النص في لبن الرجل ومثله لبن الخنثى بان بانت ذكوره ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأتى لم يثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن آدميات

ولا بلبن جنية لان الرضاع
نحو النسب والله قطع
النسب بين الجن والانس
وهذا لا يخرج بتعبير
الاصل بامرأة ولا بلبن
من انتهت الى حركة
مذبوح لانها كالميتة ولا
بلبن ميتة لانه من جنة
منفكة عن الحل والحرم
كالبيمة ولا بلبن من لم
تبلغ سن حيض لانها
لا تحتمل الولادة والبلبن
المحرم فرعها بخلاف ما اذا
بلغته لانه وان لم يحكم ببلوغها
فاحتمال البلوغ قائم والرضاع
نحو النسب فاكنت في
بالاحتمال (و) شرط (في
لرضيع كونه حيا) حياة
مستقرة فلا أثر لوصول
اللبن الى جوف غيره
تطروجه عن التغذي
(و) كونه (لم يبلغ حولين)
في ابتداء الخامسة وان
بلغهما في اثناها (يقينا)
فلا أثر لذلك بعدهما ولا مع
الشك في ذلك لخبر لارضاع
الامات في الامعاء وكان
قبل الحولين رواه الترمذي
وحسنه وخبر لارضاع
الاما كان في الحولين رواه
البيهقي وغيره ولاية
والوالدان يرضعن اولادهن
حولين كاملين لمن اراد ان
يتم الرضاعة وللشك في سبب
التحريم في صورة الشك
وما ورد بما يخالفه في قصة
سالم فمخصوص به

ولا بلبن جنية) هذا مبني على عدم حل منا حكمهم والمعتد بالحل فيثبت التحريم ببلبن اجنية حل وانظر
أي فائدة لهذا مع تحريم نكاح الجنية عند الشرح اذ لو قلنا ان لبن الجنية يؤثر لم يفسد شيئا لأن تحريم
نكاحها حاصل قبل الرضاع عنده وقد ظهر الفائدة فيما لو ارتفع عليها ذكر وأثنى فعند غيره يحرم
وعنده لا (قوله تلون النسب) أي تابع له وقوله والله قطع النسب بين الجن والانس أي بقوله والله جعل
لكم من أنفسكم أزواجا اه عن وفيه ان هذا لا يدل على قطع النسب بينهما لأن الله تعالى امتن
علينا بأعظم الأمور لأن الآية مسوقة في كمال الامتنان من الله حيث جعل لنا أزواجا وكونهن من
جنسنا (قوله وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للجنية امرأة وفي كلام ابن النقيب ما يفيد انه لا يقال
لها امرأة حيث قال عدل المتهاج عن قول المحررات أي الى امرأة ليخرج الجنية وأما النساء فامم للاناث
من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق عليهم في قوله تعالى وأنه كان رجال من الانس الخ للمقابلة حل
(قوله من انتهت الخ) أي بجناية لمرض حل بخلاف لبن غيرها وهي من انتهت الى حركة مذبوح
بمرض فانه يحرم وان وصلت الى الحركة المذكورة لأنها قد تعيش معه بخلاف تلك اه سم وهو قياس
ما في الجنائيات من ان من وصل الى هذه الحالة بجناية التحق بالموت ومن وصل اليها بمرض فهو
كالصحيح لكن قضية قول مر في شرحه لا تنفك التغذي أن المترك هنا غيره ثم وأنه لا فرق بين
الحالين ع ش (قوله ولا بلبن ميتة) خلافا للثلاثة زى (قوله لأنه من جنة الخ) وبه
اندفع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن امرأة حية في سقاء نجس اه مر أي لأن الميت
عندهم ينجس بالموت (قوله منفكة عن الحل والحرم) كأن المراد الحل لها والحرم عليها أي لا يتعلق
بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة س ل وعبرة حل قوله منفكة عن
الحل والحرم أي صارت غير مكاة ولا يمكن عود التكليف اليها عادة فلا ترد المجنونة ولا ترد الصغيرة لأنها
تتبع من فعل المحرم كما تمنع البالغة يؤذن لها في فعل غيره فهي شبيهة بالمكاة بل تؤمر وجوب بالعبادات
كما هو معلوم من باب اه ع ش على مر والمراد بالصغيرة من بلغت سن الحيض اه (قوله فرعها) أي
أثرها أي أثر احتمال الولادة حل (قوله فاكنت في الاحتمال) أي فكما ان ولد النسب يثبت بالاحتمال
فكذا التابع له (قوله فلا أثر الخ) ولو قلنا انه يؤثر لترتب عليه أنه اذا كان وليه زوجه بتناحرم على
صاحب اللبن التزوج به لانها زوجة ابنه من الرضاع وعلى عدم التأثير محل له أن يتزوجها وكذلك
اذا كان زوجه المرصعة وقلنا يؤثر فان النكاح يفسخ ولا ترثه وعلى عدم التأثير لا يفسخ وترثه فاندفع
ما يقال لفائدة هذا الشرط لا ما اذا قلنا رضاعه يؤثر لا يترتب عليه شيء لان التحريم لا ينتشر الا الى
فروعه ولا فروعه له (قوله يقينا) متعلق بالنفي أي يعتبر في عدم البلوغ يقينه فيخرج ما اذا يقين البلوغ
وما اذا شك فيه كما قاله الشارح (قوله الامتنان) أي وصل اليها فخرج ما اذا اتقيا به قبل الوصول
اليها فلا يحرم وقوله وخبر لارضاع الخ يعني عنه ما قبله ولعله ذكره لكثرة مخرجه كما يفهم من قوله وغيره
وأضاف الاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ لتقييد فيه بكونه فتق الامعاء اه ع ش (قوله والوالدان
يرضعن الخ) أي فقد جعل سبحانه مدة الرضاع حولين لكن قد يقال لدلالة هذه الآية على ان الابن
لا يحرم الا اذا كان الرضيع دون الحولين مع انه هو المقصود الا ان يقال لما كان الارضاع بعد الحولين
لا يقال له ارضاع شرعا كان غير مؤثر في التحريم تدبر (فرع) قال في ع ب فلو حكم قاض بنبوت
الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه بأقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق
ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الخمس اه ع ش على مر (قوله عما يخالفه)
أي حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوجة سيده أي سيد سالم أبي حذيفة وهي سهلة بنت سهيل كفاي

ممن مسلم وشرحي الرض والبهجة أن ترضعه وهو رجل ليصير ابنها فيحل له نظرها لانه كان يدخل عليها كثيرا فبرها فاشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بذلك واستشكل بأن المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز سالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون حليت خمس مرات في أثناء وشربها منه أو جوز له ولها النظر والمس إلى تمام الرض خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع سم على حج ع ش على م ر وبهذا يدفع ما قاله الشوري أن المرضة عائشة لانها هي الراوية للحديث لا المرضة (قوله أو يقال منسوخ) أي انه كان عالما بالسالم وغيره ثم نسخ فيحتمل انه نسخ في حق سالم وغيره ويحتمل انه نسخ في حق غيره فقط (قوله وابتدأوها من وقت انفصال الولد) فلما ارتضع قبل تمام انفصاله لم يؤثر كفاي شرح م ر (قوله أو غيره) شامل للزبد وكذا السمن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم التحريم به اه حل وقال سم المتجه أنه شامل للسمن وفرق بينه وبين المصل بأن السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله أو دماغ) ولومن جراحة حل (قوله ولو اختلط) أي وأرضته جميعه أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة من الخس إلى الجوف بأن تحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط اه سم وقد اشتملت هذه الغاية وما بعدها على أربع تعميمات الأولى منها تعميم في اللبن والثلاثة بعدها في الوصول والتعميم الأول للرد لكن بالنظر لما إذا كان اللبن مغلو با فقط وكذا الثالث والرابع للرد كما يعلم من عبارة أصله وأما التعميم الثاني فليس فيه خلاف تأمل (قوله غالبا) بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه م ر (قوله أو مغلوبا) بأن زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقدير بالاشد والخال أنه يمكن أن يأتي منه خمس دفعات كما نقله وأقره قال بعضهم ان القطرة وحدها مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ما وقعت فيه وجعل ان اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا فيه فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه شرح م ر وفارق عدم تأثير النجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا تنفاه استقذارها وعدم الحد بنحر استهلاك في غيره لفوات الشدة المطربة وعدم القدية على المحرم بأكل ما استهلك فيه الغليب زواله اه حل (قوله لحصول التغذية) فيه نظر لان التغذية لا يحصل إلا بالوصول للعدة اه حل (قوله وهو محترم) أي يجوز الاستنجار على أرضاعه وليس المراد به الطاهر لانه طاهر بعد الموت أيضا اه م ر سم (قوله في نحو اذن) كالعين وانظر ما للفرق بين وصوله للدماغ من جراحة فيحرم وبين وصوله إليه من الاذن فلا يحرم حل وفي شوري وقل على الجلال تقييد عدم التحريم بالتطهير في الاذن بما إذا لم يصل للدماغ (قوله ولا مع الشك) المراد بالشك مطلق التردد فشمّل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن أو لادغيرها وعلمت كل منهن الارضاع لكن لم تتحقق كونه خسا فليتبني له فانه يقع في زمانا كثيرا اه ع ش على م ر (قوله كان فيما أنزل الله) وكانت في الأحزاب ع ش (قوله فنسخن بخمس معلومات) أي تلاوة وحكائم نسخت تلاوة خمس رضعات أي تأخر نسخ ذلك جدا حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات لكونه لم يبلغه النسخ لتلاوتها فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجابه واعي أنها لا تتلى فقوله وهي أي الخس وقوله أي يتلى حكمهم أي يعتقد حكمهم الذي هو التحريم وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمها باقيا ح أي فالخس نسخت تلاوة لاحكاما عندنا وعند مالك وأبي حنيفة نسخت تلاوة وحكاما لان المصحة عندهما تحرم

ممن وقت انفصال الولد بتمامه (و) شرط (في اللبن وصوله أو) وصول (ما حصل منه) من لبن أو غيره (جوا) من معدة أو دماغ والتصریح به من زيادتي (ولو اختلط) بغيره غالبا كان أو مغلوبا وان تناول بعض المخلوط (أو) كان (بإيجار) بأن يصب اللبن في الخلق فيصل إلى معدته (أو اسعاط) بأن يصب اللبن في الانف فيصل إلى الدماغ فانه يحرم لحصول التغذية بذلك (أو بعد موت المرأة) لان انفصاله منها وهو محترم (لا) وصوله (بحقنة أو تطهير في نحو اذن) كقبل لا تنفاه التغذية بذلك ولثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع ابهرم (كونه خسا) من المرات انفصالا و وصولا للبن (يقينا) فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها كأن تناول من المخلوط ما لا يتحقق كون خالصه خمس مرات للشك في سبب التحريم وقروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلوت يحرم من فنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن

فما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهم أو يقرؤون من لم يبلغه النسخ لقربه

وقد قسم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا عشاده بالأصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس ان الحواس التي هي سبب الادراك خمس (عرفا) أي ضبط الخمس بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي (أو قطعه) عليه الرضعة ثم عاد اليه فيهما (تعدد) الرضاع وان لم يصل الجوف منه الاقطرة والثانية من زيادتي (أو) قطعه (لتحول) كتنفس ونوم خفيف وازدرا دما اجتماع في فمه (وعادحالا أو تحول) ولو بتحويلها من ثدي (الى ثديها الآخر) هو أولى من قوله الى ثدي (أو قامت لشغل خفيف (١٠٠) فعادت فلا) تعدد للعرف في ذلك والاخيرة مع تحول من زيادتي (ولو

حلب منها) لبن دفعة (وأوجره خسا) أي في خمس مرات (أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره دفعة (فرضعة) نظرا الى انفصاله في الاولى وإيجاره في الثانية بخلاف ما لو حلب من خمس نسوة في ظرف وأوجره ولو دفعة فإنه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير الرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى أصولهما وفروعهما وحواشيها) نسباً ورضاعاً (والى فروع الرضيع) كذلك فتصير أولاده أحفادهما وأبؤهما أجداده وأمهاتهما جداته وأولادهما أخوته وأخواته وأخوة الرضعة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة ذى اللبن وأخواته أعمامه وعماته وخرج بفروع الرضيع أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه اليهما

(قوله وقسم مفهوم هذا الخبر الخ) قال شيخنا لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الاكثر لاننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتبار موطنه قرينة عليه وهي ذكر نسخ العشرة بالخمسة واللام يبق لذكرها فائدة حل (قوله والحكمة الخ) في هذه الحكمة نظر لان كون الحواس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محرمة لحاسة من الحواس (قوله ثم عاد) ولو فوراً كما في مر فاعترضه التعبير بـ ثم من التراخي غير مراد فالتعير بالواو أولى شيخنا لكن هذا يناقيه ما يأتي بعده من قوله وأقامت لشغل خفيف فعادت فلا ثم رأيت الرشيدى على مر قال أو قطعه عليه الرضعة أي اعراضا بقرينة قوله وأقامت لشغل الخ تأمل وعبرة زى قوله أو قطعه عليه الرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله فيها بعد أو قامت لشغل خفيف ومن تعبيره بـ ثم لانها للترتيب والتراخي اه بخلاف قطعه للاعراض فإنه يتعدد مطلقا طال الزمن أو قصر اه في هامش الحاشية (قوله الاقطرة) أي كل مرة مر (قوله ونوم خفيف) أما اذا نام أو انتهى طويلا فان بقى الثدي بضمه لم يتعدد والاتعدد وقوله أو تحول الى ثديها الآخر أو التحول أو تحول الى ثدي غيرهما فيتمدد شرح مر ويعبر التعدد في كل نحو الجنب بنظير ما تقر في اللبن من (قوله فرضعة) لانه يشترط أن تكون الرضعات خسا انفصالا ووصولا (قوله من الرضيع الخ) الاولى أن يقول من الرضعة وذى اللبن الى أصولهما الخ ويقول عند قوله والى فروع الرضيع وتسرى من الرضيع الى فروعها كما صنع مر ويمكن أن تكون من لتعطيل بالنظر لقوله والى فروع الرضيع بمعنى ان الحرمة تسرى منهما الى أصولهما بسبب الرضيع وابتدائية بالنظر لقوله والى فروع الرضيع بمعنى ان الحرمة تسرى منه الى فروعها تأمل (قوله ويفارقان الخ) عبارة قل على الجلاله فارق أصولهما وحواشيها بان اللبن جزء منهما وحواشيها جزء من أصولهما فسر الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعها فسرت اليهم فقط اه ولبعضهم نظم

وينتشر التحريم من مرضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط

ومن له در الى حسنه ومن * رضيع الى ما كان من فرع فقط

(قوله من كل رضعة) الظاهر أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله أو حال منه (قوله تكمس مستولداً) أي وكأربع زوجات ومستولدة وتكمس زوجات طلق بعضهن ولم تنقطع نسبة اللبن عنه (قوله انما ثبت) أي كل منهما (قوله نزل به) أي بسببه فخرج به ما لو نزل قبل جهامه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت به أبوته كما قاله جمع متقدمون وهو المعتمد زى قال ع ش على مر وقوله ما نزل

ويفارقان أصول الرضعة وحواشيها بان لبن الرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به اليهم والى الحواشي قبل

بخلافه في أصول الرضيع (ولو ارتضع من خمس لبنهن لرجل من كل رضعة) تكمس مستولداً له (صار ابنته) لان لبن الجميع منه (فيحرم من عليه) لانهن موطوءات أبيه ولا أمومة لمن من جهة الرضاع (لا) ان ارتضع من (خمس بنات وأخوات له) أي لرجل فلا حرمة بينه وبين الرضيع لانها لو ثبتت لكان الرجل جد الام أو خالا والجدودة للام والحولة انما تثبت بتوسط الأمومة ولا أمومة (واللبن لمن لحقه ولد نزل) اللبن (به) سواء أكان بتكاح أم ملك وهي من زيادتي أم وطء شبهة بخلاف ما اذا كان بوطء زنا اذ لا حرمة للبنه فلا يحرم على الزاني أن ينكح الرضعة من ذلك اللبن لكن يكره (ولو نكح) أي نكح من لحقه الولد (اتنى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة

حلت للناني فلو استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد منكوبة أو اثنتان امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولها (فالبن) النازل به (لمن لحقه الولد) اما بقاؤه بأن أمكن كونه (١٠١)

واحد منهما أو لم يكن قاتف
أو ألحقه بهما أو نقاه عنهما
أو أشكل عليه الأمر
وانتسب لأحدهما بعد
بلوغه أو بعد افاقه من نحو
جنون فالرضيع من ذلك
الابن ولد رضاع لمن لحقه
الولد لان الابن تابع للولد
فان مات قبل الانتساب
وله ولد مقامه أو أولاد
وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم
لذاك دام الاشكال فان
ماتوا قبل الانتساب أو
بعده فبأذ كراؤ لم يكن له
ولدا انتسب الرضيع وحيث
أمر بالانتساب لا يحرم عليه
لكن يحرم عليه نكاح
بنات أحد هما ونحوها بخلاف
الولد ومن يقوم مقامه فانهم
يجبرون على الانتساب
(ولا تنقطع نسبة الابن عن
صاحبه) وان طالت المدة
أو انقطع الابن ومحل الموم
الادلة ولانه لم يحدث ما يحال
عليه (الابولادة من آخر
فالبن بعده) أي للآخر
فعلم انه قبلها للاول وان
دخل وقت ظهور لبن حمل
الآخر لان الابن غذاء للولد
لالحمل فيتبع المنفصل
سواء أزيد الابن على ما كان
أم لا يقال ان أقل مدة

قبل حملها مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من انها
لو نكحت بعد زوج وبعد ولادته لانه لا ينسب الابن للناني الا اذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للاول
وقد يجاب بأنه فيما يأتي لما نسب الابن للاول قوى جانبه فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة
وهنا لم تقدم نسبة الابن الى أحد اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه وقال من
ولو نزل لبكر ابن ونزوت وحبست من الزوج فالبن لها للزوج ما لم تلد ولا أب للرضيع فان ولدت منه
فالبن بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول المتن ولو ارتضع من خمس الخ أن كلام من أبوة الرضاع
وأموته قد ينفر عن الآخر (قوله حلت للناني) ضعفه البرماوى وتقل ح ف ضعفه عن الشربابلى
وبش قال زى لا يقال كيف حلت للناني مع انها بنت موطوءة لانه يقول هذا يصور بما اذا لم يدخل
بها وانما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نقاه بالامان اه (قوله بان أمكن كونه منهما) أي وقد أحقه
بأحد هما وقوله أو بغيره الغير شيان ان انحصار الامكان في واحد منهما وانتسابه بنفسه فاشار للاول بقوله
بان انحصر الامكان في واحد منهما والى الثاني بقوله أو لم يكن قاتف الخ أي أو لم ينحصر الامكان في واحد
منهما بل كان يمكن كونه منهما فقوله وانتسب لأحد هما راجع للسائل الرابع التي أو لها قوله أو لم يكن
قاتف فالسائل الرابع محل للانتساب وعبارة حج بقاؤه وغيره كان انحصار الامكان فيهما كان انتساب الولد
أو فروعه بعدموته اليه بعد كماله لفقد القاتف وغيره انتهت (قوله فان مات) أي الولد الذي نزل الابن
بسببه عن (قوله فيما ذكر) أي فيما اذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذاك (قوله لكن يحرم عليه)
أي فيما اذا لم ينتسب فاذا انتسب لأحد هما كان قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط
وحات له بنت الآخر (قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل الابن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده
فانهم يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعلق به حقوق له وعليه كليات والنفقة والعق بملك
وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من رفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح وجواز النظر
والخلوة وعدم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع من (قوله وان دخل الخ)
لرد على الضيف وقوله ويقال الخ أي من طرف الضيف المردود عليه وقوله أر بعون يوما أي بعد
مضى أر بعين يوما من العلق يحدث الابن للحمل يعني فلا ينفقت اليه ولا ينسب الابن لصاحبه بل للاول
وكلام المارردى يقتضى أن الاربعين قبل الولادة كما قاله قل والبرماوى وهو الظاهر

فصل في طرق الرضاع على النكاح أي في حكمه الذي يترتب عليه وهو انقاسخ النكاح تارة
والتمحريم المؤبد تارة أخرى اه (قوله مع الغرم بسبب قطعه النكاح) والغرم شامل لغرم الزوج
والمرضة والمرضة (قوله بلبنه) أي الابن ولو كان بلبن غيره فلا انقاسخ وقوله من نسب الخ راجع
للجميع ما عدا الزوجة (قوله بلبنه) فان ارتضعت بلبن غيره كانت ربيبة فلا يحرم الا اذا كانت الزوجة
موطوءة حل فقوله بلبنه أي أولبن غيره وكانت موطوءة وفي من قال لم يكن لبنه وليست موطوءة له
حرمت الموضة فقط كما يعلم مما يأتي اه وفي ع ش قوله بلبنه أي الزوج وانظر ما روجه هذا التقيد فان كلامه
في انقاسخ النكاح وهو ينسخ مطلقا بخلاف التحريم فسيأتي وقد يقال قيد بذلك لقوله من تحرم
عليه بنتها لان بنتها لا تحرم الا حين أرضعت بلبنه المستلزم وطأه طأ ولو بالامكان وأما اذا ارتضعت بلبن

يحدث فيها اللبن للحمل أر بعون يوما وتعيرى بما ذكر أعظم ذكره فصل في طرق الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطعه النكاح
لو كان (تحت صغيرة فارضعتها من تحرم عليه بنتها) كاخته وأمه وزوجة بنتها أي بلبنه وأمه موطوءة له
ولو بلبن غيره (انقاسخ نكاحه) منها يصيرونها محرمة

كما صارت في هذه لامثلة بنت أخته أو بنت موطأته ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله
فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجته (١٠٢) أخرى (ولها) أى للمغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى ان كان صحيحا والا فنصف

مهر مثلها لانه فراق قبل
الوطء (وله على المرضعة)
بقيد زده بقولى (ان لم
يأذن) في أرضاعها (نصف
مهر مثل) وان ألفت عليه
كل البضع اعتبارا لما يجب
له بما يجب عليه (فان
ارفضت من ثأمة أو)
مستيقظة (ساكتة فلا
غرم) لها لان الانفاخ
حصل بسببها وذلك بسقط
المهر قبل الدخول ولله
على من ارفضت هي منها
لانها لم تصنع شيئا وتقرم له
المرضعة مهر مثل لزوجته
الأخرى أو نصفه وقولى
اوسا كنة من زيادتي
وصرح به النسوى ولا
ينافيه قولهم ان التمكن
من الرضاع كالارضاع لان
المراد انه كفو في التحريم
(أو) أرضعتها (أم كبيرة
تحت) ايضا (انفسخت) أى
نكاحهما لانهما صارتا
اختين ولا سبيل الى الجمع
بينهما ولا أولوية لاحدهما
على الأخرى (وله نكاح
أينهما شاء) لان المحرم
عليه جههما (أو) أرضعتها
(بنها) أى الكبيرة (حرم
الكبيرة ابدا) لانها صارت
أم زوجته (والصغيرة
ريبتها) فتحرم ابدا ان

غيره فتكون ربيبة ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطأته اه وفي قوله وقد يقال الخ نظر ظاهر لانه
ينفسخ نكاح الصغيرة وان ارفضت بآين غيره والحال انه وطئ الكبيرة وكون الصغيرة ربيبة لا يمنع
فسخ النكاح فالظاهر أن قوله بلبنه ليس بقيد لان نكاح الصغيرة ينفسخ وان لم يطأ الكبيرة لاجتماعها
مع الأم نعم وطء الكبيرة قيد لتحريم بنتها عليه وهو الذى مثل له ويدل على هذا قول الشارح أو بنت
موطأته وكان الأولى أن يجمعها مع الأم فيقول وزوجة أخرى وأمه الموطأتين (قوله كما صارت) أى
لأنها صارت كافا للتعليل ومما صدر به أى لصيرورتها الخ فهو علة للعلة (قوله بنت أخته) أى فى
الأولى وقوله أو أخته أى فى الثانية والثالثة وقوله أو بنت موطأته أى فى الرابعة والخامسة لان من لازم
كون الزوجة ترضع بلبنه أن تكون موطأته ولو بالمكان حل (قوله ومن زوجته الأخرى) عطف
على قوله منها (قوله لانه فراق) أى لا بسببها (قوله وله) أى ان كان حرا والا فليس له وان كان القوات انما
هو على الزوج وقوله على المرضعة ظاهرة وان لم يرضع لتعينها عند خوف تلف الصغيرة زى
وظاهره أيضا يشمل زوجته الكبيرة فيلزمها نصف مهر مثل الصغيرة ولا يقال يلزمها الزوج أيضا مهر
مثلها لانه فاقوت بضعها عليه وعبرة شرح مر أمالو كانت الكبيرة الموطأته هي المفسدة لنكاحها
بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لتلاخذه نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه
وسلم وقوله على المرضعة أى فى غير الخامسة لان السيد لا يجب له على أمته شئ اه (قوله ان لم يأذن) فلو
اختلفا فيه صدق لان الأصل عدم الاذن ع ش (قوله بما يجب عليه) أى فى الجملة لان الواجب عليه
نصف المسمى فلا يرد أن نصف مهر المثل قد يز يدعى نصف المسمى ويفارق ما سياتى فى الشهادات أن
شهود الطلاق قبل الوطء اذ ارجعوا بعد حكم الحاكم بالفراق غرما وكل المهر بأن النكاح باق برعهم
وقد أحوالوا بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغاصب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بدوهى
قبل الوطء لا توجب الا النصف كالطلاق حل وزى رسم (قوله فان ارفضت) مفهوم قوله فأرضعتها
الخ (تنبيه) العبرة فى الغرم بالرضعة الخامسة فلو دبت الصغيرة فى غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت
الرضعات فلا شئ على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن اه قل على الجلال (قوله
وتقرم له المرضعة الخ) أى ان كانت مدخولا بها أو نصفه ان لم تكن مدخولا بها لان ضمان الاتلاف
لا يتوقف على التميز لانه من باب خطاب الوضع مر (قوله ولا ينافيه) أى لا ينافى عدم وجوب شئ على
من ارفضت هي منها اه (قوله فى التحريم) أى لا الغرم وانما عدسكوت المحرم على الحاق كفعله
لان الشعر فى يده أمانة يلزمه دفع متلفاتها ولا كذلك هنا زى وس ل (قوله أو أم كبيرة) معطوف
على من فى قوله فأرضعتها من تحرم الخ بأن كان تحت زوجته صغيرة وكبيرة ولها أم فأرضعت الصغيرة
(قوله أم زوجته) أى بواسطة لانها بنت بنتها ع ش (قوله صارت بنت زوجته) أى بواسطة لانها بنت بنتها
(قوله والغرم) أى قبل الدخول بدليل قوله لان وطئ الكبيرة وقوله للصغيرة اللام فيه التعدينية بالنظر
لكون فاعل المصدر هو الزوج وللتعليل ان كان فاعله المرضعة فلا بد من هذا ليناسب تفرعه بقوله
فعليه وله فهي مستعملة فى المعنيين ثم كونه يغرم للكبيرة وتقرم المرضعة من أجلها لم يتقدم فكيف
يفرع هذا على قوله مامراذ لى مراعاة غرمه للصغيرة والغرم لاجلها لکن لما كانت مثلها فى
الحكم جمعها معها وقوله لان وطئ الخ استثناء منقطع ادلم يتقدم وجوب المهر بكماله وقول الشارح كما

وجب

وطئ الكبيرة لانها صارت بنت زوجته الموطأته والا فلا تحرم (والغرم) للصغيرة والكبيرة
فى المستثنين (مامر) فعليه

لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر مثل وله على المرضعة أن لم يأذن نصف مهر مثلها (لأن وطئ الكبيرة فله لاجلها) على المرضعة (مهر مثل) كما وجب عليه لبنتها وأمه المهر بمكاله وقولي والعزم الخ من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة حرمت أبدا) لما سر (وكذا الصغيرة أن أرضعت بلبنه) لأنها صارت بنته (والا) أي وإن أرضعت بلبن غيره (فريبة) له فإن وطئ الكبيرة حرمت عليه تلك أبدا والأفلا (وينفسخ) وإن لم يحرم (١٠٣) لاجتماعها مع الأم (كما وأرضعت) أي

الكبيرة (ثلاث صغائر تحته) معاً أو مرتباً فتحرم الكبيرة أبداً وكذا الصغائر أن أرضعن بلبنه والا فريبات وينفسخن وإن لم يحرم من سواء أرضعن معاً باجتماع الرضعة الخامسة أو بالقام نديها ثنتين وإيجار الثالثة من لبنا الصغائر رهن أخوات ولا اجتماع مع الأم أم مرتباً فتفسخ الأولى برضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة برضاع الثالثة لاجتماع كل منهما مع أختها في النكاح وبه علم أنه لو أرضعت ثنتان معاً الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة إن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فله تجديده نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجتيه) معاً أو مرتباً ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) وعلم بمأمر أنها تحرم عليه أبداً دونهما (ولو نكحت مطلقته صغيراً وأرضعته

وجب الخ كل به المتن لأنه تكام على ماله ولم يذ كر ما عليه لكنه معلوم من خارج (قوله لكل منهما) أي الصغيرة والكبيرة (قوله لبنتها) أي في المسئلة الأولى وهي قوله أو أرضعتها أم كبيرة تحته وقوله أو أمها أي في المسئلة الثانية وهي قوله أو أرضعتها بنتها ع ش (قوله أو أرضعتها الكبيرة) إن قلت هذا مكر مع قوله في شرح قوله من تحرم عليه بنتها وزوجة أخرى له بلبنه وقد يقال ذلك باعتبار انفساخ النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة أن أرضعت بلبنه لأنه لا يلزم من الانفساخ الحرمة المؤبدة ففي هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار شيخنا (قوله وينفسخ) فيه أن هذا مكر مع ما سبق الآن يقال ذ كر هذا نوطه لقوله كما وأرضعت الخ ع ن (قوله وإن لم يحرم) أي على التأييد ع ش (قوله كما وأرضعت الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح اه (قوله وإن لم يحرم) بأن لم يدخل بالأم ع ش (قوله لاجتماع كل منهما الخ) والفرض أنه لم يبطأ الكبيرة (قوله وبه علم) أي بالتعليل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ نكاح الثالثة) أي لعدم اجتماعها مع أمها وأختها لاندفاع نكاحهن قبل رضاعها وبه بوجه عدم حرمة الثانية برضاعها قبل الثالثة (قوله إن لم يحرم) بأن كانت الأم موطوءة أو كان بلبنه حل وهذا تصوير للنفي وهو الحرمة والأولى أن يقول بأن لم توطأ المرضعة ولم يكن بلبنه وعبرة ع ن والابان حرمت بأن وطئ الكبيرة أو كان بلبنه انفسخ (قوله فله تجديده الخ) أي إن كان الارتضاع من غير بلبنه ولم يوطأ الكبيرة (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي) ويتصور ذلك باستدخال المتني زي ورد بأن شرط استدخال المتني كون المستدخلة متهيئة للوطء قابله وهذه ليست كذلك كما نقله ع ش على م ر عن زي في باب العدد وذ كر هناك أن مقتضى كلام الشارح يعني م ر عدم الاشتراط وهو المعتمد (قوله انفسختا) أي لانهما أختان وقوله بمأمر أي من قوله لأنها صارت أم زوجته (قوله وزوجة أبيه) وهو المطلق

فصل في الإقرار بالرضاع الخ (قوله وما يذ كر معهما) أي من قوله ويثبت هو والإقرار به الخ (قوله بأن لم يكذب به حس) أي ولا شرع وصورة الحسي بأن يمنع من الاجتماع بها أو بمن تحرم عليه بسبب رضاعها مانع حسي وصورة المانع الشرعي بأن أمكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم اه ع ش وتصوير الشرعي بما ذ كر فيه نظير بل الظاهر أنه من الحسي أيضاً لذا قال حل انظر ما صورة الشرعي ولعل الحكمة في اقتصار الشارح على الحسي عدم تصوير الشرعي فقط (قوله حرم تناكهما) ظاهراً وباطناً ان صدق المقر والافتراض فقط ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لو يذ كر الشروط كالشاهد بالإقرار به لأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الوجهين ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من نحو أصوله وفروعه ما لم يصدق أخذاً بمأمر أول محرمات النكاح فيمن

بلبنه حرمت عليهما أبداً لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (فصل) في الإقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذ كر معهما لو (أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعاً محرماً) كقوله هني بنتي أو أختي برضاع أو عكسه بقيد زدته بقولي (وأمكن) ذلك بأن لم يكذب به حس (حرم تناكهما) مؤاخذه لكل منهما بإقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك كأن قال فلانة بنتي

وهي أسن منه (أو) أقرب بذلك (زوجان فرقة) أي فرق بينهما عملاً بقولهما (ولها المهر) من مسمى أو مهر مثل (ان وطئها معذورة) كأن كانت جاهلة بالحال أو مكرهة والافلاحيبشي وقولي معذورة من زيادتي (أو ادعاء) أي الرضاع المحرم (فأنكرت انفسخ) النكاح مؤاخذه له بقوله (ولها) (١٠٤) عليه (المهر) المسمى ان كان صحيحاً والافهر مثل (ان وطئ

والافنصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تخليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان المسمى أكثر من مهر المثل فان نكحت حلف هو وزممه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء قبله وتعبيرى بالمهر أعم من تعبيره بالمسمى (أو عكسه) بأن ادعت الرضاع فأنكره (حلف) فيصدق (ان زوجت) منه (برضاها به) بأن عينته في اذنها (أو مكنته) من نفسها لتضمن ذلك الاقرار بعمله لها (والا) بأن زوجها مجبراً وأذنت ولم تعين أحداً ولم تمكنه من نفسها فيهما (حلفت) فتصدق لاحتمال ما يدعيه ولم يسبق ما ينافيه فأشبهه مالوذ كونه قبل النكاح وقولي به أو مكنته مع تخليفها من زيادتي (ولها) في الصور (مهر مثل بشرطه السابق) من أنه يطؤها معذورة والافلاحيبها عملاً بقولها فيما تستحقه نعم ان أخذت المسمى فليس له طلب رده لزعمه أنه لها والورع له فيما اذا ادعت الرضاع أن يطلقها طلقه لتحل لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق أول من قوله ان وطئ (وحلف منكر

استحل زوجة ابنه شرح م ر (قوله وهي أسن منه) هذا لا يمكن حسا ولا شرعاً ولا يتصور انفراد الشرعي عن الحسي هنا كما قاله قل على المحلى (قوله زوجان) أي صورة لأنه بعد الاقرار لازوجية (قوله أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لكنه من غير جنس مهر المثل فانظره اه سم وينبغي أن يكون مثله أيضاً وأن مثل الجنس الصفة (قوله حلف) وتستمر الزوجية ظاهراً بعد حلف الزوج على نفى الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الهم لا نها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما أفتى به الوالد فيمن طلب زوجته محل طاعته فامتنعت من النفقة معه ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كما سيأتي شرح م ر ع ش (قوله ان زوجت برضاها به أو مكنته) من المعلوم أن القيد اذا كان مردداً بين شيئين أو أشياء يكون مفهومه نفي كل من الشيئين أو الأشياء ففهوم ما هنا أن تزوج بغير الرضا ولا تمكنه من الوطء وهو ما ذكره الشارح بقوله بأن زوجها مجبراً وانما جعله صورتين بالنظر لتفسير الرضا في المنطوق بقوله بأن عينته في اذنها ومفهوم هذا صادق بما إذا لم تأذن أو أذنت ولم تعينه بخصوصه (قوله أو مكنته من نفسها) أي بعد بلوغها ولو سفيهة والا فرب أن تمكنها في نحو طلبة مانعة من العلم به كلاتمكين شرح م ر (قوله مالوذ كونه) أي الرضاع (قوله في الصور) أي صور العكس وهي أربعة اثنان قبل الاوائنان بعدها وفيه ان النكاح باق في صورة حلفه فكيف يفرم لها مهر المثل وأجيب بأنه يصور بما اذا رد اليها حلفت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل شيخنا وقد قال لا مانع من أن يقال يجب على الزوج لزوجه الباقية على الزوجية مهر مثلها وفيه أنه ينافيه التعبير بمهر المثل لان الباقية على النكاح لها المسمى لا مهر المثل فتدبر (قوله من انه وطئها معذورة) أي لم تكن عالة مختارة حينئذ بان كانت جاهلة بأن بينهما رضاعاً محرماً أو مكرهة وجهها بما ذكره في صورتين اللتين قبل الاوان رضاه به وتمكينها لياه يمكنان مع الجهل بأن بينهما رضاعاً بأن تعلم الرضاع بعد ذلك خلافاً لمن قال الشرط الله كور لا يتأتى فيهما وكان لها مهر المثل لا المسمى لاقرارها بنفي استحقاتها له كما في شرح م ر (قوله نعم ان أخذت المسمى الخ) استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والافلاحيبها وقوله والورع الخ كلام مستأنف فليس معطوفاً على الاستدراك وهو راجع لما قبل الاوامر بعدها لكن تعليل الشارح بقوله لتحل لغيره لا يظهر الا فيما بعد الا لانفساخ النكاح فيه بمقتضى دعواها مع حلفها فقد حلت لغيره لكن لا يقينا لاحتمال كذبها فالنكاح باق حينئذ الاحتمال أن يطلقها لتحل لغيره ما قبل الا فيحتاج لتعليل آخر بأن يقال الورع أن يطلقها لاحتمال صدقها في نفس الامر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا الاحتمال امساك المحرمة عليه فالاحتياط له أن يطلقها اه (قوله وحلف مدعيه) أي ان كان حلفه لأجل انفساخ النكاح فانفساخه لا يتوقف على ذلك بل ينفسخ بمجرد اعترافه بذلك حل (قوله سواء فيهما) أي في النفي والاثبات فالرجل يحلف بآراءه على نفي العلم وتارة على البت والمرأة كذلك فالصور أربعة وصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان نكحت حلف وصورة حلفه على

يطلقها طلقه لتحل لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق أول من قوله ان وطئ (وحلف منكر الرضاع على نفي علمه) لأنه ينفي فعل غيره ولا نظر الى فعله في الارضاع لأنه كان صغيراً (و) حلف (مدعيه على بت) لأنه يشبهه سواء فيهما الرجل والمرأة ولو نكح أحدهما عن البين وردت على الآخر حلف على البت

(ويثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع ثبت برجلين ورجل وامرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالباً كالولادة وأن الاقرار به لا يثبت إلا برجلين لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً (وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجرة) للرضاع (وان ذكرت فعلها) كأن قالت أرضعتهما لانهما غير متممة في (١٠٥) ذلك بخلاف نظيره في الولادة اذ يتعلق

بها النفقة والميراث وسقوط القود ولان الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على فعل الغير وهو الرضيع أما اذا طلبت الاجرة فلا تقبل شهادتها لانهما بذلك ولا يكتفي في الشهادة ان يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف المذاهب في شروط التحريم كما علم ذلك من قولي (وشروط الشهادة ذكر وقت) للرضاع احترازاً عما بعد الحولين في الرضيع وعما قبل تسع سنين في المرضعة وعما بعد الموت فيهما (وعدد) للرضعات احترازاً عما دون خمس (وتفرقة) لها احترازاً عن اطلاقها باعتبار مصانته أو تحوله من أحد نديها إلى الآخر وهذا من زيادتي وبه جزم في أصل الروضة تبعاً للجمهور وان بحث فيه الرافعي (ووصول لبن جوفه) احترازاً عما لم يصله (ويعرف) وصوله (بنظر حلب) بفتح اللام (وايجار وازدراد) أو قرآن كامتصاص من ندى وحركة حلقه بعد علمه انها ذات لبن أما قبل علمه

النفي ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ بصورة حلفها على البت ذكرها المتن بقوله والاحلفت وعلى النفي ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل وطء وكذا بعده لتوقف حل في تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر ما صورة حلف الرجل فانه اذا ادعى الرضاع انفسخ النكاح مؤاخذه له باقراره ولا يحلف فان كان يدعي حسيبة على غائب ان ينفه وبين زوجته فلانة رضاعاً محرماً (٣) فالشاهد حسيبة لا يمين عليه ور بما يصور ذلك بمالوا أقر الرجل بالرضاع وأنكرت وكان قد دخل بها في مختلفان في قسر مهر المثل فيحلف على البت اه وعبرة م ر وحلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلاً كان أو امرأة مصوراً في الرجل بمالوا ادعى على غائب رضاعاً محرماً بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينه وحلف معها يمين الاستظهار فتكون على البت وقوله ولو نكل المنكر أو المدعي الخ مصوراً بمالوا ادعت من زوجة بالاجبار لم يسبق منها مناف رضاعاً محرماً فهي مدعية ويقبل قولها فلونككت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولم يعارضه قولهم يحلف منكركه على نفي العلم اذ علمه في اليمين الاصلية اه وقول م ر وحلف معها يمين الاستظهار فيه نظر لان المدعي حسيبة لا يمين عليه وقوله أيضاً مصوراً في الرجل الخ انما صوره بما ذكرناه من ادعى الزوج الرضاع انفسخ النكاح وحينئذ لا يحتاج ليمين (قوله من أن الرضاع ثبت برجلين) أي وان تعدد النظر لثبوتها لغير الشهادة وان تكرر منهما لانه صغيرة لا يضر اداها حيث غلبت طاعته على معاصيه اه شرح م ر ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين ع ش عليه (قوله وتقبل شهادة مرضعة) أي مع ثلاثة غيرها أو رجل وامرأة (قوله لم تطلب أجرة) أي لم تصرح بطلب أجرة حال الشهادة حل فلا يضر الطالب بعدها ولا قبلها قل على الجلال والبر ما روى وقد يقال اذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانكارهم ارضاعها فهي متهمة بآبائهما بشهادتهما فن ثم قال ع ش على م ر قوله ولم تطلب أجرة أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتها ولو تبرعاً من المعطى اه فيعلم منه أنها ان لم تأخذها لا تقبل شهادتها (قوله بخلاف نظيره في الولادة) أي فيما لو ادعت أنها ولده وشهدت بذلك مع ثلاثة غيرها ع ش أي فلا تقبل شهادتها (قوله اذ يتعلق بها النفقة) أي وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط القود عنها بقتله فهي متهمة ع ش (قوله وايجار) أي وقد علم أنه حلب من نديها حل (قوله وازدراد) أي وصوله للعدة (قوله أو قرآن) معطوف على نظر (قوله بعد علمه) انظر بماذا يتعلق هذا الظرف وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حال الامتناع والظاهر الاكتفاء بعلمه بانها ذات لبن وقت الامتناع ولو بعد الامتناع وقبل الشهادة حرر حل والظاهر أنه راجع لقوله كامتصاص وما بعده بدليل آخر عبارة حل وعبرة م ر والافق بكلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون ظرفاً لمخدوف أي ويشهد بعد علمه الخ وهو الظاهر شيخنا (قوله الاعن تحقيق) أي وان كان عامياً حل

﴿ كتاب النفقات وما يذ كر معها ﴾

(١٤ - (يجري) - رابع) بذلك فلا يحل لها أن يشهد لان الأصل عدم اللبث ولا يكتفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد على يجرم بالشهادة والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لان المقر محتاط فلا يقر الا عن تحقيق (درس) ﴿ كتاب النفقات ﴾ وما يذ كر معها وهي جمع نفقة من الاتفاق وهو الاخراج وجمعت لاختلاف أنواعها من نفقة زوجة وقريب ومملوك ٣ (قوله فالشاهد حسيبة) الاولى ان يقول فالمدعي حسيبة الخ اه

أى من مسقطات المؤن ومن فصل الاعسار والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدأ المصنف بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضى الزمان زى وانما أخرت الى هنا لانها تجب في النكاح وبعده اه حج (قوله يجب) أى وجوباً موسعاً فلا يحبس ولا يلزم لكن لو طالبت به وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه ثم حل (قوله بفجر كل يوم) أى مع ليلة المتأخرة م ر حتى لو نشرت أثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة والافسيائي انها لو مكنته أثناء يوم وجبت من حينئذ بالقسط شيخنا عزيزى وتسقط على الليل أيضاً لو حصل التمكين عند الغروب وجب لها قسط ما بقى الى الفجر كما قاله م ل (قوله على معسرفيه) أى ان كانت ممكنة حينئذ اما الممكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكين زى وشرح م ر (قوله أى في جره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة بمونه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شئ أو فضل دون مد ونصف فعسراً ومد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو باعهم مافاً كثر فوسر ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم عن مؤنة بمونه فيه كذلك برماوى وقوله فان لم يفضل عنه شئ الخ فيه نظر بل المعسر هنا من لا مال له أو له مال ولا يكفيه لو وزع على بقية عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يخرججه عن المسكنة لان مراده المسكنة التي في الزكاة ويدل عليه قول الاصل ومسكين الزكاة معسر خصوصاً على كون عبارته مقلوبة لانه اذا فضل دون مد ونصف زيادة على ما يكفيه العمر الغالب لا يقال له مسكين الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح م ر وحج وكلامه في المكتسب غير ظاهر أيضاً وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة حل ولو ادعت يسار زوجها فانكر صدق يمينه ان لم يعمله مال والا فلا فان ادعى تلفه ففيه تفصيل الوديعة سم (قوله ولو مكنتها) غاية في النقي وحاصل ما ذكره من الواجبات لها عشرة أنواع الاول المدأ وغيره بحسب الاعسار أو غيره الثاني الادم الثالث اللحم الرابع الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنظي به السابع آلة الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخدام وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله أو رقيقة) أى رقيقة النسب ع ش (قوله وتفسيري للمعسر الخ) فيه أن هذا واضح لوعبر الاصل بقوله والمعسر مسكين الزكاة المفيد ذلك انحصار المعسر في مسكين الزكاة وعبرة الاصل ومسكين الزكاة معسر وليس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الاخبار عن مسكين الزكاة بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة في صحة ذلك وبهذا علم ما في اعتراض الزركشى على الاصل بان صواب عبارته العكس أى والمعسر مسكين الزكاة كما يرشد اليه مقام التعريف أى فالاولوية مبنية على ان عبارة الاصل مقلوبة تدبر حل (قوله والمراد ادخاله) أى في المعسر لانه عند الفجر ليس عنده ما يخرججه عن المسكنة وظاهره وان كان يكسب مالاً واسعاً عملاً بعرف الناس فان أصحاب الاكساب الواسعة يعدون معسرين لعدم مال بأيديهم حل ومثله شرح الروض فاني البرماوى غير ظاهر (قوله ونقص حال الثاني) وانما جعل موسراً في الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لان مبناه على التغليظ ولان النظر للاعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً لشدة لصوقه به وصلة للرحم اه زى واعتراض قوله يسقطها من أصلها بأنها تستقر في ذمته قال المصنف سابقاً فاذا قدر على خصلة فعلها وأجيب بأن كلامه مصور في كفارة اليمين لانه اذا عجز فيها عن الاعتاق والاطعام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل للصوم (قوله من يرجع بتكليفه) أى كل يوم بان كان بحيث لو وزعنا ماله على العمر الغالب ان لم يستوفه والافسنة كفاه ولا يقدر بعد ذلك على مدين حل (قوله من لا يرجع الخ) بان يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع

(يجب بفجر كل يوم على معسرفيه) أى في جره (وهو من لا يملك ما يخرججه عن المسكنة) ولو مكنتها (و) على (من به رق) ولو مكاتباً ومبعضاً ولو موسرين (لزوجه) ولو ذمية أو أمة أو مريضة أو رقيقة (مد طعام) وتفسيري للمعسر بما ذكرنا من تفسيره له بمسكين الزكاة لاخراج المعسب كسباً يكفيه والمراد ادخاله وقولى ومن به رق من زيادتي وانما ألحق بالمعسر المكاتب والمبعض الموسر ان لضف ملك الاول ونقص حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بتكليفه مدين معسر امد ونصف) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسراً (مدان)

واحتجوا لاصل التفاوت بآية لينفق ذو سعة من سعته واعتبروا النفقة بالكفارة بجماع ان كلامهم مأمال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثروا واجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الاذى في الحج وأقل ماوجب فيها لكل مسكين مدوذلك في كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر لاكثر وعلى

(١٠٧)

المعسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما

كما تقرروا نعم لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب لانها تستحقها أيام مرضها وشبعها وانما وجب ذلك بفجر اليوم للحاجة الى طعنه وعجنه وخبره (من غالب قوت المحل) للزوج من برأوشه أو تمر أو أقط أو غيرها لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقياسا على الفطرة والكفارة وتصيرى هنا وفيما يأتي بالمحل أعم من تديره البلد (فان اختلف) غالب قوت المحل أو قوته ولا غالب (فلائق به) أى بالزوج يجب ولا عبارة باقتيانه أقل منه زهدا أو بخلا (والمدانة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كما قاله النووي خلافا للرافعي في قوله انه مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهما واختلافهما في ذلك مبنى على اختلافهما في مقدار رطل بغداد وتقدم بيانه في باب زكاة النابت (وعليه دفع حب) سليم ان كان واجبه لانه أكل نفعا كافي الكفارة فلا يكتفى بغيره

على العمر الغالب أو سنة مدين حل (قوله واحتجوا) أى الاصحاب ووجه التبري أن هذا ليس صريحا في التفاوت في نفقة الزوجة حل (قوله واعتبروا النفقة بالكفارة) أى من حيث ان الواجب على الموسر مدان وعلى المعسر مد والمعاد بقره واعتبروا أى قاسوا وتبرأ منه لان القياس لا يفيد الا صورتين وأما المتوسط فلا يفيد القياس (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على كل منهما (قوله وانما لم تعتبر كفاية المرأة الخ) نعم ظاهر خبره عند خذى ما يكفيك ولذلك بالمعروف أنها مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحينئذ فاذ كروه هو المعروف المستقر في العقول كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع النزاع لالى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالمعروف والشاهد له تصرف الشارع كما تقرره فأتضح ما لوقالوه واندفع قول الأذرعى لا أعرف لاما نارضى الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولولا الادب لقلت الصواب اسما بالمعروف أى الكفاية تأسيسا وانباغا اه حج زى وقوله لوقع النزاع قد يقال لو نظر لهذا لنظر الى في جانب القريب والنظر اليه ثم لاهنا لا يظهر له معنى معتبر الا أن يقال نفقة الزوجة معاوضة والمعاوضة يحترز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها اه سم (قوله كنفقة القريب) راجع للنفي وقوله لانها علة للنفي (قوله من غالب قوت المحل) أى في كل يوم ع ش وعبرة حل أى ما يستعمله أهله ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبا ليه قته بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا تقابه كما فعل فيما بعده فلا بد أن يكون ذلك لا تقابه تأمل وقوله من غالب قوت المحل أى وان لم يلق بها ولا ألفته اذ لها بداله اه شرح مر (قوله فلائق به) أى بحسب يساره وضده زى (قوله زهدا) أى متكلف الزهد وظاهره أن الزاهد حقيقة يعتبر حاله لا ما يليق به تأمل شوبرى (قوله كافي الكفارة) دليل لاملل مع علة (قوله وعليه طعنه الخ) حتى لو باعته أو أكلته حبا استحققت مؤن ذلك أى أجرة الطحن وما بعده اذ بطولوع الفجر تزمه تلك فلم تسقط بما فعلته شرح مر وزى (قوله وان اعتادتها الخ) وقوع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها اخذته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا وأجبناعنه بأن الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها يحتمل انه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش على مر (قوله وفارق الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياسا على الكفارة (قوله ولها اعتياض) أى بصيغة والكلام فيما لزم الذمة واستقر فيها كالتفقة الماضية وقضية ان نفقة اليوم قبل انقضائه لا يجوز الاعتياض عنها لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بالنشوز وتوقف فيه في شرح الروض والراجح عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك كلام المصنف بأن يحمل كلام المصنف على النفقة الماضية وان كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في النفقة الحاضرة تفصيل وما فيه تفصيل لا يرد نقضا حل قال العلامة البايلى والحاصل ان

كدقيق وخبر وموسوس لعدم صلاحيته لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم يلزمها قبوله (و) عليه (طعنه وعجنه وخبره) وان اعتادتها بنفسها للحاجة اليها وفارق ذلك نظيره في الكفارة بأن الزوجة في حبه وذكر المجن من زيادنى (ولها اعتياض)

مغصوب تلف سواء كان
الاعتياض من الزوج أم
من غيره بناء على ما مر من
جواز بيع الدين لغير من
عاهه هذا (ان لم يكن)
الاعتياض (ربا) كبر عن
شعر فان كان ربا تكبیر
أوديقه عن رلم يجوز هذا
أولى من قوله الا خبراً أو
دقيقاً المحتاج الى تقييده
بكونه من الجنس وظاهر
أنه لا يجوز الاعتياض عن
النفقة المستقبلية (وتسقط
نفقتها بأكلها عنده) برضاها
(كالعادة وهي رشيدة
أو غير رشيدة (و قد
أذن وليها) في أكلها
عنده لا كتفاء الزوجات
به في الاعصار وجريان
الناس عليها فيها فان كانت
غير رشيدة وأكثت بغير
أذن وليها لم تسقط نفقتها
بذلك والزوج متطوع
وخالف البلقيني فأفتى
بسقوطها به وعلى الأول
قال الأذرعى والظاهر أن
ذلك في الحسرة أما الامة
إذا أوجبت نفقتها في شبه
أن يكون المعبر رضا السيد
المطلق التصرف بذلك دون
رضاها كالحرية المحجورة
وتعيرى بعنده أعم من
تعبير الأصل بمعه (ويجب
لها) عليه (أدم غالب المحل)
وان لم تأكله كزيت وسمن

الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج ومن غيره بالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من
غيره وأما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اه (قوله عن ذلك) أي المد والمدين والمدين
والنصف قال زى وشمل اطلاقه الاعتياض عن المؤن وهي طعنه وعجنه وخبره فان قلنا باستحقاقها
عند بيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والاثار خلاف في الصحة هنا بناء على تفریق الصفقة
كذا في المطلب (قوله مستقر في الامة) أي ولو ما لا دخلت نفقة اليوم الحاضر قل وخرج
بالاستقرار المسلم فيه شرح الروض (قوله لعين) وهو الزوجة خرجت الكفارة فلا يجوز فيها الاعتياض
لانها لغير معين شيخنا (قوله أم من غيره) المعتمد انه لا يجوز الاعتياض من غير الزوج عن نفقة اليوم
بخلاف النفقة الماضية سم (قوله عن النفقة المستقبلية) أي لا من الزوج ولا من غيره ع ش (قوله
بأكلها عنده) أوضيافة غيره لها كراماله فقط بخلاف ما لو قصدا كرامها فقط وأما لو قصدا كرامها
مع أي كرامها لاجلها ولا لاجله فالظاهر التقييد بحل وع ش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها أي
أ كلاً كالعادة بان تناول كفايتها عادة فان أكلت معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته
وكفايتها في أكلها المعتاد ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب اعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته
واجبها وأيد بان الكفاية المعتادة إنما تعتبر اذا أكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد
استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل (قوله أو غير رشيدة) أي لصغراً وجنوناً أو سفه وقد حجج عليها
بان استمرار سفهها الممارن للبلوغ أو طراً وحجج عليها بالاحتياج لأذن الولي زى (قوله وقد أذن وليها)
أي وكان لها في أكلها عنده مصلحة والالم يعتد باذنه فترجع عليه بالمقدر لها شرح م ويكون ذلك
كلولم بأذن وقياس ذلك انه لا رجوع عليها ان كان غير محجور عليه وكذا الرجوع على الولي أيضاً إذ
غاية ما يتخيل منه وجود انقراضه وهو لا يوجب شيئاً اه سم على حج وقوله لا رجوع له عليها قد
يقال القياس الرجوع لانه لم يدفع مجاناً وانما دفع ليقط عنه ما وجب عليه فهو معاوضة فاسدة
والمقبوض بهامضون على من وقع العوض في يده اللهم الا أن يفرض كلامه فيما اذا كان الزوج عالماً
بفساد اذن الولي أو يقال لما لم يكن منها معاوضة وانما هو ينهو بين الولي التي ويعلم منه تبرعاً
لتقصيره اه ع ش على م قالوا كتنى باذنه مع ان قبض غير المكلفة لقولان الزوج بادائه يصير
كلو كيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصدت كونه عن
النفقة صدق بيمينه كالودفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية بشرح م ع ش (قوله
وجريان الناس) فيه انهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتدابه حل وأجيب بأن المراد الناس
الذين من جلتهم المجتهدون لان الاجماع لا يكون الامم بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون شيخنا (قوله
والزوج متطوع) أي ان كان أهلاً للتبرع فان كان غير أهل له رجوع وليه عليها وعلى وليها ان كانت
محجوراً عليها زى (قوله وعلى الأول) وهو قوله وتسقط نفقتها لانه أول بالنظر اذ غير الرشيد قد يدل
عليه ما بعده وهذا هو الظاهر وقيل الأول عدم سقوط نفقة غير الرشيدة بغير اذن وليها لانه أول بالنسبة
لكلام البلقيني (قوله ويجب لها أدم غالب المحل) أي الا لائق بالزوج ولو غلب التأدم بالفوا كفي بعض
الاوقات وجبت واما ما لا يتأدم به منها فلا يجب ما لم يعتد الا بتيان به والاوجب ومن ثم نقل عن شيخنا
ما جرت به العادة من الفا كته اذا كانت تزيد على الادم تجب مع الادم وكذا ما اعتيد من السكك
والنقل والسكك في العيد الصغير والحلوا ليلة نصف شعبان وما يفعل يوم عاشوراء من الحبوب والحلوا
على ما يليق به وتجب القهوة والدخان اللذان ظهر في هذا الزمان ان اعتادتهما حل وح ف ويجب

(و) يجب لها عليه (لحم يليق به) جنسا ويسارا وغيره (كمادة المحل) قدر او وقتا (ويقدرهما) أي الأدم واللحم (قاض باجتهاده) عند التنازع اذ لا تقدير فيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرهما (بين الثلاثة) الموسر والمعسر والمتوسط فينظر ما يحتاجه المد من الأدم فيفرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت أو سم من أي أوقية (١٠٩) هريب وما ذكره من رطل لحم في

الاسبوع الذي حل على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لانه أولى بالتوسيع فيه محمول عند الاكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة المحل قال الشيخان ويشبهه أن يقال لا يجب الأدم في يوم المحرم ولم يتعرضوا له ويحتمل أن يقال اذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا لكون أحدهما غداء والآخر عشاء وذ كر تقدير القاضي اللحم من زياد في وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمها قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) ونخاف كفايتها بطولها وقصرها وهزالها وسمها باختلاف المحال في الحر والبرد (من قيص وخار ونحو سراديل) مما يقوم مقامه (و) نحو

أيضا ما تطلبه المرأة عندما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتيد ويكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها وطا المطالبة به اه ع ش على م ر (قوله ولحم) عطفه على الأدم بقيد أنه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه فيكون من عطف الخاص على العام لفضله ويدل على كونه أدم ما حديث سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس ما صر في الخبر لزوم ما يتعلق به مما يحتاج اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قرع برماوى (قوله ويقدرهما قاض) هذا مستدرك في اللحم مع قوله يليق به كمادة المحل وأجيب بان هذا عند التنازع كما قال الشارح (قوله من مكيلة زيت) بفتح الميم وكسر الكاف واسكان الياء (قوله أي أوقية) حكى الجليلي عن بعض الأصحاب ان الأوقية هي الحجازية وهي أربعون درهما وهو ظاهر فان العراقية لا تغني شيئا اه زى (قوله حل على المعسر) أي حله الأصحاب (قوله وأن يكون ذلك) الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون من جملة ما ذكره الشافعي وقوله ويزاد بعدها أي بعد أيام الشافعي ولو عبر بالفاء لكان أوضح (قوله ويشبه) أي ينبغي (قوله لا يجب الأدم في يوم المحرم) والاقرب حله على ما اذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه ع ش ومثله م ر وقال أبو شكيل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب لها مع اللحم نصف الأدم المعتاد في كل يوم ان كان اللحم لا يكفيها الا مرة واحدة وهذا التفصيل كالتعين اذ لا يتجه غيره فيقال ان أعطاه من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس لها في ذلك اليوم أدم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب نصفه قاله في التنبيه اه شوبرى (قوله ويحتمل الخ) هو من كلام الشيخين كما يؤخذ من عبارة شرح م ر ونصها وبحث الشيخان عنه وجوب أدم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على الموسر اذا أوجبنا عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء اه (قوله كل يوم) الظاهر أن التقيد بكل يوم غير مراد أخذ من قوله ليكون أحدهما غداء الخ فالمراد أن الأدم لا يسقط في يوم اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وجودتها وضدها يساره وضده حج ويؤخذ من ضبط الكسوة بما ذكره أنه لا يجب عليه منديل الفراش ولا يجب عليها أيضا فان أراد هياها ع ش على م ر (قوله وباختلاف المحال في الحر والبرد) عبارة حج ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما جزم به بعضهم (قوله من قيص) فيه اشعار بوجوب خياطته وما يخاط به عليه قال حج ويظهر أنه لا عبرة باعتبار أهل بلديتها كشياب الرجل وأنها لو طلبت تطويل ذيلها ذراعا أجبت اليه وان لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة السر حل وابتداء الذراع من نصف ساقها م ر (قوله مما يقوم مقامه) كالازار (قوله ونحو مكعب) كقباب وخف وزر موزة فلو كانت ممن يعتاد عدم لبس شيء في أرجلهم كنساء القرى لم يجب لها شيء من ذلك حل (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه مثقلا وبكسر فسكون مخففا هو المدارس اه قل على الجلال في المصباح والمكعب وزان مقود المدارس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه (قوله

(مكعب) مما يداس فيه (ويزيد) على ذلك (في شئ نحو جبة) كفروة فان لم تكف واحدة زد عليها كما يحسنه الرافعي وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أي الزوج من قطن وكتان وحريرو صفاقة ونحوها نعم لو اعتد بريق لا يستر لم يجب بل يجب صفيق يقار به ويفاوت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة محقة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر أنه يجب لها تواضع ما ذكر من تكسر اويل

وكوفية للرأس وزر للقميص والجنبه ونحوها ونحو في الموضعين من زيادتي (و) يجب (لقعودها على معسر لبد في شتاء وحصير في صيف
(و) على متوسط (زلية) فيهما وهي بكسر الزاي وتشديد الياء تني مضرب صغير وقيل بساط صغير (و) على (موسر طنفسة) بكسر
الطاء والفاء وافتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء بساط صغير نحين له وبرة كبيرة وقيل كساء (في شتاء ونطم) بفتح
النون وكسرهما مع اسكان الطاء وفتحها (في صيف تحنهما زلية أو حصير) لاهما لا يبسطان وحدهما وهذا مع التفصيل فيما على
الموسر وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (لتومها) على كل منهما مع التفاوت في الكيفية بينهما (فراش)
ترقد عليه كمضربة وثيرة أي لينة أو قطيفة وهي دثار نخل (ونخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في
صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال (١١٠) الروائي وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لتومهم غطاء غير لباسهم لم يجب

غيره ولا يجب ذلك في كل
سنة وإنما يجدد وقت تجديده
عادة وذكر الكساء مع
قولي ورداء في صيف من
زيادتي وكالشتاء فيما ذكر
الحال الباردة وكالصيف
فيه الحال الحارة (و) يجب
لها (آلهة كل وشرب
وطبخ كقصعة) بفتح القاف
(وكوز وجرة وقدر) ومفرقة
من خرف أو حجر أو خشب
(و) يجب لها (آلة تنظيف
كشط ودهن) من زيت أو
نحوه (وسدر) ونحوه
(ونحو صرنك) بفتح الميم
وكسرهما (تعين لصنان)
أي لدفعه وخرج زيادتي
تعين ما إذا لم تعين كأن
كان ينسدفع بماء و تراب
فلا يجب (وأجرة حمام
اعتيد) دخولا وقدر ككرة
في شهر أو أكثر بقدر
العادة فإن كانت المرأة

وكوفية) هي ثي يلبس في الرأس من عرقية مبطنه وبرنس (قوله ونطم) أي جلد كفروة (قوله نخل)
بضم الميم وفتح الحاء وتزيد الميم أي له نخل يقال خله إذا جعله نخلًا برماوى أي له وبرة كبيرة وضبطه
عش على مر بسكون الحاء وتخفيف الميم (قوله ونخدة) سميت بذلك للاصقها للخذ ولا يجب
أكثر من واحدة وإن جرت العادة بأكثر منها ويجري مثله في اللحاف برماوى (قوله في شتاء) يعني
وقت البرد ولو في غير الشتاء حجج (قوله ومع رداء) المراد به ما يرتدى به في أعلى البدن (قوله آلة
كل) أي اللائق به ولا يعتبر حالها والمشروب عليك لامتاع حل (قوله وشرب) بتثنية الشين وقيل
بالفتح مصدر وبالحذف والرفع اسم مصدر حل وقوله بالحذف والرفع الصواب أن يقول بالكسر
والضم لأن الحذف والرفع من ألقاب الأعراب وقوله اسم مصدر ليس بظاهر والحق أنهما مصدران
سماعيان (قوله كقصعة بفتح القاف) وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة برماوى (قوله
ومفرقة) بكسر الميم ما يعرف به اه مختار (قوله من خرف) ويجب النحاس أن اعتادته كفاي زي
(قوله كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو بضمه وبكسر أوله مع سكون ثانيه برماوى (قوله ونحوه)
كصابون وأشنان حل (قوله ونمن ماء الخ) أي ويتجه أن الواجب بالاصالة الماء لأن من مر فلاولى
حذف نمن (قوله ولادواء مرض) ومنه ما يحتاج إليه المرأة بعد الولادة قلما يزىل ما يصيبها من الوجع
الحاصل في بطنها ونحوه فإنه لا يجب عليه لأنه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من العصيدة واللابة
ونحوهما مما جرت به عادتهن لمن يجتمع عندهما من النساء فلا يجب لأنه ليس من النفقة بل ولا يحتاج
إليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه فإن إرادته فعلته من عند نفسها عش على مر (قوله يليق بها)
أي بحيث تأمن فيه لو خرج زوجها على نفسها وما لها وإن قل شرح مر ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه
أن يأتى لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن أبدل لها المسكن بما تأمن فيه على نفسها فتنبه له
فانه يقع فيه الغلط كثيرا عش على مر وله منعها من زيارة أحد أبويها وإن احتضر أو شهود جنازتهما
ومنعها من دخولهما كونهما من غيره مر قال ابن الصلاح وله نقل زوجته من الحضر إلى البادية
وإن كان عيشها خشنا لأن لها عليه نفقة مقدرة لا تزىد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج
عنه بالابدال شرح حج وفيه أن البدل قد لا يكفيها لكونه أقل فاذا أرادت الكفاية كملت من

من لا يعتاد دخوله لم يجب (ونمن ماء غسل بسببه) أي الزوج كوطئه ولادتهما منه بخلاف الحيض والاحتلام
لأن الحاجة إليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه وأن يكون بغيره (لأما
يزين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فإن أراد الزينة به هيأ لها فتزين به وجوبا (ولادواء مرض وأجرة نحو طيب)
كحاجم وقاصد لأن ذلك لحفظ البدن وتبصير بنحو طيب أعم مما عبر به (و) يجب لها (مسكن يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو
غيرهما كالمعتدة بل أولى وإن لم يملكه كأن يكون مكثري أو معاروا واعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة حيث اعتبر بتأجيله لأن المعتبر
فيهما التملك وفيه الامتاع كما سيأتى ولأنهما إذا لم يليقها بما يمكنها إبدالهما بلائق فلا اضرار بخلاف المسكن فانه ملزمة بما لازمه فاعتبر بحالها
(و) يجب عليه ولو معسرا أو بهرق (اخذام حرة تخدم)

أى بأن كان مثلها يخدم (عادة) بقية زده بقول (في بيت أبيها) مثلاً لان صارت كذلك في بيت زوجها لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (عن) أى بواحد (يحل نظره) ولو مكثت أو في محبتها (لها) ككرة وأمة وصبي مميز غير مراهق وممسوح ومحرم لها ولا تخدمها بنفسه لانها تستحق منه غالباً وبه تعير كصب الماء عليها وحمله اليها المستحرم أو الشرب أو نحو ذلك وتعيرى بما ذكر أعظم وأولى مما ذكره أما غير الحرة فلا يجب اخداها وان كانت جيلة لنقصها (فيجب له ان يحبها) لخدمة (ما يليق به من دون مال لزوجة نوعاً من غير كسوة) من نفقة وأدم وتوابعهما (و) من (دونه جنساً ونوعاً منها) أى من

(١١١)

الكسوة والتصرع بالثقيد بدون ما ذكر من زيادتي (فله مد وثلاث على موثر ومد على غيره) من متوسط ومعر كالمخدومة في الاخير لان النفس لا تقوم بدونه غالباً واعتبار بثلثي نفقة المخدومة في الاولين وقدر الادم بحسب الطعام وقدر الكسوة قيم من نحو مكعب ولذ كرنحو قع وللاثى مقنعة وخف ورداء لحاجتها الى الخروج واسكل جبة في الشتاء لاسراويل وله ما يفرشه وما يتغطى به كقطعة لبدوكساء في الشتاء وبارية في الصيف ومخدة وخروج بمن يحبها المكثري ومملوك الزوج فليس له الا أجرته أو الاتفاق عليه بالملك (لا آلة تنظف) لان الاتق به أن يكون أشعث لثلاثتد اليه الاعين (فان كثر وسخ وتأذى بقمل وجب أن يرفه) بما يزيله من نحو

عندها (قوله أى بان كان مثلها يخدم) أى حقها ذلك وان لم تخدم فيه بالفعل ومقتضاه أنه لو كان مثلها لا يخدم في بيت أبيها لکن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها حل (قوله مثلاً) أو عملها الموت أبيها في حال صغرها (قوله أى بواحد) ظاهره وان احتاجت الى أكثر من واحد وهو كذلك الا ان مرضت واحتاجت لما يزيد على الواحد أخدم من كلامه الآتى حل (قوله وان كانت جيلة) أى وان كانت تخدم في بيت سيدها ومثلها يخدم عادة في بيت سيده حل (قوله من دون) بيان (قوله نوعاً) أى وقدرا بدليل قوله فله مئولث وهو تميز من الدون وقوله من غير كسوة حال من الدون أى حال كونه كاتماً من غير كسوة (قوله وتوابعهما) فتوابع النفقة أجرة الطحن والجن والخنزير وتوابع الادم كالسمن ما يطبخ به كالقرع وسكتوا عن اللحم وقضية كلاءهم عدم لزومه حل قال مر وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أى للخادم حيث جرت عادة البلدة (قوله جنساً ونوعاً) تميزان من الدون والظاهر أن الواو بمعنى أولانه يلزم من كونه أدون في الجنس أن يكون أدون في النوع (قوله قع) بالميم الساكنة مع ضم القاف وقيل بالباء الطرطور الذى يلبس في الرأس له وبرة وقوله مقنعة بكسر الميم وهى شئ من القماش مثلاً تضعه المرأة فوق رأسها كالقوطة (قوله لاسراويل) هذا مبني على عرف قديم وقد اطرده العرف الآن بوجوبه للخادمة وهذا هو المعتمد زى (قوله ما يفرشه) بضم الراء من باب نصر كافي المختار (قوله وبارية في الصيف) هى شئ رقيق كالللاء لکن في المصباح البارية الحمبرا تحسن كالنخ وهو المعروف في الاستعمال وهو الموافق لما ذكر في احياء الموات من أنها منسوج قصب وهو غير مناسب هنا لان الكلام في الغطاء فان جعل مثلاً للفرش كان مناسباً (قوله أن يرفه) أى ينم في المختار والارقاء السدهن والترجيل كل يوم وهو في رفاقة من العيش ورفاقة أى سعة (قوله امتاع) أى ارتفاع لانه يتمتع وينتفع بهما (قوله وكسوة) ومنها الفرش شرح مر (قوله وغيره) كظروف الطعام كافي مقن المنهاج ومنه الماء الذى تشربه مر (قوله عليك) أى الحرقة لسيد الامتة وهل يحتاج الى قصد التملك أو لا الذى فى كلام حج أن الشرط عدم الصارف عن قصد تملكها وفى شرح الروض لا بد أن يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل عن شيخنا مر اعتماده وهو في شرحه وقد أفتيت بما قاله حج لان هذا الباب توسع فيه فنفقة الخادم عليك بخلاف نفس الخادم حل (قوله بما يضرهما) أى الزوجين ع ش (قوله أول كل ستة أشهر) وان نشرت أثناء فصل سقطت كسوته فان عادت للطاعة انجعه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشور شرح مر وقضية سقوطها بالنشور أثناء الفصل انه لو كان دفعها لها قبل النشور استرددها لسقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشور

مشطودهن (و) يجب (اخدام من احتاجت لخدمة لنحو مرض) كهرم وان كانت عن لم تخدم عادة وتخدم عن ذكر وان تعد بقدر الحاجة (والمسكن والخادم) وهو من زيادتي يجب فيهما (امتاع) لا تملك لاسرانه لا يشترط كونها ملكة (وغيرهما) من نفقة وأدم وكسوة وآلة تنظف وغيره (تملك) ولو بلا صيغة كالكفارة فلزوجه الحرة التصرف فيه بأنواع التصرفات بخلاف غيرها وتملكها أيضاً نفقة مصحوبها المملوك لها وألحرة ولها أن تصرف في ذلك وتكفيه من مالها (فلوقرت) أى ضيقت على نفسها في طعام أو غيره (بما يضرهما) أو أحدهما أو الخادم فهذا أعم من قوله بما يضرها (منعها) من ذلك (وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة فابتداء اعطائها

ليسقط ذلك عنه لم يقبل الا بيئته ع ش (قوله من وقت وجوبها) وهو وقت التمكين (قوله أولى من
تعبيره بشتاء وصيف) وجه الاولوية انه قد يقع العقد في نصف الشتاء مثلاً ع ش وعبرة قل على
الجلال قوله بشتاء وهو ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارها فصلان وكل فصل
منهما فصلان من فصول السنة الاربع وهو الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو
الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل من الفصلين هنا
اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويبتدىء بعد ذلك البقية فصلاً كواحد دائماً بما
ذكر علم ان ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت
التمكين الذي رد بعضهم به على قائل الاول بأنه لا يتصور وجود التمكين في أثناء فصل اذ كل ستة أشهر
من وقت التمكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما يلزم على كلامه هذا من الفساد اذ قد يقال عليه
اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لزم أنه لا يتم السنة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه فان
قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وايضا قد علم ان ما يلزم من
الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف
ما ليس لازماً فيه ويسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء
ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف بباقي فصله
بطل ما قاله المرجع الى قائل الاول وهو القائل بالشتاء والصيف فاذا وقع تمكين في أثناء الشتاء حسب فصلاً
مع نصف الصيف فتجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم اليه من نصف فصل الصيف بان يدفع
لها كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء ونصف كسوة الصيف قال ع ش وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع
لها عن جميع الفصل فيسقط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري
لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه (قوله جدد في وقت تجديده) يؤخذ من
وجوب تجديده وجوب اصلاحه كالسعي بالتجديد ثم على حج ومثل ذلك اصلاح ما أعده لها
من الآلة كتنظيف النعاس ع ش على م ر (قوله أومات) أي أوابأها خ ط (قوله لم ترد) أنهم
قوله لم ترد ان محل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل
زمن العصمة كما يحتمل ابن الرفعة لتمكن المعتمد وجوبها كلها وان مات أول الفصل واعتمده جمع
متأخرون كالاذرعي والبقيني ولا يقال كيف تجب كلها بمضي لحظة من الفصل لانا نقول ذلك جعل
وقتنا لا يجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وكثيره شرح م ر ملخصاً

(فصل في موجب المأون) أي المتقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكين فلذلك
أفرد وأما اللسقطات فتعد من نشوز واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسع ونحو ذلك فلا ذن فلذلك
جمعها (قوله ومسقطاتها) أي وما يتبع ذلك كاسترداد ما دفعه لظن الحل فأخلف (قوله على مامر)
أي وجوبها مشتملاً على التفصيل الذي مر في الانواع العشرة من وجوبها يوماً فيوماً في ثلاثة منها وهي
الطعام والادم واللحم أي بالنظر للمسر الذي جرت عادة ما له بالبحر كل يوم أو كل ستة أشهر في الكسوة
أو كل وقت اعتيد فيه التجديد وذلك في أربعة منها فيما تقدم عليه وفيما تنام عليه وتتغطي به وفي آلة الاكل
والشرب والطبخ وفي آلة التنظيف وأدائها وذلك في اثنين الاسكان والاعدام اه م ر بتصرف
(قوله ولو على صغير) للرد أي ولو كانت الزوجة صغيرة كما في الانوار ومحل وجوبها على الصغير اذا
تسلها وليه وفي المجنون لا بد أن يتسلها وليه ولا عبرة باستمتاعها اذا لم يتسلها وليه اه محل لكن
قول المتن لا لصغيرة الخ يقتضي انه لا مؤنة لها وان كان الزوج صغيراً لان صغر الزوجة مانع ونكاح الزوج

من وقت وجوبها وتعبير
بسته أشهر تبعاً للروضة
كأصلها أولى من تعبيره
بشتاء وصيف لما لا يخفى وما
يبقى ستة أشهر كثر كالفرش
والمشط يجدد في وقت
تجديده عادة كما مر (فان
تألفت فيها) أي في الستة
الاشهر ولو بلا تقصير (لم
تبدل أومات) فيها (لم ترد
أول نكس مدة فدين)
عليه بناء في الثلاث على ان
الكسوة تملك لا امتناع
(فصل) في وجوب المأون
ومسقطاتها
(تجب المأون) على مامر
(درس)
(ولو على صغير) لا يمكنه
وطء (لا صغيرة) لا توطأ

أى من حيث هو مقتضى القاعدة انه يغلب المانع على المقتضى خلاف قول الانوار المتقدم فليحرر فعلى قول الانوار ينخص قول المتن للصغيرة بما اذا كان الزوج كبيرا لان المانع القائم به ليس مانعا للصغير لقيام المانع به ايضا فكان المانع القائم بها كلاما مانع (قوله بالتمكن) أى التام وخرج به ما لو مكنته للافقطا وفي دار مخصوصة فلا نفقة لها م ر والمدار على التسلم ولو بالا كراهه ولو لمجنونة حل فان حصل التمكن في الاثناء وجب القسط باعتبار اليوم واليلة ان كان غير مسبوق بنشوز فان كان مسبوقا به فنقل عن شيخنا انه لا يجب القسط لانه مسقط للجميع حل ملخصا ومثله سم عن م ر (قوله يوجب المهر) أى يكون سببا لوجوبه بحيث تستغل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب الا ان أطاق الوطاء حل وبدل عليه كلامه بعد عبارة ع ش على م ر ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد حيث ثبته لومات أحدهما قبل التمكن استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد) انظر لم أظهر في محل الاضمار شو برى أى بل كان يكفي أن يقول فلا يوجب عوضين مختلفين ويمكن أن يجاب بأنه أظهر إشارة إلى أن المراد العقد من حيث هو لا بقيد كونه عقد نكاح والظاهر أن قوله مختلفين لا مفهوم له (قوله ومعصر) والمعصر بمثابة المراهق في الذكرك لانه يقال صبي مراهق وصبيته معصر ولا يقال هي مراهقة حل وشرح م ر (قوله نعم لو سلمت) التسليم ليس بقيد بل المدار على التسلم ولو بالا كراه (قوله ونقلها إلى مسكنه) ليس بقيد أيضا (قوله بأن عرضت المكافاة) ولو سفيهة وقوله أو السكركى يقتضى أن السكركى ان غير مكف وهو كذلك كما في المتهاج وغيره أى بل في حكم المكاف (قوله غيرهما) وهو الصغيرة والمجنونة وقضية هذا ان غير المحجورة لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من أن المرأة سببا للبكر انما يتكلم في شأن زوجها وأولياؤها وقوله متى دفعت المهر أى الحال وخرج به ما اعتيد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحمام وتنجيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من التمكن وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن ع ش على م ر (قوله متى دفعت المهر) أى الحال مكنت يفهم منه أن لها حبس نفسها القبضه فتستحق النفقة حيثئذ (قوله عند الاختلاف في التمكن) خرج بالتمكن الاختلاف في الاتفاق أو النشوز فانها المصدقة حل بأن ادعى انه أعطاه النفقة فأنكرت أو ادعى نشوزها فأنكرت (قوله من حين بلوغ الخبر) أى ان كان الخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للخبر بر ماوى قال س ل قوله من حين الخ ظاهره وان لم يعض زمن يمكنه الوصول إليها وسيا في الغائب اعتبار الوصول إليها ع ش على م ر (قوله ابتداء) أى قبل التسليم (قوله وأظهرت له) ظاهر المتن رجوع الضمير للزوج وجعله الشارح راجعا للقاضى (قوله كتب) أى وجوب بر ماوى (قوله فيجىء) بالنصب والرفع ع ش على م ر (قوله من حين التسليم) أى بالفعل لا من حين اظهاره كما يدل عليه قوله فان أبى ومضى زمن وصوله تأمل وحرر وعبارة ع ش قوله من حين التسليم لكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم واليلة بعد نشوزها لا يجب قسط ذلك لوقوع النشوز في بعضهما وهو مسقط للجميع م ر سم (قوله فان أبى) أى مع القدرة عليه فلو منعه من السير والتوكيل عذر فلا يفرض عليه شئ لا تقاء تقصيره شرح م ر (قوله فرضها القاضى) أى قاضى بلده المشعر بأنه علمه ببلد فقوله فان جهل موضعه محترز ذلك قال سم أى فرض نفقه معسر ان لم يعلم خلافه اه قال فى ع ب وله أن يفرض لها دراهم قدر الواجب (قوله

لغنى فيها كالناشزة بخلاف الصغير اذا المانع من جهته والعبدة في تمكن (مجنونة ومعصر بتمكن وإيهما) لهما لانه المخاطب بذلك نعم لو سلمت المعصر نفسها فتسلها الزوج ونقلها إلى مسكنه وجبت المؤن ويمكن في التمكن ان تقول المكافاة أو السكركى أوولى غيرهما متى دفعت المهر مكنت (وحلف الزوج) عند الاختلاف في التمكن (على علمه) فيصدق فيه لانه الاصل والتحليف من زيادتي (فان عرضت عليه) بأن عرضت المكافاة أو السكركى نفسها عليه كأن بعثت إليه اتي مسلة نفسى اليك أو عرض المجنونة أو المعصر وليهما عليه ولو بالبعث إليه (وجبت مؤنها) (من) حين (بلوغ الخبر) له (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها وقدرت الامر إلى القاضى (وأظهرت له) التسليم كتب القاضى لقاضى بلده ليعلمه (بالحال) (فيجىء) لها حالا (ولو بنائبه) ليتسلها ونجب المؤن من حين التسليم اذ بذلك يحصل التمكن (فان أبى) ذلك (ومضى زمن) امكان (وصولها إليها) (فرضها القاضى)

في ماله) أي وأخذها من ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال صارت في ذمته ع ش وعبرة البرماوى
 فان لم يجد له مالا اقترض عليه أو أذن لها أن تنفق وترجع عليه كما هو ظاهر من نظائره اه (قوله من
 بلده) أي الغائب (قوله وأخفمنها كفيلا) أي طلبه والباء في مما للسببية وأخذ الكفيل واجب
 والظاهر أنه يأخذه قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان مالم يجب فان قلت هو من ضمان الدرك
 المتقدم قلت ليس كذلك لان ضمان الدرك إنما يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك اللهم الا أن يقال
 هذا مستثنى ع ش على م ر والظاهر أن هذا لا يراد لا يرد من أصله لان هذا من قبيل ضمان الاحضار
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول حل أي يكفل بدنها ليحضرها ذاتين عدم استحقاقها (قوله
 وتسقط مؤنهما) وكذا كسوة الفصل فانها تسقط ولو عادت للطاعة م ر لان النشوز في بعض اليوم
 يسقط كسوة جميع الفصل ومؤنة جميع اليوم وان عادت فيه للطاعة ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق
 رجع عليها ان كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره م ر ومثله ما لو جهل نشوزها فانفق عليها ثم
 تبين له الحال بعد اه ع ش على م ر وانظر حكم النشوز بالنسبة لما يدوم ويجب كل فصل كالفرش
 والاواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقائها وكيف الحال وللأذرى
 فيه تردد واحتمالات تراجع وبقى سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة
 أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعت في لحظة استحققتها لانها غير مقدرة بزمن معين فيه نظر
 ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقعة فيها بالنشوز م ر سم على حج والظاهر أن مثل السكنى
 غيرها من الفرش والغطاء وغيرها (قوله بنشوز) ولو لحظة مالم يستمتع بها فيه ولو لحظة فان حصل
 الاستمتاع ولو كانت مصرة على النشوز وجبت لها النفقة يومها وليلتها كما صدر به م ر في شرحه
 وظاهره اعتماده وهو تفصيل حسن فليتفطن له قررره شيخنا العشماوى والعزى وخالف حل وقال
 لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وعبرة شرح م ر ولو امتنعت من النقلة معه لم تجب مؤنتها
 الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها عفوا عن النقلة حيث نشد كافي الجواهر
 وغيرها عن الماوردى وأقره وأفتى به الوالد وما مر في مسافرتها معه بغیر اذنه من وجوب نفقتها بمكينها
 وان أتمت بعضا منها صريح فيه وقضيته جريان ذلك في سائر صور النشوز وظاهر كلام الماوردى أنها
 لا تجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف
 وقوله نعم الخ كأنه رد لكلام الماوردى لان ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده وهو
 بعيد لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام الماوردى الخ معتمدا وكذا على قوله نعم الخ فتأمل ذلك
 وحرره والظاهر أن كتابته على الاول معتمدا سهو منه أو سبق قلم من الكاتب وقوله م ر عفوا عن
 النقلة أي كأنه عفوا عن النقلة ورضى ببقائها في محلها (قوله كنع تمتع) ولو بحبسها ظمنا أو بحق وان
 كان الحابس هو الزوج كما اعتمده الوالد ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيولة بينه
 وبينها كما أفتى به الوالد وأباعدادها بوطء شبهة ومن النشوز امتناعها من السفر معه ولو غير نفقة
 لكن بشرط أمن الطريق والمقعد وأن لا يكون السفر في البحر الملح مالم تغلب فيه السلامة ولم نخش
 من ركوبه مخدور تميم أو مشقة لا تختمل عادة شرح م ر (قوله ولو بلمس) أي أو نظر كأن غطت
 وجهها أو تولت عنه وان مكنته من الجماع شرح م ر وفي حل ان الاولى اسقاط قوله ولو بلمس لانه
 يقتضى ان العباله عذرت حتى في امتناعها من اللمس أو التقبيل وان علمت أنه اذا لمس لا يطاق وفيه نظر ظاهر
 ويجب أن الاستثناء راجع لما قبل الغاية وقال سم قوله ولو بلمس الا أن يكون امتناع دلال (قوله
 كعبالة) وثبتت بربع نسوة فان لم تقم بينة فلها تخليفه أنه لا يعلم ناذيها بالوطء حل ولهن النظر لاندكر

في ماله وجعل كالنكاح لها
 لان المانع منه فان جهل
 موضعه كتب القاضي
 لقضاة البلاد الذين ترد
 عليهم القوافل من بلده
 عادة ليطالب وينادى باسمه
 فان لم يظهر فرضها القاضي
 في ماله الحاضر وأخذ منها
 كفيلا بما يصرفه اليها
 لاحتمال موته أو طلاقه
 (ونسقط) مؤنهما (بنشوز)
 أي خروج عن طاعة الزوج
 ولو في بعض اليوم وان لم
 تأثم كصغيرة ومجنونة
 والنشوز (كنع تمتع) ولو
 بلمس (الا عذر كعبالة)
 فيه

(قوله حتى لو أطاعت فيه
 لحظة الخ) استقر شيخنا
 الباجورى عود ما ذكر
 بالعود للطاعة ولو كان
 النشوز في لحظة وتقدير
 السقوط بيوم ويلة قياسا
 على النفقة لوجه له لان
 ما ذكر ليس مقدرا بوقت
 حتى يقاس عليها لان
 الفرض أنه يجسد دوقت
 تجديده اه وهو وجبه
 (قوله وغيرها) أي عالم
 يقدر بزمن بل وجب
 تجديده كل وقت اعتيه
 تجديده فيه تأمل

بفتح العين وهي كبر الدكر بحيث لا تحتمل الزوجة (ومرض) بها (بضمه الوطاء) وحيض ونقاس فلا نسقط المؤن لأنه إما عذر دائم أو يطرأ ويحول وهي معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه (ونكروج) من مسكنها (بلاذن) منه لأن عليها حق الحبس في مقابلة وجوب المؤن (الا) خروجاً (لعذر خوف) من انهدام المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يقفها الزوج عن خروجها وقول لعنراً عمماً ذكره (ولنحو زيارة) لأهلها كعيادتهم (في غيبته) تسقط (بسفر ولو بأذنه) لخروجها عن قبضته وأقبلها على شأن غيره (لا) أن كانت (معه) ولو في حاجتها وبلاذن (أو) لم تكن معه وسافرت (بأذنه)

(١١٥)

لحاجته) ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنهما فيهما لأنه الذي أسقط حقه لغرضه في الثانية ولم يكن لها في الأولى لكها نعصى إذا خرجت معه بلاذن نعم أن منعها من الخروج أنفجرت ولم يقدر على ردها سقطت مؤنهما وكلام الأصل يفهم أن سفرها معه بغير أذنه يسقط المؤن مطلقاً وليس مراداً وكلامى أولاً شامل لسفرها لحاجة ثالث بخلاف كلامه (كأحرامها) بحج أو عمرة أو مطلقاً (ولو بلا اذن مأم تخرج) فلا نسقط به مؤنهما لأنها في قبضته وله تحليله أن لم يأذن لها فإن خرجت فسافرة لحاجتها قد سقط مؤنهما ما لم يكن معها وتعبيري بما ذكره أولى من تقييده بحج أو عمرة (وله منعها نقلاً مطلقاً) من صوم وغيره وقطعه أن شرعت فيه لأنه ليس

حال انتشاره ولخرجها هل تطيقه أولاً لاجل أداء الشهادة كما قاله زى وغيره (قوله بفتح العين) والرجل يقال له عبل بفتح العين وسكون الباء مر (قوله بحيث لا تحتمل الزوجة) وليس من العذر كثرة جاعه وتكرره وبطء انزاله حيث لم يحصل طمانته مشقة لا تحتمل عادة عيش على مر (قوله دائم) كالعبادة وقوله أو يطرأ الخ كالحيض والنقاس (قوله ونكروج بلاذن) أخذ الرافعي وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثالها بمنزل الخروج الذي تريد نعم لو علم بخلفه لامثاله في ذلك فلا شرح مر (قوله الالعذر) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على ذلك عادة حل (قوله وكاستفتاء) أى الاستفتاء لأمر يحتاج اليه أما إذا أرادت الحضور للجلس علم لستفيدة أحكاماً تنتفع بها من غير احتياج اليها حالاً أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذراً عيش على مر (قوله لم يقفها الزوج) أى الثقة (قوله ولنحو زيارة) عطف على قوله لعنرو وقوله لأهلها أى المحارم وعبارة زى وانحوز زيارة خرج به الخروج لموت أيها أو شهود جنازته اه وفي قل على الجلال قوله كعيادتهم قال مر وكذا تشييع جنازتهم وخالفه زى ولو في نحو أيها قال كاف عنده استقصائية وخروج عماد كخروجها لزيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبته) أى عن البلد زى يعنى ولم ينهها عن ذلك بان علمت رضاه وكانت عادة أمثالها ذلك شيخنا عزى (قوله نعم الخ) استدراك على قوله لأن كانت معه وقوله ولم يقدر ليس بقيد كافى مر (قوله مطلقاً) سواء قدر على رده أو لا لحاجتها أو لحاجته منعها أولاً (قوله وكلامى أولاً) وهو قوله ونسقط بسفر (قوله بخلاف كلامه) عبارته وسفرها لحاجتها يسقط في الاظهر وقد يقال يفهم من كلامه أن سفرها لحاجة ثالث يسقط بالأولى (قوله وله تحايها) أى أمرها بالتحلل بذبح خاق مع النية فيهما كالمصير لان هذا احصاى خاص (قوله مطلقاً) أى سواء أراد التمتع بها أم لا وهو المعتمد (قوله بان لم تعد بقونه) قال كلام في الفرض فان شرعت فيه فقطضي صنيعة أنه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع كالنفل له قطعه بعد الشروع فيه أى حيث كان بغير أذنه حل (قوله بان فعلته) أى النفل والقضاء الموسع (قوله لا تمتنعها من التمكن بم فعلته) ولا نظراً الى تمكنه من وطئها ولو مع الصوم لأنه قديم باب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلاً أو فرضاً موسعاً وهو حاضر بغير أذنه أو علم رضاه شرح مر (فرع) لو كان النذر قبل النكاح معينا فكالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقته به ولا خيار له لوجهه اه قل على الجلال (قوله ودخل فيه) أى في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظر لانه راتب حل لكن الحكم مسلم وهو ان له منعها من ذلك لتكرره كل أسبوع بخلاف صوم عرفة (قوله

بواجب وحقه واجب قال الادري وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقاً وقال الماوردى له منعها منه إذا أراد التمتع قال وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما يأتى (وله) منعها (قضاء موسعاً) من صوم وغيره بأن لم تعد بقوته ولم يضي الوقت لان حقه على الفور وهذا على التراخي (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منعه (فتأنزلة) لا تمتنعها من التمكن بم فعلته وقول نقلاً مطلقاً أولى من قوله صوم نفل ودخل فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشأ بغير أذنه وخروج به النفل الراتب كسنة الظهور وصوم عرفة وعاشوراء وبالقضاء الاداء وبالموسع المضيقي فليس له منعها شيئاً منها التناً كمال الزانية والاداء أول الوقت ولتعين المضيق صالة (ولرجعية) حرة كانت أو أمة حائلاً أو حاملاً

(مؤن غير تنظف) من نفقة وكسوة وغيرهما البقاء حبس الزوج عليها وسلطته بخلاف مؤن تنظفها لامتناع الزوج عنها (فلو أنفق) مثلا (لظن حمل فأخلف) بأن بابت حائلا (استردما) أنفق (بعد) انقضاء (عدها) لتبين خطأ الظن وتصديق قدر أقرائها يمينها أن كذبها والافلايمين (ولامؤنة) من نفقة (١١٦) وكسوة (لحائل بائن) ولو بفسخ أو وفاة لا تنفقاء سلطنة الزوج عليها (وتجب

مؤن غير تنظف) تقدم أن المؤن عشرة أنواع ومؤن التنظف واحد منها فاعداها تسعة تجب للرجعية والحاصل أن الرجعية والحامل البائن غير المتوفى عنها يجب لهما المؤن سوى آلة التنظف والحائل البائن والحامل المتوفى عنها يجب لهما الكسوة فقط (قوله وسلطته) عطف سبب على سبب ع ش (قوله) فلو أنفق) أي على الرجعية وفيه أن الرجعية تجب نفقتها وإن لم تكن حاملا فكيف يقول لظن حمل وأجيب بأن صورة المسئلة أنه أنفق عليها زيادة على عدها بدليل قوله استردا (قوله مثلا) أي أو أسكن أو كسا (قوله لظن حمل) ولو ادعت سقوط الحمل فينبغي تصديق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب ما لم تقم بينة ع ش (قوله استرد) أي حيث لم يكن منه حبس لها والافلا رجوع حل (قوله وتصديق قدر أقرائها) ولو خالفت عادتها م ر (قوله وتجب) أي المؤن الشاملة للنفقة والكسوة غير آلة التنظف كافي م ر (قوله لآية وان كن الخ) في الاستدلال بالآية قصور لأن فيها النفقة وليس فيها الكسوة وغيرها وأجيب بأن النفقة إذا أطلقت فالمراد بها المؤن فتشمل الكسوة وغيرها كما قاله ع ش على م ر (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولومات في بطنها ومكت فوق أربع سنين من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشوز كخروج من المسكن لغير حاجة حل وع ش (قوله لتقدرت بقدر كفايته) أي وهي لا تقدر بقدر كفايته لأنها متعذرة بل تقدر بالامداد بحسب اليسار والاعسار والتوسط كما تقدم (قوله للحامل معتدة عن وطء شبهة) بأن وطئت بشبهة وحملت منها وهي في عصمة زوجها فلامؤنة لها على الزوج ولا على الواطئ كما قاله قل على الجلال فيكون الاستثناء منقطعاً لعدم دخولها في الموضوع وهو الحامل البائن ولا يصح تصويرها بما إذا كانت حاملا من زوجها ثم أبانها وطئت بشبهة لأن عدة الحمل تقدم اه (قوله لانه) أي الفسخ المذكور يرفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح أنه يرفع العقد من حينه ومع ذلك لا يستحق به مؤنة حل (قوله والقريب الخ) يقتضي أن المؤنة للحمل لا لها إلا أن يقل لما وجبت لها بسبب الحمل كانت كأنها (قوله وأما سكانها) هذا تقييد لقوله ولامؤنة لحائل بائن أي بغير أسكان اه (قوله ومؤنة عدة) أي المؤنة الواجبة في العدة (قوله لا يظهور حمل) وقبل ذلك لا يجب عليه دفعها لها وإذا ثبت وجوب الحمل لزمه الدفع من أول العدة حل

(فصل في حكم الأعراس بمؤنة الزوجة) (قوله لو أعرس الخ) ولا يمنع اعساره عقار أو عرض لا يتيسر بيعهما شرح م ر ولعل المراد لا يتيسر بيعهما بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر ع ش على م ر (قوله لا تقا به) ليس بقيد بل مثل اللائق غيره إذا أراد تحمل المشقة بمباشرة شرح م ر وحج فكان عليه أن يذكر بدل هذا التقييد حلالا إذا هو قيد معتبر كما في شرح م ر قال وخرج به الحرام فلا أثر لقدرته عليه فلها الفسخ اه (قوله أو كسوة) معطوف على نفقة فيكون انتقديراً أو باقل كسوة ويراد باقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فإنه لا فسخ بذلك حل (قوله أو بمسكن) عطف على باقل فلا تفسخ إذا وجد مسكنا ولو غير لائق بها خلافا لما قد يفهم من ع ب أن لها الفسخ مع وجود غير اللائق حل وهذا المعنى مستفاد من قول المتن أعرس

لحامل) لآية وان كن أولات حمل (لها) أي لنفسها بسبب الحمل لا للحمل لأنها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولأنها تجب على المومر والمعرس ولو كانت له لما وجبت على المعسر (لا) لحامل معتدة (عن) وطء (شبهة) ولو بنكاح فاسد (و) لا عن (فسخ بمقارن) للعقد لانه يرفع العقد من أصله بخلاف الفسخ والانتفاخ بعارض كودة ورضاع وهذه من زيادتي (و) لا عن (وفاة) خبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة واه الدارقطني بإسناد صحيح ولأنها بابت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها وانما تسقط فيها لو توفى بعد ينوتها لأنها وجبت قبل الوفاة فاغتفر بقاؤها في الدوام لانه أقوى من الابتداء ولما صر من أن البائن لا تنتقل إلى عدة الوفاة وأما سكانها فتقدم في العدد أنه واجب (ومؤنة عدة كمؤنة زوجة) في تقديرها ووجوبها يومها فيوما وغيرهما لانهما من

توابع النكاح ولأنها في الحقيقة مؤنة للزوجة لا لحمل كما مر (ولا يجب دفعها) لها (الابتناء وحمل) بمسكن ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف المفارق بالحمل وتيميرى بالمؤنة أعم من تيميره بالنفقة (فصل) في حكم الأعراس بمؤنة الزوجة لو (أعرس) الزوج (مالا أو كسبا لا تقا به باقل نفقة أو كسوة أو بمسكن) لزوجه

(أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت) زوجها بها كأن اتفقت على نفسها من مالها (فغير المسكن دين) عليه فلا يسقط بمضي الزمن بخلاف المسكن لما مر أنه امتناع (والا) بأن لم تصبر (فلها فسخ) بالطريق الآتي لوجود مقتضيه وكان فسخ بالحب والعنة بل هذا أولى لان الصبر عن التمتع أسهل منه عن النفقة ونحوها (لأمة بمهر) لانه محض حق سيدها لما (١١٧) المبيعة فليس لها ولا لسيدها الفسخ

الا بتوافقهما كما اعتمده
الاذرعى (ولان تبرع بها
أب) وان علا (لموليه أو
سيد) عن عبده اذ يلزمها
قبول التبرع ووجهه في
الاولى ان المتبرع به يدخل
في ملك المؤدى عنه
ويكون الولي كأنه وهب
وقبله بخلاف غير الاب
المذكور والسيد اذ لا
يلزمها القبول لما فيه من
تحمل المنة نعم لو سلمها
المتبرع للزوج ثم سلمها
الزوج لها لم تفسخ
لانتفاء المنة عليها صرح
به الخوارزمي وخرج
بالاقل اعساره بواجب
الموسر أو المتوسط فلا فسخ
به لان واجبه الآن واجب
المعسر وبالمذكورات اعساره
بالأدم لانه تابع والنفس
تقوم بدونه وبواجب
المفوضة فلا فسخ بالا عسار
بالمهر قبل الفرض وقبل
وطء ما بعده لثقل المعوض
فكان كعجز المشتري عن
الثمن بعد قبض المبيع
وتلفه ولأن تسليمها يشعر
برضاها بذمته وشمل
كلامهم مالاً أو عسر ببعض
المهر وهو كذلك وان

بمسكن أى مسكن كان سواء كان لا نفقاً ولا فقهما انه لو أيسر باى مسكن فلا فسخ وهذا المعنى
تفهّمه العبارة أيضاً بدون إعادة البناء لان المعنى حيث اذا أعسر باقل المساكن فسخ ويلزم من
الاعسار بالاقل الاعسار بالاكثر ومفهومه أنه لو أيسر باقل المساكن ولو غير لائق بها لا فسخ فانظر
وجه إعادة المثل للبناء مع انه قد يقال عدم اعادتها أظهر في إعادة المراد تأمل (قوله أو مهر) كان عليه
الانبان بالبناء لان قوله قبل وطء قيد فيه فقط (قوله قبل وطء) متعلق باعسر (قوله بها) أى بهذه
الاربعة أى بعدمها فالبناء للمصاحبة والمعنى صبرت على اعساره بها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن
سائر المؤن لا خصوص النفقة والكسوة كما قد يتوهم من العبارة وعبرة مر فان صبرت ولم تمنعه
تتعامداً حاصرت سائر المؤن سوى المسكن ديناً عليه (قوله بخلاف المسكن) أى والخدم ع ش
(قوله بأن لم تصبر) أى ابتداء أو انتهاء بان صبرت ثم عن لها الفسخ شرح مر (قوله فلها فسخ) وببحث
مر الفسخ بالمعز عما لا بد منه من الفرش بان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام
المضر ومن الاواني كالذى يتوقف عليه نحو الشرب مم على حجج (قوله بالطريق الآتي) وهو
ثبوت الاعسار عند القاضي وأمهاله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره (قوله لوجود مقتضيه) وهو التضرر
لا الاعسار والالزم أن يكون المعنى تفسخ للاعسار لوجود الاعسار وحيث كان الاولى اسقاط الواو فيما
بعده اه حل (قوله الابتواقيهما) بان يفسخا معاً أو يوكل أحدهما الآخر اه شرح مر (قوله
كما اعتمده الاذرعى) المعتمد انه يثبت لكل وحده حل (قوله لموليه) أى محجوره حل (قوله
ووجهه في الاولى) ووجهه في الثانية أن علة السيد بقنه أم من علة الوالد بولده شرح مر وقوله
يدخل أى يقدر دخوله في ملكه مر (قوله ثم سلمها للزوج لها) ليس بقيد بل مثله ما اذا لم يسلمها فلا
تفسخ لانه الآن موسر حل (قوله وبالمذكورات اعساره بالأدم) الاولى أن يقول وبالمذكورات
اعساره بغيره والغير أنواع سبعة الأدم واللحم وما تقعد عليه وماتنام عليه وتنطلي به وآلة الاكل
والشرب والطبخ وآلة التنظيف والاختدام فلا فسخ باعساره بشئ منها كما يؤخذ من حل وعبارته
فالأدم ليس من مسمى النفقة ومثله بالاولى الاواني والفرش ولولم لا بد منه للشرب والجلوس والنوم
وان لزم ان تنام على البلاط أو الرخام وتقل عن شيخناً به بحث ان لها الآن الفسخ بذلك فعلم أن ما عدا
النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الاولى حل قال ع ش وقد يتوقف في اخراج الأدم بما
ذكر لان الأدم من النفقة الاقل الا ان يقال أراد بالاقل ما لا تقوم النفس بدونه (قوله يشعر برضاها)
فن لم يصبر رضاها لها الفسخ ولو بعد تأت المعوض (قوله وهو كذلك) معتمد (قوله فلا فسخ
بامتناع غيره) أى غير من أعسر باقل النفقة وأقل الكسوة وأقل المسكن بل لم يقدر على الاقل ولا على
ما زاد عليه وغيره هذا يشمل المتوسط والمعسر القادر على مؤنة المعسر بن فليتنظر ما وجه تقييد
الشارح بقوله موسر أو متوسط فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسر بن وقد امتنع من الاتفاق خارجاً
من كلامه وكلام الاصل والروض يقتضي انه لا فسخ لها في هذه الصورة لانها قابلاً للمعسر بما تقدم
بالموسر ولم يذكر المتوسط فيقتضى أن المراد بالموسر من قدر ولو على الاقل فكل من قدر على الاقل

قبضت بهضه كما صرح به الاذرعى وغيره لكن أفتى ابن الصلاح فيها لو قبضت بهضه بعدم الفسخ واعتمده لأسنوى وقد بينت وجهه مع
زيادة في شرح الروض وغيره وقول لا تقابه مع التقييد بالواجب بغير المسكن ومع قولي ولا الى آخره من زيادتي (فلا فسخ بامتناع
غيره) موسر أو متوسط من الاتفاق حضر أو غاب

فهو أعم من قوله لا فسخ بمنع موثر (أن لم ينقطع خبره) لا تنفاء الاعسار الميث للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالخاء كم فإن انقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لأن تعذر واجبها بانقطاع خبره كتعذره بالاعسار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بغيبة ماله دون مسافة قصر) لأنه في حكم الحاضر (وكلف احضاره) عاجلاً أما إذا كان بمسافة قصر فأكثر فلها الفسخ لتضررها بالانتظار الطويل نعم لو قال أنا أحضره مدة الامهال فالظاهر اجابته ذكره الأذرعى وغيره (ولا بغيبة من جهل حاله) يساروا عسار العدم تحقق المقتضى والتصريح بهذا (١١٨) من زيادتي (ولا) فسخ (لولى) لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للمرأة

لا دخل للولى فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفتها على من عايه نفقتها قبل النكاح (ولا) فسخ (في) غير مهر لسيدامة وان لم يرز بالاعسار لذلك وواجبها وان كان ماله سكنه في الأصل لها ويتأقاه السيد من حيث انها لا تملك (بل له) ان كانت غير صبية ومجنونة (الجأؤها اليه) بأن يترك واجبها ويقول لها (افسخي أو اصبري على الجوع) أو امرى دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ بالاعسار به لأنه محض حقه كما مر وتعبيري به ذكر أعم مما عبر به (ولا) فسخ (قبل ثبوت اعساره) باقراره أو بينة (عند قاض) فلا بد من الرفع اليه (فيمهله) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق اعساره وهي مدة

أوغیره وامتنع من الاتفاق لا تفسخ زوجته بامتناعه اقدرتها على تحصيل حقها بالخاء كم فلو حذف الشارح لفظة المتوسط لا يمكن حل المورس في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المعسر ين تأمل (قوله فهو أعم الخ) تعبير الأصل أولى كما يدرك بالتأمل بان يراد بالمورس في كلامه القادر على المؤنة ولو مؤنة المعسر ين (قوله ان لم ينقطع خبره) ليس بقيد على المعتمد فقوله فان انقطع الخ ضعيف وقوله من زيادتي الاولى عدم زيادته (قوله ولا بغيبة ماله) قضية كلامهم أنه لو تعذر احضاره بالخوف لم تنفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه شرح مر وقوله لم تنفسخ معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موثر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه ع ش على مر (قوله مدة الامهال) أي امهال المعسر ين وهي ثلاثة أيام (قوله فالظاهر اجابته) معتمد (قوله من جهل حاله) أي ولم ينقطع خبره أخذاً بما قدمه وان كان ضعيفاً أي لعدم تحقق المقتضى بل لو شهدت بينة بانه غاب معسر الم فسخ ما لم تشهد باعساره الآن وان علم استناده باللاستصحاب مر (قوله لولى) أي ولى امرأته حتى صغيرة ومجنونة مر (قوله على من عليه الخ) لا يقال هذا يشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان الزوج معسراً لا نقول تلك متمكنة من الفسخ فلم تجب لها على القريب نفقة بخلاف هذه فكان عدم تمكينا عذراً فتأمل شو برى (قوله لذلك) أي لان الفسخ بذلك الخ (قوله قبل ثبوت اعساره) أي فيما يتوقف فيه الفسخ على الاعسار وذلك في الحاضر ومن لم ينقطع خبره فلا ينافي ما تقدم عنه فيمن انقطع خبره ولا مال له حاضر بدليل قوله فيمهله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره أي بالمهر والمؤنة كما هو المستفاد من ما يبعه حيث آخر ذلك عنهما خلافاً لمذى الروض والتصحيح من عدم الامهال في المهر حل (قوله عند قاض) مثله المحكم كافي مر وظاهره انه لا يكون في الغائب أخذاً من قول المصنف فيما يأتي وجاز تحكيم اثنين الخ (قوله ثلاثة أيام) ولو في المهر ولا يجري هذا في الغائب كما نقله الشهاب سم عن الشارح رشيدى (قوله نفقة مثلاً) أي من كل ما تنفسخ به ومنه يستفاد ان لها الخروج من المهلة ولو غنية حل (قوله وقت الدعة) أي الراحة ويؤخذ منه انه لو توقف تحصيلها على ميينها في غير منزل كان لها ذلك ع ش (قوله وليس لها منعه الخ) فان منعه منه فان كان في زمن تحصيل النفقة في غير ناشرة وان كان في غيره فناشرة فلا نصير دينا عليه (قوله في استقلالها بالفسخ) أي بشرط الامهال (قوله فان سلم نفقته) أي قدر عليها حل (قوله مما مضى) أي قبل مدة الامهال حل (قوله راجع معه) ضعيف (قوله بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالمدة الماضية أي مدة الامهال وتفسخ الآن كفى حل (قوله

قريبة يتوقع فيه القدرة بقرض أو غيره (ولها خروج فيها تحصيل نفقة) مثلاً بكسب أو سؤال فانها وليس له منعها من ذلك لا تنفاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها رجوع) الى سكنها (ليلاً) لأنه وقت الدعة وليس لها منعه من التمتع (ثم) بعد الامهال (يفسخ) قاضى أو هي باذنه صديحة الرابع) نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لاجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها بمماضى في الفسخ اجتمعا لان في الشرحين والروضة بالاتر جميع وفي المطالب الرابع منعه (فان أعسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخامسة بنت) على المدة ولم تستأنفها وهن من زيادتي (كما لو أيسر في الثالث) ثم أعسر في الرابع

فانها تبنى ولا تستأنف (ولو رضيت) قبل النكاح أو بعده (باعتباره فلها) (١١٩) (الفسخ) لان الضرر لا يتجدد ولا اثر

لقولها رضيت به أبدا لانه
وعسلا يلزم الوفاء به
(لا) ان رضيت باعتباره
(بالمهر) فلافسخ لان
الضرر لا يتجدد

﴿فصل في مؤنة القريب﴾
(لزم موسرا ولو بكسب
يليق به) ذكرنا أو أثني ولو
مبعضا (بما يفضل عن
مؤنة مؤنه) من نفسه
وغيره وان لم يفضل عن
دينه (بومه وليته كفاية
أصل) له وان علا ذكرنا
أو أثني (وقصرع) له وان
نزل كذلك اذا (لم يملكها)
أي الكفاية وكانا
حريين معصومين (وعجز
الفرع عن كسب يليق)
به (وان اختلفا ديننا)
والأصل في الثاني قوله
تعالى وعلى المولود له
رزقهن وكسوتهن
بالمعروف كذا احتج به
والأولى الاحتجاج بقوله
تعالى فان أرضعن لكم
فأرضعنهم أجورهن
ووجهه أنه لما لزم أجره
أرضاع الولد كانت كفايته
ألزم وقيل بذلك الأول
بجامع البعضية بل
هو أولى لان حرمة
الأصل أعظم والفرع
بالتعهد والخدمة اليق
واحتج له أيضا بقوله تعالى

فانها تبنى (أي على اليومين ولا تستأنف فتعبر يوما آخر ثم تفسخ فيما يليه حل والمضابط أن يقال متى
أنفق ثلاثة أيام متوالية وعجز استأنفت وان أنفق دون الثلاثة بفت على ما قبله برماوى (قوله فلافسخ
الح) والكلام في الرشيدة فلا اثر لرضاغيرها به لا يقال يشترط لصحة النكاح يسار الزوج بحال الصداق
لانا نقول ذلك فيمن زوجت بالاجبار خاصة امامن زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو
سفينة على أنها قد تزوج بالاجبار لموسر وقت العقد ثم يتلف ما يده قبل القبض ع ش على م
﴿فصل في مؤنة القريب﴾ (قوله ولو بكسب) للرد قال الشوبرى وهذا يفيد أنه يجب على الأصل
ا كسب نفقة فرعه العاجز عن الكسب وقال شيخنا رحمه الله في العاجز لنحو زمارة كسفر لا مطلقا
(قوله وغيره) كزوجته ومما لو كفايتها مقدمان على مؤنة القريب وعجابه م كزوجته وخادمها وأم
ولده اه وفي قل على الجلال حصر الغير في هذه الثلاثة (قوله كفاية أصل) أي قوتها وادما
ومسكنها لا نقابه حل وعجابه عن المراد بهما ما يستطيع به التصرف والتردد ودفع ألم الجوع
ويختلف بسنه وحاله فلا يكفي سد الرق بل ما يقيمه للتردد قال الفزالي ولا يجب اشباعه أي المبالغة فيه أما
أصل الشبع فواجب فان ضيف سقطت نفقته ودخل في الكفاية القوت والادم والكسوة وخالف
البغوى في الادم ونجب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة القصد والحجامة والطبيب
وشراء الأدوية ومؤنة الخادم ان احتاج اليه لزمه أو مرض (قوله معصومين) بخلاف غير المعصومين
أي بشرط أن يكون له قدرة على عصمة نفسه فخرج بقوله معصومين المرتد والحربي ودخل الزاني
المحصن لان توبته لا تعصمه ويستحب له الستر على نفسه حل اذ ليس له قدرة على عصمة نفسه فليس
متمكنا من التوبة برماوى (قوله وعجز الفرع) أي لصغر أو جنون أو مرض أو زمارة قال زى
وقدرة الأم أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح في الأم وأما البنت ففيه نظر اذا خطبت
وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع اذا قدر عليه كفه الا أن يقال ان التكسب بذلك يعد عيبا
عن (قوله والأولى الاحتجاج بقوله تعالى) وجه الأولى الصراحة وهذا يفيد أن الاحتجاج بذلك
صحیح أيضا وجه الاحتجاج بذلك انها وجبت لمن لاجل الولد فهو السبب في الوجوب فهو أولى
بالوجوب ولا يخفى أن تسليم صحة الاحتجاج بما ذكره يبطل الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات
أي عند عدم الولد فليحرر عن (قوله ألزم) أي لوجوب الارضاع عليها عن أي في الجملة وهي
اذا انقردت وقد يقال لزوم أجرة الارضاع لكون الولد في غاية الافتقار حينئذ وذلك منتف فيما بعده
على أن قوله ألزم أقبل تفضيل مع ان اللزوم لا يتفاوت تدبر (قوله أيضا) أي كما احتج له بالقياس (قوله
فان لم يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة مؤنه وقوله عنا أي عن مؤنة مؤنه وقوله وظاهر
الح تقييد لمنطوق قوله كفاية أصل وفرع فلا يرد عليه لان ظاهره أنه يلزمه الكفاية وان كان الفاضل
لا يكفيه مع ان محل لزوم كفايتهما ان كان الفاضل يكفيهما فان كان ذلك لم يلزمه غيره ومحل لزومها
أي ان كانا حريين كلاهما كانا مبعضين لم يلزمهما الا القسط اذا علمت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح
تقديم قوله وظاهر الح على قوله فان لم يفضل عنها شيء الح لتعلقه بالمنطوق تأمل (قوله وبما ذكر) أي
من تقييد الفرع بالججز والاطلاق في الأصل حل وقوله وانه يباع الح هذا علم من قوله وان لم يفضل
عن دينه لانه أفاد أن كفاية القريب تقدم على وفاء الدين فهي أهم منه فيلزم من هذا ان ما يباع في
الدين يباع فيها بالأولى (قوله وجبت لاصل لافرع) فلاولى حل الصغير على الكسب اذا قدر عليه

ووصينا الانسان بوالديه حسنا فان لم يفضل عنها شيء فلا شيء عليه لانه ليس من أهل المواساة وظاهر أنه لو كان الفاضل لا يكفي أصله
أو فرعه لم يلزمه غيره وأنه لا يلزمه للبعض منهما الا القسط وبما ذكر علم أنهم لو قدر على كسب لا تقبها وجبت لاصل لافرع اعظم

حرمه الأصل ولأن فرعه مأمور بمباحته بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وأنه يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار (١٢٠) وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لأنه يشق

ولكن يقتض عليه الى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له ورجع النووي في نظيره من نفقة العبد الثاني فيرجع هنا وقال الاذرعى انه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار وتعيير بالموتة وبالكفاية وبالجزء أعم مما عبر به وفولى ولياته ويليق من زيادتي (ولا تصير بقوتها ديناً) عليه لأنها مواساة لا يجب فيها عليك (الاباقتراض قاض) بنفسه أو مأذونه (لغيبته أو منع) فاتها حينئذ تصير ديناً عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضى بالفاء الى تعبيرى باقتراضه بالقاف فان الجمهور على انها لا تصير ديناً بفرضه خلافاً للفرز الى في بعض كتبه (وعلى أمه) أى الولد (ارضاعه اللبأ) بالهمز والقصر بأجرة وبدونها لأنه لا يعيش غالباً إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم) بعد ارضاعه اللبأ (ان انقردت هي أو أجنبية وجب ارضاعه) على الموجودة منهما (أو وجد تالم نجبره) على ارضاعه وان كانت في

وينفق عليه من كسبه وله ايجاره لذلك ولولا خذ نفقته الواجبة له عليه حل قال ع ش على م ر ولو أمكن الفرع الا كسب ومنعه منه الاشتغال بالعلم فهل تجب نفقته على أصله أو لافيه تردد والمعتد الوجوب بشرط ان يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفاً بين المشتغلين (قوله والثاني لا) معتمد ع ش ولو لم يجد من يشتري الا الكل وتعذر الاقتراض بيع الكل عن (قوله ولاكن يقتض عليه) أى على المتفق أو المتفق عليه وتكون على حينئذ للتعليل أى لاجله (قوله في نظيره من نفقة العبد) أى فيما إذا لم يكن له الكمال وتعذر اجارته فانه أى القاضى اذا امتنع السيد من الانفاق عليه أو غاب يستدين عليه الى اجتماع قدر صالح فيباع منه حينئذ ما يفي به على الأصح كما صرح به م ر فيما يأتى وقال بعضهم قوله في نظيره من نفقة العبد أى في بيع القاضى عقار السيد مثلاً لنفقة عبده اذا غاب أو امتنع من الانفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى حل كلامه عليه (قوله ولا تصير ديناً عليه) وان تعدى بالامتناع من الانفاق (فرع) لو قال كل منى كنى ولا يجب تسليمها أى النفقة اليه مشورى قال م ر في شرحه نعم لو نفاه وأنفقت عليه أمه مثلاً ثم استلحقه رجعت عليه بها ان انفقت باذن الحاكم أو شهدت لأنه مقصر بنفيه الذى تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بايجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وان جعلت له لا تسقط بمضى الزمن لاهمالها كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقها (قوله خلافاً للفرز الى) حله شيخنا كوالده على ما اذا فرض القاضى قدر اذن لشخص فى أن ينفقه ليرجع فاذا أنفقه رجع وحينئذ يكون الفرز الى موافق للجمهور وعلى انه بمجرد الفرض كقوله فرضت أو قدرت لفلان كل يوم كذا لا تكون ديناً وذهب حج الى موافقة الجمهور ورده هذا الحل بما فيه طول فراجع ح (قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب الشارع على الاب دفع أجرة الرضاع للامر بما يتوهم أنه لا يجب عليها الارضاع أصلاً فدفعه بقوله وعلى أمه الخ ومع ذلك لم يطلب الأجرة عليه ان كان مثله أجرة كما يجب الطعام المضطر بالبذل ومقتضى القياس انها لو تركته بلا رضاع ومات لاضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أو لافيه نظر فليراجع عن الظاهر انها ترثه لانها غير قاتلة وقوله ومقتضى القياس الخ أى لأنها لم يحصل منها فعل بحال عليه الهلاك قياساً على ما لو أمسك الطعام عن المضطر واعتمده زى وانحط عليه كلام ع ش (قوله ومدته يسيرة) ويرجع فيها الى العرف وقيل تقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة حج (قوله لم نجبره) ظاهره وان امتنعت الأجنبية واذا أخذت الام الأجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره فكل ما نقص الاستمتاع يسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشتغال اه حل (قوله وان تعاسرت) أى تضايقت في الارضاع فامتنع الاب من الأجرة والام من فعله فترضع له أى للاب أخرى ولا تسكره الام على ارضاعه جلال وعبارة الشهاب يعنى ضيق بعضكم على الآخر بالمشاحة فى الأجرة أو طلب الزيادة أو نحوه (قوله وكانت منكوحة أى به) فى كثير من النسخ وكانت وهى بمعنى الواو (قوله وخرج بأبيه) أى المذكور فى قوله فليس لأبيه منعها والمناسب أن يقول وخرج بمنكوحته غير هالكن لما كان حكم هذا موافقاً لما فى المتن وهو انه ليس لأبيه منعها عدل عنه لما قاله وان كان الاخراج بالحكم ليس من عادته والمراد بالغير فى كلامه الزوج الآخر والسيد وقوله كان كانت الخ أى وكان كانت مملوكة غيرأبيه وقوله فله أى للغير تدبر (قوله فله منعها

نكاح أبيه لقوله تعالى وان تعاسرت فسترضع له أخرى (فان رغب) فى ارضاعه ولو بأجرة مثل وكانت منكوحة من أبيه (فليس لأبيه منعها) ارضاعه لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنها له أصلح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوحة غيرأبيه فله منعها (لان طلبت) ارضاعه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بارضاعه (أجنبية أو رزيت باقل) من أجرة مثل (دونها) أى الام فله منعها

من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعد أو ارت أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة (موتاه) بالسوية بينهما أو ان تفاوتا في اليسار أو أيسر أحدهما عمل والآخر بكسب فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أمرا لحاكم الحاضر مثلاً بالتقوين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجد (ف) ان اختلاف كان أحدهما أقرب والآخروا ثامون (الأقرب) وان كان أشي غير وارث لان القرب أولى بالاعتبار من الارث (ف) ان استويا قرر بامون (الوارث) لقوة قرابته (فان تفاوتا) (١٢١) أي المستويان في القرب (ارتا)

كان وبنت مؤنا (سواء) لا شترا كهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظير ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقلنا ان مؤته عليهما وبه جزم في الانوار لكن منعه الزركشي ورجح الاول ونقل تصحيحه الفورياني والحوارزي وغيرهما ورجحه ابن المقرئ والترجيح من زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وان علاوام (فعلى الأب) مؤته صغيرا كان أو بالغا أما الصغير فللقوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجسورهن وأما البالغ فبالاستصحاب (أو) له (اجداد وجدات ف) على (الأقرب) مؤته وان لم يدل بعضهم ببعض (أو) له (أصل وفرع ف) على (الفرع) وان تزل مؤته لانه أولى بالقيام بشأن أصله اعظم حرمته (أو) له (محتاجون)

من ذلك) أي حيث كان لبن الاجنبية يهرى عليه والاقدمت الام فلو ادعى الاب وجود من ذكر وخالفته الام صدق بيمينه حل (قوله لقوله تعالى الخ) فيه ان الآية شاملة لما اذا طلبت الام الاجرة مثل الاجنبية مع انها أولى حيث تدل ان رغبته ليس له منعها كما تقدم الا ان يقال الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله ومن استوى الخ) هذا شروع في اجتماع الأقارب من جانب النفق ومن جانب المحتاج قد ذكر الاول بقوله ومن استوى فرعاه الخ وذكر الثاني بقوله وأحتاجون الخ (قوله اقترض عليه) أي من أجنبي أو من الحاضر حل (قوله أمرا لحاكم الحاضر) أي ان كان مؤتمنا والا اقترض عليه كافي شرح الروض وقوله مثلاً أي أو الاجنبى (قوله بقصد الرجوع الخ) ليس بقيد بل مجرد الامر كاف كما صرح به م (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع الخ معتمد وقوله وقلنا ان مؤته عليهم ما أي على القول المرجوح القائل بأنها توزع عليهم بحسب الارث والمعتمد انها على الأب كما يأتي فالمبنى معتمد والمبنى عليه ضعيف (قوله وبه) أي بالتوزيع هنا المحكى بقيل حل (قوله والترجيح من زيادتي) أي ترجيح الاول حيث اقتصر عليه لان الاصل ذكر القولين ولم يرجح واحدا منهما وكور الترجيح زيادة فيه مسامحة وأجيب بأنه زيادة معنى فكانه قال وهو الراجح (قوله فبالاستصحاب) أي استصحاب ما كان في الصغر (قوله وجدات) الواو بمعنى أو فلو وجد جد وجدته قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله أب وان علا حل ولو كانت على بابها لاقتضت انه اذا اجتمع الجد والجدة قدمنا بالقرب فيخالف قوله السابق ومن له أبوان أي أب وان علاوام فعلى الأب مؤته وان علا فيقدم الجد على الام شيخنا عزيزي (قوله فعلى الأقرب) يلزم على صنيع الشارح حذف الجار وبقاء عمله وهو ما عي لقول الخلاصة وقد يجربسوى رب لدى حذف وأما قوله وبعض يرى مطردا فهو في مواضع ليس هذا منها كافي الاشئوني فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف أي فالأقرب ينفق عليه كما صنع م ر وكذا ما بعده (قوله تمتلوا كان الخ) هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الأقرب أي فان استويا في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لا على وجه التهمة كما هو عادة له كان أولى اذ ذكره بهذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما علمت

فصل في الحضانة أي في بيان حقيقة تها وأحكامها وترتيب ذويها ع ش (قوله وتنتهى في الصغير بالتميز) أي وفي المجنون بالافاقة ع ش (قوله اليه) أي الى الجنب (قوله تريته من لا يستقل بأموره) ولمن ثبت له طلب الاجرة عليها حتى الام وهذه غير اجرة الارضاع فاذا كانت لام هي المرضة وطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة أجبت اه شيخنا وعبارة الروض وشرحه ومؤته الحضانة في ماله ثم على الأب لانها من أسباب الكفاية كالتفقه فتجب على من تلزمه نفقته انتهت (قوله

(١٢١ - (بجيري) - رابع)

منهما أو من أحدهما ولم يقدر على كفايته

(قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الأقرب) فالأقرب (تتمه) لو كان له أب وأم وان قدم الابن الصغير ثم الام ثم الأب ثم الولد الكبير (فصل) في الحضانة وتنتهى في الصغير بالتميز وما بعده الى البلوغ تسمى كفالة كذا قاله الماوردي وقال غيره تسمى حضانة أيضا (الحضانة) بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسر هاء وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا (تريته من لا يستقل بأموره

بما يصلحه وبقية عما يضره ولو كبير اجنوا كان يتعهد بفصل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربط الصغير في المهد ونحوه ليئام
(والاناث أليق بها) لانهن أشفق وأهدى (١٢٢) الى الترية واصبر على القيام بها (وأولاهن أم)

بما يصلحه) فالمراد بالترية الاصلاح لامعناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير اجنوا لان
الترية بمعنى الاصلاح لا بلوغه سن الكمال حل (قوله والاناث الخ) توطئة لما بعده والافهذ لا يدل
على انها يجب لمن فكان ينبغي أن يقال ثبتت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم الخ حل
وقوله أليق بها أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على غير الأم وأمها ع ش (قوله وأولاهن)
أي المستحقة منهن أم أي لوجود جهات التقديم الثلاثة التي هي الولادة والوراثات والقربا فيها حل
(قوله لو فور شفقتها) أي تمامها عن (قوله وان علت الأم) لاحاجة لهذه الغاية مع قوله فأمها ما
ويمكن على بعده أني بها المشاكلة ما بعدها تأمل وعبرة شرح مر في الموضعين وان علون (قوله
فأمها ما) هنا مفروض في اجتماع الاناث فقط فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على أمها لانه
مفروض في اجتماع الذكور والاناث (قوله وخرج بالوراثات الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير
في الاول ما ذكره ومثاله في الثاني أم أبي أم الأب اه (قوله ومن أدلت) أنت الضمير مع رجوعه الى
الغير المذكور لا كقسبه التأنيت من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله بخلاف أمها) لا يقال إنما
أسقطهن لانه واسطة بينهما وبين الميت ونظيره الأم بالنسبة لامهات لا نقول خلفنا أمرا آخر وهو ان
واسطة هؤلاء لا تسقط أولئك بخلاف أولئك فكانت قرابة هؤلاء أقوى رشيدى على مر (قوله
فاخت) ولولام (قوله بخلاف من يأتي) الذي يأتي ثلاثة بنت الاخت وبنت الاخ والعمة وهذا
أي عدم الادلاء بالأم المفهوم من قوله بخلاف من يأتي مسلم في العمة مطلقا وفي بنت الاخت وبنت الاخ
من الأب فقط أما بنت الاخت وبنت الاخ الشقيقتين أو اللتين من الأم فقط فهي أي بنتها تدلى بالأم
وان كان بواسطة تأمل وأجيب بأن المراد بانها تدلى بالأم بلا واسطة فلا يرد ما ذكر (قوله فبنت اخت)
ولولام (قوله لان جهة الاخوة مقدمة الخ) الاولى تقديمه على قوله فعمة لانه لتبيل لتقديم ما قبلها
عليها (قوله فرع لو كان الخ) اشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم
الزوج ذكرًا كان أو أنثى على سائر الاقارب فالحكم الاول يتقيد به قوله سابقا فأمها ما وراثات
الخ أي محل تقديم الجدات بعد الأم اذ لم يكن للمحزون بنت والا فتقدم عليهن والحكم الثاني
يتقيد به قوله سابقا وأولاهن أم الخ أي فحل تقديم الأم في الحضانة اذ لم يكن للمحزون زوج
ذكرًا كان أو أنثى فان كان قسم عليها وعلى سائر الاقارب وعبرة شرح مر وأولاهن أم ثم قال
نعم تقدم عليها ككل الاقارب زوجة محزون يتأتى وطؤه لها وزوج محضونة تطبق الوطء اذ غيرها
لا نسلم اليه ثم قال ثم أمها ما نعم تقدم عليهن بنت المحزون انتهت هذا ولوا أخوه هذا الفرع عن قوله
فيما يأتي ولوا اجتماع ذكور واناث الخ لكان أولى ليتقيد به قوله هناك أيضا فأمها ما أي محل تقديم
الأب اذ لم يكن للمحزون بنت والا قدمت عليه وعمله أيضا اذ لم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله عند
عدم الابوين) الاولى أن يقول عند عدم الأم لان المراد بالجدات في قوله على الجدات أمها ما كما هو
صريح عبارة مر ويلزم من تقديمها عليهن تقديمها على الأب لتأخره عنهن كما يأتي ولان غرض الشارح
تقييد حالة افراد النساء فلا يناسب فيها اشتراط عدم الأب (قوله أو زوج يمكن تمتعه به) أي بالمحزون
وان لم تزف له الزوجة فيثبت حقه بنفس العقد قلها أن يأخذها من له حضانتها فمراعه ولو كان كل من

لو فور شفقتها (فأمها ما
لها وراثات) وان علت الأم
تقدم (القربى فالقربى
فأمها ما أب كذلك) أي
وارثات وان علا الأب
تقدم القربى فالقربى
وخرج بالوراثات غيرهن
وهي من أدلت بذكر بين
اشيين كام أبي أم لادلائها
بمن لاحقه في الحضانة
وقسمت أمها ما الأم على
أمها ما الأب لقوتهم في
الارث فانهم لا يسقطون
بالأب بخلاف أمها ما ولان
الولادة فيهن محقة
وفي أمها ما الأب مظنونة
(فاخت) لانها أقرب من
الخالة (خالة) لانها تدلى
بالأم بخلاف من يأتي
(فبنت اخت فبنت أخ)
كالأخت مع الاخ والترتيب
بينهما من زيادتي (فعمة)
لان جهة الاخوة مقدمة
على جهة العمومة (وتقدم
أخت وخالة وعمه لابوين
عليهن لاب) لزيادة
قربانهم وتقديم الخالة
والعمة لابوين عليهما لاب
من زيادتي (د) تقدم
أخت وخالة وعمه (لاب
عليهن لام) لقوة الجهة

وفهم بالاولى أنهن اذا كن لابوين يقدمن
عليهن لام (فرع) لو كان للمحزون بنت قدمت في الحضانة عند عدم الابوين على الجدات أو زوج يمكن تمتعه بها قدم ذكرًا كان
أو أنثى على كل الاقارب

والمراد بجمعه بها وطؤها فلا بد أن تطيقه والافلا تسم اليه كما مر في الصداق وصرح به ابن الصلاح في فتاويه هنا (وتثبت) الحضانة (لا تى قريبة غير محرم) لم تدل بذلك غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات (١٢٣) فيما مر (كبت خالة) وبنت عمه

وبنت عم أم وإن كانت غير محرم لشفقتها بالقرابة وهدايتها إلى القرية بالانوة بخلاف غير القرية كالمعتقة وبخلاف من أدلت بذلك غير وارث كبت خال وبنت عم لام وكذا من أدلت بوارث أو باتى وكان المحضون ذكرًا يشتهى (و) تثبت (لذ) كقريب وارث) محرما كان كاخ أو غير محرم كابن عم لوفور شفقة وقوة قرابته بالارث والولاية ويزيد المحرم بالمحرمة (بترتيب) ولاية (نكاح) هو أولى من قوله على ترتيب الارث لان الجد مقدم على أخ هنا كما في النكاح بخلافه في الارث (ولا تسم مشتهة لغير محرم) حذرا من الخلوة المحرمة (بل) تسم (لثقة بعينها) هو كبنته فلو فقد في الذكر الارث والمحرمة كابن خال وابن العم أو الارث دون المحرمة كالخال والم لام وأبي الام أو القرابة دون الارث كالمعتق فلا حضانة لعدم القرابة التي هي مظنة الشفقة في الاخيرة واضعفا في غيرها وذ كقريب وقريبة من زيادتي في غير

الزوج والزوجة محضونا فلا حضانة لخاص الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيلى أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج ع ش على مر (قوله والمراد بجمعه الخ) أى إذا كان المحضون اثنى فان كان ذكرًا فلا بد أن يمكنه الوطء والافلا تسم اليها فلا تقدم الزوجة على غيرها إلا إذا كان الزوج يمكنه الوطء والزوجة مطيعة له حل (قوله وتثبت الحضانة) أى زيادة على ما مر من الاناث المحارم بدليل قوله غير محرم وقوله لا تى قريبة أى إن لم يكن المحضون ذكرًا يشتهى أخذًا من قوله بعد وكذا الخ (قوله لم تدل بذلك كراخ) أى بان لم تدل بذلك أصلا بل باتى وأدلت بذلك كوارث كما يدل عليه تمثيله فالتالان الاولان للاول والثالث للثاني (قوله وإن كانت غير محرم) راجع للثلاثة والاول للحال لان الفرض أن لا تى غير محرم وأتى بها أى بالغاية توطئة للتعليل (قوله كبت خال) لانها تدلى بمن لا حق له في الحضانة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوتها لبفت الم لام يفرق بأن بنت الخال أقرب للم من بنت الم لام لان أباهما الذى هو الخال أقرب للم كذا قيل حل (قوله وبنت عم) معتمد (قوله وكذا من أدلت الخ) هذا مفهوم قيد لم يحظ في قوله وتثبت لا تى أى إن لم يكن المحضون ذكرًا يشتهى (قوله وتثبت لذكر) أى بعدما تقدم من الاناث لما باتى انه لو اجتمع ذكر وارث الخ ع ش (قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر ان الكاف استقصائية اذ ليس لنا ذكر وارث قريب غير محرم الا ابن الم (قوله لان الجد الخ) أى لانها تثبت للاصول قبل الحوائى (قوله كفى النكاح) يرد عليه أن الاخ للم هنا مقدم على الم ولا ولاية له في النكاح حل (قوله ولا تسم مشتهة) راجع لقوله ولذ كقريب الخ وظاهر كلامهم أن المحضون الذكور يسم لغير المحرم أى للذكر غير المحرم ولو كان مشتهى والراجع انه لا يسم له أخذًا من العملة فـ كان من حقه أن يقول ولا يسم مشتهى له وينبى أن يكون ذلك اذا وجدت قريبة والا بأن اتفت فتسلم له حل وعبارة سم قوله ولا تسم مشتهة الخ أى بخلاف نحو بنت الم اذا كان ابن الم صغيرا يشتهى فانه لا حضانة لها كما سلف لان الذكور لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا اذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكور اه ولاختصاص ابن الم بالعصوبة والولاية والارث شرح الروض (قوله بعينها هو) أبرز الضمير لان الصفة جوت على غير من هو له (قوله فلو فقد في الذكر الارث والمحرمة) فيه أن المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمة وفيه أيضا أنه عم في المنطوق بقوله محرما كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم في المفهوم وفيه أنه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الارث فكان عليه أن يقول فلو فقد في الذكر الارث والقرابة ويمثل له بالاجانب ثم يقول أو الارث دون القرابة ويمثل له زيادة على ما مثله به مماثل به للاول فان القربى غير الوارث يصدق بالمحرم وغيره تأمل (قوله وإن علت) أى الامهات ولورجع الضمير للم لم يحتاج لذلك بعد قوله فامهاتها (قوله لما مر) أما تعليل الاول فقد ذكره مر بحافيا مر بقوله او فور شفقتها وأما تعليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا والاناث أليق بها الخ وأما تعليل الثالث فلم يتقدم في كلامه ما يؤخذ منه وانما يؤخذ من خارج وهو أن الاب أقوى من أمهاته فقدم عليهن كما أشار له حل اذا علمت ذلك علمت أن في عبارته نوع اجمال وعبارته قوله لما مر أى من تقديم الام على أمهاتها لوفور شفقتها وقدمت أمهات الام على الاب لانها بالنساء أليق وقدم الاب على أمهاته لانه أقوى فقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتهن (قوله فالأقرب من الحوائى)

المحرم (وإن اجتمع ذكر وارث فأم) تقدم (فأمهاتها) وإن علت (فأمهاته) وإن علما مر (فالأقرب) فالأقرب (من الحوائى) ذكرًا كان أو أنثى (ف) إن استويا قرى باقدمت (لا تى) لان الاناث أصبر وأبصر فتقدم أخذت على أخ وبنت أخ عـ لى ابن أخ (ف) إن استويا ذكر و أنثى قدم (بقرعة) من خرجت قرعته على غيره والختى هنا كالتذكر

صدق يمينه (ولا حضنة
لغير حر) ولو مبعضا (و)
غير (رشيد) من
صبي وسفيه ومجنون وان
تقطع جنونه الا اذا كان
يسيرا كيوم في سنة
(و) غير (أمين) لانها
ولاية وايسوا من أهلها نعم
لو أسلمت أم ولد كافر
لحضنته لها وان كانت
رقية مالم تنكح لفرأها
لان اليد ممنوع من قرباتها
وتعبري بغير حر ورشيد
أعم من تعبيرة برقيق
ومجنون (و) غير (مسلم
عليه) أي على مسلم لانه
لا ولاية له عليه (و) لا
(لذات لبن لم ترضع الولد)
اذ في تكليف الاب مثلا
استنجا من ترضعه عندها
مع الاغتناء عنه عسر عليه
(و) لا (ناكحة غيرأبيه) وان
رضى لانها مشفوعة عنه
بحق الزوج (الامن له حق
في حضنة) بقيد زده بقولي
(ورضى) فلها الحضنة
وتعبري بذلك أعم من قوله
الاعمه وابن عمه وابن أخيه
(فان زال المانع) من رق
وعدم رشد وعدة وغير
ذلك مما ذكر (ثبت
الحق) ان زال عنه المانع
هذا كله في ولد غير مميز
(درس)

(والمميز ان افترق أبواه)

من النكاح وصلحها خير فان اختار أحدهما (و) فهو

عبارة أصله مع شرح م وقيل تقدم عايه أي الاب الخالة والاخت من الاب أو الام أو هما لا دلتهمما
بالام كأمهاتهما ورد بضعف هذا الادلاء وقوله فالأقرب برده عليه تقديم الخالة على بنت الاخ والاخت
اذ قد وجد التقديم ولا أقربة شورى وأجاب م بقوله فالأقرب من الحواشي ولا يخالف هذا ما مر من
تقديم الخالة على ابنة أخ وأخت لان الخالة تدلى بالام المتقدمة على الكل فكانت أقرب هنا من تدلى
بالمؤخر عن كثيرين شرح م (قوله فلا يقدم على الذكركر) أي في محل لو كان اثني تقدم عليه شرح
الروض فلو كان للمحضون اخوان ذكر وخنثى جعل الخنثى كالمذكر فيقرع بينهما ولا يجعل كاتني حتى
يقدم على الذكركر بدون قرعة وانظر هلا قال الشارح فلا يقدم عليه وما نكتة الاظهار (قوله صدق
يمينه) أي فيقدم على الذكركر من غير قرعة ثبوت اثوثة يمينه (قوله ولا حضنة لغير حر) شروع في بيان
موانع الحضنة والمذكور منها ستة ويعلم سابع من قوله الآتي ولو سافر أحد هما لا تنقل الخ وتعلم شروط
الحضنة من انتفاء هذه الموانع قال م في شرحه ولو قام بكل الاقارب مانع من الحضنة رجع في أمرها
للقاضي الامين فيضعه عند الاصلح منهم أو من غيرهن كما يحسنه لا ذرعى خلافا لما رددى في قوله لا يختلف
المذهب في ان أزواجهن اذ لم ينعوهن كن باقيات على حقهن (قوله الا اذا كان يسيرا) كيوم في سنة
وفي ذلك اليوم تكون الحضنة لوليه وأما الانغماء فينبغي ان يأتي فيه مانع م في أول كتاب النكاح من
انه اذا اعتدق قرب زواله أناب الحاكم عنه من يحضنه والافتتقل الحضنة ان بعده حل (قوله وغير
أمين) كفاسق والمراد بالامين العدل وتكفي العلة الظاهرة الا اذا أراد اثبات الاهلية فان كان بعده
تسليم الولد صدق في وجود الاهلية يمينه والا فلا بد من اثبات العدة بالينة حل (قوله نعم لو أسلمت)
استدراك على قوله لغير حر وكان الاولى تقديمه عقبه ع ش (قوله مالم تنكح) فان نكحت وضعه
القاضي عند واحد من صلحاء المسلمين لان القاضي وليه كما قاله ع ش (قوله ولذات لبن الخ) مفهومه
استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال م المعتمد الاستحقاق كادل عايه كلام
المحررفاتها لاتنقص عن الذكركر سم ع ش (قوله ولا ناكحة غيرأبيه) أي بمجرد العقد وان كان الزوج
غائبا صرح به في الام وفي ع ب تبعا لفتاوى القاضي حسين نعم لو استؤجرت لحضنته ثم تزوجت في المدة
لم ينزع منها شورى لان الاجارة عقد لازم (قوله الامن له حق في حضنة) تصدق هذه العبارة بصورتين
الاولى ان يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو نزع من الام كانت حضنته له والثانية ان لا يكون
صاحب الرتبة بحيث لو نزع المحضون من الام كانت حضنته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون
المراد من له حق في الجملة كما عبر به م وحج (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل
أخت لام ثم نكحت ابن أخيه لايه وكانت الحضنة لتلك الاخت حل والاشكال مبني على أن الحضنة
كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أخا الطفل ان كان شقيقه فابنه ابن ابنها أو لأمه فكذلك أولايه فهمي
منكوحة الاب ومحصل الجواب تصوير المسئلة بما اذا كانت الحضنة غير الام وهي أخته لأمه فيجوز ان
تتزوج بابن أخيه لايه (قوله فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلق المنكوحه ولورجعا حضنت
حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له زال المانع ومن ثم لو استقطت
الحضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها شرح م (قوله ان افترق أبواه) هو
جوى على ان الغالب سم على حج حتى لو كانت الام في نكاح الاب ولا يأتيا الأحياءا كان
كالوا فترقا في التخيير ع ش وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجبت مانعا من الاجتماع بخلاف
الفرقة المذكورة فعلى كل التعهد في وقته اذ لا مانع تأمل شورى (قوله وصلحها) أي الحضنة

(قوله عند من اختاره منهما) وظاهر كلامه تخير الولد وان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والروايات فلو امتنع المختار من كفائه كفله الآخر فان رجع الممتنع منهما أعيد التخيير وان امتنع أو بعد هما مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما والا أجبر عليهما من تلزمه نفقته لانها من بهالة الكفالة شرح م (قوله خير غلاما) وانما يدعى بالغلام المميز شرح م ولكن قال في المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال الازهرى وسعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكر أو غلام فلم يخصوا الغلام بالمميز ع ش على م ويمكن أن يقال ما ذكره اصطلاح شرعى وما فى المصباح أمر لغوى (قوله من الحوائى) أى الذكور والعصبات أخذ من قوله بجامع العصبوبة ع ش (قوله أو ابنة) أى ابن كل من الاخ والعلم (قوله كأب وأخت أو خالة) تقدم انه عند اجتماع الذكور والانات يقدم الاب على سائر الحوائى ومن جلنهم الاخت والخالة فالاب مقدم عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الخالة ويخير بعده بين من كان عندها وبين الاب وهذا لا يتأتى الا على الضعيف القائل بتقديمها على الاب فليتأمل وليحسر ثم رأيت فى سم مانعه قال فى الارشاد وخير عيز بين مستحقة وأحق قال شارحه وهو يفيد بأنه لا تخير بين الاب والاخت ولا بينه وبين الخالة قال وهو المعتمد الموافق لما فى الروضة وأصلها ولعل وجه الافادة أن مراده بالمستحقة التى تلى الاب فى الرتبة كأب والأخت مؤخره عن أمهات الاب وما فى اللهاج من ترجيح التخيير بين الاب والاخت وبينه وبين الخالة فمربع على المرجوح وهو تقدمها على الاب قبل التمييز لكن م كالشارح ويمكن أن يصور أى قوله كأب وأخت بما اذا كان عند الاب أو لا فانه بعد التمييز يخير بينه وبين الاخت عند فقد أمهات الاب وكلام المتن شامل لهذا (قوله لغير أب) أى شقيقة أو لام بخلاف التى للاب فلا يخير بينها وبين الاب لانها لم تدل بالام سم مع أن الاخت للاب مقدمة على الاخت للام حل أى فلا يصح اخراجها فالأولى أن يقول كأب وأخت ويحذف قوله لغير أب وما علل به سم لا يمنع حقه أو فيجب بان الاخت للاب مدلية به وهو موجود فكان مانعا لها والشقيقة تدلى بجهتي الاب والام فاعتبرت جهة الام وكذلك الاخت للام فكان لكل منهما حق لقوتها بمجهة الأم بخلاف التى للاب لاحق لها أصلا مع وجوده ومحل تقديم الاخت للاب على الاخت للام عند فقد الاب فتأمل (قوله بالذكر) أى بالمميز الذكور وهو متعلق بقية (قوله ولأب مثلاً) أى أو عم منع أى ينسب له ذلك ع ش على م ومحلها اذا لم يمنع الأم زوجها من زيارتها أو كانت مخدرة والا فيجب على الاب تمكينها من زيارتها اه سم لكن فى شرح م خلافه فى المخدرة (قوله وعدم البروز) عطف بسبب على مسبب (قوله والام أولى) وان كانت مخدرة كفى شرح م (قوله ليس بعورة) مقتضاء ولو أمر دجيلا حل (قوله عيادتها) قال م وان مرضت الام لزم الاب تمكين الاثنى من عمر يضاهى ان أحسن ذلك بخلافه فى الذكر لا يلزمه تمكينه من ذلك وان أحسنه اه (قوله لشدة الحاجة) ويتجه أن محل تمكينها من الخروج عند انتفاء رتبة قوبة والام يلزمه شرح م بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك ع ش ويجرى هذا القيد فى صورة جواز تمكينها من الخروج للزيارة بالاولى رشيدى (قوله لافى كل يوم) الا أن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردى اه شرح م وقد يتوقف فى الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة فى حق البعيدة انما هى على الأم فاذا تحملتها وأتت كل يوم لم يحصل للبنت مشقة ع ش قال الرشيدى ثم ظهر ان وجه النظر للعرف فان العرف أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيد (قوله ولا يمنعها) أى لا يجوز فيحرم عليه ذلك وقد خله فبراعيه ولما أن لا تسكنى باخراج الولد

(ولا يمنع أماً زيارتها) أى الذكور والاشى (على العادة) كيوم فى أيام لافى كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذا زارت لا تطيل المكث

كالغلام (وخير) المميز (بين أم) وان علت (وجدت وغيره من الحوائى) كأخ أو عم أو ابنة كالأب بجامع العصبوبة (كأب) أى كما يخير بين أب (وأخت) لغير أب (أو خالة) كالأم (وله بعد اختيار) لأحدهما (تحويل للآخر) وان تكرر منه ذلك لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره قبل نعم ان غلب على الظن أن سبب تكرره فله تمييز ترك عند من يكون عنده قبل التمييز وقول أو غيره من الحوائى أعم من قوله وكذا أخ أو عم لكن قيد فى الروضة كأصلها تبعاً للنفوى التخيير فى مسألة ابن العم بالذكور والمعتمد خلافه وبه صرح الروايات وغيره وان كانت المشقة لا تسلم له كأم (ولاب) مثلاً ان اختيار منع أى لا ذكر زيارة أم) لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها بخلاف الذكر لا يمنع زيارتها لتألف الصيانة ولانه ليس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخروج بزيارة الام عيادتها فليس له المنع منها لشدة الحاجة اليها

(وهي أولى بمرضاها عنده) لأنها أشفق وأهدى إليه هذا (أن رضى) به (والأفغندها) ويعود هما ويختار في الحالين عن الخلوة بها (وان اختارها ذكرفعندها ليلا وعنده نهارا) ليعلمه الامور الدينية والنيوية على ما يليق به لان ذلك من مصالحه (أو) اختارها (أنتى فعندها أبدا) أى ليلا ونهارا لا شواء الزمان في حقها (ويزورها الاب على العادة) ولا يطلب احضارها عنده (وان اختارهما) عيز (أفرع) بينهما ويكون عندهم خرجت (١٣٦) قرعته منهما (أولم يختار) واحدا منهما (فالام أولى) لان الحضنة لها ولم

يختار غيرها وكالاتى فيما ذكر الخشنى (ولو سافر أحدهما) أى أراد سافرا (لالتفلة) كحج وتجارة ونزهة فهو أعم من قوله سفر حاجة (فالقيم أولى) بالولد عيزا كان أولا حتى يعود المسافر لخطر السفر طالت مدته أولا ولو أراد كل منهما سفر حاجة فالام أولى على المختار في الروضة (أولها) أى لنقله (فالعصبة) من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الام حفظا للنسب وانما يكون أولى به فيما اذا كان هو المسافر (ان أمن خوفا) في طريقه ومقصده والا فالام أولى وقد علم مما مر انه لا تسلم مشهارة لغير محرم كابن عم حنرا من الخلوة المحرمة بل لثقة ترافقه كبنته واقتصار الاصل على بنته مثال

اليها على الباب حل (قوله في الحالين) أى التمريض عندها وعنده (قوله على ما يليق به) أى بالولد وظاهر كلام الماوردى أنه ليس لأب شريف تعليم ولده صنعة تزييه لان عليه رعاية حظه شرح شيخنا اه شورى (قوله فالام أولى) لومات فقالت أمه أدفنه في ترابي وقال الاب بل في ترابى كان المجاب الام على ما بحثه الزركشى وبحت حج أن المجاب الاب حل ومثله مر ومحل حيث لم يترتب عليه قتل محرم كان مات عند أمه والاب في غير بلدها عيش على مر (قوله لان الحضنة لها) أى أصالة (قوله أحد هما) أى أحسن لهما حق في الحضنة (قوله سفر حاجة) الظاهر أن الحاجة ليست بقيد بل مثلها النزهة وعبرة مر فان أراد كل منهما واختلاف مقصدا وطريقا كان عند الام وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أى لان السفر فيه مشاق والام أشفق عليه من الاب (قوله فالقيم أولى) مالم يكن المقيم الام وكان في بقائه معهما مفاسدة أو ضياع مصلحة كمالو كان يعلمه القرآن أو الحرفة وهما يبذلان يقوم غيره فقامه فالاب أحق بذلك عن (قوله بالعصبة أولى) أى مقيما كان أو مسافرا اه ومحل ككون العصبة اذا سافر أولى به اذ لم يكن هناك عصبة آخر مقيم كان سافرا الاب وأقام الجدة أو سافرا الجدة وأقام الاخ أو سافرا الاخ وأقام الم فإن المقيم أولى به من المسافر لوجود العصبة الآخر عندها اه شرح مر (فصل في مؤنة المملوك وما يذكر منها) وهي المخارجة والمناسبات تقدم هذا الفصل على الحضنة لكن لما كانت الحضنة خاصة بالتقريب قد معها عليها والمؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت قاله السبكي وهذا يقتضى أن النفقة دون المؤنة شورى (قوله كفاية رقيقه) وان كان مستحق النفقة بنحو وصية أو اجارة أو مستحق القتل بردة أو نحوها ووجبت نفقة المرتد هنادون نفقة القريب المرتد لان الموجب هنا الملك وهو موجود وثم مواساة القريب بالمهدر ليس من أهل اللواسة حج س ل (قوله مؤنة) يجوز أن يكون مرفوعا بدلا من كفاية أو منصوبا على التمييز أو الحال وقوله وغيرها يجوز أن يكون بالوجه الثلاثة تأمل شورى أى عطف على كفاية أو مؤنة أو قوت اه (قوله وماء طهارة) سواء نسب فيها السيد أو لانه لا يملك وبه فارق الزوجة حيث فصل فيها بين كون ماء الطهارة بسببها أو بسبب الزوج قال شيخنا ابن مر لودفعه له فتعمد انلافه بلا حاجة وجب دفعه له ثانيا غاية الأمر انه ياتم بتعمد انلافه طب وله تأديبه على ذلك سمع ش وكذلك لو ألتف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكرر ذلك منه عمدا عيش على مر (قوله وغيرها) كاسوة الطبيب والحاجم وعن الدواء شيخنا (قوله وآبقا) كان وجدوكيلا السيد في المحل الذى أبقى اليه فله مطالبته بمؤنته حل وتصورا يضارب رفع الامر الى قاضى المحل الذى هو فيه ويقترض على سيد ذلك العبد شيخنا لكن يبقى الكلام فى أنه هل يجيبه الى ذلك حيث علم اباقه أولا ليعمله على عوده لسيد فيه نظرا لا قرب أنه يأمره بالعود الى سيده فان أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه بما يوصله الى سيده فراضع ش على مر (قوله من غالب عادة الخ) أى الذى هو منهم عيش (قوله ويراعى حال

(فصل) فى مؤنة المملوك وما معها (عليه) أى المالك (كفاية رقيقه غير مكاتبه) مؤنة من قوت وأدم وكسوة وماء طهارة

السيد

وغيرها ولو كان أعمى زمنأ أو أم ولها أو آبقا خبر مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكفى من العمل ما لا يطيق

ويقاس بما فيه غيره مما ذكر ولائى عليه للكاتب ولو كتابة فاسدة لاستفاد به بالكسب واستثناءه من زيادنى وإطلاق الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة أرقاء البلد) من بر وشعير وزيت وقطن وكتان وصوف وغيرها خبر الشافى للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قالوا بالمعروف عندنا المعروف مثله يملكه ويراعى حال

السيد في يساره واعساره فيجب ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه وتفضل ذات الجلال على غيرها في المؤنة (فلا يكنى ستر عورة) له وان لم يتأذ بحراً أو بر دلاًن ذلك بعد تحقير أو قول (بيلادنا) من زيادتي ذكره الفزالي وغيره احترازاً عن بلاد السودان ونحوها كما في المطلب (وسن أن يناوله مما ينتم به) من طعام وأدم وكدة ولا من بذلك في الصحيحين المحمول على النسيب كما سيأتي والاولى ان يجلسه معه لا كل فان لم يفعل روغ له لقمة تسد مسد الاصغرة تثير الشهوة ولا تقضي النهمة ولو كان السيدياً كل ويلبس دون اللاتق به المعتاد غالباً بخلا أو رياضة فليس له الاقتصار في رقيقته على ذلك بل يلزم رعاية الغالب ولو تنعم بما (١٢٧) فوق اللاتق به ندياً أن يدفع اليه مثله

بل له الاقتصار على الغالب كما علم وقوله صلى الله عليه وسلم انما هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي حله الشافعي على النسيب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملابسهم متقاربة وأعلى انه جواب سائل عيى حاله فأجاب بما اقتضاه الحال (وتسقط) كفاية الرقيق (بمضى الزمن) فلا تصير ديناً لا بما مر في مؤنة القريب بجماع وجوب ما ذكره بالكفاية (ويبيع قاض فيها ماله) أو يؤجره ان امتنع منها ومن ازالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدهما أو غاب كما في مؤنة القريب وكيفيته أنه ان تيسر بيع ماله أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وان لم يتيسر كمقار استدان عليه الى أن

السيد) أي وجوبه حال العبد ع ش (قوله وتفضل ذات الجلال) أي ندباً كما في شرح م ر وعمله حيث كان جاهلاً لذاتها والقول بالوجوب كما نقله حل وع ش محمول على ما اذا كان جاهلاً النوع عما بان كانت من النوع العالي كالجرج كما يؤخذ من آخر عبارة م ر فلا منافاة بين القولين قال ع ش على م ر وأما ذو الجلال فان كانت نفاسه لذاته كره تفضيله على الخسيس وان كانت لنوعه لم يكره (قوله مما ينتم به) نعم يتجه في أمر دجيل يخشى من تنعمه بنحو ملبوسه لحوق ريبه من سوء ظن به ووقوع في عرضه عدم استحبابه حيث تشرح م ر (قوله والاولى أن يجلسه معه) أي حيث لا ريبه تلحق م ر (قوله روغ له لقمة) أي قلبها في اللبسم حل وقال شيخنا روغ أي هيأها له (قوله النهمة) بفتح النون وسكون الهاء الشهوة والحاجة قاموس (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هو وارد على قوله من غالب عادة قراء البلد شيخنا أو على قوله ولو تنعم بما فوق اللاتق الخ كما يفيد كلام الرشيدى (قوله اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة أنهم أولاد آدم برماوى وفي رواية اخوانكم خولكم بفتح الخاء والواو أي خدمكم (قوله علم حاله) أي علم عمله وأنه يقتصر على الارقاء فأق بالحدث ردعاً وزجراً له ليرجع عما فيه شيخنا عزى (قوله بما مر) وهو اقتراض القاضى (قوله أو يؤجره) أو للتوزيع لا للتخيير وكذا في جميع ما يأتي لانه يجب على القاضى أن يراعى ما فيه الاحتياط للمالك بش وعبرة شرح م ر ونحريه أن الحاكم يؤجر جزاً من ماله بقدر الحاجة أو جميعه ان احتجج اليه أو تعذر إيجار الجزء فان تعذر إيجار باع جزاً منه بقدر الحاجة أو كله ان احتجج اليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجور عليه اما هو فيتعين فعل الاحتياط له من بيع القن أو إيجاره أو بيع مال آخر أو الاقتراض انتهت (قوله بعد أمره) الظاهر انه تنازعه كل من يبيع وامتنع وقوله أو غاب عطف على امتنع شيخنا (قوله وكيفيته) أي كيفية ما ذكر من البيع والإيجار (قوله لما في بيعه الخ) وتقدم ان هذا هو الذى رجحه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب وضعفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة حل (قوله ولا إيجاره) أي بعضه (قوله فان لم يفعل) ما اقتضاه كلامه من أنه يتخير بين البيع والاجرة بنبنى حله على ما اذا استوت مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصلح منهما س ل (قوله فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين) وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال أو من المسلمين مجاناً وهو ظاهر ان كان السيد فقيراً محتاجاً الى خدمته الضرورية والا فينبى أن يكون ذلك قرضاً شرح م ر (قوله وأما أم الولد) مقابل لمخوف علم من قوله أو ازالة ملكه أي محل كونه بامر بالازالة ان كان الرقيق يقبل الازالة كما يفهم ذلك من شرح م ر (قوله أو من غيره) بأن كان مملوكاً له

يجتمع ما يسهل البيع أو الإيجار له ثم باع أو أجور منه ما يبقى به لما في بيعه أو إيجاره شيئاً فشيئاً من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد الاستدانة فان لم يكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعدت الاستدانة باع جميعه أو أجره (فان فقد) ماله (أمره) القاضى (بإيجاره أو بإزالة ملكه) عنه بنحو بيع أو اعتاق فان لم يفعل باعه القاضى أو أجره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين فان اقتصر على أمره بأحدهما قسم الإيجار وذكر الامر بإيجاره من زيادتي وتعبيرى بإزالة ملكه أعم من قوله يبيعه أو اعتاقه وأما أم الولد فيخلها تسكتب وتكون نفسها فان تعدت مؤنتها بالكسب فهمى في بيت المال (وله إيجار أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعتها بخلاف الحرية (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل) عنه لبنها

لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا مملوكه فيه أن يرضعها من شاء وان لم يفضل عن هذا الولد لينها لان ارضاعه على والدها ومالكه (و) له اجبارها (على فطمه قبل) مضى (حولين و) على (ارضاعه بعدهما ان لم يضر) أى الفطم أو الارضاع لانه في الاولى قد يرد التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لينها ومنافعها له ولا ضرر فان حصل ضرر للولده أو للامة أو لهما فلا اجبار وليس لها استقلال بفطم ولا ارضاع اذ لاحق لها في الترتيب وقولي ان لم يضر أعني من قوله في الاولى ان لم يضره وفي الثانية ان لم يضرها (ولحره حق في تر بيته فليس لاحد منهما فطمه قبل) مضى (حولين و) لا (١٢٨) (ارضاعه بعدهما الا براض بلا ضرر) لان لكل منهما حق في

الترتيب فلهما النقص عن الحولين والزياة عليهما اذا لم يتضرر بهما الولد والام أو أحدهما وقولي بلا ضرر من زيادتي فيما اذا تراضيا على الارضاع وأعم من تقييده له بالولد فيما اذا تراضيا على الفطم وعلم بما ذكر أن لكل منهما فطمه بعدهما بغير رضا الآخر حيث لا يتضرر بذلك لاهتمام مدة الرضاع التام (ولا يكلف مملوكه) من آدمي أو غيره (مالا يطيقه) للخبر السابق فليس له أن يكافه عملا على الدوام يقدر عليه يوما أو يومين أو ثلاثة ثم يجزوله أن يكافه الاعمال الشاقة بعض الاوقات وبه صرح الرافعي وتعبيري بمملوكه أعم من تعبيره برقيقه (وله مخارجة رقيقه) على ما يحتمله كسب المباح الفاضل عن مؤنته ان جعلت من كسبه لخبر الصحيحين أنه صلى

من زوج أو زنا زى (قوله لذلك) أى لان لينها الخ (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وكذا غيره ان فضل عنه لينها أو يؤخذ منه تقييد الولد المضاف اليه في قوله غيره بكونه من السيد أو مملوكه (قوله ان لم يكن ولدها منه) بأن كان من شبهة أو موصى به (قوله على والده) أى ان كان حرا بان وطئها شخص بشبهة يظنها زوجته الحرة وقوله أو مملوكه أى ان كان رقيقا بأن أوصى له به (قوله ان لم يضر) راجع للصورتين (قوله وليس لها استقلال بفطم) أى قبل الحولين و بعدهما وقوله ولا ارضاع أى بعد الحولين أى يحرم عليها ذلك الا باذنه ان وجدوا الا بآذن الحاكم ان وجدوا الا فلها الاستقلال مع المصلحة برماوى (قوله فليس لاحد منهما) أى الابوين الحرين ويتجه الحاق غيرهما من له الحضنة عند فقدهما بهما في ذلك شرح م (قوله ولا ارضاعه بعدهما) لكن يسن عدم ارضاعه بعد الحولين اقتصارا على ما ورد في الحاجة شرح م (قوله الا براض) فان تنازعا أجيب الداعي لتمام الحولين الا اذا كان الفطم قبلهما أصلح للولد فيجاب طأ به كفطمه عند حل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها شرح م (قوله وعلم بما ذكر) أى قوله قبل حولين (قوله لا يتضرر بذلك) أى فلو فرض اضرار الفطم له لضعف خلقته أو لشدة حر أو برد لزم الاب بذل جرة الرضاع بعدهما حتى يجتزى أى يكتفى بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالأجرة فان لم يوجد غيرها اه زى وعش (قوله وله أن يكافه الخ) أى حيث لم يترتب على ذلك ضرر لا يحتمل عادة حل وعش على م (قوله وله مخارجة رقيقه) أى بشرط أن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا م (قوله وأمرأهله) أى ساداته أن يخففوا عنه أى فقد أقرهم عليها وهو لا يقر على باطل حل وروى البيهقي ان الزبير كان له ألف عبد يخرجهم ويتصدق بخراجهم اه زى ومع ذلك بلغت تركته ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم (قوله عقد معاوضة) أى لا بد فيها من الايجاب والقبول بخارجتك كل يوم مثلاً بكذا حج وكنائنها كبادلتك من كسبك بكذا أو نحوه شرح م لكها جائزة من جهة السيد أيضا بخلاف الكتابة لان الكتابة تؤدي الى العتق فالزمناها من جهة السيد لئلا تبطل فآدتها بخلاف المخارجة لا تؤدي له سل ملخصا (قوله وهي ضرب خراج) فيه استخدام لان المخارجة فيما تقدم بمعنى العقد وأعاد عليها الضمير بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من اضافة الصفة للموصوف أى خراج مضروب وعبرة المتهاج وهي خراج الخ (قوله وعليه كفاية دوابه) وان وصلت الى حد الزمانة المانعة من الاتفاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لاول الشبع والرى دون غايتها ولا يجوز ضربها الا بقدر الحاجة كافي شرح م ومثل الضرب التخس حيث اعتيد مثله فيجوز بقدر الحاجة عش (قوله بخلاف غير المحترمة) أى بخلاف دوابه غير المحترمة وانظر حيث ندمنا مفاد هذه الاضافة لا يقال

مقادها

الله عليه وسلم أعطى أباطيبه لاهجهم صاعين أو صاعا من تمر وأمرأهله أن يخففوا عنه من خواجه

(براض) فليس لاحدهما اجبار لآخر عليها لانها عقد معاوضة فاعتبر فيها اتراضى كالكتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤديه) من كسبه (كل يوم أو نحوه) ككأسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقولي ضرب مع معلوم من زيادتي وقولي أو نحوه أعم من قوله أو أسبوع (وعليه كفاية دوابه المحترمة) بعلقها وسقيها أو بتخليتها للرعى وورد الماء ان ألفت ذلك لحرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواصي وتعيري بما ذكر أعني من قوله علف دوابه وسقيها والتقييد بالمحترمة من زيادتي (فان امتنع) من ذلك (وله مال)

آخر (أجبر على كفاية أو إزالة ملك) هي أعم من قوله بيع (أو ذبح ما كول) منها صون المالك عن التلف (فإن امتنع) من ذلك (فعل الحاكم ما يراه) منه ويقتضيه الحال وهذا مع قوله وله مال من ز يادى فإن لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الأخيرين أو الإيجار فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فإن تعذر فكذا ينفى بيت المال ثم على (المسلمين) ولا يحلب) من لبنها (ما يضر)ها

أو ولدها وإنما يحلب ما يفضل عنه وقوله يضر أعم من قوله يضر ولدها (وما لروح له كقناة ودار لا نجب عمارته) لا تغف حرمه الروح ولان ذلك من جلة تنمية المال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالوقوف ومال المحجور عليه وإذا لم تجب العمارة لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضعاف المال كذا علله الشيخان قال الاسنوي وقضيته عدم تحريم اضعاف المال لكنهما صرحا في مواضع بتحريمها كالتقاء المتاع في البحر بلا خوف فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالا كالتقاء المتاع في البحر و بعدم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لا تنها قد نشق عليه ومنه ترك سقي الاشجار المرهونة بتوافق العاقدين فإنه جائز خلافا للروايات (درس)

مغادها الاختصاص لا تناقض الفواسق لا تثبت عليها ولا حد ذلك ولا باختصاص تأمل شورى ويمكن أن يقال الاضافة تأتي لادنى ملازمة وما هنا كذلك قال الاذرى والظاهر أنه يجب عليه أن يلبس الخيل والبغال والحمير ما يقيه من الحر والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا ينافي اعتبارا بكسوة الرقيق ولم أر فيه نصا شرح م (قوله ولا يحلب ما يضر) أى يحرم عليه ذلك لانه غداؤه كفاي ولله الامتياز بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذائه وجب عليه تكميل غذائه عن (قوله لا نجب عمارته) ولا تنكره العمارة لحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وان فيه الوعيد الشديد محمول على من فعله للخيل والتفاخر على الناس شرح م (قوله وهذا) أى عدم الوجوب بالنسبة لحق الله تعالى بمعنى انه اذا نظر لحق الله في هذه المسئلة علم أنه لم يوجب على المالك عمارة ملكه (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) قال ابن العماد في مسئلة ترك سقي الاشجار صورته أن يكون لها ثمره تفي بمؤنة سقيها أو الافلا كراهة قطعها ومحلها أيضا ما لم يكن ترك السقي لغرض تنشيف الشجر لاجل قطعها للبناء ونحوه والا فلا يكره حينئذ كفاي شرح م (قوله وقضيته) أى قضية جعل اضعاف المال تعطلا للكرهية (قوله فالصواب أن يقال الخ) معتمد عرض (قوله لا تنها قد نشق) أى فيكون له في تركها شبهة قال حل وان تخلفت المشقة كتركه تناول دينار على طرف ثوبه اه

كتاب أحكام الجنائيات

(قوله كسحر ومثقل) أى ومنعه الطعام والشراب (قوله فهي أعم الخ) نظريه بان الجنابة تشمل السرقة والنصب لانها جنابة على المال وقد يقال المراد الجنابة على البدن كما يشير إلى ذلك قوله هي أى الجنابة على البدن حل (قوله والاصل فيها) أى في حكمها المرتب عليها وهو وجوب القصاص وجوب الدية المعلوم من آية ومن قتل مؤمنا خطأ (قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أى لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل باحدى الثلاث الآتية لان الجائر يصدق بالواجب كذا في شرح الاربعين وظاهره ان الحلال لا يصدق بالواجب الا اذا أول بالجائر شورى (قوله مسلم) قال الطيبي صفة مقيدة لامرئ يشهد مع ما بعده صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان أو حال جرى به مقيدا للموصوف مع صفته اشعارا بان الشهادة هي العمدة في حقن الدم وقوله المفارق صفة مؤكدة للتارك والمراد بالجماعة جماعة المسلمين فالتارك لدينه هو المفارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لان التارك لدينه قد لا يفارق الجماعة كاليهودي والنصراني اذا أسلم فهو تارك لدينه غير مفارق بل هو موافق لهم داخل فيهم والحل على التأسيس أولى من الحل على التأكيذ شورى وهو بعيد لان فرض الحديث في المسلم فلا يشمل غيره (قوله الا باحدى ثلاث) يرد عليه تارك الصلاة بعد أمر الامام فانه يقتل مع أنه ليس واحدا منها وأجاب البرماوى في شرح البخارى بان القتل بترك الصلاة انما هو لان تاركها تارك للدين الذي هو الاسلام أى الاعمال اه ومفهوم قوله مسلم فيه تفصيل وهو أنه ان كان ذميا أو معاهدا فكذا ذلك وان كان حرا يافيحل دمه أو يقال انما قيد به لاجل الاستثناء لان الذميين والمعاهدين يجوز قتلهم بغير هذه الثلاثة كنقض عهد والامتناع من أداء الجزية وهذا أولى اه وهو مستثنى من محذوف أى لا يحل

(١٧ - (بجبرى) - رابع) كتاب الجنائيات الشاملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومثقل فهي

أعم من تعيره بالجراح والاصل فيها آيات كآية يأبىها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص واخبار تكبير الصحبة لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث

للروح أم غير من هنة من قطع ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه وخطأ لأنه) أي الجاني (ان لم يقصد عين من وقعت) أي الجناية (به) بان لم يقصد الفعل كان زلق فوقه على غيره أو قصد موقد عين شخص فأصاب غيره من الآدميين (خطأ) ونعيرى بذلك أولى من قوله فان فقد قصد أحدهما خطأ الخ (أو قصدها) أي عين من وقعت الجناية به (بما يتلف غالبا) جارحا كان أولا (فعمد أو غيره) أي أو بما يتلف غير غالب بان قصدها بما يتلف نادرا كغزارة بغير مقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا كضرب غير متوال في غير مقتل وشدة أو برد بسوط أو عصا خفيفتين لمن يحتمل الضرب به (فشبهه) أي شبه عمدا ويسمى أيضا خطأ عمدا وخطأ وخطأ شبه عمدا (ولا قودا لا في عمدا) بقيد زنه بقولي (ظلم) أي من حيث الاتلاف بخلاف غير الظلم كالقود وبخلاف الظلم لامن تلك الحثية بأن عدل عن الطريق المستحق في الاتلاف كأن استحق جز

دم امرئ الخ نخصة من الخصال الأباحدي ثلاث (قوله التيب الزاني الخ) أي زنا التيب وقتل النفس بدل النفس وترك التارك لديه فيكون القتل بدلا عن النفس المقتولة سببا في حله وان كان هو سببا عن الجناية وانما قلنا ذلك لان المراد في الحديث بيان الاسباب الموجبة لحل القتل وقتل القاتل مسبب عن جنايته لاسبب وقوله التارك لديه أي كراهة أو بعضه فيشمل الباغى والصائل أيضا (قوله ثلاثة) أي ثلاثة أنواع فمن ثم لحقته التاء أو يقال اذا حذف المود ويجوز اثبات التاء وحذفها ع ش (قوله من الآدميين) انما قيد بهم لانهم محل التفصيل الآتي أما غيرهم كالبهيمة فمضمون مطلقا ولا يدخله الاقسام الآتية اه ع ش ويخرج الجن أيضا فلا ضمان فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء ولعدم العلم بالكفاة فلو علمت فظاهر اطلاقه أنه يقتل به وتقل في الدرس عن شيخنا الشوبري أنه لا يقتل فليراجع اه ع ش على مر وقيل ان كان على صورة الآدمي يقتل به والا فلا اه ح ف (قوله خطأ) منه مالورمي انسانا ظنه شجرة وما لورمي الى مهدر فعمد قبل الاصابة تنزيلا لطرؤ ظنه أو العصة منزلة طرؤا صابة من لم يقصد فاندفع ما يقال ان تعريف الشارح للخطأ بقوله لانه ان لم يقصد عين من وقعت الجناية عليه خطأ غير صادق على هذين فيكون غير جامع وحاصل الدفع أنه نزل خاف الظن منزلة خلف الشخص ونزل في الثاني تبدل الصفة منزلة تبدل الذات اه ولم يبين في الخطأ حكم الآلة من كونها تقتل غالبا أولا حل (قوله أولى من قوله الخ) لانه يصدق بوجود قصد من وقعت به الجناية مع عدم قصد الفعل وهو محل اذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجناية به ويصدق أيضا بما اذا قصد واحد امبهما من جماعتهم المصريح به في كلام الشيخين أن ذلك شبه عمدا وحيفتد يشكل اعتبار قصد العين في شبه العمد حل (قوله قصد أحدهما) أي الفعل والعين (قوله أو قصدها الخ) ولا بد مع القصد أن يعرف انه انسان فلورمي شخصا اعتقده نخلة وكان انسانا لم يكن عمدا على الصحيح بل خطأ من ل ومثله في شرح مر (قوله أو بما يتلف غالبا) ولو بالنظر لبعض المحال كغزارة في المقتل (قوله فعمد) ومنه مالورمي جمعا وقصد اصابة أي واحد منهم فأصاب واحد منهم لان كل شخص منهم مقصود بالجناية بخلاف ما لو قصد واحد امبهما فانه شبه عمدا كما تقدم حل أي لان الحكم في الاول على كل فرد في الثاني على الماهية مع قطع النظر عن الافراد (قوله بان قصدها الخ) الصحيح انه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافا للشارح (قوله أو بما يتلف غير غالب) علم منه أن غير منصوبة عطا على غالبا وهو ظاهر اذ جرحا بوجه دخول قصده بما لا يتلف أصلا وانه شبه عمدا اذا السالبة تصدق بنفي الموضوع لكن المقام يدفع هذا الابهام فيجوز جرحا أيضا شوبري (قوله ولم يظهر أثره) أي ومات حالأ أخذ من كلامه بعد (قوله كضرب غير متوال) عبارة شرح مر ومن شبه العمد الضرب بسوط أو عصا خفيفتين بلا توال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب نحيفا ولم يقتل بنحو سر أو برد أو صغر والافعمد كالأخنة فضف وتالم حتى مات تصدق حده عليه (قوله وذلك) أي العمد الذي يقتل غالبا (قوله كغزارة) المراد بها ابرة الخياط وأما المسئلة التي يخاط بها الظروف فهي مما يقتل غالبا اه زى (قوله بمقتل) أي أو في بدن نحو هرم أو نحيف أو صغير أو كبير وهي مسمومة شرح مر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبير فقط كافي ع ش والرشيدي (قوله وخاصة) هي ما بين رأس الورك وأخر ضلع في الجنب ومثلها الخصر والكشح قاموس (قوله فبات به) الفورية ليست بشرط كافي شرح الروض (قوله فان لم يظهر أثر) أي وكان قد غرزها فمات أو لم يأخذ من كلامه بعد على

رقبه قودا فقد نصفين وذلك (كغزارة بمقتل) كدماغ وعين وحلق وخاصة فبات به تخطر الموضوع انه وشدة تأثره (أو) غرزها (بغيره) أي بغير مقتل كالبية ونقد (وتالم حتى مات) لظهور أثر الجناية وسرايتها الى الهلاك (فان لم يظهر أثر

الوسيط فلا حاجة لذكر التورم معه كإفعاله في الاصل (ولا أثر له) أي لفرزها (فيما لا يؤلم بجلدة عقب) فلا يجب بموته عنده قود ولا غير له لعنا بانه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات (ولو منعه طعاما وشربا) هو أولى من قوله والشرب (وطلبا) له (حتى مات) فان مضت مدة يموت منه فيها غالبا جوعا وعطشا فعند (لظهور قصد الاهلاك) به وتختلف المدة باختلاف حال الممنوع قوة وضعفا والزمن حرا أو بردا ففقد الماء في الحر ليس كهو في البرد (والا) أي وان لم تمض المدة المذكورة (فان لم يسبق) منعه (ذلك) أي جوعا أو عطشا (فتب) عمد) لانه لا يقتل غالبا (وان سبق) (وعلمه) المانع (فعند) لما مر (والا) بأن لم يعلمه (فمنصف) دية شبهه) أي شبه العمد لان الهلاك حصل به وبما قبله وهذا مراد الاصل بقوله والا فلا أي فليس بعمد (ويجب قود) أي قصاص (بسبب) كالباثرة وسمى ذلك قودا لانهم يقدون الجاني بحبل وغيره قاله الازهرى

انه كان الانسب ان يقول فان لم يتألم لكن لما كان ظهور الاثر لازما للتألم عبر به تدبر (قوله وومات حالا) أي أو بعد زمن يسير عرفا فيما يظهر شوبرى فان مات بعد مدة طويلة فهدر حل (قوله لان مثله لا يقتل غالبا) يؤخذ منه انه لو كان في بدن نحو طفل وجب القصاص كما قتله عن الفتاوى وأقره لانه بالنسبة اليه يقتل غالبا شوبرى (قوله بجلدة عقب) ما لم يبلغ في الفرز بها قال الجلال المحلى ولم يتألم به حل والافقيه القود شوب (قوله كمن ضرب بقلم) كان الاولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا وغير غالب ما لوضر به بقلم الخ حل (قوله ولو منعه طعاما الخ) خرج بمنعه الطعام أو شربا به أو ثوبه فمات جوعا أو عطشا أو حرا أو بردا فان أمكنه تحصيل الطعام أو الشراب أو الثوب بمحل قريب فهدر لانه المهلك نفسه وان لم يمكنه تحصيل ذلك لطول المسافة أو زمانه ففيه القود شرح الروض ولو حبسه ولم يمنعه شيئا فترك الاكل خوفا أو خزا أو الطعام عنده فمات جوعا أو عطشا أو خنقا أو غرقا أو غير ذلك فلا ضمان وما ذكره في محبوس حر فان كان عبدا وومات في الحبس ضمن بوضع اليد عليه ومسئلة الحبس أي المنع من السبب فالاول ذكرها بعد قوله ويجب قود بسبب زى (قوله فان مضت مدة الخ) ضبط الاطباء الجوع المهلك غالبا باثنتين وسبعين ساعة متصلة ولا يرد مواصلة ابن الزبير خمسة عشر يوما لانها كرامة شوبرى (قوله وان سبقه الخ) أي وكان اذا انضم الى مدة الحبس يكون المجموع وترا في الهلاك غالبا كما يفهمه المقام شوبرى (قوله فعند) فان عفا وجب نصف دية عمد حل لان الهلاك حصل به وبما قبله كما قاله الشارح بعد وظاهره ولو كان الماضي أكثر أو أقل (قوله لما مر) وهو ظهور قصد الاهلاك به (قوله وهذا مراد الاصل) أي شبه العمد لا قوله نصف دية كما يعلم من كلام الاصل (قوله ويجب قود بسبب) لانه من افراد العمد وحينئذ يكون السبب داخلا تحت قوله بما يتلف غالبا فكان الاولى أن يقول عطا على قوله كفر زانرا وتسبب في اتلاف كان منعه الطعام أو الشراب أو كرهه على قتل غيره أو ضيفه بمسموم والسبب اما محسنى كالاكرام واما عرفي كتقديم الطعام المسموم الى الضيف واما شرعي كشهادة الزور * واعلم أن الفعل الذي له مدخل في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب بشرط لانه ان أثر في الزهوق وحصل بدون واسطة فالمباشرة وان أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وان لم يؤثر في الزهوق ولا في الحصول فالشرط الاول كحر الرقبة والقدر والجراحات المتساوية والثاني كالاكرام والثالث كحفر البئر ثم ان اجتماع السبب والمباشرة فقد يغلب الثاني كالتد مع الالتقاء من شاهق وقد يغلب الاول كالشهادة وقد يعتدلان كالمكره والمكروه شوبرى وعبارة مر والمباشرة ما أثر في التلف وحصله والسبب ما أثر فيه فقط ولم يحصل منه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كالحفر مع التردى فان القوت هو التخطي جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقا اه (قوله بان قاتل هنا) أي اشارة لآدمي علمه فلو جهل كونه آدميا وعلمه المكروه بالفتح اختص القود به كما يعلم من كلامه الآتي في قوله فالقود على العالم وقياس ما سياتي وجوب نصف دية الخطا على عاقلة للمكروه (قوله وان ظنه المكروه الخ) ويجب على عاقلة المكروه نصف دية الخطا على المعتمد زى والحاصل ان المكروه والمكروه اما أن يكونا عللين بأن المقتول آدمي أو جاهلين بذلك أو الاول عالما والثاني جاهلا أو بالعكس فيجب القود على كل منهما في الصورة الاولى ويجب الدية على عاقلتهما في الثانية ويجب القود على المكروه بكسر الراء وحذف النون الثالثة وعلى عاقلة المكروه بفتحها نصف الدية والرابعة بعكس الثالثة (قوله لانه) أي المكروه قتله بما قصد (فيجب على مكروه) بكسر الراء بغير حق بأن قال قاتل هذا واقتلتك فقتله وان ظنه المكروه بفتحها صيدا أو كان من اهله لانه قتله بما

يقصد به الهلاك غالباً فاشبه ما لو رآه بهم فقتله ولا يؤثر فيه جهل المكره لانه آله مكره ولا صباه لان عمد الصبي عمد (لان
أكرهه على قتل نفسه) بأن (١٣٢) قال اقتل نفسك والاقتلتك فقتلها فلا قود لان ذلك ليس باكره حقيقة

لاتحاد المأمور به والخوف به فكأنه اختاره قال في الشرح الصغير ويشبه أن يقال لو هدده بقتل يتضمن تعذيباً شديداً ان لم يقتل نفسه كان أكرها (أو) على (قتل زيد أو عمرو) فقتلها أو أحدهما فلا قود على المكره وان كان آمناً لان ذلك ليس أكرها حقيقة فالأمور مختار للقتل فعليه القود (أو) على (صعود شجرة فزاق ومات) فلا قود لانه لا يقصد به القتل غالباً بل هو شبه عمدان كانت مما يزلق على مثلها غالباً والخطأ (و) يجب (على مكره) بفتح الراء أيضاً لان الأكره بوله داعية القتل في المكره غالباً يدفع الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فهما شر كان في القتل (لان قال) شخص لآخر (اقتلني) سواء قال معه والاقتلتك أم لا فلا قود بل هو هدس للاذن له في القتل (أو أكرهه على رمي صيد فأصاب رجلاً فمات) فلا قود على واحد منهما لانهما لم يتعمدا قتله (فان وجبت دية) بالقتل أكرها

به الهلاك وهو الاكره لان الاكره يصير المكره آله للقتل ع ش فكانه غير شر يك وكان المكره مستقلاً بالقتل فن ثم وجب عليه القود ولا يقال انه شر يك خطي اذا كان المكره جاهلاً بأنه أدى حتى يتمتع عليه القود (قوله لانه آله مكره) أي مع الجهل وكان قياسه ان لا يجب نصف الدية على عاقلة مع ان المعتمد وجوبه فلم يجعل آله من كل وجه وأما مع العلم فهو شر يك كما سيأتي حل (قوله لان عمد الصبي عمد) الاولى اسقاطه لانا وان قلنا انه خطأ فهو آله مكره فوجوب القصاص على المكره لا يتقيد بكون عمده عمداً وقد نبه حجج على ذلك وحجتنا أي حين اذ كان عمده عمد يجب نصف الدية في مال الصبي مغالطة وفي حال جهله يجب على عاقلة نصف دية خطأ حل وعبرة شرح م لان عمد الصبي عمد وهو الاظهر فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه شر يك خطي أما الصبي فلا قصاص عليه لا تتفاء تكليفه اه (قوله فلا قود) أي على المكره لان القتل حصل منهما قال حل ويجب نصف الدية أي دية العمد على المكره ان كان القاتل بميزان كان غير مبرر فعلى مكرهه القود لا تتفاء اختياره اه زي فكان آله للمكره في قتل نفسه وتجب الكفارة على القاتل (قوله لاتحاد المأمور الخ) قال بعضهم متقضاء أنه لو قال قطع يدك اليمنى والا قطع يد اليسرى كان أكرها لعدم الاتحاد حل (قوله ويشبه) أي ينبغي وهو المعتمد (قوله تعذيباً) كأن قال قطعك ارباً ربا ع ش (قوله فلا قود على المكره) أي ولادية ولا كفارة (قوله لانه لا يقصد الخ) أي وان كان ممن يزاق مثله على مثاها غالباً حل (قوله بل هو شبه عمد) هذا بخلاف ما تقدم في تعريف شبه العمد لانه تقدم ان شبه العمدان يكون بمالا يقتل غالباً الا أن يقال ذاك في الآله وهذا في السبب حل (قوله ان كانت الخ) ليس بقيد وانما هو تقييد لجران القول بوجوب القصاص فظهر أنه شبه عمد مطلقاً ع ش (قوله ويجب على مكره) قيد البغوى وجوب القود عليه بما إذا لم يظن ان الأكره يبيع الاقدام والالم يقتل جزماً لان القصاص يسقط بالشبهة زي (قوله لان الاكره يولد الخ) هذا التعليل لوجوب القود على المكره وعلى المكره وان كان علل الاول سابقاً فآله تعليل لوجوبه على المكره بكسر الراء وآخره وهو قوله وقد أثرها بالبقاء تعليل لوجوبه على المكره ويدل اكونه تليلاً لما قول الشارح فهما شر كان في القتل فاندفع قول عميرة هذا التعليل غفلة عن المدعى لان المدعى وجوب القود على المكره وهذا التعليل يناسب وجوبه على المكره اه (قوله أم لا) على هذا يكون قوله لان الخ استثناء منقطعاً لانه لا أكره حينئذ (قوله فلا قود) فلو عدل عن قتله الى قطع طرفه فمات ضمنه ومنارعة ابن الرفعة في ذلك بأن الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان مردودة بان الاذن في اتلاف الجسلة اذن في اتلاف البعض في ضمنها لا استقلالاً وارضاء أي الضمان م كاً فاده سم وع ش (قوله بل هو هدس) أي لا قود فيه ولادية ولكن فيه كفارة ع ش (قوله أو أكرهه على رمي صيد) ينبغي أن يكون معطوفاً على مجموع قوله لان أكرهه على قتل نفسه وعلى قوله لان قال اقتلني أي فهو مستثنى من وجوب القود على كل من المكره والمكره (قوله فلا قود على واحد منهما) وأما الدية فعلى كل نصف دية خطأ ع ش (قوله فان وجبت دية) هو راجع لاصل المسئلة أعني قوله فيجب على مكره وعلى مكره (قوله فالقود على العبد) وعلى الحر نصف قيمته (قوله فالقود على المكلف) وعلى الآخر

كأن عني عن القود عايبها (وزعت) على المكره والمكره الشريك في القتل (فان اختص أحدهما نصف بما يوجب قوداً اقتص منه) دون الآخر فلأكره عر عبد أو عكسه على قتل عبد فقتله فالقود على العبد أو أكره مكلف غيره أو عكسه على قتل آدمي فقتله

نصف دية عمد ع ش (فرع) لو أمر صغير استقى له ماء فوقع في الماء ومات فإن كان مميزا يستعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمنه عاقلة الأمر (مر) (قوله فالتقود على العالم) لأن الظان آلة مكرهه لأنه مع العلم يؤثر نفسه فهو شريك ومع عدم العلم لا يشاركه وآلة وعلى عاقلة الظان نصف دية خطأ لا فرق بين أن يكون العالم المكره بالكسر والظان المكره بالفتح أو عكسه حل (قوله ويجب) أي التقود على من ضيف بمسموم وهذا من السبب العرفي ودس السم في طعام غير المميز كتضييفه بالمسموم (مر) (قوله بقيد زته الخ) لم يبين محترزه وأعله عدم التقود بدية شبه لعمد في المميز راجع للمسموم وغيره فليراجع ع ش فعلى هذا الضمير في قول المتن فإن ضيف به من حيث هو لا بقيد كونه يقتل غالبا وهذا القيد لا محترزه إلا في غير المميز (قوله يقتل غالبا) ولا بد من العلم بكون المسموم يقتل غالبا (مر) (قوله سواء قال الخ) كذا عبر كثير من مع فرض الكلام في غير المميز وهو عجيب إذ لا تعقل مخاطبة غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحد فيه فرقا بين القول وعدمه حج ووجه ما قاله الشارح أنه في حالة القول فيه تنفيه من التناول بخلافه حالة عدم القول فإن فيه اغراء له على التناول زى وفيه شيء ومن ثم قال (مر) سواء قال لولي غير المميز عند طلب القصاص الخ (قوله لأنه الجأء إلى ذلك) أي لأن الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الأكل وعدمها فكان التقديم له الجأء عاديا ع ش على (مر) وعبرة حل قوله لأنه الجأء إلى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختيار له فقد العمد صادق على هذا (قوله الغالب أكله) ليس قيدا (قوله فنبه عمد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حد شبه العمد المتقدم لأنه قدم أن يكون بما لا يتلف غالبا الآن يقال ذاك مخصوص بالآلة وهذا في السبب تأمل حل (قوله الذي عبر به المحرر) هو مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من التمام لتمام الحزمين ولهذا سماها بعض الفقهاء أمالاخذها من الأم وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للفرز إلى (قوله أو في طعام من يضر) سكتوا عن حكم ما لو استوى الأمران وأعله كندوره والمصنف ظن أن التقييد بغلبة أكله منه للحكم بأنه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف ليا في القول بوجوب القصاص والعمد وجوب الدية مطلقا أي سواء غلب أو نذر أو استوى الأمران والمراد بدية شبه العمد حل فقوله فإنه هدر ضيف في الثاني (قوله وإن التهمة حوت) وإذا اقتصر من الملقى فقتل الحوت من ابتلعه حيا لا يمنع وقوع القصاص موقعه كما يؤخذ من كلامهم فيما لو وقع سن مشغور فقتل سنه ثم عادت تلك الآن يفرق بأن العائد هنا عين الملقى ثم بدل المقولع وشتان ما بينهما وحينئذ فالذي يتجه وجوب دية المقتول أي دية عمد في مال المقتص كما أفتى به شيخنا (مر) كولو شهدت بينة بوجوب قود فقتل ثم بان المشهود بقتله حيا فإن القاتل عليه الدية بجماع أن في كل قتلا بحجة شرعية ثم بان خلافها حج زى وقوله شرعية أي بحسب الظاهر (قوله لأن ذلك مهلك لثله) ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لأن الظاهر معه (مر) زى ويكفيه بين واحدة لأنه إنما حلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله وإن لم يزد من دعواه عدم القدرة على التخلص فقتل الملقى له (مر) ع ش على (مر) (قوله ومنه عارض) أي بعد الإلقاء فإن كان موجودا عند الإلقاء فالقصاص حل (قوله لأنه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركته شرح (مر) (قوله أو التهمة حوت فعمدان علم به) قال حج فصلاها بين علمه بحوت ملتقم

بقيد زته بقولي (يقتل غالبا غير ميزفات) سواء أقال أنه مسموم أم لا لأنه الجأء إلى ذلك (فإن ضيف به بميزا أودسه في طعامه) أي طعام المميز (الغالب أكله منه وجهه فنبه عمد) فتلزمه دية ولا تقود تناوله الطعام باختياره فإن علمه فلا شيء على المضيف أو الداس وتعبيرى بالمميز وبغيره هو الموافق لبحث الشيخين ومنقول غيرهما بخلاف تعبيرة بما ذكره وتعبيرى بشبه العمد الذي عبر به المحرر وأولى من قوله فدية ونحوه بالطعام المذكور ما لو دس سباني طعام نفسه فأكل منه من يعتاد الدخول له أو في طعام من يندأ أكله منه فأكله فمات فإنه هدر

(درس)

(و) يجب (على من ألقى غيره فيها) أي شيء (لا يمكنه التخلص منه) كمنار وماء مفرق لا يمكنه التخلص منهما بعم أو غيرهما أو غير مفرق وألقاه بهينة لا يمكنه ذلك معها (وإن التهمة حوت) ولو قبل وصوله الماء لأن ذلك مهلك لثله ولا نظر إلى الجهة التي هلك بها وتعبيرى بما

ذكر أعظم من اقتصاره على الماء والنار (فإن أمكنه) التخلص بعم أو غيره (ومنعه) منه (عارض) كزوج ورع فهلك (فنبه عمد) فنبه دية (أو مكث) حتى مات (فهدر) لأنه المهلك نفسه (أو التهمة حوت فعمدان علم به والافشيه) والتفصيل بين العلم وعدمه من زيادتي ولو ألقاه

مكتوفاً بالساحل فزاد الماء وأغرقه فإن كان بموضع يعلم زيادة الماء فيه كالماء بالبصرة فعمد وإن كان قد يزيد وقد لا يزيد فشبّه عمد وإن كان بحيث لا يتوقع زيادته فانتق سبل نادر نخطأ (ولو ترك) مجروح (علاج جرحه المهلك) فهلك (فقود) على جرحه لأن الجرح مهلك والبرء غير موقوف به لو عالج (ولو أمسكه) شخص ولو للقتل (أو ألقاه من) مكان (عال أو حفر بئراً) ولو عدواناً (فقتله) في الأوليين (أورداه) في الثالثة (آخر) فالقود على الآخر (أي القاتل أو المردى) (فقط) أي دون المسك أو الملقى أو الحافر لأن المباشرة مقدمة على غيرها مع أن الحافر لا قود عليه لو انفرد أيضاً لأن الحفر شرط

(درس)

(فصل) في الجنابة من اثنين وما يذكر معها (وجد) بواحد (من اثنين معاً) فعلاً من هفان) للسروح سواء أذكراً مذقنين أي مسرعين للقتل أم لا (كحز) للرقبة (وقد) للجنة

وعدمه وأطلقوا فيما لا يمكنه التخلص منه وقالوا فيمن ضرب من جهل مرضه ضربه بقتل المريض دون الصحيح أنه عمد وكان الفرق أن المهلك في نفسه وهو الأخير ونحوهما بعد فاعله قاتلاً بما يقتل غالباً وإن جهل بخلاف المهلك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك إلا أن علمه (قوله مكتوفاً) أو به مانع من الحركة (قوله وقد لا يزيد) بأن استوياً ونشرت الزيادة (قوله ولو للقتل) رد على الإمام مالك القاتل أنه إذا أمسكه للقتل يكون القصاص عليه ما لا يشترط ذلك وهذا أي كون القود على الآخر إذا كان القاتل أهلاً للضمان أما غير الأهل كجنتون أو سبع ضاراً وحية فلا يقطع فعله أثر الأول بل على الأول القود لأن القاتل حيث تدأله بخلاف الحربى لأنه لا يصلح أن يكون آلة لغيره مطلقاً بخلاف أولئك فاتهم مع الضراوة قد يكونون آلة لأمع عدمها (زى) وجعل المجنون ليس أهلاً للضمان فيه نظراً لأنه يضمن ما أتلفه نعم هو ليس أهلاً للقصاص فلعل المراد بعدم الضمان عدم القصاص عليه وقوله بل على الأول القود اعترض بأن الإمساك شرط والشرط لا قود فيه وإن انفرد وأجيب بأنه لما لم ينقطع فعله حال القتل أشبه السبب فتزل منزلته وقوله بخلاف الحربى الخ أي فلا قود على واحد منهما (قوله أو ألقاه من مكان عال الخ) الحاصل فيما إذا ألقاه من علو فقتله غيره أنه إن كان كل من الملقى والقاتل من أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل وحده لأنه المباشر وإن كان كل منهما ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك إذا كان الملقى من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لأن فعله انقطع باللقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فاتفق الضمان رأساً ويأتي مثله في حافر البئر والمردى حرقاً بحرف لأن حكمهم واحد والحاصل فيما إذا أمسكه فقتله غيره أنه إن كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس من أهل الضمان والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل دون المسك وأنه إن كان كل منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وإن كان المسك من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فالضمان على المسك دون القاتل وينفارق ما تقدم في مسألة اللقاء بما علم هناك من انقطاع فعل الملقى بخلاف المسك فاتفق الفرق بين المسكتين (سم) وقوله فالضمان الخ الأولى أن يقول فالقود الخ (قوله أي دون المسك الخ) ولكن عليهم الأثم والتعزير بل والضمان على المسك أيضاً في القن لكن قرار الضمان على القاتل (قوله لأن المباشرة الخ) جعل التردية مباشرة مع أنها سبب كاللقاء (قوله لا قود عليه) ولو متعدداً لكنه يضمن الدية عرش (قوله لأن الحفر شرط) وكذا الإمساك اصدق تعريف للشرط عليه (شورى)

(فصل في الجنابة من اثنين وما يذكر معها) أي من قوله ولو قتل مريضاً الخ (قوله من اثنين معاً) أي متقارنين في الزمان بناء على أن معاً لاقتران في الزمان واليه ذهب ثعلب وغيره واختار ابن مالك دلالتها على عدم المقارنة في الزمان ويدل له نص امامنا على أن من قال لزوجه إن ولد ثماً معاً فاقطعها لكان لا يشترط الاقتران في الزمان حل وعبرة (مر) من اثنين معاً بان تقارنا في الإصابة وإن تقدم رمى أحدهما وحل قول ابن مالك مخالف للثعلب وغيره لأنها لا تدل على الاتحاد في الوقت كجميعاً عند اتقاء القرينة شرح (مر) والقرينة هنا قوله بعد أو مرتباً (قوله سواء كانا مذقنين الخ) كان الأحسن أن يجعل هذا تقييداً بأن يقول بشرط أن يكونا مذقنين أو غير مذقنين معاً يخرج ما أشار إليه بقوله وإن كان أحدهما الخ والافهذه داخلة في المتن لولا التقييد (قوله أم لا) أي والغرض أن كل واحد من الفعلين لو انفردا قتل حل ومسم ولعل المراد أنه إذا انفردا لم يكن أن يقتل ولو بالسراية ويدل له التمثيل بقطع العضوين فإن كلا على انفرده لا يعد قاتلاً إلا أنه قد يؤدي إلى القتل عرش على (مر)

(وكقطع عضوين) مات المقطوع منهما (فقتلان) فليهما القودوان (١٣٥) كان أحدهما مذفوقا دون الآخر فاندفع

هو القاتل (أو) وجدابه
منهما (مرتبا) لقاتل
(الاول ان انتهاء الى حركة
مذبوح بأن لم يبق) فيه
(ابصار ونطق وحركة اختيار)
لانه صيره الى حالة الموت
(ويغزر الثاني) لهتكه
حرمة ميت (والا) أي وان
لم ينه الاول الى حركة
مذبوح (فان ذفقت) أي
الثاني (كجز بعد جرح
فهو القاتل وعلى الاول
ضمان جرحه) قودا أو مالا
(والا) أي وان لم يذفقت
الثاني أيضا ومات المجنى
عليه بالجنائيتين كان أجافه
أو قطع الاول يده من
الكوع والثاني من المرفق
(فقتلان) بطريق
السراية (ولو قتل مريضا
حركته حركة مذبوح ولو
بضرب يقتله) دون
الصحيح وان جهل المرض
(أو) قتل (من عهده
أو ظنه عبدا أو كافرا غير
حربي) ولو بدارهم مرتدا
أو غيره (أو ظنه قاتل أبيه
أو حريا) بأن كان عليه
زى الحريسين (بدارنا
فأخلف) أي فبان خلافه
(لزمه قود) لوجود
مقتضيه وجهله وعهده
وظنه لا يبيح له الضرب أو
القتل وفارق المريض
الذكور من وصل الى

(قوله وكقطع عضوين) مثال لقوله أم لا ولهذا أعاد الكاف (قوله فليهما القود) لانه لا يمكن
اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه عنهما زى فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس
لا الجراحات ع ش على مر (قوله فاندفع هو القاتل) لان التدفيع يقطع أثر ما قبله فاسمعه أولى
ويجب على شريكه ضمان جرحه حل (قوله لانه صيره الى حالة الموت) ومن ثم أعطى حكم الاموات
مطلقا شرح مر وقضيته جواز تجهيزه ودفنه حيثنذ وفيه بعدل وأنه يجوز تزويجه حيثنذ اذا
انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورته الى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك
صيادا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك مع على حج وعبرة حل لانه صيره الى حالة
الموت وان فرض أنه تكام في هذه الحالة لانه من الهذيان فلا يعتبر بقوله فان شك في وصوله الى هذه الحالة
رجع لاهل الخبرة أي الى اثنين منهم ومن ثم لا يصح حيثنذ اسلامه ولا ثمن من تصرفاته ويورث ولا يرث
فيصير المال لا ورثة وتزوج زوجته اه (قوله بعد جرح) بفتح الجيم لانه مثال للفعل والاثرا الحاصل به
جرح بالضم ع ش (قوله ولو قتل مريضا) اشتمل هذا الشرط الذي جعل جوابه واحدا على
سبع صور اجالا والسابعة هي قوله أو حر يبا بدارنا وهي مفهوم قوله فيما سبق غير حربي في مسألة الظن
وأخذ الشارح مفهومه في مسألة العهد وقوله وبعده وظنه كفره مفهوم القيد الاول وهو قوله كافرا
فأخذ مفهوم القيدين على طريق اللف والنشر المنشوش والحاصل أنه قد اشتمل كلامه منظوما ومفهوما
على أربع وثلاثين صورة ثمانية عشر بالمنطوق فيها القود لان في المريض صورتين علم مرضه وجهله وكذا
العبد عهد كونه عبدا أو ظنه وقوله أو كافرا غير حربي فيه اثنا عشرة صورة لانه شامل لما اذا كان بدارنا
أو دارهم أو صفهم كما أشار اليه بقوله ولو بدارهم تضرب تلك الثلاثة في حال العهد والظن تبلغ ستة وعلى
كل اما أن يكون مرتدا أو كافرا أصليا كما أشار اليه بقوله ولو مرتدا وقوله أو ظنه قاتل أبيه أو حريا
بدارنا صورتان وقوله فان عهدا وظن اسلامه ولو بدارهم فيه ست صور اشموله بمقتضى الغاية لما اذا
كان بدارنا أو دارهم أو صفهم وقوله أو شك فيه وكان بدارنا مثله ما لو كان بدارهم أو صفهم وعرف مكانه
كما يؤخذ من قوله والافسكتله بدارنا فهذه ثلاث تضم الستة قبلها تكون تسعة فيها القود أيضا ويهتد
في ست صور وهي أن يكون بدارهم أو صفهم مع العهد والظن أو الشك في الاسلام ولم يعرف مكانه
في الاخرة ذكر المصنف منها في المتن صورتين بقوله أو بدارهم أو صفهم وفي صورة واحدة الدية وهي
قوله وخرج بغير الحربي في مسألة العهد ما لو عهده حريا فان قتله بدارنا فلا قود أي بل فيه الدية كما صرح
به حل وسموع ش (قوله ولو بضرب) الغاية مع قول الشارح وان جهل المرض كل منهما للرد على
الضعيف القاتل بانه لا قود فيمن جهل مرضه أو كان الضرب يقتل المريض دون الصحيح (قوله من
عهده) أي علمه وفيه ان العلم لا يقبل التغير وهذا قبله لقوله فبان خلافه فالاولى أن يفسر العهد بالاعتقاد
(قوله أو ظنه عبدا) أراد به مطلق التردد كما في شرح مر (قوله ولو بدارهم) وكذا بصفهم حيث عرف
مكانه حل (قوله بأن كان عليه زى الحريين) أو آراء يعظم آلهتهم واثبات اسلامه مع هذين لان
الاصح أن التزبي بزيهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراه زى (قوله
فبان خلافه) بأن بان الحربي مسلما لازميا (قوله لوجود مقتضيه) وهو القتل العمدا العدوان
(قوله لا يبيح له الضرب) أي في مسألة المريض قال زى وأختمن التعليل ان المؤدب لا قصاص
عليه اذا ضرب به تأديبا فبات أي لان ضربه مباح له وحيث قال بولي القتل للجاني عرفت اسلامه
وحريته فقال الجاني ظننته كافرا أو رقيقا فالقول قوله اه (قوله بانه) أي المريض (قوله فهتد)

حركة مذبوح بجنابة بانه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حريا (بدارهم أو صفهم) فأخلف (فهتد)

وان لم يعهد حر يبالعتر الظاهر ثم نعم (١٣٣) ان قتله ذمي لم نستعن به لزمه القود وخرج بغير الحرب في مسئلة العهد مالمو

عهده حر يبا فان قتله بدارنا
فلا قود أو بدارهم
أوصفهم فهدركافهم عامر
وبعده وظنه كفره مالمو
استفيا فان عهدا وظن
اسلامه ولو بدارهم أو شك
فيه وكان بدارنا لزمه قود
أو بدارهم أو صفهم فهدر
ان لم يعرف مكانه والا
فكقتله بدارنا والتقييد
بالحربي في مسئلة الاهدار
مع قولى أوصفهم من زيادى
(درس)

(فصل) في أركان القود
في النفس *

(أركان القود في النفس)
ثلاثة (قتيل وقاتل وقتل
وشرط فيه مامر) من كونه
عمدا ظلما فلا قود في الخطا
وشبه العمد وغير الظلم كما مر
بيانه (وفي القتل عصمة)
بايمان أو أمان كعقدمة
أو عهد لقوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله الآية
وقوله وان أحسد من
المشركين استجارك الآية
وهي معتبرة من الفعل الى
التلف وسيأتى بيانه في
الفصل الآتى (فيه در
حربي) ولو صبيا وامرأة
وعبدا لقوله تعالى اقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم
(ومرند) في حق معصوم
تخبر من بدل دينه فاقتلوه
(كران محسن قتله مسلم)

وتجب فيه الكفارة م أى لانه مسلم في الباطن (قوله وان لم يعهد) الواو للحال أى والحال أنه
لم يعهد حر يبا ولا يصح التعميم بأن يقال سواء عهد أو لم يعهد لان الذى عهده حر يبا يأتى قريبا
مخالفا لهذا كذا قيل وفيه نظر بل هو موافق له فالظاهر أنها للتعميم تأمل (قوله في مسئلة العهد)
وأما في مسئلة الظن فقد ذكرها المتن (قوله فلا قود) وعليه دية عمد كما في التحفة خلافا لما في شرح
الارشاد حل (قوله كما فهم عامر) وهو قوله أو ظنه حر يبا بدارهم أو صفهم فهدر وذلك لانه
اذا هدر مع الظن فع العهد أولى لانه أقوى اه شوبرى (قوله ولو بدارهم) أى أو صفهم (قوله
ان لم يعرف مكانه) أى لم يعرف محله في صفهم أو دارهم فان عرف مكانه ففيه القود لانه كان من حقه
أن يمنع من قتله

(فصل في أركان القود في النفس) (قوله أركان القود في النفس الح) وكذا في غير النفس ثلاثة
أيضا قاطع ومقطوع منه وقطع وفي المعاني ازالة ومنزال منه ومنزل (قوله قاتل) في عده وعد القتل
ركنة نظر فان ماهية القود ليست مركبة منهما بل القتل سبب والقتيل محله الا أن يراد بالركن مالم لا بد
منه (قوله أو أمان) ومنه ضرب بالرق على الاسير لانه يصير مالا للمسلمين وهو في أمانا اه حل (قوله
كعقدمة أو عهد) أى أو أمان مجرد شرح م مر فراد الشارح بالامان ما يشمل الثلاثة والظاهر أن
المراد بالعهد ما يشمل الامان المجرد بدليل الاستدلال عليه بالآية الثانية (قوله لقوله تعالى الح)
استدلال على قوله كعقدمة أو عهد أى على ان عقد الئمة أى الجزية يعصم أى ينفي الاهدار وعلى ان
العهد في الامان كذلك فاستدل على الاول بالآية الاولى وعنى الثاني بالثانية أى لان قوله فأجره يلمه
عدم قتله تأمل (قوله وهى أى العصمة معتبرة الح) عبارة شرح م مر ويعتبر للقود عصمة المقتول
أى حقن دمه من أول أجزاء الجناية كالرعى الى الزهوق (قوله وسيأتى بيانه) أى بيان الاعتبار
من الفعل الى التلف أى الزهوق في الفصل الآتى أى في قوله فصل جرح عبده الح اذ يعلم من تفاريع هذا
الفصل الآتى أن عصمة القاتل يعتبر امتدادها من حين الشروع في الفعل الى الزهوق (قوله فيه در
حربي) أى بالنسبة لكل أحد م مر (قوله في حق معصوم) راجع لما رتد فقط قال حل معصوم
أى بايمان أو أمان وان لم يكن معصوما من غير هذه الحينة كزان محسن ولو ذميا اه وعبرة ع ش
على م مر في حق معصوم أى بالنسبة اليه فدخل الزانى المحسن وشارك الصلاة وقاطع طريق تحتم قتله
لان المسلم ولو مهدرا لا يقتل بالكافر اه وفارق الحربى حيث هدر ولو على غير معصوم بانه أى المرتد
ملتزم للاحكام فعصم على مثله ولا كذلك الحربى فانه يهدر ولو على غير المعصوم شرح م مر (قوله
كران محسن) اه اعطفه على حربي بأن يقول وزان محسن ولعله فعل ذلك لاجل الصفة (قوله قتله
مسلم معصوم) أى ليس زانيا محسنا والافلايهدر لانه معصوم بالنسبة اليه حل والاحسن أن يقول
أى ليس زانيا محسنا ولا تارك الصلاة والافلايهدر وذلك لان المهدر معصوم على مثله وان اختلفا في سبب
الاهدار كترك صلاة قتل زانيا محسنا كما في شرح م مر (قوله لاستيفائه حد الله) يؤخذ منه أن محل
عدم قتله به اذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله
عن الواجب ويحتمل الاخذ باطلاقهم ويوجه بان دمه لما كان مهدرا لم يؤثر فيه العارف اه زى
وحيثد فالمعنى لانه استوفى حد الله في نفس الامر أى حصل بفعله استيفاء حد الله وان لم يقصد هو
الاستيفاء بل ولو قصد غيره وعبرة حل لاستيفائه حد الله وان لم يقصد ذلك بل قصد التشني وحيثد
فالمعنى انه حد استوفى لان دمه هدر اه (قوله باقراره) ولو قتله بعد علمه برجوعه عن الاقرار

(و) شرط (في القاتل) أمران (التزام) الاحكام ولومن سكران أو ذمي أو مرتد (فلا قود على صبي ومجنون وحري ولو قال كنت وقت القتل صبياً وأمكن) صباه فيه (أو مجنوناً وعهد) جنونه قبله (حلف) فيصدق لان الأصل بقاء الصبا والجنون سواء انقطع أم لا بخلاف ما اذا لم يمكن صباه ولم يعهد جنونه (أو) قال (أناصي) الآن وأمكن (فلا قود) ولا يحلف أنه صبي لان التحليف لاثبات صباه ولو ثبت لبطلت عينه في تحليفه ابطال التحليفه وسيأتي هذا في الدعوى (١٣٧) والبيان مع زيادة فيه (ومكافأة)

أي مساواة (حال جنانية) أي بأن لم يفضل قتيله بإسلام أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو زانياً محصناً (بكافر) ولو ذمياً لخبر البخاري لا يقتل مسلم بكافر وإن ارتد المسلم لعدم المكافأة حال الجنانية اذا العبرة في العقوبات بحالها (ويقتل ذواً أماناً بمسلم وذي أماناً وإن اختلفا ديناً) كيهودي ونصراني (أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح) لتكافئهما حال الجنانية (ويقتص في هذه المسئلة) (امام بطاب وارث) ولا يفوضه الى الوارث حذراً من تسليط الكافر على المسلم (ويقتل مرتد بغير حربي) لما سر وتعب يري هنا بذلك وفيما سر بكافر وذي أمان أعظم من تعبته هنا بذي ومرد وثم بذي (ولا) يقتل (حري بغيره) ولو مبعضاً لعدم المكافأة (ولا مبعض بثلثه وان فاقه حرية) كان كان نصفه

خلافاً للذمعي للشبهة بسبب اختلاف العلماء في رجوعه وسقوط الحد برجوعه حل لكن عبارة حجج قوله بأقراره أي ولم يرجع فان رجوعه القاتل قتل به والافدية اه والذمي في خط وم ر أن الواجب دية عمداً مطلقاً لا اختلاف العلماء في وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة ولو قتله قبل أمر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا الكذب قتل به دوسهم كما بحثه البلقيني وهو متجه لانه لم يثبت زنا ومجرد الشهادة غير مبيح للاقدام اه حل (قوله التزام الاحكام) وأن يكون قتله بغير تأويل كما بحثه بعضهم ليخرج ما لو قتل الباغى شخصاً من أهل العدل حال القتال فانه لادنية فيه ولا كفارة كافي الروضة كما صلاها زى (قوله أو مرتد) أي ان لم يكن له شوكة كما قيد به بعضهم فلوارتدت طائفة لهم شوكة وقوة وأتلفه وانفساً أو ماله في قتال ثم أسلموا فلا ضمان عليهم على النص ومقتضى كلام الشارح الصغير اه زى وهذا يخالف ما يأتي للشارح في باب البغاة من انهم يضمنون ما يتلفونه لكن زى ضعف كلام الشارح فيما يأتي فليس كلامهم سهواً كما قيل وكلام الشارح في باب البغاة المصرح بضمانهم وجيه (قوله فلا قود فيه) أي انه لا قوداً إضافياً قبلها فلا تحسن المقابلة فالأولى أن يقول المصنف فلا يحلف ولا قود فيهما تأمل (قوله بكافر) يعني به غير المسلم ليشمل من لم تباهه الدعوة فانه وإن كان كالمسلم في الآخرة إلا أنه ليس كهو في الدنيا شورى (قوله ولو ذمياً) للرد على أبي حنيفة القاتل بقتل المسلم بالذمي (قوله وإن ارتد المسلم) تعميم في المتن وليس من الحديث (قوله اذا العبرة في العقوبات) أي ثبوتها على الجاني واتفاقاتها عنه فإذا كان الجاني مكافئاً حال الجنانية ثبتت عليه العقوبة والاتفت عنه (قوله ويقتل ذواً أماناً بمسلم) تفريع على منطوق المكافأة بالنسبة للإسلام والأمان وما قبله تفريع على مفهومها بالنظر للإسلام فقط وقوله ولا حرة تفريع على مفهومها بالنظر للحرية وقوله ويقتل رفيق رفيق تفريع على المنطوق بالنظر لها أيضاً لكون القاتل لم يفضل (قوله ولا يفوضه الى الوارث) أي ان لم يسلم كما دل عليه التعليل فان أسلم فوض اليه زى (قوله ويقتل مرتداً) ويقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة حتى لو عفى عنه على مال قتل بها وأخذ من تركته اه زى ونقل الشوري عن الروضة انه لا يجب المال أصلاً قال وهو المعتمد لان ماله في (قوله لما سر) أي لتكافئهما وفيه ان المرتد ليس مكافئاً للمسلم وأجيب بأن المراد بالمكافأة أن لا يفضل على قتله بواحد من الخمسة السابقة وإن كان أدون من القاتل (قوله بذلك) أي بغير حربي (قوله ولو مبعضاً) ولو لم يعلم حاله من حربة أو غيرهما بل ولو ظنه أو عهده حراً حل (قوله بل يقتل الح) أي لو قتل بقتله (قوله وهو ممتنع) بدليل أنه لو وجب فيمن نصفه رفيق ونصفه حري ونصف القيمة بان قتله شخص نصفه حري ونصفه رفيق لا قول نصف الدية في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل لذي في ربع كل وفي رقبته ربع كل حل وزى (قوله فان كان رقيقه أصله) بان اشترى المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه اضعف ملكه كافي

(١٨ - (بحري) - رابع)

حواير مع القاتل حراً اذا لا يقتل بجزء

الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لان الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعة فيلزم قتل جزء حري بجزء رق وهو ممتنع (ويقتل رفيق) ولو مدبراً ومكاتباً وأم ولد (برقيق وإن عتق القاتل) ولو قبل موت الجريح لتكافئهما بشار كهما في المملوكية حال الجنانية (لما مكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كما لا يقتل الحر برقيقه وهذا من زيادتي فان كان رقيقه أصله فالاصح في الروضة تبعاً لنسخ أصلها

السقيمة أنه لا يقتل به والاقوى في نسخه للمعتمد والشرح الصغير أنه يقتل به وقد يؤيد الاول بما يأتي من ان الفضيلة لا تجبر النقيصة (ولا فود بين رفيق مسلم وحركافر) بأن قتل الاول الثاني أو عكسه لان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا تجبر فضيلة كل منهما بقيصته وتعيرى بما ذكر أعظم من تعيره بعبودى (ويقتل) فرع (بأصله) كغيره (لا) أصل (بفرعه) خبر لا يقاد لابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبيهقي كالابن (١٣٨) والام كالأب وكذا الاجداد والجدات وان علوا من قبل الأب أو الام والمعنى فيه

أن الوالد كان سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا في عدمه وهل يقتل بولده المنفى بلعان وجهان في نسخ الروضة المعتمدة وأصلها عن المتولى قال الاذرى والاشبه أنه يقتل به مادام مصرا على النفي قلت وهو مقتضى كلام المتولى في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيحه انه لا يقتل به فاغتر بها الزركشى وغيره فعزوا تصحيحه الى نقل الشيخين له عن المتولى (ولا) أصل (له) أى لاجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجة نفسه وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على فرعه فلا ن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى (درس)

(ولو تداعيا مجهولا وقتله أحد هما فان الحق به فلا فود) عليه لما سر والافعليه القود ان الحق بالآخر أو بثالث وان اقتضت عبارة الاصل عدمه في الثالث فان الحق بهما

زى (قوله السقيمة) أى غير المحررة (قوله أنه لا يقتل به) وعليه فقوله الذى ليس أصله ليس بقيد وكان الانسب في المقابلة أن يقدم القول الثانى ويحاجب بأنه انما قدم الاول لانه هو المعتمد (قوله والاقوى في نسخه) أى نسخ أصل الروضة وأصلها هو العزيز شرح الوجيز للامام الرافى والوجيز من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين على مختصر المزنى وهو من كلام الامام الشافى رضى الله عنه (قوله أنه يقتل به) ضعيف (قوله من أن الفضيلة) وهى هنا الاصلية لا تجبر النقيصة وهى هنا الرق حل (قوله ولا فود بين رفيق الخ) فلو حكم به ما حكم تقض حكمه حل (قوله لا أصل لفرعه) فلو حكم به ما حكم تقض حكمه الا فيما لو أضجعه وذبحه حل أى فلا ينقض حكمه مراعاة لهذا القول الضعيف (قوله فلا يكون الولد سببا في عدمه) قديقال لو اقتض قتل الولد لم يكن سببا في عدمه بل السبب جنائته أعنى الوالد ويحاجب بأنه لو لا تعلق الجنابة به لما قتل به على ذلك التقدير أى تهدر قتله به فلم يخرج عن كونه سببا في الجلالة سم على حج ع ش على م ر (قوله ووقع الخ) معتمد (قوله والا) أى وان لم يلحق به أى وحده بان الحق بالآخر أو بثالث أو بهما أول يلحق باحد لانها سالبة تصدق بنفى الموضوع وقد أفادها كلها الشارح (قوله وان اقتضت عبارة الاصل عدمه) عبارته ولو تداعيا مجهولا وقتله أحد هما فان الحق القاتل بالآخر اقتض منه والا فلا (قوله فان الحق بهما) بأن الحق قاتل باحد هما وقتل الآخر (قوله حائرين) قال الشهاب البرلى اشتراط الحيابة لا وجه له فيما يظهر لى وأما اشتراط كونهما شقيقين فلصحة قوله فلكل منهما فود أى الى آخر التفاريح الآتية أى ليكون لكل واحد القود على الآخر دائما وابدأ وقد يقال التقييد بحائرين ليستقل كل واحد بجميع القصاص بحيث لا يشاركه غيره حتى يسقط بعفو ذلك حل أى كما يفهم من قوله فلكل منهما الخ (قوله معا) أى ولو احتمالا كما يؤخذ من قوله بعد وقدم فى معية محقة أو محفلة وقوله مرتباً أى يقينا (قوله ولا زوجية) أى معها رث بأن لم تكن زوجية أصلاً وكان وهناك مانع من الارث قال م ر وصورة المانع من الارث ما لو اعتق أمته فى مرض موته وتزوج بها للدور أى بأن طال مرض موته حتى أولدها ولدين فعاشا الى بلوغهما ثم قتل أحدهما أباه والآخر أمه وقوله للدور أى لانها لو ورثت لكان عتقها وصية لو ارثت فيتوقف على اجازة الورثة وهى منهم واجازتها متعذرة لتوقفها على سبق موتهما وهى متوقفة على اجازتها فادى ارثها الى عدم ارثها كفى طب ولا يصح تصويره بالذمية لانه ينافيه قوله فلكل منهما فود لان قاتل الذمية لا قود عليه (قوله لانه قتل مورثه) أى لان الآخر قاتل مورث كل واعترض هذا التعليل بأنه موجود فم اذا كان ثم زوجية مع ان القود الاول فقط وأجيب بان التعليل ناقص كما يدل عليه قول م ر فى شرحه لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما أى المقتولين (قوله وقدم فى معية) أى قدم أحدهما للقصاص عند التنازع بقرعة لاستوائهما فى وقت الاستحقاق شرح م ر (قوله بسبق) أى القاتل الاول يقتل أولاً لا تقدم سببه (قوله ثم الخ) وأما لو علم السابق ثم

اولم يلحق باحد فلا فود حالاً لان أحدهما أبوه وقد اشتبه الامر (ولو قتل أحد) أخوين (شقيقين حائرين) نسي الأب والآخر الام معا وكذا ان قتلا (مرتبا ولا زوجية) بين الأب والام والمعية والترتيب بزهرق الروح (فلكل) منهما (فود) على الآخر لانه قتل مورثه (وقدم فى معية) محقة أو محتملة (بقرعة) (غيرها بسبق) للقتل وهذه من زيادتي نعم ان علم سبق دون عين السابق احتمال ان يقرع وان يتوقف الى البيان

وكلامهم فديقتضى الثاني (فان اقتص أحدهما ولو مبادرا) أى بغير قرعة أو سبق (فلوارث الآخر قتله) بناء على ان القاتل بحق لا يرث (أو) كان ثم (زوجية) بين الاب والام (فلأول) فقط القود لانه اذا سبق (١٣٩) قتل الاب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه

والام واذا قتل الآخر الام ورثها الاول فتنتقل اليه حصتها من القود ويسقط باقيه ويستحق القود على أخيه ولو سبق قتل الام سقطت القود عن قاتلها واستحق قتل أخيه والتقييد بالشقيقين وبالخائزين من زيادتي (ويقتل شريك من امتنع قوده لمعنى فيه) لوجود القتل وان كان شريكا لمن ذكر فيقتص من شريك قاتل نفسه بان جرح شخص نفسه وجرحه غيره فمات منهما ومن شريك جرحي في قتل مسلم وشريك أب في قتل الولد وشريك دافع صائل وقاطع قودا أو حدا وعبد شارك حرا في قتل عبد وذمى شارك مسلما في قتل ذمى وحرا شارك حرا جرح عبدا فقتل بأن جرحه المشارك بعد عتقه فمات بسرايتهما وخرج بقولى لمعنى فيه شريك مخطئ أو شبه عمد فلا يقتص منه وان حصل الزهوق بما يجب فيه القود وما لا يجب والفرق ان كلا من الخطا وشبه العمد شبهة في الفعل أو رث في فعل الشريك فيه شبهة في القود

نسي فالظاهر التوقف الى البيان قول واحد حل (قوله وكلامهم فديقتضى الثاني) معتمداً على ان رضى البيان والا فلا طريق له سوى الصلح شرح م ر أى ولو بمال وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار كافى ع ش على م ر (قوله فلوارث الآخر قتله) عبارة للنهاج فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق قال م ر وهو الاصح فان ورثناه ولم يكن هناك من يحجبه من ارث أخيه فلا يقتل لا تتقال القود أو بعضه (قوله ويرثه أخوه) فه سبعة أثمان والام لها ثمن حل (قوله ورثها الاول) الذى هو قاتل الاب فتنتقل اليه حصتها وهى الثمن ويسقط باقيه وهو سبعة أثمان حصه الابن الذى هو أخوه حل ويجب عليه لا أخيه الذى قتل الام سبعة أثمان الدية اه م ر (قوله ويسقط باقيه) أى لانه لا يتبعص (قوله سقطت القود عن قاتلها) لان قاتلها لا يرث منها ويرثها أخوه وأبوه الذى هو الزوج فله الربع وللأخ ثلاثة أرباع فاذا قتل الآخر الاب لم يرث منه ورثه أخوه الذى هو قاتل الام فتنتقل اليه حصته التى ورثها من قود الام التى هى الربع ويسقط باقيه وهو ثلاثة أرباع حل (قوله واستحق قتل أخيه) الذى هو قاتل الاب ويلزم هذا المستحق لأخيه لانه كور الذى هو قاتل الاب ثلاثة أرباع الدية التى ورثها من أمه لانه اذا سقطت القصاص تبقى الدية حل (قوله لمعنى فيه) أى لمعنى قائم بذاته كالأبوة والحرابة والحرية أى لا لمعنى فى فعله كما سيئنه عليه بقوله وخرج بقولى الخ حل (قوله ومن شريك جرحي) سواء كان مسلما أو ذميا لانه ان كان مسلما فهو مكافى له وان كان ذميا فهو دونه ودخل فى الضابط شريك السبع والحية فيقتل شريكهما على المعتمد زى (قوله وشريك دافع صائل) أى بان كان يندفع بجرح الموصول عليه جرحه آخر وهو من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله فمن ثم أضيف اليه بخلاف قوله وقاطع قودا أو حدا بنصبهما على التمييز لان شرط اضافته ان يكون المضاف من جنسه نكاح فضة وما هنا ليس كذلك فمن ثم قطعه شوبرى وقوله لان شرط اضافته أى التمييز أى اضافة غيره اليه قال م ر ويقتل شريك صبي يميز ويجنون له نوع تمييز والحاصل انه متى سقطت القود عن أحد هما الشبهة فى فعله سقطت عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته وجب على شريكه اه (قوله وقاطع قودا) بأن قطع يده الاخرى أو جرحه حل وعبارة شرح م ر وقاطع يدا مثله وشريك قاطع أخرى قصاصا أو حدا فيسرى القطعان اليه تقدم المهادر أو تأخر اه (قوله وشريك مخطئ) ولو حكما كغير المكف الذى لا يميزه شرح م ر (قوله فلا يقتص منه) لحصول الزهوق بفعلين أحدهما يوجب والآخر ينفيه فغاب الثانى للشبهة فى فعل المتعمد وعليه نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ وعلى عاقلة القاتل بشبه العمد نصف دية شبه العمد شرح م ر قال زى نعم ان أوجب جرح العمد قودا وجب فلو قطع اليد فعليه قودها والاصبع فكذلك مع أربعة أ عشر الدية على الآخر أى الذى قطع بقية اليد خطأ لانها بقية نصف الدية للآدم له وقد استوفى عشر اقطع الاصبع اه (قوله أو رث الخ) أى فسرت الشبهة من المخطئ الى المتعمد فكان كما لو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد كافى زى (قوله فيه) متعلق بالشريك قال حل أى فى كل من الخطا وشبه العمد وقال ع ن أى فى المقتول أى من جهة قتله ونظر فى كلام حل أى لانه ليس شريكا فى الخطا وشبه العمد بل فى القتل والاولى رجوع الضمير للفعل أى القتل كما قاله شيخنا العزيزى (قوله ولا شبهة فى العمد) أى المتقدم فى قوله ويقتل شريك من امتنع قوده الخ (قوله بجرحين عمد وغيره) لعل الواجب حينئذ نصف دية عمد ونصف دية غيره وقوله أو مضمون وغيره لعل الواجب حينئذ نصف الدية

ولا شبهة فى العمد (لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره) من خطأ أو شبه عمد (أو) بجرحين (مضمون وغيره) كمن جرح حرا أو مريدا ثم أسلم وجرحه ثانيا فمات بهما

(فقاتل نفسه أو بما لا يقتل غالباً أو) بما يقتل غالباً و (جهل حاله فشبّه عمداً) فلا قود على جرحه في الثلاث وإنما عليه ضمان جرحه والتصریح بالثانية من زيادتي (فإن علمه) أى علم حاله (ف) جرحه (شريك جرح نفسه) فعليه القود

درس

(ويقتل جمع واحد) كان القوم من عال أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة وإن تفاوتت عدداً أو غشا لما روى الشافعي وغيره إن عمر قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تم لأعليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعاً ولم ينكر عليه فصار اجاعاً والغيلة أن يمدح ويقتل بموضع لا يراه فيه أحد (ولو لم يفتقروا) بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم) في جراح ونحوه بقريته ما يأتي وعن جميعهم بالدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وإن تفاوتت جراحاتهم عدداً أو غشا (ولو ضرب بوجهه بسيطا) أو عصي خفيفة فقتلوه (وضرب كل) منهم (لا يقتل) قتلوا إن تواطؤوا أى

أه سم (قوله فلا قود عليه) بل عليه في الثانية نصف دية لأن جرحه حال الحراية والردة هدر (قوله تغليباً لمسقط القود) وهو غير العمد والحراية والردة فإن قلت هل أغلب المسقط فيما إذا شارك مسلم حر يباي قتل مسلم ويسقط القود عن المسلم أجيب بأن الفعلين هذا كصدرا من شخصين وهما من شخص واحد فقوله تغليباً أى مع كون الفعلين صدرا من واحد كما ذكره حجج فلا يرد ما ذكر (قوله فقاتل نفسه) سواء علم ذلك أم لا حل (فرع) كل طبيب ماهر بشهادة أهل صنعة له بذلك فعل فعلا في مريض فذلك إن كان بداء الطبيب نفسه فالضمان على عقلته وإن كان من عند المريض فلا ضمان عليه وإن كان غير ماهر فالضمان عليه شيخنا سجين (قوله أو بما يقتل غالباً) أى وهو غير مذق كافى شرح الروض ليفارق الأول (قوله وجهل حاله) أى من غلبة القتل وعدمها حل (قوله فشبّه عمداً) أى فالجرح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه في النفس وإنما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الروض (قوله فلا قود على جرحه) وفي شرح شيخنا كابن حجر إن عليه في الثانية ولثالثه مع ضمان الجرح نصف دية عمداً في نظر ما وجه ذلك حل ولعل وجهه أنه شريك في إهلاك النفس أه ح ف (قوله والتصریح بالثانية) أى من صورتي شبه العمد وهى قوله أو بما يقتل غالباً حل (قوله شريك جرح نفسه) أى مثله (قوله ويقتل جمع) وعلى كل واحد كفارة (قوله وإن تفاوتت الخ) هو شامل لما إذا كان جرح أحدهم يقتل غالباً وجرح الآخر لا يقتل غالباً فظاهره أنهما يقتلان حينئذ وينافيه ما مر من أن شريك شبه العمد لا يقتل إلا أن يصور كلامه بما ذاتا جراحات في أن كلا يقتل غالباً ولا يقتل غالباً وإن تفاوتت غشا فيصير روعبرة حل ومم قوله وإن تفاوتت الخ أى لأن فعل كل لو انفرد لقتل فلا يشكل بما سياتى في أنهما لو قطعاً بده كل واحد من جانب لا قود عليه حالان كلا غير قاطع اليد وكتب أيضاً وظاهره وإن كان جرح كل لو انفرد لا يقتل غالباً لأن كلاله دخل في قتل النفس فهو قاتل لها وعبرة الجلال المحلى في شرح الأصل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها أه وهو يفيد أنه لا يشترط في الجراحات أن تكون كل واحدة تقتل غالباً لو انفردت بل الشرط أن يكون لها دخل في الزهوق (قوله أهل صنعاء) إنما خصهم لأن القاتلين كانوا منهم (قوله باعتبار عددهم) عبارة مر باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورتها المدم انضباط نكاياتها أه مر (قوله ونحوه) أى من كل ما يقصد به الإهلاك أى ما من شأنه ذلك كالضرب بالصخرات العظام وكان القوم من مكان عال أو في بحر (قوله بقريته ما يأتي) سند للتقييد بقوله في جراح ونحوه أى وإنما قيد بهذا القيد لقريته ما يأتي في الضربات إن التوزيع عليها لا على الرؤس لأنها ليس شأنها أن يقصد بها الإهلاك أه وقوله فعلى الواحد الخ تفرع على قول المتن بحصته من الدية وعلى قول الشارح وعن جميعهم بالدية فهو راجع للسائلين تأمل (قوله اتفاقاً) أى ولم يعلم الثاني بضرب الأول والأفعليه القود قيساً على ما إذا منع من الطعام مدة لا يموت مثله فيها مع علمه بسبق جوعه (قوله فالدية) أى دية عمداً أه بر (قوله باعتبار عدد الضربات) وتفاوت الضربات الجراحات بأن تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه شرح مر فإن جهل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤس كالجراحات شيخنا وعبرة ع ش على مر قوله باعتبار عدد الضربات أى حيث اتفقوا على ذلك أى فإن اتفقوا على أصله واختلفوا في عدده أخذ من كل المتيقن

ووقف

توافقوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقاً (فالدية) نجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وإنما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات

ونحوها لان ذلك يقصد به الاهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط أما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقول والى آخره من زيادتي (ومن قتل جرحه مرتبا يقتل بأولهم أو معا) بأن ماتوا في وقت واحد أو جهل أمر المعية والترتيب فالمراد المعية المحققة والمحتملة (فيقرة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين الديات) لانها جنائيات لو كانت خطا لم تتدخل فعند التعمد أولى (فلوقته) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الأول في الأولى وغير من خرجت قرعته في الثانية فتعيرى بذلك أعسم من قوله فلوقته غير (١٤١) الأول (عصى ووقع قودا) لان حقه

متعلق به (وللباقين الديات)

لتعذر القود بغير اختيارهم وتعيرى بذلك أولى من قوله وللاول دية وهل المراد دية القتل أو القاتل حكى المتولى فيه وجهين تظهر فائدتهما في اختلاف قدر الديتين فعلى الثاني منهما لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة وجب خمسون بعيرا وفي عكسه مائة والا قرب الوجه الأول كادل عليه كلامهم في باب العفو عن القود ولو قتل أولياء القتل جيعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية

(درس)

فصل في تعبير حال الجرح بحرية أو عصمة أو اهدار أو بقدر المضمون به لو (جرح عبده أو حريا أو مريدا فعتق) العبد (وعصم) الحري بامان

ووقف الامر فيما بقي الى الصلح اه (قوله ونحوها) كالضربات للمهلك كل منها لو انفرد كما صرح به مر (قوله لان ذلك) أى كلام من الجراحات يقصد به الاهلاك أى من شأنه ذلك حل (قوله بخلاف الضرب بنحو السوط) فانه ليس من شأنه أن يقصد به الاهلاك حل وعبرة شرح مر والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا بالموالات من واحد أو التواطؤ من جمع (قوله مطلقا) أى تواطؤا لم لا حل (قوله بخلاف الجراحات) فانه على الرأس لان كل واحد كانه قاتل حل (قوله بأن ماتوا في وقت واحد) أى فالعبرة في الترتيب والمعية بالزهرق للروح لا بالفعل حل (قوله غير الأول) أى غير وارث الأول لان الأول قتل (قوله عصم) وعزرت لغويته حق غيره حل (قوله بغير اختيارهم) لبيان الواقع فلامفهوم له لان لهم الديات وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وللباقين الديات) أى ولورثة الباقين الديات (قوله فيه) أى في جواب هذا الاستفهام (قوله والا قرب الوجه الأول) هو المعتمد والثاني ضعيف

درس

فصل في تعبير حال الجرح بحرية أو عصمة أو اهدار أو بقدر المضمون به لو (جرح عبده أو حريا أو مريدا فعتق) العبد (وعصم) الحري بامان (قوله ونحوها) كالضربات للمهلك كل منها لو انفرد كما صرح به مر (قوله لان ذلك) أى كلام من الجراحات يقصد به الاهلاك أى من شأنه ذلك حل (قوله بخلاف الضرب بنحو السوط) فانه ليس من شأنه أن يقصد به الاهلاك حل وعبرة شرح مر والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا بالموالات من واحد أو التواطؤ من جمع (قوله مطلقا) أى تواطؤا لم لا حل (قوله بخلاف الجراحات) فانه على الرأس لان كل واحد كانه قاتل حل (قوله بأن ماتوا في وقت واحد) أى فالعبرة في الترتيب والمعية بالزهرق للروح لا بالفعل حل (قوله غير الأول) أى غير وارث الأول لان الأول قتل (قوله عصم) وعزرت لغويته حق غيره حل (قوله بغير اختيارهم) لبيان الواقع فلامفهوم له لان لهم الديات وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وللباقين الديات) أى ولورثة الباقين الديات (قوله فيه) أى في جواب هذا الاستفهام (قوله والا قرب الوجه الأول) هو المعتمد والثاني ضعيف

أو أمان أو المرتد بانه ان (فجات) بالجرح (فهدر) أى لاشئ فيه اعتبار بحال الجنابة نعم عليه في قتل عبده كفارة ككسباً في (ولو رماه) أى العبد أو الحري أو المرتد بسهم (فعتق وعصم) قبل اصابته السهم ثم مات بها (قدية خطأ) تجب اعتبار بحال الجنابة لانها حالة اتصال الجنابة والرعى كالمقدمة التي يتوصل بها الى الجنابة فلم أنه لا قود بذلك لعدم الكفاءة وأول أجزاء الجنابة وتعيرى بذلك أعسم ما عبر به (ولو ارتد جرح ومات) سرية (فنفسه هدر) أى لاشئ فيها لانه لو قتل حينئذ مباشرة لم يلزمه شئ فالسرية أولى (ولو ارتد) لولا الردة ولو معتقا (قود الجرح ان أوجب) أى الجرح القود كوضحة وقطع يد عمدا ظمنا اعتبار بحال الجنابة وكالولم تسروا كما كان القود للوارث لا لامام لانه للنسب وهو له

للالامام (والا) أي وان لم يوجب الجرح القود (ق) الواجب (الافل من ارشه دية) للنفس لانه المتيقن فلو كان الجرح قطع يد وجب نصف الدية أو يديه ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فياً) لا يأخذ الوارث منه شيئاً وتعييرى بوارثة أولى من تعيره بقرية المسلم وقولي فياً من زيادتي (فان أسلم) (١٤٢) المرند (قات سراية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت حال العصمة

فلا قود وان قصرت الردة لتخل حال الاهدار (كما لو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حر عبداً) لغيره (فعتق ومات سراية) فانه يجب فيه دية كاملة لأن الاعتبار في قدر الدية بحال استقرار الجنابة لا قود لأنه لم يقصد بالجنابة من يكافئه (وديته) في الثانية (للسيد) ساوت قيمته أو نقصت عنها لأنه استحقها بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه فيها بل للجناني العدول لقيمتها وان كانت الدية موجودة فاذا أسلم الدراهم أجبر السيد على قبولها وان لم يكن له أن يطلبه الا بالدية (فان زادت) أي الدية (على قيمته) فالزيادة لورثته (لأنها وجبت بسبب الحرية هذا كما اذا لم يكن لجرحه ارش مقدر والافل السيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قولي (ولو قطع) الحر يد عبداً فعتق ثم مات سراية فالسيد الاقل من الدية والارش) أي ارش السيد المقطوعة في ملكه لو اندمل

لالامام) وهذا الرد على القائل بانه لالامام اذا وارث للرد كافي م (قوله للنسفي) أي تحصيل الشفاء عما أصابه من الغيظ كما يفهم من المختار حيث قال ونسفي من غيظه (قوله وهو له لالامام) فلو عفا الوارث عن القود على مال صح وكان فياً حل ومعلوم ان الامام يستوفيه عند فقد الوارث م (قوله وان لم يوجب الجرح القود) بان كان خطأ أو شبه عمداً ولم توجد المكافأة (قوله لانه المتيقن) أي لان الاقل اتفق السببان على ايجابه اذا الموجب لا أكثر يوجب الاقل في ضمنه بخلاف ما زاد فان السبب الموجب له عارضه السبب الآخر ففناه فلم يتحقق ايجابه بالاتفاق عليه فليتأمل شو برى (قوله وجبت دية) لانها أقل من ارش الجرح لان ارش الجرح ديتان والمصنف قال فالواجب الاقل (قوله فياً) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين عمرة سم (قوله أولى من تعيره بقرية المسلم) لانه يشمل غير الوارث ولا يشمل المعتق وأجيب عن الأصل بأنه عبر بالتقريب لكون المرند لا وارث له اه (قوله فدية) أي دية عمداً لأنه كان معصوماً عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطأ لأنه كان غير معصوم حل (قوله كاملة) أي خلافاً لمن قال يجب نصفه ما توزع على العصمة والاهدار شرح م (قوله وان قصرت الردة) للرد على من قال بوجوب القود اذا قصر من الردة بحيث لا يظهر للسراية أثر فيه كافي شرح م (قوله ساوت أو نقصت) أخذه الشارح من قول المتن فان زادت فاشاربه الى انه مقابل لهذا المقدور وقال ع ش قوله ساوت أي ان ساوت فهو نعيم خرج مخرج التقييد (قوله ولا يتعين حقه فيها) نظراً لكونها مراعى فيها القيمة بدليل ان الزيادة على القيمة للورثة (قوله فالزيادة لورثته) ويتعين حقه في الابل شو برى ولا يجبرون على قبول الدراهم في مقابلتها ع ش (قوله فالسيد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها وأرشد الجرح فلاحق للسيد في غيره والزيادة للورثة شرح م (قوله من الدية) أي دية النفس (قوله لو اندمل القطع) راجع لقوله أي ارش اليد الخ لأنه لا يقال هناك ارش لليد مع وجود السراية شيخنا (قوله لأن السراية لم تحصل) انظر هذا التعليل مع المسئلة السابقة وهي قوله ولو جرح عبداً فعتق ومات سراية مع أن السراية لم تحصل في الرق أيضاً حل ومقاله مسلم ولكن تلك في جرح ايسر له ارش مقدر فلم يثبت فيها القول بوجوب الاقل من الدية والارش اذا ارش بخلاف هذه كما هو سياق كلامهم فتأمل اه شيخنا ح ف (قوله قاعدة الخ) المناسب أن يذكر هذه القاعدة في أول الفصل كما صنع م حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبني عليها كثر المسائل الآتية أن كل جرح الخ ثم قال اذا تقرر ذلك علم منه انه اذا جرح الخ (قوله أو له غير مضمون) كافي جرح الحربي اذا أسلم بعده (قوله لا ينقلب مضموناً) هو المشار اليه بقوله أو لا لو جرح عبداً أو حر يباح ع ش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا عكسه كما علم من قول المصنف ولو ارث جرح ومات الخ فيراد في القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء اه رشدي وصرح به الراقى حيث قال وكل جرح أوله مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق به الاضمان الجرح كأن جرح مسلماً فارتد الجرح (قوله وان كان مضموناً في الحالين) كالذي اذا أسلم انتقدم في قوله كما لو جرح مسلم ذمياً الخ (قوله وفي القود المكافأة الخ) أي فلا قود فيها اذا رمى عبداً أو حر يباح أو مرتداً فعتق أو

القطع وهو نصف قيمته لا الاقل من الدية وقيمته لان السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد (قاعدة) كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضموناً بتغير الحال والانتهاء وان كان مضموناً في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء وفي القود المكافأة من الفعل الى الانتهاء

عصم

درس (فصل) فيما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي (كالنفس فيما مر) مما يعتبر لوجوب القود ومن أنه يقاد من جمع واحد وغير ذلك (غيرها) من طرف وغيره فتصير بذلك أعم مما عبر به (في قطع) بالشروط السابقة (جمع) أي أيديهم (يد تحاموا عليها) دفعة بمحدد (فأبأنوها) فإن لم تتحاملوا بأن تميز فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديتان فلا قود على واحد منهما لعل على كل منهما حكومة تليق (١٤٣) بجنايته وبحث الشيخان بلوغ مجموع

الحكومتين دية اليد (والشجاج) في الرأس والوجه بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح فيها أمانى غيرهما فيسمى جرحا لا شجة عشر (حارصة) بمهمات وهي ما (تنشق الجلد) قليلا نحو الخدش وتسمى حرة والحريصة والقاهرة (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم التاء أي الشق بلا سيلان دم والا فتسمى دامة بعين مهملة وهذا الاعتبار تكون الشجاج إحدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحة نفوس فيه) أي في اللحم (وسحقاق) بكسر السين (تصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به أيضا وكذا كل جلدة رقيقة (وموضحة تصله) أي تصل العظم بعد خرق الجلدة (وهاشمة تهشمه) أي العظم وإن لم توضحه

عصم قبل الاصابة لعدم المكافأة أول الفعل كاتقدم وقوله إلى الاتهام أي انتهاء الفعل فقول المتن ولو رماه إلى قوله فدية خطأ أي لا قود تنزع من حيث مفهومه على قوله هنا في القود الخ درس (فصل) فيما يعتبر في قود الاطراف الخ (قوله مع ما يأتي) كعدم القصاص في كسر العظام وحكم ما لو قطع أصبه فتأكل غيرها ع ش (قوله مما يعتبر لوجوب القود) أي من كون الجناية عمدا وعدوانا وكون الجاني ملتزما بالأحكام وكون المجنى عليه معصوما مكافئ للجاني (قوله وغيره) كالجرح والمعاني (قوله دفعة) بضم الدال وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء أو ماء مرة وبه علم محبة كل من الفتح والضم هنا اه شرح مر وقوله وبه علم محبة كل من الفتح والضم يتأمل وجه الضم فإنه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفعة الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه اه ع ش عليه (قوله فأبأنوها) ولو بالقوة شرح مر كأن صارت معلقة بالجلدة ع ش بخلاف ما لو اشتركوا في سرقة نصاب لا قطع على واحد لان الحد محل المساهلة لانه حق الله تعالى ولهذا السرق نصابا فعتين لم يقطع ولو أبأن اليد بدفتين قطع اه شرح الروض (قوله فلا قود على واحد الخ) وقارق قطع بعض الاذن والمارن لان هنا أي في اليد من العروق والاعصاب ما يتعذر معه التساوي في البعض وقوله من العروق بيان لما مقدم عليها (قوله تليق بجنايته) أي ان عرفت والافيجحاط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما ولا نقص لمجموع الحكومتين عن دية اليد فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوى بينهما في الحكومة ع ش على مر (قوله وبحث الشيخان الخ) معتمد (قوله حارصة) سميت حارصة من حرص القصار الثوب اذا شقه بالدق قاله الجوهري عمرة سم ع ش على مر (قوله وتسمى حرة) بفتح الحاء وكسر الراء (قوله ومتلاحة) قال الشيخ عمرة قتل الزهري الاوجه أن يقال اللاحة أي القاطعة للحم اه سم ويجب بما ذكره مر من انها سميت بما تؤول اليه من التلاحم تفاؤلا (قوله وكذا كل جلدة رقيقة) أي تسمى سمحاقا (قوله وموضحة) ولو بغرز ابرة مر (قوله تهشمه) أي العظم وإن لم يظهر العظم للاعين بل يكفي أن يفرع بمردود حل (قوله أفصح من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها بالتشديد خذف الجار واتصل الضمير ع ش (قوله ولو في باقي البدن) وإن لم يكن في ايضاحه أرش مقدر كما أن اليد الشلاء فيها القصاص وإن لم يكن فيها أرش مقدر اه سم وتأمل هذا التعميم مع ما قبله من انتقيده بقوله في الوجه والرأس الآن قل انه جرى في هذا التعميم على قول من يقول الشجاج ليست خاصة بالوجه والرأس وأنه جرد الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها في مطلق الجراح ع ش بنوع تصرف ويؤيد الاقل ما قاله قل من أن الأسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وانما الخاص اسم الشجة فقط والتعميم هنا في الموضحة وهي تطلق حقيقة على الجرح في أي موضع كان من البدن بالاضابط المذكور وعلى هذا فتقييد الشراح فيما تقدم بالرأس

(ومنقلة) بكسر القاف المشددة أفصح من فتحها (تنقله) من محل إلى آخر وإن لم توضحه وتهشمه (ومأمومة) وتسمى آمة (تصل خريطة الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامغة) بغير مجمة (تخرقها) أي خريطة الدماغ وتصل اليه وهي مذققة عند بعضهم (ولا قود) في الشجاج (الافى موضحة ولو) كانت (في باقي البدن) تيسر ضبطها واستيفاء مثلها (ويجب) القود (في قطع) بعض (نحو مارن) كأذن وشفة ولسان وحشفة

(وان لم يكن) لذلك ويقدر المقطوع بالجزئية كالثلث والرابع لا بالمساحة والمارن ما لان من الالف وتعبيري بما ذكر اولي مما عبر به (وفي قطع من مفصل) بفتح الميم وكسر (١٤٤) العادل انضباطه (حتى في أصل نخذ) وهو ما فوق الورك (ومنسكب)

والوجه بالنظر لا إطلاق اللغوي ولوترك التقييد كان أفيد لكن هذا يقتضي ان واجب الشجاج في غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما حكومة كما يأتي في الفصل الذي عقب الديات ويقتضي أيضا ان المأمومة والدامغة يكونان في غير الوجه والرأس مع أنهما خاصان بالرأس كما يعلم من تعريفهما تأمل (قوله وان لم يكن) أي لم يتفصل وهذه الغاية للرد على من قال اذا لم يكن لم يجب فيه قود كما لا يجب فيه أرش مقدر اه مر فلو ألصقه فالتصق بحرارة الدم هل يسقط القود والدية أولا ذكر المؤلف في شرح البهجة نعم لكن في الاذن أي لكن ذكر سقوطهما في الاذن فقال لو قطع بعض الاذن ولم يمتنه وجب القود فلو ألصقه فالتصق سقط الواجب ورجع الامر الى الحكومة على الاصح زى وحل (قوله لذلك) أي ليسر ضبطها (قوله ويقدر المقطوع الخ) عبارة تشرح مر ويقدر ما سوى الموضحة بالجزئية كذلك ورجع لان القود وجب فيها بالماتلة بالجملة فامتنعت المساحة فيها لئلا يؤدي الى أخذ عضو ببعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة فقدرت بالمساحة اه وقوله لئلا يؤدي الخ أي لأنه قد يكون مارن الجاني متلاقدا قدر بعض مارن المجني عليه (قوله بالجزئية) فاذا قطع الجاني ثلث المارن قطع منه مثله وقوله لا بالمساحة بأن يقاس مثله طولا وعرضا من مارن الجاني ويقطع بنحو موسى (قوله من مفصل) وهو موضع اتصال عضو بموضوع على منقطع عظمين برباطات واصلة بينهما مع تداخل كرفق وركبة أو تواصل كآكلة وكوع شرح مر (قوله بفتح الميم الخ) أما بعكس ذلك فاللسان كما في المصباح وكسرت الميم تشبيها له بالآلة اه ع ش على مر (قوله وهو) أي الفخذ ما فوق الورك الاولي مانحت الورك وهو أي الورك المتصل بمحل القعود من الالية وهو محجوف وله اتصال بالجوف الاعظم شرح حج وعبرة القاموس الفخذ ما بين الساق والورك (قوله بلا جافة) نعم ان مات بالقطع قطع الجاني وان حلت الجافة شرح مر (قوله بفتح جلدتيهما) الباء بمعنى مع لما يأتي من أن سل الخصيتين وحدهما لا قصاص فيه بل فيه الدية ولو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تنجب الدية وانما تنجب حكومة ع ش على مر (قوله بين الظهر والفخذ) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهر والورك لكنه جرى على كلامه في الافعاء في الصلاة من اتحاد الالية والورك وعبارته هناك بأن يجلس على وركيه أي أصل نخديه وهو الاليان اه واعترض عليه حج بقوله كذا قال شيخنا ويلزمه اتحاد الالية والورك وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية الهجزة (قوله فلو كسر عضده) قال في المصباح العضد ما بين المرفق والكتف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع) فلو قطع منه ليس له أن يقطع من المرفق اذ لا يصل به الى تمام حقه أخذ ما بعده (قوله لهجزة) أي شرعا لان الكسر غير منضبط (قوله ومساعدته بعض حقه في الثانية) قد يقال هو مساعد أيضا ببعض حقه في الاولى وهو بعض العضد ويجاب بأنه لما لم يمكن من قطع العضد لكونه غير منضبط لم يعد حقه لكن قول المصنف وله الخ يقتضي انه يجوز له قطع محل الكسر الا أن يقال الجواز المأخوذ من المتن بالنظر للاثثة لمن المفصل القريب من الكسر الى مفصل آخر كالاتقال هتامن المرفق الى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الانسان ما بين المرفق والكتف وهو مذ كرسى ساعدا لانه يساعد الكف في بطشها وعملها اه مصباح ع ش على مر (قوله أوضح المجني عليه) أي ثبت له ذلك والافسياتي انه لا يباشر بل يجب التوكيل

وهو يجمع ما بين العضد والكتف (ان أمكن) القود فيهما (بلا جافة) بخلاف ما اذا لم يكن الا باجافة لان الجوائف لا تنضبط (و) يجب (في) فقه عين (أي تعويرها بعين مهملة) (وقطع اذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكر واثمين) أي بيضتين بقطع جلدتيهما (وألين) بفتح الهيمزة للحممان الناتان بين الظهر والفخذ (وشفرين) بضم الشين حرفا القسرج لان لها نهايات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم الوثوق بالماتلة فيه (الاسناو أمكن) بأن تنشر بمنشار بقول أهل الخبرة ففي كسرهما القود على انص وجزم به الماوردي وغيره والاستثناء من زيادتي (وله) أي للمجني عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليحصل به استيفاء بعض حقه (فلو كسر عضده وأبانه) أي المكسور من اليد (قطع من المرفق أو من الكوع) ويسمى الكاع لهجزة عن محل الجنابة فيهما ومساعدته ببعض حقه في الثانية (وله حكومة الباقي) وهو

المقطوع من العضد في الاولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لانه لم يأخذ عوضا عنه (درس) (ولو أوضح في وهثم أو قل أوضح) المجني عليه لا مكان القود في الموضحة (وأخذ اشرش الباقي) أي الهاشمة والمتقلة وهو خمسة أبعرة الهاشمة

وعشرة المنقلة لتعذر القود في الهشم والتنقيل المشغل على الهشم غالباً ولو أوضح وأم أوضح وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاثان في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي (ولو قطع من كوعه لم يقطع شيئاً من أصابعه) ولو أئمة لقد رتبته على محل الجناية فتعبري بذلك أولى من قوله فليس له التقاط أصابعه (فان قطع) (١٤٥) عزز (لعدوله عن حقه) (ولا غرم) عليه

لأنه يستحق اتلاف الجلالة (وله قطع الكف) بعد القطع لأنه من مستحقه ويفارق ما لو قطع من نصف ساعده فقط أصابعه لا يمكن من قطع كفه لأنه ثم بالتمكين لا يصل إلى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب القود بابطال) المعاني درس

سراية من (بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام) لأن لها حال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها وذكر الكلام من زيادتي (فلو أوضحه أو لطمه لطمه تذهب) ضوؤه (غالباً فذهب) ضوؤه (فعل به كفعله فان ذهب) فذاك (والأذهبه بأخف يمكن كتقريب حديدة محجمة) من حرقته أو وضع كافور فيها وحمل ذلك أن يقول أهل الخبرة يمكن اذهاب الضوء مع بقاء الحديقة والا فالواجب الارش ومحله في اللطمة فيما اذا ذهب بها من الجني عليه ضوء إحدى العينين أن لا يذهب بها من الجاني

في قود الاطراف وكذا يقال في مثل هذا التركيب مما سيأتي اه خليف (قوله وعشرة المنقلة) أي ان كان معها هشم أخذ من كلامه بعد (قوله المشتمل على الهشم غالباً) أشار به إلى دفع ما ردد على قوله وعشرة المنقلة من ان ارش المنقلة خمسة أبعرة فقط وحاصل الجواب ان ارش المنقلة إنما كان عشرة لا شتمها على الهشم ع ش على م ر لكن فيه ان هذا لا ينفع في عبارة المتن مع الشارح اذ مقتضى عبارة المتن أن الذي انضم للإيضاح اما الهشم أو التنقيل وحيث لا يصح قول الشارح وعشرة المنقلة وذلك لأنها لا تجب فيها العشرة الا اذا كانت مصحوبة بالهشم اه وفي قل على المحلى قوله المشتمل على الهشم أي بالفعل وقول بعضهم غالباً غير مستقيم ما لم يرد به ذلك اه ولولم تشتمل عليه بالفعل لزمه خمسة أبعرة فقط ارش التنقيل هذا وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد (قوله وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة) أي ما بين ارش الموضحة وارش المأمومة لأن ارش الموضحة داخل في المأمومة فاذا أوضحه فكأنه أخذ منه ارش الموضحة فيقطع من ارش المأمومة وهو ثلث الدية فيبقى ما ذكره ولو قال أوضح وأخذ الباقي من ارش المأمومة لكان واضحاً لأنه لم يظهر كون الثمانية وعشرين وثلاثين ارش الموضحة وارش المأمومة لا يتقدر مضاف قبل ما وجعلها واقعة على التفاوت أي وأخذ قدر التفاوت الذي بين الخ وأوضح من هذا كله عبارة شرح الروض ولو أوضح وأم فله أن يوضح ويأخذ تمام ثلث الدية (قوله لأنه من مستحقه) أي مع وصوله به إلى تمام حقه أخذ من كلامه بعد (قوله لأنه ثم الخ) أي لبقاء فضلة من الساعد لم يأخذ في مقابلاتها شيئاً فلم يتم له التشني المقصود وشرح م ر وكتب أيضاً قوله لأنه ثم الخ هذا التعليل لا ينتج المدعى (قوله سراية) لكونها لا تباشر بالجناية لأنها غير محسوسة ح ف (قوله وبطش) لم يذكروا معه اللبس لأن الغالب زواله بزواله فلو فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود وشرح م ر (قوله أو لطمه) أي ضربه على وجهه بباطن راحته زى (قوله ومحل ذلك) أي قوله والأذهبه بأخف يمكن مع قوله فعل به كفعله (قوله أن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم لأنها شهادة فلا يكتفى فيها بأقل من ذلك ع ش على م ر (قوله فالواجب الارش) أي نصف الدية رشيدى (قوله ومحل) أي محل كونه يفعل به كفعله في اللطمة الخ مقتضى هذا انه في الايضاح لا يلتفت إلى ذلك فيوضح وان قال أهل الخبرة يذهب ضوء عينيه جميعاً أو الحديقة أيضاً وقد يوجه بانضباط الايضاح بخلاف اللطمة وسوى بينهما حجج ومثله في شرح شيخنا اه حل (قوله ان لا يذهب الخ) أي بقول أهل الخبرة ع ش (قوله فلا يطم) بابه ضرب (قوله فلا قود في المتأكل) وفيه ما يخصه من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله فيقصد بمحل البصر الخ) ايضاح هذا أن المعاني لا تؤخذ مستقلة بل نابعة عنها فلا يقصد بالجناية عليها الا عملها أو مجاوره فكانت الجناية عليه تعد قصد التفويت بها فتتحقق العمدية فيها والاجرام تؤخذ مستقلة فلم يقصد بالجناية عليها غيرها ولم يعد قصد التفويت فلم ينظر للسراية فيه لعدم تحقق العمدية حيثئذ حج زى (قوله نفسه) أي نفس البصر (قوله لم تقع السراية قصاصاً) بل هي هدولاً لأنها نأت من فعل

(١٩ - (يجري) - رابع) ضوء عينيه أو احدها مخالفة للمجنى عليها أو مبهمة والا فلا يلطم حذر من اذهاب ضوء عينيه أو مخالفة للمجنى عليها بل يذهب بالمعالجة فان تعذرت فالارش (ولو قطع أصبعاً أو أكثر غيرها) من بقية الاصابع (فلا قود في المتأكل) وفارق اذهاب البصر ونحوه من المعاني بأن ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الاصبع ونحوه من الاجسام فيقصد بمحل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالاصبع مثلاً غيرها فلو اقتصر عن الاصبع فسرى لغبرها لم تقع السراية قصاصاً بل يجب على الجاني للاصابع الاربعة

أربعة أخماس الدية
 (باب كيفية القود
 والاختلاف فيه ومستوفيه
 مع ما يأتي)
 (لا تؤخذ) هو لشموله
 المعاني أعم من قوله لا تقطع
 (يسار يمين ولا شفة سفلى
 بطيا وعكسهما) أي يمين
 يسار وشفة عليا بسفلى
 (ولا أنملة) بفتح الهمزة
 وضم الميم في الإفصح
 (باخرى) ولا أصبع باخرى
 (ولاحداث) بعد الجناية
 (بوجود) فلو قطع سنا
 ليس له مثله فلا قود وان
 ثبت له مثله بعد (ولا زائد
 بزائد أو أصلى دونه) كأن
 تكون لزائدة الجاني ثلاثة
 مفاصل ولزائدة المجنى عليه
 أو أصليته مفصلان (أو)
 بزائد أو أصلى (بمحل
 آخر) كزائد بجنب
 خنصر بزائد بجنب إبهام
 أو ينصر أصلى ولا بد
 مستوية الأصابع والكف
 يبدأ أقصر من أختها وذلك
 لا تتفاء المساواة فيما ذكر
 المقصودة في القود ولو
 تراضيا بأخذ ذلك
 لم يقع قودا ويؤخذ
 زائد بزائد أو أصلى لسا
 دونه ان اتحاد محل وقوى
 ولا حادث الخ ما عدا حكم
 الزائد بالزائد بمحل آخر من
 زيادتي (ولا ينصر) في
 القود

مأذون فيه (قوله أربعة أخماس الدية) أي دية اليد حال لانها سارية جناية عمد وان جعلت خطأ
 في سقوط في القصاص ع ش على م
 (باب كيفية القود الخ)

المراد بالكيفية ما يشمل المماثلة في الطرفين والاتحاد في المحل المأخوذ من بطر يق المفهوم من قوله
 لا تؤخذ يسار يمين الخ وما يشمل كيفية الاستيفاء الآتية في قوله ومن قتل بشئ قتل به أو بسيف الخ
 فاندفع ما يقال أنه لم يذكر كيفية القود (قوله والاختلاف فيه) ذكره في الفصل الآتي بقوله لو قد شخصا
 الخ وفيه ان هذا الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود لأن يقال يلزم من الاختلاف في
 السبب الاختلاف في المسبب وفيه نظر لان القود لا يثبت بحلف الولي فيما يأتي بل الواجب الدية إلا أن
 يقال يثبت القود إذا قام الولي بينة ان المقدود كان حيا قبل القتل (قوله مع ما يأتي) وهو قوله والشل
 بطلان العمل وقوله وفي قلع سن قود وغرضه بهذا ان المصنف ترجم لشيء وزاد عليه وهذا لا يحذور فيه
 (قوله لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي ع ش (قوله بفتح الهمزة وضم الميم في الإفصح)
 أي من تسع لغات تثليث أوله مع تثليث الميم في كل وزيد عائرة وهي أمولة شورى وقد نظمها بعضهم
 مع لغات الأصبع في بيت فقال

وهز أتملة ثلث وثالثه • والتسع في أصبع واختم بأصبع
 اه مناوى على آداب الاكل لابن العماد ونظمها بعضهم أيضا في قوله
 بالأصبع ثلثا مع ميم أتملة • وثلث الهمزة أيضا واروا أصبوعا

(قوله ولا أصبع باخرى) أي كأنهم بالاولى زى (قوله ولا حادث) ولا فرق فيه بين كونه ذاتا كاملا أو
 صفة كالجنى سليم على بدشلاء ثم شل قاتها لا تقطع م ر بالمعنى ع ش (قوله ولا بد الخ) انظر هذا مع قوله بعد
 ولا ينصر تفاوت كبير وصغر وطول وقصر إلا أن يقال التفاوت المذكور بين عضو الجاني وعضو المجنى عليه
 وهذا لا ينصر وهذا المجنى عليه أقصر من أختها وان كانت مماثلة ليد الجاني ويد الجاني مستوية الأصابع
 والكف بالنسبة لاختها وحينئذ فقوله لا تتفاء المساواة غير ظاهر بالنسبة لهذه تأمل (قوله مستوية
 الأصابع والكف) أي بالنظر لاختها (قوله يبدأ أقصر من أختها) بخلاف ما لو كانت مساوية لها ولو في
 القصر فتؤخذ بها قال م ر نعم لو قطع مستوى اليد بدأ أقصر من أختها لم تقطع يده لنقصها بالنسبة لاختها
 وان كانت كاملة في نفسها ولم يزد وجبت فيها دية نائمة حكومة اه ومحل ذلك عند تفاوتها بجناية فان كان
 خلقه أو باقة فتجب ديتها كاملة قل على الجلال قال في شرح الروض وعدم إيجاب القصاص هو
 ما قاله الاصل عن البغوى قال الاذرى وهو فيما اذا كانت نائمة الخلقة مشكلا وان كانت أختها ثم منها بل
 قضية كلام الشافعى والاصحاب انها ان كانت نائمة الانامل والبطش يجب فيها القصاص فكلام البغوى
 محمول على غير ذلك اه سم (قوله لم يقع قودا) في المأخوذ بدلا دية ويسقط القود في الاول لتضمن
 الرضا العفو عنه شرح م ر ويستحق دية عضوه لفساد العوض لانه لم يعف بجائلا على عوض فاسد
 فيجب بدل القود لفساد العوض كالمعفو عن القود على نحو خرج ع ش على م ر وهو محمول على ما اذا
 قال اقطعه قودا بدلا عن حقه كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله ويؤخذ زائد الخ) مفهوم قوله
 لا زائد بزائد أو أصلى الخ فالمناسب ذكره عقبه (قوله ان اتحاد محلا) بتصوير اتحاد المحل في الزائدة والاصلية
 بأن قطع بنصره مثلا وثبت موضعه زائدة فيقطع صاحبها بنصره أصليا فتؤخذ تلك الزائدة قصاصا لاتحاد
 المحل شيخنا وعبارة سم انظر مودته في الاصل وهل هي أن يثبت لمن قطع خنصره مثلا زائد بمحله
 فيقطع بالخنصر الاصل اه وصورة في الروضة كأصلها بما اذا كان له أربع أصابع وخامسة زائدة فقطع

بعد ما ذكر (تفاوت كبر) ومغر (وطول) وقصر (وفاوة) وضعف في عضو أصلي أو زائد كافي النفس لان المماثلة في ذلك لا تتكامل تتفق (والعبرة في) قود (موضحة بمساحة) فيقاس مثلها طولاً وعرضاً من رأس الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حرقه يوضح بنحو موسى وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون جزءاً أحدهما قد رجع إلى الآخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القسود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فلو اعتبرناهما بالمساحة (١٤٧) أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو

ممتنع (ولا يضرتفاوت غلط لحم وجلد) في قودها ولو كان برأس الشاج شعر دون المشجوج ففي الرضة وأصلها عن نص الام انه لا قود لما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى لما وردى وحمل ان الرفعة الاولى على فساد منبت المشجوج والثاني على ما لو خلق قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكفيف يجب ازالته ليسهل الاستيفاء وبعد عن الغلط قال والتوجيه ينسب بأنها لا يجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأياً ورأسه) أي الشاج (أصغر استوعب) ايضاً (ويؤخذ قسطاً) لباقي (من ارش الموضحة) لوزن على جميعها فان كان الباقي قدر الثلث فادم به ثلث أرشها فلا يكمل الايضاح من غير الرأس كالوجه والقفالانه غير محل الجنابة (أو)

يد من أصابعه أصلية فيجوز للجني عليه أن يقطع يد مريض الزائدة عن الأصلية (قوله بعد ما ذكر) أي بعد وجود مفهوم ما ذكر من مساواة العضوين في الاسم والمحل (قوله ومغر) أشار به وبما بعده إلى أن في كلامه اكتفاء (قوله بنحو موسى) لا يضرب به سيفاً وحجراً وان أوضح به ويراعى الأسهل على الجاني من شجه دفعة أو تدريجاً زى (قوله وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية) كالثلث والربع لان الرأسين الخ أي لا به لواعب به بالزم عليه في بعض الصور أخذ القليل بالكثير كأن كان الجاني نصف رأسه صغيراً ونصف رأس الجني عليه كبيراً فلو أخذ نصف رأس الجاني في نصف رأس الجني عليه لزم عليه أخذ القليل بالكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كما نقل عن سم أي ويلزم أيضاً أخذ الكثير عن القليل في عكس ذلك ففي الأول يقع الحيف بالجني عليه وفي الثاني يقع الحيف بالجاني (قوله فلو اعتبرناهما الخ) سيأتي انه لو كان رأس الشاج صغيراً ورأس المشجوج كبيراً بحيث ان موضحة به رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت لزم عليه ايضاح جميع الرأس ببعض الرأس ولكنه لا يقدح لانه قد أوضح مقدار ذلك وليس هنا أخذ عضو ببعض آخر عميرة سم أي لان الايضاح صفة للعضو فلم يمنعوا فيه استيعاب عضو ببعض آخر فخاله الفرق بين الصفة والذات كانه عليه قل على المحلى وقال بعضهم قوله إلى أخذ عضو ببعض آخر لا يقال يرد عليه الموضحة فان المساحة فيها تؤدي إلى ايضاح رأس ببعض آخر لا نقول هذا لا يرد بعد قول الشارح إلى أخذ عضو ببعض آخر وليس في الموضحة أخذ عضو ببعض آخر بل ايضاح عضو ببعض آخر (قوله بالمساحة) بكسر الهم (قوله أدى إلى أخذ عضو الخ) هذا المحذور لا يلزم الا اذا كان عضو الجني عليه أكبر من عضو الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلاً اذا كان عضو الجني عليه قدر شبر وعضو الجاني قدر شبرين وقد قطع من عضو الجني عليه نصفه وهو نصف شبر فلو اعتبرنا المساحة لاخذنا من عضو الجاني نصف شبر ونسبته إلى عضوه ربعه فيلزم أخذه ربع عضوه في نصف عضو الظاهر ان هذا محذور أيضاً مثل (قوله على فساد الخ) فلا يقاد بموضحة من ذي شعر بأقرب بخلاف عكسه زى (قوله والتوجيه) أي التعليل يشعر بأنها أي الازالة (قوله أوضح رأياً) أي تمامها وقوله استوعب أي الجني عليه (قوله والخبرة في محله للجاني) معتمد أي اذا أوضح جميع الرأس وأما لو كان في بعضها فيتعين الجانب الذي أوضحه اه حل (قوله لان جميع رأسه الخ) وايضاً فهو حق عليه فله أداءه من أي محل شاء كالدن اه شرح مر (قوله كل عليها) أي وتعينت الناصية للايضاح كافي متن الروض وشرح ابن حجر للنهاج وعبرة سم قوله كل عليها يقتضي انه ليس للجاني أن يدفع عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيرها من ذلك فانت كونها عضو مخصوصاً بتمتاز باسم خاص فليتنامل اه (قوله من أي محل كان) والخبرة في محله للجاني أيضاً سم (قوله ولو زاد المقتص الخ) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الاصح كما سيأتي

ورأسه (أ كبر أخذ) منه (قدر حقه) فقط لحصول المماثلة (والخبرة في محله للجاني) لان جميع رأسه محل الجنابة وقيل للجني عليه وصوبه الاذرى وغيره قالوا وهو الذي أورده العراقيون (أو) أوضح (ناصية وناصيته أصغر كل) عليها (من) باقي (رأسه) من أي محل كان لان الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولو زاد) المقتص (في موضحة) على حقه (عمد الزمه قوده) أي الزائد لكن انما يقتص منه بعد اندمال موضحة (فان وجب ما) بأن حصل شبه عمداً وبخطأ بغير اضطراب الجاني أو عني بحال (فأرشد كامل) يجب لمخالفة حكمه حكم الأصل فان كان الخطأ باضطراب الجاني فهدر فلو قال المقتص نزلت باضطرابك فانكر في المصدق منها وجهان قال البلقيني الأرجح

لهندي تصديق المقتص منه وتعبيرى بما ذكر أولى مما عبر به (ولو أوضحه جمع) بأن محاملا على آلة وجروها معا (أوضح من كل) منهم (مثلها) أى مثل موضحة لاقسطه منها فقط اذ ما من جزء الاوكل منهم جان عليه فأشبه ما اذا اشتركوا في قطع عضو فلوالا الامر للدية وجب على كل واحد قسطه كقطع به البغوى والمساو ردى لادية موضحة كاملة خلافا لارجحه الامام ووقع في الروضة عز والاول للامام والثاني للبغوى وهو خلاف ما في الرافي (١٤٨) وغيره (ويؤخذ) عضو (أش) من ذكر أو يد أو غيرهما (بأش) مثله

ان المقتص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف وأجيب بحمل ذلك على ما اذا رضى الجاني بالاستيفاء أو وكل المستحق شخصاً فاستوفى زائداً عما كان قال أخطأت في الزائد صدق بيمينه اه زى ومثله شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وكيله الخ انظر قصاص الزيادة حيثئذ على من يكون اه والذي يفهمه كلام ع ش عليه ان القصاص على الوكيل (قوله تصديق المقتص منه) لان الاصل عدم الاضطراب اه زى فلو كان باضطرابهما فالوجه انه عليهما فيهر التصف بالمقابل لفعل المقتص منه شرح م ر (قوله فلوالا الامر الخ) عبارة شرح م ر فلوالا الامر للدية وجب على كل ارش كامل كارجحه الامام وجزم به في الانوار وقال الاذرى انه المذهب وأفتى به الوالد صدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشتركوا في قتل وآل الامر الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ أشل بأش) الباء داخله على العضو المجنى عليه والمرفوع هو المأخوذ من الجاني قصاصا وقوله مثله أو دونه أى أن العضو المجنى عليه مثل عضو الجاني في الشلل أو دونه في الشلل واذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا عكسه كما ذكره في صورة العكس به وله أى لا يؤخذ أشل بأش فوقع أن فوقه شلالا بان كان عضو المجنى عليه أكثر شلالا من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله بقول أهل الخبرة) فان ترددوا أو فقدوا فلا قطع وان رضى الجاني حذرا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة شرح م ر وقول م ر أو فقدوا بان لم يوجدوا بمسافة العصر (قوله ويقنع) لو أتى بالماضى عطفاً على أمن كان أولى ويكون قيداً في الاخيرين (قوله وسراية) ونورته أن يقطع صحيح اليد باشلاء فيسرى القطع الى النفس فتقطع يد الجاني الصحيحة ليسرى قطعها الى موته (قوله وان رضى الجاني) أى يجعله قودا كأن قال خذ قودا كما يأتى في قوله فان قال خذ قودا الخ فان المعتد فيه انه لا يقع قصاصا وانما عليه الدية فلا ينفى ما يأتى من انه لو أذن له ذنا مطلقا كان مستوفيا حقه (قوله الاشل من ذلك) فتؤخذ اذن صحيحة يبابسة واقف صحيح يبابس بغير جنابة فان ييس بجنابة كان فيه حكومة اه حلي ويؤخذ منه أن شلل الاذن والاذن يسهما لا بطلان عملهما اذ لا عمل لهما فقول المصنف بعد والشل بطلان العمل أى فيما له عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أى الصحيح والاقل شلالا (قوله وكفى الموت بجائفة) كما اذا أجافه ومات الجائفة الى موته فان وليه يحجفه لتسرى الى النفس مع ان الجائفة وحدها لا قود فيها (قوله فان قال الخ) مقابل لقوله ان أطلق الاذن (قوله وقيل عليه دية الخ) المراد بها ما يشمل الحكومة ايشمل الصورة الاولى لان المقطوع فيها أشل (قوله وان لم يزل الخ) للرد (قوله والاشل منقبض الخ) أى ولا حركة هناك أصلا اه سم وليس المراد بانقباضه عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو ييس فيه وانكماش بحيث لا يسترسل وبأنه ساطع عدم امكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سيذكره

أو دونه) شلالا وهما من زيادتي (وبصحيح) هذا (ان أمن) في المأخوذ (نزف دم) بقول أهل الخبرة لانه مثل حقه أو دونه بخلاف ما اذا لم يؤمن ذلك بأن لم تنسأ أفواه العروق بالحسم فلا يؤخذ به وان رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف (ويقنع به) أى بالاشل لذا أخذ بأشل دونه أو بصحيح فلا ارش للشل لاستوائهما في الجرم وان اختلفا في الصفة لانها لا تقابل بمال (لا عكسهما) أى لا يؤخذ أشل بأشل فوقع ولا صحيح بأشل (في غير أشل واذن وسراية) كيد ورجل وجفن (وان رضى الجاني) رعاية للمائلة كما لا يقتل حر بعبد وان رضى وخرج بز يادتي في غير أشل واذن وسراية الاشل من ذلك ومالو سرى قطع الاشل للنفس فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة من جمع الرجب

والصوت في الاولين وكفى الموت بجائفة في الثالث (فلو فعل) أى أخذ ذلك بما ذكر بقيد زدته بقول (بلاذن) من الجاني (فعلية دية) وله حكومة الاشل فلا يقع ما فعل قودا لانه غير مستحق (فلو سرى فد) عليه (قودا نفس) لتفويتها ظاهرا ما اذا أخذه باذن الجاني فلا قود في النفس ولادية في الطرف ان أطلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه فان قال خذ قودا ففعل فقيل لاشئ عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دية وله حكومة وقطع به البغوى كذا في الروضة كأصلها هاتان (والشل بطلان العمل) وان لم يزل الحس والحركة وهو شامل للشل الذكر وغيره بخلاف قول الاصل والاشل منقبض لا ينسب أو عكسه فانه وان لزمه الاول لكنه قاصر على الذكر

(ولا أثر لنشاز الذم وعنده) فيؤخذ ذكره في بذكره وعين اذ لا خلل في العضو ونعذر الانتشار لضعف القلب أو الجماع (ويؤخذ تسليم بأعسم وأعرج) لذلك والعسم بهما تين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد والعضد قاله في الروضة كأمها وقال ابن الصباغ هو ميل واعوجاج في الرسغ وقال (١٤٩) الشيخ أبو حامد الأعسم الأعسر وهو

من بطشه يساره أكثر (و) يؤخذ طرف (فقد) اظفار بسليمها) لانه دونه (لا عكسه) أي لا يؤخذ طرف سليم اظفار بفقدها لانه فوقه (ولا أثر لغيرها) أي الاظفار بنحو سواد أو خضرة وعليهما اقتصر الاصل فيؤخذ بطرفها الطرف السليم اظفار منه لان ذلك علة ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في وجوب القود (و) يؤخذ (أثم شام بأخشم) أي غير شام كعكسه المفهوم بالاولى ولان الشم ليس في جرم الاذن (و) أذن سميع (بأصم) كعكسه المفهوم بالاولى لان السمع لا يحل جرم الاذن (لا عين صحيحة بعمياء) ولومع قيام صورتها (ولا لسان ناطق بأخوس) لان كلا منهما أكثر من حقه ولان البصر والنطق في العين واللسان بخلاف السمع والشم كما مر (وفي قلع سن) لم يبطل نفعها ولم يكن بها نقص ينقص به ارضها (قود) وان نبت من متغور لقوله

من انه يقطع الفحل بالعنين ع ش على مر وشلل الذكر بان لا يبنى ولا يبول ولا يجامع لان عمله الامناء والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيز في كمال لا يجامع ولا يبنى ولا يبول فهو أشل وان وجد انتشار وعليه يتضح قوله ولا أثر لنشاز الذكر الخ فان وجد واحد من الثلاثة بأن أمنى مثلاً فهو ليس بأشل (قوله خل) وهو ما عدا الخصى والعنين والخصى من قطع أو سل خصيته (قوله بأعسم وأعرج) أي خلقه أو بآفة شرح مر اما الأعسم والأعرج بجناية فلا يؤخذ فيهما السليم ع ش على مر (قوله لذلك) أي لعدم الخلل في العضو (قوله تشنج في المرفق الخ) أي يمس فيه وهذه المعاني كلها مرادة هنا مر (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة أنها ليست أقصر من الأخرى والا فقد مر أنها اذا كانت أقصر من أختها لا يقطع بهار شيدى (قوله واعوجاج) تفسير (قوله الأعسم الأعسر) أي والصورة ان الجاني قطع من المجنى عليه يمينه التي هي قليلة البطش اه رشيدى وغرضه بهذا الاحتراز عن التخالف بالتيا من والتماس (قوله بسليمها) الباء فيه وفيها بعد داخلة على المجنى عليه قال مر والمجنى عليه حكومة الاظفار اه (قوله أي لا يؤخذ طرف سليم الخ) قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي فاقدة الاظفار وفرق بأن القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية سم على حج ع ش على مر (قوله وأذن سميع بأصم) ليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا مكررمع ماسبق في قوله في غير انف واذن حل وكذا قوله بأخشم فليس الخشم من الشلل فلا يكون مكررا (قوله بأخوس) وهو من بلغ أو ان النطق ولم ينطق شرح مر (قوله لم يبطل نفعها) بخلاف ما اذا بطل نفعها بان صغرت جدا بحيث يتعذر المضغ عليها أو كانت شديدة الاضطراب فلو كانت سن الجاني شديدة الاضطراب أو صغيرة جدا أخذت لوجود المماثلة حل (قوله قود) أي حال في المتغور وعند فساد المنبت في غيره كما يأتي (قوله وان نبت) أي بعد الجناية عليها فعودها لا يسقط القود (قوله تفصيل تقدم) وهو انه ان أمكن كان تنشر بنشر بقول أهل الخبرة وجب القود والا فلا ويجب الارش ع ش (قوله فيه) أي في كسر ها (قوله التي من شأنها السقوط) أي وكانت المقالعة منها ما لو كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينتظر لان غيرها لا يسقط شرح مر وع ش وعبرة الانوار والرواضع أربع اسنان تنبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه فقهاء الرشيدى وأقرمو مثله حل وفي قل على المحلى مانصه المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الاربع التي تنبت أولا من أعلى وأسفل المسماة بالثنايا وتسمية غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله لانها تعود غالبا) لم ينظر وافي الموضحة الى ذلك فأوجبوا القصاص وان غلب الالتحام حل لتلايتنى الضمان في غالب الموضحات سم ولوعادت المقالعة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان من الارش أو مودة أو معوجة أو خارجة عن سمت الاسنان أو كان فيها شين بعد عودها وجبت حكومة اه زى (قوله وعدن) الاولى وعادت لان جمع الكثرة لتغير العاقل يختار فيه فعلت دون فعلن حل أي يختار فيه الافراد ويجاب بأنه لو أقردتوهم عود الضمير على المقالعة تدبر (قوله أهل الخبرة) أي عدلان منهم ولا يكتفى بعود البواقي دونها حل ثم ظاهر كلامه اشتراط الامرين ولا يكتفى قول أهل الخبرة فقط ولا يكتفى ما فيه وعبرة حج ظاهر أنهم

تعالى والسن بالسن وعوده نعمة جديدة وفي القود بكسر ها تفصيل تقدم والاصل أطلق أنه لا قود فيه (ولو قلع) شخص ولو غير متغور (سن غير متغور) ولو بالقار هو الذي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها السقوط (انتظر حاله) فلا قود ولا دية في الحال درس لانها تعود غالبا (فان بان فساد منبتها) بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها

(وجب قودولا يقتص له في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال أو أخذ الارش واذا اقتص من غير منغور مثله وقد قدمت منه فان (١٥٠) لم تعد سن الجاني فذلك والاقلت ثانيا ولو قلع بالغ لم يغرسن بالغ منغور

خير المجنى عليه بين الارش والقود كما نقله الشيخان عن ابن كج وجزم به في الانوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اقتص وعادت سن الجاني لم تقام ثانيا وفارقت ما قبلها بأن المجنى عليه قد رضى بدون حقه فلا عود له وتم اقتص ليفسد منبت الجاني كما فسد منبته وقد تبين عدم فساده فكان له العود (ولو نقصت يده أصبعاً فقطع) يدا (كاملة فقطع وعليه ارش اصبع) لانه قطعها ولم يستوف قودها والمقطوع أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل ناقصة (فلا مقطوع مع حكومة خمس الكف دية أصابعه) الرابع (أو لقطها وحكومة منابتها) ولا حكومة لها في الحال الاول لانها من جنس الدية فلا يبعد دخولها فيها بخلاف اليد فانه ليس من جنسها وانما وجبت حكومة خمس الكف لانه لم يستوف في مقابله شيء بتخيل اندراج فيه (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قود) عليه (الا أن يكون

لو قالوا ذلك أعني فسد المنبت قبل عود البواق لم يقبلوا وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فالوجه العمل فيه بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت ولم تعد أمضى الحكم والارجع عليهم بما أخذ منه لتبين فساد كلامهم اه شورى (قوله وجب قود) ولو عادت بعد القود بان انه لم يقع الموقع فتجب دية المقالعة قصاصا كما هو الاقرب شرح م ولم يبين نوع الدية أهى عديم غيره وظاهر انها شبه عمد وانها على العاقلة لجواز الاقدام منه ع ش (قوله بل يؤخر الخ) والحاصل أن الجاني والمجنى عليه اما منغوران أو غير منغورين أو الاول منغور والثاني غير منغور أو بالعكس فان كان المجنى عليه منغورا اقتص منه حالا ولا انتظار اه قل (قوله فان مات الخ) أي والفرض ان أهل الخبرة قالوا به ما دمنبتا اه حل فلو مات قبل حصول اليأس وقبل تبين الحال فلا قصاص جزما وفي الدية وجهان في الروضة كأصلها بل ترجيح اه زى ورجح قل عدمها وأوجب الحكومة وسيأتي في الشارح عند قوله ولو قلع سن غير منغور الخ (قوله منبت سنه) أي المجنى عليه (قوله والاقلعها ثانيا) فانه اقاع الاول قصاص والثاني في نظير فساد منبتها وظاهر كلامها أنها لو نبتت ثانيا لا تقام واعتمده زى في حاشيته خلافا لحج (قوله ولو قلع بالغ لم يغرس) هذه بعض مذهب قول المتن ولو قلع سن غير منغور الخ (قوله لم يغرس) اعلم أنه اذا سقطت أسنانه الرواضع يقال تغرسه وهو مشغور مبذبا للجهول كضرب يضرب فهو مضروب فان نبت بعد ذلك قيل انفر بتشد يد التاء المثناة قال الجوهري وان شئت قلت بالمثلثة وكله مشتق من الثغر وهو مقدم الاسنان اه سم وقوله بتشد يد التاء المثناة وأصله اثغر بمثلثة فتاء فوقية على وزن افعل فأدغمت الاولى في الثانية وقوله وان شئت قلت بالمثلثة أي لا دغام التاء الفوقية فيها فالحاصل انه اذا أدغمت التاء في التاء قيل انفروا عكس قيل انفر اه رشيدى على م ر بنوع تصرف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو مقتضى ادغام التاء الفوقية في التاء خارج عن القاعدة اذا القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر (قوله بالغ مشغور) انما يفيد به لأجل قوله خبر اذا لو كان غير بالغ فالصبر الى كماله كما هو ظاهر اه شورى (قوله خبر المجنى عليه الخ) من المعلوم ان كل مجنى عليه يخبر بين الارش والقود فلا فائدة للاخبار بهذا في خصوص هذه الا ان يقال ذكره توطئة لقوله ولو اقتص وعادت سن الجاني الخ (قوله من صدر كلامي) وهو قوله وفي قلع سن قود ع ش (قوله بدون حقه) أي هنا (قوله فكان له العود) مقتضى هذا أن له العود الى أن يفسد المنبت ولو تكرر ذلك مرارا وكان شيخنا زى يقرر انه لا يقلعها ثانيا اه حل واعتمده الرشيدى وخالف حج (قوله وعليه ارش اصبع) أي ناقص حكومة منبته اه حل (قوله لانه) أي الجاني قطعها أي في ضمن قطع اليد وقوله ولم يستوف بالبناء للجهول (قوله أو لقطها) أي أصابع الجاني (قوله منابتها) أي أصابع المجنى عليه ففيه تشبیه للضمائر ويحتمل ان الضمير يعود لطلق الاصابع أي لا بقيد الاضافة للمجنى عليه ثم تقييد باصابع الجاني فلا تشبیه حينئذ (قوله وحكومة منابتها) أي مع حكومة خمس الكف كما هو الفرض اه شورى (قوله اندراج) أي الحكومة وذ كر لا كتابها التذ كير من المضاف اليه (قوله بفتح الشين) وتضم أيضا وزن المبني للجهول وتضم في المضارع أيضا رشيدى وعبارة القاموس شات تشل بالفتح شلا وشلا وشلت واشلت مجهولتان ع ش على م ر (قوله لقط) أي المجنى عليه

بفصل

كفه مثلها) فعليه قوده لامائة ولو عكس بأن قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفه وأخذ دية الاصابع كما علم مما مر في الوقطع ناقص اليد أصابعها كاملة (ولو شلت) بفتح الشين (أصابعها فقطع كاملة لقط) الاصابع (الثلاث) السليمة (وأخذ) مع حكومة منابتها المعلومة مما مر (دية أصبعين) وهو ظاهر (أو قطع يده وقنع بها) لانه لو عم الشلل جميع اليد وقنع قنع بها

ففي شلل البعض أولى (فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني • لو (قد) مثلاً (شخصاً وزعم موته) والولى حياته (أو قطع يديه ورجليه فمات وزعم سرية والولى اندمالاً يمكننا وسبياً) آخر للموت بقيد زنده بقولى (عينه) ولم بعينه (وأمكن اندمال حلف الولى) لان الاصل بقاء الحياة فى الاولى وعدم السرية فى الثانية فيجب فيها ديتان (١٥١) وفى الاولى دية لا قود لانه يسقط

بالشبهة وخرج بالممكن غيره
لقصر زمنه كيوم ويومين
فيصدق الجاني فى قوله بلا
عين (كما لو قطع يديه فمات
وزعم سبياً) للموت غير
القطع ولم يمكن الاندمال
(والولى سرية) فانه الذى
يحلف سواء أعين الجاني
السبب أو أبهم لان الاصل
عدم وجود سبب
آخر واستشكل ذلك
بالصورة السابقة مع أن
الاصل فيها أيضاً عدم
وجود سبب آخر وأجيب
بانه انما صدق الولى ثم
مع ما ذكر لان الجاني قد
اشتغلت ذمته ظاهراً
بديتين ولم يتحقق وجود
المسقط لاحداهما وهو
السرية بإمكان الاحالة على
السبب الذى ادعاه الولى
فدعواه قد اعتضدت
بالاصل وهو شغل ذمة
الجاني (ولو أزال طرفاً
ظاهراً) كيداً ولسان
(وزعم نقصه خلقه)
كشال أو فقد أصبع
(حلف) بخلاف ما لو أزال
طرفاً باطناً كذكر وأنثيين
أو ظاهراً وزعم حدوث

فصل فى اختلاف مستحق الدم والجاني • (قوله لو قد) أى قطع اذ القدر الشق طولاً والقط الشق عرضاً والقطع بعمقه ما ريس خصوص واحد منهما مراداً اهـ قل على المحلى (قوله شخصاً) أى ملفوفاً (قوله وزعم موته) أى قبل القدر (قوله وزعم سرية) أى حتى تلزمه دية واحدة (قوله حلف) أى عينا واحدة خلافاً للبقينى القائل بانها خسون عينا لانه انما يحلف على الحياة لا القتل زى ملخصاً لكن البقينى نظر للازم لانه يلزم من الحياة كون القادر قتلته خلفه متضمن للقتل (قوله لان الاصل بقاء الحياة) أفهم هذا أن محل ما ذكر حيث عهدت له حياة والا بان كان سقط لم تعمله حياة فانه يصدق الجاني شرح مر (قوله وفى الاولى دية لا قود) محله ما لم يقم الولى بينة تشهد بالحياة فان أقامها وجب على الجاني القود شرح مر وعش عليه (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما اذا أمكن وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لضعف السرية مع امكان الاندمال زى (قوله لان الاصل عدم وجود سبب آخر) عورض بأن الاصل براءة الذمة فهى من تعارض الاصلين فلم قدم الاول وأجيب بأن أصل عدم وجود السبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجنابة كما يفهمه كلامه الآتى لكن قال الشيخ عميرة لك أن تقول هذا أصل آخر وهو عدم السرية فلم قدم أصل على أصليين اهـ شورى وأجيب بانه انما قدم لانه تقوى بعدم امكان الاندمال لظهور موته بالسرية حينئذ (قوله واستشكل ذلك) أى التعليل وايضاح الاشكال انكم فى هذه المسئلة صدقتم الولى ولم تصدقوا الجاني المدعى للسبب وقلتم الاصل عدمه وفيما سبق صدقتم الولى المدعى للسبب ولم تقولوا الاصل عدمه فلا يصدق وحاصل الجواب انه فيما سبق صدق الولى لا اعتضاد استناده للسبب بشئ آخر وهنالم يعتضد السبب بشئ آخر واستشكل أيضاً بوجه آخر لا ينفع فيه جواب الشارح وهو أن يقال هنا صدقتم الولى المدعى للسرية وقد علمتم فيما سبق بان الاصل عدمها فكان مقتضاه أنه لا يصدق الولى هنا لانه قد تمسك هنا بما الاصل عدمه من غير عارض تأمل (قوله مع ما ذكر) وهو أن الاصل فيها الخ (قوله لان الجاني الخ) لا يقال انما تشتغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا تجوز له المطالبة بالارش قبله لانا نقول الاندمال شرط للاستقرار لا الوجوب ولهذا اجاز له القصاص قبل الاندمال سم (قوله ولم يتحقق الخ) عبارة شرح مر لان ايجاب قطع الاربع للديتين محقق وشك فى مسقطه فلم يسقط اهـ (قوله بإمكان) الباء سببية متعلقة بالنفى (قوله طرفاً) أى أو معنى زى (قوله حلف) أى فتجب الدية لا القصاص عش (قوله بل يحلف المجنى عليه) ويستحق دية كاملة ولا قصاص على العتد كما جزم به الجلال المحلى فى شرح المهاج زى (قوله عسراقامة البينة) أى من المجنى عليه فلذا صدقناه فى الباطن دون الظاهر لسهولة اقامة البينة عليه شيناً واذا أقامها فيكفى قولها كان سليماً وان لم تعرض لوقت الجنابة ولا يشك كل عليه قولهم لا تكفى الشهادة بنحو ملك سابق كأن يقول كان ملكاً أمس الا ان قالوا لا نعلم من يلا له لان الفرض هنا انه أنكر السلامة من أصلها فقولها كان سليماً مبطل لانكاره صريحاً ولا كذلك ثم شرح مر (قوله والاصل الخ) معطوف على عملة مأخوذة من الفرق كأنه قال لانه يعسر اقامة البينة فى الباطن ولان الاصل الخ فهو تعليل لقوله أو ظاهراً وزعم الخ اهـ (قوله ورفع الحاجز بينهما) أى واتحد الشكل ٤٤

نقصه فلا يحلف بل يحلف المجنى عليه والفرق عسراقامة البينة فى الباطن دون الظاهر والاصل عدم حدوث نقصه والمراد بالباطن ما يعتاد ستره مروءة وبالظاهر غيره (أو أوضح موضعين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) أى الايضاح ليقصر على أرش واحد

أو غيرهما لسيأتي أنها تعد باختلاف الحكم والمحل والفاعل زى (قوله حلف) ولا يخالف هذا ما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي لانهما تفقاها على وقوع رفع الحاجز الصالح لدفع الارشين وانما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين وأما ما لم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية ووقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب الدينين وعدم اتفاقهما على الرفع له وقوله والاحلف الجريح وانما حلف مع امكان الاندمال ولم يصدق بلايين لان المراد بالامكان الامكان القريب عادة بدليل قولهم المار لقصر الزمن وطوله ومعلوم ان الموضحة قد يتفق ختمها ظاهرا وتبقى نكاتها باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجب التمين لذلك وحينئذ فلا ينافي ما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلايين لقرارنا من ان ذلك مفروض في اندمال أحواله العادة في ذلك بدليل تمثيلهم بادعاء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا محال عادة فلم تجب بين وأما فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدرت منه ثم بعد نحو عشرين سنة مثلا وقع منه رفع الحاجز فبقاؤهما بلا اندمال في ذلك الزمن بعيد عادة وليس بمستحيل فاجتنب ليمين الجريح حينئذ لا مكان عدم الاندمال وان بعد شرح م ر ملخصا (قوله ان قصر زمن) كسنة اه حل وفيه شيء (قوله بأن طال الزمن) كعشرين وفي كلام حجج كعشرين سنة حل (قوله فلا يوجب زيادة) أي ارشا ثالثا وحل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على نفيه بأن حلف ان رفع الحاجز قبل الاندمال والاحلف المجني عليه وثبت له الثالث أي فيها اذ ارجع المجني عليه وادعى ذلك الارش لان حلفه وان لم ينفذ شغل ذمته بالارش الثالث لا ينافي أن له أي المجني عليه ان يدعى به حل بتصرف

﴿فصل في مستحق القود ومستوفيه﴾ أي وما يذ كرمعها من قوله وأجرة جلاد الى آخر الفصل (قوله القود يثبت للورثة) أي لجميعهم لأن كل واحد يثبت له كل القود فراد الاصل الكل المجموع لا الجميع المقتضى لثبوت كل القصاص لكل وارث شورى وقال م ر ويأتي في قاطع الطريق أن قتله يتعلق بالامام حيث تحتم قتله فهو مستثنى مما هنا أي من ثبوت القود للورثة لانه لا يسقط بعفوهم اه وثبوت القود للورثة بالتالي عن المجني عليه لا ابتداء وهو المعتمد عند م ر ويدل عليه قوله بحسب ارثهم فلو كان على المجني عليه دين وعفا الورثة على مال فان الدين يوفى منه وقيل يثبت للورثة ابتداء فلا يوفى الدين من المال الذي عفى عليه على هذا وبه قال زى (قوله أم بسبب) أي بسبب آخر غير النسب والا فالنسب سبب أيضا لارث قال م ر في شرحه وقيل انه للوارث بالنسب دون السبب لانه للقتل والنسب ينقطع بالموت (قوله والمعتق) أي والامام فيمن لا وارث له خاص وذوي الارحام ان ورثناهم شرح م ر (قوله وبحسب جان) ولو بلا طلب أي وجوبا والاحباس له الحاكمة وموثة حبسه عليه ان كان موسرا والا فني بيت المال والا فعلى مياسير المسلمين ع ش على م ر وعبارة حل قوله وبحسب جان أي وجوبا ولو بلا طلب الا في ذات الجمل فانه سيأتي أنها لا تجبس الا بطلب اذ ذلك أي كونها لا تجبس الا بطلب مخصوص بغير الصبي والمجنون أما اذا كان المستحق أحدهما ففتح جس من غير طلب وهذا الثاني رأيه منقولا عن التصحيح اه وانما توقف جسها على طلب للساحة فيها رعاية للحمل ما لم يسأح في غيرها شرح م ر وهو مخالف لما سيأتي عن زى وعن حل تعلقا عن م ر أنها لا تجبس الا بعد طلب وإيهما (قوله الى كمال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه اعتد به ع ش على م ر نعم يستثنى من تحتم قتله في قطع الطريق فلا ينتظر له كمال باقي الورثة لان العفو لا يفيد اه سم (قوله وبحسبهم بالا فاقة) فان أيس منها بقول الاطباء قام وليه مقامه في أحد احتمالين والثاني تعذر القصاص حل (قوله لان القود

(حلف ان قصر زمن) بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه وذكر التحليف فيما عدا مسألة القود من زيادتي (والا) بان طال الزمن (حلف الجريح) انه بعد الاندمال (وثبت) له (أرشان) لا ثلاثة باعتبار الموضعين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه وذلك لان حلفه دافع للنقص عن ارشين فلا يوجب زيادة

﴿فصل في مستحق القود ومستوفيه﴾ القود مستوفيه (القود) يثبت للورثة العصبية وذوي الفروض بحسب ارثهم المال سواء كان الارث بنسب أم بسبب كالزوجين والمعتق (ويحبس جان) هو أعم من قوله القاتل ضبطا لحق المستحق (الى كمال صبيهم) بالباوغ (ومجنونهم) بالا فاقة (وحضور غائبهم) أو اذنه لان القود للقتل ولا يحصل باستيفاء غيرهم

من ولي أو حاكم أو بقيتهم فإن كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي (١٥٣) المجنون غير الوصي العفو على الدية

دون ولي الصبي لأن له غاية تنتظر بخلاف المجنون وعلم بقولي ويجبس أنه لا يخفى بكفيل لأنه قد يهرب فيفوت الحق (ولا يستوفيه) أي القود (الواحد) منهم أو من غيرهم فليس لهم أن يجتمعوا على استيفائه لأن فيه تعديا للمقتص منه ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا كان القود نحو عراق وبه صرح الباقين وإنما يستوفيه الواحد (براض) منهم أو من باقيةم (أو بقرعة) بينهم إذا لم يراضوا بل قال كل أنا أستوفيه بقيد زدته بقولي (مع اذن) من الباقين في الاستيفاء بعدها فمن خرجت قرعته تولاه باذن الباقين (ولا يدخلها) أي القرعة (عاجز) عن الاستيفاء كشيخ وامرأة وهذا ما صححه الاكثرون كافي أصل الروضة وصححه في الشرح الصغير ونص عليه في الام وصحح الاصل أنه يدخلها العاجز ويستند (فلو بدر أحدهم فقتله بعد عفو) منه أو من غيره (لزمه قود) وإن لم يعلم بالعفو لاحق له في القتل (أو قبله فلا) قود عليه لأن له حقا في قتله (وللبقية) في المستثنين (فقط دية

الح) علة للعلل مع علته أي قوله ويجبس جان إلى كمال ضيقهم الح أو علة لقوله ثبت للورثة (قوله من ولي أو حاكم) فلونعدي أحدهما وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصدا لاستيفاء شبهة فيه نظر والأقرب الأول أخذ من قولهم إن القود للتشني فلا يحصل الح ع ش على م ر (قوله فقيرين محتاجين) هل هما قيدان معتبران أو محتاجين بيان لما قبله بحر وشو برى فإن أردنا بالفقير من لا مال له ولا كسب يكون قوله محتاجين قيدا لا بد منه لاخراج من له منفق (قوله جاز لولي المجنون الح) أي ولو صبيا وقضية التعبير بالجواز عدم وجوبه عليه وإن تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه فيما ذكر لم يعد وقد يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ع ش على م ر (قوله غير الوصي) ولقيم مثله اه م ر (قوله لأن له) أي للصبا المفهوم من الصبي (قوله بخلاف المجنون) فلو كان له افاقة في زمن معين ولو باخبار الاطباء بذلك انتظرت وفي شرح شيخنا خلافة فلا تنتظر مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولي الح) اعتذار عن عدم ذكره لهذا الحكم في المتن مع أن الاصل ذكره (قوله قد يهرب) من باب طلب اه مختار (قوله براض منهم) أي إن كان المستوفي من غير الورثة وقوله أو من باقيةم أي إن كان منهم (قوله أو بقرعة) أي يجب على الحاكم فعلها بينهم فمن خرجت له استوفى باذن من بقي اه م ر وقوله يجب على الحاكم فعلها بينهم أي حيث استمر النزاع بين الورثة فإن تراضوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضا وبه وأذنوا له سقط الطلب عن القاضي ع ش عليه (قوله مع اذن) وقائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقين أنا أستوفي شرح م ر وعبارة س ل قوله مع اذن فإن قلت إذا اعتبر الاذن بعد القرعة فما فائدة تها قلت فائدة تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقين أنا أستوفي وإنما جاز للقارع في التكاح فعله من غير توقف على اذن لأن ما هنا مبناه على الدية ما أمكن وذلك مبناه على التحجيل ومن ثم لو عضوا نائب القاضي عنهم ومثله حج وقائدة الاذن أيضا جاء عفو واحدهم (قوله من الباقين) ولو من عاجزهم لأن حقه لا يسقط بالقرعة حل بدليل أنه لو أبرأ منه أي من القود نفذ وأيضا بالقصاص مبنى على الدية ور بما يرق قلب أحدهم فيعفو اه سم (قوله كافي أصل الروضة) معتمد (قوله ولو بدر) أي أسرع وبادر لغة في بدر اه زى (قوله أحدهم فقتله) ولو بادر أجنبي فقتله غرق القود لو رثته للاستحقاق س ل (قوله بعد عفو) أي أو معه حل (قوله وإن لم يعلم بالعفو) قد يشكل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل أو بعد العفو جاهلا به لم يقتل ويجاب بتقصير هذا بمبادرته بخلاف الوكيل س ل ومنه يؤخذ أنهم لو أذنوا له ثم عفووا لم يعلم بالعفو لم يقتل كالوكيل بل أولى لأن له حقا في القود اه سبط طب (قوله قسط دية من تركه جان) والحاصل أن حصة غير المبادر في تركه الجاني مطلقا وكذا حصة المبادر بعد العفو أما قبل العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلهم على المبادر ما زاد على قدر حصته قبل العفو ولهم كامل دية مورثهم على المبادر بعد العفو إذا علم به وعلى عاقلة إن جهل هذا إن لم يقتضوا والا فلا شيء لهم لوقوع النفس في النفس كذا بخط قل ومثله في سم وقوله وعلى عاقلة إن جهل هو مشكل لأنه يقتل مع الجهل فكيف تجب الدية على عاقلة (قوله كالاجنبي) أي والاجنبي إذا قتلته يكون الحكم تعالى الدية بتركه الجاني لا الاجنبي سم (قوله ولو ارت الجاني) هذا في المسئلة الثانية فقط وهي قوله أو قبله كما يؤخذ من س ل فلا يجزى في الاولى إذا اقتص من المبادر وعبارة س ل وإذا اقتص منه في الاولى استحق ورثته قسطه من تركه الجاني وإذا عفا ورثة الجاني على الدية أخذوا منه سوى ما يخصه من دية مورثه ووقع التقاص فيما يخصه منها على القول بوقوع

من تركه جان) لأن المبادر فيها وراء حقه كالاجنبي ولو ارت الجاني على المبادر قسط

ما زاد على قدر حقه من الدية (ولا يستوفى) (١٥٤) أي المستحق قودا في نفس أو غيرها (الاباذن الامام) ولو بنائبه لخطره

واحتياجه الى النظر
لاختلاف العلماء في
شروطه وقد لا يعتبر الاذن
كما في السيد والقاتل في
الحرابة والمستحق المضطر
أو المنفرد بحيث لا يرى
كباحثه ابن عبد السلام
(فان استقل) به المستحق
(عزر) لافتياته على الامام
واعتدبه (وبأذن) الامام
(لاهل) لاستيفائه من
مستحقه (في نفس)
لاغيرها من طرف ومعنى
أما غير الاهل كالشيخ
والزمن والمرأة فلا يأذن
له في الاستيفاء ويأذن له في
الاستنابة وانما لم يأذن في
غير النفس لانه لا يؤمن من
ان يزيد في الايلام بترديد
الآلة فيسرى (فان أذن له
في ضرب رقبة فأصاب
غيرها عمدا) بقوله (عززه)
لتعديبه (ولم يعزله) لاهليته
وان تعدى بفعله (أو خطأ
ممكنا) كأن ضرب كتفه
أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله)
لان حاله يشمر بعجزه (لا)
ان كان (ماهرا) فلا يعزله
وهذا من زيادتي (ولم
يعززه) بقيد زدته بقولي
(ان حلف) انه أخطأ لعدم
تعديبه وخرج بممكننا
ما لو ادعى خطأ غير ممكن
كأن أصاب رجليه أو

التقص في غير التقدا وإذا عذمت الابل ووجب التقديس لها كما في شرح م (قوله ما زاد على قدر حقه
من الدية) وأما قدر حقه فقد استوفاه في الثانية وقاص به في الاولى ان عفا عنه فان اقتص منه فلا نتي
عليه لو ارت الجاني بل له قدر حصته من دية المجني عليه في تركه الجاني (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي
أن الامام يأذن في استيفاء غير النفس وانظر مع قوله الآتي ويأذن لاهل في نفس لاغيرها ومثله في
هذا الصنيع م ويمكن قصر الاستثناء على النفس بدليل ما يأتي تدبر والاولى أن يجاب بأن معنى
اذنه في الاستيفاء في غير النفس اذنه في الاستنابة في الاستيفاء وقوله بعد لاغيرها أي لا يأذن له في
الاستيفاء بنفسه فلا ينافي انه يأذن له في التوكيل في الاستيفاء م (قوله وقد لا يعتبر الاذن الخ) انظر
استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهي الاقتيات على الامام سم أقول قد يجاب بأنهم لم يلتفتوا للعلة
بما أشار والهم الضرورة في غير السيد وأما فيه فلان الحق له لا للامام فلا اقتيات عليه أصلا غش
على م (قوله كما في السيد) بأن استحق قصاصا على عبده بأن قتل عبده الآخر أو ابنه أو أخاه مثلا
حل بزيادة (قوله في الحرابة) لعل المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني قاطع طريق فلمستحق
الهود عليه أن يقتله بغير اذن الامام وقوله والمستحق المضطر أي لا لكل أي أراد قتله ليا كاه وقد قتل
أباه مثلا (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن اثبات القود أم لا بعد عن الامام أم لا قل على الجلال
وانظر وجهه مع قدرته على اثبات وقربه من الامام ولعله خوف الهرب لكن في حاشيته على التحرير
التقييد بالعجز عن اثبات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي وقت الاستيفاء ولو تركه الى
أن يستأذن الامام لم يقدر عليه بعد ذلك (قوله كباحثه ابن عبد السلام) أي في المنفرد حل (قوله فان
استقل به المستحق) أما غيره ولو اصابا فيقتل ع ش على م (قوله عزز) الا ان جهل تحريم ذلك
فلا يعزر وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وان ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة حل ويؤخذ من
تقريره أن الاستقلال حرام وهو كذلك خلافا لمن قال بالكراهة (قوله وبأذن الامام لاهل) أي
رضى به الباقيون كما علم بما مر اه م والحاصل أن الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن
الامام فطر يقهم أنهم يتفقون أو لا على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن يأذن لمن
اتفقوا عليه اه ع ش على م قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدو للجاني لئلا يعذبه م وأن
يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اه سم (قوله لاستيفائه) اللام للتعدي لالتعليل (قوله
من مستحقه) حال من أهل أو صفته وهو ليس بقيد بل مثله الاجنبي كما يأتي (قوله من طرف) وعلى
قصدها جعله وسيلة لاستيفاء النفس حل (قوله بقوله) متعلق بعصا (قوله لان كان ماهرا) هل
وان تكرر ذلك منه أو تكرر به يخرج عن كونه ماهرا حل (قوله فلا يعزله) أشار به الى أن قوله
ولم يعززه معطوف على مقدر والمناسب أن يقول ولا يعززه (قوله كالعمد فيما مر) أي فيعززه
ولا يعزله حل (قوله وأجرة جلاد) ويعتبر في قتلها ما يليق بفعل الجلاد حدا كان أو قتل أو قطعاً
ويختلف باختلاف الفعل ع ش على م وقوله وأجرة جلاد ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان
الكلام فيه إشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم بهذا الباب اه سم (قوله مؤسر) أي بركة
الفطر كما في قل على الجلال ومثله في البرماوى قال أنا أقتص من نفسي ولا أدفع الاجرة لم يجب أي
لان التشقي لا يحصل بفعله فان أجيب الى ذلك اعتد باقتصاصه من نفسه على المعتمد لحصول المقصود
بذلك ولو كانت الاجرة في مال المصالح وقال أنا أقتص من نفسي وأخذ الاجرة وأجيب الى ذلك

كان

وسلطه فانه كالعمد فيما مر (وأجرة جلاد) بقيد زدته بقولي (لم يرزق من المصالح على جان) مؤسرها

مؤنة حق لزمه أداؤه والجلاد هو المنصوب لاستيفاء الحد والقود وصف

بأغلب أوصافه (وله) أي المستحق (قوده فوراً) ان أمكن لان موجب القود (١٥٥) الاتلاف فبحسب كقيم المتلفات (وفي

حرم) وان التجأ اليه
كقتل الحية والعقرب (و)
في (حرد برد ومرض)
بخلاف نحو قطع السرقة مما
هو من حقوق الله تعالى
لبناء حتى الآدمي على
المضايقة وحق الله على
المساحة (لا) في (مسجد)
ولو في غير حرم بل يخرج
منه ويقتص منه صيانة له
وكذا لو التجأ الى ملك
شخص أو مقبرة وذكر
حكم المسجد من زباني
(درس)

(وتحبس ذات حمل ولو
بتصديقها) فيه (في قود)
في نفس أو غيرها (حتى
ترضعه اللبا ويستغنى عنها)
بامرأة أخرى أو بهيمة يحمل
لبنها أو فطمه بشرطه وحمل
تصديقها إذا أمكن ذلك
والا كأن كانت آيسة فلا
تصدق (ومن قتل بشئ)
من محدد أو غيره كفرق
وحر بق (قتل به) رعاية
للمائة (أو بسيف) لانه
أسهل وأسرع وترجيح
الاصل تعين السيف فبالو
قتله بنحو جافة أو كسر
عضد سبق فلم اذ التخيير
هو المنقول عن النص
والجمهور وصوبه جماعة نعم
لو قال افعله به كفله فان لم
يمت لم أقتله بل أعفوه عنه لم
يمكن لما فيه من التعذيب

كان له الاجرة حل قال مر وحج فان كان معسرا فعلى بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أولم
يكن منظوماً فعلى أغنياء المسلمين اه فان لم يكن ثم غنى في محل الجنابة بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي
أن يقال للمستحق اما أن تقرر الاجرة لتصل الى حقه أو تؤخر الاستيفاء الى أن تيسر الاجرة اما
من بيت المال أو من غيره ع ش على مر (قوله بأغلب أوصافه) وهو الجلد وسمى بذلك
لوقوعه على ظاهر الجلد (قوله ان أمكن) بخلاف ما اذا كان في الورثة صبي أو مجنون فإنه يمهل
كما تقدم وكذا تمهل ذات الحمل الآتية شيخنا (قوله كقتل الحية) يجمع أن قتل كل غير مضمون (قوله
وفي حراح) أي ولو في طرف وان كان الجاني انما قطعه في وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف نحو
قطع السرقة) راجع لثلاثة الاخيرة (قوله بل يخرج منه) أي وجوباً ان خاف نلوشه والافتدبا حل
(قوله وكذا لو التجأ الى ملك شخص) لحرمة استعماله ملك الغير بغير إذنه حل (قوله وتحبس
ذات حمل) أي وجوباً بطلب المجنى عليه ان تاهل وكانت الجنابة على الطرف والابان لم تاهل أو كانت
الجنابة على النفس فالمعتبر طاب وارثه أو وليه قال حل والكلام في حق الآدمي لاني حق الله تعالى اذ
في حق الله تعالى تؤخر الى تمام الرضاغة ووجود كافلة له بعدها اه (قوله ذات حمل) ولو من زنا وان
حدث بعد استحقاق قتلها وحيث فينبغي منع حليلها من وطئها لاحتمال العلوق حل وعبرة مر
و يمنع الزوج من وطئها والاحتمال الحمل قائم فينفوت القود على ما قاله الدميري لكن المتجه كفاي
المهمات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص اه وقوله وان كان يؤدي الى منع
القصاص أي بان تكر رمنه الوطء وطال الزمن ولم يقتص منها حتى ولدت فإنه لا يمنع من وطئها مدة
الرضاع ويجوز أن تحبل من ذلك الوطء الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا اه (قوله ولو
بتصديقها) أي من غير عين ان كان هناك مخيلة أي علامة على الحمل والافلا بد من عين الى أن يظهر
مخايل الحمل أي مظاهره وعلاماته لا أربع سنين كما قاله الامام حل وقوله الى أن يظهر غاية الصبر كما يؤخذ
من عبارة شرح مر وعبارته وعلى المستحق عند تصديقها الصبر الى وقت ظهور الحمل لا الى انقضاء
أربع سنين اه لان التأخير الى أربع سنين بلا سبب بعيد فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحضنة أو
غيرها اقتص منها زى (قوله في قود) في سبية (قوله حتى ترضعه اللبا) بالهمز والقصر فلو بادر
وقتلها قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنع من ارضاعه اللبا ولو باجرة ضمنته بالدية حل
والمعتمد أنه لا ضمان لان سببه ترك وعبرة زى فلو أقيم عليها القصاص في النفس أو الطرف فالقت
جنيماً ميتاً فالغرة على عاقلة الامام ان علم هو والمباشر أو جهلاً أو جهلاً المباشر وعلم الامام بخلاف ما اذا
جهل الامام وعلم المباشر فالغرة على عاقلة لا نفراده بالعلم والمباشرة اه (قوله بشرطه) وهو أن يكون
بعد الحولين ان أضره النقص عنهما كفاي مر أو قبلهما ان تراضى الزوجان ولم يحصل للولد ضرر
كما تقدم (قوله ومن قتل) هو مثال اذ غير القتل مثله ان أمكنت المماتة فيه لا كقطع طرف بمنقل أو
ايضاح به أو بسيف لم يأمن فيه الزيادة بل يتعين نحو الموسى اه زى (قوله بما يحرم فعله) أي في كل
حال لا يقال يشك كل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتفريق مع تحريم ذلك لانا نقول نحو
التجويع والتفريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمنع بخلاف
نحر الخمر واللواط فإنه يحرم وان أمّن الاتلاف به فلذا امتنع هنا تأمل سم على حج ع ش على مر
(قوله نعم يقتل) استدراك على قوله لا بنحو سحر لانه يتوهم ان هذا منه (قوله بمسموم) ما يمكن

(الا) ان قتل (بنحو سحر) بما يحرم فعله كالواط وإيجار خمر أو بول (ذ) لا يقتل به وان كانت المماتة به بل (بسيف) فقط نعم يقتل بمسموم
ان قتل به كما شمله المستثنى منه وتعميري بنحو سحر راعى من تعبيره بالسحر والخمر واللواط (ولو فعل به كفله من نحو جافة)

كتجوع وكسر عضد (فلم يمت قتل بسيف) للممر ولا يزداد في الفعل المذكو رحى يموت وقيل يزداد فيه ورجحه الاصل في التجوع (ولو قطع فسرى) القطع الى (١٥٦) النفس (حز الولي) رقبته تسهلا عليه (أو قطع) للماتلة (ثم حز) للسراية

مهر يا بحيث يمنع القتل حل (قوله للممر) أي لانه أسرع وأسهل (قوله أو قطع) أي بالنيابة والا فقد تقدم انه لا يمكن من قطع الطرف حل (قوله لتكمل الماتلة) وليس للجاني طاب الامهال بقدر مدة حياة المجني عليه بعد جنايته ومن ثم جاز أن يوالى عليه قطع أطراف فرقها زى (قوله فلا شئ له) هذه صورة يجب القصاص فيها واذ اعنى على الدية لا يجب شئ ومثلها قتل المرتد مثله شورى (قوله لانه استوفى ما يقابل الدية) أي والحال ان الدينين متساويان ففي صورة المرأة الآتية يبقى له نصف الدية شرح مر (قوله ربع) متعلق بمحذوف أي مقابلة ربع كابدل عليه قوله قبل واليد المستوفاة مقابلة بالنصف قال زى وقياسه كما قال جمع انه لا شئ لما في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فاذا أراد وليها العفو لم يكن له شئ لاستيفائه ما يقابل دينها اه (قوله والا بان تأخر) أي ولو احتمل الابان شك في المعية أو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون عين السابق اه (قوله فنصف دية تجب) لان السراية مضمونة عليه بعد موته لانها من أثر فعله فلما فات القود بموته قبل المجني عليه وجب نصف دية في تركته (قوله لان القود الخ) علة لمحذوف تقديره ولم يجعل موت الجاني المتقدم قود الموت المجني عليه المتأخر لان القود الخ (قوله لان ذلك) أي السابق وعبرة مر لان القود لا يسبق الجناية والا كان في معنى السلم في القود اه لان موت الجاني المتقدم على موت المجني عليه كالمسلم فيه الذي يستحقه المجني عليه بعد موته وعمل قبل وقته والسلم في القود باطل لعدم ثبوته في الذمة (قوله كالمسلم فيه) أي كشيء أسلم فيه مؤجلا ثم عمل قبل وقت أجله لان موت الجاني المتقدم لو وقع قود الموت المجني عليه المتأخر كان شبهها بالمسلم فيه الذي عمل قبل مجيء أجله (قوله وهو) أي تقديم المسلم فيه المؤجل ممتنع أي في القود لانه لا يثبت في الذمة وصحيح في غيره لثبوته في الذمة وقال بعضهم قوله وهو ممتنع أي تقديم المسلم فيه على رأس مال السلم وهو هنا موت المجني عليه وفي نسخة كالمسلم فيه أي في القود (قوله للجاني الحر العاقل) أما القن فقصدا للاحقة لا يهدر يساره لان الحق لسيد له لكن الوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع قنا وأما المجنون فلا عبرة بأخراجه ثم ان علم المقتصص قطع والا لزمته الدية زى (قوله سواء كان الخ) فيه صور أربع وهي كونه عالما بالسار وانها لا تجزى أو ظن الاجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم بالسكية وعلى كل ما أن يتناظر أولا فهان صورتان يضربان في الاربع ثمانية فهنا ما حوال المخرج وأما القاطع فله أحوال أيضا وهو علمه بانها اليسار وانها لا تجزى أو جهل الحال أو قال ظننت الاجزاء أو قال غفلت فهنا أربع أحوال تضرب في ثمانية أحوال المخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل المخرج قاصدا لاحتها والقاطع اما أن يعلم الاباحة أولا فهان صورتان تضربان في العدد المذكور يكون الحاصل أربع وستين فهي في هذه كلها مهدرة لا قود فيها ولا دية فان قصد المخرج جعلها عن طائفة اجزاءها عن طائفة اجزاءها أو خربها هشا وظننها للمجني أو ظن القاطع الاجزاء فدية تجب في هذه الثلاث فان قال القاطع وقد هشا المخرج ظننت انه أباها أو علمت انها اليسار وانها لا تجزى أو دهشت وجب القود في هذه الثلاثة على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما يد المجني عليه المجني فقودها باقي في هذه الصور السبعين الا في ظن القاطع الاجزاء فيسقط القود فيها وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من المتن والشارح تقرير شيخنا العزيز (قوله وقصد اباحتها) ومثله ما لو علم ان المطلوب

(أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل الماتلة (ولو اقتصص مقطوع يدها) فسات سراية وتساوي دية (حز الولي) رقبته القاطع (أو عفا) عن حزها (بنصف دية) واليد المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين وعفا) الولي عن الحز (فلا شئ) له لانه استوفى ما يقابل الدية وخرج بز يادتي وتساوي دية ما لو لم يتساوى فيها كأن نقصت دية القاطع كامرأة قطعت يدها فاقصص ثم ماتت سراية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة بر ربع دية رجل صححه في الروضة وأصلها في باب العفو (ولو مات جان) سراية (بقوديد) مثلا (فهدر) لانه قطع بحق (وان ماتا) أي الجاني بالقود والمجني عليه بالجناية (سراية معا) أو سبق المجني عليه (الجاني موتا) فقد اقتصص (بالقطع والسراية في مقابلتهما) (والا) بان تأخر موت المجني عليه

المبين

(فنصف دية) تجب في تركه الجاني ان تساوي دية لان القود لا يسبق الجناية لان ذلك يكون كالمسلم فيه وهو ممتنع ولو كان ذلك في قطع يدين فلا شئ له (ولو قال مستحق) قود (يعين) للجاني الحر العاقل (أخرجها فأخرج يسارا) سواء كان عالما بها وبعدم اجزائها أم لا (وقصد اباحتها) فقطعها المستحق

(فهدرة) أى لا قود فيها

ولاديه وان لم يلفظ بالاذن
في القطع سواء أعلم القاطع
انها اليسار أم لا ويعزر في
العلم (أو) قصده (جعلها
عنها) أى عن اليمين (ظانا
اجزاءها) عنها (أو) أخرجه
دهشا وظناها اليمين (أو)
ظن (القاطع الاجزاء قديته)
تجب (لها) أى ليسار لانه
لم يبدلها بحاجتنا فلا قود لها
لتسليط مخرجها بجعلها
عوضا في الاولى وللدهشة
القريبة في مثل ذلك في
الثانية بقسميها واثانيهما من
زيادتي (ويبقى قود اليمين)
في المسائل الثلاث لانه لم
يستوفه ولا عفا عنه لانه
يؤخر حتى تندمل يساره
(الافى ظن القاطع)
الاجزاء عنها فلا قود لها
بل تجب لها دية وهو هذا
من زيادتي فان قال القاطع
وقد دهش المخرج في الآخرة
ظنت أنه أباحها وجب
القود في اليسار وكذا لو قال
علمت أنها اليسار وأنها
لا تجزى عن اليمين أو دهشت

(درس)

(فصل في موجب العمد والعفو)

(موجب العمد) في نفس
وغيرها بفتح الجيم (قود)
بفتح الواو أى قصاص
(الدية) عند سقوطه بعفو
عنه عليها أو بغير عفو
(بدل) عنه على ما قاله

الدارمي وجزم به الشيخان والأوجه ما اقتضاه كلام

اليمين فأخرج اليسار مع علمه بأنها لا تجزى ولم يقصد العوضية اه شوري (قوله فهدرة) لانه بذلها
بحاجتنا وقد وجد منه الاخراج مقررا بالنية فكان كالنطق حتى لو مات سراية فانه يهدر نعم لو قال القاطع
ظنت اجزاءها وأخذتها عوضا وجبت ديتها اه شرح مر (قوله ظانا اجزاءها) سواء ظن القاطع
اباحتها وظنها اليمين أو علم انها اليسار وانها لا تجزى أو قطعهما عن اليمين وظن انها تجزى عنها زى (قوله
لانه لم يبدلها بحاجتنا) ولو اختلفا فقال المخرج قصدت الايقاع عن اليمين وقال القاطع بل الاباحة فالمدق
المخرج يمينه انتهى زى (قوله في الاولى) أى من مسائل الدية وهي ما اذا ظن اجزاءها عن اليمين
وقوله في الثانية وهي ما اذا ظن كل من القاطع والمخرج أنها اليمين أو علم القاطع أنها اليسار وظن اجزاءها
حل (قوله وللدهشة القريبة) هذا لا ينتج نفي القود بل وجوب الدية فينبغي أن يزداد في التعليل مع
ظن القاطع انها اليمين أو انها تجزى فيكون شبهة مسطرة للقود (قوله ويبقى قود اليمين) وحاصل مسألة
الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقا الا اذا قصد المخرج الاباحة ولا يجب فيها قصاص الا اذا قال
المخرج دهشت وقال القاطع علمت أنها اليسار وانها لا تجزى أو ظنت أنه أباحها أو دهشت أيضا ويبقى
قصاص اليمين في الجميع الا اذا أخذها عوضا ولو أباحها المخرج اه زى (قوله في المسائل الثلاث) وهي
مسألة الاباحة ومسألة ما اذا جعلها عوضا عنها ظانا اجزاءها ومسألة الدهشة بقسميها حل ويزاد عليها
المسائل الثلاثة الآتية التي فيها قود اليسار (قوله الا في ظن القاطع الاجزاء) أى اذا علم القاطع انها
اليسار وظن اجزاءها وهي القسم الثاني من قسمي مسألة الدهشة حل لكن في شرح الروض
ما يؤخذ منه أن قوله الا في ظن القاطع الاجزاء راجع لجميع الصور التي فيها اهدار اليسار والتي فيها ديتها
وفي عرش على مر تقلا عن سم قوله الا في ظن القاطع الاجزاء مثلهما لو قال علمت أنها لا تجزى
شرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة اه سم (قوله فلا قود لها) أى لليمين
وفي اليسار التفصيل المتقدم وقديتقصان تأمل (قوله فان قال القاطع الخ) هذه ثلاث صور يجب
فيها قود اليسار وهي محترز الثانية التي في المتن بقسميها فالاولى مفهوم قوله أو ظن القاطع الاجزاء
والثانية مفهوم قوله وظناها اليمين ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما اذا قصد جعلها عنها الى آخر المسائل
الثلاثة ويبقى قود اليمين في المستثنين الاوليين من مسائل الدية لليسار دون الثالثة وهي ما اذا ظن
القاطع الاجزاء وفي مسألة الاهدار فعلم أنه يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة وتجب ديتها في ثلاثة
وتهدر في واحدة ويبقى قصاص اليمين في ثلاث حل فاصل ما في المتن والشرح احدى عشرة صورة
ثلاثة تبقى فيها قود اليمين وواحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها ديتها
وواحدة تهدر كذا قيل وهو غير ظاهر لان صور اليمين لا تنفرد عن صور اليسار فالحق ان الصور سبعة
يبقى قود اليمين في ستوديتها في واحدة وحكم اليسار فيها أى السبعة وجوب الدية في ثلاثة والقود في
ثلاثة والاهدار في واحدة تأمل

(فصل في موجب العمد والعفو) (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القاتل بجناية أو غيرها
قبل الاقتصاص منه أو اوارته لبعضه ولا يتصور الغير أيضا بان لم توجد مكافأة كقتل الوالد ولده فان
الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر وفي عرش على مر
ما يقتضى أن المراد بالغير ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته
بالكلية وعبرة حل قوله أو بغير عفو كان مات الجاني وقد تجب الدية ابتداء كقتل الوالد ولده
وقد يجب القصاص فقط كقتل المرتد للرتد اه وقد لا يجب الا التعزير والكفارة كما في قتل السيد
فنه شرح مر (قوله والاوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوي لكن كلامه في شرح الروض

الشافي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه والالزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (قوله عفا) المستحق ولو محجور فليس أوسع (عنه بجائنا أو مطلقا) بأن لم يتعرض للدية (فلا شيء) لأن المحجور عليه لا يكف الا كتساب والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم (أو) عفا (عن الدية لنا) لأنه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها عفو

كالمعدوم (فان اختارها) أي الدية (عقب عفو مطلقا) او عفا عليها بعد عفو عنها وجبت (فاختيارها في الاولى من زيادتي كالعفو عليها ولما كان العفو عنها لغوا في الثانية صح العفو عليها وان تراخي عنه) وان لم يرض جان (بشيء من اختيار الدية أو العفو عليها فانها تجب لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه والمضمون عنه) ولو عفا (عن القود) على غير جنسها (أي الدية أو) على (أكثر منها ثبت) للعفو عليه وسقط القود (ان قبل جان) ذلك (والافلا) يثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياض فتوقف على الاختيار وهذا من زيادتي في الثانية (ولو قطع أو قتل شخص آخر (مالك أمره) ولو سكرانا أو سفها (بأذنه فهدر) أي لا قود فيه ولادية للأذن فيه وخرج بمالك أمره العبد والصبي والمجنون فتعبرى به أولى من تعبيره بالرشيد (ولو قطع) بضم أوله أي

يقتضي أنه لفظي وعبارته وما ذكرته تبع الأصل من أن الدية بدل عن القصاص لا ينافي قول الماوردي أنها بدل عن نفس المجنى عليه بدليل أن المرأة لو قتلت رجلا لزمها دية رجل ولو كانت بدلا عن القصاص لزمها دية امرأة وذلك لأنهم مع أنها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البديل بدل هـ وصرح م في شرحه أيضا بان الخلاف لفظي لاتفاقهم على ان الواجب دية المقتول فلم يبق لتلك الخلاف كبير فائدة قال حل وفيه نظر ظاهر لانه تقدم في فصل أركان القود أن فيه وجهين انتهى (قوله ولو محجور فليس أوسع) للرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو بجائنا يوجب الدية كما يؤخذ من أصله وقد أوضح الشارح الرد بقوله لان المحجور الخ (قوله لان المحجور عليه) ولو بفس م وهو علة لقوله بجائنا حل (قوله لا يكف الا كتساب) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على الدية لتكليفه حيث لا كتساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو بجائنا إذا غلب الأمر أنه ارتكب محرما وهو لا يؤثر في صحة العفو لتفويته ما ليس حاصل لا شرح م (قوله والعفو الخ) علة لقوله أو مطلقا حل (قوله اسقاط ثابت) وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله عقب عفو) بأن لا يزيد على سكتة النفس والتي بغير عذر وأن لا يأتي بكامة أجنبية والا كان متراخيا حل أي فلا تجب الدية به لانه لغو حيث لا صحة للعفو المطلق وتراخي الاختيار عنه وقوله مطلقا أي عفو مطلقا (قوله ان قبل جان) أي لفظا لانه صلح فلا بد له من صيغة اه قل على الجلال (قوله مالك أمره) بان يكون حرا باغا عاقلا أخذ من كلامه بعد (قوله فهدر) ما لم تقم قرينة على استهزائه فان دلت قرينة على ذلك وقتله قتل به ع ش على م (قوله أي لا قود فيه) ونجس الكفارة في القتل حل أي والتعزير شورى (قوله العبد) لان أذنه وان أسقط القود لا يسقط القيمة اذا قتل عبدا حل و م (قوله والصبي والمجنون) وأذنه لا يسقط شيئا شورى و م (قوله أولى من تعبيره بالرشيد) وذلك لشموله السفه ع ش (قوله فعنى عن قوده وارشه) وصورة المسئلة أن يعفو عن القود على مال ثم يعفو عن المال هكذا فهم به عليه شيخنا الطنيداني اه زى فاندفع ما يقال كيف يصح العفو عن الارش مع أنه لم يجب لان الواجب القود (قوله أو نحوه كاسقاط) وذلك كان قال بعد ذلك أي بعد قوله عفو عن القصاص على الارش وأوصيته به وأبرأته منه أو أسقطته عنه حل وحاصل هذه الصورة أن فيها أربعة أشياء قود العضو وأرشه وقود السراية فهذه الثلاثة يصح فيها العفو مطلقا الا ولان مباشرة والثالث تبعا وأما الرابع وهو ارش السراية ففيه تفصيل وهو ان كان العفو عنه بلفظ الوصية سقط أيضا والافلا (قوله عن قود العضو والسراية) أي السراية للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسراية ما يشمل السراية الى عضو آخر كما قاله حل لان السراية الى عضو آخر لا قود فيها كما ذكره المثلن بقوله سابقا ولو قطع أصبعافتا كل غيرها فلا قود في المتأكل وكان الحلبي اعتمد فيما قاله على قول الشارح لا عن ارش السراية الى نفس أو عضو آخر وهو لا يصح أن يكون مستندا لانه مفروض في الارش والكلام هنا في القود تأمل (قوله وان قال) الغاية للرد وقوله عن ذلك أي عن قود العضو والسراية الخ (قوله ولو بغير الخ) هذا تعميم ليتأتى قوله

الآتي

عضوه وان سرى القطع (فعفا عن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو ابراء

ونحوه كاسقاط (صح) العفو عن قود ذلك العضو والسراية وعن ارش العضو ان خرج من الثلث وأجاز الوارث والاسقط منه قدر الثلث (لا عن ارش السراية) الى نفس أو عضو آخر بان تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وان قال) مع عفو عن ذلك ولو بغير لفظ الوصية

(و) عفوت (عما يحدث) من الجنابة لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلا يتناول غيرها والعفو عما يحدث باطل لانه ابراء عما يجب (الان عفا عنه) أي عما يحدث (بلفظ وصية) كالوصية (١٥٩) له بارش هذه الجنابة وبارش ما يحدث

منها فيصح ويسقط ارش العضو مع ارش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء من زيادتي (ومن له قود نفس بسراية) قطع (طرف ففعا عنها فلا قطع) له لان مستحقه القتل والقطع طريقه وقد عفا عن مستحقه وقال البلقيني المعتمدان له القطع وصرح به في البسيط (أو) عفا (عن الطرف فله جزا الرقة) لاستحقاقه له (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس) بجأها أو بعوض (فسرى القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) فتقع السراية قودا لان السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو وقاعدة بطلانه تظهر فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم فان لم يصرح العفو فلا يلزمه غرم لقطع العضو لانه قطع عضو من يباح له دمه فكان كالمو قطع يدمر تند والعفو انما يؤثر فيما يبق لا فيما استوفى (ولو وكل) باستيفاء القود (ثم عفا) عنه (فاقتص الوكيل جاهلا) عفوه (فعليه دية) لورثة الجاني لانه بان انه قتله بغير حق فعلم انه لا قود

الآتي الان عفا عنه الح وحرر هذا المحل فان فيه خفاء ح لوقوله ليتأتى قوله الح أي لان الاستثناء لا يكون الا من عام وكان الانسب أن يقول الشارح ولو بلفظ وصية اذ هو المتوهم بدليل الصحة اذا كان العفو به فهو تعميم في العفو وقوله لانه انما عفا الح لتعليل للطوى تحت الغاية وهو ما اذا لم يقل وعما يحدث وقوله والعفو عما يحدث باطل لتعليل للغاية وأورد عليه صحة العفو عن قود السراية مع انها مستحدث وأجيب بانه انما صح لوجود سببه وهو الجنابة على العضو فكانه موجود كما أشار له حل ويرد عليه ان سبب الارش قد وجد أيضا وهو قطع العضو تأمل وعبرة سم وقول الشارح والسراية أي لان السراية تولدت من معفو عنه فانتهت شبهة لدرء القصاص وبذلك يتدفع ما قد يقال لمصح العفو عن قود السراية دون أرشها وذلك لان أرشها لا يسقط بالشبهة اه (قوله بالشرط السابق) وهو ان خرج من الثلث الح (قوله بسراية) خرج بالسراية المباشرة كما لو قطع يده ثم قتله فالقصاص من تحقق فيه ما اصاله فلو عفا عن النفس لم يسقط قصاص الطرف وبالعكس س ل (قوله ففعا عنها) أي السراية أو النفس (قوله فلا قطع) الا اذا كان المستحق للنفس غير مستحق الطرف كان قطع يدرقيق ثم عتق ثم مات سراية فقصاص النفس لورثة العتيق وقصاص اليد للسيد ولا شك حينئذ ان عفو أحد هما لا يسقط حق الآخر س ل (قوله ان له القطع) ضعيف (قوله فله جزا الرقة) وليس هذا عفو عن بعض القود حتى يسقط بل عن طريق مخصوص له شورى (قوله ولو قطعه المستحق) أي لقطع طرف سرى الى النفس كأن قطع يديدهم وسرى الى النفس ثم ان وارث عمر و قطع يديدهم وعفا عن النفس وعبرة شرح مر في الدخول على هذا لما كان من له قصاص للنفس بسراية طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال ولو قطعه الح (قوله لان السبب) وهو قطع الطرف وقوله قبله أي العفو وقوله مقتضاه وهو الموت (قوله لانه قطع الح) عبارة شرح مر لانه حال قطعه كان مستحقا لجلته فانصب عفوه لغيره (قوله فعليه دية) أي مغلظة وانما كانت عليه دون عاقلة لتقصيره بعدم تثبته مر (قوله فعلم) أي من قوله فعليه دية وغرض الاعتذار عن عدم ذكر هذين الحكمين في المتن مع ذكر الاصل لهما (قوله ولا يرجع بها) مالم يقصر في اعلام الوكيل بعفوه والارجع عليه كما بحثه الزركشي ونقل عن شيخنا عدم الرجوع مطلقا حل وعبرة شرح مر ولا يرجع بها على عاف وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا للبقيني لانه محسن بالعفو مع كون الوكيل يناسبه التغليظ تنفيرا عن الوكالة في القود لبنيانه على الدرء ما أمكن اه بحروفه (قوله رجع بنصف أرش) وفي قول رجع بنصف مهر المثل لانه بدل البضع شرح مر

كتاب الديات

جمعها باعتبار الانفس والاطراف والمعاني حل (قوله وهي المال) أي شرعا لما تقدم عن القاموس أنها لغة المال الواجب في النفس فقط ع ش على مر (قوله أو فيما دونها) أي ماله أرش مقدروا لا يشمل مالا مقدره مما فيه حكومة (قوله وهي) أي الدية هذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزأ من تعريف الودي المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه

عليه لعنهم ولادية على عاقلة (ولا يرجع بها) على عاف لانه محسن بالعفو (ولو لزمها) أي امرأة (قود فكجها به مستحقه جاز) لانه عوض مقصود (وسقط) القود للملكها قود نفسها (فان قارة) بها (قبل وطء رجع بنصف ارش) لتلك الجنابة لانه بدل ما وقع العقوبة درس (كتاب الديات) جمع دية وهي المال الواجب بالجنابة على الحر في نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض من فاء الكلمة وهي

مأخوذة من الودي وهو دفع الدية يقال وديت القتل أدبه وديا والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية وخبر الترمذي وغيره الآتي (دية حر مسلم) معصوم (مائة بعير) نعم ان قتله رقيق فالواجب أقل الامرين من قيمة القاتل والدية كما يعلم مما يأتي (مثلثة في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء أي حاملا (بقول خير بن عدلين وان لم تبلغ خمس سنين لخبر الترمذي في العمد وخبر أبي داود في شبهه بذلك سواء أوجب العمد قودا فعني على الدية أم لم يوجبه كقتل الوالد ولده) ونحوه في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنات لبون وحقاق وجذعات من كل منها في دية المسلم عشرون لخبر الترمذي وغيره بذلك (الا) ان وقع الخطأ (في حرم مكة) سواء أكان القاتل والمقتول فيه أم أحدهما (أو) في (أشهر حرم) ذي القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو محرم حرم) بالاضافة كأم وأخت (فثلثة)

وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذ حيث جعله جزأ من تعريفه فتأمل اه رشيدي ويحاجب بأن توقف الدية على الودي من جهة الاخذ وتوقف الودي على الدية من جهة التصور فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه وأجيب أيضا بان الدية سم للال الواجب بالجناية والودي اسم لدفع الدية كما قاله الشارح (قوله الآتي) أي اجالا في قوله لخبر الترمذي وغيره بذلك (قوله معصوم) أي غير جنين حل وأما المهر كزان محصن وتارك صلاة بعد أمر الامام بها فلا دية فيها وان وجب القصاص فيهما لو كان القاتل مثلها كافي قتل المرتد مثله ومثلها قاطع الطريق واصائل فلا دية فيهما برماوى وقول على المحلى وهو ظاهر اطلاق م ر لكن قيد الرشيدي عدم وجوب الدية في قتل الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق بما اذا لم يكن القاتل مثلهم اه (قوله ان قتله رقيق) أي لغير القتل لان السيد لا يجب له على قنه شيء فان كان مبعضا لزمه لجهة الحرية القدر الذي يناسبه من نصف أو ثلث مثلا و لجهة الرق أقل الامرين من باقي الدية والحصة من القيمة س ل وزى (قوله خلفه) في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم فاعل يقال خلفت خلفا من باب تعب اذا حلت فهي خلفه مثل نعبة وربما جعلت على لفظها ف قيل خلفات ويحذف الهاء أيضا يقال خلف والصحيح أن خلف جنس جنى يفرق بينه وبين واحدته بالتاء ككلم وكلمة اه (قوله وان لم تبلغ الح) للرد على من قال انها لا تجزى الا ان بلغت خمس سنين نظر الغالب ع ش على م ر (قوله لخبر الترمذي) لفظه من قتل عمدا رجعا الى أولياء المقتول ان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه اه سم (قوله وحقاق) أي امات شورى وفي نسخة حقات بالتاء وهي ظاهرة (قوله أم أحدهما) أي أم بعضه أم كاتما معافي الحل وممر السهم في الحرم كما هو قضية الحاق ذلك بجزاء الصيد واعتمده شيخنا م ر حل (قوله أو في أشهر حرم) أو رمى في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها أو عكسه وان مات خارجها وفي كلام حج اعتبار الجرح فيها وان وقع الموت خارجها بخلاف عكسه وهو متجه حل (قوله ذي القعدة) يجوز في القاف الفتح والكسر والفتح أفصح وذى الحجة يجوز في الحاء الوجهان والكسر أفصح اه شيخنا ونظم ذلك بعضهم فقال

وفتح قاف قعدة قد صححوا * وكسر حاء حجة قدر حجوا

وفي المصباح وذو القعدة بفتح القاف والكسر لغة اسم شهر والجمع ذوات القعدة وذوات القعدات والتثنية ذواتا القعدة وذواتا القعدتين فثنوا الاسمين وجعوهما وهو عز يز لان الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ولا يتوالى على كلمة علامتا تثنية اه أي في غير هذا ونحوه وهو علة لقوله عز يز سميا بذلك لعودهم عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني والحرم لتحريم القتال فيه انتهى زى وانما خص بالحرم مع تحريم القتال في جميعها لانه أفضلها والتحریم فيه أغلظ وقيل لان الله تعالى حرم فيه الجنة على ابليس اه قال في شرح مسلم الاخبار تظا فرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب فتكون من سنين خلافا لمن بدأ بالحرم فتكون من سنة واحدة وقائدة ذلك ما لو نذر صوم الأشهر الحرم مرتبة فيبدأ من القعدة على الاول ومن المحرم على الثاني كافي س ل واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائما قيل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل الاستعداد بشهر حرام وانقضى شهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما توالى شهران في الآخر لارادة تفضيل الختام والاعمال بالخوانيم اه شورى (قوله أو محرم حرم) أي محرميتها ناشئة عن الرحمة أي القرابة فهو من اضافة المسبب للسبب حل وقد ورد أن الله تعالى قال أنا الرحمن وهذه الرحم شققت لها اسما من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته اه سم (قوله كأم وأخت)

لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يباحق بها حرمة المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أثر لمحرمة رضاع ومصاهرة ولا اقرب غير محرم كقوله
عم والاول بقسميه ان كان قريبا كينت عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة واردة على قول الاصل أو محرما ذارحم (ودية عمد على جان
مجهلة) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطا وان تثلث (على عاقلة) لجان (مؤجلة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة
ان امرأتين اقتلتا فحذفت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في (١٦١) بطنها فقضى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان دية جنيها
غرة عبدا أو أمة وقضى بدية
المرأة على عاقلتها أي القاتله
وقتلها شبه عمد فنبوت
ذلك في الخطأ أولى والمعنى
فيه أن القبائل في الجاهلية
كانوا يقومون بنصرة الجاني
منهم ويمنعون أولياء الدم
أخذ حقهم فابدل الشرع
تلك النصرة ببذل المال
وخص تحملهم بالخطا وشبه
العمد لانهما بما يكثر لاسباب
في منعاطي الأسلحة خفت
اعاقته لثلا يتضرر بما هو
معذور فيه وأجلت الدية
عليهم رفقاً بهم (ولا يقبل)
في ابل الدية (معيب) بما
ثبت الرد في البيع وان
كانت ابل الجاني معيبة
(الابرض) به من المستحق
لان حقه السالم من العيب
في الدية (ومن لزمه)
الدية من جان أو عاقلته
(فن ابله) تؤخذ (ف) ان لم
يكن له ابل أخذت من
(غالب) ابل (محله) من
بلد أو غيره (ف) ان لم يكن
في محله ابل أخذت من غالب

يفي أن يقول كآب وأخ اذ الكلام هنا في دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسيأتي رشيدى (قوله اعظم
حرمة الثلاثة) استشكل التعليل في الاشهر الحرم بأن تحريم القتال فيها منسوخ وأجيب بأن أتر ذلك
مراعى وان نسخ كما في دين اليهود مثلا (قوله ولا رمضان) وان كان سيد الشهور لان المتبع في
ذلك التوقيف شرح م (قوله والاول) أي محرم الرضاع والمصاهرة (قوله واردا على) أي لان
الحرمية فيهما ليست من الرحم م (قوله خذفت) بالمجتمتين وقيل باهمال الاولى حل (قوله
فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بين أن دية الخ ويمكن جعله بمعنى حكم وتقدير الباء في قوله
ان ع ش (قوله على عاقلتها) متعلق بقضى الاول والثاني (قوله وقاتلها شبه عمد) هذا بدل على ان
الخذف بالمجتمعة حل (قوله والمعنى فيه) أي في وجوب دية الخطا وشبه العمد على العاقلة (قوله بما
هو) أي بقتل هو الخ (قوله بما ثبت الرد في البيع) وهو ما ينقص العين أو القيمة تقصافا حشا وانما
ألحق به لانها تنسبه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الاضحية مثلا اه عميرة (قوله من
المستحق) أي الاهل للتبرع اه زى (قوله في الدية) أي ثابت في الدية وهذا الطرف خبر ان
قرى السالم بالنصب وحال ان قرى بالرفع ع ش وأشار السارح بقوله في الدية الى الفرق بين هذا
والزكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين اه سم (قوله ومن لزمه الدية) أي الكاملة
المنصرف اليها عند الاطلاق وبها يخرج من لزمه الارش أو الحكومة فيخير بين النقد والابل
قل على الجلال (قوله أو عاقلة) ولو اختلفت محال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وان
كان فيه تنقيص لانها هكذا وجبت شرح م ولا يشكل هنا بما يأتي في بابها حيث قاله على غنى
نصف دينار الخ لان المراد هناك المقدار الواجب من قيمة الابل لا الذهب عينا كما أوضحه الرافعي
هناك (قوله فن ابله) أي غالبها تؤخذ ان تنوعت والاتغير حل (قوله أقرب محل) أي دون مسافة
القصر حل (قوله فيلزمه نقلها) ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن ائبل ببلد العدم فانه
لا يجب حينئذ نقلها كما جرى عليه ابن المقرئ وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر س ل (قوله
وبذلك) أي بوجوب الترتيب على الدافع المستفاد من العطف بالفاء اه ح ف (قوله لكن قال في
البيان الخ) أجيب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية وبين التراضي بالقيمة بدلها بأن الصلح عقد اعتياض
فاعتبر فيه العلم بالمعقود عليه والتراضي بقيمة الابل تنزيل لها منزلة المبدومة التي يرجع الى قيمتها بدلها
بدون تعاقد س ل (قوله كذا أطلقوه) أي جواز العدول بالتراضي أي لم ينهوه على جواز الصلح
عن ابل الدية أخذ ما بعده (قوله وقضته) أي قضية التعليل بجهالة الصفة (قوله لو علمت) أي
بأن تعينت و يرد عليه أن تعيينها لا يقتضي أن القيمة مأخوذة عن أعيانها وان علمت صفاتها لان
المستحق لا يملكها بالتعيين ا يكون أخذ القيمة عوضا عنها وانما القيمة مأخوذة عما في الدية وهو

(٢١ - (بجريمى) - رابع) ابل (أقرب محل) الى محل الدافع فيلزمه نقلها وبذلك علم
ما صرح به الأصل أنه لا يعدل الى نوع أو قيمة الا بتراض لكن قال في البيان كذا أطلقوه وليكن مبنيا على جواز الصلح عن ابل
الدية أي والأصح منعه لجهالة صفاتها وقضيتها أن صفاتها لو علمت صح الصلح وبه صرح الغزالي في بسطه وعليه جرى ابن الرفعة
فيصح العدول حينئذ وما تقرر من انها إنما تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم ابله هو ما في الأصل والمذهب والبيان وغيرها والذي
في الروضة ونقلها أصلها عن التهذيب

التخخير بينهما وظاهر ما تقرر أن ابله لو كانت معيبة أخذت اليه من غالب ابل محله قال الزركشي وغيره وايس كذلك بل يتعين نوع ابله
سليما كما قطع به الماوردي ونص (١٦٢) عليه في الام (وما عدم) منها كلاً أو بعضاً حساً أو شرعاً بان عدمت

في المحل الذي يجب تحصيلها
منه أو وجدت فيه باكثر
من ثمن المثل أو بعدت
وعظمت المؤنة أو المشقة
(فقيمته) وقت وجوب
التسليم نلزم (من غالب تقد
محل العدم) وقولي غالب
من زيادتي (ودية كتابي)
معصوم كاعلم عاصر (ثلاث)
دية (مسلم) نفساً وغيرها
ويعتبر في ذلك حل مناكتة
والافديته كدية مجوسى
(و) دية (مجوسى ونحو
وثنى) كعابد شمس وقر
وزنديقى وغيرهم عن له عصمة
كاعلم عاصر (ثلاث خسة)
أى المسلم أى ديته كما قال به
عمر وعثمان وابن مسعود
رضى الله عنهم وهذه أخس
الديات ونحو من زيادتي
(و) دية (أتى وخشى)
سوين (نصف) دية (ح)
نفساً ودونها روى البيهقي
خير دية المرأة نصف دية
الرجل وألحق بنفسها مادونها
وبها الخنثى لان زيادته
عليها مشكوك فيها (ومن
لم يبلغه اسلام) أى دعوة
نبينا صلى الله عليه وسلم
وقتل (ان تمسك بمالم
يبدل) من دين (فدية)
أهل (دينه) ديته فان كان
كتاباً فدية كتابي أو

مجهول الصفات اه اسعاد زى وعبرة حل لو علمت أى بقدرها وسنها وصفها لا بتعيينها لان ما فى
الذمة لا يتعين فيما عين والمراد بتعيينها الذى عبر به بعضهم وصفها بصفات السلم اه وكتب م ر بهامش
شرح الروض المراد بعلمها ما اذا ضبطت بصفات السلم التى يجوز معها بيع الموصوف ومحل منع الصلح عليها
ما اذا علمنا سنها وعددها وجهها وصفها اه فتحصل من ذلك أن علمها بعلم صفات ما تؤخذ منه وهو ابله
أو غالب ابل محله أو غالب ابل أقرب محل اليه فاذا علمنا ما تؤخذ منه بصفاته التى هو عليها وذ كراهاتى العقد
صح الصلح والافلا لانه فى المعنى بيع موصوف فى الذمة كما يؤخذ مما نقله س ل عن م ر (قوله التخخير
بينهما) أى بين ابله وابل غالب محله وهو المعتمد (قوله من غالب ابل محله) أى وان لم يكن فيه نوع ابله وهو
المعتمد (قوله بل يتعين نوع ابله سليما) وان لم يكن فى ابل محله بل يجب تحصيله من خارج عن محله هذا هو
الفرق بين القولين (قوله الذى يجب الخ) وهو دون مسافة القصر من محل الدافع (قوله أو وجدت) هو
وما بعده مثلاً لان لعدم الشرعى (قوله أو بعدت الخ) ضبط الامام عظم المؤنة بان زيد بمجموع الأمرين من
مؤنة احضارها وما يدفعه فى ثمنها فى محل الاحضار على قيمتها بمحل الفقد كما فى شرح م ر وع ش عليه
(قوله من غالب تقد محل العدم) فان غلب تقدان تخير الجاني زى قال سم ينبى ان يراد بمحل
العدم بلد الجاني ان وجد فيها ابل قبل ذلك لكنها عدمت وأقرب بلد اليها ان لم يكن وجد فيها ابل قبل
ذلك ووجد بالأقرب ولكنه عدم فان لم يكن وجد شئ لا يبلده ولا بالأقرب فينبى اعتبار بلده لانها
الاصل وانما يعدل الى غيره عند الوجود فيه لكن أى ابل تعتبر حينئذ بقيمة محل العدم اذالم يكن وجد
به ابل قبل ذلك فان أنواع الابل لا تنضبط وينبى اعتبار النوع الغالب وجوده مع الناس وفاقلم اه
(قوله ودية كتابي الخ) قال أبو حنيفة يجب فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عمدا
فدية مسلم أو خطأ فنصفها س ل (قوله عاصر) أى فى قوله وفى القتل عصمة (قوله حل مناكتة)
قال المصنف سابقاً وشرطه فى اسرايلية ان لا يعلم دخول أول آياتها فى ذلك الدين بعد ثبوت نسخه وفى
غيرها ان يعلم ذلك قبلها (قوله حل مناكتة) هذا يفيدك أن غالب أهل الذمة الآن انما يضمنون
بدية المجوسى لان شرط حل المناكتة فى غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد والله أعلم سم (قوله وثنى) أى
عابد الوثن وهو الصنم من حجر أو غير موقبل من غيره فقط شرح حج (قوله من له عصمة) عبارة
م ر عن له أمان من النحود دخوله رسولاً (قوله كما قال به عمر الخ) أى ولان للذمى بالنسبة للمجوسى خمس
فضائل كتاب يودين كان حقاً وحل ذبيحته ومناكتة وتقريره بالجزية وليس للمجوسى الا آخرها فكان
فيه خمس ديته اه حج (قوله وبها الخنثى) لم يقل وبها الخنثى فيما أى النفس وما دونها لان
الخنثى قد يخالف فيما دونها كالحلمة منها فيها الدية ومنه فيها الحكومة فله دية اه شوبرى (قوله بمالم
يبدل) بان تمسك بالكتاب الذى جاء به موسى أو عيسى ولم تمسك بمابدل منه وقوله أو مجوسياً ظاهره
أن المجوس لم كتاب تمسكوا به مع ان المشهور أن لهم شبهة كتاب بزعمهم انه كان لهم كتاب أنزل على نبيهم
فلما قتلوه رفع الآن يقال لهم كتاب فى زعمهم تمسكوا به (قوله فالحق بالمؤمن من أهل دينه) أى فلا
يشترط فيه أمان من اله رشيدى على م ر (قوله فان جهل الخ) لعل المراد علم عصمته وجهل دينه
الذى تمسك به تأمل سم وعبرة زى بان علمنا تمسكك بدين حق ولم تعلم عينه (قوله دية أهل دينه)
أى كتابه كما عبر به م ر قال الرشيدى لعل المراد مطلق كتاب الشامل لثل مخف ابراهيم وزبور داود

أى

مجوسياً فدية مجوسى لانه بذلك ثبت له نوع عصمة فالحق بالمؤمن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه

قال ابن الرفعة يجب أخس الديات لانه المتيقن (والا) بان تمسك بمابدل من دين أو لم تمسك بشئ

أى فلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذى يجعل دية ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم
مما مر أو بكتاب غيرهما فتكون دية دية المجوسى والافتى علم تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو
نصرانى وإن جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بأن لم تبلغه الخ) انظر وجه هذا الحصر وهلا
كان مثله ما إذا بلغت دعوة نبي إلا أنه لم تمسك بدينه اه رشيدى (قوله بما كثرهما دية) ولا ينافيه
ما مر فى الخشنى من الحاقه بالأتى اذ هو المتيقن لانه لا موجب فيه يقينا بوجه يلحقه بالرجل وهما فيه
موجب يقينا يلحقه بالاشرف ولا نظر لما فيه مما يلحقه بالأخص لان الأول أقوى لكون الولد يلحق
أشرف أبويه غالباً شرح م والمتولدين من نجب فيه الدية ومن لا نجب كأن تولدين آدمى وغيره
وقضية قولهم • والذى اشترى جزاء وديه • انه نجب فيه دية الادمى اه ع ش (قوله والتغليظ
السابق بالتثليث) أى بسبب كون القتل عمداً أو شبه عمداً وكونه خطأ فى الحرم أو فى الأشهر الحرم أو
كون القتل محرم رحم وفي كلامه كتناء أى والتخفيف السابق بالتخمينس يأتى أيضاً فى دية الكافر
دل على هذا قوله وفى قتله خطأ الخ وعبارة شرح م والتغليظ والتخفيف يأتى فى الذكر والأتى
والذى والمجوسى والجراحات بحسابها والأطراف والمعاني بخلاف نفس القن (قوله فى قتل كتابى الخ)
وذلك لا ما إذا نسبنا الاربعين الواجبة فى دية الكامل للثلاثة تكون خمسين فكذلك إذا نسبنا ثلاثة عشر
وثلاثة الى دية الكتابى تكون خمسين فالواجب فى كل دية معاملة من الحوامل خساها (قوله وعن
المتولى الخ) معتمد وذلك لانه ممنوع من دخوله أى حرم مكة مطلقاً

درس

﴿فصل فى موجب مادون النفس الخ﴾ (قوله ونحوه) الأولى حذفه لان جميع ما ذكره فى هذا
الفصل من أحكام الجرح وبيان موجب ما ذكره ع ش تمثيلاً للنحو بقوله كأن وسع موضحة غيره
فيه نظر لان توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها أرش مستقل فالكلام على توسيع موضحة الغير
من جهة الكلام على موجب الجرح ومثله بعضهم بالتغليظ تأمل (قوله فى موضحة رأس أو وجه)
التقييد بالوجه والرأس لا بد منه أيضاً فى الهاشمة والمنقلة اذ لا يجب فى كل منهما نصف العشر الا اذا كان
فى الرأس أو الوجه كما صرح بهذا التقييد فى شرح البهجة الكبير اه شيخنا وتقدم أن الشجاج عشرة
وزاد عليها هنا الجائفة فالجثة أحد عشر وحاصل ما ذكره فيها أنه جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة يجب فى كل منها
نصف عشر الدية وهى الموضحة والهاشمة والمنقلة وثلاثة يجب فى كل منها ثلث الدية وهى المأمومة
والدامغة والجائفة وخمسة ليس فيها أرش مقدرد ذكرها بقوله وفى الشجاج الخ (قوله المقبل) وهو
ما تقع به المقابلة والذى تحته ما يلى الصدر فهو من الوجه هنادون الوضوء ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء
أن المدار هنا على الخطر أو الشرف اذ الرأس والوجه أعز فى البدن وما جاور الخطر والشريف مثله
وتم على ما رأس وعلى ما تقع به المواجهة وليس بجاورهما كذلك اه م وعبارة البرماوى قوله الناتئ
خلف الاذن انما أخذها غاية لانه بما يتوهم ان المراد بالوجه والرأس ما يجب غسله فى الوضوء
فبين انه ليس مراداه والفرق ما ذكره م (قوله أو صغرت واتحمت) فارق ذلك سن
غير المتغور وان كان الغالب على الموضحة الالتحام لتلازم اهدار الموضحات دائماً بخلاف السن
فان الجنى عليه ينتقل الى حالة أخرى فيضمن فيها اه سم (قوله نصف عشر الخ) أى ان لم
توجب قوداً أو عني على مال وقوله المسلم أى الذكراً المصوم اه ع ش (قوله غير الجنين) أما
هو اذا جنى عليه بموضحة وانفصل ميتاً فالقياس وجوب القرة فقط فاذا نزل حياً فنصف عشر دية هذا
ما نقل فى الدرر فإنى لم أرفهاً نقلها صريحاً اه ع ش وعبارة ع ش اما الجنين فان اوضحه
الجاني ثم انفصل ميتاً بغير الايضاح ففيه نصف عشر قيمة غرة وان انفصل ميتاً بالايضاح ففيه غرة

بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلاً
(فكم مجوسى) دية
ولتولدين مختلفى الدية
يعتبريا كثرهما دية سواء
أكان أباً أم أما والتغليظ
السابق بالتثليث يأتى فى
دية الكافر فى قتل
كتابى عمداً أو شبهه
عشر حقائق وعشر جذعات
وثلاث عشرة خلفه وثلاث
وفى قتله خطأ ستة وثلاثين
من كل من بنات مخاض
و بنات لبون و بنى لبون
و حقائق وجذعات وفى قتل
مجوسى عمداً أو شبهه
حقان وجذعتان
وخاقتان وثلاثان وفى قتله
خطأ بغير وثلاث من كل سن كما
مر آتوا عن المتولى وغيره
استثناء الكافر المتولى فى
حرم مكة من التثليث

درس

﴿فصل فى موجب
مادون النفس من الجرح
ونحوه﴾

يجب (فى موضحة رأس
أو وجهه ولو) فى العظم
الناتئ خلف الاذن أو فيها
تحت المقبل من اللحين
أو (صغرت واتحمت
نصف عشر دية صاحبها)
ففيها الكامل وهو الحسر
المسلم غير الجنين

خسة أبخرة تلعب في الموضحة خمس من الأبل رواء الترمذي وحسنه وانما لم نسقط بالالتحام لانها في مقابلة الجزء الذاهب والالم الحاصل أما موضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة (و) في (هاشمة) قلت أو (أوضحت) ولو بسراية (أو أوجت له) أي للايضاح بشق لاخراج عظم أو قويم (عشر) من دية صاحبها (١٦٤) ففيها الكامل عشرة أبخرة قلاروي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم

ولا تفرد الموضحة بارش لانه تبين أن الجناية على النفس أي نفس الجنين وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجناية ففيه نصف عشر دية وان انفصل حي ومات بالجناية ففيه دية كاملة ولا تفرد الموضحة بارش لانه تبين أن الجناية على النفس وقوله نصف عشر قيمة غرة أي قياسا على نصف عشر الدية الواجب في ايضاح الحى يجعل الغرة كالدية (قوله خسة أبخرة) مثله اذا كانت عمدا أو شبهه جذعة ونصف وحقة ونصف وخلفتان لأن الثلاثين جذعة أو حقة الواجبة في الدية الكاملة خمس المائة ونصف خمسها فكذلك الواحدة والنصف خمس الخمسة ونصف خمسها والأربعون خلفه الواجبة في الدية الكاملة خمسان فكذلك الخلفتان خمس الخمسة ولحق مسلمة بعيران ونصف ولذى بعير وثلاثان ولجوسي ثلث بعير وتسمية خسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير اه حل وحل (قوله وفي هاشمة) أي في الرأس أو الوجه اه حل فان كانت في غيرهما ففيها حكومة (قوله أوجب في الهاشمة) أي المصحوبة بالايضاح حل (قوله أخذ اماما) وهو قوله وفي هاشمة قلت وأوضحت حل لانه معلوم أن الموضحة فيها نصف العشر فيكون النصف الآخر شا للهاشمة وحدها (قوله وقيس بها الدائمة) لم يذكرها في المتن حتى يقيسها على المأمومة على أن القياس فيه شيء لأنها رائدة على المأمومة فكان مقتضاها ان يكون واجبا أكثر ومن ثم قال الماوردي ان فيها حكومة زيادة على ثلث الدية (قوله جرح الخ) ولو كان الجرح الواصل بآخرة حل (قوله أي كد اخلها) أشار به الى أن قول المصنف كبطن الخ أمثلة للجوف ع ش (قوله غيره) يصدق بما اذا كان جوف ظاهر أو مثل له بالقم والاتساق باطنا وليس بمحل ولا طريق له ومثله بغير البول وداخل الفخذ ومثله بالفخذ ما يشمل الورك اذا التجويف فيه قال زى والفخذ ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل بمحل القعود وهو الالية وهو مجوف وله اتصال بالجوف الاعظم (قوله كالقم والاتساق) لان كلام من القم والاتساق وان كان طريقا للبطن المحيل الا انه ليس جوف باطنا حل أي والموضوع أنه جوف باطن فاندفع اعتراض سم بان القم والاتساق طريقان للحيل فكيف يخرجهما وكأنه فهم أن قوله أو طريق معطوف على جوف باطن وليس كذلك بل معطوف على محيل فيكون قوله باطن قيد فيه أيضا (قوله ولو أوضح واحد) أشار به الى أن محل ما تقدم في المأمومة وما قبلها عند اتحاد الجاني زى (قوله وأم رابع) ولو جرح خامس خريطة الدماغ كان عليه حكومة خلافا لما في التهذيب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم تمت فان مات وزعت عليهم أخماسا حل وبعبارة سبط الطبراني ولودمغ خامس فان ذفق لزمه دية النفس ولزم كلام من قبله أرش جرحه وان لم يذفق وحصل الموت بالسراية أي بفعلهم وجبت ديتها أخماسا عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات بخلاف ما لو حصل الاندمال أو مات بسبب آخر فعلى كل من قبل الدماغ أرش جرحه وعليه هو حكومة كما صرح به في ع ب (قوله في الكامل) أي الحرام المسلم الذي ذكر لانه الذي في موضحة خسة ووجه الاولوية ان قوله فعلى كل من الثلاثة خسة يؤهم أنها واجبة في المجنى عليه ولو ناقصا بخلاف قول المصنف نصف عشر فانه لا إيهام فيه لأن المراد منه نصف عشر دية المجنى عليه ع ش (قوله وغيرها) وهو الدائمة والباضعة والمتلاحة والسمحاق

أوجب في الهاشمة عشرة من الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي موقوفا على زيد (و) في هاشمة (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذ اماما وقولي أو أوجت له من زيادتي (و) في (منقلة) بايضاح وهشم (هما) أي عشر ونصفه ففيها الكامل خسة عشر بعير بخبر عمرو بن حزم بذلك رواء أبو داود (و) في (مأمومة ثلث دية) من دية صاحبها (كجائفة) بخبر عمرو بذلك أيضا وقيس بالمأمومة الدائمة (وهي) أي الجائفة (جرح ينفذ لجوف) بقيد زديتهما بقولي (باطن محيل) للقاء أو الدواء (أو طريق له) أي للحيل (كبطن ومدر وثغرة نحر وجبين) أي كد اخلها فان خرت الامعاء ففيها مع ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكو وغيره كالقم والاتساق والعين وهر البول وداخل الفخذ (ولو أوضح) واحد (وهشم) في محل الايضاح

فكان ما قطع منها ثلثاً أو نصفاً في غمق اللحم (الاكثر من حكومة وقسط من الموضحة) وهذا ما نقله في الروضة كأصلها عن الاصحاب والاصل اقتصر على وجوب قسط أرض الموضحة (والا) أي وان لم يعرف نسبتها منها (حكومة) لا تبلغ أرض موضحة كجرح سائر البدن (ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد أو اتسمت موضحة عمداً أو غيره) من خطأ وشبه عمداً فهو أعم من قوله وخطأ (أو شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأساً أو وجهاً أو وسع موضحة) (غيره فوضعتان) لاختلاف الصورة في

(١٦٥)

الاولى والحكم في الثانية والمحل في الثالثة والفاعل في الرابعة اذ فعل الشخص لا يبنى على فعل غيره بخلاف ما لو وسعها الجاني فهي موضحة واحدة كما لو أتى بها ابتداءً كذلك ولو عاد الجاني في الاولى فرفع الحاجز بينهما قبل الاندمال لزمه أرض واحد وكذا لو تأكل الحاجز بينهما لان الحاصل بسراية فعله منسوب اليه وخرج بينهما لحم وجلد ما لوبقى أحدهما فوضحة واحدة لان الجنابة أتت على الموضع كله كاستيحا بالايضاح (والجائفة كموضحة) في التعدد وعدمه صورة وحكما ومحلا وفاعلا وفي غير ذلك كعدم سقوط الارش بالاتحام وبذلك علم تعددها فيما لو طعن به من له رأسان والحاجز بينهما سليم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جانب إلى آخر جائفتان) لانه جرحه

اه زى (قوله والاصل اقتصر الخ) هو محمول على ما اذا كان أكثر من حكومة زى (قوله كجرح سائر البدن) التشبيه في ثبوت حكومة لا بقيد كونها لا تبلغ أرض موضحة لما يأتي من أن الواجب في حكومة ما لا مقداره كفتح أن لا تبلغ دية نفس وان بلغت أرضاً مقدراً اه ع ش ملخصاً (قوله ولو أوضح موضعين الخ) أشار به إلى أن الموضحة تعدد بحسب الصورة والحكم والمحل والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب زى (قوله أو شملت رأساً أو وجهاً) أما لو شملت وجهاً أو جهة أو رأساً أو قفاً فوضحة واحدة. لكن مع حكومة في الأخيرة تشرح م ر (قوله بخلاف ما لو وسعها الجاني) أي قبل الاندمال (قوله فهي موضحة واحدة) أي ان اتحد عمداً أو غيراً ما اذا كانت الموضحة عمداً والتوسيع خطأ أو بالعكس فوضعتان كما يفهم من قوله أو اتسمت الخ ع ن (قوله لزمه أرض واحد) أي حيث كانت الجنابة من نوع الاولى كأن كانت الموضحة عمداً أو الرفع عمداً أو كان خطأ والاقطاعة أو ريش ع ش (قوله في التعدد) كأن يكون بين الجائفتين لحم وجلد (قوله وحكما) أي عمداً أو غيره وقوله ومحلا كالبطن والجنب ومثال تعدد الجائفة محلا الصورة كأن يخرق صدره ويترجل بالآلة إلى أن يصل بطنه فهذه جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله وفي غير ذلك) نعم لانجب دية جائفة على من وسع جائفة غيره الا ان كان من الظاهر والباطن والا فحكومة تشرح م ر (قوله فلونفذت الخ) انما به على هذا التلايتوهم ان الجائفة مختصة بما دخل فاذا نفذت إلى الظهر وخرقته لا يقال ان هذه جائفة بما دخل بل بما خرج م ر (قوله لجائفتان) ويجب أيضاً حكومة بخرق الامعاء أخذاً من قوله السابق فان خرقت الامعاء ففيها مع ذلك حكومة اه سم على حج ع ش على م ر درس

فصل في موجب ابانة الاطراف المراد بها لاجزاء فتشمل السن وبهض العضو (قوله ولو بايأس) بان تستحشفا والغاية لارد (قوله لخبر عمرو بن حزم) وكان جلاد النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا (قوله ولانه) تعليل لغاية وقوله منفعة دفع الهوام الاضافة بيانية وقوله بالاحساس الباء سببية متعلقة بدفع (قوله ايضاح) أي في غير محلها من الرأس والوجه (قوله السميع) لكن يجب في قطع أذن السميع دية لان الأذن بين ودية للسمع لانه ليس حالاً في جرم الاذن كما سيأتي في دية المعاني (قوله ويقدر) أي ذلك البعض بالمساحة أي وبالجزئية أيضاً بان يقاس المقطوع منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للباقي ويؤخذ بتلك النسبة من دينها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف دينها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافه فيما مر في قود الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح من كونه قيراطاً مثلاً وقيراطين ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ اه رشيدى وعبارة الشيخ يعني ع ش قوله ويقدر بالمساحة فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الاذن وجب ثمن الدية فلعل هذا هو

جرحين نافذين الى الجوف درس (فعل) في موجب ابانة الاطراف والترجعة به من زيادتي (في) الجنابة على (الاثنين ولو بايأس) لهما (دية) لخبر عمرو بن حزم وفي الاذن خمسون رواة الله ارقطى والبيهقي ولانه أبطل منهما منفعة دفع الهوام بالاحساس فلو حصل بالجنابة ايضاح وجب مع الدية أرض موضحة ومواء في ذلك السميع والاصم والمراد بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من جنس عليه (و) في (بعض) منهما (قسطه) منها لان ما وجب فيه الدية وجب في بعضه قسطه منها واليهض صادق بواحد ففيها النصف وبعضها ويقدر بالمساحة

(و) في ابانة (يابستين حكومة) كابانة يدشلاء وجفن واثن وشفة مستحشفات (و) في (كل عين نصف) من الدية لخبر عمر وبذلك رواه مالك (ولو) كانت العين (عين أحول) وهو من في عينه خال دون بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف بصره (أو بها يبيض لا ينقص ضوءاً) لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا نظر إلى مقدارها فصوره مسألة الأعور وقوع الجناية على عينه السليمة (فان نقصه) أي (الضوء) (فقط) منه فيها (ان انضبط والا حكومة) فيه وفرق بينه وبين

الأعمش بان البياض ينقص الضوء الذي كان في أصل الخلقة وعين الأعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل قاله الرافعي ويؤخذ منه كما قال الأذرع وغيره ان العمش لو تولد من آفة أو جناية لا تكمل فيها الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لاعمى) لأن الجلال والمنفعة في كل منها ففي الأربع الدية ويندرج فيها حكومة الاهداب (و) في (كل من طرفي مارن وحاجز) بينهما (ثالث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيه حكومة القصبية (و) في كل (شفة) وهي في عرض الوجه إلى الشدين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) ففي الشفتين الدية لخبر عمر وبذلك رواه النسائي وغيره فان كانت مشقوفة ففيها نصف ناقص قدر حكومة (و) في لسان (لناطق) (ولو لا لکن وأرت والتغ وطفل) وان

المراد بالمساحة اذ لا يظهر بين الجزئية والمساحة هذا فرق فان معنى المساحة ان يعتبر قدر المقطوع وينسب إلى الاذن بكاملها ويؤخذ من الارش بمثل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لزم أن يكون ربعا أو نصفاً وغيرهما وهذا هو عين الجزئية اه حجج (قوله في ابانة يابستين حكومة) وقد تقدم أخذ الاذن الصحيحة بشلاء لان القصاص مبنية على المماثلة فلا ينافي وجوب الحكومة في قطع الشلاء اه زى ومراده الجواب عن قول الزركشي ان جريان القصاص في اليابسة وعدم تكميل الدية فيها بما لا يعقل وحاصل الجواب أنه لا تلازم بين القصاص والدية فان المرتد اذا قتل مرتداً عليه القصاص ولا تجب الدية كما مر لان ماله في (قوله ولو عين أحول) هذه الغايات للتعميم الا الثانية فانه للرد على من يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لان سليمته بمنزلة عيني غيره كما في شرح م (قوله أو بها يبيض) سواء كان البياض على بياضها أو سوادها أو ناظرها زى (قوله لا ينقص) بفتح الياء وضم القاف أو بضم الياء وكسر القاف المشددة وأما ضم الياء واسكان النون وكسر القاف المخففة فلحن شيخنا وماضيه بتخفيف القاف وتشديد ها (قوله فصوره) تفريع على العلة (قوله فان نقصه) أي وكان عارضاً بان تولد من آفة أو جناية فان كان خلقياً كانت فيها الدية حل (قوله منه) أي من النصف (قوله على عينه السليمة) فعين الأعور والبصرة كغيرها لا يجب فيها الا نصف الدية تلويحاً بمالك وأحمد حيث قال في الدية كاملة زى (قوله منه) أي من الفرق (قوله وفي كل جفن) أي قطعاً أو يابساً اه م (قوله وفي كل من طرفي مارن وحاجز) أي قطعاً أو شلاً وكذا قوله وفي كل شفة وفي تعويج الاث حكومة كتعويج الرقبة ونحو تسويد الوجه كما في م (قوله إلى الشدين) قال في المصباح الشدين جانب الفم وهو بالفتح والكسر وجع المفتوح شقوق مثل فلس وفلس وجع المكسور أشداق مثل جل وأحبال ع ش على م (قوله في الشفتين الدية) فلو قطع شفتيه فأذهب الباء والميم قال الاصطخري يجب مع ديهما ارش الحرفين وقال ابن الوكيل لا يجب غير ديهما كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض ان الوجه الاول من ل (قوله فان كانت مشقوفة) ظاهره ولو خلقياً ع ش (قوله وفي لسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسط من الدية مدابني (قوله ولناطق) أي بلفظ أو بالقوة كالطفل (قوله ولو لا لکن) وهو من في لسانه لکن أي عجمة ومنافع اللسان ثلاثة الكلام والذوق والاعتماد عليه في أكل الطعام وإدارته في اللهو ولتحتي يستكمل طعمه بالاضراس زى (قوله أثره) أي النطق أو التحريك (قوله فقيه) أي في قطعه حكومة (قوله والافدية) ولا حكومة ان قسنا الذوق في جرم اللسان والا حكومة له أيضاً فيا يظهر حج من ل فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لاللة لسانه بل لعدم سماعه ففي وجوب الدية بقطعه وجهان والمعتمد وجوب حكومة زى (قوله لم تسترد) وكذا سائر الاجرام الا ثلاثة من غير المشغور ورواها جلد والافضاء قول (قوله وان كسر هال) اشتمل كلامه على أربع غايات الاولى والثالثة للتعميم والثانية

لم يظهر أثر نطقه (دية) لخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره مع ان بلغ أو ان اخطى أو التحريك ولم يظهر أثره فقيه للرد

حكومة (و) في لسان (الآخر حكومة) ختقيا كان الحرس أو عارضاً كفي قطع يدشلاء هذا ان لم يذهب بقطعه الذوق والافدية ولو اخذت دية اللسان فنبت لم تسترد وفارق عود المعاني كما سيأتي بأن ذهابها كان مظلوناً وقطع اللسان محقق فاعاد غيره وهو نعمة جديدة (و) في (كل سن) أصلية تامة مشغورة (نصف عشر) ففي سن حرم مسلم خمسة أبعرة لخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (وان كسر هادون

(السنخ) بكسر الميم وسكون النون وانحما الخاء وهو أصلها المستر بالعم (أو عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها) ففيها نصف العشر لبقاء الجمال والمنفعة فيها والعود نعمة جديدة فإن قلع هو أو غيره السنخ بعد الكسر لزمه حكومة وتعبيري بنصف العشر أولى من اقتصاره على خمسة أبعرة أسن الكامل (فإن بطلت منفعتها حكومة) كزائدة وهي الخارجة عن سمت الأسنان ففيها حكومة (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فيحسابه) وإن زادت (١٦٧) على دية ففيها مائة وستون بعيرا وإن

اتحد الجانبان لظاهر خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد حكومة أو لكل سن منه أرش وجهان بسلا ترجيح للشيخين وصحح صاحب الأنوار الأول والقسم والبلقيني الثاني وهو الوجه كما شمله كلام الجمهور (ولو قلع سن غير مشغور) فلم تعد وقت العود (وبأن فساد منبتها فأرش) يجب كما يجب القود فلو مات قبل بيان الحال فلا أرش لأن الظاهر عودها لو عاش والاصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة (وفي الحين دية) كالأذن ففي كل لحي نصف دية (ولا بدخلي فيهما) أي في دينهما (أرش أسنان) لأن كلا منهما مستقل وله بدل مقدر (و) في (كل بدور رجل نصف) من الدية لخبر عمرو بذلك رواه النسائي وغيره (فإن قطع من فوق كف أو كف حكومة) تجب (أيضا) لأنه ليس بتابع

لرد على من قال إذا عادت لا يجب فيها الأرش لأن العائدة قائم مقام المقلوعة والرافعة للرد على من قال إنها إذا نقصت منفعتها يجب فيها حكومة كما يعلم من كلام أصله مع شرح م (قوله أو قلت حركتها) أي وإن كانت قليلة الحركة قبل القلع أو كانت ناقصة المنفعة قبل القلع أيضا (قوله فإن بطلت منفعتها) أي قبل قلعها حل (قوله وهي ثنتان وثلاثون) أي في أكثر الأشخاص منها ثانيا أربع اثنتان من الفوق واثنتان من التحت وهي في مقدم القدم أول ما ينبت من الأسنان للرضيع ور باعيات وهي أربع خلف الثنايا من الجانبين كذلك وأنياب وهي أربع خلف الر باعيات كذلك وضواحك وهي أربع خلف الأنياب كذلك وطواحين وهي ثنتا عشرة خلف الضواحك ست في الفوق في كل جانب ثلاثة وست في التحت كذلك ونواجذ وهي أربع خلف الطواحين اه مر عشي وتسمى ضمير من الحلم وفي الغالب لا تنبت إلا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها وهو الخصى فتكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له ثنتان إنما فتكون أسنانه ثلاثين وهو الأجود اه عميرة وفي قل تقديم الضواحك على الأنياب (قوله وهو الأوجه) معتمد (قوله فلم تعد وقت العود) فإن عادت لم يجب شيء ما لم يبق شيء شرح م فإن بقي شيء ففيه حكومة عشي (قوله وبأن الح) أي بقول خير بن شرح م (قوله فلو مات قبل بيان الحال) بأن مات قبل العلم بالفساد أو قبل تمام نباتها كما عبر بذلك في الروض اه سم وعبرة زى فلو نبت البعض أي بعض السن المقلوعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بطريق الأولى اه وظاهر قوله فلا شيء له أنه لا يجب له حكومة فكلامه أولى من كلام سم المدخل لهذه الصورة في كلام الشارح لأنه يفهم أنها يجب فيها حكومة تدبر (قوله نعم تجب له حكومة) لئلا تكون الجناية عليها هدرامع احتمال عدم العود ولو عاش عشي على م (قوله وفي الحين) وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلي أما العليا فتنبت أعظم الرأس اه زى ويتصور أفراد المحيين عن الأسنان في صغير أو كبير سقطت أسنانه بهرم أو غيره ولو فكهما أو ضربهما فيدستا لزمه ديتهما فإن تعطل بذلك منفعة الأسنان لم يجب لها شيء لأنه لم يكن عليها بل على المحيين نص عليه في الام س ل قال سم وقديقال هو وإن لم يكن عليها لكن حصل ذلك بسراية جنابته اه (قوله وله بدل مقدر) بخلاف الكف مع الأصابع وأيضا فاللحيان يكمل خلقهم ما قبل الأسنان ولكل منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف مع الأصابع عميرة (قوله بخلاف الكف مع الأصابع) أي إن اتحد القاطع والقطع فإن اختلف القطع كأن قطع الأصابع أو لأم عاد و قطع الكف وجبت له حكومة كافي شوري (قوله وأئةة غيرها) شامل لخضر الرجل لأن له ثلاث أنامل وإن لم تحس قل على الجلال (قوله ولو زادت الأصابع) أي وكان الزائد أصليا أو اشتبه بالأصلي كأن كان في اليد عشرة أصابع وكلها أصلية أو اشتبه بالأصلي بالزائد بخلاف الزائد يقينا ففيه حكومة فلا يخالف ما في شرح الروض تأمل وحرر (قوله قسط الواجب عليها) أي على الأامل لأن الحكم هنا منوط بالجلالة بخلافه في الأسنان فإنه منوط بالأفراد فوجب لما زاد أرش كامل تأمل

بخلاف الكف مع الأصابع وفي اليد والرجل الثلاثين حكومة (و) في (كل أصبع عشر دية) من دية صاحبها ففي أصبع الكامل عشرة أبعرة لخبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره (و) في (أئةة إيهام نصفه) أئةة (غيره أئةة) عملا بتقسيط واجب الأصبع ولو زادت الأصابع أو الأامل على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط الواجب عليها وتعبيري بما ذكر أعظم من اقتصاره على دية أصابع الكامل وأناملها

(و) في (حلمتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لأن منفعة الارضاع لها كمنفعة اليد بالاصابع ولا يزداد بقطع الثدي معها حتى وتدخل حكومته في ديتها (و) في (حلمة غيرها) من رجل وخشي (حكومة) لأنه انلاف جال فقط وذ كركم الخنثى من زيادتي (و) في (كل من فرج المرأة) وذ كركولو

(١٦٨)

شورى قال ح ف والتقيط المذكور صحيح في الانامل بخلاف الاصابع لان المعتمدان الاصبع الزائدة فيها حكومة مطلقا وعبارة شرح الروض فان قيل لم يقسموا دية الاصابع عليها اذا زادت أو نقصت كافي الانامل بل أوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة فلنا ان الفرق أن الزائد من الاصابع متميزة ومن الانامل غير متميزة اه وعبارة قل على المحلى فان زادت الانامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الاصبع فلو كانت أربع أنامل للاصبع وجب في كل أنملة ربع العشرة الا ان علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الاصابع فانها تجب دية كاملة للاصبع الزائدة حيث لم تميز زيادتها القصر فاحش أو انحراف مثلا ولا ففيها حكومة كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب فيها ستون بعيرا أو مائة من التبع مروج أو مؤول يعود الضمير فيه على الانامل دون الاصابع فراجع اه (قوله وفي حلمتها) أي قطعا أو اشلالا (قوله من اثني عشر) ولومن عشرين ومجبوب حل والمراد بالاثني عشر اليضتان وأما الخمسيتان فالجلدتان اللتان فيهما اليضتان اه زى وعبارة سم يشترط في وجوب الدية في الاثني عشر سقوط اليضتين فجرد قطع الجلديتين من غير سقوط اليضتين لا يوجب الدية اه (قوله بقطع) الباء بمعنى مع وانما قيد بذلك لاجل وجوب الدية الكاملة فان لم يقطع الجلديتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله وألين) هو مع خصيين مستثنيان من قاعدة ان كل مؤنث بالتاء حكمه عدم خذف التاء منه اذا تثنى كتمرتان وضاربتان لانها لو حذف التبت بثنية المذكور وجه استثنائهما أنهم لم يقولوا في المفرد الى وخصي حتى يتوهم انهما اثني عشر كرشورى ملخصا (قوله وشفرين) ولومن رتقاء وقرناء حل (قوله ثم مات الخ) أي أو لم يمض أصلا بأن عاش من غير جلد ففيه دية الجلد فلو لموت ليس بقيد (قوله ولم تختلف الجنائتان) فان اختلفت وجب ديتان دية النفس ودية الجلد ع ش (قوله وفي بعضها قسطة) أي البعض أي قسطة من الدية وقوله منها حال من الضمير أي حال كون البعض معتبرا منها (قوله بقطعها) أي بقطع بعضها وعبارة مر فان اختلف بقطع بعضها الخ (درس)

فصل في موجب ازالة المنافع * ذكر منها أربعة عشر وهي عقل وسمع وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وامناء واحبال وجاع وافضاء وبطش ومشى زى وفي عدم الافضاء من المنافع نظر ظاهر لانه من الاجرام ولذلك قال مر في شرحه وهي أي المنافع ثلاثة عشر (قوله في عقل) قال الشيخ عميرة قدمه لانه أشرف المعاني اه سم والاصح ان محله القلب لآية لهم قلوب لا يفقهون بها كافي حججه اتصال الدماغ وقيل محله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالانس والجن والملائكة وهو كل مشكك لا متواطئ لتفاوته في افراده كافي البرماوى (قوله في مدة) أي بحيث لا تستغرق العمر اه حل (قوله فان مات) أي في المدة المذكورة (قوله وجبت الدية) وفارق من غير المتغور اذا مات قبل عودها بأن من شأنها العود (قوله كبصر وسمع) تنظير في وجوب الدية اذا مات المجنى عليه قبل عودها وانظر لم خص هذه الثلاثة أي العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني وانظر حكم ما لو مات المجنى عليه قبل عود البطش أو اللبس أو الذوق أو غيرها في مدة قدرها

لصغير وعشرين واصلح جلدان لم ينبت بدله و (بقي) فيه حياة مستقرة ثم مات بسبب من غير السالخ كهدم أو منه واختلفت الجنائتان عمد أو غيره (دية) تخبر عمر و بذلك في الذ كرك والاثني عشر رواه أبو داود وغيره وقياسا عليها ما في الباقي فان مات بسبب من السالخ ولم تختلف الجنائتان عمد أو غيره قالوا واجب دية النفس وفي الذ كرك الاشل حكومة وقولي ثم مات الخ أعم من قوله وخز غير السالخ رقبته (وحشفة كذ كرك) ففيها دية لان معظم منافع الذ كرك وهولادة المباشرة تتعلق بها فاعداها منه تابع لها كالكف مع الاصابع (وفي بعضها قسطة منها) لان الذ كرك لان الدية تكمل بقطعها فقسطت على أبعاضها فان اختلف بقطعها مجرى البول فالأكثر من قسطة الدية وحكومة فساد المجري ذكره في الروضة كأصلها (كبعض مارن وحلمة) ففيه قسطة منها لان الذ كرك والثدي

(درس) (فصل) في موجب ازالة المنافع * (تجب دية في) ازالة (عقل) غريزي وهو ما يترتب أهل

عليه التكليف لخبر البيهقي بذلك نعم ان رجعي عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن انه يعيش اليها تنظر فان مات قبل العود وجبت الدية كبصر وسمع وفي بعضه

ان عرف قدره فسطه والا
 حكومة وأما العقل
 المكتسب وهو ما به حسن
 التصرف ففيه حكومة
 ولا يزاد شيء على دية العقل
 ان زال بما لأورش له كأن
 ضرب رأسه أو لطمه (فان
 زال بما لأورش) مقدر أو
 غير مقدر (وجب مع
 دية) وان كان أحدهما
 أكثر لأنها جناية أبطلت
 منقعة ليست في محل الجناية
 فكأن كانت كما لو أوضعه
 فذهب سمعه أو بصره فلو
 قطع يديه ورجليه فزال
 عقله وجب ثلاث ديات أو
 أوضعه في صدره فزال
 عقله فدية وحكومة (فان
 ادعى) ولي المجنى عليه
 (زواله) بالجناية وأنكر
 الجاني (اختبر في غفلته
 فان لم ينتظم قوله وفعله
 أعطى الدية بلا حاف)
 لان حلفه يثبت جنونه
 والمجنون لا يحلف فان
 اختلفا في جنون متقطع
 حلف زمن افاقته (والا)
 بأن انتظما (حلف جان)
 فيصدق لاحتمال صدور
 المنتظم اتفاقا أو جزيا على
 العادة والتصریح بهذا
 من زيادتي والاختبار
 بأن يكرر ذلك الى أن
 يغلب على الظن صدقه
 أو كذبه ولو أخذت دية
 العقل أو غيره من بنية
 المعاني ثم عاد استردت (و)
 نجبية (في) ازالة (سمع)

أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كما سيذكره في السمع بقوله ويجيء مثله في
 توقع البصر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لدخولها تحت الكاف في قوله كبصر (قوله ان
 عرف قدره) قال الشيخ عميرة هذا بناء على تجزيه وقد منعه المأوردى قال وانما ينتقص زمانه بان
 يحسن يوما ويعقل يوما اه وعبارة الروض وشرحه وفي ازالة بعضه بعض الدية بالقسط ان انضبط
 بزمان كالوكان يحسن يوما ويفيق يوما أو غيره بأن يقابل صواب قوله وفعله بالمتأمل منهما تعرف النسبة
 بينهما الخ وعبارة شرح م ان عرف قدره أي بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره (قوله أو غير مقدر)
 وهو الحكومة حل وقوله وجب أي الارش (قوله وان كان أحدهما) أي الارش والدية ولو كان
 ذلك الارش غير مقدر وظاهره ان أرش غير المقدر أي حكومته تكون أكثر من دية النفس فينا في
 ماسيا في في المتن قريبا من قوله ولا تبلغ حكومة ما لا مقدرة له دية نفس أي فضلا عن كونها تبلغ أكثر منها
 اللهم إلا أن يصور بما اذا جنى على محلات لكل محل حكومة فجمعت الحكومات فبلغ واجبها أكثر
 من دية النفس وماسيا في خاص بحكومة واحدة شيخنا (قوله كالو أوضعه الخ) حيث يجب مع الدية
 أرش موضعه حل (قوله فان ادعى ولي المجنى عليه) عبارة م فان ادعى بينائه للفعول اذا لا
 تصح الدعوى من المجنون وانما تسمع الدعوى من وليه أو للفاعل وحذف العلم به اذ من المعلوم ان
 المجنون لا يصح منه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعيين الأول وخرج بزواله نقصه فيحذف مدعيه اذا لا
 يعلم الامنه اه وهذا أولى من قول السارح فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في غفلته) ان
 لم يكذب الحس فان كذبه لم تسمع دعواه كأن كانت تلك الجناية لا تزيد له عادة فيحمل على موافقة قدر
 كونه بقلم خفيف شرح م (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله زواله (قوله بهذا) أي بذكر
 الانتظام أو عدمه منه (قوله صدقه) أي صدق وليه لانه المدعى (قوله من بنية المعاني) بخلاف
 سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها لاسن غير المتغور وسن الجلد اذا ثبت والافضاء اذا التحم م
 سم على حج وقياس ما مرفى سن غير المتغور من وجوب حكومة اذا ثبت شين بعودها أنه اذا
 بقي شين بعودها الجلد وجبت حكومة حل (قوله استردت) علل ذلك بأن ذهابها كان مظنونا أي
 فبعودها بان خلف الظن وقضيته انه لو أخبر بذهابها معصوم لم تسترد لان عودها حينئذ نعمة جديدة
 فليراجع ع ش على م (قوله وتجب دية في ازالة السمع) ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد
 خيران ببقائه في مقره ولكن ارتق أي انسد ظاهر الاذن والاحكومة لاديه ان لم يرج زوال ذلك
 والافلاشي شرح م والسمع أشرف من البصر عند أكثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات وفي
 الضوء والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وتقديم ذكر السمع في
 الآيات والا حاديث يقتضي أفضليته وهو المعتمد م وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لان
 السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والحيات فلما كان تعلقه أكثر
 كان أفضل حل ورده م في شرحه بأن كثرة هذه التعلقات فوائدها دنيوية لا يعول عليها الا ترى
 انه من جالس أصم فكأنما صاحب حجر املق وان تمتع أي الاصم في نفسه بتعلقات بصره وأما العمى
 ففي غاية الكمال الفهم والعلم الذوق وان نقص تمتعه الدنيوي اه وقوله لا يعول عليها هذا ممنوع فانه
 يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس
 ادراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف فن فوائدها لا باصا مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة أو في
 الدنيا أيضا كما وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ولا أجل من ذلك فليتأمل اه سم على حج
 أقول ويرد بان ذلك كله انما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة الامور

الخبر اليه في ذلك ولأنه من المنافع المقصودة في سمع كل من أذنيه نصف دية (و) في إزالته (مع أذنيه ديتان) لأن السمع ليس في الأذنين كما هو (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) وأنكر الجاني (فانزعج لصياح) مثلاً (في غفلة) كنوم (حلف جان) أن سمعه باق لا احتمال أن يكون انزعاجه اتفاقاً وذكر التحليف من زيادتي (والا) أي وإن لم ينزعج (فدع) بخلاف احتمال تجلده (ويأخذ دية) ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك إلى أن (١٧٠) يفلح على الظن صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعد مدة قدرها أهل

الخبرة انتظر وشرط الامام أن لا يظن استغراقها العمر وأقره الشيخان ويحییء مثله في توقع عود البصر وغيره (وإن نقص) السمع من الأذنين أو أحدهما (فقسطه) أي النقص من الدية (إن عرف) قدره بأن عرف في الأولى أنه كان يسمع من موضع كذلك فصار يسمع من دونه وبأن تحشى في الثانية العلية ويضبط منتهى سماع الأخرى ثم يعكس فإن كان التفاوت نصفاً وجب في الأولى نصف الدية وفي الثانية ربعها (والا) أي وإن لم يعرف قدره بالنسبة (حكومة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار سمع قرنه ولو قال أنا أعلم قدر ما ذهب من سمعي قال المارودي صدق بيمينه لأنه لا يعرف إلا من جهته (كشم) ففيه دية وفي شمس كل منخر نصف دية ولو ادعى زواله فانبسط للطيب وعبس للخيث حلف جان والافدع ويأخذ

الشرعية المتلقاة منه وذلك إنما يعرف بالسمع اه ع ش على م قال الرشيدى ويحشى أن ما ذكره سم لا يتوجه منعاً على الشارح كحج لاهما إنما ادعى أن أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا إما لأخفاء فيه ولم يدعى أن جميعها دنيوية حتى يتوجه عليه ما للنقص بالجزئيات المذكورة (قوله في سمع كل من أذنيه الخ) أي لا تعدد السمع فإنه واحد وإنما التعدد في منقذه بخلاف ضوء البصر إذ ذلك اللطيفة متعددة ومحلها الحدقة بل لأن ضبط نقصانه بالنقص أقرب منه بغيره اه شرح الروض اه سم (قوله فدع بخلف) قال المارودي ولا بد في يمينه من التعرض لذهاب سمعه بجناية الجاني لجواز ذهابه بغير جنيته س ل وم (قوله قدرها أهل الخبرة) أي اثنان م فإن مات قبل فراغها أخذت الدية ع ش (قوله قرنه) بفتح القاف أي المماثل له في السن وأما بكسرها فالكف أي في الشجاعة مثلاً ح ل و زى (قوله كشم) وضوء فانهما مثل السمع فيما ذكره من الأحكام الأربع المذكورة فيه فتجب الدية في كل منهما ولو أزيل كل منهما مع محله وجبت ديتان ولو ادعى زوال كل امتحن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه الأربع ماله في إلام وإن كان الشارح لم يذكر الثاني منها وهو أنه إن زال مع الانف وجب ديتان وغير مسلمة بحملتها في الضوء لأن الثاني لا يبيح فيه وهو وجوب ديتين بزواله مع محله ولذلك استدرك عليه فقال ولكن لو فقا عينيه الخ (قوله منخر) بوزن مجلس ثقب الانف وقد نكسر الميم اتباعاً لكسرة الخاء كما قالوا منقن وهما ما دران لأن مفعلاً ليس من المشهور انتهى مختار وفي القاموس أنه يجوز فتحهما وضمهما ومنخور كمصفور ع ش على م (قوله وعبس) بالتخفيف والتشديد مختار ع ش (قوله وذ كر حكم الخ) أي ذكره في ضمن التشبيه لأنه كما تقدم يفيد أموراً أربعة وهذا أن اثنان منها (تنبيه) لو أعشاه بأن جنى عليه فصار يبصر نهاراً فقط لزمه نصف دية توزع على ابصاره ليلاً ونهاراً وإن أخفشه بأن صار يبصر ليلاً فقط لزمته حكومة على ما في الروض وأقره شارحه وهو مشكل بما قبله إلا أن يفرق بأن عدم الابصار ليلاً يدل على نقص حقيق في الضوء إذ لا معارض له حينئذ بخلاف عدمه نهاراً فإنه لا يدل على ذلك بل على ضعف ضوئه عن أن يعارض ضوء النهار فلم يجب فيه الحكومة شرح حج وع ش على م (قوله لم يزد) لكن لو قلع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة شيخنا ومم ولعل المراد منه أنه قلع اللحم التي تنطبق عليها الأجفان ع ش (قوله دية أخرى) أي بل يزداد حكومة (قوله لما سر) أي من أن السمع ليس في الأذنين ع ش (قوله ولو ادعى زواله الخ) معطوف على الاستدراك فهو استدراك أيضاً على ما اقتضاه التشبيه من أن أهل الخبرة لا يستلون في زواله كما لا يستلون في الشم والسمع (قوله سئل أهل خبرة) أي اثنان منهم ع ش (قوله بخلاف السمع) ومثله الشم في أنهم لا يرجعون فيه كما في شرح م (قوله إذ لا طريق لهم إلى معرفته) ولا ينافي ذلك ما مر من التعويل على أخبارهم ببقاء السمع في مقره وفي تقديرهم مدة العود لأنه لا يلزم من أن لهم طريقاً

دية وإن نقص وعرف قدر الزائل فقسطه والا حكومة وذ كر حكم دعوى الزوال والنقص فيه من إلى زيادتي (وضوء) فهو كالسمع أيضاً فيما مر (و) لكن (لوفقا عينيه لم يزد) على الدية دية أخرى بخلاف إزالة أذنيه مع السمع لما مر (وإن ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل خبرة) فانهم إذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب وأقام بخلاف السمع لا يرجعون فيه إذ لا طريق لهم إلى معرفته

(ثم) ان لم يوجد أهل خبرة أو لم يكن لهم شيء (امتحن بتقریب نحو عقرب) كحديثه من عينه (بغته) ونظر رأيته مع أم لا فان انزعج حلف الجاني والا فالجنى عليه وتقييد الامتحان بعدم ظهور شيء لهم (١٧١) هو ما حل عليه البلقيني مافي الروضة

وأصلها اذ فيها نقل السؤال عن نص الام وجماعة والامتحان عن جماعة ورد الامر الى خبرة الحاكم بينهما عن المتولى والاصل جرى على قول المتولى وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص ضوء عين أن تعصب ويوقف شخص في موضع يراه ويؤمر بأن يتباعد حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العيلة ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية

درس

(و) تجب دية (في) ازالة (كلام) قال أهل الخبرة لا يعود (وان لم يحسن) صاحبه (بعض حروف) لانه من المنافع المقصودة (لا) ان كان عدم احسانه لذلك (بجناية) فلا دية فيه لثلاثة يتضاعف الغرم في القدر الذي ازاله الجاني الاول (وتوزع) الدية (على) ثمانية وعشرين حرفا عربية (في) ازالة (بعضها) فـ طه منها في ازالة نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبعة لان الكلام

الى بقاءه الدال عليه نوع من الادراك أو عوده به من زواله الدال عليه الامتحان ان لم يكن طريقا الى زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون - وألهم شرح م (قوله ان لم يوجد أهل خبرة) أي بان فقدوا وانظر ما ضابط الفقه من البلد فقط أو من مسافة القصر أو العدوى أو كيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع ع ش على م (قوله مافي الروضة وأصلها) الذي فهمها كما ذكره بعد ثلاثة نقول جمع نقل والذي يحمل على التقييد المذكور انما هو ثانيها وهو نقل الامتحان أي فيقيد بما اذا لم يتبين لاهل الخبرة شيء والا فيقدم سؤالهم عليه أي على الامتحان وأما النقل الاول والثالث فلا يصح تقييدهما بما ذكر كما هو ظاهر حل ولينظر ما موقع قوله اذ فيها نقل السؤال الخ فالظاهر أن يقتصر على الثاني فيقول اذ فيها نقل الامتحان عن جماعة واصل ذلك الاول والثالث زيادة فائدة وتوصلا للتنبيه على ما جرى عليه الاصل وهو النقل الثالث تأمل (قوله فيضبط الخ) فلو أبصر بالصحيحة من مائتي ذراع وبالعليلة من مائة ذراع فوجه النصف كما في أصل الروضة زي (قوله) وتجب دية في ازالة كلام) وفي احداث عجلة أو نحو متممة حكومة وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادرا فلا يعول عليه - ويأتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر شرح م ر وقول م ر وهو أي الكلام وقوله من اللسان من فيه وفيما بعده بمعنى اللام (قوله وان لم يحسن الخ) كأن عجز عن بعضها خلقة أو بأقصة ماوية كافي المهاج ويدل عليه ما بعده (قوله لئلا يتضاعف الغرم الخ) قضيته انه لا أثر لجناية الحر في لانها كالآفة السماوية والاوجه عدم الفرق شرح م ر أي عدم الفرق بين الحر في وغيره أي في تأثير الجناية والتعليل المذكور جرى على الغالب اه ويؤخذ منه بالاولى ان جناية السيد على عبده كالحر في وكتب أيضا قوله والاوجه الخ لم يبين علة الاوجه وقياس نظائر من أن الجناية الغير المضمونة كالآفة اعناد الاول كما هو مقتضى التعليل وعبرة ابن حجر وقضيته أي التعليل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجناية الحر في وهو متجه وان قال الاذرعى لأحسبه كذلك ع ش على م ر (قوله على ثمانية وعشرين حرفا) هذا ان أحسنها كلها والابان أحسن البعض دون البعض فالوزع عليه ما أحسنه دون غيره اه م ر وأسقطوا لاثركهما من الالف واللام واعتبار الماوردى لها والنحاة للالف والهمزة مردود أما الاول فلما ذكر وأما الثاني فلان الالف تطلق على أعم من الهمزة والالف الساكنة كما صرح به سيبويه فاستغنوا بالهمزة عن الالف لاندراجها فيها شرح م ر (قوله عربية) احتراز بالعربية عن غيرها فلو كانت لغته غيرها وزع على حروف لغته وان كانت أكثر ولو تسكمت بلغتين وزع على أكثرهما م ر ولو أذهب حرفا فعادله حروف لم يكن يحسنها وجب لذهاب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقصص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يجنى عليه ربع الدية ليم حقه فاذا اقتصص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لان سرية القصاص مهددة م ر ل (قوله) ربع سبعة لان اذ انسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعة وربع سبع الدية ثلاثة أربعة وأربعة أرباع بعير للكمال ويؤخذ لغيره بانسبة كافي حل (قوله لان الكلام الخ) علة للتوزيع وقوله هذا أي وجوب القسط (قوله ولو قطع نصف لسانه الخ) قال البلقيني اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ذهاب ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذي هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها لا توزع عليه وانما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف

يتركب من جميعها هذا ان بقي في الباقي كلام مفهوم والاوجب كمال الدية لان منفعة الكلام قد فأت (ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس) أي قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه (فانصف دية)

اعتباراً بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية وهو ظاهر (و) نجب دية (في) إزالة (صوت) مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد لخبر زبد بن أسلم بذلك رواه البيهقي (فان زال معه حركة لسان) بأن يحز عن التقطيع والترديد (فديتان) (١٧٢) لانهما منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) نجب دية (في)

كغيره في هذه العبارة الشافعي والاصحاب ونهت على ذلك لثلاثتهم منها غير المقصود وري (قوله) اعتباراً بأكثر الأمرين (اذ لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل شرح م) (قوله) المضمون كل منهما بالدية) ظاهر هذا التعليل ان لسان الاخر من فيه دية والراجح ان فيه حكومة لان النطق هو المعبر يدل عليه انه لو قطع بعض لسانه ولم يذهب شيء من كلامه انه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح لثلاثة اذهب الجناية ههنا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لزم دية كاملة اعتباراً بالنطق وانما وجب النصف فيما اذا قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام لان الجناية على النصف الجرمي قد تحققت وقاعدة الاجرام ذوات المنافع أن يقسط على نسبتها فرجعنا لهذا الاصل س ل وشو ري وفي قل على الجلال مانصه قوله المضمون كل منهما بالدية أي الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن في لسان الاخر حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة (قوله) فنصف دية (مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية انه نجب دية كاملة فليتنظر وجه ذلك وقد بوجه بأن اللسان لا تجب فيه الدية الا اذا كان لناطق ولو بالقوة كما مر ويلزم منه وجود الكلام وفي لسان الاخر حكومة فالكلام هو المعبر تأمل (قوله) لخبر زبد (وهو تابعي م) وقد اشترى فصار اجاعاً سكونياً (قوله) عن التقطيع وهو اخراج كل حرف من مخرجه والترديد تكرير الحروف وعبارة ع ش على م لعل المراد بالتقطيع تمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بأن ينطق به ثانياً كما نطق به أولاً (قوله) وفي إزالة ذوق (بأن لا يفرق بين حلو وحامض ومرواح وعذب م) والذوق عند الحكماء قوة منبته في العصب المتروك على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة لعاب الفم بالطعوم ووصولها للعصب وعند أهل السنة ان الادراك المذكور بمشيئة الله زي (قوله) وفيها أي الاسنان الدية أي للاسنان لادية والنفس فلا اعتراض وقوله كالبرص مع العينين أي ان المنفعة العظمى للعينين هو البصر وليس المراد ان العينين فيهما الدية لما مر أن عيني الاعمي ليس فيهما دية شو ري فاندفع اعتراض زي بقوله هذا التعليل انما يتجه على المرجوح في واجب الاسنان وهو دية النفس بازائها كالأعلى الراجح وهو أن الواجب في كل سن نصف عشر دية المجني عليه وانها بهذا الاعتبار تزيد دية مجموعها على دية النفس (قوله) وقوة حبل (أي في الاشئ) (قوله) وقوة احبال (صرح في البسيط بأن قوة الاحبال هي قوة الامناء وظن الرافعي تغايرهما فعبّر بكل منهما فالمراد من ابطال قوة الامناء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما صرح به صاحب التيجر اه س ل والمراد بابطال قوة الاحبال أن يفعل به فملا يفسد منه بحيث لا يحبل كما قاله عن وان كان يخرج منه المنى وفسر ابطال قوة الامناء بما تقدم فيكونان متغايرين (قوله) وفي افضائها (واقصار المصنف على الدية يشعر بأنها لو كانت بكر الدخول أرش بكارتها وهو كذلك في الاصح زي (قوله) وعلى الاول الخ) هو من كلام الماوردي فليس مكرراً قال م ر ولو التحم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة وفارق التحام الجائفة بأن المدار هناك على الاسم وهناك على فوات

إزالة (ذوق) كغيره من الحواس (وتدرك به حلاوة وجوضة وحرارة وملاوحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليهن) فان زال ادراك واحدة منهن وجب خمس الدية (فان نقص) الادراك عن اكمال الطعم يوم (فكسمع) في نقصه فان عرف قدره فقسطه من الدية والا فحكومة وذكر حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) نجب دية (في) إزالة (مضغ) لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها الدية فكذلك منفعتهما كالبرص مع العينين وان نقص حكمه كما مر (و) في إزالة لثة (جاع) بكسر صلب ولومع بقاء المنى وسلامة الذكر (وقوة امعاء) (و) قوة (حبل) وقوة احبال لانها من المنافع المقصودة ولو أنكر الجاني زوال لثة الجاع صدق المجني عليه بيمينه لانه لا يعرف الامنة (و) في (افضائها) أي المرأة من زوج أو غيره بوطء أو غيره (وهو رفع ما بين قبل ودبر) فان لم

يستمسك الغائط فحكومة مع الدية وقيل هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول وهو ما جزم به في الروضة المقصود كأمس لها في باب خيار النكاح فان لم يستمسك البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير الأول في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي وعلى الثاني تجب الدية في الأول من باب أولى وعلى الأول تجب في الثاني حكومة وصحح المتولى أن كلامهما فضاء موجب للدية لان التمتع يختل بكل منهما ولان كلامهما يمنع امساك الخارج من أحد السبيلين

فلو أزال الحائز من لزمته ديتان وخرج بافضائها افشاء الخشني ففيه حكومة لادية (فان لم يمكن وطء الابيه) أي بالافشاء (فليس لزوج) وطؤها لافضائه الى الافشاء المحرم ولا يلزمها تمكينه (ولو أزال) الزوج (١٧٣) (بكرتها) ولو بلا ذكر (فلاشيئ)

عليه لانه مستحق لازالتها وان أخطأ في طريق الاستيفاء بخشبة أو نحوها (أو) أزالها (غيره بغير ذكر حكومة) نعم ان ازالها بكر وجب القود (أو به) أي بذكر (وعذرت) بشبهة منها أو نحوها كإكراه وجنون (فهر مثل ثيبا وحكومة) فان كان زنا بمطاعتها وهي حرة فهدر (و) نجب دية (في) ازالة (بطش) وازالة مشي بأن ضرب يديه فزال بطشه أو صلبه فزال مشيه لانها من المنافع المقصودة (ونقص كل) منهما (ك) نقص (سمع) فيما صرفه وفي تعبيره بما ذكر زيادة على قوله وفي نقصهما حكومة كما علم بمأمر (ولو كسر صلبه فزال مشيه وجاعه أو) مشيه (ومنيه فديتان) لان كلا منهما مضمون بدية عند الافراد فكذا عند الاجتماع (فرع) في اجتماع جنابات على أطراف ولطائف في شخص واحد لو (فعل ما يوجب ديات) من ازالة أطراف ولطائف (فات منه) سرية (أو حزه الجاني

المقصود بالعود لم يفت اه (قوله فلو أزال الحائز من) تفرع على كلام المتولي والمعتد وجوب دية وحكومة عرش والمراد بالحائز من في كلامه ما بين القبل والدير وما بين مخرج البول ومدخل الذكر فكأنه قال فلو فعل الافشاء من وجبت ديتان (قوله فان لم يمكن وطء الابيه) لضيق منفذها أو كبر آلتها زى فادوطها حينئذ فانت فاذا كان ذكره يقتل مثاه اغالبا فعليه القود والافشاء عمدا كما في شرح الروض (قوله ويلزمها تمكينه) بل يحرم عليها شو برى (قوله فلاشيئ عليه) أي وان طلقها قبل الدخول أو فسخ العقد منها أو بيعها فلا يجب شي في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا أرش للبكرة ولو ادعى انه أزالها بغير ذكر وادعت انه أزالها بذكره صدق بيمينه كما في شرح البهجة عرش على مر (قوله وان أخطأ الخ) قد يشعر بتحريم ذلك شو برى وقال بعضهم اذا كان في ازالها بغير الذكرك مشقة عليها أكثر منها بالذكرك حرم والافلا عرش على مر (قوله أو غيره بغير ذكر حكومة) أي وان أذن الزوج وظاهره وان عجز عن اقتضاها وأذنت وهي غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فانه يقع كثيرا اه وقال بعضهم وينبغي أن تكون رشيدة كغيرها لان اذنها في ازالة ما يستحقه غيرها لغو تأمل ومنه ما يقع ان الشخص يعجز عن ازالة بكرة زوجته فيأذن لامرأة مثالا في ازالة بكرتها فيلزم المرأة المأذون لها الارش أي الحكومة لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله لانه قول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره انتهى عرش على مر (قوله وحكومة) ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهم اجهتان مختلفتان لكن قد يشكل عليه دخول ارش البكرة في دية الافشاء اذا كان المفضي غير الزوج وقد يجاب بانحاد الجهة وهو ازالة المانع اذ كل منهما من جملة شو برى (قوله وهي حرة) فان كانت أمة فعليه ارش بكرتها حل لانه لقوات جزء من بدنها وهو للسيد ولا مهر لها اذ لا مهر لبني س ل (قوله وازالة مشي) ويمتنع من ادعى ذهاب مشيه بان يفجأ بمهلك كسيف فان مشي علمنا كذبه والاحلف وأخذ الدية س ل (قوله فرع) ترجم كاصله بالفرع لانه مبني على أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الأطراف وازالة المنافع سم ويجتمع في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما يعلم بمأمر شرح مر (قوله فات منه) أي من جميعه أي جميع ما يوجب الديات وعبارة شرح مر ازال الأطراف كاذنين وبدين ورجلين ولطائف كعقل وسمع وثم فسات سرية من جميعها كما باصله وأوما اليه بالقاء فلا اعتراض عليه فدية وخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس اه وقال الرشيدى قوله من جميعها يعني مات قبل اندمال شيء منها وان كان الموت انما ينسب لبعضها بدليل المفهوم الآتي وصرح بهذا والده في حواشي شرح الروض اه بالحرف (قوله قبل اندمال) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذا السرية فيها رشيدى أقول معنى السرية فيها بقاء ألمها ومعنى اندمالها البرء من ألمها وهو مجاز فيها (قوله فدية للنفس الخ) لو صدر مثل ذلك في حيوان غير آدمي ثم مات سرية أو قتله قبل الاندمال وجبت قيمته يوم الموت ولا يسقط شيء من ارش أعضائه لان الغالب على جنابات الآدمي التعبد الذي لا يعقل معناه قاله الشيخ عز الدين في القواعد اه سم وقل على الجلال (قوله ويدخل فيها) أي في النفس كما يدل عليه تعليقه بقوله لانه صار نفسا أي لان الجنابة على ذلك صارت جنابة على النفس (قوله لانه) أي ما عداها (قوله وجبت قبل استقرار الخ) لانه انما استقرار

قبل اندمال) من فعله (واتحد الحز والموجب عمدا أو غيره) من خطأ أو شبه عمدا (فدية) لنفس ويدخل فيها ما عداها من الموجبات لانه صار نفسا ودية النفس في صورة الحز وجبت قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسرية وقولي منه أولى من قوله سرية

لأفادته أنه لو مات من بعضه بعد اندمال البعض الآخر لا يدخل موجه في الدية وخرج بمابعده ماله خزه غير الجاني أو خزه الجاني لكن
بعد الاندمال أو قبله واختلف (١٧٤) حكم الخزو الموجب بأن خزه ممداد وكان الموجب خطأ أو شبه عمد أو عكسه

أو خزه خطأ وكان الموجب شبه عمدًا وعكسه فلا يدخل ماعدا النفس فيها لا اختلاف الفاعل في الأولى والحكم في الثالثة واستقرار بدل ماعدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية درس
(فصل في الجناية التي لا تقدير لارشها والجناية على الرقيق * نجب حكومة فيما) يوجب مالا مما (لا قدر فيه) من الدية ولا تعرف نسبته من مقدر فان عرفت نسبته من مقدر بأن كان بقربه موضحة أو جاقفة وجب الاكثر من قسط وحكومة كما مر (وهي جزء نسبته لدية نفس نسبة ماقص) بالجناية (من قيمته) اليها (بعد البرء بفرضه رقيقا بصفاته) التي هو عليها اذا خزل لقيمة له فلو كانت قيمته بلا جناية عشرة و بها تسعة فالنقص العشر فيجب عشر الدية وتقدر لحية امرأة أزيلت ففسد منبتها لحية عبد كبير يتزين بها (فان لم يبق) بعد البرء (نقص) لافيه ولا في قيمته (اعتبرا أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (الى البرء) فان لم ينقص الاحال سيلان الدم ارتقينا اليه

بالاندمال وقوله كالسراية أي كما أن السراية يدخل فيها بدل ماعداها (قوله بمابعده) أي بعد قوله منه وهو قوله أو خزه الخ (قوله والموجب) أي للدية من ازالة الاطراف والمعداني (قوله والحكم في الثالثة) قدم تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف المضاف الذي هو اختلاف ولو أخره لاحتاج الى ذكره تأمل

درس

(فصل في الجناية) أي في واجب الجناية التي لا تقدير لارشها والجناية على الرقيق (قوله نجب حكومة) سميت حكومة لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم بشرطه اه مر وهو كونه مجتهدا أو فقد قاض ولو قاضي ضرورة ع ش على م ر قال قل حتى لو وقعت باجتهاد غير مالم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لانه بعد أن يقال بعدم وقوعها الموقوع لودفعها الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخوله فيها نظرا لان الاعتبار فيها النسبة التي مرجعها الى أهل الخبرة لا الى الحاكم نعم بوقف مالا نسبة فيه على الحاكم كما سيأتي في نحو أنملة لاطراف فان أو اذا لم يوجد نقص اه قال ع ش على م ر قوله على حكم الحاكم أي وذلك لانها تقتصر الى فرض الحر رقيقا بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النقص ويؤخذ بنسبته من الدية وهذا انما يستقر بعدم معرفة القيمة من المقومين اه (قوله فيما يوجب مالا) احتراز به عما يوجب تعزيرا كازالة شعر لاجال به كابط أو عانة أو به جال ولم يفسد منبته كاحية فان أفسده فالارش لا يقال ازالة لحية المرأة لحيها فيقتضي أن لا حكومة فيها لانا نقول لحية المرأة تكون جالا في عبد يتزين بها جنس الاحية فيه جال فاعتبر في لحية المرأة بخلاف شعر الابط ونحوه فلا يكون جالا أصلا بل الجال في ازالته لكل أحد س ل ملخصا واعلم أنه لا يجب في الشعور قود لعدم انضباطها كما في م ر (قوله وهي جزء) أي من الدية (قوله نسبة ماقص) منصوب على نزع الخافض أي كنسبة ماقص ويجوز رفعه على تقدير الكاف أيضا قال زى ويستثنى من اعتبار النسبة مالم يقطع أنملة لاطراف فان فيها دية أنملة وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم ما يؤدي اليه اجتهاده اه وبعبارة شرح م ر وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أنملة لاطراف زائد فتجب دية أنملة وحكومة للزائد باجتهاد الحاكم واعلم تعتبر النسبة لعدم امكانها وقوله اليها أي الى قيمته سلبا قبل الجرح وقوله بعد البرء لم يذكره في المهاج وهو ظرف لقيمته كما يدل عليه عبارة م ر ويحتمل تعلقه بنقص كما يدل عليه قول المصنف فان لم يبق بعد البرء نقص وبعبارة شرح م ر وانما يقوم المجني عليه لمعرفة الحكومة بعد الاندمال اذا الجناية قبله قد تسرى الى النفس اه (قوله بفرضه) متعلق بقيمته وقوله بصفاته حال من الهاء في بفرضه أي بفرضه حال كونه مصحوبا بصفاته (قوله وتقدر لحية امرأة) فالأخوذ انما هو في مقابلة فساد المنبت لافي مقابلة ازالة الشعر لانه لو أزال لحية رجل ولم يفسد المنبت لا يجب شيء الا التعزير لان الشعور لم يقدر والهاشيا مثل الجراحات وأيضا تقدم انه لو قلع سن غير مشغور ولم يفسد منبتها لا يجب فيها شيء فهذا أولى شيخنا عزري (قوله فان لم يبق بعد البرء نقص) يفيد انه لو نقص الجال دون القيمة لا يعتبر أقرب نقص فانظر ماذا يعتبر ولعله كافي قوله فان لم ينقص أصلا سم (قوله اعتبارا أقرب نقص الخ) فاذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعقبها سبعة ثم صارت ثمانية ثم تسعة قبل البرء ثم صارت عشرة بعد البرء فالتمتع تسعة لانها أقرب الى البرء من غيرها (قوله واعتبرنا الخ) تفسير لارتقينا (قوله وقيل يفرض القاضي) معتمد (قوله بطوله) فيد بطوله لانه لو لم يكن كذلك كان في أنملة واحدة

حكومة

للضرب

وقيل يفرض القاضي شيئا باجتهاده ورجه البلقيني (ولا تبلغ حكومة ماله) أرش (مقدر) كيدور رجل (مقدرة) لئلا تكون الجناية على العضو مغ بقاءه مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتتقص حكومة الاثمة بجرحها أو قطع ظفرها عن ديتها وحكومة جرح الاصبع بطوله

حكومة وشرطها ان تنقص عن دية الانملة ع ش على م ر (قوله أو دية متبوعه) أي ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له دية متبوعه وأول التنويع للتخيير وقد علم من ذلك ان قولهم المذ كور أي قول المتن ومالا مقدر له دية نفس لدفع توهم انه يشترط فيها أيضاً أن لا تبلغ أرض عضو مقدر قياساً على الجنائية عليه مع بقاءه والا فلا يتصور بلوغها دية نفس والمجنى عليه حتى له منفعة قائمة بمقابلة بشئ ما شرح م ر شوري وانظر وجه علم ذلك وعبارة سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة جزء من الدية نسبه مثل نسبة ما نقص من القيمة الى القيمة فن لازم ذلك نقصها عن الدية فاي حاجة اقوله ولا تبلغ حكومة الخ والجواب أن غرضهم من هذا الكلام الاشارة الى أنه لا يشترط نقصها عن أرض عضو مقدر بل يجوز أن تبلغه وتزيد عليه واليه اشارة بقوله كغيره ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له الخ فكأنهم قالوا حكومة مالا مقدر له لا يشترط نقصها عن المقدر كما في حكومة المقدر فتأمل فانه دقيق مليح اه (قوله فان بلغت شيئاً من الثلاث) وهي قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدر الخ ومن المعلوم ان حكومة مالا تقدر فيه كفخذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئاً من الثلاث الخ أنها تبلغها تأمل م ر وأجيب بان الكلام بالنظر للجموع (قوله نقص) أي وجوباً (قوله لئلا يلزم المحذور السابق) فيه انه لا يظهر بالنسبة لقوله كأن قطع كفاً بلا أصابع ولا في قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له دية نفس فلا يظهر الا في الاولى كما علمنا به سابقاً (قوله قال الامام) معتمد (قوله والجرح المقدر) مثله مالا مقدر له ولكن عرفت نسبه من مقدر كمتلاحة بجانبها موضحة عرفت نسبتها منها فيتبع الارش الواجب فيها الشين حوالها م ر ل (قوله ولا يفرد بحكومة الخ) أي ان اتحد المحل والا كموضحة رأس تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على المعتمد قل على الجلال (قوله صحح منهما البارزي) معتمد (قوله جينه) وهو ما اتصل بالعدا رجة الحاجب فهو شق الجهة (قوله وحكومة الشين) أي والحكومة الكائنة لمجموع الشين وأزالة الحاجب فيقابل بينها وبين أرض موضحة فقول الشارح فزال حاجبيه أي وحصل شين قالوا واجباً كثر الأمرين شيخنا خلافاً لقل حيث جعـل للشين حكومة ولازالة الحاجب حكومة فجعل الواجب الا كثر من أمور ثلاثة اه ووجوب الا كثر من اهدار غيره مشكل وهلا وجبت الحكومة مع أرض موضحة كما في شين القفا فليحذر (قوله أما ما لا يتقدرا الخ) وقضية افراد الشين بحكومة غير حكومة الجرح أنه يقدر سلباً بالكلية ثم جري محابدون الشين ويجب ما بينهما ما من التفاوت فهذه حكومة الشين وفائدة ايجاب حكومتين أنه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وأنه يجوز بلوغ مجموعهما دية النفس لان الذي يجب نقصه عنها كل منهما على انفراده اه حج زى (قوله لضعف الحكومة) أي موجهها وهو الجرح غير المقدر ارشه (قوله تفسير الشين) أي وهو الاثر المستكره (قوله وفي اتلاف نفس رقيق) أي معصوم أما غيره كالمرتد فلا ضمان فيه زى وجعله أثر بحث الحكومة لا شراً كهما في التقدير ولذا قال الأئمة القن أصل الحر في الحكومة والحر أصل القن فيما يتقدم منه شرح م ر وحج (قوله من الاطراف واللطائف) فيه ان الاطراف واللطائف مقدرة في الحر فلا يحسن قوله ان لم يتقدرا الا أن يصور كلامه بما اذا جنى على بعضها كأن جرح بعض الاطراف جرحاً غير مقدر في الحر أو أزال بعض المعاني ولم يعلم قدر ما زال (قوله ان كان) أي ما نقص وذلك كأن قطع كفاً بلا أصابع وكان ما نقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من نصف قيمته أو مثلاً (قوله لم يجب كاه)

أوزادت عليه (أو) دية (متبوعه) كأن قطع كفاً بلا أصابع فلا تبلغ حكومتها دية الاصابع (فان بلغت شيئاً من الثلاث المذ كورات (نقص قاض شيئاً) منه (باجتهاده) لئلا يلزم المحذور السابق وذكر هذا في الثانية مع ذكر الثالثة من زيادتي قال الامام ولا يكفي نقص أقل متمول وكلام الماوردي يقتضي اعتبار المتمول وان قل (و) الجرح (المقدر) ارشه (كموضحة يتبعه الشين حواله) ولا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جمع موضعه بالايضاح لم يلزمه الأرش موضحة نعم ان تعدى شينها للقفا مثلاً ففي استتباعه وجهان صحح منهما البارزي عدم استتباعه فهو مستثنى من الاستتباع كما استثنى منه مالاً أوضح جينه فأزال حاجبه فان عليه الا كثر من أرض موضحة وحكومة الشين وأزالة الحاجب قاله المتولى وأقره الشيخان أما ما لا يتقدرا ارشه فيفرد الشين حواله بحكومة لضعف الحكومة عن الاستتباع بخلاف الدية وتقدم في التيمم تفسير الشين (وفي) اتلاف (نفس

رقيق) ولو مدبر أو مكانب أو ام ولد (قيمه) وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المنلفة (و) في اتلاف (غيرها) أي غير نفسه من الاطراف واللطائف (ما نقص) من قيمته سلباً (ان لم يتقدر) ذلك الغير (في حر) نعم ان كان أكثر من أرض متبوعه أو مثله لم يجب كله بل بوجوب

القاضي حكومة باجتهاده لكلا يلزم المحذور السابق في الحرقة البلقيني عن المتولى وقال هو تفصيل لا بد منه واطلاق من أطلق يحمل عليه (والا) أي وان تقدر في الحر كوضحة (فنسبته) أي فيجب مثل نسبه من الدية (من قيمته فني) قطع يده نصف قيمته كما يجب فيها من الحر نصف دية وفي (قطع ذكره) (١٧٦) واثنييه قيمته كما يجب فيها من الحر ديتاه نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما ايذا

مثلا وجناية الثاني قبل اندمال الاولى ولم يمت منها لزمه نصف ما وجب على الاول فلو كانت قيمته ألفا فصارت بالاولى ثمانمائة لزم الثاني مائتان وخمسون لأربع مائة لان الجناية الاولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكان الاول انتقص نصفها

(درس)

باب موجبات الدية غير ما مر منها في الباين قبله (والعاقلة وجناية الرقيق والغرة والكفارة) للقتل بعطف الاربعة على موجبات وزيادة المتوسطين منها في الترجمة * لو (صاح أو سل سلاحا فان كان على غير قوي تميز) لصبا أو جنون أو نوم أو ضعف أو عقل كائن (بطرف) مكان (عال) كسطح (فوق) بذلك بأن ارتدبه (فات) منه (فشبه عمد) فيضمن ما نلف بذلك (والا) بأن لم يمت منه أو كان ذلك على قوي تميز أو غيره ولم يكن بطرف مكان عال بأن كان بأرض مستوية أو قريبة

ضعيف (قوله واطلاق الخ) قال في التحفة وفيه نظر ظاهر لان النظر في القن أصالة الى نقص القيمة حتى في المقدر على قول ولم ينظر وافي غيره لتبعيته ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذي في الحر تأمل شوري ومثله مر (قوله نعم الخ) الغرض من الاستدراك بيان ان محل ما سبق أن تتحدد الجناية أو تعدد بعد اندمال الاولى حل وزى وهذا مستثنى من أصل المسئلة وهي قوله والا فنسبته الخ لا من خصوص قطع الذكروالاثنين فكان الاول تقديمه عليه اه رشيدى (قوله نصف ما وجب) الذي وجب على الاول خمسمائة في مثاله فيجب على الثاني نصفها (قوله مائتان وخمسون) لانها نصف قيمته حالة الجناية منه حل أي باعتبار أن الاول كأنه انتقص خمسمائة من الألف في مقابلة الجناية شيخنا (قوله لان الجناية الاولى لم تستقر) أي فهي قابلة لزيادة النقص عن المائتين الى أن يبلغ النقص خمسمائة فكأنه انتقص الخمسمائة ابتداء وكان قيمته وقت جناية الثاني خمسمائة لكن فيه ان الجناية الاولى كما أنها قابلة لان تصل بالنقص الى خمسمائة قابلة لأن تصل به لأكثر منها أو أقل فليست مارجح اعتبارهم لنقصها بخمسمائة فتأمل (قوله انتقص نصفها) أي أزال نصف القيمة الذي هو خمسمائة بسبب قطع اليد فكان القيمة صارت حيثند خمسمائة فيلزم الثاني نصفها شيخنا

باب موجبات الدية

درس

(قوله غير ما مر) أي عما يوجب الدية ابتداء كقتل والد أو ولد أو كقتل الخطا وشبه العمد زى (قوله في الباين) أي باب كيفية القود وكتاب الديات ففيه تغليب للباب على الكتاب شيخنا (قوله بعطف الاربعة) أي عطفًا متعينًا في العاقلة وجائزًا في غيرها لانه يصح عطف كل على ما قبله وان كان ما قبله هو الاحسن والمتوسطان من الاربعة هما جناية الرقيق والغرة شوري (قوله لو صاح) أي بنفسه أو بالآلة معه مر (قوله على غير قوي تميز) أي ولو كان في ملك الصانع ومثله الدابة سم (قوله كسطح) أو على شفة بئر أو نهر مر (قوله بذلك) أي بما ذكر من الصياح أو السل (قوله بأن لم يمت منه) أي ومات من غيره بدليل كلام الشارح الآتي في التعليل زى أي وليست قيم قوله بعد فهدر (قوله وفيما عداها) أي وموت غير قوي التميز فيما عداها والمراد بما عداها خصوص الاخيرة لا ما يشمل الثانية لانه عللها بعد بقوله وعدم تماسك الخ (قوله موافقة قدر) غرضه الرد على الضعيف وعبارة شريح مر والثاني في كل منهما أي المميز وغيره الدية لانه حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك المفضى اليه ودفع بان موت الصبي الخ ما قاله الشارح (قوله فالحكم فيما ذكر) أي الضمان وعدمه (قوله بل مفهوم كلامه في المميز) أي غير المراهق متدافع لان قوله لا يميز أخرج المميز وقوله مراهق أخرج المميز غير المراهق وعبارته صاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوق فات فدية مغلظة على العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بارض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصياح ومراهق متيقظ كبالغ اه قال مر وعلم من قوله متيقظ ان المدار على قوة التميز لا المراهقة كما استفاد ذلك من كلام الشارح ردًا على من زعم تدافع مفهوم عبارة المصنف

في

لأن موت غير قوي التميز في الاولى غير منسوب للقاعل وفيما عداها

بمجرد ذلك في غاية البعد وعدم تماسك قوى التميز بذلك خلاف الغالب من حاله فيكون موته ما موافقة قدر فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز القوي وعدمه لا بالبلوغ أو المراهقة وعدمها كما وقع في الاصل بل مفهوم كلامه في المميز متدافع وتعييرى بنوع قوي تميز وعل أعم من تعييره بصبي لا يميز وسطح

(كمال وضع حرا) ولو غير مميز (بمسبعة) أى موضوع السباع (فأكله سبع) فإنه هدر (وان عجز عن تخليصه) منه لان ذلك ليس باهلاك
ولم يوجد ما يلحق السبع اليه بل الغالب من حال السبع القراز من الانسان (١٧٧) بخلاف ما لو وضعه في زينة السبع

وهو فيها وألقى السبع عليه
فأكله فعليه ان يود وخرج
بحر الرقيق فيضمنه بوضع
اليدين تعبيرى بالحرأولى من
تعبيره بالصبي (ولو صاح
على صيد فوقع) به (غير
ميز من طرف) مكان (على)
بأن ارتعد به فأتى منه
(خطأ) لأنه لم يقصده
وتعبرى بذلك أولى مما
عبر به (ولو ألقى) امرأة
(جنينا) بانزعاجها (بيعت
نحو سلطان اليها) أولى
من عندها (ضمن) يئنه
للفعل بالقرة كما سيأتى
سواء أذكرت عنده بسوء
أم لا خلافا لما يؤيده كلامه
من أن ذكرها عنده بذلك
شرط وخرج بألقى جنينا
مالومات فزاعته فلا ضمان
لان مثله لا يفضى الى الموت
نم لومات باللقاء ضمن
عاقته ديتها مع القرة لان
اللقاء قد يحصل منه موت
الأم ونحو من زيادنى (ولو
بيع سلاح هارب منه فرمى
نفسه في مهلك كئار) وهذا
أعم مما عبر به (علمابه)
فهلك (لم يضمنه) لانه بائر
اهلاك نفسه قصدا (أو
جاهلا) به اعمى أو ظلمة
أو غير ذلك (أو انخسف
به سقف) في طريقه فهلك

في المميز اه وعبارة حل في المميز أى غير المراهق وحيث نذر اذ يقول الاصل لا يميز أى تميز اقو يا فلا
يخالف ما هنا انتهت (قوله كمال وضع حرا) قال الماوردى وغيره ولو ربط يدي شخص ورجليه وألقاه في
مسبعة فشبه عمد ولا ينافى هذا قولهم سواء أمكنه انتقال أم لا لانه مفروض في علم احداث صنع فيه زى
(قوله بمسبعة) بفتح الميم وسكون السين الارض الكثيرة السباع و يضم الميم وكسر الباء ذات السباع
قال في المحكم فهى على الاول اسم مكان على مفعلة وعلى الثانى اسم فاعل من أسبعت الارض واقتصر
الشارح على الاول لانه الاصل شورى (قوله وان عجز) أى الحر الموضوع أى لصغرا أو هرم والغاية لارد
على من قال بالضمان حيث نذر وعبارة مروقيل ان لم يمكنه انتقال عن المهلك في عمله ضمن لانه اهلاك له
عرفا اه (قوله وهو فيها) فلو كان خارجها ووضعها فيها فكوضعه في المسبعة شرح م (قوله وألقى
السبع) بخلاف الحية فإنه لو ألقاها عليه أو بالعكس فنهشته فلا ضمان عليه بخلاف ما لو أمسكها وأنهشها
اياء فيضمن شورى (قوله على صيد) ليس بقيد بل مثله الأذى ع ش (قوله بان ارتعد) ليس الارتعاد
شرط بل المدار على ما يغلب على الظن كون السقوط بالصباح وقوله فأتى الفورية التي أشعرت بها القاء
غير شرط ان يبقى ألم الى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أيضا ولو زال به عقله وجبت الدية
س ل (قوله نحو سلطان) أى من مشايخ البلدان والعربان والمشتد ع ش على م (قوله ضمن) أى
ضمنته عاقلته شرح م (أى عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذبا على السلطان ع ش
أو كان صادقا وكان يعلم ظلم المرسل بإرساله وعبارة سم واعتمد م فيما لو طلبها الرسل كنبأ أن الضمان
على الرسل وقال أطلبها رسل السلطان بأمرهم مع علمهم بظلمه ضمنوا الا أن يكرهم فكفى الجلاد كما هو
ظاهر اه (قوله خلافا لما يؤيده كلام الح) لا يهاجم في كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق لاولى
لانه اذا ضمن جنينها مع ذكرها بسوء عنده فمع عدم ذكرها بطريق الاولى لاستحقاق طلبها أى في
الاول دون الثانى اه م وقوله فع عدم ذكرها بالح قد يقال خوفها عند ذكرها عنده بسوء أكثر من
خوفها عند عدم ذلك فلا يلزم من الضمان في الحالة الاولى الضمان في الحالة الثانية ولو طلب رجل اذ كر
عنده بسوء وهدده فأتى فلا ضمان عليه اه زى (قوله هارب) أى ميمزا أما غير المميز فيضمنه نابه لان
عمد خطأ س ل وع ش على م (قوله أو انخسف به سقف) أى وكان سبب الانخساف ضعف السقف
ولم يشعر به المطلوب أما لو ألقى نفسه على السقف من عل وانخسف به ثقله لم يضمنه التابع مطلقا س ل
(قوله كمال علم صيا الح) هذه صورة وقوله أو حفر بثراعدوانا فيه ثمان صور ذكر اثنين بقوله كأن
حفرها بملك غيره أو مشترك وذ كر أربعة بقوله أو بطريق الح وذ كر اثنين بقوله أو لا يضرها وقوله
أو بدله ليز الح صورة واحدة فصور المنطوق عشرة ثم علل أولاها بقوله لتعديه باهمال الصبي وعلل ستة
بقوله أو بالحفر أى في ملك الغير والمشارك والطريق والمسجد على الوجه المذكور وعلل اثنين وهما قوله
أو لا يضرها ولم يأذن فيه امام الح لانه شامل لما اذا كانت بطريق أو مسجد بقوله وبالافتيات وعلل
الاخيرة بقوله أو بالتغريب (قوله صيا) بخلاف البالغ العاقل لاستقلاله فعليه أن يحتاط لنفسه ولا يغتر
بقول السباح اللهم الا أن يأخذه على يده ويدخل به لحمل مفرق ثم يرفع يده من تحته فإنه يضمنه زى لكن
ان قصد برفع يده اغراقه وجب القصاص فان قصد اختباره معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية
حل (قوله ففرق) من باب طرب مختار (قوله أو مشترك) أى فيه (قوله يضر حفرها فيه المارة)

(٢٣ -) (بحيرى) - رابع (ضمنه) لاجتهاته الى الحرب المفضى الى الهلاك وذلك شبه عمد (كمال علم) أولى أو

غيره (صيا العم ففرق أو حفر بثراعدوانا) كأن حفرها بملك غيره أو مشترك بلاذن فيهما أو بطريق أو مسجد يضر حفرها فيه إشارة

وان اذن فيه الامام ولا يضرها ولم ياذن فيه امام والحفر لغير مصلحة عامة فهلك بها غيره (أو) حفرها (بدهليزه) بكسر الدال (وسقط فيها من دعاه جاهلا بها) لنحو ظلمة أو (١٧٨) تنطيطها فهلك فإنه يضمن تعديه بإهمال الصبي والحفر وبالاقتيات على الامام

وليس بما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للصالح لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة ع ش على م ر (قوله أو حفرها بدهليزه) أو كان فيه بئر لم يتعد حفره مخرج البئر نحو كلب عقور بدهليزه فلا يضمن من دعاه فأنطقه لان اقتراحه عن اختيار ولا مكان اجتنابه بظهوره شرح م ر والمعتد أنه اذا دعاه ولم يعلم به فإنه يضمن ما أنطقه كما صرح به م ر فيما تلقه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله لتعديه بإهمال الصبي) أي مع كون الماء من شأنه الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليست من شأنها الاهلاك شرح م ر (قوله واذن الامام) هو راجع للغاية (قوله وذلك شبه عمد) أي تعليم الصبي وما بعده ع ش (قوله أما حفرها) شروع في مسائل المفهوم وهي ثنتا عشرة وقوله بغير ما ذكر أي بغير تعدو بغير دهلينه على الوجه المذكور قد ذكر أربعة بقوله كأن حفرها بموات الخ وأربعة بقوله أو بطريق الخ وثلثين بقوله أو لم ياذن ولم ينه الخ وثلثين بقوله أو حفرت بدهليزه الخ وقوله لجوازه أي في الكل وقوله مع عدم التغير يرجع للاخيرين واحترز به عن صورة المنطوق السابقة وقوله المصالح العامة راجع لقوله أو لم ياذن ولم ينه الخ (قوله بموات) أي لتلك أو ارتفاق (قوله على العادة) فان تعدى لكونه وسعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدى (م ر) لا يضمن المتولد من نار أو قدسها في ملكها أو على سطحه الا اذا أوقدها أو أكثر على خلاف العادة أو في ريج شديد لان اشتداد الريج بعد الايقاد فلا يضمن ولو أمكنه الطفاؤها فلم يفعل كالأبنى جداره مستويا مالم يأمكنه اصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء فأنطقه فلا ضمان وكالمالك مستحق المنفعة م ر (قوله واذن الامام) أو أقره بعد الفعل م ر (قوله لجوازه) أي الحفر وهو راجع لجميع المسائل ولما ورد على تعليله المسئلة الاخيرة من صور المنطوق فان الحفر فيها جائز مع وجود الضمان أي بقوله مع عدم التغير رأي في الاخبارتين وأما تلك ففيها التغير فلذا ضمن (قوله والمصالح العامة الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يتقضى الضمان مع حصول الضرر (قوله بحث الزركشي) معتمد (قوله بمسجد) أي بخلاف الطريق فلا ضمان وهو راجع للغاية التي ذكرها بقوله وان حفرت لمصلحة نفسه بالنسبة للمسجد تأمل (قوله ويضمن ما تلف بعمامات) فلو مات بها انسان فهل فيه دية خطأ أو شبه عمد الظاهر الاول (قوله طرح بطريق) قال الرافعي ولك أن تقول قد يوجد بين العمارات مواضع معدة لذلك تسمى السباطات والمزابيل وتعد من المرافق المشتركة فيشبه أن يقطع فيها بنى الضمان اذا كان الالتقاء فيها فانه استيفاء منفعة مستحقة ويخص الخلاف بغيرها قال البلقينى تلك المزابيل ان كانت في منعطف خارج غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة لذكرها لان الكلام في الشارع والا فليس لهم فعل ذلك فيها حتى يقال استحقوا منفعة مستحقة قال الشرف المناوى في رده بل لهم فعله حيث لا ضرر في ذلك وكلام الرافعي مفروض في هذه الحالة ولا ضمان خلافا للشارح في غير هذا الشرح حيث قال بالضمان مع جوازه واحترز بطرحه عن وقوعها بنفسها بريح ونحوه بطريق عن طرحها في ملكها وموات فلا ضمان فيهما اه زى (قوله أو تلف بجناح) وكذا يضمن ما تلف بتكسير حطب في شارع ضيق وكذا ما تلف من منى أعمى بلا قاتل أو من عجن طين فيه وقد تجاوز العادة أو من وضع متاعه لا على باب حانوته على العادة شرح م ر (قوله وان جاز اخواجه) بأن لم يضر المارة قال م ر في شرحه ولونام على طرف سطحه فأنقلب الى الطريق على ما قال الماوردى ان كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن فان كان لتقايه في نومه ضمن لانه سقط بفعله

و بالتفسير يروا ذن الامام فيها يضر كلا اذن وذلك شبه عمد نعم ان انقطع التعدى كأن رضى المالك بابقاء البئر أو ملكها المتعدى فلا ضمان أما حفرها بغير ما ذكر كأن حفرها بموات أو ملكه على العادة أو ملك غيره أو مشترك باذن أو بطريق أو مسجد لا يضر المارة واذن الامام وان حفرت لمصلحة نفسه أو لم ياذن ولم ينه وحفرت لمصلحة عامة للسلمين كالخفر للاستقاء أو لجمع ماء المطر أو حفرت بدهليزه وسقط فيها من لم يدعه أو من دعاه وكان عالما بها فلا ضمان لجوازه مع عدم التغير والمصالح العامة يقتصر لاجلها للمضرات الخاصة نعم بحث الزركشي الضمان فيما لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه ولو باذن الامام وقول جاهلا بها من زيادنى (ويضمن ما تلف بعمامات) بضم القاف أي كساست (وقصور نحو طيخ طرح بطريق) الا أن يعلم بها انسان ويمشى عليها قصدا فلا ضمان كما هو معلوم (أو) تلف بجناح أو بمزابل خارج (الى

قوله

شارع) لان الارتفاق بالطريق والشارع مشروط بسلامة العاقبة (وان جاز اخواجه) أي الجناح أو المزابل للحاجة (فان تلف

بالخارج) منهما (فالضمان) به (أو) به (وبالداخل فنصفه) لأن التلّف بالداخل غير مضمون فوزع عليه وعلى الخارج من غير نظر إلى وزن أو مساحة (كجدار بناه مائلاً إلى شارع) أو ملك غيره بغير إذنه فإن ما تلّف به مضمون (١٧٩) كالجنّاح (درس)

ولا يبرأ ناصب الجنّاح والميزاب وباني الجدار من الضمان يبيع الدار لغيره في صورة الشارع ولغير المالك في صورته غير غيره حتى لو تلّف بهما إنسان ضمته عاقلة البائع كما نقله الشيخان عن البغوي وأقره نعم إن كانت عاقلة يوم التلّف غيرها يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صريح به البغوي في تعليقه أمّا لو بناه مستويًا قال على شارع أو ملك غيره أو بناه مائلاً إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه لأن الميل في الأول لم يحصل بفعله وله في الثانية أن يبني في ملكه كيف شاء (ولو تعاقب سبباً هلاك كأن حفر) واحد (بنا) حفر أعدوانا (ووضع آخر حجراً) وضعا (عدوانا) فمتر به إنسان ووقع بهما) فهلك (فعلى الأول) من السببين بحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لأن الضرر بموضع هو الذي أُلْجِئَ إلى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر بسبب أول للهلاك وحفر البئر

(قوله بالخارج) كأن سقط على شيء (قوله من غير نظر إلى وزن أو مساحة) أي بين الداخل والخارج أي لا ينظر هل الخارج نصف بالنسبة للداخل أو أقل أو أكثر فالضمون النصف على كل حال ولم يقل إذا كان الخارج قدر الثلث بالنسبة للداخل يكون المضمون الثلث مثلاً ويلغى بذلك فيقال أي إنجباء الفقه قد جئت سائلاً * مریداً تهدياً للسبيل توصلاً فما آله إن أتلف الشيء بعضها * حكمتم بكل الغرم حقاً معللاً وإن أتلف الشيء الجميع فسطره * قضيت به فالحكم قد صار مشكلاً جوابك ميزاب فتلف كله * حكمتم بغرم النصف حقاً موصلاً وخارج به إن أتلف الشيء قلم * بغرم الجميع الحكم صار مفصلاً

(قوله ناصب الجنّاح) المراد بالناصب وباني الأمر المالك لا المانع والماء النازل من الميزاب حكمه حكم ما تلّف بالميزاب زى (قوله إلى ملكه) نعم لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير بأجرة مثلاً ضمن كما بحثه الأذري لأنه استعمل الهواء المستحق للغير لكن في حوائج الروض ضعف ما قاله الأذري س (قوله فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه) كالصريح في عدم الضمان إذا بناه مستويًا ثم مال إلى ملك غيره وأمكنه إصلاحه وطالبه الغير بهدمه وبه صرح في شرح الروض قال إذا صنع له في الميل بخلاف نحو الميزاب اه سبط طيب ولصاحب الملك مطالبته بنقصه أو إصلاحه كأن غصان شجرة انتشرت إلى هواء ملكه فله طلب إزالتها لكن لا ضمان فيما تلّف بهما شرح م ر وقوله مطالبته فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يفرمه على النقض ثم رأيت السمرى صرح بذلك اه ع ش (قوله سبباً هلاك) المراد بالسبب ما لم يدخل إذا حفر شرط ع ش (قوله فمتر) هو مثل الثاء والفتح أشهر بومنه مضارعه شورى فهو من باب نصر أو علم أو كرم (قوله فعلى الأول) ويشترط أن يكون أهلاً للضمان شورى يخرج الحربى فلا ضمان على أحد س ل (قوله بحال) أي بسند (قوله سبب أول) المراد به الملاقي للتلف أو لا لا المفعول أو لا لأن العثر هو الذي أوقفه فسكان واضعاً أخذه ورداه فيها شرح م ر وضمن الراش برش الماء في الطريق لمصلحة نفسه وإن لم يجاوز العادة كافي زى إلا أن علم به المار وتعمد الشيء عليه فلا يضمن الراش كذا ذكره الشارح في القصاصات ما لمصلحة المسلمين كدفع الغبار فلا ضمان به إن لم يجاوز العادة أذن الإمام أولاً فإن جاوز العادة ضمن الراش وإن كان بأمر غيره بأن قال له أكثر الراش لأنه المباشر اه برماوى ويفرق بين الراش وناصب الجنّاح والميزاب حيث لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرش منوط بالراش كثره وقوله بخلاف الجنّاح والميزاب فإن ما دتمهما على الأمر قال الشيخان لورمى نخامة بطريق ضمن من رلق بها إن ألقاها على الممر ومثله كما قال الرافعي مالوا ألقاها في الحمام وهو المعتمد خلاف قول الغزالي إن ضمانها في اليوم الثاني على الحامى لأن التنظيف عليه بحسب العادة شورى ومثل النخامة مالوا لقي به صابوناً أو سدرافزلق به إنسان (قوله وللرافعي فيه) أي في ضمان الحافر وقوله بحث الخ فقال ينبغي أن لا يضمن الحافر أيضاً كما لو كان الواضع للحجر سيلاً أو سبباً أو سراً يباقيان العاثر به م ر حل وكلام الشارح هو المعتمد قال م ر وفارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع أو سربى أو سبيل بأن الواضع هنا أهل للضمان في الجملة فإذا سقط عنه لا تغاير تعديبه تعين ضمان شريكه بخلاف السيل ونحوه فإنه غير أهل للضمان أصلاً فسقط الضمان بالكلية اه

سبب ثان له (فإن وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالحافر) هو الضامن لأنه المتعدي وللرافعي فيه بحث ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره (ولو وضع) واحد (حجراً) في طريق (وآخران حجراً) بحسب

(فعتبر بهما آخر الضمان) له (اثلاثا) بعدد الواضحين (أروضع حجرا) في طريق (فعتبر به غيره قدس حجه فعتبر به آخر) فهناك (ضمنه) (المسرح) لان الحجر انما حصل ثم بقوله (١٨٠) (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بطريق اتسع وماتا أو أحدهما

هدر عار) لنسبته الى تقصير بخلاف المعنوية لا يهدر وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الاصل انه يهدر فلم يفرق بينهما (فان ضاق) الطريق (هدر قاعدونائم) لتقصيرهما لا عار بهما لعدم تقصيره (ضمن واقف) لان الوقوف من مرافق الطريق لا عار به لتقصيره نعم ان انحرف الواقف الى الماشي فأصابه في انحرافه وماتا فكاشيين اصطفا وحكمه يأتي على الاثر **فصل** فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكره

لو (اصطدم حاران) ماشيان أو راكبان ولو صبيين أو مجنونين أو حاملين مقبلين كانا أو مدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوقعا وماتا وما بشاهما (فعلى عاقلة من قصد) الاصطدام منهما أو من أحدهما (نصف دية مغلظة) لو ارتد الآخر لان كلا منهما مات بفعله وفعل الآخر ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق الآخر ضمان شبه همد لا عمد لان الغالبان الاصطدام لا يفضي الى

وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله فعتبر بهما) أي معا بخلاف ما لو عثر في الحجر الاول ثم عثر بالثاني كان الضمان على الثاني حل (قوله فالضمان له اثلاثا) أي يكون اثلاثا وان تفاوت فعلهم نظر الى رؤسهم كما لو اختلفت الجراحات شرح م ر وفي نسخة ثلاث (قوله أو واقف بطريق) أو نائم بمسجد غير معتكف فيه ففيه تفصيل الطريق ومثله القاعد فيه لما يترده عنه كصنعة بخلاف القاعد فيه لما لا يترده عنه كاعتكاف وتعلم علم فانه مضمون مطلقا فان كان معتكفا ضمن وهدر عار وظاهر كلامهم سواء كان واسعا أو ضيقا حل وعبارة شرح م ر ولو عثر بجالس بمسجد لما لا يترده عنه ضمنه العار وهدر كما لو جلس بملكه فعتبر به من دخله بغير اذنه ونائم به معتكفا كجالس وجالس لما يترده عنه ونائم غير معتكف كنائم بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق وعبارة زي قوله أو واقف بطريق احتراز بالطريق عن من قعد في ملكه فدخل ماش تعدى أو عثر به فيه الماشي دون القاعد ومن قعد أو نائم أو وقف في ملك غيره تعدى فعتبر به المالك فهدر اه (قوله اتسع) بأن لم تتضرر المارة بنحو النوم فيه شرح م ر (قوله هدر قاعدونائم) قال الرافعي و ينبغي أن يكون موضع اهدار القاعد والنائم فيما اذا كان في متن الطريق ونحوه أما لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعدد ولا تقصير فلا وهذا لا بد منه س ل (قوله وضمن واقف) يعلم منه ان قوله ان اتسع الطريق قيد في القاعد والنائم فقط فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله ان انحرف الواقف الخ) بخلاف ما لو انحرف عن الماشي فأصابه في انحرافه أو انحرف اليه فأصابه بعد تمام انحرافه فالضمان على الماشي فقط س ل (درس)

فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكره أي حكم اشراف السفينة على الفرق والمنجنيق (قوله أو راكبان) شمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها ولو تجاوزا بحبل لهما أو انبهرهما فانقطع وسقطا وما نافع على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فافادتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارشاء الآخر الحبل فنصف دية على عاقلة وان كان الحبل لاحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بشو به ايقعد فتمزق بفعله لزمه نصف قيمته وكذا الومشي على نعل ماش فانقطع بفعله اه شرح م ر وعبارة ع ش عليه قوله وكذا الومشي على نعل ماش لو اختلفا في أنه بفعله أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيحتمل تصديق الماشي لان الاصل براءة ذمته عما زاد على النصف اه (قوله ولو صبيين) أي ركبا بأبائهما أو أركبهما شخص بلا تعدد بدليل ما يأتي (قوله أو حاملين) عبارة أصله مع شرح م ر أو اصطدم حاملان وأسقطا وما نافع لدية كما مر من أن على عاقلة كل نصف دية الاخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لجنيها والآخر بان لنفس الاخرى وجنيها لاشتراكهما في اهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف غرق جنيها لانهما لان الحامل اذا جنت على نفسها فاجهضت لزم عاقلة الثرة كما لو جنت على أخرى وانما المهدر من الثرة شي لان الجنين أجني عنهما انتهت (قوله أو مدبرين) بأن كانا ماشيين القهقري رشيدى (قوله دية مغلظة) أي من جهة التثليث (قوله لان كلا منهما) أي من قاصدي الاصطدام في الاولى وقاصده في الثانية وليس الضمير واجعا للمصطدمين مطلقا بدليل قوله ضمان شبه عمد لان ضمان غير القاصد ضمان خطأ ولو حذف قوله ضمان شبه عمد وآخر التعليل بعد الثاني لكان تعليل لهما (قوله

(أولى تركته) ان مات (نصف قيمة دابة الآخر) وان لم تكن ملوكة لا اشتراكهما في الاتلاف مع قدر فعل كل منهما في حق نفسه وظاهرهما يأتي في السفينتين انه لو كان على الدابتين مال أجنبي لزم كلاهما نصف الضمان أيضا ولو كانت حركة إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لهما مع قوة حركة الأخرى لم يتعلق بهما حكم كفر زابرة في جلد العقب مع (١٨١) الجراحات العظيمة نقله الشيخان عن

الامام وأقره وجرم به ابن عبد السلام ومثل ذلك يأتي في الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره (ومن أركب صبيين أو مجنونين تعديا ولو وليا) كأن أركبهما أجنبي بغير إذن الولي أو أركبهما الولي دابتين شرستين أو جوحيتين (ضمنهما ودابتيهما) والضمان الاول على عاقلة والثاني عليه نعم ان تعدد الاصطدام في الوسيط يحتمل احواله فلو كانا على عمد بناء على أن عمدهما عمد واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي ومثله المجنون فان لم يتعدا المركب فكما لو ركبا بأنفسهما والتقييد بالتعدى مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدم (رفيقان) وماتا (فهدر) وان تفاوتت قيمة افوات محل تعلق الجناية وان مات أحدهما فنصف قيمته في رقبته الحي نعم لو امتنع بيعهما كمستولين لزم سيد كل الاقل من قيمته وأرض جنايته هو النظر للقيمة كلها وحل وجوب الاقل ان كان هناك أقل كأن كانت قيمة الخسيمة مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كافي المثال المذكور فالواجب أحدهما (قوله وأرض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر حل (قوله الاقل) أي للغاصب الآخر وهو يدفع أقصى القيم لسيد المغصوب حل (قوله والملاحان) وقع السؤال في الدرس عمالو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيرها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير

أولى تركته ان مات) وعلى كل أيضا في تركته كفارتان كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل صاحبه (قوله لا اشتراكهما في الاتلاف) وقد يقع التقاص من ل (قوله لم يتعلق بهما حكم) أي فالضمان كله على راكب الدابة القوية (قوله ولو وليا) الولي هنا من له ولاية التأديب على الراجح شورى وحل واعتمده زى لكن في شرح م ر وحج انه من له ولاية المال وهو الاب فالجدة الوصي فالقاضي (قوله كأن أركبهما أجنبي) ولو لمصلحة الصبي كأن كان غرضه تعلم القروسية بخلاف الولي اذا أركبه لذلك وكان ممن يستمسك على الدابة فلا ضمان عليه من ل (قوله أو أركبهما الولي) أي ولو لمصلحة حتهما (قوله شرستين) أي قويتى الرأس والجروح هي التي يعسر سوقها وقودها وعبارة المختار يقال رجل شرس أي سيء الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جوحيتين فيه أيضا جمع الفرس أعجز فارسه وغلبه وبابه خضع وعليه فالجوح والشرسة متساويان أو متقاربان ع ش على م ر (قوله واستحسنه الشيخان) المقتضى أن الضمان على عاقلة المركب م ر (قوله فان لم يتعدا المركب) بأن أركبهما الولي لمصلحة حتهما وكانا يضبطان المركب فلا ضمان على الولي اذا لا تقصير منه أو أركبهما الأجنبي باذن الولي (قوله فنصف قيمته في رقبته الحي) وان أثر فعل الميت في الحي نقصا تعلق غرمه بنصف قيمة العبد المتعلق برقبته الحي ويقع التقاص في ذلك القدر شورى (قوله نعم لو امتنع بيعهما الخ) استدراك على قوله وان مات أحدهما الخ فعلى هذا كان الاول أن يقول لزم سيد الحية الاقل من قيمتها والارض وقال حل هو استدراك على قوله فهدر أي فاذا اصطدم مستولدتان فماتتا فلا يهدرن بل يلزم سيد كل الاقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل الاقل مع فوات محل الجناية بموتهما فالجواب ان المستولدين لما امتنع بيعهما لم يفت محل الجناية بالموت لانهما صارتا كالحرتين في أن كلامهما لم يفت محل الجناية عليه بالموت وبدل الكلام حل قول الشارح لزم سيد كل الخ تأمل وحرر (قوله من قيمته) أي قيمة كل أي نصف قيمته حل فاذا كانت قيمة احدهما مائتين والاخرى مائة فالأقل من نصف قيمة الاولى وأرض جنايتها على الاخرى خسون وكذلك الاقل من نصف قيمة الاخرى وأرض جنايتها على الاولى خسون وحينئذ لم يظهر للاستدراك فائدة لحصول التقاص نعم ان نظر للقيمة كل تجامها كما هو ظاهر عبارة الشارح وصرح شرح الروض ظهر له فائدة اذ لصاحب النفيسة على صاحب الخسيمة ما تولى لصاحب الخسيمة على صاحب النفيسة خسون فيقع التقاص بخمسين ويرجع صاحب النفيسة بخمسين كما صرح به في شرح الروض ومثله بهذا المثال لكن في قول على الجلال ان النظر للقيمة جميعها لم يرضه شيخنا فراجع والمناصب لا قواعد من أن العبد الجاني يقدره سيده بأقل الامر من قيمته وأرض جنايته هو النظر للقيمة كلها وحل وجوب الاقل ان كان هناك أقل كأن كانت قيمة الخسيمة مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كافي المثال المذكور فالواجب أحدهما (قوله وأرض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر حل (قوله الاقل) أي للغاصب الآخر وهو يدفع أقصى القيم لسيد المغصوب حل (قوله والملاحان) وقع السؤال في الدرس عمالو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيرها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير

الغاصب الاقل أيضا وتعييرى بالرفيق أعم من تعييره بالعبد (أو) اصطدم (سفينتان) للملاحين أو لأجنبي (فكدابتين) في حكمهما السابق فان كاتفي الثانية لاثنتين فكل منهما مخير بين أخذ جميع قيمة سفينته من ملاحته ثم هو يرجع بنصفها على ملاح الآخر وبين أن يأخذ نصفها منه ونصفها من ملاح الآخر (والملاحان) فيهما

المجريان لهما (كراكين) لدا بينهما في حكمهما السابق ثم ان ثمة الاصطدام بما يعرض لهما الهلاك غالباً واجب نصف دية كل منهما في تركة الآخر لا على عاقلة فان لم يموتا (١٨٢) وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتص منهم الواحد بالقرعة

وللباقين الدية (فان كان فيهما مال أجنبي لم يملك) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر ان الاجنبي يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله اذا كان الاصطدام بفعلهما أو بقتل صيرهما كان قصراً في الضبط مع امكانه أو سيرا في ربح شديدة لا تضر في مثلها السفن أو لم يكمل عدتهما اما اذا لم يكن شيء منهما كان حصل الاصطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين الراكين لان الضبط يمكن بالجمام (ولو أشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بمتاعها (جاز طرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة الباقي وقيد البليقيتي الجواز باذن المالك وقد بسطت الكلام عليه في شرح الررض

وان كان جاهلاً بذلك لانه المباشر فيه نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني للعلم المذكورة ما لم يكن أعجمياً يعتد طاعة أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس ع ش على م وانما سمي الملاح ملاحاً لمعالجته الماء الملح باجراء السفينة فيه قال الجوهري ويؤيده قوله المجريان لهما اه رشيدى وقيل مأخوذ من الملاحة لا صلاح شأن السفينة وقيل انه وصف للريح وسمى به المسير طالملاسته له قل على الجلال (قوله المجريان لهما) أى من له دخل في الاجراء وان لم يكن الرئيس حل (قوله في حكمهما السابق) أى في ان الديات على العاقلة والقيم في تركتهما (قوله اقتص منهما) أى من كل واحد منهما فلو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا جميعاً معاً أو جهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلها لواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف شرح الررض وقوله بالقرعة أى اذا لم يعلم السابق والاقتص له بالقرعة سم ع ش (فرع) ثقلت سفينة بقعة أحمال فالتقى فيها انسان عاشر اعدوا ما أغرقها لم يضمن الكل لان الفرق حصل بالجميع لانه فقط وانما يضمن العشر على المراجع ولا يشك بضمانه الكل في الوجوع عوبه جوع سابق علمه لان فعل كل فيما نحن فيه متميز ولا كذلك التجويع اه شورى وقرره ح ف (قوله فلا ضمان) والقول قولهما عند التنازع لان الاصل براءة ذمتها س ل (قوله بمتاعها) أى دون الراكب حل وانما قال ذلك لاجل قوله جاز طرح متاعها لان الطرح لاجل سلامة المال جاز ولاجل سلامة الراكب واجب كما يعلم من كلامه (قوله جاز طرح متاعها) أى عند توهم النجاة بأن اشتد الامر وقوى اليأس ولم يقد الالقاء الاعلى ندور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح النوع خوف غير قوى وقوله ووجب لرجاء نجاة راكب أى ظنهم بقوة الخوف لو لم يطرح ولو كان مرهوناً ولحقجور عليه بغلس أو لكاتب أو لعبد مأذون له عليه ديون لم يجوز القاءه الا باجتماع الغرماء والراهن والرهين أو السيد والمكاتب أو السيد والمأذون اه شرح م والظاهر كما قال الاذرى انه لو كان هناك أسرى من كفار فظهر للامير المصلحة في قتلهم فيبدأ بالقائهم قبل الامتعة وقبل الحيوان المحترم وينبئ كما قال أيضاً ان يراعى في الالتقاء الاخص فالأخص قيمة من الحيوان والمتاع ان أمكن حفظ المال ما أمكن اه خط هذا اذا كان الملقى غير صاحب المتاع فان كان صاحبه جاز له تقديم غير الخسيس عليه لان غرضه قد يتعلق بالخسيس كما قاله م ولا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاسرار بل حكمهما واحد س ل أى ولا كافر مسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك لملك ولو كان عدلاً لا اشتراك الجميع في ان كلا آدمى محترم اه ع ش على م (قوله بمتاعها) ولو مصحفاً وكتب علم ع ش (قوله وفيد البليقيتي) معتد ع ش (قوله وقد بسطت الكلام) ومن جعلته أنه لو كان لمحقجور عليه لم يجوز القاءه حل أى عند جواز الطرح ووجب عند الوجوب س ل (قوله ووجب) أى على كل من تمكن بخلاف غيره كالمرضى ع ش ومتى أمكن شخصاً الطرح ولم يفعل حتى غرقت السفينة أم ولا ضمان كما لو لم يطعم مالك الطعام المضطرب حتى مات خط س ل (قوله محترم) أى ولو كلباً ع ش أى فتلقى الاموال لتخليص الكلاب المحترمة اه م (قوله ويجب) الاولى تفريع (قوله فان طرح مال غيره) أى ولو في حالة الوجوب شرح م (قوله كما قال الخ) ولا بد أن يشير الى ما يلقيه أو يكون معلوماً والا فلا يضمن الا ما يلقيه

بحضرته

والبهجة (وجب) طرحه كاه أو بعضه وان لم يأذن مالكه (لرجاء نجاة راكب)

محترم اذا خيف هلاكه ويجب القاء مال الروح فيه لتخليص ذى روح والقاء الدواب لابقاء الادميين واذا اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فان طرح مال غيره بلا اذن) منه (ضمنه) ككل المضطرب طعام غيره (بغير اذنه) (كالمالك) لاخرى سفينة (ألقى متاعك)

في البحر (وعلى ضمانه أو نحوه) كقوله على أي ضامن أو على أي أضمنه فألقاه فيه (وخاف القائل) له (غرقاً ولم يختص نفع الالتقاء بالملق) بأن اختص بالتمس أو به وبالملق أو بأجنبي أو به وبأحدهما أو عم الثلاثة فإنه يضمنه وإن لم يكن له فيها شيء ولم تحصل النجاة لأنه الخماس اتلاف لغرض صحيح بعوض فصار كقوله أعنتق عبدك على كذا فإن لم يخف غرقاً واختص النفع بالملق كأن قال من بالسط أو زورق أو نحوه بقرب السفينة ألقى متاعك في البحر وعلى (١٨٣) ضمانه فألقاه أو اقتصر على قوله

ألقى متاعك لم يضمنه لأنه في الأول شبهه بمن التمس هدم دار غيره ففعل وفي الثانية أمر المالك بفعل واجب عليه ففعله لغرض نفسه فلا يجب فيه عوض كما لو قال لمضطر كل طعامك وعلى ضمانه فأكله وفي الثالثة لم يلتزم شيئاً وفارقاً ما لو قال لغيره ادني فأداه حيث يرجع به عليه

(درس)

بأن أداء الدين ينفعه قطعاً والالتقاء قد لا ينفعه (ولو قتل خمر منجنيق) بفتح الميم والجيم في الأشهر (أحد رمانه) كأن عاد عليه (هتر) فسطه وعلى عاقلة الباقي (الباقي) من دينه لأنه مات بفعله وفعلهم خطأ فإن كان واحداً من عشرة سقط عشر دينه ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل (غيرهم بلا قصد) من لرماة (خطأ) قتله لعدم قصد له (أو به) أي بقصد منهم (فعمدان غلبت الإصابة) منهم بخدقهم لقصد هم به معينا

بخصرته ويشترط استمراره فلو رجع عنه قبل الالتقاء لم يلزمه شيء شرح م ر أي بمالقاء بعد الرجوع ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقي لأن الأصل عدم رجوع الملقس ع ش (قوله في البحر) فلولفظه البحر فهو مالكة وإن نقص ضمن الملقس نفسه من ملخصاً (قوله أو به وبأحدهما) فيه صورتان وقوله أو عم الثلاثة فالصور مست (قوله فانه يضمنه) وهذا وإن كان ضماناً بالملق يجب لكنه روي فيه أنه اقتداء فليس ضماناً حقيقياً ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقي والضمان فيه بالقيمة في المقوم والمثل في المثل حل وقيل يضمن المقوم بالمثل الصوري كافي القرض واعتمد زى في درسه القيمة مطلقاً لأنها إنما تؤخذ للحيولة والحيولة لا يجب فيها إلا القيمة مطلقاً بدليل أنه لولفظه البحر يجب رد البديل والمعتبر فيه ما يقابل به قبل هيجان البحر إذ لا مقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر شرح م ر (قوله أو اختص الخ) أي أو خاف غرقاً واختص الخ وانظر ما صورته ويمكن أن يصور بما إذا خاف غرقاً على غيره لأن نفسه (قوله أو اقتصر على قوله) أي والقرض إن القائل راكب السفينة (قوله وفي الثالثة) وإنما أتي بالثالثة وإن كان يفهم من الثانية عدم الضمان فيها بالأولى توطئة لقوله وفارق الخ وهذه حكمة تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الأول (قوله بنفسه) أي الملتمس (قوله منجنيق) بذكر ويؤنث وهو فارسي معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية شرح م ر وهو آلة يرمى بها الحجارة زى (قوله في الأشهر) مقابله كسر الميم خط ع ش (قوله أحد رمانه) وهو من مد الحبل ويرى بالحجر أماناً أمسك خشبة المتجنيق إن احتيج إلى ذلك أو وضع الحجر في الكفة ولم يجد الحبال فليس منهم لأنه سبب والمباشر غيره قاله الماوردي والمتولى وغيرهما خط م ر وعبارة شرح م ر دون وأضعه أي الحجر وما سك الخشبة إذا دخل لهم في الرمي أصلاً ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضاً ٨١ (قوله فعمدان غلبت الإصابة) أي فيجب القصاص أو الدية المقتطعة في أموالهم سم وهذا مستثنى من قولهم إن الغلبة تعتبر في الآلة من حيث كونها الغالب فيها الهلاك أولاً أي إلا في المتجنيق فالمتبرأ إنما هو غلبة الإصابة من الرماة فسقط اعتراض البلقيني من أن اعتبار الغلبة في الإصابة مخالف لأصل الشافعي من أنها معتبرة في الآلة

درس

شوري (قوله بخدقهم) بكسر الحاء المهملة والقاف

(فصل في العاقلة) أي في بيانها وترتيبها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما حملة (قوله لئنه) أي العقل والمراد به الكامل أو أن شأنه ذلك (قوله عصيته) أي وقت الجنابة وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غير ما يوم السراية فالدية على عاقلة يوم الجنابة ع ش على م ر (قوله في خبر الصحيحين السابق) وهو أن امرأة خذفت أخرى بحجر فقتلتها وماتت بطناً فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيها غرة عبداً وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلة واسم المرأة الضاربة أم عطية وقيل أم عطية واسم المضروبة مليكة وقوله خذفت بالحاء المهملة كما ضبطه شيخ

بما يقتل غالباً فإن غلب عليها أو استوى الأمران فشه عم (فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما حملة) وسما عاقلة لعقلهم الأبل بضاء دار المستحق ويقال لتحملهم عن الجنائي العقل أي الدية ويقال لمنعهم عنه والعقل المنع ومنه سمي العقل عقلاً لمنعه من الفواحش (عاقلة بان عصيته) المجمع على إرثهم من النسب لما في رواية في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الهيات

وأن العقل على عصبتها (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كما سيأتي (فان بقي شيء) منه (فن يلبه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا الأقرب الاخوة ثم بنوهم وان نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم كارت (و) قدم (مدل بابوين) على مدل باب كالارت فان عدم عصبة (١٨٤) النسب أو لم يف ما عليهم بالواجب في الجناية (فمعتق فعصبت) من النسب

(فمعتقه فعصبت) كذلك وهكذا (فمعتق أبي الجاني فعصبت) كذلك (فمعتقه فعصبت) كذلك وتعييرى بالفاء آخرأ أولى من تعييره فيه بالواو (وهكذا) أي بعد معتق معتق الأب وعصبت معتق الجد إلى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم ويعقل المولى من جهة الأم إذا لم يوجد عتق من جهة الآباء ويتحمل أيضا بعد من ذكر الاخوة للأم وذوو الارحام ان ورثناهم كما في الانوار ونقله في الثانية الشيخان عن المتسولي وأقراء والظاهر أن تحمل الاخوة للأم قبل ذوى الارحام للاجتماع على نور يشهم (ولا يعقل بعض جان و) بعض (معتق) من أصل وفرع لما في رواية أبي داود في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات ورأ الولد أي من العقل وقيس به غير من الابعاض و ببعض الجاني بعض المعتق (ولو)

الاسلام في شرح الاعلام أي رمتها بحجر صغير رشدي (قوله وأن العقل الخ) بدل من ما أو عطف بيان عليه بين به الرواية لاخرى أي غير السابقة فلا حاجة لقول حل انه ذكر الحديث الاول بعينه تدبر (قوله فأقرب) لا حاجة اليه مع قوله فان بقي شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو ثلثها بان يؤخذ نصف دينار من الغنى ور بع من المتوسط ثم يشتري بالمجتمع ثلث الدية ان وفي فان لم يوف وزع الباقي على من يلبه وهكذا إلى أن يحصل ما يشتري به الثلث شيئا (قوله وقدم مدل بابوين) أي على الجد بدلوا القديم التسوية لان الانوثة لا تدخل لما في التحمل ورد بمنع ذلك بدليل انها مرجحة في ولاية النكاح مع أنها لا تدخل لما فيه شرح م ر (قوله فمعتق الخ) معطوف على عصبت لانه حل العصبة على عصبة النسب فينتد لا يتناول عصبة الولاء ولا بيت المال فلذا عطفهم وقال فمعتق الخ (قوله فعصبت من النسب) أي فان لم يكن معتق أو ليف ما عليه فعصبت الخ ع ش على م ر قال م ر في شرحه فعمل أنه يضرب على عصبت في حياته ولا يختص بأقربهم بعد موته وان نقل الامام ان الائمة يبدوا الضرب على عصباته بموته وقال انه لا يتجه غيره اذ لا حق لهم في الولاء في حياته فهم كالاجانب اه (قوله ويعقل المولى من جهة الأم) كأن تزوج عبد بعثقة فان الولاء على أولاد ملو إلى الام فاذا جنى بعض أولاده فالدية على موالى أمه فاذا عتق الأب انجر الولاء من موالى الام إلى موالى الأب فيعقلون حل وفي الروض وشرحه أنه ينتقل إلى الجاني ولا تعقل موالى الأب لتقدم سببه أي العقل على الانجرار ولايت المال لوجود جهة الولاء بكل حال فراجع وسببه الجناية (قوله وذو الارحام) الاولى التعبير بالنساء لانهم بعد الاخوة للأم كما بعد لم من كلامه بعد ولا يحمل منهم الا الذكرا اذ لم يدل بأصل ولا فرع شرح م ر فيخرج الخ لانه مدلل باصل وهو الام رشدي (قوله ان ورثناهم) بان لم ينظم بيت المال وكان الاولى تأخيرهم عنه كفي الارث أفاده سم وابن حجر خلافا لما في حل (قوله من أصل) يتأمل وجه تسمية الاصل بعضها ولعلها تسمية اصطلاحية (قوله ويرأ الولد) عبارة م ر ويرأ الوالد فاعلم ما روايتان وهو بدل من ما أو عطف يان (قوله ولو كان الخ) وعبارة شرح م ر قيل يعقل ابن هو ان ابن عمها أو معتقها كما يلي نكاحها ورد بان البتة مانعة هنما لتقرر انه بعضها والمانع لا أثر لوجود المقتضى معها الخ (قوله ثم غير مقتضية) لان الملحظ ثم دفع العار وهي لا تقتضى ولا تمنعها فاذا وجد مقتضى آخر أثر اه ابن حجر (قوله ومعتقون الخ) فان اعتقه ثلاثة مثلاً نعموا عنه تحمل شخص واحد بقدر ما لكل منهم من الولاء حصة الغنى منهم ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبة كل واحد منهم يتحمل مثل ما يتحمل المعتق فيكون على كل واحد من عصبة المومر ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربعه أي ان كانوا بمقتضى ولا تحمل كل منهم حصته بحسب حاله وان كان المعتق واحدا كان عليه كل سنة نصف دينار أو ربعه وعلى كل واحد من العصبة مثل ما عليه شرح البهجة زى اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح من نصف دينار أو ربعه قاصر على صورة الاقرار فلا يلزم كره لكان أشمل تأمل (قوله وكل من عصبة الخ) عبارة شرح م ر وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق فان انحدر ضرب على كل من عصبت ربع أو نصف وان تعدد نظر لحصته من الرابع

كان فرع الجناية (ابن ابن عمها) فلا يعقل عنها وان كان يلي نكاحها لان البتة مانعة وهم غير مقتضية لامانة أو فاذا وجد مقتضى زوج به وذكركم بعض المعتق من زيادتي (وعتيقها) أي المرأة (يعقلها عاقلتها) دونها لما يأتي من ان المرأة لا تعقل (ومعتقون وكل من عصبة كل معتق كمعتق) فيما عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه لان الولاء في الاولى لجميع المعتقين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبة فلا يتوزع عليهم ثم توزع على الشركاء لانه لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتيق) ولا عصبت عن معتقه

لا تغفأ عنه فان عدم من ذكر أوليف ما عليه بما مر (فيت مال) يعقل (عن مسلم) الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الكافر فإله فيء
والواجب في ماله ان كان له أمان واستثنى من ذلك اللقيط فلا يعقل عن قائله بيت المال اذ لا فائدة في أخذها منه لتعاد اليه (فإن عدم ذلك
أوليف ما ذكر فالكل أو الباقي (على جان) بناء على الاصح من أن الواجب ابتداء عليه ثم يتحمل العاقلة وتعييرى بذلك أعم من
قوله فكله على جان (وتؤجل) ولو من غير ضرب قاض (عليه) أي على الجاني (١٨٥) (كعاقلة دية نفس كاملة) بإسلام

وسوية وذ كورة (ثلاث
سنتين في) آخر (كل سنة
ثلاث) من الدية وتأجيلها
بالثلاث واه البيهقي من
قضاء عمر وعلى رضى الله
عنهما وعزاء الشافعى الى
قضاء النبي صلى الله عليه
وسلم والظاهر تساوى
الثلاث في القسمة وان
كل ثلاث آخر سنته
وأجلت بالثلاث أكثرها
لأنها بدل نفس وتأجيلها
عليه من زيادتي (و)
تؤجل دية (كافر معصوم)
ولو غير ذمى وان عبر الاصل
بالذمى (سنة) لأنه قدر
ثلاث دية مسلم أو أقل (و)
تؤجل دية (امرأة وخنثى)
مسلمين (سنتين في) آخر
(الاولى) منهما (ثلاث)
من دية نفس كاملة وذ كر
حكم الخنثى من زيادتي
(وتحمل عاقلة رفيقا) أي
الجنابة عليه بقيمته لأنها
بدل نفس كالحسر فاذا
كانت قيمته قدر دية أو
ديتين (ففي) آخر (كل
سنة) يؤخذ منها (قدر

أو النصف وضرب على كل واحد من عصبة قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبه
لأنهم لا يرثونه بل يرثون به فكل منهم اتفق له الولاء كاملا فيلزم كلاً قدر أصله ومعلوم ان النظر في الرابع
والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أي من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع
أو نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لأنه الذي يحمله لو كان مثلهم
وعكسه كذلك كما هو ظاهر اه بالحرف (قوله في بيت مال) أي يؤخذ من سهم المصالح الواجب بكماله
أو ما بقى مؤجلا حج سم (قوله عن مسلم) أي اذا قتل غير لقيط أخذ من كلامه بعد (قوله فإله فيء)
المناسب أن يقول فلا يعقل عنه بيت المال والواجب في ماله ان كان له مال والباقي فيء لان قوله والواجب
في ماله لا يظهر بعد جعله فيء وأجيب عن الشارح بان قوله فإله فيء أي بعدموته أي فلا يرثه بيت المال
واذا كان لا يرثه فلا يعقل عنه فالتعاقب حاصل باللازم والشارح أي بقوله فإله فيء نظر الكونه مقابلا
لقوله لأنه يرثه تأمل (قوله فان عدم ذلك) بان لم يوجد فيه شيء أو لم ينظم أمره بحيلولة الظلمة دون زى
أو كان ثم مصرف أهم مر (قوله فالكل أو الباقي على جان) قال حج تنبيه هل يعود التحمل لغيره
بعود صلاحيته له لان المانع نحو فقره مثلاً وقد زال أو لا لان الجاني هو الاصل فتنى خوطب به استقرار عليه
ولم ينتقل عنه لا تقطاع النظر لنيابة غيره عنه حيث قد كل محتمل والثاني أقرب فلو عدم ما في بيت المال
فأخذ من الجاني ثم استغنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجنابة فأخذت من الجاني ثم
اعترفوا يرجع عليهم لأنهم هنا حالة الاخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال س ل (قوله أي على
الجاني) أي اذا انتهى الامر لوجوبها عليه فاذا مات أثناء الحول سقط الاجل وأخذ من تركته
لأنه واجب عليه اصاله وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لأنها مواساة شرح مر ويؤخذ
من الجاني آخر كل سنة ثلاث الدية كاملا لا نصف دينار فقط فقد خالف العاقلة في هذين الامرين سم
(قوله لا لا نهابدل نفس) والا لأجلت دية الكافر والاشي ثلاث سنين (قوله بقيمته) الباء زائدة فهو
بدل مما قبله بدل اشتغال وعبارة شرح مر وتحمل العاقلة العبد أي قيمته اه فالاولى حذف قول
الشارح الجنابة عليه لأنه لا معنى لتحمل الجنابة عليه الا تحمله بدله وهو القيمة (قوله فاذا كانت
قيمه الخ) فلو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بيمينهم لكونهم غارمين س ل (قوله قدر
ثلاث) زادت على الثلاث أو نقصت فان وجب دون ثلاث أخذ في سنة قطعا شرح مر فان كان الواجب
نصف دية ففي الاولى ثلاث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها ففي الاولى ثلاث وفي الثانية ثلاث وفي الثالثة
نصف سدس أو ربع دية ففي سنة قطعا أو ديتين ففي ست سنين شرح حج بتصرف ومثله مر (قوله
ولو قتل رجلين الخ) ولو قتل ثلاثة واحد فعلى عاقلة كل واحد ثلاث دية يؤجل عليهم في ثلاث سنين نظرا
لاتحاد المستحق شرح مر (قوله وان كان لا يطالب الخ) فلو مضت سنة ولم تندمل سقط واجبا ولو

(٢٤ - (بحررى) - رابع) ثلاث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من الاطراف وغيرها فانه يؤجل
في كل سنة قدر ثلاث الدية بناء على الاصح من أن العاقلة تحمله بدله كدية النفس وتعييرى بذلك أعم من تعييره بالاطراف (ولو قتل)
رجلين (مسلمين) هو اولى من قوله رجلين (ففي ثلاث) لامت من السنين تؤخذ ديتهم في كل سنة لثلاث دية (وأجل) واجب (نفس
من) وقت (زهوق) طابعه حق أو سرية جرح لأنه مال يحل بالقضاء الاجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و)
أجل واجب (غيرها من) وقت (جنابة) لان الوجوب تعلق بها وان كن لا يطالب بدله الا بهد الا انه مال نعم لو سرت جنابة من أصبح

الى كف مثلاً فأجل ارش الاصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والغزالي وغيرهما وجزم به الحارثي الصغير
والانوار ورجحه البلقيني (ومن مات) من العاقلة (في أثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبه بخلاف

(١٨٦)

مضت ستة أشهر قبل الاندمال بيننا عليها حل فقول المتن وغيرهما من جناية أي ان حصل الاندمال
في أثناء السنة فان حصل بعدها لا يطالب بواجب تلك السنة وتبدأ سنة أخرى وتلغو السنة الاولى كما
صرح به ميم وقال البرماوي وقل على المحلى يسقط واجبه عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال أو
الجاني ان لم ينتظم وكلام ميم أظهر اهـ (قوله ومن مات) أي وهو موسر (قوله ويعقل كافر) شروع
في صفة العاقلة وهي خمس التكليف وعدم الفقر والحرية والكورة واتفاق الدين شوري (قوله ان
زادت مدته) أي مدة الامان بأن تكون أكثر من سنة ان كان المقتول ذمياً أو مسلماً فيؤخذ منه الثلث
حل وعبرة مخرج الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل فخرج ما اذا نقصت وهو ظاهر وما
اذا ساوته تقدم بما لا ينافي على المقتضى اهـ (قوله لان العقل مواساة) بخلاف الجزية فانها لحقن السماء
ولا قراره في دار الاسلام فصارت عوضاً لهذا الزمت الفقير شرح ميم ملخصاً (قوله وخشني) فلو بان
ذكر الميم خلافاً لما في شرح الروض حل ومحمده البلقيني قال لبناء التحمل على الموالاة والمناصرة
الظاهرة وقد كان هذا في ستر الثوب كالاشي فلا نصرة به واستوجه الخطيب الغرم لان النصرة
موجودة فيه بالقوة ولا تنها قد تكون بالقول والرأي كما في الهرم وعبرة شرح ميم نعم ان تبين ذكورة
الخنثي غرم للمستحق حصته التي أداها غيره ولو قبل رجوع ذلك الغير على المستحق فيما يظهر اهـ بأن
كان الخنثي ابن عم للجاني فنقص المأخوذ من العصبية عن الواجب نصف دينار مثلاً فأخذ من المعتق ثم
بانت ذكورة الخنثي فيرجع المعتق على المستحق بما أخذه منه ويأخذه من الخنثي (قوله وهو من
ملك الخ) ففني العاقلة لا يكون الا بالمال فالغني بالكسب فقير في باب العاقلة ولذا قال الشارح لافقير ولو
كسوا (قوله فاضلاً) حال من عشرين وذكراً باعتبار كونها معدوداً (قوله حاجته) أي العمر الغالب
من مسكن وخادم وكل ما لا يكف بيعه في الكفارة حل (قوله نصف دينار) والدينار يساوي الآن
بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة أو أكثر ومتى زاد سعره أو نقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه
وان صار يساوي مائتي نصف فأكثر اهـ ع ش على ميم تأمله فانه لم يشعر بقدره وقال البرماوي والمراد
به مثقال الزكاة وهو اثنتان وسبعون حبة أي شعيرة معتدلة قطع من طرفها مادي وطلال (قوله
مقدارهما) أي النصف دينار وربعه (قوله لتلاصير الخ) حاصله أنهم اشترطوا أن يبقى معه شيء ما زاد
عن حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون بعد الدفع فقيراً ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك
ويكون الفقير من لا يملك بعازاً عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور في عوده بعد الدفع
فقيراً وانما المحذور أن يؤخذ من فقير ولم يوجد هنا مع أن لقائل أن يقول وقعوا في فقر وامنه لان
المتوسط على كلامهم صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلث دينار مثلاً كما هو قضية التفسير المذكور
ولا خفاء في أن من ملك ذلك اذا دفع بعازاً فقيراً لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائداً عن
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيراً لانه لما بطل كونه متوسطاً ومعلوم أنه ليس غنياً وجب أن يكون
فقيراً اذ المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا فتأمل ميم (قوله وبما ذكر) أي قوله آخر
السنة (قوله ومن كان أو لها الخ) فعمل انه يعتبر الكمال بالتكليف والاسلام والحرية في التحمل من
العقل الى مضي أجل كل سنة شرح ميم (قوله لا يدخل في التوزيع) يؤخذ منه انه لو جن أوراق في
الاثناء يسقط عنه كما قاله شيخنا كحج وظاهره وان عاد فوراً حل

والانوار ورجحه البلقيني
من مات بعدها (ويعقل
كافر ذو أمان عن مثله) ان
زادت مدته على مدة الاجل
لاشتركا كهما في الكفر
المقرر عليه وتعبيري بذلك
أولى من قوله ويعقل
يهودي عن نصراني وعكسه
(لا فقير) ولو كسو بافلا
يعقل لان العقل مواساة
والفقير ليس من أهلها
(ورقيق) لان غير المكاتب
من الارقاء لا ملك له
والمكاتب ليس من أهل
المواساة (وصبي ومجنون
وامرأة وخنثي) وهما
من زيادتي وذلك لان
مبنى العقل على النصرة
ولا نصرة بهم (ومسلم عن
كافر وعكسه) اذ لا موالاة
بينهما فلا نصرة (وعلى
غني) من العاقلة وهو من
(ملك آخر السنة فاضلاً
عن حاجته عشرين
ديناراً) أي قدرها (نصف
دينار و) على (متوسط)
وهو من (ملك) آخر
السنة فاضلاً عن حاجته
(دونها) أي العشرين
ديناراً (وفوق ربعه) أي
الدينار عينيها (ربعه)
بمعنى مقدارهما لا عينيها
لان الابل هي الواجبة

وما يؤخذ بصرف اليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها وانما شرط كون اللون الفاضل عن حاجته فوق الربع ثلثاً (فصل)
يصير بدفعه فقيراً وبما ذكر علم أن من أعسر آخرها لم يجب عليه شيء وان كان موسراً قبل أو أيسر بعد وأن من أعسر بعد ان كان موسراً
آخرها لم يسقط عنه شيء من واجبه من كان أو لها رقيقاً أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً او صار في آخرها بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في

(فصل في جنابة الرقيق) **(قوله جنابة رقيق)** مصدر مضاف لفاعله **(قوله ولو بعد عفو)** بأن جنى على رقيق عمد أو عني على مال ولا يقال هو حيث ثبت برضا مستحقه فيتعلق بذمته كما تقدم في المعاملات لأن أصل الجنابة بغير رضا **(قوله يتعلق برقبته)** أي بجميعها وإن كان الواجب حبة وقيمتها ألفا شرح ممر وانما يتعلق برقبته لأنه من جنس العقلاء جنابته مضافة إليه وبذلك فارق البهيمة ذكره قل على المحلى ومحل تعلقه بالرقبة إن صح ميعه أخذ من قوله بعد كأم ولد **(قوله إذا لا يمكن الزامه لسيد)** وانما ضمن مالك البهيمة أو عاقلته بأن موته إنسانا لأنه لا اختيار لها فصار كأنه الجاني سئل **(قوله ولا أن يقال في ذمته الخ)** هذا عين قوله الآتي لا بذمته ولعله أفرد هنا للتعليل الذي ذكره **(قوله لأنه تفويت للضمان)** أي فيما إذا مات ولم يعتق وقوله أو تأخير إلى مجهول أي إن عتق حل **(قوله الجانبيين)** أي السيد والجني عليه **(قوله أي لا بذمته الخ)** في كلامه ست صور الثلاثة الأولى محترز قوله برقبته والثلاثة الأخيرة محترز قوله فقط لكن صنيع الشارح بوجه أن الستة مفهوم قوله فقط فكان المناسب أن يذكر الثلاثة الأولى بعد قول المتن برقبته والثلاثة الأخيرة بعد قوله فقط تأمل وقوله لا بذمته أي فقط وقوله ولا بكسبه أي فقط **(قوله ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته)** ولا يرد عليه ما لو أقر السيد بأن الذي جنى عليه فنه قيمته ألف وقال القن الجاني قيمته ألفان فانه وإن تعلق ألف بالرقبة وألف بالذمة كافي للام لكن اختلفت جهة التعلق شرح ممر **(قوله وإن أذن له سيده)** هذه الغاية راجعة للمتن **(قوله والا)** أي لو اعتبرنا إذن السيد ما تعلق برقبته بل بذمته كديون المعاملات وفيه أنه لا بد أن ينضم إلى إذن السيد في المعاملات رضا المستحق حتى يتعلق بذمته حل وعبرة ع ش قوله والا لما الخ أي لو اعتبرنا إذن السيد اه أي لو اعتبرناه مانعا من التعلق بالرقبة أي لم يكن متعلقا بها حين الإذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتأخر ويمكن أن يجاب بأن التالي مؤول بأن يقال لما تعلق أي لما صح القول بالتعلق بها أي لو لم يكن متعلقا بها لما صح القول بالمفروض صحته في المتن واللازم باطل فكذا المزوم وقوله كديون المعاملات سند لهذه الملازمة أي لأن ديون المعاملات لما اعتبر فيها إذن السيد مانعا من التعلق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئا وعبرة الشوري قوله والا لما تعلق برقبته قال الشيخ لا يخلو عن حوازة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة إذ يصير التقدير لا يتعلق بذمته ورقبته والا لما تعلق برقبته كديون المعاملات وحيث ذمته مع مشابهته لديون المعاملة ويمكن أن يجاب بأن التقدير لو تعلق بالرقبة مع الذمة لم يمتنع عدم التعلق بالرقبة لأن التعلق بالذمة يمنع اه وفهم بعضهم أن معنى قوله والا أي لو اعتبرنا إذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا يظهر صحته قاله شيخنا مفتي الأمام انتهى فيؤخذ من كلامه أن قول الشارح والا أي بأن تعلق بذمته أو بكسبه الخ **(قوله أيضا والا لما تعلق الخ)** رد على الضعيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا سواء أذن السيد أو لا ومحصل الرد أن الشارح يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة والرقبة معاقص التعلق على الذمة وبطلان قولكم والرقبة يعني أنه متى أثبت التعلق بالذمة لم يلزم أن يكون التعلق بها وحدها لا بهما مع الرقبة كما قلتم وسند هذا ديون المعاملات فانها تتعلق بالذمة ولا قائل يقول بتعلقها بالرقبة أيضا وعبرة الاصل مع شرح المحلى ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بما في الذمة أي فان لم يوف الثمن به طوالب العبد بالباقي بعد العتق اه **(قوله حتى لو بقي الخ)** تفرع على قول المتن يتعلق برقبته فقط وكذا قوله نعم الخ استدراك عليه **(قوله لا يتبع به بعد عتقه)** أي بل يضيع على الجني عليه وعبرة ممر فماتى عن الرقبة يضيع على الجني عليه اه **(قوله أو أطلع سيده الخ)** استدراك على

هذه السنة ولا فيما بعدها
لأنه ليس من أهل النصرة
في الابتداء بخلاف الفقير
وذكر ضابط الغنى
والمتوسط من زيادتي

(فصل في جنابة الرقيق)
(مال جنابة رقيق) ولو
بعد عفو أو قضاء من جنابة
أخرى **(يتعلق برقبته)**
إذا لا يمكن الزامه لسيد لأنه
اضرار به مع راءته ولا أن
يقال في ذمته إلى عتقه لأنه
تفويت للضمان أو تأخير
إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر
بخلاف معاملة غيره للرضا
بذمته فالتعلق برقبته طريق
وسط في رعاية الجانبيين
(فقط) أي لا بذمته ولا
بكسبه ولا بهما ولا بكل
منهما أو بهما مع رقبته
وإن أذن له سيده في الجنابة
والا لما تعلق برقبته كديون
المعاملات حتى لو بقي شيء
لا يتبع به بعد عتقه نعم
أن أقر الرقيق بالجنابة ولم
يصدق سيده ولا يئنه
تعلق واجبا بذمته كما مر
في الإقرار أو أطلع سيده
على لقطه في يده وأقرها
عنده أو أهله أو أعرض
عنه فأنفها

غير المميز ولو بالغابا أمر سيدة أو غيره على الأمر وتعبري بالرقيق أعم من تعبري بالعبد (ولسيدة) ولو بناتيه (بيعه لها) أي لاجلها باذن المستحق (و) له (فداؤه بالاقل من قيمته والارش) لان الاقل ان كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهي بدلها أو الارش فهو الواجب وتعتبر قيمته (وقتها) أي وقت الجنابة لانه وقت تعاقبها هذا (ان منع) السيد (بيعه) وقتها (ثم نقصت قيمته والافوق فداء) تعتبر قيمته لان النقص قبله لا يلزم السيد بدليل مالومات الرقيق قبل اختيار الفداء وقولي وقتها الى آخره من زيادتي (ولو جني) ثانيا مثلا (قبل فداء باعه فيهما) أي في جنابتيه وزع ثمنه عليهما (أو فداء بالاقل من قيمته والارشين ولو أتلغه) حسا أو شرعا كأن قتله أو أعتقه أو باعه ومحتاجا أن كان المعتق موسرا والبائع مختارا للفداء (فداء) لزوم المنع بيعه (بالاقل) من قيمته والارش (كأن ولد) أي كمالو كان الجناني أم ولد فيلزمه فداؤه لذلك بالاقل من قيمتها وقت

قوله فقط فقوله وبسائر أموال السيد هو محل الاستدراك وفيه أن الكلام في جنابته الآن يقال هذا في حكم الجنابة ومعنى تعلقه بسائر أموال السيد أنه يلزم بالاغناء منها مثلا لأنه يتعلق بها كالتعلق بمال المفلس ع ش على م (قوله أوتلفت عنده) هو فيما إذا أقره ينفى حله على التفصيل الذي ذكره الشارح في باب اللقطة بقوله ولو أقره في يده سيدة واستخفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالقرار فكأنه أخذها منه وردها اليه اه فينبغي حل ما هنا على ما إذا لم يكن أمينا فان كان أمينا فلا ضمان بالقرار في يده وفاقا في هذا الحل لمال اليه شيخنا الطيلاوي اه ابن قاسم (قوله ولو بالغابا) بأن كان أعجميا يعتد وجوب طاعة أمره وعطف م الامع على غير المميز قال زي والمبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حر يته وما فيه من الرق يتعلق به باقي واجب الجنابة فيفديه السيد باقل الامر من حصتي واجبا والقيمة اه (قوله على الأمر) أي فيفديه بارش الجنابة بالغابا ما بلغ بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز فانه لا يمنع التعلق برقبته لانه المباشر وكذلك لو لم يأمره أحد فيتعلق برقبته فقط لانه من جنس ذوى الاختيار بخلاف البهيمة أفاده م (قوله باذن المستحق) أي والافلا يصح البيع كالمهون اه قل على المحلى (قوله فداؤه) يقال فداءه اذا دفع مالا وأخذ رجلا وأفدى اذا دفع رجلا وأخذ مالا وفادى اذا دفع رجلا وأخذ رجلا شوبرى (قوله فوق فداء) المعتد اعتبار قيمته وقت الجنابة مطلقا زي وحل (قوله بدليل مالومات الرقيق) أي فانه لا يلزم سيدة شيء (قوله ولو جني ثانيا الخ) قال ابن القطان لو كانت الجنابة الثانية قتلا عمدا ولم يعف والاولى خطأ بيع في الخطا وحده ثم يقتل كالجاني خطأ ثم ارتد قال المعلق على ابن القطان فلو لم نجد من يشتريه لوجود القود فعندي أن القود يسقط لانا نقول لصاحبه الخطأ قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقه فاعدل الامور أن تتركه ولا سبيل اليه الا بترك القود والعفو اه زي (قوله أو فداء) أي ان لم يمنع بيعه مختارا للفداء والالزমে فداء كل منهما أي من جنابتيه بالاقل من أرشهما وقيمتهم شرح م (قوله والبائع مختار للفداء) أي باعه بعد اختياره فداءه فان تعذر تحصيل الفداء أو تأخر لفس به أو غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع وبيع فيها م أقول انظر من الفاسخ شوبرى وانظرا أيضا حكم المعتق حينئذ قال البرماوى القياس انه كالبيع (قوله كأن ولد) محل وجوب فداؤها على السيد اذا امتنع بيعها كما علم من التعليل فلو كانت تباع لكونه استولدها وهي مراهونة وهو معسر فانه يقدم حق المجنى عليه على حق المهرن وتباع س (قوله لذلك) أي لامتناع بيعها فاسم الاشارة راجع لمنع البيع بدون اضافة المنع الى الضمير فلا يقال ان منع البيع سابق على جنابتيها قدبر (قوله كواحدة) أي فيسترد للثاني من الاول اذا كانت الجنابة على الثاني بعد الدفع للاول كما صرح به م (قوله فيفديها) بفتح أوله من فدى قال تعالى وقد يناله بذبح عظيم اه شيخنا (قوله فنشترك الاروش) أي أمهاتها وقوله فيها أي القيمة متعلق بنشترك وكذا ما بعده ووجه ذلك بأن الاستيلاء بمنزلة الاثلاف وليس في الاثلاف سوى قيمة واحدة وقوله كأن تكون أي الاروش (قوله بالمحاصة) أي وان ترتب أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفا وجنت جنابتي مرتبا وأرض كل منهما ألف فلكل خمسمائة فان كان الاول قبض الالف رجع عليه الثاني نصفه وان كان أرض الثانية خمسمائة رجع بثلثه وان كان أرض الاولى خمسمائة والثانية ألفا قبض الاول الخمسمائة رجع عليه الثاني بثلتها وعلى السيد بخمسمائة تمام القيمة ليكمل له ثلثا الالف ومع الاول ثلثه اه قل على المحلى وشرح الروض (قوله الموقوف) والمندور اعتاقه أي لمنع الواقف

الجنابة والارش (وجنابتيها كواحدة) فيفديها بالاقل من قيمتها والارش فنشترك الاروش

الزائدة على القسمة فيها بالمحاصة كأن تكون ألفين والقيمة ألفا وكأم الولد الموقوف (ولو هرب) الجناني

بيعه فان كان ميتا وله تركة ففي الجرجانيات ان الفداء على الوارث اه زى فان لم تكن تركة ففي كسبه أو على بيت المال ان لم يكن كسب حرر حل وفي الزام الواقف فداء الموقوف مع كونه محسنا بوقفه بعد ومن ثم نقل عن م ر أنه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقره ع ش كما قاله البرماوى لكن يلزم عليه اهدار الجنابة والظاهر أن بدل الجنابة على كلام م ر يكون في كسبه ويقدم المجنى عليه على الموقوف عليه فان لم يكن له كسب ففي بيت المال (قوله فله رجوع عنه) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أو هرب أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تقبل الارش ولم يغرم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للمجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا الوبا عياذن المستحق بشرط الفداء اه قل على المحلى (قوله ان لم تنقص قيمته) أى عن قدر الواجب الذى اختاره قبل والا فليس له الرجوع حل

(فصل في الغرة) (قوله وتقدم دليلها) أى دليل وجوبها في الجنين والغرة لغة اسم للخيار من الشئ كما هنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمتي غرا أو مطلق البياض وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الامة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا من معناه اللغوى كما مر وانما سمى الرقيق غرة لانه خيار ما يملكه الانسان أو لا اعتبارا سلامته هنا اه قل على الجلال ببعض تصرف (قوله في كل جنين) ولومن زنا شو برى قال القاضى حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص يرجى له كمال الحال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل الحال بالحياة اه (قوله حر انفصل الخ) ذكر المصنف ست قيود أخذ الشارح مفهوم أربعة وذكر المصنف مفهوم قيدين وهما حر وميتا فذكر مفهوم التاخر بقوله وان انفصل حيا الخ وذكر مفهوم الاول بقوله بعد وفي جنين رقيق الخ (قوله بخروج رأسه) أو يده أو رجله ومات أمه فلولم تمت ولم تلق بقيته وجب نصف غرة ولو ألفت أر بع أي دوجب غرة فقط ولا حكومة أى لما زاد خلافا للشارح حل ولو ألفت يدا أو رجلا أو رأسا أو متعدد من ذلك وان كثر ولولم ينفصل الجنين وماتت الام فغرة واحدة لا علم بوجود الجنين والظاهر أن نحو اليد انفصل بالجنابة وتعد دما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسا لبدن واحد أما اذا عاشت الام ولم تات جنينا فلا يجب في يده أو رجل سوى نصف غرة كما ان يدا الخ لا يجب فيها سوى نصف ذبته ولا يضمن باقية له دم تحققتا فقه الجنابة شرح م ر (قوله خفية) أى ولولم يظفر حل والمراد خفية على غير القوابل كما يعلم من قوله بقول قوابل (قوله بقول قوابل) أى أر بع وهو متعلق بمحذوف أى وعلم ان فيه صورة خفية بقول الخ وقوله بجنابة متعلق بانفصل أو ظهر (قوله على أمه) ولا بد أن يبقى بها الام الى أن تلقى حل (قوله الحية) ولوانفصل بعصمونها شو برى (قوله غرة) هذا مبتدأ وقوله في كل جنين خبر مقدم لا يقال تقدير الشارح قوله يجب بعين أن يكون قوله غرة فاعلا وفيه حينئذ تغيير لا عراب المتن لانا نقول يحتمل أن يكون قدره لبيان انه متعلق الجار والمجرور وان كان خالصا لان هنا قرينة عليه فليتنا مل اه شو برى (قوله ولومن حاملين اصطدما) فاذا اصطدمت هندوز يذب مثلا وجب على عاقلة ز يذب نصف غرة لجنين هندوز على عاقلة هندوز نصفها ويكون ذلك لو رثته وكذلك على عاقلة هندوز نصف غرة لجنين ز يذب وعلى عاقلة ز يذب نصفها لان الموت حصل بفعل الام وفعل الاخرى فان كانتا متولدتين ففعل كل كفعل سيدها والنصف حقه فلا يجب عليه ولا عليها نصف غرة لجنينها لانه حقه فان كان لغيره فيه حق فذكره في قوله الا اذا كان للجنين جد الخ ويجب على سيد الاخرى نصف الغرة تاما قال سم وايضا ذلك ان اتلاف كل من الجنين حصل بفعل أمه وفعل الاخرى فيا يتعلق بفعل الاخرى وهو النصف مضمون على سيدها وما

(أومات برى سيده)
من علقته (الا ان طلب)
منه (فنه) فيصير مختارا
لفدائه فالمستثنى منه صادق
بأن لم يطلب منه أو طلب ولم
يمنعه (ولو اختاره فداء فله
رجوع عنه) (و بيع) له
ان لم تنقص قيمته وليس
الوطء اختيارا

(فصل في الغرة) وتقدم
دليلها في خبر أى هريرة
أوائل كتاب الديات يجب
(في كل جنين) حر
(انفصل أو ظهر) بخروج
رأسه مثلا (ميتا) في الحالين
(ولو لحاقه صورة خفية
بقول قوابل) بجنابة على
أمه الحية (وهو معصوم)
عند الجنابة وان لم تكن
أمه معصومة عندها (غرة)
ففي جنينين غرتان وهكذا
ولو من حاملين اصطدما
لكنهما ان كانتا متولدتين
والجنينان من سيدهما

سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولده لانه حقه الا اذا كان للجنين جدة لام فلها السدس فلا يسقط عنه الا الربع والسدس فان لم
ينفصل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر لحم لا صورة فيه أو كانت أمه ميتة أو كان هو غير معصوم عند الجناية بجنين حر يمتن من حربي وان أسلم
أحدهما بعد الجناية فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الاولين وظهور موته بموته في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة والتصریح باعتبار
وقوع الجناية على الحية مع التقييد (١٩٠) بعصمة جنينها من زيادتي وبذلك علم أن تقييدى له بها أولى من

تقييد من قيد أمه بها لايها
ذلك أنه لو جنى على حربية
جنينها معصوم حينئذ لا شيء
فيه وليس كذلك (وان
انفصل حيا فان مات
عقبه) أي عقب انفصاله
(أو دام أمه ومات فدية)
لانا نيقنا حياته وقدمات
بالجناية (والا) بأن بقي زمنا
ولا ألم به ثم مات (فلا ضمان)
فيه لانا لم نتحقق موته
بالجناية (والغرة رقيق)
ولو أمة (بميز بلا عيب
مبيع) لان الغرة الخيار
وغير المميز والمعيب ایسا
من الخيار واعتبر عدم
عيب المبيع كابل الدية لانه
حق آدمي لوحظ فيه مقابلة
ماقات من حقه فغلب فيه
شائبة المالية فأثر فيها كل
ما يؤثر في المال وبذلك
فارق الكفارة والاضحية
(و) بلا (هرم) فلا يجزى
رقيق هرم لعدم استقلاله
بخلاف الكفارة لأن
الوارد فيها لفظ الرقبة
(يبلغ) أي الرقيق أي
قيمه (عشر دية الام) ففي

يتعلق بفعل أمه وهو النصف الآخر مضمون على سيد أمه لكنه يستحقه فيسقط عنه لانه لا يجب له على
نفسه شيء فاذا كان للجنين جدة كان لها سدس الغرة نصف ذلك السدس على سيد الاخرى لحصول
تلفه بجنانية أمه ونصفه الآخر على سيد الام لحصول تلفه بجنانية الام فيلزم سيد الام للجدة نصف السدس
ويسقط عنه ما بقي بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلق بجنانية أمه وذلك الباقي هو الربع
والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقي الربع والسدس ويظهر ذلك في مخرج نصف
السدس وهو اثنا عشر نصفها ستة واذا خرج منه نصف سدسها وهو واحد في خمسة وهي ربعها وسدسها
اه ع ش (قوله سقط عن كل منهما) أي من السيدين وفي التعبير بالسقوط مسامحة لانه يوجب وجوبه
عليه الا أن يقال مراده بالسقوط عدم الوجوب (قوله فلها السدس) وهو اثنان من اثني عشر التي هي
نصف الاربعين والسدس أي بالنسبة للاربعة والعشرين وقدرهما عشرة
وهي الباقية من النصف بعد سدس الجدة منه فان كانا من غير السيدين وهما رقيقان فعلى كل سيد مع
نصف قيمة الاخرى نصف عشر قيمتهما لنصف جنينيهما أو حران فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفها
لجنين مستولده ونصفها للجنين الاخرى وبهذا يعلم حكم ما لو كان أحدهما من سيد والاخر من أجنبي أو
كان أحدهما حرا والاخر رقيقا حل (قوله فان لم ينفصل ولم يظهر) أي وان زالت حركة البطن
وكبرها اه شرح مر (قوله جنينها معصوم) بان كان أبوه مسلما (قوله حيا) أي حياة مستقرة
أو حركته حركة مذبوح سل وزى (قوله فدية) أي دية شبه عمد برماوى (قوله فلا ضمان)
وكذا لو زال ألم الجناية عن الام قبل القائمتين سل (قوله ولو أمة) والخيرة في ذلك للغارم لا للمستحق
ولا يجزى الخنثى لان الخنثى عيب كافى البيع شورى (قوله بميز) وان لم يبلغ سبع سنين على
المعتد سل وزى (قوله بلا عيب مبيع) ومن عيب المبيع كون الامة حاملا أو كون العبد
كافرا في محل تقل فيه الرغبة في الكافر اه حل (قوله لانه) أي الرقيق حق آدمي وهو وارث
الجنين وقوله ماقات من حقه أي لانه كان ينفع الوارث لو عاش وقوله فأثر فيها المناسب أن يقول فأثر
فيه لتكون الضمائر على وتيرة واحدة اه (قوله وبذلك) أي بكونه حق آدمي الخ وقوله فارق
الكفارة والاضحية أي لانها حق الله فانه يجزى في الكفارة صغير لا يميز في الاضحية معيب لا ينقص
عيبه اللحم (قوله بخلاف الكفارة) هذا مخالف لما تقدم في الكفارة من عدم اجزاء الهرم الا أن
يحمل على هرم لا يمنع الهرم الكسب شورى أي فانه يجزى في الكفارة ويمتنع هنام مطلقا حل
وعبارة ع ش الصواب أن يقول كالسكفارة (قوله المسلم) أي ولو حصل اسلامه حال خروجه كأن أسلم احد
أبويه حينئذ حل (قوله خمسة أبعة) فلو غلظت كان الواجب حقة ونصفا وجذعة ونصفا وخلقيتين
حل ومر (قوله فان فقد الرقيق الخ) لم يبين التارح المحل المفقود منه هل هو مسافة القصر
أو غيرهما وقياس ما مر في فقد ابل الدية أنه هنام مسافة القصر ع ش على مر (قوله وجب قيمته)

هل

الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمسة أبعة كإروى عن عمرو على

وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم (وتفرض) أي الام (كأب دينان فضلها فيه) ففي جنين بين كتيبة ومسلم تفرض الام مسلعة (و) ان فقد
الرقيق حسا أو شرعا وجب (العشر) من دية الام (و) ان فقد العشر بفقد ابل وجب (قيمه) كافي ابل الدية وهذا مع ذكر الفرض
من زيادتي والغرة

(لورثة جنين) لانهادية نفس و بمانقر علم أن تعبيرى بما ذكر أعظم من اقتصاره على غرة المسلم والكتاني (وفي جنين رقيق
عشر أقصى قيم أمه من جنابة الى القاء) أما وجوب العشر فعلى (١٩١) وزان اعتبار الغرة في الحرب بعشر دية أمه

المساوي لنصف عشر دية
أبيه وأما وجوب الاقصى
وهو ما في أصل الروضة
فعلى وزان العصب
والاصل اقتصر على اعتبار
عشر القيمة يوم الجنابة
(لسيده) للملكه اياه وان لم
يكن مالكا لامه فقولى
لسيده أولى من قوله
لسيدها (وتقوم) الام
(سليمة) سواء كانت
ناقصة والجنين سليم أم
بالمعكس أما في الاولى
فلسلامته وأما في الثانية
وهي من زيادتي
فلأن نقصان الجنين قد
يكون من أثر الجنابة
واللائق الاحتياط والتغليظ
(والواجب) من الغرة
وعشر الاقصى (على عاقلة)
للجاني تخبر أي هريرة
السابق ولانه لا عمد في
الجنابة على الجنين اذ لا يتحقق
وجوده ولا حياته حتى
يقصد وبذلك علم انه لو
اصطدمت حاملان فألقتا
جنينين لزم عاقلة كل منهما
نصف غرتي جنينيهما لان
الحامل اذا جنت على نفسها
فألفت جنينها لزم عاقلتها
الغرة كما لو جنت على حامل
أخرى فلا يهدر منهما شيء

هل تعتبر قيمته وقت الفقد شو برى (قوله لورثة جنين) أي بتقدير انفصاله حياتهم موته لانها
فداء نفسه فلو نسيبت الام لاجهاض نفسها كأن صامتاً وشربت دواء لم ترث منه شيئاً لانها قاتلة شرح
مر والجار والمجرور متعلق بكل من الثلاثة أي الغرة وعشر الدية وقيمة العشر فقول الشارح والغرة
لورثة جنين فيه قصور ويقال مثل ذلك في قوله الآتي والواجب على عاقلة (قوله وبما تقرر) من قوله
والغرة رقيق الخ لانه عام (قوله وفي جنين رقيق) وفي بعض التوزيع في نصفه الحرب نصف غرة وفي
نصفه الرقيق نصف عشر قيمة الام حل (قوله المساوي الخ) أي الذي عبر به بالاصل وغرضه من
هذا أن مؤداهما واحد لكن تعبير المصنف أولى ايشمل ولما الزنا (قوله فعلى وزان العصب) مالم
ينفصل حياتهم يموت من أثر الجنابة والافقية قيمته يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر قيمة أمه
وقوله على اعتبار عشر القيمة هو محمول على ما اذا كان هو الاكثر من (قوله لسيده) نعم ان كانت
هي الجنابة على نفسها لم يجب فيه شيء اذ لا شيء للسيد على قنه زى (قوله على عاقلة) انظر هل هي حالة
أو مؤجلة وما كيفية تأجيلها وقياس ما تقدم أنها تؤجل سنة لانها أقل من ثلث دية الكامل تأمل (قوله
ولانه لا عمد الخ) غرضه بهذا الرد على من قال اذا تعدد الجنابة بان قصدها بما يجبهض غالباً فالغرة عليه
لا على عاقلة بناء على تصور العمد فيه والاصح عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته اه شرح
مر (قوله حتى يقصد) ونعمد الجنابة على أمه لا يستلزم تعدد الجنابة عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا
حياته حتى يقصد زى وحل (قوله نصف غرتي جنينيهما) لم يقل لزم عاقلة كل منهما غرة كاملة
مع ان مجموع النصفين غرة كاملة لاختلاف مستحق النصفين وهو ورثة كل من الجنينين وأيضاً فقد
يختلف واجب كل منهما اذا فقدت الغرة واثقل لعشر الابل واختلف نوع ابل كل من العاقلتين

(فصل في كفارة القتل) هي مأخوذة من الكفر وهو الستر لانها ستر الذنب اه عميرة اه سم
والقصد منها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطا الذي لا اثم فيه ترك التثبت مع خطر النفس اه
شرح مر (قوله وقوله وان كان من قوم الخ) قال الماوردي قدم في قتل المسلم الكفارة على الدية وفي
الكافر الدية لان المسلم يرى تقديم حق الله على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى
شو برى وانظر لم ترك الشارح ما بين هذين الدليابين وهو قوله وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن
الآية مع أن فيه ذكر التحرير أيضاً (قوله تجب كفارة) أي فوراً في غير الخطا انتهى شو برى
ولا تجب الكفارة على عائث وان كانت العين حقاً لانها لا تعد مهلكاً عادة على ان التأخير عندها لا بها حتى
بالنظر للظاهر وكذا لا يجب قود ولادية ومثل العائث الولي اذا قتل بحاله أي فلا شيء عليه كما صرح بذلك
مر في شرحه وعش عليه (قوله على غير حربي لا أمان له) بأن لا يكون حربيّاً أصلاً أو حربيّاً
أمان فالصورة الثانية تفهم من دخول النقي على القيد وهو قوله لا أمان له الواقع صفة للحربي لان نقي
النقي اثبات اه (قوله ولو صيدا ومجنونا) تعميم في القاتل الغير الحربي أي ولو كان غير الحربي صبياً
ومجنوناً قال زى وانما يلزمهما كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس من أهله وهنا
بالازهاق للحياة (قوله ومعاهدا) غاية في الغير وقوله بعد ولو معاهدا غاية في المعصوم فلا تكرار (قوله
أو بتسبب) كالاكرام وأمر غير المميز والشهادة زوراً حل (قوله أو شرط) كالحفر عمد وانا وان

بخلاف الدية لان الجنين أجنبي عنهما (فصل في كفارة القتل) والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة وقوله
وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبته مؤمنة (تجب على غير حربي) لا أمان له (ولو صبياً ومجنوناً
ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً) ومهتداً (كفارة بقتله) ولو خطأ أو بتسبب أو شرط

(معصوما عليه ولو معاهدا وجنينا) ومرئدا (وعبده ونفسه) وان لم يضمهما لانها انما تجب لحق الله تعالى لا لحق الآدمي وخرج بغير الحرب المذكور الحرب الذي لا امان (١٩٢) له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاذ القاتل بأمر الامام ظمنا وهو جاهل

بالحال لانه سيف الامام وآله سياسته وبالقتل غيره كالجراحات فلا كفارة فيه لو ردد النص بهافي القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره في معناه وبالمعصوم عليه غيره كباغ قتله عادل وعكسه في القتال وصائل ومقتص منه ومرئد وحربي لا امان له ولو امرأة أو صبيا أو مجنونا فلا كفارة في قتله وانما حرم قتل هذه المرأة وناليتها لان تحريمه ليس لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الارتفاق بهم وتقدم أن غير المميز لو قتل بأمر غيره ضمن أمره قال كفارة عليه والكفارة على الصبي والمجنون في مالهما فيعتق الولي عنهما من مالهما والعبد يكفر بالصوم وبما تقرر علم أنه لو اصطدم شخصان فماتوا كلا منهما ككفارتان واحدة اقتل نفسه واحدة لقتل الآخر وأنه لو اصطدمت حاملان فماتتا والقتل جنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شترا كهما في اهلاك أربعة أنفس نفسيهما وجنيتيهما

حصل التردى بعدموت الحافر حل (قوله معصوما عليه) شمل نحو زان ونارك صلاة ومرئد وقاطع طريق بالنسبة لثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لا هادهم اه زى نعم قاطع الطريق لا بد فيه من اذن الامام والاوجب كالدية شوبري (قوله ونفسه) أي المعصومة شوبري أي فتخرج من تركته فلو كان زانيا محصنا لم يجب فيه شيء وان أتم بقتل نفسه زى فالعتمد عدم وجوب الكفارة عن نفسه مع كونه معصوما على نفسه حل ومر (قوله وآله سياسته) عطف تفسير (قوله في القتال) متعلق بالشقين شوبري (قوله ومرئد) أي قتله غير مرئد حل فلا يخالف مامر (قوله في مالهما) فان فقد فصا ما وهما بميزان أجزأهما وكذا من ماله ان كان أبا أوجدا وكأنه ملكهما لمهما تم ناب عنهما في الاعتاق وكذا وصي وقم وقد قبل لهما القاضي التملك كما في الروضة وأصلها عن البغوي اه زى (قوله وبما تقرر) أي من قوله في المتن وشريكال لانه صدق على كل في هاتين الصورتين أنه شريك في قتل نفسه وفي قتل غيره شيخنا

باب دعوى الدم والقسامة

التعبير بالباب يقتضي اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه بعد ولذا عبر الاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا شتم له على شروط الدعوى وبيان الايمان المعتبر وما يتعلق بهاشيبه بالدعوى والبيانات فليس من الجنابة اه وأجاب ع ش على الشارح بقوله عبر بالباب دون كتاب كما فعل المهاج كانه لتعلقه بالجنابة فكأنه فرد منها ولما كانت القسامة توجب الدية كانت مندرجة في كتاب الديات ولما كان الغالب من أحوال القاتل انكار القتل استدعى ذلك بعد بيان موجبانه بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى اما يمين واما شهادة اه عميرة اه سم والدعوى بالألف والدعوة بانهاء الدعوة الى الطعام وادعى عليه كذا والاسم الدعوى والدعوة المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية اه مختار (قوله بقرينة ما يأتي) أي في قوله وانما ثبت القسامة بقتل فانه يفيد ان المدعى القتل لا الدم (قوله عنه) أي القتل به أي بالدم وقوله للزوم أي الدم له أي للقتل (قوله أي الايمان) مثله في المختار فقد فسرهابا بالجمع وعليه فالظاهر أنها اسم جمع مفردة من معناه لا من لفظه وهو يمين والترجمة بهذين لا تشمل الفصل الآتي فيزاد فيها وما يذ كر معها ولذا اعتذر م ر عن قصورها فقال ولاستنباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذ كرها في الترجمة (قوله ستة شروط) وقد نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا يناقضها دعوى تعارضها * تكليف كل ونفي الحرب للدين

(قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يدعى على وارث ميت بان موثره أوصى له بشئ حيث تسمع دعواه وان لم يعين ذلك الشئ الموصى به أو أن يدعى على آخر بانه أقر له بشئ وان لم يعين ذلك الشئ المقرب به حل ومثله المتعة والتفقة والحكومة والرضخ ع ش على م ر (قوله بان يفصل المدعى ما يدعيه) قال الماوردي يستثنى من وجوب التفصيل السحر فلو ادعى على ساحر أنه قتل أباه بسحره لم يفصل في الدعوى بل يستل السحر ويعمل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطلب اطلاق غيره بخلافه خط س ل (قوله قتله عمدا الخ) ولا بد أن يحمد العمد أو غيره بحمد المقرر عند الفقهاء فلا يكفي أن

يقول

أعني القتل بقرينة ما يأتي وعبر عنه به للزوم له غالبا

باب دعوى الدم

(والقسامة) بفتح القاف أي الايمان الآتي ببيانها مأخوذة من القسم وهو اليمين (شروط لكل دعوى) بدم أو غيره كغصب وسرقة وانلاف ستة شروط أحدها (أن تكون معاومة) غالبا بأن يفصل المدعى ما يدعيه (ك) قوله (قتله عمدا أو شبهه أو خطأ افرادا أو شركة) لان

الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ويذكر عدد الشركاء أن أوجب القتل الدية نعم إن قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلاً سمعت دعواه ومطالب بحصة المدعى عليه فإن كان واحداً طالبه بعشر الدية وقولي أو شبهه من زيادتي (فإن أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (سن) للقاضي (استفصاه) عما ذكرنا تصح بتفصيله دعواه وتعييرى بذلك (١٩٣) أو لى من قوله استفصاه القاضي لأنه

يؤهم وجوب الاستفصال والأصح خلافه (و) ثانيها أن تكون (ملزمة) وهذا من زيادتي فلا تسمع دعوى هبة شئ أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعى وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم الى (و) ثالثها (أن يعين مدعى عليه) فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لابهام المدعى عليه (و) رابعها وخامسها (أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه (غير حربي) لأمان له (مكلفاً) ومثله السكران كذمي ومعاهد ومحجور سفيه أو فلس لكن لا يقول السفيه في دعواه المال وأستحق تسلمه بل وولي يستحق تسلمه فلا تصح دعوى حربي لأمان له وصبي ومجنون ولا دعوى عليهم وتعييرى بغير حربي لشموله المعاهد والمستأمن أولى من تعييره بملزوم لا خواجه لهما (و) سادسها (أن لا تناقضها) دعوى (أخرى) فلو ادعى (على واحد

يقول قتله عمداً مثلاً لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمداً الآن يكون عارفاً بذلك فيكفي إطلاقه اه زى (قوله أن أوجب القتل الدية) فإن أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء ولا ذكر الشركة والانفراد لأنه لا يختلف حجج بالمعنى وسم لا يقال من فوائد ذكر الشركة أنه بتقديرها قد يكون الشريك مخطئاً فيسقط به القود عن العائد لا نقول صحة الدعوى لا تتوقف على ذلك نعم يمكن المدعى عليه من ذلك وأبانه ليكون دافعاً بقود عنه ع ش على م ر (قوله ومطالب بحصة المدعى عليه) بأن عين واحداً منهم وادعى عليه بأنه قتل مورثه مع تسعة (قوله سن للقاضي استفصاه) فيقول له القاضي أقتله عمداً أو خطأ أو شبه عمداً فإن عين واحداً منها استفصاه عن صفته والظاهر أن المراد بصفته تعريفة فإن وصفه قال كان وحده أو مع غيره فإن قال مع غيره قال أعرف عدد ذلك الغير فإن قال نعم قال اذكره وحينئذ يطالب المدعى عليه بالجواب اه زى (قوله ويلزم البائع أو المقر التسليم الخ) أى لان الواهب قد يرجع قبل القبض والبائع قد يكون له حق الحبس والدين المقر به قد يكون مؤجلاً والمدين قد يكون معسراً سم بتصرف (قوله لم تسمع) أى إن لم يكن هناك لوث والاستمعت للتحليف حل وزى أى لتحليف المدعى عليهم فإن نكل واحداً منهم عن اليمين فذلك لوث في حقه فلو لى أن يقسم عليه س ل (قوله وصبي ومجنون) أى بل يدعى لهما الولى أو يوقف الى كمالهما اه أنوار ع ش على م ر (قوله ولا دعوى عليهم) أى إن لم يكن هناك بينة والاستمعت زى وشرح م ر أى في الصبي والمجنون (قوله بملزوم) أى للأحكام وقوله لا خواجه لهما أى لانهم ليسا ملتزمين جميع الأحكام بدليل أنهما لا يقطعان بالسرقة حل وأجاب عنه م ر بأن المراد ملتزم الكل أو البعض فيدخل هذان في انخارج الحربي على العبارتين مشكل لأنه يصح دعواه والدعوى عليه في بعض الأحوال كالدعوى بدين المعاملة كما يأتي في قوله ولو كان حربي على مثله دين معاوضة فعصم أحدهما لم يسقط والجواب أن المفهوم فيه تفصيل أى فلا يعترض به اه شرح م ر (قوله ولا يمكن من العود الى الاولى) راجع لقول المتن لم تسمع الثانية ولقول الشارح وتسمع الدعوى عليه وعبرة ع ش على م ر قوله ولا يمكن من العود الى الاولى أى لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه اه وقال س ل أى ولا يمكن من العود الى الاولى إن كان قبل الحكم بها فإن كان بعده يمكن من العود اليها إلا أن يصرح بأنه أى الاول ليس بقاتل اه وقوله يمكن من العود اليها أى عمل بها فقتلها أنه يأخذ الدية من المدعى عليه أولاً ويأخذها أيضاً من الثاني المصدق له اه ثم رأيت في قل على المحلى أنه قال نعم إن صدقه الثاني وكان قبل الحكم بالاولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الاولى اه ومفهومه أنه إن كان تصديق الثاني بعد الحكم بالاولى لا تسمع الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان التصديق أقوى من الحكم ومثل قل في التقييد المذكور البرماوى حرر (قوله لأنه قد يظن الخ) فضيقه أن الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل ذلك منه للتناقض لكن علوماً أيضاً بأنه قد يكذب في الوصفو يعدق في الاصل وعليه فلا فرق حج س ل (قوله مستنداً الى دعواه القتل) وظاهر عدم الاحتياج الى تجديد الدعوى

(٢٥ - (يجزى) - رابع) (انفراده بقتل ثم) ادعى (على آخر) شركة أو انفراداً (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لان الاولى تكذبها نعم إن صدقه الآخر فهو مؤاخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الر وضه ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمداً) مثلاً (وقسمه بغيره عمل بتفسيره) فيلغى دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمداً فيعتمد تفسيره مستنداً الى دعواه القتل وتعييرى بما ذكرنا أو لى من قوله لم يبطل أصل الدعوى لابهامه

ثبت القسامة في قتل ولو
لرقيق (لا في غيره كقطع
طرف وانلاف مال غير رقيق
خلاف القياس فيقتصر لانها
فيها على النص وهو القتل
ففي غيره القول قول المدعي
عليه يمينه مع اللوث
وعنده ويعتبر كون
القتل (بمحل لوث)
بمثلة (وهو) أي اللوث
(قريبة تصدق المدعي)
أي توقع في القلب صدقه
(كان) هو أولى من
قوله بان (وجد قتل أو
بعضه) وهو من زيادتي
(في محلة) منفصلة عن
بلد كبير (أو) في قرية
صغيرة لأعدائه) في دين
أو دنيا ولم يخالطهم غيرهم
من غير أصدقاء القتل
وأهله (أو تفرق عنه)
جمع (محصورون) بمصور
اجتماعهم على قتله والافلا
قسامة نعم ان ادعى على عدد
منهم محصورين مكن من
الدعوى والقسامة وتعيرى
بالمحصورين أولى من
تعبيره بالجمع (أو أخبر)
هو أولى من قوله شهد
(بقتله) ولو قبل الدعوى
(عدل أو عيذان أو امرأتان
أوصية أو فسقة أو كفار)
وان كانوا مجتمعين لان
كلامها يفيد غلبة الظن
ولان اتفاق كل من

لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه زى (قوله وانما ثبت) لما فرغ من شروط
الدعوى شرع في الترتيب عليها وهي القسامة متعرضا لمحلها فقال وانما ثبت الخ زى (قوله يمينه) لكنها
خسرون يميناً في قطع الطرف والجرح لانها يمين دم فتفطن لذلك فان كثيراً من الطلبة يتوهم انها يمين
واحدة اه زى (قوله بمحل لوث) اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويل اليمين لجانب المدعي أو الضعف لان
الايان حجة ضعيفة والتعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة لان الوارث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة
الآتية فالتعبير به اما للعالم أو مجاز عما يحمله اللوث من الاحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة
شرح مر والظاهر ان الاضافة فيه بيانية والباء بمعنى مع ومن اللوث الشيوع على السنة للعام والخاص
بان فلا تافله قل على الجلال وايس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم
عش على مر (قوله قريبة) ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكتفي فيها على القاضي حجج مر
(قوله تصدق المدعي) ولا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخنق وعصر
البيضة ونحوهما فاذا ظهر أثره قام مقام الدم فلم يوجد أثره فلا قسامة على الصحيح في الروضة
وأصلها مر وعبرة شرح مر ولا بد من وجود أثر قتل وان قل والافلا قسامة خلافاً للإسنوي
اه (قوله صغيرة) خرج الكبيرة فلا لوث بان وجد فيها قتل اذ المراد بها من أهلها غير محصورين
وعند انتفاء حصرهم لا تتحقق العداوة بينهم فتنتفي القرينة شرح مر (قوله لأعدائه) يقتضي
اعتبار عداوتهم للقتيل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقيسته مر وهو قيد في المحلة أيضاً
كما قاله البرماوى ولو وجد بعضه في محلة وبعضه في أخرى فاللوثان يمين ويقسم اه زى (قوله ولم
يخالطهم) ليس بشرط بل الشرط أن لا يساكنهم غيرهم كما اعتمد مر اه مر فالخالطة بغير
سكنى لا تمنع اللوث (قوله وأهله) أي الذين ليسوا بأعداء والافلا لوث موجود مر (قوله جمع
محصورون) ولا يشترط كونهم أعداء مر والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا
وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عدوهم كذلك عش على مر (قوله
أو أخبر بقتله عدل) أي مقيد بعمداً وغيره أخذاً من قوله الآتي ولو ظهر لوث بقتل مطابقاً لقسامة
(قوله هو أولى من قوله شهد) لان الشهادتين يقال بين يدي حاكم أو محكم بعد تقدم دعوى بلفظ أشهد
بقتله عمداً أو غيره زى (قوله أو عيذان) والعبد الواحد كذلك وكذلك المرأة الواحدة كما في
الحاوى وهذا هو المعتمد خلافاً لما في الروضة زى وقسمتى مر في شرحه على ما في الروضة اه
(قوله أوصية) تعبيره بالجمع فيه وفيما بعده يقتضي عدم الاكتفاء باثنين منهم كما في عب وقال ابن
عبد الحق يكتفي باثنين اه عش (قوله وان كانوا مجتمعين) أي واجتماعهم لا يفيد اليقين حتى
يوجب القود وأشار الشارح بهذا الى أن أرفى المتن مانعة خلو تجوز الجمع ولو اجتمع هؤلاء الاصناف
وأخبروه وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبرة شرح مر وقيل يشترط تفرقهم لاحتمال التواطؤ
ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل اه لكن هذا الضعيف مقروض في العبيد والنساء
كما هو في شرح مر وظاهر الشرح رجوعه للجميع فليحذر (قوله ولان اتفاق كل الخ) غرضه بهذا
الرد على الضعيف القائل بأنه لا يعتبر قولهم في الشرع كما في شرح مر فلا يحصل باخبارهم لوث اه
وأما قول المقتول فلان قتلتى فلا عبرة به عندنا خلافاً لما قال لان مثل هذه الحالة لا يكذب فيها وأجاب
الاصحاب بأنه قد يكذب بسبب العداوة ونحوها قال القاضي ويرد عليهم مثل هذا في صورة الاقرار
للوارث اه أقول قد يفرق بخطر الدماء فضيق فيها أو يضاف هو هنا مدع فلا يقبل قوله اه سم (قوله

كاحتمال الكذب في اخبار العدل وتعييرى بعبد بن وامرأتين هو ماني الروضة كاصلا وعليه يحمل تعييرا الاصل بعبيد ونساء (ولو تقتل) بالتاء الفوقية قبل اللام (صفان) بأن التحم قتال بينهما ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (وانكشفاعن قتل) من أحدهما (فلوث في حق) الصف (الآخر) لان الغالب أن صفه لا يقتله درس (ولو ظهر لوث) في قتل (فقال أحدا بينه) مثلا (قله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت اللوث بعدل (١٩٥) (بطل) أي اللوث فلا يحلف المستحق لانحرام ظن القتل بالكذب الدال على انه لم يقتله لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها بخلاف ما إذا لم يكذبه بأن صدقه أو سكته أو قال لأعلم أنه قتله أو كذبه وثبت اللوث بعدل (أو) قال أحدهما قتله زيد (ومجهول و) قال (الآخر) قتله (عمرو ومجهول حلف كل) منهما (على من عينه) إذ لا تكاذب بينهما لاحتمال أن الذي أجهله كل منهما من عينه الآخر (وله) أي كل منهما (ربع دية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصته منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه اللوث) في حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا عنه أو لست أنا الذي رؤى معه السكين المتلطيخ على رأسه (حلف) فيصدق لان الأصل براءة ذمت وعلى المدعى اليقينة (ولو ظهر لوث بقتل مطلقا)

كاحتمال الكذب الخ) أي فلا ينظر لهذا الاحتمال (قوله بالتاء الفوقية) احتراز من الباء الموحدة (قوله ولو ظهر لوث الخ) شروع في روافع اللوث فنها كاذب الورثة وقد أشار إليه بقوله ولو ظهر الخ ومنها انكار المدعى عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو أنكر الخ زى (قوله حلف كل منهما) أي خسين يمينا م فان قال كل منهما بعد أن أقسم المجهول من عينه أخى أقسم وأخذ الباقي اه روض قال في شرحه أي أقسم كل منهما على من عينه الآخر وأخذ ربع الدية اه وهذه المسئلة دخيلة في موانع اللوث (قوله على رأسه) متعلق برؤى (قوله حلف) أي خسين يمينا زى وقال الشوري يمينا واحدة واستقر به ع ش على م قال لان يمينا ليس على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور مثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم ونقل في الدرس عن زى أنها خسون فليراجع وليحضر اه وقال بعضهم يحلف يمينا واحدة لنفي اللوث وخسين يمينا لنفي القتل وهو جمع بين كلام الشوري وزى وهو قياس قول سم فان نكل عن الحلف حلف المدعى يمينا لاثبات اللوث وخسين لاثبات القتل (قوله وهي) أي القسامة بالمعنى المصدرى وتقدم اطلاقها على الايمان وهو المعنى الحاصل بالمصدر (قوله حلف مستحق) أي ابتداء فخرج اليمين المردودة من المدعى عليه على المدعى فلا تسمى قسامة كما قاله زى ثم ان حلف المستحق هو الغالب وقد يحلف غير المستحق حالة الوجوب وقد أشار الشارح إليه بقوله وبهذا وبما صرح الخ (قوله نكوله) أي نكول المكاتب عن الحلف (قوله أو مرتدا) وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والافلا قسامة زى أي اعدم ارضه واذا حلف حال الردة قبض الحاكم الدية لفساد قبضه كأفاده ع ش (قوله لام ولده) وظاهر ان ذكر المستولدة مثال وأنه لو أوصى لآخر بذلك أقسم للوارث أيضا وأخذ الموصى له لوصية شرح م (قوله ثم مات) أي الموصى وقتل الرفيق (قوله حلف الوارث) أي لأنه مستحق والمرأة نعماتلقاه عنه حل وفيه شيء لأنها تلقاه عن الموصى (قوله بعد دعواها) أي دعواها قتل العبد أي أو دعواهم ان شأوا اذ هم خليفته شرح م (قوله خسين يمينا) ولو في قتل نحو امرأة أو ذمي أو جنين وبين في كل يمين منها صفة القتل برماوى ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول والله هذا قتل أبي مثلا عمدا أو شبه عمدا وخطأ مفردا أو مع غيره ويرفع نسيبه عند غيبته زى واعل حكمة الخسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها القديم والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقضى الاحتياط للنفس أن يقابل كل عشرين يمين منفردة عما يقتضيه التغليظ شرح م وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على النصف من ذلك وان دية الكافر على الثلث وأقل الآن يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها تأمل (قوله ولو متفرقة) ولو بلا عذر بخلاف اللعان لأنه يحاط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهتك العرض جج س ل (قوله

عن التقييد بعدم وغيره كأن أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة) لانه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة (وهي) أي القسامة (حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتبا) بقتل رفيقه فان عجز قبل نكوله حلف السيد (أو مرتدا) لان الحاصل بحلفه نوعا ككتاب المال فلا تمنع منه الزدة كالاخطاب (وتأخيره ليسم أولى) لانه لا يتورع في حال ردته عن اليمين الكاذبة ومن أوصى لام ولده بقيمة عبده ان قتل ثم مات حلف الوارث بعد دعواها وهذا بما مر من حلف السيد بعد عجز المكاتب علم أن الحالف قد يكون غير مدع (خسين يمينا ولو متفرقة) يحنون أو غيره خبير الصحيحين بذلك المخصص لخبر البيهقي اليقينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وجوز

تفريقها نظر الى انها حجة كالشهادة يجوز تفريقها (ولومات) قبل ثبوتها (الميمين وارثه) اذ لا يستحق أحد شيأ يمين غيره بخلاف ما اذا اقام شاهد اثمات فان لوارثه أن يقيم شاهدا آخر لان كلا شهادة مستقلة (وتوزع) الخمسون (على ورثته) اثنين فأكثر (بحسب الارث) غالباً قياساً لها على ما ثبت بها (ويجوز) (١٩٦) كسر ان لم تنقسم جميعه لان الميمين الواحدة لا تنبعض فلو كانوا ثلاثة

حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (أو غاب حلفها) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لان الخمسين هي الحجة (وله) في الثاني (مير للغائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خسا وعشرين كمالو كان حاضراً ولو قال الحاضر لأحلف الا قدر حصتي لم يبطل حقه من القسامة فاذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير جائز حلف خمسين في زوجة وبنت تحلف الزوجة هسراً والبنت أربعين بجعل الايمان بينهما أخسا لان سهامهما خمسة وللزوجة منها واحد (ويمين مدعى عليه بلا لوث و) يمين (مردودة) من مدعى أو مدعى عليه (و) يمين (مع شاهد خمسون) لانها يمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعى بان كلاً منهم ينفي عن نفسه

اذ لا يستحق الخ) يرد على هذه العلة مسألة أم الولد المتقدمة فانها استحققت القيمة بحلف الوارث (قوله غالباً) والا فقد توزع لا بحسب الارث كما يأتي في البنت والزوجة ويفرض الخنثى بالنسبة لحلفه ذكر أو في حلف غيره أتى وبالفنية لا أخذ أتى أيضاً فاذا كان معه ابن حلف خسا وعشرين وأخذ الثلث وحلف الابن أربعين وثلاثين لأنها ثلثا الخمسين مع جبر الكسر وأخذ النصف وبوقف الباقي وهو السدس الى الصلح أو البيان حل (قوله على ما ثبت بها) وهو الدية فانها تنقسم بين الورثة بحسب الارث (قوله بجعل الايمان بينهما أخسا) أي لأن المسئلة من ثمانية مخرج الثمن للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبيت المال لكنه لا يحلف فلا يؤخذ من الجاني ما زاد على خمسة الاثمان ومن هناته لم أن صورة المسئلة اذا انتظم أمر بيت المال وعبرة شرح م ر ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه بل ينصب مدعى عليه أي على من ينسب اليه القتل ويفعل ما يأتي قبيل الفصل اه وهو انه ان حلف المدعى عليه سقط عنه الباقي الذي كان لبيت المال وان أقر أخذه منه فان لم ينتظم رد الباقي على البنت فقط وتنقسم الايمان حينئذ على حصص الزوجة وهي الثمن وحصص البنت وهي الباقي فيخص الزوجة ثمن الايمان سبعة بجبر المنكسر اذ ثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت أربعة وأربعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة اثمان الخمسين ثلاثة وأربعون وثلاثة أرباع يمين فتكمل أفاده شيخنا طب شوبري ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين شقيقتين وأختين لام أصلها من ستة وعول عشرة فتوزع الخمسون على العشرة فيخص كل سهم خمسة فيحلف الزوج خمسة عشر وهكذا كفاي شرح م ر (قوله ويمين مردودة) ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو الميمين مع شاهد ثم نكل المدعى عليه ردت على المدعى وان نكل أولاً لان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول هو هذه اللوث والشاهد شرح م ر وليس لتأمين رد تراد لا هنا (قوله من مدعى) أي ان كان هناك لوث أو مدعى عليه ان لم يكن لوث فان الميمين حينئذ عليه (قوله ومع شاهد خمسون) انظر بماذا ينفل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويحجب بأنه ان وجد شرط الشهادة كان أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وان أتى بغير لفظ الشهادة أو قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على م ر (قوله حلف كل خمسين ولا توزع الخ) ولورد أحد المدعى عليهم حلف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه ع ش على م ر (قوله والواجب بالقسامة) خرج بها الميمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لانها كالاقرار أو كالبينة وكل يوجب القصاص وكان حق الشارح أن ينبه على هذا زي (قوله أتخلفون وتستحقون الخ) وسببه أن بعض الانصار قتل بخير بعد الصلح وليس بها غير اليهود وبعض أولياء القتل فقال صلى الله عليه وسلم لا ولياته أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نقاتل فبئسكم يهود خيبر يخمسين يمينا اه أي تبرأ من دم صاحبكم بخلفها لكم خمسين يمينا أنهم قتلوه فقالوا كيف تأخذنا يمان قوم كفار فعقله صلى الله عليه

وسلم

القتل كما ينبغي المنفرد وكل من المدعين لا يثبت ان نفسه ما يثبت المنفرد (والواجب بالقسامة دية) على

مدعى عليه في قتل عمد وعلى عاقلة في قتل خطأ أو شبه عمد كما علم مما صرح فلا يجب بها قودا قوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري اما أن يدوم صاحبكم أو يؤذونوا بحرب من الله ولا يتعرض للقود ولان القسامة حجة ضيقة فلا توجب القود احتياطاً لامر الدماء كالشاهد والميمين وأجيب عن قوله في الخبر أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم بان التقدير بدل دم صاحبكم

جماعين الدليلين (ولو ادعى قتلًا عمدًا) مثلاً (بلوث على ثلاثة حفر أحدهم) وأنكر (حلف) المستحق (خمين وأخذ) منه (ثلاث دية فان حضر آخر فكذا) أي فيحلف خمين كالاول وبأخذ ثلث دية (ان لم يكن ذكراً في الايمان والا اكتفى بها) بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح كقائمة البيعة (والثالث (١٩٧) كالثاني) فيما رفيه وهذا من زيادتي

(ولا قسامة فيمن لا وارث له) خلاص لان تحليف عامة المسلمين غير ممكن لكن ينصب القاضي من بدعي على من ينسب اليه القتل ويحلفه درس

(فصل) فيما ثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من اقرار وشهادة * (انما يثبت قتل بسحر باقرار) به حقيقة أو حكماً لا بيعة لان الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر نعم ان قال قتلته بكذا فشهد عدلان بأنه يقتل غالباً ونادرًا فيثبت ما شهدا به والاقرار أن يقول قتلته بسحري فان قال وسحري يقتل غالباً فاقرار بالعمد ففيه القود أو يقتل نادراً فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ ففيهما الدية على الساحر لا العاقلة الا أن يصدقوه (و) انما يثبت (موجب قود) بكسر الجيم من قتل بغير سحر أو جرح أو ازالة (به) أي باقرار به حقيقة أو حكماً (أو شهادة) (عدلين) به (و) انما يثبت موجب

وسلم من عنده درأ للفتنة اه رشيدى ملخصاً وهذا هو خبر الصحيحين الذي تقدم في كلام الشارح حيث قال خبر الصحيحين بمد قول المصنف خمين يميناً (قوله بين الدليلين) أي هذا وخبر البخاري (قوله حلف المستحق) انظر هل هذا ينافي قوله سابقاً ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف حيث حلف هنا المستحق وهناك المدعى عليه وأجيب بان ما تقدم في الحلف على نفي اللوث وهذا في الحلف على القتل (قوله ويحلفه) أي يحلف من ينسب اليه القتل ولو نكل لا يقضى عليه بل يحبس ليقرأ ويحلف شو برى وان طال الحبس ع ش درس

(فصل) فيما ثبت به موجب القود (قوله بسبب الجناية) متعلق بموجب المال شو برى أي لان موجب القود لا يكون الا بسبب الجناية فهو قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال كالسرقة وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك رشيدى (قوله من قرار) متعلق بقوله فيما ثبت شو برى أي تعلقاً معنويًا لانه بيان لما (قوله بسحر) وأما القتل بالحل أو باليمين فلا قود فيه ولادية حل أي ولا كفارة كفى قل على الجلال (قوله أو حكماً) كاليمين المردودة (قوله تأثير السحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه يقال سحر ك عن كذا أي ما صرفك عنه واصطلاحاً كفاية حاشية الكشاف وغيرها من اولة النفوس الخبيثة لافعال وأقوال يترب عليها أمور خارقة للعادة زى ولا يظهر الا على يد فاسق اجاعاً (قوله فشهد عدلان) أي بان كانا ساحرين وتاباً فلا يقال ان تعلمه حرام مفسق فكيف تقبل شهادتهما شيخنا (قوله وانما يثبت موجب مال) يرد على حصره القسامة في محل اللوث فان المال يثبت باليمين فقط سل ويرد على الحصير من معالم القاضي فانه يثبت به بعد قضائه به كل من القود والمال لان هاتين المسئلتين مما يقضى فيه القاضي بعلمه وقد أشار الشارح الى الجواب عن هذا بقوله وفي باب القضاء الخ فهو مراد أيضاً لكن لم يذكره هنا لانه سيأتي وعبارة شرح مر وانما يثبت موجب القصاص باقرار أو شهادة عدلين أو بعلم الحاكم أو بنكول المدعى عليه مع حلف المدعى كما يعلمان مما سنده كره على أن الاخير كالقرار وما قبله كالبيعة (قوله أو جرح) معطوف على قتل وهو بفتح الجيم المصدر وأما بالضم فهو الاثر الحاصل ع ش على مر (قوله أو ازالة) أي ازالة المنافع كالسمع والبصر (قوله ويمين) أي خمين يميناً لانها يمين دم لا يمين واحدة كما قد يتوهم سل و مر فالمراد جنس اليمين (قوله وهذه المسائل) جواب عما يقال لا يثبت ذكركت هذه المسائل هنا مع أنها تأتي (قوله ولو عفا المستحق الخ) صورة هذه المسئلة أن شخصاً ادعى على آخر أنه قتل أباه ولم يكن معه ما يثبت القود ابتداء وانما معه رجل وامرأتان أو رجل ويمين فأراد أن يعفو قبل الدعوى على مال ويدعى بالمال الذي يعفو عليه لاجل قبول ما معه من البيعة التي يعتد بها في المال فلا يقبل منه ذلك لانه لم يثبت الاصل الذي هو القود ع ش بان يدعى أنه يستحق عليه مائة من الابل مثلاً ولم يذكر قوداً وعبارة شرح الروض لو قال المدعى في الجناية الموجهة للقصاص عفوت عنه على مال فاقبلوا مني رجلاً وامرأتين لم يقبل بان يدعى عليه ما لا بسبب الجناية ويقع من ذكر (قوله لم يثبت)

(مال) من قتل بغير سحر أو جرح أو ازالة (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعاً للشاهد رضى الله عنه ويأتي ثم الكلام في صفات الشهود والمشهود به مستوفى وفي باب القضاء يبان أن القاضي يقضى بعلمه (ولو عفا) المستحق (عن قود) لم يثبت على مال

(لم يقبل المال الأخير) أي رجل وامرأان ورجل وبعين لأن العفو إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر (ك) ما لا يقبل لأن (لارش هتم بعد ايضاح) لأن الايضاح قبله الموجب للقود لا يثبت بهما نعم ان كان ذلك من جانبين أو من واحد في مرتين ثبت ارش الهتم بذلك وهو واضح والتصریح في هاتين بالرجل والبعين من زيادتي (وليصرح) وجوباً (الشاهد بالاضافة) أي باضافة التلف للفعل (فلا يكتفي) (١٩٨) في ثبوت القتل (جرحه) بسيف (فان حتى يقول) فان (منه أو فقتله)

لا احتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية) بقوله (ضربه قدامه أو فأسال دمه) لا بقوله فسال دمه لا احتمال سيلانه بغير الضرب (و) تثبت (موضحة) بقوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه فلا حاجة الى التصريح به وهذا مانص عليه في الام والمختصر ورجحه البلقيني وغيره وجزه في الروضة كما صاها ثم ذكر عدم الاكتفاء به الذي صححه الاصل عن حكاية الامام والفزالي ووجهه بأن الموضحة من الايضاح وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب لقود) أي لوجوبه في الموضحة (بيانها) محلا ومساحة وان كان برأسه موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني وخرج بالقود الدية لانها لا تختف باختلاف محل الموضحة ومساحتها (وتقبل سبها دته) أي الوارث ظاهر عند القضاء

صفة لقود وقوله على مال متعلق بعقاسم (قوله لم يقبل المال الأخير) وكذا الرجلان أخذ من تعليله فقوله الأخير ليس بقيد فلو أقامهما على القود بعد العفو على مال قبلا وثبت القود لكون العفو باطلا كما استظهره ع ش على م (قوله لان لعفو) أي على مال (قوله لارش هتم) أي وكما من جان واحد الاستدراك كما يدل عليه في زمان واحد الآتي كان يدعي ان فلانا أوضحه ويقيم رجلا وامرأتين أو يقول أحلف مع الشاهد فلم يقبلها القاضي فيترك الدعوى بالموضحة ويدعي بأرش الهاشمة التي تسببت عنها ويقيم البيعة المذكورة عليها فلا تقبل لأن السبب لم يثبت بهذه البيعة فكذا المسبب عنه شيء خنا عزيزي (قوله ذلك) أي الهتم بعد الايضاح (قوله ثبت ارش الهتم بذلك) وذلك لأن كل واحدة من الجناتين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهاشمة شهادة بالمال وحده ع ش على م (قوله أو فأسال دمه) فيه انه اذا أسال دمه تكون دامية لا دامية فاعمل مراده بالدامية ما يشمل الدامية لانها تنشأ عنها (قوله وهذا مانص عليه في الام) معتمد (قوله ثم ذكر) أي النووي وهو ضعيف (قوله من الايضاح) وهو لغة الكشف والبيان وليس فيه تخصيص بعظم وأما شرعاً ففيه تخصيص به فهذا نظر للعنى اللغوي وذاك نظر للعنى الشرعي شيخنا (قوله محلا) أي من الرأس والوجه أو غيرهما وهذا محله في غير فقيه علم القاضي فقهه والا كتنى باطلاقه الموضحة قطعاً حل (قوله لانها لا تختلج) وصورة المسئلة أن يقولوا أوضحه في رأسه أو وجهه ولم يبينوا محلها من الرأس مثلاً هل هو المقدم أو المؤخر بخلاف ما لو قالوا أوضحه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فانها لا تسمع لصدقها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيه الحكومة هكذا فهم به عليه شيخنا الطنطاوي اه زى (قوله ظاهر عند القضاء) متعلقان بوارث وقيد بالظاهر لأنه عند الموت قد لا يكون وارثاً كأن حدث به مانع من ردة مثلاً أو ولد له ولد فانه يحجب الاخوة والاعمام شيخنا (قوله عند القضاء) أي الحكم (قوله لمورثه) والعبارة بكونه ورثه أي فيما اذا شهد قبل الاندمال حال الشهادة فان كان عندها محجوب بأنهم زال المانع فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بدها فلا تشرح م (قوله بخلافها قبل الاندمال) أي وان كان عليه دين مستغرق لثمته م أي وان لم يكن من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم وحل وقيد م بكونه يمكن افضاؤه للهلاك (قوله كان الارش له) صورتها اذا ادعى المجرع بالقتل أو بارشه ان لم يقتص منه ان قلنا يجوز طلب الارش قبل الاندمال أما اذا قلنا لا يجوز طلب ارشه قبل الاندمال فالشهادة غير مقبولة من غير الوارث لعدم مباع الدعوى فمن الوارث أولى من (قوله فكأنه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الدين لانه لا يمنع الارث وقد يرى الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يتصور ابرأه كزكاة ما دل لا يفتت اليه م (قوله اليه) أي الوارث (قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح) فانه ينتفع بارشه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد موت المجرع فيكون للوارث كما في شرح م وفيه أنه يجب الارش بالاندمال أيضاً في الحصر م وفيه عبارة من قوله

(اورثه) غير أصله وفرعه كما يعلم من بابها (بجرح اندمل وبمال) ولو (في مرض) لا تنفاه التهمة بخلاف

بخلافها قبل اندمال جرحه لانه لو مات مورثه كان الارش له فكأنه شهد لنفسه وفارق قبولها بمال في المرض بأن الجرح سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال وبأنه اذا شهد له بالمال لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بالجرح (لأشهادة عاقلة بضيق بينه جناية) قتل أو غيره (بمحملونها) بأن تكون خطاً أو شبهه عدم ويكونوا أهلاً لعملها وقت الشهادة

ولو فقراء فلا تقبل لانهم متهمون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بذلك أو بينة همد وفارق عدم قبولها من الفقراء قبولها من الابعاد وفي لاقرب بين وفاة بالواجب بأن المال غادر رائج فالغنى غير مستبعد فتحصل التهمة وموت القريب كالمستبعد في الاعتقاد فلا يتحقق فيه تهمة وتعبيري بالجناية أعم من تعبيره بالقتل (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهادته) أي بقتله (على الأولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الأولين) أي (١٩٩) استمر على تصديقهما (فقط حكم بهما)

وسقطت شهادة الآخرين
للتهمة لان الولي كذبهما
(والا) بأن صدق الآخرين
أو الجميع أو كذب الجميع
(بطلتا) أي الشهادتان
وهو ظاهر في الثالث ووجهه
في الاول ان فيه تكذيب
الأولين وعداوة الآخرين
لهما وفي الثاني أن في
تصديق كل فريق تكذيب
الآخر (ولو أقر بعض ورثة
بعضهم عن منهم عن
القود وعينه أولم يعينه
سقط القود) لانه لا يتبعض
وبالاقرار سقط حقه منه
فسقط حق الباقي
ولجميع الدية سواء عين
العافي أم لانم ان طلق
العافي العفو أو عفا مجانا فلا
حق له فيها (ولو اختلف
شاهدان في زمان فعل)
كقتل (أو مكانه أو آله أو
هيته) كأن قال أحدهما
قتله بكرة والآخر عشية أو
قتله في البيت والآخر في
السوق أو قتله بسيف
والآخر برمح أو قتله
بالحز والآخر بالقد (لفت)

بخلاف ما اذا شهد به الجرح أي فان النفع حال الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب وبعده تجب له اه
فحمل الارش على الدية (قوله ولو فقراء) لان العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله بخلاف بينة
اقرار) مفهوم جناية وقوله أو بينة عمد مفهوم بحملونها (قوله غادر رائج) أي يأتي في الغداة
ويردح في المساء حل والمناسب لقوله فالغنى غير مستبعد أن يفسر الغادي بالذهاب في الغداة
والرائج بالراجع في المساء شيئا ويدل له قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر (قوله فلا يتحقق فيه)
أي في موت القريب (قوله ولو شهد اثنان الخ) وقد اعترض في أصل الروضة تصوير المسئلة بأن
الشهادة انما تسمع بعد تقدم دعوى على معين وأجيب بأن صورتها كقتل الجمهور أن يدعى الولي
القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر المشهود عليهما ويشهدان على الشاهدين بأنهما القاتلان
وهذا بورت رية للحاكم فيراجع الولي ويسأله احتياطا وقد أشار الشارح لذلك بقوله مبادرة في
المجلس اه زى قال حل أي من غير سبق دعوى عليهما فهذه ليست شهادة حقيقية لان شرط
الشهادة تقدم دعوى على معين ولم يوجد ذلك وانما روعيت تلك الشهادة لانها تورث رية للحاكم
فيراجع الولي ويسأله احتياطا كما قد أشار الشارح لذلك بقوله مبادرة في المجلس (قوله في المجلس)
قال القاضي وانما اعتبر لانهم لو عادوا في مجلس آخر فشهدا بالقتل على الشاهدين فالقاضي لا يصنى
الى قولهما بخلاف ما لو شهدا في ذلك المجلس لانه في فصل خصومتها فيحصل له رية (قوله فان صدق
الخ) الشرط عدم تكذيبهما لا تصديقهما خلافا لما يفهم من المتن سل (قوله بطلتا) وبني حقه في
الدعوى وقول الجمهور يسقط حقه أي من الشهادة حل وقال ع ش جزم مر بطلان حقه
من الدعوى ويصرح به ما قرر به الشارح قول المصنف السابق وان لاتناقضها الخ اه وقد يقال
ليس هنادعوى ثانية الا أن يقال لما صدق الآخرين كأنه ادعى على الأولين لكن التصديق ليس
موجودا في الثالثة (قوله وعداوة الآخرين) فيم أن الشهادة ليست عداوة دنيوية فالعلة الصحيحة
التهمة حل وعبرة سل انما حصلت العداوة لهما بسبب مبادرتهم بها لا من حيث الشهادة
بشرطها اذ حصولها لا يثبت العداوة بين الشاهد والمشهد عليه (قوله سواء عين العافي أم لا) لا يقال
لا حاجة اليه لانه تقدم في قوله وعينه أولم يعينه لاننا نقول ذاك بالنسبة للقود وذال بالنسبة للدية وأجيب أيضا
بأنه ذكره وان علم توطئة لما بعده وهو قوله نعم الخ (قوله لفت شهادتهما) ظاهره وان كانا وليين
يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير والمقروليا أيضا وبوجه بأن الامور الخارقة للعادة لا يعول
عليها في الشرع ع ش على مر وعبارته على الشارح قوله لفت شهادتهما وقد يقال لم لا يختلف مع من
وافقه منهما أو ياخذ البديل كنظيره من السرقة الآتي بياتها آخر الباب وقد يجب بان باب القسامة أمر
عظيم ولهذا غلظ فيه بتكرير الايمان اه زى

﴿ كتاب البغاة ﴾

شهادتهما (ولاولون) للتناقض فيها وخرج بزيادتي فعل الاقرار فلو اختلفا في زمنه أو غيره مما ذكر كأن شهد أحدهما أنه أقر
بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر به يوم الاحد لم تلغ الشهادة لانه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير مؤثر لجواز انه
أقر فيهما نعم ان عينا زمنا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كان شهد أحدهما بأنه أقر
بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لفت شهادتهما درس ﴿ كتاب البغاة ﴾

ذكر الخروج على الامام صريحا لكنها تشمله له مومها أوتة قضيه لانه اذا طالب القتال لبني طائفة على طائفة فالبني على الامام أولى (هم) مسلمون (مخالفو امام) ولو جاترا بأن خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كزكاة (بتأويل) لهم في ذلك (باطل ظنا وشوكة لهم) وهي لا تحصل الا بطاع وان لم يكن اماما لهم (ويجب قتالهم) لاجماع الصحابة عليه وهذا مع قولي باطل ظنا من زيادتي وايسوا فسقة لانهم انما خالفوا بتأويل جائز باعتقادهم لكنهم مخطئون فيه كتأويل الخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لمواطنه اياهم وتأويل بعض مانى الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فن فقدت فيه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كإني حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتأويل يقطع ببطلانه كتأويل المرتدين أو لم يكن

أى وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام وبيان طرق انعقاد الامامة (قوله جمع باغ) من النبي وهو لغة مجاوزة الحد ومنه سميت الزانية بغية سم (قوله لمجاوزتهم الحمد) أى ما حده الله تعالى وشرعه من الاحكام لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والاصل فيه) أى في كتاب البغاة أى في الاحكام الآتية فيه يعنى في الجملة والافلاية لا تثبت كل الاحكام الآتية قال ع ش ولعل الحكمة في جعله عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون القتل مضمنا (قوله وان طائفتان الخ) ومعنى فأصلحو ايتهما الاول ابداء الوعظ والنصيحة والدعاء لحكم الله تعالى كما قاله البيضاوى والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما عميرة سم (قوله اقتتلوا) لم يقل اقتتلوا بل جمع مراعاة لافراد الطائفتين (قوله أو تقتضيه) أى تستلزمه ومنشأ هذا التردد بالخلاف في عموم النكرة في سياق الشرط فان قلنا نعم شملته الآية وان قلنا لا نعم استلزمته بطريق القياس الاول وشمول الآية للامام بالنظر له مع جيشه وقيل ان الطائفة تطلق على الواحد (قوله ولو جاترا) في شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعا ويجب عن خروج الحسين على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد بن العاصى على عبد الملك ونحوهما بأن المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فن بعدهم حجج زى وحل (قوله وشوكة لهم) بقوة وكثرة ولو بحسن استولوا بسببه على ناحية وكانت قوتهم بحيث يمكن معهما مقاومة الامام ويحتاج الى كلفة من بذل مال واعداد رجال ونصب قتال ليردهم الى الطاعة زى (قوله وهي لا تحصل الخ) أى قد كرهنا غنى عن ذكره الذى سلكه الاصل قال الشورى أى الشوكة التى لا ينصفى النبي بدونها لا بد لها من مطاع وأما أصل الشوكة فلا يتوقف على مطاع وبهذا يجمع بين ما اقتضاه كلام الروضة والمتهاج (قوله وان لم يكن الخ) غاية لارد (قوله ويجب قتالهم) نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نفرقها في أهل السهمان من الم يجب قتالهم وانما يباح شرح م ر (قوله وليسوا فسقة) وان كانوا عصاة لانه لا يلزم من العصيان الفسق وأما الاحاديث الواردة بذهمهم وفسقهم فمحمولة على من لا تأويل له أو قطع بفساد تأويله حل (قوله لمواطنه اياهم) عبارة شرح م ر لمواطنه اياهم على ما قيل والوجه أخذنا من سيرهم في ذلك أى في التأويل ان رمية بالمواطاة المنوعة لم يصدر عن معتد به من الخارجين لانه يرى من ذلك اه أى فلا يكون مستندهم المواطاة لان هذا تأويل باطل قطع المصنف قال بتأويل باطل ظنا أى عندنا والافهم صحيح عندهم وقد جاء عن علي ان بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نهيت فعصوني اه حل (قوله سكن لهم) أى تسكن لها نفوسهم ونظمنا بها قلوبهم اه بيضاوى (قوله فن فقدت الخ) لعل الاسبب تقديم ذلك على قول المتن ويجب قتالهم (قوله كتأويل المرتدين) أى تأويلهم بأمر يسوغ لهم الردة في اعتقادهم بأن يقولوا لا تؤمن بالمصطفى الا في حياته وأما بعد موته فلا يجب علينا الايمان به فهذا يقطع ببطلانه اه شيخنا قال سم وفيه أى التمثيل المذكور نظر لانه اعتبر في المحدثين الاسلام وأخذ جنسا واذ لم يشمله الجنس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف عميرة وأجاب البرماوى عنه بأن قوله سابقا مسلمون أى ولو فيما مضى فدخل من ارتد بعد اسلامه بشبهة (قوله فيترتب على أفعالهم مقتضاها) فلا ينفذ حكمهم ولا يعتد بحق استوفوه ويضمنون ما تلقوه مطلقا أى في حال الحرب أولا كقطاع الطريق زى (قوله على تفصيل الخ) وهو انه ان كان مسلما هدر ما تلقاه ان كان لضرورة حرب أو مرتدا ضمن مطلقا على طريقته (قوله ما يأتى) أى في قوله كذى شوكة مسلم بلا تأويل (قوله مطلقا) أى وقت الحرب أو غيره ع ش (قوله

طريق (وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون) ولا يفسقون (مالم يقاتلوا) بقيد زدت
بقولي (وهم في قبضتنا) نعم إن تضررتناهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر (والا) بأن قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا (قوتلوا ولا يجب
قتل القاتل منهم) وإن كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخافة الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها عن الجمهور
وفيها ما عن البغوي أن حكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم الأصل (٢٠١) فان قيد بما إذا قصدوا الخافة الطريق فلا خلاف

(وتقبل شهادة بغاة) لتأويلهم
قال الشافعي رضي الله عنه
الآن يكونوا ممن يشهدون
لموافقهم بتصديقهم
كالخطابية ولا يختص هذا
بالبغاة كما يعلم مع زيادة ن
كتاب الشهادات (و)
يقبل (قضاؤهم فيما يقبل)
فيه (قضاؤنا) لذلك (ان)
علمنا أنهم لا يستحلون
دماء ما وأموالنا) والأفلا
تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم
لأنه فناء العدالة المسترطة في
الشاهد والقاضي وتقييد
القبول بعلم ما ذكر مع قولي
وأموالنا من زيادتي وخرج
بما يقبل فيه قضاؤنا غيره
كأن يحكموا بما يخالف
النص أو الاجماع أو القياس
الحلي فلا يقبل (ولو كتبوا
بحكم أو بسمع بينة فلنا
تنفيذه) أي الحكم لانه
حكم أمضى والحاكم به من
أهله (و) لنا (الحكم بها)
أي يبيحهم لتطه برعاياها
نعم يندب لنا عدم التنفيذ
والحكم استخفافا بهم
(ويعتد بما استوفوه من
عقوبة حدا وتعزير وخراج

وأما الخوارج) وهم صنف من المبتدعة قائلون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلد في النار وأن
دار الاسلام بظهور الكبار فيها تصير دار كفر وباحة زى (قوله ويتركون الجماعات) أي لا يصلون
جماعة عزيزي وقيل المراد جماعة المسلمين وعبارة شرح مر ويتركون الجماعات لان الأئمة أقروا
على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (قوله فلا يقاتلون) فان قلت ترك الجماعات يوجب القتال
كما تقرر في صلاة الجماعات قلت يجب بان ما هنا محمول على ما إذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من
حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعات اه زى وخضر (قوله ولا يفسقون) بدليل قبول
شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسادهم لانهم لم
يفعلوا محرما في اعتقادهم وان أخطوا وأثموا به ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم
لو عيدهم الشديد وقلة كثراتهم أي مبالاتهم بالدين لان ذلك بالنسبة لحوال الآخرة لا الدنيا لانهم
لم يفعلوا محرما عندهم اه شرح مر باختصار (قوله مالم يقاتلوا) أي فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه
انهم لا شبهة لهم في القتال وبتقدير هافهي باطلة قطعاً ع ش على مر (قوله وهم في قبضتنا) قال
الأذري سوا كانوا بيننا وأما زى وبموضع عنا لكونهم لم يخرجوا عن طاعته زى وهو قيدان في
قوله فلا يقاتلون فالأولى تقديمه على ما قبله فني القتال مقيد بقيد زى (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل
(قوله أولم يكونوا) أي أولم يقاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا قال الشوري وهذا يفيد ان قوله وهم في قبضتنا
قيد في قوله فلا يقاتلون (قوله ولا يجب قتل القاتل منهم) أي من البغاة كما يدل عليه قوله وان كانوا الخ
لكن سياقه يدل على رجوع الضمير للخوارج (قوله وبه جزم الأصل) ضعيف (قوله فلا خلاف)
أي في وجوب قتالهم ع ش (قوله بتصديقهم) الباء سببية والمصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف
أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه (قوله لذلك) أي لتأويلهم
(قوله والأفلا) أي وان لم نعلم ذلك ولو على احتمال بأن لم ندر أنهم ممن يستحل أولا اه تحفة شوري
أو علمنا أنهم يستحلونها اه قال مر ومحل ذلك أي عدم قبول شهادتهم اذا استحلوه بالباطل عدوانا
ليتوصلوا به الى اراقة دماءنا وتلاف أموالنا ويؤخذ من العلة ان المراد استحل خارج الحرب والا
فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال
من أهل الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على المؤول لذلك تأويل لا محتملا وما هنا على خلافه (قوله
لا تفتاء العدالة) كلامه يقتضي أنهم لا يكفرون باستحلال دماءنا وأموالنا حيث قال لا تفتاء العدالة
ولم يقل لا تفتاء الاسلام وهو كذلك كما قاله حل لتأويلهم (قوله ولنا الحكم بها) أي جواز الكنه
خلاف الأولى الا اذا كان لواحد من أهل العدل على واحد من أهل البغي فيجب الحكم عايه حيثند
كما قاله قل وهذا أي قوله ولنا الحكم بها راجع لقوله أو بسمع بينة (قوله نعم يندب لنا عدم التنفيذ)
مالم يترتب على ذلك ضرر للغير أو ضياع حقه زى (قوله ويعتد بما استوفوه) أي اذا كان المستوفى

(٢٦ - (بجيري) - رابع) وزكاة جزية) لما في عدم الاعتداد به من الاضرار بالرية (و) يعتد (بما فرقوه
من سهم المرتزقة على جندهم) لانهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف) الشخص نديان انهم كما مر في الزكاة لا وجوب باوان
صححه النووي في تصحيحه هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لانه أمين في أمور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق
لانه أجرة (أو) دفع (جزية) لان الذي غير مؤمن فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة

(وحلف) وجوباً فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (الآن ثبت موجباً بيئته ولا أثر لها بيئته) فلا يصدق فيها الآن الأصل عام
 أقامها ولا قرينة تدفعه فعلم أنه يصدق فيما أثره بيئته للقرينة وفي غيره أن ثبت موجباً باقراره لأنه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء
 العقوبة عليه كالرجوع وتعييرى بالعقوبة في الموضعين أعم من تعييره بالحدود كالتحليف فيهما من زيادتي (وما تأفوه علينا وعكسه)
 أي تألفناه عليهم في حرب أو غيرها (٢٠٢) (لضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيباً في الطاعة ولا ناماً مورون

بالحرب فلا نضمن ما يتولد
 منها وهم إنما تألفوا بتأويل
 بخلاف ذلك في غير الحرب
 أو فيها لا لضرورة هدر مضمون
 على الأصل في الاتلافات
 وتعييرى بما ذكره أولى مما
 عبر به (كذى شوكة)
 مسلم (بلا تأويل) في هدر
 ما تألفه لضرورة حرب لأن
 سقوط الضمان عن الباغي
 لقطع الفتنة واجتماع الكلمة
 وهذا موجود هنا بخلاف
 ما يتلفه المتأول بلا شوكة وبه
 صرح الأصل لأنه كقاطع
 الطريق وبخلاف ما يتلفه
 طائفة ارتدت ولهم شوكة
 وإن تابوا وأسلموا الجنايتهم
 على الإسلام درس
 (ولا يقاتلهم) الإمام
 حتى يبعث (اليهم)
 (أميناً فطناً) أصحابهم
 ما ينقمون (أي يكرهون)
 (فان ذكر واملأه)
 بكسر اللام وفتحها (أو)
 شبهة أزالها) عنهم لأن علياً
 بعث ابن عباس رضي الله
 عنهم إلى أهل النهر وان
 فرجع بعضهم إلى الطاعة

لذلك من ولادة أمورهم لأن الآحاد زى (قوله وفي عقوبة) في إعادة كلمة في إشارة إلى أنه معطوف على
 المثبت وهو قوله في دفع زكاة لا على النبي أي قوله لا في خراج فدفع إياهم ذلك بذكري تأمل (قوله)
 لأنه يقبل رجوعه) قضية هذا التعديل التصديق من غير عيب وعوم ما سلف له بخلافه سمعاه ع ش
 (قوله أو غيرها) ويصور الاتلاف في غير الحرب لضرورة الحرب بما إذا ترسوا بشئ فيجوز اتلافه قبل
 الحرب (قوله لضرورة حرب) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلافهم باباحة ولا تحريم لأنه خطأ معفو
 عنه بخلاف ما يتلفه الكافر حال الحرب فإنه حرام غير مضمون زى وشورى (قوله اقتداء بالسلف)
 على لقوله وما تألفوه وعكسه وقوله وترغيباً في الطاعة راجع للآول فقط وقوله ولا ناماً مورون الخ راجع
 إليهما جميعاً على التوزيع فتأمل (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده بما وردى بما إذا قصد أهل
 العدل التشفي والانتقام لا ضعفهم وهزعتهم وبه يعلم جواز عقود إياهم إذا قاتلوا عليها لأنه إذا جازنا
 اتلاف أموالهم خارج الحرب لا ضعفهم فهذا الذي شرح مر (قوله كذى شوكة مسلم) ظاهر صنيعة
 في المتن أنه لا يضمن ما تألفه ولا نضمن ما تألفناه عليه وقد قصره في الشرح على نفي ضمانه هو والظاهر
 عدم ضمانه أيضاً بالآول تأمل وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب
 ما يقدرون عليه بل هم قطاع طريق ع ش على مر (قوله في هدر ما تألفه لضرورة حرب) وأما في
 تنفيذ قضاء قاضيه واستيفائهم حقاً وحداً فلا كافي عكسه زى أي فالتشبيه في شئ خاص وهو ما ذكره
 الشارح (قوله وبخلاف ما يتلفه طائفة ارتدت) أفتى الشهاب مر في مرتدين لهم شوكة أن الأصح أنهم
 كالبلغاة لأن القصد اتلافهم على العود إلى الإسلام من أي ونضمينهم ينفرهم عن ذلك فالعقد عدم
 الضمان كافي مر (قوله ولا يقاتلهم الإمام) أشار إلى أن قتال البلغاء يخاف قتال الكفار من وجوه زى
 أي لا يجوز قتالهم حتى يبعث فيجوز أي يجب لأنه جواز بعد امتناع كأفاده قول (قوله حتى يبعث) أي
 وجوباً وقوله أميناً الخ أي عدلاً أي ندباً بالمكن للمناظرة والواجب زى وحل (قوله فطناً) أي عارفاً
 بالعلوم والحروب كافي شرح مر وعبرة زى قوله أميناً فطناً أي ندباً بان بعث لجرد السؤال فإن كان
 للمناظرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأهل لذلك (قوله ما ينقمون) بكسر القاف من باب ضرب قال تعالى وما
 تنقم منا (قوله بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدر اميمياً فإن كان اسماً لم يظلم به فبالكسر فقط زى
 (قوله النهران) قرية قريبة من بغداد خرجت على علي كرم الله وجهه ع ش (قوله أعلمهم) أي وجوباً
 شورى (قوله ثم أنصروا) بأن امتنعوا من المناظرة وأنقطعوا كافي شرح مر (قوله أمهلهم)
 أي وجوباً (قوله عدد) أي جماعة يستعينون بهم على قتالنا (قوله لم يهلهم) وإن بذلوا ما لا وتركوا
 ذرارهم اه زى وتجب مصابرة واحد لاثنين كالكفار شرح مر (قوله ولا يتبع مدبرهم) لأن
 القصد ردهم للطاعة (قوله فلا قود) أي بل فيه دية عمد كافي ع ش على مر (قوله لشبهة أبي حنيفة)

(فان أصروا) بعد الإزالة (وعظمهم) وأمرهم بالعود إلى الطاعة لتسكون كلمة أهل الدين واحدة فانه

(ثم) إن لم يتعظوا (أعلمهم بالمناظرة) وهذا من زيادتي (ثم) أن أصروا أعلمهم (بالتقتال) لأنه سبحانه وتعالى أمر بالاصلاح ثم بالقتال
 (فان استمهلوا) فيه (فعل) باجتهاده (ماراً مصلحة) من الامهال وعدمه فان ظهر له ان استمهالهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أو
 لاستلحاق مدد لم يهلهم (ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متعريف لقتال أو متعيزاً إلى فئة قريبة (ولا يقتل من خفيهم)
 بفتح الخاء من أن تخنته الجراحة أضعفته (وأسيرهم) خبر الخاء كالماليه بقى بذلك فلو قتل واحد منهم فلا قود أشبهه أي حنيفة ولو ولوا

مجنهمين تحت راية زعيمهم أتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (صدياً وامرأة) أو عبداً (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) ولا يتوقع عودهم (الآن يطعم) أي الأسير (باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة والعبدان كانوا مقاتلين والأطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (و يرد لهم بعد أمن غائتهم) أي شرهم يعودهم إلى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم (ما أخذ) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم في حرب أو غيره إلا للضرورة كأن لم يجد ما يدفع به عنا أسلحتهم أو ما تركه عند الجزية الأخيلهم (ولا يقاتلون بما يعم كمنار ومنجنيق) وهو آلة رمي الحجارة (٢٠٣) الضرورة بأن قاتلوا به فاحتج إلى

المقاتلة بمثلة دفعاً أو أحاطوا بنا واحتجنا في دفعهم إلى ذلك ولا يستعان عليهم بكافر لانه يحرم تسليطه على المسلم (الضرورة) بأن كثروا وأحاطوا بنا فقولي الضرورة راجع إلى الصور الثلاث كما تقرر وهو في الأخيرة من زيادتي (ولا يمنع من قتلهم مدبرين) أعداء أو اعتقاد كالحسني والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احتجنا للاستعانة به جازان كان فيه جراءة وحسن اقدام وتمكن من منعه لو اتبع منهزماً (ولو آمنوا حريين) بالمد أي عقدوا لهم أماناً (ليعينوهم) علينا (نقد) أمانهم (عليهم) لانهم آمنوهم من أنفسهم لا علينا لان الامان ترك قتال المسلمين فلا ينعقد بشرط قتالهم فلو أعانوهم وقالوا ظننا أنه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض أو اناهم المحقون وانا اعانة المحق أو انهم استعانوا بنا

فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم ومشغولهم (قوله وهذا في الحر) أي ما ذكر من المستثنى منه وعبرة شرح م ر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه منعة وان كان صديقاً وامرأة أو قنا حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم تفرق لا يتوقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الحر الخ ثم قال الآن يطعم الحر الكامل الامام بتابعته له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لا من ضرره (قوله الضرورة) أي وتجب أجرة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره إذا كاه وهذا ما جزم به ابن المقرئ في غنيمته وهو المعتمد م ر زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والا قرب الاول أخذ من قوله كما يلزم المضطر الخ انتهى ع ش على م ر (قوله بأن قاتلوا به) ليس بقيد ع ش (قوله يحرم تسليطه الخ) ولهذا يحرم جعله جلاداً يقيم الحدود على المسلمين زى (قوله والامام الخ) جملة حاله (قوله ابقاء عليهم) أي ابقاء للحياة عليهم أو معنى ابقاء شفقة أو تجعل على معنى اللام وهو ظاهر (قوله بالمد) اقتصر عليه لانه أشهر قال تعالى وآمنهم من خوف والا فالقصر والتشديد جائز الا انه قليل ع ش لكن حكى ابن مكي من اللحن القصر والتشديد ونقله عنه عميرة لكن قولهم تأمينا مطلقاً يدل على جواز فراجع (قوله لا علينا) فلهم معنا حكم الحريين وحينئذ فانا غم أموالهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم وقتلهم مدبرين ومعهم حكم المؤمنين فيمنعون من غنم أموالهم زى (قوله بلغناهم المأمن الخ) عبارة شيخنا بلغناهم المأمن وأجرينا عليهم أي قبل التبليغ فيما يصدر منهم أحكام البغاة وهذا امر اذ من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة فليس قوله وقاتلناهم كالبغاة مرتباً على تبليغهم المأمن لانه قبله فالبغاة مقلوبة وبه يرد ما أطال به في التحفة فراجع شو برى زيادة وعبرة التحفة بعد قوله بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة وفيه تجوز والافق الجمع بين تبليغ المأمن ومقاتلتهم كبغاة تناف لان قتالهم كبغاة ان كان بعد تبليغ المأمن فغير صحيح لانهم بعد بلوغ المأمن حريون فيقاتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون كالحريين فالوجه أنهم لعذرهم يبلغون المأمن وبعده يقاتلون كالحريين انتهى ونقله زى وحل وأقره وقال سم وقاتلناهم قبل تبليغهم المأمن في حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فن ظفرنا به منهم نبأه المأمن فيكون في كلام الشارح تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيز زى وقاتلناهم كالبغاة التشبيه في أصل القتال لا من كل وجه (قوله انتقض عهدهم) حتى في حق أهل البغي س ر (قوله فلا ينتقض عهدهم) وان لم يقيموا بينة بالاكراه كما يقتضيه اطلاق الجمهور لكن شرط المزني والبنديجي اقامتها اه زى (قوله وخرج بالذميين) قضية كلام م ر في شرحه التسوية بين الذميين والمعاهدين في عدم الانتقاض حيث أبدوا عذراً وعبارته ولوأعانهم أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون مختار بن عاين بتعريم قتالنا انتقض عهدهم اه بحروقه ثم قال أو مكرهين ولو يقولهم

على كفار أو أمكن صدقهم بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أعم من قوله أهل ذمة (عالون بتعريم قتالنا مختارون) فيه (انتقض عهدهم) كما لو اتفردوا بالقتال (فان قال ذميون) كنا مكرهين أو (ظننا) جواز القتال اعانة أو ظننا (انهم محقون) فيما فعلوه بقيد زدته بقولي (وأن لنا اعانة الحق) وأمكن صدقهم (فلا) ينتقض عهدهم لوافقهم طائفة مسلمة مع عندهم (ويقاتلون كبغاة) لانضمامهم اليهم مع الامان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشغولهم ولا أسيرهم وخرج بالذميين المعاهدون والمؤمنون

فإنه ينقض عهدهم ولا يقبل عذرهم الا في (٣٠٤) الاكراه بينة وبقتالهم الضمان فلو اتافوا علينا نفوسا أو مالا ضمنوه

(فصل في شروط الامام)
 الاعظم وفي بيان طرق انعقاد الامامة وهي فرض كفاية كالقضاء (شروط الامام كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما مكافا حرا عدلا ذكرا مجتهدا ذا رأي وسمع وبصيرة ونطق لما يأتي في باب القضاء وفي عبارتي زيادة العدل (قرشيا) لخبر النسائي الأئمة من قریش ظن فقد فكناني ثم رجل من بني اسمعيل ثم عجي على ماني التهذيب أو جرهمي على ماني التتمة ثم رجل من بني اسحق (شجاعا) ليفزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض كما دخل في الشجاعة (وتتعدد الامامة) بثلاثة طرق أحدها (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء وجوه الناس المتيسر اجتماعهم) فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعاق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته بحضرة شاهدين ولا تكفي بيعة العلامة ويعتبر انصاف البايع (بصفة الشهود) من

بالنسبة لأهل التمة وبينه بالنسبة لغيرهم فلا ينقض عهدهم لشبهة الاكراه اه ع ش (قوله فيتنقض عهدهم) لان الامان يفتقض بخوف القتال فيتحققه أولى بخلاف الدميين م ر س ل (قوله وبقتالهم) أي المأخوذ من يقاتلون اذ يفهم منه ان لهم قتالنا كما اتفقتا لهم (قوله ضمنوه) وهل يجب عليهم القصاص أو لا المعتمد وجوبه حل
(فصل في شروط الامام الاعظم الح) عقب البغاة بهذا لان النبي خرج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا شرح م ر (قوله انعقاد الامامة) هي خلافة الرسول في اقامة الدين (قوله أهلا للقضاء) فيه اشارة على مجبول الآن يدعي أن شروط القاضي شهورة وان لم يصلح للامامة الا واحد ولم يطلبوه لزمه طلبها لئلا ينها عليه وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه شيخنا (قوله مكلفا) لان غيره في ولاية غيره فكيف يلي أمر الامة وروى أحمد خبر نعوذ بالله من اماراة الصبيان شرح حج (قوله حرا) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال اسمه وواو أطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجمد الاطراف محمول على غير الامامة العظمى اه زى أو محمول على الحث في بذل الطاعة للامام قل أو محمول على المتقلب الآتي (قوله ذكرا) حديث لن بفلح قوم ولوا أمرهم امرأة شيخنا ح ف (قوله مجتهدا) شمل قولهم مجتهد المطلق ومجتهد المذهب ومجتهد الفتوى م ر شوبري (قوله وبصر) وضعف البصر المانع من معرفة الاشخاص مانع من الامامة واستدامتها وما ذكره المصنف من الشروط كما تعتبر ابتداء تعتبر دواما لا الفسق والجنون المتقطع ان كان زمن الافاق أكثر والافطع احدي الدين والرجلين فلا يؤثر دواما ولا يشترط كونه هاشميا والجمهور على أن الامامة واجبة شرعا وعقلا زى باختصار (قوله ثم رجل من بني اسمعيل) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة ع ش م ر (قوله أو جرهمي) منسوب لجرهم قبيلة من العرب تزوج منها سيدنا اسمعيل ابن سيدنا ابراهيم عليهم السلام فينبغي تقديمهم على البهم شيخنا عزري وفي ع ش مانعه لم يبين الراجح منهما وينبغي أن يكون الراجح الثاني لانهم من العرب في الجلالة اه (قوله ثم رجل من بني اسحق) فيه انهم أي بني اسحق عجم فامعنى الترتيب بينه وبين ما قبله (قوله شجاعا) بثلاث الشين قاموس ع ش (قوله البيضة) أي جماعة الاسلام وسميت بيضة لانه يقابها ظلمة وهي جماعة الكفار شيخنا عزري (قوله كما دخل في الشجاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جعله الشيخ حج زائدا عليها اه رشيدى (قوله ببيعة أهل الحل والعقد) أي بمعاقدتهم وموافقتهم كأن يقولوا ببيعة له على الخلافة فيقبل والباء للتصوير شيخنا والا قرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح م ر وعبارة شرح الروض قوله ببيعة أهل الحل والعقد أي لان الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والنواحي بل اذا وصل الخبر الى أهل البلاد البعيدة لزمهم الموافقة والمتابعة اه (قوله وجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظاما وهم بامارة أو علم أو غيرهما في المختار وجه الرجل صار وجهها أي اذا جاءه وقدر وبابه ظرف ع ش على م ر (قوله فيه) أي المباح (قوله على ضعيف) وهو اشتراط وجود العدد فن ا ك ت ف ي بواحد اشتراط فيه أن يكون مجتهدا والصحيح انه لا يعتبر العدد ولا الاجتهاد حل وقيل المراد بالضعيف المفرع عليه اشتراط الاجتهاد وعبارة سم قوله مفرع على ضعيف وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا مع القول بكفاية واحد قلت المعنى أن من ا ك ت ف ي العدد بواحد اشتراط أن يكون مجتهدا والصحيح انه لا يعتبر العدد

(و) ثانيها (باستخلاف الامام) من عينه في حياته وكان أهلاً للإمامة (٢٠٥) حيث قد يكون خليفة بعد موته ويعبر عنه

بعهدده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما ويشترط القبول في حياته (كجهله الامر) في الخلافة (شورى) أي تشاوراً (بين جمع) فانه كالأستخلاف لكن لواحد منهم من جمع فيرضون بعهد موته أو في حياته بأذن أحدهم كما جعل عمر رضي الله تعالى عنه الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فانفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) ثالثها (باسـنيلاء) شخص (متغلب) على الامامة (ولو غير أهل) لها كصبي وامرأة بأن قهر الناس بشوكته وجنده وذلك لينتظم شمل المسلمين وهذا أعم من تعبيره بالفاسق والجاهل

كتاب الردة

(هي) لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وشرعاً قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزمه) ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً استهزاء) كان ذلك (أو عناداً أو اعتقاداً) بخلاف ما لو اقترن بهما يخرج من الردة كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي في حال غيبته أما الله لكن

فلا يشترط الاجتهاد ولو كان العاقد واحداً هذا ما تبين لي في فهم هذا الموضع عميرة انتهت (قوله باستخلاف الامام) ولا يشترط حضور أهل الحل والعقد زي (قوله بعهدده) أي بوصيته اليه بان يستخلف بعده (قوله كعهده) أي أوصى أبو بكر الى عمر الخ الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدين وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافرو يتق فيها الفاجر اتي استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدل فذاك علمي ورأي في فيه وان جارو وبدل فلاعلم لي بالغيب واخيراً أردت ولكل امرئ ما كتب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون اه ع ش على مر (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله بعد ذلك لانه ليس نائباً عنه حل (قوله أي تشاوراً) إشارة الى أن شوري مصدر بمعنى التشاور زي (قوله فيرضون الخ) فليس لهم العدول الى غيرهم وليس المراد أنهم يجب عليهم الاختيار لما يأتي أنهم لو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا ع ش على مر (قوله بين ستة) لعله انما خصهم لعلمه باتصالهم لغيرهم بكري ع ش على مر (قوله على عثمان) لانه كان حليماً (قوله شخص) أي غير كافر أما هو فلا تنعقد امامته حل (قوله شمل المسلمين) في المختار شملهم الامر شمولاً عنهم وجمع الله شمله أي ماتشت من أمره والشمل بفتح حين لغة في الشمل

كتاب الردة (درس)

أي وما يذكر معها من قوله ولو قال أحد ابنين مسلمين الخ وانه إذا ذكرها بعد ما قبلها لانها جناية على الدين وما تقدم جناية على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها ع ش ملخصاً (قوله من يصح طلاقه) بأن يكون مكافاً مختاراً ودخلت المرأة لانه يصح طلاقها بنفسها بتقويضه اليها وطلاق غيرهابو كاتها (قوله الاسلام) أي دوامه وقوله بكفره متعاقب قطع (قوله ولو في قابل) فيرد حالاً م لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالاً (قوله استهزاء كان ذلك) أي كل من الثلاثة فهي ثلاثة مضروبة في مثلهامثل م ر للاستهزاء بما اذا قيل له قم أظفارك فانه سنة فقال لأفعله وان كان سنة أو ولو جاءني به النبي ما فعلته ما لم يرد المبالغة في تبعية نفسه أو يطلق فان المتبادر منه التبعية كما فتي به الوالد اه (قوله أو عناداً) بأن عرف الحق بالظن أو قال بخلافه (قوله أو اعتقاداً) أي لم يكن ناشئاً عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله بخلاف الخ) مقابل استهزاء الخ لانه لا يشعر بان قصد (قوله كاجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين يقدم العالم مع انه بالاجتهاد اه رشیدی والاجتهاد مثل الجهورية والمجسمة على القول بعدم كفرهم اه بايلي (قوله حال غيبته) أي خروجه عن التكليف اه حل (قوله يعزر) فيه نظر لانه ان قاله وهو مكلف فهو كافر ولا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف كما هو الفرض فاي وجه للتعزير زي الا أن يقال محله حيث شككنا في حاله كفاي حل وقال شيخنا العزيرزي وسئل لا بعد في تعزيره وان قاله حال الغيبة لانه في بصورة معصية ألا ترى أن الصبي اذا أتى بصورة معصية يعزرو فيه ان الصبي له نوع تحيز فيتعزير بالتعزير بخلاف الولي في حال الغيبة فاي فائدة في تعزيره مع غيبته تأمل (قوله كنفى الصانع) وكذا انفي صفة من صفاته س ل أي المجمع عليها (قوله الأخوذ الخ) أي على مذهب الغزالي الذي يكتفي بوجود المادة واستدلاله أيضاً بخبر ان الله صانع كل صانع وصنعه ولا دليل فيه لان الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقلد له نحن أقم تزرعونه أم نحن الزارعون نعم في حديث الطبراني والحاكم

قال ابن عبد السلام انه يعزرو فلا يتقيد الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وان أوهمه كلام الاصل وذلك (كنفي الصانع) الأخوذ من قوله

تعالى صنع الله

(أو) نفي (أو) تكذيبه
 أو جحد مجمع عليه (اثباتاً أو
 نفيًا بقيد زدتها بقولي
 معلوم من الدين ضرورة
 بلا عذر) كركعة من
 الصلوات الخمس وكصلاة
 سادسة بخلاف جحد مجمع
 عليه لا يعرفه إلا الخواص
 ولو كان فيه نص كاستحقاق
 بنت الابن السدس مع
 البنت وبخلاف المعذور
 كمن قرب عهده بالاسلام
 (أو تردد في كفر أو اللقاء
 مصحف بقاذورة أو سجود
 لمخلوق) كصنم وشمس
 فتعيرى بمخلوق أعم من
 قوله لصنم أو شمس
 (فتصح ردة سكران
 قوله وفي هذا الاطلاق
 وقفة) حذف من مر ما
 أشار إليه بهذا ونصه وقضية
 اثباته بالكاف في اللقاء
 أن اللقاء غير شرط وأن
 مماسته شيء من ذلك بقدر
 كفر أيضاً وفي هذا الاطلاق
 الخ اه فالشار إليه المماثلة
 المذكورة تأمل (قوله قال
 ع ش عليه الخ) فيه أن
 القيام لأهل الفضل
 مندوب وإنما كرهه النبي
 لنفسه تواضعاً فلتنظر
 عبارة حج في هذه
 العبارة ما لا يخفى على
 المتأمل تأمل قال شيخنا
 قد يقال إنها عهدة تحية
 لبعض الأكرسة اه

اتقوا الله فان الله فاتح لكم وصانع وهو دليل واضح للفقهاء هنا اذ لا فرق بين المنكر والمعرف اه
 شرح مر (قوله أو نفي نبي) أي نبوته والمراد نبي من الانبياء التي يجب الايمان بهم تفصيلاً وهم الخمسة
 والعشرون المذكورون في القرآن ونظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * لانبياء على التفصيل قد علموا
 في تلك حجتنا منهم ثمانية * من بعد عشر و يبقى سبعة وهم
 ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالمختار قد ختموا

(قوله أو تكذيبه) خرج الكذب عليه فليس بكفر وإن كان حراماً ع ش (قوله مجمع عليه) أي
 وكذا مشهور منصوص عليه كافي جمع الجوامع في خاتمة الاجماع واعتمده شيخنا ط اه سم
 كندب الوتر (قوله اثباتاً ونفيًا) تمييز محمول عن المضاف أي مجمع عن اثباته أو نفيه فقوله كركعة مثلاً
 للأقل وقوله كصلاة سادسة مثلاً للثاني (قوله لا يعرفه إلا الخواص) قال طب الا أن يعلمه
 ويجحد به بعده عثمان بن غير عذر اه وعبارة خط بخلاف جحد مجمع عليه لا يعرفه إلا الخواص
 بل يعرف الصواب لا يعتقده ومظاهر أنه لو كان يعرفه بكفر إذا جحد ومظاهر كلامهم بخالفه أي فلا
 يكفر بانكاره وإن كان يعرفه كما عتمده حوائى مر (قوله أو اللقاء مصحف) معطوف على نفي
 الصانع لأعلى كفر اذ لو عطف عليه لاقتضى أن التردد في اللقاء كفر وفيه نظر صرح به الشهاب مر
 في حاشيته على الروض أقول وينبغي عدم الكفر لكن قضية قوله أو تردد في كفر أنه يكفر به لان اللقاء
 المصحف كفر ع ش على مر قال مر في شرحه واللقاء ليس بقيد بل المدار على مماسته بقدر
 ولو طاهراً (قوله مصحف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث قال الروياني
 أو من علم شرعي مر والحديث في كلامه شامل للضعيف دون الموضوع كافي ع ش على مر (قوله
 بقاذورة) أو قدر طاهر كخاط و بصاق ومنى لان فيه استخفافاً بالدين وفي هذا الاطلاق وقفه فلو قيل
 تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء لم يبعد شرح مر وعليه فاجرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة
 ما فيه ليس بكفر بل ينبغي عدم حرمة أيضاً ع ش على مر ومثله ما جرت به العادة أيضاً من مضغ
 ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك أو لصياقته عن النجاسة وبقى ما وقع السؤال عنه وهو أن الفقيه مثلاً يضرب
 الاولاد الذين يتعلمون منه بالواحد هل يكون ذلك كفراً أم لا وإن رماهم بالالواح من بعده نظر
 والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة
 لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لور وح بالسكراسة على وجهه اه ع ش على مر (قوله أو
 سجود) خرج الركوع لوقوع صورته لمخلوق عادة ولا كذلك السجود نعم تنجس ان محل ذلك عند
 الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فلا فرق بينهما في الكفر شرح مر قال
 ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أي فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفراً بل لا يكون حراماً أيضاً كما يشعر
 به قوله لوقوع صورة للمخلوق عادة لكن عبارة حج على الشماثل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند
 قول المصنف وكانوا اذاروا لم يقوموا له لما يملكون من كراهته لذلك نصها ويفرق بينه أي القيام للأكرام
 لا للرياء والاعظام حيث كان مكروهاً وبين حرمة الركوع اعظاماً بان صورة نحو الركوع لم تعهد الا
 لعبادة الله تعالى بخلاف صورة القيام اه وهي صريحة في أن الاثبات بصورة نحو الركوع للمخلوق
 حرام وبإسالم تعهد للمخلوق وهي منافية لقول الشارح لوقوع صورته لمخلوق عادة أما ما جرت به العادة من
 خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضاً لكن ينبغي كراهته
 اه (قوله فتصح ردة سكران) مفرع على قوله من يصح طلاقه وفيه ان الردة فعل معصية لا توصف

كاسلامه بخلاف الصبي والمجنون والمكره (ولو ارتد فجن أمهل) احتياطاً فلا يقتل في جنونه لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام فان قتل فيه هدر لانه مرتد لكن يعزرر قاتله لتفويته الاستتابة الواجبة (٢٠٧) (ويجب تفصيل شهادة بردة)

لاختلاف الناس فيما يوجبها وكما في الشهادة بالجرح والزنا والسرقعة وجري عليه في الروضة وأصلها في باب تعارض البيتين لكهم صحاحنا في الاصل وغيره عدم الوجوب وقال الرافعي عن الامام انه الظاهر لان الردة تلحقها لا يقدم الشاهد بها الاعلى بصيرة والاول هو المنقول ومحمده جماعة منهم السبكي وقال الاسنوي انه المعروف عقلاً ونقل قال ومانقل عن الامام بحث له (ولو ادعى مدعى عليه بردة اكرها وقد شهدت بيته بلفظ كفر أو فعله حلف) فيصدق ولو بلاقرينة لانه لم يكذب الشهود والخزم أن يجدد كلمة الاسلام وقولي أو فعله من زيادتي (أو) شهدت (بردته فلا تقبل) أي البينة لما رو على ماني الاصل تقبل ولا يصدق مدعى الاكراه بلاقرينة لتكذيبه الشهود لان المكره لا يكون مرتداً الا بقرينة كآسر كفار فيصدق بيمينه وانما حلف لاحتمال كونه مختاراً (ولو قال أحد ابني

بصحة ولا بغيرها وأجيب بان المراد بالصحة هنا التحقق والنبوت لامعناها الاصولي (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد باسلامه في السكر أن لا يحتاج الى تجديده بعد الافاقة وليس مراداً فقد حكى ابن الصباغ عن النص انه اذا أفاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلماً من حين وصف الاسلام وان وصف الكفر كان كافراً من الآن لان اسلامه صح فان لم يقبل قتل اه خط س ل والافضل تأخير استتابته لافاقته لياقي باسلام مجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لثقل هذا القدر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعيد شرح مر (قوله والمكره) فان رضى بقلبه فتردد س ل قال تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان وكذا ان أطلق بان تجرد قلبه عن الايمان والكفر فيما يتجه ترجيحه لا يطلق قولهم المكره لا تلزمه التورية شرح مر وحج وقوله وكذا ان أطلق أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر لان استحضار الايمان لا يجب دائماً كالنائم والغافل (قوله فجن) أشار بالتعير بالفاء الى تعقيب الجنون للردة للاحتراز عما اذا ارتد واستتيب فلم يتبم جن فانه يجوز قتله حال جنونه س ل (قوله أمهل) أي وجوباً وقيل ندبا شرح مر (قوله ويجب تفصيل شهادة بردة) بأن يذكروا وجهاً وان لم يقل عالماً مختاراً اختلافاً لما يرويه كلام الرافعي اه شرح مر فاندفع ما للحلي هنا وعبارته قوله لانه لم يكذب الشهود وهذا واضح بناء على أنه لا يجب التفصيل في الشهادة بالردة وهو المعتمد وأما على انه لا بد من التفصيل ففيه نظر لان من جملة التفصيل كونه مختاراً فدعوى الاكراه تكذيب للشهود اتهمت (قوله لا يقدم الشاهد) قال في المختار قدم من سفره بالكسر قدوماً ومقدماً أيضاً وقدم يقدم كنصر ينصرف كما بو زن فقل أي تقدم وقدم الشيء بالضم قدما بو زن عنب فهو قديم وأقدم على الامر (قوله الاعلى بصيرة) يؤخذ منه أن الكلام في عدل فقيه يعرف المكفر من غيره اه ع ش على مر (قوله حلف) فان قتل قبل اليقين فهل يضمن لان الردة لم تثبت أولاً لان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار وجهان أو جههما الثاني خط س ل (قوله والخزم) أي الرأي السديد ع ش (قوله أو شهدت) معطوف على وقد شهدت (قوله بردته) أي ولم تفصل فان فصات فلا خلاف في القبول س ل (قوله فلا تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكراه أو لا وظاهره انه يصدق من غير يمين حيث قال فيما قبله حلف وقال في هذا فلا تقبل فاندفع ما يقال المناسب في المقابلة أن يقول فلا يخلف ووجه الدفع انه مفهوم باللازم ويؤيده ان الشهادة باطلة على طريقته لعدم التفصيل بجانب مدعى الاكراه أقوى فكانه لم يشهد عليه أحد أصلاً تأمل (قوله لما مر) أي لا اختلاف الناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة بالردة كما يدل له قوله وعلى ماني الاصل وهو مقابل لمخدوف تقديره وهذا أي نفي قبولها مطلقاً مبني على ما ذكرناه من اشتراط التفصيل وعلى ماني الاصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على تقبل فهو من جملة المبني على ماني الاصل (قوله ولا يصدق) وحيتته يحكم بينونة زواجه غير المدخول بهن ويطلب بالنطق بالشهادتين س ل (قوله مدعى الاكراه بلاقرينة) أي في صورة ما اذا شهدوا بردته اجالا كما هو فرض المسئلة فلا يخالف قوله قبل فيصدق ولو بلاقرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي والظاهر ان هذه اليمين مستحبة واعتمده خط س ل (قوله فان ذكر الخ) فان أصر ولم يبين شيئاً فالوجه عدم حرمانه من ارثه وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر والفرق بينهما شرح

مسلمين مات أبي مرتداً فان بين سبب برده كسجود لصنم (فتصيه فيء) لبيت المال (والا) بأن أطلق (استفصل) فان ذكر ما هو ردة كان فياً أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو الاظهر في أصل الرضة وماني الاصل من أن الاظهر انه فيء أيضاً ضعيف

(ونجبت استتابة مرتد) ذكرنا أو غيره لانه كان محترما بالاسلام ووربما عرضت له شبهة فتزال والاستتابة تكون (حالا) لان قتله المرتب عليها حد فلا يؤخر كسائر الحدود ونعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو (فان أضرب قتل) خبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه (أو أسلم صح) اسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو تكر رذلك لآية قتل الذين كفروا وخبر فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحى الاسلام والزندق من يخفى الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأني صفة الاثمة والفرائض أو من لا ينتحل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه (٢٠٨) في المهمات ثم (وفرعه) أي المرتد (ان انعقد قبلها) أي الردة (أو فيها) أو أحد

أصوله مسلم فسلم تبعا والاسلام يعا (أو) أصوله (مرتدون مرتد) تبعا لاسلم ولا كافر أصلي فلا يشرق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يتب قتل واختلاف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كافي المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعا للتحققين أنهم في الجنة والا كثرون على أنهم في النار وقيل على الاعراف ولو كان أحدا بوجه مرتدا والآثر كافر أصليا فكافر أصلي قاله البغوي (وملكه) أي المرتد (موقوف) كبضع زوجته (ان مات مرتدا بان زواله بالردة) والا فلا يزول (ويقضى منه دين لزمه قبلها) باتلاف أو غيره (و) بدل (ما أتلغه فيها) قياسا على ما لو تعدى بحفر بئر ومات ثم تلف بهائئ (ويمان منه بمونه) من نقه وبعضه وماله وزوجانه لانها حقوق متعلقة به فهو

مر وفي شرح الروض ما يخالفه وعبارته فان لم يذكر شيئا وقف الامر كما نص عليه الشافعي (قوله ونجبت استتابة مرتد) شروع في أحكام الردة بعد وقوعها زى فلو قتلها أحد قبل الاستتابة عز فقط ولا شيء عليه لاهداره ع ش على مر (قوله حالا) وقيل يهل ثلاثة أيام شرح مر (قوله وترك) أي من غير قتل وأتى به مع علمه توطئة لما بعده وقوله ولو كان زنديقا للرد على من قال لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كافي مر (قوله أو تكر رذلك) ويعز في المرة الثانية وما بعدها الا الاولى من (قوله عصموا مني) ظاهره وان قامت قرينة على انه انما يفعل ذلك وقاية من القتل (قوله أو من لا ينتحل ديننا) أي لا ينتسب الى دين معين ففي المختار فلان ينتحل مذهب كذا اذا انتسب اليه اه (قوله ان انعقد) يتأمل ما المراد بالانعقاد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كمال وطهامة وأنت بولد لسته أشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما اذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آتانه مسلم اه سم على حجج (قوله وأحد أصوله) وان بعد شرح مر أي حيث يعد منسوبا اليه ع ش (قوله ويستتاب) أي بالنطق بالشهادتين (قوله واختلاف الخ) مقابل لمخوف صرح به مر فقال هذا كله في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين أو المرتدين فهو في الجنة على الاصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الأصليين أو المرتدين حل والمراد بكفار هذه الامة كما نقله الشويري وصرح به المناوي (قوله في الجنة) أي مستقرون على الاعتماد (قوله وقيل على الاعراف) هو مكان بين الجنة والنار ع ش والذي ارتضاه الجلال ان الاعراف سو الجنة أي حائطها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله وملكه موقوف) والاصح انه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لابد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر الفليس لاجل حق أهل النفي ع ش مر (قوله قياسا) يجامع ان كلا غير مالك (قوله ويمان منه بمونه) أي مدة الاستتابة شرح مر قال ع ش هذا ظاهر على القول الثاني وهو انه يهل ثلاثة أيام أما على الراجح من وجوب الاستتابة حالا فلا يظهر لانه لا يهل حتى يمان بمونه ويحجب بما اذا أخر لعذر قام بالقاضي أو بالمرتد كجنون عرض عقب الردة اه بزيادة (قوله تبينا) أي تبين لنا نفوذ من حينه لامن حين الاسلام نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم يتقدم مطلقا كذا في شرح البهجة وقد توهم الشارح انه قيد بالحكم وليس كذلك بل هو قيد للخلاف فلا فرق في الحكم بين حجر الحاكم وعدمه مر زى

كتاب

أعم مما عبر به (وتصرفه ان لم يحتمل الوقف) بأن

لم يقبل التعليق كبيع وهبة ورهن وكتابة (باطل) لعدم احتماله الوقف (والا) أي وان احتمله بأن قبل التعليق كعتق وتدير وصية (فوقوف ان أسلم نقد) بمهجمة تبينوا والا فلا (ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم) كأمراة ثقة احتياط وتعبري بذلك أعم من تعبيره بأمراة ثقة (ويؤجر ماله) عقارا كان أو غيره صيانة له عن الضياع (ويؤدى مكاتبه التجوم لقاض) حفظا لها ويعتق بذلك وانما لم يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

أى بيان حقيقة وحكمه وما ثبت به وهو أكبر الكيثر بعد القتل ومن ثم أجمع أهل الملل على تحريمه
 وكان حده ما أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب وهو من جملة الكليات الخمس وهى حفظ
 النفس والدين والنسب والعقل والمال ولما شرعت هذه الحدود حفظاً لهذه الامور فشرع القصاص
 حفظاً للنفس فاذا علم القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظاً للدين فاذا علم شخص
 انه اذا ارتد قتل انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظاً للانساب فاذا علم الشخص انه اذا زنى جلداً أو رجم
 انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظاً للعقل فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر حد انكف عن
 الشرب وشرع حد السرقة حفظاً للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة تأمل
 رى وشرع حد القذف حفظاً لمرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حد امتنع من القذف (قوله لغة
 نيمية) والاولى أفصح وبها جاء التنزيل (قوله وهو ما ذكر الخ) أى فيقال فى تعريفه شرعاً هو ايلاج
 حشفة أو قدرها فى فرج محرم لعينه مشتبهى طبعاً بلاشبهه كما فعل الاصل وقد اشتمل كلامه على ثمانية
 قيود ذكر المصنف مفهومة بعضها بقوله لا بغير ايلاج الخ (قوله يجب الحد) معناه لغة المنع لمنعه الفاحشة
 قال ع ش وان تكرر منه مائة مرة مثلاً حيث كان من الجنس فيكفى حد واحد اه (قوله ولو حكما)
 للرد على الباقين القائل انه لا حد على القن الكافر المملوك لكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة فهو
 كالعهدة اذ لا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كما فى المرأة التيمية لانه تابع لسيدته فهو ملزم للاحكام
 حكماً زى وعبرة حل وقوله ولو حكماً لا يدخل الكافر القن المملوك لكافر ولا يدخل نساء التميمين
 أيضاً اه (قوله حشفة) ولو من ذكر أشل ولو بحائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل حل (قوله من
 فاقد ها) خرج ماله وثى ذكره وأدخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لانه كادخال بعض أصبع (قوله
 قوله بفرج) ولو فرج نفسه بأن أدخل ذكره فى دبره وإطلاقه يشمل ادخال ذكره فى ذكر غيره لانه
 يقال له فرج ع ش على مر (قوله قبل أو دبر) من ذكر أو أنثى ولو جنسية حيث تحققت ثبوتها ولو على
 غير صورة لآدمية لان الطبع لا ينفر منها النفر الكلى حيث تحقق ايهما من الجن وانما أنثى ع ش وقال
 ح ج لا حد بوطها اذا كانت على غير صورة لآدمية لان النفس تنفر منها حينئذ وأيضاً فهمى غير مشبهة
 طبعاً كالهيمية وكلامه وجيه وفيه ان التعريف لا يشمل زنا المرأة الا أن يراد لا يلاج الاعم من كونه
 مصدر أو لـج مبني للفاعل أو مصدر أو لـج مبني للمفعول حل (قوله أو أنثى) أى ولو صغيرة وان لم ينقض
 لمسها الوضوء وبهذا يعلم ان معنى الشهوة طبعاً هنا غير ثم اه شورى لان المراد هنا مشتبهى ولو باعتبار
 نومه لا ادخال الصغيرة التى لا تشتهى وهناك كون الملموس مشتبهى باعتبار شخصه أى بأن يكون شخصه
 مشتبهى أى نفسه (قوله مشتبهى طبعاً) راجع كالتى قبله لكل من الحشفة والفرج وان أو هم صفيه
 خلافه فشرح مر والمراد انه مشتبهى ولو باعتبار نومه فدخل الصغير والصغيرة (قوله بلاشبهه) شامل
 لشبهه المحل والفاعل والطريق وقد استوفاه المصنف فشبّهه المحل كوطء دبر حليلته وأمه الزوجة وشبهه
 الفاعل كوطء المكره (قوله ولو مكثرة) وعن أبى حنيفة انه لا حد حينئذ لان الاجارة شبهة وعورض
 بأنها لو كانت شبهة لثبت الذنب ولا يثبت اتفاقان قيل لم يراع خلافه هنا كما مر فى نكاح بلاولى
 أجب بضعف مدركه هنا من ل (قوله أو مبيحة) رد على عطاء أى حيث قال يباح الزنا بالاباحة وقال
 البرماوى انه مكذوب عنه فالغاية للتعميم لا الرد (قوله وان كان تزوجها) أى المحرم أى عقد عليها فليس
 العقد شبهة قال من ل فيرد على أبى حنيفة فانه قال لا حد عليه لان صورة العقد شبهة ووجه الرد انه
 لا عبرة بالعقد الفاسد وقال الامام أحمد واسحق يقتل ويؤخذ ماله الحديث فيه صحيح بحسبى بن معين اه

كتاب الزنا

بالقصر لغة حجازية وبالد
 لغة نيمية وهو ما ذكر فى
 قولى (يجب الحد على
 ملزم) ولو حكماً لا يحكم
 (عالم بتعريفه ما يلاج
 حشفة) متصلة من
 حى (أو قدرها) من
 فاقد ها (بفرج) قبل أو دبر
 من ذكر أو أنثى (محرم
 لعينه مشتبهى طبعاً بلاشبهه
 ولو مكثرة) للزنا أو مبيحة
 للوطء (ومحرماً) بنسب
 أو رضاع أو مصاهرة (وان)
 كان (تزوجها)

وليس ما ذكر شبهة دارته للعد (لا بغير ايلاج) لحشفة بفرج كفاخذة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (بوطء حالته في نحو حيض وصوم) كنفاس واحرام لان التحريم اعارض (و) وطئها (في دبر) وطء (أمتة المزدوجة أو المعتدة والمحرم) بنسب أو رضاع كأخته منهما وأمه من الرضاع أو مصاهرة كوطوء أخته أو ابنة لشبهة الملك المأخوذة من خبر ادرؤا الحدود بالشبهات رواه الترمذي وصح وقفه والحاكم وصح (٢١٠) اسناده وظاهر كلامهم أن وطء أمتة المحرم في دبرها لا يوجب

الحد لكن قال ابن المقرئ انه يوجب كإتلافه ابن الرقة عن البحر المحيط وسكت عليه قال الأذرى وقد ينزع فيه قلت الظاهر ما نقله ابن الرقة لان العلة في سقوط الحد بالوطء في قبلها شبهة الملك المبيع في الجلالة وهو في الجلالة لم يبع دراقط وأما الزوجة والمملوكة الأجنبية فساتر جسدها مباح للوطء فاتنهض شبهة في الدبر والوثنية كالمحرم ولا يعترض بالزوجة فان تحرهما لعارض كالحيض انتهى (وطء باكرام أو بتعليل عالم) كمنكاح بلا ولي كذهب أبي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك لشبهة الاكرام والاختلاف (أو) وطء (لميتة أو بهيمة) لان فرجهما غير مشتهى طبعاً بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه ولا بوطء صبي أو مجنون أو حربي ولو معاهد الا انه غير ملتزم بالاحكام ولا بوطء جاهل بالتحريم لقرب عهده بالاسلام أو بعده عن

خط (قوله وليس ما ذكر) راجع للاكتراء والاباحة والتزوج (قوله في نحو حيض) مفهوم قوله لعينه (قوله في دبر الخ) مفهوم قوله بلاشبهة (قوله من الرضاع) قيد به لانها اذا كانت من نسب تعتق عليه فلا يقال لها أمتة وقد يتصور كون أمتة من النسب أمتة ولا تعتق عليه بأن كان مكاتباً أو مبعوضاً وعلى هذا فقوله من الرضاع ليس بقيد فهو جار على الغالب شيخنا (قوله لشبهة الملك) أي ملك الانتفاع في الزوجة وملك الرقبة في الأمة (قوله لا يوجب الحد) هو المعتقد لان المملوكة محل التمتع في الجلالة فاتنهض شبهة في دبره الحسوي يحرم مطلقاً ويعز به في غير المرة الاولى وليس كبيرة في تلك المرة اه برماوى وقوله مطلقاً أي في دبر حالته أو محرمة المملوكة (قوله البحر المحيط) هو شرح الوسيط لابن يونس اختصر منه القمولى كتابه المسمى بجواهر البحر المحيط اه برماوى (قوله قلت الخ) هو من كلام ابن المقرئ بدليل قوله الآتي اه أي كلام ابن المقرئ شيخنا (قوله شبهة الملك) هي من شبهة المحل (قوله وهو) أي الملك وقوله في الجلالة معناه وللقوله لم يبع أي الملك لم يبع دبراً في صورة من الصور (قوله للوطء) أي التمتع وقوله فاتنهض أي كون ساتر جسدها مباحاً للوطء (قوله والوثنية) أي الوثنية المملوكة في انه يحسد بوطئها في الدبر على كلامه وهو ضعيف (قوله ولا يعترض) أي على القول بأن أمتة المحرم يحسد بوطئها في دبرها وقوله بالزوجة أي بأمتة الأجنبية المزدوجة حيث لا يحسد بالوطء في دبرها فأجاب بقوله فان تحرهما الخ والجامع بينهما ان كلا يحرم عليهما وطءاً وكلامه على هذا ضعيف والمعتقد انه لا يحسد فيهما اه (قوله ووطء باكرام) هذه شبهة فاعل ولا يثبت النسب وينبغي أن من الاكرام المسقط للحد ما لو اضطرت امرأة لطعام مثلاً وكان ذلك عند من لم يسمح لها به الا حيث مكنت من نفسها فكنته لدفع الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وان لم يجز لها ذلك لانه كالاكرام وهو لا يبيح ذلك وانما يسقط الحد عنها للشبهة اه ع ش على م ر وقوله أو بتعليل عالم هذه شبهة طريق وان لم يقد الفاعل شرح م ر (قوله بلاولى) وكذا بلاولى ولاشهود وهو مذهب داود وهذا في الثيب خلافاً للشارح حل وس ل (قوله كذهب مالاً) هو عند العقد ونشترط الشهود قبل الدخول عنده وعبارة شرح م ر والمعروف من مذهبه اعتبارهم في محبة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اه (قوله فلا يحتاج الخ) وكذا لو مكنت المرأة فرداً أو نحوه لانه مما ينفر عنه الطبع زى وينفر بالسكر والضم مختار (قوله ولا بوطء صبي أو مجنون) لكن يؤدبهما وليهما بما يزوجهما عنه س ل (قوله حكمه في الفسل) أي ان وجب عليه الفسل بأن أوج وأوج فيه وجب عليه الحسواً فلا (قوله أولى من قوله الخ) لان تعبيره يشمل غير ملتزم بالاحكام وهو الحربي لانه مكاف مع انه لا حد عليه زى (قوله لمحصن) والاحصان لغة المنع وورد في الشرع لمعان الاسلام والعقل والبلوغ وفسر بكل منها قوله تعالى فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة وأخرية كافي قوله تعالى فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب والتزويج كافي قوله تعالى والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا كافي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات والاصابة في النكاح كافي قوله تعالى محصنين غير

مساخين

العلماء لجهله وحكم الخنثى حكمه في الفسل وتعيرى بملتزم أولى من

قوله بشرطه التكليف الا لسكران وقولى طبعاً وفي دبر من ز يادق وتعيرى بحشفة أو قدسها أولى من تعبيره بالذكر وقولى في نحو حيض وصوم أعم من قوله في حيض وصوم واحرام (والحد لمحصن) رجلاً كان أو امرأة (رجم) حتى يموت لامره صلى الله عليه وسلم به في أخبار مسلم وغيره نعم لا رجم

هل الموطوء في دبره بل به كحد البكر وان أحسن اذ لا تصور الا بلاغ في دبره على وجه مباح حتى يصير به محصنا والرجم (بمصر) أي
 ملين مستحجر (وحجارة معتدلة) لا بحصيات خفيفة ثلاث بطول تعذيبه ولا بصخرات ثلاث يذفه فيفوت التشكيل المقصود قال الماوردي
 والاختيار أن يكون ما يرمى به ملء الكف وان يتوقى الوجه ولا يربط ولا يقيد (ولو) كان الرجم (في مرض وحرو برد مغرطين) لأن
 النفس مستوفاة به (وسن حفر لامرأة) عند رجمها الى صدرها ان (٢١١) (لم يثبت زناها باقرار) بأن ثبت بينة أو امان

لثلاث كشف بخلاف ما اذا
 ثبت بالاقرار لم يكن المهرزب
 ان رجعت وبخلاف الرجل
 لا يحفر له وان ثبت زناه
 بالينة وأما ثبوت الحفر في
 قصة الغامدية مع انها كانت
 مقربة في بيان الجواز وذكر
 حكم اللعان من زيادته
 (والمحسن مكلف) ومثله
 السكران (حر ولو كافرا
 وطئ أو وطئت) بذكر
 أصلي عامل (بقبل في نكاح
 صحيح ولو) في عدة شبهة
 أو خيض أو حوء أو
 (بناقص) كأن وطئ
 كامل بتشكيف وجوبه ناقصة
 وعكسه فالكمال محسن
 نظرا الى حاله وانما اعتبر
 الوطء في نكاح صحيح لأن
 به قضى الواطئ أو الموطوء
 شهوته فحقه أن يمتنع عن
 الحرام واعتبر وقوعه حال
 الكمال لأنه مختص بكل
 الجهات وهو النكاح
 الصحيح فاعتبر حصوله
 من كامل حتى لا يرجم من
 وطئ وهو ناقص ثم زنى وهو
 كامل ويرجم من كان كاملا

مساحفين وهو المراد هنا شرح م (قوله على الموطوء في دبره) رجلا أو امرأة اهزي (قوله وأن
 يتوقى الوجه) كلامه كشيخنا يقتضى أنه مستحب والمعتد وجوب ذلك حل وقال ع ش على م
 انه مندوب وعبرة تشرح م والاولى انه لا يبعد عنه أى المرحوم في خطته ولا بد منومه فيؤاى أى ابلا ما
 يؤدي الى سرعة التذفيف وأن يتوقى الوجه اذ جميع البدن محل للرجم وتعرض عليه التوبة لانها خاتمة
 أمره ومع ذلك اذا تاب لا يسقط عنه الحد اه (قوله ولا يقيد) ويوجب ان طلب شر بالاً كلاً ولا يجوز
 قتله بنحو سيف لان القصد به التشكيل بالرجم زى (قوله ولو في مرض) نعم تؤخر لوضع الحمل أو انقطاع
 كما قدمه في الجراح س ل فلو أقيم عليها الحد حرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لانه لم يتحقق حياته وهو انما
 يضمن بالفرقة اذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها اذا مات لعدم من يرضعه فينبغي ضمانه لانه يموت أمه
 أنف ما هو غذاء له أخذ ما قالوه فيما لو ذبح شاة فمات ولدها ع ش على م (قوله لا يحفر له) ظاهر
 كلامه امتناع الحفر له لكن جرى في شرح مسلم على التخيير شرح م (قوله الغامدية) بالغين
 المجهمة نسبة الى قبيلة يقال لها بنو غامد اه برماوى قال خط اسمها سبيعة وقيل أمية (قوله مكلف)
 أى وان طرأت كليفه أثناء الوطء فاستدامه ومعنى اشترط اشكاف في الاحصان بعد اشتراطه في
 مطاق وجوب الحد أن حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا التسمية بمحسنيين بتكريره انه
 شرط فيهما شرح م (قوله بقبل) متعاق بالعاملين قبله والباء مستعملة في التعدية بالنسبة للاول
 وفي الظرفية بالنسبة للثاني شيخنا وهذا غير ظاهر لان الشارح قدر المتعلق لما بقوله بذكر والباء فيه
 للتمدية فالاولى أن تكون الباء في المتن للظرفية بالنسبة لكل من العاملين أى وطئ في قبل أو وطئت في
 قبل ويكون محترز الظرفية بالنسبة للعاملين ما لو وطئ أو وطئت في دبر تأمل (قوله بناقص) الباء
 للظرفية بالنظر لقوله وطئ وللا لة بالنظر لقوله وطئت (قوله لان به) أى بالوطء وهذا التعليل يأتي في وطء
 أمته لا جنسية مع انه لا يصير به محصنا وأجيب بان المعنى قضى شهوته في نكاح صحيح (قوله وبما تقرر)
 هلا قال ونزج بما ذكر الوطء بملك اليمين الخ (قوله والحد لبكر الخ) وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر
 ولم تجعل بقطع آلة الزنا كالسارق تقطع يده لانه يؤدي الى قطع النسل ولان قطع آلة السرقة يمحذو
 والانتى و قطع الذكر يمحذو الرجل ولان الذكر لا تافى له بخلاف اليد س ل (قوله فرع) لو زنى بكر ولم يحد
 ثم زنى وهو محسن هل يحد ثم يرجم أو يرجم فقط اراجع انه يحد ثم يرجم ويسقط عنه التغريب شرح
 الروض (قوله مائة جلدة) والعبرة في قدر الجلد بوقت الوجوب حتى لو زنى وهو حر ثم رقى حدماته جلدة
 وكذا الوزنى وهو رقيق ثم عتق حد خمسين لامة زى وسيأتى للشارح التنبيه على هذا في حد القذف
 حيث قال هناك والنظر في الحرية والرق الى حالة القذف الخ فلوز ذكره هنا وأحال عليه ما يأتي كان أفيد
 وسننى الجلد جلدة الوصول للجلد شرح م (قوله وتقرىب عام) عبر بالتغريب ليفيد به اعتبار فعل

في الحاليين وان عملهما ناقص كجنون ورق فالعبرة بالكمال في الحاليين وبما تقرر علم أنه لا احصان بوطء في ملك يمين ولا بوطء شبهة أو نكاح
 فاسد كما في التحليل وأنه لا احصان لصبي ومجنون ومن يهرق لانه صفة كمال فلا يحصل الامن كامل وأنه لا يعتبر اوطء في حال عصمة حتى لو وطئ
 وهو حر في ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجم وقولى أو وطئت من زيادته (و) الحد (لبكر حر) من مكلف ولو ذمياً ومثله السكران رجلاً
 كان أو امرأة (مائة جلدة وتغريب عام)

ولاء الآية الزائفة والزاني مع أخبار الصحيحين وغيرهما الذي يذهبها التفرغ على الآية (لمسافة قصر) لأن المقصود بإجاشه بالبعد عن
 الأهل والوطن (فأكثر) أن رآه الإمام لأن عمر غرب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلياً إلى البصرة فلا يمكن تفرغه إلى مادون مسافة
 القصر إذ لا يتم الإجاش المذكور به لأن الأخبار تتواصل حيث تدور لا ترتب بينه وبين الجبل لكن تأخير عن الجبل أولى (ويجب تأخير
 الجبل طروداً مفرطين) إلى اعتدال الوقت (ومرض أن رجى برؤيه والجلد بعشكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالثلثة أي
 عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) (٢١٢) كأطراف ثياب (مرة فإن كان عليه خسون) غصنا (فترتين) يجلبه (مع

من الأغصان له أو انكاس) لبعضها على بعض ليناله
 بعض الالم فإن اتقى ذلك
 أو شك فيه لم يسقط الحد
 وفارق الإيمان حيث لا
 يشترط فيها ألم بانها مبنية
 على العرف والضرب غير
 المثل يسمى ضرباً بالحدود
 مبنية على الجز وهو لا
 يحصل إلا بالإيلاء (فإن برأ)
 بفتح الراء وكسرها بعد
 ضربه بذلك (أجزاء)
 الضرب به وقولي ونحوه
 من زيلدي وسيأتي في
 الصيال أن الإمام لو جلد في
 مرو برد مفرطين ومرض
 برجي برؤيه لا ضمان عليه
 وإن وجب تأخير الجلد
 عنها لأنه تلف بواجب أقيم
 عليه وفارق ما لو خفف الإمام
 أوقف فيها فأتى بالجلد
 ثبت أصلاً وقدراً بالنص
 واختان قدر بالاجتهاد
 وما ذكره من وجوب
 التأخير هو المذهب في الروضة
 وكلام الأصل يقتضي أنه

الحاكم فيه فلو غرب نفسه لم يعتد به لا تغافل التكيل وابتداء العام من أول السقرو يصدق عييته في مضي
 عام عليه حيث لا يشك ويختلف نديان أنهم لبناء حقه تعالى على المساحة وتغرب المعتدة شرح م
 والأوجه أن أجبر العين ولو حر الأيغرب أن تغرب عمله في الغربة كما لا يجبس إفرجه إذا تعذر عمله في الحبس
 بل أولى اه حج لان ذلك أي الحبس حق آدمي وهذا أي التفرغ حق الله تعالى من ل فاذا سقط
 حق آدمي سقط حق الله تعالى بالاولى (قوله عام) أي سنة هلالية شرح م ر ويشترط كون الطريق
 والمقصود آمناً كما اقتضاء اطلاقهم في نظائره وأن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله شرح م ر ومثل
 الدخول الخروج حيث كان واقعاً في نوعه ع ش (قوله ولاء) راجع السكل من قوله مائة جلدة وتفرغ
 عام (قوله لمسافة قصر) ويلزمه الإقامة فيما غرب إليه ليكون له كالحبس وله استصحاب أمة يفسر بها
 دون أهله وعشيرته إلا من خشي ضياعه منهم وقضية كلامها عدم تمكنه من حمل ما زاد على ثقته وهو
 متجه خلافاً لما وردى ولا يقيد إلا أن خيف من رجوعه ولم تغد فيه المراقبة أو من تعرضه لفساد النساء مثلاً
 أو الفلجان وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لفساد النساء أو الفلجان أي ولم يزوج إلا بحبسه
 يحبس وهي مسألة نفيسة اه شرح م ر وقال زى له أخذ زوجته فهي مستثناة من الإهل وله أخذ
 مال يتجر فيه انتهى (قوله لخروج برد) واستثنى الماوردي والرواني من يبلد لا ينفلك حره أو برده فلا
 يؤخر ولا ينقل لمعتله لتأخير الحد والمشقة اهمر (قوله بعشكال) ولا يطاق الأعلى شهاب النخل
 مادام رطباً فإذا يبس فهو عرجون كما في شرح الروض فتفسير الشارح له بالعرجون فيه مسامحة وتفسير
 مجازي لانه يؤل إلى كونه عرجوناً (قوله أشهر من فتحها) ويقال له عشكول بضم العين (قوله وفارق
 الإيمان الخ) عبارته هناك متناً وشراً أولي ضربته مائة سوطاً أو خشبة فضر به ضربة بمائة مشهودة
 من السياط في الأولى أو من الخشب في الثانية أو ضربه ضربة في الثانية بعشكال عليه مائة غصن روان
 شك في إصابة السكل عملاً بالظاهر وهو إصابة السكل وخالف نظيره في حد الزنا لان الاعتبار فيه بالإيلاء
 بالسكل ولم يتحقق وهنا الاسم وقد وجد اه (قوله أجزاء الضرب به) وفارق معضوباً حج عنه ثم
 شفي بأن الحدود مبنية على الدرء وقياسه أنه لو برى في أثناء ذلك كل حد الاضواء واعتدب بما مضى شرح
 م ر (قوله والختان قدر بالاجتهاد) أي فإذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمنه ويضمن النصف لاجتماع
 على الأصح كذا في شرح البهجة للشارح أي لان أصل الختان واجب والهلاك حصل من مستحق
 ومن غيره وهو وقوعه في الحر أو البرد م ر (قوله وتعين الجهة للإمام) الأولى ذكره عقب قوله
 وتفرغ عام لمائة قصر فأكثر كما صنع الأصل (قوله جدد) ولا يتعين التفرغ بل البلد الذي غرب إليه

سنة وبه جزم في الوجيز (وتعين الجهة للإمام) فلو عين له جهة لم يعدل إلى غيرها لانه اللائق بالزجر (ويغرب
 غريب من بلد زناه لبلده ولا لدون المسافة منه) أي من بلد (و) يغرب (مسافر لغربة مقعدة) ويؤخر تفرغ غير المتوطن حتى
 يتوطن وقولي ولا لدونه إلى آخره من زيادتي (فإن عاد) المغرب (لعله) الأصلي أو الذي غرب منه (أول دون المسافة منه جدد) التفرغ
 منه لأنه بتقيض قصده وقولي أول دون المسافة منه من زيادتي (فرع) زنى فيما غرب إليه غرب إلى غيره قال ابن كجج والماوردي
 وغيرهما يدخل فيه بقية العام الأول

(ولا تغرب امرأة الابنحو محرم) كزوج ومسوح وامرأة وابن (ولو باجرة) لانها ما ينتم بها الواجب كاجرة الجلال ولائها من مؤن سفرها فان لم يكن لها مال فعلي بيت المال (فان امتنع) من الخروج معها باجرة (لم يجبر) ككافي الحج ولان في اجباره تعذيب من لم يذنب وقولي بنحو محرم اعم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (لتعبر حر) ولو مبعضا فهو اعم من تعبيره بالعبد (نصف) حد (حر) فيجلده خمسين ويغرب نصف عام لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالي بضر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويحد بقذفه وان نضر السيد (٢١٣) نعم قال البلقيني لاحد على الرقيق الكافر

لانه لم يلتزم الاحكام اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يجلس وتبعه الزركشي وهو مردود لقول الاصحاب للكافر أن يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيد حاكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم التزامه الجزية عدم الحد كافي المرأة الذمية وظاهر أن ما مر من اعتبار مسافة القصر وتأخير الجلد لما مر مع ما ذكر معه يأتي هنا (ويثبت) الزنا (بقرار) حقيقي (ولو مرة) لانه صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا والغامدية باقرارهما رواه مسلم وروى هو والبخاري خبرا وانغدا يأتين الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما على الرجم على مجرد الاعتراف وانما كرهه على ما عر في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال بك جنون ويعتبر كون الاقرار

درس

س ل (قوله امرأة) ولو أمة ومثلها الامر بالحسن الذي يخشى عليه الفتنة س ل (قوله كزوج) بان كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طرأ التزوج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة رشدي (قوله وبأمن) أي في الطريق والمقصود س ل وهو معطوف على بنحو محرم والباء فيها بمعنى مع (قوله كاجرة الجلال) ينافية ما مر انها من بيت المال أو لانهم من مال المجلود الموسر فقياسه هنا كذلك ويتجه في الفتنة انها من بيت المال سواء أغرب السيد أم لا كالخبرة المعصرة س ل وكلام الشارح هنا يقتضي أنها عليها أولا ومركب كالمسارح (قوله وتعبر حر الخ) ويتعدد الحد بعد ايقاعه كل مرة بخلاف ما اذا لم يقع الا بعد المرة الاخيرة فانه يتداخل فيكون حد واحد عن زنا متعدد برماوى (قوله بدليل أنه يقتل الخ) فيه ان قتله بالردة وحده بالقذف من جهة عقوبات الجرائم فلا يحسن جعلها دليلا لما فيه من المصادرة ولم يذكر مر قوله في عقوبات الجرائم الا أن يقال استدلل بهما للاتفاق عليهما (قوله مسافة القصر) أي بموافقات نصف كالحد (قوله لما مر) أي للحر والبرد والمرض وقوله مع ما ذكر وهو انه يجلد في حال المرض بشكل الخ (قوله يأتي هنا) أي في جلد غير الحر (قوله حقيقي) فلا يثبت باليمين المردودة س ل كالوطاب القاذف أن يحلف المقتوف أنه مازنى فرد عليه اليمين خلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يحل المقتوف سم وشورى (قوله ولو مرة) أشار بذلك الى خلاف أي حنيقة وأحد حيث اشترط أن يكون الاقرار بأحد حديث ما عزلان كل مرة قائمة مقام شاهد وأجابا بتمنابانه صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ما عر في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال بك جنون ولم يكرره في خبر الغامدية خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفاء في الاقرار بمرة (قوله وانما كرهه) أي الاعتراف أي بحبه وهو قوله لعلك لمست لعلك قبل ان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة ربيت فقد وجدته ثلاث غير الاولى اه (قوله منفصلا) كأن يقول ادخلت حشفتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن يذكر الاحصان أو عدمه كافي عب حل (قوله أو بينة) وعبرة شرح مر ويثبت الزنا بينة فصلت بك المزني بها وكيفية الادخال ومكانه وزمانه كاشهده انه ادخل حشفته أو قدرها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق خلافا للزركشي حيث اكتفى بزنا بوجوب الحد لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من اجمال بعض الشروط أو بعض كفيته وقد ينسب بعضها (قوله ثم رجع) أي قبل الشروع في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زنت أو رجعت أو فاخذت فظننت زنا وان شهد حاله بكذبه فيما يظهر شرح مر وعلى قوله بعد رجوعه الدية لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بها مكرهه لانه حق آدمي زى (قوله مثبتة) وهو الاقرار (قوله يكف) أي وجوبا زى (قوله في قصة ما عر)

مفصلا كالشهادة (أو بينة) لآية واللاقي يأتين الفاحشة من نساءكم وكذا بلعان الزوج في حق المرأة ان لم تلاعن كما مر فلا يثبت بعلم القاضي فلا يستوفيه بعلمه أما السيد فيستوفيه من رقيقة بعلمه لمصلحة تأديبه (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عر بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست بك جنون (لان هربا أو قال لا تحدونى) فلا يسقط لوجود مثبتة مع عدم نصريحه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك والاخذوان لم يكف عنه فبات فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عر شيئا أما الحد الثابت بالبينة فلا يسقط بالرجوع كالا يسقط هو ولا اثبات بالاقرار بالتوبة

(ولو شهد أربعة) من الرجال (بزناها أو أربع) من النسوة أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمجسمه أي بغير سميت عذراء لتعذر وطئها وصعوبة (فلاحد) عليها الشبهة لان الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على قاذفها لقيام البينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لترك المبالغة في الاقتضاض ولا على الشهود لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وقولي فلاحد أعم من قوله لم تحدهي ولا قاذفها وظاهر (٢١٤) انها ان كانت غورا بحيث يمكن تغييب الحشفة مع بقاء

البكارة حدث كما قاله الباقيني (ويستوفيه) أي الحد (الامام) ولو بنائبه (مسن حر) لما مر (ومكاتب) كالحرا لاستقلاله (ومبعض) لجزئه الخراذ لا ولاية للسيد عليه والعبد الموقوف كله أو بعضه وعبد بيت المال (وسن حضوره) أي الامام ولو بنائبه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالاقرار أم بالبينة ولا يجب لانه صلى الله عليه وسلم أمر برجم ما عزر والغامدية ولم يحضره (كالشهود) فبسن حضورهم قالوا وحضور جمع أفلهم أربعة والظاهر أن محله اذا ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة دم محصر (وبحد الرقيق) غير المكاتب (الامام) لعموم ولايته (أو السيد) وهو أولى لانه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا أو رقيقه كافرا (أو مكاتبا) لخبر أبي داود وغيره أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم نعم المحجور عليه بنحو سفسه

لانه قال ردوني للنبي فلم ردوه وهرب فسدوه حتى ماتت وفيه ان المدعى لا تحدوني ويجب بانه يلزم من الرد للنبي عدم الحد فكأنه قال لا تحدوني (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من مسقطات الاقرار شرع في مسقط البينة عميرة وقوله من الرجال الخ علم كون الشهود في الاول لرجال وفي الثاني النسوة من اثبات التاء في الاول وحذفها في الثاني على القاعدة النحوية زي وفيه نظر لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة اذا كان المحدث كورا اما اذا كان محدوقا كما هنا فيجوز الامران ويجب بأن الافصح منهما انه كالد كور فيكون جاريا على الافصح (قوله عذراء) أو رتقاء أو قرناء زي (قوله وصعوبته) تفسير (قوله ولا على قاذفها) أي ولا على الزاني أيضا اه شرح مر (قوله لاحتمال ان العذرة) علة للعلة أي واما كان قيام البينة بزناها علة لنفي الحد عن قاذفها مع معارضة بينة العذرة لها لاحتمال ان العذرة الخ (قوله أعم من قوله الخ) لانه لا يشمل الشهود (قوله حدث) سكت عن حد القاذف والشهود وينبغي عدمه حل (قوله ويستوفيه الامام) لان استيفاء الحد من وظيفة قال الشيخ عز الدين وانما لم يفوض لاولياء المزني بها كالتقصاص لانهم قديرون كون ذلك خوفا من العار ولو جلد واحد من الآحاد ضمن والحرية تعتبر وقت الوجوب سم (قوله لما مر) من قوله اغديا نيس الخ (قوله ومكاتب) أي كتابة صحيحة وان عجز نفسه حل (قوله وسن حضوره) فديقال يلزم من استيفائه حضوره فلا حاجة اليه الا أن يقال معنى قوله يستوفيه انه يأمر واحدا باستيفائه ولو غير نائبه وهو يمكن مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أي به وان علم توطئة للدليل (قوله قالوا) تبرأ منه لان السر مطلوب لما ورد ان الله يستير يحب من عباده السستيرين وأيضا خصه الشارح بقوله والظاهر الخ (قوله وبحد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطع في السرفة والحرابة عميرة (قوله غير المكاتب) أي لان الامام يستوفيه منه كما تقدم (قوله أو السيد) ولو امرأة (قوله ولو فاسقا) ولو كان أصله أو فرعه بأن كان السيد مكاتبا حل (قوله ومكاتبا) نعميم في السيد (قوله نعم المحجور) أي السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أي الامام والسيد وبحث ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر ان المجبر لا يزوج حينئذ مع عظم شفته فالسيد أولى اه مر (قوله بأن كان رجلا عدلا عالما الخ) هذا التفسير مبني على أن إقامة الحدود من باب الولاية والصحيح انه من باب الاصلاح فالمراد بالاهلية أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود فللمكاتب والكافر والفاسق والمرأة سماع البينة وإقامة الحد اذا اتصفوا بما تقدم زي وقوله رجلا ليس بقيد

كتاب حد القذف

(قوله تقدم بيان القذف) وهو انه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزاني معرض التعيير (قوله واختيار) هذا وان علم مما سبق في الزاني الا أنه لم يذكره شرط بل ذكر ما يعلم منه وهو انه خال عن الشبهة والا كراهية شبهة حل وقد يقال حيث كان الا كراهية علم منه ان الاختيار شرط فلا حاجة لذكره ومن ثم حذفه

يقوم عليه ولو وصيا وقيامه (فان تنازعا) فيمن يحده (فالامام) أولى لما مر (وليس له تعزيره) الاصل لحق الله تعالى ولحق غيره كما يؤدبه لحق نفسه (وسماع بينة بعقوبة) أي بموجبها بقيد زنته بقولي (ان كان أهلا) اسماعها بأن كان رجلا عدلا عالما بصفات الشهود وأحكام العقوبة كتاب حد القذف تقدم بيان القذف في باب (شرط له) أي لحد (في القاذف) ما مر في الزاني من كونه ملتزما بحكام عالما بالتحريم وهذا أولى ما عبر به (واختيار وعدم اذن) من المقذوف وهذا من زيادتي

(و) عدم (امالة) فلا حد على من قذف غيره وهو حر بي أو صبي أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالاسلام أو بعد عن العلماء أو مكره أو باذنه أو أصله كما لا يقتل به (و) لكن (يعزر عيز) من صبي (٢١٥) ومجنون لهما نوع تميز للزجر والتأديب

(وأصل) للإبذاء والتصریح

بهذا من زيادتي (وحد حر ثمانون) جلدة لآية والذين يرمون المحصنات فانهن الحر لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا اذ غيره لا تقبل شهادته وان لم يقذف ولا جاع الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) ممن بهرق ولومبعضا فهو أعم من قوله والرقيق (أر بعون) على النصف من الحر لاجماع الصحابة عليه والنظر في الحرية والرق الى حالة القذف لانها وقت الوجوب فلا تتغير بالانتقال من أحدهما الى الآخر ولو قذف وهو حر ثم سرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم عتق حد أربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه الا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد وخلوه عن مفسدة الإبذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام (و) شرط له (في المذوف احسان وتقدم في) كتاب (اللعان) بقولي والمحصن مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرم مملوك ودبر حلية وتقدم شرحه ثم (ولو

الأصل (قوله) فلا حد على من قذف غيره) وهو أي القاذف حر بي لم يقل فلا حد على حر بي الخ مع أنه أخصر لاجل بيان مرجع الضمير الآتي في قوله أو باذنه أو أصله الخ فانه راجع للغير ولأنه يوهم نفي الحد عن الحر بي وان قذف في حال ذمته وعن المجنون وان قذف في حال إفاقته مع أنه لا يفتني عنهما لان العبرة بحالة القذف فاذا دخل الحر بي دارنا بأمان أو أسرناه وقذف استوفينا منه (قوله أو مكره) لرفع القلم عنه مع عدم التمييز وبه فارق قتله اذا قتل لوجود الجنائية منه حقيقة وكذا مكرهه لاحد عليه أيضا وفارق مكرهه القاتل بأنه آله اذ يمكنه أخذه فقتله بهادون لسانه فيقذف به شرح مر وتقبل دعواه الا كراه ان دلت عليه قرينة حل (قوله أو باذنه) ظاهر كلام الشارح انه لا يعزر المأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسألة المميز والأصل وسكت عن تعزير المأذون له فاقضى انه لا يعزر والذي اعتمده زى انه يعزر لان العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء س ل (قوله أو أصله) ولا يحد الاصل بقذف ورثة الفرع اه حل (قوله كما لا يقتل به) ظاهر مرجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حر بي الخ وهو مسلم في غير المكره اما هو فتقدم انه يقتص منه كالمكره بكسر الراء كذا قيل والظاهر رجوعه للاخير فقط (قوله ولكن يعزر الخ) فلو لم يعزر حتى بلغ المميز وأفاق المجنون سقط تعزيرهما حل وزى (قوله ولو قذف غيره في خلوة الخ) هو تقييد لقول المتن وحد حر الخ أي مالم يكن القاذف في خلوة الخ فلا يحد كذا قيل وقد يقال القذف هو الرمي بالزنا في معرض التعبير وهذا لا تعبير فيه الا أن يقال هذا قذف صوري (قوله فليس بكبيرة الخ) أي ل هو صغيرة لان القذف انما يكون كبيرة اذا كان على وجه التعبير كأن كان بحضرة الناس حينئذ يكون النفي للقيد والمقيد معا وبذلك قول الشارح ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب الخ شيخنا (قوله الاعقاب من كذب) قضيته انه لو كان صادقا فيما قذفه به لا يعاقب في الآخرة أصلا وهو ظاهر ع ش على مر (قوله وتقدم) أي تقدم تعريفه في ضمن تعريف المحصن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير المحصن بما ذكر ان الاحسان هو الاتصاف بالتكليف والحرية والاسلام والعفة عما ذكر (قوله والمحصن مكلف الخ) نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المذوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان تغليظا عليه اعصيانا بالقذف ولان البحث عنه يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه يجب عليه ايحكم بشهادتهم لاتقاء المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن اصحاب وهو المعتمد شرح مر وقول مر بل يقيم الحد على القاذف أي حتى لو تبين عدم احسان المذوف بعد حد القاذف لاثني على المذوف وان كان سببا في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاثني على المذوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام مبنية على الظاهر ع ش على مر وقوله لاتقاء المعنيين وجهه بالنسبة للمعنى الثاني أن الفاحشة بالنسبة للشاهد اذا طلبت تركته ليس مأمورا بسترها بل مأمورا بذكرها وايضا قد لا يؤدي البحث الى اظهار الفاحشة (قوله دون أربعة) ظاهره انه فاعل شهد وهو على مذهب الاخفش والكوفيين من أن دون ظرف يتصرف أما على مذهب سيبويه والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقداره صلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون أربعة وهذا المقدور ذكره مر وحجج (فرع) قال في شرح الروض أو شهد أربعة لم يحد واحد ان ردوا بفسق أو عداوة ويحد قاذف اه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود لنقص

شهد زنادون أربعة) من لرجال (أو) شهد به (نساء أو عبيد أو أهل ذمة) هو أولى من تعينه بكفرة (حدوا) لانهم في غير الاولى ليسوا من أهل الشهادة وحد راقى الاولى من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة بالقرار به فلا حد لانها لا تسمى

الصفة لاختلاف القاذف والمقذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا (ولو استقل مقذوف باستيفاء للحد (لم يكف) ولو باذن لان اقامة الحد من منصب الامام نعم لسيد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا المقذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد كما قاله الماوردي واعلم ان حد القذف يقط باقامة البينة بزنا المقذوف وباقراره وبغفوه وباللعان في حق الزوجة (خاتمة) اذا سب شخص آخر فلا يخزن ان يسبه بقدر ماسبه به ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وانما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا نحو يا أحمق باظالم اذ لا يكاد أحد ينفك عن ذلك واذا اتصربسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقه وبقى عليه اثم الابتداء والاثم لحق الله تعالى

كتاب السرقة

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرها والاصل في القطع بها قبل الاجماع قوله

عددا وصفة فطلبوا عين المقذوف انه ما زنى حلف فان حلف حدوا والاحلفوا فان نكحوا حدوا (قوله لم يتقاصا) أي لا يسقط حد هذا بقذف هذا بل لكل منهما حد لا يخفى (قوله لان التقاص انما يكون الخ) كذا وجهه الرافعي وجهه الله تعالى قيل وأحسن منه قول الخليلي انما ثبت التقاص في السماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يتحقق في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له يا زاني فقد نال من عرضه شيئا لان السامعين قد يرون انه علم منه شيئا فاذا قال له مثله المقذوف لم يقع موقعه لخروجه من حيز المجازاة فلم ينل من عرضه مثل ما نال الاول عميرة سم (قوله في الصفة) لم يقل في الجنس والصفة كما قال أولا لان الجنس هنا واحد وأما قوله أولا لان التقاص انما يكون الخ فالمراد به من حيث هو (قوله لاختلاف القاذف الخ) عبارة شرح مر لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالبا اه فلاختلاف انما هو في التأثير بالالم الناشئ عن الحد وان كان ضرب النحيف كضرب القوي (قوله لم يكف) فان مات به قتل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف وان لم يمت لم يجلد حتى يبرأ من الاول شرح مر وقوله قتل المقذوف الخ ظاهره وان اذن الامام وعبارة التصحيح فان كان بالاذن فلا قصاص وكذا الادبة في الاظهر اه عميرة سم (قوله ولو باذن) أي من الامام أو القاذف مر و س ل (قوله لان اقامة الحد الخ) بهذا فارق القود في النفس وأيضا النفس في القود مستوفاة بمثل ما قتل أو بسيف فليس فيه زيادة ايلام بخلاف الحد فمراد المقذوف اذا استوفاه (قوله له) أي للسيد ومثله غيره كما تقدم عن عميرة (قوله عن السلطان) أي أو من يقوم مقامه ممن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف وان لم يكن له ولاية القضاء ع ش على مر (قوله وبغفوه) أي ولو على مال غير أنه لا يثبت المال على القاذف شرح مر (قوله بقدر ماسبه به) لعل المراد قدره عددا لا مثل ما يأتي به الساب لقوله وانما يسبه الخ حل (قوله بما ليس كذبا ولا قذفا) وان كان ما أتى به الاول كذبا وقذفا وقد يقال في هذا لم يسبه بقدر ماسبه حل ويدفع بان المراد قدره عددا لا صفة كما ذكره (قوله يا أحمق) قال مر والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه اه وفي المصباح الحق فساد في العقل وحق يحق فهو حق من باب تعب وحق بالضم فهو أحمق والاثم حقاء (قوله واذا اتصرب الخ) أي فائم السب سقط بما حصل من سب الآخر له في مقاباته فليس عليه الاثم واحد وهو اثم الابتداء (قوله ويرى الاول من حقه) أي الثاني ظاهره وان كان الذي أتى به الاول قذفا وفيه نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاص الا أن يقال سوغ في هذا الكثرة وقوعه حل وقال بعضهم لا يبرأ من الحد لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظير قذفه كما تقدم فبالاولى عدم السقوط بعجز السب المذكور اه أي فيكون المراد بالحق على هذا اثم السب لا الحد (قوله والاثم) أي المذكور اى قال للعهد الذي كرى

كتاب السرقة

أي بيان حكمها وهو القطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربع دينار ومقوما به وأخرها عن القذف لانها دونها اذا اعتناء بحفظ العرض أشد من الاعتناء بحفظ المال (قوله والسارق والسارقة) قدم السارق على السارقة عكس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا تفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله الموجبة الخ) أشار به الى دفع اتهامات لان المعنى أركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة للقطع

و بالثانية

(درس)

تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره مما يأتي (أركانها)

أي السرقة الموجبة للقطع الا في بيانه ثلاثة (سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخف من السرقة من جر زمتله) هذا من زيادتي (فلا يقطع

وبالثانية اللغوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو سواء كان من حوز مثله أو لا كما في شرح
 م ر فلم يلزم عليه كون الشيء ركنا لنفسه لكن تقرير قوله فالسرقة الخ لا يناسبه لأنه تعريف للمعنى
 الشرعي كما أفاده ع ش فلو عرف السرقة أولا ثم أتى بارتكابها كان أولى ويرد عليه أيضا إهمال التكلم
 على شرط أحد الأركان وهو السرقة اللغوية وعادته أنه إذا تكلم على شروط الأركان يتكلم على الكل
 اللهم إلا أن يقال ليس مراده تعريف المعنى الشرعي بل مراده بيان شروط المعنى اللغوي الذي هو الركن
 فكانه قال وشرط في السرقة اللغوية المأخوذة ركنا للشرعية كون المأخوذ مالا وكون الأخذ من
 حوز مثله تأمل (قوله مختلس) أي محتط به وهو والمنتهب خارجا بكونه خفية وقوله وجاهد خارج
 بقوله من حوز مثله لأنه لما جدها كأنه أخذها من غير حوز مثله بالنسبة له (قوله والثاني القوة
 والغلبة) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به رد بان للقاطع
 شروطا يميز بها كما سيأتي فلم يشمله الإطلاق شرح م ر وقوله شروطا وهي كونه مخيفا للطريق يقاوم
 من يبرزهوله إلى آخر ما يأتي (قوله بخلاف السارق) أي لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية
 فهو تعليل لما تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله عالما بالتحريم) فلو علم بالتحريم وجهل القاطع قطع كما في
 نظيره من شرب الخمر سم (قوله وأصالة) كان الأولى أن يقول وبعضه لبشمل الفرع فإنه لا يقطع بمال
 أصله كما يعلم مما يأتي وذلك أن تقول هذا تفسير لقوله مامر ولم ير أن الفرع لا يحد فكان ينبغي زيادته أو
 يأتي بعبارة عامة ويفسرها بما يشمل الفرع س ل (قوله ولو معاهدا) لأنه لم يلزم أحكامنا أي
 كلها فهو كالخربي شرح م ر وقوله كالخربي أي غير المعاهد قال س ل وان شرط قطعه بذلك (قوله
 ومكره) ولا يقطع أيضا مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع المتسبب ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير
 مميزا وأعجميا يعتد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط كالوأمرة بلا إكراه شرح م ر (قوله ربع
 دينار) أي حال الإخراج مع كون السارق واحدا أخذ ما يأتي وشذ من قطع بأقل منه وخبر عن الله
 السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده إما أن يراد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوي ر بها
 كحبل السفينة أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل للكثير اه س ل (قوله
 أو قيمته) قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوي الآن ثمانية وعشرين فضة (قوله أي
 مقومابه) أي يقينان بقطع المقومون بأن قيمته ذلك والافلا قطع وتعتبر مساوياه للربع عند
 الإخراج من الحرز فلا قطع بانقص عند الإخراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اه زى (قوله مع
 وزنه) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ القيمة
 ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه زى ويعتبر في الفضة القيمة مطلقا حل
 لأن النصاب ربع دينار وهو لا يكون إلا ذهبا فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة (قوله والبخاري
 خبر الخ) ذكره بعد الأول مع كونه أنص في المقصود توفية لرواية الشيخين ع ش لأن البخاري
 أعلى سنداً وأتى بالخبر الثالث دليلاً لقوله أو قيمته (قوله في عجن) أي ترس أو الورقة ع ش (مغشوش
 لم تبلغ الخ) هل المراد قيمة المغشوش مع غشه أو قيمة الخالص منه فقط حل وعبارة الروض أو
 مغشوش خالصه نصاب اه ومثلهما شرح م ر وحج وظاهرهما أن المنطور إليه الخالص وحده وعلى هذا
 يشكل عدم اعتبار الغش مع أنه من جملة مال المسروق منه لكن قال قل على الجلال فإن كان
 الغش متقوماً ضم إلى الخالص في النصاب والافلا اه وعليه لا إشكال تأمل (قوله لا يساوي ر بها)

يأخذان المال عياناً ويعتمد
 الأول الحرب والثاني القوة
 والغلبة ويدفعان بالسلطان
 وغيبه بخلاف السارق
 لأخذه خفية فشرع قطعه
 زجراً (وشرط في السارق
 ما) م ر (في القاذف) من
 كونه ملتزماً للأحكام علماً
 بالتحريم مختاراً بغير إذن
 وأصالة وهذا أولى مما عبر
 به (فلا يقطع حربي ولو
 معاهداً) لا (صبي ومجنون
 ومكره) وما ذون له وأصل
 (وجاهل) بالتحريم قرب
 عهده بالاسلام أو بعد عن
 العلماء ويقطع مسلم وذمي
 بمال مسلم وذمي (و) شرط
 (في المسروق كونه ربع
 دينار خالصاً أو قيمته) أي
 مقومابه مع وزنه إن كان
 ذهباً روى مسلم خبر لا قطع
 به السارق إلا ربع دينار
 فصاعد والبخاري خبر
 تقطع اليد في ربع دينار
 فصاعداً وخبر قطع النبي
 صلى الله عليه وسلم في عجن
 ثمنه ثلاثة دراهم وكانت
 مساوية لربع دينار والدينار
 المثقال وتعتبر بقيمة
 ما يساويه حال السرقة
 سواء أكان دراهم أم لا
 وخرج بالخالص وما بعده
 مغشوش لم تبلغ قيمته ربع
 دينار خالصاً فلا يقصم به

والتقويم يعتبر بالمضروب (فلا قطع ربع سبيكة أو حلياً لا يساوي ر بها

(٢٨ - (بحري) - رابع)

مضروباً) وإن ساراه غير مضروب نظراً إلى القيمة فيما هو كالعرض ولا يختم وزنه دون ربع وقيمته بالصنعة ربع نظراً إلى الوزن

الذي لا بد منه في الذهب وقولي أو حلياً من زيادتي (ولا بما نقص قبل إخراجه) من الحرز (عن نصاب) بأكل أو غيره كالحرق
لا تتفاء كون المخرج نصاباً (ولا بما) (٢١٨) دون نصابين اشتركا) أي اتنان (في إخراجه) لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً (ولا

بغير مال) ككاتب وخنزير
وخر إذا قيمته (بل)
يقطع (بشوب رث) بثلاثة
(في جيبه تمام نصاب) وان
(جهله) السارق لأنه
أخرج نصاباً من حرزه
بقصد السرقة والجهل
بجنسه لا يؤثر كالجهل
بصفته (وبخمر بلغ أناؤه
نصاباً بآلهة طهور) كطنبور
(بلغ مكسرها ذلك) لأنه
سرق نصاباً من حرزه ولا
نظر إلى أن مافي الأناؤه
وما بعده مستحق الإزالة
نعم إن قصد بإخراج ذلك
إفساده فلا قطع (وبنصاب
ظنه فلوساً لا تساويه)
لذلك ولا أثر لظنه (أو)
بنصاب (انصب من وعاء
بنقبه له) وان انصب شيئاً
فشيئاً لذلك (أو) بنصاب
(أخرجه دفعتين) بأن تم
في الثانية لذلك (فان
تخلل) بينهما (علم المالك
وإعادة الحرز فالثانية
سرقة أخرى) فلا قطع فيها
ان كان المخرج فيها دون
نصاب بخلاف ما إذا لم
يتخلل علم المالك ولا
إعادة الحرز أو تخلل
أحدهما فقط سواء اشترى
هتك الحرز أم لا فيقطع

أي لا تساوي قيمته حل (قوله بأكل أو غيره) خرج بالاكيل البلع قال الشيخ خضر قفلاً عن
زي لو ابتلع في الحرز جوهرة أو ديناراً أو دراهم فلم يخرج منه فلا قطع عليه حال التزويل ذلك منزلة
الاتلاف بخلاف ما إذا خرجت منه بعد ذلك فإنه يقطع كالأخرجه في وعاء أو غيره (قوله بل يقطع)
أضرباً انتقالي يشير به إلى أن قوله كونه ربع ديناراً وان جهله أو ظن خلافه أو اقترن به مستحق
الإزالة أو لم يأخذه فقوله ربع ديناراً أي أخذوا إخراجاً وإخراجاً فقط (قوله رث) في المختار الرث بالفتح
البالي وجمع رث بالكسر وقثرت يرث بالكسر رثاً بالفتح (قوله والجهل بجنسه) الأولى أن يقول
والجهل به لأن القرض أن كلاً من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقييد بالجنس وقياسه على الصفة
تدبر (قوله وبآلهة طهور) ومثل آلهة الطهور آنية تقصود صنم إن أخرجه لكسراً أي إن أخرجه من الحرز
ليكسره أو يغيره لأنه غير محرز شرعاً لذلك من قصد كسره أن يدخل محله ليكسره والوجه أنه لو
قارن قصد الكسر الدخول أو الإخراج فقط لم يقطع وهذا هو المعتمد اهـ زي (قوله انصب من وعاء)
وان لم يأخذه ومثل النقب قطع الجيب اهـ زي وبذلك يلغز فيقال لنا شخص يقطع وان لم يأخذ
مالاً ولم يدخل حرزاً (قوله وإعادة الحرز) أي بنحو غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائبه دون
غيرهما شرح مر قال ع ش عليه وهذا ظاهر ان حصل من السارق هتك للحرز مالاً لم يحصل منه
ذلك كأن تسور الجدار وتدخل إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم
المالك إذا هتك للحرز حتى يصلحه (قوله بخلاف ما إذا لم يتخلل الخ) الأولى جعل هذا قيد القول المتن
أو أخرجه دفعتين ويكون قوله فان تخلل علم المالك الخ تفرعاً عليه لأنه يتعين تقييد المتن به لأن
الإخراج دفعتين لا يكون سرقة واحدة لا حينئذ (قوله أو تخلل أحدهما) صادق بإعادة الحرز مع
عدم علم المالك بالسرقة ويصور بما إذا أعاده المالك ظناً أنه جدار غيره أو أنه جداره ولم يعلم بأنه سرق
منه بان ظن ان السارق لم يأخذ منه شيئاً ويصور أيضاً بما إذا وجد الباب غير مغلق فظن أنه فتحه بعض
أهله فأغلقه فقد أعاد الحرز بإغلاقه وصورة ع ش أيضاً بما إذا أعاد نائبه في أموره العامة مع عدم علم
المالك واستشكل بما إذا أعيد الحرز بأنه صار حرزاً للسارق ولغيره فقتضاه ان لا يضم الأول للثاني
المسروق في اكمال النصاب بل تكون الثانية سرقة مستقلة ان بلغت نصاباً قطع والافلا وأجاب سم
بأنه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم إعادته فبينما الثانية على الأولى (قوله وكونه
ملكاً لغيره) أي يقينا فظهر تقرير قوله بعد ولا بما إذا ادعى ملكه على هذا الشرط ويصح تقريره
أيضاً على قوله الآتي وكونه لاشبهة فيه وعبارة البرماوي قوله وكونه ملكاً لغيره أي كمال إخراج المشترك
(قوله أيضاً وكونه ملكاً لغيره) أي مع اتحاد المالك أو تعدده مع الشركة فيه أي النصاب بخلاف مال
تعدد المالك من غير اشتراك في المسروق فلا بد في القطع من أن يسرق تمام النصاب لبعض الملاك أو
لكل منهم والافلا قطع وعبارة حجج في الدرس الآتي نصها والوجه ان من سرق من حرز واحد عيني
كل المالك ومجموعهما نصاب لا يقطع لان دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القطع ان شرط
النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (قوله ولا بما إذا ادعى ملكه) أو أنه ملك سيده أو بعضه أو
أنه أخذه من الحرز بأذنه أو الحرز مفتوح أو أنه دون نصاب وان ثبت كذبه ولو بحجة قطعية كافي

إبقاء للحرز بالنسبة للآخذ لان فعل الشخص يبنى على فعله لكن اعتمد الباقي فيما إذا تخلل
أحدهما فقط عدم القطع (وكونه) أي المسروق ملكاً (لغيره) أي السارق (فلا قطع بسرقة ماله) من يغيره (ولو) مرهوناً أو مكتري
أو (ملكه قبل إخراجه) من الحرز باريث أو غيره أو قبل الرفع إلى القاضي (ولا بما إذا ادعى ملكه)

شرح

شرح م ر كما لو ثبت زنا امرأة فادعى انها حليته زى (قوله لاحتمال ما ادعاه) وهذا عده الشيخ
 أبو حامد من الحيل المحرمة وعدد دعوى الزوجية من الحيل المباحة سم أقول ولعل الفرق بينهما أن
 دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيه لا يتوقف أصلا على
 بينة بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود وعد التهم وعدالة الولي فكان ثبوته
 أبعد من ثبوت الملك مع شدة العار اللاحق لفاعله بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه الى المزني بها والى
 أهلها فجوز دعوى الزوجية فيه توصالا الى اسقاط الحد والى دفع الضرر اللاحق لغير الزاني اه ع ش
 على م ر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر أن الواو لا يحال كإبدل عليه صنيع م ر حيث لم يأت بالغاية لانه
 لا يتصور بعد قبضه فيه سرقة ويرشد اليه قوله لشبهة الخ وعدم قطعه مع كون الموهوب على ملك الواهب
 مشكل لان شرط القطع موجود وهو كونه ملكا للغير الا أن يقال الشرط كونه ملكا للغير اتفاقا وهذا
 فيه قول بان الموهوب يملك بالقبول وان لم يقبض كما أشار الى ذلك الشارح بقوله لشبهة اختلاف الخ ولو
 فرعه على قوله ولا شبهة له فيه لكان أظهر كما يشير اليه تعليل الشارح قال زى وحل وهذا بخلاف
 الموصى به له اذا سرق بعد الموت وقبل القبول فانه يقطع لانه مضمرة بعدم القبول بخلاف مسألة الهبة
 اذا تقصير منه فيها (قوله لشبهة اختلاف الملك) لانه قيل ان الموهوب يملك وان لم يقبض (قوله فيقطع
 بام ولد الخ) هو تفريع على منطوق الشرط وكذا المستثنان بعده دفع بقضيته على ذلك ما عساه
 يتوهم انه لا قطع فيها لاستحقاق أم الولد العتق فاشبهت الحرية بالاولى أن يقال فيها وفي اللذين بعدها
 خص الثلاثة بالذكر لاختلاف فيها وعبارة أصله مع شرح م ر والاصح قطعه بام ولد سرقة مائة أو
 بمجنونة كسائر الاموال والثاني يقول لا تضعف الملك فيها والاصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر
 لعموم الأدلة والثاني المنع للشبهة فانها تستحق النفقة عليه وهو يملك الحجر عليها ولا يظهر قطعه بباب
 مسجد اه وقوله لا يحصره الى آخر مسائل النقي تفريع على مفهومه تأمل (قوله أيضا فيقطع بام ولد)
 الاولى تفريع هذا على قوله وكونه ملكا للغير لانه يتوهم من تعلق الحرية بها أنها غير مملوكة ويدل على
 هذا قول الشارح لانه مملوكة ولم يفرع المتهاج ما ذكر بل جعله مسألة مستقلة وقوله معذورة بخلاف
 ما اذا أخذها مختارة بالغة فلا قطع لقدرتها على الامتناع فيكون غير سارق والتفصيل الذي فيها يجري
 في الرقيق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في بيت آخر غير الذي هم فيه امالو كما في بيت واحد فلا قطع ولو
 كان المال في صندوق مقفل مثلا س ر وفي ع ش على م ر انه لو كان في صندوق مقفل يكون
 محرز وان كان الموضوع واحدا اه (قوله وينحو باب مسجد) ويلحق به سائر الكعبة فيقطع سارقه
 على المذهب ان خيط عليها لانه حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك ان خيط عليه ولا قطع
 بسرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد ولو غير قارى لشبهة الانتفاع به بالاستماع لانه يرى فيه
 كقناديل الاسراج س ر وشرح م ر (قوله كجذعه) نحو الاخشاب التي يسقف عليها ع ش
 (قوله لانه يعد لتحصينه) يؤخذ منه ومن قوله الآتي لانه ينتفع بها أن كل ما عدت تحصينه أو عمارته
 يقطع به ومثله ما كان للزينة وان كل ما ينتفع به لا قطع فيه وعبارة م ر قوله لانه يعد لتحصينه بخلاف
 المنبر ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وان كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذنا ولا واعظا اه
 وقوله بخلاف المنبر الخ لان هذه المذكورات ليست لتحصين المسجد ولا لزيينته بل لانتفاع الناس
 بسماع الخطيب والمؤذن والواعظ عاينهم ينتفعون به حينئذ لا ينتفعون به لو خطب أو أذن أو وعظ
 على الارض اه رشيدى وقوله لانه يعد لتحصينه راجع للباب وقوله لعمارته راجع لجذعه وسواريه
 والمراد بالجذع ما يشمل السقف اه (قوله لا يحصره) أى المدة للاستعمال اما حصر الزينة فيقطع

لاحتمال ما ادعاه فيكون
 شبهة (ولا بما له فيه
 شركة) وان قل نصيبه
 منه لان له في كل جزء
 حقا وذلك شبهة ولا يقطع
 بما اتهم به ولو قبل قبضه
 لشبهة اختلاف الملك (ولو
 سرقا) أى اثنان (وادعى
 أحدهما أنه) أى المسروق
 (لهما فكذبه الآخر)
 وأقر بأنه سرقة (قطع الآخر
 دونه) عملا باقرارهما فان
 صدقه أو سكت أو قال
 لأدري لم يقطع كالدعى
 لقيام الشبهة (وكونه
 لا شبهة له فيه) خبرا دروا
 الحدود بالشبهات (فيقطع
 بام ولد سرقة معذورة)
 بأن كانت مكرهة أو غير
 مميزة كناية أو مجنونة أو
 أعجمية تعقد وجوب طاعة
 الأمر لانها مملوكة مضمونة
 بالقيمة وقولى معذورة
 أعم من قوله نائمة أو مجنونة
 (وبالزوجه) المحرز عنه
 ذكر ا كان أو اتى لعموم
 الأدلة (وينحو باب مسجد)
 كجذعه وساريت له لانه يعد
 لتحصينه وعمارته لا لانتفاعنا
 به وتعييرى بذلك أعم من
 تعبيره بباب مسجد
 وجذعه (لا يحصره)

وقناديل تسرج) فيه وهو مسلم لأنه يشفع بها كاتفاغته فيمت المال بخلاف الذي وبخلاف القناديل التي لا تسرج فهي كباب المسجد
(و) لا (مال بيت المال وهو مسلم) وان (٢٢٠) كان غنيا لان له فيه هنا حق لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد

والر باطات والقناطر
فينتفع بها الغني والفقير من
المسلمين لان ذلك مختص
بهم بخلاف الذي فيقطع
بذلك ولا نظر الى اتفاق
الامام عليه عند الحاجة لانه
انما ينفق عليه للضرورة
وبشرط الضمان كما في
الاتفاق على المضطر
واتفاغه بالقناطر
والر باطات للتبعية من حيث
انه قاطن ببلاد الاسلام لا
لاختصاصه بحق فيها
وقولي وهو مسلم من
زيادتي وهو قيد في
المستلزمين كما تقرر (و) لا
(مال صدقة و) لا
(موقوف وهو مستحق)
فيهما ككونه في الاولى
فقيرا او غارمال ذات البين او
غاريا وفي الثانية أحد
الموقوف عليهم للشبهة
بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا
فيهما وعليه يحمل كلام
الأصل في الثانية وتعبيري
بمستحق أعم من تعبيري
بفقير (و) لا (مال بعضه)
من أصل أوفرع (أو سيده
أو أصل سيده أوفرعه)
لشبهة استحقاق نفقته
عليهم (وكونه محرزا للمحافظ)
له بكسر اللام (دائم أو

بها من ل ومثل الحصر المدة للاستعمال البلاط والرخام وبسطه المعدة للفرش والهدكة والمنبر وكذا
بكرة البئر على المعتمد مر وزي (فرع) قال شيخنا ويجري ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته
فلا قطع بها مطلقا أي ولو دخل بقصد سرقتها لانتها غير محرزة لجواز دخوله اه قل على المحلى
(قوله وقناديل) جمع قنديل بكسر القاف كما في القاموس وصرح به الشويري وظاهر كلامه
انه لا قطع بها وان زادت على العادة كما يؤخذ من التعليل (قوله وهو مسلم) أي ومن الموقوف
عليهم فان كان من غيرهم بان خص بطائفة ليس هو منهم قطع وجواز دخول غيرهم انما هو بطريق
التبعية من ل (قوله بخلاف الذي) وكذا مسلم لا يستحق الاتفاغ بها بان اختصت بطائفة ليس
هو منهم كما هو قضية التعليل زي (قوله ولا مال بيت المال) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع
دينار كما في المال المشترك سم وعبارة زي ولا مال بيت المال أي الذي لم يفرز لغيره من له سهم مقدر
كذوي القربى فيقطع به أي بل يفرز لمن له سهم مقدر دون المقرز لنحو العلماء قاله البلقيني اه وعبارة
شرح مر ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم ان أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع لا تنفاه الشبهة والا
بان لم يفرز قال اصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مناصح ولو غنيا فلا اه (قوله لان ذلك) علة
للعلة (قوله أحد الموقوف عليهم) او سرق منه أو الموقوف عليه أو ابنه وقوله بخلاف الخ ظاهر كلامهم
قطع البطن الثانية في وقف الترتيب لانهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق
ويحتمل خلافه لشبهة صحة صدق أنهم من الموقوف عليهم خج من ل (قوله وكونه) أي المسروق
وقوله بل يحاط مصدر لاحظه أي نظر اليه زي والمراد به الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أي
ملاحظ يلاحظ ويراعيه لان اللاحظ والملاحظ كلاهما مصدر لاحظ قال ابن مالك

لفاعل الفاعل والمفاعله • وعبارة مر وانما يتحقق الاحراز بملاحظة المسروق من قوى متيقظ
الخ (قوله بكسر اللام) أما بفتحها فهو مؤخر العين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب الانف
فيسمى الموق زي (قوله دائم) أي عرفا وقوله أو حصانة أي قوة للموضع عرفا فقول المتن عرفا راجع
لثلاث (قوله أو حصانة) ولا يرد على ذلك الثوب لو نام عليه فهو محرز مع اتفائها لان النوم عليه
المانع من أخذه غالب منزل منزلة ملاحظته شرح مر وجعله ع ش من قبيل الحصانة لانه كالباب
المانع (قوله في بعض من أفرادها) أي الاعيان المسروقة فعمل انها قد نسكن الحصانة وحدها وقد
نسكني الملاحظة وحدها كما في قوله ودار منفصلة عن العمارة حوز بملاحظ قوى يقظان به اسم على حجج
وقد يجتمعان ع ش على مر وقد يمثل لانفراد الحصانة بالرافد على المانع كما قاله ع ش وبالمقابر
المتصلة بالعمارة فانها حرز السكن كما يأتي (قوله كالقبض) أي قبض المبيع (قوله ولا يقدح) الاولى
التفريع لانه فهم من قوله عرفا (قوله الفترات) أي الفترات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم
ملاحظة من المالك أو لا فينبغي تصديق السارق لان الأصل عدم وجوب القطع ع ش على مر
(قوله فعرصة دار الخ) العرصة الصحن والصفحة المسطبة والقرض من هذا بيان تفاوت أجزاء الدار في
الحرزية بالنسبة لانواع المحرزم مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة وعدم اعتبارها (قوله

حصانة) لموضع (مع لحاظ) له (في بعض) من أفرادها كما يعلم مما يأتي (عرفا) لان الحرز يختلف باختلاف حوز
الأموال والأحوال والأوقات ولم يحدد الشرع ولا اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء ولا يقدح في دوام الملاحظ الفترات
العارضة عادة (فعرصة دار وصفها

حر زخيس آنية وثياب) أما نفيسهما آخر زه بيوت الدور والحنات والأسواق المتبعة (ومحزن حر زحلى ونقد) ونحوهما والتصريح
بهذا من زيادتي (ونوم بنحو صحراء) بمسجد وشارع (على متاع) (٢٢١) أو توسده حر زله) ومحله في توسده فيما بعد

التوسد حر زاله والا كان
توسد كسافيه نقداً وجوهر
فلا يكون حر زاله كما
ذكره الماوردي والرواني
فتعيرى بنحو صحراء أعم
من تعبيرة بصحراء أو
مسجد (لان وضعه بقربه
بلا ملاحظ قوى) بحيث
يمنع السارق بقوة واستغانة
(أو انقلب عنه) ولو
بقلب السارق فليس حر زاله
له بخلاف ما إذا كان في
الاولى ملاحظ قوى ولا
زجة أو أكثر الملاحظون
وذ كركم الوضع بقربه
في غير الصحراء من
زيادتي (ودار منفصلة عن
العمارة حر ز بملاحظ
قوى يقظان بها ولومع
فتح الباب وأنتم مع اغلاقه)
على الأقوى في الروضة
والأقرب في الشرح
الصغير وهو من زيادتي
وان افتضى كلام الأصل
خلافه فان لم يكن بها أحد
أو كان بها ضعيف وهي
بعيدة عن الغوث ولومع
اغلاق الباب أو بها ما تم مع
فتحها فليست حر زاً ولحق
باغلاقه ما لو كان مردوداً
وانام خلفه بحيث لو فتحه
لأصابه وانثبه وأمامه بحيث
لو فتح لا نثبه بصريه وما

حر زخيس آنية وثياب) هذا بالنسبة لغير السكان شرح حر (قوله ومحزن) بفتح الزاي كما قاله
الشوري وهو القياس لانه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذي يخزن فيه داخل محل
آخر (قوله حر زحلى ونقد) مقتضاه أن بيوت الدور والحنات لا تكون حر زاً للتقيد بالحلى وفيه
نظر حل وقوله ونحوهما كلؤلؤ (قوله ونوم بنحو صحراء) وكذا يقطع باخذ عمامة النائم من
على رأسه ومداسه من رجلاه وبكيس دراهم وكان بحيث لو أخذت منه اثبة حل وقيد حج الكيس
بكونه مشدوداً في وسطه أي تحت ثيابه وكذا يقطع بخاتمه الذي في أصبعه ويسوار المرأة وخلخالها ان
عسر اخراجه منها بحيث يوقظ النائم غالباً أخذاً مما ذكره في الختام في الاصبع شرح حر ملخصاً
(قوله كسجد وشارع) أي ومكان غير مقصوب شرح حر ومفهومه انه لو نام في مكان مقصوب
لا يكون مامعه حر زابه ويوجه بان السرورق منه متعدد بدخول المكان المذكور فلا يكون المكان
حر زاله وسيأتي التصريح به في كلام المصنف في الفصل الآتي ع ش (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم يكن
له وقع حل (قوله لان وضعه بقربه الخ) عبارة شرح حر فان وضعه بحيث لا يبالى به السارق
وبعد محله عن الغوث فلا حراز اه (قوله ولو بقلب السارق) هـ لاجل قلب السارق كفتح الباب
المغلق فيقطع وأجاب حر في شرحه بقوله لزال الحر ز قبل أخذه وأما قول الجويني وابن القطان لو
وجد جلا صاحبه نائم عليه فالقاء عنه وهو نائم قطع مردود فقد صرح البغوي بعدمه لانه قد رفع الحر ز
ولم يهتكه ومثله هدم الدار اه وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحر ز ورفع من أصله اه ويؤخذ
منه انه لو أسكره فغاب فأخذ مامعه لم يقطع لانه لا حر ز حينئذ اه شرح حر وقياس ذلك أنه لو كان
ثقل النوم بحيث لا ينتبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه اه ع ش عليه (قوله
ودار منفصلة الخ) ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع له فدخل شخص وسرق منه فان دخل بغير اذنه
أو به ليسرق قطع أو ليشترى فلا ولو أذن في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقاً لا مشترى وان لم
يأذن قطع كل داخل شرح حر قال ع ش عليه ولا فرق في الاذن بين كونه صريحاً أو حكماً كمن
فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه ومنه الحمام فن دخل لغسل وسرق منه لم يقطع
حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزجة وقتها ومنه
أيضاً ما جرت به العادة من الأسمطة التي تعمل في الافراح ونحوها اذا دخلها من أذن له فان كان بقصد
السرقه قطع والا فلا أما غير المأذون له فيقطع مطلقاً كون الدخول بقصد السرقه لا يعرف الا منه ولو
ادعى دخوله لغير السرقه لم يقطع اه ع ش (قوله حر ز) أي مع ملاحظة ما تقدم من كون عرصتها
أوصفتها حر زاً لخيس الثياب والآنية وكون المحزن حر زحلى أو نقداً مطلقاً كما يتوهم من العبارة
شيخنا عزيزي (قوله يقظان) بسكون القاف كسكران مختار (قوله متصلة بالعمارة) أي بدور
مسكونه وان لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه اطلاقهم ويفرق بين ما يأتي في الماشية بان
الغالب في دور البلدان كثرة طر وفها وملاحظتها ولا كذلك أبنية الماشية شرح حر (قوله نهارة)
أي مالم يوضع مفتاحها بشق قريب منها حيث لا يسهل مضيق لما فيها ويلحق بالنهار ما بعد الغروب الى
انقطاع غالب الطارقين زي (قوله ونومه ليلاً) ومن الليل بعد الفجر الى الاسفار حر (قوله ولا
مع غيبته زمن خوف الخ) أي أو كان بابها في منعطف لا يمر به الجيران وأما هي في نفسها وأبوابها المعلقة

لوام فيه وهو مفتوح (د) دار (متصلة) بالعمارة (حر ز باغلاقه) أي الباب (مع ملاحظ ولونائماً) أو ضعيفاً (ومع غيبته زمن أمن نهارة)
لامع فتحه ونومه ليلاً أو نهارة أو يقظته لكن تغفله السارق ولا مع غيبته زمن خوف ولونهاراً أو زمن أمن ليلاً

أو الباب مفتوح فليست حرزاً ووجهه في اليفظان الذي تغلفه السارق تقصيره في المراقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولي هذا
 ماغلقه وفيها من بلحاظ دائم (وخيمة وما فيها بصحراء لم تشدا طنابها ولم ترخ أذيالها كمناع) موضوع (بقربه) فيشترط في كون ذلك
 محرزاً ملاحظاً قوي (والا) بأن شدت أطنابها وأرخيت أذيالها (فحرزان) بذلك (مع حافظ قوي ولوناً بما يقربها) وقولي بقربها أولى من
 قوله فيها فلو شدت أطنابها ولم ترخ أذيالها (٢٢٢) فهي محرزة دون ما فيها (وماشية) من ابل وخيل وبغال وجير وغيرها

(بصحراء محرزة بحافظ
 يراها) فإن لم يربعضها فهي
 غير محرزة ولو تشاغل عنها
 بنوم أو غيبه ولم تكن
 مقيدة أو معقولة فغير محرزة
 (وماشية) بابنية مغلقة
 أبوابها متصلة (بعمارة
 محرزة بها ولو بلا حافظ)
 فإن كانت بأبنية مفتوحة
 اشترط حافظ مستيقظ
 (وماشية) بابنية مغلقة
 (ببرية) محرزة بحافظ ولو
 نائماً) فإن كانت بأبنية
 مفتوحة اشترط يقظته
 وشملت الأبنية الاصطبل
 فهو حرز لماشية بخلاف
 النقود والثياب والفرق
 أن إخراج الدواب مما يظهر
 ويبعد الاجترار عليه
 بخلاف النقود ونحوها فإنها
 مما يخفى ويسهل إخراجها
 (وماشية) سائرة محرزة
 بسائق يراها) وإن لم
 تكن مقطورة وفي معناه
 الركب لا غيرها (أو قائد)
 لها وفي معناه ركب لأولها
 (أكثر الالتفات لها)
 بحيث يراها (مع قطر
 ابل وبغال ولم يزد قطار)

وحلقها المثبتة ونحو رعاها وسقفها فحرزة مطلقاً شرح مر وكالدور فيما ذكر المساجد فسقوفها
 وجدرانها محرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ عش على مر (قوله
 أو الباب) أي أو نهاراً والباب مفتوح وكان الانسب ذكر هذا في حيز قوله لا مع فتحه الخ لأنها من
 محتررات الإغلاق لا من محترز الغيبة اه (قوله الذي تغلفه السارق) أي وكان التغلف زائداً على
 العادة فلا ينافي ما تقدم من أنه لا تنقذ الفترات العارضة عادة (قوله وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب
 المعروفة ببلادنا المتخذة من الشعر عش على مر (قوله ولوناً بما يقربها) واكتفى هنا بالنائم
 بقرب الخيمة كما في الروضة بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفوس منها أرهب فراجعه قل
 على الجلال (قوله فهي محرزة دون ما فيها) أي بشرط حافظ يراها دون ما فيها والابن رآها الحافظ وما
 فيها فهي وما فيها محرزان كذا تحرر مع طب و مر ويدل عليه بل يصرح به قوله وخيمة وما فيها
 فتأمل وأقول المتجه أنه بالنسبة لها يكفي حافظ نائم على بعض أطنابها بل أو بقربها فليتنا مل سم (قوله
 ومن ابل الخ) وللبها ونحو صوفها ومتاع عليها حكمها في الأحراز وعدمه كما في الروضة فالضرع وحده
 ليس حرزاً لابن (قوله بصحراء) وألحق بها المحال المتسمة بين العمران ونحو الأبل بالمراح محرز حيث
 كانت معقولة وثم نائم عندها إذ حل عقابها يوقظه فإن لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظاً أو وجود ما يوقظه
 عند أخذها من جرس أو كلب أو نحوهما شرح مر (قوله بعمارة) أي وكانت العمارة محيطة بها فلو
 اتصلت بها وأحد جوانبها على البرية فينبغي أن يلتحق ذلك الجانب بالبرية شرح مر (قوله محرزة
 بها ولو بلا حافظ) أي نهاراً من أمن لا مطلقاً كما هو ظاهر كلامه اه مر (قوله ولوناً بما) أي إذا كان
 هناك من يوقظه لو سرفت ككلب ينبع أو جرس يتحرك حل (قوله اشترط يقظته) نعم يكفي نومه
 بالباب أخذاً مما مر شرح مر (قوله بخلاف النقود والثياب) نعم ما اعتيد وضعه فيه من نحو صطل
 وآلات دواب كسرج ولجام وبردعة ورحل وراوية وثياب يكون محرزاً كما قاله البلقيني وغيره وعلم منه
 أن المراد السرج واللجم الخسيسة بخلاف المفضضة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كما قاله الأذري لأن
 العرف جار باحرازها بمكان مفرد لها شرح مر (قوله والثياب) أي النفيسة التي لا يعتاد وضع مثلها في
 الاصطبل عش على مر (قوله وإن لم تكن مقطورة) المعتمد اشتراط القطر في كل من السوق والنقود
 كما في شرح مر (قوله مع قطر ابل) قيد في القائد فقط فلا ينافي قوله أولاً وإن لم تكن مقطورة لأنه في
 السائق فقط بناء على طريقته (قوله قال ابن الصلاح الخ) عبارة شرح مر وما زعمه ابن الصلاح من
 أن الصواب سبعة بتقديم السين وإن الأول محريف ممدود كما قاله الأذري بأن ذاك هو المنقول لكن
 المعتمد ما استحسنته الرافي وصححه المصنف في الروضة أنه لا يتقيد في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد
 بالعرف وهو من سبعة إلى عشرة اه والغاية داخله عش والمراد العرف الخاص بأن يرجع في كل مكان
 إلى عرفه كما قاله الشارح وذكره مر آخر (قوله تصحيف) أي تحريف من سبعة إلى تسعة (قوله

مرور

منهما (في عمران على سبعة) للعادة الغالبة ووقع في الأصل وغيره تسعة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فإن لم

ير بعضهما فهو غير محرز كغير المقطورة فإنها مع القائد غير محرزة لأنها لا تسير معه غير مقطورة غالباً وإن زاد على ما ذكر فالزائد محرز
 في الصحراء لا العمران عملاً بالعادة هذا وقد قال البلقيني التقييد بالتسع أو بالسبع ليس بمعتمد وذكر الأذري والزركشي نحوه
 قالوا ولا شبه الرجوع في كل مكان إلى عرفه وبه صرح صاحب الوافي ويقوم مقام الالتفات

سائرة قطرها وذو كركم
غير الابل في الصحراء وفي
السائرة مع قولي بسائق
براهها وفي عمران من
زيادتي (وكفن مشروع
في قبر بيت حصين أو
بقبر عمران) ولو بطرفه
(محرز) بالقبر للعادة
ولعموم الامر بقطع السارق
وفي خبر البيهقي من
نبش قطعناه سواء كان
الكفن من مال الميت أم
من غيره ولو من بيت المال
بخلاف ما اذا كان القبر
بمضيعة فالكفن غير محرز
اذ لا خطر ولا انتهاز فرصة
في أخذه وبخلاف الكفن
غير المشروع كالزائد على
خسة فالزائد ونحوه غير
محرز في الثانية محرز في
الاولى وقولي مشروع
من زيادتي ولو وضع
ميت على وجه الارض
ونصب عليه حجارة كان
كالقبر فيقطع سارق كفنه
نقله الراقي عن البغوي
قال النووي ينبغي ان
لا يقطع الا اذا تعذر الحفر
لانه ليس بدفن وبما يحثه
صرح الماوردي ولو سرق
الكفن حافظ البيت الذي
فيه القبر فتقتضي كلام
الروضة وأصلها ترجيح
عدم قطعه درس

مرور الناس في الاسواق) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينفون السارق لنحو خوف منه ويمكن
توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيتهم والخوف منهم فكتفي بذلك ع ش على م
(قوله مشروع) أي بان كان خسة أو أقل حتى في حق الذكراخذ من كلام الشارح بعد (قوله أو
بقبر عمران) ومنه تربة الاز بكية وتربة الرميطة فيقطع السارق منهما وان اتسعت أطرافها وينبغي
أن محل ذلك ما لم تقع السرقة في وقت يبعد شعور الناس فيه بالسارق والافلا قطع حيث ع ش على م
ومتى ضاع الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم يكن تركه فعلى أغنياء المسلمين
اه حل (قوله محرز بالقبر) أي ليلانهارا ولو سرق متاعا من حمام وهناك حارس قطع بشرط ثلاثة
الاول استحفاظ الحارس الثاني دخول السارق بقصد السرقة فاذا دخل على العادة فسرق لم يقطع
الثالث أن يخرج السارق المتاع من الحمام كافي الروضة عن فتاوى الغزالي اه سم اه زى (قوله من
نبش) أي القبر أي وأخذ الكفن (قوله ولو من بيت المال) والخاصم فيه حيثئذ الامام م (قوله
بمضيعة) بكسر الصاد وسكونها مع فتح الياء م أي محل الضياع (قوله ولا انتهاز فرصة) فسر بعضهم
الانتهاز بالغتنام والفرصة بالقفلة وقال شيخنا العزبي قوله اذ لا خطر ولا انتهاز فرصة الخطر هو
ارتكاب المخاوف وانتهاز الفرصة هو تحصيل المطلوب بسرعة بحيث لو تواني لم يدرك المطلوب وفسر
بعضهم الانتهاز بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيها مطلوبه (قوله فالزائد ونحوه) أي
كالفرش والمخدة (قوله غير محرز في الثانية) فعلم ان قول المصنف مشروع قيد في الثانية دون الاولى
فكان ينبغي تأخيرها للثانية واطلاق الاولى س ل ويجاب بان المفهوم اذا كان تفصيل لا يعترض به (قوله
في الاولى) وهي البيت الحصين والثانية المقبرة (قوله ونصف الخ) أي مع بنائها عليه بحيث تمنع الرائحة
والسبع (قوله الا اذا تعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلابه الارض ككون البناء على جبل
وينبغي أن يلحق بذلك ما لو كانت الارض خوارة سريعة الانهيار أو يحصل بهاماء لقربها من البحر
ولو لم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان في وصول الماء اليه هتكا
لحرمة الميت وقد يكون الماء سببا لهدم القبر ع ش على م (قوله حافظ البيت) ومثله حافظ الحمام اذا
سرق الامتعه لانها غير محرزة عنه ع ش على م (قوله عدم قطعه) معتمد درس

فصل فيما لا يمنع القطع الخ والذي لا يمنع القطع كالأجارة والاعارة والذي يمنع كغصب المال والحرز
وقوله وما يكون الخ كالأغصاب منه شيئا وضعه مع ماله في حوزة فان حوز مال الغاصب يكون حوزا لغير
المغصوب منه وغير حوز له (قوله يقطع مؤجر حوز) أي اجارة صحيحة أما الفاسدة فلا قطع فيها س ل
وع ش لا يقال الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن في الانتفاع فالقياس أن المؤجر كالمعير لا نقول لما فسدت
الاجارة فسد الاذن الذي تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر اجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث
علم بالفساد ع ش على م (قوله ومعيره) أي وان دخل بنية الرجوع لان نية الرجوع ليست رجوعا
وكذا بعد الرجوع وقبل علم المستعير حل (قوله المستحق) بفتح الحاء صفة لقوله مال (قوله لانها
مستحقان لمنافعه) يؤخذ منه أن الكلام قبل مضي مدة الاجارة وقبل الرجوع في العارية أما بعدهما
فلا قطع س ل لكن عبارة شرح م يقطع مؤجر سواء سرق في مدة الاجارة أو بعد انقضاءها كما
يصرح به تشبيه ابن الرفعة له بقطع المعير وتنظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها
واستعمله تعديا اه (قوله ومنها الاحراز) فهم من التعليل ان محل ذلك فيما يستحق احرازه والا

فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حوزا للشخص دون آخر (يقطع مؤجر حوز ومعيره) بسرقتها منه مال المكترى
والمستعير المستحق وضعه فيه لانها مستحقان لمنافعه ومنها الاحراز بخلاف من اكترى أو استعار ساحة للزراعة فأوى فيها ماشة مثلا

فلا قطع بذلك (لأن سرق مغصوبا) لأن مالكة لم يرض بحرازه بحرز الغاصب (أو) سرق (من حرز مغصوب) ولو غير مالكة
لأنه ليس حرزا للغاصب (أو) سرق (٢٢٤) (مال من غصب منه شيئا ووضع معه) أي مع ماله (في حرزه)

كان استعماله فيما نهى عنه أو في أضرم مما استأجره لم يقطع شرح م ر وقد أشار الشارح لذلك
بقوله بخلاف من أكرى الخ (قوله فلا قطع بذلك) أي بسرقه المؤجر والمجير المشية لأنه لا يستحق
وضعها فيها (قوله شيئا) وإن قل أو كان اختصاصا م ر (قوله لأن السارق دخوله الخ) قضية التعليل أنه
لو سرق مال غير الغاصب لا يقطع لأنه ليس حرزا بالنسبة له وظاهر المتن يخالفه تأمل م ر والمغتمد
ما اقتضاه التعليل فقول المصنف مال الغاصب ليس بقيد (قوله وإنما قطع الخ) عبارة شرح م ر
وقارق إخراج نصاب من حرز دفعين بأنه ثم متم لا أخذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ
الثاني تابعا فلم يقطعه عن متبوعه الا قطع قوي وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد
الظهور لأنه قد يؤكدها لك الواقع فلا يصلح قاطعاه (قوله فلا قطع على واحد منهما) ويسمى كل منهما
بالسارق الظريف قال م ر ويجب على الأول ضمان المأخوذاه أي لأنه سبب في أخذه والقرار على
الآخذ إن تلف عنده (قوله لأن الأول لم يسرق الخ) نعم إن ساوى ما أخرجه بالنقب من آلات
الجدار نصابا قطع الناقب كائن عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار هو زالة البناء ومعنى
قولهم لم يسرق أي شيئا من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظا يقظان فتغفل المخرج قطع أيضا
حج م ر وعبارة زى قوله والثاني أخذاً هذا حيث لم يكن في الدار أحد كما يؤخذ من التعليل
فإن كان بهما من يلاحظ المال قريباً من النقب وجب القطع على الآخذ دون الناقب اهـ (قوله قطع)
لأنه آله وكذا لو أمر من يعتقد وجوب طاعته بخلاف نحو قد علمه لأن العادة جارية بان الإنسان
يستعين بنوعه في أغراضه بخلاف غير نوعه وعبارة زى لأن للحيوان اختياراً فإن قيل لو علم قرد القتل
وأمره به فقتل قتل ذلك الأمر قلنا القصاص يجب بالسبب كالمباشرة بخلاف القطع لا يجب إلا بالمباشرة
أو ما في حكمها كذا فرق بعضهم حل ولو عزم على عقره فخرج نصاباً فلا قطع كالأكره بالغ بميزا
على الإخراج فإنه لا قطع على واحد منهما م ر (قوله ما لوثقيا) ليس بقيد بل لوثقيا أحدهما وضعه
أو ناوله له كان الحكم كذلك م ر (قوله خارج النقب) راجع للمرين (قوله بقرب النقب) أي
من داخل (قوله ولو إلى حرز آخر) أي لغير المالك م ر فإن كان الحرز للمالك لم يقطع إن لم يكن بينهما
مضيعة والاقطع قل (قوله وحركة) فلو حركه غيره حتى خرج فاقطع على المحرك م ر (قوله
أودابة سائرة) أي ليخرج من الحرز أموالاً كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر منها ثم عرض
لها الخروج بعد ذلك فخرجت فالتى يظهر كما قاله الأذرعى أنه لا قطع م ر (قوله قطع) وإن أخذه
غيره (قوله بخلاف ما إذا عرض الخ) لخروجه بسبب حادث م ر (قوله ولا يضمن حر) مثله
المكاتب والمبعض كإيا في (قوله بيد) أي بوضع يده عليه كالأجير الولي الصبي لا حد فهرب من عنده فلا
يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة إذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج شيخنا (قوله ولو كان
صغيراً الخ) وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان فضيف أو محمول على الأرقاء م ر
وصورة مسئلة الصغير أن يخرج من الحرز وماله معه ثم ينزعه منه خارج الحرز فلو نزعه منه قبل إخراج
من الحرز قطع كما اعتمده طب سم ومقتضاه أنه لا يقطع بنزعه منه خارج الحرز ومقتضى قوله
والمال والبيع في يد الحر محرز به أنه يقطع لأنه أخذه من حرزه وهو الحر على هذا وصرح به زى

لأن السارق دخوله لاخذ
ماله (ولو نقب) وأخذ (في
ليلة وسرق في أخرى قطع)
كما لوثقيا في أول ليلة وسرق
في آخرها (الآن ظهر
النقب) للطارقين أو للمالك
فلا قطع لانتهاك الحرز
فصار كما لو سرق غيره وإنما
قطع في نظيره مما لو أخرج
النصاب دفعين كما مر لأنه
ثم تم السرقة وهنا ابتدأها
(ولو نقب) واحد (وأخرج
غيره فلا قطع) على واحد
منهما لأن الأول لم يسرق
والثاني أخذ من غير حرز
نعم إن أمر الأول غير مبرز
بالإخراج قطع (كما لو وضعه)
أحدهما (في النقب)
أو ناوله لآخر فيه (فأخذه
الآخر) فلا قطع على واحد
منهما وإن تعاونا في النقب
أو بلغ المال نصابين لأن
الداخل لم يخرج من تمام
الحرز والخارج لم يأخذ
منه بخلاف ما لوثقيا
ووضعه أو ناوله للخارج
خارج النقب فأخذه
الآخر فقطع الداخل ولو
نقبا وأخرجه أحدهما أو
وضعه بقرب النقب
فأخرجه الآخر قطع المخرج
فقط لأنه المخرج له من

الحرز (ولو رماه إلى خارج الحرز) ولو إلى حرز آخر (أو أخرجه بماء جار) أو را كدس حركه كما فهم بالاولى (أو) وعبارة
ريح هابة أو دابة سائرة) أو واقفة وسيرها كما فهم بالاولى حتى خرجت به (قطع) لأنه أخرجه من الحرز بما فعله بخلاف ما إذا عرض
جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد ولم يسير الدابة الواقعة (ولا يضمن حر بيد ولا يقطع سارقاً ولو) كان (صغيراً)

وعبارة قل على الجلال فاعلم من كلامه أي الجلال ان حوز القلادة نفس الصبي فقول بعضهم انه
لوزعها قبل اخراجه من الحرز قطع والافلا غير مستقيم وعبارة شرح م ر والوجه ما قاله الشيخ انه
لوزعها منه خفية أو مجاهرة ولم يمكنه منعه من النزاع قطع والافلا اه (قوله أو كان نائماً على بعير)
سواء كان مميزاً أم بالغاً أم غيرهما شرح م ر (قوله محرز به) لم يقل محرز ان به وله حذف من
أحدهما أو على تأويل كل شويري قال زى قوله محرز ومن ثم لوزعه منه قطع كما اقتضاه كلام
الشيخين وان نوزعاه فيه لا خراجه من حوز اه (قوله من حوز المال) أي من مكان يكون حوز المال
(قوله قطع مخرجه عن القافلة) أي ان أخرجه عن القافلة الى مضيفة أمالوا أخرجه الى قافلة أو بلد فلا
قطع كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة أو بلدة متصلة بالاولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيفة فانه باخراجه
اليها أخرجه من تمام حوزة فلا يفيد احرازه بعد شرح م ر (قوله سارق الرقيق) وحوزة فناء الدار
ونحوه حيث لم يكن الفناء مطروقا سواء حمله السارق أم دعاه فأجابه م ر (قوله في غير ذلك) أي في غير
نومه على البعير (قوله ان كان غير مميز) انظر وجه هذا التقيد مع انه ان كان مميزاً وأخذ من دار سيده
يقال انه أخذه من حوزة كالبهيمة وعبارة شرح م ر فان حل عبداً مميزاً قويا على الامتناع نائماً أو
سكران في القطع زرد والاصح منه نعم لانه كالمكره ولا قطع بحمله متيقظاً اه أي لانه محرز بقوته
وهي مع شرح الروض (قوله أو مكرها) عبارة م ر ولو أكره المميز فخرج من الحرز قطع اه كما
لوساق البهيمة بالضرب ولان القوة التي هي الحرز قد زالت بالاكره (قوله نعم الخ) استدراك على قوله
فان كان رقيقاً مع قول الشارح وكذا يقطع الخ (قوله كالونقل الخ) حاصله تسع صور لان باب البيت
امامفاق أو مفتوح بفعله أو فعل غيره و باب الدار مثلاً كذلك وقال شيخنا الحاصل ان باب البيت
ونحو الخان امامغلاق أو مفتوحان أو الاول مغلق والثاني مفتوح لا بفعله أو بالعكس فهذه أربع
صور يقطع في صورة منها وهي التي قالها المصنف وهي الثلاثة (قوله الى محسن دار) هلا أدخلها في نحو
الخان ثم رأيت في حج ان الدار خاصة بغير ما تعددسا كنوها بخلاف الخان فان ساكنيه متعددون
ومثله شرح م ر (قوله لا بفعله) بخلاف ما لو كان هو الفاعل لانه كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام
الحرز حج (قوله مثلاً) أي أو نحو الخان (قوله أو كانا مغلقين ففتحهما) مفهوم قوله بابهما مفتوح
لا بفعله وفيه ان الضمير في بابهما مفتوح راجع للدار ونحو الخان والضمير في قوله أو كانا مغلقين لباب
البيت و باب الدار فاللفهوم غير مطابق للفقن ويلزم عليه السكوت عن الخان الا أن يقال انه داخل في قوله
مثلاً تأمل (قوله أو مفتوحين) أي ولا ملاحظ حج والاذنب تقديمه على الثانية لانه من مفهوم قوله
مغلق لان مفهومه يصدق بست صور لانه اذا كان مفتوحاً ما بفعله أو فعل غيره وعلى كل اما أن يكون
باب الخان مغلقاً أو مفتوحاً بفعله أو بفعل غيره ولعله انما أخرجه لا شراك الاولين في علته واحدة واختصاصه
هو بعلة ولو قال بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحاً و باب الدار مغلقاً أو مفتوحاً وكما مغلقين أو كان باب
البيت مغلقاً و باب الدار مفتوحاً بفعله كان أنسب بالمفهوم وأخصر تأمل (قوله فلا قطع) لعل محل هذا
اذا كان محسن الدار حوز المثل المخرج تأمل ان شويري (قوله لانه في الاولين) ما ذكره في الاولين
قد يخالف قوله السابق ولو الى حوز آخر فينبغي أن يكون هذا محصاً لذلك وأن يفرض ذلك فيما اذا لم
يكن الحرز المخرج منه داخل في الحرز الآخر فليتأمل و يوجه ذلك بأن دخول أحد الحرزين في الآخر
يجعلهما كالحرز الواحد سم (قوله من تمام الحرز) لان ما في الصحن محرز بالنسبة لغير السكان
و بقولهم من تمام الحرز يعلم أن ما هنا لا يخالف ما من ان الصحن ليس حوزاً لنحوه قد وحلى اه
حج أي لان الكلام في غيرهما شيخنا وعبارة قل على المحلى قوله من تمام الحرز به يعلم أن

معه مال يليق به) كقلادة
فهو أولى من تعبيره بقلادة
(او) كان (نائماً على بعير
فاخرجه) أي البعير (عن
قافلة) لانه ليس بمال والمال
والبعير في بدا الحرز به
فان كان لا يليق به قطع ان
أخذ الصغير من حوز المال
والافلا ذكره في الكفاية
(فان كان) النائم على البعير
(رقيقاً قطع) مخرجه عن
القافلة لانه مال وقد أخرجه
من الحرز وكذا يقطع سارق
الرقيق في غير ذلك ان كان
غير مميزاً ومكرها ثم المكاتب
كتابة صحيحة كالحسر
لاستقلاله وكذا البعض
(كالونقل) مالا (من بيت
مغلق الى محسن دار أو)
محسن (نحو خان) كرباط
(بابهما مفتوح) بغيره
زده بقولي (لا بفعله) في قطع
لانه أخرجه من حوزة
الى محل الضياع بخلاف ما لو
كان باب البيت مفتوحاً
وباب الدار مثلاً مغلقاً أو
كانا مغلقين ففتحهما أو
مفتوحين فلا قطع لانه
في الاولين لم يخرج من
تمام الحرز والمال في
الثالثة غير محرز

نعم ان كان السارق في صورة غلق البابين خذ السكان المنفرد كل منهم بيت قطع لان ما في الصحن ليس محرز عنه وما ذكر في نحو الختان هو ما رجحه الاصل والشرح الصغير وحكاها في أصل الروضة عن قطع البغوى والغزالي وغيرهما والقطع مطلقا عن صاحب المذهب وغيره لان الصحن ليس حرز صاحب البيت (٢٢٦) بل هو مشترك كسكة منسدة وحكاها البلقيني عن نص الام والمختصر وعن الشيخ

أبي حامد وأتباعه وحكاها
الاذرى والزركشى عن
العراقيين وبعض
الخراسانيين قالوا وهو
المختار وظاهر أن الدار
المشتركة كنحو الختان في
الاختلاف المذكور ونحو من
زيادى

فصل فيما ثبت به السرقة
وما يقطع بها وما يذکر
معهما (ثبت السرقة
بيمين رد) من المدعى عليه
على المدعى لأنها كاليمين
أو كإقرار المدعى عليه وكل
منهما ثبت به السرقة
وقضيته أنه يقطع بها وهو
ما رجحه الشيخان هنا
الكنهما جزأ في الدعاوى
من الروضة وأصلها بأنه
لا يقطع بها لأنه حق الله
تعالى وهو لا يثبت بها
واعتمده البلقيني واحتج
له بنص الشافعى وقال
الاذرى وغيره أنه المذهب
الذى أورده العراقيون
وبعض الخراسانيين
(وبرجلين) كسائر
العقوبات غير الزنا
(رأى من سارق)
مؤاخذه له بقوله
(بتفصيل) فبهما أى في

الكلام في مال يكون محرز الدار حرزها والقطع بلا خلاف اه (قوله ان كان السارق) أى الناقل
(قوله ليس محرز عنه) فيصدق عليه أنه أخرجه من تمام حزره بالنسبة له تأمل (قوله وما ذكر الخ) أى
من التفصيل وهو المتمد (قوله مطلقا) أى في جميع الصور سواء كان الباب مفتوحاً ومغلقاً فتحه هو
أولاً (قوله لصاحب البيت) أى لماله (قوله وظاهر أن الدار الخ) يمكن دخولها في نحو الختان فلا حاجة
إلى التصريح بها

درس

فصل فيما ثبت به السرقة الخ (قوله وما يقطع) أى والعضو الذى يقطع بها (قوله وما يذکر
معهما) أى مع كل منهما فالذى يذکر مع الأول قوله وقبل رجوع مقر إلى قوله وعلى السارق رد ما سرق
والذى يذکر مع الثانى قوله ومن غمس محل قطعه الخ (قوله بيمين رد) نص عليها مع أنه يمكن دخولها
في الإقرار بأن براد به حقيقة أو حكماً للاختلاف فيها ففرضه الرد على الخائف صريحاً (قوله كاليمين)
أى فتقبل دعواه مسقطاً للحق وقوله أو كإقرار أى فلا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله وكل منهما يثبت
السرقة) أى مالا وقطعا بدليل قوله فيما يأتى ويثبت برجل وامرأتين المال فقط فيكون جارياً على
ضعيف في يمين الرد (قوله وقال الاذرى وغيره أنه المذهب) اعتمده مرقا طاب لان اليمين
المردودة وان كانت كالإقرار إلا أن استمراره على الإنكار بمنزلة رجوعه عن الإقرار ورجوعه مقبول
بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض سم وعليه لا تكون اليمين المردودة هنا
كاليمين ولا كالإقرار اه شرح مرقا (قوله وبرجلين) فلو شهد أحسبه ثبت القطع بعد طلب المالك
المال وان كان لا يثبت المال لا بعد دعوى واقامة الشهود ثانياً لأنه حق آدمى لا تكفى فيه شهادة الحسبة
ككافى زى (قوله غير الزنا) أى وما ألحق به من اللواط وتيان البهائم س ل (قوله وإقرار) ولا
يقطع إلا ان كان إقراره بعد الدعوى عليه أو بعد طلب المالك ماله كما يفهم من كلامه لآتى وصرح به
مر و زى وعبارتهما قوله وإقرار أى بعد الدعوى عليه أما الإقرار قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى
يدعى المالك ويثبت المال اه وقولهما ويثبت المال عطف على قوله فلا يقطع وصرح بذلك لثلا
يتوهم من نفي القطع عدم ثبوت المال وليس معطوفاً على يدعى ويكون يثبت بضم الياء وكسر الباء لانه
ثابت بالإقرار فلا معنى لاثباته (قوله بتفصيل) ولوم من فقيه موافق س ل لان كثيراً من مسائل الشبهة
والحرز وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب ومحل وجوب التفصيل بالنسبة للقطع لا بالنسبة للمال كما يؤخذ
من تعليقه (قوله بين السرقة) أى الأخذ خفية (قوله والمسروق منه) أى هل هو زبد أو عمره وليس
المراد به الحرز لانه ذكره بعد زى (قوله وقدر المسروق) أى وان لم يذکر أنه نصاب زى لان
النظر فيه وفي قيمته للحاكم شرح مرقا (قوله وقبل رجوع) أى ولو في أثناء القطع س ل
(قوله لقطع) أى بالنسبة لقطع كاذكره حج فهو معمول لمخدوف (قوله لله تعالى) أما حق
الآدمى فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وان لم يفد الرجوع فيه شيئاً ووجهه أن فيه جلا على
محرم فهو كتماطى العقد الفاسد شرح مرقا وعبرة قل ومن أقرب عقوبة لله تعالى الخ خرج
بالإقرار باليمين وبالعقوبة المال وبقوله لله الآدمى فلا يحل التعريض في شيء منها انتهت (قوله

فلقاضى

الشهادة والإقرار بأن يبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيينه أو وصفه

بخلاف ما ذالم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وذکر التفصيل في الإقرار من زيادى (وقبل رجوع
مقر) بقيد زده بقول (الذم) كالزنا بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمى (ومن أقرب) موجب (عقوبة لله) نهالى

(فالقاضي تعريض)

(رجوع) عن الاقرار فلا يصرح به كان يقول له ارجع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز المقر بالزنا لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت رواه البخاري ولمن أقر عنه بالسرقة ما خالك سرقته رواه أبو داود وغيره وله التعريض بالانكار أيضا إذا لم تكن بينة (ولا قطع الا بطلب) من مالك وهذا من زيادتي (فلو أقر بسرقة لغائب) أو صبي أو مجنون أو سفيه فيما يظهر (لم يقطع حالا) لاحمال أن يقر أنه كان له (أو) أقر (زنا بأمته) أي الغائب سواء أقال أنه أكرهها عليه أم لا (حدا) لان حد الزنا لا يتوقف على الطلب فتعيرى بذلك أعم من قوله أو أنه أكره أمته غائب على زنا (ويثبت برجل وامرأتين) أو به مع يمين (المال فقط) أي دون القطع كما ثبت بذلك الغيب المعلق عليه طلاق أو عتق دونهما (وعلى السارق رد ما سرق) ان يني (أو بدله) ان لم يبق الخبر على اليد ما أخذت حتى تؤديه (وتقطع) بعد الطلب (يده اليمنى) قال تعالى فاقطعوا أيديهما وقصروا شأفا فاقطعوا أي أيديهما والقراءة الشاذة تخبر الواحد في الاحتجاج بها

فالقاضي تعريض) أي يجوز له ذلك ولا يندب على المعتمد زى وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمة على غيره والاوجه جوازه شرح م والقاضي أن يعرض للشهود بالتوقف في حد الله ان رأى المصلحة في الستر والا فلا س (قوله تعريض رجوع) أي وان كان عالما بأنه يجوز له الرجوع زى فيقول له املك قبلت لعلك فأخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهت لم تعلم أن ما شر به مسكر شرح م (قوله ما خالك) بكسر الهمزة على الافصح وبفتحها على القياس حل أي ما أظنك قال الزركشي وصرح الحديث ان التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد نفي نفس السرقة وثبوت الاخذ بغيرها كغصب أو أخذ باذن المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك قل بتصرف (قوله بالانكار) أي قبل الاقرار أو بعده س ل وقوله أو بعده ليس بظاهر والمراد بالتعريض بالانكار التعريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف بالمال بأن يقول لعلك أخذته عارية أو ودعة أو غصبا أو من غير حرز مثله (قوله بينة) أي بالسرقة (قوله الا بطلب) أي للمال بظاهر كلامه ان ذلك بعد ثبوته وثبوت سرقته وهو مشكل مع قولهم يقطع ولو أبرأه المالك من المال المسروق أو وهبه له والمفهوم من كلام غيره ان طلبه للمال يثبت سرقته أي مع البينة أو الاقرار وإذا ثبتت سرقته لا يسقط القطع وان فرض أنه أبرأه من المال وعلى هذا الاشكال حل وسم فقوله وهو مشكل ليس بظاهر الامكان ابرائه منه بعد ثبوته اه أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وان أبرأه فليس المراد بالطلب خصوص الایفاء كما قاله سم أي بل المراد به دعوى المالك المال مع البينة أو الاقرار كما تقدم (قوله من مالك) أو وكيله وعللوا اشتراط الطلب بأنه ربما يقر له بالملك أو بالاباحة فيسقط القطع سم (قوله أو سفيه) أعاد العامل معه ولم يقل أو سفيه لانه محل بحثه بقوله فيما يظهر ولو اسقط العمل لرجع لما قبله أيضا شوبرى (قوله لم يقطع حالا) لكن يحبس الى حضور الغائب وكحل غيره كافي برماوى وانظر حكم المال هل يبقى عنده أو يأخذه ولى الصبي والمجنون والسفيه ووكيل الغائب الظاهر الاول كما يؤخذ من تعاليل الشارح (قوله أي الغائب) ومثله الصبي والسفيه والمجنون كافي الذى قبله (قوله سواء أقال) أي المقر (قوله ويثبت برجل وامرأتين) محل ثبوت المال اذا شهدوا به مدعى المالك أو وكيله فلو شهدوا وحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة س ل (قوله المعلق عليه الخ) كان قال ان غصب ز يد دابتي فزوجنى طالق أو فعبدى حرمت ثبت الغصب برجل وامرأتين أو برجل ويمين (قوله دونهما) أي الطلاق والعتق (قوله رد ما سرق) أي وأجرة مدقوض يده م (قوله أو بدله ان لم يبق) وقال أبو حنيفة ان قطع لم يفرم فان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا من والا فلاى والقطع ثابت على كل حال اه ولو أعاد المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا للبراء الحدود بالشبهات س ل (قوله بعد الطلب) فلو قطعها الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الاصح م شوبرى (قوله يده اليمنى) محل قطعها ان لم تكن شلاء والاروجع أهل الخبرة فان قالوا ينقطع الدم وتندافوا العروق قطعت واكتفى بها والام تنقطع لانه يؤدي الى فوات الروح ويكون السارق كفافدها فيعدل الى ما بعدها س ل وهذا بخلاف ما سياتى آخر الباب أنها لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نزع الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها سم على حجج على م ولو كان له على معصم كفان ولم تميز الاصلية من الزائدة قطعها كما حكاه الامام عن أصحابه وعن

كما هو مكتفي بالقطع (ولو) كانت (معينة) كفاقدت الاصابع أو زاندها العموم الآية ولان الغرض التشكيل بخلاف القود فإنه مبني على
المماثلة كما مر (أو سرق مرارا) قبل قطعها لاتحاد السبب كما لو زنى أو شرب مرارا يكتفي بحد واحد وكاليد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر
(فان عاد) بعد قطع يمينه الى السرقة (٢٢٨) ثانيا (فرجله اليسرى) تقطع (ف) ان عادنا لثا قطعت (يده اليسرى) ف) ان عاد

رابعا قطعت (رجله اليمنى)
روى الشافعي خبر السارق
ان سرق فاقطعوا يده ثم ان
سرق فاقطعوا رجله ثم ان
سرق فاقطعوا يده ثم ان
سرق فاقطعوا رجله وانما
قطع من خلاف لثا يفتوت
جنس المنفعة عليه فتضعف
حركته كما في قطع الطريق
(من كوع) في اليد للامس
به في خبر سارق رداء
صفوان (وكعب) في الرجل
لفعل عمر رضي الله عنه كما
رواه ابن المنذر وغيره (ثم)
ان عاد خامسا (عزر) كمالو
سقطت اطرافه أولا ولا
يقتل وما روى من انه صلى
الله عليه وسلم قتله منسوخ
أو مؤول بقتله لاستحلال
ونحوه بل ضعفه الدارقطني
وغيره (وسن غمس محل
قطعه بدهن مغلي) بضم
الميم لتندس أفواه العروق
وذكر سن ذلك من
زيادتي وخمسة الماوردي
بالخضري قال وأما البدوي
فيحسم بالنار لانه عادتهم
وقال في قاطع الطريق
واذا قطع حسم بالزيت
المغلي وبالنار بحسب العرف

البغوي تقطع احدها واستحسنه الرافعي وقال النووي انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق
وصوبه في المجموع وعلى هذا لو سرق ثانيا قطعت الثانية وحيث تترد هذه الصورة على قوله فان عاد
فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبني على الحلقة المعتادة سم زى فلوم يمكن خلع احدها
دون الاخرى لم يقطعوا بعد لما بعد ذلك وكأنه فاقد لهما اه حل وعبرة سلطان وقوله يده اليمنى
أى ان وجدت والا اتقل لما بعدها وهكذا (قوله كما مر) أى في الفرائض (قوله كفاقدت الاصابع
أو زاندها) أى على المعتد فيهما وقيل يعدل الى الرجل فيهما شرح م (قوله لاتحاد السبب)
بخلاف كفارة الاحرام فيما لو ليس مرارا أو تطيب في مجالس مع اتحاد السبب لان فيها حقا لا دى لانها
نصرف اليه فلم تتداخل بخلاف الحد سل وهو في شرح الروض أيضا (قوله بحد واحد) أى حيث
تأخر عن الجميع ع ش (قوله فان عاد) ولو لماسرق أولا زى (قوله فرجله اليسرى) أى ان برأت
يده اليمنى والا آخرت بالبرء سل فلوا الى بينهما فبات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش على
م (قوله جنس المنفعة) أى من جهة واحدة شيئا (قوله من كوع) والمعنى فيه أن البطش في
الكف وما زاد من الذراع تابع له ولهذا يجب في قطع الكف دية وفيما زاد حكومة (قوله ونحوه) كزنا
وهو محصن م (قوله وذ كرسن ذلك من زيادتي) فيه نظر لان قول الاصل و يغمس محل قطع
بزيت محتمل للوجوب وللندب فكان المناسب أن يقول والتصریح بالسن من زيادتي كما هو عادته في
هذا الشرح من أنه ان كان يعلم من كلام الاصل بقول والتصریح وما لم يكن معلوما يقول فيه وذ كره
من زيادتي زى (قوله وخمسة الماوردي) ضعفه ع ش على م (قوله وبالنار) الواو بمعنى
أوالى للتويع على كلام الماوردي (قوله لائمة للحد) أى كما قيل به فيلزم الامام فعله على هذا وان
كانت المؤنة على المقطوع على كل حال كما في شرح م (قوله اهماله) أى ما لم يؤد الى اهلا كه فلو
أهمله لم يضمن وعبرة زى نعم ان أدى تركه للهلاك كان أغنى عليه وليس له من يقوم بحاله وجب على
كل من علم به كما هو ظاهر اه (قوله فسقطت يمينه) افهم أنها لو فقدت قبل السرقة تعلق الحق
باليسرى فتقطع ع ش على م (قوله مثلا) أى أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم شرح م
﴿خاتمة﴾ يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لان فيه ترويعا لقلبه حل وفي الجامع
الصغير من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يرو عن مسلم رواه الطبراني عن ساجان بن صرد قال المناوي
فان ترويعه حرام واسناد الحديث حسن اه

﴿باب قاطع الطريق﴾ درس

سمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفا منه زى أى باب مانع سلوك الطريق للناس
خوفا منه قال ع ش ولعل الحكمة في تعقيب ما قبله مشاركتة له في أخذ المال الغير ووجوب القطع في
بعض أحواله اه ولعل هذه الحكمة هي الحكمة في التعبير بالباب أيضا والا فلا ظهر التعبير
بالكتاب لعدم اندراج تحت كتاب السرقة (قوله بحار بون الله ورسوله) أى أولياء هم او هم المؤمنون

فيهما وذلك (اصلحته) لانه حقه لائمة للحد لان الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم فعلم ان للامام اهماله
(فؤته عليه) كاجرة الجلاد الا أن ينصب الامام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح كما مر في فصل القود للورثة (ولو سرق فسقطت
يمينه) مثلا بقة أو جناية وان أوهم كلام الاصل التقييد بالآفة (سقط اقطع) لانه تعلق بعينها وقد زالت بخلاف ما لو سقطت يسراه لا يسقط
قطع يمينه لبقائها درس ﴿باب قاطع الطريق﴾ الاصل فيه آية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز لا خذل مال

اعتمادا على القوة مع
البعد عن الغوث كما يعلم
مما يأتي ويثبت برجلين
لا برجل واحد وامرأتين
(هو) أي قاطع الطريق
(ملتزم) للأحكام ولو
سكران أو ذميا وإن خالفه
كلام الأصل والروضة
وأصلها (مختار) من زيادتي
(مخيف) للطريق (يقاوم
من يبرز) هو (له بأن
يساويه) أو يغلبه (بحيث
يبعد) معه (غوث) أبعد
عن العماراة أو ضعف في
أهله أو أن كان البارز واحدا
أو اثني أو بلا سلاح وخرج
بالقيود المذكورة
اضدادها فليس المتصف بها
أو بشئ منها من حر في ولو
معاهد أو صبي ومجنون
ومكره ومختلس ومنهوب
قاطع طريق ولو دخل جمع
بالليل دارا ومنعوا أهلها من
الاستغاثة مع قوة لسلطان
وحضوره فقطاع وقيل
مختلسون (فن أعان القاطع
أو أخاف الطريق بلا أخذ
نصاب ولا قتل عزز) بحبس
وغیره لا ارتكابه معصية
لاحد فيها ولا كفارة
وحسه في غير بلده أولى
حتى تظهر توبته ولزمه رد
المال أو بدله في صورة
أخذه وتعيير بنصاب
أولى من تعييره بمال (أو

وإنما خصوا بالذكور لأن جميع الأحكام الآتية إنما تكون فيهم فلا ينافي أن التسمين مثلهم وإن كان بعض
الأحكام الآتية لا تجري فيهم كما إذا قتل المسلم ذميا فلا يقتل به وإنما كانت هذه الآية في القاطعين لأن في
الحر بين لأجل التنويع الآتي ولقوله إلا الذين نابوا من قبل أن تقدروا عليهم لأن توبة الحرب في إسلامه
وهو ينفعه وإن كان بعد القدرة م (قوله مكابرة) أي مجاهرة ونصبه على الحال (قوله مع البعد عن
الغوث) ولو حكما كما لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ع ش على م (قوله كما يعلم مما يأتي) وهو
تعريف القاطع لأنه يعلم من تعريفه تعريف القاطع (قوله ويثبت) أي قطع الطريق (قوله ملتزم
لأحكام) لم يقل هنا ولو حكما كما تقدم له في باب الزنا زيادة ذلك لادخال عبد الذمي ونسائه ولعلها كتبت
بما سبق وجلة ما ذكره من القيود خمسة (قوله أو ذميا) أي حيث قلنا لا ينتقض عهده بمحاربته في دارنا
وأخافته السبيل وهو الراجع حيث لم يشترط عليهم تركه وأنه لا ينتقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فإنه
ينتقض عهده بذلك كما سيذكره الشرح اه حل (قوله وإن خالفه كلام الأصل والروضة) أي في
الذي لتقييدهما بالمسلم واجيب عنهما بأن المفهوم فيه تفصيل وهو أن غير المسلم إن كان ذميا فكذلك والا
فلا يكون قاطع طريق (قوله للطريق) أي للار فيها زي أي قاطع الطريق (قوله بحيث) متعلق
ببرز أي بمكان وقوله معه أي مع ذلك المكان أي عنده فالضمير راجع لحث باعتبار المكان (قوله
ومختلس) خرج بقوله يقاوم مع قوله مخيف (قوله ومنهوب) أي مع قرب الغوث والافتقار طريق
عن فهو خارج بقوله بحيث يبعد الخ (قوله ومنعوا أهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة
المسمون بالمنسرفي زماننا فهم قاطع طريق قال في المصباح والمنسرفي لغتان مثل مسجد ومقد خيل
من المائة إلى المائتين اه ع ش على م (قوله مع قوة السلطان وحضوره) ليس بقدر وكذلك
قوله بالليل ليس بقيد وعبارة شرح م (ولو كان السلطان موجودا قويا) (قوله فقطاع) لدخولهم
في قوله بحيث يبعد مع غوث لأن البعد إما حسي أو معنوي شيخنا لتزليل منعهم من الغوث منزلة البعد
عنه وقال حل قوله فقطاع لأنه بمثابة ضعف أهلها اه وعبارة شرح م وفقد الغوث يكون للبعد
عن العمران أو السلطان أو ضعف باهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كأن دخل جمع دار الخ
(قوله فن أعان القاطع) ولو بدفع سلاح أو مركوب قل وانظر وجه تفريعه على ما قبله الآن
يقال أنه مخيف حكما (قوله ولا قتل) أي ولا قطع طرف معصوم اه حل أي لأنه يقطع به
(قوله عزز) والامر في جنس هذا التعزيز بالإمام سل (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس
وغيره وهو كذلك وله تركه إن رأى مصلحة ولا يقدح في الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته سل
وأشار بقوله يستدام إلى أن قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدور وقال سم الواو بمعنى أر
(قوله وحسه في غير بلده أولى) لقوله تعالى أو ينفوا من الأرض لأنه كناية عن التعزير فالمرتبة
الأولى في كلام المصنف هي الأخيرة في الآية (قوله وتعيير بنصاب الخ) أي لأنه صادق بما إذا لم
يأخذ مالا أصلا أو أخذ أقل من نصاب بخلاف أنه بالأصل بالمال (قوله بلا شبهة) وتعتبر قيمة المأخوذ
في موضع الأخذ إن كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالقهر
والغلبة وإن لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع إليه يوجد فيه بيع ذلك وشراؤه قاله الماوردي
م اه شورى وقوله حال السلامة أي حال الأمن وهو معمول لقوله وتعتبر أي تعتبر قيمته حال الأمن
لأحال الخوف (قوله من حرز) كان يكون معه أو بقر به ملاحظ بشرطه المار من قوته أو قدرته
على الاستغاثة قاله الماوردي لا يقل القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لحقه غوث لو

بأخذ نصاب) أي نصاب سرقة بغير دين زدتهما بقولي (بلا شبهة من حرز) مما مر بيانه في السرقة (قطعت)

بطلب من المالك (يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد) بعد قطعه مماثليا (فكسه) أي فتقطع يده اليسرى ورجله اليمنى للآية السابقة وإنما قطع من خلاف المامر في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للحاربة والرجل قيل للمال والمجاهرة تنز بلائلك منزلة سرقة ثانية وقيل للحاربة قال العمراني وهو (٢٣٠) أشبه (أو يقتل) لمصوم بكافته عمدا كما يعلم مما يأتي (قتل حتما) للآية

ولانه ضم الى جنايته اخافة السبيل المقتضية زيادة العقوبة ولاز يادة هنا الاتحتم القتل فلا يسقط قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتل لاخذ المال والا فلا تحتم (أو) بقتله عمدا (وأخذ نصاب) بلا شبهة من حرز (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثة) من الايام (حتم) زيادة في التشكيل لزيادة الجريمة فان مات حنفاً نفه فعن الشافعي أنه لا يصلب اذا بالموت سقط القتل فسقط نابعه وبما تقر فسر ابن عباس الآية فقال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان اقتصر واعلى أخذ المال أو ينفوا من الارض ان أربعوا ولم يأخذوا المال فحمل كلمة أو على التنويع لا التخخير كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وتقييدى بالنصاب مع قولى حتما من زيادتي (ثم) بعد

استغث لم يكونوا قطعاً لا مانع ذلك اذا القوة والقدرة بالنسبة للحرز وغيرها بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوها كما علم مما مر بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفاً وان لم يقاوم السارق من غير شهقة مع بقية شروطها المارة اه شرح م (قوله بطلب) أي للمال (قوله يده اليمنى الخ) ولو فقدت احدهما ولو قبل أخذ المال ولو لشلها وعدم أمن نزف الدم اكتفى بالآخر ولو عكس ذلك بان قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزم القود في رجله ان تعدى والا فدينها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن واجزاء والفرق ان قطع مام من خلاف نص توجب مخالفة الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفة الضمان شرح م (قوله للآية السابقة) فيه ان الآية مجملة لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال السنة بينهما ما ذكره (قوله المامر) وهو أن لا يفوت عليه جنس المنفعة حل (قوله للمال) ولهذا اعتبر في القطع النصاب (قوله وقيل للحاربة) الحق أنها للمال مع ملاحظة المجاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يسقط حل (قوله وهو أشبه) وإنما كان أشبه لان المال قطع في مقابلته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال أيضاً لزم ان قطع العضوين للمال بخلاف ما لو قيل ان قطع الرجل للحاربة اه ع ش (قوله فلا يسقط) أي بعقوبته القود ويستوفيه الامام لانه حق الله شرح م (قوله اذا قتل لاخذ المال) أي ويعرف ذلك بقريته تدل عليه وكتب أيضاً قوله اذا قتل لاخذ المال أي ولم يأخذ مما يأتي من أنه اذا قتل وأخذ المال صلب مع القتل ع ش على م وفي الشورى ما نصه وينبغي ان يكون قصدا لاخذ المال كافيا في تحتم قتله وان لم يأخذه اه (قوله ثم صلب) أي معترضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب وقديهي عن تعذيب الحيوان م ر و م ل (قوله حنفاً نفه) أي بلا سبب والعرب تضيف الموت الى الانف لاسم يقولون ان الروح تخرج منه والمعمد انما تخرج من حيث دخلت وهو اليا فوخ اه ع وفي الصباح ان الحنفاء هو الموت يقال حنفاء حنفاء من باب ضرب اذا مات أي بلا سبب فيكون حنفاء نفه مفعولا مطلقا (قوله فسقط نابعه) مثله ما لمات بغير هذه الجهة كقود في غير المجاربة شرح م (قوله وبما تقر) أي من المراتب الاربعة (قوله حمل كلمة أو على التنويع) وهذا من ابن عباس اما توقيف وهو الاقرب أول لغة وكل منهما من مثله حجة لانه ترجان القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاغظ فكان مرتبا ككفارة الظهار ولو أريد التخخير لبدأ بالانف ككفارة البين شرح م ويتأمل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا التعليل في التحفة ولا في شرح الروض ويؤخذ منه قاعدة وهو أنه اذا بدى في المعطوفات بأو باغظها كانت للتنويع وان بدى بأخفها كانت للتخخير (قوله كافي قوله) أي كما حلت كلمتا أو على التنويع في قوله تعالى وقالوا الخ (قوله فان خيف تغيره) قال الاذرعى وكأن المراد بالتغير هنا الا شجار ونحوه كسقوط بعض الاعضاء والافتى حبست جيفة الميت ثلاثا حصل التن والتغير غالبا شرح م (قوله ويقام الخ) أي ندبا م (قوله معنى القود) الاضافة بيانية (قوله تغليب حق الآدمي) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم الحق

الله

الثلاثة (ينزل) من محل الصلب (فان خيف تغيره قبلها انزل) حيث نذر هذا من زيادتي ويقام عليه الحد

بمحل محاربه اذا شاهد من ينزجر به فان كان بمقارفة في أقرب محل اليها بهذا الشرط (والغلب في قتله معنى القود) لا الحد لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغليب حق الآدمي لبنائه على التصديق ولانه

لو قتل بلا محاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها (فلا يقتل بغير كفة) كوله (ولومات) بغير قتل (فدية) نجب في تركته في الحر أمان في الرقيق فتجب قيمته مطلقا (ويقتل بواحد من قتالهم والباقي ديات) (٢٣١) فان قتلهم مرتبا قتل بالاول (ولو عفا

وليه) أي القتل (بمال وجب) المال (وقتل القاتل حدا) لتختم قتله (وتراعى المماثلة) فيما قتل به كما مر بيانها في فصل القود لا ورنه (ولا يتختم بغير قتل وصلب) كان قطع يده فاندمل لان التختم تغليظ لحق الله تعالى فاخص بالنفس كالكفارة وتعيير بذلك أعم من تعييره بالجرح (و) يسقط عنه (بتوبة قبل القدرة عليه) لا بعدها (عقوبة نخسه) من قطع بدور رجل وتختم قتل وصلب الآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعليهم فلا يسقط عنه ولا عن غيره بها قود ولا مال ولا باقي الحدود من حد زنا وسرقة وشرب وقذف لان العمومات الواردة فيها تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما بينه وبين الله تعالى فتسقط (فصل) في اجتماع عقوبات على واحد (من) لزمه قتل وقطع قودا (وحد قذف) لثلاثة (وطالبوه بها جلد)

الله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بان في الزكاة حق آدمي أيضا فانها تجب للاصناف فلعل تقديمها ليس متمم لحق الله تعالى بل لاجتماع الحقيقتين فقدمت على ما فيه حق واحد ع ش على مر (قوله لو قتل) أي هذا الشخص الذي قتله قاطع الطريق (قوله ثبت له) أي لورثته وقوله حقه أي حق ورثته وألحق المتعلق به (قوله فلا يقتل الخ) مفرع على قوله معنى القود وقد فرع عليه خمس تفاريع (قوله في الحر) أي المقتول الحر حل (قوله مطلقا) أي سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يميت حل بزيادة (قوله وقاتل حدا) لا يظهر تفريع هذا على قوله والمقلب في قتله معنى القود ولهذا عاله بقوله اتختم قتله فهو مستأنف أي به دفعات توهم أنه لا يقتل أصلا (قوله فاندمل) فان سرى الى النفس تختم القتل من (قوله كالكفارة) أي ككفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع (قوله قبل القدرة) المراد بالقدرة أن يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبابها كارسال الجيوش لامسا كهم (قوله لا بعدها) والفرق انه قبلها غيرتهم فيها بخلافه بعدها لاتهامه بدفع الحدود ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبته وظهرت اماره صدقه فوجهان أو وجههما عدم تصديقه لاتهامه ما لم تقم به ائنة شرح مر (قوله من قطع يد) فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه ورد بان الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد تبع السقوط قطع الرجل فقوله من قطع يد ورجل أي قطع مجموع ذلك حل يعني ان قطعهم ما عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها وهو قطع الرجل للمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (قوله وتختم قتل وصلب) أي لان ما ذكره حق الله تعالى بخلاف حق الآدمي من الاموال والقتل غير المحتم فهو باق فلولى القتل بعد توبته القاتل ان يعفو على الدية أو بقتل فاتقدم من قوله ولو عفا وليه بمال وجب الخ مفروض فيما قبل التوبة شيخنا عزري (قوله ولا باقي الحدود) قال في شرح الروض ولا باقي الحدود الا قتل تارك الصلاة فانه يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه الى الحاكم لان موجب الاصرار على الترك لا الترك الماضي سم (قوله لان العمومات الواردة) كآية الزانية والزاني فاجلدوا الآية والسارق والسارقة فاقطعوا زى (قوله بخلاف قاطع الطريق) أي فوقع في آيته التفصيل فيما قبل القدرة وما بعدها (قوله فيسقط) ومن حد في الدنيا لم يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة بل على الاصرار عليه أو الاقدام على موجب ان لم يتب شرح مر ومفهومه انه اذا لم يحذف في الدنيا يعاقب في الآخرة فيقيد هذا المفهوم بما اذا لم يتب والا فلا يعاقب لان التوبة الصحيحة تسقط أثر العصية اه شرح الروض

فصل في اجتماع عقوبات على واحد وهي اما ان تكون كلها لآدمي والله أعلم او قد ذكرها على هذا الترتيب (قوله لثلاثة) فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعا بل بارادته (قوله وان تأخر) أي القذف (قوله ثم أمهل) نعم ان كان به مرض مخوف يخشى منه الزهوق ان لم يبادر بالقطع بوجوبه على الاوجه حج زى (قوله عجلوا القطع) أي عقب الجلد بلا مهال (قوله فان تأخر) مفهوم قوله وطالبوه وعبارة شرح مر وخرج بطالبوه ما لو طلبه بعضهم فله أحوال حينئذ اذا أخر مستحق النفس حقه وطالب الآخر ان جلد فاذا برى قطع ولا يوالى بينهم ما خوف من فوات حق مستحق

للقذف وان تأخر (ثم أمهل) وحو باحتي يراوان قال مستحق القتل عجلوا القطع وأنا بأبدر بعده بالقتل لثلاثة هلك بالموالاة في فوت القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجود (مهلة) بينهما لان النفس مستوفاة (فان أخر مستحق الجلد) حقه (صبر الآخر ان حتى يستوفي) حقه وان تقدم استحقاقهما الثلاث فوات عليه حقه (أو) أخر مستحق (القطع) عليه حقه

(صبر مستحق القتل) حتى يستوفي حقه لذلك (فإن بادر وقتله عزير) لتعديبه وكان مستوفيا لحقه (ولستحق القطع) حينئذ (دية) لغوات
استيفائه وذكر التعزير ومن زيادتي (٢٣٢) (أو) لزمه (عقوبات الله) كان شرب وزني بكر أو سرق وارث (قدم الاخف)

منها فالأخف وجوباً بحفظ
لمحل الحق وأخفها حد
الشرب في مقام تمهيل وجوباً
حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ثم يمهل
وجوباً ثم يقطع ثم يقتل
وظاهر أن التعزير
لا يسقط وأنه بين القطع
والقتل وأنه لو فات محل الحق
بعقوبة من عقوباته كان
اجتماع عايه قتل ردة ورجم
فعل الإمام ما يراه مصلحة
وعايه ينزل قول القاضي
في هذا المثال يقتل بالردة
وقول الماوردي والرواني
يرجم (أو) لزمه عقوبات
لله تعالى (ولآدمي) كان
شرب وزني وقذف وقطع
وقتل (قدم حقه) أن لم يفوت
حق الله تعالى (أو) كانا
قتلا (فيقدم حد قذف
وقطع على حد شرب وزنا
وقتل على حد زنا المحصن
تقدماً لحق آدمي بخلاف
حد زنا البكر وحد الشرب
فيقدمان على حد القتل لثلاث
يفونا وتعبيري بما ذكر
أولى مما عبر به درس
(كتاب الاثربة والتعازير)
والاثربة جمع شراب بمعنى
مشروب (كل شراب أسكر
كثيره) من خمر أو غيره
(حرم تناوله) وإن قل ولم
يسكر لآية أن الخمر والخمر

النفس أو آخر مستحق طرف الخ اه (قوله صبر مستحق القتل) وفيه أنه يلزم عليه التأخير لا إلى
غاية وقيل يرفعه إلى الحاكم ويطلب منه الاستيفاء أو البراءة أو الأذن لغيره فإن أبي مكن غيره ح ل
(قوله دية) أي في تركه المقتول سم (قوله قدم الاخف) يوهم أن عقوبات الآدمي لا يقدم فيها الأخف
مع أنه يقدم فيها كما يفيد أيضاً كلامه فيها فاعل الاخصر أن يقول ومن لزمه عقوبات الجمع وطالبوه
بها والله تعالى قدم الاخف منها (قوله وأنه بين القطع والقتل) الراجح أنه قبل القطع أخذ من
قولهم يقدم الاخف شوري وم (قوله وأنه لو فات الخ) مفهوم قوله قدم الاخف فكانه قال هذا
أن وجد فيها أخف (قوله وعليه) أي على ما يراه الإمام مصلحة وعبرة شرح م ويمكن الجمع بينهما
بحمل كل على ما يراه الإمام مصلحة فإن أكثر المردون في زمنه كانت المصلحة قتله للردة وإن أكثر الزناة
المحصنون في زمنه كانت المصلحة قتله للزنا (قوله يرحم) أي ويدخل فيه قتل الردة لأن الرجم أكثر
نكالا وصحح هذا الشهاب الرملي شوري (قوله أو كما قتلا) أي أو كان يفوت حق الله تعالى لكن
كانا قتلا فإنه يقدم حق آدمي وإن فوت حق الله (قوله وقيل على حد زنا المحصن) مثال لقوله أو كانا
قتلا (قوله بخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله أن لم يفوت حق الله

درس كتاب الاثربة والتعازير

أني بيان حكمهما من حرمتهما واخذ بها وكان شرهما جازاً أول الاسلام يوحى ولوالى حد يزيل العقل على
الاصح ثم حرم وهذان من جملة الكليات الخمس والمقصود به حفظ العقل وشرب الخمر من الكبائر وجمع
الاثربة لاختلاف أنواعها وإن كان حكمها متحدداً لم يعبر بحد الاثربة كما قال أي في المهاج قطع
السرقة لأن الغرض الأعظم منها بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم بالضرورة والغرض هنا
بيان التحريم تخفيفاً بالنسبة لكثير من المسائل شرح م وجمع التعازير لثلاثة أسباب ولاختلافها
 باختلاف الأشخاص والمعاصي (قوله كل شراب) أي ولو بحسب الأصل فلا ترد الخمر المعقودة كما
سببه عليه حل وقوله أسكر ولو بالقوة (قوله أسكر كثيره) قيد بالكثير لينبه على أن المدار على
أسكار الكثير وإن لم يكن القليل مسكراً ولو حذفه لآوهم كلامه بقطع النظر عن كلام الشارح أنه لا يحرم
الأمأ أسكر بالفعل فيخرج القليل الذي لا يسكر مع أنه يحرم ويحده كما لا يخفى (قوله كل مسكر خمر الخ)
هو قياس من الشكل الأول وأتى به بعد الأول لينبه به على أن كل مسكر يسمى خمر أو فضيته أن التبيذ
يقال له خمر لغة بأن يقاس عليه في التسمية فيقاس المتخذ من ماء الزبيب على المتخذ من ماء العنب في
التسمية بالخمر فيكون حينئذ دليل لا صريحاً في تحريم التبيذ فكيف صح أن يقاس الشارح شرب
التبيذ على شرب الخمر في الحرمة والحد الآن يقال ما حده النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا
مأمر بالجلد على شربه لأنه هو المتعارف عندهم فصح القياس عليه حينئذ بالنسبة للحد تأمل
والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايات الأول بيان للرد
والثالثة للتعميم كما يعلم من أصله (قوله ولم يجد غيره) أي سواء وجد غيره أم لا فإنه يحرم تناوله بخلاف
الحد فإنه لا يحيدوان وجد غيره شيخنا وعبرة حل قوله ولم يجد غيره مالم ينته الامر به إلى الهلاك والا
وجب وإن كان لا يمكن العطش بل يشعره قال سم وإذا سكر مما شربه لتداؤ أو عطش أو اساعه لقمة
فضى ما فاته من الصلوات كما صرح به في الارشاد لأنه تعمد الشرب بمصلحة نفسه اه (قوله أسفل

اناء الخ) ما لم يستحجر فان استحجر ولم يسكر لم يحرم أى من حيث الاسكار وان حرم من جهة النجاسة
(قوله ملتزم تحريمه) لم يقل مسلم مكاف مع أنه أخصر وأظهر لادخال السكران فانه غير مكاف عنه
(قوله وبتحريره) قد يقال يغني عنه ملتزم تحريمه الا أن يقال التزام تحريمه يكون في ضمن التزام جميع
المحرمات اذ باسلامه التزم تحريم جميعها ولا يلزم منه علمه بحرمة عين هذا التحريم نخينا (قوله وحده)
معطوف على حرم تناوله (قوله أى يتناول ذلك) أى وهو غير مستهلك وكان تناوله على وجه معتاد
أخذ من قوله بعد لا يتناوله الخ (قوله في التعريف) أى الصابط (قوله السكران) أى اذا شرب حال
سكره بعد حده أو لا فانه يحل ثانيا حال صحوه أخذ ما يأتى أنه لا يحل حال سكره ع ش (قوله فلاحه)
لم يقل ولا حرمة لانه لو قاله لم عليه أن يكون بعض أفراد من خرج لا يحرم عليه مع أن فيهم من يحرم
عليه وهو الكافر س ل (قوله ومكره) لكن عليه أن يتقايه وجوبا س ل وعبارة م ر ومكره
ويلزم كل آكل أو شارب حرام تقيؤه ان أطاقه كفى المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لزمه التناول لان
استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداء لم زال سببه فاندفع استبعاد الاذرى لذلك
(قوله وموجر) عطف خاص على عام لانه من أفراد المكروه في ع ش الموجر من غص بلقمة فأنزلها
جوفه بخمر اه وظاهر أن حاله الموجر على تلك الصورة يمنع منه قول الشارح ومن شرق بلقمة اذ يكون
حينئذ نكرارا (قوله ان قرب اسلامه) أى ولم يكن مخالطا للمسلمين اه حل (قوله ومن شرق)
مفهوم قوله ولا ضرورة قال ع ش على م ر واذا مات بشربه في هذه الحالة مات شهيدا الجواز تناوله له بل
وجوبه بخلاف ما لو شربه بعد ما غص به ومات فانه يكون عاصيا لتعديده بشربه اه وقرره شيخنا ح ف
وعبارة شرح م ر ومن شرق بلقمة أى وخشى هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم يتمكن من اخراجها اه قال
ع ش عليه ومفهوم قوله وخشى هلاكه أن خشية المرض مثلا لا تجوز له ذلك (قوله ولم يجد غيره) ولو بول
نحو كلب فيقدمه عليه قل على الجلال وعدم الوجدان المذكور ليس بقيد في نفي الحد فلا فرق للشبهة
كفى التداوى الآتى في قوله فلا يحده به وان وجد غيره زى وس ل وخرج بنى الحد نفي الحرمة الذى لم
يتعرض له هنا فانه قيد فيه وكأنه انما قيد به لانه في بيان محترز قول المتن ولا ضرورة والضرورة لا تتحقق
الا اذا لم يجد غيره كما اشار له حل وفيه أنه اذا كان ليس قيد في نفي الحد لا يظهر قول المتن ولا ضرورة
وكان الانسب حينئذ أن يقول ولا حاجة وقد يقال هو قيد في نفي الحرمة فقط ويقيد الحد بعدم الحاجة
كما يؤخذ من قوله لا يتداوى تأمل (قوله وانما حد الحنفى) أى اذا رفع لقاض شافعى لان العبرة بعقيدة
القاضى كما قاله س ل وهو وارد على مفهوم ملتزم تحريمه (قوله وان اعتقد حله) أى في القدر الذى
لا يسكر أما القدر المسكر فيحرم اجماعا كما صرح به حج وقل على الجلال (قوله لقوة أدلة تحريمه)
هذا يدل على أن لتحريمه أدلة أخرى غير القياس (قوله ولان الطبع الخ) بهذين التعليين فارق ذلك
عدم وجوب الحد بالوطء في نكاح بلاولى ومع حده بذلك تقبل شهادته لانه لم يرتكب فسقا في اعتقاده
المعذور فيه اذا العبرة في الحد بعقيدة الامام وفي رد الشهادة بعقيدة الشاهد ولهذا لو غصب أمة باعتقاده أنه
يزنى بها ثم تبين أنها ملك فسيق ورددت شهادته س ل (قوله مسكر) أى كل منهما (قوله لا يحده به)
لكن يعزى س ل (قوله ولا ترد الخمرة المعقودة) أى على مفهوم قوله كل شراب وقوله ولا الحشيش
المذاب أى على منطوقه ومحل في الحشيش المذاب اذا لم تصرف فيه شدة مطربة والاصار كالخمر في النجاسة
وفي الحد كالخمر اذا ذيب وصار كذلك بل أولى والفرق بأن للحشيش حالة اسكار وتحريم بخلاف الخبز
مثلا لا أثر له ولا دليل عليه بل سياق ذلك يؤكده ما قلنا وفاقا في ذلك لطلب وخلافه لم يوافق اه مم

يتناول ذلك لانه صلى الله
عليه وسلم كان يحد في الخمر
رواه الشيخان وصحح
الحاكم خبر من شرب
الخمر فاجلدوه وقيس به
شرب النبيذ وانما حرم
القليل وحده وان لم يسكر
حسب المادة الفساد كما حرم
تقبيل الاجنبية والخلوة بها
لافضائهما الى الوطء
ودخل في التعريف
السكران وخرج القيود
المذكورة فيه أضدادها فلا
حد على من اتصف بشئ
منها من صبي ومجنون
وكافر ومكره وموجر
وجاهل به أو بتحريره ان
قرب اسلامه أو بعد عن
العلماء ومن شرق بلقمة
فأساغها به ولم يجد غيره
وانما حد الحنفى بتناوله
النبيذ وان اعتقد حله
لقوة أدلة تحريمه ولان
الطبع يدعوا اليه فيحتاج
الى الزجر عنه وخرج
بالشراب غيره كبنج
وحشيش مسكر فانه وان
حرم تناوله خلافا لعضم
لا يحده به ولا ترد الخمرة
المعقودة ولا الحشيش
المذاب نظرا لاصلهما
ويحد بما ذكر (وان جهل
الحد) به لان حقه أن يمنع
منه (لا) تناوله (تداوى أو
عطش) فلا يحده به وان

وجد غيره كما نقله الشيخان عن جماعة واختاره النووي

الرافعى فى الشرح الصغير (ولا)

(بحقن وسعوط) بفتح
السين لان الحد للزجر ولا
حاجة فيهما الى زجر (وحد
حرأربعون) جلدة ففي
مسلم عن أنس رضى الله
عنه كان النبي صلى الله
عليه وسلم يضرب في الخمر
بالجر يد والنعال أربعين
وعن علي رضى الله عنه
جلد النبي صلى الله عليه
وسلم أربعين وجلد أبو بكر
أربعين وعمر ثمانين وكل
سنة وهذا أحب الى (و)
حد (غيره) ولو مبعضا
(عشرون) على النصف
من الحرك نظائره وتعيرى
بغيره أعم من تعبيره
بالريق (ولاء) كل من
الاربعين والعشرين
بحيث يحصل بهازجر
وتنكيل فلا تفرق على
الايام والساعات لعدم
الايلام فان حصل بها
حينئذ ايلام قال الامام
فان لم يتخلل ما زول به الالم
الاول كفي والافلا ويحد
الرجل قائما والمرأة جالسة
وتلف امرأة أو نحوها عليها
ثيابها وكلمرة الخنثى فيما
يظهر اكن يحتمل أن
لا يختص بان ثيابه المرأة
ونحوها ويحتمل تعمين

على المنهج ع ش على مر (قوله لشبهة قصد التداوى) الاضافة بيانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك
ان لا يبقى له طعم ولا لون ولا ريح لانه لا يظفر لعدم ابحاثها حيث قد حل لانه لا يلزم من الحرمة الحد كذا
المكره فانه وان حرم لا يحده (قوله كخبر الخ) هل يتقيد بالجماد كما مثل أو مثله المائع في شرح الروض
ما يفيد الثاني (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذا مصادرة وعبرة مر لا ضمه حلاله وذهاب عينه (قوله
بحقن) أى فى الدبر وان حرم وسعوط أى فى الأنف أى وان سكر منهما اذ لا تدعو النفس له ويفارق
افطار الصائم لان المدار ثم على وصول عين للجوف شرح مر (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود
فان المراد به مصدر (قوله أربعون) خلافا للثلاثة اثلاثة حيث قالوا انها ثمانون زى (قوله كان
النبي صلى الله عليه وسلم يضرب الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجع فى الصحابة من عدالة جميعهم أشكل
شربهم الخرفانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شربه عرضت له شبهة تصور هاتى نفسه تقتضى جوازه
فشرب تعويلا عليها وليست هى كذلك عن من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذاك شرب على
مقتضى اعتقاده والعبرة بمقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه فانه دقيق ع ش على
مر (قوله أربعين) أى فى غالب أحواله والافقد جلد ثمانين كفى جامع عبد الرزاق حل (قوله
سنة) أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) هو من كلام على الراوى رضى الله عنه أى الاربعون كفى
ع ش وحل وقال الشورى أى الثمانون وهو الظاهر وعبرة حل وهذا أحب الى أى الاربعون
بدليل سياق الحديث وفيه أن ما فعله عمر اشهر بين الصحابة فصارا جاعا فواجه المخالفة وأجيب بأن
الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه وفى زى مانعه قال الزركشى الاحب الاول لانه السنة
وقته صلى الله عليه وسلم شارب الخمر فى المرة الرابعة منسوخ اه (قوله بها) أى الضربات (قوله ما يزول
به) أى زمن يزول فيه فالباء بمعنى فى (قوله والافلا) وبحث الاذرى حرمة مطلقا بغير رضا المحدود
لما فيه من زيادة الفضيحة مع مخالفته للمأثور وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه اذا جازله الزيادة على
الاربعين فهى تعزير وهذا أولى اه حج وزى (قوله ويحد الرجل قائما) أى ندبا ع ش (قوله
وتلق) أى وجوبا وهو بضم اللام من باب رد حل واستحسن الماوردى ما أحدثه ولاية العراق من
ضربها فى نحو غرارة من شعر زيادة فى سترها وان ذا الهيئة يضرب فى الخلاء اه شرح مر (قوله
امرأة) أى امرأة أخرى غير المحدودة وقوله أو نحوها كالمحرم وقوله عليها أى على المرأة المحدودة اذا
انكشفت (قوله وكالمرأة الخنثى) أى فى كونه يحد بالسا (قوله ويحتمل تعيين المحرم) لانه مع
النساء كرجل ومع الرجال كامرأة حج زى وهو المعتمد وقوله ونحوها كالمسوح (قوله بنحو
سوط الخ) أى فى حق السليم القوى أما غيره فيجلد بنحو عسكال ولا يجوز بسوط شرح مر فلو
خالف وجأه بالسوط فالذى يظهر عدم الضمان كالجود فى حر أو برد ومات به أو جلد على المقاتل اه
سم (قوله ان رآه) أى القدر المزداد (قوله ورآه على) هذا يدل على أن اسم الإشارة فى قوله وهذا
أحب الى راجع للثمانين حل لكن يرجع عنه فكان يجلد فى خلافه أربعين شرح مر (قوله هذى)
أى تكلم بما لا ينبى (قوله افترى) أى قذف س ل (قوله وحدا لاقتراء ثمانون) يلزم عليه ترك
حد الشرب لانهما حد للقذف فلا ينتج الدليل المدعى وأجيب بأن القذف غير محقق (قوله تعازير)

المحرم ونحوه ويحصل الحد (بنحو سوط وأيد) كتحال وعصى معتدلة والطراف ثياب بعد قتلها حتى تستد
 (وللامام زيادة قدره) أي الحد عليه ان رآه فيبلغ الحر ثمانين وغيره أربعين كما فعله عمر رضي الله عنه في الحرور آه على رضي الله عنه قال
 لانه اذا ضرب سكر واذا يكره هدي واذا هدي افترى وحده الافتراء ثمانون (وهي) أي زيادة قدر الحد عليه (تعازير) لاجلها لا لما جاز تركه

وأعترض بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يد اوبه وأجيب بما أشرت اليه بانه اذير من أن ذلك الجنایات تولدت من الشارب قال الرافي وليس شافيا فان الجنایة لم تتحقق حتى يعزر والجنایات التي تتولد من الحر لا تنحصر فلتجز الزيادة على الثمانين وقدمنعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بان الكل حدو عليه هذا الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يتعتم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام وتعييرى بنحو سوط الى آخره (٢٣٥) أولى عما عبر به الاصل (وحد باقراره

وبشهادة رجلين أنه شرب مسكرا) وان لم يقل وهو عالم مختار لان الاصل عدم الجهل والا كراه وقوله أنه تنازعه المصدران قبله فلا يحذر بريح مسكرو لا يسكر ولا يقيء لاحتمال الغلط أو الاكراه والحديد رأ بالشبهة (وسوط العقوبة) من حد وتعزير فهو أعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أي غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب ويايس) بان يكون معتدل الجرم والرطوبة للائباع فلا يكون عصا غير معتدلة ولا رطبا في شق الجلد بثقله ولا قضيبا ولا يايسا فلا يؤلم خلفته وفي خبر مرسل رواه مالك الامر بسوط بين الخلق والجديد وقيس بالسوط غيره (ويفرقه) أي السوط أو غيره من حيث العدد (على الاعضاء) فلا يجمع على عضو واحد (ويتقى المقاتل) كشفرة نحس وفرج لان القصدر دعه

أي فيها شبه بالتميز لجواز تركها وبالحد لجواز بلوغها أربعين زى (قوله وليس) أي هذا الجواب شافيا فان الجنایات لم تتحقق أي لا يلزم تحققها ووجودها الآن يقال ذلك مظنة لما حل قال خط في الاقناع والمعتمد أنها تعزيرات وانما تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد (قوله ألفاظ مشعرة الخ) كقولهم وحد عمر ثمانين وقوله عليه الخ هو أحسن الاجوبة عزيزي (قوله بان يتعتم بعضه الخ) قضيته أن الامام لا يضمن لومات ولم يقل بذلك أحد من أئمة المذهب حل واعتمد ع ش على م عدم الضمان ثم قال هذا بخلاف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال من قوله والزائد في حد يضمن بقسطه الا أن يقال نفي الضمان مبني على كون الزائد حدا لا تعزيرا والضمان مبني على أنه تعزير (قوله باقراره) أي الحقيقي زى واحترزه عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرمى غيره بشرب الخمر فيدعي عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب لليمين من نسب اليه شربها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين ع ش على م (قوله وان لم يقل) أي كل منه ومن الشاهدين (قوله لان الاصل الخ) يحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث اشترط التفصل فيهما في الاقرار والشهادة حل وفرق س ل بان مقدمات الزنا قد تسمى زنا كافي خبر الايمان تزنيان فاحتيط فيه (قوله وسوط العقوبة) السوط كما قاله ابن الصلاح المتخذ من جلود نلوى وتلف سمي بذلك لانه يسوط اللحم بالدم أي يخلط به سم (قوله بين قضيب الخ) أي وجوبا م (قوله أي غصن) أي دقيق جدا كافي م وقوله غير معتدلة بان تكون كبيرة كما يدل عليه قوله بأن يكون معتدل الجرم أي لا صغيرا ولا كبيرا (قوله بين الخلق) بفتح اللام أي البالي ع ش على م (قوله وقيس بالسوط) اراد هنا بالسوط المتخذ من جلد كما قاله ابن الصلاح وهذا بخلاف قوله سابقا وسوط العقوبة فانه اراد به ما هو أعم من هذا فاذا ذكره ابن الصلاح تفسيره في أصل اللغة سم (قوله ويفرقه) أي وجوبا حل (قوله ويتقى المقاتل) أي وجوبا فلولومات لا ضمان لانه تولد من مأموره في الجلة وليس مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف التعزير حل (قوله لانه مستور بالشعر غالبا) أي فلا يخاف تشويهه بضربه بخلاف الوجه ومقتضاه أنه لو لم يكن عليه شعر لقرع أو حلق رأس اجتنبه قطعا وما نقل عن أبي بكر رضي الله عنه من أمره الجلاد بضربه وتعليقه بان فيه شيطا ماضيف ومحل الخلاف حيث لم يترتب عليه محذور تيم بقول طيب ثقة والاحرم جزما عدم توقف الحد عليه شرح م (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تاذى به والا كره حل (قوله عدل عنه الضارب) ظاهر كلامهم وجوب ذلك حل (قوله ولا تجرد ثيابه) الذي يظهر أن ذلك مكروه شرح م ويبنى حرمة ان كان على وجه من ركعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يؤذى كقميص لا يليق به أو ازار فقط سم على حج ع ش على م (قوله ولا يحد) أي يحرم حده في حال سكره س ل وزى (قوله أجزاء) محله في

لاقتله (والوجه) خبر مسلم اذا ضرب أحدكم فليتنى الوجه ولا به بجمع المحاسن فيعظم أثر شتمه وانما يتقى الرأس لانه مستور بالشعر غالبا (ولا تشديده) ولا يحدو على الارض ليتمكن من الاتقاء بيديه فلو وضعهما أو احدهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخره لانه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا تجرد ثيابه) بقيد زده بقول (الخفيفة) أما الثقيلة كجبة محشوة وفروة فتجرد نظر المقصود الحد (ولا يحد في) حال (سكره) بل بعد الافاقة منه ليرتدع (ولا في مسجد) خبر أبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا حمال أن يتلوث من جراحة تحدث (فان فعل) أي في حال سكره أو في المسجد (أجزاء) أما في الاول فلظاهر خبر البخاري أتى النبي صلى الله عليه وسلم سكران

فأمر بضربه فثامن ضربه بيده ومثامن ضربه بشو به ولفظ الشافعي فضره بوجهه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وأما في الثاني فكالمصلاة في دار مفصولة وقضيته تحريم ذلك وبه جزم البندنيجي لكن الذي في الروضة كاصلها في باب آداب القضاء أنه لا يحرم بل يكره ونص عليه في الام وقولي ولا في (٢٣٦) الى آخره من زيادتي (فصل) في التعزير من العزري المنع وهو لغة

التأديب وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً كما يؤخذ مما يأتي والاصل قبل الاجماع آية واللاقي تخافون نشوزهن وفعله صلى الله عليه وسلم رواء الحاكم في صحيحه (عند المعصية لا حد لها ولا كفارة) سواء أ كانت حقاً لله تعالى أم لأدمى كباشرة أجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجابه الحد وبخلاف التمتع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وأثرت بزيادتي (غالباً) الى أنه قد يشرع التعزير ولا معصية كمن يكتسب باللهو الذي لا معصية معه وقد يتنفي مع اتقاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي لله تعالى وكافي قطع شخص أطراف نفسه وأنه قد يجتمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجتمع مع الكفارة كافي الظهار واليمين الفموس وافساد الصائم يوماً من

السكران ان كان فيه نوع احساس زى (قوله فأمر بضربه) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير والراجع الوجوب بحاجب بأنه محتمل أنه أتى به عقب شربه قبل أن يغيب أو أنه شرب قدراً لا يسكر من ل ولهذا قال الشارح فلظاهر خبر البخاري (فصل في التعزير) وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلاف باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو فيه بل يستحبان الثالث التائب به مضمون خلافاً لأبي حنيفة ومالك زى (قوله وهو لغة التأديب) عبارة تشرح م ر وهو لغة من أسماء الاضداد لانه يطلق على التفخيم والتعظيم قال تعالى ونعزروه وتوقروه وعلى التأديب وعلى أشد الضرب قاموس ويلزمهما التحقير وهو ضد التعظيم (قوله وتزوير) أي مشابهة خط الغير بان يكتب خطاً مشابهاً لخط غيره ليظن أنه خط الغير كما يقع في الحجج المزورة (قوله غالباً) راجع لقوله عززرو لقوله لمعصية ولقوله لا حد فيها ولا كفارة بدليل كلام الشارح الآتي فبين محترز التقييد بالغلبة في الثاني بقوله إلا أنه قد يشرع التعزير ولا معصية الخ وفي الاول بقوله وقد يتنفي مع اتقاء الحد والكفارة وفي الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد الخ وفي الرابع بقوله وقد يجتمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله كمن يكتسب باللهو) كاطبل والغناء الذي لا معصية معه أي وكما في تأديب الطفل والمجنون اه عميرة سم أمان يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت به العادة في مصر نامن اتخذ من يذ كر حكايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذه عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت صورة الاستتجار لان الاستتجار على ذلك الوجه فاسد (قوله الذي لا معصية معه) كاللعب بالطار والغناء في القهاوى مثلاً وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله من ولي لله) المراد به نامن لا يعرف بالشر والولى الحقيقي العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه الموالب على الطاعات المعرض عن الانهماك في المذات والشهوات القائم بحقوق الله وحق العباد حل ما خصا وشبارة زى لو قال كصغيرة صدرت من لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أقبوا ذوى الهيات عثراتهم وعرفهم الشافعي بمن ذكر اه وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم وهو متجه حجب (قوله كافي تكرار الردة) واستمر عليها حل وفيه انه ان عذر ثم قتل كان قتله لا صبراره على الردة وهو معصية جديدة وان أسلم عززرو لا حد فلم يجتمع ما شرح م ر (قوله واليمين الفموس) بان اعترف بأنه حلف باطلا عامداً علماً وأما لو أقيمت عليه بينة فلا يعزر لاحتمال كذبها حل (قوله وبحصل بنحو حبس وضرب باجتهاد) الباء الاولى للتعديف والثانية للسيبنة (قوله وصلب) عبارة م ر وجوز الماوردي صلبه حيا من غير مجاوزة ثلاثة أيام (قوله وتوبيخ بكلام) ولا يمنع طعاماً ولا شرباً ولا يتوضأ ويصلي لا مومياً اه شرح م ر أي بل يطلق حتى يصلي ثم يصلب (قوله لا يخلق) أي لا يجوز بذلك فان فعل به حرم وحصل التعزير حل وظاهر عطفه على نحو عدم حصول التعزير كافي الشورى وبعبارة سم صريح هذا الكلام ان خلق اللحية لا يجزى في التعزير لو فعله الامام وليس كذلك فيما يظهر والذي

رأيت

رمضان بجماع حابله ويحصل (بنحو حبس وضرب) غير مرجح

كصنع ونقي وكشف رأس ونسويد وجهه وصلب ثلاثة أيام فأقل وتوبيخ بكلام لا يخلق لحيته (باجتهاد امام) جنساً وقد را افراد اوجعوا له في المتعاقب بحق الله تعالى العصفوان رأى المصلحة وتعميري بذلك أعم من قوله بحبس أو ضرب أو توبيخ والصنع الضرب بجمع الكف أو يسقطها

(ولينقصه) أي الامام التعزير وجوبا (عن أدنى حد المضر) فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو النقي عن سنة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو النقي عن نصف سنة

(٢٣٧)

المعتدين رواه البيهقي

وقال المحفوظ ارساله وكما

يجب نقص الحكومة عن

الدية والرضخ عن السهم

وتعبري بما ذكر أعظم من

قوله وجب أن ينقص في

عبد عن عشرين وفي حر

عن أربعين (وله) أي

للإمام (تعزير من عفا عنه

مستحقه) أي التعزير

لحق الله تعالى وإن كان

الامام لا يعزره بدون عفو

قبل مطالبة المستحق له

أما من عفا عنه مستحق الحد

فلا يحده الامام ولا يعزره

لان التعزير يتعلق أصله

بنظر الامام بخلاف أن لا يؤثر

فيه اسقاط غيره بخلاف الحد

﴿فرع﴾ للاب وإن علا

تعزير موليه بارتكابه مالا

يليق قال الرافعي ويشبه أن

تكون الامم مع صبي تكفله

كذلك وللسيد تعزير

رقيقه لحقه وحق الله

وللزوج تعزير زوجته

لحقه كنشوز وللعلم تعزير

المتعلم منه

﴿كتاب الصيال﴾

هو الاستطالة والوثوب

(وضمان الولاية و) ضمان

(غيرهم و) حكم (الخن)

وذكرهما في الترجمة من

زيادتي (له) أي للشخص

رأيت في كلام غيره أن التعزير لا يجوز بحاق اللحية وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء وأعله مراد الشارح (قوله ولينقصه الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالي فانه يجبس الى أن يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب الى أن يؤديه أو يموت لانه كالماتل وكذا الوغصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب الى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى مـ شوبري (قوله المحفوظ ارساله) أي والمرسل يحتج به إذا تقوى بغيره ولم يبين الشارح كمـ ما يسوق الاستدلال به ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب اهـ عـ شـ (قوله مالا يلقى) ظاهره ولو غير معصية حل (قوله لحقه) لالحقه تعالى ان لم يبطل أو ينقص شيأ من حقوقه كما لا يخفى شرح مـ فقوله ان لم يبطل أي حق الله وقوله من حقوقه أي الزوج كان ضربت الزوجة خرا فصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب راحة الخمر فله ضربها على ذلك ان أقاد والا فلا ولا يجوز له ضربها على ترك الصلاة على المتمدنـ رسم (قوله وللعلم الخ) هل المراد لحقه كالذي قبله وظاهره وان لم يأذن الولي وفي شرح شيخنا أنه لا بد من اذنه حل ومثله زي ومن ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعاق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم اذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخاضه من المتعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق عـ شـ على مـ (قوله والمتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزبد على الاب والاب لا يؤدب البالغ غير السفيه سيم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه عـ شـ على مـ

﴿كتاب الصيال﴾

درس

انما ذكره عقب ما قبله لانه لا يناسبه في مطلق التعدي لان التعزير بسببه التعدي على حق الله تعالى أو حق عباده (قوله هو) أي لغة وقوله والوثوب أي الهجوم عطف تفسير اهـ عـ شـ وقال عبد البر هذا معناه لغة وعرفا اهـ وقيل ان هذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو الوثوب على معصوم بغير حق برماوى (قوله وضمان الولاية) جمع ولي كولي الصبي والمجنون اذا فعل فيهما ما يوجب الضمان ويمكن شمول ذلك لصاحب الدابة لانه لما كان حافظا لها كان الولي عليها (قوله وضمان غيرهم) كالجلاد والخائن اذا كان الخائن غير ولي (قوله دفع صائل) شمل الحامل فله دفعها ولا يضمن حملها الوأدى الدفع الى قتله سم وفرق بينه وبين الجنابة حيث يؤخر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهما موجودة مشاهدة حال دفعها وهي الصيال مـ لـ ومـ (قوله أيضا دفع صائل) أي عند غلبة ظن صياله اهـ شرح مـ أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهمه بل ولا الشك فيه أو ظنه ظنا ضعيفا على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لان معناه الظن القوي وهل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله وشترط الوجوب الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج عـ شـ على مـ أي بان كان الصائل مسلما محقون الدم (قوله ومنفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لانلاف نفسه ولانلاف منفعة فلا حاجة الى قوله أو منفعة اهـ سم (قوله وبضع) أي ولولا جنسية اذا لا سبيل لابطاحه ويتجه وجوبه أيضا على مقدمات لو طء كقبلة اذا لا تباح بالاباحة وتقدم أن الزنا لا يباح بالا كراه في حرم على المرأة أن تستسلم لمن صال عليها ليرتضى بها مثلا وان خافت على نفسها الهلاك اهـ شرح مـ فالمراد بالجواز المستفاد من الاام في قوله له ما يشمل

وصكافروا و رقيق ومكف وغيره (على معصوم) من نفس وطرف ومنفعة وبضع ومقدساته كتنقيط ومعاقبة (دفع صائل)

مسلم

الوجوب وقال زى نعم يجب الدفع على من يئس مال محجور أو وقفاً أو دبعة على ما في الأحياء وعن مال نفسه المتعلق به نحو رهن أو أجرة على ما بحثه الأذرى اه (قوله ومال وان قل) واستشكل باعتبارهم في القطع في السرقة التصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على ظلمه حيث لم يترك الأخذ مع اطلاع المالك ودفعه شورى وأجيب أيضاً بأن السرقة لما قدر حدها قدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمته عدم التقدير هنا أنه لا ضابط للصيال من ل (قوله واختصاص) يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه سم وكذا لو كان يئس وظيفة بوجه صحيح فله دفع من يئس في أخذه ما منه بغير وجه صحيح وان أدى إلى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى أن الشهاب حجج أفتى بذلك فليراجع سم على حجج ع ش على مر (قوله أم لغيره) في شرح شيخنا أنه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه حل وضعفه سم على حجج وأقره ع ش (قوله الآية فن اعتدى الخ) فيه أن الآية في المعتدى بالفعل والصائل لم يعتد بالفعل الآن يقال الآية شاملة للمعتدى حكماً وهو صيد الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى فاعتدوا عليه الخ الاعتداء في قوله فاعتدوا عليه للشاكلة والأفلا يقال له اعتداء والمثلية في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الأفراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاختف فلا خوف أي ولو كان صائلاً بالقتل مر بزيادة (قوله من قتل) وجه الدلالة أنه لما جعل شهيداً دل على أنه القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيداً كان له القتل والقتال زى (قوله دون دينه) أي إذا حل أي الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير حل ومعنى الحديث من قتل لاجل التبع عن دينه أو لاجل التبع عن دمه أي نفسه وكذا يقال في الباقي قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل ونحت وهو تقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لاجل وهو مجاز وتوسع قال الطيبي دون هنا بمعنى قدام كقول الشاعر

* تزيل القذى من دونها وهي دونه * اه شورى (قوله نعم لو صال) استدراك على قوله له دفع صائل (قوله ان يقي روحه بماله) ظاهره ولو كان ذاروح غير آدمي لانه دون آدمي وكل من المكروه والنفس لا يباح بالاكرام بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح حل ومر (قوله أولى وأعم) وجه الأولوية أن النفس تشمل غير المعصومة ووجه العموم شموله لمقدمات الوطء والاختصاص اه شيخنا (قوله في بضع) ولوليمة أو لهدية وسواء قصده مسلم محقون الدم أم لا كما يؤخذ من مر (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم عن الذي فليحرر ولكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من حصول الشهادة له دون الذي سم (قوله بأن يكون كافراً) لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادنا من أن من قصده إذا جاز الأسر وعلم أنه إذا امتنع قتل جاز له الاستسلام (قوله بل يجوز الاستسلام له) بل يسن لخبر كن خير ابني آدم أي قابيل وهابيل وخيرهما المقتول لكونه أسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم عثمان رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربعمائة من ألقى منكم سلاحه فهو حر وعمل جواز الاستسلام إذا لم يمكنه هرب أو استغاثه كما قاله البرماوى وعبد البر ولا يرد عليه استسلام عثمان مع إمكان الاستغاثه لانه مذهب صحابي وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدي إلى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح مر بزيادة وقوله بل يسن أي إذا كان المصول عليه ملكاً أو كان توحيد في زمانه وكان في

ومال وان قل واختصاص كجلدميته سواء أكانت للدافع أم لغيره الآية فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه وخبر البخاري انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصره وخبر الترمذي ومحمه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صال مكرهاً على اتلافه مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقي روحه بماله كما يناول المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكروه وقول على معصوم أولى وأعم من قوله على نفس أو طرّف أو بضع أو مال (بل يجب) أي الدفع (في بضع) في (نفس ولو مملوكة قصدها غير مسلم) بقيد زده بقولي (محقون الدم) بأن يكون كافراً أو بهيمة أو مسلماً غير محقون الدم كزان محسن فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وشرط الوجوب

في البضع وفي نفس غيره أن لا يخاف الدافع على نفسه (فيهدر) أي الصائل ولو بهيمة فباحصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولادية ولا قيمة ولا كفارة لانه مأمور بقتاله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لاجرة ساقطة) عليه مثلاً كسر هأى لانه يهدر وان كان دفعها واجبا أو لم تدفع عنه الا بكسرها اذ لا قصد لها ولا اختيار (٢٣٩) بخلاف البهيمة نعم ان كانت موضوعة

بمحله أو حال يضمن به كأن وضعت بروشن أو على معتدل لكنهما مائة هدرت (وليدفع) الصائل (بالاخذ) فالأخذ (ان أمكن) كهرج فزجر فالاستغانة فضررب بيد فبسط فبعصا فقطع فقطل) لان ذلك جوز للضرورة ولا ضرورة في الاتقل مع امكان تحصيل المقصود بالأخذ نعم لو انعم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وقاعدة الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفاء بمادونهما ضمن ومحل رعاية ذلك في غير الفاحشة فلور آفدا ولج في أجنبية فله ان يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة ومحله أيضاً في المعصوم أما غيره كحربي ومريد فله قتله لعدم حرمة أما اذا لم يمكن الدفع بالأخذ كأن لم يجد الاسكينا فيدفع بها (ولو عضت يده) مثلاً (خلصها بفك فم) ان عجز عن فكها خالصها) بضرره فبسلها) أي اليد منه

بقائه مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام م ر زى (قوله في البضع) أي بضع الغير لقول م ر يحرم على المرأة ان تسلم لمن صال عليها أن يزني بهامثلاً وان خافت على نفسها لانه لا يباح بالاكره (قوله فيما حصل) في سيية متعلقة يهدر والباء في قوله بالدفع سيية أيضاً وقوله من قتل وغيره بيان لما (قوله فلا يضمن) يستثنى من عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه القود قاله الزبيلي س ل (قوله مأمور بقتاله) أي مأذون به لقول المصنف له دفع صائل (قوله وفي ذلك مع ضمانه منافاة) أي مع أن له اختياراً فلا ترد الجرة فانه وان كان دفعها واجبا مع أنها مضمونة لكن لا اختيار لها تدبر (قوله لاجرة) معطوف على الضمير في يهدر بدون فاصل وهو ضعيف كما قال ابن مالك وبلا فصل يرد (قوله لانه) أي ان كانت موضوعة بمحل لا يضمن به أخذاً مما يأتى في الاستدراك وقوله اذ لا قصد لها ولا اختيار أي مع عدم تقصير الواضع فلا يقال ان هذا التعليل يأتي في الاستدراك لان فيه تقصيرا (قوله كأن وضعت الخ) هو على اللبس والنشر المرتب وقوله بروشن المراد به غير المعتدل بدليل المقابلة كذا قيل والظاهر أن المراد ما هو أعم من المعتدل وغيره ويكون المراد الروشن الخارج لانه حينئذ يضمن متلفه فكذا ما وضع عليه ويكون قوله أو معتدل مراد منه غير الروشن فتحسن حينئذ المقابلة (قوله هدرت) أي ويضمن واضعها ما تلف به التقصير بوضعها على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة ع ش على م ر (قوله وليدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه شرح م ر (قوله فاستغانة) قضيته أنه لا يجوز الاستغانة مع امكان الدفع بالزجر وليس بصحيح بل هو بخير بينهما ان لم يترتب على الاستغانة الحاق ضرر به أقوى من الزجر س ل وزى (قوله فقطع) ويجوز هنا العض ويظهر انه بعد الضرب وقبل قطع العضو س ل وم ر (قوله وقاعدة الترتيب الخ) فان اختلفا في امكان التخلص بدون ما وقع به صدق الدافع بيمينه لعسرا قامة اليقنة على ذلك ولكن الحكم كذلك في مسألة العض س ل وع ش على م ر (قوله وان اندفع بدونه) المعتمد وجوب الترتيب في الفاحشة ولو محصنا زى وم ر وقال حج محل وجوب الترتيب في غير المحصن أما هو فيبدأ في القتل لا هداره والقائل بوجوب الترتيب فيما جاب بأن قتله للإمام بالرجم (قوله لا يستدرك بالاناة) أي لا يدرك منعه من الوقوع بالتأني أي لا يحصل منعه منه بذلك فالسين والناء زائدان والضمر راجع للواقع على حذف مضاف وهو منع في قولنا منعه والاناة بوزن قناة التأني والتراخي والظاهر أنه اسم مصدر لتأني (قوله الاسكينا) أي ويقدم أو لا الضرب بظهرها فان لم يندفع فبعدها اه (قوله بضرره) أي الفم كافي م ر (قوله فبسلها منه) ففقه عينه فقطع لحية فعضرخصيته فبعج بطنه شرح م ر فالمراتب حينئذ سبعة (قوله والمعضوض معصوم أو حربي) أما اذا كان المعضوض غير من ذكر بأن كان زانيا محصناً أو تارك صلاة بعد الأمر بها أو قاطع طريق فيضمن لانه لا ينبغي لئله أن يفعل بالعاض ذلك زى (قوله وبعج بطنه) أي شقها اه مختاراً وبابه قطع اه (قوله وهو كذلك) أي ان علم أنه لا يفيد (قوله كأن رمى) أي هو أو حرمة المنظور اليها بخلاف الاجنبي لا يجوز له رميه فلور ما هضمه وانما حرم الرمي على الاجنبي

(فان سقطت استانه) والمعضوض معصوم أو حربي (هدرت) كتنفسه وان كان العاض مظلوماً لان العض لا يجوز بحال قال ابن أبي عسرون الا اذا لم يمكن التخلص الا به فان لم يمكنه التخلص الا بالاناة فعضو كفق عينه وبعج بطنه فله ذلك كما علم مما مر وبما تقرر علم أنه لا يجب تقديم الانذار بالقول وهو كذلك (كأن رمى عين ناظر)

مستورة (في داره) ولو
مكتراة أو مستعرة (من
نحو ثقب) مما لا يعد فيه
الراي مقصرا كسطح
ومنارة (بخفيف حصة
وليس للناظر ثم محرم
غير مجردة أو حليلة أو متاع
فأعماء أو أصاب قرب عينه)
فخرجه (فات) فبهدر
(ولو لم ينذره) قبل رمية
لغير الصحيحين لو اطلع
أحد في بيتك ولم تأذن له
فخذه بحصة ففقات عينه
ما كان عليك من جناح
وفي رواية صحيحها ابن حبان
والبيهقي فلا قود ولا دية
والغني فيه المنع من النظر
وإن كانت حرمته مستورة
كأمر أو في منعطف لموم
الاخبار ولأنه ير يدستها
عن الاعين وإن كانت
مستورة ولأنه لا يدرى
متى تستر وتكشف
فيحسم باب النظر وخرج
بعين الناظر غيرها كاذن
المستمع وبالعمد النظر اتفاقا
أو خطأ وبالمجرد مستور
العورة وبما قبله وبعده
الناظر إلى غيره وغير حرمته
وبداره المسجد والشارع
وتحومها وبنحو الثقب
الباب المفتوح والسكوة
الواسعة والشباك الواسع
العيون وبالحفيف أي إذا

مع أنه من قبيل دفع الصائل وهو لا يختص بالموصول عليه لأن منعه من النظر لا ينحصر في خصوص
الرمي ولكن الشارع أباحه لصاحب الحرمه وإن أمكن منعه بهرب المرأة ونحوه ولا بد أن يكون الرمي
حال النظر فلورماه بعد أن وفي ضمنه شرح م ر وع ش (قوله ممنوع من النظر) بأن لا يكون له
شبهة في النظر فإن نظر الخطبة أو لشراء أمة حيث يباح له النظر لم يجز رمية وكذلك لو كان الناظر أحدا موله
كلا لا يجد بقضه م ر فتكون القيود حينئذ أحد عشر (قوله أو مراهقا) فإن قيل المراهق
غير مكلف ولا يستوفي منه الحد فكيف يجوز رمية أجيب بأن الرمي ليس للتكليف بل لدفع مفسدة
النظر من ل (قوله حرمته) أي زوجته وأما أنه ومحارمه ويلحق بذلك ولده الأسر والجد والجيس ولو
غير متجرد شرح م ر ومثل ولده هو نفسه لو كان أمرا دحسنا رشيدى (قوله وإن كانت
مستورة) غاية الرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستعارة وإن كان الناظر
المعبر شرح م ر وهو متعلق بناظر والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان زى (قوله وليس
لناظر الخ) بأن لا يكون له محرم أصلا أو له محرم مجردة كإفسيده دخول النقي على القيد لأن نقي
النقي أثبات (قوله غير مجردة) أي غير مكشوفة ما بين السرة والركبة اذهى عورة المحرم (قوله
فأعماء) معطوف على رى (قوله أو أصاب قرب عينه) أي مما يخطئ منه إليه غالبا ولم يقصد الرمي
إلى ذلك المحل أو لا وعبرة م ر وقضية كلام المصنف التخيير بين رمي العين وقربها لكن المنقول كما
قاله الأذرى وغيره أنه لا يقصد غير العين حيث أمكنه أصابتها (قوله ولو لم ينذره) محله إذا كان لا يفيد
الإنذار أما إذا كان يفيد كأن كان يعلم أنه يذهب نحو خوف فلا يرميه ويضمن حينئذ وهو مرادهم
بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعيين الاختلاف م ر (قوله كما سر) وأعاده نوطه لما
بعده (قوله وخرج بعين الناظر) ظاهره أنها قيد واحد مع أنها قيدان وخرج بالناظر غيره فلا
يجوز رمية وعبرة ع ش على م ر قوله كاذن المستمع وكعين الأعمى وإن جهل الراي عماء وكعين
البصير في ظلمة الليل لأنه لم يطلع على العورات بنظره اه (قوله اتفاقا أو خطأ) أي ولا يجوز رمية
أن علم الراي ذلك نعم يصدق الراي في أنه نعمد وإن لم يتحقق م ر (قوله وبما قبله) وهو قوله إليه
وقوله وبعده وهو قوله أو إلى حرمته ع ش (قوله وغير حرمته) ظاهره وإن كانت أجنبية مجردة وانظر
ما الفرق بينها وبين محرم الناظر المجردة لأن يخص الغير بغير الأجنبية المذكورة أي بأن كانت
الأجنبية مستورة فليحذر (قوله الباب المفتوح) أي لتقصير صاحب الدار ويؤخنها أنه لو كان
الفتاح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز رمية وهو ظاهر من ل فإن تمكن من
اغلاقه لم يجز رمية ويضمن إن رمى وعبرة حج وبنحو الثقب الباب المفتوح ولو بفعل الناظر إن
تمكن رب الدار من اغلاقه اه (قوله والسكوة الواسعة والشباك الواسع) أي إذا كانا في جدار
الراي بخلاف ما إذا كان في جدار الناظر ونظر منهما فإنه يجوز رمية حينئذ لشمول نحو الثقب له لأن
المراد بنحوه ما لا يعد فيه الراي مقصرا وهو حينئذ ليس مقصرا ولا يعد مقصرا إلا إذا كان في جداره
ولا ينافيه قولهم لا لك فتح طاقات وإن أشرفت على ملك غيره لأنه لا يلزم من جواز الفتح جواز النظر
منه إلى حرمته جاره مثلا (قوله ما لو كان للناظر ثم محرم غير مجردة) أي فلا يرميه وإن نظر لحرمته
صاحب الدار أيضا لأن نظره إلى محرمه مانع من الرمي ونظره لحرمته المذكورة مقتض للرمي فيغلب
المانع تدبر (قوله بعيدا عنها) بحيث لا يخطئ منها إليه نعم لو لم يمكنه قصد ها ولا ما قرب منها ولم يدفع

وجده الثقل كحجر وسهم وبما بعده ما لو كان للناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع وبقرب عينه ما لو
أصاب موضعا بعيدا عنها فلا يهدر في الجميع لتقصيره في الرمي حينئذ وقول إلى مجرد ما ع قولى غير مجردة أو متاع من زيادتي وتعييرى

بعضه ثقب أعسم من قوله كوة أو ثقب و بحليلة أعم من قوله زوجة وانما قيد بغير المجردة لحرمة نظره الى ما بين سرقة وركبة محرمه فجاز رمية
اذا كانت مجردة (والتعزير عن يديه) أي التعزير كولي لموليه ووالد لمن (٢٤١) رفع اليه و زوج لزوجته ومعلم لمعلم

منه ولو باذن الولي
(مضمون) على العاقلة
اذا حصل به هلاك لانه
مشروط بسلامة العاقلة
اذا المقصود التأديب لالهلاك
فاذا حصل الهلاك تبين
أنه جاوز الحد المشروط
وظاهر أنه لا ضمان على
معز رقيقه ولا رقيق
غيره باذنه ولا على من طلب
منه التعزير باعترافه بما
يقتضيه ولا على مكرر
ضرب دابة مكررة الضرب
المعتاد لانها لا تأديب الا
بالضرب (لا الحد) من
الامام ولو في حر وبرد
مفرطين ومرض يرجى
برؤه فليس مضمونا لان
الحق قتله (والزائد في حد)
من حد شرب وغيره
كالزائد في حد الشرب على
الاربعين في الحر وعلى
العشرين في غيره (يضمن
بقسطه) بالعدد فلو جلد في
الشرب ثمانين فأتى لزمه
نصف الدية أو في القذف
احدى وثمانين لزمه جزء
من أحد وثمانين جزأ من
الدية وتعييرى بما ذكر
أولى من اقتصاره على حد
الشرب والقذف درس
(ولستقل) بأمر نفسه بأن
كان حرا غير صبي ومجنون

جاز رمي عضو آخر في أوجه الوجهين ولو لم يندفع بالخفيف استغاث عليه فان فقد مغيث سن له أن يفشده
بأنه فان أبى دفعه ولو بالسلاح وان قتله شرح م (قوله والتعزير عن يديه) لما فرغ من الصيال
شرع في ضمان الولاية فقال والتعزير الخ أي ومتلف التعزير لاجل قوله مضمون أو المعنى مضمون
ما ينشأ عنه (قوله ووالد لمن رفع اليه) أي ولم يعاند أماما عاندا بأن توجه عليه حق وامتنع من أدائه
مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل له الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي وأطال
فيه م ر س ل (قوله مضمون) أي ضمان شبه العمد سم (قوله ولا رقيق غيره) نظره في الامام
بأن الاذن بالضرب ليس هو كالقتل وقال ابن الصباغ عندي أنه ان أذن في تأديبه أو تضمنه اذنه
اشترط السلامة بخلاف ما اذا عين له نوعا وقدر ولم يتجاوزمه فانه لا تقصير بوجه حيثئذ س ل فقوله
باذنه أي مع بيان القدر والنوع والاضمن كما أفاده حل وم (قوله ولا على من طلب الخ) شامل
لما اذا كان المطلوب منه بعض الأحاد وفي كلام شيخنا كحج تقييد ذلك بالقاضي حل (قوله ولا على
مكرر الخ) هذا يشبه التعزير (قوله لانها لا تأديب الا بالضرب) وبهذا فارق الصبي فانه يتأديب
بالكلام (قوله لا الحد) معطوف على الضمير في قوله مضمون (قوله لان الحق) أي المقدر فلا
يرد التعزير لانه غير مقدر (قوله يضمن بقسطه) بحث البلقيني ان محل ذلك ان ضر به الزائد وبق
أم الاول والاضمن ديتة قطعا س ل (قوله لزمه جزء الخ) وهو بعير وتسع بعير وتسع بعير لانك
تأخذ من المائة احدى وثمانين يبقى تسعة عشر خذ منها ثمانية عشر واجعلها تسعا تصير مائة واثنتين
وستين تسعا واقسمها على الواحد والثمانين يخص كل واحد تسعا وانسب الواحد الفاضل الى الواحد
والثمانين تجده تسع تسع لان تسعها تسعة لانك اذا نسبت الواحد الزائد على الثمانين الى الاحد والثمانين
تجده تسع تسعها فيخصه من الدية وهي المائة بعير تسع تسعها وهو بعير وتسع بعير وتسع تسع بعير لان
المائة تسعها أحد عشر صحيحة وتسع فتسع تسعها ما ذكر ويسمى جزأ بما ذكر (قوله ولستقل قطع
غدة) بحث البلقيني وجوه اذ قال الأطباء ان عدمه يؤدي الى الهلاك قال الاذرى ويظهر الا كتفاء
بواحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب الساعة ان كان فيهما أهلية لذلك حج
(قوله بأن كان حرا) أي أو مكاتباً أو موصى باعتاقه بعد موت الموصى وقبل اعتاقه كافي م قال سم
بخلاف البعض وان كان بينهما مائة وكان في نوبة نفسه لان المالك البعض حق في البدن أيضا فلا
يستقل هو بذلك (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكفأ مع أنه أخصر ليشمل السكران اذ هو في
حكم المكاف لا مكاف (قوله قطع غدة) هي من الحصة الى البطيخة زى والحصة بكسر الحاء
وتشديد الميم لکنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع ش على م ومثلها في
جميع ما يأتي العضو المتأكل ويجوز السكى وقطع العروق للحاجة ويسن تركه س ل (قوله أخطر)
أي أخوف (قوله بأن لم يكن خطر) يرجع في ذلك لاهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر سم والمراد
به عدل الرواية شرح م (قوله أو كان الترك أخطر) أو جهل حال الترك فيما يظهر حج س ل
وقال ع ش لا يقطع حيثئذ (قوله ولأب) وألحق به السيد في قنة والام اذا كانت قيمة س ل
(قوله ان زاد خطر ترك) ومن باب أولى اذا اختص الخطر به وينبغي الجواز أيضا اذا اتقى الخطر

(٣١ - (بحيرى) - رابع) ولو سفيا (قطع غدة) منه ولو بناتبه ازالة للشين به او هي ما يخرج بين الجلد واللحم عند (ان
لم يكن) قطعها (أخطر) من تركها بأن لم يكن خطر أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو تساوى الخطر ان بخلاف ما اذا كان القطع
أخطر وفهم منه بالاولى أنه لا قطع فيما اذا كان الخطر في القطع فقط (ولاب وان علا قطعها من صغير ومجنون) مع خطر فيه (ان زاد خطر ترك)

بمخلاف غيره لعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج اليه القطع مع عدم الشفقة وقتها ومخلاف ما لو تساوى الخطران أو زاد خطر القطع أو كان الخطر فيه فقط (ولو لهما) ولو سلطاناً أو وصياً (علاج لا خطريه) وإن لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها وفصد ونجم اذله ولاية ماله وصيائه عن التضييع فصيانه بدنه أولى وليس لغيره ذلك وتعبى بوليها أولى من اقتصاره على الأب والجد والسلطان (فلو ماتا) أى الصغير والمجنون (بجائز) من (٢٤٢) هذه المذكورات (فلا ضمان) لتلايمتنع من ذلك فيتضرر إن (ولو فعل)

أى الولي (بهما مانع) منه فتابه (فدية مغالطة في ماله) لتعديه ولا قود وتعبى بما ذكر أولى من اقتصاره على السلطان والصبي (وما وجب بخطأ امام) ولو في حكم أحد كأن ضرب في حصد الشرب ثمانين فات (فعلى عاقلة) لا في بيت المال كغيره من الناس (ولو وحد) شخصاً (بشاهدين ليس أهلاً) للشهادة ككافرين أو عبيدين أو مراهقين أو امرأتين أو فاسقين فات فتعبى بذلك أعم من قوله ولو وحد بشاهدين فبانا عبيدين أو ذميين أو مراهقين (فان قصر) في البحث عن حالهما (فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه) لان الهجوم على القتل ممنوع منه بالاجماع (والا ف) الضمان بالمال (على عاقلة) كالخطأ في غير الحد (ولارجوع) لها عليهما لانهما يزعمان أنهما صادقان (الا على متجاهرين

فيهما كما يؤخذ من قوله الآتى ولو لهما علاج لا خطريه وانما قيد هنا بقوله ان زاد خطر الترك مع ان للاب القطع ولو اتى الخطر بالسكية كما سيأتى في قوله وان لم يكن في تركه خطر وذلك لان كلامه هنا فيما يسوغ للاب فقط وأما ما سيأتى فهو في الاب وغيره من باقى الاولياء سم وحينئذ فله القطع في ثلاث صور ويمتنع في ثلاث أيضاً (قوله مع عدم الشفقة) أى في الأجنبي أو قتلها في القريب غير الاب (قوله ما لو تساوى الخطران) وقارق المستقل بأنه يقتصر للانسان فيما يتعلق بنفسه ما لا يغتفر له فيما يتعلق بغيره حج س ل (قوله أولى من اقتصاره الخ) لانه يوهم أن الوصى ليس له ذلك (قوله فلا ضمان) أى لا بدية ولا كفارة س ل (قوله ولو فعل بهما مانع منه) لو اذن الولي في هذه الحالة لمن فعل بهما ذلك الفعل الممنوع فلا يبعد أن يقال ان كان ذلك المأذون عالماً بالحال وسبب المنع فعليه الضمان وإن كان جاهلاً بذلك فالضمان على الولي إلا أن يكرهه على الفعل فعليه كما في نظيره من الجلاد مع الامام فليحرم ثم ذكر ذلك للعلامة مر فوافق عليه سم (قوله ولا قود) لشبهة الاصلاح والبعضية في الأب والجد ومحل اذالم يكن الخطر في القطع فقط ولم يكن في القطع أكثر وفاقاً لما وردى والافيض من بالقود كما في شرح مر وحينئذ فيصير كلام المتن على ما اذا تساوى الخطران (قوله ولو في حكم) عبارة مر في حد أو تعزير أو حكم في نفس أو نحوها اه والخطأ في الحكم كأن حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمداً (قوله كأن ضرب في حد الشرب ثمانين) فيضمن الحر بنصف الدية والرقى بثلاثة أرباع القيمة لان المضمون هو قسط الزائد على المقدر ع ش (قوله فعلى عاقلة) الا الكفارة ففي ماله على الاصح زى وعبرة س ل قوله فعلى عاقلة أى بالنسبة للقطع والقتل اما بالنسبة للاموال ففي ماله على المرجع وقيل في بيت المال (قوله فان قصر في البحث) أى بان تركه جلة كما قاله الامام زى وس ل (قوله فالضمان بالقود) أى ان كان مكافئاً له وقوله أو بالمال ان لم يكن مكافئاً أو عني على مال شيخنا عزى (قوله لان الهجوم الخ) أى فبتقصيره بترك البحث في ذلك صار متعمداً لا خطأ (قوله فالضمان بالمال على عاقلة) فديقال هو داخل في قوله وما وجب بخطأ امام الخ إلا أن يحمل الاول على ما اذا كان الخطأ باجتهاده في حكم أو حد أو تعزير كما قاله مر وما هنا في سبب الحكم وهو الشهود (قوله لانهما يزعمان الخ) فديقال زعمهما الصدق مع عدم أهليتهما للشهادة لا ينتج عدم الرجوع عليهما على أنه يرد عليه المتجاهران بالفسق فانه موجود فيهما إلا أن يزاد في التعليل مع عدم قصده التدليس (قوله بشهادتهما) أى بسببها (قوله لم يضمن) هذا ان لم يخطئ فان خطأ ضمن وتحملة العاقلة كما نص عليه الشافعى في الخان قال ابن المنذر وأجمعوا على ان الطبيب اذا لم يتعمد لم يضمن بأن كان من أهل الحق في صنعه قال حج ويظهر أنه الذي اتفق أهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه تاديراً لاجل واقفائه ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه أن يعين له المريض الدواء والا لم يتناول اذنه ما يكون سبباً للاتلاف يحمل على غير الحاذق س ل (قوله وان علم خطؤه

الخ

بفسق) فترجع عليهما لان الحكم بشهادتهما يشعر بتدليس منهما وتقرير والاستثناء من زيادتي وبه صرح في الروضة وأصلها (ومن عاج) بنحو قصد هو أعم من قوله ومن نجم أو قصد (بأذن) ممن يعتبر اذنه قأدى الى التلف (لم يضمن) والا لم يفعل أحد (وفعل جلاد) من قتل أو جلد (بأمر امام كفعله) أى الامام فالضمان قوداً أو مالا عليه دون الجلاد لانه آله ولا بد منه في السياسة فلو ضمنه لم يتول الجلاد أحد (د) لكن (ان علم خطؤه فالضمان على الجلاد ان لم يكرهه والا) بأن أكرهه

(فعلهما ويجب ختن مكاف) ومثله السكران (مطبق) له (رجل بقطع) جميع (قلته) بالضم وهي ما يغطي حشفته (وامرأة) بقطع (جزء من بظرها) بفتح الموحدة واسكان المعجمة وهو لمة بأعلى (٢٤٣) الفرج لقوله تعالى ثم أوحينا إليك

أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وكان من ملته الخلق فني الصحيحين وغيرهما أنه اختن ولأنه قطع جزء لا يختلف فلا يكون إلا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطيقه لأن الأولين ليسا من أهل الوجوب والثالث يتضرر به ويخرج بالرجل والمرأة الخنثى فلا يجب ختنه بل لا يجوز زعمي ما في الروضة والمجموع لأن الجرح مع الاشكال ممنوع وقولي مطبق من زيادتي وتعبري بالكف أولى من تعبيره بالبلوغ (وسن) نجيله (السابع ثاني) يوم (ولادته) لمن يراد ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما رواه البيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد والمراد به ما قلناه لما يأتي فعلم بما ذكرته أن يوم الولادة لا يجب من السبعة وهو ما صححه في الروضة وفي المهمات أنه المنصوص المفتى به لكن صحح النووي في شرح مسلم حسابه منها وهو وإن وافق عبارة الأصل وظاهر الحديث

الح) يلحق بعلم الخطأ ما لو أمره بغير معتقده كما مر الخنثى شافعيًا بقتل مسلم بذمي اه شوبري ومتن الروض لأن حقه الامتناع حينئذ اه (قوله فعليهما) ما لم يعتقد وجوب طاعته في المعصية والافعلی الامام فقط س ل وزی (قوله ويجب ختن مكاف) تعبيره بالخنثى أولى من تعبير أصله بالختان لأنه المصدر وهو الفعل وأما الختان فوضع القطع م ر زى ومن له ذكران عاملان بختنان فإن تميز الأصل فهو فقط فإن شك فكالخنثى س ل وم ر قال في الروض وهل يعرف أى العمل بالجماع أو ابول وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالثاني ورجحه في التحقيق اه ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث م ر (قوله بقطع قلته) الباء للتصوير قال م ر ولو تقلصت حتى انكشفت الحشفة كلها فإن أمكن قطع شيء مما يجب قطعه في الختان منها دون غيرها وحب ولم ينظروا لذلك التقاص لأنه قد يزول فيستر الحشفة والاسقط الوجوب كما لو ولد مختونا اه (قوله وهي ما يغطي حشفته) وينبغي إسهالها إذا عادت بعد ذلك لا تجب إزالتها لحصول الغرض بما فعل أولا ع ش على م ر (قوله بقطع جزء من بظرها) وتقليله أفضل وقوله بأعلى الفرج أى فوق ثقبه البول تشبهه عرف الديك شرح م ر وع ش (قوله ثم أوحينا إليك) روى أن نبينا صلى الله عليه وسلم ولد مختونا كثلثة عشر نبيا وإن جبريل ختنه حين طهر قلبه وأن عبدا المطلب ختنه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظر والقول الحاكم أن الذي توارث به الرواية أنه ولد مختونا ومن أطال في رده الذهبي ولا تصحیح اضية حديث ولادته مختونا لأنه ثبت عندهم ضعفه ويمكن الجمع بأنه يحتمل أنه كان هناك نوع تقلص في الحشفة فنظر بعض الرواة للصورة فسموا ختانا وبعضهم للحقيقة فسموا غير ختان وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه أنه لم يولد مختونا شرح م ر واعتمد المدابني وح ف الاول لأنه لو ولد بدون ختان للزم عليه كشف عورته للختان (قوله أن اتبع ملة إبراهيم) يعني أن الذي لم يوح اليك فيه شيء وكان في ملة إبراهيم فاتبعه وحينئذ يكون اتباعه فيه بوحى من عند الله لأنه تابع له فيه بلا وحى (قوله وكان من ملته الختن) أى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى واندفع ما يقال لم يعلم أن الختن عنده واجب أو مندوب والامر بالاتباع يشملهما ومن ثم أتى الشارح بقوله ولأنه قطع جزء لا يخاف الخ لأنه صريح في الوجوب (قوله أنه اختن) وكان ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرين والاول أصح وقد يحمل الاول على حسبه من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقدم وهو اسم موضع وقيل اسم آلة للنجار شرح م ر وختن ابنه اسحق لسبعة أيام وابنه اسمعيل لسبع عشرة سنة شرح المذهب شوبري (قوله كقطع اليد) أى في السرقة مثلا (قوله السابع) أى في السابع كما عبر به في المنهاج ويكره قبل السابع فإن أخر عنه في الأربعين والافق السنة السابعة لأنها وقت أمره بالصلاة شرح م ر (قوله لما يأتي) لما يأتي ما يصلح لأن يصرف الحديث عن ظاهره ويبين أن المراد ما قاله لأن نقل ما قاله عن النص وغيره مما يأتي لا يصلح أن يكون قرينة على أن المراد من الحديث ما قاله وحينئذ يشكل الاستدلال سم ومراده بما يأتي قوله السكت المعتمد الاول الخ (قوله والفرق الخ) وذلك لأن المراد هنا قوة الولد على الختن فناسب عدم حساب يوم الولادة بخلاف الحقيقة لأن المقصود منها تجميل الخير فناسب حساب يوم الولادة زى (قوله ومن ختن) بالبناء للجهول وقوله من ولى أى ختنوا أقما من ولى وقوله مطية حال ويلزم على بناءه لافعال عدم العائد ولا يغني عنه ولى لأنه خاص

المدكو ولكن المعتمد الاول لما مر أنه المنصوص ولقوله في الروضة والمجموع أن المستظهرى نقله عن الأكثرين والفرق بينهما بين العقيقة ظاهر (ومن ختن) من ولى أو غيره

يضمنه ولي) ولو وصيا أو قيا
الحاقا للختن حيث
بالعلاج ولانه لا بد منه
والتقديم أسهل من
التأخير لما فيه من المصلحة
وخرج بالولي غيره فيضمن
لتعديده بالمهلك أما غير
المطيق فيضمنه من ختته
بالقود أو بالمال بشرطه
لتعديده (وموته) أي
الختن هي أعم من قوله
وأجرته (في مال مختون)
لانه لمصلحة فان لم يكن له
مال فعلى من عليه موته
(درس)

فصل فيما تلفه الدواب
من (محب دابة) ولو
مستأجرا أو مستعيرا أو
غاصبا (ضمن ما تلفته)
نفسا وما لا يلا ونهارا سواء
أكان سائقا أم راكبها
أم قائدا لانها في يده وعليه
تعهدا وحفظها وأشرت
بزيادتي (غالبا) الى انه
قد لا يضمن كان أركبها
أجنبي بغير اذن الولي
صيا أو مجنونا لا يضبطها
مثله ما أوتجها انسان
بغير اذن من معها أو غلبته
فاستقبلها انسان فردا
فألفت شيئا في انصرافها
فالضمان على الاجنبي
والناخس والراد ولو سقطت
ميتة أو راكبها ميتا فتلف به
شيء لم يضمن ولو صحبها سائق
وقائد استويا في الضمان

ومن عام (قوله مطيقا) فان ظن اطاقته بقول أهل الخبرة فثابت فلا قصاص ويجب دية شبه العمد كما يحسنه
الزركشي نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فلا دية **س ل** (قوله لم يضمنه ولي) عبارة ع ب لم يضمنه
ان كان وليا أو مأذونه اه فقول الشارح وخرج بالولي غيره وهو الاجنبي الغير المأذون له سم (قوله
غيره) ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختان نحو ولده فيختن معه أيتاما قاصدا بذلك اصلاح شأنهم وإرادة
الثواب وينبغي ان الضمان على المزين لانه المباشر ومن أراد الخلاص من ذلك فلا يرجع القاضي قبل
الختن وحيث ضمنه فينبغي ان يضمن بدية شبه العمد ولا قصاص للشبهة ع ش على م ر (قوله
فيضمن) أي بالدية لانه لم يقصدا هلا كه (قوله فيضمنه من ختته) يحتمل تقييده فيما اذا كان الذي
ختته مأذون الولي بما اذا علم أنه لا يطبق وان جهل ذلك واحتمل فلا يبعد أنه لا ضمان عليه بل على الولي
كما في الجلا دم مع الامام وعلى هذا فهل القول قوله في دعواه جهله بذلك لا يبعد ان القول قوله عند الاحتمال
اه سم (قوله شرطه) شرط القود المكافأة وشرط المال أن يكون معصوما والجاني ملتزم الاحكام
فصل فيما تلفه الدواب **م** (قوله من محب) أي ولو غير مكف م ر والمراد المصاحبة العرفية
ليشمل مالورعى البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا شيخنا ومن ذلك ما اذا اكره
من وليه انسان يسوق دابته أو يقودها أو يرعاها واقتضت المصلحة ايجاره لذلك فقضية ذلك
ان الضمان على الصبي كاركابه لمصلحته فان استعمله صاحب الدابة في سوقها أو قودها أو رعاها بغير
اذن وليه فينبغي ان يكون كالأركب أجنبي شرح م ر سم (قوله دابة) أي في الطريق
فيخرج ما اذا صحبها في مسكنه فدخل فيه انسان فرسته أو عفته فلا ضمان ان دخل بغير اذنه أو
أعلمه س ل ومثلها الكلب العقور شرح م ر ثم قال بخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب
بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أعشى وخرج به أيضا
ربطها بموات أو ملكه فلا يضمن به متلفها بالاتفاق ولو أجره دارا الا يتا معينا فادخل دابته فيه
وتركه مفتوحا فخرجت وأتلفت مالا لك ترى لم يضمنه اه (قوله ولو مستأجرا) ولو قد اذن له
سيده أم لا ويتعلق متلفها برقبته س ل وشرح م ر (قوله نفسا وما لا) ضمان النفس على عاقلة
وضمان المال عليه زى (قوله كأن أركبها أجنبي) وكما لو كان مع الدواب راع فهاجترج وأظلم
النهار فتفرقت الدواب ووقعت في زرع وأفسدت فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة كما لو بد بعيره أو
انفلت دابته من يده وأفسدت شيئا س ل وهذا خارج بقوله من محب لخروجها عن يده حيثن كما
قاله خط وم ر (قوله بغير اذن الولي) قال في ع ب ان أركبها الولي الصبي لمصلحة و كان ممن
يضبطها ضمن الصبي والاضمن الولي سم (قوله لا يضبطها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبي مطلقا
ع ش (قوله فردا) أي بغير اذن من معها فلو أخر قوله بغير اذن من معها عن المستثنين لكان أولى
زى فلو كان كل من النخس والرد باذن من معها فالضمان عليه (قوله والناخس) أي ولو صغيرا عمرا
كان أو غير عير لان ما كن من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره ع ش على م ر
(قوله والراد) انظر الى متى يستعرضه له ولعله مادام سيرها منسوب الى ذلك الراد فلا يرجع رشيدى (قوله
ولو سقطت ميتة) أي بخلاف ما اذا سقطت لمرض أو ريج لان الحي فعلا بخلاف الميت كما قاله ح ل وهذا
أيضا خارج بقوله غالبا (قوله لم يضمن) بخلاف الطفل اذا سقط على شيء وأتلفه فانه يضمنه لان له فعلا
بخلاف الميت زى وح ل (قوله ولو صحبها سائق الخ) الاولى تقديمه على قوله غالبا الا أن يقال ذكره
توطئة لقوله أو راكب الخ لان هذا يخرج بقوله غالبا أيضا لان الضمان حيثن على بعض من معها الاعلى
كل من معها وتضمنهم للراكب شامل لما اذا كان الزمام بيد القائد فليحرر وقيد بعضهم ضمان الراكب

أوراكب معهما أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط (أو) ما (تألف بيوطها أو روثها أو ركضها) ولو متادا (بطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كفا في الجناح والروشن وهذا ما جزم (٢٤٥) به في الروضة وأصلها في باب محرمات

الأحرام وهو المنقول عن نص الام والاصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال للامام بعدم الضمان لأن الطريق لا تخلو منه والمنع منه لا سبيل اليه وعلى هذا الاحتمال جرى الاصل كالروضة وأصلها هنا (مكن حمل حطباً) ولو على دابة (حك بناء فسقط أو تلف به) أي بالحطب (شيء في زحام) مطلقاً (أو في غيره والتألف مدبراً أو أعمى أو شيئاً) (معهما ولم ينههما) ولم يكن من غير الحامل جذب فإنه يضمنه لتقصيره بخلاف ما لو كان مقبلاً بصيراً أو مدبراً أو أعمى ونههما فإن كان من غير الحامل جذب لم يضمن الحامل لهما غير النصف ومثله ما لو كان من غير الحامل جذب في الزحام وفي معنى عدم تنبيههما ما لو كانا أصميين وفي معنى الأعمى معصوب العين لمدأ ونحوه وتعيير بما ذكره (وإن كانت وحدها) ولو بصحراء (فألتفت شيئاً) كزراع ليل أو نهارة (ضمنه ذوبد) ان (فرط) في ربطها أو أرساها

بكون الزمام بيده وهو الظاهر ولوركبها اثنان فعلى المقدم دون الريدف كما أفقته الوالدان فعلها منسوب اليه شرح م ر قال ع ش ويؤخذ من هذه العلة ان المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كريض وصغير اختص الضمان بالريدف اه بحر وفه ولو كان يجانبها ضمناً فلو كان معهما واحد على القتب فالضمان عليهما أثلاثاً كما قاله طب وقيل عليه فقط لأن السير منسوب اليه وقوله عليهما أثلاثاً قال حل هو واضح ان كانت مقطورة والا فالضمان على الراكب على ظهرها اه (قوله أوراكب معهما) هذا أيضاً خرج بقوله غالباً بالنسبة للقائد والسائق (قوله ضمن الراكب فقط) أي لأن استيلاءه عليها أقوى وإن لم يكن زمامها بيده ولو أعمى وكان زمامها بيد غيره حل وخالفه ع ش في الأعمى قال ع ش على م ر تعلق عن م ر وسم وبذلك يعلم ان الضمان على المرأة التي تتركب الآن مع المكرب اه قال وهذا هو المعتمد وقياس ما نقله ابن يونس ان الضمان في مسألة الأعمى على قائد الدابة ان كان زمامها بيده وهو المعتمد اه (قوله أو تألف بيوطها الخ) ضعيف والمعتمد ما في النهاج أنه لا ضمان بالبول والروث مطلقاً ولا بالركض اذا كان معتاداً كما قاله م ر في شرحه (قوله والروشن) عطف تفسير فقد تقدم في باب الصلح تفسيره به شورى (قوله بعدم الضمان) هو المعتمد لكن الركض مقيد بالمعتاد فلو ركضها الركض المعتاد فطارت حصاة لعين انسان لم يضمن بخلاف غير المعتاد ركض شديد في وحل س ل (قوله حك بناء فسقط الخ) نعم لو كان مستحق الهدم ولم يتألف من الآلة شيئاً فلا ضمان كأن بنى بناء ما تلا إلى شارع أو ملك غيره لا ان كان مستويًا ثم مال خلافاً للباقيين في الاخيرة شرح م ر (قوله في زحام) أي اذا لم يعرض الزحام والا كان كغيره ع ن (قوله ولم ينههما) ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لأنه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه ع ش على م ر (قوله مقبلاً بصيراً) قيد الامام والقزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منصرفاً أي محلاً منصرفاً عن الطريق ينحرف اليه كعطفة وقضيته أنه اذا لم يجد اضيق وعدم عطفة أي قربة فلا يكاف العود إلى غيرها انه يضمنه لأنه في معنى الزحام به عليه الزركشي وهو ظاهر شرح م ر (قوله وإن كانت وحدها) هذا قسم قوله من صحب الخ وقد أفقته ابن عجيل في دابة نطحت أخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد أرساها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما بيده والاضمن مطلقاً س ل ومن حل قيد دابة غيره لم يضمن ما ألتفته كالأبطال الحرز فأخذ المال وكذا الوسقط دابة في هذه فنفر من سقطتها بعير وتلف كما صرح به الاصل شرح الروض (قوله ولو واسعا) نعم ان ربطها في الواسع بأمر الامام لم يضمن كالحفر فيه بئر المصلحة نفسه قاله القاضي والبقوي س ل ولو نفر شخص دابة مسببة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أي دخلت في ضمانه في ذنبه اذا نفرها أن لا يبلغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود منه إلى زرعه وان اخرجها من زرعه إلى زرعه غيره فألتفته ضمنه اذ ليس له ان يبقى ماله بماله غيره فان لم يمكن الا ذلك بان كانت محفوفة بمزارع الناس ولم يمكن اخراجها الا بذاخلها مزرعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما ألتفته اه من شرح الروض (قوله بوسط مزارع) أي ولم تنجر العادة بأرساها س ل (قوله لم توسطها) أي لم توسط المريع المزارع فالضمير المستتر

كان ربطها بطريق ولو واسعا وأرساها ولو نهارة المريع بوسط مزارع فألتفتها فان لم يفرط كان أرساها المريع لم توسطها لم يضمن وتعيير بما ذكره أضبط مما عبر به وقولي ذوبد أولى من تعبيره بصاحب الدابة لا يهيم تخصيص ذلك بمالكها وليس مراداً اذ المستعير والمستأجر والمرتهن وعامل القراض والغائب كالمالك (لأن قصر مالك) أي الشيء الذي ألتفته الدابة في هذه تلك

وتركه مفتوحاً في هذه الحالة فلا ضمان لتفريط مالكم واستثنى من الدواب الطيور كحمام أرسله مالكم فكسر شيئاً أو التقط حبة لأن العادة جرت بارسالها ذكره في الروضة كأصلها عن ابن الصباغ (واتلاف) حيوان (عاد) كهرة عهد اتلافها (مضمن) لدى اليد ليلاً ونهاراً إن قصر في ربطه لأن هذا ينبغي أن يربط ويكف شره بخلاف ما إذا لم يكن عادياً وتعييرى بذلك أعم من قوله وهرة تتلف طيراً أو طعاماً إن عهد ذلك منها ضمن مالكم (درس)

كتاب الجهاد

المتأني تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وأتتوا المشركين كافة وأخبر تكبر الصالحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار بيادهم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين والالتعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل

يعود للمرعى والبارز وهو الهاء يعود للزراع (قوله كان عرض الخ) أفتى القفال بأن مثله ما لو مر إنسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا ضمان على سائقه لتقصيره بمروره عليه قال وكذا لو وضع خطب بطريق واسع فزق به آخر فتمزق ثوبه شرح م (قوله أو وضعه في الطريق) أي ولو واسعا وإن أذن له الإمام كإقتضائه إطلاقهم شرح م ومنع ما جرت به العادة الآن من أحداث مساطب أمام الخوانيت بالشوارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالأخضرية مثلاً فلا ضمان على من ألتفت دابته شيئاً منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة ع ش على م (قوله الطيور) شملت النحل وقد أفتى البلقيني في نحل لأنسان قتل جلاً آخر بعدم الضمان لأنه لا يمكن ضبطه م (قوله واتلاف حيوان عاد) دخل فيه الطير والنحل فقوله لا ضمان بارسال الطير والنحل محمول على غير العادي الذي عهد اتلافه م وقال قل على الجلال أنه لا ضمان مطلقاً كما قاله شيخنا زى وخ ط وخالفهما شيخنا م (قوله عاد) أي مجاوز الحد أو للعادة (قوله عهد اتلافها) أي مرتين أو ثلاثاً على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر حجج م ل ومثله خ ط أما إذا لم يعهد ذلك منها فلا يضمن في الأصح لأن العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها إلا حالة تعديها فقط حيث تعين قتلها طر يقال دفعها والدفعها كالماتل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القطة وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملاً فتدفع كما صالت وهي حامل وسئل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتأنف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يواء فهل يضمن مالك المحل متلفها فأجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد والاضمن صاحب اليد اه شرح م وقال البرماوى ويدفع الحيوان بالأخف فالأخف وجوباً وإن أدى إلى قتله كالماتل قال بعضهم ولو كان يندفع بالزجر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التأمل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله لأنه لا يكفي شره إلا بالقتل فراجع (قوله لدى اليد) أي من يؤذيها مادام مؤذيها أي قاصداً إيواءها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر حجج م ل وقوله من يؤذيها أي بحيث لو غابت فتش عليها ع ش على م (قوله إن قصر في ربطه) هذا إذا جرت العادة بانه يربط والام يضمن مطلقاً كالهرة والكب غير العقور اه حل (قوله بخلاف ما إذا لم يكن عادياً) أي فانه إن كان مما لا يعتاد ربطه كالهرة لم يضمن مطلقاً والاضمن نهاراً لئلا يكافهم بالأولى وإن اقتضى ظاهر العبارة خلاف اه عميرة

كتاب الجهاد

(قوله تفصيله) أي الجهاد وقوله من سير النبي أي أحواله كما وقع له صلى الله عليه وسلم في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض شيخنا عزى (قوله غزواته) وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمصطلق والخذق وقريظة وخيبر وحنين والطائف حج وفي شرح المواهب قال ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحد إلا في بن خلف فيها اه فقول حج قاتل بنفسه الخ فيه نظر الآن يراد أن أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال لحضوره فيها بخلاف غيرهما فلم يقع فيه قتال منه ولا منهم (قوله حتى يقولوا لا إله إلا الله) فيه أن الكفار يقولونها وأجيب بأن لا إله إلا الله صار علماً على الشهادتين كما قاله زى وغيره (قوله ولو في عهده) أي وبعد الأمر به مطلقاً لاجل قوله كل عام قل فاندفع ما يقال كيف هذا مع أنه كان مأموراً أولاً بقتال من قاتله فقط لاني كل عام وأيضاً كان ممنوعاً من القتال في الأشهر الحرم (قوله لا فرض عين) أي به توطئة لما بعده ولورد صريحاً على من يقول أنه فرض عين (قوله وقد قال تعالى) عبارة م ل وقوله تعالى (قوله ليتفقوا

في الدين) عبارة الجلال فلولاهل انفر من كل فرقة أى قبيلة منهم طائفة ومكت الباقون ليتفقوا أى
 الساكنون في الدين وليندر وا قومهم اذارجموا اليهم من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الاحكام لعلمهم
 يحذرون عقاب الله بامثال امره ونهيه اه فأشار الى أن ليتفقوا متعلق بمحذوف وجه الدلالة من
 هذه الآية ذكر من التبعية قال في الخازن وسبب نزول هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم لما باغ في
 الكشف عن عيوب المنافقين وفضحهم في تخلفهم عن غزوة تبوك قال المسلمون والله لا نتخلف
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن سرية بعثنا فلما قدم المدينة وبعث السرايا نفر المسلمون
 جميعا الى الغزو وتركو النبي صلى الله عليه وسلم وحده فزلت هذه الآية فالمعنى ما ينبغي ولا يجوز للؤمنين
 أن ينفروا جميعا وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بل يجب أن ينقسموا قسمين طائفة تكون مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة تنفر الى الجهاد لان احكام الشريعة كانت تتجدد شيئا بعد شيء
 والمساكنون مع النبي صلى الله عليه وسلم يحفظون ما تجدوا فاذا قدم الغزاة علموهم ما تجدوا في غيبتهم
 (قوله كل عام) بمعنى انه لا يخليه عنه وان كان قديق في العام مرتين فاكثر كما يعلم من السير لان غزوة
 أحدو بدر الصغرى ثم بنى النصير في الثالثة والحديبية وبنى المصطلق في السادسة فليس المراد انه يفعله
 في العام مرة واحدة فقط كما في شرح الروض (قوله بان يشحن الامام الثغور) لانها اذا شحنت بما
 ذكر كان فيه اخاد لشوكتهم واظهار اقهرهم لجزمهم عن الظفر بشئ مناوالثغور هي محال الخوف
 التي تلى بلادهم شرح م وفي المصباح شحنت البيت وغيره شحنا من باب نفع ملأته (قوله وتقليد
 الامراء) أى الزامهم ذلك بان يرتب في كل ناحية أميرا كافيا يقلده أمور المسلمين من الجهاد وغيره
 شرح الروض (قوله أو بان يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الامرين اما باشحن
 الثغور واما بدخول الامام أو نائبه قال م وهو المذهب لكن شيخنا البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف
 أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الامرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه
 وغيرهم فوافقوا على ذلك سم (قوله فكان الجهاد ممنوعا منه) لان الذي أمر به أول الامر هو التبليغ
 والانذار والصبر على أذى الكفار تألفا لهم زى وعبارة من ل قوله ممنوعا منه أى بقوله لتباين في أموالكم
 وأنفسكم الآية وقوله ثم أبيع أى في قوله فاذا انسلخ الاشهر الحرم الخ وقوله ثم أمر به مطلقا أى بقوله
 واقتلوهم حيث تقفتموهم اه وقال م ثم أمر به أى في السنة الثامنة بعد الفتح بقوله انفروا خفا
 وثقالا وقتالوا المشركين كافة (قوله ثم بعدها أمر الخ) أى بقوله وقتالوا في سبيل الله الذين يقتلونكم
 (قوله في غير الاشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لنا لكنهم أبدلوا رجا بشؤال كانوا تعاهدوا على
 عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيضاوى حيث قال فسيحوا في الارض أربعة أشهر شؤالا وذا العقدة
 وذا الحجة والحرم ع ش مع حذف (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط ولا زمان شرح الروض فعمل
 بذلك ان له بعد الهجرة ثلاثة أحوال (قوله من فيه كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد
 وهو كذلك فلو قام به مراهمون سقط الحرج عن أهل الفرض قال في الروضة وسقط فرض الكفاية
 مع الصغر والجنون والانوثة فان تركه الجميع ثم كل من لا عذر له من الاعذار الآتى بيانها خط م ل
 (قوله سقط عنه) أى ان كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم ان قوله سقط عنه يقتضى ان فاعله
 لا بد أن يكون من أهل الفرض وأفهم قوله سقط أن الخطاب به الكل وهو الاصح وكتب أيضا قوله اذا
 فعله من فيه كفاية أى وان خطب به على جهة فرض العين كن توجه عليه حجة الاسلام والحج في تلك
 السنة بنذر ونحوه فانه يحصل فرض الكفاية اذا تعين لا ينافيه اه شورى ملخصا (قوله وهي
 البراهين) أى التفصيلية وأما البراهين الاجالية ففرض عين (قوله من المعاد) أى الجنائي بضم الجيم

في الدين وأما انه فرض
 في كل عام مرة أى أقل
 فرضه ذلك فكاحياء
 الكعبة ولعله صلى الله
 عليه وسلم له كل عام وتحصل
 الكفاية بأن يشحن الامام
 الثغور بكافئين للكفار مع
 احكام الحصون والخنادق
 وتقليد الامراء ذلك أو
 بأن يدخل الامام أو نائبه
 دار الكفر بالجيوش لقتالهم
 وخرج بزيادتي بعد الهجرة
 ما قبلها فكان الجهاد ممنوعا
 منه ثم بعدها أمر بقتال من
 قاتله ثم أبيع الابتداء به في
 غير الاشهر الحرم ثم أمر به
 مطلقا وشمول التقييد
 بكون الكفار ببلادهم
 لعهد صلى الله عليه وسلم
 مع قولي كل عام من زيادتي
 وشأن فرض الكفاية أنه
 (اذا فعله من فيه كفاية
 سقط) عنه وعن الباقين
 وفروضها كثيرة (كقيام
 بحجج الدين) وهي البراهين
 على اثبات الصانع تعالى
 وما يجبله من الصفات
 ويمتنع عليه منها وعلى اثبات
 النبوات وما ورد به الشرع
 من المعاد والحساب وغير

ذلك (وبجمل مشكاه) ودفع الشبه (وبعلوم الشرع) من تفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها (بحيث صلح للقضاء) والافتاء للحاجة اليهما (وبأمر معروف ونهي عن منكر) أي الأمر بواجبات الشرع والنهي عن محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة أعظم من مفسدة المنكر الواقع ولا ينكر إلا ما يرى الفاعل تحريمه (واحياء الكعبة بحج وعمره كل عام) فلا يكفي احياؤها بأحدهما ولا بالاعتكاف والصلاة ونحوهما إذ المقصود الأعظم ببناء الكعبة الحج والعمرة فكان بها احياؤها وتغييره بحج وعمره أوضح من تعبيره بالزيارة (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وغيره ككسوة عار واطعام جائع إذا لم يندفع ضررهما بنحو وصية ونذر ووقف وزكاة وبيت مال من سهم المصالح وهذا في حق الاغنياء وتعيرى بالمعصوم أولى من تعيره بالمسلمين (وما يتم به المعاش) الذي به قوام الدين والدنيا كييع وشراء وحرارة (ورد سلام)

وبالمثلثة نسبة إلى الجنه والجسماني بكسر الجيم وبالسین نسبة إلى الجسم وكلاهما نسبة غير قياسية اه شو بری (قوله وبجمل مشكاه) يظهر أن المشكل الأمر الذي يخفى ادراكه لدقته والشبهة الأمر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى أن المراد بالحج غير حل المشكلات وقد يقدر على الأول من لا يقدر على الثاني سم (قوله وما يتعلق بها) كأصول فقه ونحو وصرف ولغة زى (قوله بحيث يصلح للقضاء) ويجب أن يكون بين كل قاضيين دون مسافة العدوى وبين كل مفتيين دون مسافة القصر كافي شرح مروعش لأن الحاجة للقاضي أكثر (قوله والافتاء) فإن قدر على الترجيح دون الاستنباط فهو مجتهد الفتوى وإن قدر على الاستنباط من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من الكتاب والسنة فهو المطلق اه قل على المحلى (قوله على نفسه) أي وعرضه م (قوله أو ماله) وإن قل م أو على غيره ويحرم مع الخوف على الغير م (قوله ولا ينكر الخ) عبارة م ر ولا ينكر العالم مختلفا فيه حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريمه له حال ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد القائل بحله أو أنه جاهل بحرمته أما من ارتكب ما يرى اباحته بتقليد صحيح فلا يحمل الانكار عليه اه فان قيل قد صرحوا بأن الحنفى يحجب بشرب النبيذ أي يحده القاضي الشافعى إذا رفع اليه مع أن الانكار بالفعل أبلغ منه بالقول أجيب بأن أدلة حل النبيذ وإهية م ل ولأن العبرة بعد الرفع بعقيدة المرفوع اليه فقط شرح م (قوله واحياء الكعبة) أي من جمع يحصل بهم الشعائر حل (قوله كل عام) فائدة * الحاج في كل عام سبعون ألفا فان نقصوا كانوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعه قل على الجلال (قوله ودفع ضرر معصوم) هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسهل الرمي أم الكفاية قولان أحدهما ثانياً فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يلبس بالحال من شتاء وصيف وياحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كاجرة طيب ومن دواء وخادم منقطع كاهو واضح ولا ينافي ما تقرر قوهم لا يلزم المسالك بذل طعامه لمضطر الاية له الحل ذلك على غير غنى تلمزه المواصلة شرح م (قوله إذا لم يندفع الخ) يؤخذ منه أنه لو سئل قادر في دفع الضرر لم يجزله الامتناع وإن كان هناك قادر آخر لثلا يؤدي إلى التوا كل بخلاف المفتى له الامتناع إذا كان ثم غيره ويفرق بان النفس جبلت على محبة العلم وإفادته فالتوا كل فيه بعيد جداً بخلاف المدل شرح م (قوله في حق الاغنياء) أي من يملك زيادة على كفاية سنة له ولمونه كافي الروضة م ل وح ل وشرح م (قوله ورد سلام) أي مطلوب وصيغته ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد وكعليكم السلام عليكم سلام وسلام عليكم أما لوقال وعليكم السلام فلا يكون سلاماً ولا يجب رده وندبت صيغة الجمع لأجل الملائكة في الواحد ويكفي الافراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة بيد أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل وصيغته رداً وعليكم السلام أو عليكم السلام للواحد ويجوز مع ترك الواو فان عكس بان قال السلام عليكم جاز اه م ر ويحرم أن يبدأ به ذمياً فان بان بعد السلام عليه أنه ذمى قال استرجعت سلامي أو رددت على سلامي تحقيراً له وإيحاشاً أي لأجل أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة وظاهر عبارة ابن المقرئ وجوب ذلك خلافاً لما قاله الرافعي من الاستحباب وإن تبعه النووي في الإذكار ويستثنيه وجوباً ولو بقائه إن كان مع مسلم ولا يبدؤه بتحية أخرى كهنالك الله أو أصبحك الله بالخير والعذر ويسن لمن دخل محلاً خالياً أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه حج مع توضيح الكلام اه زى وأما لو سلم الذمى على مسلم وجب عليه الرد بان يقول له وعليك أو عليك خبر الصحيحين إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى البخارى خبر إذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدهم السلام عليكم فقولوا وعليك وقال الخطابي كان

من مسلم عاقل (على جماعة) من المسلمين المكافين فيكفي من أحدهم بخلافه (٢٤٩) على واحد فانه فرض عين الا ان كان

المسلم أو المسلم عليه أثني
مستهاة والآ خر رجلا ولا
محرمية بينهما ونحوها فلا
يجب الرد ثم ان مسلم هو
حرم عليها الرد أو سلمت
هي كره له الرد وظاهر
أن الخنثى مع المرأة
كالرجل معها ومع الرجل
كالمرأة معه ولا يجب الرد على
فاسق ونحوه إذا كان في
تركه زجرا أو لغبرهما
ويشترط أن يتصل الرد
بالسلام اتصال القبول
بلايجاب (وابتداءه) أي
السلام على مسلم ليس
بفاسق ولا مبتدع (سنة)
على الكفاية ان كان من
جماعة والافسنة عين الخبر
أبي داود باسناد حسن ان
أولى الناس بالله من بدأهم
بالسلام (لا على نحو قاضي
حاجة وآكل) كمنام
ومجامع ومن بحمام يتنظف
فلا يسن السلام عليه لان
حاله لا يناسبه وتعبيري
بذلك أعم من قوله لا على
قاضي حاجة وآكل وفي
جام واستثنى من الآكل
ما بعد الابتلاع وقبل الوضع
فيسن السلام عليه ويؤخذ
مما قدمته في الرد مع
اختلاف الجنس حكم
الابتداء معه (ولا رد عليه)
لو آتى به بعد سنه بل يكره

سفيان يروي عليكم بحذف الواو وهو الصواب لانه اذا حذف صار قوله مردودا عليه واذا ذكرها وقع
الاشتراك فيه والدخول فيما قالوه قال الزركشي وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم بما دعوتهم به علينا
على انا اذا فسر بالسام بالموت فلا اشكال لاشتراك الخلق فيه اه شرح الرض (قوله من مسلم) ولو
صبياء مراهق وهو متعلق بسلام وكذا قوله على جماعة وشملت الجماعة جماعة النسوة وان كان المسلم رجلا
لجواز اختلافه بهن فيجب الرد على احدهن بدليل الاستثناء لانه لم يستثن الا الاثني الواحدة فيكون
المستثنى منه شاملا لهذه الصورة وصرح بها مر أيضا والحاصل أن عدم وجوب الرد عند اختلاف
الجنس مشروط بأربعة أمور كافي شرح الرض كون الاثني وحدها وكونها مستهاة وكون الرجل وحده
واتقاء المحرمية ونحوها كالزوجية فاذا سلم جماعة من الرجال على امرأة وجب عليها الرد ان لم تخف فتنة كما
في شرح مر (قوله فيكفي من أحدهم) أي ان سمع فان ردوا كلهم ولو صرنا ثبوتنا أبواب الفرض
كالمسلمين على الجنابة ولو ردت امرأة عن رجل أي بدلا عنه بأن كان السلام عليهما أجزأ ان شرع
السلام عليهما والا فلا ولا يكفي الرد من المميز بخلاف صلاة الجنابة لان المقصد من الدعاء وهو منه أقرب الى
الاجابة وهذا الامن وهو ليس من أهله شرح مر (قوله حرم عليها الرد) أي والابتداء مثله وقوله كره
له الرد أي والابتداء مثله وهذا معنى قوله الآتي ويؤخذ مما قدمته الخ فكان الاولى تقديمه هنا فالحاصل
انه ان سلم كره له الابتداء وحرم عليها الرد وان سلمت حرم عليها الابتداء وكره له الرد في كره له الابتداء والرد
وبحرمان عليها قال حج والفرق ان ردها وابتداءها يطعمها فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده (قوله
ويشترط ان يتصل الرد بالسلام الخ) الا فيما لو أرسل سلاما مع آخر نعم لا بد في وجوب الرد فيه من صيغة
من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان يسلم عليك فلا يجب به رد كافي الشوبري بل يشترط لوجوب
الرد أن يقول السلام عليك من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يكفي سلم لي على فلان ولا
يضر في الرد طول الفصل كان نسي ثم تذكر لانه امانة اه ع ش ملخصا ويندب أن يقول في الجواب
عليك وعليه السلام ويكون مستثنى من ضرر طول الفصل شيخنا (قوله وابتداءه) أي عند اقباله
واصرافه مر (قوله سنة) وفارق الرد بان الايحاش والاخافة في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء
لكن ابتداءه أفضل من رده كبراء المعسر فانه أفضل من انظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو آتى به
بعد تسكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تسكلم سهوا أو جهلا وعذر به أنه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه ولو
سلم كل من اثنين على الآخر معالزم كل رد أو صرنا كفي الثاني سلامه رد انهم ان قصد به الابتداء صرفه
عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب عليه رد السلام على من سلم أولا فان سلم عليه
جماعة دفعة أو صرنا لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب كقام عليكم السلام بقصدهم وكذا ان
أطلق فيما يظهر ويسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد وصغير على كبير وقليل على كثير حالة
التلاقي فان عكس لم يكره فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض شرح مر وقوله سنة أي وان ظن
عدم الرد بان كان من عادته أن لا يرد لانه قد يترك تلك العادة ولا نظير لكونه بوقعه في محذور لانه غير
متيقن حل (قوله بانه) أي يرحته أو بدخول جنته اه مناوي (قوله ومن بحمام يتنظف)
تعليلهم يشعر بتصور المسئلة بشخص في داخله لاني ملخه فلا يكره له الرد بل يجب زى (قوله
واستثنى) يعني عن الاستثناء حل الاكل على حقيقته أي المتلبس بالاكل أي فلا يندب السلام حال
التلبس بالاكل فتخرج هذه الصورة تأمل (قوله بل يكره لقاضي الحاجة) ويندب للآكل ومن

لقاضي الحاجة والمجامع (وانما يجب الجهاد)

(٣٢ - (بحري) - رابع)

فيما ذكر (على مسلم ذكر حرمه مستطيع) له (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (خاف طريقا) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم أهليتهما ولا على كافر لأنه غير مطالب به كافي الصلاة ولا على أثنى أو خنثى لضعفه ما عمن القتال غالبا ولا على من بهرق وان أمره به سيده كافي الحج لعدم أهليته له ولا (٢٥٠) على غير مستطيع كاقطع وأعمى وفاقد معظم أصابع يده ومن به عرج

بالحمام كافي مـ (قوله فيما ذكر) أي بعد الهجرة والكفار بيلاذهم (قوله غير مطالب به) أي منا (قوله بين) خرج السير الذي لا يمنع العدو وشرح مـ (قوله تعظم مشقته) بأن يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبح التيمم شرح مـ (قوله ومؤنة) أي لنفسه ومؤنة ذهابه وإيادها وإقامة شرح مـ (قوله ومركوب في سفر قصر) عبارة تشرح مـ وكذا مركوب ان كان المقصد طويلا أو قصيرا ولا يطبق الشيء كافر في الحج (قوله فاضل ذلك) أي ما ذكر من السلاح والمؤنة والمركوب فهو نعت لكل من الثلاثة المنفية فالنفي في قوله وكذا عدم أهلية الحج صادق بان لم يجد شيئا من الثلاثة أو بان يجده غير فاضل عن مؤنة من تلزمه مؤنته (قوله فلا يمنع وجوب الجهاد) أي ان أمكنت مقاومتهم كما يحسنه الأذرعى حج (قوله وحرم سفر الحج) قال حج ومـ ويكفي وجود مسمى السفر وهو ميل أو نحوه فليتنبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيرا وفرق بينه وبين ما تقدم في النفل في السفر على الدابة حيث اعتبر فيه على الراجح أن يكون مقصده إلى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة بأن المجوز لذلك الحاجة وهي تستدعي اشتراط المسافة المذكورة وهنا الغرض حق الغير وهو لا يتقيد بتلك المسافة حل وأشار المصنف بذلك إلى أن من أسباب عدم الاستطاعة عدم اذن رب الدين وعدم اذن الأصل لفرعه فكل من المدين والفرع غير مستطيع عند عدم الاذن من الدائن والأصل (قوله بلا اذن رب دين) أي ولا ظن رضاه حج زى أي والمراد اذن من يجوز اذنه أما غيره كولى المجبور عليه فلا يباذن لمدين المجبور في السفر سـ ل وشمل الدين كثيره وقليله كفلس وشمل كلامه ايضا ما لو سافر معه أو كان في مقصده لا احتمال رجوعه كافي عـ ش قال سـ ل وحيث جاهد بالاذن لا يتعرض للشهادة فلا يتقدم امام الصفوف بل يقف في وسطها وحواشيها يحفظ الدين بحفظ نفسه (قوله فلا تحريم) أي اذا ثبتت الوكالة وعلم الدائن بالوكيل حج سم (قوله لا سفر تعلم فرض) أي ان كان السفر أمنا أو قل خطره والا تخوف أسقط وجوب الحج احتيج لاذنه فيما يظهر لسقوط الفرض عنه بالخوف ولم يجد يبلده من يصلح لكمال ما يريد ما ويرجى بغيره بزيادة فراغ أو ارشاد استاذ شرح مـ (قوله تعلم فرض) ومثله كل واجب عيني ولو كان وقته منسما لكان يتجه منه ماله من خروجه لحجة الاسلام قبل خروج قافلة أهل بلده أي وقته عادة لو أرادوه لعدم مخاطبته بالوجوب إلى الآن شرح مـ (قوله فلا يحرم) وسكت عن حكم السفر المباح كالتجارة وحكمه أنه ان كان قصيرا فلا يمنع منه بحال فان كان طويلا فان غلب الخوف فكما للجهاد والاجاز على الصحيح بلا استئذان هذا ما في الروضة واطلاق غيرها يقتضي انه لا فرق بين الطويل والقصير في التفصيل سـ ل (قوله ويعتبر رشده في فرض الكفاية) عبارة تشرح مـ ويشترط لخروجه لفرض الكفاية أن يكون رشيدا اهـ أما غيره فلا يجوز له السفر وينبغي ان محله ما لم يكن معه من يتعهد في السفر والاجاز الخروج وعلى وليه ان يأذن لمن يتعهد حيث لم تكن له ولاية عليه عـ ش عليه (قوله ثم رجع) وكالرجوع عن الاذن ما لو أسلم الأصل الكافر بعد خروجه ولم يأذن وعلم الفرع الحال سـ ل (قوله حرم انصرافه) لكن لا ينف موقف الشهادة بل في آخر

بين وان ركب أو مرض تعظم مشقته وكذا عدم أهلية قتال من سلاح ومؤنة ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كافي الحج وكذا دور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف والتقيد بالمسلم مع ذكر حكم الخنثى والمبعض والأعمى وفاقد معظم أصابع يده من زيادتي (وحرم سفر موسر) لجهاد أو غيره (بلا اذن رب دين حال) مسلما كان أو كافرا تقدما لفرض العين على غيره فان أناب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فلا تحريم وخروج بزيادتي موسر المعسر وبالحال المؤجل وان قصر الاجل لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله (و) حرم (جهاد ولد بلا اذن أصله المسلم) وان علا أو كان رقيقا لانه فرض كفاية ور أصله فرض عين بخلاف

أصله الكافر فلا يجب استئذانه وتعييرى بأصله أعم من تعبيره بأبويه (لا سفر تعلم فرض) ولو الصفوف كفاية كطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أصله ويعتبر رشده في فرض الكفاية (فان أذن) أي أصله أو رب الدين في الجهاد (ثم رجع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجبر رجوعه ان لم يحضر الصف والا) بأن حضره (حرم انصرافه) لقوله تعالى اذا القيمت فأتبوا ولقوله اذا القيمت الذين كفروا

زحفا فلا تولوهم الادبار ولان الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع أيضا أن لا يخرج بجعل من السلطان كاتله ابن
الرفعة عن الماوردي وعزى لنص الام وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع فان أمكنه عند الخوف
أن يقيم في قرية بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (٢٥١) (وان دخلوا) أي الكفار (بلدة لنا) مثلا

(نعين الجهاد على أهلها)
سواء أمكن تأهيبهم لقتال
أو لم يمكن لكن علم كل من
قصد أنه أن أخذ قتل
يعلم أنه أن امتنع من
الاستسلام قتل أو لم تأمن
المرأة فاحشة أن أخذت
(و) على (من دون
مسافة قصر منها) وان كان
في أهلها كفاية لانه
كالخاضع معهم فيجب ذلك
على كل من ذكر (حتى
على فقير وولد ومدين
ورقيق بلاذن) من
الاصل ورب الدين واليد
ولو كنى الاحرار (وعلى
من بها) أي مسافة القصر
فيلزمه المضي اليهم عند
الحاجة (بقدر كفاية)
دفعهم وانقاذ من الهلكة
فيصير فرض عين في حق
من قرب وفرض كفاية في
حق من بعد (واذا لم يمكن)
من قصد (ناهب لقتال
وجوزأمر) وقتلا (فله
استسلام) وقتال بقيد
زنته بقولي (ان علم أنه ان
امتنع) منه (قتل وأمنت
المرأة فاحشة) أن أخذت
والاتعين الجهاد كما مر فان
أمنت المرأة ذلك حالا لا بعد

الصفوف بحرس سر (قوله زحفا) حال من للفعول أي مجتمعين كأنهم لكثرتهم يزحفون اه
جلال (قوله فلا تولوهم الادبار) أي لا تجعلوا أدباركم أي ظهوركم والية اليهم (قوله فلا يجب) بل
لا يجوز (قوله وان دخلوا الخ) هذا مفهوم قوله سابقا والكفار يلاذهم شيخنا (قوله مثلا)
متعلق بدخولهم لا دخال مالوصار بينهم وبين البلدة دون مسافة قصر فانه في حكم دخول البلد كما في م
ويصح تعلقه أيضا ببلدة لا دخال القرية ويصح تعلقه بقوله لنا لا دخال بلاد الذميين تأمل (قوله تأهيبهم)
أي استعدادهم لقتال زى بان لم يهجموا بقتة مخرج م (قوله لكن الخ) هو قيد في قوله أم
لم يمكن كما يؤخذ من شرح م ومن كلامه الآتي (قوله علم) أي ظن كل من قصد الخ لا امتناع الاستسلام
للكافر وقوله أو لم يعلم الخ لانه حينئذ دل ديني من غير خوف على النفس زى وأخذ السارح هذا التقييد
من قوله بعد وجوز اسرا وقتلا لانه مفهومه وقوله أو لم يعلم الخ أي أو لم يعلم أنه أن أخذ قتل لكن لم يعلم أنه ان
امتنع الخ وأخذ من قوله بعد ان علم أنه ان امتنع قتل لانه مفهومه وقوله أو لم تأمن الخ أي أو علم أنه ان
امتنع قتل لكن لم تأمن المرأة فاحشة وأخذ هذا من قوله بعد وأمنت المرأة فاحشة اذ هو مفهومه فكان
الاولى تأخير جميع ذلك عما يأتي وهذه الثلاثة هي الرادة بقوله بعد والاتعين بجعل الاراجعة أيضا لقوله
وجوز اسرا وقتلا لانه قيد في الحكم أيضا فاصله أن قوله لم يمكن مقيد باحد أمور ثلاثة أخذ مما يأتي
فتأمل (قوله أو لم تأمن المرأة فاحشة) أي لان الفاحشة لا تباح لخوف القتل زى (قوله وفرض كفاية
في حق من بعد) ينبغي انه ليس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعد انه يجب قيام طائفة منهم مطلقا
بل المراد أنه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع ومن قرب منهم وجب عليهم مساعدتهم بقدر الكفاية
والا فلا يجب عليهم شيء سم (قوله واذا لم يمكن ناهب الخ) هذا كالاستثناء من قوله تعين على أهلها الخ
وكأنه قال تعين على أهلها بكل حال الا في هذه الصورة بقيودها الثلاثة فانه لا يتعين بل يجوز الاستسلام
والتعميم المذكور أو لا في قوله سواء أمكن الخ توطئة لهذا الاستثناء (قوله فله استسلام) ينبغي ان
ينخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع الصائل اذا كان كافرا لكن قال م راجع بين هذا وما
سبق في الصيال من انه يجب دفع الصائل الكافر ويمتنع الاستسلام له بان هذا محمول على الاستسلام في
الصف وذاك في غير الصف والفرق أنه في الصف ينال الشهادة العظمى بخلاف استسلامه ولا كذلك في غير
الصف اه عميرة والمراد الصف ولو حكما قائمهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع بالممكن وان لم يكن
صف سم (قوله ان علم) أي ظن أنه اذا امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل لاقتل زى
وهذا لا ينافي قوله وجوز اسرا وقتلا لان التجوز المذكور قبل الامتناع والقتال وهو لا ينافي انه قد يعلم
انه قد يقتل على فرض ان يقاوم ويمتنع من الاستسلام تأمل (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي حالا
أو ما لا (قوله لا بعد الاسر) أي لم تأمنها بان كانت لا تقصدها في الحال وانما ظن ذلك بعد السبي (قوله
احتمل جواز استسلامها الخ) نقل الزركشي ترجيحه وعن البسيط أن الظاهر المنع زى (قوله ثم تدفع
الخ) أي ولو قتلت لان من أكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض (قوله لزمنا) أي
على سبيل فرض العين شرح م (قوله تركناه) ويندب عند العجز عن خلاصه اقتداؤه بما لفتن

الاسرا احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذلك ذكره في الروضة كأصلها (ولو أسروا مسلما) وان لم يدخلوا دارنا (لزمنا
نهوض خلاصه ان رجي) بأن يكونوا قريين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فان توغلوا في
بلادهم ولم يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة

غزو بلا إذن امام) بنفسه
أو نائبه لأنه أعرف بما فيه
المصلحة نعم أن عطل الغزو
وأقبل هو وجنده على
العدو أو غلب على الظن
أنه إذا استؤذن لم يأذن أو
كان الذهاب للاستئذان
يفوت المقصود لم يكره
والغزو لغتة الطلب لأن
الغازي يطلب اعلاء كلمة
الله تعالى (وسن له
أن يؤمر على سرية)
وهي طائفة من الجيش يبلغ
أقصاها أربع مائة (بعضها
و) أن يأخذ البيعة عليهم
بالثبات على الجهاد وعدم
الفرار ويأمرهم بطاعة
الأمير ويوصيه بهم للاتباع
وله لا لغيره أكثراء ككفار الجهاد
من خمس الخمس بشروطه
الآتية لأنه لا يقع عنهم
قاسمها والدواب واغتفر
جهل العمل لأن المقصود
القتال على ما يتفق ولأن
معاقدة الكفار يحتمل
فيها ما لا يحتمل في معاقدة
المسلمين وإنما يجوز لغير
الامام أكثرأؤهم لأنه
يحتاج الى نظر واجتهاد
لكون الجهاد من المصالح
العامه ويفارق أكثرأؤه
في الاذن بأن الاجير ثم مسلم
وهنا كافر لا يؤمن وخرج
بالكفار المسلمون فلا يجوز
أكثرأؤهم للجهاد كما مر

قال لكافر أطلق هذا الاسير وعلى كذا فأطلقه لزمه ولا رجوع له به على الاسير ما يذن له في افدائه
فيرجع عليه وإن لم يشترط له الرجوع كما علم من آخر باب الضمان شرح م
(فصل فيما يكره من الغزو الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخ ومن قوله وحرم
انصراف الى آخر الفصل (قوله كره غزو الخ) أي للمتطوعة وأما المرتزقة فيصريح بغير إذن الامام شرح م
ورى لانهم مرصدون لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم الامام فيها فهم بمنزلة الاجراء شرح الروض
وسواء في الحرمة عطل الامام الغزو أم لا فيخص ما يأتي من عدم كراهة الغزو بغير إذنه حينئذ بالغزاة
المتطوعة به اه ع ش على م وهو بعيد بل المرتزقة كغيرهم (قوله ان عطل الغزو الخ) وينبغي
الوجوب في هذه ا ه ط ب سم (قوله لغتة الطلب) وشرعا الخروج لقتال الكفار حل (قوله لان
الغازي) أي وسمى المقاتل مغازيا لان الخ ع ش فهو علة لمحدوف أو تقديره وسمى الطلب غزوا لان
الغازي الخ (قوله وسن له ان يؤمر) وينبغي وفاقا لطلب الوجوب اذا أدى تركه الى التفريق الظاهري
المؤدي الى الضرر الذي ينحل بالحرب سم قال م في شرحه ويسن التأمير لجمع قصد واسفر او لو قصيرا
وتجب طاعة الامير بما يتعلق بما هم فيه قال ع ش أي بان يؤمر واحد منهم عليهم (قوله طائفة من
الجيش) سميت بذلك لانها تسرى بالليل رى فهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال أسرى وسرى اذا ذهب ليلا قاله
النوري (قوله يبلغ أقصاها) ومبدؤها مائة بابلي وقال حجج هي من مائة الى خمسمائة فإزاد منسرا الى
ثماني مائة وقوله الى ثمان مائة هذا في اصطلاح الفقهاء فلا ينافي ما تقدم عن المصباح أنه من المائة الى المائتين
لان ذلك اصطلاح لغوي اه فإزاد جيش الى أر بعة آلاف فإزاد بجفل وأما الجيش فهو الجيش العظيم
وسمى خميسا لان له ميمنة وميسرة وقلبا وأما ما خلفه وقوله الى خمسمائة الغاية في كلام حجج خارجة فلا
ينافي كلام الشارح (قوله وأن يأخذ البيعة) بفتح الباء أي الحلف بالله فيحلفهم الامام على انهم يشقون
على الجهاد وعدم الفرار وعلى انهم يطيعون الامير ع ش (قوله بشروطه الآتية) أي ان أمناهم وقاومنا
الفر يقين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد فقول المتن ان أمناهم الخ راجع اسكل من الاكثر أو
الاستعانة ويصح أن يراد بالشروط ما يأتي في المتن والشارح لان الشارح ذكر شرط آخر وهو قوله عند
الحاجة فيكون الجمع على حقيقته (قوله لأنه لا يقع عنهم) هلا وقع عنهم لانهم مخاطبون بالفروع وأجاب
سم بأن الفروع مخاطبين بها غير الجهاد (قوله لان المقصود الخ) جواب بالتسليم وعبرة م للضرورة
اذ يحتمل في معاقدة الكفار ما لا يحتمل الخ (قوله أكثرأؤه) أي غير الامام مع أن الاذن من المصالح
العامه (قوله المسلمون) ولو صبيان أو عبيد أو نساء وخنائى ومرضى وتعليانهم ذلك بأنه يتعين عليهم
الجهاد بحضور الصف فيه نظر لان فيه قصور الان من لا يلزمه الجهاد لا يحرم عليه الانصراف كما سيأتي
حل (قوله وله استعانة) أي في القتال وغيره كسك الدواب باجرة أو بدونها فهذا من عطف العام على
الخاص وهل لنا أن نمسكهم من ركوب الخيل عند الاستعانة بهم للقتال وفي شرح الروض تمسكهم من
ركوبها للضرورة كما استظهره الاذرعى (قوله عند الحاجة اليها) أي الى الاستعانة قال س ل أي من
حيث كثرة العدد لامن حيث المقاومة وعدمها اه وعبرة شرح م ويشترط في جواز الاستعانة
احتياجا لهم ولولتحو خمسة أو قتال لقتلنا ولا ينافي هذا اشتراط مقاومة للفر يقين قال المصنف لان
المراد باشتراط المقاومة للفر يقين قلة المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم لو اقبلوا معهم وأجاب
البلقيني بأن العدو إذا كان مائتين ونحو مائة وخمسون فحينئذ لا نسبة لاستواء العددين أي عدد
المسلمين والكفار فإذا استعان بخمسين فقد استوى العددان ولو انحاز الخمسون اليهم أمكننا مقاومتهم

بأن يخالفوا معتقد العدو ويحسن رأيهم فينا (وقاومنا الفرقين) ويفعل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بيننا (و) له استعانة (بعبيد ومراهبين أقوياء باذن مالك أمرهما) من السادة والاولياء نعم ان كان العبيد موسى بمنفعتهم - لم ليت المال أو مكاتبين ككتابة محببة لم يحتج الى اذن السادة وفي معنى العبيد المدين باذن الغريم والولد باذن الاصل وفي معنى المراهقين النساء الاقوياء باذن مالك أمرهن (ولكل) (٢٥٣) من الامام وغيره (بذل أهبة) من سلاح وغير من ماله أو من بيت

المال في حق الامام لخبر الصحيحين من جهاز غازيا فقد غزا وذكرا الامن والمقاومة في الاكتراء ومالك الامر في المراهقين وغير الامام في بذل الاهبة من زيادتي (وكره) لغاز (قتل قريب) له من الكفار لما فيه من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهته من قتل غيره لان المحرم أعظم من غيره (الا أن يسب الله تعالى) (أو نبه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكره بسوء فلا يكره قتله فقد بما لحق الله تعالى وحق نبهه وتعب يري بذلك أعم من قوله الا أن يسب الله أو رسوله (وجاز قتل صبي ومجنون ومن بهرق وأثنى وخشي قاتلوا) فان لم يقتلوا حرم قتلهم للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والحق المجنون ومن بهرق والخشي بهما وعلى هذا يحمل

لعدم زيادتهم على الضعف (قوله بأن يخالفوا إلخ) ليس بقيد وعبرة شرح مر ولا يشترط أن يخالفوا معتقد العدو كاليهود مع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره (قوله وقاومنا الفرقين) كأن كان المسلمون مائة وخمسين والكفار مائتين فإذا استعان المسلمون بنحو من الكفار جاز لان الحسين لو انضموا الى الكفار قاومهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف وحيث لا يدفع ما يقال كيف تجتمع الحاجة مع المقاومة حل أي لانهم اذا قتلوا حتى احتاجوا المعاونة احدى الفرقتين وهي الخسوف فكيف يقدر على مقاومتهم وانضموا وحاصل الدفع ان احتياجا الى الحسين لاجل استواء العددين لاجل المقاومة وأجيب أيضا بأن الشارح يعتبر الحاجة من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان كما ذكره المراقى زى ملخصا (قوله ويفعل) أي وجوبا ع ش (قوله لم يحتج إلخ) المعتمد أنه لا بد من اذنه زى لان رقابهم ملوكه لهم ولما لكها غرض في ابقائها وله الانتفاع بها بنحو الثواب بعقها وفي الاستعانة بها في هذا الامر الخطر تعريض تلفها سم (قوله وفي معنى العبيد إلخ) في هذا الصنيع غاية اللطف والحسن حيث جعل المدين والولد مع الغريم والوالد في معنى العبد مع سيده وجعل الزوجة مع زوجها في معنى المراهق مع وليه (قوله والولد) أي البالغ لئلا يتكرر مع قوله ومراهقين (قوله باذن مالك أمرهن) وهم الازواج كما في شرح مر وقال ع ش وهو الزوج والولي (قوله من الامام وغيره) قال في شرح الروض ومحل في الغير ان كان مسلما أما الكافر فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه الى رأى الامام لاحتياجه الى الاجتهاد لان الكافر قد يخون سم على حج ع ش على مر وانظر معنى خيائه مع انه غير مقاتل وقد يتصور بان يأمر المبذول له بالتخذييل أو الفرار ويصور أيضا بما اذا كان البذل لكافر (قوله بذل أهبة) نعم ان بذل يكون الغزو للبذل لم يجوز س ل وقوله لم يجوز أي الشرط (قوله فقد غزا) أي كتب له مثل ثواب غازي شرح مر (قوله الا أن يسب الله أو نبه) أو الاسلام أو المسلمين أخذاء ما يأتي شرح حج والمراد ماداموا يسبون على قياس قتل الصبيان اذا قاتلوا كما قاله البرماوى وان توقف فيه سم وقوله أو نبه وان اختلف في نبوته كلقمان الحكيم ومريم بنت عمران ع ش على مر (قوله بان يذكره) أي الاحد (قوله فلا يكره قتله) بل يكون مباحا ع ش أي قتل قريبه له مباح وان كان قتله واجبا على غيره يريه (قوله أعم من قوله إلخ) أي لان السماع ليس بشرط (قوله وجاز قتل صبي) الظاهر أنه جواز بعد امتناع في صدق بالوجوب لان قتلهم حين قتالهم واجب وكذا يقال في قوله وجاز قتل غيرهم (قوله قاتلوا) أي ماداموا يقاتلون فان تركوا القتال تركوا كافي س ل (قوله وعلى هذا) أي عدم قتالهم (قوله وكالقتال السب) أي من المرأة والخشي دون الصبي والمجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض حل فالمراد سب من يعتبر سبه وقوله للاسلام أو لله أو رسوله بالاولى (قوله ولوراها) للرد والراهب هو العابد من النصارى مر (قوله فلا يجوز قتلهم) أي حيث اقتصر واعي مجرد تبليغ

اطلاق الاصل حرمة قتلهم والقتال السب للاسلام أو للمسلمين وذكركم من بهرق من زيادتي (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراها وأجبروا شيخا وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى اقاتلوا المشركين الآية (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجران السنة بذلك وهذا من زيادتي (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرهما (وقتلهم بما يعم لا يحرم مكة) كارسال ماء عليهم ورميهم بنار ومنه جنيق

(وتبيينهم في غفلة) أي الاغارة عليهم ليلا (وان كان فيهم مسلم) أو ذرارهم قال الله تعالى وخذوهم واحصروهم وحاصروهم على الله عليه وسلم أهل الطائفة واه الشيخان ونصب (٢٥٤) عليهم المنجنيق واه البيهقي وقيس به ما في معناه بمايم الاهلاك به

وخرج بز يادني لا يحرم مكة ما لو كانوا به فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بمايم (و) جاز (رى كفار مترسين) في قتال (بذرارهم) بتشديد الياء وتخفيفها أي نساءهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا بخنائهم وعبيدهم (أو بأدى محترم) كسلم وذى (ان دعت اليه) فيهما (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا غلبونا كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وان كان يصيبهم ولولا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد أو حيلة على استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم ولان مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام ولا يبعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام ومراعاة الكليات وتقصد قتل المشركين وتسوق المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه فيهما ضرورة لم يجز رميهم لانه يؤدي الى قتلهم بلا ضرورة وقد نهيناهم عن قتلهم ورجع في الروضة في الاولى جواز رميهم وعليه يفرق بينها وبين الثانية بأن الآدمي

الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب المسلمين جاز قتلهم ع ش على م (قوله وتبينهم) أي ولو في حرم مكة كما يقتضيه صنيعه (قوله وان كان فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكن ويكره ذلك حيث لم يضطر اليه تحرزا من ابداء المسلم ومثله في ذلك الذي ولا ضمان في قتله لان القرض انه لم يعلم عينه س ل وهو أي قوله وان كان الخ تعميم في كل من المسائل الثلاثة أي قوله وجاز حصار الخ كما صرح به م في شرحه ولا فرق بين أن يدعو الى الحصار والقتل بمايم والتبديد ضرورة أولا كما صرح به م أيضا وهذا التعميم مع قوله وان كان فيهم مسلم أو ذرارهم لا يخالف قوله الآتي ان دعت اليه ضرورة لان ما هنا مفروض فيما إذا لم يتسوا بالمسلم ولا بالذراري فلم يتحقق اصابته ولا اصابته وما سياتي مفروض فيما إذا اتسوا بهم أو به فاصابته مظنونة فاشترط أن يكون هناك ضرورة تأمل (قوله ونصب عليهم المنجنيق) أي ورماهم به حج وبه يتم الدليل على المدعى (قوله فلا يجوز حصارهم الخ) ما لم يضطر لذلك س ل والاجاز شرح م (قوله وكذا بخنائهم) يفيد أن الخناني أي البالغين ليسوا من الذراري أي كالعبيد ووافق قوله الآتي رقى ذراري كفار وخنائهم وعبيدهم حل (قوله أو بأدى محترم) ويضمن بالدية والكفارة ان علم وأمكن توقيه شرح م (قوله ان دعت الخ) قيد بالنسبة للآدمي فقط وليس بقيد بالنسبة للذراري على المعتمد كما سياتي (قوله عن بيضة الاسلام) أي جماعته وسموا بذلك لان عقيدتهم بيضاء وقوله ومراعاة الكليات عطف تفسير شيخنا عزى ومراعاة الكليات الدين ومراعاته حفظه وأطلق على الدين كليات لانه يتعلق بجميع المسلمين كما قاله ع ش (قوله ونقصد) أي وجوبا ع ش (قوله في الاولى) وهي قوله بذرارهم والثانية قوله أو بأدى محترم (قوله جواز رميهم) أي مع الكراهة شرح م (قوله حرمة الدين) أي في المسلم وقوله والعهد أي في الآدمي (قوله وحرم انصراف الخ) أي بعدملاقته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت فيجوز لاهل بلدة قصدهم الكفار التحصين منهم لان الأثم منوط بمن فر بعد لقائهم كافي شرح م والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة لن المسلم على احدى الحسينين اما أن يقتل فيدخل الجنة أو يسلم فيفوز بالاجر والغنيمة والسكران يقاتل على الفوز بالدنيا زى وم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف وكذا من مات فرسه وأمكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكابة لهم وجب الفرار س ل (قوله من لزمه جهاد) أي دائما فلا يرد ما لو دخلوا بلدة لنا حيث يتعين على من بها ولو عبدا أو امرأة حل أي مع جواز الانصراف ان حصلت الكفاية بغيرهما (قوله عن مائتين) أي فيحرم انصرافهم عن مائتين الخ فهو متعلق بمحذوف وكذا يقال فيما يأتي (قوله وواحد) مثل الواحد الاثنان والثلاثة لا الاكثر على المعتمد قل على الجلال قال م انما يراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا براكب وماش بل الضابط كما قاله الزمكشي كالبقيني أن يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على الظن أنهم يقاومون الزائد على منلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم اه بحروقه (قوله والآية الخ) الظاهر أنه علة لما قبله وأن الآية دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولوزادوا على مثلينا ودليل الغاية قوله مع النظر للمعنى وهو المقاومة المأخوذة من قوله صابرة (قوله بمعنى الامر) والالزم الخلف في خبره

المحترم محقون الدم لحرمة الدين والعهد فلم يجز رميهم بلا ضرورة والذراري حقنوا الحق القاعين جاز رميهم تعالى بلا ضرورة وتعييرى بما ذكر أعم من تعبيره بالنساء والصبيان والمسلمين (وحرم انصراف من لزمه جهاد عن صفان قاومناهم وان زادوا على مثلينا كما في أقوا عن مائتين وواحد ضعفاء الآية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر للمعنى والآية خبر بمعنى

الامر أي لتصبر مائة لثنتين وعليها يحمل قوله تعالى اذ القيمت فته فابتوا وخرج يادتي من لزمه جهاد من لم يلزمه كمر يض وامرأته بالصف مالوتي مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهما وان طلبهما ولم يطلباه وبما بعده ما اذالم تقاومهم وان لم يزدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كانه ضعفاء عن مائتين الا واحدا اقوياء فتعبري بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيرة بزيادةهم على مثلينا وعدمها (الامتحر فالقتال) كمن يتصرف ليكمن في موضع ويهجم او ينصرف من مضيق ليقبض العدو الى متسع سهل للقتال (أو متصيرا الى فئة يستجدها ولو بعيدة) قليلة أو كثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحر فالى آخره (٢٥٥) (وشارك) أي المتحرف والمتحيز

(مالم يبعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) كما يشاركه فيما غنمه قبلها بجامع بقاء نصرتهما ونجدهما فهما كسرية قريبة تشارك الجيش فيما غنمه بخلافهما اذا بعد القوات النصره ومنهم من أطلق ان المتحرف يشارك وحمل على من لم يبعد ولم يغب والجاسوس اذا بعثه الامام لينظر عدد المشركين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لانه كان في مصلحة وخاطر بنفسه أكثر من الثبات في الصف وذكرا مشاركة المتحرف فيما ذكر من زيادتي واطلاق النص عدم المشاركة محمول على من بعد أو غاب (ويجوز بلا كره) ونذب (لقوى) بأن عرف قوته من نفسه (اذن له امام) ولو بنائيه (مبارزة) لكافر لم يطلبها لافراة صلى الله عليه وسلم

تعالى م (قوله وعليها) أي على هذه الآية أي على ما دلت عليه من وجوب صبر مائة لثنتين اللازم منه وجوب صبر واحد لثنتين فقوله فابتوا أي ان كانوا مثليكم (قوله فانه يجوز انصرافه عنهما) لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضية ذلك انه لو لقي مسلما أو بعة جاز لهما الفرار لانهما غير جماعة ويحتمل أن يراد بالجماعة ما مر في صلاتها فيدخل في ذلك المسلمان شرح م وقوله جاز لهما هو المعتمد (قوله الامتحر فالقتال) أي منتقلا عن محله لرفع منه أو أصوب شرح م وقوله ليكمن أي يختفي وبابه دخل قال في المختار يقال انحرف عنه وتحرف عدل ومال وفيه أيضا انحاز عنه انزل واتحاز القوم تركوا مركزهم الى آخره (قوله ويهجم) بابه دخل أيضا اه مختار (قوله أو متحيزا) أي ذاهبا الى فئة ولا يلزمه العود ليقابل مع الفئة لان عزمه على العود لذلك رخص له الانصراف فلا يجز عليه بعد والجهاد لا يجب فضاؤه شرح الروض أي فيلزمه العزم على القتال ولا يلزمه أن يعود اليه بعد ذلك وليس لنا عبادة يجب العزم عليها ولا يجب فعلها الا هذه اه ع ب والكلام فيمن تحرف أو تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود أما جعله وسيلة لذلك فشد يد الائم اذا لم تكن مخادعة الله تعالى في الغرائم اه م (قوله الى فئة) أي من المسلمين شرح م (قوله يستجدها) أي يستنصر بها على العدو (قوله ولو بعيدة) والوجه ضبط البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم أخذ من ضبط القرية بحدد القوت ولو حصل بتحيزه كسر قلوب الجيش امتنع ولا يشترط لعله أن يستشعر عجزا يحوجه الى الاستنجاد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرفعة شرح م (قوله مالم يبعد) المراد بالبعد أن يكونا بحيث لا يدركهما القوت عند الاستغاثة والقرب ان يكونا بحيث يدركهما القوت كما يؤخذ من زي ويصدق بيمينه في قصد التحرف أو التحيز وان لم يبعد الا بعد انقضاء القتال شرح م (قوله مفارقتها) مصدر مضاف لمفعوله (قوله عدم المشاركة) أي مشاركة المتحرف (قوله بلا كره ونذب) أي فهو جواز مستوى الطرفين وتمتع على مدين وفرع مأذون لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة وفن لم يأذن له في خصوصها م وفي سم الكراهة ومثله زي (قوله فان طلبها الخ) والحاصل ان الكافر اما أن يطلبها أولا والمسلم اما قويا أولا والامام اما أن يأذن أولا فالصور ثمانية حاصلة من ضرب اثنين في أربعة تباح في صورة وتندب في صورة ونكره في ستة كما يعلم من كلامه (قوله وان أذن له الامام) أي أذن له الامام أولا وقوله أو كان الخ فيه صورتان فتحت الاستصور (قوله وان ظن الخ) أي فيجوز مع الكراهة أخذ من قوله الآتي فان ظن الخ (قوله مغايظة لهم) هذا الدليل مع الآية يفيد نذب الاتلاف لا باحتواء الآية دليل للعزل مع علته (قوله ولا يطؤون موطئا) أي ولا

عليها وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البروز وهو الظهور (فان طلبها كافر سنت له) أي للقوى المأذون له لا مربيها في خبر أبي داود ولان في تركها حينئذ ضعافا لنا وتقوية لهم (والا) بأن لم يطلبها أو طلبها وكان المبارزة مناضعا فيهما وان أذن له الامام أو كان قويا فيهما ولم يأذن له الامام (كرهت) أما في الاولين فلان الضيف قد يحصل لنا به ضعف وأما في الآخرين فلان للامام نظرا في تعيين الابطال وذكر الكراهة من زيادتي (و جاز) لنا (اتلاف لغير حيوان من أموالهم) كبناء وشجر وان ظن حصوله لنا مغايظة لهم لقوله تعالى ولا يطؤون موطئا يغيظ الكفار الآية ولقوله يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ولخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق عليهم بيوتهم فانزل الله عليه ما قطعتم

من لينة الآية (فان ظن حصوله لنا كره) اتلافه هو أولى من تعبيره بتدب تركه حفظا لحق الغائبين ولا يحرم للمسلم (وحرّم) اتلاف (لحيوان محترم) لحرمة ولا نهى (٢٥٦) عن ذبح الحيوان لغير ما كره (الاحاجة) تحيل يقاتلون عليها فيجوز

اتلافها لدفعهم أول الظفر
بهم كما يجوز قتل الذراري
عند الترس بهم بل أولى
وكشي غنمناه وخفنا
رجوعه اليهم وضرره لنا
فيجوز اتلافه دفعا لضرره
أما غير المحترم كالخنزير
فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا
(درس)

﴿فصل﴾ في حكم الاسر
وما يؤخذ من أهل الحرب
(ترق ذراري كفار)
وخنائهم (وعبيدهم)
ولومسلمين (بأسر) كما
يرق حربى مقهور لحربى
بالقهر أى يصيرون
بالاسر أرقاء لنا ويكونون
كأثر أموال الغنيمة
الغنم لاهله والباقي للغائبين
لانه صلى الله عليه وسلم
كان يقسم الأسرى كما يقسم
المال والمراد برق العبيد
استمراره لا تجده ومثلهم
فيما ذكر المبعوضون تغليا
لحقن الدم ودخل في
الذراري زوجة المسلم
والذمي الحربية والعتيق
الصغير والمجنون الذمي
فيرقون بالاسر كما في زوجة
من أسلم والمراد بزوجة
الذمي زوجته التي لم تدخل
تحت قدرتنا حين عقد

يفعلون فعلا (قوله من لينة) أى نخلة ع ش (قوله فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم
يمكننا الاقامة بها فان فتحناها قهرا أو صلحنا على انهاءنا أولهم حرم ذلك اه زى (قوله أولى من تعبيره
الح) لان كلام الاصل يقتضى ان الاتلاف خلاف الاول (قوله للمسلم) وهو قوله مغايظة لهم (قوله لغير
ما كره) مصدر ميمي بمعنى الاكل ع ش (قوله وخفنا رجوعه اليهم وضرره) أما اذا خفنا رجوعه
فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح لاد كل (قوله مطلقا) أى سواء حصل منه ضرر أو لا ع ش درس
﴿فصل﴾ في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب ﴿أى وما يذ كرمعه من قوله وللغائبين تبسط وقوله في
حكم الاسر أى في حكم ما يثبت للإسرى بعد الاسر ع ش أو المراد بالاسر الاسرى فلو قال فيما يفعل
بالاسرى لكان أولى برماوى (قوله ترق ذراري كفار) ولو كانت النساء حاملات بمسلم شرح م
(قوله وخنائهم) أى الباقون وأما الصغار فداخون في الذراري (قوله ولومسلمين) بأن أسلموا في
يدهم ع ش وهذا غاية في العبيد (قوله بأسر) وضابطه ما يملك به الصيد كضبط باليد أو الجاه ثم بيت
واغلاق الباب عليهم بالضبة وكذا يرقون بابطال المنعة أى القوة شيخنا عزى (قوله بالقهر) أى مع
قصد التملك أى لان الدار دار اباحة وكتب أيضا قوله بالقهر أى وان كان القاهر عبد المقهور فترفع الرق
عن القاهر أو كان القاهر بعض المقهور فيمتنع عليه ببيع لعنته عليه كذا في الروض وغيره زاد في
ع ب ويتجه انه لا يملكه لمقارنة سبب العتق له أى لا يملك بخلاف الشراء اه سم (قوله والمراد) هذا
علم من قوله أولاً أى يصيرون الح فلو عبر بالفاء كان أولى وقد يقال أثر الواو للتنبيه على انه لا يلزم من
صيروتهم أرقاء لنا دوام الرق لما قبل من انه يزول عنهم الرق الذى كان بهم ويخلفه رق آخر لنا اه
ع ش (قوله فيما ذكر) أى في استمرار الرق (قوله المبعوضون) كذا أطلقوه وعمله كما هو واضح
بالنسبة لبعض الفتن أما بعضه الحرف فنتجه فيه التخيير بين الرق والفداء والمن م ر ع ش (قوله زوجة
المسلم والذمي الحربية) بأن تزوجها كل بدار الحرب أو بدارنا والتحقق بدار الحرب (قوله والمراد
بزوجة الذمي الح) أشار بذلك الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم في أن الحربى اذا
بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وقد يجمع بينهما أيضا بأن المراد ثم الزوجة الموجودة
حين العقد فيتناولها العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد زى ومحصله ان
عقد الجزية له انما يعصم زوجته اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت تحت قبضتنا حينئذ والا
فلا يعصمها رشيدى (قوله لم تدخل الح) بأن حدث بعده أو كانت موجودة حينئذ لسكنها خارجة عن
طاعتنا حج (قوله مع نصحيحه الح) فكان الشارح يقول للاصل لا فرق بين زوجة المسلم وزوجة
من أسلم وهو ضعيف والمعتمد ما فى الاصل لان بينهما فراقا وهو أن زوجة من أسلم تنسب لتقصير بتخلفها
عنه بخلاف زوجة المسلم شيخنا العزيزى وعبارة س ل وفرق بأن الاسلام الاصلى أقوى من
الطارى (قوله ويفعل الامام) أى وجوبه (قوله ولو عتيق ذمى) أى عتيقا كافرا وهذه الغاية لا رد على
المخالف في بعض الحاصل الاربع الآتية وهو ضرب الرق ومحصله انه يقول لا يجوز ضرب به على عتيق
الذمي لانه يبطل حقه من الولا شرح م ر فكان على الشارح تأخير هذه الغاية وضمها لقوله ولو
لوثى أو عربى فيقول أو عتيق ذمى لاسها أيضا للرد على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثنى كما لا يقر

بالجزية

الذمة وما ذكرته في زوجة المسلم هو مقتضى ما فى الروضة وأصلها واعتمده البلقينى وغيره

وخالف الاصل فصحح عدم جواز أسرها مع تصحيحه جوازها في زوجة من أسلم (ويفعل الامام فى) أسير (كامل) بياوغ وعقل
وذ كورة وحرية (ولو عتيق ذمى)

بالجزية ولا على العربي لخبر فيه كافي شرح م أيضا (قوله الاحظ للإسلام والمسلمين) حظ المسلمين ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مذهبهم في الاسترقاق والفداء حظ للمسلمين وفي المن حظ للإسلام شورى وعبرة ع ش ير يد أنه لا بد من نظر ملازمين ذلك أن تقول أحدهما يغني عن الآخر وفيه نظر اه أي لا يما ينفر دان كواقع له صلى الله عليه وسلم انه لما فدى المشركين في غزوة بدر عوتب لانه كان الاحظ للإسلام قتلهم لانه كان أول الإسلام فكان يتفوق بقتلهم والاحظ للمسلمين فداؤهم لانه يحصل به اعانة للمسلمين شيخنا وقد يقال القتل أيضا فيه حظ للمسلمين لانهم يحصل لهم بهيبة (قوله بضرب الرقبة) أي لا يغيره من نحو تعريق كافي شرح م ر وع ش (قوله بتخليته سبيله) أي بلا مقابل (قوله أو عربي) كافي سبي هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى (قوله أو بعض شخص) هذا أصح الوجهين فاذا ضرب الرق على بعض رق ككافة البغوى وهذه صورة يسرى فيها الرق ولا نظير لها زى وشورى (قوله حبسه) انظر نفقته مدة الحبس هل هي من بيت المال أو من الغنيمة ويبحث بعضهم بعد التوقف اتهام الغنيمة (قوله حتى يظهر له الاحظ) أي بأمارات تعين له ما فيه المصاححة ولو بالوال من الغير ع ش على م ر (قوله بعصم دمه) لا يذكر هنا ماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ويعصمه اذا اختار غير الرق ولا صغار أولاده للعلم باسلامهم به له ولو كانوا بدار الحرب أو أرقاء وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم فحمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يحققها ومن حقه أن مال المقدور عليه بعد الاسر غنيمة شرح م ر قال الرشيدى قوله اذا اختار الامام رقه قضية هذا لقيدانه اذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظره مع قوله الآتى ومن حقه ان مال المقدور عليه بعد الاسر غنيمة ولم أره ذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه (قوله حتى شهدوا أن لا اله الا الله) أي مع محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صار علما على الشهادتين زى (قوله وأموالهم) فيه أن الاموال لا تعصم باسلامه بعد الاسر فحل الاستدلال بقوله دماءهم وكان الاولى ذكر هذا الخبر بعد قول المتن بعصم دمه وماله (قوله لا يحققها) أي وحققها الاحكام الناشئة عنها شيخنا وعبرة ع ش على م ر قوله لا يحققها أي بحق لدماء والاموال الذي يقتضى جواز قتلهم وأخذ أموالهم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت الحصة ارقا قوا به صرح حج وعبارته أو بعد اختيار المن أو الفداء أو الرق تعين لكن عبارة م ر نعم ان كان اختار قبل اسلامه المن أو الفداء تعين فتأمل (قوله انما يفتدى) ظاهر كلامهم تخصيص ذلك بالفداء وأن المن يجوز وان لم يكن له عز ثم رأيت ع ش قال ينبغي أن مثله المن الاولى مع ارادة الاقامة بدار الحرب (قوله من له عز) أي والكلام فيمن غرضه الاقامة في دار الحرب كما هو ظاهر م ر (قوله بعصم دمه) أي نفسه عن كل ما مر من الخصال م ر أي فليس المراد امتناع القتل فقط وحيث قد فالمراد بالدم هنا غير انتقدم فيمن أسلم بعد الاسر تأمل طب أي فدخل فيه القتل والرق ويدل عليه انه لم يقل هنا والخيار في الباقي (قوله وماله) أي جميعه بدارناو بدارهم ويوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سيأتى بأن الاسلام أقوى من الامان وفاقلا الا أن يوجد قتل بخلافه سم ع ش على م ر (قوله وفرعه الحر الصغير) أي وان سفل وكان الاقرب حيا كافر اشرح م ر وذ كره هنا دون ما اذا أسلم بعد أسره يقتضى انه لا يعصم هناك مع انه يعصم أيضا لاسلامه تبعالا ليه كما قاله م ر في شرحه (قوله لازوجته) والفرق بين عصمة زوجته فيما لو بذل الجزية وعدمها فيما لو أسلم أن ما يستقل به لانسان كالاسلام لا يجعل فيه

بأسرى) منا وكذا من أهل الذمة فيما يظهر فمن اقتصر على قوله منا جرى على الغالب (أو بمال وارفاق) ولو لوثنى أو عربى أو بعض شخص للاتباع ويكون مال الفداء ورقابهم اذ ارقوا كسائر أموال الغنيمة ويجوز فداء مشرك بمسلم أو أكثر ومشركين بمسلم (فان خفى) عليه الاحظ في الحال (حبسه حتى يظهر) له الاحظ في فعله (واسلام كافر بعد أسره بعصم دمه) من القتل لخبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم لا يحققها (والخيار) باق (في الباقي) كان من عجز عن الاعتناق في كفارة ليمين يبق خياره في الباقي فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصة غير القتل تعينت (لكن انما يفتدى من له) في قومه (عز) ولو بعشيرة (يسلم به) ديناً ونفساً وهذا من زيادتي (وقبله) أي واسلامه قبل أسره (يعصم دمه وماله) للخبر السابق (وفرعه الحر الصغير والمجنون) عن السبي

(٣٣ - (بجبرى) - رابع) ويحكم باسلامه (تبعاله) والتقييد بالحر مع ذكر المجنون من زيادتي وخرج بالحر المدكور ضده فلا يعصمه اسلام أبيه من السبي (لازوجته) فلا يعصمها من السبي

بمخلاف عتيقه لان الولاء ألزم من النكاح لانه لا يقبل الرفع بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سيئت ولو بعد الدخول (انقطع نكاحه)
 حال الامتناع امسالك الامة الكافرة (٢٥٨) للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها وفي تعبير الاصل باسترفت تسمح

فانها رقت بنفس السبي كما
 مر (كسبي زوجة أو
 زوج حر ورق) بسببه أو
 ببارقائه فانه ينقطع به
 النكاح لحدوث الرق
 وبذلك علم أن نكاحهما
 ينقطع فيما لو سبيا وكانا حرا
 وفيما لو كان أحدهما حرا
 والآخر قيقا ورق الزوج
 بمصر سواء أسبيا أم
 أحدهما وكان المسي حرا
 وإن أوهم كلام الاصل
 خلافه وانه لا ينقطع فيما لو
 كانا قيقين سواء أسبيا أم
 أحدهما إذ لم يحدث رق
 وانما اتقل الملك من
 شخص الى آخر وذلك
 لا يقع النكاح كالبيع
 والهبة والتقييد بالرق
 الحاصل ببارق الزوج
 الكامل من زياتي (ولا
 يرق عتيق مسلم) كافي
 عتيق من أسلم وتغيرى
 يرق أولى من اقتضاه
 على الارقاق (واذا رقت)
 الحربى (وعليه دين لغير
 حربى) كسلم وذمى (لم
 يسقط) اذ لم يوجد ما
 يقتضى اسقاطه (فيقتضى
 من ماله ان غنم بعد رقه)
 وان زال ملكه عنه مبالق
 قياس الرق على الموت فان
 غنم قبل رقه أو معه لا يقض

تابع بخلاف ما لا يستقل به كمقد الجزية من ل وحيث يقال لنا امرأة في دار الحرب يجوز سبها دون
 حملها سم (قوله بخلاف عتيقه) ولو صغيرا أخذنا من قوله ولا يرق عتيق مسلم الخ (قوله ولو بعد
 الدخول) هذه الغاية للرد قال مر في شرحه وقيل أن كان أسرها بعد دخول انتظرت العدة فقلعها
 نعتق فيها فيدوم النكاح كالردة ورد بأن الرق نقص ذاتى ينافى النكاح فأشبه الرضاع (قوله كسبي
 زوجة) أى لغير من أسلم لتلا يتكرر مع ما قبله وسواء أسبى هو أو لا وقوله أو زوج أى سواء أسبى
 هى أم لا لكن انقطاع النكاح فى سبها وحدها ظاهر للعلم المذكورة وأما سببهما معا وهو وحده فلا
 يظهر له وجه لا ينقطع النكاح ويجرد حدوث الرق فيهما وفيه لا ينتج ذلك تأمل (قوله ورق بسببه)
 بأن كان صغيرا أو مجنونا وقوله أو ببارقائه أى بأن كان بالغاعا فلا فان من عليه أو فدى استمر نكاحه كما
 قاله زى (قوله لحدوث الرق) هذا لا ينتج انقطاع النكاح لان الرقيق يجوز له نكاح الحرة أفاده
 الشيخ خضر والشورى وعبارة قل على الجلال قوله لحدوث الرق أى وحدونه كاللوت كما صرحوا
 به وبذلك فارق جواز نكاح رقيق لرقيقة أو لحررة ابتداء (قوله وبذلك) أى بالنعليل أو بقوله كسبي
 زوج الخ أى بالنظر لعمومه لان قوله كسبي زوجة أى سواء سبى الزوج أم لا وقوله أو زوج أى سواء
 سبى الزوج أم لا فأومأ بانه خلو وقال بعضهم قوله وبذلك أى بالتعير بأوالى لمنع الخلو ونحوه فالجمع
 وهذا أولى من رجوع اسم الاشارة للتعليل لان مقصود الشارح بيان انه لم يخل بشئ من كلام الاصل
 (قوله ورق الزوج) فى التقييد به نظر لان رقت الزوجة بأن كانت حرة وسبى وحدها أو معه كذلك
 شوبرى ومم وقديقال احتز به عمالوفدى ع ش (قوله بمصر) أى بسببه أو ببارقائه (قوله
 سواء أسبيا الخ) راجع لقوله وفيما لو كان أحدهما الخ (قوله وانه لا ينقطع الخ) هذا علم من مفهوم
 المتن ومن التعليل أيضا كما يدل عليه قول الشارح اذ لم يحدث رق (قوله ولا يرق) أى لما فيه من قطع
 الولاء عليه وخرج بالرق غيره من بقية الحصول فلا يمنع منه فليحذر (قوله عتيق مسلم) بأن
 كان مسلما حال أسره العتيق ولو كان كافرا قبل ذلك مر وعمومه شامل لما لو كان كافرا حال الاعتاق
 ثم أسلم قبل الاسراء أى أسره العتيق وبه صرح سم وحاصله أن المسلم فى كلام المتن شامل للسلم اصالة ومن
 تجدد اسلامه الذى يعبر عنه بمن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كافي عتيق من أسلم فقتضاه أن
 المسلم فى المتن هو الاصل تأمل اه (قوله عتيق من أسلم) أى قبل الاسراء (قوله أولى من اقتضاه
 على الارقاق) وجه الاولوية شموله للصغير ونحوه لان الارقاق معناه ضرب الرق وهو خاص بالبالغ
 العاقل فيفهم من كلام الاصل ان الصغير لا يرق بالاسراء وليس كذلك تأمل (قوله واذا رقت الخ) صور
 المقام ستة لانه اذا رقت من عليه الدين اما ان يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حربى واذا رقت من له الدين اما ان
 يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حربيا وذكر المتن صورتين بالمتطوق وأربعة بالمفهوم أشار
 الشارح الى ثنتين منها قوله وخرج بزياتي الى قوله فيسقط والى ثنتين بقوله ولو رقت رب الدين الخ وفى
 قل على الجلال فالخامس انه لا يسقط الدين حربى على مثله ببارقائه أحدهما اه بحروفه (قوله وان زال
 ملكه) أى والحال انه زال الخ (قوله أو معه) أى لان الغنمين ملكوه أو تعلق حقهم بعينه فكان
 أقوى اه تحفة (أولم يقض منه) بأن غنم قبل الرق أو معه وكذا بعده ومنع الامام التوفية منه على
 ما يشمله ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط) ظاهره ولو دين معاوضة حل وهذا لا ينافى قوله بعد

منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقى في ذمته الى أن يعتق فيطالب به وخرج بزياتي لغير حربى الدين ولو
 حربى على مثله ورق من عليه الدين بل أو رب الدين فيسقط

ولو رقب الدين وهو على غير حربي لم يسقط (ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة) كييع وقرض (ثم عصم أحدهما) بالسلام أو أمان مع الآخر أو دونه (لم يسقط) لالتزامه بعقد وشرح بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه كالغصب فيسقط لعدم التزامه ولأن سبب الدين ليس عقدا يستدام ولا تقيد بعصمة المتلف وتقييد الروضة كأصلها به لبيان محل الخلاف والحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف وتعييري بما ذكر أولي من (٢٥٩) قوله ولو اقترض حربي من حربي إلى

آخره (وما أخذ منهم) أي من أهل الحرب (بلا رضا) من عقار أو غيره بسرقة أو غيرها (غنيمة) غنمة السلب خسرانها لاهله والباقي لا أخذ تغزلا لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك إذا الموات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني وإطلاق لما ذكر أولي من تقييده بأخذه من دار الحرب (وكذا ما وجد كلقطة) مما يظن أنه لهم فهو غنيمة لذلك (فإن أمكن كونه لمسلم) بأن كان ثم مسلم (وجب تعريفه) للعموم الأمر بتعرف القطة ويعرفه سنة الآن يكون حقيقا كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة (درس)

(ولغانمين) ولو أغنياء أو بغير إذن الامام (لأنهم لحقهم بعد) أي بعد انقضاء الحرب (تبسط) على سبيل الإباحة لا التحليك (في غنيمة) قبل اختيار

ولو كان لحربي الخ لأن ذلك فيما إذا عصم أحدهما وهذا إذا ذارق (قوله ولو رقب الدين الخ) والوجه أن الامام يطالب به كودائه لأنه غنيمة شرح مر وفي قوله لأنه غنيمة نظر لعدم انطباق حد الغنيمة عليه وعبرة التحفة والذي يتجه في أعيان ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لأن ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه لماله بل القياس أنها ملك لبيت المال كالمال الضائع رشدي (قوله على غير حربي) أما الحربي فتقدم حكمه في قوله بل أو رب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط في هذه ظاهر وكذا في قوله أو دونه أن كان الذي عصم هو من له الدين أما إذا كان الذي عصم هو من عليه الدين فعدم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر إذ مقتضاه أن ذمة المسلم أو الذي تكون مشغولة بدين الحربي ومعالموم أن الدين يجب قضاؤه فيقتضي أنه يجب على المسلم أو الذي دفع الدين للحربي مع أن ما يديه من الأموال يجوز لكل من المسلم أو الذي أخذ فليتأمل (قوله لم يسقط) أي فيبقى بذمته (قوله ولا يتقيد) أي سقوط دين الاتلاف ونحوه وقوله بعصمة المتلف أي يكون الذي عصم هو المتلف بل يشمل ما إذا كان الذي عصم هو المتلف منه كما شمله قول المصنف ثم عصم أحدهما (قوله به) أي بعصمة المتلف وذ كرا الضمير لا كتنسابه التذكير من المضاف إليه (قوله في حكمي المعاوضة والاتلاف) فيسقط في الثاني دون الأول (قوله وما أخذ منهم) أي أخذه مسلم أم أمما أخذه الذي فإنه ملك له بحكمته لا يدخله تخميس كافي مر سواء كان معناه أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وفي شرح مر مانصه قوله وما أخذ منهم أي ولم يكن لمسلم فإن كان له لم يزل ملكه عنه بأخذه لم يفرغه فعل من وصل إليه ولو بشرأ رده إليه اه (قوله أو غيرها) كاختلاس اه سم (قوله تغزلا الخ) به نعلم أن محله في غير من دخلها بأمان منهم عميرة سم (قوله فكيف يملك عليهم) أي عنهم والاستفهام إنكارى لأن ذلك عليهم فرع ملكهم له (قوله أولى من تقييده الخ) لأن أخذ ما لهم من دارنا ولا أمان لهم كذلك شورى (قوله فهو غنيمة) أي أي غنمة السلب خسرانها لاهله والباقي لا أخذ تغزلا لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال كالمس (قوله أي بعد انقضاء الحرب) ولو قبل الحياة مر (قوله لا التحليك) فلا يجوز لهم التصرف بغيره لا كل ومما يدل على أنه على سبيل الإباحة أنه إذا فضل عنه شيء بعد وصوله للعميران وجب عليهم رده كما سيأتي وله أن يضيف مثله من الغنائم حل قال زى ويجوز التبسط للذي أيضا إذا كان مستحق الرضخ على المعتمد وقال س ل المراد بالغنائم من له سهم أو رضخ ليشمل الصبي والذي إذا استعان به الامام اه وأما الاجير فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله بدار حرب) الباء بمعنى في بدليل قوله وفي عمران (قوله وان لم يعز) بأن وجد في دارهم سوق وأمكن الشراء منه بدارهم سم (قوله ما ياتي) وهو ما يعتاد أكله ع وما الخ (قوله فلنا التبسط) بأن نقولوا معهم ما يعتاد أكله وقوله عموما أي على العموم فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وعلف) بفتح اللام وسكونها فاعلى الأول يكون

تملكها (بدار حرب) وان لم يعز فيها ما ياتي (و) في (العود) منها (الى عمران غيرها) كدارنا ودار أهل الذمة فتعييري بما ذكر أولي من تعبيرة بدارهم أي الكفار وبإمران الاسلام فإن كان الجهاد في دارنا وعز فيها ما ياتي قال القاضي فلنا التبسط منه أيضا (باعتاد أكله) للآدمي (عموما) كفوت وأدم وقا كته (وعلف) للدواب التي لا يفتنى عنها في الحرب (شعير ونحوه) كتبن وفول وتجرباني داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجيب بن طعلما فكان كل واحدنا يأخذ منه قدر كفايته

وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب في مغلر ينال العسل والغضب فأنكاه ولا نرفعه والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالباً لا حراً أهله له عنا
فجعله الشارع مباحاً ولأنه قد (٢٦٠) يفسد وقد يتعدى ثقله وقد تزدحم ثقله عليه وإن كان معه طعام يكفيه

شعيراً حالاً منه وعلى الثاني يكون معمولاً له كافي مراً والظاهر أنه على الأول يكون بدلاً من
مجيء الحال من انتكرة قليل هذا إن ثبت أن شعيراً بالجر ويقرأ ونحوه بأولاً بالواو فإن ثبت أنه
بالنصب تعين ما قاله مراً وضبطه المحلى بسكون اللام وهو الأنسب معنى لأن التبسط بتقديم
المعلوف للدواب لابه وكونه بفتح اللام بعيد إلا أن يقال التبسط بالمعلوف من جهة تأكل الدواب
له لا من حيث ذاته لما عرفت وعليه يكون شعيراً حيث نال مع كونه جامداً والمعلوف عليه
معرفة على ما فيه تدبر (قوله العسل) الظاهر أن المراد به عسل النحل لأنه متى أطلق أنه عرف
إليه والقائيد الآتي هو عسل السكر كما قيل فلانماقة وانظر ما لفرق بينهما حيث جار التبسط بالأول دون
الثاني وقد يقال الفرق عموم الحاجة للأول لكثرة عندهم دون الثاني (قوله ولا نرفعه) أي للغنيمة
(قوله والمعنى فيه) أي والحكمة في التبسط (قوله غالباً) فلا ينافي قوله قبل وإن لم يعز فيه ما يأتي (قوله
وإن كان مع الح) هذا لا ينافي عنه قوله ولو غنياً إذ لا يلزم من كونهم أغنياء أن يكون معهم طعام يكفهم
خلاف ما في حل نعم ينافي قول المتن بقدر حاجة الأول أن يراد أن كان معهم طعام من غير جنس
ما يتبسطون به تأمل وقال حل إن قوله وإن كان مع ما يكفيه مضروب عليها في نسخة المؤلف وعليه
فلا منافاة (قوله ولو لجلده) أي ولو كان كان ذبحه بقصد كل جلده ع ش (قوله لا لاخذ جلده)
عبارة شرح مراً أما ذبحه لاخذ جلده الذي لا يؤكل معه فلا يجوز وإن احتاجه لنحو خوف ومدا
أه وقول مراً فلا يجوز أي الذبح وأما كل المذبوح بخائر شيخنا ونقل عن حج قال ع ش
وتضمن قيمة المذبوح حياً أه (قوله وجعله سقاء) عبارة الروض وشرحه فإن اتخذ منه شراً كأو
سقاء أو نحوه فكأنه تصوب فيأثم بذلك ويلزم رده بصنعه ولا أجر له فيها بل إن نقص لزمه الأرض وإن
استعمله فعليه الأجرة أه وقضية كونه كالتصوب أنه يلزمه الأجرة وإن لم يستعمله إلا أن يقال سويح
هنا لاستحقاقه التبسط في الجلة ومال إلى هذا مراً سم (قوله كركوب) ولو اضطر شخص منهم إلى
سلاح يقاتل به أو فرس يقاتل عليه أخذه بالأجرة ثم رده س ل وقال سم بلا أجر وهو الذي في
شرح مراً وإذا تلف ضمنه على الأقرب فيحسب عليه من سهمه أخذاً مما ذكره بعد في السكر
والقائيد وقد يقال بل الأقرب عدم الضمان ويفرق بينه وبين نحو السكر بأن أخذه المصلحة القتال
ونحو السكر لمصلحة نفسه وجوز له أخذه بالعوض فيده عليه بضمناً ولا كذلك هذا ع ش على مراً
(قوله أو يحسبه) بابه نصر (قوله ولو قبل حيازة الغنيمة) معتمد ووقع في الأصل والروضة اعتبار
بعدي حيازة الغنيمة أي أنه يفهم أن من لحق بعد انقضاء الحرب وقبل الحيازة يتبسط وهو يخلف
قضية استشهد الرافعي بالقياس على الغنيمة ويحوج للفرق بينهما قال الشارح وقد يوجه الح زى أي
ما في الأصل والروضة (قوله إلى الغنيمة) محل الرد إلى الغنيمة ما لم تقسم فإن قسمت رد إلى الإمام ثم إن
كثر قسمه والاجعله في سهم المالح س ل ومثله شرح مراً (قوله ولغانم) المراد بالغانم الجنس
فيشمل كل الغانمين لأن الصحيح أنه يجوز أراض الجميع عن الغنيمة ويعبر فيها بالإمام مصرف الخمس
كافي مراً (قوله أو مكاتب) أي إن لم تحط به الدينون فإن أحاطت به فلا يصح أراضه إلا أن أذن له فيه
السيد ويجرى مثل هذا التفصيل في العبد المأذون له في التجارة من شرح مراً فقوله فيما سيأتي
وخرج زياد في التقييد بالحر أو المكاتب الرقيق الح يقيده بغير المأذون له في التجارة أما هو ففيه التفصيل

لعموم الخبر (وذبح)
لحيوان ما كول (لاكل)
ولو لجلده لا لاخذ جلده
وجعله سقاء أو خفاً وغيره
ويجوز رد جلده إن لم يؤكل
معه وتعييرى بما ذكر أع
من قوله وذبح ما كول
للحمه وليكن التبسط
(بقدر حاجة) فلو أخذ
فوقها لزمه رده إن بقي
ورد بدله إن تلف وهذا من
زيادتي وخرج بما يعتاد
أكله غيره كركوب
وملبوس وبعموماً تدبر
الحاجة إليه كدواء وسكر
وقائيد فإن احتاج إليها
مريض منهم أعطاه لإمام
فقد راحته بقيمته أو
يحسبه عليه من سهمه كالأو
احتاج أحدهم إلى ما يتدفأ
به من برد أو من لحقهم
بعد انقضاء الحرب ولو
قبل حيازة الغنيمة فلا
حق له في التبسط كما لاحق
له في الغنيمة ولأنه معهم
كغير الضيف مع الضيف
وهذا مقتضى ما في الرافعي
ووقع في الأصل والروضة
اعتبار بعدي حيازة
الغنيمة أيضاً وقد يوجه
بأنه يتسامح في التبسط ما لا
يتسامح في الغنيمة (ومن
عاد إلى العمران) المذكور

الذي

(لزمه رد ما بقي) مما يتبسط به (إلى الغنيمة) لزوال الحاجة والمراد بالعمران ما يجد فيه حاجة بما ذكر

بلاعزة كاهو الغالب والأفلاثره في منع التبسط (ولغانم حر أو مكاتب غير مبيوع ومجنون ولو) سكران

أو (محجوراً) عليه بفلس أو سقه (اعراض عن حقه) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) له لأن المتصور الأعظم من الجهاد أعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الأعظم وانما يصح اعراض المحجور عليه لأن الاعراض يحض جهاده لا آخرة فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصل من عدم صحة اعراض محجور السقه ونقله في الروضة كأصلها عن تفقه الامام انما فرعه الامام على القول بأن الغنائم تملك بمجرد الاغتنام كما صرح به الغزالي في بسطه والمعتد بخلافه كما سيأتي وعن صحيح صحة اعراضه الاسنوي والاذرعي وغيرهما ورواه بعضهم بما لا يجدي وخروج (٣٦١) بز يادق التقييد بالحر أو المكاتب

الرفيق غير المكاتب والمبعض فيما وقع في نوبة سيده ان كانت مهابة وفيما يقابل رقبته ان لم تكن وبما بعد دها الصبي والمجنون وهو ظاهر ومالو اعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لاستقرار ملكه كسائر الاملاك (وهو) أي ملكه (باختيار تملك) ولو بقبوله ما فرزه ولو عقاراً ونعب يري بما ذكر أولى من تعبيره بالقسمة لأن العبرة به لا بما كما ينه في الروضة كأصلها (لالسلب ولا في قرين) ولو واحداً فلا يصح اعراضهما لأن السلب متعين لمستحقه كالوارث وسهم ذوي القرين منحة أثبتها الله تعالى لهم بالقرابة بلا تعب وشهود وقعة كالارث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لأعلاء كلمة الله تعالى وأما بقية أهل الخمس فلا يتصور اعراضها

الذي علمته (قوله أو محجور عليه بفلس) وانما يصح اعراضه لأن هذا من باب الاكتساب وهو لا يلزمه فان عصي بسبب الدين حرم الاعراض لانه يكف الاكتساب حيثما لتوقف التوبة من المعصية على الوفاء ثم ومع ذلك فيصح اعراضه مع الحرمة كما في ع ش ولو أعرض الشخص ثم رجع فيحتمل الصحة قبل تملك الغنائم فيجعل التملك بمنزلة القبض في الهبة كما لو أعرض عن كسرة ثم رجع اليها اسم واستوجه مر في شرحه عدم عود حقه بالرجوع مطلقاً (قوله اعراض) بأن يقول أسقطت حق من الغنيمة مر فان قال وهبت نصبي فيها للغنائم وقصد الاسقاط فكذلك أو تملكهم فلا لانه مجهول س ل (قوله ولو بعد إفرازه) غاية للرد (قوله من عدم الخ) هو المعتمد (قوله انما فرعه لامام الخ) التفريع غير مسلم وأما الحكم فسلم وعبارة س ل قال ابن شهاب ويمكن أن يقال لا يصح اعراضه وان قلنا لا يملك الا باختيار التملك لانه ثبت له اختيار تملك حق مالي ولا يجوز للسفيه الاعراض عن الحقوق المالية كجلد الميتة والسر جين انتهت (قوله بما لا يجدي) أي لا ينفع (قوله انتقييد بالحر أو المكاتب) الاخصر حذف التقييد بان يقول وخروج يادق حر أو مكاتب (قوله وبما بعد دها) أي الزيادة وفي نسخة وبما بعد أي الحر والمكاتب (قوله الصبي والمجنون) فان بلغ الصبي أو أفاق المجنون قبل اختيار التملك صح اعراضه س ل (قوله باختيار تملك) بان يقول كل منهم اخترت ملك نصبي سم (قوله به) ولو بدون قسمة ع ش (قوله منحة) أي عطية مبتدأة (قوله والمعرض عن حقه كعدم) يؤخذ من التشبيه أنه لا يعود حقه لو رجع عن الاعراض مطاعاً أي سواء رجع قبل القسمة أو بعد ها وهو ظاهر كعدمي له فله رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما مر وأما ما بحثه بعض الشراح من عود حقه ب رجوعه قبل القسمة لا بعد ها تنزيلاً لاعراضه بمنزلة الهبة وللقسمة منزلة قبضها وكما لو أعرض مالك كسرة عنها له العود لا خذها فبعد وقياسه غير مسلم اذا اعراض عنها ليس هبة ولا منزل منزلتها لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس ولان الاعراض عن الكسرة يصير هامباحة لأملاكه ولا مستحقة للغير فجاز للمعرض أخذها والاعراض هنا ينقل الحق لا غير فلم يجز له الرجوع فيه شرح مر (قوله بين الباقيين وأهل الخمس) محل مشاركة أهل الخمس في نصيب من أعرض اذا كان الاعراض قبل إفراز خمسهم أموالو أعرض بعد إفرازه فلا يشاركون شيخنا عزري (قوله والا) أي وان لم تمكن قسمتها عدداً بان كانت السكالب عشرة مثلاً والغنائمون أكثر أو بالعكس (قوله أقرع بينهم) قطعاً للتزاع ويفوز به من خرجت فرعته مجاماً (قوله فيمكن أن يقال الخ) ضعيف قال حج وقد يفرق بان حق المشاركين من الورثة أو بقية الموصى لهم كمن حق بقية الغنائم هنا فروع هنا بما لم يتساع به ثم زي ومثله في

لعمومها (والمعرض) عن حقه (كعدم) فيضم نصيبه الى الغنيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس (ومن مات) ولم يعرض (لحقه لوارثه) فله طلبه والاعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كسكالب أو كلاب تنفع) لصيداً وماشية أو غير ذلك (وأراد بعضهم) أي بعض الغنائم أو أهل الخمس كفي الروضة وأصلها (ولم ينزع) فيه (أعطيه والا) بأن توزع فيه (قسمت) تلك السكالب (ان أمكن) قسمتها عدداً (والأقرع) بينهم فيها أما ما لا ينفع منها فلا يجوز إقتناؤه وقولهم عدداً هو المتقول قال الرافعي وقد مر في الروضة أنه يعتبر قيمتها عنده من يرى لها قيمة وينظر الى منافعها فيمكن أن يقال بمثله هنا

المأوردى وسمى بذلك
لخضرته بالأشجار والزرع
لان الخضرة تظهر من
البدسوادا (فتح) أى
فتح عمر رضى الله عنه
(عنوة) بفتح العين أى
قهر (وقسم) بين الفانين
وأهل الخمس (ثم) بعد
قسمته واختيار التملك
(بذلوه) بمجمة أى أعطوه
لعمر (ووقف) دون
أبنيتهم لئلا يأتى فيها أى وقفه
عمر رضى الله تعالى عنه
(علينا) وأجره لاهله اجارة
مؤبدة للصحة الكلية
فيمنع لكونه وقفا يعم
ورهنه وهبته وظاهر أن
البذل انما يكون ممن يمكن
بذله كالفانين وذوى القربى
ان انحصروا بخلاف بقية
أهل الخمس فلا يحتاج
الامام فى وقف حقهم الى
بذل لان له أن يعمل فى
مثل ذلك ما فيه مصلحة
لاهله (ونواجه) أجرة
منجمة تؤدى كل سنة مثلا
لصالحنا فيقدم الاهم فالاهم
(وهومن) أول (عبادان)
بوحدة مشددة (الى)
آخر (حديثه الموصل)
بفتوح الحاء والميم (طولا
ومن) أول (القادسية الى)
آخر (حلوان) بضم الحاء
(عرضا لكون ليس
للبصرة) بفتح الباء أشهر

شرح مـ وعبارة سم يمكن أن يفرق بأن تعلق الورثة بالتركة أقوى من تعلق الفانين بالغنيمة بدليل
أهم يملكون التركة مطلقا بمجرد الموت والفانون لا يملكون بمجرد الاغتنام فسوح ههنا بما لم يتساع
به هناك اهـ (قوله وسواد) أى أرض العراق (قوله من اضافة الجنس الخ) فيه نظر لان السواد
لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا يكون جنسا لانه يعتبر فى الجنس صدقه على كل واحد من أفراد
فكان الأولى أن يقول من اضافة الكل الى بعضه ع شـ ويجاب بان مراده بالجنس الكل بقرينة
قوله الى بعضه ولم يقل الى فرد (قوله بمئة وثلاثين فرسخا) لان مسافة العراق مائة وخمسة وعشرون
فرسخا فى عرض ثمانين والسواد مائة وستون فى ذلك العرض وجلة السواد العراق بالتكبير عشرة آلاف
فرسخ شرح مـ وقوله وجلة سواد العراق صوابه حذف لفظة سواد لان العشرة آلاف هي جلة العراق
بالضرب أما جلة سواد العراق فهي اثنا عشر ألفا وثمانمائة نبي عليه حج رشيدى (قوله تظهر من
البدسوادا) لان بين اللونين تقار باقبطاق أحدهما على الآخر شرح الروض وسمى عراقا لاستواء
أرضه وخلوها عن الجبال والادوية اذ أصل العراق الاستواء اهـ شرح مـ (قوله عنوة) لما صح
عنه أنه قسمه فى جلة الفانين ولو كان صلحا لم يقسمه شرح مـ (قوله وقسم بين الفانين) هذا وجه
مناسبة ذكر سواد العراق هنا (قوله بذلوه) أى لكونه استرضاهم فيه بعوض أو غيره شرح الروض
(قوله ووقف) والباعث له على وقفه خوف اشتغال الناس بفلاحته عن الجهاد شرح مـ (قوله لما
يأتى) وهو أن وقفها يؤدى الى نواحيها (قوله وأجره لاهله) أى بخراج معلوم يؤدونه كل سنة بخرب
الشعب درهمان والبرار بعقوبىب الشجر وقصب السكر ستة وجريب النخل ثمانية والعنب عشرة
والزيتون اثنا عشر وجلة مساحة الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع شرح مـ والجريب هو
المعروف الآن بالقدان وهو عشر قصبات كل قصبته ستة أذرع بالهاشمية كل ذراع ست قصبات كل
قصبته أربعة أصابع فالجريب بمساحة مربعة من الأرض بين كل جانبين منها ستون ذراعا بالهاشمية
رشيدى (قوله فيمنع) أى على أهل السواد ولهم اجارته مدة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات
وانما خولف فى اجارة عمر للصحة الكلية ولا يجوز اغيرسا كنيه ازعاجهم منه ويقول أنا أشغله وأعطى
الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعقد بعض آبائهم مع عمر والاجارة لازمة لا تنفسخ بالموت سل
(قوله انما يكون الخ) فقوله بذلوه أى الفانون وذوى القربى كما قاله مـ (قوله مثل ذلك) أى
الوقف (قوله عبادان) هي حصن صغير على شاطئ البحر عميرة سم (قوله الى آخر حديثه الموصل)
علم بذلك ان الغاية داخله فى الحدوكذا قوله الى آخر حلوان قال الدميرى وحديثه الموصل قيدت بذلك
لاخراج حديثه آخرى عند بغداد وسميت الموصل لان نوحا ومن معه فى السفينة لما نزلوا على الجودى
أرادوا أن يعرفوا قدر الماء المتبقى على الأرض فأخذوا حبلا وجعلوا فيه نخرا ثم دلوه فى الماء فلم يزالوا
كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل (قوله القادسية) سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دعا
لهما بالتقديس (قوله ليس للبصرة) بناها عتبة بن غزوان فى خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف
مسجد وعشرة آلاف نهر كل نهر يسمى باسم قل على الجلال (قوله وتسمى قبة الاسلام) أى
لعدم عبادة الاصنام بها أصلا (قوله ونزاة العرب) لان أهلها عرب (قوله حكمه أى حكم سواد
العراق) أى من الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان لم يدخلها فى ذلك الوقف لكونها كانت
أرضا مسبخة وان شملها الفتح رشيدى (قوله كان مواتا) غير ملك لهم حتى ينفق فلم يصح وقفه (قوله

ولان وقفها يفضي الى خرابها
(وفتحت مكة صلحا)
لآية ولو قال لكم الذين
كفروا يعني أهل مكة
ولقوله تعالى وهو الذي كف
أيديهم عنكم وأيديكم
عنهم ببطن مكة ولما حرم
من دخل المسجد فهو
آمن ومن دخل دار أبي
سفيان فهو آمن ومن ألقى
سلاحه فهو آمن ومن أغلق
بابه فهو آمن (ومساكنها
وأرضها الحياة ملك)
يتصرف فيه كسائر الاملاك
كأعليه السلف والخلف وفي
الاخبار الصحيحة ما يدل
لذلك وأما خبر مكة لا يباع
رباعها ولا يؤجر دورها
فضعيف وان رواه
الحاكم وفتح مصر
عنوة على الصحيح
والثام قصت مدنها صلحا
وأرضها عنوة كذا نقله
الرافعي في كتاب الجزية
عن الروابي ورجح السبكي
أن دمشق فتحت عنوة

درس

(فصل في الامان مع
الكفار العتود التي
تفيدهم الامن ثلاثة أمان
وجزية وهدنة لانه ان تعلق
بمحصور فالامان أو بغير
محصور فان كان الى غاية

أحياء المسلمون) وهم عثمان بن أبي وقاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن
عمر قل على الجلال (قوله بعد) أي بعد الفتح (قوله وتسميتها) أي تسمية الشرق بالفرات
والغربى بنهر الصراة (قوله يجوز بيعها) أي لا وقفها نعم ان كانت آلتها من أجزاء الارض الموقوفة لم
يجز بيعها كما قاله الاذرى تفقها س ل وفي سم ولواخذ من طين الارض لبناء وبنى به فهو وقف
(قوله ولان وقفها) على الحكم محذوف في كلامه كأنه قال يجوز بيعها ولا يصح وقفها فيكون التعليان
على ألف والنشر المرتب وقوله يفضي الى خرابها اعل وجهه وان كان وقف أصل الابنية غير ممتنع أن
أبنته لكثرتها حيث يكاد أن تقوت الحصر بمصر فمعهما فيقول أمرها للخراب لعدم المتعهد
لها أمل (قوله وفتح مكة صلحا) ومن قال انها فتحت عنوة معناه أنه صلى الله عليه وسلم دخل
مستعدا للقتال لو قوتل قاله الغزالي وقتال خاله بأسفلها يجاب عنه بأنه يحتمل أنه باجتهاد فهي واقعة حال
احتملت اه ابن حجر اه سم وقال بعضهم فتحت أعلاها صلحا وأسفلها عنوة من خالدين الوليد
(قوله لآية ولو قال لكم) أي لانها تقتضي أنه لم يقع قتال فدل على انها فتحت صلحا (قوله ببطن مكة)
وقوله تعالى للذين أخر جوامن ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف الديار اليهم وهي مقتضية الملك اه
شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف الدار اليه والاضافة تقتضي الملك
فيدل على أنها فتحت صلحا شيخنا عزيزي وخص أبي سفيان بالذ كر لان العباس قال للنبي صلى الله
عليه وسلم أبو سفيان يحب الفخر لكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أغلق بابها فهو آمن)
واستثنى أفرادا أمر بقتلهم فدل على عموم الامان للباقي ولم يسلب صلى الله عليه وسلم أحدا لم يقسم عقلا
ولا منقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه وسلم متأهبا للقتال
خوفامن غدرهم وتقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان قبل دخوله مخرج م ر أي فلا يدل
هذا على أنها فتحت عنوة كازعمه بعضهم (قوله ومساكنها) الاولى أن يأتي بالفاء للتفريع (قوله
رباعها) أي بيوتها ع ش (قوله وفتح مصر عنوة) أي وقراها ونحوها بما في اقليمها فتحت
صلحا سم نقله عن شيخ الاسلام في فتاويه ع ش على م ر ومثله الشوبري والمراد بها مصر
التيقة والذي اعتمده شيخنا ح ف ان مصر وقراها فتحت عنوة بدليل اطلاق الشارح هنا
وتفصيله في الشام فعلى هذا ان يكون أرضها غير ملوكة لاهلها فلذا أخذ عليها الخراج وعلى كونها فتحت
صلحا لاخراج عليها لكونها ملكا لاهلها وقوله لانها غير ملوكة لاهلها أي لانها ملك للفاغين الآن يقال
يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق أو أنهم ورثة الفاعين وأيما كان فضررب الخراج
لا ينافي الملك كما اذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون خواجه كإسياني في آخر الجزية بعد قول
المتن لا يبلد فتحنا صلحا (قوله ورجع السبكي) ضعيف (درس)

(فصل في الامان مع الكفار) أي وما يذ كرمه من قوله وسن لمسلم بدار كفراخ (قوله ان تعاق
بمحصور فالامان الخ) مقتضى هذا الصنيع أن الامام اذا أمن غير محصورين لا يجوز ولا يسمى أمانا
وان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مرادا حل وزى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة
وان عقد بلفظ الامان الآن يقال القيد خرج مخرج الغالب بالنسبة للجزية (قوله فالهدنة) أي
ويقال للواحد منهم معاهد (قوله ذمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وحرمتهم وأما الذمة في قولهم ثبت
المال في ذمة ر برئت ذمة فرادهم بها الذات والنفس اللتان هما محلها تسمية للحل بدم الحال زى

فالهدنة والا فالجزية وهما مختصان بالامام بخلاف الامان وسن تعلم أحكام الثلاثة والاصل في الامان آية وان أحد من المشركين استجارك
فأجره موخرا الصريحين ذمة المسلمين واحدة ٧ هكذا بالاصل ولعل صوابه بعد لا عثمان اه مصححه

يسمى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً أي قضى عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير) ولو امرأة وعبداد فاسقا وسفها (أمان حربي محصور غير أسير ونحو جاسوس) واحدا كان أو أكثر كاهل قرية صغيرة فلا يصح الأمان من كافر لأنه منهم ولا من مكره أو صغير (٢٦٤) أو مجنون كسائر عقودهم ولا من أسير رأي مقيد أو محبوس لأنه مقهور

بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة ولأن الأمان يقتضي أن يكون المؤمن آمنا وهذا ليس بآمن أما أسير الدار وهو المطلق ببلادهم ممنوع من الخروج منها فيصح أمانه قال الماوردي وإنما يكون مؤمنه آمنا بدارهم لا غير إلا أن يصرح بالأمان في غيرها ولا أمان حربي غير محصور كاهل ناحية وبلد لئلا ينسد الجهاد قال الإمام ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن إلا واحدا لكن إذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرافعي وهو ظاهر أن آمنوهم دفعة فإن وقع مرتب فينبغي صحة الأول فالأول إلى ظهور الخلل واختاره النووي وقال أنه مراد الإمام ولا أمان أسير رأي وأمنه غير الإمام لأنه بالأسر ثبت فيه حق لنا وقيد الماوردي بغير من أسره أمان من أسره فيؤمنه أن كان باقيا في يده لم يقبضه الإمام ولا أمان نحو جاسوس كطليعة للكفار تحذر لا ضرر ولا ضرار قال الإمام وينبغي

(قوله يسمى بها أدناهم) أي يتحملها ويعقدها مع الكفار فلا يتوقف عقد الأمان على كون العاقد من الأشراف قال حل وأدناهم هو الرقيقة المسلمة لكافر (قوله فمن أخفر) بالخاء المعجمة والفاء كافي المختار والهمزة فيه لازمة أي من أزال خفارتها أي قطع ذمته اهـ رشيد فيكون تفسير الشارح له باللازم وفي المصباح خفر بالعهد يخفر به من باب ضرب وفي لغة من باب قتل إذا وفي به وخفرت الرجل حيته وأجرته من طلبه فأنا خفير والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرها والخفارة مثله الخاء جعل الخفير اهـ (قوله أي قضى عهده) بأن لم ينقذه مسلم آخر (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكلف مع أنه أخصر ليشمل كلامه السكران كما ينبغي عليه (قوله أمان حربي) وإن لم يظهر فيه مصلحة نعم قيد ذلك البلقيني بغير الإمام أما هو فلا بد فيه من المصلحة شرح مـ (قوله ونحو جاسوس) الجاسوس صاحب سراشرو والنموس صاحب سراخبر زي (قوله أو صغير) أعادته لاني بعض المعطوفات دون بعض نظرا للاتحاد في العلة واختلافها ولم يقل أو صبي رعاية للمتن نظر للغاية في قوله ولو امرأة شوبري وفيه شيء لأن التعميم على منطوق المتن والكلام هنا في مفهومه تأمل (قوله كاهل ناحية وبلد) أي بالنسبة للآحاد لا للإمام زي وعبرة عـ بـ وللاحد أمان محصورين كقلعة وقرية صغيرة لا غير محصورين ككافلهم وجهة وبلد بحيث ينسد الجهاد اهـ قال مـ وحيث أدى الأمان إلى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الإمام والآحاد والابازلها سم (قوله لئلا ينسد الجهاد) أي في تلك الناحية وذلك البلد سم وعلم من التعليل أنه لو أدى أمان الآحاد لمحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا شوبري وقد أشار الشارح لهذا بقوله قال الإمام الخ فراده تقييد قول المتن محصور أي محل جواز عقد الأمان للحربي في المحصور إذا لم يلزم عليه سد باب الجهاد والامتنع بل ربما يقال أنه حيث من غير المحصور لما قرره هذا من أن المراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كما نقله سم عن شرح الإرشاد ويؤخذ من كلام مـ (قوله ولو آمن) بالمد على الإفصح ويجوز قصر مع التشديد وعبرة عـ ش على مـ هو بالمد والتخفيف أصله آمن من مـ زين أبدلت الثانية ألفا كافي المختار (قوله فينبغي) معتمد (قوله أنه) أي قوله أن آمنوهم دفعة واحدة (قوله مراد الإمام) أي بقوله رد الجميع حل (قوله ولا أمان أسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل زي (قوله وقيد) أي الغير وقوله فيؤمنه أي لأنه يجوز له قتله أن كان بالغاً عقلا (قوله كطليعة للكفار) هي ما تقدم على الجيش لتطلع على أحوال عدوهم ثم تخبرهم قل (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضر نفسه ولا يضر غيره شيخنا قال معني لا ضرر تدخلونه على أنفسكم ولا ضرر لغيركم عـ ش على مـ أي وأمان نحو الجاسوس يضر لنا (قوله أعم من نصيره بمكلف) قد يجاب عن الأصل بأن مراده المكاتب ولو حكما بمعنى من تجري عليه أحكام المكلفين شوبري (قوله أعم من قوله الخ) لأنه شامل لمن هو معهم ولغيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فإنه يقتضي جواز تأمينه لغيرهم وهو معهم وليس كذلك زي أي فالمناسب للشارح أن يعبر بأولى بدل أعم (قوله أربعة أشهر) معمول لقوله أمان (قوله فكهو في الهدنة) أي فيجوز إلى عشر سنين والأولى أن

أن لا يستحق تبليغ المأمن وتعيير بغير صبي ومجنون لشموله السكران أعم من تعييره بمكلف ومفهوم قولي غير يقول أسيرا ولا أعم من قوله ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم وغير أسير الثاني من زيادتي (أربعة أشهر فأقل) فلما أطلق الأمان حل عليها ويبلغ بعدها المأمن ولو عقد على أن يدمنها ولا ضعف بشئ بطل في الزائد فقط نقر يقال المصفة وأما الزائد لضعفت النصوص بنظر الإمام فكهو في الهدنة

ومحل ذلك في الرجال أما النساء ومثلهن الخنثى فلا يتعبدن بعمدة لان الرجال انما منعوا من سنه لا يترك الجهاد والمرأة والخنثى ليسا من أهله وانما يصح الامان (بما يفيد مقصوده ولورسالة) وان كان (٢٦٥) الرسول كافرا (واشارة) مفهومة ولو

من ناطق وكنابة وتعليقا
بغير كقوله ان جاء زيد فقد
أمنتك لبناء الباب على
التوسعة لحقن الدم كما
يفيده اللفظ صريحاً وكنابة
والصريح كما أنتك أو
أجرتك أو أنت في أمانى
والكنابة كانت على ما
تجب أو كنى كيف شئت
وإطلاق الإشارة لشمولها
الإيجاب والقبول أولى
من تقييدها بالقبول
(ان علم الكافر الامان)
بأن يلفه ولم يردده والا فلا
فلو بدر مسلم فقتله جاز ولو
كان هو الذى أمنه ولا يشترط
فيه القبول واشترطه بحث
للإمام جرى عليه الشيخان
كالغزالي (وليس لنا فيه)
أى الامان (بلا تهمه)
لانه لازم من جانبنا أما
بالتهمه فينبذه الإمام
والمؤمن فتعيرى بلنا أولى
من تعيره بالإمام (ويدخل
فيه) أى فى الامان للحربى
بدارنا (ماله وأهله) من
ولده الصغير أو الجنون
وزوجته ان كانا (بدارنا)
وكذا ما معه من مال غيره
ولو بلا شرط دخولهما (ان
أمنه امام) من زيادنى فان
أمنه غيره لم يدخل أهله ولا

يقول فهو هدنة لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتباراً بعناه شيخنا (قوله من سنة) المناسب
لقوله أربعة أشهر ان يقول انما منعوا من الزيادة على الاربعه أشهر وقد يقال انما قيد بالسنة لان الجهاد
واجب كل سنة وليس بلفظ قوله لا يترك الجهاد بخلاف الزيادة على الاربعه أشهر ودون السنة لا يأتى فيه
ما ذكره كذا يؤخذ من ع ش (قوله بما يفيد مقصوده) اشتراط هذا في غير الرسول أما رسولهم
الذى دخل دارنا بقصد تبليغ الرسالة فهو آمن من غير عقد امان له كما سيأتى في أول كتاب الجزية (قوله
ولورسالة) بأن أرسل للحربى أنه فى أمانه أى بلفظ صريح بأن يقول له قل أنت فى أمان فلان أو كنابة
مع النية وقوله وان كان الرسول كافراً أى أو صدياقاً أو قاصداً فبما يظهر م ر (قوله ولو من ناطق)
لانه يعتد بإشارة الناطق فى ثلاثة فى الامان والافتاء والاجازة ونظمها بعضهم بقوله

إشارة لناطق تعتبر * فى الاذن والافتاء امان ذكرها

وهى منه كنابة مطلقاً لقدرته على النطق بخلاف الاخرى ففيها تفصيل س ل (قوله لبناء الباب) تعليل
للتعميم المذكور كنه كما يفهم من شرح م ر (قوله كما يفيد اللفظ) لاجابة لهذا مع قوله ولورسالة لانه
مطوى تحت الغاية وأجيب بأنه أتى به للقياس عليه كأنه قال فهذه تغيد الامان كما يفيد اللفظ (قوله أو
أجرتك) بالقصر ومثله لابس عليك أو لا خوف عليك أو لا تخف زى (قوله ان علم) قيد فى قوله يصح
المتقدم فى قول الشارح وانما يصح الامان ولا يظهر كونه قيداً فى قول المتن امان حربى لانه يصير التقدير
لمسلم امان حربى الخ ان علم الكافر الامان فيقتضى أن علم الكافر شرط لجواز الامان مع انه يجوز
بالرسالة قبل علمه وعبارة شرح م ر ويشترط لصحة الامان علم الكافر به (قوله فلو بدر مسلم)
مفرع على قوله والا فلا وعبارة شرح الروض ويجوز قبل ذلك أى قبل علمه وقبوله قتله (قوله
واشترطه) معتمد (قوله فينبذه) من باب ضرب اه مختار (قوله والمؤمن) بكسر الميم أما
المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء وحيث بطل أمانه وجب تبليغه المأمن شورى (قوله ويدخل الخ)
لهذه المسئلة أحوال وهى اما أن يكون المؤمن الامام أو غيره والمؤمن اما أن يكون بدار حرباً أو بداراً
فالخاصة أربعة ثم ماله اما أن يكون بالدار التى هو فيها ولا فالخاصة من ضرب اثنين فى أربعة ثمانية ثم
الذى معه اما أن يكون محتاجاً اليه أو لا فاضرب اثنين فى ثمانية بسة عشر ثم كل من الامام وغيره اما أن
يقع منه شرط أو لا فهذه أربعة أى بالنظر للإمام وغيره تضرب فى ستة عشر بأربعة وستين ثم الذى
معه اما أن يكون له أو لغيره فاضرب اثنين فى أربعة وستين بمائة وثمانية وعشرين فاستفده فاقى
استخرجته من فكرى خط على المنهاج (قوله بدارنا) حال من الحربى أو نعت له أى الكائن بدارنا
(قوله وزوجته) المعتمد أنها لا تدخل الا بالتخصيص عليها اه زى بخلاف عقد الجزية فانها تدخل
وان لم ينص عليها وقرى بان عقد الجزية أقوى تأمل (قوله بدارنا) حال من ماله وأهله وتقدير الشارح
الشرط حل معنى (قوله دخولهما) أى ماله وأهله (قوله من ماله الخ) أما ما يحتاجه كشيابه
ومركوبه وآلة استعماله وتقمة مدة امانه الضرورىات فيدخل من غير شرط كما فى شرح م ر (قوله
ان شرطه) أى والفرض أن الكافر نفسه كائن بدارنا كما أشار له الشارح بقوله أى فى الامان للحربى
بدارنا والتفصيل انما هو فى ماله وأهله (قوله أما اذا كان الامان) مفهوم قوله بدارنا فى قوله ويدخل

(٣٤ - مجرى) - رابع (ملا يحتاجه من ماله الا بشرط دخوله ما وعليه يحمل كلام الأصل) (وكذا)
يدخلان فيه ان كانا (بدارهم ان شرطه) أى الدخول (امام) لا غيره والتقييد بالامام من زيادنى أما اذا كان الامان للحربى بدارهم
فقياس ما ذكرنا ان كان ماله وأهله بدارهم دخلاً ولو بلا شرط ان أمنه الامام وان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا ما لا يحتاجه من ماله

الابالشرط وان كان بدار نادخلان شرطه الامام لاغيره (وسن لمسلم مدار كفاً يمكنه اظهار دينه) لكونه مطاعاً في قومه وأوله عشيرة تحميه ولم يخف فتنه في دينه بقيد زده (٢٦٦) يقول (ولم يرج ظهور اسلام) ثم (بمقامه هجرة) الى دار ثالث لا يكيد والاه نعم

ان قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة المسلمين بها حرم لان محله دار اسلام فيحرم أن يصيره باعتزاله عنه دار حرب (ووجب) عليه (ان لم يمكنه) ذلك أو خاف فتنه في دينه (وأطاقها) أي الهجرة لآية ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم فان لم يطبقها فعندور الى أن يطبقها أما اذا رجا ما ذكره لا فضل أن يقيم (كهرب اسير) فانه يجب عليه ان أطاقه ولم يمكنه اظهار دينه لخصوصه به من قهر الاسر وتقييدى بعدم الامكان هو ما جزم به القمولى وغيره وقال الزركشى انه قياس ما مر في الهجرة لكنه قال قبله سواء أمكنه اظهار دينه أم لا ونقله عن تصحيح الامام (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتل وسبوا وأخذوا لئلا اذ لا أمان وقتل الغيلة أن يخذعه فيذهب به الى موضع فيقتله فيه كما مر (أو) أطلقوه (على انهم في أمانه أو عكسه) أي أو انه في أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم لان أمان الشخص لغيره

فيه الخ وقوله بقياس الخ أي بجامع ان الكل في مكان واحد (قوله وسن الخ) ينتظم في هذا المقام اثنتان وثلاثون صورة لانه اما أن يمكنه اظهار دينه أولاً وعلى كل امان أن يرجو ظهور الاسلام بمقامه أولاً وعلى كل امان يمكنه الاعتزال هناك أولاً وعلى كل امان يخاف فتنه في دينه أولاً وعلى كل امان أن يرجو نصرة المسلمين أولاً فهذه تعميمات خمسة يحصل منها القدر المذكور (قوله أمكنه اظهار دينه) سواء رجا نصرة المسلمين أولاً وسواء أمكنه الاعتزال هناك أم لا فالصور أربع خرج منها واحدة بقوله نعم الخ (قوله لئلا يكيدوا له) أي يفعلوا له أمرا يكيد به فاللام زائدة (قوله والاعتزال) المراد به انحيازه عنهم في مكان من دارهم وقوله بعد فيحرم ان يصير باعتزاله أي بهجرته وانتقاله من دار الكفر فالاعتزال الثاني غير الاول خلافاً لما توهمه عبارته (قوله بها) أي بالمهجرة فالباء سببية (قوله حرم) وقارق ما قبله وهو من تسن له الهجرة بأن ذاك قادر على الاعتزال والامتناع بالغيرور بما خذله بخلاف هذا فانه قادر على الاعتزال والامتناع بنفسه حل وفيه ان تعليل الشارح يجري فيما قبله ويجب بانه يضم للتعليل قولنا مع أنه قادر على الامتناع بنفسه فيكون أقوى من الاول لان امتناعه بعشيرته (قوله دار حرب) أي صورة الاحكام ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقاً كما بسطه في التحفة شوبري (قوله ووجب ان لم يمكنه الخ) مفهوم القيد من الاولين للسن وقوله ذلك أي الاظهار لدينه أي والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحيث تصدق العبارة بصور ثمانية لانه والحالة هذه اما ان يقدر على الاعتزال أولاً وعلى كل امان يخاف فتنه في دينه أولاً وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولاً وقول الشارح أو خاف فتنه أي وأمكنه اظهار دينه والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق بصور أربعة لانه اما ان يقدر على الاعتزال أولاً وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولاً فتلخص ان صور الوجوب اثنتا عشرة (قوله ظالمى انفسهم) أي في حال ظلمهم انفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة قاتلها زلت في ناس من مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة قواجية اه يضاوى (قوله أما اذا رجا الخ) مفهوم القيد الثالث وقوله لا فضل الخ فتكون الهجرة خلاف الاولى فالخامس ان قوله أما اذا الخ يصدق بست عشرة صورة لانه اما ان يمكنه اظهار دينه أولاً وعلى كل امان يخاف فتنه أولاً وعلى كل امان يقدر على الاعتزال أولاً وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولاً فتكون صور خلاف الاولى ست عشرة وصور الوجوب اثنتا عشرة وصور الحرمة واحدة وصور الندب ثلاثة تأمل (قوله كهرب اسير) يمكن رجوعه الاحكام الاربعه وان قصره الشارح على الوجوب (قوله ولم يمكنه الخ) المعتمد وجوب الحرب على الاسير مطلقاً أي سواء قنر على اظهار دينه أولاً ولا زى بخلاف غير الاسير والفرق ان الامر ذل مر سم (قوله وقتل الغيلة الخ) أي في الاصل وان لم يكن مراداً هنا فليس المراد حقيقة الغيلة كما في التحفة (قوله أو عكسه) بالرفع فاعل فعل محذوف أي أو حصل عكسه ع ش على م ر و يصح جزمه عطفاً على المجزوء على (قوله لان أمان الشخص الخ) هذا التعليل ظاهر في الاولى لاني الثانية وعبارة شرح الروض لان الامان لا يختص بطرف بل بعم المؤمن والمؤمن (قوله ولا أمان لنا عليك) ظاهرها غير مراد لانه يناقض آخرها وأولها بل المراد بقولهم ولا أمان لنا عليك لا نطلب منك أماناً لاستغنائنا عنه بخلافك فانت في أمان منا لا احتياجك اليه زى أي فله حيثند اغتيالهم اه حل والاولى أن يقول ولا أمان لك علينا وعبارة م ر والمعنى ولا أمان يجب لنا عليك

(فان تبعه أحد فصائل) في دفعه بالاخف فالأخف (أو) أطلقوه (على أن لا يخرج من دارهم) بقوله (ولم يكن مأمراً) أي اظهروا دينه (حرم وفاء) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه فان أمكنه اظهاره جازله الوفاء لان الهجرة حينئذ مندوبة أو جائزة لا واجبة (ولامام) ولو بنائبه (معاقدة كافر) هو أعم من قوله عابجا (٢٦٧) وهو الكافر الغليظ (يدل على قلعة

كذا) باسكان الالام وقصها (بأمة) مثلاً (منها) للحاجة الى ذلك معينة كانت الامة أو مبهمة رقيقة أو حرة لانها ترق بالاسر والمبهمة يعينها الامام بخلاف مالولم تكن من القلعة كأن قال ولك من مالى أمة فلا يجوز على الأصل في المعاقدة على مجهول (فان فتحها) عنوة من عاقده (بدلالته) وفيها الامة) المقيمة أو المبهمة (حية ولم تسلم قبله) أي قبل اسلامه بأن لم تسلم أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا) وان لم يكن فيها غيرها (أو أسلمت قبله) وبعد العقد أو مات بعد الظفر) بها (ف) يعطى (قيمتها والا) بأن لم تفتح أو فتحها غير من عاقده ولو بدلالته أو فتحها من عاقده لا بدلالته أو بدلالته وليس فيها الامة أو فيها الامة وقدمات قبل الظفرها أو أسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها (فلا شيء له) لعدم وجود المعلق عليه الفتح بصفته ووجوب قيمتها فيما ذكر هو ما نقله في الروضة

وهي ظاهرة (قوله فان تبعه) راجع لـ (قوله في دفعه بالاخف) أي حيث لم يقصد وانحرف قوله والا فلا يلزمه رعاية التدرج لا تقتضى أمانهم ع ش على م (قوله جاز) هذا بناء على ما مرله من أن الاسير اذا أمكنه اظهار دينه لا يجب عليه الحرب وعلى ما مر عن الزركشي من انه يجب مطلقاً وهو المعتمد فكذلك هنا ع ش (قوله مندوبة) أي ان لم يرج ظهور اسلام وقوله أو جائزة أي ان رجاء (قوله وهو الكافر الغليظ) سمي بذلك لدفعه عن نفسه بقوة ومنه العلاج لدفعه الداء اه زى وقال حل مأخوذ من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقها أو على أسهل أو أرفق طرقها أي وكان عليه في تلك الدلالة تعب اذا تصح الجبله الأعلى ما يتعب فأتى بـ (قوله) فأنطلقوه هنا محمول على ما في الجملة من التقييد بالتعب شرح م ر زى (قوله للحاجة الى ذلك) تعليل لمخدوف وعبارته في شرح الروض وصح ذلك مع إيهامها وعدم ملكها والقدره على تسليمها للحاجة اليه (قوله أو حرة) وأطلق عليها اسم الامة باعتبار مجاز الأول (قوله لانها ترق بالاسر) جواب عما يقال ان الحرية لا يصح جعلها عوضاً (قوله والمبهمة يعينها الامام) ويجبر الكافر على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية كما أن السلم اليه أن يعين ما يشاء بالصفة المشروطة ويجبر المستحق على القبول شرح الروض (قوله من عاقده) وهو الامام أو نائبه وضمير الملاء للكافر (قوله ولم تسلم قبله) فالتقيد بسبعة كما يعلم من كلامه بعد الا (قوله أو أسلمت قبله) سواء كانت حرة أو رقيقة وان قيد بعض الشراح بالحرية وقوله فيعطى قيمتها راجع للثنين أي لان اسلامها قبله منع رفقها والاستيلاء عليها كافي م ر وقوله منع رفقها أي في الحرية وقوله والاستيلاء عليها أي ان كانت رقيقة فالتعليل على التوزيع ع ش وكتب أيضاً قوله فيعطى قيمتها أي من أصل الغنيمة كما هو أوضح احتمالين فان لم تكن غنيمة اتجه وجوب القيمة في بيت المال شرح م ر لانها في صورة الموت من ضمان الامام ح ف (قوله والابان لم الخ) حاصله أن تحت الاست صور لم يذكر فيها مفهوم عنوة لانه سيذكره بقوله اما اذا فتحت صلح الخ (قوله بأن لم تفتح) محل عدم استحقاقه شيئاً في هذه ان كان الجمل المشروط منها فان كان من غيرها استحققه بمجرد الدلالة سواء فتحت أو لا شرح م ر (قوله وقد ماتت قبل الظفر بها) فيكون في مفهوم قوله حية تفصيل وهو انها ان ماتت بعد الظفر بها أعطى قيمتها وان ماتت قبل الظفر بها فلا شيء له وكذا في مفهوم قوله ولم تسلم قبله تفصيل وهو انها ان أسلمت قبله وبعد العقد أعطى قيمتها وان أسلمت قبله وقبل العقد فلا شيء له وقوله فلا شيء له أي ان علم بذلك وبألفاته لانه عمل متبرعاً شرح الروض اه سم (قوله الفتح) بالجر يدل من المعلق عليه فيكون عليه نائب الفاعل وكان الظاهر أن يقول لعدم وجود الفتح المعلق عليه وأما قراءته بالرفع نائب فاعل فيرد عليه أن الامة لم تعلق عليها الفتح بل هي معلقة على الفتح الناشئ عن الدلالة اذ أن يراد التعليق في المعنى لان المعنى ان جعلت لى أمة فتحت القلعة بدلالتي وفيه أن الموجود في المتن الدلالة لا الفتح الا أن يقال لما كان القصد من الدلالة الفتح جعل الفتح معلقاً تأمل (قوله فيما ذكر) أي في قوله أو أسلمت قبله وبعد العقد الخ فكان المناسب ذكره عقبه (قوله ويجوز أن يقال الخ) هو المعتمد قال م ر في شرحه فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها لو كن أحياء

كأنصها عن الجمهور ونص عليه في الام وقيل تجب أجرة المتل وصححه الاصل تبعاً للامام قال الشيخان ومحل الخلاف اذا كانت معينة فان كانت مبهمة ومات كل من فيها أو وجبنا البديل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المتل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل الموت

نبد الصلح وبلغوا المأمن
وان رضوا بتسليمها ببدلها
أعطوا بدلها من حيث
يكون الرضخ وخرج
بالكافر المسلم فانه وان
معت معاقدته كما نقله في
الروضة كأصلها عن
العراقيين واقتضى كلامه
في باب الغنيمة تصحيحه
يعطاها ان وجدت حية
وان أسلمت فلومات بعد
الظفر بها فله قيمتها
وتعيين القلعة مع تقييد
الفتح بمن عاقد واسلام
الامة بالقبليّة والبعديّة
المدكورين من زيادتي
درس ﴿كتاب الجزية﴾
نطلق هلي العقد وعلى
المال المتزعم به وهي مأخوذة
من المجازاة لكفنائهم
وقيل من الجزاء بمعنى
القضاء قال الله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا أي لا تقضي
والاصل فيها قبل الاجماع
آية قاتلوا الذين لا يؤمنوا
بالله الآية وقد أخذها النبي
صلى الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنوهم سنة
أهل الكتاب كما رواه
البخاري ومن أهل نجران
كرواه ابوداود والمعنى
في ذلك أن في أخذها معونة
لأوهانة لهم ورمي بحملهم
ذلك على الاسلام وفسر

(قوله أما إذا فتحت الخ) لم يدخل هذه الصورة تحت الاتفاقية حكمها بالصورة الست الداخلة تحتها فلذا
أفردناها أيضا فهي مفهوم قوله عنوة الذي هو من كلام الشارح فلا يتوهم دخولها تحت قول المصنف
والاندبر (قوله فان لم يرضوا) أي أهل القلعة المفتوحة صلحا (قوله وبلغوا المأمن) بان يردوا للقلعة
ويقاتلوا كما في شرح الروض (قوله بدلها) بان يأخذوا بدلها (قوله من حيث يكون الرضخ) أي من
الاجناس الاربعة لا من أصل الغنيمة كما زعمه الولي العراقي زى (قوله وان أسلمت) اذا تأملت
كلامه وجدت حكم معاقدته المسلم كحكم معاقدته الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة
(قوله فلومات) هذا يجري في الكافر أيضا كما تقدم (قوله وتعيين القلعة) أي لانه قال على قلعة
كذا والتعيين المذكور ليس قيد او عبارة شرح مـر سواء كانت القلعة معينة أو مبهمة من قلاع محصورة
فيما يظهر والله أعلم

﴿كتاب الجزية﴾

عقبها بالقتال لانه مغياها في الآية مـر وهي مغيية بنزول سيدنا عيسى عليه السلام لانه لا يبقى لهم حينئذ
شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام أو السيف وهذا من شرعنا لانه انما ينزل ما كتابه متلقيا عنه صلى
الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستمد من هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب
في زمنه لا يعمل بها الا بما وافق ما يراه اذ لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي صلى الله عليه
وسلم لانه لا يخطئ اهـ شرح مـر وزى قال الرشيدى قوله لا يخطئ أي فهو كالنص أي لا يجوز الاجتهاد
معه وجمعها جزى كغريفة وفري بالفاء شورى وهي لغة اسم لخراج مجعول على أهل التمة سميت بذلك
لانها جزت أي كفت عن القتال وشرعا مال يلتزمه الكافر بعقد مخصوص زى (قوله نطلق) أي
شرعا عـش (قوله من المجازاة) لانها جزاء بمعصيتهم منا وسكناهم في دارنا فهي اذلال لهم لتحملهم على
الاسلام لاسبابها اذا خالطوا أهلهم وعرفوا محاسنه لافي مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله أعز الاسلام
وأهله عن ذلك شرح مـر (قوله بمعنى القضاء) لعله بمعنى الاغناء أو الحكم الثابت وقال الشورى
وحل قوله بمعنى القضاء تقول جزيت الدين أي قضيت (قوله أي لا تقضي) أي لا تنفى سـل قال
عـش وعليه فالمعنى أن الجزية أغنتهم عن محاربتنا لهم اكن هذا في المعنى قريب مما قبله (قوله سنوا)
أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقتهم عـش (قوله ومن أهل نجران) وهم نصارى
وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله صدر سورة آل عمران حل (قوله في ذلك) أي في
مشروعينة الجزية (قوله والصغار بالترام أحكامنا) وذلك لان الشخص اذا كف بما لا يعتقده
سمى ذلك صغارا عرفا سم وعبارة شرح الروض قالوا وأشد الصغار على المرء أن يحكم عليه
بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله اهـ وقضية ذلك أنهم لا يعتقدون تلك الاحكام التي يلتزمونها فانظر
هذا مع قوله الآتي لحكمنا الذي يعتقدون تحريمه ولعل هذا وجه تعبيره بقالوا سم (قوله عاقد)
وهو الامام أو نائبه (قوله وعدم محتها) فيه أن عدم الصحة ليس شرطاً بل الشرط عدم التاقيت
واتعاليق وعدم الصحة متفرع عليه وأجيب بتقدير مضاف أي ملزوم عدم محتها وأجيب أيضا
بان عدم الرفع مبتدأ والخبر عن خوف أي معلوم مما مر أو نائب فاعل المحذوف أي يعلم مما مر عدم
محتها الخ (قوله مؤقتة أو معلقة) فلا يكتفى أقر كم ما شاء الله وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقر كم ما أقر كم
الله فلانه كان يعلم ما عند الله بالوحي وكذا ما شئت أو شاء فلان بخلاف ما شئت لاز ومهما من جهتنا

وجوازها

اعطاء الجزية في الآية بالترامها والصغار بالترام أحكامنا (أركانها) خمسة (عاقده معتود له ومكان

ومال وصيغة وشرط فيها) أي في الميعة (ما) مرفى شرطها (في البيع) من نحو اتصال القبول بالايجاب وعدم محتها مؤقتة أو معلقة

وذكر الجزية وفقدتها كالثمن في البيع فتعيرى بذلك أقيد بماعبره (وهي) أي الصيغة الجارية (كأقررتمكم أو أذنت في أقامتكم بدارنا) مثلا (على أن تلتزموا كذا) جزية (وتنقادوا لحكمنا) الذي تعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره كسرب مسكر ونكاح مجوس محارم وذلك لأن الجزية والالتقاء كالموضع عن التقرير فيجب (٢٦٩) ذكرهما كالثمن في البيع (و) قبولا

نحو (قبلنا ورضينا) وعلم من اشتراط ذكر الالتقاء أنه لا يشترط ذكر كف لسانهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه لأن في ذكر الالتقاء غنية عنه ويستثنى من منع صحة التأكيد السابق مالم قال بأقررتمكم ما شئتم لأن لهم بهذا العقد متى شاءوا فليس فيه إلا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة لا تصح بهذا اللفظ لأنه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المتأني لمقتضاه (ومصدق كافر) وجب بدارنا (في) قوله (دخلت لسمع كلام الله) تعالى (أو رسولا أو بأمان مسلم) فلا يتعرض له لأن قصد ذلك يؤمنه والغالب أن الحربى لا يدخل بلادنا إلا بأمان فإن اتهم حاف فدانهم ان ادعى ذلك بعد أسره لم يصدق إلا بيينة (و) شرط (في العاقبة كونه أمانا) يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لأنها من الأمور الكلية فتحتاج

وجوازها من جهتهم شرح مر وقوله ما عند الله بالوحي أي وقد علم أن الله أراد إقرارهم لآلى غاية ع ش (قوله وذكر الجزية) بالجور والمراد بالجزية هنا المال لا مها تطلق عليه كما مر ويدل على ذلك قوله وقدرها ولعل المراد بها جنس المال أو نوعه بدليل قوله وقدرها أو أنه عطف تفسير (قوله بدارنا مثلا) يريد أنه لا يشترط الإقامة بدارنا بل لو رضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت ثم المراد بدارنا غير الجزاء لما يأتى شوبرى (قوله الذي تعتقدون تحريمه) ظاهره أن الهاء عائدة للحكم وهو مشكل ويجب بأنها عائدة للحكم بمعنى المحكوم عليه كما قاله سم بدليل قوله كزنا الخ وخرج بقوله تعتقدون تحريمه الواجبات كالصلاة والصوم (قوله كزنا وسرقة) أي أكثرهما كما في الرشيدى (قوله وذلك) أي وعلة ذلك أي قوله على أن تلتزموا الخ وعبارة مر وانما وجب التعرض لهذا أي قوله وتنقادوا لحكمنا مع أنه من مقتضيات عقدها لأنه مع الجزية عوض عن تقريرهم فأشبه الثمن في البيع والاجرة في الاجارة (قوله عن التقرير) أي في دارنا مثلا (قوله وقبولا) أي من كل من مخاطبين كما في مر وقال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القبول أي من الناطق (قوله وعلم الخ) غرضه الجواب عما يقال ان الأصل ذكر أنه لا يشترط ذكر كف لسانهم عن السب وأنت لم تذكره (قوله أنه لا يشترط الخ) ولا ينافى ذلك ما يأتى أنهم لو سبوا الله تعالى أو رسوله فإن شرطوا انتقاض العهد بذلك انتقض والا فلا لأن الحاصل أن كفهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصرح بشرطه وأما انتقاض عهدهم بذلك فلا يكتفى فيه بلزوم ذلك لهم بل ولا بالتصريح في العقد بشرطه ككفهم بل لا بد من التصريح في العقد بشرطه الانتقاض به سم (قوله لأن في ذكر الالتقاء غنية عنه) فيه أنهم انما ينقادون لحكمنا فيما يعتقدون تحريمه فان كانوا يرون تحريم ذلك أي سب الله ورسوله ودينه فواضح والافيه نظرحل (قوله ما شئتم) بخلاف ما شئت أو ما شاء فلان أو ما شاء الله فلا يصح جزأى وسل (قوله من كونه) بيان للموضوع وقوله إلى ما أي لفظ وقوله تأييده أي عقدها (قوله ومصدق كافر) المناسب ذكر هذه المسئلة في الأمان (قوله دخلت لسمع كلام الله) ويمكن في هذه من الإقامة وحضور مجالس العلم قدر اقتضى العادة بإزالة الشبهة فيه ولا يزداد على أربعة أشهر شرح مر (قوله أو رسولا) أي أو دخلت رسولا سواء كان معه كتاب أو لا سل (قوله أو بأمان مسلم) أي وان عين المسلم وكذب به سم أي لاحتمال نسيانه ع ش (قوله لأن قصد ذلك يؤمنه) راجع للأولين وقوله والغالب الخ راجع للآخر (قوله نعم ان ادعى الخ) كن هجوموا بلادنا وأسروا منهم واحد ادعى ذلك (قوله فلا يصح عقدها من غيره) لكن لا شئ على العقود عايمه وان أقام سنة فأكثر لان العقد انقوا هروض سم شرح مر (قوله لانهم من الأمور الكلية) أي بالنظر لعوضها لانه يصرف في مصالحنا (قوله ومكيدتهم) عطف تفسير أو خاص على عام لان المكيدة هي الأمر الخفى الذي لا اطلاع لنا عليه (قوله لم يجيبهم) هل المراد لم تجب اجابتهم أو لم تجز ينفى الثانى عند ظن الضرر للمسلمين طبع لاوى سم (قوله في ذلك) أي في قوله وعليه اجابتهم (قوله أبوا) أي الاسلام (قوله فاقبل منهم) هو محل الدليل (قوله فلا يجب تقريره) بل تحرم الاجابة حيث لم يأت من

إلى نظر واجتهاد لكن لا يقتال المعقود له بل يبلغ مأمنه (وعليه اجابة اذا طلبوا وأمن) بأن لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوسا يخاف شره لم يجبه والأصل في ذلك خبر مسلم عن ريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أو صاه إلى أن قال فان هم أبوا فاسلمهم الجزية فان هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الأسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها

وقولي وأمن أولى من قوله الأجاوسياخافه (و) شرط (في المعقود له كونه متمسكا بكتاب) كثرة رواة والمجمل ومحمد إبراهيم وشيث وز بور داود سواء كان المتمسك كتابيا (٢٧٠) ولومن أحد أبويه بأن اختار أم مجوسيا (لجد) له (أعلى لم نعلم) نحن

(تمسكه به بعد نسخه) بأن علمنا تمسكه به قبل نسخه أو معه أو شككنا في وقته ولو كان تمسكه به بعد التبديل فيه وإن لم يجتنب المبدل منه وذلك للآية وخبر البخاري السابقين وتغليباً لحقن الدم أما إذا علمنا تمسك الجذبه بعد نسخه كمن تهود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام فلا تعقد الجزية لفرعه لتمسكه بدين سقطت حرمة ولا إن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة وحكم السامرة والصابئة هنا كهوفي النكاح إلا أن يشكل أمرهم فيقرون بالجزية وتعبيري بما ذكر أعمر وأولى من تعبيره بما ذكره (سوا ذكر غير صبي ومجنون) ولو سكران وزمنا وهرما وأعمى وراهما وأجيرا وفقيرا لأن الجزية كأجرة الدار ولا نها تؤخذ لحقن الدم فلا جزية على من بهرق وأثنى وخشي وصبي ومجنون لأن كلامهم محقون الدم والآية السابقة في الذكور وقد كتب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أمراء الأجناد أن

غائته ويحرم قتله إذا طلب الجزية ويجوز إرقاقه وغم ماله سم على حج ع ش على مر (قوله وقولي وأمن) أي مفهوم قولي أمن الخ وهي أولوية عموم (قوله متمسكا بكتاب) ولو حكما في شمل المجوسي (قوله ومحمد إبراهيم الخ) أي لانهما تسمى كتابا فطهرت في قوله الذين أوتوا الكتاب وشيث ابن آدم عليهما السلام لصلبه نرح م (قوله سواء كان المتمسك) أي بواحد من هذه الكتب أو غيرها في شمل كتاب المجوس الذي رفع فهم وإن تمسكوا بكتاب لكنه لا يسمى كتابيا إلا من تمسك بالتوراة والإنجيل خاصة حل (قوله ولومن أحد أبويه) ولولا ام اختار الكتابي أو لم يختار شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما أوهمه نرح المنهج من أن اختيار ذلك قيد هنا أيضا غير مراد وإنما المراد أنه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره اه شرح م بالحرف وعبارة ع ش قوله بأن اختاره هذا قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره بالجزية والحاصل أن له ثلاث حالات إما أن يختار دين الكتابي أو الوثني أو لم يختار شيئا فيقر في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية هذا محصل ما اعتمدته حج وم على ما في بعض نسخه الصحيحة (قوله لجد) صفة لكتاب أي كائن لجو وجه نسبة الكتاب لجد مع أنه ينتسب للنبي المنزل هو عليه أنه اشتهر تمسكه به وقوله أعلى لعل المراد به هنا ما صفي الوصية وهو الذي يشتهر انتساب الشخص إليه ويعد قبيلة تأمل (قوله لم نعلم تمسكه به بعد نسخه) قال الولي العراقي يرد على المنهاج والتنبية والحاوي إذا تهود الأصل أو تنصر قبل النسخ لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقر بالجزية كما نص عليه اه ويقبل قولهم أنهم ممن يعقد لهم الجزية لانه لا يعرف غالبا إلا منهم زى وأجيب عن الإيراد بان عدم اقرار الجزية بالجزية لا رنداها وقوله ويقبل قولهم أي الكفار لا الترية (قوله وإن لم يجتنب المبدل) أي تغليباً لحقن الدم وبه فارق عدم حل منا حكمهم وضيعتهم مع أن الأصل في الإيضاع والميتات التحريم شرح م (قوله وذلك) أي بوجه اشتراط التمسك بالكتاب وقوله للآية وهي فالتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الخ (قوله كن تهود) أي أو تنصر بعد بعثة نبينا حل (قوله كهوفي النكاح) أي فتعقد لهم أن لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصل دينهم شوبري وعبارة غيره فان كفرتهم أهل ملتهم لم تعقد لهم والا عقدت لهم وهذا هو المناسب لقوله سابقا ونحرم سامرية الخ وعبارة ع ش أي حيث وافقوهم في الأصول أقرروا وإن خالفوهم في الفروع لكن قيل أنهم لو كفرتهم اليهود والنصارى بالفروع التي خالفوهم فيها لا تحل منا حكمهم وقياسه هنا أنهم لا يقرون إلا أن يفرق بأن مبنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا (قوله إلا أن يشكل أمرهم) أي شك هل تكفرهم اليهود والنصارى أم لا ع ش (قوله لأن الجزية كأجرة الدار) أي والأجرة تجب على المستأجر ولو فقيرا وهرما وغيرهما بما ذكر فهو علة للتعميم وقوله ولا سها الخ علة لاشتراط كونه سرا الخ (قوله والآية السابقة في الذكور) أي البالغين العاقلين الأحرار أخذ من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية ولم يستدل بها على ذلك لكونها ليست نافية (قوله فهي هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض شرح الروض سم وقال شيخنا العزيزي فهي هبة أي بالمعنى الشامل للهبة فلا تحتاج لقبول (قوله المعقود له) أفاد أنه لا بد أن يكون معقودا له بان عقد على الأصاف فادفع ما يقال كيف يعقده الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنوته فان لم تعقد فلا تنفي عليه كحري لم نعلم به إلا بعد مدة لانه لم يلتزمها شيخنا (قوله طالبا بجزية الماضية) ظاهره أن المأخوذ منه دينار اكل

عمل بما في نفس الامر (ونلقى افاقة جنون) أي أزمتهان (كثر الجنون) وأمكن تلفيقها فان بلغت سنة وجبت الجزية باعتبارها
للأزمة المتفرقة بالمجموعة وخارج بكثر ما لو قل زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثر له (ولو كل) يلوغ أو افاقة أو عتق (عقده ان التزم
جزية) فلا يكتفى بعقد متبوعه (والا) أي وان لم يلتزمها (بلغ المأمن) لانه كان في أمان متبوعه وتعييرى بكمل أعم من تعبيره ببلغ (و) شرط
(في المكان قبوله) للتقرير (فيمنع كافر) ولودميا (اقامة بالحجاز وهو (٢٧١) مكة والمدينة واليمامة وطرقها) أي

الثلاثة (وقراها) كالطائف

لمكة وخير للمدينة روى

البيهقي عن أبي عبيدة بن

الجراح آخر ما تكلم به

رسول الله صلى الله عليه وسلم

أخرجوا اليهود من الحجاز

وروى الشيخان خبر

أخرجوا المشركين من

جزيرة العرب ومسلم خبر

لا يخرج اليهود والنصارى

من جزيرة العرب والقصد

منها الحجاز المشتملة عليه

وتعيرى بالاقامة أعم

من تعبيره بالاستيطان

(فلو دخله بلا اذن امام

أخرجه) منه لعدم

أذنه له (وعزر عالما

بالتحريم) لدخوله

لجرائته بخلاف ما اذا جهله

(ولا يأذن له) في دخوله الحجاز

غير حرم مكة (الاصلاحه

لنا كرسالة وتجارة فيها كبير

حاجة والا) بان لم يكن فيها

كبير حاجة (فلا يأذن له الا

بشرط أخذ شيء منها) أي

من متاعها كالعشر أو

نصفه بحسب اجتهاد الامام

ولا يؤخذ في كل سنة

سنة من قال ع ش على م ر وهل يطالب به وان كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة
أو محل ذلك ان لم يدفع الذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين أنه من أهل
الجزية وما يدفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم والذي اعتمدته شيخنا زى الاول والاقر ما قاله زى
قال لانه انما كان يعطى هبة لا عن الدين (قوله وأمكن تلفيقها) لم يأخذ منه يومه وفي قل على
الجلال قوله وأمكن وأما اذا لم يمكن انسحب عليه حكم الجنون فلا جزية (قوله ما لو قل زمن الجنون)
بان تكون أوقات الجنون في السنة ولو لوقت لم تقابل بأجرة غالبا س ل وشرح م ر وقوله لم تقابل
بأجرة لعله بالنسبة لمجموع المدة واستأجر لها اذ يتساح في نحو اليوم بالنظر لمجموع المدة والا فاليوم ونحوه
يقابل بأجرة في حد ذاته رشيدى (قوله عقده) أي اذا كان قد عقد على الاشخاص فلو كان على
الاصاف دخلوا (قوله والابلغ المأمن) واذا مضت عليه مدة ديارنا بلا عقد فالتجته أنه تزمه أجرة مثل
من أسكنه بدارنا اذ المقلب فيها معنى الاجرة ويظهر أنها هنا أقل الجزية بشرح م ر وقد يشكك هذا
بما صرح في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة حيث قيل بعدم وجوب شيء عليه لان المقلب فيها
القبول الا أن يقال ان هذا لما كان في الاصل تابع الا امان أي به نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من
الامام ع ش على م ر (قوله اقامة بالحجاز) ولو بلا استيطان وسمى بذلك لانه محجز بين نجد وتهامة
شرح م ر (قوله واليمامة) وهي مدينة بقرب اليمن أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف
زى (قوله كالطائف) أي وجدة والينبع م ر وهو تمثيل لقري الثلاثة لكن أورد عليه أن اليمامة
ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع اه ع ش (قوله آخر ما تكلم) أي في شأن اليهود
والافقد صح أنه كان يقول عند موته اللهم الرفيق الاعلى أي أريد الرفيق الاعلى قال حج قيل هو
أعلى المنازل فعنه أسألك يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله والرفيق من
أسمائه تعالى للحديث الصحيح ع ش على م ر (قوله والقصد الخ) عبارة م ر وليس المراد جميعها بل الحجاز
منها لان عمر أخرجهم منه وأقرهم باليمن مع أنه منها اذهى أي جزيرة العرب طولا من عدن الى ريف
العراق وعرضا من جندوم والاهام من ساحل البحر الى الشام ودجلة والفرات وسميت جزيرة العرب
لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (قوله المشتملة) أي جزيرة العرب فكان عليه
ابراز الضمير (قوله لدخوله) بالتحريم واللام للتقوية (قوله من متاعها) أي أو من ثمنه م ر (قوله
الامرأة) أي من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو
الانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع ثمنه فاشترى بها شيئا آخر ولو من نوع الاول ودخل بذلك
مرة أخرى أخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه
لا يؤخذ منه في هذه المرة طب وصمم عليه اه سم وع ش (قوله لان الاكثر منها) وهو أربعة

الامرأة واحدة كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذن له في دخوله (الثلاثة) من الايام غير يومى الدخول والخروج لان الاكثر منها

مدة الاقامة وهو ممنوع منها ثم والمراد في موضع واحد فلو أقام في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر أي وبينهما مسافة القصر وهكذا فلا

منع (فان مرض فيه وشق نقله) منه (أو خيف منه) موته أو زيادة مرضه وذ كرا خوف من زيادتي (ترك) مراعاة لا عظم الضررين

والانتقل رعاية لحرمة الدار وتقييدى الترك في المريض بمشقة نقله تبعث فيه الاصل والحادى وغيرهما وهو فقه حسن وان خالفنا في الروضة

وأصلها والذي فيها من الامام أنه ينقل عظم المشقة أولا وعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصر الروضة (فان مات) فيه

(وشق نقله) منه انتقطعه أو بعد المسافة عن غير الحجاز أو نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة نعم الحربى لا يجب دفنه وتغرى الكلاب عليه فان تأذى الناس برائحته وورى أما إذا لم يشق نقله بان سهل قبل تغيره فينقل فان دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولولمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع (٢٧٢) الحرم لقوله تعالى وان ختمتم عليه أى فقرائهم من الحرم وانقطاع ما

كان لكم بقدمهم من المكاسب فسوف يفتنكم الله من فضله ومعالم أن الجلب انما يجلب الى البلاد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك انهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالنوع من دخوله بكل حال (فان كان رسولاً خرج له امام) بنفسه أو نائبه (يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل) منه وان خيف سوته أو دفن وأذن له الامام لتعديده ولان المحل غير قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه لاذن نعم ان تهرى بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه خبر الشيخين لا يحج بعد العام مشرك وأما غير الحجاز فلكل كافر دخوله با مان (و) شرط (في المال) عند قوتنا (كونه ديناراً) فاكثركل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذلنا بعثه الى اليمن خذ من كل عالم أى محتمل ديناراً رواه أبو داود وغيره وصححه ابن جبان والحاكم (لمكن لا تعقد لسفيه

أيام حل (قوله أن الجلب) بفتحين أى المجلوب للتجارة وقوله الى البلد المناسب الى الحرم لكن لما كان المجلوب للحرم مجلوباً بالبلاد عبر بها (قوله بكل حال) أى وان دعت ضرورة لذلك كفاي الام وبه رد قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتاج اليه وحل بعضهم له على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر شرح م (قوله فان مرض) بأن تعدي بدخوله ع ش (قوله وان خيف موته) راجع لقوله مرض وقوله أو دفن راجع لقوله أو مات (قوله وليس حرم المدينة الخ) ويندب الحق به لافضلته وتميزه بمالم يشارك فيه كفاي شرح م (قوله لا يحج) أى لا يزور لان المشرك لا يصح حجه (قوله عند قوتنا) ما عند ضعفنا فيجوز بأقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا شرح م (قوله كونه ديناراً) أى خالصاً مضرراً ولا يجوز العقد الا به وان كان له أخذ قيمته وقت الأخذ كفاي م وعبارة شرح الروض فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتياض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة (قوله خذ من كل عالم ديناراً) زاد في شرح م وأعدله أى مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمر الدينار بثنى عشر درهما لانها كانت قيمته اذذاك ولا حداً كثيراً ونجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط ذنباعنهم في جميعه حيث وجب فلومات ولم يذب عنه الا في أثناء السنة وجب بالقسط كما يأتي أما المحل فلا يطالبه بالقسط أثناء السنة وكان قياس القول بأنها أجرة مطالبة به لولا ما طلب منامن مزيد الرفق بهم تأليفاهم على الاسلام شرح م (قوله لكن لا تعقد الخ) فيه أن تصرف السفينة في الاموال وما يفضى اليها ممنوع ولعل هذا مستثنى لمصلحة راجحة وهي حقن الدماء شيخنا عزيزى فاذا عقد باكثره لم يحصل تفرق الصفقة أو يبطل العقد حل الظاهر الاول (قوله وسن عما كسة غير فقير) الحاصل أنه بما كس عند العقد مطلقاً سواء عقد على الاشخاص أو الاوصاف وعند الأخذ أيضاً ان عقد على الاوصاف ثم اعلم أن الماكسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية أى طلب الزيادة على الدينار وعند الأخذ معناها المنارعة في الاتصاف بالصفات كالفقير والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر قال له أنت غني فادفع أربعة دنانير اذا علمت هذا علمت أن قول الشارح أى مشاحته في قدر الجزية قاصر فعل فيه اكتفاء بدل عليه كلامه الآتي شيخنا ثم انظر التوفيق بين قوله وسن عما كسة غير فقير وقوله بل اذا أمكنه أن يعقدا كثر الخ ثم رأيت في سم مانصه قوله بل اذا أمكنه أن يعقد الخ هذا لا ينافي الحكم بالسنية لانه يستحب له ذلك عند الجهل بحالهم في الاجابة فاذا أجابوا بالاكثر حرم عليه العقد بدونه واذا غلب على ظنه الاجابة وجب طلب ذلك ثم محل ذلك في الابتداء وأما بعد صدور العقد فلا عما كسة اذا عقد على الاشخاص (قوله بل اذا أمكنه الخ) بأن علم أو ظن اجابتهم لتلك شرح م (قوله لم يحجز) أى يحرم وينبغي صحة العقد بما عقد به لان المقصود الرفق بهم تأليفاهم في الاسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن ع ش على م (قوله فيقعد لتوسط دينارين) أى وجوباً فلا ينقص عن الدينارين ولا عن أربعة في الغنى عند الامكان وهذا لا ينافي قوله وسن أن يفاوت لان المفاوطة تصدق بأن يجعل على التوسط ثلاثاً والغنى خمسة والقول قول مدعى التوسط والفقير يمينه

الآن تقوم بينة بخلافه أو يعهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم حضر وقال أسلمت من وقت كذا أي فيصدق بيمينه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامس (قوله ولغني بأربعة) أي ما كثر اهـ مر والمراد بالغني هنا غني العاقلة على المعتمد عند مر في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد كفاية الاسم الغالب عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو من يفضل عنده عن كفاية العمر الغالب دون عشرين دينارا وقوى دينارين وفي شرح مر وحج انه غني النفقة تقر برش شيخنا العزيزي وعبارة شرح مر والاوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا وفي الضيافة كالنفقة بان يزيد دخله على خرجيه مجامع أنه في مقابلة منفعة تعود اليه لا بالعاقلة اذ لا مواساة هنا ولا بالعرف لا اختلاف باختلاف الابواب (قوله للخروج الخ) يقتضي أن الاستحباب مغيا باخذ دينارين من المتوسط وأربعة من الغني الذي هو ظاهر المتن فلا بد من علة أخرى لاستحباب الزيادة اهـ رشيدى (قوله الا كذلك) أي بأربعة في الغني ودينارين في المتوسط ع ش على مر (قوله ان وجد بصفته آخرها) قال شيخنا هذا محله اذا عقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان وجب ما عقده مطلقا شورى (قوله لان العبرة الخ) عبارة مر والمما كسة تكون عند العقدان عقد على الاشخاص حيث عقد على شيء امتنع اخذ زائد عليه وتجو ز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفة الغني والمتوسط اهـ أي كعقدت لكم على أن على الغني أربعة والمتوسط دينارين والفقير دينارا مثلا ثم عند الاستيفاء اذا ادعى أنه فقير أو متوسط فيقول بل أنت غني مثلا فعليك أربعة هكذا نقله سم عن الشارح وحاصله أن المراد بالما كسة هنا ما نازعته في الغني وضديه وليس المراد المما كسة المارة ثم اطلاقه يقتضي استحباب منازعته في نحو الغني وان علم فقره وفيه ما فيه رشيدى (قوله فناقض للعهد) فيبلغ المأمن فاذا عاد لطلب العقد دينارين وجبت اجابته ع ب و سم (قوله فتقدم على الوصايا) أي فيما اذا مات (قوله الزكاة) بالرفع فاعل بدليل ما بعده أي فارقتهما أي فارقت الجزية والدين وقوله عليهما اعتراض بأن الكافر لا زكاة عليه وأجيب بأنه يتصور ذلك في زكاة الفطر اذا وجبت عليه عن أبيه الفقيرين اذا أسلم بعد بلوغه وعن عبيد المسلمين (قوله أو سفه) هذا مشكل لانه ان أراد بالقسط فيه القسط من المسمى مع أخذ الباقي آخر الحول من المسمى أيضا لم يكن لاخذ القسط معنى أو أخذ القسط من دينار الباقي ففيه نظر لانه لم يلزم بالاعتدأ كثر منه وهو رشيدى لم يسغ اسقاط الاكثر نظرا لاجرة كافر أنفوا ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه بأكثر من دينار خلافا لمن قال به للفرق لو اوضح بين من هو عند عقد هار شيد وبين من هو عند عقد هاللسفيه فالحاصل أن أخذ القسط بالمعنى الاخبارا لما يتضح على التخرج المذكور وقد علمت ما فيه حج زى وقد يجاب بحمل كلامه على ما لو عقدت على الاوصاف وكان المحجور عليه قبل حجرة غنيا أو متوسطا فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقر بعده فليحرر قل على الجلال وقال حل في كلام شيخنا انه يؤخذ من السفه جميع المسمى لا قسطه اهـ فالصواب حذف قوله أو سفه لانه اذا كان يصح عقد هاللسفيه ابتداء كما تقدم في قوله لكن لا تعقد لسفيه بأكثر من دينار فاذا طرأ السفه في الاثناء لا يبطلها بل يستمر عقد هاللسفيه ويجب المسمى في العقد آخر الحول اهـ وعبارة مر في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أو سفه ليس في محله وكذا قوله بفاس ليس بظاهر لان المحجور عليه بفاس يصح عقد الجزية له ابتداء لانه لم يذكر من شروط العقود عدم الحجر فطره لا يبطلها وحيت لا وجه لوجوب القسط لانه يقتضي أنه يسقط الباقي مع أنه لا يسقط كما في شرح مر (قوله فقسط) أي يؤخذ وهو في المقاس محمول على ما اذا قسم ماله والاخر الى تمام السنة أي وتؤخذ بنهماه ويضارب الامام بالواجب في الصورتين وبهذا يجمع

ولغني بأربعة (لخروج من خلاف أبي حنيفة فانه لا يجيزها الا كذلك فيؤخذ من كل منهما آخر السنة ما عقده ان وجد بصفته آخرها لان العبرة بوقت الاخذ لا بوقت العقد نقله في أهـ لال روضة عن النص فلو عقد بأكثر من دينار وامتنع الكافر من بذل الزائد فناقض من بطل الزائد فيعلم منه انه يلزمه ما التزم كمن اشترى شيئا بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم أو مات أو جن أو هجر عليه) بفاس أو سفه (بعد سنة جزية كدين آدى) فتقدم على الوصايا والارث ويؤى بينهما بين دين الآدى لانها مال معاوضة وبهذا فارق الزكاة حيث تقدم عليها (أو) أسلم أو مات أو جن أو هجر عليه بفاس أو سفه (في أثنائها) أي السنة (فقسط) من الجزية لما مضى كلاجرة وصورة ذلك في الميت أن يخلف وارثا

خاصة مستغرقا ولا فله أو
 الباقي بعد قسط الجزية
 في فقس قسط الجزية في
 الأول والباقي بعد القسط في
 الثاني وذكر مسألة الجنون
 والحجر من زبلدني (وتؤخذ
 الجزية منه) (رفق) كسائر
 الديون ويكفي في الصغار
 المدكور في آيتها أن يجري
 عليه الحكم بما لا يعتد به
 كإفسره الأصحاب بذلك
 وتقدمت الإشارة إليه
 وتفسيره بأن يجلس الآخذ
 ويقوم الكافر ويطأ طئ
 رأسه ويحني ظهره ويضع
 الجزية في الميزان ويقبض
 الآخذ تحتها ويضرب
 لزمته وهما يجتمع
 اللبس بين الماضغ
 والأذن من الجانبين
 مردود بأن هذه الهيئة
 باطلة ودعوى سنها أو
 وجوبها أشد بطلاناً ولم
 ينقل أن النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا أحد من الخلفاء
 الراشدين فعل شيئاً منها
 (وسن لامام أن بشرط)
 بنفسه أو نائبه (على غير
 فقير) من غنى أو متوسط
 (ضياقة من يمر به منا)
 بخلاف الفقير لأنها تكرر
 فلا تيسر له (زائدة على)
 أقل (جزية) لأنها بنية
 على الإباحة والجزية على
 التملك (ثلاثة أيام فأقل)
 وإطلاق ما ذكر

بين الكلامين زى وعبارة مر ولو حجر عليه بفلس في خلاط ضارب الامام مع الغرماء حالاً ان قسم
 ماله والا فآخر الحول اه (قوله والا) بان لم يخلف وارثاً أصلاً أو خلف وارثاً غير مستغرق وقوله فله
 أى في الأولى أو الباقي في الثانية وهذا ظاهر ان لم تقل بالرد والافلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره لان
 القول بالرد يشمل الكافر كما قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول وقوله بعد أى مع قسط الجزية من
 نصيب الوارث فبعد بنى مع تدبر (قوله بعد القسط) عبارة حج ومر فان كان أى الوارث غير
 مستغرق أخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي اه وبهذا تعلم ما في كلام الشارح الا أن يقال
 والباقي أى ويسقط الباقي من الجزية بعد القسط المأخوذ من نصيب الوارث من كل ما كان مات عن
 بنت وخلف ستين ديناراً مثلاً فالبنت لها ثلاثون فيوزع نصف الدينار على نصيبها وعلى الباقي فيخصها
 ربع دينار يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع الذي يخص الباقي لانه كله في فلامعنى لاخذ الجزية منه
 شيخنا قال سم عبارة شيخنا في شرح الارشاد نعم ان لم يكن لليت وارث فتركتها كلها في فلامعنى
 لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق أخذ من نصيبه ما يتعلق به منها وسقطت حصة بيت
 المال (قوله ويكفي في الصغار المدكور الخ) هذا لا يلائم قوله اول الباب ونقدوا الحكمنا الذي نعتقدون
 تحريمه كزنا وسرقة ودون غيره كسرب مسكر ونكاح محوسى محارم اللهم الا ان يقال المراد بكونه
 لا يعتد به أنه لا يعتد به من حيث كونه مستند الدين الاسلام ولحمد عليه السلام والحاصل أن اجراء
 الحكم من حيث استناده لا ينافي ما لا يعتد به من حيث كونه مستنداً له لا يعتد به وان وافق
 اعتقاده لان الزامه ليس باعتبار اعتقاده اه سم والخامس أن قول الشارح لا يعتد به مشكل
 من وجهين الاول أنه يشمل اعتقاد التحريم وعدم الاعتقاد أصلاً مع أن الذي تقدم اعتقاد التحريم
 وجوابه ان كلامه مقصور على الصورة الاولى بقرينة قوله كما مرّت الإشارة إليه أى في قوله نعتقدون
 تحريمه فإرادته بالإشارة المذكورة صريح والثاني أن الحكم ان كانوا يعتقدون تحريمه لا يكون
 اتقيادهم اليه ذلاً لموافقة اعتقادهم وجوابه انه ذل باعتبار استناده الى ديننا (قوله ويضرب) أى بكفه
 مفتوحة لزمته بكسر اللام والزاي أى كلاً ضربة واحدة وبحسب الرافعي الاكتفاء بضربة واحدة
 لاحد هما شرح مر (قوله ودعوى سنها) قال ابن التقيب ولم أر من تعرض لها هل هي حرام أم مكروهة
 وقضية كونها كسائر الديون التحريم من كل وجزم شيخنا العزيزى بالتحريم للايذاء ونقل
 الشورى عن شيخه أنها حرام ان تأذى بها والا فكروهة (قوله أشد بطلاناً) أى من دعوى أصل
 جوازها رشيدى (قوله وسن لامام الخ) قال في المطلب الحق أن ذلك كالقدر الزائد على الدينار فتى
 أمكنه وجب واختاره طب حيث كانت المصلحة فيه اه عميرة سم (قوله من يمر به) قال في ع ب فلو لم
 يمر بهم أحدهم يلزمهم شئ اه وعبارة مر ولا يطالبهم بعوض ان لم يمر بهم ضعيف (قوله منا) أى وان
 كان المارغنيا غير مجاهد ويتجه عدم دخول العاصي بسفره لاكتفاء كونه من أهل الرخص مر (قوله
 على أقل جزية) لأمعنى لقوله أقل اذ الضياقة زائدة على الجزية قلت وأكثر ويقال ان الشارح ضرب
 على قوله أقل من كل والذي يفهم من ضيع مر وحج أن ذكر لاقل متعين وعبارتهما مع المتن
 زائدة على أقل الجزية فلا يجوز جعلها من الأقل لان المقصد من الجزية التمايك ومن الضياقة الإباحة
 وقيل يجوز منها أى الجزية التي هي أقل لانه ليس عليهم سواه ورد بأن هذا كالمما كسوة على هذا
 يكون تقييد الشارح بأقل للرد على المخالف وهو لا يظهر الا اذا عتدت اغنى والمتوسط بدينار لجوازه كما قاله
 مر لان الفقير لا ضياقة عليه حتى تكون زائدة على الأقل (قوله ثلاثة أيام) والزائدة عليها خلاف المنصب
 حل وعبارة شرح مر فان شرط فوقها مع رضاهم جارو يشترط تزويد الضيف كفاية يوم ولية فلو امتنع

أعم من تقييده ببلدهم (ويذكر عدد ضيفان رجلا وخيلا) لانه نفي للفرور وأقطع للتزاع بان يشترط ذلك على كل منهم أو على المجموع كان يقول وتضيفوا في كل سنة ألف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتصل بهم عن بعض (و) يذكر (منزلهم ككنيسة وقاضل مسكن وجنس طعام وأدم) من خبز وسمن وزيت ونحوها (وقدرها) (٢٧٥) لكل منا) ويقاوت بينهم في القدر لاني

الصفة بحسب تفاوت الجزية
ويذكر قدر أيام الضيافة
في الحول كقائمة يوم فيه
(و) يذكر (المطلب)
للدواب (لاجنسه و) لا
(قدره) أي لا يشترط
ذكرها فيمكن الإطلاق
ويحمل على بن رحشيش
وقت بحسب العادة (الا
الشعر) ان ذكره
(في قدره) ولو كان لواحد
دواب ولم يكن عددا منها
لم يعلق له الا واحدة على
النص وقولي لاجنسه الى
آخيه من زياتي والاصل
في ذلك ما روي البيهقي
أه صلى الله عليه وسلم
صالح أهل أيلة على ثلثة
دينار وكانوا ثلثة رجل
وعلى ضيافة من يمر بهم
من المسلمين وروي
الشيخان خبر الضيافة ثلاثة
أيام وليكن المنزل بحيث
يدفع الحر والبرد (وله اجابة
من طلب) منه ولو أعجميا
(أداء جزية) لا باسمها بل
(باسم زكاة) (رأه) مصلحة
ويسقط عنه اسم الجزية
(و) له (تضعيفها) أي
الزكاة (عليه) كإفعل

قليل منهم من الضيافة أجروا أو كاهم أو أكثرهم فنأقنون (قوله أعم من تقييده ببلدهم) عبارة
المهاج أن يشترط عليهم اذا صولحو ابلادهم (قوله ويذكر) أي بشرط ذلك حل (قوله رجلا) بفتح
الراء وسكون الجيم شرح الروض (قوله كأن يقول) مثال لثاني ومثال الاول أقررتكم على أن على
الغنى أربعة دنانير فأكثر وعلى ضيافة عشرة أنفس مثلامن الرجال كذا والركبان كذا زى (قوله
من خبز) عبارة شرح م من براتهي وهي أوضح لان الخبز ليس جنسا مخصوصا (قوله
في القصر) كذا أو مدين أو رطل أو رطلين أو ثلاثة وقوله لاني الصفة أي فالصفة في حقهم
متحدة لانه لو شرط على الغنى أطعمة فاخرة أضرب به الضيفان شرح الروض ويمتنع على الضيفان
تكليفهم نحو ذبح دجاجهم أو ما لا يغلب شرح م قال حج ويدخل في الطعام الفاكهة
والخلوة عند غلبتهما (قوله كقائمة يوم) لا ينافي قوله السابق ثلاثة أيام فاقول لانه يشترط عليهم
مائة يوم مثلا ويشترط أيضا انه اذا وقعت الضيافة يملك عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين
وتكون الثلاثة مثلا محسوبة من المائة التي شرطها تأمل (قوله الا الشعر) مثله الفول ونحوه
فالاقتصار على الشعر للتمثيل طب سم (قوله صالح أهل أيلة) المراد بيلة القرية التي تنسب اليها
العقبة وهي التي ذكرها الله تعالى في قوله واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآيات وأما ايلياء
فبيت المقدس اه بابي (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح م
(قوله وله اجابة الخ) وقد يجب عليه ذلك اذا امتنعوا لابه ورأى المصلحة فيه كما يحتمل الزركشي وهو
ظاهر سم (قوله من طلب منه الخ) أي لتكبرهم عن اعطاء الجزية لان اعطاء الجزية انما هو
للمأغربين المحتقرين وهم عرب شجعان فرادهم التشبه بالمسلمين في عدم الخفارة شيخنا عزيزي
(قوله ولو أعجميا) انما أخذه غاية لانه ر بما نوههم أن جواز انما هو بالنسبة للعرب فقط لان أصل
الطلب منهم (قوله بل باسم زكاة) قال في شرح الروض وقد عرفها حكما وشرطا سم (قوله كما فعل
عمر) أي بنصرى العرب قالوا لعمر نحن عرب لا نؤدى ما تؤديه الجهم فقدمنا ما يأخذ بعضكم من
بعض يعنون الزكاة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا فرض الله على المسلمين فقالوا انقدمنا ما شئت
بهذا الاسم فتراضوا أن تضعف الزكاة عليهم زى (قوله تبيعها ونحوها) كأن يأخذ عن الخمس
ابل أو بع شياه أو خسا (قوله لا الجبران) معطوف على الضمير في تضعيفها بدون إعادة الخافض
وجوزة ابن مالك (قوله ولانه) أي الجبران على خلاف القياس لان الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله
ففي خصة أبخرة الخ) قال الباقيني ان أراد تضعيف الزكاة مطلقا وردت زكاة الفطر ولم أر من ذكرها
أو مطلق المال الزكوى اقتضى عدم الاخذ من المعروفة وهو بعيد ولم أره اه والذي يتجه تضعيفها
الافى زكاة الفطر اذ لا يجب على كافر ابتداء والافى المعروفة لانها ليست زكوية الآن ولا عبرة بالجنس
والاوجب فيما دون النصاب الآى حج وم (قوله خسا) أي ان سقيت بلامؤنة أو عشرها ان
سقيت بمؤنة زى (قوله مع كل واحدة الخ) وليس فيه تضعيف الجبران لان كلا جبران عن كل

عمر رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وله أيضا تبيعها ونحوها بحسب المصلحة (لا الجبران) لئلا يكثر التضعيف ولانه
على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص ففي خمسة أبخرة شتان وفي خمسة وعشرين بنتا مخاض وفي العشرينات خسا أو
عشرها وفي الر كاز خسان ولو ملك ستا وثلاثين بعير ليس فيها بنتا لبون أخرج بنتي مخاض مع اعطاء الجبران أو حقتين مع أخذه فيعطى
في الزول مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما يأخذ في الصدود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الخبر

هنا في ذلك للإمام لا مالك
كانص عليه الشافعي (ولا
يأخذ قسطا بعض نصاب)
كشاة من عشرين شاة
ونصف شاة من عشرة لان
الاثر انما ورد في تضعيف
ما يلزم المسلم (ثم المأخوذ)
منه مضعفا وغير مضعف
(جزية) فيصرف مصرفها
ولهذا قال عمر هؤلاء قوم
حتى أبوا الاسم ورضوا
بالعنى ولا يؤخذ من مال من
لانزله الجزية كالمرأة
والصبي ويزاد على الضعف
ان لم يف دينار عن كل
واحد الى أن يفي
فصل في أحكام
الجزية غير ماصر (لزمانا)
بعقد هالك كافر (الكف)
عنهم (مطلقا) عن التقييد
بما يأتي بان لا تعرض لهم
نفسا ومالا وسائر ما يقرون
عليه تكمر وخنزير لم
يظهروا هم لانهم انما بذلوا
الجزية لعصمتها وروى
أبو داود خبر الأمان ظم
معاهدا أو اتقوه أو كلفه
فوق طاقتيه أو أخذ
منه شيئا بغير طيب نفس فأنا
مجيجه يوم القيامة
(والدفع) أي دفع المسلم
وغیره فهو أعم من قوله
ودفع أهل الحرب (عنهم)
ان كانوا بدارنا

واحدة من بنى النخاض والامتنع تضعيف الجيران عن شيء واحد وهو هنا عن متعدد كافي قل
(قوله هنا) أي في الجزية بخلافه في الزكاة فان الخيرة فيه للدافع مال كان أو ساعيا ع ش (قوله في
ذلك) أي الجيران أي في دفعه وأخذهم شيدى (قوله ولا يأخذ قسطا بعض نصاب) ولا يلزم على ذلك
القول ببقاء موسر منهم من غير جزية لانه لا نظر الاشخاص هنا بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم
أو لا أي كما يدل عليه قوله ويزاد على الضعف الخ وهن يعتبر النصاب كل الحول أو آخره وجهان أحدهما
أو لهما الا في مال التجارة ونحوه شرح م ر (قوله من عشرين) هذا ان لم يخاطب غيره فان خلط
عشرين بعشرين اغير ما أخذ منه شاة ان ضعفنا س ل (قوله ثم المأخوذ جزية) فان قيل اذا كان
فيهم من لازكاة عليه فكيف يقر بلا جزية فأجاب الاكثر بان المأخوذ من أهل الاموال يؤخذ
عنهم وعن غيرهم ول بعضهم أن يلزم عن نفسه وعن غيره زى ويجاب أيضا بان دفع الجزية كدفع
الدين ويجوز للشخص دفع دين غيره بغير اذنه (قوله فيصرف مصرفها) أي مصرف الجزية لا الزكاة
لان الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها والكافر لا يطهر بما يؤخذ منه عميرة م
(قوله أبو الاسم) أي اسم الجزية (قوله ويزاد الخ) كأنه لو زاد جار النقص عنه الى بلوغ ذلك قال
م ر في شرحه ولو زاد المجموع على أقلها فطلبوا السقاط الزيادة واعادة اسم الجزية أجبناهم انتهى
والاجابة واجبة ع ش على م ر

فصل في أحكام الجزية (قوله غير ماصر) أي من الضيافة والمقاوطة فيها وعدم اقرارهم ببلاد الحجاز
وجلة الاحكام التي ذكرها في هذا الفصل نحو الثلاثين وانظر هل هي مختصة بعقد الجزية كما هو المتبادر
من السياق أو ترتب على عقد الامان والهدنة وسبب الشارح الى عدم اختصاص بعضها بالجزية في
قوله ومن اتقوا أمانه الخ وتعرض الشورى لعدم اختصاص بعض آخر منها وهو قول المتن وأمرهم
بغير فليتنظر حكم الباقي (قوله بما يأتي) وهو قوله ان كانوا بدارنا أو بدار حرب بهامسلم (قوله
أو اتقوه) أي احتقره بضرب أو شتم هو وما بعده تفصيل وبيان لبعض أفراد الظلم فهو من عظم
الخاص على العام وان كان باو كما قاله ع ش (قوله فاما جيجه) أي خصه لمخالفته شر يعني بعدم عمله
بالحكم الذي ألزمته من عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر والتخويف فلا دلالة فيه على
تشریف الذي أو يقال انما كان حجيجه تشریف بالمسلم صوناه عن مخاصمة الكافرين اياه قل وشيخنا
والاؤل أنسب بالزجر قال ع ش على م ر وسبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفا
لشريعته صلى الله عليه وسلم واذا فعل معه ما يقتضي الاخذ من حسنات المسلم أخذ منها ما يكفى جنائته
على الذي وليس ذلك تعظيما للذي ولا عفوا عن ذنوبه بل هو بمنزلة دين له على مسلم أخذ منه يوم القيامة
فيخفف عنه بذلك عذاب غير الكفر وكذا لو لم يبق للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر
ما يخفف به عذابه ويستحق المسلم العقاب على جنائته على الكافر بما يقابلها في العقوبة لمخالفته
لرسول صلى الله عليه وسلم في أمره بعدم التعرض للذي لا تعظيمه اه وقال قل على الجلال
لا يقال مخاصمته عن الكافر ان لم تكن باذنه فهو فضولى أو كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما
لا يناسب مقامه الشريف لانا نقول ان ذلك من الخيال الفاسد لان الحاكم نائب عن الغائبين في
حقوقهم ولا يقال فيه انه فضولى ولان في مخاصمته المذكور قاض دليل وأقوى شاهد على أنه لا يراعى
أمتة في أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولان فيه تنبيه الكافر على أنه لا ينبغي أن يتحاشى عن
طالب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يراعى أمتة في عدم أخذ منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله

أو بدار حرب فيها مسلم (لا) ان كانوا (بدار حرب خلت عن مسلم) (٢٧٧) فلا يلزمنا الدفع عنهم اذ لا يلزمنا الدفع عنها

بخلاف دارنا (الا ان شرط)

الدفع عنهم (أو ان فردوا

بجوارنا) فيلزمنا ذلك

لا يلزمنا اياه في الاولى والحقا

لهم في الثانية بنا في العصة

وقولي لا بدار الى الا ان

شرط مع تقييد ما بعده

بقولي بجوارنا من زيادتي

(و) لزمنا (ضمان ما تلغه

عليهم نفسا ومالا) أي

يضمنه المتلف لعصمتهم

بخلاف الخمر ونحوها (و)

لزمنا (منعهم احداث

كنيسة ونحوها) كبيعة

وصومعة للتعبد فيهما (و)

لزمنا (هدمهما) ببلد

أحدثاه كبغداد والقاهرة

أو أسلم أهلها عليه كاليمن

والمدينة أو فتحناه عنوة

ككصر وأصبهان أو صلحا

مطلقا أو بشرط كونه لنا

ولم نشترط احداثهما في

مسئلة المنع ولا ابقاءهما في

مسئلة الهدم لانه ملك لنا

(لا ببلد فتحناه صلحا

وشرط) كونه (لنا مع

احداثهما) في الاولى (أو

ابقائهما) في الثانية (أو)

نشرط كونه (لهم) و يؤدون

خرجه فلا تمنعهم احداثهما

ولا نهدمهما لانه ملكهم

فيما اذا سرع مسمو كانهم

استثنوا احداثهما أو

ابقاءهما فيما اذا شرط لنا

نعم لو وجدنا ببلد لم نعلم

احداثهما به بعد احداثه أو الاسلام عليه أو فتحه ولا وجودهما بها عند هدمهما لاحتمال أنهما

كاتفيا في قرية أو برية فانصلت عمارتنا

بهما أو قولي ونحوها من زيادتي وكذا مسئلة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط احداث ما ذكر وهو ما نقله الشيخان

عليه وسلم عن لكافرتهم نقص في مقامه كما علم مما مر فتأمل وافهم (قوله أو بدار حرب فيها مسلم)
ان أراد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم أو أنه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع عنهم فقريبا ودفع الحربين
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا والظاهر أنه غير مراد ع ش وس ل ومثله شرح م ر (قوله الى الا ان
شرط الخ) الغاية داخله فهي أيضا من زيادته فالتدلي لا اصل هنا هو قوله أو ان فردوا فقط (قوله بخلاف
الخبرة) لكن من غصبها يجب عليه ردها عليهم وموثنة الرد على الغاصب وبعضها بالافها الا ان أظهرها
س ل (قوله ونحوها) كخزير ع ش (قوله للتعبد فيهما) ولومع غيره على المعتمد أما الكنيسة
التي لنزول المارة فقال الماوردي يجوز ان كانت لعموم الناس فان قصرها على أهل دينهم فوجهان
والمعتمد الجواز أيضا زي (قوله ولزمناهمهما) أي ان خالفوا وأحدثوا أو وجدناهما فبما ذكر
ولم يحتمل أنهما كانا بيرية ثم انصلت بهما عمارتنا ع ن (قوله ببلد أحدثناه) بيان لمقاد لعموم الذي
قبل الاستثناء وفيه أيضا بيان مفاهيم القيود الاربع التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا ببلد الخ فقوله
أحدثناه أو أسلم أهلها عليه م م هوم الاول وقوله أو فتحناه عنوة مفهوم الثاني وقوله أو صلحا مطلقا مفهوم
الثالث وهو قوله بشرط اننا أو لم وقوله أو بشرط الخ مفهوم الرابع وهو قوله مع احداثهما أو ابقائهما
تأمل وفيه أيضا بيان أن قول المصنف لا يبد معطوف على مقدر وهو قوله ببلد أحدثناه (قوله
والقاهرة) اسم لمصر الآن ع ش (قوله أو أسلم أهلها عليه) أي حال كونهم مستعدين ومتغلبين عليه بان
كان من غير قتال ولا صلح اه حج ويجوز جعل على لصاحبه أي أو أسلم أهلها معه أي مصاديقه
وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه اه سم على حج (قوله والمدينة) فيه نظر لانها من الحجاز وهم
لا يتمكنون من سكناه مطلقا كما مر س ل وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لما أسلم أهلها عليه بقطع
النظر عن كونه قابلا لاقامة الكافر فيه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يتمكنون من الاقامة فيه (قوله
ككصر) أي القديمة ع ش (قوله مطلقا) أي لا بشرط كونه لنا ولا لهم لان الاطلاق يقتضي ملك الارض
لنا حل (قوله لانه ملك لنا) تعادل للصورة الخمسة التي في قوله ببلد الخ (قوله أو ابقائهما) واذا شرط
الابقاء فلهم الترميم ولو بألة جديدة ولم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز
فعله حتى بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالفروع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى السبكي بأنه
لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه س ل (قوله نعم الخ)
استدراك على قوله ولزمناهمهما (قوله احداثهما) أي الكنيسة ونحوها (قوله أو فتحه) أي أو بعد
فتحها فهو بالجر وقوله ولا وجودهما بالنسبة أي ولم نعلم وجودهما وقوله عندها أي عند الملك كورات
وهي الاحداث والاسلام عليه وفتحها أي عند احدهما (قوله لم نهدمهما) هذا الاستثناء خصه الجلال
رحمه الله تعالى بالبلد الذي أحدثناه وقضيته عدم تأتية في الاخيرين وهو ظاهر خصوصاً في الاخيرة
فاما اذا فتحنا بلاد عنوة صار عامرها ومواتها أرض اسلام وان كان الموات لا يملك الا بالاحياء فكيف
يقرون على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتمال وهو أن ذلك كان في برية وانصلت بهما عمارتنا
أليس لتلك البرية حكم بلاد الاسلام من حيث عموم الفتح والاستيلاء لذلك نعم ان شككنا في عموم
الفتح لتلك البقعة انجبه ذلك اه عميرة و سم (قوله وكذا مسئلة الفتح) هذه من مسائل ما قبل
الاستثناء وهي الرابعة في كلامه وعددها من زيادته لانها مذكورة في كلامه ضمننا لاسهام مفهوم كلامه
وقوله أو بشرط كون البلد لنا هذه هي الاولى مما بعد الاستثناء (قوله وهو) أي عدم منع احداثهما

احداثهما به بعد احداثه أو الاسلام عليه أو فتحه ولا وجودهما بها عند هدمهما لاحتمال أنهما كاتفيا في قرية أو برية فانصلت عمارتنا

بهما أو قولي ونحوها من زيادتي وكذا مسئلة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط احداث ما ذكر وهو ما نقله الشيخان

الزركشى عدمه على ما اذا دعت اليه ضرورة ومسئلة الهدم ببلد أحد ثناء أو أسلم أهله عليه من زيادتي (و) لزمنا (منعهم مساواة بناء لبناء جار مسلم) ورفعته عليه المفهوم بالاولى وان رضى لحق الاسلام وخبر الاسلام بعلو ولا يعلى عليه واثلا يطلعوا على غوراتنا وللتمييز بين البنائين بخلاف ما اذا لم يكن لهم جار مسلم كان انفراد بقربة أو بعدوا عن بناء المسلم عرفا اذا المراد بالجار أهل محله دون جميع البلد كما ذكره الجرجاني واستظهره الزركشى (و) منهم (ركوب الخيل) لان فيه عزا واستثنى الجوينى البراذين النفيسة وخرج بالخيل غيرها كالجبر والبغال ولو نفيسة (و) ركوبا (بسرجه أو ركبا نحو حديث) كرماس تمييزا لهم عنا بخلاف برذعة وركب خشب أو نحوه ويؤمرون بالركوب عرضا وقيل لهم الاستواء واستحسن الشيخان الفرق بين المسافة البعيدة والقريبة قال ابن كج وهذا في الدكور البالغين أى الصقلاء ونحوهم زيادتي (و) لزمنا (الجاؤهم) بقيد زده بقولى (زججتنا

فيما اذا شرط كون البلد لنا مع شرط احداث ما ذكر (قوله في الاخيرة) أى من كلام الشارح خلافا لما فى عرش من أنها التى فى المتن (قوله بالتمنع) أى منع احداثها وهو ضعيف وقوله وحل الزركشى الخ اعتمده م فى شرحه فيكون كلام المتن مقيدا بما ذكر وقوله عدمه أى عدم منع احداثها الذى جرى عليه المصنف اه (قوله مساواة) أى احداث المساواة فخرج مالو ملك ذى دار عالية من مسلم فلا يكف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الاشراف على المسلمين ومن صعود سطحها بلا تحجير كما قاله الماوردى وغيره أى بناء ما يمنع الرؤية ولا يقدح فى ذلك ككونه زيادة تعلية ان كان بنحو بناء لانه لما كان لمصلحة تنال بنظر فيه لذلك ويبقى روضتها كما اقتضاء اطلاقهم وان كان حق الاسلام قد زال لانه يقتضى الدوام ما لا يقتضى فى الابتداء وله استئجاره أيضا وسكنها ولو انهدمت هذه الدار فله اعادةها ولكن يمنع من الرفع والمساواة ولو بنى دارا عالية ومساوية تم باعها المسلم لم يسقط الهدم ان كان بعد حكم الحاكم والاسقط بخلاف مالو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبا فى الاسلام اه زى (قوله لبناء جار مسلم) محل المنع اذا كان بناء المسلم بما يعتاد فى السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها لانه لم يتم بناؤه ولانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع التمسك من بناء جداره على أقل ما يعتاد فى السكنى الذى عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه باعساره اه خط ولولا صفت دار التمسك من أحد جوانبها اعتبر فى ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك فى بقية الجوانب لانه لا جار فيها من ل وشرح م (قوله ورفعته) وان خافوا من سراق يقتصدونهم م (قوله أهل محله) وكذا الملاصق من أهل المحلة الاخرى والمحلى بفتح الحاء والكسر لفتح موضع الحول والمحلى بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان الذى ينزله القوم اه مصباح (قوله وركوب الخيل) والاوجه كما قاله الاذرعى منعه من الركوب مطلقا فى مواطن زججتنا لما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح والتختم ولو بفضة واستخدم مملوك فاره أى مبيع حسن كتركى شرح م (قوله لان فيه عزا) محل المنع منه ومما بعده اذا كانوا فى دار الاسلام فان كانوا فى دارهم أو انفراد بقربة فى غير دارنا فقال الزركشى يشبه ترجيح الجواز كفى نظيره من البناء ذكره زى (قوله واستثنى الجوينى) ضعيف (قوله ولو نفيسة) أى لانها خفيفة فى ذاتها وقال شيخنا ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة لانها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة اه برماوى و ح ف (قوله وبسرجه) برد عليه أن كلاما من السرج والركب يكون للخيل وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة لقوله وبسرجه الخ تأمل ويحجب بان المراد منهم من السرج والركب فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فانه نوع منها وكذا يمنعون من وضعها على البغال فى حال ركوبها تدبر (قوله أو ركب) بضم الراء والكاف جمع ركاب (قوله كرماس) بفتح الراء ع ش (قوله عرضا) أى مطلقا على المعتد شيخنا والمراد بالعرض أن يجعل رجله فى جانب وظهوره فى جانب زى ومثله فى ع ش على م راداه عليه فى تقييده بقرب المسافة (قوله بين المسافة البعيدة) أى فيركب على الاستواء وقوله والقريبة أى فيركب عرضا م ل (قوله وهذا) أى منع ركوبهم الخيل وبسرجه وركب نحو حديث شيخنا (قوله فى الدكور الخ) خرج النساء والصبيان والمجانين اذا صغار عليهم وفارق أمرهم بنحو القيار والزنا ربأه لحصول التمييز به بخلاف هذا وبحت ابن الصلاح منعهم من خدمة المملوك والامراء كركوب الخيل اه حيج م وشرح م قال ع ش عليه أى خدمة تؤدى الى تعظيمهم بتردد الناس اليهم ومحل الامتناع ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه فى حفظ المال (قوله ولزمنا الجاؤهم الخ) قال الماوردى

ولا يصدمهم جدار روى الشيخان خبر لا تبدؤ اليهود والنصارى بالسلام واذا القيمت احدثهم في طريق فاضطروه الى اضيقة فان خلت الطرق عن الزجة فلاحرج (و) لزمنا (عدم توقيرهم و) عدم (تصديرهم بمجلس) بقيت زنته بقولى

(٢٧٩)

(به مسلم) اهانة لهم (و) لزمنا (أمرهم) أعنى البالغين العقلاء منهم (بغير) بكسر المجهمة وهو تغيير اللباس بأن يخييط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونه لونه ويلبس والاولى باليهودى الاصفر وبالنصراني الازرق أو الأ كهب وبقوله الرمادى وبالمجوسى الاحمر والاسود ويكتفى عن الخياطة بالعمامة كما عليه العمل الآن قال فى الروضة كاصلها وبالقائه منديل ونحوه واستبعده ابن الرفعة (أو زنار) بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان بشدة فى الوسط (فوق الثياب) بجمع الغيار مع الزنارنا كيد ومبالغة فى الشهرة والتميز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فتعبرى بأوأولى من تعبرى بالواو والمرأة تجعل زنارها تحت الازار مع ظهور شئ منه ومثلها الخنثى فيما يظهر (و) لزمنا أمرهم (بغيرهم) بنحو خانم حديد (نكاحهم) رصاص وجلجل حديد أو رصاص فى أعناقهم أو غيرها (ان

ولا يمشون الافرادى متفرقين شرح م (قوله ولا يصدمهم جدار) فى المختار صدمه ضربه بجسده وبابه ضرب (قوله ولزمنا عدم توقيرهم) ونحرم موادتهم وهى الميل اليهم بالقلب وان كان سببها ما يصل اليه من الاحسان أو دفع مضرة عنه وينبنى تقييد ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالسبب فى أسباب المحبة الى حصولها بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدر حصولها بسبب دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم يؤخذ بها ع ش على م (قوله وعدم تصديرهم) أى ابتداء ودوا ما فلو كان يصدر مكان ثم جاء بعده مسلمون بحيث صار هو فى صدر المجلس منع من ذلك قال الجلال الباينى استفتيت فى جواز سكنى نصراني فى بيع فيهم مسلمون فوق مسلمين فأفتيت بالمتع وألحقه بالتصدير فى المجلس وقد جرى عليه م رشيدى (قوله أعنى البالغين) أى ولوانا كما يدل عليه حذف لذكور هنا وصرح به فيما بعد (قوله البالغين العقلاء) أى اذا كانوا فى دار الاسلام أما اذا لم يكونوا فى دار الاسلام فلهم ترك الغيار زى وعبارة تشرح م وأمرهم بغير أى عند اختلاطهم بنا وان دخلوا باى تجارة أو رسالة وان قصرت مدة اختلاطهم كما اقتضاه اطلاقهم ونحرم موادتهم وهى الميل القلبي لامن حيث وصف الكفر والا كانت كفر أو سواء فى ذلك أ كانت لاصل أو فرع أو غيرهما أو كره مخالطته ظاهر اولو بهاداة فيما يظهر م لرج اسلامه وياحق به ما لو كان بينهما نحورهم أو جوار (قوله منهم) أى من أهل الذمة ومثلهم المعاهدون والمؤمنون شوى م (قوله والاولى باليهودى الخ) هذا هو المعتاد فى كل بعد الازمنة المتقدمة فلا يرد كون الاصفر كان زى الانصار كما حكى والملائكة يوم بدر وكمكانهم انما آثروهم به لقلبة الصفرة فى ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولوأرادوا التميز بغير المعتاد منعوا خشية الالتباس وتؤمر الذمية خرجت بتخالف لون خفيها ومثلها الخنثى شرح م أى بان يكونا بلونين كل منهما بلون رشيدى وانظر وجهه وألوية ماذا كر بكل شوى م قال فى شرح الروض قال الباينى وماذا كرم من أولوية ماذا كرا دلائل عليه (قوله بالعمامة) ويحرم على المسلم لبس عمامتهم وان جعل عليها علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا يهتدى بها التميز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكور من زى الكفار خاصة وينبغى أن مثل ذلك فى الحرمة ما جرت به عادة من لبس طرطور يهودى مثلا على سبيل السخرية فيعزر فاعل ذلك ع ش عن م (قوله كما عليه العمل الآن) فقد كان فى عصر الشارح النصراني لم العمامة الزرق واليهود لم العمامة الصفرة وقد أدر ككنا ذلك والآن اليهود لم الطرطور النمر هندى والاحمر والنصارى لم البربطة لسوداء حل (قوله بجمع الغيار) أى فى عبارة الاصل أو فى فعل الكافر ع ش وهذا تنريع على التعبير بأوأى فاذا علمت منها ان أحدهما كاف بجمع الخ (قوله اظهار منكر) فلا واثقى الاظهار فلا يمنع ومتى أظهروا خمره أريقت ويتلف ناقوس أظهروه ومرضايط الاظهار فى الغصب شرح م وهو بان نطلع عليه من غير نحو تجسس قال الامام وبأن يسمع الآلة من ايس فى دارهم أى علمتهم (قوله واعتقادهم) بالنصب فى عزى يروى المسيح أى انهما ابنا لله قال تعالى وقالت اليهود عزى ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالاعتقاد المعتقد لانه هو الذى يسمع (قوله فى عزير) عن ابن عباس أنه كان عبدا صالحا حكيما اخط (قوله واظهار خمر) أى شرب خمر

تجردوا) عن ثيابهم (بمكان) حكماء (به مسلم) وتقييدى بالمسلم فى غير الحمام من زيادى (و) لزمنا (منعهم اظهرا منكر يبتنا) كما سماعهم ايانا قولهم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم فى عزى يروى المسيح صلى الله عليه وسلم وظهور خمر وخنزير وناقوس وعيدل فيه من اظهرا شعائر الكفر بخلاف ما اذا اظهروا فيما بينهم كأن انفردوا فى قرية والناقوس ما تضرب به النصراني لاقوات الصلوات (فان خالفوا) بأن اظهروا

شيأما ذكر (عزروا) وإن لم يشترط في العقد وهذا من زيادتي (ولم ينتقض عهدهم) وإن شرط انتقاضه به لا هم متدينون به (ولو قالوا) ولا شبهة لهم كما في البغاة (أو أبو الجزية) بأن امتنعوا من بذل ما عقده أو بعضه ولو زاد على دينار (أو أجاز حكمنا عليهم انتقض) عهدهم بذلك لمخالفته موضوع (٢٨٠) العقد (ولو زنى ذمي بمسلمة ولو بشكاح) أي باسمه (أو دل أهل

سحب على عورة) أي خلل (لنا) كضعف (أو دعا مسلما لكفر أو سب الله تعالى أو نبيا له) صلى الله عليه وسلم هو أعم من قوله رسول الله (أو الاسلام أو القرآن بما لا يدينون به أو) فعل (نحوها) كقتل مسلم عمدا وقذفه (انتقض عهده) به (إن شرط انتقاضه به) والافلا وهذا ما في الشرح الصغير وهو المنقول عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانتقاض به مطلقا لأنه لا يخل بمقصود العقد وسواء انتقض عهده أم لا يقام عليه موجب ما فعله من حدا وتغزير أو ما يدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وقولهم الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا كما صرت الإشارة إليه وقولي بما لا يدينون به مع أو نحوها من زيادتي وكذا التصريح بسب الله تعالى (ومن انتقض عهده يقتل) ولا يبلغ المأمن لقوله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولأنه لا وجه لا بلاغته مأمنه مع

وإن كان لا يجده ومثله كل الخنزير (قوله مما ذكر) أي مما منعوا منه شرعا وقضيته أنه لا تغزير على اظهاره قبل المنع ولو مع علم أنهم ممنوعون منه شرعا شوبرى وظاهره أنه راجع لجميع ما قبله وإن كان مقيدا بالظهور بأن خالفوا فيه على وجه اظهاره (قوله وإن شرط انتقاضه) فيكون فائدة الشرط التخويف والارهاب سمع ع ش (قوله لا هم متدينون به) في كونهم متدينون باظهار شرب الخمر أو كل الخنزير نظر الآن يكون المراد بالمتدين اعتقاد الحل حل (قوله ولا شبهة لهم) أما إذا كان لهم شبهة كأن أعانوا طائفة من أهل البغي وادعوا الجهل أو صال عليهم طائفة من متلصصي المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك س ل (قوله كما في البغاة) عبارة شرح الروض بخلاف ما إذا قالوا بشبهة كما في البغاة فيكون قوله كما في متعلقا بحذوف (قوله أو أبو الجزية) هذا بالنسبة للقادر أما العاجز إذا استمهل فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورق قهرا ولا ينتقض ويخص الانتقاض بالمتغلب المقاتل س ل وأفهم تعبيره بابوا أن الواحد إذا أتى من أداء الجزية مع التزامها لا ينتقض عهده وهو كذلك كما في الروضة وأصلها عن الماوردي اه سم بالمعنى والذي قاله الماوردي ضعيف فلا فرق بين الواحد والجماعة م ر اه زى (قوله أو أجاز حكمنا) قال الامام وإنما يؤثر عدم الانقياد لا حكمنا إذا كان يتعلق بقوة ونصب القتال وأما المتمتع هار با فلا ينتقض وجزم به في الحاوي خ ط س ل (قوله انتقض عهدهم) أي عهده من امتنع منهم م ر (قوله ولو زنى ذمي) أولا ط بمسلم شوبرى ومثل الزنا مقدس ما قاله الناصري م ر (قوله ولو بشكاح) بأن عقد عليها حال اسلامها بخلاف ما إذا عقد عليها حال كفرها ثم أسلمت ووطئها في العدة لا ينتقض عهده فقد يسلم فيستمر نكاحه حل (قوله أو سب الله تعالى) أي جهر أع ب شوبرى (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائية للنبي من حيث هو ع ش (قوله كقتل مسلم) مقتضى التقييد بالمسلم أنه لو قتل ذميا أو قطع عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح شوبرى (قوله انتقض عهده) أي فيترتب عليه أحكام الحرب بين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عمدا قتل للحرا بة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته ع ش على م ر (قوله إن شرط انتقاضه به) ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم أو بزناه حالة كونه محصنا بمسلمة صار ماله فيأ كما قاله ابن المتري لأنه حربي مقتول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لأقارب الذميين لعدم التوارث ولا للحرب بين لانا إذا قدرنا على ما لهم أخذناه فيأ أو غنيمة وشرط الغنيمة هنا ليس موجودا خ ط س ل (قوله كقولهم القرآن الح) لا هم لوقالوا القرآن من عند الله صاروا لا دين لهم لأنه ناسخ لما هم متدينون به من التوراة والإنجيل شيخنا عز برى (قوله مطاقا) أي شرط انتقاضه أولا (قوله كما صرت الإشارة إليه) أي في قوله فإن خالفوا عزروا ولا ينتقض عهدهم وإن شرط انتقاضه به عن (قوله قتل) أي وجوبا كما عتمده قل على الجلال وقال م ر في شرحه قتل أي جاز قتله وإن أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويتجه أن محله في كامل ففي غيره يدفع بالاختلاف لأنه إذا اندفع به كان فيأ للمسلمين ففي عدم المبادرة إلى قتله مصلحة لهم فلا تقوت عليهم (قوله وارقاق) الواو في هذا وما بعده بمعنى أو شوبرى (قوله بما آمنه) المراد به أقرب بلاد الحرب

من

نصبه لقتال (أو بغيره) بقيد زنته بقولي (ولم يسأل نجده عهده فلا مام الخيرة فيه) من قتل

وارقاق ومن وفاء ولا يلزمه أن يباحقه بما آمنه لأنه كافر لا أمان له كالحربي ويفارق من آمنه صبي حيث يباحقه بما آمنه إن ظن صحة أمانه بأن ذلك يعتقد نفسه أمانا وهذا أقل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل نجده عهده فتجب اجابته (فإن أسلم قبلها) أي الخيرة (تعين

(من) فيمتنع القتل والارفاق والقتل لانه لم يحصل في بد الامام بالفهر وهذا أولى من قوله امتنع الرق (ومن انتقض أمانه) الحاصل بجزية أو غيرها (لم ينتقض أمان ذراريه) اذ لم يوجد منهم ناقض وتعييرى بذراريه أعم من تعييره بالنساء والصبيان (ومن نبذه) أى الامان (واختار دار الحرب بلغها) وهى مأمنة ليكون مع نبذه الجائز له (٢٨١) خروجه بأمان كدخوله ولانه لم يوجد منه

خيانة ولا ما يوجب نقض عهده

﴿ كتاب الهدنة ﴾

من الهدون أى السكون وهى لغة المصالحة وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة

بعض أو غيره وتسمى موادة ومهادنة ومعاهدة ومسالمة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية وقوله وان جنحو اليه فاجنح لها ومهادته صلى الله عليه وسلم قر يشاعام الحديبية كما رواه الشيخان وهى جائزة لا واجبة (انما يعقدها لبعض كفار اقليم واليه أو امام) ولو بنائيه (ولغيره) من الكفار كلهم أو كفار اقليم كالهذروم (امام) ولو بنائيه لاهام من الامور العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقا أو فى جهة ولانه لا بد فيها من رعاية مصالحتنا فاللاق تقوى فيها للامام مطلقا أو من فوض اليه الامام مصلحة الاقليم فيما ذكر وما ذكر فيه هو ما فى الاصل وغيره وقضيته أن ولى

من بلاد الاسلام س ل وعبرة شرح م ر أى المحل الذى يأمن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم (قوله لم ينتقض أمان ذراريه) فلا يجوز سبيهم ولا ارقاقهم ويجوز تقييرهم فى دار تاو لو طلبوا الرجوع الى دار الحرب أجيب النساء دون الصبيان لانهم لاحكم لاختيارهم قبل البلوغ فان طلبه مستحق الحضانة أجيب فان بلغوا بذلوا الجزية فذاك والا لحقوا بدار الحرب س ل (قوله أعم من تعييره الخ) لخروج المجانين (قوله خروجه) بالرفع سم يكون

(درس)

﴿ كتاب الهدنة ﴾

(قوله أى السكون) عبارة م ر من الهدون وهو السكون لسكون الفتنة بها ذهى لغة المصالحة وقال زى لان مال الكفار يسكن بالصلح معهم يقال هدنت الرجل وأهدته اذا أسكنته وهدن هو سكن (قوله مصالحة أهل الحرب) أى بصيغة كما يعلم من قوله بعد انما يعقدها فلا بد من الايجاب والقبول على ما صرح فى الامان عميرة سم (قوله براءة من الله ورسوله) عبارة الجلالين براءة من الله ورسوله وأصله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا سيروا آمنين أيها المشركون فى الارض أربعة أشهر (قوله فاجنح لها) أى للسلم لانه بمعنى المسالمة ولانه ضد الحرب والحرب يذكروا يؤث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله ومهادته صلى الله عليه وسلم الخ) وكانت سببا لفتح مكة لان أهلها لما خاطبوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم خاق كثيرا كثر من أسلم قبل شرح م ر وكان الحامل على المهادنة ضعف المسلمين ومع ذلك أراد الله تعالى نقض ذلك العهد وفتح مكة بعد مدة يسيرة ع ش على م ر (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوبرى (قوله لا واجبة) أى أصالة والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على تركها حقوق ضرر بنا لا يمكن تداركه كما يعلم مما يأتى شرح م ر (قوله أو امام) ومثله مطاع باقليم لا يصلح حكم الامام كما هو القياس فى نظائره شرح م ر قال الرشيدى قوله ومثله مطاع أى فى انه يعقد لاهل اقليمه (قوله ولو بنائيه) أى فى عقد الهدنة لاجل ان تحصل المغايرة بينه وبين والى الاقليم كالباشالانه نائبه فى الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة شيخنا (قوله مطلقا) أى سواء كانت لبعض الاقليم أو لكاه (قوله أو من فوض) وهو لوالى الاقليم قال الشوبرى وهذا التعبير يقتضى ان له فعله بغير اذن الامام (قوله فيما ذكر) أى فى بعض كفار اقليم وهو متعلق بتقوى بعض مقدر والتقدير أو تقوى بعضها فيما ذكر لمن فوض اليه الامام (قوله وما ذكر فيه) أى فيمن فوض اليه الامام والذى ذكر فيه هو أن يعقدها لبعض كفار اقليم لا كلهم (قوله بأن له ذلك) أى فالبعض ليس بقيد وهو المعتمد أى حيث كانت المصاحبة فيه كما قاله م ر وطب اه سم (قوله وتدعوا الى السلم) أى بدون مصاحبة اي مطابق المدعى (قوله كضعفنا) فى التمثيل للمصلحة بضعفنا سمح شوبرى وأجيب بان المراد ما يترتب عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول للرجاء وبذلك تصرح عبارة لروض شوبرى (قوله الى أربعة أشهر) ولا بد مع ذلك من المصلحة شوبرى (قوله لآية فسيحوا) عبارة شرح الروض لانه تعالى أمر بقتل المشركين مطلقا وأذن فى الهدنة أربعة أشهر

(٣٦ - (بجبرى) - رابع) الاقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح الفورانى لكن صرح العمرانى بأن له ذلك

وتعييرى بالبعض أولى من تعيير الاصل ببلادة وانما تعقد (لمصلحة) فلا يكتفى اتقاء المفردة قال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا) بقله عدد وأهبة (أو رجاء اسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيهما (فان لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض (الى أربعة أشهر) لآية فسيحوا فى الارض أربعة أشهر ولانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح

مؤبدا (والا) بأن كان لنا
ضعف (قال عشرة سنين)
بقيد زده بقولي (بحسب
الحاجة) لأنه صلى الله عليه
وسلم هادن قريش هذه
المدة رواه أبو داود فلا يجوز
أكثر منها إلا في عقود
متفرقة بشرط أن لا يزيد
كل عقد على عشر ذكوة
الفوراني وغيره ولو دخل
الينا بأمان لسمع كلام الله
فاستمع في مجالس يحصل
بها البيان لم يهمل أربعة
أشهر لحصول غرضه (فان
زيد) على الجائز منها بحسب
المصلحة أو الحاجة (بطل
في الزائد) دون الجائز فلا
يتفرق الصفقة وعقد
الهدنة للنساء والخثاني
لا يتقيد بمدة (ويفسد
العقد اطلاقه) لاقتضائه
التأييد وهو يمنع لمنافاته
مقصوده من المصلحة
(وشروط فاسد كمنع) أي
كشروط منع (فك أسرا) ما
منهم (أو ترك مالنا) عندهم
من مسلم وغيره (لهم) أو رد
مسلمة) أسلمت عندنا أو
أنتقم منهم مسلمة (أو عقد
جزية بدون دينار) أو
أقامتهم بالجزاء أو دخولهم
الحرم (أو دفع مال إليهم)
لاقتران العقد بشرط مفسد
نعم ان كان ثم ضرورة كأن
كانوا يعتدون الأسرى أو

بقوله فسيحوا الخ (قوله في النفوس) أي نفوس القور الاحرار البالغين (قوله أما أموالهم) مثلها
النساء والخثاني والصبيان والارقاء فكان الأولى تأخيرها بعد قوله والا فإلى عشرة سنين وضمه لقوله وعقد
الهدنة للنساء الخ تدبر (قوله مؤبدا) مقتضاه أن يرد عليهم وهو واضح إذا لم يرقوا حل وقال الشوري
انظر ما معنى التأييد هنا هل استمراره وان قالوا نأوا إذا أمرناهم وضربنا عليهم الرق هل نأخذها أو ندفعها
لوارثهم أو كيف الحال يحرق الظاهر أننا نأخذها في الخثانين (قوله بحسب الحاجة) فلو اندفعت الحاجة
بدون العشر لم تجز الزيادة عليه شوري (قوله فلا يجوز أكثر منها) أي العشر بدليل قوله بشرط أن
لا يزيد الخ ومثله في هذا التعبير مر ومقتضاه ان الزيادة عن الأربع في عقود لا تجوز عند قوتنا فليحرق
اه والظاهر الجواز قياسا على العشرة (قوله إلا في عقود) ولا يعقد الثاني الا بعد انقضاء الاول وهكذا
شوري قال في ع. ب. فان تمت والضعف بتأنيد أو زال قبل تمامها وجب تمامها سم (قوله
ولو دخل الينا بأمان) هذه المسئلة لا محل لها هنا أما أول فلانها من مسائل الامان لا الهدنة وأما ثانيا فقد
تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بلان فاقبل انها تقيد لقول
المصنف الى أربعة أشهر بما إذا لم يحصل المتصور قبلها غير ظاهر لان هذا أمان وأيضا المصنف عبر بالي
أربعة أشهر وهو يصدق بدونها (قوله لم يهمل أربعة أشهر) فبدل هذا على ان الاربعة لا تجوز مطلقا
بل عند الحاجة فليحرق اه سم وقد حرقناه فوجدناه كذلك يجعل قول المتن بحسب الحاجة راجعا
للمسئلة أي مستثنى الاربعة والعشرة بدل عليه قول المتن الى أربعة أشهر ولم يقل أربعة أشهر وقول
سم فبدل الخ هذا لا يدل لانه أمان والكلام هنا في الهدنة (قوله فان زيد على الجائز منها) أي من
المدة وهو الاربعة فادونها عند قوتنا والعشر فادونها عند ضعفنا فقوله بحسب المصلحة متعلق بالجائز
أي على القدر الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كسهر أو شهرين أو أربعة عند قوتنا أو أربعة عند ضعفنا
العشر عند ضعفنا (قوله بحسب المصلحة) أي في الاربعة وقوله أو الحاجة أي في العشر سنين كذا قيل
والظاهر رجوعه لكل منهما لان المصلحة شرط في صحة الهدنة وقول المصنف بحسب الحاجة راجع لهما
فغرض الشارح التنويع لا التوزيع تدبر (قوله بطل في الزائد) وان اقتضته المصلحة أو الحاجة في
صورة الاربعة فغنى كان بناقوة لا تجوز الزيادة على الاربعة وان اقتضتها المصلحة كما قاله الرشيدى وظاهره
ولو في عقود متعددة ويؤيد ما نهم خصوصا جواز الزيادة في عقود المسئلة العشر وانظر الفرق بين الاربعة
والعشرة ولعل الفرق القوة في الاربعة والضعف في العشرة (قوله للنساء) انظر الصبيان والارقاء وعبرة
شيخنا نحو النساء وهي شاملة لهما حل أي مادام الصبيان صغارا والافلا وجه له شوري (قوله
والخثاني) انظر اذا عقد للخثاني ثم انقضى بعد مضي أربعة أشهر فهل يحتاج الى عقد جديد أو يتم عقده
أو كيف الأمر اه شوري (قوله ويفسد العقد اطلاقه) أي في غير نحو النساء والصبيان والمجانين
والمال شرح مر ع. ش. (قوله لاقتضائه التأييد) هذا بعينه موجود في الامان مع انه في الاطلاق
يحمل على أربعة أشهر حل ويحجب بما ذكره الشارح بقوله لمنافاته مقصوده من المصلحة لان عقد
الهدنة لا يكون الا بخلاف الامان (قوله ما لنا الخ) أي الذي لنا فاسم موصول (قوله أو رد مسلمة)
معطوف على ترك خرجت الكافرة والمسلم فيجوز بشرط رد ههنا شوري (قوله لاقتران العقد الخ) فيه
مصادرة وعبرة مر لمنافاة ذلك عزة الاسلام اه أي لان في شرط ذلك اهانة ينبوعها الاسلام وقد
قال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون (قوله وخفنا اصطلاحهم) أي استنصاهم لنا كما عبر به
مر أي أخذنا وقتنا من أصلنا (قوله جاز الدفع اليهم) أي خلاص الأسرى حل (قوله بل وجب)

عندهم في ذلك (والرد) له يحصل (بتخلية) بينه وبين طالبه كما في الوديعة (ولا يلزمه رجوع) اليه (وله قتل طالبه) دفعا عن نفسه ودينه ولذلك لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله طالبه (ولما تعريض له به) أي بقتله لما روى أحمد في مسنده أن عمر قال لا يجلد حين رده النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيه سهيل بن عمرو أن دم الكافر عند الله كدم الكاب يعرض له بقتل أبيه وخروج بالتعريض التصريح فيمتنع (ولو شرط) عليهم في الهدنة (رد مرتد) جاءهم منا (لزمهم الوفاء) به عملا بالشرط سواء أكان رجلا أم امرأة حرا أو رقيقا (فإن أبوا فناقضون) العهد لما لفتهم الشرط (وبما شرط عدم رده) أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقا فلا يلزمهم رده لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادة قریش ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فإن عاد البنا ردونا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته يصير ملكا لهم والمرأة لا تصير زوجة كذا في الروضة كما أصلها (فرع) قال الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم لأسببهم

حل (قوله محتمل لندبه) وجزم ابن حجر بالنسبة لطيب خاطرهم وعبارة البيضاوي وآتوهم ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من المهور وذلك لأن صلح الحديبية جرى على أن من جاء منهم رد دناه فلما تعرض عليه ردهن لورود الهبة عنه لزمه رد مهورهن اه وهو منسوخ (قوله الصادق بعدم الوجوب) فيه نظر لأن النذب خاص وعدم الوجوب عام والاختصاص لا يصدق بالأعم بخلاف العكس ومن ثم قال المحقق المحلى الصادق به عدم الوجوب فليتأمل شورى وفي نسخة الصادق به عدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله الموافق) أي الوجوب للاصل لأن الأصل في صيغة فعل الوجوب حل فهو صفة للوجوب وقيل صفة لعدم (قوله ورجوعه) أي النذب (قوله لما قام عندهم في ذلك) وهو أن الأصل براءة التهمة أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما أنفق الزوج حل وقال الشورى قوله لما قام عندهم أي من اعزاز الاسلام واذلال الكفر ط ب قال ابن حجر وأما قوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل وبوجه بانه لا يمكن الاخذ بظاهره لشمله جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره اذ لا نعلم قاتلا بوجوب الكل ولا حله على المسمى لانه غير بدل البضع الواجب بالفرقة في نحو ذلك ولا مهر المثل لأن المقابل للظاهر لم يقل به فتعين أن الأمر بالنذب تطيب خاطر الزوج بأي شيء كان اه زى (قوله والرد له) أي إن جاءنا منهم (قوله دفعا عن نفسه) جعله مر علة للثاني وعلل الأول بقوله لانه لا يجوز اجبار المسلم على الاتقال من بلد إلى بلد في دار الاسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من المتزمنين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزعمه وأصوله في تلك القرية ع ش على م ر (قوله إلى أبيه سهيل) وأسلم بعد ذلك ع ش (قوله ويغرمون مهر المرأة) قال الباقي وهو عجيب لأن الردة تقتضي انقضاء النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزامهم المهر مع انقضاء النكاح أو اشرافه على الانقضاء لا وجه له شرح الروض سم وفي حاشية س ل فإن قيل لم غرموا مهرها ولم نعزم نحن مهر المسلمة أجيب بأنهم قوتوا عليها لاستنابة الواجبة عليها وأيضا المانع جاء من جهتها والزواج غير متمكن منها بخلاف المسلمة الزوج متمكن منها بالاسلام اه (قوله دون مهر المرأة) انظر وجهه مع أن سبب الغرم زال بعود المرأة إلينا (قوله لأن الرقيق الخ) هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد من الكافر والمعتمد خلافه كما مر شورى وقال س ل لا يقال هذا إنما يأتي على القول بصحة بيع المرتد للكافر والأصح خلافه لا نأقول هذا ليس بيمين حقيقة واعتبر ذلك لأجل المصلحة فليس مفرعا على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم) عبارة قل على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهدين معاهد آخر غير أبيه لانه يملك بالقهر لا من أبيه لأن أياما أقهره وأراد بيعه دخل في ملكه فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز الشراء الخ

كتاب الصيد

درس

وجه مناسبه بعد الجهاد أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين وطلب الحلال فرض عين فتاسب ضم فرض العين إلى فرض العين زى وقال سم ذكر هذا الكتاب هنا اتباعا لا كثرا لأصحاب وكان المناسبة من حيث أنه يذ كر فيه من تحل ذبخته ومن لا تحل فكان من الملائم اتباعه لأحكام لكفار السابقة وقال قل على المحلى ذكر الصيد هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالأصطيد المتشابه للاكتساب بالغزو (قوله مصدر) وهو السبب في إفراجه عن (قوله

(والذبايح) جمعها لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح شرح مر (قوله جمع ذبيحة) التاء للوحدة (قوله فاصطادوا) الامر بالاصطياد يقتضى حل الصيد وقوله الاماذ كيتم مستثنى من المحرمات فيفيد حل الذبايح كيات شورى وقوله مستثنى من المحرمات أى من بعضها وهو ما كل السبع لان ما قبله لا يتأتى فيه قد كيت وقال البيضاوى الاماذ كيتم أى الاماذركم ذكاته وفيه حياة مستقرة من ذلك أى من قوله والمنخنة الخ كما قاله الشهاب وقيل الاستثناء مخصوص بما كل السبع أى الجارحة المرسله (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانذباح أى كون الهبمة مذبوحة ع ش وفسره الشارح بهذا اليعاير الذبح الذى هو أحد الأركان والالزم اتحاد الكل والجزء رشيدى (قوله أربعة) المراد بكونها أركاناً أنه لا بد لتحققه منها لانه يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة والافليس واحد منها جزأ منه ع ش على مر (قوله بما يأتى) أى عقره بأى محل كان وهو متعلق بقتل (قوله قطع حلقوه) أى كاهم وخرج بقطع ما لو اخذ فمؤخر أو غيره بيده أو بندقة فانه ميتة بمقدور عليه غيره وبقوله كل الحلقوم ما لوقطع البعض وانتهى الى حركة مذبح ثم قطع الباقي فلا يحل شرح مر وفي قوله ثم اشارة الى أنه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه لثانى بخلاف ما لو رفع يده بالسكين وأعادها فوراً وسقطت من يده فأخذها وتم الذبح فانه يحل كما صرح به حج وقوانا وأعادها فوراً ومن ذلك قلب السكين لقطع باقى الحلقوم والمرى أو تركها وأخذ غيرها فوراً لعدم مدتها فلا يضر ع ش على مر وقول زى وقطع الحلقوم والمرى دفعة واحدة غير ظاهر الآن يراد بها عدم التراخى فى القطع (قوله ومضى) بفتح الميم والمد شورى والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قيل بحرمتها لانها زيادة فى التعذيب والراجع الجوارح مع الكراهة ولو شك بمذوق الفعل منه هل هو محرم أو محلل هل يحل ذلك أو لافيه نظر والأقرب الاول لان الأصل وقوعه على الصفة المجزئة ع ش على مر وسئل مر عن ذبح ذبيحة فأزال رأسها هل يحل أو لا فأجاب بانها تحل للبالغة فى الذبح ولا حرمة فى ذلك اه سم (قوله وقتل) معطوف على قطع والعبرة فى كونه مقدوراً عليه أو لا بحالة اصابة الآلة فلانظر لما قبلها فلورى غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدور عليه لم يحل أو عكسه حل س ل ملخصاً (قوله والكلام فى الذبح استقلالاً) الا صوب والكلام فى الذكاة الخ رشيدى وقوله لان ذبحه الاول لان ذكاته وعبرة التحفة لان الشارع جعل ذبح أمه ذكاته وعبرة س ل قوله لان ذبحه الخ أى وان أخرج رأسه وبه حياة مستقرة وتم انفصاله وهو ميت لان انفصال بعض الولد لا أثر له غالباً (قوله فلا يرد الجنين) أى على تعريف الذبح والراجع أن الحيوان الذى لم ينفخ فيه الروح والمضغة ولعلقة لا يحل أكلها وهذا هو المعتمد من خلاف طويل بش قال العلامة الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب موته الى تذكية أمه ولو احتمل أن يموت بتذكيته أو يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذبوح ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكية أو بغيرها فيحل لانها سبب فى حله والأصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا موته قبل تذكيته وما لو أخرج رأسه ميتاً أو حيّاً ثم مات ثم ذكيت وما لو تحققنا عيشه بعد التذكية ثم مات كالأضرب فى بطنها بعد تذكيته ما ناطو بلا أو تحرك فى بطنها تحركاً شديداً ثم سكن ثم ذكيت (قوله ذكاة الجنين الخ) وهم أمهات بنات رواية النصب وقالوا المحفوظ رواية الرفع ويكون ذكاة الاول خبراً مذهباً وذكاة الثانى مبتدأ مؤخر أى ذكاة أم الجنين ذكاة لا يحتاج مع تذكيته الى تذكيته اذ لم تدرك حياته شورى وهذا أى كون ذكاة خبراً مقدماتاً على مذهب الشافعى فأما الحنفية القائلون بوجوب تذكية الجنين فيقدر ون مضافاً أى مثل ذكاة أمه ومحلها ان كان فيه حياة مستقرة والاف هو عندهم ميتة لان ذكاته حينئذ لا تجزى وفي حالة النصب يقدرون الكاف أى كذا والشافعية يقدرون الباء

(والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والأصل فيها قوله تعالى وإذا حللتهم فاصطادوا وقوله الاماذ كيتم (أركان الذبح) بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة (ذبح وذبايح وذبح وآلة فالذبح) الشامل للنحر وقتل غير المقدور عليه بما يأتى (قطع حلقوم) وهو مجرى النفس (ومضى) وهو مجرى الطعام (من) حيوان (مقدور) عليه (وقتل) غيره (أى غير المقدور عليه) (بأى محل) كان منه (والكلام فى الذبح استقلالاً) فلا يرد الجنين لان ذبحه بذبح أمه تبعاً لخبر ذكاة الجنين ذكاة أمه

(ولو ذبح مقدورا) عليه (من قفاه أو) من داخل (أذنه عصى) لما فيه من التعذيب ثم إن قطع حلقومه ومريشه وبه حياة مستقرة أول القطع حل والافلا كما يعلم عما يأتي وسواء في الحل أقطع الجلد الذي فوق الحقوم والمريء أم لا وتعبيرى بأذنه أعم من تعبيره بأذن نعلب (وشرط في الذبح قصد) أى قصد العين أو الجنس بالفعل والتصریح بهذا من زيادتي (فلو سقطت مديته على مذبح شاة أو احتكت بها فأنذبت أو استرسلت جارحة بنفسه فقتلت (٢٨٦) أو أرسل سهما لا لاصيد) كأن أرسله إلى غرض أو اختبارا لقوته (فقتل صيد

احرم) وإن أغرى الجارحة صاحبها بعد استرسلها في الثالثة وزاد عدوها لعدم القصد للتعير (كجارحة) أرسلها و (غابت عنه مع الصيد أو جرحته) ولم يفته بالجرح إلى حركة مذبح (وغاب ثم وجده ميتا) فيهما فإنه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وصححه الأصل واعتدله البلقيني لكن اختار النووي في تصحيحه الحل وقال في الروضة أنه أصح دليلا وقال في المجموع أنه الصحيح أدل صواب (لأن رماء طانه حجرا) أو حيوانا لا يؤكل (أو) رى (سرب) بكسر أوله أى فطيع (ظباء فأصاب واحدة) منه (أو قصد واحدة) منه (فأصاب غيرها) فلا يحرم لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور (وسن نحرا بل) في لبة وهي أسفل العنق لأنه أسهل لخروج روحها بطول عنقها (قائمة معقولة

أى بذكائه أى حاصلة بذكائه (قوله ولو ذبح الخ) أشار به إلى أنه لا يشترط كون الذبح في الحل المعتاد فله ارتباط بما قبله وقوله ثم إن قطع حلقومه أى شرع فيه وقوله أول القطع أى أول قطع الحقوم والمريء وهذا أمر تبط بقوله ولو ذبح مقدورا عليه فكانه قال وشرط حله أن يصل إلى أول قطع الحقوم وبه حياة مستقرة ولا يشترط وجودها بعد الشروع كما في شرح الروض (قوله وبه حياة مستقرة) ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقريته ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم ومحل ذلك عند تقدم ما يحال عليه الهلاك من (قوله في الذبح) أى بالمعنى الشامل للمامس (قوله قصد العين) وإن أخطأ في ظنه أو الجنس وإن أخطأ في الإصابة حل والمراد بقصد العين أو الجنس بالفعل أى قصد إيقاع الفعل على العين أو على واحد من الجنس وإن لم يقصد الذبح بدليل قوله لا إن رماء طانه حجرا الخ (قوله لقوته) أى المرسل (قوله وإن أغرى) غاية للرد (قوله مع الصيد) أى قبل جرحه شو برى (قوله وصححه الأصل) معتمد (قوله لا إن رماء الخ) معطوف على قوله فلوسقطت مديته الخ لكن المعطوف عليه مفرع على المفهوم والمعطوف مفرع على المنطوق تأمل (قوله طانه حجرا الخ) اعلم أن الصور ثلاثة لأنه إما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما ما فإن أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما المتن بقوله لا إن رماء طانه حجرا أو الثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما إذا أخطأ فيهما فإن كان ظنا للحرام فلا يحل وإن كان ظنا للحلال فيحل فإخطأ فيهما فيه صورتان وقد ذكرها الشيخ من حل وعبارته ولو قصد وأخطأ في الظن والإصابة معا كمن رمى صيدا أى في الواقع ظنه حجرا أو خنزيرا فأصاب صيدا غيره حرم لأنه قصد محرما فلا يستفيد الحل لاعتكافه بان رمى حجرا أو خنزيرا ظنه صيدا فأصاب صيدا فإنه يحل لأنه قصد محرما أو مثله في شرح الروض (قوله فأصاب غيرها) ولو بعد إصابة المقصودة ومنه ما قاله القاضي لورمى إلى صيد ففرق منه لا خرحلا وإن جهل الثاني نقله الرركشي سم وشرح مروي عبارة حل قوله فأصاب غيرها ولومن غير جنسها ولومن سرب آخر لأن القصد وقع في الجملة بخلاف ما لو قصد صيدا ورمى إليه فاعترضه صيدا فأصابه السهم فإنه يحل (٣) لأنه لم يقصد البتة وفيه نظر حل ومثله في شرح مراكين من غير تنظير (قوله وسن نحرا بل) ونحوها من كل ما طال عنقه من الصيد كالأوز والنعام وهل المراد بالنحر غرزه الآلة في اللبنة أو ولو بالقطع عرضا حل وعبارة زى النحر الطعن بماله حذفي النحر وهو وهد في أعلى الصدر وأصل العنق اه قال مروي في شرحه ولا بد في النحر من قطع كل من الحلقوم والمريء ومثله في شرح الروض (قوله قائمة معقولة) حاصل ما ذكره من السن اثنا عشر ذكر في الأبل ثلاثة وفي نحو البقر أربعة وذكر خمسة ثم القليلين بقوله وإن يقطع الودجين الخ (قوله ويجوز عكسه) أى ذبح الأبل ونحر غيرها بلا كراهة لكنه خلاف الأولى والتحليل كاليفر وكذا جحر الوحش وبقره شرح مروي (قوله باليمين) فإن كان الذاب أعسر نذب أن يستنيب غيره ولا يجمعها على يمينها

كما

ركبة) بقيد زده بقولي (يسرى وذبح نحو بقر) كغنم وخيل في حلق وهو أعلى العنق للاتباع

رواه الشيخان وغيرهما ويجوز عكسه بلا كراهة اذ لم يرد فيه نهى (مضجعا لجنب أيسر) لأنه أسهل على الذاب في أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس باليسار (مشدودا قوائمه غير رجل يميني) لئلا يضطرب حالة الذبح فيزل الذاب بخلاف رجله اليمنى فتترك بلا شك لا يترجى بغير يكها وتعبيرى بنحو بقر أعم من تعبيره بالبقر والغنم (وسن) أن يقطع الذاب (الودجين) بفتح الواو

والهال تئذ: ودج وهما عرافة حتى عنق بحيطان به يسميان بالوردين (و) أن (يحد) بضم الياء (مدية) لخبر مسلم وليتحد أحدكم شفرته هي بفتح الشين السكين العظيم والمراد السكين مطلقا (و) أن (يوجه ذبيحته) أي مذبحها (لقبلة) ويتوجه هو لها أيضا (و) أن (يسمى الله وحده) عند الفعل من ذبح أو إرسال سهم أو جارية (٢٨٧) فيقول بسم الله لا تباع فيه مارواه الشيخان

في الذبح للأضحية بالضأن
وقيس بما فيه غيره وخرج
بوحده تسمية رسوله معه
بان يقول بسم الله واسم
محمد فلا يجوز لأبهامة
التشريك قال الرافعي
فان أراد أذبح بسم الله
وأترك باسم محمد فينبغي
أن لا يحرم ويحمل اطلاق
من نفي الجواز عنه على أنه
مكروه لأن المكروه يصح
نفي الجواز عنه (و) أن
(يصل) (ويسلم) (على النبي)
صلى الله عليه وسلم لأنه
محل يشرع فيه ذكر الله
تعالى فشرع فيه ذكر نبيه
كالأذان والصلاة (و) شرط
(في الذبح) الشامل للناحر
والقاتل غير المقدور عليه
بما يأتي ليحل مدبوحه
(حل نكاحنا لاهل ملته)
بان يكون مسلما أو كتابيا
بشرطه السابق في النكاح
ذكر أو أنثى ولو أمية
كتابية قال تعالى وطعام
الذين أتوا الكتاب حل
لكم بخلاف المجوسي ونحوه
وانما حلت ذبيحة الامة
الكتابية مع أنه يحرم
نكاحها لأن الرق مانع
ثم لاهنا والشرط المذكور

كأن مقطوع اليدين لا يشير في الصلاة بسبابة اليسرى شورى (قوله وأن يحد) فان ذبح بسكين كالة
حل بشرطين أن لا يحتاج القطع الى قوة الذابح وان يقطع الحلقوم والمرى وقبل انتهائه الى حركة مذبح
س (قوله مدية) ويندب امرأه رافق وتحامل يسير ذهابا وإيابا ويكرمان يحدها قبلاتها وأن
يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكرمه ابانة رأسها حال زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها
وتحر يكها وتقلها حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح
مر (قوله شفرته) من شفر المال ذهب لذهابها للحياة سر يعا حج (قوله بفتح الشين) وتضم
أيضا شورى (قوله السكين) تذ كرونوث والغالب تذ كبرها كافي الشارح سميت بذلك لاهها
تسكن حرارة الحياة ومدية بتليث أوله لانها تقطع مادة الحياة شورى (قوله أي مذبحها) ولا يقال
ينبغي أن يكرمه لانه حالة اخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بان هذه حالة عبادة ويتقرب الى الله تعالى
بها ومن ثم سن فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك شورى وهذا ظاهر في ذبيحة يتقرب بها كالأضحية
(قوله عند الفعل) وكذا عند الاصابة ويحصل أصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما شورى فلونرك
التسمية ولو عمدا حل لان الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم
وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني
ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التي يكون
فيها فسقها هي الاهلال لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به شرح مر وقال أبو حنيفة تركها عمدا
يحرم الذبيحة (قوله فلا يجوز) أي يحرم ولا تحرم الذبيحة حيث ذبح فان قصد التشريك حرمت الذبيحة
حل وعبرة سم فلا يجوز أي هذا القول والافضل أكل الذبيحة (قوله بشرطه السابق في
النكاح) عبارته هناك ويشترط في اسرائيلية أن لا يعلم دخول أول آياتها في ذلك الدين بعد بعثة نبيه
وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه ان تجنبوا المحرف اه وقوله في اسرائيلية أي المنسوبة
لاسرائيل وهو يعقوب عليه السلام والمراد اسرائيلية يقينا فان شك في كونها اسرائيلية أم لا فشرطها
شرط غير الاسرائيلية وهو أن يعلم دخوله فيه قبلها فعلى هذا التحل ذبيحتهم الآن كافي شرح مر للشك
في كون الذبيحة اسرائيلية أم لا مع اتقاء العلم بدخول أول آياته في ذلك الدين قبل بعثة نبيه خلافا
للسبكي (قوله وانما حلت ذبيحة الامة) لا حاجة لهذا الاعتذار مع الشرط الذي ذكره اذ يدخلها صريحا
وهي اتمارد على من عبر بحل نكاحه ويحجب بأن غرضه التنبيه على الفرق بين ما هنا والنكاح (قوله
بخلاف ما عبر به) لانه قال حل نكاحنا (قوله في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال
الاصابة فلورمي نادافصار مقدور عليه قبلها لم يحل الا ان أصاب مذبحه أو مقدور عليه فصار نادا حل
وان لم يصب مذبحه شرح مر قال ع ش عليه فرع وقع السؤال عما لو صال عليه حيوان مأكول
وضربه بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظر والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط
قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيدم مثلا فجرحه ومات ولم
يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله بصيرا) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحسن بصيد وضربه

معتبر من أول الفعل الى آخره فلونخلل بينهما ماردة أو اسلام نحو مجوسي لم تحل ذبيحته ودخل فيما عبرت به ذبيحة أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم بعدموته فتحل بخلاف ما عبر به (وكونه في غير مقدور) عليه من صيد وغيره (بصيرا) فلا يحل مذبح الاعمي
بارسالة آلة الذبح اذ ليس له في ذلك قصد صحيح والتصریح بهذا مع شموله لغير الصيد من زيادتي

عليه وذبح الأخير بن مطلقا
لأن لهم قصدا وإرادة في
الجملة ومنه يؤخذ عدم حل
ذبح النائم وقد حكى الدارمي
فيه وجهين وذكر حل ذبح
الصبي والمجنون والسكران
في غير المقدور وعليه من
غير الصيد مع ذكر كراهة
ذبح غير المميز والسكران
من زيادتي (وحرم ما شارك
فيه من حل ذبحه غيره)
كان أمر مسلم ومجوسى
مديته على خلق شاة أو قتل
صيد أسهم أو جارية تغلبا
للحرم وتعييرى بما ذكر
أعم مما عبر به (لما سبق
إليه) من آلتهم والمرسلتين
إليه (آلة الأولى فقتلته أو
أنتهت إلى حركة مذبح)
فلا يحرم كالأذبح مسلم
شاة فقتلها مجوسى بخلاف
مالوا انعكس ذلك أوجراه
معاً وجهل ذلك أوجراه
مرتباً ولم يذبح أحدهما
فقات بهما فلهما للمحرم كما
علم مما مر (و) شرط (في
الذبح كونه) حيواناً
(ما كولا فيه حياة مستقرة)
أول ذبحه والأفلا يحل لأنه
حينئذ ميتة نعم المريض
لو ذبح آخر متى حصل أذم
يوجد فعل يحال عليه
الهلاك من جرح أو نحوه
وسياتى حل ميتة السمك
والجراد ودود طعام لم ينفرد
عنه (ولو أرسل آله على غير

حل بالإجماع وكان وجهه أن هذا مبني على القوة فلا يعد عرفاً قارميه عينا بخلاف الأعمى وإن أخبر وشمل
البصير في كلامه الحائض والخثى والألقف فتحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كذاب أنه ذك هذه الشاة
قبلناه لأنه من أهل الزكاة اه شرح م (قوله وكره ذبح أعمى) أى ولوله بصير على الذبح لكن
مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه أنه قد يخطئ الذبح في الجملة ع ش على م (قوله وغير
ميز) أى التمييز التام أى وكره ذبح غير مميز يعنى مذبحه والأفلا ولا يخاطب بكرامة ولا غيرها لكن
التعليل فيقتضى أن المراد كراهة الفعل الآن يقال المراد من التعليل أنه يكره مذبح المذكورين
لأنه يحتمل أنهم قد أخطؤا الذبح تأمل رشيدى ببعض تعبير (قوله كسبي) أى إن أطلق الذبح فإن لم
يطلق لم يحل بل المميز إذا لم يطلق حكمه كذلك ونقل عن نص الام س ل وقوله بل المميز الخ مثله في شرح
م قال ع ش والمراد أنه يطبق الذبح بالنسبة لما يذبحه (قوله كسبي ومجنون وسكران) أى لهم نوع
تميز والألم يصح ذبحهم كما يرشد إليه تعليل الشارح بقوله لأن لهم قصدا وإرادة في الجملة وعبارة مع قوله
أو مجنون قال ط ب ينبغي أن يحل ما لم يصرم لى كالحشبة لا يحس ولا يدرك والأفلا كالنائم اه وقال
مثله في السكران قال لافرق في القسمين بين المتعدي وغيره وكذا يقال في المغسى عليه (قوله نعم
المريض الخ) استدراك على قوله والأفلا وأشار بهذا إلى تقييد المتن كأنه قال محل هذا الشرط في غير
المريضة بغير سبب يحال عليه الهلاك (قوله حل) وإن لم يسلم دم ولم توجد حركة عنيفة زى (قوله
أذم يوجد فعل الخ) فإن كان هناك سبب يحال عليه الهلاك فلا بد من الحياة المستقرة فإن وجدت حل
والأفلا ومن ذلك البهيمة التى تأكل نباتا مضرا ويحصل لها تغير في الباطن وهو المسمى بالنفاخ ثم
تذبح فاهما تحل إن وجد عند قطع الحلقوم والمرىء حركة عنيفة أو انفجار الدم (قوله أو نحوه) كأن
أكل نباتا يؤدى إلى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبع أو هرة فعلم أن النبات المؤدى لمجرد
المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى إلى الهلاك غالبا فيما يظهر إذا لم يحال عليه الا حينئذ س ل وعبارة
شرح م ولو انهدم سقف على شاة أوجرحها سبع فذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وإن تيقن
موتها بعد يوم أو يومين وإن لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه وقوله بعد يوم أو يومين ليس بقيد
والأولى أن يقول وإن تيقن موتها بعد لحظة (قوله وسياتى) أى فى الاطعمة وغرضه بهذا
الاعتذار عن ترك المصنف له مع ذكر الأصل له هنا (قوله ولو بلا استعانة) فى بعض النسخ ولو
باستعانة والنسخة الأولى أولى لأن الغاية فيها على بابها من حيث أن ما قبلها أولى بالحكم مما بعده هاذا
التقدير وتذكر حقوقه باستعانة فيما إذا قدر عليها أو بنفسه فيما إذا لم يجد من يستعين به فيحل فى الحالتين
ولكن الحل فى الأولى أولى وعلى النسخة الثانية لا يأتى ذلك وافق عليه شيخنا الشبشيرى (قوله
بتقصير) لو شك بعد موته هل قصر فى ذبحه أم لا حل لأن الأصل عدم التقصير س ل (قوله بأن لم يدرك
الخ) صور المتن ثلاث صور لأن النقي إذا دخل على مقيد وقيد يصدق بنقي القيد والمقيد معا وهى
الصورة أعنى قوله أو أدركها وذبحه لأن نقي ترك الذبح يتحقق بالذبح ويصدق بنقي القيد فقط وهو
التقصير وتحته صورتان لأن المعنى ولم يوجد التقصير فى ترك الذبح فيكون الترك حصل والتقصير قد
اتقى وإنما كان هذا المعنى يصدق بصورتين لأن الترك المذكور سببه ما عدم قابلية الذبح فى الحيوان
لعدم إدراك الحياة المستقرة فيه وأما وجوده عند منعه من الذبح مع وجود الحياة المستقرة فيه فذكر
الأولى بقوله بأن لم يدرك الخ ولثانية بقوله وترك ذبحه بلا تقصير الخ لئلا هى الثالثة فى كلامه فإذا
علمت هذا علمت أنه كان على الشارح أن يقدم الثالثة على الثانية وبذلك رها عقب الأولى لاسها اختها من

فيه حياة مستقرة كان رماه فقد نصفين أو أبان منه عضوا بجرح مذق أو غير مذق ولم يثبت به ثم جرحه ثانيا فمات حالا وأدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه عضوا بجرح غير مذق أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل الامكان (حل) اجاءا في الصيد وخبر الشيخين في البعير بالسهم (٢٨٩) وقيس بمافيه غيره وروى ياق خباني

تعلية ما أصبت بفوسك
فإن كرام الله عليه وكل
(الاعضوا أبانه) منه
(بجرح غير مذق) أي
غير مسرع للقتل فلا يحل
لأنه أئين من حي سواء
أذبحه بعد الأبان أم جرحه
ثانيا أم ترك ذبحه بلا تقصير
ومات بالجرح وما ذكره
في صورة الترك هو ما صححه
في الشرحين والروضة
والذي صححه الأصل فيها
حل العضو أيضا كالموت كان
الجرح مذقا أم الموت
ذبحه بتقصير كأن لم يكن
معه سكين أو غضب منه أو
علق في الغمد بحيث يعسر
إخراجه أو أبان منه عضوا
بجرح غير مذق أو أثبتته
به ثم جرحه ومات فلا يحل
لتقصيره بترك حل السكين
ودفع غاء به وبعدم
استصحاب غمد يوافقه
وبترك ذبحه بعد قدرته
عليه ثم رجح البلقيني الحل
فيما لو غضب بعد الرمي أو
كان الغمد معتادا غير
ضيق فعلق لعارض (وما
تعذر ذبحه لوقوعه في
نحو بترك الجرح يزهد ولو

حيث انهما مفادتان بتسليط النفي على القيد فقط والثانية مفادة بجهة أخرى وهي تسلطه على المقيد
والقيد ومثل الشارح للاولى بأمثلة ثلاثة تأمل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستمرة
وعيش المذبوح عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج للفرق بينها فالحياة المستقرة فهي الباقية الى
انقضاء الاجل اما موت أو قتل والحياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومعها الحركة
الاختيارية دون الاضطرارية كالشاة اذا أخرج الذئب حشوتها وأبانه وأما حياة عيش المذبوح
فهى التي لا يبقى معها ابصار ولا نطق ولا حركة اختيارية اه مر شوري قال مر في شرحه ومن
امارات الحياة المستقرة انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة لشدة أي
وان لم ينفجر دم فالج بينهما ليس بشرط ع ش فان شك في حصولها ولم يرجح ظن حرم اه (قوله
ولم يثبت) أي لم يجزه (قوله بالسهم) أي المقتول بالسهم (قوله وقيس بمافيه غيره) لاجابة للقياس
مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الاول تأخير هذا القياس عن الخبر الآتي ويقول وقيس بما
فيهما غيره فيقياس بما في الاول غير البعير وغير السهم ويقاس بما في الثاني غير الفوس تأمل (قوله الا
عضوا) استثناء من الضمير في حل أي حل جميع اجزائه الاعضوا الخ أي فانه لا يحل (قوله وما ذكره
الخ) هو المعتمد (قوله أما لو ترك ذبحه الخ) هذا مفهوم قوله ولم يترك ذبحه بتقصير ومثله باربعة
أمثلة لكن المثال الرابع وان كان من أمثلة مفهوم النفي أي قوله ولم يترك الخ هو أيضا مفهوم القيد الذي
ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الاولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يثبت به تأمل (قوله أو
غضب منه) أي قبل الرمي مر ويؤخذ من الاستدراك الآتي (قوله وأثبتته به ثم جرحه الخ) أي
لانه اذا أثبتته أي عجزه صار قادرا عليه فيكون ترك ذبحه في هذه الحالة بتقصير (قوله بعد الرمي)
والمعية ملحقه بالعبدية مر ع ش (قوله لعارض) أي بعد الرمي حج (قوله وما تعذر ذبحه) أي
بان لم يمكنه قطع حلقومه أما اذا أمكنه ذلك بان كان موضع الذبح ظاهرا فلا تصح ذكره الا في حلقى أولية
س ل (قوله لوقوعه في نحو بش) ولو تردى بعير فوق بعير فغرز بحافي الاول حتى نفذ منه الى الثاني حلا
وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الاسفل بثقل الاعلى لم يحل ولودخلت الطعنة اليه وشك هل مات بها
أو بالثقل لم يحل خط س ل (قوله مع القدرة) أي فيستباح به مع العجز بخلاف الجارحة لانه
لا يستباح بها الا مع العجز زى (قوله وشرط في الآلة) شروع في آلة الذبح والصيد زى (قوله
وذهب وفضة) أي وخبر وان كان حراما من جهة تنجيسه بالدم زى وحل وقوله وخبر أي اذا كان
محددا كما هو الفرض وينبئ ان من المحدد ما لا يذبح بخيط يؤثر مروره على حلق نحو العصفور وقطعه
كتأثير السكين فيه فيحل المذبوح به وينبئ الاكتفاء بالمفسار المعروف انتهى ع ش على مر
(قوله الاعظما) نهى صلى الله عليه وسلم عن الذكوة بالعظم اما لا تعبد وما لا يهين عبد السلام واما
لان العظم ينجس بالدم وقد نهى عن تنجيسه بالاستنجاء به لانه زاد مؤمنى الجن سم وزى (قوله
وظفر) مقتضاه ان الظفر من العظم مع أنه قيل انه من العصب (قوله ما أنهر الدم) أي أساله (قوله

(٣٧ - (بجبرى) - رابع) (بهم) لانه حيث تدنى معنى البعير انما (لا بجارحة) أي بارسها فلا يحل (درس)
والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ونحو من زيادنى (و) شرط (في الآلة كونها محددة) يفتح الدال
المشدة أي ذات حد (تجرع كحديد) أي كحديد حديد (وقصب وعجر) ورصاص وذهب وفضة (الاعظما) كسفن وظفر وخبر الشيخين
ما أنهر الدم وذ كرام الله

عليه فكلوا ليس السن والظفر والحق به ما باقى العظام ومعلوم مما يأتى ان ما قتلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال فلا حاجة لاستثنائه (فلو قتل بنقل غير جارحة) من مثقل (كبندة) وسوط وأحبولة خنقته وهي ما تعمل من الجبال للاصطياد (و) من محمد مثل (مدية كالة أو) قتل (بمثقل) بفتح القاف المشددة (ومحمد كبندة وسهم) وكسهم جرح صيدا فوقع بحبل أو نحوه ثم سقط منه ومات (حرم) فيهما تغليبا للحرم فى الثانية ولقوله تعالى والمنخنقة والموقوذة والمقوتلة ضربة فى الأولى بنوعها أما المقتول بشقل الجارحة فكالمقتول بجرحها كما يعلم مما يأتى أيضا (لان) (٢٩٠) جرحه سهم فى هوا أو أثر فيه (فسقط بارض ومات أو قتل باعانة ربح للسهم) فلا

يحرم لان السقوط على الارض وهبوب الريح لا يمكن التحرز منهما وخرج بجرحه وأثر ماله أصابه السهم فى الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه ولم يؤثر فيه فيحرم فتعيرى بجرحه أولى من تعيره بأصابه وقولى وأثر من زيادنى (أو كونها) أى الآلة (فى غير مقدور) عليه (جارحة سباع أو طير ككلب وفهد وصقر معلنة) قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أى صيده وتعلمها (بان تنجز بزجر) فى ابتداء الامر وبعده (وتسترسل بارسال) أى تهيج باغراء (وتمسك) ما أرسلت عليه بان لا تخليه يذهب لياخذه المرسل (ولان كل منه) أى من لحمه أو يحسوه كجلده وحشونه قبل قتله أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الامور فى جارحة الطير وجارحة السباع

عليه) أى على مذبحه أو النهر المأخوذ من أنهر بدليل قوله فكلوا أى النهر بفتح الهاء (قوله ليس السن) أى ليس النهر المفهوم من أنهر لان الاستثناء من فاعل أنهر المستتر فيه والانهار الاسالة فثبه سيلان الدم بجري الماء فى النهر كما فى ع ش قال مر أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة اه (قوله باقى العظام) وهل منها المحار اه حل قال ع ش على مر وظاهر كلامه دخول الصدف فى العظام وهو المحار المعروف وينبى الا كتفاء به لانه لا يسمى عظما (قوله كبندة) وأفتى ابن عبد السلام بحرمة الرمي بالبندق وبه صرح فى الذخائر ولكن أفتى النووي بجوازه وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالأوز فان مات كالصاير فيحرم ولو أصابته البندقة فذبحته بقوتها أو قطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المعتمد زى قال العلامة الشيخ س ل فان احتمل واحتمل فينبى أن يحرم والكلام فى البندق المصنوع من الطين ومثله الرصاص من غير نار أما ما يصنع من الحديد ويرمى بالنار فحرام مطلقا اه أى ما لم يكن الرامى به حاذقا وقصد جناحه لازمانه وأصابه (قوله وأحبولة) بفتح الهمزة شويرى (قوله كالة) عبارة الزركشى اذا ذبحت بالتحامل الخارج عن المعتاد لم يحل لان القطع حصل بقوته لا بها شويرى (قوله ثم سقط) أى وفيه حياة مستقرة فان أنهاه السهم الى حركة مذبح حل وان سقط الى الارض ولا تر لصدمته الجبل مثلا واحترز بقوله ثم سقط عما اذا تحوّل من جنب الى جنب فانه يحل بلا خلاف خ ط س ل (قوله والمنخنقة) دليل لقوله وأحبولة وقوله والموقوذة دليل للبندقة والسوط (قوله كما يعلم مما يأتى) أى من عموم ما يأتى وهو قوله وكونها جارحة الخ وعبارة المنهاج ولو تحاملت عليه فقتلته بشقلها حل فى الاظهر (قوله فسقط بارض) خرج بارض سقوطه بماء وفيه تفصيل فان كان غير طير الماء بان وقع فى برفيهاماء فانه لا يحل فان لم يكن فيها ماء حل ان لم يصدم جدرانها وان كان طير الماء على وجه الماء فانه يحل سواء كان الرامى فى الماء أو فى البرسم اذا الماء كالأرض أى حيث لم يغمسه السهم فى الماء أو يغمس بشقله أى ثقل جثته كما فى شرح الروض هنا والام يحل ولو كان خارجه ثم وقع فيه فوجهان بلان ترجيح للشيخين أقواهما التحريم ولو كان فى هوا البحر فى التهذيب ان كان الرامى فى سفينة أو فى الماء حل أو فى البر فلا وانظر الفرق وجميع ذلك اذا لم ينته الى حركة مذبح والافقد تمت ذكائه ولا أثر لما يعرض بعده انتهى تصحيح زى ونقل سم عن مر أن المراد بطير الماء ما يكون فيه أو فى هواه حالة الرمي يجعل الاضافة على معنى فى (قوله أى تهيج باغراء) لقوله تعالى مكابىن أى مؤتمرين بالامر متبين بالتهى ومن لازم هذا أن يطلق بانطلاقه حج (قوله وحشوته) بالضم والكسر أمعاؤه صحاح (قوله ترك الا كل فقط) أى وكونها تسترسل بارسال وهذا هو المعتمد زى ومر (قوله ثم أكلت من صيد) أى وقد أرسلها مع ما لها فلو

استرسلت

هو مانص عليه الشافعى كما نقله البلقينى كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الاصل كالروضة

وأصلها يخالف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط فى جارحة الطير ترك الا كل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به نادبها) ومرجع أهل الخبرة بالجوارح وعلم مما ذكر أنه لا يضرتناوط الدم لاسيما لتناولها هو مقصود المرسل (ولو تعلمت ثم أكلت من صيد) أى من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فقولى من صيد أولى من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم فى خبر الشيخين عن عدي بن حاتم فان أكل فلاتا كل وأما قوله فى خبر أبى داود عن أبى ثعلبة كل وان أكل منه فاجيب عنه بأن فى رجاله من تسكلم فيه

ينعطف التحريم عليه
(واستؤنف تعليمها) قال
في المجموع لفساد التعليم
الاولى من حينه لا من
أصله

(فصل) فيما يملك به الصيد
وما يذكر معه هـ (ملك
صيد) غير حرمي وليس
به أثر ملك نخضب وقص
جناح وصائده غير
محرم (بإبطال منعه)
حسا أو حكما (قصدا
كضبط يده) وان لم يقصد
تملكه حتى لو أخذه لينظر
اليه ملكه (وتدقيق) أي
إسراع للقتل (وازمان)
بري أو نحوه (ووقعه
فيما نصبه) كشبكة نصبها
له (والجائنه لمضيق) بأن
يدخله نحو بيت (بحيث
لا تنفلت منهما) وذكر
الضابط المزيدي مع جعل
المدكورات بعده أمثلة
له أولى من قوله يملك الصيد
بضبطه بيده إلى آخره إذ
ملكه لا ينحصر فيها الذمما
يملك به ما لو عشن الطائر
في بنائه وقصده بينائه
تعشيه وما لو أرسل جارحة
على صيد فأنبتته بخلاف
ما وانفلت منها وخرج
بقصدا ما لو وقع اتفاقا في
ملكه وقدر عليه بتوحيلا
أو غيره ولم يقصده به فلا

استرسلت بنفسها وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمها قطعاً من ل وشرح مـ (قوله) فلا ينعطف
التحريم عليه لان تغير صفة الصائد كأن ارتد لا يجرم ما صاده قبل فكذا تغير صفة الجارحة عـ ش
(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذكر معه هـ أي من قوله ولو تحوّل حياضه الخ (قوله) يملك صيد ولو كان
غير مأكول ولو كان من أوزالعراق المعروف فانه يحل اصطيداً وما كله ولا عبرة بما اشتهر على اللسنة
من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير محتمه فيجوز أن ذلك الاوز من المباح الذي
لا ماله فان وجد به علامة تدل على الملك نخضب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطعة كغيره مما يوجد
فيه ذلك عـ ش على مـ (قوله) وليس به أثر ملك (والا) كان لقطعة حل وعبرة من ل أمامه
أثر ملك فلقطة وكذا درة وجدها بسكة اصطادها وهي متقوية والافله ان اصطادها من بحر الجواهر
كما قاله ابن الرفعة عن الماوردي والافهي لقطعة فاذا حكم بأنهم لم ينتقل عنه يبيع السكة جاهلاً بها اهـ
ومثله مـ (قوله) وصائده غير محرم أي ولو كان غير مميّز له نوع تمييز كافي زى ثم ان لم يأمره أحد
فصيد له ان كان حراً ولسيده ان كان قنواً وان أمره غيره فان كان غير مميّز فالصيد لا مردوان كان مميّزاً
فان قصد المأمور الأمر فالصيد له أي للأمر والافهول لأمر من شرح مـ وعـ ش عليه (قوله) غير
محرم أي وغير مميّز أما هو فملكه موقوف ان عادلاً سلام تبين أنه ملكه من وقت الأخذ والافهول
باق على إباحته من ل (قوله) منعه أي قوته (قوله) كضبط يده مثال للحكمي ومثله الجاؤه لمضيق
والا زمان مثال للحسي كافي سم (قوله) فيما نصبه خرج بنصب ماله ووقعته منه الشبكة فتعقل بها
صيد وخرج به ما نصب لاله فلا يملك ما وقع فيه شرح مـ كأن نصبها النوع فوقع غيره فيها فلا يملك
وينبغي عليه أنه اذا أخذه غير الناصب ملكه لكنه يحتاج إلى فرق بينه وبين ما لو رمى صيداً فأصاب
غيره حيث يحل ويلزم من الحل ملكه للراي اهـ (قوله) كشبكة (وان لم يضع يده على الصيد سواء
كان حاضراً أو غائباً زى (قوله) ما لو عشن الطائر الخ) أي واعتيد البناء للتعشيش مـ سم وقضية
صنيعة دخول هذا في الضابط ولعل وجهه انه يعد مستولياً عليه والاستيلاء في حكم إبطال المنفعة وأنه
يسهل عادة أخذه من عشه فهو في حكم إبطال المنفعة ثم المملوك بهذا الطريق انما هو البيض والفراخ كما
صرح به في الجواهر وعبرة عـ ب ومن بنى بناءً ليعشش فيه الطير فعشش فيه ملك يرضه وفرخه
لا هو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لا حاصلاً حكماً بمجرد التعشيش سم ومثله في شرح
مـ وقضية الحاروي ملك الطائر أيضاً وأخذ به القانوني وهو ظاهر الروض واعتمده طب وكذا مـ
بشرط أن يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش أخذ من توحيل الأرض فانه انما يملك
ما يقع فيها اذا قصد التوحيلا لحصول الصيد واعتيد ذلك (قوله) بتوحيلا أي بسبب توحيل الصيد وقوله
ولم يقصده أي الملك به أي بالتوحيلا أو غيره والتوحيلا هو الوقوع في الوحيلا لكن المراد سببه وهو صنع
الوحيلا وتحصيله لانه الذي هو فعل الشخص فان قصد الملك بصنع الوحيلا ملكه بوقوعه فيه (قوله) فلا
يملكه لكن يصير أحق به من غيره فيملكه لغيره يأخذه مع الاثم ومنه ما لو وقع سمك في سفينة
استأجرها لحل شيء فيصير أحق به من غيره ولا يملكه حل (قوله) زال ملكه عنه لتبين أن منعه
لم تبطل قال في شرح الروض فان ذهب بالشبكة وكان باقياً على امتناعه بان يعدد ويمتنع معها فهو ان
أخذه والا بأن كان ثقلها يبطل امتناعه بحيث يتيسر أخذه فهو لصاحبها (قوله) ولا يارساله بخلاف
ما لو أعرض عن نحو كسره وسنابل الحصادين وبراءة الحدادين فيملكها أخذها وينفذ تصرفه فيها

يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ وتقيدي ما نصب بقوله وبالحقيقة المذكورة من زيادتي ولو سعى خلفه فوقف أعياه لم يملكه حتى
يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بانفلاته) كما لو أبقى العبد ثم لو انفلت بقطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و) لا (ارساله) له

وان قصد به التقرب الى الله تعالى كماله وسبب بهيمة ومن أخذه لزمه ردّه ولو قال مطلق التصرف عند إرساله أبحته لمن يأخذ حل لأخذ ما كاله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حمامه (٢٩٢) لبرج غيره لزمه) أى الغير (تمكين) منه وهو مراد الاصل بقوله

ومحل جواز أخذهما لم يدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كأن وكل من يملكه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصور اعراضه شرح م ملخصاً (قوله وان قصد به التقرب) نعم ان خاف على ولده من الموت لو حبسه وجب الارسال صيانة للروح ولو صاد الولد وكان مأكولاً لم يتعين ارساله بل له ذبحه كما في شرح م (قوله أكله) لا اطعام غيره على المعتمد زى وينبى أن مثل الآخذ عياله قلهم الا كل منه فان كان غير مأكول فينبى ان ان أخذه الانتفاع به من الوجه الذى جرت العادة به منه ع ش ومثله شرح م (قوله وهو مراد الاصل الخ) عبارة م مراده بالرد اعلام المالك به وتمكينه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة انتهى (قوله فهو تبع للآشئ) فلو تنازع فيه فقال صاحب البرج هو بيض انانى وقال من تحول الحمام من برجه هو بيض انانى صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط تضى العادة في مثلها بيض الحمام المتحول لاحتمال أنه لم يبيض أو باض في غير هذا المحل ع ش على م (قوله فان عسر الخ) فلو شك في كون الخاط الحامه مملوكاً لغيره أو مباحاً جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو اختلطت حامة مملوكاً بحمامه فلا الاكل بالاجتهاد الواحدة كما لو اختلطت ثمرة غيره بثمره من شرح م (قوله لانه لا يتحقق الملك فيه) هذا التعليل يقتضى تصوير المسئلة بما اذا وقع التمليك لثالث في مقدار معين بالشخص وأوضح من هذا التعليل في اقتضاء ما ذكر تعليل الزركشى بقوله للشك في الملك فانه كما يحتمل كون ذلك المبيع مالاً كاله يحتمل أن يكون ملكاً لآخر اه وتصويرها بما ذكر هو ما سلكه البلقيني أمالو وقع التمليك لثالث في مقدار معين بالجزئية كنصف ما يملكه أو في جميع ما يملكه فلا يقال انه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعاً وقد قال البلقيني في ذلك بالصحة سم (قوله المعين بالجزئية) كنهه ور بعه (قوله بكذا صرح) فيكون الثمن معلوماً ويحتمل الجهل في المبيع للضرورة شرح م ويكون هذا مستثنى من عدم صحة بيع المجهول وقضية قوله لو قال كل عدم الصحة فيما لو باع أحدهما دون الآخر وهو مشكل لان البيع اذا صدر من أحدهما أى في قول الشارح لو قال كل بعتك الخ فان شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشرط والافقد حكم بصحة عقده ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر له فتكون الصورة المتقدمة التى هى قضية قوله كل صحيحة الا أن تصور المسئلة بما لو قال لمعا بعتك وقبل المشتري منهما بصيغة واحدة نحو قبالت ذلك ع ش على م وتصوير ع ش بقوله بعتك بعيد من قول الشارح بعتك الخ فالاولى أن يصور بما لو قال كل مع الآخر في زمن واحد بعتك الخ (قوله ولو جرحا صيدا الخ) أصل صور المقام التى اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية المحققة والترتيب مع علم السابق والترتيب مع جهله وفي المعية صوراً ربعة ذكر في المتن صورتين وذكر في الشرح نيتين بقوله فان جهل كون الابطال الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق أربعة أيضاً لان ابطال المنعة اما بتدفيف أو بازمان وعلى كل اما من الاول أو من الثانى وكلها قد ادرجت في قول المتن أو أحدهما فله ثم فصل في واحدة منها تفصيلاً حاصله يرجع لثلاث صور بقوله ثم بعد ابطال الاول زمان الخ وقد اشتمل هذا القول على قيدين أحدهما قوله بعد ابطال الاول والآخر قوله بازمان وذكر الشارح مفهومهما قبلهما لان قوله فان أبطلهما الثانى فلاشئ على الاول مفهوم أو لهما تحت صورتان وقوله أو أبطلهما الاول بتدفيف الخ مفهوم ثانيهما

لزمه ردّه وان حصل بينهما بيض أو فرخ فهو تبع للآشئ فيكون للمالكها هذا ان اختلط ولم يعسر تميزه (فان عسر تميزه لم يصح تمليك أحدهما شيئاً منه لثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه وخرج بالثالث مالو ملك ذلك لصاحبه فيصح للضرورة (فان علم) لهما (العدد واستوت القيمة و باعاه) لثالث (صح) البيع ووزع الثمن على العدد فان كان لأحدهما مائة وللآخر مائتان كان الثمن أثلاثاً وكذا يصح لو باعاه بعضه المعين بالجزئية فان جهلا العدد ولومع استواء القيمة أو علماه ولم تستو القيمة لم يصح للجهل بحصة كل منهما من الثمن نعم لو قال كل بعتك الحمام الذى لى فيه بكذا صرح (ولو جرحا صيدا معا وأبطلا منعه) بان ذفقا أو أزماً أو ذفقا أحدهما وأزماً الآخر والاخير من ز يادنى (فلهما) الصيد لا اشترا كهما في سبب الملك (أو) أبطلهما (أحدهما) فقط (فه) الصيد لا تفراده بسبب الملك ولاشئ على

الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك غيره ومعلوم ان الذفقا في المستلئين حلال سواء كان التدفيف واما في المذبح أم في غيره فان احتمل كون الابطال منهما أو من أحدهما فهو لهما أو علم تأثير أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن أثر بجرحه ووقف النصف الآخر بينهما فان تبين الحال أو اصطالحا على شيء فذلك

أن يستحل كل من الآخر
ما حصل له بالقسمة (أو)
جرحه (مرتبا وأبطلها
أحدهما) فقط (فله)
الصيد فان أبطلها الثاني فلا
شيء على الاول بجرحه لانه
كان مباحا حينئذ أو أبطلها
الاول بتدفيفه فعلى الثاني
أرض ما نقص من لحمه
وجلداه ان كان لانه جنى
على ملك غيره (ثم بعد
ابطال الاول بالزمان ان ذقف
الثاني في مذبح حل وعليه
للاول أرض) لما نقص
بالمذبح عن قيمته من زمانا
(أو) ذقف (في غيره) أي
في غير مذبح (أول بذقف
ومات بالجرحين حرم)
تقليبا للمعصية (ويضمن
للاول) قيمته من زمانا
التدفيف وكذا في الجرحين
ان لم يتمكن الاول من ذبحه
كما اقتضاه كلامهم لكن
استدرك صاحب التفرير
فقال ان كانت قيمته سلما
عشرة ومن زمانا تسعة
ومذبوحا ثمانية لزمه ثمانية
ونصف لحصول الزهوق
بفعليهما فيوزع الدرهم
القائمتين بينهما ما وصحه
الشيخان وان تمكن
الاول من ذبحه ولم يذبحه
فله بقدر ما فوته الثاني
لاجميع قيمته من زمانا
لان تفرير الاول صيرفعله

وأما صورة الترتيب مع جهل السابق فهي الآتية في قوله ولو ذفقا أحدهما فيه الخ (قوله قسم) أي
النصف الموقوف على وجه الاستحباب كما في زي (قوله أن يستحل) أي ان يطلب منه المسامحة
عش (قوله مرتبا) والعبرة بالاصابة قال مر في شرحه والاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة لا ابتداء
الرمي (قوله ان كان) أي ان وجد نقص (قوله ان ذقف الثاني في مذبح) بأن قطع حلقومه ومريته زي
(قوله لما نقص بالمذبح) فان كانت قيمته من زمانا تسعة ومذبوحا ثمانية لزم الثاني درهم (قوله حرم) أي
لانه بالزمان صار مقدورا عليه فلا يحل الا بالتدفيف في المذبح سم (قوله لكن استدرك الخ) استدراك
على قوله ويضمن للاول قيمته من زمانا بالنسبة لقوله وكذا في الجرحين (قوله ومذبوحا ثمانية) يحتمل
ان المراد بالمذبح موته بالجرح الاول فالمراد بالمذبح تذكيته شرعا لانه لو لم يوجد الا الجرح الاول ومات منه
كان حلالا لقرض عدم التمكن من ذبحه وقد تقرر أن جرح الصيد مع موته عند عدم التمكن من
ذبحه تذكية له ويحتمل ان المراد بالمذبح فرضا كما قاله في عب فينظر الى قيمته لو ذبح والافهوميته
ووافق ط ب على الاحتمالين سم (قوله لزمه ثمانية ونصف) وعلى الاول يلزمه تسعة (قوله
لحصول الزهوق بفعليهما) أي مع عذر الاول وتقويت الثاني عليه حله بجرحه فضمن قيمته مذبوحا
وبهذا فارق ما بعده وعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ يرد عليه أنه حيث كان كذلك كان مقتضاه
ان يضمن الثاني مثل ما يضمنه في المسئلة الآتية وهي قوله وان تمكن الاول الخ ويمكن ان يجاب كما يؤخذ
من الاسعاد لابن أبي شريف على الارشاد بان الاول لما كان غير مقصر كان فله غير افساد فانقطع أثره
ولم يستصحب حكمه وحينئذ فالذي فوته الثاني وانفرد به جهة الحل والذي يترتب على فواتها ثمانية
فيضمنها تمامها والذي اشتر كافي هو مطلق الزهوق الذي يجامع الحل والحرمه والترتب على هذا انما
هو درهم فيقسم بينهما فقول الشارح لحصول الزهوق أي من حيث هو بخلافه من حيث كونه مجامعا
للحل فلم يحصل بفعليهما وانما انفرد به الثاني لان تقويت الحل من جهته مع كون فعل الاول قد انقطع
أثره لعنصره فصح حينئذ تفرير قوله فيوزع الدرهم الخ اه وعبارة شرح مر لان فعل الاول
وان لم يكن افسادا لكنه مؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فأت بفعليهما فيه درهم نصفه ويضمن نصفه
(قوله بهما) أي بفعليهما (قوله وصحه الشيخان) معتمد (قوله وان تمكن) مفهوم قوله ان لم
يتمكن وقوله ولم يذبحه فلو ذبحه فعلى الثاني أرض جرحه وقوله فله بقدر ما فوته الثاني أي من مجموع
القيمتين (قوله لان تفرير الاول) أي بعدم ذبحه مع التمكن منه صيرفعله افسادا وهو الا زمان
الحاصل منه أو لا أي واذا صار افسادا فيستصحب أثره وحكمه بحيث ينسب الزهوق وتقويت التسعة
الى الفعلين معا بخلاف ما تقدم في عدم التمكن فلم يستصحب أثر فعله لعدم تفريره فنسب الزهوق
لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله صيرفعله) أي فعل نفسه افسادا أي لقيمته سلما التي هي عشرة
فكأنه استقل بتقويتهما لعدم ذبحه مع تمكنه منه كما أن الثاني كأنه استقل بتقويته التسعة فقوله ففي
المثال الخ تفرير يحتاج لضميمة تقديرها وقد فوت الاول عشرة كما فوت الثاني التسعة وقوله تجمع
قيمته الخ أي لتعرف ما يخص كلا منهما من الغرم وقوله قيمته سلما أي التي فونها الاول وقوله وقيمته
من زمانا أي التي فونها الثاني وقوله فيقسم عليهما ما فواتاه وهو عشرة أي بعد بسطها من جنس المقسوم
عليه وكان عليه أن يقول وتسعة أي بأن ينسب كل من القيمتين منفردا لمجموعهما ليعرف بتلك
النسبة ما يخص كل واحد من الغرم الا أن يقال مراده ما فواتاه في نقص الامر ولم يفت فيه الا العشرة وان
كان في ضمنها التسعة وأما اعتبارها ولا قيمتين حصل من مجموعهما تسعة عشر فنظروا فيه لا ظاهر وكتب

افسادا في المثال السابق تجمع قيمته سلما وقيمته من زمانا فتبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فواتاه وهو عشرة فخصه الاول

من تسعة عشر جزءا من عشرة وحصه الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له (ولو ذفق أحدهما فيه) أي في غير المذبح (وأزمن الآخر وجهل السابق) منهما (حرم) الصيد لاحتمال تقدم الأزمان فلا يحل بعده إلا بالتذفيف في المذبح ولم يوجد وقولي فيه من زيادتي

﴿ كتاب الأضحية ﴾

بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الياء وتشديد يدها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسر هاء وأضحية بفتح الهمزة وكسر هاء وهي ما يذبح من النعم تقرأ بالي الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق كما سيأتي وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل ربك وانحر أي صل صلاة العيد وانحر النسك وخبره مسلم عن أنس رضي الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والامل قيل الأبيض الخالص وقيل الذي يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك

(التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية

أيضا قوله وهو عشرة فيه مسامحة لأن الذي فوتاه تسعة واستقل الأول بتقويت واحد فقطناه ان الثاني يضمن نصف التسعة فانظر لم ضمن الزائد على النصف وأجيب بان الأول لما كانت جنائته عليه وهو يساوي عشرة كانت كلهما من ضمانه لو انفرد والثاني لما كانت جنائته عليه وهو يساوي تسعة كانت كلهما من ضمانه لو انفرد فحين اجتماعهما وزعت العشرة عليهما باعتبار حال جنابة كل منهما عليه لو انفرد كما يؤخذ من آخر عبارة قل الآية (قوله لو كان ضامنا) والافهم ملكه (قوله عشرة أجزاء) أي التي أخرجتها هذه النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد من عشرة أي ناشئة من كل واحد من الثانية ابتدائية والأولى تبعية وقوله وحصه الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشر اذ يلزم من كون الأول خصه عشرة أن يخص الثاني تسعة اذ لفرض أن الضمان منحصر فيهما ومعنى قسمة العشرة على التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة إلى أجزاء متساوية بقدر التسعة عشر فينتز أن تكون العشرة مائة وتسعين جزءا لأن قسمة القليل على الكثير تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر المقسوم عليه قال قل على الجلال وحاصله أنك تضرب العشرة في التسعة عشر مبلغ قيمته سلما وقيمه من مائة يبلغ ذلك مائة وتسعين وتقسيم الحاصل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر فيحصل لكل واحد منها بالقسمة عشرة أجزاء فيأخذ الأول وهو مائة الحاصلة من ضرب عشرة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما يخص الثاني وهو تسعون الحاصلة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج أربعة كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له اه فقد زاد الأول على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار جرحه ولم تقل أنه فوت واحد فقط لأن الزهوق حصل بفعليهما ولم يجعل عليهما سواء اعتبارا بالقيمة حال جرح كل منهما (قوله من عشرة) أي من كل واحد من العشرة فيخصه مائة جزء فيكون مجموع ذلك خمسة وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد تأمل (قوله وحصه الثاني الخ) فمجموع ذلك أربعة وخمسة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد ع (قوله في غير المذبح) أمافيه فهو حلال قال في المطلب ويكون بينهما سم

﴿ كتاب الأضحية ﴾

ذكرها عقب الصيد لاشتراكهما في توقف الحل على الذبح في الجملة وأول طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال قل على الجلال وإعما قال في الجملة للثلايرد عليه السمك والجراد (قوله ويقال ضحية بفتح الضاد الخ) جمع الأول أضاحي بتخفيف الياء وتشديد يدها والثاني ضحايا والثالث أضحى بالتثنية وأرطى وإلى هذا الجمع الأخير ينسب العيد حيث قيل عيد الأضحي شوبري وحاصل ما ذكره الشارح ثمان لغات ضم الهمزة وكسر هاء مع تشديد الياء وتخفيفها ومع حذف الهمزة لغتان فتح الضاد وكسر هاء وأضحية بفتح الهمزة وكسر هاء زي (قوله من يوم عيد النحر) يصدق بما ذبح قبل مضي قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مرادا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد به ثم ان المراد بيوم العيد اليوم الذي يعيد الناس فيه ولو الحادي عشر حتى لو وقفوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتمدته مر خلافا لحط (قوله بأول) أي بما اشتق من أول الخ (قوله التضحية) أي فعلها سنة وقوله بعد مشروطها أي التضحية بمعنى العين ففيه استخدام (قوله سنة مؤكدة) وإنما سن لمسلم قادر حر كله أو بعضه والمراد بالقادر من ملك

ان تعدد أهل البيت والافسنة عين خبر صحيح في الموطأ وفي سنن الترمذي وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم (وتجب بنحو نذر)
 كجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكره لم يدها) غير محرم (ازالة نحو شعر) كظفر وجلدة لا تضر أزالها ولا حاجة له فيها
 (في عشر) ذي (الحجة) أيام (تشرى حتى بضحي) انتهى (٢٩٥) عنها في خبر مسلم والمعنى فيه شمول

العتق من التار جميع ذلك وذكر الكراهة والتشريع من زيادتي وتعيرى بنحو شعر أعم مما عبر به (وسن ان يذبح) الاضحية (رجل بنفسه) ان أحسن الذبح (وأن يشهدا من وكل) به لانه صلى الله عليه وسلم ضحي بنفسه رواه الشيخان وقال لفاطمة قومي الى أضحيته فاشهد بها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه الحاكم وصحح اسناده وخرج زيادتي رجل الاشئ والخنثى فالأفضل لهما التوكيل (وشرطها) أي التضحية (نم) ابل وبقرة وغنم انا كانت أو خنثى أو ذكوراً ولو خصياناً لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحیوان فاخصت بالنعم كالزكاة (و) شرطها (بلوغ ضأن سنة أو اجذاعه) بلوغ (بقرة ومعز سنتين وابل خمساً) خبر أحمد وغيره ضحوا بالجدع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم

زائد اعلم يحتاجه يوم العيد وليته وأيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلافاً لمن تازع فيه وقال فاضلا عن يومه وليته ولا بد أن يكون رشيداً أيضاً م ر ع ن وقول م ر زائد احوال من ما تقدم عليها (قوله ان تعدد أهل البيت) فاذا فعلها واحد منهم ولو غير من تلزمه النفقة كفي عنهم وان سفت لكل منهم فاذا تركوها كلهم كره وظاهر أن الثواب للضحى خاصة كالقائم بفرض الكفاية والمراد بأهل البيت من تلزمه نفقته شرعاً زى وعبارة ع ش على م ر وقوله ان تعدد أهل البيت أي بأن كانت نفقتهم لازمة لشخص واحد ولو تعددت البيوت اه قال م ر في شرحه ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها سن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنائزة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو أشرك غيره في ثوابها جاز اه (قوله كجعلت هذه أضحية) وحيث قد يقع في السنة العوام كثيراً من إشرائهم ما يربدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له تلك أضحية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام نصير به أضحية واجبة يمتنع عليها كلمة منها ولا يقبل قوله أردت أي أن تطوع بها خلافاً لبعض المتأخرين شرح م ر وقال قل على المحلى يغتفر قولهم عند الذبح اللهم ان هذه أضحيتي أي فلا تجب به لان قصدهم التبرك (قوله كسائر القرب) أي في كونها تجب بالنذر (قوله نحو شعر) ومن أراد أن يهدي شيئاً من النعم الى البيت سن له ما يسن لم يرد التضحية سم (قوله وجلدة) استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كخنثان البالغ وقطع يد السارق أو مستحبة كخنثان الصبي سم (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة ع ش (قوله حتى بضحي) ولو أراد التضحية بعد ذوال الكراهة بأولها كما جزم به بعضهم وهو المعتمد وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والابط والعانة والشارب وغيرها وتستم الكراهة لم يدها الى انقضاء زمن الاضحية ان لم يضح شرح م ر (قوله والمعنى فيه شمول العتق الخ) انظر رأي فائدة لشمول العتق لهما مع انها لا تعود حين البعث وأجاب الاجهوري بأنها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحقتها كعدم غسلها من الجنابة تو يخاله حيث أزالها قبل ذلك فقياسه هنا عودها لتو يبيحه بعدم شمول العتق لها (قوله ان أحسن الذبح) أي على الوجه الأكمل فخرج الاعمى فالسنة في حق التوكيل كما قاله ع ش قال القفال الشافعي وبنفي ان يستحضر عظم نعم الله تعالى وما سخر له من الانعام ويجدد الشكر على ذلك شورى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم ضحي بنفسه) فقد بضحي بمائة بدنة نحر منها بيده ثلاث وستين بدنة وأمر علياً رضي الله عنه فنحر تمام المائة وفي ذلك اشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه قل على الجلال (قوله الاثني والخنثى) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والاعمى اذ نسكه مذبحة من ل (قوله وشرطها نم) أي كونها نعماً (قوله أو اجذاعه) أي سقوط سنة قبل تمام السنة في سنة المعتاد وهو بعد ستة أشهر لان ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن كما في شرح م ر (قوله ومعز سنتين) وكذا المتولد بين ضأن ومعز اذ المتولد يجزى عنها وفي الحقيقة والهدى وجزاء الصيد من ل ويعتبر بأعلامها سنا (قوله هي الثانية من الابل) وهي ما بلغت خمس سنين والثنية من البقر والمعر هي التي بلغت سنتين (قوله فان عجزتم الخ) يتأمل هذا التأويل فانه يقتضي ان الثنية من المعز تقدم

لا تذبحوا الامسة الا ان تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء الامسة هي الثانية من الابل والبقر والغنم فافوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزى الا اذا عجز عن الامسة والجمهور على خلافه وجعلوا الخبر على التنبؤ وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا الامسة فان عجزتم جذعة ضأن وقولي أو اجذاعه من زيادتي

ومكسورة كسر الم ينقص
المأ كولا ومشقوقة الاذن
ومخر وقتها وفاقدة بعض
الاسنان ومخلوقة بلائية
أو صرع أو ذنب لا مخلوقة
بلا اذن ولا مقطوعة عتارلو
بعضها ولا تولد وهي التي
تستبر المرعى ولا ترمى
الا قليلا فتزول ولا يحجف
وهي ذاهبة المخ من شدة
هزائها ولا ذات جرب
ولا يئدة مرض أو عور
أو عرج وان حصل عند
اضجاعها للتضحية
باضطرابها والاصل في ذلك
خبر لا تجزئ في الاضحية
العوراء البين عورها
والمرضة البين مرضها
والعرجاء البين عرجها
والجفء راء أبو داود
 وغيره وصححه ابن حبان
 وغيره وفي المجموع عن
 الاصحاب منع التضحية
 بالحامل وصحح ابن الرقعة
 الاجزاء ولا يضر قطع فلفة
 يسيرة من عضو كبير كفتخذ
 وقسولي ما كولا أعمر
 من قوله لما (و) شرطها
 (نية) لها (عند ذبح أو)
 قبله عند (تعين) لما يضحى
 به كالنية في الزكاة سواء
 أ كان تطوعا أم واجبا
 بنحو جعلته أضحية أو
 بتعيينه له عن نذر في ذمته
 (لا فاعين) لها (بنذر)
 فلا يشترط له نية (وان وكل

على جذعة الضأن مع أنها مؤخر عنها عبارة حجج وفي التأويل نظر ظاهر لقولهم الآتي ثم ضأن ثم
معر اه فالاولى حل المستة في الحديث على المستة من الضأن فالتى لها سنة يسن تقديمها على التي
أجذعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سنتان مقدمة على التي أجذعت من
الضأن قبل تمام السنة لأنها أكثر لما وحل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال
فليحرم وتفسير العلماء بما ذكره تفسير لقوى كما قاله قل ولذا تبرأ منه لكونه غير مراد هنا (قوله
وشرطها فقد عيب) أي حيث لم يلزمها ناقصة وتعتبر سلامتها وقت الذبح حيث لم يتقدمها الإيجاب والا
فوقت خروجها عن ملكه أمالوا التزامها ناقصة كان نذر الاضحية بمعينة أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية
فانه يلزم مذهبها ولا تجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية وسوت مجراها في الصرف وبما
تقرر علم انه لو نذر الاضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب محت به وثبت له أحكام الاضحية اه
شرح م ر وقوله وثبت له أحكام الاضحية قضيت اجزاؤها في الاضحية وعليه فيفرق بين نذرها
سليمة ثم تعيب وبين نذر التضحية بالناقصة بأنه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد النذر
فحكم بأنها أضحية وهي سليمة بخلاف المعينة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال
بحال اه ع ش على م ر (قوله في الاضحية) لاجابة اليه لان الكلام في الاضحية (قوله فتجزئ)
فاقدة قرن) وكذا فاقد ذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر اه ع ش على م ر (قوله ومشقوقة الاذن)
أي اذا لم يسقط شيء بالشق س ل (قوله ومخر وقتها) أي مشقوبتها (قوله وفاقدة بعض الاسنان)
الا ان أثر نقصان الاعتلاف اه زى ولا تجزئ فاقدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا اسنان م ر
وكان الفرق أن فقد جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقة فليحرم سم (قوله
لا مخلوقة بلا اذن) وفارقت المخلوقة بلا ضرع أو ألية أو ذنب بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالباً والد ك
لا ضرع له والمعز لا ألية له زى ويرد عليه الذنب فانه لازم غالباً (قوله فتزول) على وزن المبني
للفعل وان كان المراد به الفاعل أي يقوم بها المزال شيخنا وعبارة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر
الزاي من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرها مبني للفاعل كافي مقدمة الادب للز مخشري وهذا خلاف
ما اشتهر ان هزل لم يسمع الامبني المجهول فتنبه له (قوله وهي ذاهبة المخ) ويقال له النقي بكسر النون
وسكون القاف وتفسيره بقوله والمخ دهن العظام يشمل غير الرأس اه قل على المحلى وفي سم قوله
والجفء تمة الحديث التي لا تنقي أي لا تقي لها وهو مخ العظام (قوله ولا ذات جرب) ولو غير بين لانه
أطلق فيه وقيد ما بعده بالبين فافتضى اطلاقه أنه لا فرق بين البين وغيره كما تقرر اه زى (قوله أو
عور) ظاهره ان لفظ بين مسلط عليه قال العلامة خط على أبي شجاع فان قيل لاجابة لانه قيد
للعور بالبين لان المدار في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين أوجب بأن الشافعي
قال أصل العور بياض يغطي الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضر فلا بد من تقيده
بالبين كما في حديث الترمذي الآتي اه أو يقال انه في الحديث صفة كاشفة وآتى به المصنف للشاكلة
(قوله أو عرج) أي بحيث تتخلف بسببه عن المشي في المرعى شرح م ر (قوله منع التضحية
بالحامل) هو المعتمد لان الحمل ينقص لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون
طيب اللحم وألحق الزركشي بالحامل قريبة العهد بالولادة لنقص لحمها ورده حجج ويفرق بأن الحمل
يفسد الجوف ويصير اللحم رديا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور س ل (قوله أو قبله عند
تعين) خلافا لرافعي في جعله التعيين يعني عن النية لان النية هي قصد الذبح تقرر بالي الله وذلك غير
حاصل بالتعيين سم ملخصا (قوله أم واجبا) وفارقت المنذورة الآتية بأن صيغة الجعل لجريان

فلا يصح اتقوا الكافر ولا غير ينجون أو نحوه وقولي أو تعين مع قولي وله إلى آخره من زيادتي وتعبيري بما ذكر بينهما أولى من تعبيره بما ذكره (ويجزى بغير أو بقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم في التحلل للأحمار لخبر مسلم عن جابر بن محمد بن نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) (٢٩٧)

تجزى (شاة عن واحد) خبر الموطأ السابق ففيه ما يدل لذلك (وأفضلها) أي التضحية (بسبع شياه فواحد من أبل فبقرة فضان فعز فشرى من بغير) فن بقرة اعتبارا بكثرة اراقة الدم وأطيبية اللحم في الشياه وبكثرة اللحم غالباً في البعير ثم البقر وبأطيبية الضأن على الأوز فيما بعدهما وبالأفراد بدوم في المعز على الشراك وأفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم الجراء ثم البقاء ثم السوداء (و وقتها) أي التضحية (من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس) يوم (نحر إلى آخر) أيام (تشرى) فـ ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لخبر الصحيحين أول ما بدأ به في يومنا هذا صلى ثم رجع فنحّر من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسيك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشرى ذبح وذكر

الخلاص في أصل الازم بها أخط من التذوق فاحتاجت لتقويتها بالنية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح مر (قوله ويجزى بغير الخ) والمتولين أبل وغنم أو بقر وغنم تجزى عن واحد فقط س (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأضحية والآخرة اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم اذ هي أفرار وخرج بسبعة ما لو ذبحها عما نية ظنوا أنهم سبعة فلا تجزى عن واحد منهم شرح مر (قوله لخبر مسلم) دليل للقياس أي المقيس عليه المذكور ويرشده تقديم الشارح له وعليه فلا حاجة لقوله وظاهر الخ ولذا لم يذكره مر ورجوعه للثمن يبعده تأخيرها عن القياس (قوله سبع شياه) أي لواحد بدليل قوله فضان فعز (قوله ثم العفراء) وهي التي يباضاها غير صاف ع ش (قوله ثم البقاء ثم السوداء) قال في المختار والبلق سواد وياض وكذا الباقية بالضم والظاهر أن المراد هنا ما هو أعم من ذلك فيشمل ما فيه بياض وجره بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقر به من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الأحمر الخالص على الأسود وتقديم الأزرق على الأحمر وكل ما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره ع ش على مر (قوله ثم السوداء) وما جمع ذكورة وسمنا وياضا أفضل مطلقاً ثم ما جمع ثنتين منها و يظهر عند تعارضها تقديم السمن فالذكورة حج والدكر أفضل من الأثني والخثي لأن له أطيب نعم التي لم تلد أفضل من كثير النران لأنها أطيب وأرطب زى وعبرة شرح مر نعم يقدم السمن على اللون عند تعارضهما وعلى الذكورة أيضاً كما يؤخذ مما قدمه من أن الأثني التي لم تلد أفضل من الذكر الذي كثر نزوانه وأما قول شيخنا زى عن حج و يظهر عند تعارضهما تقديم السمن فالذكورة فعنه أن كلام من السمن والذكورة يقدم على اللون الفاضل فيقدم الذكر الأسود على الأثني البيضاء اه ع ش (قوله قبل ذلك) أي الوقت المذكور وقوله أو بعده بأن كان بعد أيام التشرى ويكره الذبح ليلاً إلا الحاجة كاستغاله نهراً بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كتيسر الفقراء ليلاً أو سهولة حضورهم اه شرح مر وع ش عليه (فائدة) ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن يسار إلى بقاء الوقت إلى سلخ الحجة سم (قوله ولو معينة) بل وإن لم تبلغ سن الأضحية شرعاً بأن تعطى حكمها لكن بشرط كون المعينة من النعم كافي قل على الجلال فحل الشروط المتقدمة في غير المنصورة المعينة ابتداء وقال ع ش على مر ولا يجزى غيرها ولو سألنا (قوله ثم عين) ويلزمه تعيين سليمة قال س ل و يزول ملكه عنها بمجرد التعيين لأنه التزام أضحية في الدمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين غرض أي غرض وبهذا فارت ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر فانها لا تعين أي لأنه لا غرض في تعيينها اه (قوله لزمه ذبح فيه) وإن تعينت بلا تقصير قبل التمكن من ذبحها أجزأه ذبحها في وقته فإن ذبحها قبله تصدق وجوباً باللحم و بقيمتها دراهم ولا يلزمه أن يشتري بها أضحية إذ مثل المعينة لا تجزى أضحية وإن حصل التعيب بعد التمكن لم يجزه وعليه ذبحها والتصدق بلحمها وذبح بدله سليمة هذا في المعينة ابتداء وأما المعينة عما في الدمة لو حدث بها عيب ولو حالة الذبح بطل تعيينها وله التصرف فيها و يبقى عليه الأصل في ذمته كما في شرح الروض (قوله أي في الوقت المذكور) وهو أول ما يلقاه من وقتها بعد نذره لأنه التزامها أضحية فتعين

(٣٨ - (يجزى) - رابع) الخفة في الركعتين من زيادتي (والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتفاعها) أي شمس يوم النحر (كرج) خروج من الخلاف (ومن نذر) أضحية (معينة) ولو معينة ككثرة على أن أضحي بهذه الشاة وفي معناه جعلتها أضحية (أو) نذر أضحية (في ذمته) ككثرة على أضحية (ثم عين) المنذور (لزمه ذبح فيه) أي في الوقت المذكور وقاء بتقضي ما التزمه معلوم أنه لو خرج

وقت المنذور لزمه ذبحه قضاء ونقله الرواي (٣٩٨) عن الامحاب (فان تلفت) أي المينة (في الثانية) ولو بلا تقصير (بقي الاصل) عليه

لان ما التزمه ثبت في ذمته والمعين وان زال ملكه عنه فهو مضمون عليه الى حصول الوفاء كالمو اشتري من مدينه سلعة بدينه ثم تلفت قبل تسليمها فانه ينفسخ البيع ويعود الدين كذلك يبطل التعيين هنا ويعود ما في الذمة كما كان (أو) تلفت (في الاولى) بقيه زده بقولي (بلا تقصير فلا شيء) عليه لان ملكه زال عنها بالنذر وصارت وديعة عنده واطلاق التلف في الصورتين أولى من تقييده له بقبول الوقت (أو) تلفت فيها (به) أي بتقصير هو أعم من قوله ألتفها (لزمه الاكثر من مثلها) يوم النحر (وقيمتها) يوم التلف (يشترى بها كريمة أو مثلين) للتلفه (فأكثر) فان فضـل شيء شارك به في أخرى وهذا ما في الروضة كما صـلها فقول الاصل لزمه أن يشترى بقيمتها مثلها بحمول على ما اذا سوت قيمتها من مثلها فان ألتفها أجنبي لزمه دفع قيمتها للنادر ليشترى بها مثلها فان لم يجد فدونها (وسن) له (أو) كل من أضحية تطوع (ضحي بها عن نفسه للخبر (درس)

وقتها الذبحها وتفارق النذور والكفارات حيث لم يجب النذور فيها أصالة بانها مسجلة في الذمة بخلاف ما هنا فانه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل شرح مـر (قوله وقت المنذور) لكن ان كان تأخيرها بالتدريج عن الوقت باختياره يصير ضامنا لها ان تلفت شرح مـر (قوله كذلك) تأ كيدلا فأداه قوله كما لو اشترى الخ (قوله أو تلفت في الاولى) أي أو سرفت أو ضلت أو طرأ فيها عيب يمنع اجزاءها فلو ضلت من غير تقصير لم يكلف تحصيلها نعم ان لم يحتج في ذلك الى مؤنة لها وقع عرفا فالتجبه الزامه بذلك شرح مـر وانما أخوها أي الاولى لفظول الكلام عليها وبقي ما لو اشرفت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لهما مصرف الاضحية أو لافيه نظروا فديؤخذ مما أمر من أنه لو تعدى بذبح المينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكر والتصدق بلحمها ولا يضمن بدلها لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فينبغي ضمانه لها عـش على مـر (قوله أي بتقصير) ومنه ما لو أخذ ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير لاستغفاله بملااة العيد لان التأخير وان جاز مشروط بسلامة العاقبة عـش على مـر (قوله من مثلها) أي قيمة مثلها كافي حل وعبر به في الروض لانه المناسب لقوله يوم النحر اذا المثل لا يختلف مماثلته في يوم النحر وغيره (قوله ليشترى الخ) ثم ان اشترى بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية الاضحية صار أضحية بنفس الشراء والا فليجعله بعد الشراء أضحية شرح البهجة الكبير زى (قوله بها) المناسب به أي بالاكثر الا أن يقال أنت نظر المعنى لان أكثر القيم يصدق عليه أنه قيمة (قوله أو مثلين للتلفه) أي جنسا ونوعا وسنا شرح مـر (قوله شارك به في أخرى) فان لم يكن شراء شقص به لقلته اشترى به لحما أو تصدق بالشرام ولا يؤخرها لوجوده فيها يظهر شرح مـر (قوله فان ألتفها أجنبي الخ) انما لم يلزمه الاكثر كالناذر لانه لم يلزم شيئا بخلافه فلفظ عليه بلزوم الاكثر لذلك كما أفاده مـم وأيضا فهو مقصر بترك الذبح بخلاف الاجنبى (قوله فان لم يجد) يرجع للثمن والشرح أي فان لم يجد الكريمة أو المثل فان نذر بدون فشق أضحية بذبحه مع الشريك فان نذر الشقص فهل يشترى بها لحما ويتصدق به أو يتصدق بهادراهم وجهان وعلى الثاني تصرف مصرف الاصل مـم (قوله بهدى التطوع) أي عليه (قوله بخلاف الواجبة) أي فانه يمتنع عليه الاكل منها كافي شرح مـر وان أفهم كلام المصنف أنه لا يسن له الاكل لا أنه يمتنع (قوله كيت بشرطه) وهو أن يوصى بها عـش أي فلا يسن للموصى له الاكل منها كما هو ظاهر كلامه لكن قال حجج يمتنع عليه الاكل منها لاتحاد القابض والمقبض ونقله حل عن القفال (قوله وله اطعام أغنياء) لم يبينوا المراد بالغنى هنا يجوز مـر أنه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة وجوز طب أن الغنى من يقدر على الاضحية وهو من يملك ثمنها فاضلا عما يعتبر فضل الفطرة عنه فليحرم مـم والمراد من اطعام الاغنياء اصاله لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من مـر ولما كان ظاهر كلام المتن يفيد أنه مسنون أيضا لعطفه على كل مع أنه ليس كذلك قدره الشارح خبرا وجعله جملة مستأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه أطلق في القانع والمعتز فشم كل الغنى وغيره عـش (قوله القانع) من قنع بقنع بالفتح فيهما اذا سأل وأما قنع بالكسر يقنع بالفتح فيه معنى رضى ومن ثم قيل • العبد سوان قنع • بالكسر • والحر عبدان قنع • بالفتح أي سأل القانع بالفتح أي ارض ولا تقنع أي لا تسأل فاشيئين سوى الطمع حل (قوله أي السائل) أي بالفعل (قوله لا تملكهم) أي ليتصرفوا فيه بنحو بيع بل بالاكل

الآتي وقياسا بهدى التطوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها بخلاف الواجب بخلاف ما لو ضحي بها عن غيره كيت بشرطه الآتي والتصدق وذكر سن الاكل من زيادتي (د) له (اطعام أغنياء) مسلمين لقوله تعالى وأطعموا القانع أي السائل والمعتز أي المتعرض للسؤال (لا تملكهم)

لفهوم الآية بخلاف الفقهاء يجوز عليهم من التصدق فوافيه بالبيع وغيره (٢٩٩) (ويجب تصديق بلحم منها) وهو ما

يتعلق عنه الاسم منه
لظاهر قوله تعالى وأطعموا
البائس الفقير أي الشديد
الفقر ويكفي تملكه
لمسكين واحد ويكون
نيا لا مطبوعا لشبهه
حينئذ بالخبر في الفطرة قال
البلقيني ولا قيد على
الظاهر وقولي بلحم منها
أولى من قول الأصل
بعضها (والأفضل) التصديق
(بكلها الاقمايا كلها)
تبركاتها مسنونة وروى
البيهقي أنه صلى الله عليه
وسلم كان يأكل من كبد
أضحية (وسن ان جمع)
بين الأكل والتصدق
والإهداء (أن لا يأكل
فوق ثلث) وهو مراد
الأصل بقوله وبأكل ثلثا
(و) أن (لا يتصدق
بدونه) أي بدون الثلث
وهو من زيادتي وأن يهدي
الباقى (و يتصدق بجلدها
أو ينتفع به) في استعماله
وأعاريته دون بيعه وإجارته
(ولله الواجبة) المعينة
ابتداء بلاذراء وبه أو عن
نذر في الذمة (كهي) في
وجوب الذبح والتفرقة
سواء أمانت أم لا وسواء
أكانت حاملا عند التعيين
أم حلت بعد وليس فيه
تضحية بحامل فإن الحمل

والتصدق والضيافة لغيره أو فقير مسلم فالمراد من جواز الإهداء اللهم منها تملكهم إياه ليتصدق فوافيه بالأكل
لا بالبيع ونحوه اه زى. أي فهو لك مقيد (قوله لفهوم الآية) لأن الاقتصار على الإطعام يفهم نفي
التمليك قال سم لك أن تقول حيث كان الاقتصار على الإطعام يفهم نفي التمليك فكيف استدلو على
التصدق مع أنه يقتضي التمليك بقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير اللهم إلا أن يقال الاستدلال على
ذلك بمعونة القياس على الكفارات ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التصديق مع قطع النظر عن
كونه عليك والتمليك بالقياس على نحو الكفارات تأمل (قوله ويجب تصديق) ويمتنع نقلها عن بلد
الأضحية كالزكاة شرح مر سواء المستدوبة والواجبة والمراد من حرمة نقل المستدوبة حرمة نقل
ما يجب التصديق به منها ع ش (قوله بلحم) فإن لم يتصدق بذلك ضمنه ويشتري بقيمته لما يتصدق
به حل (قوله لظاهر) عبر بظاهر لأنه يحتمل أن الأمر للندب وإن كان الظاهر منه الوجوب
(قوله ويكون نيا) أي وجوبا ع ش (قوله أولى من قوله ببعضها) لأنه يصدق بالكبد والطحال
والكرش مع أنه لا يجزئ واحد منها اه حل (قوله والأفضل التصديق بكلها) خروج من خلاف
من أوجبه (قوله كأن يأكل من كبد أضحيته) استشكل جوازاً كله منها فأنها واجبة عليه
والواجب يمتنع إلا كل منه وأوجب بأن الأكل مما زاد على الواجب زى أي من أضحية أخرى (قوله
من كبد أضحيته) وحكمته التفاضل بدخول الجنة فانهم أذل ما يفترون فيها زينة كبد الحوت الذي
عليه قرار الأرض إشارة إلى الأبقاء الأبدى واليأس من العود إلى الدنيا وكدرها إعياب شويري (قوله
وسن ان جمع الخ) وإذا أكل البعض وتصدق البعض هل يثاب على الجميع أو ما تصدق به وجهان
كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضحوة هل يثاب على جميع النهار أو بعضه قال الرافعي ينبغي أن
يحصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض وصوبه في الروضة والمجموع شرح البهجة زى
(قوله ويتصدق بجلدها) أي وجوبا ع ش (قوله دون بيعه) أي ودون إعطائه للجزارة أجرة شرح
الروض سم (قوله بلا نذر) بأن كان يجعل بجلدها تضحية أو هدية تضحية زى (قوله أو عن
نذر في الذمة) بأن حلت به بعد التعيين ووضعه قبل الذبح لأنه ليس له تعيين الحامل أذ هي معينة لأن
الحمل عيب كاسم (قوله في وجوب الذبح) معتمد وقوله والتفرقة ضعيف والمعتمد جوازاً كله إذا لم تمت
أمه بخلاف ما إذا مات فإنه يجب تفرقه كما قاله مر (قوله وسواء كانت الخ) ظاهر هذا
التعميم مع قوله المعينة ابتداء بلاذراء وبه أو عن نذر في الذمة أن له تعيين الحامل عما في الذمة
وليس كذلك لأنه لا يصح تعيين المعينة عنه اه عن أي فيخص التعميم بغيرها (قوله
وليس فيه) أي في قول المتن ولله الواجبة كهي تضحية بحامل أي ليست العبارة مقتضية لصحة
التضحية بالحامل ومنشأ هذا لإيراد الذي استشعره وأشار إلى الجواب عنه توهم أن لفظ الولد يشمل
الحمل فكانت له قال وحل الواجبة كهي فيفيد أن الحامل يضحي بها فيخالف ما تقدم من أنها لا تصح
التضحية بها وأجاب عن هذا بقوله فإن الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً وحاصله أن المذكور في المتن لفظ
الولد والحمل لا يسمى ولداً لكن هذا لإيراد تسليمه إنما يراد على الواجبة بالنذر المعينة عما في الذمة أذ هي
لا يصح أن تكون حاملاً وأما المعينة ابتداء فقد تقدم اجزاؤها بقوله ولومعينة والحمل من جلة العيب كما
تقدم (قوله ولغيرها) بأن نوى التضحية بها ما تلا وحلت ووضعه قبل الذبح (قوله وله بكره الخ)
والسنة التصديق به كافي شرح مر وقوله وسقيه أي وله بكره وسقيه ولله بهيمة أخرى فهو معطوف على

قبل انفصاله لا يسمى ولداً كما ذكره الشيخان في كتاب الوقت (ولهأكل ولغيرها) كاللبن فلا يجب التصديق بشئ منه ولا يكفي
عن التصديق بشئ منها (و) له بكره

(شرب فاضل لهنهما) عن ولدهما (٣٠٠) ان لم ينهك لهما وسقيه غيره بلا عوض لانه يستخلف بخلاف الولد وله ركوب

الواجبة واركاها بلا اجرة فان تافت أو نقصت بذلك ضمنها لکن ان حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير دونه والتفصيل في الاكل بين ولدي الواجبة وغيرهما مع التصريح بحل شرب فاضل لبن غير عامن زيادتي وجزم الأصل بحل أكل ولد الواجبة مبني على ضعف (ولا تضحية لاحد عن آخر غير اذنه ولو) كان (ميتا) كسائر العبادات بخلاف ما اذا اذن له كالزكاة وصورته في الميت أن يوصى بها واستثنى من اعتبار الاذن ذبح اجنبي معينة بالنذر بغير اذن الناذر فيصح على المشهور في فرق صاحبها لهما لان ذبحها لا يفتقر الى نية كما مر وتضحية الولي من ماله عن محاجبه فيصح كما أفهمه تقييدهم المنع بما لهم وتضحية الامام عن المساهلين من بيت المال فيصح كما نقله الشيخان عن الماوردي وأقره (ولا) تضحية (لرقيق) ولو مكاتباً أو أم ولد لانه لا يملك شيئاً أو ملكه ضعيف (فان اذن له) (سيده) فيها وضحي فان كان غير مكاتب (وقعت لسيده) لان يده كيده أو

شرب المقيد بالكرهة تأمل (قوله شرب فاضل لهنهما) أي بحيث لا يحصل لولدهما ضرر واستشكل جواز شرب لبن المعينة ابتداء وعم في الذمة بأنه يزول ملكه عنهما فكيف ساع له شرب ما حدث على ملك الغير سيما ان كانوا حاضرين بمحل الذبح وجوابه ان الاضحية ضيافة الله تعالى والذابح من جملة الاضياف فجاز له شرب ذلك شورى (قوله ان لم ينهك لهما) أي يتغير فهو لازم أو ان لم يغير لهما فيكون متعدي لکن في الصباح نهكته الحلي نهكاً من باب نفع هزلته ونهكت الشيء نهكاً بالغت فيه اه وقضيته انه لا يستعمل لازماً (قوله بخلاف الولد) أي فلا يجوز أكل ولد الواجبة على كلامه لانه لا يستخلف أي عن قرب (قوله بلا اجرة) أي ولا يجوز اجارتها ايضاً لانها بيع للنافع فان أجرها وسلمها للمستأجر ضمن المؤجر القيمة وعلى المستأجر أجرة المثل فان علم ضمن كل منهما القيمة والاجرة والقرار على المستأجر ونصرف الاجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بهما ما تقدم من (قوله فان تلفت) أي بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح ما قبله فلا ضمان لان يدمعيره بدأمانة فكذا هو كما ذكره الرافعي وغيره من (قوله ضمنها المستعير دونه) أي قرار الضمان على المستعير دونه فلا ينفى ان المعير طريق في الضمان لتقصيره من (قوله على ضعف) وهو حل الاكل من الام حل والمعتد ما في الاصل لان الولد كاللبن فيحل أكله ومع ذلك يجب ذبحه اه زى والفرق بينه وبين الام ان الام التزمها بالنذر فلا يجوز أكل شيء منها وحل جواز أكله ان لم تمت أمه فان ماتت وجب تفرقه كما في شرح ممر ووافق ع ش عليه (قوله وصورته في الميت أن يوصى بها) ويجب على مضح عن ميت باذنه التصديق بجميعها لانه نائبه في التفرقة لا عن نفسه وعمونه لا اتحاد القابض والمقبض سواء كان المضحي وارثاً أو غيره ويجوز للوصي اطعام الوارث منها حج (قوله معينة بالنذر) أي ابتداء بخلاف المعينة بالجعل أو بالنذر عما في الذمة فلا تجزى لوجوب النية ووقع في شرح الروض ما يخالف ذلك فتنبه له اه شورى ولكن يفهم من تعليل الشارح بقوله لان ذبحها حل أنها لو كانت معينة بالجعل أو عما في الذمة ونوى المالك عند التعيين ٣ صحة ذبح الاجنبي لما حثت لان النية لا تجب في هذه الحالة وقت الذبح استغناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند ذبح أو تعيين (قوله فيصح على المشهور) ومع ذلك يلزم الذابح التفاوت بين القيمتين أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقة الدم قرينة مقصودة وفقدوتها اه متن التحرير وشرحه للشارح وهذا المقدار الذي يؤخذ من الذابح يسلك به مسلك الضحايا ويشتري به شاة اه شرح التنقيح وهذه الشاة يجب ذبحها وتفرقة جميعها فان لم يفقد المقدار المذكور بشاة فيشتري به شقص منها فان لم يتيسر فيشتري به لحم ويتصدق به (قوله وتضحية الولي) معطوف على ذبح اجنبي (قوله عن محاجبه) وكأنه ملكه لهم وذبحه عنهم فيقع ثواب التضحية للصبي مثلاً وللأب ثواب الهبة ع ش على ممر (قوله وتضحية الامام الخ) ولا يقط بفعله الطلب عن الاغنياء وحيثئذ فالقصد من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بما شرط التضحية به الواقف من غلة وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ويا كاون منه ولو أغنياء وليس هو ضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف ع ش على ممر (قوله وقعت لسيده) بأن نوى السيد عند الذبح أو فوض اليه السيد النية زى (قوله اما المبعوض الخ) مقابل لقيده مقدر تقديره ولا رقيق كله

مكاتباً وقعت للمكاتب لانها تبرع وقد اذن له فيه سيده وهو من زيادتي أما المبعوض فيضحي بما يملكه بحر يته ولا يحتاج الى اذن سيده كما لو تصدق به (فصل في العقيقة) قال ابن أبي الدم قال أعشابنا يستحب تسميتها نسيكاً أو

في أحكام كثيرة كاسيأتي ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد (قوله ويكره تسميتها عقيقة) أي لما فيها من التفاؤل بالعقوق والمعتمد عدم الكراهة من الله صلى الله عليه وسلم سمياها عقيقة (قوله على رأس الولد) من الناس والبهائم كافي المختار (قوله وشرعا ما يذبح الخ) أي من النعم أقول هو غير جامع لأن من العقيقة ما يذبح قبل حلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون هناك حلق شعر مطلقا فان الذبح عند حلق الشعر إنما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة تأمل سم (قوله لأن مذبحة) على تقدير أي وإنما سمى ما يذبح بذلك لأن مذبحة الخ والضحية في مذبحة راجع لما عرّش قال الرشيدى فانظر هذا التعليل ولا تظهر له ملازمة بما قبله ولا يصح جامع بين المعنى اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وإنما يظهر على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر أن عرق لغة معناه قطع فاعل هذا المعنى أسقطته الكتبة من الشرح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور فيكون لها في اللغة معنيان القطع والشعر الذي على رأس المولود ويكون الشارح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشار لنا بسببه معنى قطع بقوله لأن مذبحة الخ ولنا سببه معنى الشعر بقوله ولأن الشعر الخ اه بالحرف (قوله يحلق اذذاك) أي والشعر لغة يسمى عقيقة كما تقدم عرّش (قوله تكبر الغلام مرتين) لعل التعبير به لأن تعلق الوالدين به أكثر فقصده الشارع حثهم على فعل العقيقة له والافالاتي كذلك عرّش على مر (قوله مرتين) أي مرهون وقوله تذبج حال من العقيقة وقوله ويحلق رأسه معطوف على الخبر وهو مرتين من الاخبار بالجملة بعد الاخبار بالمفرد وكذا قوله ويسمى معطوف على الخبر أيضا ويصدر فيه ما يوم السابع بدليل ذكره فيما قبلهما (قوله والمعنى فيه) أي والحكمة فيما ذكر من الامور الثلاثة أعني الذبح وتاليه اظهار البشر والنعمة راجع للاولين منها وعطف النعمة تفسير بكافي عرّش على مر وقوله ونشر الذبج راجع للثالث (قوله كالأضحية) أي قياسا عليها جمل فهو جواب السؤال (قوله وخبر أبي داود) انظر لم قدم القياس عليه اه (قوله أن ينسك) يقال نسك ينسك نسكا بفتح السين وضمها في الماضي وضمها في المضارع وباسكانها في المصدر شورى فهو من باب قتل أو عظم (قوله ومعنى مرتين بعقيقته) الاولى تقديمه عقب الحديث (قوله لم يشفع في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان أهلا لكونه صغيرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح عرّش وقيل لم يشفع في والديه مع السابقين وانظر اذا عرق عن نفسه هل يشفع في أبويه أو لا شورى (قوله سن لمن تلزمه نفقته) شمل الام في ولد الزنا فيندب لها الحق عنه ولا يلزم من ذلك اظهاره المقتضى لظهور العار كافي شرح مر (قوله بتقدير فقره) انما احتاج لهذا لانها تطالب من الأصل وان كان الفرع موسرا بارت أو غيره مع انه في هذه الحالة لا تلزم الاصل نفقته فاحتاج لقوله بتقدير فقره لادخال هذه الصورة (قوله من ماله) أي الفرع (قوله ويعتبر يساره الخ) أي يسار الفطرة مر فان أيسر بعد هافلا يندب له قاله في عرّش قال في الايعاب وهو كتحجيرهم بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل الموسر بعد الستين أي أكثر مدة النفاس لو فعلها قبل البلوغ لم تقع عقيقة بل شاة لحم وقولهم لا آخر وقتها محمول على ما اذا كان الاصل موسرا في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان أصله لما لم يخاطب بها كان هو كذلك أو نحصل بفعله مطلقا لانه مستقل فلا ينتفي الثواب في حقها باتفاقه في حق أصله كل محتمل وطاهر اما لا فهم الآتي أن من بلغ ولم يعق أحد عنه يسر له ان يعق عن نفسه يشهد للثاني شورى (قوله مدة النفاس) أي أكثرها (قوله وحصول السنة بشاة) أي فلا تحمّل بغير ذلك من غير النعم والظاهر انه يجزى كل من البقرة والناقة عن سبعة كافي الاضحية شرح مر (قوله

عقيقته كما يكره تسميتها العشاء عتمة وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته وشرعا ما يذبح عند خلق شعره لان مذبحة يعق أي يشق ويقطع ولأن الشعر يحلق اذذاك والاصل فيها اخبار تكبر الغلام مرتين بعقيقته تذبج عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه اظهار البشر والنعمة ونشر الذبج وهي سنة مؤكدة وانما لم تجب كالأضحية بجامع أن كلامهم ما راقه قدم بغير جنابة وخبر أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ومعنى مرتين بعقيقته قيل لا ينمو نمو مثله حتى يعق عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحد بن حنبل أنه اذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (س لمن تلزمه نفقة فرعه) بتقدير فقره (أن يعق عنه) ولا يعق عنه من ماله ويعتبر يساره قبل مضي مدة النفاس وذكر من يعق من زيادتي (وهي) أي العقيقة (كضحية) في جميع أحكامها من جنسها وسننها وسلامتها ونيتها والافضل منها والا كل والتصديق وحصول السنة بشاة ولو عن ذكر وغيرها

عما يتأتى في الحقيقة لكن لا يجب التصديق بلحوم منها نياً كما يعلم مما يأتي فتعيرى بذلك أعم من قوله وسنها وسلاها والا كل والتصديق كالاضحية (وسن له كرشان وغيره) من أثنى وخشى (شاة) أن أريد العنق بالشيء لا من ذلك في غير الخنثى رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيس بالأثنى الخنثى وإنما (٣٠٢) كانا على النصف من الذكركر لان الغرض من الحقيقة استبقاء النفس فأشبهت

الدية لان كلامهما فداء للنفس وذكر الخنثى من زيادتي (و) سن (طبخها) كسائر الولائم الارجلها فتعطي نبتة للقبالة لخبر الحاكم الآتي (و) سن طبخها (بحلو) من زيادتي تفاؤلا بحلاوة أخلاق الولد ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل واذا أهدي للفنئ شئ منها ملكه بخلافه في الاضحية كما مر لان الاضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف الحقيقة (وأن لا يكسر عظمها) تفاؤلا بسلامة أعضاء الولد فان كسر خلاف الاولى (وأن تذبح سابع ولادته) أي الولد وبها يدخل وقت الذبح ولا تنفوت بالتأخير عن السابع واذا بلغ إبلا عن سقط سن العنق عن غيره (و) أن (يسمى فيه) ولو سقطا لما مر أول الفصل ولا بأس بتسميته قبله بل قال النووي في أذكاره تسن تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة

عما يتأتى في الحقيقة) خرج به وقت الاضحية فانه لا يتأتى هنا لان أول وقتها من انفصال جميع الولد ولا آخره وفي نسخة مما يأتي في الحقيقة وهي غير ظاهرة لان مراده التشبيه بالاضحية في أحكامها المتقدمة وأيضاً فلا حاجة الى قوله في الحقيقة لان الكلام فيها (قوله لكن لا يجب التصديق الخ) أي ولو كانت مندورة مر أي بل هو مخير بين التصديق بالأثنى والطبوح (قوله وسن له كرش) أي ذلك وهو أدنى الكمال والافتك في واحدة في سقوط الطلب ع ش والافضل سبع شياه فبدنة فبقرة كما مر وكالشاتين سبعان من نحو بدنة ونحو زمشاركة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن حقيقة أو بعضهم عن أضحية أو لا ولا كما قاله قل (قوله وخنثى) المعتمدان الخنثى ملحق بالذكركر في هذه احتياطاً مر (قوله شاة) ولونوى بها الحقيقة والضحية حصل عند شيخنا خلافاً لحج حيث قال لا يحصلان لان كلامهما سنة مقصودة وهو وجه مقتضى قوله في جميع أحكامها انه لو قال هذه حقيقة وجب ذبحها وبه صرح حج اه حل وشو برى أي فيجب التصديق بجميعها على الفقراء شوبرى وتخير بين ان تصدق بجميعها نياً وبين ان تصدق ببعض نياً والبعض مطبوخاً ولا يصح ان تصدق بالجميع مطبوخاً وأما الاضحية المندورة فيجب التصديق بجميعها نياً كما تقدم كافي شرسى مر و حج (قوله ان أريد العنق بالشيء) لم يوجد هذا القيد في شرح مر ولا في شرح حج ولا شرح الروض فلينظر مفهومه وهو ما اذا عني بغير الشياه كالبدنة فهل يندب تخصيص الذكركر بشتين والأثنى بواحدة أو لا حرر (قوله استبقاء النفس) لعل المراد استبقاؤها استبقاء نلما وهو غوها نلما كما ذكره في الحكمة (قوله الارجلها) أي الى أصل الفخذ والافضل أن تكون اليمين شرح مر (قوله فتعطي نبتة) تفاؤلاً بأن الولد يعيش ويمشى زى (قوله تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد) ولا يقال بمثله في وليمة العرس تفاؤلاً بأخلاق العروس لانها طبعها واستقر طبعها وهو لا يغير شو برى (قوله كان يجب الحلوى) هي ما دخلته النار وكان مركباً من حلو وغيره كما قاله المناوى فلي هذا يكون عطف العسل عطف مغاير (قوله عن غيره) وهو مخير في العنق عن نفسه زى وعبارة غيره وبقي السن في حقه (قوله وأن يسمى فيه) وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن ونكره الاسماء القبيحة كحرب ومرة وما يتطير بنفيه كنافع وبركة ورجة ونحو ست الناس وسيد الناس والعلماء أشد كراهة لانه من أقبح الكذب ونحو ملك الاملاك وشاهين شاه ومعنا ملك الملوك وحاكم الحكام وأقضى القضاة والمعتد الكراهة في قاضي القضاة زى وكذا عبد النبي ويحرم التكني بأبي القاسم مطلقاً مر أي سواء كان اسمه محمداً أو لا ع ش ويشدب لولد الشخص وقنه وتلميذه أن لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد يا سيدي والولديا والدي والتلميذ يا أستاذنا أو يا شيخنا مر (قوله ولو سقط) أي اذا بلغ زمن نفخ الروح فيه كافي زى وظاهره وان لم تنفخ فيه لكن عبارة مر بل يندب تسمية سقط نفخت فيه الروح اه وفيه أي في مر انه اذا لم تعلم له ذكورة ولا أنوثة سمي بما يصلح له نحو طلحة وهند (قوله وحل البخاري الخ) هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين حج سم (قوله وأن يخلق فيه رأسه)

وحل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العنق وأخبار يوم السابع على من أراه (و) أن (يخلق) أي فيه (رأسه) لما مر (بعد ذبحها) كافي الحاج (و) أن (تصدق بزته) أي شعر رأسه (ذهبا) فان لم يرد (فقضة) لانه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعر الحسن وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل الحقيقة رواه الحاكم ومحمد وقيس بالفضة الذهب وبالدكركر غيره وذكركر الترتيب بين الذهب والفضة من زيادتي وهو مافى المجموع وغيره

وعبارة الاصل ذهباً وفضة (و) أن (يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحك بجر فخا حين يولد) فهما أما الاولى فلان من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن رواه ابن السني ولانه صلى

(٣٠٣)

حين ولدته طمعة رواه الترمذي وقال حسن صحيح وليكون اعلامة بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها وأما الثانية وهي تحنيكه بتمر بأن يمسح ويدلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل الى جوفه شيء منه فلانه صلى الله عليه وسلم أتى بآبى أبى طلحة حين ولد وتمرات فلا كهن ثم ففرغاه ثم حجه فيه فجعل يتلمظ فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار التمر وسماه عبد الله رواه مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقولي اليمنى ويقام في اليسرى مع ذكر الحلو وتبيد التحنيك بحين الولادة من زيادتي

كتاب الاطعمة

أي بيان ما يحل منها وما يحرم والاصل فيها آية قل لا أجد فيها أوصى الى محرمها وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل دود طعام) نكل (لم ينفرد) عنه لعسر تمييزه بخلافه ان انفرد عنه فلا يحل أكله ولومعه فتعيرى بذلك أولى مما عبر به (و)

أي ولوأنتي زى (قوله وعبارة الاصل ذهباً وفضة) أو في عبارة الاصل للتنويع لا للتخيير لانه اذا بدأ بالاغاط تكون للتنويع كما في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية بخلاف ما اذا بدأ بالاحف فانها للتخيير كما في قوله فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ لان الاطعام أخف زى (قوله وأن يؤذن) ولومن امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكرك للتبرك ع ش على م قال في شرحه والحكمة في ذلك ان الشيطان ينمسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما (قوله رواه ابن السني) أي يروى قوله من فعل به ذلك الخ لانه حديث بالمعنى وعبارة شرح م ر وروى البيهقي خبرين ولعله مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان (قوله حنكه) في المختار الحنك ماتحت لدقن من الانسان وغيره اه فلذا احتاج الشارح لقوله داخل الفم (قوله فلا كهن) في المصباح لأك اللقمة يلو كها من باب قال مضغها واولاك الفرس اللجام عض عليه (قوله ففرغاه) أي فتحه ع ش (قوله فجعل) أي أخذ يتلمظ قال في المختار لفظ من باب نصر وتلمظ اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في فاه أو أخرج لسانه فمسح به شفتيه (قوله حب الانصار) بكسر الحاء أي محبوبهم

كتاب الاطعمة

استعمل جمع القلة في جمع الكثرة واطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز الاول لان الله كور في الكتاب غالبه حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعوم أي وما ينبع ذلك كاطعام المضطر ع ش وانما ذكره بعد الصيد لان فيه بيان ما يحل وما لا يحل كما انه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى اه قل على الجلال (قوله أي بيان ما يحل منها وما يحرم) ومعرفة ما من أكد مهمات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على كل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لحم نبت من حرام فالنار أولى به اه من شرح م ر (قوله والاصل فيها) أي الاطعمة أي في بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله ويحل) أي النبي الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم وقوله لم أي لأمته اه جلال (قوله حل دود طعام) ولوته له من موضع لا خر حرم في الاصح كما قاله البلقيني س ل قال سم واعتمد م ر ما قاله البلقيني قال وكذا لو تنحى بنفسه ثم عاد بعد امكان صوته عنه فيما يظهر (قوله دود طعام) يفيد أن غير المتولد لا يحل وهو كذلك ومنه التمل في الصل قال في الاحياء الا اذا وقعت غلظة وذبابه ونهرت أجزاءها فانه يجوز أكلها معه لانها لا تنجسه اه ولا فرق في الجواز بين الذي يعسر تمييزه وأيسهل ولا بين الكثير والقليل فقول الشارح لعسر تمييزه أي من شأنه ان يعسر تمييزه زى قال م ر ولا فرق أيضا بين الحلي والميت ومشي طب على الحل فيما لو انفصل الدود ثم عاد بنفسه ولو ميتا وكذا الوعد بفعل حيوان عسر تمييزه ونوقف فيما اذا سهل وأما الوعد بفعل ميتا فانه ان قل لا ينجس والانجس (قوله نكل) ولو حصل في اللحم دود فالظاهر الحاقه بالغلظة ويقاس به التمر المسوس والقول اذا طبخ خافات فيهما ولو فرق بين التمر والبول لان التمر يشق عادة ويزال ما فيه بخلاف البول لكان متجها قال في الايعاب وهو متجه شورى رسم (قوله لم ينفرد) أي لم يخرج عنه ع ش (قوله وجراد وسمك) قال في المنهاج ولو صادها مجوسى قال المحلى ولا اعتبار بفعله (قوله وبلغهما) أي ويعنى عما في باطنهما لقلته س ل وعبارة سم قوله وبلغهما شامل لكبير السمك وصغيره وخالف الزركشي فقال ولو بلغ سمكة

حل (جراد وسمك) أي أكلهما وبلغهما وان لم يشبه الثاني السمك المشهور كككب وخنزير وفرس (في) حال (حياة أو موت) في الثلاثة ولو بقتل مجوسى أما الاول

فلما صر فيه وأما الأخيران فلقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وخبر أكلت لنا ميتتان وليس في أكلهما حيين
أكثر من قتلها وهو جائز بل يحل فيهما حيين (وكره قطعهما) حين كافي أصل الروضة وعليه يحمل قول الأصل في باب الصيد والذباح
ولا يقطع بعض سمكة ويكره (٣٠٤) ذبحهما الاسمكة كبيرة يطول بقاؤها (درس) فيسن ذبحها وذ كر حل

كيرة ميتة حرم لنجاسة جوفها قال وفي الصغيرة كذلك أي ميتة وجهان وميلهم إلى الجواز وقال إنما
يحرم بلع الكبيرة إن ضرت وقوله الكبيرة أي الحية فلا يخالف ما قبله (قوله فلما صر) وهو عسر التمييز
وانظر وجه أعادته (قوله وطعمه) أي ما يقذف من السمك ميتا اه جلال (قوله حيين) أي إذا كانا
صغيرين ع ش (قوله أكثر من قتلها) أي ليس فيه تعذيب يز يد على قتلها ما بل هما سواء في زهوق
الروح (قوله بل يحل فيهما حيين) لأن عيشهما عيش مذبوح زى وقيل يحرم للتعذيب وهو
ضعيف خلافا لما في ع ب من حرمة في الجراد حيا وهو واضح لأن عيشه ليس عيش مذبوح حل
والمعتمد حل في السمك حيا دون الجراد للتعليل المذكور قاله ع ش (قائدة) قال في الجواهر كل
سمك ملح ولم ينزع ما في جوفه فهو نجس اه وبه يعلم حرمة أكل القسيخ المعروف خلافا لما اشتهر على
اللسنة (قوله فيسن ذبحها) أي من ذبها ما لم تكن على صورة حيوان يذبح والافتدح من رقبتهما كافي
ع ش على م ر قال حج فالمراد بالذبح القتل كما يرشد إليه تعليلهم بالراحة (قوله ونسنا) بفتح النون كما
في المصباح وبكسرهما كافي شرح الروض ويوجد كما قيل بجزائر الصين يقف على رجل واحدة وله عين
واحدة يقتل الإنسان إن ظفر به يقفز كقفز الطير ذكره م ل (قوله والنهي عن قتل الضفدع)
وسياق أن النهي عن قتل الحيوان يفيد تحريمه كما أن الأمر بقتله كذلك (قوله وحل من حيوان بر
جنين) عبارة تشرح م ر ولا بد في الحل أي حل الجنين من أن تكون الذكاة مؤثرة فيه فإن كان مضغة
لم تبين فيها صورة لم تحل (قوله ظهر فيه صورة حيوان) كذا قيد به في شرحي البهجة والروض وظاهره
سواء نفخت فيه الروح أم لا وإن كان بعد هذا التعميم قوله مات بذكاة أمه إلا أن يقال يؤول بأن
المراد مات حقيقة أو حكما فدخل فيه ما تصور ولم تنفخ فيه الروح فونه حكما أي كأنها نفخت فيه
الروح وعبارة شيخنا العزيزي قوله مات بذكاة أمه شامل لما نفخت فيه الروح ولم تنفخ فيه بناء
على أن المراد بالوفاة مفارقة لروح الجسد أو عدم الحياة وإذا كان كذلك فكيف يقول بذكاة أمه مع
أنه خاص بالأول ويجب أن قوله بذكاة أمه أي شأنه ذلك اه أي وسواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو
إرسال سهم أو جراحة قال العلامة زى فلا تحل علقه ومضغة وإن كانتا طاهرتين ولو حلت ما كولة بغير
ما كول امتنع ذبحها بعد ظهورها لحل حتى تضع وخرج بقوله مات بذكاة أمه ما لو كان ميتا قبل ذكاتها
أو بقي بعد ذكائها زمانا يتحرك ويضطرب ثم مات فإنه لا يحل على الصحيح اه (قوله فنلقيه) أي
أفلقه ع ش (قوله إن شتم) أي وإن شتم فأطعموه لحيوان آخر وليس المراد أن شتم فآلقوه لأن
فيه إضاعة مال شيخنا عز زى (قوله وبقر وحش) لافرق في الحمار الوحشي بين أن يستأنس أو يبقى
على توحشه كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقرا الوحش فيما ذكره م ل (قوله وجاره)
قال في شرح الروض وفارقت الحمار الوحشية الحمار الأهلية بأنها لا ينتفع بها في الركوب والحمل فأنصرف
الانتفاع بها إلى أكلها خاصة اه (قوله وضبع) هو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد ومن
عجيب أمره أنه سنة ذ كرو سنة أتى ويحيض م ل وإنما حل مع كونه ذكرا لأن بابه ضعيف فكأنه
لأنابله (قوله وضب) قال ابن خالويه إنه يعيش سبعمات سنة فصاعدا ولا يشرب الماء وقيل إنه يبول

الجراد حيا وكرهه قطعه
من زبادي (وحرم ما يعيش
في بر وبحر كضفدع)
بكسر أوله وفتح حوضه
مع كسر ثالثه وفتح حوضه في
الأول وكسره في الثاني
وقعه في الثالث (وسرطان)
وسمى عقرب الماء
(وحية) ونسنا وتسماح
وسلمحفاة بضم السين
وفتح اللام لخبث لحمها
وللهي عن قتل الضفدع
رواه أبو داود والحاكم
ومحمد (وحل من حيوان
برجنين) ظهر فيه صورة
الحيوان (مات بذكاة أمه
ونعم) أي أبل وبقر وغنم
لقوله تعالى أحلت لكم
بهيمة الأنعام وروى أبو
داود وغيره خبر أبي سعيد
الخدري قلنا يا رسول الله
إننا نتحرر الأبل ونذبح البقر
والشاة فنجد في بطونها الجنين
أي الميت فنلقيه أم نأكله
فقال كآوه إن شتم فإن
ذكاته ذكاة أمه أي
ذكاتها التي أحلتها أحلت
تبعها (وخيل) لأنه صلى
الله عليه وسلم نهى يوم خيبر
عن لحوم الحمار الأهلية
وأذن في لحوم الخيل رواه

الشيخان (وبقر وحش وجاره) لأنه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأكل منه رواه
الشيخان وقيس به الأول (وظي) بالاجماع (وضبع) بضم الباء أكثر من أسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله رواه الترمذي
وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذ كرو منه ذ كران وللاتي فرجان

لأنه كل على ماأثنته صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وأرنب) لأنه بعث بوركهأليه فقبله رواه الشيخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان يشبه العنقاق قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وثعلب) بثلاثة أولاه ويسمى أبا الحصين (وبربوع) وهو حيوان قصير اليدين جدا طويل الرجلين لونه كالون الغزال (وفنك) بفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها الفر والينها وخفتها (وسمور) بفتح السين وضم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السنور لأن العرب تسطيّب الأربعة والمراد في كل مما مر وما يأتي الذكر والاشي (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون حجر المنقار والرحاين والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والحل فيه هو مقتضى كلام الراعي وصرح به جمع منهم الروياني وعلاه بأنه يأكل الزرع لكن صحح في أصل الروضة تحريمه (٣٠٥) وخرج بغراب الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذي فيه سواد وبياض

والعقعة وهو ذلولونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته العقعة والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لأنه لا يمكن إلا الجبال (ونعامه وكركي واوز) بكسر أوله وفتح ثانيه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (وحمام وهو ماعب) أي شرب الماء بلام ص وزاد الأصل كعبه وهدرأى صوت ولا حاجة إليه لأنه لازم لعب ومن ثم اقتصر في الروضة في جزاء الصيد على عب وقال أنه مع هدر متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على عب (وما على شكل عصفور) بضم أوله

في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال إن أسنانه قطعة واحدة (قوله أكل على ماأثنته) ولم يأكل منه صلى الله عليه وسلم لأنه يعافه لكونه ليس بأرض قومه أي ليس مشهورا بالكل عندهم شيخنا عزري (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاي وضمها ع ش وفرر شيخنا المدائني في قراءته للبخاري أن الزرافة حيوان يشبه الأبل برقبته والبقر رأسه وقرنيه والخمر بلون جلده وتكبر إلى أن تصير علو النخلة واعتمد مر حرمها لتولد هام من مأكول وغيره اه (قوله وهو حيوان قصير اليدين) قال في شرح الروض وهو دويبة رقيقة تعادي الفأر تدخل بحجره وتخرجه سل (قوله وسمور) ويحل أيضا السنجاب وهو حيوان على حد البربوع يتخذ من جلده الفراء والحوصل أيضا وهو طائر كبير له حوصلة عظيمة يتخذ من جلده الفراء ويكثر ويعرف بمصر باب جمع والقاقم بضم القاف اثنتان وهوديبة تشبه السنجاب وجلده أبيض سم زى (قوله يشبه السنور) حيوان يشبه القط شيخنا (قوله والحل فيه الخ) معتمد قال ع ش ولوشك في شئ هل هو مما يؤكل أو من غيره فينبغي الحرمة احتياطاً اه (قوله ذلولونين) أي نوع أبيض ونوع أسود فهو مغاير لما قبله وقول المنطقة إن السواد ملازم للغراب هو باعتبار غالب أنواعه حل بزيادة (قوله لابط) وهو الأوز الذي لا يطير سل (قوله عصفور) سمي بذلك لأنه عصي نبي الله سليمان عليه السلام وفر منه وكنيته أبو يعقوب والاشي عصفورة (قوله وصعوة) وهي صفار العصفير المحمرة الرأس زى والهدد حرام تحب لم كذا قيل حل (قوله وزر زور) سمي بذلك لزر زرته أي نصوته زى (قوله لاجار أهلى) وكنيته أبو زياد وكنيته الاشئ أم محمود وأما الزرافة ففي المجموع أنها تحرم جزماً وقال المتولي تحل وبه أفنى البغوي زى (قوله وقرد) أي ودب وفيل ونمس وابن مقرض شرح مر وابن مقرض بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء وهو الدلف بفتح اللام رشيدى (قوله ولا بن آوى) سمي بذلك لأنه يأوى إلى أبناء جنسه ولا يعوى إلا إذا استوحش وبقى وحده وصياحه يشبه صياح الصبيان سل (قوله أولى من تقييده لها بالوحشية) قد يقال تقييد الأصل أولى لأنه يعلم منه تحريم الأهلية بطريق الأولى بخلاف إطلاق الشيخ ليس نصافي تحريم النوعين لقبوله التخصيص وإن كان مقتضى

(٣٩ - (بحري) - رابع) أفصح من فتحه (بأنواعه كعندليب) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحدة بعد التحتية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزر زور) بضم أوله لأنها كلها من الطيبات وقال تعالى أحل لكم الطيبات (لا جارا أهلى) اللهم عن رواه الشيخان (ولا ذوناب) من سباع وهو ما يعدو على الحيوان ويتقوى بنابه (و) ذو (مخلب) بكسر الميم أي ظفر من طير للنهي عن الأول في خبر الشيخين وعن الثاني في خبر مسلم قد ذوناب (كأسد وقرد) وهو معر وف (و) ذو (مخلب) كصقر) بالصاد والسين والزاي (ونسر) بفتح النون أشهر من ضمها وكسرها (ولا بن آوى) بالمدلان العرب تستخيه وهو حيوان كره الرمح فيه شبه من الذئب والثعلب وهو فوقه ودون الكلب (وهرة) وحشية وأهلية لأنها تعدو بنابها فإطلاق لها أولى من تقييدها بالوحشية (ورجة) وهي طائر أفع (وبغاة) بتثنية الموحدة وبالجمجمة والمثلثة طائر أبيض وبقل أغبر دوبر الرجة بطيء الطيران تحب غذائهما (وبغا) بفتح الموحدين وتشديد الالف تيقو بالجمجمة وبالقصير

الطائر الأخضر المعروف بالدرة بضم الميم (وطاوس وذباب) بضم أوله (وحشرات) بفتح أوله صفار دواب الأرض (تكنفساء) بضم أوله مع فتح ثالثه أشهر من ضمه وبالد وحكى ضم ثالثه مع القصير حيث لم يجمع واستثنى من الحشرات القنفذ والوبر والضرب والبربوع وهذان تقدم تفسيرهما آنفاً وتقدم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالأحرام (ولاماً أمر بقتله وأنهى عنه) أى عن قتله لأن الأمر بقتل شيء وأنهى عنه يقتضى حرمة أكله فالأمر بقتله (كعقرب وحيدة) بوزن عنبة (وفأرة وسبع ضار) بالتخفيف أى عادرى الشيخان خمس يقتلن (٣٠٦) في الحل والحرم الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكاب العقور وفي رواية لمسلم الغراب

الابقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذى ذكر السبع العادى مع الخمس (و) النهى عن قتله (تخطاف) بضم الخاء المجرمة وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة (ونحل) وتعميرى بماهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خطاف ونحل ونحل (ولاماً تولد من ما كول وغيره) كمتولد بين كلب وشاة أو بين فرس وحصان أهلى تغليبا للتحريم (وما لانص فيه) بتحريم أو تحليل أو بما يدل على أحدهما كالامر بالقتل والنهي عنه (ان استطابه عرب ذوو يسار وطباع سايمة حال رفاهية حل أو استخبثوه فلا) يحل لان العرب أولى الام لانهم المخاطبون أولاً ولان الدين عربى وخرج بذو يسار المحتاجون وبسليمة اجلاف البوادي الذين يأكلون مادب

الاطلاق التعميم فليأمل اه شورى (قوله الطائر الأخضر) له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين زى (قوله وطاوس) وهو طائر في طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه زى (قوله وذباب) وهو أجهل الخلق لانه يلقى نفسه في المهلكة زى (قوله القنفذ) بالذال المجرمة وبضم القاف وفتحها كما في المختار وفي المصباح بضم القاف وتفتح للتخفيف ع ش على مر (قوله والوبر) قال في شرح الروض بسكون الباء دويبة أصغر من الهر كلاء العين لاذنب لها عمجرة وهذا هو الذي تقدم له في باب ما حرم بالأحرام (قوله بعصفور الجنة) لانه زهد في الاقوات زى وقال س ل لانه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات ومن عيب أمره أن عينه تقلع وتعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يطينه بطين جديد اه وتعود عينه بحجر ينقله من الهند وهو حجر البرقان واذا أراد شخص اتيانه بالجر فانه يصنع أولاده بالزعفران أو نحوه فيجد الحجر في عشه لانه يحضره لا ولاده اذا رآهم بهذه الحالة خوفاً عليهم من المرض المذكور وينفع عشه بالحصى بان يبل وينقع ثلاثة أيام ويسقى شيخنا ومن عيب أمره أنه يحفظ الفاتحة تمامها ويحفظ آخر سورة الحشر اه قل (قوله ونحل) في الروضة كأصلها أنه يحرم قتل النمل لصحة النهى عن قتله وحل على النمل السليمانى وهو الكبير لا تنفاه اذا بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذيابل وحرقة ان تعين طريقه كالقمل أى بان يشق عدم الصبر على اذا قبل قتله وتعدى قتله اه من شرح م روع ش عليه (قوله وما لانص فيه الخ) ينبغى ولا في نظيره ليخرج بقدر الوحش الملحق بحماره المنصوص أو يراد بالنص فيه ما يشمل النص في نظيره اه شورى (قوله ان استطابه عرب) ويرجع في كل زمن الى عربيه ما لم يسبق فيه كلام ان قبلهم زى (قوله ذوو يسار) جمه على غير قياس لانه ليس بعلم ولا صفة وان كان مؤولاً بها (قوله حال رفاهية) المراد بها حال الاختيار أخذنا من مفهومه لا يقال يغنى عنه قوله ذوو يسار لانه اذا كان المحتاجون لم يعتبروا فأهل الضرورة بالاولى لانا نقول حالة الضرورة قد تجامع اليسار كالمسافر البعيد عن ماله (قوله مادب) أى عاش ودرج أى مات ع ش (قوله قطب العرب) أى أصل العرب يرجع اليهم في الامور المهمة وقطب الشيء ما يدور عليه الامر (قوله وفيهم الفتوة) أى مكارم الاخلاق (قوله صورة الخ) ظاهره التخيير وعبارة م ر والمتجه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة (قوله أو طبعاً) أى من صيالة أو عدا اه زى (قوله وما جهل اسمه) أى الموضوع له بان لم يعلم هل وضع له اسم حيوان يؤكل أو اسم حيوان لا يؤكل وايس المراد بالاسم الصفة من حل أو حرمة لئلا يتكرر مع قوله قبل وما لانص فيه (قوله أى تناوله) قدره لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالتوات كحرمة عليكم الميتة شورى (قوله ما نعا كان أو جامداً) أما الاستصباح بالدهن النجس فيحل كما سبق آخر

صلاة

ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابته

(فلا كثر) منهم يتبع (ف) ان استوا اتباع (قريش) لانهم قطب العرب وفيهم الفتوة (فان اختلفت) قريش ولا ترجيح (أولم تحكم بشئ) بأن شكت أولم توجد العرب أولم يكن له اسم عندهم (اعتبر بالاشبه) به من الحيوانات صورة أو طبعاً أو طعماً للحكم فان استوى الشبهان أولم نجد ما يشبهه خلال الآية قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً وقولاً فان اختلفوا الى آخره ما عدا ما لو عدم اسمه عندهم من زيادتي (وما جهل اسمه عمل بتسميتهم) أي العرب له مما هو حلال أو حرام (وحرم متنجس) أى تناوله ما نعا كان أو جامداً الخبر الفأرة

السابق في باب النجاسة (وكره جلالة) وهي التي تأكل الجلة بفتح الجيم من ثم وغيره كدجاج أي كره تناول شيء منها كلبها ويضعها ولحمها وكذا ركوها بلا حائل فتعيرى بها أعم من تعير به بلحمها (٣٠٧) هذا ان (تغير لهما) أي طعمه أو لونه أو ريحه

وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب لهما) بعلف أو بدونه (لا يشحو غسل) كطبخ ومن اقتصر كالاصل على العلف جرى على الغالب خبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلق أو بعين ليلة رواه الترمذي وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وانما لم يحرم ذلك لأنه انما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كالحكم المذكور إذا أثنى وتروح أما طيبه بنحو غسل فلا نزول به الكراهة (وكره لحر) تناول (ما كسب) أي كسبه حر أو غيره (عند مرة نجس كحجم) وكسب زبل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة ونحوهما وخرج بزادني لحر غيره (وسن) له (أن يناول ملوكه) من رقيق وغيره فهو أعم من تعيره بيطعمه رقيقه وناضحه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الجمام فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك رواه ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه

صلاة الخوف زى (قوله وكره جلالة) ويكره أيضا طعام الماء كولة نجس شرحه والمتبادر من النجس نجس العين وقضيتها أنه لا يكره أطعمها للمتجسس ع ش على م (قوله وهي التي تأكل الجلة) أي أصالة والمراد هنا ما نأكل النجاسات قل وفي المختار الجلة النجاسة ومثله حج وفي القاموس أنها مثلثة الجيم فقول الشارح بفتح الجيم لعل اقتصاره عليه لكونه أفصح اه بخلاف الزرع الذي سقى أو ربي بنجس فلا يكره ان لم يحصل فيه رائحة النجاسة كما في شرح م (قوله كلبها) أي وشعرها وولدها أي إذا ذكيت ومات بذكائه وعبارة تشرح لروض قل الزركشي والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطها ميتا أو وجدت فيه الرائحة وهو يقتضي أنه إذا وجد في بطها ميتا كره مطلقا وأنه إذا خرج حيائمه ذكيت فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه ع ش وعبارة تشرح م ر وجدت بالواو وهي ظاهرة (قوله وكذا ركوها) فصله لاجل تقييده بلا حائل قال ع ش وظاهره وان لم تعرق ولان المتبادر من كراهة الجلالة كراهة تنازلها لركوبها (قوله ان تغير لهما) أي ولو تقديرا كان ارتفعت سخة ابن كلبه بأن يقدر لو كان بدل اللبن الذي شربه في تلك المدة عذرة من لا يظهر فيه التغير نظير ما سيأتي في كلام البغوي والافالين لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فراجع رشيدى (قوله أو بعين ليلة) هو جرى على الغالب قل وعبارة تشرح م ر ولا تقدر لمدة العلف وتقديرها فيه بأربعين يوما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة الغالب ولو غذيت شاة بحرام مدة طويلة لم تحرم كقوله الغزالي وابن عبد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمه انما هي لحق الغير اه (قوله وركوبها) هو بالجر عطف على أكل أي نهى عن أكل الجلالة وركوبها (قوله تناول ما كسب) وكذا التصديق به كما بحثه الأذرى والزركشي م (قوله بمخامرة نجس) أي مخالطته ومباشرته وقوله أو نحوه كالدج لان الغالب تضمخ أيدي الذباحين والجزار بن شيخنا (قوله وناضحه) أي بعيره الذي يستقى عليه م (قوله قالوا الخ) وجه التبري أنه ليس هنا مخامرة نجاسة لان فضله صلى الله عليه وسلم طاهرة وأيضا لا يلزم من الاعطاء تناول لجواز أن يكون النبي أعطاه ليطعمه رقيقه أو ناضحه فالملازمة في قوله فلو كان حرام لم يعطه ممنوعة لجواز أن يكون الحجام لم يتناوله لنفسه كما قاله م م إلا أن يقال فلو كان حراما لينه تأمل شيخنا وقل الرشيدى هذا الدليل انما يأتي على القول بنجاسة فضله صلى الله عليه وسلم (قوله فلو كان حراما لم يعطه) لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كآجرة لئلا تلحق الضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر خوفانه فيصيرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحجام خبيث فتؤخذ على حد ولا تميم والخبيث منه تنفقون شرح م ر ونأويله أن المراد بالخبيث الردي (قوله ودلى مضطرا الخ) لما فرغ مما يؤكل حالة الاختيار شرع فيها يؤكل حالة الضرورة فقال ودلى مضطرا الخ ع (قوله بأن خاف الخ) أي أو ظن ذلك وكان معصوما غير عاص بسفره وغيره شرف على الموت أخذ انما يأتي (قوله ومرض مخوف) أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور يبيح التيمم شرح م ر والمحذور شامل لنحو بقاء البرء وفي لزوم الاكل خوفاً نظرا لظاهر بل قد ينظر في لزوم خوف الشين الفا شرفي عضو ظاهر أيضا اه م (قوله وانقطاع عن رفقة) أي ان حصل له به ضرر لا نحو وحشة كما هو واضح وكذا لو خاف العجز عن نحو المشي وكذا لو أجده الجوع وعيل أي فقد صبره وغاية الظن في ذلك كافية بل لجواز السلامة والتلف على الداء حل تناوله المحرم كالحكاه

وفيس بما فيه غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحرود ماء غيره قالوا وصرف النهي عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره فلو كان حراما لم يعطه (وعلى مضطر) بأن خاف على نفسه محذوراً كوت ومرض مخوف وزادته وطول مدته وانقطاع عن رفقة من عدم تناول

(سدرمه) أي بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده فقط) أي دون حلال (وليس نبيا) فلا يشبع وإن لم يتوقع حلالا قريبا لا بدفاع الضرورة بذلك (الآن يخاف عذورا) إن اقتصر عليه (في شبع) وجوباً بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لا بأن لا يبقى للطعام مساع فانه حرام قطعاً أما النبي فلا يجوز التناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلماً والمضطر كافر وليس اضطرراً شرف على الموت أكل من المحرم لانه

(٣٠٨)

الامام عن صريح كلامهم شرح م (قوله سدرمه) أي مساكه وحفظه كما في الصباح (قوله أي بقية روحه) أي بقية القوة التي الروح سبب فيم أو الأقال روح لا تتجزأ حتى يقال لحفظ بقيتها ع ش وصوب بعضهم ضبط شد بشين معجمة زى وعبرة ع ش على م ر ولعل وجه التعبير ببقية الروح أنه نزل ما أصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته اه (قوله غير مسكر) فن اضطر لشربه لمعطش لم يحل تناوله حيثئذ لانه لا يزال العطش بل يبرأ أي مالم يغص بلقمة ولم يجد غير المسكر فله أن يسقيها به شرح م (قوله الآن يخاف الخ) وعليه التزود إن لم يتوقع وصوله إلى حلال ولا جاز بل صرح الفقهاء بعدم منعه من حل ميتة حيث لم تنوّه وإن لم تدع ضرورة إلى ذلك شرح م (قوله عليه) أي على سدرمق (قوله سورة الجوع) بفتح السين وضمها أي حدثه ع ش (قوله فلا يجوز التناول منه) ولولمثلة خلافا لبعضهم م ر ع ش وانظر لو كان المضطر أشرف كان رسولاً والميت نبياً (قوله أشرف على الموت) بأن وصل إلى حالة تقضى بأن صاحبها لا يعيش وإن أكل حجج ع (قوله وكذا العاصي بسفره) قال الأذري ويشبه أن يكون العاصي بإقامته كالمسافر إذا كان إلا كل عوناته على الإقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي بإقامته محمول على غير هذه الصورة س ل وعن (قوله قدمت ميتة غيره) وإن كانت كلباً وخنزيراً س ل (فرع) ميتة الجار والشاة سيان ويقدمان على الكلب حل (قوله لا يجوز طبخها ولا شربها) أي حيث أمكن تناولها بدونهما م ر ع ش ويتخير في ميتة غيره بين الطبخ والشرب وغيرهما ع ن ومثله في شرح الروض (قوله ولو بالنسبة إليه) غايته في النفي (قوله ومرئد وحربي) أي وزان محصن وبارك صلاة وإن لم يأذن فيه الامام لأن قتلهم مستحق وإنما اعتبر به أذنه في غير حال الضرورة تأديباً وحال الضرورة ليس فيها رغبة أدب ع ن (قوله ولو صبيها وامرأة) قال ابن عبد السلام لو وجد المضطر صبياً مع بالغ حريصين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبغ من الكفر الحسبي وقضيته إيجاب ذلك فتستثنى هذه الصورة من إطلاقهم جواز قتل الصبي الحربي إلا كل وكذا يقال في شبه الصبي حجج كالفناء والمجانين والمبيد س ل (قوله لعدم عصمته) هذا يفيد أن النفي في كلام المصنف متوجه لاقيد فقط وهو قوله معصوم (قوله ولو وجد طعام غائب) أي ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدمها عليه وقوله أو حاضر مضطر قال س ل ومال الصبي والمجنون إذا كان وإيهما غائباً حكمه حكم مال الغائب وإن كان حاضراً فهو في مالهما كالإك اه (قوله أكل منه وجوباً) استثنى الباقي ما إذا كان الغائب مضطراً يحضر عن قرب س ل (قوله نعم إن كان نبياً واجب بذله) ويتصور هذا في الحضرة إذا أصبح أنه نبى حتى وفى عيسى إذا نزل إيعاب شورى (قوله بل ندب) أي إن قدر على الصبر (قوله من شيم الصالحين) أي خصا لهم (قوله لزمه) وإن احتاج إليه في المستقبل زى (قوله أعم

مراق الدم كمرئد وحربي ولو وجد ميتة آدمي وغيره قدمت ميتة غيره وميتة الآدمي المختار لا يجوز طبخها ولا شربها لما فيه من هتك حرمة وقولي فقط وليس نبياً من زيادتي وتعبيري بالمضطر والمحدور أعم من تعبيره بما ذكره (وله) أي للمضطر (قتل غير آدمي معصوم) ولو بالنسبة إليه مكن له عايه قود ومرتد وحربي ولو صبيها وامرأة (لا كاله) لعدم عصمته وإنما امتنع قتل الصبي والمرأة الحربيين في غير حال الضرورة لحق الغائبين لاله صمتهما ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلهما أما الآدمي المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذمياً ومستأثماً وتعيري بما ذكر أعم من قوله ولو قتل مرتد وحربي (ولو وجد طعام غائب أكل) منه وجوباً وغرم قيمة ما أكله إن كان متنوماً ومثله إن كان مثلياً لانه قادر على أكل طاهر بعوض

واولى

مثله سواء أقدر على العوض أم لا لأن الذم تقوم مقام الأعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه

بذله) بمجمعة له نعم إن كان نبياً واجب بذله وإن لم يطلبه (فإن آثر) في هذه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل ندب وإن كان أولى به كذا ذكره في الروضة كأصلها القول تهلى ويؤثرون تهلى أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذمياً والبهيمة فلا يجوز أكلها الكمل شرف المسلم على غيره والآدمي على البهيمة (أو) طعام حاضر (غير مضطر له لزمه) أي بذله (المعصوم) بخلاف غير المعصوم وتعيري به معصوم أعم

وأولى من قوله مسلم أو ذمى وانما يلزمه ذلك (بأن مثل مقبوض ان حضر والا ففى ذمته) لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلائمن مثل وقولى فى ذمته أعم من تعبيره بنسيئة (ولا بئمن ان لم يذكر) جلا على المساحة المعتادة فى الطعام لاسيما فى حق المضطر (فان منع) غير المضطر بذله بالئمن للمضطر (فله) أى للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا يضمنه بقتله الا ان كان مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه على ما بحثه ابن أبى الدم واغتر به بعضهم فحزم به (أو وجد) (٣٠٩) مضطر (ميتة وطعام غيره) بقيد زده بقولى

(لم يذله أو) ميتة (وصيدا حرم با حرام أو حرم تعينت) أى الميتة فيهما لعدم ضمانها واحترامها وتخص الاولى بأن اباحة الميتة للمضطر منصوص عليها واباحة كل مال غيره بلا ذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية بيان المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع ان مذبحه منه ميتة كما مر فى الحج والثالثة وهى من زيادتى بان صيد الحرم ممنوع من قتله أما اذا بذله له غير مجانا أو بئمن مثله أو بزيادة يتغابن بمثلها ومع المضطر عنه أو رضى بذمته فلا تحل له الميتة ولو لم يجد المضطر الحرم الا صيدا أو غير الحرم الا صيدا حرم ذبحه وأكله واقتدى (وحل قطع جزئه) أى جزء نفسه كالحمة من نخذه (لأكله) بلفظ المصدر لانه اتلاف جزء لا استبقاء الكل كقطع اليد لا كقطع هذا (ان فقد نحو ميتة) مما مر كسرتد وحربى (وكان خوفه) أى خوف قطعه

وأولى الخ) أى لان المعصوم يشمل المعاهد والمؤمن والمسلم صدق بغير المعصوم كالزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام بها (قوله بئمن مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا الامال له أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه كما مر وتقدم عن مر انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم لثلاثين أو أكوا (قوله والا ففى ذمته) ضعيف والمعتمد ما عبر به الاصل فيجب ان يبيع له نسيئة عن أى نسيئة ممتدة لزم وصوله له ودعوى انه يبيعه بحال ولا يطالبه الاعتد يساره مردودة لانه قد يطالبه قبل وصوله له مع عجزه عن اثبات عساره فيجبه شرح مر (قوله لان الضرر الخ) الانسب تأخيره عن قوله فلا يلزمه بلائمن مثل (قوله أعم من تعبيره بنسيئة) لان الذى فى الذمة يصدق بالخال (قوله ولا بئمن الخ) ولو اختلفا فى التزام العوض صدق المالك يمينه لانه أعرف بكيفية بذله س ل (قوله وأخذ الطعام) فان عجز عن أخذه منه ومات جوعا لم يضمنه الممتنع اذ لم يحدث منه فعل مهلك لكنه يأنم س ل (قوله وان قتله) الظاهر انه يأخذه منه بالاخف فلا يخف كما مر فى الصيال فليحرم (قوله والمضطر كافر معصوم) يفيد ان للمضطر الذى قهر المسلم المانع وان قتله والمعتمد خلافه شورى فليس لادى قهره ومقاتلته اذ لن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا فان فعل ضمنه مر سم ويجاب بأن الاستثناء راجع للجميع أى القهر والقتل كقوله قل على الجلال وان كان يبعده قول الشارح فيضمنه فتدبر (أقول) لا بعد لانه يلزم من ضمانه عدم جواز قهره وقتله (قوله فيضمنه) أى بالدية عن لا بالقود للشبهة بش (قوله واغتر به) أى بالبحث بعضهم هو الجلال المحلى فى شرح الاصل أى فكان ينبغى له أن ينبه على أنه بحث ولا يجزم به لان جزمه بذلك يوهم أنه منقول فى كلام الاصحاب عن ومع ذلك فهو المعتمد (قوله أى الميتة) أى ميتة غير الآدمى (قوله لعدم ضمانها واحترامها) يفيد أنها ميتة غير الآدمى المحترم كما قيد به مر وأما ما هو فطعام الغير أولى منها ومثله الصيد فى الثانية ذكره فى الروضة وأصلها اه عبد البر (قوله والثالثة) وهو قوله أو حرم (قوله ممنوع من قتله) لكن بذبحه لا بصيرمته حل والمعتمد أنه بصيرمته كما قاله قل على المحلى وغيره (قوله ذبحه) تردد سم فى انه ميتة أو لا يجزم عن بانه حينئذ ميتة وتوقف فى الذبح هل هو على سبيل لوجوب أو التذبح (قوله بلفظ المصدر) احترز عن اسم الفاعل أى لا كاله بالذ (قوله أو كان الخوف فى القطع فقط) فيه ان موضوع المسئلة انه مضطر يخوف ان ترك حاصل ولا بد (قوله أو مثل الخوف الخ) فان قيل قد تقدم فى قطع السلعة الجواز عند تساوى الخطرين أجيب بأن السلعة لحم زائد على البدن وفى قطعها إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب المداواة بخلاف ما هنا فان فيه افساد او تغيير اللبينة وليس من باب المداواة عن أى فكان أضيق ومن ثم لو كان ما يراى دقطعه نحو سلعة أو يدمتأ كاله جاز هنا حيث يجوز قطعها فى حال الاختيار بالاولى شرح مر (قوله الا أن يكون المضطربيا) أى فيحل بل يجب حل

(أقل) من الخوف فى ترك الأكل أو كان الخوف فى ترك الأكل فقط كما فهم بالاولى بخلاف ما اذا وجب بنحو ميتة أو كان الخوف فى القطع فقط أو مثل الخوف فى ترك الأكل أو أشد فانه يحرم القطع ويخرج بجزئه قطع جزء غيره المعصوم وبا كاله قطع جزئه لا كل غيره فلا يحلان الا أن يكون المضطر نبييا فيهما أما قطع جزء غير المعصوم لا كاله لخال أخذ من قولى فيما سوله قتل غير آدمى معصوم (درس)

الاصل تغاير المسابقة والمناضلة قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق. فهما (هي) للرجال المسلمين بقصد الجهاد (سنة) للاجتماع ولآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة. وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم وخبر لاسبق الا في خوف أو حافراً أو نسل رواه الشافعي وغيره ومحمده ابن حبان والسبق بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدر (ولو بعوض) لان فيه حثا على الاستعداد للجهاد (ولازمة في حق ملتزمه) أي العوض ولو غير المتسابقين كالاجارة (فليس له فسخها ولا ترك عمل) قبل الشروع ولا بعده ان كان مسبوقاً أو سابقاً أو مكن أن يدركه الآخر ويسبقه والافله تركه لانه ترك حق نفسه (ولازية و) لا (نقص فيه) أي في العمل (ولافي عوض) وتعييرى بالعوض أولى من تعيره بالمال وقول في حق ملتزمه من زيادتي وخرج به غيره فهي جائزة في حقها (وشرطها) أي المسابقة بين اثنين مثلاً (كون المعقود عليه

كتاب المسابقة

(درس)

لم يسبق أحد من المصنفين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الانسب ذكره قبل الجهاد لانه كالوسيلة له لنفعه فيه الا أن يقال آخره للاشارة الى عدم توقف الجهاد عليه وذكره عقب الاطعمة لوجود الاكتساب فيه للعوض وقدمه على الايمان لعدم الاحتياج اليها فيه قل على الجلال باختصار وهي مأخوذة من السبق بالسكون وهو التقدم شوبري ولم يذكر الشارح معناها ولا أركانها فانظر وجه ذلك وفي شرح م ر انه لا بد فيها من ايجاب وقبول (قوله على الخيل والسهم) كلمة على الداخلة على الخيل على بابها والداخلة على السهم بمعنى الباء (قوله والرهان) أي على نحو الخيل م ر (قوله وان اقتضى كلام الاصل) أي حيث قال كتاب المسابقة والمناضلة اه ويجاب عن الاصل بأن عطف المناضلة من عطف الخاص على العام (قوله قال الازهرى الخ) دليل لقوله ثم المناضلة والرهان يقال ناضلته مناضلة أي غالبته مغالبة (قوله هي) أي بنوعها المناضلة والرهان ومحل جواز الرمي اذا كان لتعير جهة الرامي أو مالو رمي كل الى صاحبه فحرام قطعاً لانه يؤذي كثيراً ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالجريد لا بخيالة فيحرم نعم لو كان عندهما حديق بحيث يغاب على ظنهما سلامهما منه لم يحرم حيث لا مال شرح م ر (قوله للرجال) أي غير ذوي الاعتذار عن (قوله بقصد الجهاد) فان قصد غيره فهي مباحة لان الاعمال بالنيات ولن قصد محرماً كقطع الطريق حرمت م ر (قوله سنة) ينبغي أن يكون السباق فرض كفاية كما بحثه الزركشي لانه وسيلة للجهاد وهو فرض كفاية ويجاب عن بحثه بان الجهاد لا يتوقف عليه م م (قوله بالرمي) أي بتعمده ولو بأشجار ع ش فاطلق السبب على المسبب تدبر (قوله ولخبر الخ) انظر وجه دلالتهم على السنية م م (قوله الا في خوف) أي ذي خوف (قوله لان فيه) أي في العوض أي في دفعه عن (قوله ولازمة) معطوف على سنة وعبارة أصله مع شرح م ر والاظهر ان عقدها المشتمل على ايجاب وقبول بعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما لازم كالاجارة لكن من جهة بدل العوض فقط (قوله كالاجارة) أي بجامع اشتراط العلم بالمعقود عايب من الجانبين ووجه إلحاقها بالجملة النظر الى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق زى وقد تخالف الاجارة في الانقضاء بموت العاقد بخلاف الاجارة وفي البدء بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الاجارة لخطر العمل هنا عميرة م م (قوله فليس له) أي للملتزمه فسخها لكن ان بان بالعرض المعين عيب قبل الشروع في العمل ثبت حق الفسخ عن (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع المنضول من اتمام العمل حبس على ذلك وعزر وكذا الناضل ان توقع صاحبه الادراك عن (قوله أولى من تعيره بالمال) أي لصدق المال بغير المتمول مع انه لا يصح جعله عوضاً حل وقديراً وجه الاولوية أيضا ان التعبير بالمال يوهم أنه لا يجوز المسابقة على غيره وينبغي خلافه وانه لو كان عليه قصاص فعاقده على أن من عليه اقصاص ان سبق سقط عنه اقصاص وان سبق فلا شيء له ولا عليه لم يمنع ذلك ع ش (قوله غيره) يدخل فيه المتسابقان اذا كان الملتزم غيرهما عن م م (قوله أي المسابقة) بنوعها المناضلة والرهان فهذه الشروط مشتركة وجعلتها عشرة وسيأتي للمناضلة شروط خاصة بها وجعلتها خمسة (قوله لا يجوز المسابقة من النساء) أي بعوض ع ش أي لا مطلقاً فقد روى أبو داود باسناد صحيح أن عائشة سأبت النبي صلى الله عليه وسلم عن قول ع ش لا يجوز للنساء الخ أي فهي حرام فان لم يكن عوض فهي مكروهة ومسابقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها انما هي لبيان الجواز كما في قل على الجلال (قوله

عدة قتال) لان المقصود منها التأهيل ولهذا قال العيمري لا يجوز المسابقة من النساء

وفيلة (و) ذى (نصل)
كسها ورمح ومسلات
(ورمى بالحجار) بيد أو
مقلع بخلاف اشائها
المسماة بالعلاج والمرامة
بها بان يرميها كل منهما
الى الآخر (ومنجنيق
لا كطير وصراع) بكسر
أوله ويقال بضمه (وكرة
محجن ويندق وعموم
وشطرنج) بفتح وكسر
أوله المعجم والمهم (وخاتم)
ودوقوف على رجل ومعرفة
ما يده من شفع ووتر
ومسابقة بسفن وأقدام
(بعوض) فيها لانها
لا تنفع في الحرب وأما
مصارعة النبي صلى الله
عليه وسلم ركانة على شياه
كمارواها أبو داود في
مراسيله فأجيب عنها بان
الغرض أن يريه شدته
ليس بدليل أنه لما صرعه
فأسلم رد عليه غنمه
والكاف من زيادتي
وخرج بزيادتي بعوض
ما دخلت عنه المسابقة
لجائزة (و) كونه (جنسا)
واحدا وان اختلف نوعه
(أو بغلا وحارا) فيجوز
وان اختلف جنسهما
لتقاربهما والتصریح
بهذا الشرط من زيادتي
(وعلم مسافة) بالاذرع
أو المعاينة (و) علم (مبدأ)
يشد ثان منه (مطلقا)
أي سواء كانا راكبين أو

لأنهن الخ) علة للعول مع علة (قوله ومسلات) هل هي التي تخاطبها الظروف أو اسم نوع من الرماح
وبعضهم عطف على المسلات الأبر حل والظاهر أنه يحتمل كل منهما وأنها موضع في القوس كالنشاب
شيخنا (قوله بالحجار) الباء فيه للابسة وفي بيدل آلة فقوله ومنجنيق عطف على بالحجار من عطف
الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمى بالحجار فتكون الباء الداخلة عليه لآلة فان
عطف على بيد كان مغايرا تدبر (قوله أو مقلع) بكسر الميم كافي المختار (قوله بخلاف اشائها) أي
فتحرم ع ش (قوله وصراع) بكسر الصاد وسبق قلم ابن الرفعة فضبطه بضمها وهو المسمى عند
العوام بالمخاطبة قال عن والاكثر على حرمة بمال ولا تجوز على الكلاب ولا مهارشة الديكة
ومناطحة الكباش بخلاف لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه ومن فعل قوم لوط م (قوله
وكرة محجن) الكرة الكورة والمحجن عصا منحنية الرأس يضرب بها الصبيان الكورة اه شيخنا
واضافة الكرة للمحجن لانه تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لان أصلها كروكا
في المصباح وقل على الجلال (قوله ويندق) أي مأ كول يرمى به الى حفرة وهو ما يلعب به الصبيان
أيام العيد بخلاف بندق الرصاص والطين فان المسابقة عليه صحيحة حل لان له نكابة في الحرب أشد
من السهام م (قوله وعموم) وهو علم لا ينسى وأما الفطس في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في
الحرب فكالعموم فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا تأمل عن (قوله وخاتم) أي بأن يأخذ خاتما
ويضعه في كفه وينططه ويلقاه بظهر كفه ثم يدحرجه الى ان يصل الى طرف أصبع من أصابعه حتى
يدخله في رأس ذلك الاصبع كما هو دأب أهل الشطارة (قوله بعوض) متعاق بمحذوف تقديره فلا تجوز
المسابقة على هذه الكورات أي قوله لا كطير الخ بعوض (قوله لانها لا تنفع في الحرب) أي نفعه وقع
يقصد فيه شرح م (قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف (قوله بدليل انه الخ) في الاستدلال
به شيء لجواز أنه ردها احسانا وتأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات انه ردها اليه قبل اسلامه تأمل
عن والحلي كالشارح في أنه ردها اليه بعد اسلامه قال شيخنا ح ف فليحذر اه ومصارعته صلى
الله عليه وسلم كانت ثلاث مرات كل مرة بشاة بطلب النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال له هل لك ان
تصارعني فقال على ماذا فقال على شاة من الغنم فصارعه فأخذ منه شاة ثم قال له هل لك في الثانية قال نعم
فصارعه وأخذ منه شاة وكذا في الثالثة كافي الخصائص (قوله وكونه جنسا واحدا) هذا الشرط يجري
في المناضلة والرهان فلا يجوز على سهام ورمح كما قاله الشوبري (قوله لتقاربهما) أخذ بعضهم من ذلك
أنه يشترط أن يكون أحدا بوي البغل حارا م ر وحج وهذا يفيد ان البغل قد لا يكون أحد
أبو به حارا وهو خلاف المعروف من ان البغل امامتولد بين أنثى من الخيل وحمار أو عكسه لكن
أخبرني بعض من أثق به ان أحدا بوي البغل قد يكون بقرة بأن ينزى عليها حصان اه ع ش
على م (قوله والتصریح بهذا الشرط) أي لان هذا علم من قول الاصل وامكان سبق كل
واحد لان الامكان انما يكون عند اتحاد الجنس كاتيه عايه الزركشي فلذا قال والتصریح الخ عن
(قوله أو المعاينة) أي المشاهدة لا يخفى ان المشاهدة لا تحتاج الى زيادة اشتراط علم المبدأ والغاية فاعل
قول المصنف وعلم مبدأ غاية قيد في مسألة الزرع خاصة على ما فيه اه رشیدی (قوله وكذا الراعيان) ذكر
كذا يفيد ان قوله ان ذكرت خاص بالراعيان خلافا لما يفهم من المتن من رجوعه للجميع الا ان يقال
اعادة اللام تمنع ذلك الافهام وقضيته ان الراكيين يشترط فيهما علم الغاية ذكر تأمل تذكر وفيه انها
اذالم تذكر كيف يعلماتها ويحجب عما قد ورد على المصنف من الابهام بأنه لما كان لابد من ذكر

أوقالا ان اتفق السبق دون الغاية لواحد منا فالعوض له لم يصح للجهل هذا كله اذا لم يغلب عرف والا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحمل المطلق عليه وذ كراشتراط العلم بالمسافة في المركوب مع ذ كراشتراط العلم بالمبدأ والغاية في الرمي من زيادتي أما ذ كرا الغاية في الراميين فلا يأتي اشتراط العلم بها فلو تناضلا على أن يكون السبق لأبعدهما رميا ولا غاية صح العقد وذلك علم أنه لا يأتي حينئذ اشتراط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط استواء القوسين في الشدة والميلن والسهمين في الخفة والرزانة (وتساو) منهما (فيهما) فلو شرط تقديم مبدأ أحدهما أو غايته (٣١٢) لم يحجز لان المقصود معرفة حذق الراكب أو الراعي وجودة سير المركوب

وذلك لا يعرف مع تماوت المسافة (وتعيين المركوبين ولو بالوصف والرا كين والراميين بالعين) لان المقصود ما مر آتفا ولا يعرف الا بالتعيين (وتعيينون) أي المركوبان والراكبان والراميان (بها) أي بالعين لا بالوصف على ما تقرر فلا يجوز ابدال واحد منهما (وامكان سبق كل) من الرا كين أو الراميين (و) امكان (قطعه المسافة بلا ندور) فيهما فلو كان أحدهما ضعيفا يقطع تخلفه أو فارها يقطع بتقدمه أو كان سبقه ممكنا على ندور أو لا يمكنه قطع المسافة الاعلى ندور لم يحجز وذ كرا تعيين الرا كين والراميين وتعيينهما وامكان سبق كل من الراميين وامكان قطع المسافة و بلا ندور مع التصريح بقسولي بها من زيادتي وتعبري هنا وفيما يأتي بالمركوب أعم من تعبيره بالفرس (وعلم عوض) عينا

الغاية في الرا كين لم يقيد العلم بذ كرها وأما في الراميين فيشترط العلم بها ان ذ كرت كما أشار إليه الشارح في مفهوم المتن (قوله أوقالا ان اتفق السبق) مفهوم قوله يتبين اليها وقوله دون الغاية أي قبلها وقوله للجهل أي بمحل السبق (قوله اذا لم يغلب عرف) أي في علم المسافة وما بعدها عن (قوله مع ذ كراشتراط العلم) لا يقال يلزم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة لانا نقول ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يبدآن منه بما يتبين اليه من غير معاينة ما بينهما أو ذرعه تأمل عن (قوله على أن يكون السبق) بفتح الباء أي لئلا المشروط (قوله وبذلك) أي بقوله صح العقد قال سم وهذا يوجب صعوبة في المتن فتأمل اه لان مقتضى المتن ان علم المسافة شرط مطلقا سواء ذ كرت الغاية أم لا (قوله اشتراط العلم بالمسافة) انظر المبدأ سم (قوله وعلى ذلك الخ) أي على قوله ولا غاية قال سم وفيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما فبأذ كرا ذ كرت الغاية فليحذر اه (قوله والسهمين) أي اللذين يوضعان في القوسين (قوله والرزانة) هي ضد الخفة (قوله فيهما) أي في المبدأ والغاية عن (قوله والرا كين) محل اشتراط تعيينهما اذا كان العوض من غيرهما والا فلا معنى لاشتراط تعيينهما لتعيينهما بالعقد (قوله ما مر آتفا) أي معرفة حذق الرا كين الخ (قوله ويتعينون بها) فان وقع موت انفسخ العقد وقوله لا بالوصف أي فلا ينفسخ العقد بموت الفرس عن (قوله فلا يجوز ابدال واحد منهم) أي اذا عين المركوبان بالعين وأما اذا عينا بالوصف فيجوز ابدال عن (قوله أو فارها) أي جيد السير جوهرى عن (قوله وتعيينهما) أي في قوله ويتعينون بها فالتعين أثر التعيين (قوله مع التصريح الخ) لان الاصل قال وتعيين الفرسين ويتعينان فقوله ويتعينان يحتمل أن يكون بالعين وان يكون بالوصف فالتصريح بالعين هو الذي زاده (قوله وعلم عوض) لانه عقد ترددين الاجارة والجمالة ولا بد فيهما من علم العوض سم (قوله لم يصح العقد) أي ونجب أجرة المثل في هذه كغيرها من صور المسابقة الفاسدة مر عن (قوله محل) لانه حلل العوض منهما بعد ان كان محرما (قوله كفء) هو بثليث أو له مر وأبرز الضمير لعطف ما بعده على الضمير المستكن (قوله يغنم ولا يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد حل (قوله فان سبقهما الخ) هل الزركشي والصور الممكنة في المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحييا معا أو مرتبا أو يسبقاه ويحييا معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما ونجىء الثلاثة معا ولا يخفى الحكم فيها (أقول) حكم الأولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للأول والخامسة كذلك والسادسة للأول وللحلل والسابعة للأول والثامنة لاشئ عميرة زى (قوله من بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني سل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) أعاده مع أنه منطوق المتن لاجل

كان أو دينا كالأجرة فلو شرط اعوضا مجبولا كثوب غير موصوف لم يصح العقد (ويعتبر) لصحتها عند شرطها التعليل

منهما محلل كفء هو) لهما في الركوب وغيره (و) كفء (مركوبه المعين لمركوبيهما يغنم) ان سبق (ولا يغرم) ان لم يسبق (فان سبقهما أخذ العوضين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر (أو سبقاه) وجاء معا (أو لم يسبق أحدهما لاشئ لاحدا وجاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا نفسه) وعوض المتأخر للمحلل ومن معه لا سهمما سبقاه (والا) بان توسطهما أو سبقاه وجاء مرتبين أو سبقاه أحدهما وجاء مع المتأخر (فعوض المتأخر السابق) لسبقه لهما أما اذا كان الشرط من غيرهما ما كان أو غيره كقوله من سبق منك فله من بيت المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا شئ لي عليك فيصح بغير محلل بخلاف ما اذا كان الشرط

منهما لان كلا منهما متردد بين أن يغرم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وانما صح شرطه من غيرهما لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وغيرها وبذل عوض في طاعة واشتراط كفاءة المحلل لهما وغنمه وعدم غرمه مع قولي أو لم يسبق أحد من زيادتي وتعيرى بقولي والأعم مما عبر به (ولو سابق جمع) ثلاثة فأكثر (وشرط الثاني مثل الاول) (٣١٣) أو دونه صح) لان كل واحد

يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً في الأولى ليفوز بالعوض وأولاً في الثانية ليفوز بالأكثر وما ذكرته في الأولى هو ما صححه في الروضة كالشرحين ووقع في الاصل الجزم فيها بالسداد لان كلا منهما يجتهد في السبق لو توفقه بالعوض سبق أو سبق فان شرط الثاني أكثر من الاول لم يصح لذلك أولاً ولا خيراً أقل من الاول صح والافلا (وسبق ذي خف) من ابل وفيلة عند اطلاق العقد (بكتد) بفتح الفوقية أشهر من كسرهما وهو جمع الكتفين بين أصل العنق وأظهر وتعيرى به هو ما في الروضة كأصلها تبعاً للنص والجمهور والاصل عبر بكتف (و) سبق (ذي حافر) من خيل ونحوها (بعنق) عند الغاية والفرق بين ذي الخف وغيره ان الفيل منه لا عنق له حتى يعتبر والابل منه ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل ونحوها تعدها فالتقدم ببعض الكتد أو العنق

التعليل الذي بعده (قوله وهو صورة القمار المحرم) بكسر القاف وهو المسمى عندهم بالمراهنة كما قاله البرماوي وهو كل شيء ترتب عليه غنم أو غرم يقال قامر مقار ومقامرة اه (قوله وغيرها) كالخندق والخفة (قوله وبذل عوض) معطوف على التحريض (قوله وشرط الثاني) أي اذا سبق الثالث عش ولا بد من كون شرط المال من غيرهم كما قاله سم أما الثالث ففيه تفصيل كما سيأتي في قوله أو للاخير أقل من الاول صح والافلا (قوله هو ما صححه في الروضة) معتمد (قوله لا يجتهد) أي بالنسبة لصاحبه فلا ينافي أنه يجتهد بالنسبة للثالث وهذا وجه تصحيحها (قوله لم يصح) أي بالنسبة للثاني كما في شرح الروض بمعنى ان عدم صحة العقد بالنسبة للثاني فقط فكأنه لم يكن وكأن العقد جرى بين الاول والثالث (قوله لذلك) أي لان كلا الخ (قوله أولاً ولا خيراً أقل الخ) ظاهره وان كان مثل الثاني أو أكثر سم لكن في شرح الروض والتحريض ان لا بد ان يكون أقل من الثاني (قوله عند اطلاق العقد) مفهومه انهما اذا شرطتا ان يكون السبق بغير الكتد اتبع وليس كذلك بل يبطل العقد سم وعبرة الشو برى قوله بكتد فلو شرطت خلاف ذلك بطل العقد فليس المراد الحل عليه عند الاطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما اه بحروفه وعبارة سل وقوله عند اطلاق العقد أما اذا لم يطلعا بل شرطتا السبق اقداما معلومة فان السبق لا يحصل بدونها اه ومثله شرح مر فيؤخذ من هذه العبارات أن في مفهوم قوله عند الاطلاق تفصيلاً وهو انهما ان شرطتا السبق اقداما معلومة صح واتبع والا كعضو غير ما ذكر بطل (قوله وهو جمع الكتفين) ويسمى الكاهل أيضاً مر (قوله والاصل عبر بكتف) آثره لشهرته وظهوره والمصنف تبع النص والجمهور وان لزم من السبق بأحدهما السبق بالآخر لان الكتد محاذ للكتف ومن ثم لم يقل وتعيرى بكتد أولى الخ (قوله عند الغاية) متعلق بسبق فلاء برة بسبقه قبلها لانه قد يسبقه الآخر وهذا الظرف راجع لكل من ذي الخف وذو الحافر (قوله منه) أي من ذي الخف (قوله والابل الخ) قضية الفرق ان الخيل لو كانت ترفعها اعتبر فيها الكتد وقد جزم به في التصحيح زي وان الابل لو كانت تعدها فهي كالخيل على المعتمد اه قل على الجلال (قوله وان زاد الخ) تقييد لقول المصنف وذو حافر بعنق بما اذا لم يزد طول أحد العنقين على الآخر وعبارة شرح مر ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الاقصر فيظهر فيه الاكتفاء بمجاورة عنقه بعض زيادة الاطول لا كلها انتهت (قوله على مامر) أي من الشروط المشتركة بينهما وبين الرهان وتقدم انهما عشرة والخاص بالناضلة المذكورة هنا خمسة (قوله حذر من اشتباه الخ) علة للعلة (قوله وعدداصابة) يقتضي انهما لوقالا نومي عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لا يكتفي به جزم الاذرى خط (قوله فيها) أي المناضلة (قوله خمسة من عشرين) أشار به الى ان الاصابة لا بد أن تكون بمكة غالباً فان ندرت كسعة من عشرة لم تصح على الاصح أو امتنع ككامة متواليه لم تصح جزم ما زي (قوله من نحو خشب) هذا بيان جنسه وقوله طولا الخ بيان اقداره الذي ذكره المصنف وأخل المصنف بالجنس

(٤٠ - (بجيري) - رابع) سابق وان زاد طول أحد العنقين فالسبق تقدمه بأكثر من قدر الزائد وتعيرى بذى خف وحافر أعم من قوله ابل وخيل (وشرط المناضلة) زيادة على مامر (بيان بادى) منهما بالرمي لاشتراط الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه المصيب بالخطي لو رميا معا (و) بيان (عددرى) وهو من زيادتي (و) عدد (اصابة) فيها خمسة من عشرين (و) بيان قدر غرض (بفتح الفين المجهمة والراء أي ما يرمى اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولا وعرضا

وسمكا (و) بيان (ارتفاعه) من الارض (ان) ذكر الغرض و (لم يغلب عرف) فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحتمل المطلق عليه وقولي وارتفاعه (٣١٤) من زيادتي (لا) بيان (مبادرة بأن يبدر) بضم الـ أي يسبق (أحدهما باصابة)

العدد (المشروط) اصابته بقيود زدتها بقولي (من عدم معلوم) كعشرين من كل منهما (مع استوائهما في عدد الرمي أو اليأس منه) أي من استوائهما (فيها) أي في الاصابة فلو شرط ان من سبق الى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة وأصاب أحدهما خمسة والآخر دونها فالاول ناضل وان أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخر من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولا ليأسه من الاستواء في الاصابة مع الاستواء في رمي عشرين (و) لا بيان (محاطة) بتشديد الطاء (بان) تزيد اصابته على اصابة الآخر بكذا (كواحد) منه أي من عدد معلوم كعشرين من كل منهما وقولي منه من زيادتي (و) لا بيان عدد (نوب) للرمي كسهم سهم واثنين اثنين (ويحمل المطلق) عن

فالاولى أن يقول وبيان جنسه وقدره (قوله وسمكا) أي نخنا وليس المراد به الارتفاع لثلاثيته كرمع ما بعده (قوله وبيان ارتفاعه من الارض) كان يكون بينه وبين الارض ذراع متلاو يكون معلقا على شيء (قوله ان ذكر الغرض) فيه ان ذكر الغرض لا بد منه في المناضلة فلا يصح جعله قيداني شرط المناضلة لانها تنعدم بانعدامه الآن يقال محل التقييد قوله ولم يغلب عرف أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة أي ان لم يغلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وعبرة عن قوله ان ذكر الغرض خرج ما ذالم يذ كراعتاد اعلی غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك اه وعبرة المنهاج وقدر الغرض طولا وعرضا الآن يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عن بيان غرض عليه اه (قوله فيهما) أي في الشرطين الآخرين (قوله فلا يشترط بيان شيء منهما) بل يتبع العرف فلو كان هناك عادة معروفة ولكن المتناضلان يجعلانها فلا بد من البيان قاله الاذرى وتبعه غيره عن (قوله بان يبدر) بان يقول تناضلت معك على أن يرمى كل من عشرين ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر مع الاستواء في عدد الرمي أو مع اليأس من الاستواء في الاصابة فهو الناضل (قوله مع استوائهما) متعلق ببدر فلا تحصل المبادرة الا اذا وجد سبق مع الاستواء أو اليأس (قوله في عدد الرمي) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الآتي أو عشرة سم (قوله أي من استوائهما الخ) أشار بذلك الى أن الضمير راجع للتقيد دون قيده فقوله فيها متعلق بضمير المصدر الذي هو الطاء في منه وهو الاستواء خلاصه انه أطلق عن القيد الاول الذي هو عدد الرمي وقيد بقيد آخر وهو الاصابة تأمل (قوله فلو شرط الخ) هذه صورة المبادرة (قوله وأصاب أحدهما خمسة) وان أمكن الآخر اصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين سم وهو ظاهر لان المدار على سبقه بالعدد المشروط اصابته (قوله فالاول ناضل) أي غالب ويؤخذ منه أنهما لو شرطا المبادرة اتبعت ويدل عليه قوله بعد ويحمل المطلق على المبادرة وقياسه اشتراط المحاطة وعدد نوب الرمي الآتين اذا شرطهما حرر (قوله وان أصاب كل منهما خمسة) أي ولم يسبق أحدهما الآخر (قوله وكذا لو أصاب أحدهما خمسة) لعل الخامسة من الاصابات انما حصلت عند تمام العشرين والا فلا حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه بدر بالاصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمي رشیدی على م (قوله لجواز ان يصيب في الباقي) أي فلا يكون الاول ناضلا قال في الروضة وقولنا مع استوائهما الخ احتراز عن هذه لان الاول بدر لكن لم يستويا بعد أي الآن سم (قوله مع الاستواء) متعلق بياسه أي مع الاستواء في رمي عشرين لو كمل العشرين أو المعنى لياسه من الاستواءين معا وان كان الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله ولا بيان محاطة) كان يقول تناضلت معك على ان كلامنا يرمى عشرين ومن زادت اصابته على الآخر فيها بكذا فهو الناضل أو فله كذا شيخنا وسميت محاطة لان فيها حظ القدر المشترك بينهما أي طرحه والنظر انما هو لزاوته اه (قوله بان تزيد اصابته) ظاهره وان لم يكن عددا الاصابة معلوما فينا في قوله سابقا وعددا اصابة ويمكن أن يجاب بان المعنى بان تزيد اصابته أي المعلوم عددها م (قوله كواحد) عبارة المحلى الخمس وكتب شيخنا بخطه قوله الخمس لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئا فانظروا ان الاول ناضل لكن يلزم على ذلك نقص حد المحاطة اه برلسي (قوله ويحمل المطلق الخ) كان يقول تناضلت معك على ان يرمى كل من عشرين ومن أصاب في خمسة منها

التقييد بمبادرة ومحاطة وبعد نوب الرمي (على المبادرة و) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم لغلبهما فهو وما ذكر من عدم اشتراط بيان الثلاثة هو الاصح في اصل الروضة والشرح الصغير في الاوليين ومقتضى كلامهما في الاخرة والاصل

بمزم بأشراط بيان الثلاث (ولا) بيان (قوس وسهم) لان العدة على الراى (فان عين) شئ منهما (لغاوا جازا بده بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف المركوب كما مر وبخلاف مالوعينا نوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر الا براض منهما (وشرط منعه) أى منع ابداله (مفسد) للعقد لفساده لان الراى قد تعرض له أحوال خفية تجوج الى الابدال وفي منعه منه تضيق فاشبه تعيين المكيال في السلم (وسن بيان صفة اصابة الغرض) هو أولى من تعيينه بصفة الرى (من قرع) بسكون الراء (وهو مجردها) أى مجرد اصابة الغرض أى يكفى فيه ذلك لأن ما بعده يضر وكذا فيما يأتى (أو خرق) بمججمة وزاى (بان يتقبه ويسقط أو خسق) بمججمة ثم مهملة (بان يثبت فيه وان سقط) بعد ذلك (أو مرق) بالراء (بان ينقذ) منه أو خرم (٣١٥) بالراء بان يصيب طرف الغرض

فيخرمه أو الخواي بالمهملة بان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثبت اليه من حبا الصبي (فان أطلقا) كنى القرع لصدق الصفة به كغيره ولانه المتعارف (ولو عين زعيان) أى كيران من جمع فى المناضلة (خرين) بان عين أحدهما واحدا ثم الآخر بآزانه واحدا وهكذا الى آخرهم بقيد زده بقولى (متساويين) فى عددهما وفى عدد الرى بان ينقسم عليهما صحيجا (جاز) اذا محذور فى ذلك وفى البخارى ما يدل له (لا تعينهما بقرعة) ولا ان يختار واحد جميع الحزب أولا لانه لا يؤمن أن يستوعب الحذاق والقرعة قد تجتمعهم فى جانب فيفوت مقصود المناضلة نعم ان ضم حاذق

فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من أصاب فى خمسة قبل الآخر أو ز يادة على الآخر فتحمل على المبادرة (قوله لفساده) أى الشرط (قوله لان الراى) علة للعامل مع علته (قوله من قرع) بابه نفع أى باب فعله نفع (قوله أى يكفى فيه ذلك) أى فلا تعين هذه الصفات بالشرط بل كل صفة يغنى عنها ما بعدها فالقرع يغنى عنه الخرق وما بعده والخرق يغنى عنه الخسق وما بعده وهكذا زى (قوله أو خرق) من باب ضرب (قوله أو خسق) من باب ضرب وقعد (قوله بان يثبت فيه) لم يقل بان يتقبه ويثبت لانه لو وقع فى تهيئة قديمة وثبت كفى وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها لثبت كما سيأتى فى المتن سم (قوله أو مرق) بابه قعد (قوله أو خرم) من باب ضرب والخرم بالضم موضع الثقب كفى المصباح (قوله فيخرمه) أى يكسره وبابه ضرب ع ش (قوله بان يقع السهم الخ) ولها صورة أخرى بان يأخذ السهم الغرض القريب ويذهب به الى الغرض البعيد ويرمي به شيخنا ح ف (قوله من حبا الصبي) يكتب بالالف المقصورة لانه واوى قال فى المصباح حبا الصغير يحبوا حبوا اذا درج على بطنه (قوله أى كيران من جمع) ويشترط كونهما أحذاق الجماعة والعبرة بنصب القوم لهما ورضاهم عن (قوله نعم ان ضم الخ) كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة أيضا وتضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق فى كل جانب وقرع (قوله فبان خلافه) بان لم يحسن الرى أصلا أما اذا بان ضعيف الرى أو قليل الاصابة فلا فسح قاله الزركشى عن (قوله وفى مقابله من الحزب الآخر) وهو ما اختاره زعيمه فى مقابله لما مر ان كل زعيم يختار واحدا ثم الآخر فى مقابله واحدا وانظر هذا مع قوله الآتى وتنازعوا فى تعيين من يجعل فى مقابله لانه اذا كان يبطل العقد فى مقابله لا معنى للنازع تأمل ثم رأيت الاشكال فى مر وأجاب عنه ع ش بقوله يمكن تصوير محل النزاع بما لو ضم حاذق الى غيره من كل جانب وأقرع اه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة ويضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق فى كل جانب وقرع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرعى فتنازعنا فى من يسقط فى مقابله ويصور قوله بطل فيه وفى مقابله بما اذا كان كل زعيم يختار واحدا والآخر فى مقابله واحدا وهكذا تأمل (قوله وتنازعوا الخ) النزاع لا يأتى الا فى الصورة التى ذكرها بقوله نعم الخ لكن لا يشملها المتن لقول الشارح بان عين الآن يقال الباء بمعنى الكاف فيشملها (قوله فانه يوزع الخ) أى لانهم يستودون فى الغرم لوفضوا فيستوون فى الغنم اذا

الى غيره فى كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الامام وبعد تراضى الحزبين وتساويهما عددا يتوكل كل زعيم عن حزبه فى العقد ويعقدان (فان عين من ظنهما ما فآخلف) أى فبان خلافه (بطل) العقد (فيه وفى مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التساوى كما اذا خرج أحد العبدان المبيعين مستحقا فانه يبطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا فى الباقي) عملا بتفريق الصفة (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعض (فان أجازوا وتنازعوا فى) تعيين من يجعل فى (مقابله فسخ) العقد لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين فى جميع ما مر فيهما (واذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لان الحزب كالشخص وكما اذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعد الاصابة (الا ان شرط) القسم بعددها فيقسم بعدها عملا بالشرط وهذا ما صححه فى الروضة كأصلها وصحح الاصل انه يقسم بينهم بحسب الاصابة مطلقا لان الاستحقاق بها (وتعتبر) أى الاصابة المشروطة

(بنصل) بمهمة لانه المفهوم منها (فلو تلف) ولومع خروج السهم من القوس (وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به) السهم كهيئة (وأصاب) في (٣١٦) الصور الثلاث الغرض (حسبه) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي

(والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زده بقولى (ان لم يقصر) لعذره فبعيد رمية فان قصر حسب عليه (ولو تلفت) ربح الغرض فأصاب محله حسب له عن الاصابة المشروطة لانه لو كان فيه لاصابه (والا) أى وان لم يصب محله (حسب عليه) وان أصاب الغرض في المحل المتقل اليه وهذا ما في الروضة كأصاها وفي أكثر نسخ المحرر ما يوافقه فقول الأصل والا فلا يحسب عليه قال الانزعى انه سبق قلم ولعله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فائق صلابه فسقط) ولو من غير ثقب (حسب) له لعدم تقصيره ويسن أن يكون عند الغرض شاهداً ان يشهدا على ما وقع من اصابة وخطأ وليس لهما ان يمدحا المصيب ولا ان يذما الخطي لان ذلك يخل بالنشاط

كتاب الايمان

جمع بين والأصل فيها قبل الاجماع آيات كآية لا يؤاخذكم الله بما غفوا في أيمانكم وأخبار تكبير البخارى أنه صلى الله عليه

نضوا عن (قوله بنصل) أى بالحديدة التى فى رأس السهم فلا يعتبر بعرض السهم ولا بالطرف الآخر شيخنا (قوله من القوس) وهو خشبة منحنية منقوبة فى الوسط والوتر خيط يجعل فى طرفيها (قوله سبق قلم) هذا مبنى على اتحاد تصوير مسئله المنهاج والروضة وليس كذلك بل كلام المنهاج مصور بما اذا طرأت الرمي بعد الرمي وتقتل الغرض عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيما اذا كانت الرمي موجودة فى الابتداء فيحسب عليه لتفريقه فهما مسئلتان شرح مـ ببعض تصرف (قوله فائق صلابه) أى فى الغرض (قوله وليس لهما) أى لا يجوز عـ ش

درس

كتاب الايمان

(قوله جمع بين) وأصلها فى اللغة اليد اليمنى لانهم كانوا اذا حلقوا وضع أحد يمينه فى يمين صاحبه شرح مـ (قوله لا ومقلب القلوب) لنافية ومنفيها محذوف يدل عليه السياق كما لو قيل هل كان كذا فيقال فى جوابه لا أى لم يكن عـ ش (قوله اليمين تحقيق أمر محتمل) فيه ان اليمين الشرعية هى اللفظ المخصوص بالتحقيق المذكور لانه يتسبب عنه الا أن يقال انه اصطلاح زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه والافهم منقوض بامور كثيرة ولو جعل قوله الآتى بما اختص يتعلق بتحقيق لا فاد هذا لكنه علقه بفعل مقدر كما سيأتى عمرة (أقول) لا حاجة لهذه الزيادة لان مقصوده مطلق اليمين ومن زادها أراد حقيقة اليمين الشرعية لا مطلقاً فلي تأمل ولا يخفى أنه ليس المراد بتحقيقه جعله محققاً حاصله لان ذلك غير لازم اليمين فعمل المراد بتحقيقه التزامه واجبا به على نفسه واتصميم على تحقيقه وثبات انه لا بد منه فلي تأمل مـ م وقوله لان مقصوده مطلق اليمين بعيد لان عادته تبين المعنى الشرعى وعلى كلامه فيكون الضمير فى قوله وتنقذر اجعاً للمعنى الشرعى فيكون فيه استخدام فالحق ان مراده المعنى الشرعى بدليل قوله بما اختص الله به لتعلقه بتحقيق ويكون قول الشارح وتنقذر الخ محل معنى لاجل اعراب (قوله محتمل) أى يحتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر الميم قيل وكان الاولى أن يقول بدله غير ثابت ليشمل والله لأصعدن السماء وقد يقال المراد المحتمل ولو عقلا حل أى فهو شامل لما لان الصعود محتمل عقلا وقال مـ فى شرحه ولا ترد هذه على التعريف لفهمها منه بالاولى اذا المحتمل له فيه شائبة عذر باحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فانه عند حلقه هاتك حرمة الاسم لعلمه باستحالة البر فيه اه فكان التعريف شاملاً لها وقوله أى مـ لفهمها منه بالاولى فيه شئ لان الاولوية لا تعتبر فى التعاريف قطعاً كما صرح به الفزرى كغيره (قوله هذا) أى تعريف اليمين من زياتى (قوله بان سبق لسانه) و يصدق مدعى عدم قصد هاتك لا قرينة تكذبه والام يصدق ظاهراً كما لا يصدق ظاهراً فى الطلاق والعناق والابلاء مطلقاً لتعاق حق الغير به حجج سم (قوله أو صلة كلام) أى زيادته (قوله لا والله نارة وبلى والله) فلو جمع بينهما لم تنعقد أيضاً زى خلافاً لما وردى القائل بأن الاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدراك مقصود منه (قوله والمحتمل غيره) وهو الواجب العادى والمستحيل العادى أى فيفصل فيه بأن يقال لا تنعقد فى الواجب اثباتاً ونفيًا وتنعقد فى المستحيل فى الاثبات والنفي وقد مثل للاول بقوله لا موتن أو لا أصعدن السماء والثانى بقوله والله لأصعدن السماء وكذا الاموت فالحاصل أن فى مفهوم المحتمل تفصيلاً فسقط ما لسم هنا (قوله فليس يمين) أى وان كان الخالف بقدر على صعود

السماء

وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والابلاء والتقسم ألفاظ مترادفة (اليمين تحقيق)

أمر (محتمل) هذا من زياتى وخرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه الى ما لم يقصده بها أو الى لفظها كقوله فى حال غضبه أو صلة كلام لا والله نارة وبلى والله أخرى والمحتمل غيره كقوله والله لا موتن أو لا أصعدن السماء فليس يمين

السماء حل فلو صعد بالفعل هل يحنت وتلزمه الكفارة أم لا والظاهر انه يحنت وتلزمه الكفارة كما قرره شيخنا العزيزي ومقتضى لزوم الكفارة ان يكون يمينا ومن ثم ضعف بعضهم كلام الشارح (قوله لامتناع الحنت فيه بذاته) أي فلم يحصل اخلال بتعظيم اسم الله مر وقوله بذاته أي بالنظر لذاته وان كان يمكن الحنت فيه بالصعود خرقا للعادة (قوله فانه يمينا) أي فيكون واردا على التعريف وعبارة حل فانه يمينا أي في حكم اليمين (قوله تلزم به الكفارة حالا) أي لم تنكح حرمة الاسم باستحالة البر فيه عادة حل فلو صعد بالفعل هل تسقط الكفارة انظره حل نظرت فوجدت انها تسقط كما في غش فتلخص من كلامه ان المحلوف عليه ان كان يمكن الحنت عادة أو واجب الحنت عادة فهو يمينا وان كان واجب البر أو مستحيل الحنت فليس يمينا شيخنا (قوله بما اختص الله تعالى به الخ) ويكره الحلف بمخلوق وان كان الدليل ظاهرا في التحريم زي (قوله ولو مشتقا) كرب العالمين (قوله أو من غير أسمائه الحسنى) تكافى الخلق (قوله ورب العالمين) لو قال ورب العالم وقال أردت بالله لم كذا امن المال وبر به مال كذا قبل لان ما قاله محتمل ع ش على مر (قوله لان كل مخلوق) علة لمحذوف تقديره وانما سمي المخلوقات بالعالمين لان الخ وعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البرماوى ككثيرين وذهب ابن مالك الى اختصاصه بالعقلاء (قوله وخالق الخلق) انظر وجه اتيان الشارح بهذا المثال في خلال أمثلة الماتن وهلا أخوه مع الامثلة التي زادها وقد يقال لما كان مناسباً للعالمين في كونه مشتقا ذكره عقبه ونقل عن بش ان قوله وخالق الخلق تفسيره ان رب العالمين وهو مبني على ان رب صفة فعل والعالمين اسم جمع والاول مبني على ان العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى أو تأمل (قوله الا أن يريد به) أي بما اختص الله به وقوله غير اليمين كان جعله مبتدأ أو ضمير له خبر ثم اعلم ان الصور ثلاثة ارادة اليمين و ارادة غيره والاطلاق فتتعدد بالاول والثالث في هذه والتين بعدها أي الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره لا تتعدد في الثاني في جميع الصور اذا عرفت هذا عرفت انه كان الانسب للمصنف تأخير قوله الا أن يريد به غير اليمين عن الانواع الثلاثة لانه يجري في الكل وأجيب بأنه يفهم من جريانه في هذه جريانه في التين بعدها بالاولى محصل التفصيل بين هذه وما بعدها في صور ثلاثة أخر غير الثلاثة السابقة وهي ارادة الله و ارادة غيره والاطلاق فتتعدد اليمين في القسم الاول في الثلاثة وفي الثاني في تنتين وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل (قوله ولا يقبل منه ذلك في الطلاق) أي فيما لو قال ان حلقت بالله فأنت طالق أو أنت حر أو لا طأز زوجتي فوق أو بعد شهر فأنت بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليمين فانه لا يقبل منه ذلك فارادة غير اليمين بذلك تارة تقبل وتارة لا تقبل حل لكن في الروض ما هو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلا أو يقول لعبد ما أنت حر ثم يقول له ولم أرد به العتق بل أردت أنت كالحرف في الحصال الجديدة مثلا أو آتى من زوجته وقال لم أرد به الايلاء أي فانه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو آتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلاء وقال لم أرد بها الطلاق والعتق والايلاء لم يقبل ذلك شيخنا والظاهر انه يصح كل من التصويرين (قوله لتعلق حق غيره به) فيه ان اليمين أيضا قد يتعلق بها حق للغير فشمع المستثنى منه وهو كونه يمينا حل وفي الحقيقة المستثنى منه محذوف تقديره فهو يمينا على كل حال (قوله فقول الاصل الخ) لما كان كلام الاصل مخالفا لقول المصنف الا ان يريد به غير اليمين أوله بما ذكر وقد يقال لا مخالفة لان قول الاصل لم أرد به اليمين صادق بالاطلاق وهو لا يقبل فيه بل يقع به اليمين كما اقتضاء المتن لانه فرق بين عدم ارادة اليمين و ارادة غير اليمين التي عبر بها المصنف فيحمل كلام الاصل على صورة الاطلاق فيفتد لاتنافي بين العبارتين تأمل (قوله مؤول بذلك) أي بارادة غير الله وقوله أو سبق قلم أي ان أبقيناه على ظاهره حل (قوله

لامتناع الحنت فيه بذاته بخلاف والله لا صعدن السماء فانه يمينا تلزمه به الكفارة حالا وتتعدد بأربعة أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولو مشتقا أو من غير أسمائه الحسنى (كوالله) بتثليث آخره أو تسكينه اذ اللحن لا يمنع الانعقاد (ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالق الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده) أي بقدرته يصرفها كيف يشاء والذي أعبدته أو أسجدته (الا أن يريد به غير اليمين) فليس يمينا فيقبل منه ذلك كما في الروضة كأصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والايلاء ظاهر التعلق حق غيره به فشمع المستثنى منه ما لو أراد به غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لان اليمين بذلك لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به اليمين مؤول بذلك أو

و بما هو فيه تعالى عند الاطلاق (أغلب) هذا التركيب يفيد ان ماسياتي من الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق أي عدم التقييد باضافة وقوله الآتي لانها تستعمل في غيره مقيد الخ يفيد أنها لا تستعمل في غيره الا بقيد الاضافة فحصل التنافي في كلامه تأمل ثم رأيت في عرش على م مانصه قوله لانها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلا لقوله أغلب ولينظر ما الذي احتراز عنه بقوله أغلب ولعله ما ذكره بعد بقوله أو فيه وفي غيره سواء الخ ومع ذلك فيه شيء اه أي لان المصنف ذكر ان اليمين تنعقد به فلا يصح أن يكون محترزا أو أجيب بأنه لما قيد بقوله ان أرادوه وكان الاول شاملا للاطلاق صح أن يكون محترزا اه (قوله والرب) أي معرفا واستشكل بأنه لا يستعمل الا في الله تعالى فهو من المختص لا بما هو أغلب وأجيب بأن أصل معناه وهو غير المعروف بال استعمال في غيره تعالى فصح قصد التعبير به مع أن لأن ال فرينة ضعيفة كذا قيل حل (قوله أو بما هو فيه) أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المتهاج بالواو (قوله وبصفته الذاتية) بخلاف الفعلية كخلقهم ورزقهم فانها ليست بيمين وظاهره لا صريح ولا كناية راجع شرح الروض حل وخروج السلبية ككونه تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد بهذه لاها قديمة متعلقة به تعالى رشيدى على م وعبرة الشورى والظاهر أن مثل الذاتية السلبية اه (قوله كعظمته) هي صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قل على المحلى قال س ل وما جزم به من أن عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته قال لأن التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القراني ذلك وقال الصحيح أن عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اه وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته الى الله تعالى لأن الكل لا يضاف لجزئه لوجود تغاير المضاف والمضاف اليه وأيضا للمعبود الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه قل على الجلال لكن قال م فان أريد به هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق والوجه أنه لا يمنع منه اه قل ع ش وينبغي للحالف أن لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجر الى الكفر اعدم تعظيم رسوله والاستخفاف به (فرع) نقل عن م بالدرس انعقاد اليمين بقول العوام والاسم الاعظم اه (قوله وحقه) قال الماوردي معناه حقيقة الاله لأن الحق لا يمكن بحجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه الحق اليقين هذا ان جر الحق فان رفعه أو نصبه فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون يميننا الابالية س ل (قوله وبالذين قبله) انظر وجه قطعهما عن الآثار وهما جعلهما منها شورى (قوله وبالبقية ظهوراً نارها) فآثار العظمة والكبرياء كهلاك الجبارة وآثار العزة كالحجز عن افعال مكرومه تعالى وآثار الكلام كالحروف والاصوات وعبرة سم قوله ظهوراً نارها وذلك لأنه قد يقال عاينت عظمة الله ويراد الذي صنعه الله تعالى وكذا عاينت كبرياءه وما أشبه ذلك (قوله وكتاب الله) أو التوراة والانجيل أو آية منسوخة التلاوة دون الحكم كالشيخ والشيخة حل (قوله الخطبة) لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة لقوله وقرآن الفجر عن أي صلاته والواو في قوله والصلاة بمعنى أو اه (قوله الورق والجلد) أي بالكلام كالحروف والاصوات شرح البهجة وهذا يدل على عدم انعقاد اليمين بالقرآن اذا أراد به الالفاظ والنقوش وبه صرح م في الشرح (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالآلف المدودة وهاء التنية شورى (قوله بالله ورواه) فلو قال به بتشديد اللام وحذف الألف كان يميناً ان نواها على الرجوع خلافاً لجمع ذهبوا الى أنها لغو اه شرح م ر وبقى ما لو قال والله بحذف الألف بعد اللام فهل يتوقف الانعقاد على نيتها أو لا ويظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره

سبق قلم (و بما هو فيه تعالى عند الاطلاق) (أغلب) كالرحيم والخالق والرازق والرب الميرد) بها (غيره) تعالى بان أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما اذا أراد بها غيره لانها تستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجيش ورب الابل (أو) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي ان أرادته) تعالى بها بخلاف ما اذا أراد بها غيره أو أطلق لانها لم أطلقت عليهما سواء أشبهت الكنايات (وبصفته الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه الآن يري بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية ظهوراً نارها) فليست يميناً لاحتمال اللفظ لها وقولى وبالبقية الخ من زيادتي وقوله وكتاب الله يمين وكذا والقرآن والمصحف الآن يري بالقرآن الخطبة والصلاة والمصحف الورق والجلد (وحروف القسم) المشهورة (باء) موحدة (دواو وثناء) فوقية كباية والله وتالله لأفعلن كذا (وبمختص الله) أي لفظه

(بالتاء) الفوقية والمظهر مطلقا بالواو وسمع اذا ترب الكعبة وتالحن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمر فهي الاصل وليها الواو ثم التاء (ولو قال الله) مثلا (بتثنية آخره وتسكينه) لأفعلن كذا (فكناية) كقوله (٣١٩) أشهد بالله أو لعمر الله أو على

عهد الله وميثاقه وذمته وأماته وكفالاته لأفعلن كذا ان نوى بها اليمين فيمين والافلا واللحن وان قيل به في الرفع لا يمنع الانعقاد كما مر على أنه لا لحن في ذلك فالرفع بالابتداء أي الله أحلف به لأفعلن والنصب بنزع الخافض والجبر بحذفه وإبقاء عمله والتسكين بأجاء الوصل مجرى الوقف وقولي أو تسكينه من زيادتي (و) قوله (أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن) كذا (يعين) لانه عرف الشرع قال تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (الا ان نوى خبرا) ماضيا في صيغة الماضي أو مستقبلا في المضارع فلا يكون يمينا لاحتمال ما نواه (و) قوله لغيره (أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (يعين ان أراد يمين نفسه) فيسن للمخاطب ابراره فيها بخلاف ما اذا لم يردها ويحمل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (ان فعلت كذا فانا يهودى أو نحوه) كأنابرىء من الاسلام أو

بخلاف بله فانها مشتركة بين الحلف بالله وبه الرطوبة اه ع ش (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله والمظهر مطلقا بالواو) الباء داخلة على المقصور (قوله وتالحن) في شرح شيخنا ان تالحن كناية وقياسه ان ترب الكعبة كذلك حل (قوله فهي الاصل) علل ذلك بان التاء الفوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة كما ذكره الزحشرى عن قال النحاة أبدلوا من الباء واوا لقرب المخرج ثم من الواو تاء لقرب المخرج كما في تراث فان أصله وراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لأنها بدل من بدل فضايق التصرف فيها قال ابن الخشاب هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الاسماء وأجلها اه برلسى اه سم وعبارة غيره خبروها باختصاصها بالله تعالى (قوله أو لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء وأما عند النحاة فللعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) المراد بعهد الله اذا نوى به اليمين استحقيقه لا يجاب ما أوجب عاينا وتعبديا به واذا نوى به غيرها فالمراد به العبادات التي أمرنا بها شرح الروض ومثله يقال فيما بعده لأنها كلها معنى العهد (قوله كما مر) أي في قوله اذا اللحن لا يمنع الانعقاد (قوله بحذفه وإبقاء عمله) وهو جائز في القسم كما قاله سيبويه سم (قوله لأفعلن كذا) راجع للجميع فلا تركه لا يكون صريحا ولا كناية ومثله بالله ما في معناه زى (قوله وأقسموا بالله) أي حلفوا وسمى الحلف قسما لانه يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله جهد أيمانهم أي غاية اجتهادهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بأيمانهم وألهمهم فاذا كان الامر عظيما أقسموا بالله تعالى والجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة واتصب جهدا على المصدرية قاله أبو حيان لا يقال لادلالة في الآية على التعبير بلفظ القسم اصدقها بالتعبير بنحو وانه لا نقول تصدق أيضا بلفظ القسم سم (قوله الا ان نوى خبرا) أي فهو يمين عند الاطلاق شوبرى واعلم أنه قد جرى لنا وجه أيضا بان ذلك ليس يمين مطلقا قال الامام جعلتم قوله بالله لأفعلن يمينا صريحا وفيه اضمار معنى أقسم فكيف تنحط رتبته اذا صرح بالمضمر والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتمال الماضى والمستقبل فكمن مضمر يقدره النحوى واللفظ بدونه أوقع في النفس ألا ترى أن معنى التعجب في ما أحسن زيد ايزول اذا قلت شئ حسن زيدا مع انه مقدر به سم (قوله أقسم عليك) أو ما بدون عليك فيمين لا يجري فيها التفصيل برماوى (قوله أو أسألك بالله) وكذا الوال بالله لتفعلن كذا من غير ذكر المتعلق ع ش (قوله ان أراد يمين نفسه) بان أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على آخره يأكل فلا كل أمر محتمل فاذا أراد تحقيقه وانه لا بد من الاكل كان يمينا وان أراد أنشفع عندك بالله انك تأكل أو أراد يمين المخاطب كأن قصد جعله حالفا بالله فلا يكون يمينا لانه لم يحلف هو ولا المخاطب شيخنا (قوله بخلاف ما اذا لم يردها) بان أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق زى (قوله ويحمل) أي عند الاطلاق ع ش (قوله على الشفاعة) فالعنى جعلت الله شفيعا عندك في فعل كذا (قوله ولا يكفر الخ) ويحرم عليه ذلك حتى في حال الاطلاق كما هو صريح شرح الروض شوبرى (قوله وليقل) أي ندبا كما صرح به النووى في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ولومات مثلا ولم يعرف قصده حكم بكفره حيث لا قرينة تحمله على غيره على ما اعتمدته الاسنوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام الاذكار خلافه وهو الصواب زى (قوله لا اله الا الله)

من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام الاذكار وليقل لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال وقولي أو نحوه أعظم من قوله أو برىء من الاسلام (وتصح أي اليمين (على ماض وغيره) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لأفعلن كذا

أولا أفعله (وتكره) أي اليمين قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (الافطاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة (و) في (دعوى) عندهم (و) في (حاجة) كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يمل الله حتى تملاوا أو تعظم أمر كقوله والله (٣٢٠) لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فلا تكره فيهما وهما من

زيادتي (فان حلف على) ارتكاب (معصية) كترك واجب عيني ولو عرضا وفعل حرام (عصى) بخلفه (ولزمه حنث وكفارة) لخبر الصحيحين من حلف على يمين فصرأى غيرها خير منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواه والا فلا كما لو حلف لا ينطق على زوجته فان له طريقا بان يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لأن الغرض حاصل مع بقاء التعظيم (أو) على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب (سن) ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كأن حلف أن لا يأكل طيبا أولا يلبس ناعما فقبل يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعا للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم

أي أشهد أن لا اله الا الله لان المدار على الشهادة (قوله وتكره) أي اليمين قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ما حلفت بالله قط لاصادقا ولا كاذبا ترحم (قوله فطاعة) أي ليست مكروهة ثم ان توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت قل على المحلى (قوله لا يمل الله الخ) أي لا يترك ثوابكم حتى تتركوا العمل ع ش (قوله ما أعلم) أي من أمور الآخرة أي أهوالها وعذابها (قوله فلا تكره فيهما) أي في الدعوى عند الحاكم والحاجة (قوله فان حلف الخ) هذا الإشارة الى استثناء رابع فكانه قال وتكره الا ان حلف على ارتكاب معصية فتحرر وقوله ولزمه حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كافي هذه الصورة وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله أو على مباح الخ وتارة يندب كما ذكره بقوله أو على ترك مندوب الخ وتارة يكره كما ذكره بقوله أو عكسهما الخ وتارة يحرم كما سبذ كرهه بقوله ولو كان حراما كالحنث بترك واجب فتحصل من كلامه ان الحنث تعتبر به الاحكام الخمسة ولا تعتبر به الاباحة لانه في صورة المباح يكون خلاف الاولى كما علمت وبغد ما قيل فيه يقال في البر فحيت وجب الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث ندب الحنث كره البر وحيث كره الحنث ندب البر تأمل (قوله ولو عرضا) كصلاة جنازة تعينت عليه من ل وقال ع ش كأن نذر الصدق بشئ (قوله ولزمه حنث وكفارة) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت أو بعزمه على أن لا يفعل فيه نظر والاقرب الاول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف فيخلص بذلك من الائم وانما يجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يجعلها بعد الحلف مسارعة للخير ما أمكن ع ش على م ر (قوله على يمين) أي على متعلق يمين فرأى غيرها أي غير متعلقها وهذا أولى من جعل على زائدة شيعنا وقيل المراد باليمين الشئ المخوف عليه من اطلاق السبب وارادة المسبب لان المخوف عليه سبب في الحلف (قوله بان يعطيها من صداقها الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته سم فالاولى أن يمثل لذلك بنفقة القريب لانها تنسقط بمضي الزمن (قوله نعم ان تعلق) عبارة ع ب ولو حلف لا يتنعم بلباس أو غيره بنية التزهّد وله صبر وتفرغ للعبادة فهو طاعة والا فمكروه سم وانظر هذا الاستدراك على أي شئ اذ كلام المتن في حكم الحنث والاستدراك في حكم اليمين وقد يقال هما متلازمان (قوله أن لا يأكل طيبا الخ) أي وأراد الاقتداء بالصالحين في خشونة العيش (قوله فقبل يمين مكروهة) وحيث نذرت له الحنث وهذا هو محل الاستدراك فالكرهية محمولة على من لم يصبر ولم يقصد الاقتداء بالصالحين (قوله وهو الا صوب) معتمد (قوله وله تقديم كفارة) الاولى ذكره في الفصل الآتي اد التقديم وصف من أوصافها كما لا يخفى قال سم وأفهم قوله وله أن الاولى له التأخير وهو كذلك خروج من خلاف أبي حنيفة اه برلسي (قوله على أحد سببها) البيان هما الحلف والحنث قال سم أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يجز تقديمها عليه اه (قوله فتقدم على الحنث) ولو قدمها ولم يحنث استرجعها كالزكاة أي ان شرطه أو علم القابض انها معلقة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلا قبل حنثه وقع

تطوعا

وفراغهم للعبادات قال الشيخان وهو الا صوب (أو) على (ترك مندوب) كسنة ظهر (أو فعل

مكروه) كالتفات في الصلاة (سن حنثه وعليه) بالحنث (كفارة) لخبر السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه (كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها) لانها حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كالزكاة فتقدم على الحنث

تطوعا كما قاله البغوي ثم ذكر الاسترجاع فيه م ر ع ن (قوله ولو كان حراما) غاية الرد (قوله كالخنث بترك واجب) بأن حلف على فعله (قوله كان ظاهرا من رجعية) أشار به إلى تصوير المسئلة إذ لو أعتق في غير ما ذكر عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لاقبله لأن اشتغاله بالعتق عود عن (قوله بعد جرح) فالجرح سبب أول فلذا قيد بكونها بعده والموت سبب ثان (قوله فيما عدا الخنث) وهو العود والموت (قوله كمنذور مالي) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان (قوله على وقته الملتزم) هذا أقصر على ما إذا كان موقتا وعبرة م ر وله تقديم منذور مالي على ثاني سببيه (قوله لما صر) أي لأنه حق مالي الخ

فصل في صفة كفارة اليمين أي كيفية بيان خصائصها وتعدد الكفارة بتعدد أيمان القسمات وبتعدد أيمان اللعان الأربعة وفي اليمين الغموس وهو ما إذا حلف أن له على فلان كذا وكرر الأيمان كاذبا وفيما إذا قال والله كلما صرت عليك لاسلمن عليك ع ش لأن كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا أدخل الدار وإن تفصلت ما لم يتخللها تكفير زى وعبرة قل على الجلال لو كرر اليمين على شيء واحد فإن قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المحل تعددت الكفارة والافلا وهذا ينافي ما قاله ع ش ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام قل على غير المسائل التي أطلق فيها ع ش وأما فيها فتعدد مطلقا فانه ليطأ على الخالف فليحذر (قوله وهي مخبرة) أي مخبر فيها فاذا أتى الحر بجميع خصائصها أثيب على أعلاها ثواب الواجب لأنه لو اقتصر عليه لاثيب عليه وضم غيره له لا ينقصه عن ذلك وإن تركها كلها عوقب على أدناها وإن أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها أجزأ واحدا منها على المعتمد كما قاله الشنواني على الأزهرية وإن كان يحرم عليه اعتقاده خلافا للشيخ خالد في شرح الأزهرية القائل بعدم أجزاء واحدا منها (قوله الحر) أي كله لأن البعض مخير بين الخصلتين الأخيرتين فقط كما سيأتي وأخذ الحر الرشيد من قوله بتملكك لأن الرقيق لا يملك والسفيه وإن ملك لا يملك أي لا يصح تملكه ويشترط أيضا أن يكون غير محجور عليه بفاس (قوله بين اعتاق) لم يقل عتق لأنه لو ورث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز فليحذر شو برى وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وبحث ابن عبد السلام أن الإطعام في زمن الغلاء أفضل زى وشرح م ر (قوله وتملكك عشرة مساكين) فلا يجوز لليون العشرة ولا للعشرة كل واحد دون مد كما لا يجوز أن يملك خمسة كل واحد مد أو الخمسة الأخرى كل واحد كسوة حل (قوله كل) بالجر بدل من عشرة ومدا مفعول لقوله تملكك (قوله وإن عبر الأصل هنا بحدب) لأن الحب ليس بهيدوه لاقال هنا وتعبيرى بجنس فطرة أولى وأعم على عادته شو برى وقوله من غالب قوت بلده بقية عبارة الأصل والأولى للشارح أن لا يذكره لأن ذلك بوجه أنهم أنه من محل المناقشة مع أنه ليس كذلك (قوله من غالب) أي في غالب السنة زى (قوله بلده) أي الخائف أي محل الخنث وإن كان المكفر غيره وهو في غير بلده قياسا على الفطرة لأن العبرة ببلد المؤدى عنه ولا يتعين صرفها الفقراء تلك البلد حل (قوله كعرقية) أي ما يجعل تحت البرذعة أو السرج م ر وحل أي بخلاف عرقية الرأس فانها لا تكفي وانظر ما الفرق بينها وبين المذيل مع أنها تسمى كسوة رأس شيخنا على أنه قد يقال الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم أي لا كسوة دوابهم تأمل (قوله ومنديل) أي منديل الفقيه وهو شاله الذي يوضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة ولو أعطاهم ثوبا واحدا واقتسموه لم يجز حل بخلاف إعطائهم عشرة أمداد وقسموها بالسوية فاهاتكني (قوله ولو لملبوسا) ولا بد أن يكون غير متخرق من ل

وكان طاق رجعية عقب
ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى
موت في قتل بعد جرح أما
الصوم فلا يقدم لأنه عبادة
بدنية فلا تقدم على موت
وجوبها بغير حاجة كصوم
رمضان وخرج بغير حاجة
الجمع بين الصلاتين تقديمها
والتقديم بغير الصوم فيها
عدا الخنث من زيادتي
(كمنذور مالي) فإنه
يجوز تقديمه على وقته
الملتزم لما صر سواء أقدمه
على المعلق عليه كالشفاء
أم لا كقوله إن شفى الله
مريضى فله على أن أعتق
عبدا أو أن شفى الله مريضى
فله على أن أعتق عبدا
يوم الجمعة الذي يعقب
الشفاء فإنه يجوز اعتقاده
قبل الشفاء وقبل يوم
الجمعة الذي يعقب الشفاء
فصل في صفة كفارة
اليمين
وهي مخبرة ابتداء مرتبة
انتهاء كما يعلم مما يأتي
(خير) المكفر الحر الرشيد
ولو كافرا (في كفارة يمين
بين اعتاق كظهار) أي كاعتاق
عن كفارته وهو اعتاق رقبة
مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل
والكسب كما صر في محله
(وتملكك عشرة مساكين كل
منهم) أما (مدامن جنس
فطرة) كما صر في كتاب
الكفارة وإن عبر الأصل هنا

لم يذهب قوته ولم يصلح لدفعه كقميص صغير وعمامة وازاره ومراويله الكبير) وحري لرجل (لأنه خوف) مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد أو نحوه وقفاز بن (٢٢٢) وهما ما يعملان لليدين ويحشيان بقطن كما مر في الحنج ومنطقة وهي ما تشد

في الوسط فلا يجزى وقولي
نحو خوف أعم مما ذكره
(فإن لم يكن المكفر رشيدا
أو عجز عن كل) من الثلاثة
هو أولى من قوله عن
الثلاثة (بغير غيبة ماله)
برق أو غيره (لزمه صوم
ثلاثة) من الأيام (ولو مفرقة)
آية لا يؤخذكم الله باللغو
في أيمانكم والرفيق
لا يملك أو يملك ملكا
ضعيفا فلو كفر عنه سيده
بغير صوم لم يجز ويجزى بعد
موته بالأطعام والكسوة
لأنه لا ريق بعد الموت وله في
المكاتب أن يكفر عنه بهما
بأذنه وللمكاتب أن يكفر
بهما بأذن سيده أما
العاجز بغيبة ماله فكفر
العاجز لأنه واجد فينتظر
حضور ماله بخلاف فاق
الماء مع غيبة ماله فإنه
يتيمم لضيق وقت الصلاة
وبخلاف التمتع المعسر
بمكة الموسر يلبده فإنه
يصوم لأن مكان الدم بمكة
فاعتبر يساره وعدمه بها
ومكان الكفارة مطلق
فاعتبرا مطلقا فإن كان له
هنا رقيق غائب تعلم حياته
فله اعتقه في الحال (فإن
كان) العاجز (أمة نحل)

(قوله كقميص) ولو بلا كم ولا يشترط كونه مخيطا ولا ساترا للعودة ولا طاهرا فيجزى متنجس
لكن يلزمه إعلامهم به لتلاصق أفيه شرح مر (قوله وعمامة) أي وإن قلت أخذنا من أجزاء منديل
اليد شرح مر (قوله فإن لم يكن المكفر رشيدا) أي لقلس أو سفه فإن لم يصم حتى فك الحجر عنه لم يجزه
الصوم مع اليسار س ل (قوله أو عجز عن كل من الثلاثة) بأن لم يجد ما ذكر يز يد على العمر الغالب مر
و حل (قوله هو أولى من قوله عن الثلاثة) لأنه يؤمر إرادة المجموع والمعنى عليه فاسد شو برى لأنه
لا يلزم من العجز عن المجموع العجز عن كل واحد منها ع ش (قوله برق) بدل من غير ولا يصح
تعلقه بعجز لما يلزم عليه من تعلق حرق في جو بعامل واحد بمعنى واحد ثم إن جعلت الباء الأولى للابسة
والثانية للسيببة اتقى المحذور (قوله ولو مفرقة) للرد على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود
وأبي بن كعب متتابعات والقراءة الشاذة كخبر الآحاد في وجوب العمل بها وأوجب بأنها نسخت تلاوة
وحكما كما في شرح مر (قوله والرفيق لا يملك) لا حاجة لهذا لشمول قوله تعالى فمن لم يجد إلخ إلا أن
يقال الآية خاصة بالأحرار (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم إجزائه لأنه عبادة بدنية وهي
لا تقبل النيابة سم وانما نص على غيره لأنه محل التوهم (قوله لم يجز) ولو بأذن العبد ع ش (قوله
ويجزى بعد موته بالأطعام) بخلاف الاعتاق لأن القن غير أهل للولاء مر قال سم هلا جاز به أيضا زال
الرق بالموت اه (قوله بالأطعام والكسوة) أي لا بالصوم شو برى وانظر وجهه وهلا جعل السيد
كالولي وأوجب بأن السيد أجني منه والاجني لا يصوم إلا بأذن الوارث والرفيق لا وارث له (قوله لأنه
لا ريق بعد الموت) أي ولعدم استدعاء دخوله في ملكه بخلافه حال الحياة شرح مر (قوله بغيبة ماله)
ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتمد وبحت البلقيني تقييده بدون
مسافة القصر قياسا على الاعتاق في الزكاة ففسخ الزوج والبايع و فرق غيره حل (قوله فينتظر حضور
ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما عدم مسير في الزكاة أي زكاة الفطر وفسخ الزوج والبايع للضرورة ولا
ضرورة بل ولا حاجة هنا إلى التجليل لأنها واجبة على التراخي أي أصالة أو حيث لم يأتهم بالخلف والالزم
الحنث والكفارة فوراً س ل (قوله مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل (قوله فاعتبرا)
أي اليسار وعدمه مطلقا أي بأي محل كان (قوله فإن كان له هنا رقيق إلخ) هذا استثناء من قوله
في انتظار حضور ماله وقوله تعلم حياته أي حالاً أو مآلاً كالو بابت حياته بأن اعتقه على ظن موته فإن حيا
فيجزى اعتبارا بما في نفسه الأمر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما يظن أنه ملك غيره فإن ملكه
أو دفع اطاعة يظهر غير مستحقة للكفارة فإن خلافه أجزاء ذلك كما في مر (قوله أمة) وكذا الحر
لا تصوم إلا بأذن زوجها إن لم نعص بسبب الخلف كما في ع ش على مر (قوله لم تصم إلا بأذن منه) وإن
لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة ع ش (قوله لحق التمتع) ويجوز إبطال صومها بالوطء حيث لم يأذن
مر (قوله كغيرها) أي كغير الأمة التي نحل بأن لم تكن أمة أصلاً كعبد أو كانت أمة لا نحل (قوله وقد
حنث إلخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد إلى ملك عمرو وكان حلف وحنث في ملك زيد فهل لعمر
التمتع من الصوم ولو كان زيدا أذن فيهما أو في أحدهما ولو كان السيد غائبا فهل على العبد أن يمتنع من
صوم لو كان السيد حاضرا المكان له منعه منه ولا الظاهر هنا نعم ولو أجاز السيد عين عبده وكان الضرر

لسيدها (لم تصم إلا بأذن) منه وإن لم يضرها الصوم في خدمة السيد لحق التمتع (كغيرها) من أمة لا نحل يخل

له وعبد (والصوم يضرها) أي غيرها في الخدمة (وقد حنث بلاذن) من السيد فإنه لا يصوم إلا بأذن وإن أذن له في الحلف لحق الخدمة

فإن أذن له في الحنث صام بلاذن وإن لم يأذن له في الحلف فالعبرة في الصوم بلاذن فيما إذا أذن

في أحدهما بالحنث ووقع في الأصل ترجيح اعتبار الحلف لان الاذن فيه اذن (٣٣٣) فيما يترتب عليه من التزام الكفارة

والاول هو الاصح في الروضة
كالشرحين لان الحلف
مانع من الحنث فلا يكون
الاذن فيه اذنا في التزام
الكفارة فان لم يضره الصوم
في الخدمة لم يحتج الى اذن
فيه والتصرح بحكم الامة
من زيادتي (ومبعض كحر
في غير اعتاق) فان كان له
مال كفر بخلبك مامر
لاباعتاق لعدم أهليته للولاء
والا فيصوم وهذا أولى
عبره الاصل

(فصل) في الحلف على
السكنى والمساكنة وغيرها
ما يأتي • لو (حلف
لا يسكن) بهذه الدار (أولا
بقيم بها) وهو فيها (فكث)
فيها (بلا عذر حشوان
بعت متاعه) وأهله كمالو
لم يمشهم لانه حلف على
سكنى نفسه فلا يحنث ان
خرج حال بنية التحول
وان تركهما ولا ان مكث
بعذر كجمع متاع
واخراج أهل ولبس ثوب
واغلاق باب ومنع من
خروج وخوف على نفسه
وماله (كالحلف لا يسكنه
وهما فيها فكنا لبناء
حائل) بينهما فيحنث
لوجود المساكنة الى تمام
البناء بلا ضرر وروقه هذا
ما نقله في الروضة كأصلها

يحل بالمنفعة المستأجر لها فقط فهل له الصوم باذن المستأجر دون اذن السيد فيه نظر والاقرب انه ليس
لسيده منعه هنا ولم يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا أو غيره ولا بين أن تكون الكفارة على
الفور أو التراخي والراجع في المسئلة الاولى وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث في ملك آخوان الاول ان
أذن له فيهما أو في الحنث لم يكن لثاني منعه من الصوم وان ضره والا فله منعه منه ان ضره تشرح م
(قوله في أحدهما) أي الحلف والحنث (قوله والاول هو الاصح) معتمد (قوله لان الحلف مانع الخ)
وبه فارق ما مر ان الاذن في الضمان دون الاداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه سئل (قوله كفر
بخلبك) ظاهره ولو في نوبة السيد وقوله والا فيصوم ظاهره وان ضره الصوم وهو في نوبة سيده فلا
يتوقف على اذنه حل فليحذر وقال بعضهم قوله والا فيصوم أي في نوبته اذا كانت مهيا بآفة وأما اذا كان
في نوبة سيده أو كان لامهيا بآفة فعلى التفصيل المار من كون الصوم يضره وقد حنث بلا اذن أم لا

(فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها) السكنى مشتقة من السكون وأريد به الحلول
لا ضد الحركة كما في الروضة وأصلها عن القاضي انه لو أقام بالمكان مترددا فيه حنث زي قال م
والاصل في هذا وما بعده ان الالتفات نحمل على حقائقها الا أن يكون المجاز متعارفا وير يد دخوله
فيدخل أيضا كقوله والله لا آكل من هذه الشجرة فإنه يحنث بأكل ثمرها لانه مجاز متعارف في
الشجر وحقيقة في الخشب فلا يحنث أمير حلف لا يبنى داره وأطلق الا بقوله ولا من حلف لا يحنث رأسه
خلق غيره له بأمره اه واعتمد ع ش عليه الحنث نظر الم عرف (قوله وهو فيها) فان كان خارجها
حنث بدخوله مع اقامة لحظة يحصل بها الاعتكاف بغير عذر سئل (قوله فكث) وان قل سئل
ومر (قوله على سكنى نفسه) هلا قال وعلى أن لا يقيم لانه جعل ذلك كالسكنى وفي توقف عدم الإقامة
على الخروج بنية التحول نظر بل كان ينبغي الاكتفاء بمجرده الخروج وشيخنا جعل بنية التحول
راجعة للسكنى والإقامة فلو خرج بغير بنية التحول حنث لانه يقال له حيث نساكن ومقيم في ذلك حل
(قوله ان خرج حالا) ولا يكاف في خروجه عدوا ولا أن يخرج من بابها القريب سئل (قوله بنية
التحول) محل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلفه فلو دخل لتحوّل فخرج حلف لا يسكنه لم يحتج
لبنية التحول فطعنا شرح م (قوله كجمع متاع) أي ولم يجد من يتكفل بذلك بأجرة المثل وهو قادر
عليها حل وعبارة سئل قوله كجمع متاع قال حج وفي المصنف ذلك بما اذا لم يمكنه الاستئابة
والا حنث قال سم ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان الاستئابة في نقل أمتعة يجب اخفاءها عن غيره ويشق
عليه اطلاعها عليها اه (قوله وخوف على نفسه) أو كان مريضا أو زنا لا يقدر على الخروج ولم
يجد ولو بأجرة المثل من يخرج أو ضاق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاته ولو خرج منها ثم عاد
اليها زياراة أو عيادة لم يحنث مادام يسمى عرفا زائرا أو عابدا والا حنث زي وسئل (قوله فيحنث)
وان حلف لا يسكنه ونوى ولو في البلد حنث بما كنته ولو فيها وان لم ينو موضع حنث بالمساكنة في
أي موضع كان الا اذا كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا يحنث وان اتحد في المرق وتلاصق البيتان
ولا ان كان من دار كبيرة بشرط أن يكون لكل بيت غلق بباب ومرقي ولو اتفرد في دار كبيرة بحجرة
منفردة المرافق كالمرقي والمطبخ والمستحم وبابها في الدار لم يحنث زي وقوله أي زي الا اذا كان
البيتان من خان أي لان الخان كالدرج ويؤتة كالدرج شرح الروض (قوله ومصحح الأصل) ضعيف
(قوله أو حلف لا يدخلها وهو فيها) معطوف على قوله لان خرج الحلف لانه في الحكم وهو عدم

عن الجمهور ومصححه في الشرح الصغير ومصحح الاصل تبعا للبغوي انه لا يحنث لاشتغاله برفع المساكنة (لان خروج أحدهما حال بنية التحول أو حلف لا يدخلها وهو فيها ولا يخرج وهو خارج

فلا يحنت لعدم وجود الخوف عليه وهو في الأولى ظاهر إذ لا مساكنة وأما فيما عداها فلان استدامة الأحوال المذكورة ليست كانشائها إذ لا يصح أن يقال دخلت شهرا وكذا البقية وصورة حلف المصلي أن يحلف ناسيا أو جاهلا أو يكون أخس ويحلف بالاشارة ويحنت باستدامة نحو لبس مما يتقدر بمدة كركوب وقيام وقعود وسكنى واستقبال ومشركة فلان إذا حلف لا يفعلها فيحنت باستدامتها لصدق اسمها بذلك إذ يصح أن يقال لبست شهرا أو ركبت ليلة وكذا البقية وإذا حنت باستدامة شيء ثم حلف أن لا يفعله فاستدامه لزمه كفارة أخرى لانحلال اليمين الأولى بالاستدامة الأولى وتعميرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم مما ذكره (ومن حلف لا يدخل هذه الدار حنت بدخوله داخل بابها) حتى دهلجها (ولو برجله معتمدا عليها فقط) لانه يعد داخلا بخلاف ما لو مداه وقعد خارجها أو دخل بها ولم يعتمد عليها فقط وان أطلق الأصل انه لا يحنت بدخوله بها أو دخل رأسه أو يده أو دخل طاقا معقودا قدم الباب

الحنث وان كان يبق في العبارة مسامحة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى من المساكنة والمعطوف ليس منها وأجيب بأنه استثناء منقطع (قوله أو نحو ذلك) معمول لمقدر تقديره أو حلف نحو ذلك كما يدل حل الشارح عليه (قوله كصلاة وصوم) فيه انهما يتقدرا بمدة إذ يصح أن يقال صليت ليلة مثلا وصمت شهرا وأجيب بأن المراد بهما نيتهما لانهما لا يتقدرا ان الابهما فقوله كصلاة وصوم أى كنية صلاة ونية صوم شيئا ومثله في س ل اسكن هذا لا يجري في التطيب وما بعده الا أن يراد بالتطيب وضع الطيب على البدن وهو لا يتقدر بمدة والمراد بالتطهر الفعل أو النية وهما لا يتقدرا بمدة وعبارة سم ولا يتخلو بعض ذلك عن اشكال إذ قد يقال صمت شهرا وصليت ليلة قال في شرح الروض وبحاج بأنه لما كان المحقق للعبادة والذي به قوامها هو النية إذ لا اعتبار بها بدونها والنية لا تتقدر بمدة أطلق على العبادة عدم التقدير باعتبار نيتها اهـ ولهذا لو حلف لا يصلي حنث باحرامه بالصلاة وان بطلت بخلاف ما لو قال لأصلي صلاة فإنه لا يحنت الاجتماع شرح الروض (قوله وغصب) ولا يرد عليه قولهم غصبه شهرا لان معناه غصبه وأقام عنده شهرا س ل ويرد عليه ان الغصب الاستيلاء وهو موجود مادام تحت يده والمحشى ناظر لاول الاستيلاء (قوله في الأولى) وهي قوله لان خرج حالا (قوله ليست كانشائها) لان حقيقة الدخول الانفصال من خارج لدخول والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة شرح مـ (قوله إذ لا يصح الخ) ولو صح ذلك لكانت الاستدامة كالانشاء لانه حينئذ تكون استدامة الدخول دخولا وكذا الباقي وكتب أيضا قوله إذ لا يصح أن يقال دخلت شهرا انظر الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتي حيث ادعى ايه يصح أن يقال ركبت شهرا مع انه اذا نظر للمصدر فهو لا يتقدر بمدة فيهما أولا ثم أى الكون را كبا والكون داخلا فهو يتقدر وكذا يقال في بقية الامثلة هنا مع بقية الامثلة الآتية اهـ شيخنا قال مـ والقاعدة في ذلك ان ما لا يتقدر بمدة أو يحتاج لنية لا يحنت باستدامته وما يتقدر بمدة ولا يحتاج لنية يحنت باستدامته (قوله وكذا البقية) لان التزوج قبول النكاح وأما وصف الشخص بأنه لم يزل متزوجا بفلانة قائما برأيه استمرارها على عصمة نكاحه زى (قوله أن يحلف ناسيا) أى للصلاة أو لحرمة الكلام فيها وهو معذور عن (قوله ومشاركة فلان) لو حلف لا يشارك أخاه في هذه الدار وهي ملك أيهما فبات الوالد وانقل الارث لهما وصار اثر يكتفى بهل يحنت الحالف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا فالجواب ان مجرد دخوله في ملكه بالارث لا يحنت به وأما الاستدامة فتقتضى قواعد الاصحاب أنه يحنت بها اهـ وطريقه ان يقسمها حالاً فلو عذرت الفورية لعدم وجود قاسم مثلاً عند مادام الحال كذلك سم (قوله فيحنت باستدامتها) محل الحنث بهما في المشاركة اذا لم يرد العقد والا فلا كما نقله سم عن الشارح وأفتى به مـ (فرع) لو حلف لا يرافقه في طريق جمعتهما المعدي به لا حنث فيما يظهر لانها تجمع قوماً وتقذف آخرين ونقل عن شيخنا زى ما يوافقه اهـ ع ش (قوله بالاستدامة الأولى) وقضيته أنه لو قال كلما لبست فانت طالق تكرر الطلاق بتكرار الاستدامة فتطابق ثلاثاً بمضى ثلاث لحظات وهي لابتة وما قيل كما قرينة صارقة لا ابتداء مردود بمنع ذلك س ل ومثله شرح مـ (قوله ولو برجله) أى ولو دخل من الخائط فإنه يحنت أيضاً خلافاً لما يفتى به بعض الجهلة شيخنا (قوله معتمدا عليها) بحيث لو رفع الخارجة لا يسقط حل ولو تعلق بحبل أو جذع في هوائها وأحاط به بنيانها حنث وان لم يعتمد على رجله ولا احدهما لانه يعد داخلاً فان ارتفع بعض بدنه عن بنيانها لم يحنت س ل (قوله أو دخل طاقا الخ) نعم ان جعل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف س ل (قوله

لا يصعد سطح من خارج الدار (ولو محوطا لم يسقف) لأنه لا يعد دخلا بخلاف ما إذا سقفت كله أو بعضه ونسب إليها بأن كان يصعد إليه منها كما هو الغالب لأنه حينئذ كطبقة منها وقول لم يسقف من زيادتي (ولو صارت غير دار) كأن صارت فضاء أو جعلت مسجدا (فدخل لم يحث) لزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما لو بقي اسمها كأن بقي رسوم جدرانها أو أعيدت بآلتها (أو) حلف (لا يدخل دار زيد حث) دخول (ما) أي دار (بملكها أو) دار (تعرف به) كدار (٣٢٥) العدل وان لم يسكنها دون دار

يسكنها باجارة أو اعارة أو غصب أو نحوها لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة أو ما ألحق به (فان أراد) بها (مسكنه) (في) يحث (به) أي بمسكنه وان لم يملكه ولم يعرف به ولا يحث بغير مسكنه وان كان ملكه أو عرف به وقول أو تعرف به من زيادتي (أو) حلف (لا يدخل داره) أي زيد (أو) لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه عن الثلاثة أو بعض الأولين (فدخل) الدار (وكام) العبد أو الزوجة (لم يحث) لزوال الملك (الآن يشير) اليهم بأن يقول داره هذه أو عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد) مادام ملكه (بالرفع والنصب) فيحث تغليباً للإشارة فان أراد مادام ملكه لم يحث ولومع الإشارة كما دخل في المستثنى منه عملاً بإرادته وزوال ملكه في غير الزوجة بلزوم العقد من قبله وفيها بآياته لها لابطلاق الرجعي فتعبري بما ذكرنا

لا يصعد سطح) ولا يشكل على ما تقر صحة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لأنه منه شرعاً ولو حكاماً لا تسمية وهو المناط ثم لا هنا من ل وهذا لا يرد أصلاً لان المحلوف عليه هنا عدم الدخول وهذا لا يعد دخلاً وان كان فيها تأمل (قوله أو بعضه) وان لم يدخل تحت السقف على المعتمد زى (قوله رسوم جدرانها) هذا نص في أن من حلف لا يدخل هذه الدار فهم بعضها ثم دخل حث وقياسه المركب اذا حلف لا يركبها ثم أزال منها لو حاكم مركبها بخلاف الثوب اذا نزع منه جزءاً مما يلاقي بدنه ولعل الدابة كالمركب فتأمل سم (قوله أو أعيدت) ولو رسوم جدرانها فقط من ل ظاهره وان لم ترتفع قدر ذراع حل (قوله بملكها) أي وقت الدخول على المعتمد زى وان طرأ له ذلك بعد الحلف وفارق المتجدد هنا ألا كالم ولد فلان فإنه يحتمل على الموجود دون المتجدد لان اليمين تنزل على ما للحالف قدرة على تحصيله والمراد بملكها كلها فان كان يملك بعضها فلا يحث وان كثر نصيبه منها كما أطبق عليه الاصحاب قاله الاذرعى من ل قال ع ش فاذا حلف على رجل لا يدخل داره وكانت مشتركة فدخلها لم يحث وكذا لا يحث بالوقوف والمداوكة للغير ان لم تعرف به (قوله تعرف به) وان لم يملكها (قوله كدار العدل) أي ببغداد وكدار القاذى بمصر (قوله أو ما ألحق به) أي فيما اذا كانت تعرف به (قوله في حث به) محل قبول ارادة مسكنه اذا كان الحلف بالله فان كان بطلاق أو اعتاق لم يقبل ذلك في الحكم لوجود خصم فيه ذكره العراقيون منهم الماوردي وابن الصباغ والجرجاني وهو المعتمد من ل وزى وقوله لم يقبل ذلك بمعنى انه اذا دخل دار يملكها أو تعرف به ولم تكن مسكنه يقع الطلاق ولا عبرة بإرادته وان كان يقع عليه أيضاً بدخول المسكن الذي أراده عملاً بإرادته لتضمنه الاقرار به تأمل (قوله أو بعض الأولين) يعلم منه انه لا يحث بدخول الدار المشتركة بين زيد وغيره زى (قوله بالرفع) أي على أنه اسم دام والخبر محذوف تقديره باقيا والنصب على انه خبر دام عن واسمها ضمير يرجع لماد ك (قوله تغليباً للإشارة) وانما بطل البيع في بعثك هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العقود يراعى فيها اللفظ ما أمكن من ل (قوله فان أراد الخ) ويأتي في قبول هذا في الحلف بطلاق أو عتق مامر من ل (قوله لزوم العقد من قبله) بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع أو لهما حل (قوله لابطلاق الرجعي) أي لان الرجعية كالزوجة شرح م قال ع ش عليه ويؤخذ منه انه لو حلف لا يبي زوجته على عصمته أو على ذمته فطلقها طلاقاً رجعياً لم يبر في حث باقياً مع الطلاق الرجعي اه فالخلاص له الخلع (قوله وظاهر انه لا حث الخ) غرضه به تقييد آخر للمستثنى وهو قوله الا أن يشير أي فحل الحث بالدخول أو الكلام بعد زوال الملك فيما اذا أشار أن يبقى الاسم فلوزال لم يحث بالكلام أو بالدخول بعد الزوال فتلخص ان المستثنى مقيد بقيدين تأمل (قوله من ذا الباب) احترز به عملاً لوقال لأدخالها من بابها فإنه يحث بالباب الثاني في الاصح لانه بابها من ل (قوله لا بغيره) وان سداً الاول من ل (قوله أو حلف لا يدخل بيتا) قال م في شرحه وعلم مما تقرر أن البيت غير الدار ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل

من قوله فباعهما أو طلقها وظاهر انه لا حث ولومع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها مسجداً فقولهم تغليباً للإشارة أي مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل الآتي (أو) حلف لا يدخل دار من ذا الباب حث بالمنفذ) المشالية لا بغيره وان قل اليه غيب الاول لان الباب حقيقة في المنفذ مجاز في الخشب فان أراد الثاني حل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتاً) يحث (بمسماه) أي بما يسمى بيتاً ولو خشياً

اسمه على الجميع بخلاف
مالا يسمى يتنا كسجد
وحمام وغارجيل وكنيسة
وبيعة لأنها لا يقع عليها
اسم البيت الابتقييد أو
تجوز فان أراد شيئا حل
عليه (أو) حلف (لا يدخل
على زيد فدخل على قوم
هو فيهم) عالما بذلك (حنت
وان استثناء) بلفظه أو نيته
لوجود الدخول عليه
(وفي نظيره من السلام)
ولو في الصلاة (يحنت ان لم
يستثنه) لظهور اللفظ في
الجميع فان استثناء باللفظ
أو بالنية لم يحنت وفارق
ما قبله بان الدخول
لا يتبع بخلاف السلام
(فصل) في الحلف على
أكل أو شرب مع بيان
ما يتناول بعض المأكولات
لو (حلف لا يأكل رؤسا
وأطلق حنت برؤس نعم)
لأنها المتعارفة لا اعتياد يبيعها
مفردة (لا) رؤس (طير
وصيد) برى أو بحرى (الا
ان كان) الحالف (من بلد
تباع فيه مفردة) وان
حلف خارجة فيحنت
بأكلها فيه قطعاً وفي غيره
على الأقوى في الروضة
وأصلها قالا وهو الأقرب
إلى ظاهر النص لكن صحح
النووي في تصحيحه مقابله
قال في الروضة كأصلها وهو

داره دون بيته لم يحنت وألا يدخل داره فدخل بيته فيها حنت اه قال الرشيدى قوله وعلم مما تقرر ان
البيت غير الدار ولا نظر الى أن عرف كثير من الناس اطلاق البيت على الدار ووجهه أن العرف
العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الأذرى فإنه لما ذكره مثل الاطلاق الذي في الشرح
وقال انه الاصح عقبه بقوله وعن القاضي أبي الطيب الميل الى الحنت أى فيما لو حلف لا يدخل البيت
فدخل دهليز الدار أو صحنها أو صفحتها لان جميع الدار بيت بمعنى الابواب ثم قال أعني الأذرى وهو عرف
كثير من الناس بقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من كلامه ان الاصح أنه لا ينظر الى ذلك
وبهذا علم ردي بحث سم أن محل هذا في غير نحو مصر والافهم يطلقون البيت على الدار ثم رأيت في
عش على م في الفصل الآتى مانصه قوله لا عبرة بالعرف الطارى منه يؤخذ عدم الحنت فيما لو حلف
لا يدخل بيت فلان فدخل دهليزه فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما اذا دلت القرينة
عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج مثلاً فإنه لا يفهم عرفاً من ذلك إلا ما جرت به العادة بدخوله
لا محل البيتونة بخصوصه فتنبه له (قوله أوخيمة) أى اذا اتخذت مسكناً ما يتخذها المسافر والمجتاز
لدفع الأذى فلا تسمى بيتاً وهذا عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف اليه م (قوله أو حلف
لا يدخل على زيد الخ) وعبارة أصله مع شرح م أو حلف لا يدخل على زيد فدخل يتنافيه زيد
وغيره حنت لوجود صورة الدخول حيث كان عالماً بهذا كرا الحال مختاراً وخرج بيتاً بدخوله عليه في
نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عرفاً ومثل ذلك ما لو جتمع ما ولية فلا حنت لان موضع الولية لا يختص
بأحد عرفاً فاشبه نحو الحمام وصورة المسئلة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد أنه لا يدخل مكاناً فيه
زيد أصلاً حنت لتغليظه على نفسه * ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق أنه لا يجتمع مع فلان
في محل ثم أنه دخل محل وجاء المحلوف عليه بعدم ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحنت لانه صدق عليه
انه اجتمع معه في المحل أم لا والجواب أن الظاهر عدم الحنت لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه
عش (قوله وفي نظيره من السلام) أى وكان بحيث يسمعه وان لم يسمعه بالفعل أو كان به جنون بشرط
أن يكون بحيث يعلم الكلام شرح م (قوله ولو في الصلاة) بان سلم على المؤمنين وفيهم زيد حل
ومحل الحنت اذا قصد السلام عليهم أما اذا قصد الفصل أو أطاق فلا يحنت (قوله بان الدخول لا يتبعض)
بدليل أنك لا تقول دخلت عليكم إلا زيدا عميرة سم

(فصل في الحلف على كل أو شرب) أى وما ينبغ ذلك كالحلف لا يكلم ذا الصبي عش (قوله
برؤس نعم) أى ثلاث لأنها أقل الجمع بخلاف ما اذا حلف لا يأكل رؤس فإنها للجنس فيحنت بواحدة
لا يبيعضها نظر للجنس ونظير هذه المسئلة ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء فيحنت بواحدة بخلاف نساء
فلا يحنت إلا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه لا يتزوج نساء أو النساء فهو للجمع فيهما فلا يحنت
إلا بالثلاث لان العصمة محقة وقد شكك في زوالها بالجنس فلا تزول الا يقين ويأتى هذا التفصيل في
الرؤس فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحنت إلا بالثلاث
فيهما زى (قوله لا اعتياد يبيعها مفردة) أى في كل ناحية هكذا يدل كلامهم وفي حنته رؤس الأبل
بمصر نظراً لأنها لا يتعارف يبيعها فيها حل (قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ) المعتمد انه لا يتقيد
بذلك بل لو كان من غيرها كان كذلك فتبيعت في محل حنت الحالف مطلقاً كرؤس النعم حل
وتقله سم عن الروضة (قوله مفردة) أى عن أبدانها زى (قوله على الأقوى في الروضة) معتمد
(قوله بيضا) هو اسم جنس جنى ليس مدلوله الماشية من حيث هي بل الافراد وأقلها ثلاثة حل ولو

(ف) يحنت (بفارق بائض) أي مامن شأنه أن يفارقه (حيا) ويؤكل بيضه منفردا (كدجاج ونعام) وان فارقته بعد موته بخلاف غيره كبيض سمك وهو بطارخه لأنه إما يفارقه ميتا بشق بطنه وكبيض جراد لأنه

(٣٢٧)

لا يؤكل منفردا (أو) حلف

لا يأكل (لحاف) يحنت

(بلحم مأكول) كنم

وخيل وطير ووحش

مأكولين فيحنت بالأكول

من مذكاة (ولو لحم رأس

واسان لا) لحم (سمك

وجراد) لأنه لا يفهم من

الطلاق اللحم عرفا فعلم أنه

لا يتناول غير اللحم

ككشر وكبد وطحال

وقلب رئة (ويتناول)

أي اللحم (شحم ظهر

وجنب) لأنه لحم سمين

ولهذا يحمر عند الهزال

(لا) شحم (بطن وعين)

لأنه يخالف اللحم في الاسم

والصفة (والشحم عكسه)

فلا يتناول شحم ظهر وجنب

ويتناول شحم بطن وعين

وذكر الجراد مع عدم

تناول اللحم شحم العين

والشحم شحم الجنب

ومع تناول الشحم شحم

البطن والعين من زيادتي

(والآلية والسنام) بفتح

أو لهما (ليس) أي كل

منهما (شحم ولا لحاف)

لخالقته لكل منهما في

الاسم والصفة (ولا) يتناول

(أحدهما الآخر) لذلك

ولا يحنت من حلف لا يأكل

أحدهما الآخر (والدسم

وهو الودك) يتناولهما

حاف ليا كان مما في كفه وكان حلف لا يأكل بيضا وكان في كفه بيض جعل في ناطف وهو حلاوة تنعقد بيضا وهو كله بر لأنه يصدق عليه أنه لم يأكل بيضا وقد أكل مما في كفه زى وقد يقال لا يحتاج لهذا لأنه لا يحنت إلا بأكل ثلاث بيضات فإذا أكل مما في كفه بيضة لا يحنت قياسا على الرأس وهذه الحيلة لا يحتاج إليها إلا إذا قل لا يأكل كل شي من البيض تأمل (قوله بفارق بائض) وإن لم يكن مأكولا للحم فيحل أكله مطلقا اتفاقا حيث لم يكن من ذوات السموم زى وحل أمه وقيحرم أكله وإن كان طاهرا لأن البيوض كلها طاهرة كافي قل على الجلال قال سئل ثم لافرق في الحنت بين أكله وحده أو مع غيره إذا ظهر فيه اه والبيض كله بالاضداد لا يبيض النمل فبالغاء المسألة زى (قوله أي مامن شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متصلب خرج بعد الموت كما سيأتي شرح م وما وافقه على البيض أي بيض من شأنه أن يفارقه أي البائض حيا وهو حال من الهاء في يفارقه الرجعة للبائض وهذا بالنظر لتركيب الشرح مع المتن أما بالنظر لتركيب المتن في حد ذاته فقوله حيا حال من البائض وقوله ويؤكل بيضه منفردا في مقام الاضمار يوقع في اللبس وصوابه الفهم فكان عليه أن يقول ويؤكل منفردا كافي شرح م ويجب أن يظهر له دفع توهم عود الضمير للبائض (قوله وهو بطارخه) لأن بيضه يصير بطارخ بعد موته فإذا مكث في البحر صار البيض سمكا صغيرا (قوله فيحنت بلحم مأكول) أي ولوا كله نيا عميرة وقوله بالأكول من مذكاة أي لا بالأكل من الميتة ولو كان مضطرا كما قاله م لأن اللحم إنما ينصرف إلى المأكول شرعا سم وهذا كله عند الإطلاق فإن نوى شيئا حل عليه شرح م وقوله ولو لحم رأس ولسان أي لحم لسان والاضافة بيانية م والغاية للردأي وخذ وأكارع لصدق اسم اللحم على ذلك كله شرح م (قوله لا لحم سمك) ولو تغير الصورة المشهورة وإن بيع مقطعا كبره عميرة أي لأنه لا يسمى في العرف لحما وإن كان يسمى به لغة كما في القرآن في قوله وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا كما لا يحنت بحلوسه في الشمس من حلف لا يجلس في سراج وإن سماها الله تعالى سراجا ومن حلف لا يجلس على بساط يجلسه على الأرض وإن سماها الله تعالى بساطا شرح م (قوله لا يتناول غير اللحم) ولا يحنت بفانصة الدجاج قطعها ولا يجلد إلا أن رقبته يثقل غالب على الأوجه زى (قوله شحم ظهر وجنب) قال المحلى وهو الأبيض الذي يخالطه الأجر قال شيخنا أما ما لا يخالطه فلا حنت به قطعاً سم وقيل لا يتناول اللحم الشحم لقوله تعالى سمناعليهم شحمهم ما الخ فسماء شحمها شرح م (قوله لا شحم بطن) مما على المصارين وغيرها عميرة سم (فائدة) حلف لا يأكل كل طيبخا لا يحنت إلا بما فيه ودك أوزيت أو سمن متن الروض ع ش على م (قوله لأنه يخالف اللحم الخ) فديقال فيما قبله أنه يخالف في الاسم والصفة حل وأجيب بأنه يميل إلى اللحم بدليل أنه يحمر عند الهزال (قوله وهو الودك) هو اسم لجميع الأدهان سواء كانت من ذي روح أم لا ويشمل اللحم السمين ع ش أي إذا كان فيه دهنية (قوله ويتناول شحم نحو ظهر) استشكل شمول الدسم له مع أنه لحم وهو لا يدخل في الدسم وأجيب بأنه لما صار سميئاً صار يطلق عليه اسم الدسم وإن لم يطلق الدسم على كل لحم من ل وشرح م (قوله ودهنا) أي خاصا والافاللية دهن والمراد دهن الحيوان أمادهن بحوسم سم ولوز فلا يتناوله على ما قاله البغوي واعتمده زى لكن قال سم الأقرب خلافه وعزاه لم وهو كذلك

أي الآلية والسنام (و) يتناول (شحم نحو ظهر) كبطن وجنب (ودهنا) مأكولا فيحنت بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دهما وقول نحو ظهر أعظم من قوله ظهر وبطن (و) يتناول (لحم بقري جاموسا

وبقر وحش) فيحنت بأكل أحدهما (٣٢٨) من حلف لا يأكل لحم قروذ كز بقر الوحش من ز يادق (و) يتناول

في شرحه (قوله وبقر وحش) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحنت لان المعهود ركوب الحمار الا على بخلاف الاكل واستوجه حجج ومم أن الضأن لا يتناول المعز ولا عكسه وان اتحد اجنبا لان اسم أحدهما لا يطلق على الآخر لغة ولا عرفا وان شملهما اسم الغنم المقتضى اتحاد جنسهما من (قوله فيحنت بأكل أحدهما الخ) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم الجاموس لا يحنت بأكل لحم البقر حل وأما الدفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن حيوان ويض ولومن سمك فيتجه حمله على ذلك ولا يتناول ميتة سمكا ولا جرادا ولا دم كبد او لا طحالا شرح م (قوله كل خبز) وان لم يؤكل اختيارا ع ش ويتناول الكنافة والسنبوسك المخبوز والبقلاوة لانهما خبز أولي م بخلاف ما اذا قيلت أولا فالضابط أن الخبز يتناول كل ما خبز وان قلى بعد وحدث له اسم بخصه دون ما قلى أولا فلا يتناول المقل كالأزلية والقطائف من وقلى على الجلال (قوله وباقلا) قال في المختار الباقلا اذا شدت قصرت واذا خفت مدت ع ش على م (قوله عن واو اياه) لان اصله ذروا وذري (قوله وحش) ويشمل البقسماط والرقاق دون البسيس وهو أن يلت نحو دقيق أو سويق بنحو سمن م و حجج (قوله وان ثرده) نعم لو صار في المرقعة كالحق بفتح الحاء وتشديد الواو فتجسأه أي شربه لم يحنت كالمودق الخبز اليابس وسفه لانه استحدثت اسما آخر فلم يأكل خبزا شرح م والروض والمراد أنه اختلطت اجزأه بعضها ببعض بحيث صار كالسمن بالعصيدة أو نحوها مما يتناول بالاصابع أو المعلقة بخلاف ما اذا بقيت صورة الفتية لقضاء تميز بعضها عن بعض في تناول ع ش على م (قوله أولي يكن معهودا ببلده) بحث سم عدم الحنت اذا أكل شيأ من ذلك على ظن أن الخبز لا يتناولها أخذ مما صرف في الطلاق رشيدى (قوله لظهور اللغة فيه) فيه ان الايمان مبنية على العرف ثم رأيت م في شرحه قال لو كان سبب عدم نظرهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس والبيض أنه هنالم يطرد لا اختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذينك (قوله سواء ابتلعه الخ) هذا في حلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا يحنت الا بالبلغ المسبوق بالاضغ لان الطلاق محمول على اللغة أي فيحمل اللفظ فيه على حقيقة فلو حلف بالطلاق لا يأكل الحشيش وبلعه لا يحنت والايمان محمولة على العرف فيحمل اللفظ فيها على مقتضاء المتعارف ولو المجزئ حل والعرف بعد البالغ آ كلا ولهذا يقال فلان يأكل الحشيش والبرش مع أنه يبلعه ما ابتداء زى (قوله تشمل الادم) ينبغي أن يكون المراد به ما يتأدم به من الفا كهة لا مطلق الادم حل (قوله والخلوا) هي كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حلوا ليس في جذه حامض كدبس وقانيذ لا عنب واجاص ورماني أما السكر والعسل أي كل منهما على انفراد فليس يحلوان الحلاوا خاصة بالمعمولة من حلوا كما في شرح م وس ل وقوله خاصة بالمعمولة من حلوا أي على الوجه الذي تسمى به حلوا بأن عقدت على النار أما النشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوا فينبغي ان لا يحنت به من حلف لا يأكل كاهابل ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بد في الحلوا من تركبها من جنسين فأكثر ع ش على م (قوله مع الفرق بين البابين) وهو ضيق باب الربا والايمان مبنية على العرف والبيوع مبنية على اللغة (قوله ورماني) يرد عليه قوله تعالى فيهما فا كهة ونخل ورماني لاقتضاء العطف المتغايرة وأجيب بأن العطف في الآية من عطف الخاص على العام (قوله ويقال فيه الخ) أي فائتاته ثلاث (قوله ولميونا) أي غير ملح وكذا تناول الفا كهة كبدا ونارنج غير ملح أيضا كافي م (قوله أما احلا) أي ولو أدنى حلاوة

(الخبز كل خبز ولومن أرز) بفتح الهمزة مضمم الراء وتشديد الزاي على الاشهر (وباقلا) بتشديد اللام مع القصير على الاشهر (وذرة) بذال معجمة والهاء عوض عن واو اياه (وحش) بكسر الحاء وفتح الميم وكسرها فيحنت بأكل أحدهما من حلف لا يأكل خبزا (وان ثرده) بمثابة أولي يكن معهودا ببلده لظهور اللغة فيه وهذا فارق ماصر من اعتبار العرف سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه (و) يتناول (الطعام قوتا وفا كهة) لوقوع اسمه عليهما والفا كهة تشمل الادم والخلوا كما صرف في الربا وتقدم ثم أن الطعام يتناول الدواء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين (و) تناول (الفا كهة وطبا وعنب اورمانا وترجا) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم ويقال فيه اترنج بالنون وترج (ورطبا ويابسا) كتمر وزبيب (ولميونا ونبذا) بفتح النون وسكون الواو وكسرها (وبطيخا وب فستق) بضم الفوقية وفتحها (و) لب (غيره) كلب بندق (لاقتاء) بكسر القاف

أكثر من فتحها وبثلثة مع المد (وخيار او باذنجانا) بكسر المعجمة (وجزرا) بفتح الجيم وكسرها فليست من الفا كهة وكذا البلح والحصرم كاذ كره المتولى لكن محله في البلح في غير الذي حلا أما ما حلا فظاهر أنه من الفا كهة (و) لا يتناول

(التمر) بثلاثة (بابساو) لا (البطيخ والتمر) بمثناة (والجوز هنديا) والهندي من البطيخ الاخضر واستشكل (و) لا (الرطب تمر او بسرا) و بلحا (و) لا (العنب زيدا وحصر ما وعكوسها) لاختلافها اسما وصفة فلا يحث بأكل التمر من حلف لا يأكل رطبا والعكس وكذا الباقي ولو حلف لا يأكل العنب أو الرمان لم يحث بشرب عصيره ولا بدسه ولا بامتصاصه ورمى ثقله لانه لا يسمى أكلا (قائدة) وأول التمر طامع ثم خلال بفتح المجمة ثم بلغ ثم بسر ثم رطب ثم تمر (ولو قال) في حلقه مشيرا لبر (لا آكل) (٣٢٩) ذا البر حث به على هيئته ولو لم يطبونا

لا على غيرها) كطحيته وسويقه وعينه وخبره لزوال اسمه (أو) قال فيه مشيرا له لا آكل (ذا) (في) يحث (بالجميع) عملا بالاشارة (أو) قال مشيرا لرطب لا آكل (ذا الرطب) فأكله تمر أو لصبي أو عبد (لا) كالم ذا الصبي أو ذا العبد فكلمه كاملا) بالبلوغ أو الحصرية (لم يحث) لزوال الاسم وذو حكم العبد من زبادتي وتعبيري بالكامل في الصبي أو من تعبيرة بالشيخ (أو) قال مشيرا بالبقرة أو شجرة (لا) آكل من ذي البقرة أو من ذي الشجرة حث بما يؤكل منهما) من لحم وغيره في الاولى ومن تمر وجار في الثانية (لا بولد ولبن) في الاولى (ونحو ورق) كطرف غصن في الثانية عملا بالعرف وتعبيري بما يؤكل أعم من تعبيرة بلحم وتمر (أو) قال في حلقه (لا آكل سويقا) فسفه أو تناوله بآلة) هو أعم من قوله بأصبع (أو)

حل (قوله والهندي من البطيخ الاخضر) أي فلا يحث الا بالاصفر والمعتمد عند شيخنا خلافا للشارح كحج انه لا يحث الا بالاصفر دون الاصفر لان العرف الطاري يقدم على العرف القديم وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق حل أي فكلام الشارح مبني على العرف القديم وهو ان البطيخ خاص بالاصفر والعرف الطاري اختصاصه بالاخضر وهو المعول عليه (قوله من البطيخ) وأما هندي من التمر فهو التمر الهندي المشهور والجوز الهندي هو الجوز الكبير الذي يؤكل للدواء وغيره هو الجوز الذي يؤكل في نحو العيد (قوله واستشكل) أي عدم تناول البطيخ بالاخضر وعدم الحث في الديار المصرية والشامية فان اطلاق البطيخ عندهم على الاخضر أكثر وأشهر فينبغي الحث به كما جرى عليه البلقي والاذري وغيرهما س ل وزى (قوله ولا بامتصاصه) وكذا لو حلف لا يأكل القصب لا يحث بمصه ورمى ثقله حل وزى وهو بضم التاء المثلثة (قوله لانه لا يسمى أكلا) لعدم تقدم المضغ حل (قوله فائدة أول التمر الخ) فائدة هذه الفائدة الاشارة الى الترتيب في المذكورات بحيث لو حلف لا يأكل أحدهما لا يحث بالآخر (قوله طلع) الطلع ما كان قبل ظهوره من أكمامه والخلاء بعد بزوره منها والبلح في حال خضرته والبسر اذا كان أحمر أو أصفر فاذا حلف لا يأكل شيئا من هذه الاشياء لا يحث بأكل الباقي (قوله لا آكل ذا البر) لو أخرا اسم الاشارة فهو كالموافق صر على الاشارة س ل أي فيحث بالجميع (قائدة) وقع السؤال عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل كل من هذه الزرعة مشيرا الى غيط قح من اقمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم انه نقي أرضه في عام آخر من قح تلك الزرعة المذكورة وأكل منها فهل يحث أو لا والجواب عنه أن الظاهر عدم الحث لزوال الاسم والصورة اه ع ش على مر (قوله أولا) كالم ذا الصبي الخ) هذا زائد على الترجمة ولا يمد معينا (قوله من ذي البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور وكذا اذا حلف لا يأكل دجاجة يحث بأكل الديك بجعل التاء للوحدة كما قاله ع ش (قوله ونحو ورق) أي اذا لم يكن مأكولا والا كورق العنب فيحث بما كاه كافي زى (قوله سويقا) يطلق السويقي على دقيق الشعير المقلوع وعلى دقيق الحنطة المقلية عن (قوله أولينا) عبارة أصله مع شرح مر أو حلف لا يأكل لبنا حث بجميع أنواعه من مأكول ولو صيدا حتى نحو الزبدان ظهر فيه نحو جبن ومصل اه وقوله من مأكول أي من لبن مأكول أي لبن يحل أكله فيشمل لبن الظباء والارنب وينت عرس ولبن الآدميات لان الجميع مأكول وهذا ان جعل قوله مأكول صفة للبن المقدر فان جعل صفة للحيوان خرج لبن الآدميات ودخل لبن من عداها من جميع الماء كولات والا قرب هو الاول لان الصورة النادرة تدخل عند الاطلاق ولا نظر لكون المتعارف عندهم ان اللبن الماء كقول هو لبن الانعام كما تقدم من أن الخبز يشمل كل مخبوز وان لم يتعارفوا منه الا نحو خبز البرقان قال أردت بالابن ما يشمل السمن والجبن حث بهما لانه أصل لهما اه ع ش على مر ملخصا (قوله ظاهرة) أي بالبصر شوري

درس

(٤٢ - مجرى) - رابع (لا آكل) (ماتعا) أولينا) فأكله نجبر حث لان ذلك يعدأ كلا (لان شربه) أي السويقي في ماتع أو الماتع أو اللبن فلا يحث لانه لم يأكله (أو) قال (لا أشربه) أي السويقي أو الماتع (فبالعكس) أي يحث في الثانية دون الاولى فيهما (أو) قال (لا آكل سمنافا) كاه) ولو ذائبا (نجبر أو في عصيدة وعينه ظاهرة حث) لانه متميز في الحسن وقد أكل الحلو ف عليه وزادة بخلاف ما اذا شربه ذائبا كعالم وما اذا لم تظهر عينه لاستهلاكه

﴿فصل في مسائل مشورة﴾ سميت مشورة لانها لم تجتمع في باب واحد في كلام غيره وجلة اصولها
الذ كورة في هذا الفصل أحد عشر (قوله لجواز أن تكون الخ) ولان الاصل براءة ذمته من الكفارة
والورع أن يكفر فان أكل الكل حنت لكن من آخر جزء أكله فتعند في حلف بطلاق من حيث دلالة
التيقن شرح مر (قوله أولاً) كل ذي الرمانة ﴿قائمة﴾ نقل عن ابن عباس أن في كل رمانة حبة
من رمان الجنة ونقل الدميري أنه اذا عدت الشرفات التي على حلق الرمانة فان كانت زوجا فعد دحب
الرمانة زوج وعد درمان الشجرة زوج أو فردا فهم فرد قل على الجلال (قوله لم يبرأ بالجميع) فان
أحالت العادة أكله تعذر البر ويقتضي أن يقال ان حلف عالما بحالة العادة له كأن انصب الكوز في بحر
وحلف لبشرين ما انصب من الكوز في البحر حنت حالاً لانه حلف على مستحيل وإن طرأ تعذره كأن
حلف لبشرين ما في هذا الكوز فانصب بعد حلقه فان كان بفعله أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه
حنث حالاً لتفويته البر باختياره وان انصب بفعله ولم يقصر فان تمكن من شره قبل ولم يفعل حنت
أيضاً ولا لعذره اه ع ش على مر (قوله لا احتمال الخ) علة لمخدوف تقديره فلا يبرأ اذا ترك واحدة
أو بعضها (قوله هو المحلوف عليه) أي ان كان المتروك ثمرة وقوله أو بعضه أي ان كان المتروك بعض ثمرة
(قوله أولاً) لا يلبس ذين لم يحنت بأحدهما) أولاً يلبس هذا الثوب فسل منه خيطاً لم يحنت كما في مر أي من
منسوجه لا بمن خياطته قال ع ش عليه أي خيط قدر اصبع مثلاً طويلاً لا عرضاً ومثله لا أرندي بهذا
الثوب أولاً أنعم من هذه العمامة أولاً ألف هذا الشاش اه وفارق ما ذكره لأساساً كنتك في هذه الدار
فانهدم بعضها وسا كنه في الباقي بان المداير هنا على صدق المساء كنه ولو في خر من الدار ونم على لبس
الجميع ولم يوجد ولو حلف لا يركب هذا الجار أو السفينة فقطع منه جزء وقطع منها لوح مثلاً ثم ركب ذلك
حنث شرح مر ومثله لا أنام أولاً اجلس على هذه الطراحة فسل منها خيطاً وانام أو جلس فيحنث لانه
يصدق عليه أنه نائم أو جالس عليها بعد سسل الخيط منها وكذا لو فرش عليها ملاء وانام عليها الجريان
العرف بذلك كما في ع ش (قوله لانه يمينان) عبارة شرح مر لانهم يمينان حتى لو حنت في
أحدهما بقيت اليمين منعقدة على الآخر فان وجد وجبت كفارة أخرى لان العطف مع تكرار لا يقتضي
ذلك فان أسقطاً كان قال لا آكل هذا وهذا أولاً كل هذا وهذا أو اللحم والعنب تعلق الحنت في الاولى
والبر في الثانية بهما اه (قوله بعد تمكنه) راجع للسنتين (قوله أو أتلفه قبله) أي أو أتلفه غيره وتمكن من
دفعه ولم يدفعه مر سم (قوله أي قبل تمكنه) أي وهو مختار إذا كرر اليمين س ل (قوله حنت من
الغد بعد مضي زمن تمكنه) هذا اليقد محتاج اليه في المسائل الثلاث في الاوليين لو كان يتمكن في الغد
حصل أول النهار والتلف والموت حصل آخره فلا يخال بحكم الحنت من وقت التلف أو الموت بل يحكم به
من أول النهار بعد مضي زمن يتمكن وفي الثالثة لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنت وقت التلف
بل يؤخر الحكم به الى أن يمضي من الغد زمن يتمكن فيه من الفعل وان كان الاتلاف من الغد قبل
التمكن فلا يحكم بالحنت وقت الاتلاف بل بعد مضي زمن يتمكن فيه من الفعل لو حصل اه (قوله أو
أتلفه غيره) أي ولم يقصر في دفعه عنه شو برى (قوله أعم من اعتباره فيه) أي لصدقه بما لو أتلفه
في الغد قبل التمكن وكلام الاصل لا يصدق بهذا (قوله عند رأس الهلال) أي أوله فلو حذف لفظة
رأس بر يدفعه قبل مضي ثلاث ليال من الشهر الجديد ع ش على مر (قوله فليقض عند غروب)
أي عقب الغروب المذ كور ولو شك في الهلال فأخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم
يحنت كالمكره وانحلت اليمين س ل قال ع ش على مر ولو وجد الغريم مسافراً آخر الشهر كلف
السفر اليه حيث قدر على ذلك بلا مشقة كما نقل بالدرس عن فتاوى الشارح اه ولو حلف لا قضيتك

لو (حلف لا يأت كل ذي
الثمرة فاختلفت بتمراً كله
الابعض ثمرة لم يحنت)
لجواز أن تكون هي
المحلوف عليها ولفظ بعض
من زيادتي (أولاً) كلها
فاختلفت أو) ليا كان
(ذو الرمانة لم يبرأ بالجميع)
لا احتمال أن يكون المتروك
هو المحلوف عليه أو بعضه
في الاولى وتعلق اليمين
بالجميع في الثانية (أولاً) يلبس
ذين لم يحنت بأحدهما
لان الحلف عليهما (اولاً)
يلبس (ذاو لا اذا حنت به)
أي بأحدهما لانه يمينان
(أولاً) كل ذي الطعام
(غدا فتلف) بنفسه أو
باتلاف (أومات) الخالف
(في غد بعد تمكنه) من
أكله (أو أتلفه قبله) أي
قبل تمكنه (حنث) من الغد
بعد مضي زمن تمكنه لانه
تمكن من البر في الاوليين
وفوت البر باختياره في
الثالثة بخلاف ما لو تاف أو
مات هو أو أتلفه غيره قبل
التمكن فلا يحنت كالمكره
واعتباري في الاتلاف
قبلية التمكن أعم من
اعتباره فيه قبلية الغد (أو
ليقضين حقه عند رأس
الهلال) أو معه أو أول
الشهر (فليقض عند
غروب) شمس (آخر
الشهر فان خالف)

بأن قدم أو آخر (مع تمكنه) من القضاء فيه (حت) فيدبني أن يعد المال ويرصد (٣٣١) ذلك الوقت فيقضيه فيه (لأن

شرع في مقدمة القضاء)
كوزن وكيل وعد وحمل
ميزان (حيث فتأخر)
القضاء لكثرة فلا بحث
للعذر وتعييرى بمقاسة
القضاء أعم من تعيره
بالكيل (أولا يتكلم لم
يبحث بما لا يبطل الصلاة)
كذ كر ودعاء غير محرم
لا خطاب فيهما وقراءة
قرآن وشئ من التوراة أو
الانجيل لأن اسم الكلام
عند الإطلاق ينصرف إلى
كلام الآمين في محاوراتهم
وتعييرى بما ذكر أعظم من
تعبيره بالتسبيح وقراءة
القرآن (أولا يكلمه فلم
عليه) ولو من صلاة (حت)
لأن السلام عليه نوع من
الكلام (لأن كاتبة أو
راسله أو أشار إليه) يبدأ
غيرها (أو أفهمه بقراءة
آية مراده ونواها) فلا
يبحث به اقتصارا بالكلام
على حقيقةه وقال تعالى
فلنأكل اليوم انسبا
فأشارت إليه فان لم ينوفى
الاخيرة قراءة حت لأنه
كلا ودخل في الإشارة إشارة
الاخرى فلا يبحث بها وإنما
نزلت اشارته منزلة النطق
في العقود والفسوخ
للضرورة (أو) حلف
(لأمال له حت بكل مال

حقك ساعة يبيع لكذا فباعه مع غيبة رب الدين حت وان أرسله إليه حال تقويته البر باختياره لبيعه
ذلك مع غيبته المستحق شرح م (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم آخذ منك اليوم
فامرأتى طالق وقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فامرأتى طالق فالطريق ان يأخذ من صاحب الحق
جبرا فلا يحنثان قاله صاحب الكافي اه م اه شويرى (قوله بأن قدم الخ) أى ان لم يكن نوى
أه لا يأتى رأس الهلال الا وقد خرج من حقه ويقبل منه ارادة ذلك من ومحل قبوله لمانته
بالنسبة لليمين وأما بالنسبة للإطلاق والعتاق فلا يقبل منه ظاهرا ولكنه يدين سم (قوله أو آخر)
عبارة م أومضى بعد الغروب قدر امكانه العادى ولم يقض حت لتقويته البر باختياره (قوله
فينبى) أى وجوب ان يعد المال بضم أوله من الاعداد أى بحمله ويحضره وعبارة سم قوله فينبى
ان يعد المال أى الأولى ذلك كما قاله طب ويدلله قوله لان شرع الخ حتى لو لم يشرع فى شئ من
احضار المال ومقدمات القضاء الا عند الغروب لم يحنث (قوله وحمل ميزان) أى احضاره اه
(قوله فلا يحنث) لانه أخذ في القضاء عند مية أه أى وقته والاوجه كما بحثه الاذرى اعتبار تواصل
نحو الكيل في بحث بتخل فترات تمنع تواصله بلا عذر نعم لو حل حقه اليمن من الغروب ولم يصل منزله الا
بعد ليلة لم يحنث كما لا يحنث بالتأخير لشكه في الهلال شرح م (قوله بما لا يبطل الصلاة) فلا يحنث بحرف
غيره فهم سم قال م فى شرحه بخلاف غيره ان أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما
هو قياس نظائره اه ويحنث اذا فتح على المولى بقصد الفتح فقط أو أطلق ولا يحنث اذا قصد التلاوة
فقط أو مع الفتح سم (قوله لا خطاب فيهما) أى لتبرأته ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أى ولو
كان جنبا م (قوله وشئ من التوراة والانجيل) المعتمد أن قراءة شئ منهما تبطل الصلاة لانها منسوخة
الحكم والتلاوة خلافا للشارح ع ش أى وان كان لا يحنث بذلك فالضعف بالنسبة لجعله مثالا لما
لا يبطل الصلاة وان كان الحكم وهو عدم الحنث مسلما قال كلام فى مقامين قاله ع ش على م بشئ
مالو قرأهما كلاهما في بحث لتحقق أنه أتى بما هو مبدل قال حج بل لو قيل ان أكثرهما ككلمة مال
يبعد اه وقال الزركشى لو قرأ شيئا من التوراة الآن لم يحنث لاننا شك فى ان الذى قرأه مبدل أو غير
مبدل نقله سم وأقره (قوله ولو من صلاة) أى ان قصده قال م فلا حنث بسلامه منها اذا لم يقصده
بأن قصد التحلل أو أطلق فان قصده بسلامه حت اه (قوله حت) أى ان أسمع أو كان بحيث
يسمعه لكن منع منه عارض ويشترط فهمه لما سمعه ولو بوجه اه شرح م ملخصا (قوله
ونواها) ظاهرها واحد مع الاعلام وبه صرح زى نقلا عن حج وم ع ش (قوله على
حقيقته) أى الشرعية وهي لا تتناول ماذكر والا حقيقته اللغوية تتناول ماذكر (قوله لانه كله)
أى لقصده الافهام وحده وكذا أطلق زى أى لان القرآن مع وجود الصارف لا يكون قرآنا الا
بالقصد ع ش (قوله بكل مال) ولو ثياب يدينه على المعتمد اه حل (قوله وان قل) أى اذا
كان متمولا م ع ش وفى مال غائب وضال ومغصوب وانقطع خبره وجهان أحدهما حنثه بذلك
لثبوته فى الذمة ولا نظر لعدم تمكنه من أخذه وبه جزم فى الانوار ومثل ذلك المسروق اه م والتعليل
قاصرا على المغصوب ولان الاصل بقاء الاولين (قوله ولو مؤجلا) ولو على معسر جاحدا لا يثبت عليه
البلقينى الا ان مات لانه صار فى حكم العدم وهذا ضعيف فيبحث وان مات ولا تركه لانه لا يثبت عليه
مال ولثبوته فى الذمة زى (قوله لا بمكاتب) أى كتابة صحيحة ع ش (قوله ولا بالدين الذى عليه

وان قل حتى يدينه) ومستولونه (ودينه ولو مؤجلا) لصدق اسمه بذلك (لا بمكاتب) لانه كالحارج عن ملكه ولا بالدين
الذى عليه

السيد لتعليقهم بأن الدين نجب فيه الركاذولاز كافي هذا الدين لسقوطه بالتجيز ولا بلك منقعة لان المفهوم من اطلاق المال الاعيان (أو ليضربنه بر بما يسمى ضربا لوطما) أي ضرب بالوجه بباطن الراحة (ووكزا) أي دفعا ويقال ضرب باليد مطبقة لان كلاهما ضرب بخلاف ما لا يسمى ضربا كعض وخنق بكسر النون وقرص ووضع سوط عليه وتنف شعر (ولا يشترط) فيه (ايلام) لانه يقال ضربه فلم يؤلمه ويخالف الحد والتعزير (٣٣٢) لان المقصود منهما الزجر (الا أن يصفه) أي الضرب (بنحو شديد)

كبحر فيشترط فيه ايلام ونحو من زيادتي (أو) ليضربنه مائة سوط أو خشبة فضر به ضربة بمائة مشدودة) من السياط في الاولى أو من الخشب في الثانية (أو) ضربه ضربة (في الثانية بشكل عليه مائة غصن روان شك في اصابة الكل) عملا بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حد الزمان الاعتبار فيه الايلام بالكل ولم يتحقق وهنا الاسم وقد وجد وفيما لو حلف ليفعل كذا اليوم الا أن يشاء زيد فلم يفعله ومات زيد ولم تعلم مشيئته حيث يحث لان الضرب سبب ظاهر في الانكاس والمشيئة لا اشارة عليها والاصل عدمها والشك هنا مستعمل في حقيقته وهو استواء الطرفين فلوترجع عدم اصابة الكل فتتضي كلام الاصحاب كافي المهمات عدم البروتقيدي العشكال بالثانية من زيادتي فخرج به الاولى فلا يبر به فيها كما

للسيد) يعني مال الكتابة دليل ما بعده والمعتمد أن مال الكتابة مال فيعذب به كافي م (قوله أي دفعا) وبغير اليد كما يدل عليه كلام اللغويين س ل ومنه قوله تعالى فوكر موسى ففضى عليه وعبرة المختار وكزه ضربه ودفعه وقيل ضربه بجمع يده على ذقنه وبابه وعد ع ش على م (قوله وخنق) في المختار الخنق بكسر النون مصدر خنقه يخنقه بالضم خنقا بالكسر وقد يسكن النون كافي المصباح وقوله مصدر أي سماعي والقياس سكونها لانه من باب قتل (قوله ولا يشترط فيه ايلام) أي بالفعل أما بالقوة فلا بد منه زي فلا ينافي ما في الطلاق من اشتراط الايلام لانه محمول على كونه بالقوة شرح م قال الرشيدى الظاهر أن المراد بالقوة أن يكون شديد في نفسه لكن منع من الايلام مانع اذا الضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم بالفعل ولا بالقوة (قوله الا أن يصفه الخ) أي أو ينوي ذلك شرح م (قوله فيشترط فيه ايلام) ولو حلف ليضربنه علقه فهل العبرة بحال الخالف أو المحلوف عليه أو العرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناها على العرف ع ش على م (قوله أو خشبة) من الخشب الاقلام ونحوها من أعواد الخشب والجريد واطلاق الخشب عليها أولى من اطلاقه على الشماريج ع ش على م (قوله بشكل) وهو الضغث في الآية أي في قوله تعالى وخذي يدك ضغثا أي عرجونا (قوله وان شك) المراد به مطلق التردد ع ش فيشمل ظن عدم اصابة الكل فيبر على المعتمد كافي م خلافا للشارح فيما يأتي (قوله وخالف نظيره في حد الزنا) أي حيث لا يكفي ما ذكر مع الشك في اصابة الكل (قوله لان المعبر فيه الايلام) عبارة هناك وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها الايلام بأنها مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضربا بالحدود مبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالايلام (قوله وفيما لو حلف) عبارة م وفارق ما لو مات المعلق بمشيئته وشك في صدور هامة فانه كتدقيق عدم بان الضرب سبب الخ (قوله لان الضرب سبب ظاهر) فان قلت كيف علمتم ظهوره مع ان فرض المسئلة في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يحتمل ظهوره على انه باعتبار ما من شأنه فلا تنافي خلافا لمن ظنه حج زي (قوله في الانكاس) أي والانكاس اشارة على اصابة الكل ولو بواسطة فاندفع ما يقال ان الكلام في الاصابة لا في الانكاس (قوله عدم البر) المعتمد انه لا فرق لان الاصل براءة الذمة من الكفارة والاحالة على السبب الظاهر زي (قوله ولا من جنسها) أي والشكال المذكور من جنس الخشب (قوله حتى يستوفي حقه منه) زاد الشارح منه فلا يبر الا باقبض منه وبدونها يصح من الوكيل ومن الاجنبى اذا أدى عنه بر لى سم (قوله ففارقه) أي بما يقطع خيار المجلس س ل (قوله ولو بوقوف) ولو تعوض عنه أو ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه صحة ذلك انجبه عدم حثه لانه جاهل شرح م (قوله أو أبرأه) ويحث بمجرد البراءة وان لم يفارق فهو معطوف على فارق (قوله أو أأحال به الخ) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أأحال به أو عوضه عنه حث لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان أشبهته نعم ان نوى عدم مفارقه له وذمته مشغولة بحقه لم يحث كما لو نوى بالا عطاء والايفاء

براءة

صححه في الروضة كما شرحين لانه ليس بسياط ولا من جنسها وما اقتضاء كلام الاصل من انه يبر به فيها

ضعيف وان زعم الاسنوى انه الصواب (أو) ليضربنه (مائة مرة لم يبر بهذا) المذكور من المائة المشدودا ومن العشكال لانه لم يضر به الامرة (أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه) منه (ففارقه) عت رادا كرايين (ولو بوقوف) بان كائما مشيين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفس) بأن فارقه بسبب ظهور فاسه الى أن يوسر (أو أبرأه) من الخ (أو أأحال) به على غيره وهذه من زيادتي (أو أأحال)

به على غريم غريمه (حنث) في المسائل الأربع لوجود المقارقة في الأولى بأنواعها وتفويتها البر باختياره في الثانية لعدم الاستيفاء الحقيقي في الأخيرتين نعم إن فارقته في مسألة الفلاس بأمر الحاكم لم يحث كالمكره (٣٣٣) (لأن فارقته غريمه) وإن أدن له

أو تمكن من اتباعه لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلا يحث بفعل غيره (وإن استوفى حقه وفارقته ووجده غير جنس حقه) كغشوش أو بحاس (وجهله أو) وجده (رديثالم يحث) لعذره في الأولى ولأن الرداءة لا تمنع الاستيفاء في الثانية بخلاف ما إذا كان غير جنسه وعلم به (أو) حلف (لأرى منكر) الرفع إلى القاضي فراه بالرفع إلى قاضي البلد في محل ولايته لا إلى غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بأل حتى لو انزل وتولى غيره بالرفع إلى الثاني (فإن مات وتمكن) من رفعه إليه (فلم يرفع حنث) لتفويته البر باختياره (أو) لأرى منكر) الرفع إلى قاضي بكل قاص في ذلك البلد وغيره (أو إلى القاضي فلان بالرفع إليه ولو معزولا) لتعلق العيّن بعينه (فإن نوى مادام قاضيا وتمكن) من رفعه (فلم يرفع حتى عزل حنث) لما مر فإن لم يتمكن لم يحث لعذره

براءة ذمته من حقه وقيل قوله في ذلك ظاهر أو باطنا شرح م (قوله بأنواعها) وهي المقارقة بالمشي أو بالوقوف أو بالفلاس والثانية مسألة الأبراء حل ولو حلف لا يطلق غريمه حنث باذنه له في المقارقة لا بعدم اتباعه إذا هرب منه وقدر عليه لأن التبادر أنه لا يباشر إطلاقه م (قوله لأن فارقته) بأن كانا جالسين أو واقفين وذهب الغريم م وهذا التصويف فارقته قول المتن ولو بوقوف الشامل لوقوف صاحب الحق لأنه مفروض في المشايين كما قال الشارح فلا منافاة بينهما اه ولا ينافيه مفارقة أحد المتبايعين الآخر في المجلس حيث ينقطع به خيارهما مع تمكنه من اتباعه لأن التفرق متعلق بهما لا هنا ولهذا الوفاقه هنا باذنه لم يحث أيضا نعم لو أراد بالمفارقة ما يشمله حنث شرح م (قوله لا أرى منكر) أي فاعله (قوله إلى قاضي البلد) أي بلد الحلف لا بلد الخالف فيما يظهر نظير ما مر في مسألة الرأس ولو اتحد قاضيهما فرأى المنكر بأحدهما أو بغيرهما فالتجته أنه لا بد من رفعه إليه لأن القصد من هذه العيّن التوصل إلى طريق إزالته شرح م وفي نسخة منه إلى قاضي بلد الخالف لا بلد الحلف قال الرشيدى وهي الموافقة لشرح لروض (قوله بالرفع إلى الثاني) لأن التعريف بأل يعصم ويمنع التخصيص بالوجود حالة الحلف فإن تعدد في البلد تخير وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر خلافا لابن الرفعة إذ رفع المنكر للقاضي منوط بإخباره به لا بوجود إجابة فاعله ومعلوم أن إزالته ممكنة منه ولو رآه بحضوره القاضي فالتجته أنه لا بد من إخباره به لأنه قد يتيقظه بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فإن كان ثم قاض آخر رفعه إليه واللام نكفاه كما هو ظاهر بقوله رفعت إليك نفسك لأن هذا لا يراد عرفا من لأرى منكر) الرفع إلى القاضي شرح م (قوله فإن مات) أي الخالف (قوله حنث) أي قبيل موته والتجته اعتبار كونه منكر باعتقاد الخالف دون غيره وإن الرؤية من الأعمى محمولة على العلم ومن يبصر على رؤية البصر شرح م قال الرشيدى ظاهر قوله باعتقاد الخالف وإن لم يكن منكر) عند القاضي وفيه وقفة إذ لا فائدة في الرفع إليه ويبعد تنزيل العيّن على مثل ذلك اه وكلام م يشمل ما إذا كان غير منكر عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنق فالظاهر أنه لا بد أن يكون منكر) عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون للرفع فائدة (قوله ولو معزولا) وإن كان الرفع إليه لا يفيد شيئا حل (قوله لما مر) وهو تفويته البر باختياره لأن العزل تنقطع الديعومة فإن لم ينو الديعومة بل نوى وهو قاض والحالة ما ذكر أي تمكن من رفعه فلم يرفع لم يبر برفع نفسه بعد عزله لقوات المعنى الذي أفادته الجملة الحالية ويبر بالرفع إليه إذا ولي بعد عزله لوجود المعنى المذكور فهما مستلطان مسألة الديعومة ومسألة الحالية خلافا لمن ظهما مسألة واحدة وحل كلام الأصل على عزل اتصل بالموت حل (قوله فإن لم يتمكن) أي لنحو حبس أو مرض أو تحجب القاضي ولم يتمكن مراسلة ولا مكاتبه اه شرح م أو كان لا يتوصل إليه إلا بدراهم يفرمها له أو لمن يوصله وإن قلت ع ش عليه (قوله وإن نوى وهو قاض) هذا في ملة قول المتن فإن نوى مادام قاضيا حل أي فإن لم ينو هذه الديعومة بل نوى وهو قاض أي نوى هذه الجملة الحالية أي نوى التقييد بفهمها (قوله والرفع على التراخي) فإن مات أحدهما في صورة التمكن قبل أن يتولى تبين الحنث برماوى

فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا (قوله لا فيما وحلف لا ينكح الخ) هذا الاستثناء راجع للشقين على سبيل الف والنشر المشوش فقوله في حنث بقبول وكيله راجع للشق الثاني وقوله لا يقبوله

وإن نوى وهو قاض والحالة ما ذكر لم يبر برفع نفسه إليه بعد عزله ولا يحث لأنه لم يبر برفع نفسه إلى القاضي بأن يخبره به أو يكتب إليه أو يرسل إليه رسولا يخبره به (فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا) لو (حلف لا يفعل كذا) كبيع وشراء وعق (وأطلق حنث بفعله لا بفعل وكيله) لأنه إنما حلف على فعله (لا فيما وحلف لا ينكح

فيحنت بقبول وكيله لا بقبوله هو غيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل وخرج بقولي وأطلق ما لو أراد في الأولى أن لا يفعله هو ولا غيره وفي الثانية أنه لا ينكح لنفسه ولا غيره فيحنت عملاً بنية وقولي وأطلق من زيادتي فيها (ولا يحنت بفاسد) من بيع أو غيره لأن ذلك غالباً في الحلف منزل على الصحيح (الابنسك) فيحنت به وإن كان فاسداً لأنه منعقد يجب المضي فيه وهذا من زيادتي وتعميري في المستثنى (٣٣٤) منه بما ذكر أعظم من تعبيره بما قاله (أولاً يهب حنت بتمليك) منه (نطوع في

حياته) كهدية وعمرى ورقبي وصدقة غير واجبة لأن كلامها هبة فلا يحنت باعارة وضيفة ووقف وهبة بلا قبض وزكاة ونذر وكفارة وهبة ذات ثواب وصية إذا تملك في الثلاثة الأولى ولا تملك تام في الرابعة ولا تطوع في الأربع بعد ها ولا تملك في الحياة في الأخيرة وتعميري بما ذكر أولى مما عبر به (أولاً يتصدق لم يحنت بهبة) ولا هدية لأنهما ليستا صدقة كإمر وهذا حللنا للنبي صلى الله عليه وسلم دون الصدقة ويحنت بالصدقة الواجبة والمندوبة وإيماناً بقرره علم أن مرادهم بالهبة في هذه ما يقابل الصدقة والهبة وفي التي قبلها الهبة المطلقة (أولاً يأكل طعاماً أو من طعام اشتراه زيد حنت بما اشتراه زيد وحده) ولو (أ) أو تولية أو مباحة لأنها أنواع من الشراء (لأن اختلط) ما اشتراه وحده

هو لغيره راجع للشق الأول وقوله لأن الوكيل الخ تعليل لشق الاستثناء كما يفيد شرح م وقوله لا بدله تعليل لقوله محض (قوله فيحنت بقبول وكيله) وكذا لو حلف لا يراجع مطلقته فوكل من راجعها فإنه يحنت خلافاً للبقيني حيث قال بعدم الحنت وهو مبني على رأيه أنه لا يحنت بتزويج الوكيل له من حلف لا يتزوج والفرق بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشئ شرح م وزى (قوله لأن الوكيل الخ) يؤخذ منه أن من حلف لا يزوج موليته من زيد فوكل زيد من يقبل له أن الولي يحنت ولو حلفت المرأة لا تزوج فأذنت لوليها فزوجهما تحنت سواء كان مجبراً أم لا أما إذا زوجها وليها المجبر بغير إذنها فإنها لا تحنت شرح م (قوله في الأولى) مراده بها المستثنى منه لكن التقييد بما ظهر فأنه في شقه الثاني أيضاً هو قوله لا بقبوله هو غيره (قوله فيحنت) أي بفعل الوكيل في الأولى وبفعله هو لغيره في الثانية (قوله ولا يحنت بفاسد) إلا أن حلف لا يبيع يباع فاسداً فأتى بصورته فإنه يحنت على الاعتماد زى ومثله م (قوله منزل) أي في العرف على الصحيح يعني أنه وإن سمي ببيع الكون الاسماء الشرعية نعم الحقائق الفاسدة والصحيحة إلا أن مبني الإيمان على العرف وذلك مبني على أقوى ولذا يقال صوم يوم العيد فاسد فسمى صوماً مع أنه فاسد شياً خائفاً زى (قوله وإن كان فاسداً) لو ابتداءً بان أحرم بعمره وأفسدها ثم أدخل عليها الحج لأنه كصحيحة لا يبطله شرح م أي لا يحنت يبطله (قوله بتمليك) أي تام أخذاً من كلامه بعد فالقيود أربعة (قوله ما يقابل الصدقة) لأنه لو أريد بهما يشملهما كان المعنى حلف لا يتصدق لم يحنت بالصدقة وهذا لا يعقل وكان لا يحتاج لعطف الهدية عليها (قوله بغيره) استشكل النووي في نكت التنبية الفرق بينه وبين مسألة النمرة إذا حلف لا يأكلها فاختلطت بتمرفاً كالهبة فإنه لا يحنت س (قوله لا به يمكن أن يكون من غير المشتري) بل المدار على ما يحصل به ظن أنه كل مما ذكر وهذا واضح فيما إذا اختلط قدح بمثله حرر حل (قوله بخلاف ما إذا أكل كثيراً) ولا ينافيه ما مر من أنه لو حلف لا يأكل تمره فاختلطت بتمرفاً كالهبة إلا واحدة لم يحنت لا تتفاء تيقنه أو ظنه عادة ما بقيت تمره ولا كذلك ما هنا شرح م وبه يجاب عن اشكال النووي وفيه تأمل (قوله بقسمة) أي قسمة أفرار بخلاف قسمة التعديل والرد (قوله أن كل جزء منه مشترك) عبارة م لأن كل جزء منه لم يخص بشرائه واليمين محمولة على ما يتبادر منها من اختصاص زيد بشرائه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنت بدخول دار مشتركة بينه وبين غيره انتهت (قوله بعد حكم الحنفي) ويتصور على مذهب الشافعي بأن يكون شريكه باع حصته لا شراً فأخذها بالشفعة ثم باع حصته الأصلية لا شراً فباع ذلك الآخر الحصة لأنسان فأخذها بالشفعة فقد أخذ الدار جميعها بالشفعة لكن في مرتين

(درس)

﴿ كتاب النذر ﴾

عقب

(بغيره ولم يظن أنه كالهبة) بأن يأكل قليلاً كعشر حبات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري بخلاف ما إذا أكل كثيراً ككف وخرج بما اشتراه وحده ما لو اشتراه وكيله أو شركته أو ملكه بقسمه فلا يحنت وجهه فيما اشتراه شركة أن كل جزء منه مشترك وتعميري بالظن أولى من تعبيره بالتيقن (أولاً لا يدخل داراً اشتراها زيد لم يحنت بداراً أخذها بلا شراء كشفعة) كأن أخذها بشفعة الجواز بعد حكم الحنفي له بها وأخذ بعضها بشفعة وباقيها بشراء لأن ذلك لا يسمى شراء عرفاً وقولي بلا إلى آخره أعظم من قوله بشفعة

﴿ كتاب النذر ﴾

عقب الايمان به لان واجب أحد قسميه وهو نذر اللجاج كغارة يمين على مذهب الرافعي أو التخخير بينهما وبين ما التزمه على مذهب النورى الذى هو الراجح اه شرح م ر بزيادة والاصح ان نذر اللجاج مكرهه وعليه يحمل خبرنا عما يستخرج به من البخل ونذر التبرر مندوب م ر اذ هو وسيلة للطاعة والوسائل تعطى حكم المقاصد انتهى (قوله الوعد) أى الاعم من الالتزام حل (قوله بشرط) أى المعلق على شرط حل كان جاء زيدا كرمك وقوله والالتزام ما ليس يلزم كأن قال على اكرامك (قوله أو الوعد بخير أو شر) أى معلق أو منجز فهو أعم من الاول حل (قوله ومن نذراخ) تسميته نذرا من باب المشاكلة لان نذر المعصية ليس بنذر شرع وفيه أن الحقائق الشرعية تتناول الفاسد فنذر المعصية يسمى نذرا وان كان فاسدا (قوله ونفذ تصرف) وشرط أيضا امكان فعله للنذور فلا يصح نذر الشخص صوما لا يطيقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة لا يمكنه الوصول اليها في هذه السنة تجافى هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة ما ينذره فلو نذر التصديق بألف صح ويعين ألفا ما يريد اه شرح م ر (قوله بكسر الذال وضما) أى فتح الياء فيها فبابه ضرب ونصر كافى المختار (قوله ولا يصح من كافر) أى نذر التبرر دون نذر اللجاج فانه يصح منه وكان قياسه صحة التبرر منه أيضا لانه لما كان فيه مناجاة لله تعالى أشبه العبادة ومن ثم لم يبطل الصلاة بخلاف نذر اللجاج خلافا للشارح حيث سوى بينهما في عدم الابطال كما تقدم حل (قوله لعدم أهليته للقربة) يرد عليه صحة عتقه وصدقه ويجاب عنه بما أشاره حل بقوله لما كان الخ فلا ينافى صحة نحو عتقه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله في القرب المالية) متعلق بلا يصح المقدر (قوله العينية) خرج التلى في الذمة فيصح نذر المحجور فيها كما اعتمده م ر وسم وظاهرا أنه لا فرق بين حجر الفلوس والسفة ثم انظر بعد الصحة من أين يؤدى السفية هل هو بعد رشده أو يؤدى الولي من مال السفية ما التزمه ثم رأيت في شرح لروض أن السفية يؤدى بعد رشده فلومات ولم يؤدأخرج من تركته قياسا على تنفيذ وصيته ع ش على م ر لكن قال زى خرج بالمالية البدينية المتعلقة بالذمة أى ففيها تفصيل فيصح من المفلس دون السفية لان السفية لازمة له حل وبحت بعضهم ان نذر العبد مالا في ذمته كضمانه وسبق في كتاب الضمان انه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده هذا هو المعتمد اه ومثله شرح م ر قال ع ش عليه ويصح باذنه ويؤديه من كسبه الحاصل بعد النذر اه (قوله يشعر بالالتزام) فنه حو مالى صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرت لله لافعلن كذا لكن لو نوى به اليمين كان يميناً ونذرت لزيد كذا كذلك لكن لو نوى الاقرار لزم به حل (قوله وما قبله) أى من قوله اركانه حل (قوله فلا يصح بالنية) أى من غير لفظ أى حتى يلزم الوفاء به والا فبئس كد فى حقه الاتيان بما نواه ومثل النذر غيره من سائر القرب فتأكد بنيتها ع ش على م ر (قوله والثانى) أى فرض الكفاية من زيادتي أى ضمنا (قوله معينة) ليس بقيد بل مثله ما اذا نذر قراءة سورة معينة و يعين ما شاء كما يؤخذ من م ر اذ لا يشترط تعيين المنذور ويؤخذ أيضا من قول الشارح بعد الله على نذره انه يلزمه قربة والتعيين اليه أى مقروض اليه فاندفع توقف بعضهم بقوله انظر لو لم يعين سورة هل يصح النذر ويعين ما شاء أو يبطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط أن لا يندب فها ترك التطويل اه برلى سم بأن كان منفردا أو امام محصورين راضين بالتطويل قال م ر والاوجه ضبط التطويل الملتزم هنا بأدنى زيادة على ما يندب لامام غير محصورين الاقتصار عليه م ر (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالافتداء في جزء من صلاته عند احرامه وان كان الامام في آخر صلته لا نسحب حكم الجماعة على جميعها ع ش على م ر في آخر الفصل الآتى (قوله وكخصة

أوالالتزام ما ليس يلزم أو الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قربة لم تعين كما يعلم مما يأتي والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبر كخبير البخارى من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (اركانه) ثلاثة (صيغة ومنذور وناذر وشرط فيه) أى فى الناذر (اسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما ينذره) بكسر الذال وضما فيصح النذر من السكران ولا يصح من كافر لعدم أهليته للقربة ولا من مكره بخبر رفع عن أمتي الخطأ ولا ممن لا ينفذ تصرفه فيما ينذره كمحجور سفه أو فليس فى القرب المالية العينية وصبي ومجنون (و) شرط (فى الصيغة لفظ يشعر بالالتزام) وفى معناه ما صرفى الضمان وهذا وما قبله من زيادتي (كله على) كذا (أو على كذا) كعتق وصوم وصلاة فلا يصح بالنية كسائر العقود (و) شرط (فى المنذور كونه قربة لم تعين) فلا كانت أو فرض كفاية لم تعين والثانى من زيادتي (كعتق وعبادة) وسلام وتيسيع جنازة (وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وجماعة) وكخصة

معينة من خصال الواجب المحير فيما يظهر ولا فرق في محبة نذر الثلاثة الأخيرة في المتن بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن صحتها مقيدة بكونها في الفرض أخذ من (٣٣٦)

نذر غيرها (أي غير القربة المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كآخذ خصال كفارة اليمين مهما أو معصية كشرب خمر وصلاة بحدوث أو مكروه كصوم الدهر إن خاف به ضرر أو فوت حق أو مباح كقيام أو قعود سواء أُنذر فعله أو تركه (لم يصح) نذره أما لو واجب المذكور فلأنه لزم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المعصية فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما المكروه وهو من زيادتي والمباح فلأنهما لا يتقرب بهما وتخير أبي داود لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى (ولم تلزمه) بمخالفتهم (كفارة) حتى في المباح لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين فضيف باتفاق المحققين عدم لزومها في المباح هو ما رجحه في الروضة كالشرحين وصوبه في المجموع وخالف الأصل فرجح لزومها نظرا إلى أنه نذر في غير معصية وكلام الروضة كأصلها يقتضيه في موضع

معينة) أي إذا كانت أعلى من وعبرة زى والمعتد أنه إن عين أعلاها صح نذره أو أدناها فلا هذا ما أفتى به شيخنا م ررحه الله تعالى وأما أعاد الشارح الكاف ولم يجعله من مدخولها في المتن لأنه من تقفه شو برى واليه يشير قوله فيما يظهر (قوله في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسألة الجماعة تقييد النقل بما تشرع فيه الجماعة سم (قوله فلا نذر غيرها لم يصح ولم تلزمه كفارة) قال الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل عدم لزوم الكفارة بذلك إذا لم ينو اليمين كما اقتضاه كلام الرافعي آخره فان نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث كذا في شرح الروض وظاهر أنه يأني مثله في نذر غير المعصية كالمباحات فليتنا مل سم (قاعدة) قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا المقرضه كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه بذمته فذهب بعضهم لعدم محته لأنه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به إلى الربا النسبته وذهب بعضهم وأفتى به الوالد إلى محته لأنه في مقابلة نعمته يرجح المقرض أو اندفاع نعمة المطالبة إن احتاج لبقائه في ذمته لارتفاق ونحوه ولأنه يسن للمقرض رد زيادة عما اقترضه فإذا التزمها ابتداء بالنذر لزمته فهو مكافأة أحسان لا وصلة للربا إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله مادام مبلغ القرض بذمته ثم دفع منه شيئا بطل حكم النذر لا تفتاء اليمين مومة شرح م رقال ع ش ومحل الصحة حيث نذر لمن يعقد نذره بخلاف ما لو نذر لأحد بني هاشم والمطلب فلا ينعقد لمومة الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومرا أنه لو نذر شيئا لمبتدع أو ذمي جاز صرفه لمسلم أو سني وعليه فلا اقترض من ذمي ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفطن له فانه دقيق اه وقال م رل لو دفع الناذر ممة ثم ادعى أن الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر في ذمته اه (قوله أو مباح) المباح ما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب واستوى فعله وتركه شرعا زى (قوله حتى في المباح) أي إن خلا عن الحث والمنع وتحقيق الخبر أي وعن الإضافة لله تعالى والالزمة به كفارة يمين كفاي شرح م ر وهو معنى انعقاد نذره في عبارة زى أي أنه في حكمه والافتعريف النذر لا يشملها إذا قربته في التزامه (قوله لا نذر) أي منعقد في معصية (قوله فضيف) لأن آخره يناق أوله لأن مقتضى عدم انعقاد نذره أنه لا كفارة فيه (قوله وخالف الأصل الخ) ضعيف وجع بينهما بان كلام الأصل محمول على نذر اللجاج لأنه يمين أو على نذر التبرر إذا أضيف لله ونوى به اليمين كنه على أ كل كذا وما هنا على نذر التبرر إذا خلا عن الإضافة لله تعالى وعن نية اليمين لأنه لم توجد صيغة يمين ولا حقيقة سم وقد يقال في كونه نذر لجاج نظر لأنه غير قربة إلا أن يراد أنه في حكمه ومحل التخير في نذر اللجاج حيث كان حقيقيا وهذا في حكمه لأن صورته أن يقول إن فعلت كذا فعلى قيام مثلا وهذا ليس بقربة (قوله ويسمى نذرا للجاج والغضب) أي مركب من هذين الشيئين حل والافترض أنه نذر لجاج (قوله ونذر الغنى ويمين الغنى) أي فكلمها ألفاظ مترادفة وفي المختار الغنى بفتح حين ما يعلق به الباب اه فكأن الناذر نذر اللجاج أغلق الباب وسد على خصمه أو على نفسه قال م ر وحاصل الفرق بين نذر اللجاج والتبرر أن الأول فيه تعليق برغوب عنه في الجملة أي بالنسبة للذم فقط والثاني برغوب فيه ومن ثم مضطربان يعلق بما قد حصل اه (قوله أو بحث عليه) من باب رد مختار أي بحث نفسه أو غيرها

(والنذر ضربان) أحدهما نذر (لجاج) بفتح اللام وهو التحدى في الخصومة ويسمى نذرا للجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب ونذر الغنى بفتح الغين المبحمة واللام (بأن يمنع) نفسه أو غيرها من شيء (أو بحث) عليه

(أو يحقق خبراً غيبياً بالتزامه قربة) وهذا الضابط من زيادتي (كان كلمته) أو أن لم أكله أو لم يكن الأمر كذا (فعل كذا) من نحو عتق وصوم (وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) عملاً بالتزامه (أو كفارة يمين) لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تسكن في نذر التبرر بالاتفاق فتعين جله على نذر الجحاج (ولو قال) أن كلمته (فعل كفاة (يمين أو) كفارة (نذر لزمته) أي

الكفارة عند وجود الصفة تغليبا لحكم اليمين في الأولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى يمين فلغو أو فعلى نذر صح ويتخير فيه بين قربة وكفارة يمين ونص البويطي يقتضي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو كان ذلك في نذر التبرر كأن قال ان شئني الله مريض فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قربة من القرب والتعيين اليه ذكره البلقيني وبعضهم قرر كلام الأصل على خلاف ما قررته فأخبره (و) ثانيهما (نذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا) ذكر قول من شئني من مرضه الله على كذا المأثم الله على من شئني من مرضي (أو) بتعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كان شئني الله مريض فعلى كذا فيلزمه ذلك (أي ما التزمه) (حالا) أن لم يلقه (أو عند وجود الصفة) أن علقه للآيات المذكور بعضها أول الباب (ولو نذر صوم أيام سن

غيرها وقوله أو يحقق خبراً أي قاله هو أو غيره فلا أقسام ستة وإن مثل لثلاثة فقط (قوله غضبا) راجع للجميع أي شأنه ذلك فليس قيداً وانما قيد به لانه الغالب زي وبرماوى وحل (قوله فعل كذا) يقع من كثيرين في حالة الغضب العتق يلزمي أو عتق عبدي فلان يلزمي لا أفعل كذا أو لا فعلن كذا وهو انوح حيث لم ينبو به التعليق لأن العتق لا يحلف به الا على وجه التطبيق أو الالتزام كان فعلت كذا فعلى عتق أو فعبدى حر فينتد فهو عند قصد الحث والمنع أو تحقيق الخبر نذر لجحاج أما الحلف بنحو والعتق أو الطلاق بالجر أو غيره فلغو لان ذلك غير يمين كما علم مما مر شرح الارشاد الكبير زي ومثله شرح م (قوله وهي لا تسكن في نذر التبرر) أي بل يتعين عليه ما التزمه كما سبذ كره (قوله تغليبا لحكم اليمين) أي على حكم النذر (قوله فلغو) لانه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف واليمين لا يلتزم في النعمة شرح م ومثل على يمين ايمان المسلمين تلزمي ان فعلت كذا اذا أطلق تكون لغوا لا يلزمه شيء بفعله كما فتى به م الكبير وقيل انه كناية في الطلاق والعتق (قوله ويتخير) معتمد (قوله بين قربة) كذبيح وصلاة ركعتين وصوم يوم ع ش (قوله والتعيين اليه) أي موكل اليه (قوله وبعضهم قرر كلام الأصل) يعرض بالزر كشي وعبرة الأصل ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته فجعل الزر كشي قوله أو نذر بالرفع عطفا على كفارة فيفيد انه اذا قال ان كلمته فعلى نذر أنه يلزمه كفارة عينا وهو ضعيف لما علمت ان المعتمد انه يخبر بينها وبين قربة وحاصل تقرير الشارح له انه جعله بالجر عطفا على يمين حيث قدر له المضاف بقوله أو كفارة نذر فيقتضي ان الصيغة التي قالها الناذر لله على كفارة نذره وهو اذا قال ذلك لزمه كفارة اليمين عينا سم بتصرف (قوله نذر تبرر) سمي به لان الناذر يطلب البر والتقرب الى الله تعالى زي (قوله بحدوث نعمة) أي تقتضي سجود الشكر كما يومي اليه تعبيرهم بحدوث ومثله ذهاب النعمة هذا ما قاله الامام عن والده لكن رجح قول القاضي انهما لا يتقيدان بذلك س ل ومثله شرح م ومعنى تقتضي سجود الشكر بان كان لها وقع ع ش على م وقوله كما يومي اليه انظر وجه الايماء مع ان الحدوث صادق بغير المحجوم (قوله كان شئني الله مريض) ويظهر ان المراد بالشفاء زوال العلة من أصله أو أنه لا بد فيه من قول عدلين اه طب أخذنا مما مر في المرض المخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة فانه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه س ل (قوله حالا) عبارة شرح م فيلزمه ذلك حالا وجوباً موسعاً ولا يلزمه ذلك فوراً الا ان كان لمعين وطالب به اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافراً لمحققه مشقة شديدة بالصوم فالأولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذر فانه يسن تقديمها عليه ان كان على التراخي والاوجب ذكره البلقيني (قوله أجزاء منها خمسة) انظر الخمسة الباقية هل تبطل من العالم وتنقلب نقلاً مطلقاً من غيره سم وعبرة حل وصوم الخمسة الاخرى صامها بنية النذر عمدًا على وجوب التفرقة اغتنيته والا كان نقلاً مطلقاً واذ تبين له انه لم ينبو في الثالث لا يقوم الرابع مقامه لان نيته عن النذر غير معتد بها اه (قوله خلافاً لرافعي فيما) أي في الايام الواقعة في حالة الحيض والنقاس حيث قال بوجوب قضائها

(٤٣ - (يجزى) - رابع) (تجيلة) حيث لا عذر مسارعة لبراءة ذمته (فان قيد بتفريق أو موالاة وجب) ذلك عملاً بالتزامه والا فلا حصول الوفاء بالتقديرين فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصامها متواليه أجزاء منها خمسة (أو) نذر صوم (سنة معينة لم يدخل) في نذرها (عيد وشرى وحيض ونقاس ورمضان) أي أيامها لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل الصوم أصلاً فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لما عمن نذر ما ذكر خلافاً لرافعي فيما وقع في الحيض والنقاس

(ولا يجب بمأفطره من غيرها استئناف سنة) بل له أن يتصر على قضاءه لان التتابع انما كان للوقت كافي رمضان لانه مقصود (الا ان شرط تتابعها) فيجب استئنافها عملا بالشرط لان التتابع صار به مقصودا (أو) نذر صوم سنة (مطلقة وجب تتابعها ان شرطه) في نذره والا فلا (ولا يقطع مالا (٣٣٨) يدخل في) نذر (معينة) من صوم رمضان عنه وفطر أيام العيد والتبشيق

والحيض والنفاس لاستثنائه شرعا وان لم يذكر الاصل النفاس (ويقتضيه غير زمن حيض ونفاس متصلا بآخر السنة) ليقى بنذره أما زمن الحيض والنفاس فلا يلزمه قضاؤه والا شبه عند ابن الرفعة لزومه كما في رمضان بل أولى وفرضه في الحيض قال الزركشي ومثله النفاس (أو نذر) صوم أيام (الاثنين) لم يقضها ان وقعت فيهما (مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة ووقع في الاصل ترجيح قضاها ان وقعت في حيض أو نفاس ولعل النووي لم يتعقب في الاصل الرافعي في ذلك كما تعقبه فيه في السنة المعينة قبل العلم به من ذلك (أو) وقعت (في شهرين) لزمه صومهما تباعا) لكفارة مثلا (وسبقا) أي موجهما نذر الاثنين فلا يلزمه قضاؤها لتقدم وجوبهما على النذر بخلاف ما اذا لم يسبقا وتعيرى بذلك أعم من تقييده الشهرين بالكفارة (أو) نذر صوم

لدخولها في السنة عنده (قوله ولا يجب بمأفطره من غيرها) أي العيد وما عطف عليه عبارة المنهاج وان أفطر منها يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة قال . وخرج بقوله بلا عذر مالا أفطره بعذر جكتون وانما فلا يجب قضاؤه نعم ان أفطر لعذر سفر لزمه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاه كلام المصنف في الروضة وهو المعتمد اه (قوله انما كان للوقت كافي رمضان) ومن ثم لو أفطرها كلها لم يجب الولاء في قضاها والمتجه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فور اشرح م أي لا من حيث الاجزاء طبلاوي (قوله لانه مقصود) لكن التتابع أفضل من التفريق كافي شرح م لمافي من المسارعة للخير وبراءة التهمة وفي عبارة ان التفريق أفضل لمافي من زجر النفس ولحديث أفضل الصيام صيام أخي داود (قوله الا ان شرط تتابعها) أي ولو في نية كما قاله الماوردي لا يقال الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تكون الامتتابة لا ناقول من صور المعينة كافي شرح م ان يقول لله على أن أصوم سنة أو لها من انقضاء أو لها من شهر كذا وهي هذا الاعتبار تصدق بالتتابع وغيرها تدبر (قوله والا فلا) وحيث نذر صوم ثمانية وستين يوما كيف شاء أو اثني عشر شهرا بالهلال وان انكسر شهر كل ثلاثين يوما ويقضى أيام العيد والتبشيق ورمضان زى وحل (قوله من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه مالا وصار منه عن نذر أو قضاء أو تطوع فانه لا يصح صومه وينقطع به التتابع قطعاً شرح م (قوله ويقتضيه غير زمن حيض ونفاس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لان المعين في العقد لا يبدل بغيره والمطابق اذا عين قد يبدل كافي المبيع الممين اذا خرج معيبا لا يبدل والمسلم فيه اذا سلم فخرج معيبا يبدل ولان اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا يتعداها الى أيام غيرها بخلافه في المطلقة فنيط الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الروض (قوله والا شبه عند ابن الرفعة الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان لا يتكرر في السنة فلا مشقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر فلأوجبنا لقضاء أيامها الشق عليها ذلك ومثله النفاس لان النادر يلحق بالاعم الاغلب زى ومن ثم كان كلام ابن الرفعة ضعيفا (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تغليظها على نفسها بشرط التتابع (قوله لم يتعقب في الاصل الخ) أي لم يقل هنا قلت الاظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وعبارته هناك وان أفطرت لحيض ونفاس وجب القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور (قوله في ذلك) أي في ترجيح قضاها (قوله للعلم به من ذلك) مع أنه يمكن أن يكون النووي ليس تابعا للرافعي هنا للفرق بين المسئلتين لان زمن الحيض يمكن أن يخلو عن الاثنين اه حل (قوله فان كان هو الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا ينعقد النذر في مكروه مع كراهة افراد يوم الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه تفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد أفتى بذلك الوالد ويوجه أيضا بأن المكروه افراد بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم صحة نذر صوم الدهر اذا كره شرح م (قوله والمعتمد الاول) المعتمد أنه يصوم يوم الجمعة وان قلنا أول الاسبوع يوم الاحد وانظر ما وجه ذلك اه حل (قوله لزمه) وهل يثاب على الجميع ثواب

(يوم بعينه من جمعة تعين) الا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كما لو تعين بالشرح ابتداء (فان نسيه الواجب صام يومها) أي يوم الجمعة فان كان هو وقع أداء والا فقضاء وهذا بناء على أن أول الاسبوع السبت أما على القول بأن أوله الاحد وعزى للاكثرين وجوز عليه النووي في تحريره وغيره فيصوم يوم السبت والاعتماد الاول (ومن نذر اتمام نقل) من صوم أو غيره فهو أعم من قوله ومن شرع في صوم نقل فنذر اتمامه (لزمه) لانه عبادة فصحت التزامه بالنذر

(أو) نذر (صوم بعض يوم لم ينعقد) نذره لأنه غير معهود شرعا وكذا لو نذر سجدة أو ركوعا أو بعض ركعة كما علم مما مر (أو) صوم (يوم قدوم زيد) لا يمكن الوفاء به بأن يعلم قدومه غدا (٣٣٩) فييت النية (فإن صامه عنه) فذاك (والا

فإن قدم ليلا أو يوما مما مر) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بأن قدم نهارا وهو صائم فلا أو واجبا غير رمضان أو وهو مفطر بغير ما مر (لزمه القضاء) وانما لم يكف بتميم صوم النفل بعد قدومه فيه لأن لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي) أي ليوم قدوما زيدا (و) صوم (أول خيس بعد قدوم عمرو) كان قال إن قدم زيد فعلى صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عمرو فعلى صوم أول خيس بعد قدومه (فقدما في الأربعاء صام الخيس عن أولهما) أي التذرين (وقضى الآخر) لتعذر الاتيان به في وقته وصح عكسه وإن أم به قال في المجموع ولو قال إن قدم زيد فله على أن أصوم أمس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب وما نقل عنه من أنه قال صح نذره

الواجب أولا قال شيخنا ينبغي أن يثبت من حيث النذر ثواب الواجب من (قوله) أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد في قل على الجلال وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك (قوله) لأنه غير معهود شرعا وظاهر أنه لو نوى التعبير ببعض عن الكل لزمه (أو) شوبرى (قوله) سجدة أي من غير سبب من أماء سجدة التلاوة والشكر فيصح (قوله) بأن يعلم قدومه غدا أي بسؤال أو دونه والظاهر أنه لا يلزمه البحث عن ذلك وإن سهل عليه بل اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلا عش على مر (قوله) وانما لم يكف الخ وقيل يكفيه عن نذره بناء على أنه لا يجب عليه الأمن وقت القدوم والأصح أنه بقدومه يتبين وجوبه من أول النهار لتعذر تبعيضه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فإن الصواب أنه لا يلزمه الأمن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه أي لا مكان تبعيضه فلم يجب غير بقية يوم قدومه شرح مر (قوله) التالي المراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل شرح مر (قوله) قدما أي معار مرتبا (قوله) في الأربعاء بتثليث الباء والمد شرح مر (قوله) أمس يوم قدومه أي اليوم الذي قبل قدومه فهو بالاضافة لما بعده فيكون معربا لأن شرط بناء أمس أن لا يضاف (قوله) لم يصح نذره على المذهب فيه أنه يمكن الوفاء به بأن يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد الآن يقال أمس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لأنه جعله متعلقا بجزاء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحيثئذ يكون قوله أمس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد حرجا

فصل في نذر الاتيان الى الحرم (قوله) أو بنفسك أي أو الاتيان بنفسك فهو معطوف على قوله الى الحرم وقوله أو غيره معطوف على الاتيان (قوله) مما سيأتي من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله) كالبيت الامثلة المذكورة كلها أمثلة لقوله أو شيء منه لأن مراده بالبيت المسجد وهو بعض من الحرم (قوله) بنية ذلك أي بنية الاتيان الى البيت الحرام فالمدار على التصريح بالحرام أو بنية كباقي عن أما إذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك فإنه يلغو نذره لأن المساجد كلها بيوت الله شرح مر ومن نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لم يلزمه شيء كما بحثه البلقيني وله احتمال بالزوم وهو المتبع لأن ذكر بيت الله الحرام أو جزء من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة ومن بالحرم يصح نذره لهما فيلزمه هنا أحدهما وإن نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حوطا زى و س ل (قوله) ومسجد الخيف الخيف الخلط سمي بذلك لاجتماع أخطا الناس فيه اذ منهم الجيد والردى وشيخنا ح ف (قوله) لزمه نسك قال في الكفاية لأن مطلق كلام التذير يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع كمن نذر أن يصلي بحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة بحج أو عمرة فيحمل التذير عليه سم (قوله) من حج أو عمرة) وإن نفي ذلك في نذره شرح مر بأن قال بلا حج ولا عمرة كافي شرح الروض ويلغو النفي قال ع ش قوله وإن نفي ذلك في نذره الخ بخلاف من نذر التضحية بشاة معينة على أن لا يفرق لهما فإن النذر يلغو ويفرق بينهما بالنذر والشرط هناك تضادا في شيء واحد من كل وجه لاقتضاء الأول خروجها عن ملكه بمجرد التذير والثاني بقاءها على ملكه بعد النذر بخلافها هنا فانهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لأن الاتيان غير النسك فلم يضافه نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبته ولزومه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها (قوله) حج

على المذهب سهو (درس) فصل في نذره الاتيان الى الحرم أو بنفسك أو غيره مما يأتي لو (نذر اتيان الحرم أو شيء منه) كالبيت الحرام أو بيت الله الحرام أو بيت الله بنية ذلك والصفة ومسجد الخيف ودار أبي جهل (لزمه نسك) من حج أو عمرة

لان القرية انما تسمى باتيانه بنسك والنذر محمول على واجب الشرع وذكر حكم اتيان الحرم من زيادتي وقولي أو شئ منه أعم من تعبيره بآيات الله مع أنه غير كاف لصدقه بمساجد غير الحرم بل لابد من وصفه بالحرام أو نيته كاعلم (أو) نذر (المشي اليه لزمه مع نسك مشي من مسكنه) لان ذلك مدلول (٣٤٠) لفظه وهذا فيما عدا بيت الله من زيادتي (أو نذر أن يحج أو يعتمر ماشيا)

لان القرية الخ) فيه تصريح بان مجرد الاتيان الى الحرم من غير ايقاع عبادة قرية فتأمل عن (قوله والنذر الخ) جواب عما يقال النسك شامل لمطلق العبادة وهي شاملة للندوب وهو من تمام تعليل عن (قوله مع انه غير كاف) حيث كان كذلك فكان الاولى أن يقول أعم وأولى لانه يؤهم أن بيت الله يكفي (قوله لان ذلك) أي المشي من مسكنه والاحرام بالنسك لكنه يكون من الميقات خلافا لما توهمه هذه العبارة عن (قوله أو عكسه) أي بمشي حاجا أو معتمرا (قوله وابتداءه) أي النسك وقوله به أي بالمشي من مسكنه فالجار والمجرور متعلق بالضمير وقوله وجب أي مع الاحرام (قوله فان ركب) راجع للاسرين بالنظر لكلام المتن ولثلاثة بالنظر لكلام الشرح في زيادة صورة العكس قال حل قوله فان ركب أي لم يش ولو كان في سفينة لانه وان لم يقل لهما كب فهو غير ماش وهو مراده بالركوب فكانه قال فان لم يش اه فلو عبر به لكان أولى (قوله لانه أفضل) قال س ل ومع كونه أفضل لا يجزئ عن المشي كعكسه لانهما جنسان متغايران كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا حيث أجزاء القيام بأن القيام والقعود من أجزاء الصلاة الملتزمة فأجزاء الأعلى عن الأدنى والمشي والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببان له متغايران مقصودان فلم يرق أحدهما مقام الآخر وانما أجزاء بدنة عن شاة نذر هالان الشارع جعل بعض البدنة مجزا عن الشاة حتى في الدماء الواجبة فأجزاء كلها أولى اه وانظر قوله لا يجزئ عن المشي مع قول المتن فان ركب أجزاءه الا أن يقال المعنى لا يجزئ أجزاء كاملا أي من غير وجوب دم تأمل (قوله ولزمه دم) وتكرر بتكرار الركوب قياسا على اللبس بأن يتخلل بين الركوبين مشي ع ش على م ر (قوله وان ركب بعذر) محل لزوم الدم ان عرض الجز بعد النذر والا كان نذره وهو عاجز فانه وان صح نذره لكن لا يلزمه المشي ولا الدم اذ اركب س ل وقائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشي بعد ذلك (قوله ولترفعه) أي فيما اذ اركب بلا عذر (قوله أو يفسد) ولا يلزمه المشي في الفاسد بل في قضائه لانه الواقع عن النذر س ل وشرح الروض (قوله وفراغه من حجه الخ) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الاركان س ل (قوله بفراغه من التحللين) أي وان بقي عليه رمي بعدهما س ل ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والخلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم ع ش على م ر (قوله والقياس) أي على ما اذا كان قبل النسك بأبلى وهذا كالا استدراك على قوله ويمتد وجوب المشي الخ (قوله دون الحفاء) محله في غير الاماكن التي يسن فيها المشي حافيا كالطواف والسعي أما هي فيلزمه مع المشي لانه حينئذ قرينة أما غيرها فله الركوب والمشى هنا ما تحرر س ل (قوله وعضب) أي بعد نذره فلو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينعقد نذره ما وأن يحج من ماله أو أطلق انعقد س ل (قوله وسن نجيلة) أي الحج المنذور لا بقيد كونه من المعصوب ع ش على م ر ومحله سن التحجيل ان لم يخش العضب والا فيجب كافي س ل (قوله مبادرة الى براءة التهمة) ويخرج عن نذر الحج بالافراد والتمتع والقران كافي الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم من حيث النذر حج س ل (قوله ونمكن من فعله)

أو عكسه (لزمه) مع ذلك (مشي) لانه مقصود (من حيث أحرم) من الميقات أو قبله أو بعده لانه التزم المشي في النسك وابتداءه من احرام فان صرح به من مسكنه وجب منه وقولي من حيث أحرم من زيادتي بالنظر للعمرة (فان ركب) ولو بلا عذر (أجزاء) لانه أفضل عند النووي ولانه أتى بأصل النسك ولم يترك الاهيئة (فكان كترك) الاحرام من الميقات أو المبيت بني (ولزمه دم) أي شاة وان ركب لعذر لتركه الواجب ولترفعه بتركه ويمتد وجوب المشي حتى يفرغ من نسكه أو يفسد وفراغه من حجه بفراغه من التحللين قال الشيخان والقياس أنه اذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة أو غيرها فله الركوب ولم يذكره ومن نذر الحج مثارا كبا الحج ماشيا لزمه دم أو الحج حافيا لزمه الحج دون الحفاء (أو) نذر

(نسكا) من حج أو عمره (وعضب أناب) كافي حجة لاسلام وعمرته (وسن نجيلة أول) زمن (يمكنه) بان مبادرة الى براءة التهمة (فان مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شئ عليه كحجة الاسلام وعمرته (أو) نذر (أن يفعله) أي النسك من حج أو عمره فهو أعم من قوله وان نذر الحج (عاما معينا) هو أعم من قوله عامه (ويمكن) من فعله (لزمه) فيه

ان لم يكن عليه نسك اسلام فان لم يفعله فيه وجب قضاؤه فان لم يعين العام لزمه في أي (٣٤١) عام شاء أو عين ولم يتمكن من فعله فيه

ان لم يبق زمن يسعه لم ينقذ
نذراً أو وسعه وحدث له
قبل احرامه عذر كمرض
فلا قضاء لان المنذور نسك
في ذلك العام ولم يقدر عليه
(فان فاته بلا عذر بمرض
أو خطأ) للطريق أو الوقت
(أو نسيان) لاحدهما
أولئك (بعد احرامه
قضى) وجوبا كالونذر
صوم سنة معينة فافطر
فيها الممرض فانه يقتضي
ما فطره بخلاف ما لو طرأ
ذلك قبل احرامه كما مر
وقولي بلا عذر مع ذكر
حكم الخطأ والنسيان ومع
قولي بعد احرامه من زياتي
فعلم بما تقرر أنه لا قضاء
فيما لو فاته بمنع نحو عذو
كسلطان ورب دين لا يقدر
على وفاته فلا يجب قضاؤه كما
في نسك الاسلام اذا صدغنه
في أول سني الامكان لا يجب
قضاؤه وفارق المرض وتاليه
باختصاصه بجواز التحلل
به من غير شرط بخلاف
المد كورات (او) نذر
(صلاة أو صوما في وقت)
لم ينه عن فعل ذلك فيه
(فقاته) ولو بعذر كمرض
ومنع نحو عذو (قضى)
وجوبا لتعين الفعل في
الوقت ولتفويته ذلك
باختياره وفارق النسك في
نحو العذو بأن الواجب

بأن كان على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله ان لم يكن عليه نسك اسلام) يقتضي
أنه لو كان عليه نسك لا يلزمه فعله فيه وليس كذلك بل يلزمه فعله ويسقط عنه حجة الاسلام والنذر فيقع
أصل الفعل عن حجة الاسلام والتجھيل عن النذر زى وعبارة التوري قوله ان لم يكن عليه نسك
اسلام يفيد أنه اذا نذر الحج عامه وعليه نسك الاسلام افقد نذره عن نسك غير الاسلام ووجب قضاؤه
فيلحزركندا في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يحج أن يحج هذه السنة فخرج عن
فرضه ونذره اذ ليس فيه الانجھيل ما كان له تأخير فيقع أصل الفعل عن فرضه وتجهيله عن نذره
وعبارة ابن الوردي

وأجزأت فريضة الاسلام • عن نذر حج واعتبار العام

هذا ان لم ينو في حال نذره حجة في عامه عن نذره والافصح نذره موقع ما فعله عن حجة الاسلام ويقتضي
أخرى عن نذره كما أفتى به شيخنا اه ويمكن حمل كلام الشارح على ذلك فلا اشكال تأمل (قوله
فان لم يفعله فيه وجب قضاؤه) هذا يعني عنه قول المتن الآتي فان فاته الحج (قوله بعد احرامه) متعلق بفاته
ومفهومه هو ما قدمه بقوله أو حدث له قبل احرامه عذر وان كان العذر هناك أعم فذلك قال كما مر
والحاصل ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولنع العذو وبعد خاص بها تأمل (قوله فاته يقتضي
ما فطره) المعتمد انه لا قضاء اذا فطر للمرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس والمقيس عليه حل وقوله
وتاليه هما الخطأ والنسيان أي حيث يقتضي اذا فات بسببهما كما مر (قوله وعلم بما تقرر) أي من قوله
بلا عذر الحج أي من اقتضائه على الاربعة المذكورة (قوله فلا يجب قضاؤه) أتى به وان علم توطئة لما بعده
(قوله سني الامكان) بسكون الياء الخفيفة من سني وأصله سنين حذفت النون للاضافة شورى
(قوله لا يجب قضاؤه) ذكر ايضا حاشي فلا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صدع عن الحج فيها وحجة
الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت والا فلا ع ش على مر (قوله وفارق) أي
منع نحو عذو المرض وتاليه وقوله باختصاصه أي المنع وقوله بخلاف المذكور أتى المرض وتاليه
(قوله لم ينه الحج) الظاهر أنه راجع للصلاة والصوم كما يدل عليه قول مر نعم لو عين لهما وقتا مكروها
لم ينقذ اه (قوله ومنع نحو عذو) كاسير يخاف ان لم يأكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافى
الصلاة جميع وقتها كعدم الطهارة وبقولنا كاسير يخاف الحج يندفع ما استشكله الزركشي من تصور
المنع من الصوم بأنه لا قدر له على المنع من نيته والا كل بالاكراه غير مفطر وبقولنا وكان يكرهه يعلم
الجواب عن قوله انه يصلي كيفاً مكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادركافي الواجب
بالشرع شرح مر لكن الاشكال أقوى لان الاسير الخائف مما ذكر مكره حيثئذ والمكره لا يفطر
والتلبس بالمنافى له أن يصلي لضرورة الوقت ويبعد (قوله قضى) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو
نذر سنة معينة فافطر للمرض فان المعتمد عدم وجوب القضاء سم على حج (قوله وفارق) أي
وجوب القضاء في الصلاة والصوم بمنع نحو العذو وعدم وجوب قضاء النسك الحج (قوله وقد تجب الصلاة
والصوم مع الجز) انظر وجه تعبيره بقوله بالنسبة للصلاة مع أنها لا تسقط أصلا مع الجز إلا أن يقال
انها للتحقيق بالنسبة للصلاة وللتقليل بالنسبة للصوم وعبارة شرح مر بعد قوله قضى لوجوبهما مع الجز
ومعنى وجوب الصوم مع قيام الجز الزام ذمته به بمعنى أنه اذا زال الجز عنه قضاء (قوله أنه يصلي
كيفاً مكن) ولو بالاباء وهذا هو المعتمد ع ش (قوله ثم يجب القضاء) هو ظاهر في منع نحو العذو

بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع الجز فكذا يلزمان بالنذر والنسك لا يجب الا عند الاستطاعة فكذا النذر قاله
البنفوي وغيره قال الزركشي وما ذكره في الصلاة خلاف القياس بل القياس انه يصلي كيفاً مكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء

لأن ذلك عذر مادي كافي للوجوب بالشرع (أو) نذر (أهداء شيء) من نعم أو غيرها وعينه في نذره أو بعده (إلى الحرم)

كأن قال الله على أن أهدى هذا الثوب أو هذا البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي إلى الحرم نفسه إن لم يعين شيئاً منه أو إلى ما عينه منه إن عين (إن سهل) إلا بما التزمه (و) لزمه (صرفه) بعد ذبح ما يذبح منه (لما كينه) الشاميين لفقرائه والذي يذبح منه ما يجزئ في الاضحية فإن لم يجزئ فيها كظلي وصغير ومعيب تصدق به حياً فلو ذبحه تصدق بلحمه وغرم ما نقص بذبحه أما إذا لم يسهل حله كفقر ورعى فيلزمه حل ثمنه إلى الحرم ويشترط في لزوم حله أيضاً إمكان التعميم به حيث وجب التعميم فإن لم يمكن التعميم به كلوثو فإن كانت قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تغير بين حله وبيعه بالحرم وبين حل ثمنه أو في أحدهما أكثر تعين وقولي إن سهلاً من زيادتي وتعسيرى بالشئ وبالحرمة وبالمساكين أولى من تعيره بالهدى وبمكة وبمن بهالان الحكم لا يختص بهامع مافي قوله من بهامن إيهام غير المراد (أو) نذر (تصدقاً) بشئ (على أهل بلد معين لزمه) صرفه

كما يؤخذ من تعليله دون المرض لأن المرض إذا صلى بالإيماء مثلاً لا يعيد فعله كلام الزركشي خاص بالمتع حرر (قوله كافي الواجب بالشرع) فإنه إذا عجز عن فعله أول الوقت فإنه يصلي كيف أمكن ومع ذلك يعيد عن (قوله أو غيرها) مما يصح التصديق به لا كدهن نجس فشئ في كلام المصنف كناية عن المنذور أي ما يأتي به التذكرة في صيغته حل (قوله أو بعده) أي وبعد إطلاقه كأن قال الله على أن أهدى بعيراً أو شاة ثم عين كأن قال هذا أو هذه ففي هذه أنه يعين ما لا يجزئ في الاضحية كالتي قبلها وإذا ذبح لا يذبح إلا المجزئ كما سنبه عليه حل قال م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أو بعده محل نظر لأن التعيين بعد النذر إنما يكون في المطلق وسيأتي إن المطلق ينصرف لما يجزئ أضحية فلا يصح تعيين غيره اهـ ومثله حج قال س ل وفيما قاله نظر إذا الكلام هنا في أهدي شيء مخصوص أي من حيث الجنس كأن نذر أهداء بعيراً أو شاة ولا شك أنه شامل لما لا يجزئ أضحية وأما ما قاله فهو فيما لو أطلق كما لو قال الله على أن أهدى شيئاً أي ولم يعين ما يهديه فيلزمه ما يجزئ في الاضحية انتهى (قوله كأن قال الخ) مثال للمعين في النذر ولم يمثّل للمعين بعده (قوله لزمه حمله إليه) أي إن كان مما يحمل ولم يكن بمحلّه أزيد قيمة كما يأتي شرح م ر وعليه اطعامه ومؤن حمله إليه فإن لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك حج س ل (قوله ولزمه صرفه لما كينه) ولا يجوز له إلا كل منه ولأنه تلمّزه نفقتهم قياساً على الكفارة ع ش على م ر (قوله بعد ذبح ما يذبح) أي وقت التضحية (قوله لما كينه) أي المقيمين والمستوطنين شرح م ر وقوله المقيمين أي إقامة تقطع السفر وهو أربعة أيام صحاح كما يصرح به مقابلته بالمستوطنين فن نحر بالحرم لا يجزئ أنه أن يعطى للمحتاج الذين لم يقيموا قبل عرفة أربعة أيام بمكة لما مر أنه لا ينقطع ترخصهم إلا بعد عودهم إلى مكة بنية الإقامة ع ش على م ر (قوله وغرم ما نقص بذبحه) ويدفعه من الدراهم لا من اللحم ع ش (قوله أما إذا لم يسهل) بأن لم يمكن أصلاً أو عسر ولذا مثل به الذين قال س ل وظاهر أن المتولى لجميع ذلك هو الناذر وأنه ليس لقاضي مكة نزعهما منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح أنه ليس له إمساكه بقيمته لأنه منهم في محاباته لنفسه ولا اتحاد القابض والمقبض انتهى (قوله في لزوم حله) أي الشئ بدليل قوله أيضاً فكان الأنسب تقديم قوله ويشترط في لزوم حله على ما ذكره في مفهوم المتن (قوله حيث وجب التعميم) بأن كانوا محصورين يسهل عليهم على الأحاد بمجرد النظر فإن لم يكونوا محصورين جاز الاقتصار على ثلاثة منهم شرح م ر وعن (قوله أولى من تعيره بالهدى) لأنه في حالة الإطلاق يلزمه ما يجزئ أضحية س ل وأجيب بأن مراد الأصل بالهدى ما يهدى لا المتبادر منه وهو أهداء شيء من النعم (قوله من إيهام غير المراد) لشموله الأغنياء س ل (قوله أو نذر تصدقاً بشئ) ويستثنى من التصديق ما لو نوى الناذر اختصاص الكعبة بالمنذور فإن كان شمعاً أشعله فيها أو دهنًا أوقده في مصابيحها أو طيباً طيبها به زي (قوله لزمه صرفه) وقياس ما مر تعميم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين شرح م ر (قوله من المسلمين) عبارة نرحب الارشاد بشرطهم الاسلام إذا لا يجوز صرف النذر الذي كما صرح به جمع متقدمون وقضيته أنه لو كان جميع أهل البلد كفاراً لكان النذر مسموعاً على حج وبه صرح م ر لكن ينافيه ما مر عن ع ش أن النذر الذي ينفق ويحوز صرفه لمسلم إلا أن يفرق بين الذي الواحد وبين جميع أهل البلد لأن قصد المعصية في الثاني أظهر فليحذر (قوله سواء الحرم وغيره) ولا نظر لزيادة ثوابه أي الصوم في الحرم اهـ شرح م ر وقوله ولا نظر لزيادة ثوابه أي الصوم يؤخذ منه أن الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غيرها وهل يضاعف الثواب فيه قدر

وتفرقة المحرم على مساكينه أو بغيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً بكان لم يتعين) الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحر وغيره كما أن الصوم الذي هو بدل واجبات الاحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر (٣٤٣) (صلاة به) أي بكان (فكاعتكاف) أي

فكندره فلا يتعين فيه لأنها لا تختلف باختلاف الامكنة الا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فتتبعين اعظم فضلها وان تفاوتت فيه ويقوم الاول مقام الاخسرين وأولهما مقام الآخرون العكس كما لم ذاك من التنظير فهو أعم مما عبر به (أو) نذر (صوماً) مطلقاً أو مقيداً بنحو دهر كمين (فيوم) يحمل عليه لأنه أقل ما يفرد بالصوم (أو) أياماً أي صومها (ثلاثة) لأنها أقل الجمع (أو) نذر (صدقة بتمول) يتصدق به وان قل وكذا لو نذرت صدقة بمال عظيم لان الصدقة الواجبة لا تنحصر في قدر لان الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل وتعيير بتمول أولى من قوله فيما كان اذلا يكفي ما لا يتمول (أو) نذر (صلاة فركعتان) تكفيان لانهما أقل واجب منها (بقيام قادر) الحاقاً بالنذر بواجب الشرع (أو) نذر (صلاة قاعدة اجاز) فعلها (قائماً) لانيانه بالافضل (لا عكسه) أي نذر الصلاة

مضاعفة الصلاة أو لابل فيه مجرد زيادة لاتصل لخدمضاعفة الصلاة فيه نظر ومرفى كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع ش لكن التحقيق كما تقدم في كتاب الحج ان المضاعفة الواردة في الصلاة تأتي في سائر العبادات البدنية وغايرها تأمل فان قلت نذراً للصوم بالحرم متضمن لانيانه ومراً نذراً لانيانه صحيح فاذا لم يلزمه ما ذكر فلم لا يلزمه انيانه بنفسك قلت لازم الشيء لا يعطى حكمه كما قالوه في لازم المذهب الخ شوري (قوله أو بغيره) منه ما لو نذر نحر شاة ببلد سيدي أحد البدوي فلا يلزمه لان التحريم لا يلزم الا في بلد يطلب التحريم فيه شيخنا عزيزي (قوله لم يلزمه شيء) أي لافي ذلك المحل ولا في غيره ع ش قال حل ان لم ينو تفرقة المذبوح على فقراء ذلك المكان والا لزمه التبع والتفرقة فيه (قوله الا المسجد الحرام) المذهب انه خاص بالكعبة والمسجد حولها وان وسع عما كان عليه قاله حج اه شوري وصح ان الصلاة فيه بمائة ألف صلاة بل استنبطت من الاخبار كما بيئته في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة ألف ألف صلاة في غير مسجد المدينة والاقصى وبه يتضح الفرق بينها وبين الصوم شرح حج (قوله أو مقيداً بنحو دهر) كان قال نذر على أن أصوم دهر افيحمل قوله دهر على مطلق الزمن بخلاف الدهر المعروف فانه يحمل على جميع الايام ويلزمه صومها حيث لا يكره له ذلك كما قال حل وغيره (قوله أو أياماً ثلاثة) قال في الايعاب ومثل ذلك الايام فيلزمه ثلاثة فقط فيما يظهر ترجيحه من تردد طويل للأذرعى ويأتى نظير ما ذكر في صوم شهر أو الشهر فيلزمه في الاول شهر واحد وفي الثاني ثلاثة لا يغير فيما يظهر من تردد للزركشي في ذلك ولا نظر اكونه جمع كثرة وأقله أحد عشر لان ذلك من دقائق العربية فلا تنزل عاها الالفاظ العرفية اه شوري (قوله جاز فعلها قائماً) ويفرق بين هذا وما تقدم من عدم اجزاء المشي عن الركوب وعكسه ان القيام قعود و زيادة كما صرحوا به فوجد المندور هذا وزيادة ولا كذلك في الركوب والمشي حل وأقول وجه ذلك ان القعود هو انتصاب ما فوق الفخذين وهو حاصل بالقيام لان فيه انتصاب ما فوق الفخذين وزيادة وهي انتصاب الفخذين والساقين ع ش على مر (قوله أو نذر عتقا) الاولى الاعتاق لان بعضهم أنكر الاول وان قال النووي ان انكاره جهل لكنه حسن الا أن يجاب بان في ارتكاب الحسن الرد على المنكر فكان أهم من ارتكاب الاحسن شوري (قوله ولوناقة) ولتشوف الشارع للعتق مع كونه غرامة سوح فيه وخروج عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع حل (قوله تعينت) فلا نذر عتق رقبة معينة ثم تلفت أو تلفها قبل الاعتاق لم يلزمه ابدالها لان العتق حق الرقبة وان تلفها أجنبي لزمه قيمتها المالكها ولا يلزمه أن يشتري بها بدلها بخلاف المادي فان الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان سم كتاب القضاء

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوباً أو مكرهاً أو حراماً وقد استوفاهما المصنف وما يتعلق به من شرط التماضي وتلك الاحكام الخمسة ظاهرة في القبول وتأتي في الايجاب أيضاً ما عدا كونه فرض كفاية ولا يتنافيه قول الشارح أما تولية الامام لاحدهم فقرض عين لان هذا على العموم في حق الصالحين له فلا يتنافى انه قد يكون مندوباً أو مكرهاً أو حراماً لاوصاف توجد في بعض أفراد المتولى توجب ذلك فكما أوجبت تلك الارصاف حرمة قبورها وكراهته مثلاً أوجبت كراهة

قائماً فلا يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لانه دون ما التزمه (أو) نذر (عتقاً رقبة) تجزئ ولوناقة كدفرة لوقوع الاسم عليها (أو) نذر (عتق كافر أو معيبة أجزاء رقبة كاملة) لانيانه بالافضل (فان عين) رقبة (ناقة) كثة على عتق هذا العبد الكافر والمعيب (تعينت) لتعاقب النذر بالعين سم كتاب القضاء بالمدى الحكم بين الناس والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن

أحكم بينهم بما أنزل الله وقوله فأحكم بينهم بالقسط وأخبار تكبر الصحيحين إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجران أصاب فله أجران وفي رواية صحيح الحاكم أسندها فله عشرة أجور وما جاء في التحذير من القضاء كونه من جعل قاضيا ذبح بغير سكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره القضاء أو يحرم عليه على ما يأتي (تولية) أي القضاء (فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية أما تولية الامام لاحدهم ففرض عين عليه

درس

(فن تعين له في ناحية لزمه طلبه) ولو ببذل مال أو خاف من نفسه الليل (و) لزمه (قبوله) إذا وليه للحاجة اليه فيها فإن امتنع أجبره وإنما يلزمه الطلب والقبول (فيها) أي في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لأن ذلك تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالسكية لأن عمل القضاء لا غاية له بخلاف سائر فروع الكفاية المحوكة إلى السفر كالجهاد ونعلم العلم (أو) لم يتعين فيها لكنه (كان أفضل) من غيره (منا) أي الطلب والقبول (له) فيها

الاجباب وأحرمته لأنه وسيلة له وأصله قضاي لأنه من قضيت قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة يرلسى وجعه أقضية كقباء وأقبية وهولعة أحكام الشيء وأماؤه لأن القاضي يحكم الشيء ويحضيه وشرعا الولاية الآتية أو الحكم المترتب عليها أو الزام من له الإلزام بحكم الشرع فخرج الافتاء شرح م (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لأن الأخبار بالقليل لا يبنى الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها أو أن الأجرين يساويان العشرة فإن قلت العشرة يصح أن تجعل أجرا أو اثنين فما باله جعلها عشرة قلت يجوز أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فثبت بهذا كرهنا العدد على ذلك نقله الشوري من شرح الورقات لسم قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا في ما حكم عادل مجتهد أما غيره فبأنهم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب وأحكامه كلها مردودة لأن أصابته اتفاقية وروى الأربعة والحاكم والبيهقي خبر القضاة ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الأول بمن عرف الحق وقضى به والاخيران بمن عرف وجار ومن قضى على جهل م وقوله وأحكامه مردودة أي أن لم يوله ذو شوكة كما أشار له ابن الرفعة اه رشيدى ونظم بعضهم الأربعة بقوله

أعنى أبا داود ثم الترمذى والنسائى وابن ماجه فاحتذى

(قوله كقوله من جعل قاضيا) عبارة م ر وكأخبار الحسن من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين (قوله) أو على من يكره له) فيه ان الكراهة لا توجب هذا الوعيد الشديد (قوله توليه) أي قبوله ويحتاج القضاء إلى مول ومول ومولى فيه كالأحكام والدماء ومحل وصيفة وسماها بعضهم أركاما (قوله أما تولية الامام) ومن صرائح التولية وليتك أو قلته لك أو فوضت اليك القضاء ومن كنياتها عقلت واعتمدت عليك فيه ولا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أفتى به الوالد نعم برندبارد شرح م (قوله فرض عين عليه) أي فوراني قضاء الاقليم ويتعين فعل ذلك على قاضي الاقليم فيما عجز عنه كما يأتي ولا يجوز إخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له لأن الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين أما إيقاع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على الامام أو نائبه ويمتنع عليه الدفع أي دفع المتخاصمين من غير قضاء بينهما إذا أفضى لتعطيل أو طول نزاع شرح م (قوله فن تعين الخ) بأن لم يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره شرح الروض والمراد بالناحية بلدة ودون مسافة العدوى عن بناء على أنه يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض م (قوله لزمه طلبه) وإن علم عدم الاجابة (قوله ولو ببذل مال) أي زائد على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حل وم قال ع ش على م وظاهره وإن كثرت المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وإن قل أن القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله فإن امتنع أجبر) استشكل تولية الامتنع بأن امتناعه مع تعينه له مفسق وأجاب التوروي بعدم فسقه لأن امتناعه غالبا يكون بتأويل فلا يصح بذلك جزما وإن أخطأ في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الامام قاضيا وأرسله إلى ما فوق مسافة العدوى لزمه الامتثال والقبول وإن بعدت لأن الامام إذا عين أحد المصالح المسلمين تعين ويتعين جملة على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المبعوث اليه أو بقربه وحيث لا يجتمع الكلامان م (قوله كالجهاد الخ) أي فإن لما غاية فليس فيها ترك الوطن بالسكية (قوله سنا وقوله بعد كرها) لا يقال ينافي ذلك قوله سابقا توليه فرض كفاية في حق الصالحين له لا ما تقول كونه فرض كفاية في حقهم على الجملة لا ينافي كونه قديس وقد يكره لخصوص من اتصف بالوصف المقتضى للسن أو الكراهة

إذا وثق بنفسه وقولى وقبوله إلى آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولا ولم يمتنع الأفضل) من القبول (كرهاله) أي ثمفضول لما في خبر
الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سمره لا تسأل الأمانة فإن كان الأفضل يمتنع (٣٤٥)

من القبول فكالمعذور
واستثنى الماردي من
الكرهية ما إذا كان
المفضول أطوع وأقرب إلى
القبول والبلقيني ما إذا كان
أقوى في القيام في الحق
وذكر كراهة القبول من
زيادتي (أو) كان
(مساويا) غيره (فكندا)
أي فيكرهان له (ان اشهر)
بالاستفاد بعلمه (وكني) بغير
بيت المال لما فيه من الخطر
بلا حاجة وعلى هذا جل
امتناع السلف (والا) بأن
لم يشترأ ولم يكف بما ذكر
(سناله) ليتفاد بعلمه أو
ليكني من بيت المال
ويحرم طلبه بعزل صالح له
ولو مفضولا وتبطل عدالة
الطالب والتصرح بسن
القبول من زيادتي (وشرط
القاضي كونه أهلا
للسهادات) بأن يكون
مسلم مكافا حرا ذا كرا
عدلا سميعا بصيرا ناطقا
(كافيا) لامر القضاء فلا
يؤلاه كافر وصبي ومجنون
ومن به رقي وأثنى وخشي
وفاسق ومن لم يسمع
وأعمى وأخرس وإن فهمت
أشارته ومغفل ومختل النظر
بكبر أو مرض لنقصهم
(مجنون) وهو العارف

تأمل (قوله إذا وثق بنفسه) فإن خاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الدخائر ووجه الزر كشي شرح م
وهو المعتمد خلافا لما يقتضيه صنيع شارح الروض من أنه يحترز إذا خاف عليها اذ ظاهره في هذه
الحالة جواز الاقدام عن (قوله أطوع) أي بطاوعه الناس ويمتنعون لحكمه أكثر من الفاضل اه
(قوله وأقرب) تفسير وقوله إلى القبول أي قبول الناس لحكمه أي فلا يكرهان حيث تدبيل يجوز ان
كما قاله م فعمل أنهما تترتبهما الاحكام الخمسة (قوله ما إذا كان أقوى في القيام في الحق) أي قبول
حكمه بأن يطاع والزم فيه بمجاس الحكم عن (قوله ليتفاد بعلمه الخ) التعليل على اللغز والشر
المرتب (قوله أو ليكني الخ) هذا يشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك ففي التهذيب يجوز
للامام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لائقه به أما
أخذه الأجرة على القضاء ففي الروضة عن المروى ان له أخذها ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن
رزق من بيت المال زى (قوله ويحرم طلبه الخ) فإن فعل ذلك وولى فقد للضرورة وغير الصالح
يجب عزله ويستحب بذل المال لعزله من وعادة الروض وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طابه
له وبذل مال لعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به
على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للراى حرام اه بحر وفه
(قوله كونه أهلا للسهادات) فيه احواله على مجهول الا أن يقال ان كل في ذلك على شهرته (قوله
سميعا) ولو بالصباح زى (قوله بصيرا) ولو بالنهار فقط أو في الليل فقط على الوجه أو ببصره ضعف
لا يمنع من أن يفرق بين الصور القريضة منه زى وقوله أو في الليل فقط مخالف لما في شرح م
وعبارته فلو كان يبصر ليلا فقط قال الاذرعى ينبغي منعه (قوله كافيا لامر القضاء) أي ناهضا للقيام
بأمره بأن يكون ذايقة تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظرا كبر أو مرض شرح
م (قوله فلا يؤلاه كافر) وما اعتيد من نصب حاكم للذميين منهم فهو تقليد راسية لاحكم فهو كالحكم
لا الحاكم زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا به شرح م (قوله وهو العارف) ولا يشترط
نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام
المدونة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتى في جميع أبواب الفقه أماما مقلدا لا يعدو أي
لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين
الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يحزله العدول عن نص امامه شرح م
(قوله العام والخاص) العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله
والجمل) وهو ما لم تنضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منهم ما قدر
الواجب والمبين مثل قوله في عشرين نصف دينار (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية والظاهر
ما دل دلالة ظنية وقوله والناسخ والمنسوخ كآتي عدة الوفاة (قوله والمتصل) أي باتصال روايته إلى
الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو إلى النبي ويسمى المرفوع شرح م (قوله الاولى) وهو ما قطع
فيه بنفي الفارق والمساوي وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يبعد فيه ذلك م قال ع ش

(٤٤ - (بحيرى) - رابع) باحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها) فمن أنواع القرآن والسنة
العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة المتواترة والآحاد والمتصل وغيره ومن
أنواع القياس الاولى والمساوي والادون كقياس الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس احراق مال اليتيم على كفه في التبريم

فيهما وفي اس النفاح على البر في باب الر باب مع الطم (وحال الرواة) قوة وضعفا فيقدم عند التعارض الخاص على العام والمفيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه والناسخ والمصل والقوى على متابها (ولسان العرب) لغة ونحو اوصرفا وبلاغة (وأقوال العلماء) اجبا واختلافا ولا يخالفهم في اجتهاده (فان فقد الشرط) المذكور بأن لم يوجد رجل متصف به (قولي سلطان ذو شوكة مسلما غير أهل) كفاسق ومقلد وصبي وامرأة (نقد) بمجمة (فضاؤه للضرورة) لثلاث تعطل مصالح الناس وتعيرى بمسما غير أهل أعم من قوله فاسقا ومقلدا وهو (٣٤٦) الا وفق لتعليقهم ومقتضى كلام الروضة وأصلها وصرح به ابن

عبد السلام في الصبي والمرأة وان خالفه بعضهم تفقها ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الاحكام (وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) اعانة له (فان أطلق التولية) بأن لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخلف) ولو بعضه (فما عجز عنه) لحاجته اليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الاذن) بأن لم يعممه في الاذن في الاستخلاف ولم يخص (ف) يستخلف (مطلقا) وهذه من زيادتي وكأطلاق الاذن تميمه كما فهم منه بالاولى وان خصه بشئ لم يتعد أو نهاه عن الاستخلاف لم يستخلف ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه (وشرطه) أي المستخلف بفتح اللام (كالقاضي) أي كشرطه السابق (الأن يستخلف

قوله ما يمد فيه اتقاء الفارق الصواب حذف اتقاء وابداله بوجود اه (قوله والمفيد على المطلق) المطلق ما دل على الماهية بلا قيد والمفيد ما دل عليها بقيد كقوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة في آية القتل والمطلق فتحرير رقبة في آية الظهار (قوله والمحكم) كقوله تعالى ليس كمثل شيء فهذه نص في أنه لا يماثل شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمتشابه مثل قوله تعالى الرحمن على العرش استوى يد الله فوق أيديهم ويبقى وجه ربك (قوله والقوى) أي من الرواة (قوله ولسان العرب) لان الشريعة وردت بلسان العرب فتوقف معرفة أحكامها عليه زى (قوله فلا يخالفهم في اجتهاده) أي وعرف أصول الاجتهاد أي ولو بملكة حصلت له من الأدلة الشرعية وان لم يعرفها بطريق التكلمين وصناعتهم لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا ينظرون فيها وهم أكمل الأمة نظرا واجتهادا ولا يشترط حفظه للقرآن ولا معرفته بالخط زى (قوله فان فقد الشرط) المراد به الجنس قال زى والفقد ليس بقيد حيث ولاه ذو شوكة نفذ حكمه اه أي سواء وجد الأهل أم لا (قوله سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضي العسكر فانه لا يصح توليته غير الأهل ولا ينفذ قضاء ما ولاه من (قوله ذو شوكة) عبارة مر أو ذو شوكة اه فتولية السلطان مطلقا صحيحة سواء كان ذا شوكة أم لا وعبرة أصله مع شرمي مر وحج قولي سلطان أو من له شوكة غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة (قوله للضرورة) أي اضرورة الناس أي اضطرارهم الى القاضي وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه شوي و قوله لثلاث تعطل الخ علة للعلة أو للعلة مع علته قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولاه بموت أو نحوه انزل لزوال الضرورة وانه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك في نظر الاوقاف استرد منه لان قضاء انما ينفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله وهو) أي تعيرى بمسما وقوله الا وفق لتعليقهم وهو قوله لثلاث تعطل الخ (قوله وصرح به) أي بغير الأهل بأن قال غير أهل كصبي وامرأة (قوله ولو بعضه) أي بأب أو ابنه حيث ثبتت عدالتهما عند غيره حل أما اذا فوض الامام لشخص اختيار قاض فلا يختار والده ولا ولده كما لا يختار نفسه زى (قوله مطلقا) أي فيما عجز عنه وغيره والمعتمد أنه لا يستخلف الا عند العجز مر ع ش (قوله لما يقع بينهم الخ) عبارة مر لان اجتهادهم مختلف غالبا فلا تنفصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين اهلا) تحكيم مصدر مضاف لفاعله وأهلا مفعوله قال القاضي في شرح الحارثي بشرط العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كما بحثه الزركشي وينفذ على من رضي بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره مر ع ن (قوله ولومع وجود قاض) أي اذا كان المحكم مجتهدا أما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاض ضرورة ع ش

(في) أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان مجتهدا (أو اجتهاد مقلده) فيمتنع بفتح اللام ان كان مقلدا بأكسرها لانه انما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط عليه خلافة) أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده لانه لا يعتقد (وجاز نصاب أكثر من قاض بمحل) كبلدان لم يخص كلا منهما مكان أو زمان أو نوع كالاموال والدماء أو الفروع هذا (ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم) والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاض أعم من قوله قاضيين وقيد ما لا يردى بقوله ما لم يكثروا وفي المطالب يجوز أن يناب بقدرا الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) فأكثر (أهلا للقضاء) واحدا أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولومع وجود قاض

أوفي قوداً ونكاح وخرج بالاهل غيره فسلما يجوز تحكيمهما أي مع وجود الأهل والاجاز حتى في عقد نكاح امرأة لاولي لها خاص وبغير عقوبة الله تعالى عقوبته من حدود تعزير فلا يجوز التحكيم فيها اذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل أن حق الله تعالى المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبيري بما ذكر أعظم وأولى من تعبيري بما

(٣٤٧)

ذكره وقضية كلامهم أن للحكم أن يحكم بملكه وهو ظاهر وإن زعم بعض المتأخرين أن الراجح خلافه وقول الأذرع لم أرفيه شيئاً أي صريحاً (ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله) لأن رضاها هو المثبت للولاية فلا بد من تقديمه بقيد زده بقولي (ان لم يكن أحدهما قاضياً) والأفلا يشترط رضاها بناء على أن ذلك تولية منه فلو حكما اثنين لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا بخلاف تولية قاضيين ليجتمعاً على الحكم اظهر الفرق قاله في المطالب أما لرضا بالحكم بعده فليس بشرط حكم الحاكم (ولا يكفي رضا جان) هو أعم من قوله رضا قاتل بحكم (في ضرب دية على عاقلته) بل لابد من رضاهم أياً بانه ولو كانوا قسراً لانهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاه (ولو رجع أحدهما قبله) أي قبل الحكم ولو بعد إقامة المدعى شاهدين

فيمتنع التحكيم الآن لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن م إذا كان القاضي يأخذ مالاً لوقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل (قوله أوفي قود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ فهو معطوف على انقاية (قوله والاجاز) المعتمداً أنه لا يجوز تحكيم غير الأهل مع وجود القاضي ولو قاضى ضرورة حل (قوله من حد) كحد شرب الخمر بخلاف حد القذف لانه حق آدمي (قوله الذي لا طالب له معين) كالزكاة ع ش أي حيث كان المستحقون غير محصورين (قوله أن يحكم بملكه) المعتمداً أنه لا يجوز له ولا لقاضى الضرورة الحكم بملكهما حل (قوله الا برضاها) أي لفظاً فلا أثر لاسكوت شرح م (قوله بناء على أن الخ) رد في الكفاية هذا البناء بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بان محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض شرح البهجة (قوله فلو حكما اثنين الخ) ليس المقام للتفريع كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالواو ومقتضى قوله بخلاف تولية قاضيين الخ ان يقول ولو حكما اثنين ليجتمعاً على الحكم صبح التحكيم وأما قوله لم ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا تقتضيه المقابلة لما بعده كما لا يخفى (قوله بخلاف تولية قاضيين الخ) أي حيث لا يجوز كما تقدم وقوله اظهر الفرق وهو أن القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه أن المحكمين قد يكونان مجتهدين إلا ان يقال هذا مادر (قوله ولا يكفي رضا جان) بأن ادعى شخص على آخر أنه يستحق عليه دماً فتنازعا في اثباته فكما خصا بحكم حكم بأن القتل خطأ فلا ينفذ حكمه إلا برضا عاقلته الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا العاقلة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله ولو بعد إقامة المدعى شاهدين) بان قال المدعى عليه للحكم عزلتك فليس له أن يحكم زى (قوله بخرم) من باب ضرب (قوله أبهة الولاية) أي غرهم وشرفهم وعظمته قال في المختار لأبهة العظمة والكبر وهي بضم الهززة وتشديد الباء الموحدة

فصل فيما يقتضى انزال القاضي الخ الانب تأخير هذا الفصل عما بعده لان العزل بعد ثبوت التولية كما صنع في الروض (قوله انزال القاضي) أي من غير عزل وقوله أو عزله أي بعزل الامام مثلاً وقوله وما يذ كرمه أي من قوله وينعزل بانزاله نائبه (قوله بنحو جنون وانغماء) كان الاولى الاقتصار على الانغماء فيقول بنحو وانغماء وظاهر صديقه أن الغفلة وان لم تخل بالضبط تقتضى العزل حل (قوله وانغماء) وإن قل الزمن م ولو لحظة خلافاً للشرح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين الصلاتين كما مر لانه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم وينعزل بمرض لا يرجي زواله وقد عجز معه عن الحكم حل (قوله كغفلة) قال في التحفة بحيث اذا نبت لا يثب (قوله وصمم) أي وعي كما يدل عليه قوله نعم الخ وعبارة حل قوله وصمم أي بحيث لا يسمع برفع الصوت فلا ينافي ما تقدم أن سماعه بالصياح يكفي (قوله وفسق) ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد فسقه بأن كان بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل ولا انزل م زى (قوله

(امتنع) الحكم وليس للحكم أن يجبس بل غايته الاثبات والحكم اذا حكم بشئ من العقوبات كالقود وحده القذف لم يستوفه لان ذلك بخرم أبهة الولاية (فصل) فيما يقتضى انزال القاضي أو عزله وما يذ كرمه لو (زال أهليته) أي أهلية القاضي (بنحو جنون وانغماء) كغفلة وصمم ونسيان يخل بالضبط وفسق (انعزل) لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز نعم لو عي بعد سماع البيعة وتعدباها ولم يحتج

لاشارة تفد حكمه في تلك الواقعة وتعييرى بما ذكر اعم مما عبر به (فلو عادت) اهليته (لم تعد ولايته) كالوكالة وغيره من العقود (وله عزل نفسه) كالوكيل وهذا من زيادتي (والامام عزله بخلاف) ظهر منه ويكفي فيه غلبة الظن ومحل هذا وما قبله اذا وجد ثم صالح غيره للقضاء (وبافضل) منه (وبمصلحة) (٣٤٨) كفسكين فتنة سواء أعزله بمثله أو بدونه وذ كر حكم دونه من زيادتي

لاشارة) أي بين الخصمين بأن كان معروفي الاسم والنسب ع ش (قوله فلو عادت اهليته الخ) ظاهره ولو كان الزائل عمي وصما ونقل عن شيخنا أن الاعمى اذا عاد بصيرا عادت ولايته وينبغي أن يكون مثله الصمم حل فقوله لم تعد ولايته أي في غير زوال العمى والصمم وتقل سم عن مر اعتماده في العمى وعليه فيكون مانعا لاسابا كما هو ظاهر وبعبارة طب فلو عمى ثم أبصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج الى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا الثاني يحمل قول البلقيني انه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة (قوله وغيره من العقود) ويستثنى من الغير المشروط له النظر اذا زالت اهليته ثم عادت فاهاتعود ولايته وفيه أن المذكور في كلام المصنف في آخر باب الوفاء انه لا ينزل وغاية الامر أن العارض مانع من نصره وكذا تستثنى الحاضنة والاب والجداه حل (قوله بخلاف) أي لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى منه أو ظن أنه ضعف أو زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط أما ظهور ما يقتضيه فلا يحتاج معه الى عزل لانزاله به زى دمر (قوله وبافضل منه) رعاية لمصلحة المسلمين وهذا في الامر العام أما الخاص كامامة وتدريس وأذان وتصفوف ونظر ونحوها فلا تنزل أربابها بالعزل من غير سبب كما فني به جمع كثير من المتأخرين وهو المعتمد شرح مر وبعبارة حل وشرح بالقاضي الامام الخ وهي أولى لان الكلام في القاضي فلا يحسن تقييده بما ذكر (قوله وذ كر حكم دونه) أي الشامل له قوله وبمصلحة ع ش (قوله والاحرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من غير سبب شرح مر فقول الشارح فله عزل خليفته أي أو نائبه (قوله بناء على انزاله بموته) لان كل من انزل بموت شخص فله عزله في حياته كالوكيل والشريك (قوله بلوغه عزله) مصدر مضاف لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زى (قوله لعظم الضرر) أي من شأنه ذلك حتى لو ولي في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل ولو في أمر عام فانه ينزل قبل بلوغه خبر عزله لان من شأنه عدم نظم الضرر في نقض التصرفات زى ويثبت عزله بعد ابدى شهادة أو استفاضة لا باخبار واحد ولا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرائن تبعه تزوير مثله عن (قوله حكمه له) أما حكمه عليه فينفذ سم (قوله اعلمه انه الخ) الاوجه خلافه لان علم الخصم بعزل القاضي لا يخرج عن كونه قاضيا شرح مر وزى وبعبارة الشويرى لان سلم انه غير حاكم باطنا لانه اذا لم يبلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بعلم الخصم أن الامام عزله اه (قوله فان علقه الخ) ولو كتب اليه عزلك أو أنت معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأت الكتاب كما قاله البغوي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وانمحي موضع العزل لم ينزل والا فنزل كما يحسنه بعضهم زى (قوله انزل بها) ويكفي قراءة محل العزل فقط مر (قوله كافي مسألة الطلاق) أي اذا كانت غير اتمية وقراءه عليه غيرها حل (قوله وينزل بانزاله نائبه) الراجع أن نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الاصل فينزل حينئذ النائب لا الاصل وكذا لو بلغ العزل الاصل دون النائب خلافا للبلقيني سم (قوله لا قيم يتم ووقف) المراد بقيم الوقف ناظره كما يفهم من عبارة أصله نعم لو كان للقاضي نظر وقف بشرط الواقف فأقام شخصا عليه انزل لانه في الحقيقة نائبه سم (قوله فلا تشكل الثانية الخ) كأن قال الموكل

(والا) بأن لم يكن شئ من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للامام بقيد زدته بقولي (ان وجد) ثم صالح (غيره) للقضاء والا فلا ينفذ أما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله بموته (ولا ينزل قبل بلوغه عزله) لعظم الضرر بنقض الاحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم أنه معزول لم ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم باطنا ذكره الماوردي (فان علقه) أي عزله (بقراءة) كتابا بانزل بها (بقراءة) من غيره (عليه) لان الغرض اعلامه بصورة الحال لا قراءته بنفسه وصوب الاسنوي عدم انزاله بقراءة غيره عليه كافي مسألة الطلاق والقاتل بالاول فرق بان المرعى ثم النظر الى الصفات وهنا الى الاعلام وكما ينزل بقراءة الكتاب ينزل بمعرفة ما فيه بتأمله وان لم يكن قراءة حقيقة (وينزل بانزاله) بموت أو غيره (نائبه) لانه فرعه (لا قيم

للكيل

يقيم ووقف) فلا ينزل بذلك لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولامن استخلفه بقول الامام استخلف عني)

لانه خليفة الامام والاول شفير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو اطلق فينزل بذلك لظهور غرض المعاونة له فلا تشكل اثنائية بنظيرتها من الوكالة اذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل

الحمل الاطلاق على ارادته (ولا ينزل قاض ووال) والتصریح به من زيادتي (بانزال الامام) بموت وغيره لشدة الضرر في تعطيل
الحوادث وتعيرى بالانزال هنا وفي القيم أهم من تعبيره بالموت (ولا يقبل قول (٣٤٩) متول في غير محل ولايته ولا)

قول (معزول حكمت
بكذا) لانهم لا يمكن
الحكم حينئذ فلا يقبل
اقرارهما به (ولا شهادة
كل) منهما (بحكمه) لانه
يشهد على فعل نفسه (الا
أن يشهد بحكم حاكم ولم يعلم
القاضي أنه حكمه) فتقبل
شهادته كما تقبل شهادة
المرضة كذلك فان علم
القاضي انه حكمه لم تقبل
شهادته به كما لو صرح به
وقول ولم يعلم الى آخره من
زيادتي (ولو ادعى على
متول جور في حكم لم
يسمع ذلك الابينة) فلا
يخلف لانه نائب الشرع
والدعوى على النائب
دعوى على المنيب ولانه
لوفتح باب التحليف
لتعطيل القضاء قال الزركشي
هذا ان كان موثوقا به والا
حلف (أو) ادعى عليه
(ما) أي شيء (لا يتعلق
بحكمه أو على معزول شيء)
كأخذ مال برشوة أو بشهادة
من لا تقبل شهادته
(فكفيهما) فتفصل
الخصومة بقرار أو حلف
أو إقامة بينة وفيد السبكي
الاولى من هاتين فقال
هذا ان ادعى عليه بما
لا يقدح ولا يخل بمنصبه

للوكيل وكل وأطاق أي لم يقل عني ولا عنك فانه يحمل على انه وكيل عن الموكل (قوله حمل الاطلاق
على ارادته) أي الموكل ونقل عن شيخنا ان محل هذا كله اذا لم يعين الامام الماذون في استخلافه فان
عينه بأن قال استخلف فلانا فهو خليفة الامام مطلقا حل (قوله ولا ينزل قاض) ولو قاضى ضرورة
اذا لم يوجد مجتهد صالح أمامه وجوده فان رجي توليه انزل والا فلا فائدة في انزاله عن (قوله ووال)
كالامير والمحاسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك شرح مر (قوله والتصریح به)
لانه علم من كلام الاصل لانه في معنى القاضي (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولي القضاء نيابة
عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه شرح مر (قوله ولا يقبل) أي الابينة لانه
حينئذ لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته زى
(قوله ولا قول معزول حكمت بكذا) أي الاقرار بالحكم كما يدل عليه قوله فلا يقبل اقرارهما وخرج
بالمعزول ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن بينة حتى لو قال حكمت على أهل
هذه البلد بطلاق نسائهم وعتق عبيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما بحثه الاذرى عمل به كما
في الروضة وأصلها زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس
حكمه بكذا فيقبل كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس البلد قضائه المحوط بالوراء والبناء
المتمصل بهما سم لا البساتين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي حملت الدعوى عنه (قوله
كما تقبل شهادة المرضة كذلك) بأن تقول أشهد أن بينهما رضاعا محرما أو أرضعتهم رضاعا محرما أي
حيث لم تطالب بأجرة في ذلك ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول المرضة حيث لم تطالب بأجرة
وكتب أيضا مقتضاه أنه لا يقبل قول المرضة أرضعتهم رضاعا محرما مع أنه يقبل قولها فكان الاولى
اسقاط قوله كذلك حل وعبارة سئل قوله كما تقبل شهادة المرضة وان شهدت على فعل نفهها حيث
لم تطالب بأجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لامر الحكم اه وعبارة شرح
مر ويفارق المرضة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تضمن تزكية نفسها بخلاف
الحكم فيهما اه (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولايته بدليل قوله فيما يأتي وليس لاحد
أن يدعى على متول في محل ولايته حل أي لان كذا في قوله الآتي انه حكم بكذا شامل للجور وفي
شموله نظر ومن ثم قال بعضهم ان قول الشارح الآتي وليس لاحد الخ غرضه به بيان حكم هذه الصورة
التي هي خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور الخ ومن قوله أو ما لا يتعلق الخ اذا ادعى عليه
بانه حكم بكذا ليس منهما بل هي دعوى نفس حكمه تأمل (قوله دعوى على المنيب) وهو الشرع
حل (قوله ما لا يتعلق بحكمه) كغصب أو بيع أو دين سئل (قوله كأخذ مال برشوة) أي على
سبيل الرشوة كما باصلا وهي مثلثة الراء وعبارة المصنف بعناه لان مرادهم بالرشوة لازما أي يباطل
فاندفع القول بأن عبارة الاصل أولى لايهام عبارة الكتاب أن الرشوة سبب مغاير لا اخذ وليس
كذلك شرح مر (قوله ولا يخل بمنصبه) تفسير (قوله والا) أن كان ادعى عليه انه استأجره الكفاية
بيته أو زح سراب وقوله لا تسمع أي لاجل التحليف والافهي تسمع لينة كما يأتي (قوله كذلك)
أي لا تسمع الدعوى الابينة حل (قوله وليس لاحد الخ) عبارة عب وان ادعى على القاضي أو
الشاهد أنه حكم أو شهد له وأنكر لم يرفع لقاض آخر ولم يخف (قوله أن يدعى) ولو مع وجود الابينة

والا فالقطع بأن الدعوى لا تسمع ولا يخلف ولا طريق للدعى حيث ثبت الابينة ثم قال بل ينبغي أن يكون الحكم كذلك وان ادعى عليه
بما لا يقدح فيه ولم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتذاله بالدعوى والتحليف انتهى وليس لاحد أن يدعى على متول في محل

ولايته عند قاض أنه حكم بكذا فان كان في غير محالها أو معز ولا سمعت البيعة ولا يحلف ذكره في الروضة وأصلها فاذ كره في المعزول محله في غير ما ذكره فيه (٣٥٠) (فصل في آداب القضاء وغيرها (ثبت التولية) للقضاء (بشاهدين)

كغيرها (يخرجان مع المتولى) الى محل ولايته قرب أو بعد (يخبران) أهله بها (أو باستفاضة) بها كما جرى عليه الخلفاء ولانها آكد من الاشهاد فلا تثبت بكتاب لا مكان تحريفه قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (وسن أن يكتب موليه) اماما كان أو قاضيا فهو أعم وأولى من قسوله ليكتب الامام (له) كتابا بتولية وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و ابن حزم لما بعثه الى اليمن رواه أبو داود وغيره وفيه الزكوات والديات وغيرها (و) أن (يبعث) القاضي عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله ان ييسروا لا تخفى بدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وتعييرى بالمحل هنا وفيما يأتي أعم من تعييره بالبلد (و) ان (بدخل) وعليه عمارة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (ف) ان عسر دخل يوم (خمس) يوم (سبت) وقولي خميس فسبت من

س ل وحل كما يدل عليه قوله بعد سمعت البيعة (قوله انه حكم بكذا) فطريقه أن يدعى على الخصم ويقم البيعة بان القاضي حكمه بكذا ع ش (قوله سمعت البيعة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى لكنه غير باللازم (قوله ولا يحلف) أي عند عدم البيعة (قوله فاذ كره في المعزول) وهو قوله أو على معزول بشئ فكغيرهما فهو مفرع على قوله ولا يحلف وحاصله دفع التنافي بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة وأصلها وعبارة زى قوله فاذ كره في المعزول أي من انه كغيره فتفصل الخصومة باقرار أو حلف أو إقامة بيعة وما ذكره فيه فيما يتعلق بالحكم فتسمع البيعة أي ولا يحلف اه وعبارة سم فاذ كره في المعزول أي من انه كغيره المقيد أنه يحلف محله في غير ما ذكره فيه أي فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه أن فائدة التحليف أنه قد يقر عند عرض اليمين عليه أو ينسكل فيحلف المدعى اليمين المردودة التي هي كالإقرار وافرار المعزول ومن في غير محل ولايته أنه حكم بكذا غير مقبول كالتقدم فلا فائدة للتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه (قوله في غير ما ذكره) لان ما ذكره كراه يتعلق بالحكم زى

(فصل في آداب القضاء وغيرها) أي كقوله ثبت التولية (قوله يخبران أهله) أي فليس المراد الشهادة للمعبرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة للاتيان بلفظ الشهادة حل أي ان لم يكن في البلد قاض والادعاء عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح مر (قوله أو باستفاضة) أي في محل ولايته (قوله بكتاب) أي من غير استفاضة ولا شهادة حل (قوله لا مكان تحريفه) وهذا مأخذ الشافعية في ان الحجج لا تثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتذكر فقط فلا تثبت حقا ولا تمنع شيخنا عزيزي (قوله وسن أن يكتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لا من وقت التولية صرح به الماوردي س ل (قوله فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الامام) وجه العموم ظاهر ووجه الاولوية أن اللام تقتضي الوجوب (قوله وبما يحتاج اليه) أي ما يتعلق بمصالح المحل الذي يتولاه لا الاحكام فانه ان كان مجتهدا يحكم باجتهاده والاف بذهب مقلده وأما كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر و ابن حزم فلا أن القاضي انما كان يحكم بما أمر به الرسول وأعلمه عنه ع ش (قوله وعليه عمارة سوداء) فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الألوان يمكن تغييرها بخلاف السواد ع ش على مر (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك زى (قوله صبيحته) كان الاولى وصبيحته ليفيد أنها سنة أخرى كما أفاده حل (قوله في يوم سبت) لانه أول الاسبوع وأول كل شئ بكوره وقد قال عليه الصلاة والسلام يورك لامي في بكورها (قوله وان ينزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته والأزول حيث تيسر وهذا ان لم يكن له فيه موضع يعتاد القضاء للنزول فيه شرح الرض (قوله ليتساوى أهله في القرب) كأن المراد بالتساوي تساوي كل مع نظيره فأهل الاطراف يتساوون وكذا من يلبهم وهكذا سم أي لان الساكنين بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها فأشار الى أن التساوي لمن في طرف بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا (قوله وان ينظر أولا) أي ند باعد أن ينادى في البلد متكررا ان القاضي يريد النظر في المحبوسين يوم كذا فن له محبوس فإيه حضر شرح مر (قوله والانودى عليه) أي أن أدى أو أثبت اعساره وفائدة النداء

بعد

زيادتي ونقله في الروضة عن الاصحاب (و) ان (ينزل وسط البلد) بفتح السين على الاشهر ليتساوى أهله في

القرب منه (و) أن (ينظر أولا في أهل الحبس) لانه عذاب (من أقر) منهم (بحق فعل) به (مقتضاه) فان كان الحق حد أقامه عليه وأطلقه أو تعزير أو رأى اطلاقه فعل أو مالا امر بأدائه فان لم يؤد ولم تثبت اعساره أو ان نودي عليه لاحتمال خصم آخر فان لم يحضر أحد

أطلق وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (ومن قال ظلمت) بالحبس (فعلى خصمه حجة) فإن لم يقدّمها صدق المحبوس بمينه (فإن كان) خصمه (غائبا كتب إليه يحضر) هو أو وكيله عاجلا فإن لم يفعل حلف وأطلق لكن يحسن أن يؤخذ منه كفيل (ثم) بعد فراغه من المحبوس ينظر (في الاوصياء) بأن يحضرهم إليه فن ادعى وصاية بحث عنها هل ثبتت بيينة أو لا وعن حاله وتصرفه فيها (فن وجده عدلا قويا) فيها (أقره وأسلمت) أو شك في عدالته ولم يعمل له الحاكم الأول (أخذ) (٣٥١) المال منه أو (عدلا) (ضعيفا)

لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بمعين) يتقوى به ثم ينظر في أمناء القاضي المنصوبين على المحاجير وتفرقة الوصايا ثم في الوقف العام والمال الضال والملقطة (ثم يتخذ كتابا) للحاجة إليه ولأن القاضي لا يتفرغ للكتابة غالبا (عدلا) في الشهادة لتؤمن حياته (ذكر أحرارا) هما من زيادتي (عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم صحة ما يكتبه من فساد (شرطا) فيها والمحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى لاتحامين في المجلس فإن زاد عليه الحكم أو تنفيذه سمي سجلا وقد يطلقان على ما يكتب (ففيها) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة لئلا يوثق من قبل الجهل (عفيقا) عن الطمع لئلا يستمال به وهو من زيادتي (وافر عقل) لئلا يخدع (جيد

بعد ثبوت الاعسار احتمال أن يظهر غريم أعرف بحاله فيقيم بيينة يساره سل أي قالت ادعاء ظاهر في الثانية دون الأولى (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا مشكل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم حجة بسم (قوله كتب إليه) أي وألى قاضي بلاده ليأمره بالحضور وهو أولى من ذلك حل (قوله فإن لم يفعل) أي لم يحضر لابن نفسه ولا بوكيله (قوله حلف) أي وجوبا ع ش (قوله وأطلق) لتقصير الفتن حيثئذ مر (قوله لكن يحسن) أي يندب ع ش (قوله أو شك في عدالته) المعتمد في مسألة الشك في العدالة بقاء المال بيده لأن الأصل بقاء عدالته مر ع ش (قوله العام) وكذا الخاص زى (قوله ثم يتخذ كتابا) أي ندبا كما يأتي في قوله ومحل سن ما ذكر من اتخاذ كاتب الخ ع ش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق الأربعين منهم زيد بن ثابت وعلي ومعاذ بن جهم رضي الله تعالى عنهم برماوى (قوله بكتابة محاضر وسجلات) ونمن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فإن لم يكن فيه شيء فعلى من أراد الكتابة أن لا يرد له محضر برماوى (قوله وكتب حكمية) وهي ما تكتبه بعض القضاة لبعض أنى حكمت بكذا فنقده حل وقال البرماوى هي المعروفة الآن بالحجج اه أي وإن لم يكن فيها حكم ولا دعوى كحجج البيع والشراء والقرض (قوله شرط فيها) أي في الكتابة أي صاحبها أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا في كتابة المحاضر والسجلات هكذا يفهم فتأمل شو برى وقيل هو معمول المحذوف أي شرط ذلك شرطا (قوله أو تنفيذه) هو أن يكتب بالحكم إلى قاض آخر لينفذه وتنفيذ الحكم ليس بحكم من المنفذ إلا أن وجدت فيه شروط الحكم عندنا والا كان اثباتا للحكم الأول فقط سل (قوله سمي سجلا) وهو ما يبقى تحت يد القاضي ويؤخذ صورته وقد يسمى ذلك بكتاب الحكم حل فعليه يكون قوله وكتب حكمية عطفت تفسير للسجلات (قوله لئلا يوثق الخ) أي لئلا يدخل عليه الخلل من قبل الجهل ع ش على مر (قوله ندبا فيها) أي في هذه الأمور أي هذه الأمور مندوبة حل (قوله وإن يتخذ مترجمين) استشكل اتخاذ المترجم بأن اللغات لا تنحصر ويعد حفظ شخص لكها وبيد أن يتخذ القاضي في كل لغة مترجما للشقة فالأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغاب وجودها في عمله مع أن فيه عسرا أيضا زى (قوله أصم) أي صمما لا يبطل سمعه شرح مر والالم يصح كونه قاضيا كما تقدم (قوله مسمعين) ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجمين بل إن حصل الغرضان باثنين بان عرف اللغات القاضي والخصوم كفيافي الغرضين والأفلا بد لكل غرض من يقوم به سم (قوله أما لسماع الخصم) الأوضح أن يقول أما لسماع الخ لأن التعدد في المسمع لافي السماع (قوله فيشترط) تفريع على المضاف إليه لأنه يؤخذ منه أنهم مشاهدان والذي بعده تفريع على مجموع المضاف والمضاف إليه اه (قوله حقا لهما) أي لا والد إن كان ولده مترجما ومسمعا ولولد إن كان والده كذلك فالضمير راجع للوالد والوالد لا يقيد

خط) لئلا يقع الغلط والاشتباه حاسبا فصيحاً (ندبا) فيها (و) أن يتخذ (مترجمين) للحاجة إليهما في تعريف كلام من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهداً ما تعريف كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد لغته فلا يشترط فيه العدول لأنه أخبار محض (و) أن يتخذ قاض (أصم مسمعين) للحاجة إليهما أما لسماع الخصم لأصم ما يقوله القاضي والخصم فقل اتفق لا يشترط فيه العدد لما مر وشرط كل من المترجمين والمسمعين أن يكونا (أهلى شهادة) فيشترط اتياهما بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط اتفقاء التهمة حتى لا يقبل ذلك من الوالد والولد إن تضمن حقا لهما ويحجزى من المترجمين والمسمعين في المال

أو حقه رجل وامرأتان وفي غيره رجلان وتعبيري بما ذكرنا أولى من تعبيري في المترجم بالعدالة والحرية والعدد وفي المسموع بالعدد (ولا يضرهما العمى) لان الترجمة (٣٥٢) والاسماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معانية بخلاف الشهادة وهذا من

زيادتي في المسموعين (و) أن (يتخذ القاضي من كين) لما روي في شرطهما آخر الباب ومحل سنن ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده اذالم يطلب أجرة أو رزق من بيت المال (و) أن يتخذ (درة) بكسر الميم (لتأديب وسبب جلاله) حق ولعقوبة) هو أعم من قوله والتعزير كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ومجلس رفيقا) به وبغيره بأن يكون واسعا لتلا يتأذى بضيقه الحاضرون ظاهر اليعرفه كل من يراه لا تقابل حال مكان مجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في فضاء وكان مجلس على مرتفع وفرش وتوضع له وسادة (وكره مسجد) أي اتخذه مجلسا للحكم صواله عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعي بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضاي وقت حضوره فيه الصلاة وغيرها فلا بأس بفصلها (و) كره قضاء (عند تغير خلقه بنحو غضب) كجوع وشبع مفرطين ومرض

كونهما مترجين أو مسموعين اه قال الماوردي ولا تقبل ترجمة الوالد والولد قال وهو ظاهر ان تضمنت حق الولد أو والده دون ما اذا تضمنت حقاهيه سم (قوله أو حقه) نكير المجلس والشرط والفسخ والاجازة برماوى (قوله رجل وامرأتان) وقيل بذلك أربع ذموة فيما ثبت بهن سل لقولهم ما تقبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها عن (قوله وفي غيره) ولو زنا أو رمضان سل أى لهما غير مثبتين لكن فيقال اذا كان ثبوت صوم رمضان لا يشترط فيه التعدد فالترجم والمسموع بالاولى (قوله من كين) ليس المراد بهما المترجين بأنفسهما بل المراد بهما اللذان ينقلان تركة الشهود من جيرانهما مثلا للقاضي شيخنا عزى (قوله للماسر) أى للحاجة اليهما (قوله اذالم يطلب الخ) والالم يندب لثلاثين في الاجرة شرح م وانظر اذالم يعرف لغة القوم ماذا يصنع من جهة الترجان (قوله وسجنا) وأجرة السجن على المسجون لاهلها أجرة المكان الذي شغلته وأجرة السجن على صاحب الحق اذالم يهياصرف ذلك من بيت المال سل (قوله كما اتخذهما عمر رضي الله تعالى عنه) قال الشعبي ودرة عمر كانت أهيب من سيف الحجاج اه ويقال انها كانت من نعله صلى الله عليه وسلم ويقال لم يضرب بها أحدا على ذنب وعاد فلعنه زى (قوله وكان مجلس) أى متعينا متطيلسا شرح م (قوله على مرتفع وفرش) أى ليكون أهيب وان كان من أهل الزهد وتواضع للحاجة الى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة شرح م (قوله أى اتخذه) لانه لا معنى لكرهية المسجد اذا الاحكام انما تتعلق بالافعال (قوله صواله الخ) ولانه قد يحتاج الى احضار المجانين والصغار والحيض والكفار واقامة الحد فيه أشد كراهة شرح م (قوله ولو اتفقت الخ) الانسب التفرع بالفاء لانه مفهوم قوله اتخذه (قوله أو غيرها) كطرح حج فان جلس فيه مع الكراهة أو عدمها كان لعذر منع الخصوم من الخوض فيه بالمسألة ونحوها ويقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وأحق بالمسجد في كراهة الاتخاذيته وهو محمول على ما لو كان بحيث تحتشم الناس دخوله أما اذا أعده للقضاء وأخلاه من نحو عياله وصار بحيث لا تحتشمه أحد من الدخول عليه فلا يكره حينئذ م (قوله وكره قضاء عند تغير خلقه) لصحة النهي عنه في الغضب وليس به الباقي ولا اختلال فهمه وفكره بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاجتهاد فيه وقد أشار اليه في المطلب وبجزم به ابن عبد السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التقصير في مقدمات الحكم سم كراهة الشهود وتزكيتهم (قوله وكره قضاء الخ) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يكره له القضاء في حال الغضب لانه لا يقول في الغضب الا كما يقوله في الرضا العصمة حل (قوله بنحو غضب) نعم تنقضي الكراهة اذا ادعت الحاجة للحكم في الحال شرح م (قوله المعتمد عنهما) ضعيف والراجح من حيث المعنى الكراهة لان المحذور تشوش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه م رسم (قوله هذا أعم) يورهم أن الاصل عبر بالكراهة وليس كذلك لان عدم البيع والشراء بنفسه يسن لأنه يكره والاصل عبر بما يفيد ذلك وعبارته ويندب أن يشاور الفقهاء وأن لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أى من مفهومه (قوله بنفسه) فلو فعل صح لكن ان كان هناك عناية في قدرها ما أتى في الهدية سم (قوله لتلايحابي) بحث سم أن محاباته في حكم الهدية له وأخذ من ذلك أنه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قبوله قال وهو متجه وان كان قولهم لتلايحابي

تعليلا

مؤا وخوف مزعج وفرح شديد نعم ان غضب الله في الكراهة وجهان قال البلقيني المعتمد عنهما

(وأن يعامل) هذا أعم من قوله وأن لا يشتري ويبيع (بنفسه) الا ان قدم من يوكله (أو وكيل) له (معروف) لتلايحابي وذكر كراهة المسجد والمعاملة من زيادتي (وسن) عند اختلاف وجوه النظر

وتعارض الآراء في حكم (أن يشاور الفقهاء) الامناء لقوله تعالى انبياء صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر (وحرم قبول هدية من لاعادة له) بها (قبل ولايته أو) له عادة بها (زاد عليها) قدرا (٣٥٣) أو صفة بقيد زده فيها بقولي

(في محنها) أي ولايته (و) قبوله ولو في غير محله هدية (من له خصومة) عنده وان اعتادها قبل ولايته لانه في الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفي غيرها سببها العمل ظاهر او خبر هدايا العمال غلول وروى سحتر واه باللفظ الاول البيهقي باسناد حسن (والا) بان كان في غير محل ولايته ولم يزد المهدي على عاداته ولا خصومة فيهما (جاز) قبولها ولو أرسل بها اليه من ليس من أهل عمله ولم يدخل معها ولا حكومة له ففي جواز قبولها وجهان في الكفاية عن الماوردي وحيث حرمت لم يملكها (وسن) له فيما يجوز قبولها (ان يثيب عليها ويردها) لملكها (أو يضعها بيت المال) وهذا من الاخيران (من زيادتي) (ولا يقضي) أي القاضي (بخلاف علمه) وان قامت به بيعة والالكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالباطل محرم (ولا به) أي بعلمه (في عقوبة الله) تعالى من حد أو تعزير لندب السر في أسبابها (أو) في غيرها (وقامت) عنده (بيعة

تعالى للكرهه قد يقضى حل قبول المحابة من ل (قوله وتعارض الآراء) عطف مسبباً ولازم (قوله الفقهاء الامناء) ولودونه (قوله وحرم قبوله) وسائر العمال مثله في نحو الهدية كشايخ البلدان لكنه أغلظ روعش (قوله هدية) والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الوجه زى ولا يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثله سائر العمال ومنه ما جرت به العادة من احضار طمام لشاد البلدان ونحوه من المتزعم أو الكاتب ع ش على م ر لمخصا (قوله أو زاد عليها) فان عيزت الزيادة ردها فقط وحرم عليه قبولها من ل والارد الجليع (قوله أي ولايته) ولو أهدى بعد الحكم حرم عليه القبول أيضا ان كان مجازا أو لا فلا كذا أطلقه شارح ويتعين حله على م ر معتاد أهدى اليه بعد الحكم له حج من ل (قوله ولو في غير محله) هذا هو المتمدنى (قوله من له خصومة) أو غلب على ظنه أنه سيخاصم ولو بعضاله فيما يظهر لثلاث يتنع من الحكم عليه شرح م ر خلافا للذرى لانه استثنى هدية أبعاضه اذا لا ينفذ حكمه لم ونقله عنه زى وأقره وحاصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي اما أن يكونا في محل الولاية أو خارجها والقاضي داخلا والمهدي خارجا وبالعكس فهذه أربع صور وعلى كل اما أن يكون له عادة أو لا وإذا كان له عادة فاما أن يزد عليها أولا وعلى كل من الثلاثة اما أن يكون له خصومة أولا فهذه ستة تضرب فيها الاربعة المتقدمة يكون المجموع أربع عشرة بن وكلها حرام الا اذا كان القاضي في غير محل ولايته وفيها ولم يزد المهدي على عاداته ولم يكن له خصومة فيهما فيهما شيئا عزى فقد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم وقال انه مقتضى قول المتن أو زاد عليها في محله مع قوله والا بأن كان الخ تأمل (قوله بان كان في غير محل ولايته) وان زاد على العادة سم أي وان كان المهدي من أهل عمله من ل (قوله من ليس الخ) من فاعل أرسل (قوله وجهان) المتمدن الحرمة م وفيه أن هذه الصورة داخل تحت قوله وحرم الخ ففي كلامه تدافع ويمكن أن يجاب بان ما سبق محمول على ما اذا دخل صاحبها معها وما هنا على ما اذا لم يدخل واليه أشار الشارح بقوله ولم يدخل معها فهو قيد لمحل الخلاف لانه اذا دخل معها في محل ولايته كما هو الفرض حرم بانفاق لانه صار من أهل عمله كما قاله م ر وعبارة شرح م ر وسواء كان المهدي من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه فلا وجه زاله مع رسول ولا خصومة له فيه وجهان أو جهها الحرمة (قوله لم يملكها) فيردها لملكها ان وجدوا لأقليت المال زى (قوله بخلاف علمه) أي ظنه المؤ كد كما لو شهدت بيعة بريق أو نكاح أو ملك من يعلم حرته أو بينوتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم حيثئذ والحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصور بعلمه لمعارضته للبيعة مع عدتها ظاهر اشرح م ر والحاصل أنه اذا أقيمت البيعة بخلاف علمه لا يقضى بها العلم بخلافها ولا بعلمه لاجل قيام البيعة فيعرض عن القضية سم (قوله ولا به في عقوبة الله تعالى) نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعزره وان كان قضاء بالعلم وقد يحكم بعلمه في حداثة تعالى كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من مكلف أنه أسلم ثم أظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حصول يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الاشهاد كأن شرب خرا في مجلس الحكم شرح م ر (قوله أو قامت عنده بيعة بخلافه) كأن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه مما ادعاه واقام به بيعة أو أن المدعى قتله وقامت به بيعة حتى فلا يقضى بالبيعة فيما ذكر زى أي ولا بعلمه لما مر فقوله حتى خبر أن (قوله وما عدا ما ذكر) مثله الاثمة بأن يدعى عليه بآمال وقد رآه أقرضه قبل

بخلافه) وهذه من زيادتي وتعيرى بالعقوبة أعم من تعيره بالحدود وما عدا ما ذكر

(٤٥) - (بجبرى) - (رابع)

بحكم فيه بعلمه لانه اذا قضى بشاهدين أو شاهد ومبين وذلك انما يفيد الظن فبالعلم وان شمل الظن أولى وشرط الحكم به أن يصرح بمستنده فيقول علمت أن له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمي قاله الماوردي والرواني (ولا) يقضى مطلقا (لنفسه) وبعضه من أصله وفرعه (ورقيق كل) منهم ولو مكاتبا (وشريكه في المشترك) للثمة في ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أي غير القاضي من امام وقاض ولونائبه عنه دفعا للثمة وذ كرقيق البعض وشريك غير القاضي ممن ذكر من زيادتي (ولو أقر مدعي عليه) بالحق (أو حلف المدعي) يمين الرد أو غيرها (أو أقام) به (بينه وسأل) (٣٥٤) المدعي (القاضي أن يشهد بذلك) أي باقراره أو يمينه أو ما قامت به اليينة

أو سمعه أقر به مع احتمال الإبراء من (قوله بحكم فيه بعلمه) أي إذا كان مجتهدا أما قاضي الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية وأوجب الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك فان امتنع رددناه ولم تعمل به كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لبعض المتأخرين شرح م (قوله وان شمل الظن) أي القوي فاندفع ما يقال ان اليينة تفيد الظن أيضا فلا تظهر الاولوية (قوله ولا يقضى مطلقا) أي لا بعلمه ولا بغيره وما عجزا له تعزير من أساء أدبه عليه في حكمه حكمت على بالجور لتلايسته تخف ويستهان به فلا يسمع حكمه شرح م (قوله لنفسه) أما عليها فيجوز وهل هو اقرار أو حكم وجهان المعتمد أنه اقرار خلافا لبعض المتأخرين زي (قوله وبعضه) بخلاف سائر الأقارب وله أن يحكم لمحجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به ونصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه واثبات مال ليعت المال وان كان يرزق منه ويمتنع للمدرسة هو مدرستها ووقف نظره قبل الولاية لانه الخصم الآن يكون متبرعا كالوصي على ما قاله الأذري من مثله شرح م (قوله وشريكه) أي شريك كل واحد من المذكورات (قوله أو غيرها) بأن كانت اليمين في جهته لنحول أو أقام شاهدا وحلف معه من لومر (قوله وسأل المدعي القاضي) خرج بقوله سأل ما إذا لم يسأله لامتناع الحكم للمدعي قبل أن يسأل فيه كامتناعه قبل دعوى مهيجة الا فيما تقبل فيه شهادة الحسبة من وفي الشورى أن الحكم حينئذ لا يجب لانه قد يكون غرضه اثبات الحق دون المطالبة (قوله لانه ر بما نسي) راجع لقوله فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه وقوله أو عزل راجع لقوله أو لا يقبل الخ فهو لف ونشر مرتب كما قاله عن (قوله وسأل القاضي ذلك) أي الحكم والشهادة به (قوله وسواء في ذلك) أي في لزوم الحكم والشهادة وسن الاجابة (قوله له) أي لكل منهما أو عليه والضمير راجع للاحد (قوله وجب التسجيل) أي وان لم يستل في ذلك حل (قوله بخلاف قوله ثبت عندى) والفرق بين الثبوت والحكم يظهر في صورتهما رجوع الحاكم أو الشهود بعده هل يفرمون ان قلنا الثبوت حكم غرموا أولا فلا زي (قوله وسن نستختان) أي وان لم يطلب الخصم ذلك م (قوله محتومة) بأن تسمع أي يجعل على الورقة قطعة شمع بعد طيها ثم يختم على الشمعة وليس المراد بالختم ما هو معروف الآن قرره الخليلي (قوله أو خلاف نص) المراد بالنص هنا ما يشمل الظاهر على ما في المطلب عن النص لا معناه الحقيقي وهو ما لا يحتمل غيره شرح حج (قوله بنى تأثير الفارق) هذا هو القياس الاولى وقوله أو بعد تأثيره هو المساوي (قوله بان أن لا حكم) قضيته أنه لا يحتاج الى تقض والمعتمد أنه لا بد منه من ل وعلى المعتمد فكان الاولى بيقية الاصل على ما هو عليه وقال م ر قضاة أي أظهر بطلانه فقول من ل والمعتمد الخ ليس

والاخيرة من زيادتي (أو) سأله (الحكم بما ثبت) عنده (والاشهاد به لزمه) اجابته لانه قد ينكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه أو لا يقبل قوله حكمت بكذا لانه ربما نسي أو عزل بقولي أو حلف المدعي أعم من قوله أو نكل خلف المدعي ولو حلف المدعي عليه وسأل القاضي ذلك ليحكمون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى لزمه اجابته (أو) سأله (ان يكتب له) في قرطاس أحضره (محضرا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (سجلا) بما جرى مع الحكم به (سن اجابته) لان في ذلك تقوية لحجه وانما لم يجب كالاشهاد لان الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الاشهاد وسواء في ذلك الديون المؤجلة والوقوف وغيرها ان تعلقت الحكومة بصي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل

بظاهر

على ما نقل عن الزبيلي وشريح والرواني وكالمدعي في سن الاجابة المدعي عليه كافي الروضة كاصلها وصيغة

الحكم نحو حكمت أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو ألزمت الخصم به بخلاف قوله ثبت عندى كذا أو صح لانه ليس بالزام والحكم الزام (و) سن (نسختان) بما وقع بين ذى الحق وخصمه (احداهما) تعطى (له) غير محتومة (والاخرى) تحفظ (بديوان الحكم) محتومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين (واذا حكم) قاض باجتهاد أو قهيد (فبان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته) كعبدى (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو اجماع أو قياس جلي) وهو - اقطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره (بان أن لا حكم)

وهو المراد بقوله نقضه هو وغيره أي من الأحكام التي تنقض الخطأ فيه ولتحالفه القاطع أو الظن المحكم بخلاف القياس الخفي وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم المخالف له لأن الظنون المتعادلة لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكم ولشق الأمر على الناس والجلي كقياس الضرب على التأنيف لا والدین فی قوله تعالى فلا تقل لها أف يجتمع الإيذاء والخفي كقياس الذرة على البر في باب الربا بجامع الطم وتعبيري بما ذكر أعظم ما عبر به المذكور بعضه في الشهادات (٣٥٥) (وفضاء) بقية زده بقولي (رتب على

أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا) لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهري العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعاً إن كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الأصح عند البغوي وغيره إن كان في محل اختلافهم وإن كان الحكم لمن لا يعتقدده لتتفق الكلمة ويتم الاتفاق فلو قضى خفي لشافعي بشفعة الجوار أو بالارث بالرحم حل له الأخذ به وليس للقاضي منع من الأخذ بذلك ولا من الدعوى به إذا أرادها اعتباراً بعقيدة الحاكم ولأن ذلك مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره ولهذا جاز لشافعي أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه وإن

بظاهر (قوله أو الظن المحكم) أي الواضح الدلالة سم (قوله وهو ما لا يبعد الخ) كقياس الذرة على البرقان الفارق بينهما موجود وهو كثرة الاقتيات في البردون الذرة ولا يبعد تأثير في الحكم أي ينبغي الربوية عن الذرة فإذا حكم بصحة بيع الذرة بثمنه متفاضلاً لم ينقض حكمه لمخالفته للقياس الخفي المثل أنه روى المستلزم عدم صحة بيعه بثمنه متفاضلاً (قوله المتعادلة) أي المتسوية (قوله كقياس الضرب على التأنيف) فالفارق بينهما وهو أن الضرب إيذاء بالفعل والتأنيف إيذاء بالقول مثلاً مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا ينفيها فلو حكم بعدم نفي من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراماً بطل حكمه (قوله والخفي كقياس الذرة الخ) الأولى التمثيل للخفي بقياس التفاح على البرلان قياس الذرة على البر من المساوي وأجيب بأن تمثله بالنظر لما كان قبل من مدرة كل الذرة (قوله على أصل كاذب) المراد به هنا شهادة الزور (قوله بظاهري العدالة) بدل من شهادة وألباء بمعنى من وعبرة من فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطنا (قوله في محل اتفاق المجتهدين) مثل وجوب صوم رمضان بشاهدين والذي في محل اختلافهم مثل وجوب صومه بواحد ومثل شفعة الجوار كما يأتي (قوله اتفق الكلمة) علة لينفذ (قوله بشفعة الجوار) بكسر الجيم وضمها (قوله أو بالارث بالرحم) أي عند انتظام بيت المال لأن الشافعي لا يورثهم حينئذ (قوله وليس للقاضي) أي الخفي أو الشافعي (قوله بعقيدة الحاكم) وهو الخفي (قوله والاجتهاد إلى القاضي) انظر أي فائدة لذلك (قوله ولهذا جاز للشافعي أن يشهد بذلك) أي باستحقاق الارث والشفعة عند من يرى جوازه وظاهره وإن لم يقل للقاضي عندكم أو لم يقل في الارث بالرحم وفي الشفعة بالجوار فليتأمل حل وفي شرح الروض كأن يشهد به يستحق الشفعة أو أنه يستحقها بالجوار اهـ (قوله لم يعمل به) أي بما ذكره هنا (قوله ولهذا جاز للشاهدين وأشعر كلامه بجواز العمل به غيره وهو كذلك فلو شهدا عند غيره بأن فلان حكم بكذا الزمة تنفيذه إلا أن قامت بينة بأن الأول أنكر حكمه وكذبهما زى وكلام زى قاصر على ما إذا شهدا بالحكم (قوله حتى يذكر) أي يتذكر الواقعة مفصلة شورى ولا يكفي تذكره أن هذا خطه فقط لاحتمال التزوير شرح مر قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال تعالى الأمن شهد بالحق وهم يعلمون برماوى (قوله وله حلف) يشمل اليمين المردودة واليمين التي معها شاهد (قوله الذي مات مكاتباً) انظر مفعول ومعه ولم يذكر مر في شرحه هذا القيد (قوله إن له الخ) بيان للخط (قوله إن وثق بامانه) بأن علم منه عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاداً بالقرينة وضابط ذلك أنه لو وجد عنده بأن يزيد على كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه شرح مر (قوله لا اعتضاده) أي الخالف وقوله بالقرينة وهي خط نحو مورثه (قوله والحكم والشهادة بغيره) فاحتيط لغيره وقرق أيضاً بأن خطرهما عظيم وعام بخلاف الحلف فإنه يتعلق بنفس الخالف ويباح بغاب

كان خلاف اعتقاده (ولو رأى) قاص أو شاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته) على شخص بشي (أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بكذا لم يعمل به) واحد منهما في أمضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يذكر) ما حكم أو شهد به لا مكان التزوير ومثابه الخط (وله) أي للشخص (حلف على ماله به تعاق) كاستحقاق حق له على غيره وأدائه لغيره (اعتماداً على خط نحو مورثه) كتفقه ومكاتبه الذي مات مكاتباً أن له على فلان كذا وأداه ماله عليه (إن وثق بامانه) لا اعتضاده بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر بأن اليمين تعاق به والحكم والشهادة بغيره وكالخط اخبار عدل كافهم منه بالأولى ونحو من زيادتي

(وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنه - وعند من يثق به وان لم يذكر قراءة ولا سماع ولا اجازة وعلى ذلك عمل العلماء سلفا وخلفا وفارقت الشهادة بأنها أوسع منها لان الفرع يردى مع حضور الاصل ولا يشهد (فصل) في التسوية بين الخصمين وما يتبعهما (تجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) (٣٥٦) وجوه (الاكرام) وان اختلفا شرقا (كقيام) لهما ونظر اليهما (ودخول)

عليه فلا ياذن لاحدهما دون الآخر (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما ان سلما معا فلو سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا قال الشيخان وقد يتوقف في هذا اذا طال الفصل وكأنهم احتملوه محافظة على التسوية (ومجلس) بأن يجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقولي في الاكرام مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتصره على الامثلة والتصريح بوجوب التسوية من زيادتي (وله رفع مسلم) على كافر في المجلس أو غيره من أنواع الاكرام كان يجلس المسلم أقرب اليه كما جلس على رضي الله عنه بجنب شرح في خصومته مع يهودي وقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك ولكني سمعت النبي صلى

الظن ولا يؤدي الى ضرر عام شرح الروض (قوله وله رواية الحديث بخط محفوظ عنه) كأن يجد ورقة مكتوب فيها بخطه انه قرأ البخاري مثلا على الشيخ الفلاني وأنه سمعه منه أو انه أجازه به فانه يجوز له ان يروي عنه وان لم يذكر القراءة عليه والسماع منه والاجازة وليس المراد أن الحديث مكتوب عنده في الورقة بخطه كما سبق الى بعض الاوهام شيخنا وعبارة شرح م ر ولورأي خط شيخه بالاذن له في الرواية وعرفه جازا عتاده (قوله وان لم يذكر قراءة) بتشديد الدال والكاف كما بدل عليه قول م ر وان لم يتذكر قراءة الخ

(فصل في التسوية بين الخصمين) الخصمان تثنية خصم يطلق على الواحد والتعدد ومن العرب من يثنيه ويجمعه ومثني عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في ربهم والخصم بفتح الخاء وكسر الصاد الشديد الخصومة زي (قوله وما يتبعهما) كقوله واذا حضرا سكنا الخ (قوله بين الخصمين) ومثلهما وكلاهما في الخصومة وما جرت به عادة من التوكيل للتخلص من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل قبيح م ر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تخليفه اذا وجبت عين حكاية ابن الرفعة عن الزبيلي وأقره اه (قوله كقيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة يفتي أن يقوم للآخر أو يعتذر بأنه لم يعلم انه جاء في خصومة ويحتمل ان يكون هذا أي الاعتذار واجبا اذا كان أحدهما وضيعا لم تجر العادة بالقيام له والآخر في ما يقيم له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا اقيام للرفيع م ومثله في زي (قوله وجواب سلام) ولا يخص أحدهما بشئ من ذلك وان اختص بفضيلة لا يفسد كسر قلب الآخر زي (قوله فلا بأس أن يقول الخ) واغتفر هنا التكلم باجنبي ولم يكن قاطعا للرد ان ضرورة التسوية كفاي شرح م ر (قوله أو يصبر الخ) قال بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق في السير من أن ابتداء السلام سنة كفاية من جمع فاذا حضر جمع وسلم أحدهم كفي عن الباقي زي (قوله حتى يسلم) فلو لم يسلم ترك جواب الاول محافظة على التسوية زي وفيه انه يلزم عليه ترك واجب لتحصيل واجب فالمرجع الآن يقال المرجع الاحتياط للمحافظة على التسوية (قوله بجنب شرح) وهو نابي كان نائباً عن علي رضي الله تعالى عنه كما قاله م ر ولما ادعى اليهودي على علي قال علي أدبت الثمن فقال شرح لم يشاهد يا أمير المؤمنين فلما سمع اليهودي ذلك أسلم وقال والله ان هذا هو الدين الحق بايلي (قوله مع يهودي) أي في درع م ر أي في ثمن درع اشتراه على من اليهودي كما يؤخذ من كلام البايلي لكن في شرح خطه على أبي شعاع أن النزاع في نفس الدرع حيث ادعاه على اه (قوله وقال لو كان الخ) لعل حكمته قوله ذلك اظهر شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سبباً لسلام الذي وقد كان كذلك ع ش على م ر (قوله وبه صرح سليم الخ) الاعتماد وجوب رفع المسلم على الكافر في سائر وجوه الاكرام زي فياذن للمسلم أولاً في الدخول عليه (قوله ان ما كان الخ) لان من أمارات الوجوب كون الفعل ممنوعاً عنه لو لم يجب كالتحان والحد لان كلامهما عقوبة شوبري (قوله بان القاعدة أكثرية) فديقال كونها

الله عليه وسلم يقول لا تساروهم في المجالس رواه البيهقي وذكر رفع المسلم في غير المجالس من زيادتي وهو ما بحثه الشيخان أكثرية وصرح به الفوراني وزدت له تبعاً للمحادي الصغير وغيره لانه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجالس لكن قال الزركشي مع نقله ذلك عن سليم واظهار وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة ان ما كان ممنوعاً عنه لاجاز وجب كقطع اليد في السرقة اه ويجاب بان القاعدة أكثرية لا كلية بدليل سجودي السهر والتلاوة في الصلاة (واذا حضرا) أي الخصمان هذا

أكثرية لا يمنع الاحتجاج بها فان أكثريتها تقتضي رجحان العمل بها لا دليل ولم يوجد هنا فليتأمل
سم شورى وعبرة مـ ولا ينافيه تعبير من غير الجواز لانه بعد منع فيصدق بالواجب كافي القاعدة
الأكثرية اهـ (قوله أي بين يديه) راجع لقوله وإذا حضراه (قوله مثلاً) أي أو كان أحدهما عن
يمينه والآخر عن يساره (قوله سكت) وهو أولى لتلايتهم ميبه للمدعي مـ (قوله وفيه كلام الخ)
وهو أنه لا يقول ذلك لما فيه من الميل اليه (قوله طالب القاضي جوازا) أي قبل طلب خصمه ووجوباً
ان طلب قبل على المحل وهذا يدل على ان الواقي قوله وان لم يسأله للحال تدبر (قوله وبذلك) أي
بالجواب تنفصل وهذا ظاهر ان أقر فان أنكر فلا يظهر الاتصال لأن يقال لما كان انفصالاً قريباً
صارت كأنها منفصلة (قوله أو حكماً) بان رد اليمين على المدعي وحلف حل وفيه نظر اذا اليمين المردودة
لا تسكون الا بعد الانكار وحينئذ فلا يصح جعل هذا قسماً لقوله أو أنكر فالتصوير الحسن أن يقول
المدعي عليه للقاضي ان المدعي قد ادعى على سابقا وطلب مني اليمين فردتها عليه خلف فان هذا متضمن
لثبوت الحق اللازم للاقرار شيخنا ح ف أو يقال المراد بقوله أنكر استمر على انكاره والاولى
تصور قوله حكماً بما اذا ادعى الاداء أو البراء فانه متضمن للاقرار فيكون اقراراً حكماً بلا انكار
مـ ل (قوله في ثبوته) أي ولا يحتاج الى حكم (قوله سكت) أي القاضي (قوله أوقال للمدعي أنك حجة)
أي ان كانت الدعوى مما لا يمين فيها على المدعي والا كاللوث أي كدعوى القتل عند اللوث قاله
أخلف حسين يميناً زى (قوله ان علم) أي القاضي (قوله فيهما) أي في حال السكوت وقول القاضي
أنك حجة حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) عبارة مـ شرح مـ نعم لو كان متصرفاً عن غيره أو عن
نفسه وهو محجور عليه بنحو سفه أو فاس تعينت إقامة البينة كما بحثه البلقيني لتلايحتاج الامر الى
الدعوى بين يدي من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعي فلا
يرفع غريمه الا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول انتهت (قوله أو زور)
هما يعني عـ ش (قوله ثم عرف) راجع للامرين والمراد بالمعرفة ما يشمل التذكر فيشمل النسيان
وقال حل ولو قال عند التعدي لإقامة الشهادة لست بشاهد في كذا ثم شهد به لم تقبل شهادته وان قال
ذلك قبل التصدي ولو يوم قبلت اهـ ومثله زى (قوله هو أولى من قوله خصوم) لان الخصم
يصدق بالمدعي عليه والعبرة انما هي بسبق المدعي حل أي فاذا سبق قدم هو والمدعي عليه وان تأخر
وتخلل بينهما مدعون بخلاف ما اذا سبق المدعي عليه وأتى بعده المدعي وتخلل مدعون بينهما فانما
لا تقدمهم للمأمر اهـ (قوله قدم وجوباً) أي اذا تعين عليه فصل الخصومة والا فيقدم من شاء مـ شرح
مـ (قوله بسبق) أي حيث حضر من يدعي عليه فلا عبرة بحضور المدعي مع عدم وجود مدعي عليه
فلو سبق المدعي وتخلل المدعي عليه ثم جاء وقد سبقه مدع آخر ومدعي عليه قبل أن يدعي ذلك المدعي
قدم المدعي الآخر على السابق لحضور خصمه قبل أن يشرع في دعواه حل قال مـ وبحث البلقيني
أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر خصم الاول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم
الاول ان حضر قبل دعوى الثاني قدم الاول لسبقه من غير معارض أو بعدها فتقديم الثاني هنا ليس الا
لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لابطال ان حق الاول اهـ واستثنى البلقيني من تقديم
الاسبق ما اذا كان كافراً فلا يقدم على المسلمين قال وهذا مما لا توقف فيه ولم أر من تعرض له زى (قوله
بأن جهل) أو علم ونسي عـ ش (قوله بدعوى واحدة) تردد الاذرعى في أن المراد بالدعوى فصلها

فيه من ارادة هيبه التقديم
قال الشيخان أو يقول
للمدعي اذا عرفه تكلم
وفيه كلام ذكرته في شرح
الروض (فاذا ادعى)
أحدهما (طالب) القاضي
جوازا (خصمه بالجواب)
وان لم يسأله المدعي لان
المقصود فصل الخصومة
وبذلك تنفصل (فان
أقر) بالحق حقيقة وحكماً
(فذاك) ظاهر في ثبوته
(أو أنكر سكت) أوقال
للمدعي أنك حجة) نعم ان
علم علمه بأن له اقامتها
فالسكوت أولى أو شكك
فالسكوت أولى أو علم جهله
بذلك وجب اعلامه به
(فان قال) فهمما الى حجة
وأر بد حلفه مكن) لا ينفذ
لا يحلف ويقر فيستغنى
المدعي عن إقامة الحجة وان
حلف أقامها وأظهر كذبه
فله في طلب حلفه غرض
(أو) قال (لا) حجة الى
أو زاد عليه لاحضرة ولا
غائبة أو كل حجة أقيمها
فهى كاذبة أو زور (ثم
أقامها) ولو بعد الحلف
(قبلت) لانهم يعلمون
له حجة أو نسي ثم عرف
وتعير بالحجة أعم من تعيره
بالبينة لشموله الشاهد
مع اليمين (وإذا ازدحم

مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوباً بسبق من أحدهم (علم) ان لم يعلم سبق أن جهل أو جازاً بما قدم (بقرعة) والتقديم
فيهما (بدعوى واحدة) لتلاي طول الزمن فيتضرر الباقون (و) لكن (سن)

تقديم مسافرين مستوفزين) شدوا الرحال ليخرجوا مع رفقتهم على مقيمين (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من المقيمين طلبا لسترهن وان تأخر المسافرون والنسوة (٣٥٨) في المجيء الى القاضي (ان قلوا) وينبغي كفاي الروضة كأصلها ان لا يفرق

بين كونهم مدعين ومدعى عليهم واتصرح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة والتقدم بالسبق أو القرعة كما مر أو نسوة ومسافرين قدموا عليهن والازدحام على المفتي والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والا فالخيرة الى المفتي والمدرس (وحرم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضييق على الناس (بل من) شهد عنده و (علم حاله) من عدالة أو فسق (عمل بعلمه) فيه فيقبل الاول ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج الى بحث نعم لا يعمل بشهادة الاول ان كان أصله أو فرعه على الأرجح عند البلقيني من وجهين في الروضة كأصلها بلاترجيح تفرعها على تصحيح الروضة انه لا يقبل تركيته لهما (والا) أي وان لم يعلم فيه ذلك (استزكاه) أي طلب تركيته وجوبا وان لم يطعن فيه الخصم لان الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها

أو مجرد سماعها مع جواب الخصم واستقرب أنه اذا كان يلزم على فصلها تأخير بأن توقف على احضار بيته أو نحو ذلك أنه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البيته اه رشیدی علی مر والاولی لهم تقديم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي ان كان مطلوبا لانه مجبور شرح مر (قوله تقديم مسافرين) ولو سفر نزهة عن و يقدم المسافرون بجميع دعاويهم مالم يضر غيرهم ضررا يمتد إلى لا يحتمل عادة والا فبدعوى واحدة مر (قوله على مقيمين) وعلى مقدمات لان الضرورة في السفر أقوى حل (قوله من المقيمين) أما المسافرون فيقدمون على النسوة كما يأتي ع ش (قوله ان قلوا) غلب في جمع الد كور المسافرين على النسوة ودخل في النسوة المجاوز خلافا ان الحقن بالرجال (قوله ان لا يفرق الخ) هو أعم من الموضوع لان موضوع المسئلة ازدحام مدعين (قوله فان كثروا) لم يبينوا حد الكثرة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل المقيمين وأكثر كالجميع بمكة وعبارة بعضهم تفهم اعتبار الخصوم بعضهم ببعض لا اعتبار المسافرين بأهل البلد كما هم قاله ابن قاضي شهبة ولعله أولى واعتمده مر عن (قوله قدموا عاين) لان الضرر فيهم أقوى مر (قوله كالازدحام على القاضي) فيقدم بسبق فبقرعة ويقدم السابق والقارع بدرس واحد وفتوى واحدة وظاهره ان مامر في المسافرين والنسوة يأتي هنا عن (قوله فرضا) أي فرض عين أو فرض كفاية مر وع ش مثل ذلك أرباب الصنائع كالحداد والخياط والنجار والخباز اه كذا نقل عن شيخنا زى وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره ونعين عليه البيع مثلا لا يضطر المشرى والا فينبى أن الخيرة له لأن البيع من أصله ليس واجبا بل له أن يمتنع من بيع بعض المشتري و يبيع بعضا ويجرى ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة في المزاد حين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين بالرف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد فهدا في غير المالكين لها أمهم فيقدمون على غيرهم لأن غايته أن غيرهم مستعير منهم فيقدم عاينهم المالكون واذا اجتمعوا وتنازعوا فيمن يقدم منهم فينبى أن يقرع بينهم وان جاؤا مترتبين لا شترأ كههم في المنفعة اه ع ش على مر (قوله والا) أي وان لم يتعين كالفروض بناء على أنه ليس بفرض كفاية ع ش أي بل سنة (قوله حرم اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم يتبرعوا ولم يرزقوا من بيت المال لتلايؤدى الى تعطيل الحقوق بالمغالاة في الاجرة كفاي شرح مر (قوله عمل بعلمه) أي ان لم يكن قاضى ضرورة والالتوفف الامر على الاستزكاه زى (قوله فيقبل الاول) أي من علم عدالتهم ويرد الثاني أي من علم فسقه (قوله أنه لا يقبل تركيته لهما) أي بنفسه فلا بد من من كين غيره وهو المعتمد (قوله استزكاه) والتركية لا يقبل فيها الا الله كور قاله الزركشى وقضيته أن الامر كذلك ولو كان الشاهد مرأقا وهو ظاهر لان التركية ليست بمال ولا تؤل اليه سم (قوله وان لم يطعن فيه الخصم) بل وان قال الخصم انه عدل كما سيأتى ع ش على مر وطعن من باب نفع وقتل كفاي المصباح (قوله بشه دنه) هو خبر أي ثبتت بشهادته وان لم تقع بالفعل الا بشهادة المزكى كما يأتي في قوله لأن الحكم انما يقع بشهادته فلا منافاة (قوله هو أولى من قوله بان) لأنه يوهم أن الكتابة شرط مع أن مثلها الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله فقد يكون بينهما) أي المزكيين ع ش وظاهر أن الضمير راجع للشهود له والمشهد عليه وقوله كبعضية أي للشهود له وقوله أو عداوة أي للشهود عليه ويدل على كون الظاهر ما ذكر قول الشارح بمسؤول بينهما وبين لشهود له وعليه ما يمنع شهادته تأمل (قوله

(كأن) هو أولى من قوله بأن (يكتب ما يميز الشاهد و لشهود له) الشهود (عليه) من الاسماء والكنى فقد والحرف وغيره فقد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كبعضية أو عداوة (و) الشهود (به) من دين أو عين أو غيرهما كمنكاح

فقد يغلب على الظن الخ) هذا لا يختص بنحو جيران الشاهد إلا أن يقال هم أدرى بذلك من غيرهم لمعرفتهم بأحواله (قوله وقدر الدين) بالرفع لان عبارة الاصل وكذا قدر الدين (قوله و بيعت) أي وجوباً وقوله سرا أي ندباً حل (قوله صاحبي مسألة) أي رسولين مع كل منهما نسخة مخفية عن صاحبه وسمي بذلك لانهما يسألان المزكي عن حال الشاهدين كما قاله الاذرعى ويسألون أولاً عن أحوال الشهود فان وجدوهم مجروحين لم يسألوا عن غيره وان عدلوا سألوا عن شهوده فان ذكر واماناً عن الشهادة لم يسألوا عن غيره وان ذكر والجواز سألوا عن المشهود عليه فان ذكر واماناً عن من شهدتهم عليه لم يسألوا عما عداه وان ذكر والجواز ذكر واحد فيقدر المشهود به عميرة سم (قوله لكل مزك) فيبعت كلاماً من صاحبي مسألة لكل مزك للشاهدين وانظر هل للمزكين ضابط من جهة العدد فيكتفي باثنين لكل شاهد أولاً بد من تزكية جميع جيرانه وأصحابه كما يدل عليه قوله لكل مزك حر ثم ظهر أنه يكتفي بتزكين للشاهدين أفاده بعض مشايخنا فقوله لكل مزك ليس بشرط (قوله في نفسه) أي بقطع النظر عن المشهود له وعليه (قوله ثم يشافهه) أي القاضي حل (قوله المبعوث) وهو صاحب المسئلة حل لان المبعوثين يسميان صاحبي مسألة لانها يبحثان ويسألان كما قاله م (قوله ويكتفي أشهد على شهادته) أي المزكي وقضيته أنه لا بد من لفظ الشهادة في المبعوث والمبعوث اليه وهو كذلك وعبارة تشرح م مع الاصل والاصح اشتراط لفظ شهادة من المزكي كبقية الشهادات اه فقوله من المزكي يشمل المبعوث والمبعوث اليه (قوله انه عدل) متعلق بالمصدر لا بالفعل والمراد أشهد على شهادة المزكي بانه عدل وليس المراد ان الرسول يشهد بالعدالة بل بشهادة المزكي بها (قوله وان لم يقل لي وعلى) للرد قال القفال معنى قول الشافعي عدل على أولى أي ليس عدو إلى بل تقبل شهادته على وليس بآب إلى بل تقبل شهادته لي قال وهذا هو الصحيح زى قال البلقيني قد يكون بينه وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته عليه فلا ينبغي أن يلزم العدل أي المزكي بأن يقول على لوجود العداوة المانعة من قبول شهادته عليه عن (قوله عن كونه شهادة على شهادة) أي شهادة أصحاب المسائل على شهادة المزكين وقوله مع حضور الاصل أي المزكين حل (قوله لا يكافون الحضور الخ) فصار عندي في قبول شهادة أصحاب المسائل على شهادة المسؤولين عن (قوله وشرط المزكي) وهو الشاهد بالعدالة زى فيشمل صاحب المسئلة الذي بعنه القاضي كما قاله م ر أي فشرطه كشرط المزكي في غير خبرة الباطن كافي قل (قوله أي كشرطه) من اسلام وتكليف وحريه وذكورة وعدالة وعدم عداوة في جرح وعدم بنوة أو أبوة في تعديل زى (قوله من يعدله) أفهم انه لا يشترط في الجرح خبرة باطن من يجرحه لان الجرح لا يقبل الا مفسراً قاله حج وم (قوله أو معاملة) فقد شهد عند عمراتان فقال لهما لا أعرفكما ولا يضركما في لا أعرفكما انما بمن يعرفكما فأتيا برجل فقال له عمر كيف تعرفهما قال بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صباهما ومساءهما ومدخلهما ومخرجهما قال لا قال هل علمتهما بالدراهم والدنانير التي تعرف بها أمانات الرجال قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما ما شرح م (قوله سبب جرح) قد أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو الفسق أو رد الشهادة وسببه نحو الزنا سم على حج (قوله بخلاف سبب التعديل) أقول لك أن تقول يلزم الاختلاف في سبب الجرح الاختلاف في سبب التعديل يدرك

أي بما كتبه صاحبي مسألة ولا يعلم أحدهما بالآخر (لكل مزك) ليعتد عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته (ثم يشافهه المبعوث بما عنده بافظ شهادة) لان الحكم انما يقع بشهادته وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر به (ويكتفي) أشهد على شهادته (انه عدل) وان لم يقل لي وعلى لانه أثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وزيادة لي وعلى تأكيد واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الاصل في البلد بالحاجة لان المزكين لا يكافون الحضور الى القاضي (وشرط المزكي كشاهد) أي كشرطه (مع معرفته بجرح وتعديل) أي بأسبابهما (وخبرة باطن من يعدله بصحبة أو جوار بكسر الجيم أفصح من ضمها) أو معاملة) ليكون على بصيرة مما يشهد به من التعديل أو الجرح (ويجب

ذكر سبب جرح) كزنا وسرقه وان كان فقيها للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولا يجعل بذلك الزنا قاذفاً وان انفرد لانه

مسؤول فهو في حقه

فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزا إذا نقصوا عن الأربعة فانهم قنفة لانهم مندوبون الى السرفهم مقصرون (ويستمد فيه) أي في الجرح (معينة) كأن رأي زني (أو سماعه) كأن سمعه ينف وهذا من زيادتي (أو استفاضة) أو توازرا أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي (٣٦٠) اشتراط ذكر ما يعتمد من معينة ونحوها وجهان أحدهما وهو الأشهر نعم

وثانيهما وهو الأقرب لا ذكره في الروضة وأصلها والثاني أوجه أما أصحاب المسائل فيعتمدون المزكين واعلم أن الجرح الذي ليس مفسرا وان لم يقبل يفيد التوقف عن القبول الى أن يبعث عن ذلك كما ذكره في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك (ويقدم) الجرح أي بينته (على) بينته (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فان) قال المعدل تاب من سببه أي الجرح (قدم) قوله على قول الجرح لان مع حينئذ زيادة علم (ولا يكتفي) في التعديل (قول المدعي عليه هو عدل) وقد غلط في شهادته على وان كان البحث لحقه وقد اعترف بعد الله لان الاستزكاء حق لله تعالى (باب القضاء على الغائب) عن البلد أو عن المجلس ونوازي أو تعززم ما يذكر معه (هو) جاز في غير عقوبة لله تعالى ولو في قود أو حد قذف لعموم

ذلك بالتأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم ينفرد أو فرض عين ان انفرد (قوله لحصول العلم) أي في الأولين والرابع وقوله أو الظن أي في الثالث والخامس (قوله والثاني أوجه) معتمد (قوله أما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن بالرسل ونحوها ع ش وهو مقابل لقوله ويستمد المزكي أو لمخدوف تقديره وما تقدم من معرفته بجرح وتعديل الخ شرط في المزكي أما أصحاب المسائل الخ (قوله فيعتمدون المزكين) أي فلا يشترط فيهم خبرة الباطن حل وأما شروط الشاهد فلا بد منها فيهم كما تقدم عن مر (قوله ليس مفسرا) أي من الجرح فهو بفتح السين ع ش (قوله تاب) فيه أنه لا يكتفي بمجرد التوبة اذ لا يلزم منها قبول شهادته لا بشرط مضي مدة الاستبراء بعدها كما يأتي فلا بد من ذكر مضي تلك المدة ان لم يعلم تاريخ الجرح والالم يحتاج الى ذلك كما في مر (قوله قدم قوله على قول الجرح) أي لان بينة الجرح نهدت بامر باطن وبينته التعديل بامر ظاهر فكانت أقوى لانها علمت ما خفي على الاخرى ومن جرح ببلد ثم انتقل لا خرفعله اثنان قدم التعديل ان تخل مدة الاستبراء اه زي (قوله وقد غلط في شهادته على) ليس هذا بشرط وإنما هو لبيان ان انكاره مع اعترافه بعد الله مستلزم نسبته للغلط وان لم يصرح به فان قال عدل فيما شهد به على كان اقرارا منه اه شرح مر (قوله حق لله تعالى) أي فلا يسقط باعتراف المدعي عليه بعد الله الشاهد

باب القضاء على الغائب

وان كان الغائب في غير عمله مر وقد خالف في هذا الباب الاثمة الثلاثة فلم يقولوا به قل على الجلال (قوله عن البلد) أي فوق مسافة العدوى كما يأتي في أول الفصل الثاني (قوله ونوازي) أي خوفا (قوله أو تعززم) أي امتنع (قوله مع ما يذ كرمه) من الفصل الآتي وقوله ومن كتاب (قوله لعموم الأدلة) كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر والغائب (قوله قال جمع) تبرأ منه لما يأتي أن أسفيان القاضي عليه لم يكن متواريا ولا متعززا ولا غائبا عن البلد مع ان شرط القضاء على الغائب أن يكون المدعي عليه واحدا من الثلاثة (قوله لهذا الخ) قال لهذا ذلك لما شكت له من شح زوجها مر وكانت بمكة أي بعد فتحها لما حضرت للبايعه وذ كرم على الله عليه وسلم فيها قوله تعالى ولا يسرقن فشكت هند ذلك (قوله لكن قال في شرح مسلم الخ) واعترضه غيره بأنه لم يخلفها أي ومن شرط القضاء على الغائب تخليف خصمه عين الاستظهار كما سيأتي وليقدر المحكوم به لها ولم يجر ردعوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صح عن عمر وعثمان رضي الله عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف لهما من الصحابة واتفاقهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها والقياس على ميت وصغير مع أهمهما أعجز عن الدفع من الغائب شرح مر (قوله ولم يكن متواريا ولا متعززا) فالحق حينئذ أنه من باب الفتوى والملازمة في قول الجمع لو كان فتوى لقال لك ان تأخذني الخ ممنوعة اذ يجوز أن يكون فتوى و يقول خذي كما أفاده حل (قوله من حد) كحد شرب خمر وزنا اعترف بهما عند القاضي الكاتب أو قامت بينة عليه ثم هرب زي (قوله ان كان للمدعي حجة) شاملة للشاهد واليمين فيقضي بهما على الغائب

الأدلة قال جمع ولقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك ووليك بالمعروف وهو قضاء منه على زوجها كالخاضر أبي سفيان وهو غائب ولو كان فتوى لقال لك أن تأخذني أو لأبأس عليك أو نحوه ولم يقل خذي لكن قال في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان القصة كانت بمكة وأبوسفيان فيها ولم يكن متواريا ولا متعززا وخرج بما ذكره عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير لان حقه تعالى مبني على المسامحة بخلاف حق الآدمي فيقضي فيه على الغائب (ان كان للمدعي حجة

والخاضع وهل يكفي عيّن أو يشترط عيّنان أحدهما التكميل للجنة والثاني للاستظهار الأصح الثاني
دميري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت ع ش على م ر وجزم س ل بالاول وهو ضعيف
والمعتمد الثاني وهل تجب عيّن الاستظهار في القسامة أيضا لانها دون اليقينة أو لالكونها من جنس عيّن
الاستظهار فلا حاجة لعيّن أخرى والظاهر أنه على وجوب العيّن يكفي عيّن واحدة ولا يجب خسون حل
(قوله ولم يقل هو مقر) قال الزركشي قلا عن الماوردي لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند
الدعوى جعل كالنا كل فيحلف خصمه ان قال لا يقين لي سم باختصار (قوله فان قال هو مقر الخ) أي
وهو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لفسه أو نحوه سمعت حل (قوله استظهارا) أي عناقته أن
ينكر أو يكتب بها القاضي إلى قاضي بلد الغائب (قوله لتصريحه بالثاني) عبارة شرح م ر وذلك لانها
لا تناف على مقر اه وهي أظهر لان الاقرار ليس منافيا للجنة (قوله اذا فائدة) هذا لا ينتج المناقاة
(قوله وان قال هو مقر) لا حاجة اليه لان فرض المسئلة أنه مقر فتكون الواو والحال (قوله وكذا لو قال
هو مقر الخ) ضعيف (قوله لكنه ممتنع) وغرضه من سماع اليقينة أن يكتب لقاضي بلد الغائب أن يوفيه
حقه خوفا من مجوده (قوله ولي به) أي باقراره والواو والحال (قوله وللقاضي) أي يستحب له ذلك كافي
م ر (قوله مسخر) وأجرته ينبغي أن تكون على الغائب لانه من مصالحه حل (قوله ينكر) أي يقول
ليس لك عليه ما تدعيه لان الاصل براءة الذمة وعبارة سم قوله ينكر على الغائب وان كان كذبا لانه مصلحة
والكذب قد يجوز لمصلحة م ر (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه مما يأتي شرح م ر (قوله
ان لم يكن الغائب الخ) المعتمد أنه يجب تحليفه وان كان متواريا أو متعززا زى وعن وقال حجج
أما المتوارى والمتعز ز فيقضى عليهما بالايمن لتقصيرهما (قوله ان الحق) أي بأن الحق تنازعه تحليفه
واقامة حجة ويدل عليه تأخير قوله وبعد تعديلها عنه والاف كان المناسب تقديمه عقب قوله حجة قال
س ل قلا عن البلقيني وهذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو البراءة
كما سيأتي اه أي كأن يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها ع ش وخروج بقوله ان الحق ثابت
عليه ما لو لم يكن كذلك كدعوى قن عتقا وامرأة طلاقا على غائب وشهدت اليقينة حسبة على اقراره به
فلا يحتاج لعيّن اذا لاحظ جهة الحسبة شرح م ر (تنبيه) مسائل العيّن مع الشاهد عشرة ذكر
الشارح منها أربعة والخامسة الدعوى على العيب القديم فانه يحلف مع الشاهدين أنه فسخ البيع حالة
الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعسار وقد عرف له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل
الخبرة بثلف ماله ويحلف مع الشاهدين أنه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين السابعة اذا ادعت المرأة
أن زوجها عنيّن وكانت بكر أو ادعى أنه وطئها وشهدت أربع نسوة أنها بكر فتحلف مع شهادتهن أنه
ماوطئها لاحتمال أن يكون وطئها وطئا خفيفا وعادة البكارة الثامنة اذا قال الزوج أنه فسخ البيع حالة
ادعى أنه طلقها في نكاح غير هذا وكانت مطقة من غيره فيقيم شاهدين على نكاح الغير أو نكاحه الاول
ويحلف انه أراد الاخبار بذلك التاسعة اذا اختلفا في أصل الجنابة فلا بد من بينة لوجودها ثم اختلفا في
سلامة العضو المجنى عليه وكان من الاعضاء الباطنة فيحلف المجنى عليه على سلامته العاشرة ذ ادعى
المودع أنه سافر للخوف ثم هلك بالسفر فانه يقيم اليقينة للخوف الظاهر ويحلف أنها هلكت بالسفر
ولو كان له شاهد واحد في هذه المسائل كلها حلف عيّنين عيّنات التكميل الشهادة و عيّنات للاستظهار اه
ابن أبي شريف (قوله على نحو صبي) وصورة المسئلة أن يكون للدعي بينة بما ادعاه بخلاف ما اذا لم
تكن هناك بينة فانه لا تسمع وعلى هذه الحالة يحمل قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه زى
(قوله لما ر) أي احتياطا (قوله ان كان للغائب نائب) استشكله في التوشيح بأنه ان كان له وكيل

ولم يقل هو) أي الغائب
(مقر) بالحق بأن قال
هو جاحد له وهو ظاهر أو
أطلق لانه قد لا يعلم بجوده
ولا اقراره واللجنة تقبل على
الساكت فلتجعل غيبته
كسكوته فان قال هو مقر
وأما أقيم اللجنة استظهارا لم
لم تسمع حجة لتصريحه
بالمثاني لسماعها اذا فائدة
فيها مع الاقرار نعم لو كان
للغائب مال حاضر وأقام
اللجنة على دينه لا يكتب
القاضي به الى حاكم بلد
الغائب بل ليوفيه دينه
فانه يسمعها وان قال هو مقر
كما في الروضة كأصلها
عن فتاوى القفال وكذا لو
قال هو مقر لكنه ممتنع أو
قال وله يقينة باقراره أقر
فلان بكذا ولي به يقينة
(وللقاضي نصب مسخر)
بفتح الخاء المجرمة
المشادة (ينكر) عن
الغائب لتكون اللجنة
على انكار منكر (ويجب
تحليفه) أي المدعي عيّن
الاستظهار ان لم يمكن
الغائب متواريا ولا متعززا
(بعد) اقامة (حجته أن
الحق) ثابت (عليه يلزمه
أدائه) وبعد تعديلها كما
في الروضة كأصلها
احتياطا للغائب لانه لو
حضر بما ادعى ما يبرئه
منه (كما لو ادعى على نحو
صبي) من مجنون وميت
وهو من زبادني فانه يحلف

لما ر نعم ان كان للغائب نائب حاضر

أولمجي أو المنجون نائب خاص أو وليت وارث خاص اعتبر في وجوب التحليف سؤاله ولو ادعى قيم أوليه شيئاً وأقام به بينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام الشيخين أنه يجب انتظار كمال المدعى له ليضاف ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال الوجه أنه يحكم له ولا يظن كماله لأنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق وسبقه إليه ابن عبيد السلام وهو المعتمد لأن الميمن هنا

(٣٦٢)

حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم تجب عين جزأقال حج وفيه نظر لأن العبرة في الخصومات في نحو الميمن بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة للميمن ثم قال فالخاصل أن الدعوى إن سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون وكاله إلا بالنسبة لطالب الميمن احتياطاً للحق الموكل وإن لم تسمع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه في الميمن وغيرها من الرأى والراجح أن الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع كما قاله الباقين وغيره وإذا حكم على الغائب ثم تبين أنه في مسافة عدوى نقض حكمه كما اعتد به من وان أفنى والده بعدم النقض اه سم ملخصاً (قوله نائب خاص) الأولى ولي وأصله عبر بالنائب لمشاكلة ما قبله (قوله اعتبر في وجوب التحليف سؤاله) أي طلبه الميمن فإن لم يسأل حكم ولا يؤخر الميمن لسؤاله لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله زى أي ما لم يكن سكوتة لجهل والافيعرفه الحاكم من (قوله على قيم شخص) لكون الشخص أنف دابة اليتيم مثلاً (قوله قد يترتب على الانتظار ضياع الحق) ويرد بان الحق لا يضيع بأخذه من بان يأخذ القيم ما يفي بالمدعى به كما في (قوله وهو المعتمد) ضعيف (قوله تابعة للينة) أي فستقط عن أي وإن لم يسقط التبوع وهو الينة لأنهم توسعوا في التابع (قوله وبالينة) لعدم شمولها للشاهد والميمن لكن قال من بينة ولو شاهدها ويمينا فيما يفتى فيه بهما (قوله ونحوه) كاعسار (قوله ولو ادعى وكيل) أي وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي ولا يؤخر الحق الخ وعبرة الرشيدى على من قول المتن ولو ادعى وكيل الخ أي وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذي شرح عليه العلامة حج (قوله لا يحلف بين الاستظهار) وإنما يدعى وكيل الغائب إذا كان الموكل غائباً إلى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بان كان فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحكم وإن قرب شوبرى (قوله ولو حضر الغائب الخ) قال العراقي وهي مسألة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعتبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلد رجح البلقيني الثاني كذا بخط البرلسي وأقول قول الشارح ولو حضر الغائب يقتضى أن هذا من تمة الأولى حيث جعل الحاضر هو الغائب فتأمل لكن عبارة التهاج ولو حضر المدعى عليه وهي تشمل الحاضر ابتداء سم (قوله ولا يؤخر الحق إلا أن يحضر الموكل) أي من المحل الذي لا يجب عليه الحضور منه إذا استعدى عليه والا فلا بد من حضوره ونحوه بين الاستظهار حل وقوله تحليفه فإن لم يحلف أخذ منه الحق ولا ترد هذه الميمن اه حل (قوله دعوى صحيحة) أي دعوى الغائب الإبراء (قوله أو نحوه) أي كالعصبي والميت (قوله وهذا) أي كون المال ثابتاً في ذمة الغائب ونحوه (قوله وله مال) أي عين أو دين ثابت على حاضر في عمله ولا ينافيه منعهم الدعوى بالدين على غريم الغريم لأنه محمول على ما إذا كان الغريم حاضراً أو غائباً ولم يكن دينه ثابتاً على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد أو يحلف معه من وم (قوله قضاء منه) أي بعد طلب المدعى لأن الحاكم يقوم مقامه شرح من (قوله أنهم) أي وجوباً وإن كان المكتوب إليه قاضى ضرورة مسارعة إبراء ذمة غريمه ووصوله إلى حقه شرح من (قوله أو بسماع حجة)

تابعة للينة وتعبيرى فيما مر بالعقوبة وفيه وفيما يأتي بالحجة أعظم من تعبيره بالحد وبالينة وقولى يلزمه أدائه من زيادتي ولا يغنى عنه ما قبله لأن الحق قد يكون عليه ولا يلزمه أدائه لتأجيل ونحوه (ولو ادعى وكيل على غائب لم يحلف) لأن الوكيل لا يحلف بين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) للوكيل (أبرأتى موكلات أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل والا لا يجزى الأمر إلى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وله تحليفه) أي الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أي أن موكله أبرأه أن ادعى عليه علم به لأن تحليفه إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه بها سقوط مطالبة تخرجه باعترافه بها من الوكالة والخصومة بخلاف بين الاستظهار فإن حاصلها أن المال ثابت في ذمة

الغائب أو نحوه وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادتي (وإذا حكم) الحاكم على الغائب (بمال وله مال) بقيد أي زدته بقولى (في عمله قضاء منه) لغيبته وقولى حكم أولى من قوله ثبت لأنه إنما يعطى من المال الغائب إذا حكم به القاضى لا بمجرد الثبوت فإنه ليس حكماً (والا) بأن لم يحكم أو لم يكن المال في عمله (فإن سأل المدعى أنها الحال) في ذلك (إلى قاضى بلد الغائب أنهم) إليه (بإشهاد عدلين) يؤدى بان عند القاضى الآخر (الحكم) أن حكم يستوفى الحق (أو بسماع حجة) ليحكم بها ثم يستوفى الحق (ويسمى بها)

أي الحجة (ان لم يرد لها والأفله ترك تسميتها) كما أنه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم ان كانت الحجة شاهدين فذاك أو شاهدا
ويعينا أو يعينا مردودة وجب بيانها فقد لا يكون ذلك حجة عند للمهي اليه (وسن) مع الاشهاد (كتاب به يذكرفيه ما يميز الخصمين)
الغائب وذا الحق وذكر الثاني من زيادتي ويكتب في انهاء الحكم قامت عندي حجة على فلان افلان بكذا وحكمت له به فاستوف
حقه وقد ينهي علم نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته على الشاهدين (٣٦٣) محضرته ويقول أشهد كما في كتبت الى

فلان بما سمعتموا ويضع ان
خطهما فيه ولا يكتفي أن
يقول أشهد كما أن هذا
خطي أو ان ما فيه حكمي
وبدفع للشاهدين نسخة
أخرى بلا ختم ليطالعاها
ويتذكرا عند الحاجة
(ويشهدان) عند
القاضي الآخر على القاضي
السكران (بما جرى)
عنده من ثبوت أو حكم
(أن أنكر الخصم) المحضر
أن المال المذكور فيه
عليه (فان قال ليس
المكتوب اسمي حلف)
فيصدق بقيد زونه بقولي
(ان لم يعرف به) لانه
أخبر بنفسه والاصل
برادة الذمة فان عرف
به لم يصدق بل يحكم عليه
(أو) قال (لست الخصم
(و) أقول (ثبت) باقراره أو
بحجة (انه اسمه حكم عليه
ان لم يكن ثم من يشركه
فيه) أي في الاسم حالة
كونه (معاصر المدعي)
بأن لم يكن ثم من يشركه
فيه وعليه اقتصر الاصل
أو كان ولم يعاصر المدعي

أي والحاكم فوق مسافة العدوى والاوجب احضار اليينة وسباع كلامها كما يصرح به المصنف بعد
حل (قوله أو يعينا مردودة) وصورتها أن يدعى عليه حال حضوره فينكر ويجزأ المدعي
عن اليينة ويرد المدعي عليه اليمين على المدعي فيحلفها أي المدعي في غيبته أي المدعي عليه عن
وعبارة حل قوله أو يعينا مردودة الفرض أن المسئلة في القضاء على الغائب ولا يتصور فيه يمين
مردودة وقد يتصور بما اذا ادعى عليه على حاضر فأنكر ورد اليمين ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد
تحليف خصمه اه (قوله وسن مع الاشهاد كتاب به) أي بما جرى عنده من ثبوت أو نفي ويعتبر
فيه رجلا ولو في مال أو هلال رمضان شرح م (قوله ما يميز الخصمين) أي من اسم ونسب وصفة
وحليه شرح م (قوله وقد ينهي علم نفسه) أي اذا كان يقضي بعلمه بأن كان مجتهدا ع ش
وحينئذ يحكم به المكتوب اليه حل أي وقد لا ينهي علم نفسه كأن كان المنهي اليه لا يرى الحكم
بالعلم والانتهاء بالعلم بان يقول علمت أن له عليه كذا وحكمت بذلك وظاهره أن المنهي اليه يحكم اكتفاء
باخبار ذلك القاضي عن علمه ولا يحتاج الى شاهد آخر بل ينزل اخباره عن علمه بمنزلة انتهاء اليينة اليه
وهو ظاهر عبارة م حيث قال لو خرج باليينة علمه فلا يكتب اليه به لانه شاهد لا قاض كما ذكره في
العدة لكن ذهب السرخسي الى خلافه واعتمده الباقين اذ علمه كقيام اليينة اه (قوله وسن
ختمه) وظاهره أن المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بختمه لانه يتحفظ بذلك ويكرم به
المكتوب اليه حينئذ وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة حج (قوله ولا يكتفي أن يقول) أي
من غير قراءة حل (قوله يشهدان) أي بعد حضور الخصم على الاعتماد بالي وانحط عليه كلام
م في الشرح وبدل عليه قول السراح ان أنكر الخصم المحضر فأقاده أنه لا بد من احضاره وان
كان الاول حكم احتياط خلافا لقول ابن الصلاح لا يتوقف اثبات الكتاب الحكمي عن حضور
الخصم كقوله عن (قوله بل يحكم عليه) أي حيث لا مشاركة له في ذلك كما يدل عليه كلامه
حل والمزاد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل ما اذا كان المنهي الحكم (قوله وينهيها تانيا) ولا بد
من حكم ثان بما كتبه كما يحسنه البلقيني لكن بلا دعوى ولا حلف شرح م واعتمده الباقين قال
حج وفيه رقيقة لان هذا من تمة الحكم الاول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر اه قال سم واعتمده م
أنه لا بد من استئناف الحكم مطلقا (قوله مع المعاصرة امكان المعاملة) له أو لورثته أو اتلافه لماله من ل
فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعي عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته تدبر (قوله ولو شافه الحاكم
قاضيا) المراد به القاضي بالمعنى اللغوي وهو كل من يحصل منه الزام فيشمل الشاهد ان انحصر الامر في
الاشاء اليه كما في شرح م و حج وع ش فكان الاول أن يعبر بالحاكم بدل القاضي ليشمل حاكم
السياسة لانه المناسب للمراد (قوله ولو غير المكتوب اليه) الاظهر أن يقول ولو غير مكتوب اليه لان
عبارة توهم ان هناك كتابة للشافه أو غيره وليس كذلك (قوله بان اتحد عملهما) قال الزركشي في

لان الظاهر انه المحكوم عليه (والا) بأن كان ثم من يشركه فيه وعاصر المدعي (فان مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق (بعت)
المكتوب اليه (للكاتب ليطالب من الشهود زيادة تمييز) للشهود عليه (ويكتسبها) وينهيها تانيا للقاضي بلد الغائب فان لم يجز زيادة تمييز
وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف للمشارك بالحق طوب به ويعتبر أيضا مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به البند نيجي والجرجاني
وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو (في عمله بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب اليه بان اتحد عملهما وهو من زيادتي

أو حضر القاضي إلى بلد الحاكم وشافه بذلك أو ناداه وكل منهما في طرف عمله (أمضاء) أي نفذه إذا كان (في عمله) لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب (وهو) حينئذ (قضاء بعلمه) بخلاف ما لو شافه به في غير عمله وما لو شافه به سماع الحجّة فقط فلا يقضى بذلك وظاهر أن عمله في الثانية حيث تبسرت شهادة الحجّة (والانتهاء) ولو بلا كتاب فهو أعم من قوله والكتاب (بحكم يمضي مطلقاً) عن التقييد بفوق مسافة العدوى (و) الانتهاء (بسماع) (٣٦٤) حجة يقبل فيما فوق مسافة العدوى) لا فيما دونه وفارق الانتهاء بالحكم بان

الحكم قد تم ولم يبق إلا الاستيفاء بخلاف سماع الحجّة إذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي والنهي والغريم (وهي) أي مسافة العدوى (ما يرجع منها مبكر إلى عمله يومه) المعتدل وهو مراد الأصل بقوله إلى عمله ليلاً وسميت بذلك لأن القاضي يعدى أي يعين من طلب خصمها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق أنه لو عسر احضار الحجّة مع القرب بنحو مرض قبيل الانتهاء كما ذكره في المطلب

(فصل) في الدعوى بعين غائبة • لو ادعى عيناً غائبة عن البلد يؤمن اشتباهاً (بغيرها) (كحيوان وعقار عرفاً) بأن عرف الأول بشهرة والثاني بها أو بحدوده وسكنه (سمع) القاضي (حجة وحكم بها وكتب) بذلك (إلى قاضي بلد

هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما للآخر أني حكمت بكذا أمضاء وان كتب إليه في تعليق القاضي أن كانت ولاية كل أحد على جميع البلد لم يقبل أو على نصفه معينا فان كتب بالحكم قبله بسماع بينة فلا سم (قوله أو حضر القاضي) أي قاضي بلد الغائب (قوله لأنه أبلغ) الأولى أن يقول لانها أي المشافهة ويوجب بان الضمير لذكر (قوله قضاء بعلمه) أي في معناه (قوله فلا يقضى بذلك) قال في شرح الروض في الثانية بناء على أن سماعها نقل لها كنقل الفرع شهادة الأصل فكما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز بالحكم بذلك ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضي أي بعد أداء الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر وهذا المأخوذ مشى عليه هنا بقوله وظاهر الخ سم (قوله حيث تبسرت) والابان غابت أو مرضت فيقضى بها سم (قوله ما يرجع الخ) أي هي التي لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع إليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بينة حاضرة وتعديلها والعبرة بسير الانتقال لأنه منضبط من ل (قوله مبكر) أي خارج عقب طلوع الفجر أخذاً من في الجمعة أن التكبير فيها يدخل وقته من طلوع الفجر ويحتمل الفرق وأن المراد المبكر عرفاً وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج من ل (قوله من تعليلهم السابق) وهو قوله إذ يسهل احضارها الخ

(فصل في الدعوى بعين غائبة) أي وما يذكر معها من قوله ولو غصبه غيره عيناً إلى آخره قال م ر في الدعوى بعين غائبة أعم من أن يكون المدعى عليه حاضراً أو غائباً وهذا الاعتبار ناسب ذكر هذا الفصل في باب القضاء على الغائب اهـ (قوله غائبة عن البلد) أي وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتي في كلامه قال من ل عن البلد ولو في غير محل ولايته اهـ (قوله أو بحدوده) أي الأربعة ولا يجوز الاقتصار على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يكفي ثلاثة محله ان تميز بها بل قال ابن الرفعة ان تميز بحد يكفي ويشترط ذكر بلده ومحلها كما تقرر عن قال م ر ويشترط أيضاً بيان بلده وسكنه ومحلها منها اهـ (قوله وسكنه) المراد بها الحارة من ل (قوله وغيرها) أي من سائر المنقولات أما العقار فلا يكون إلا ما مومن الاشتباه أما بالشهرة أو ما بالتحديد كما مر وشيدي (قوله بالغ في وصف مثلي) أي بحيث يز يدعى أو صاف المسلم فيه والفرق ان الزيادة هنا تزيد أيضاً حوافي المسلم فيه تؤدي إلى عزه الوجود وقوله ما مأمكنه أي ما يمكنه الاستقصاء به واشترطت المبالغة هنا دون السلم لأنها تؤدي إلى عزه الوجود المتأني لصحته (قوله وذ كريمة متقوم) ظاهره أنه لا يجب وصفه وقوله ونذب أن يبالغ يقتضي أنه يجب وصف المتقوم لأنه يفيد أن أصل الوصف واجب فليحرر وأجيب بأن ذكر القيمة يصدق عليه أنه ذكر صفة من صفات المتقوم والظاهر أنه لا بد مع ذلك من ذكر لونه (قوله وهذا) أي قوله وذ كريمة متقوم مع قوله وأن يبالغ الخ (قوله مثلية كانت أو متقومة) أي خالف ما هنا في المتقومة فلذا أجاب عنه بقوله

ليس لها المدعى) كافي نظيره من الدعوى على غائب العين (ويعتمد) المدعى (في) دعوى (عقار) بقيد زده بقولي (لم) هو

يشتر حدوده) لتمييز ولا يجب ذكر القيمة لحصول التميز بدونه (أو لا يؤمن) اشتباهاً كغير المعروف من العبيد والدواب وغيرها (بالغ) المدعى (في وصف مثلي) مأمكنه (وذ كريمة متقوم) وجوباً فيهما ونذب أن يذ كريمة مثلي وأن يبالغ في وصف متقوم وهذا ما في الروضة وأصلها هنا وعاب يحمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضة وأصلها في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة هو

في عين حاضرة بالبلدة يمكن احضارها بمجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم ان كلامهما يخالف ما في الدعوى (وسمع الحجة) في العين اعتمادا على صفاتها (فقط) أي دون الحكم بها لخطر الاشتباه (٣٦٥) وكتب الى قاضي بلد العين بما قامت

به (الحجة) فيعينها الكاتب مع المدعى بكفيل بيده (أي المدعى احتياطا للمدعى عليه حتى اذا لم تعينها الحجة طوبى بردها هذا) (ان لم تكن أمة) تحرم خلوته بها (والا) بأن كانت كذلك (فع أمين) في الرفقة تقوم الحجة بعينها نعم ان أظهر الخصم عينا أخرى مشاركة في الاسم والصفة فكما مر في المحكوم عليه وذكر حكم الامة من زيادتي وسن أن يحتم على العين عند تسليمها يحتم لازم للتبادل بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل في عنقه قلادة وختم عليها (فان قامت) عنده (بعينها) كتب الى قاضي بلدها (براءة الكفيل) بعد تميم الحكم ونسليم العين للمدعى (أو) ادعى عينا غائبة (عن المجلس فقط) أي لاعن البلد (كفاحضار مايسهل) هو أولى من قوله يمكن (احضاره لتقوم الحجة بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد نعم ان كانت العين مشهورة للناس أو عرفها

هو في عين حاضرة وسيأتي أن الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك أن الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت اليقينة لا تسمع الا على عينه اذا لم يكن معروفا أي فلا يخالف قوله الآتي أو عن المجلس فقط كفاحضار مايسهل احضاره لتقوم الحجة بعينه لان الكلام هنا في سماع الدعوى وما يأتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بعينه (قوله حاضرة بالبلد) أي وما هنا في عين غائبة عن البلد زى وحل ومثل الحاضرة ما لو كانت في مسافة عدوى أو دونها فان حكمها حكم الحاضرة كما سبذ كره الشرح (قوله في العين) سواء كانت متقومة كالعقار أو مثلية كخشب أو لا ولا كأن ادعى عليه اختصاصا برده له اه شيخنا هزري (قوله اعتمادا على صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا أو أن فيه اكتفاء فلا يقل لا يشمل المتقوم لان الواجب فيه ذكر القيمة ندر (قوله لخطر) أي خوف الاشتباه وأخذ منه انها لو لم تشبه حكم مطلقا سواء كانت في البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى أو فيها اه شيخنا وهذا التعليل فارقت ما قبلها حيث يحكم لعدم خوف الاشتباه لان الفرض انه يؤمن اشتباهها (قوله فيعينها) أي العين وانظر لو كانت بما يعسر بعنه أو يورث قلعه ضررا كالشيء الثقيل والمثبت أو يتعذر بعنه كالعقار الغير المعروف وسألت الطبلاوى عن ذلك فقال لا يجري فيه ما ذكره اه سم وقال مر يتداعيان عند قاضي بلد العين فليحذر (قوله بكفيل) بكفول بيده ويتجه اعتبار كونه ثقة مليا يطبق السفر لاحضاره ويصدق في طلبه شوبرى وشرح مر ونازع سم في اشتراط الملاءة لان الكفيل لا يفرم الا أن يراد بها القدرة على أهبة السفر (قوله احتياطا) علة لقوله بكفيله (قوله اذا لم تكن أمة تحرم خلوته بها) بأن لم تكن أمة أو كانت أمة لا يحرم خلوته بها بأن تكون محرما أو معه امرأة ثقة ح لو قوله تحرم خلوته بها أي بتقدير عدم ملكه لها (قوله فع أمين) ظاهره أنه لا يحتاج هنا الى نحو محرم أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو قيل به لم بعد الآن يقال ان اعتبار ذلك يشق فسوح فيه مراعاة لفصل الخصومة شرح مر ويفرق بينه وبين المدعى حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقة بان للمدعى من الطمع فيها ماليس لغيره فالتهمة فيه أقوى سم على حج (قوله لتقوم الحجة بعينها) أي ففائدة الاقامة الاولى نقل العين المذكورة براسي سم (قوله نعم) استدراك على قوله فيعينها الكاتب (قوله فكما مر في المحكوم عليه) فبرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعاة فان لم تجد الشهود زيادة تمييز وقف الامر حتى يبين الحال كما مر (قوله يحتم لازم) أي لا يمكن زواله كسيلة فلا يكتفى بختمه بجبر ونحوه شيخنا (قوله رقيقا) ليس بقيد وعبرة شرح مر فان كان حيوا ما (قوله لتيسر ذلك) علة للعلة مع علته (قوله لعدم الحاجة) نعم ان شهدت بينة باقرار المدعى عليه باستيلائه على كذا وصفه الشهود سمعت س ل (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح مر وأما ما يعرفه القاضي فان عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضي فان حكم بعلمه بان كان مجتهدا نفذ أو باليقينة فلا تنالها لا تسمع بالصفة (قوله أو يورث الخ) كخشبة موضوعة في جدار وهو معطوف على قوله ثقيل بدليل قوله بعد ويصف ما يعسر أي بقسميه (قوله وتشهد الحجة) فان قال لشهود انما يعرف عينه فقط تعين حضوره القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه مر س ل (قوله بتلك الحدود) أي في العقار وقوله والصفات أي فيما يعسر وإذا شهدت الحجة

القاضي لم يحتج الى احضارها أما اذا لم يسهل احضاره بأن لم يمكن كعقار أو يعسر كشيء ثقيل أو يورث قلعه ضررا فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات أو يحضر القاضي أو يبعث نائبه لسماع الحجة فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديد

فما ذكر ومثله يأتي في وصف ما يعسر احضار مواعيل أن العين الغائبة عن البلد بمسافة الى عدوى كالتي في البلد لا شترأ كهما في الجواب
 الاحضار فيه على ذلك في المطلب (ولو أنكر المدعي عليه العين) المدعاة (حلف) فيصدق لان الاصل عدمها (ثم) بعد حلفه (المدعي
 دعوى بدلا) من مثل أو (٣٦٦) قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة (فان نكل) عن اليمين (حلف المدعي) وأقام

حجة (حين أنكر
 (كلف الاحضار) للعين
 لتشهد الحجة بعينها (وحبس
 عليه) حيث لا عنر لانه
 امتنع من حق واجب عليه
 (فان ادعى تلفها حلف)
 فيصدق وان ناقض نفسه
 اذ لو لم يصدق تخلف عليه
 الحبس فيلزمه بدلا واذ كرر
 التحليف في التلف من
 زيادتي (ولو غصبه) غيره
 (عينا أو دفعه) له لبيعها
 فجحد هاوشك بأبوية هي
 فيدعيها (أم لا) فبدلها في
 الصورتين أو ثمنها ان باعها
 في الثانية (فقال ادعى عليه
 كذا يلزمه رده ان بقي أو
 بدله) من مثل أو قيمة (ان
 تلف أو ثمنه ان باع سمعت)
 دعواه وان كانت مترددة
 للحاجة فان أقر بشئ فذاك
 وان أنكر حلف أنه لا يلزمه
 رد العين ولا بد لها ولا ثمنها
 وان نكل فقبل يحلف
 المدعي كما ادعى وقيل يشترط
 التعيين والاوجه الاول
 وتعينه بالبدل أعم من
 تعبيره بالقيمة (واذا
 أحضرت العين) الغائبة
 عن البلد أو المجلس

بذلك حكم من غير حاجة الى أن يحضر هو أو نائبه كما في شرح الروض (قوله فيما ذكر) أي في
 الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أي مثل هذا التقييد (قوله ولو أنكر العين الخ) راجع للغائبة عن
 البلد أو عن المجلس وعبر في المنهاج عن هذا بقوله وإذا وجب احضار فقال ليس يدي عين به هذه الصفة
 صدق يمينه وقال ع عن قوله العين المدعاة سواء في ذلك الدعوى بالحاضرة أو الغائبة اه ولا ينافيه
 قوله كلف الاحضار الموهوم أنه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعي لما حلف يمين الرأ وأقام الحجة غلط
 على المدعي عليه بتكليفه الاحضار (قوله فان نكل) مقابل لقوله حلف (قوله أو أقيم حجة) ويكنى
 أن تشهد بان العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لانعلم أنها ملك المدعي شرح م ر وس ل و ع
 (قوله لتشهد الحجة بعينها) هو ظاهر في الثاني أي قوله أو أقيم حجة (قوله عليه) أي على الاحضار أي
 لاجله فعلي للتعليل ولا يطابق الا باحضار العين أو بادعاء نفها مع الحلف كما في شرح م ر (قوله حلف)
 بحث الاذرعى انه لو أضاف التلف الى جهة ظاهرة طو لب بينة بها ثم يحلف على التلف بها كلوديع ع
 وس ل (قوله وان ناقض نفسه) أي لان دعواه التلف تنافي انكاره أو لا بش (قوله أو ثمنه ان باعه)
 قال البلقيني قد يكون باعه وتلف الثمن أو التوب في يده تلفا لا يقتضي تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه
 ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضي انما يسمع الدعوى المرددة حيث
 اقتضت الالتزام فيه قال ولم أر من تعرض لذلك م ر الا أن يقال بجحد ها صار غاصبا فيضمنها وثمنها
 وان لم يقصر (قوله فقبل يحلف المدعي) أي يحلف يميناً مرددة وهو المعتمد وحينئذ ان دفع له
 العين فذاك أو غير هاقبله والقول قول المدعي عليه في قدره سواء كان ثمناً أو بدلاً لانه غارم م ر
 (قوله وموثة الرد عليه) ونفقته الى أن تثبت في بيت المال ثم باقراض ثم على المدعي م ر ع ن (قوله
 لا عن المجلس) لانه في الغالب لا يقابل بأجرة عن قال م م و ظاهر كلام الشيخين أنه لا أجرة
 للمحضرة من البلد وان اتسعت البلد وأنه تجب للمحضرة من خارجها وان قربت المسافة وان خالف
 بعض المتأخرين والكلام فيما مثله أجرة أم لا ولم يعضد من مثله أجرة فلا أجرة وان أحضرت من خارج
 البلد اه م ر

فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته في الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء
 على الغائب (قوله وما يذ كرمعه) أي من قوله ولو سمع حجة الى آخر الفصل (قوله من فوق مسافة
 عدوى) أي أو من فيها أو دونها وكان في غير محل عمله كما يأتي قال م ر وقضية كلامه انه لو حكم على
 غائب فبان كونه حينئذ بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك ودعوى أن المتبادر من كلامهم
 الصحة ممنوعة ويجري ذلك في صبي أو مجنون أو سفيه إن كلهم ولو قدم الغائب وقال ولو بلاينة كنت
 بعت أو اعتقت قبل بيع الحاكم تبين بطلان تصرف الحاكم اه (قوله للحاجة الى ذلك) فيه أن
 الحاجة موجودة فيه وفيما بعده فكان عليه أن يذ كرها عند قوله لتعذر الوصول ويأتي بواو العطف
 وتكون الاولى عامة والثانية خاصة (قوله أو من توارى) أي هرب ع ن (قوله ويجز القاضى عن

احضاره

(فتبينت للمدعي فؤة الاحضار على خصمه والا) أي وان لم تثبت له (فهى) أي مؤنة الاحضار

(وموثة الرد) للعين الى محلها (عليه) أي على المدعي لتعديه وعليه أجرة مثلها أيضا لمدة الحيولة ان كانت غائبة عن البلد لا عن المجلس فقط

(فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمعه (الغائب الذي تسمع الحجة عليه) ويحكم عليه (من فوق) مسافة (عدوى)
 وقدمر يانها قبيل الفصل السابق للحاجة الى ذلك (أو) من (تورأى أو تعزز) ويجز القاضى عن

احضاره نتعذر الوصول اليه ولا لاتخذ الناس ذلك ذريعة الى ابطال الحقوق اما غير هؤلاء فلا مع الحجة ولا يحكم عليه بالبحضوره نعم ان كان الغائب في غير عمل الحاكم فله ان يحكم ويكتب قائله الماردي وغيره (ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب اعادتها (بل بخبره) بالحال (ويمكنه من جرح) لما أمأ بعد الحكم فهو باق على حجة (٣٣٧) بالاداء والبراء والجرح يوم اقامة الحجة أو قبله ولم تمض مدة الاستبراء

(ولو سمعها فانزل) هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (قولي) ولم يحكم بقبولها كما قيد به البلقيني (أعيدت) وجوب بالطلاق السماع الاول بالانعزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد أو حكم بقبول الحجة فان له الحكم بالسماع الاول (ولو استعدي) بالبناء للفعول (على حاضر) بالباد أي طلب من القاضي احضاره ولم يعلم القاضي كذبه (أحضره) وجوباً ان لم يكن مكثري العين وحضوره يعطل حق المكثري كما قاله السبكي (بدفع ختم) أي مختوم من طين رطب أو غيره للدعي يعرضه على الخصم ويكون نقش الختم أجب القاضي فلان (فان امتنع بلاعذر فيمرتب لذلك) من الاعوان بباب القاضي يحضره وما ذكرته من ترتيب بين الامرين هو ما في الروضة وأصلها كلام الاصل يقتضي التخيير بينهما ما فعله مؤنة المرتب على الطالب ان لم يرزق

احضاره) أي بنفسه وأعوان السلطان عن (قوله نعم ان كان الخ) صورة المسئلة اذا لم يكن لغائب فوق مسافة العدوى وهذا هو المعتمد للحاجة الى الحكم عليه كالغائب فوق مسافة العدوى شورى (قوله بل بخبره بالحال) أي وجوباً فيتوقف الحكم على اخباره كافي المطالب مر (قوله وأما بعد الحكم الخ) المقابلة غير ظاهرة لانه على حجة المذ كورة مطلقاً سواء قبل الحكم أو بعده وعبارة الاصل واذا سمع حجة على غائب فقدم ولو قبل الحكم لم يستعدها قال مر بعده ولكنه باق على حجة من ابداء قاذح أو رافع (قوله فهو على حجة) أي معتمد على حجة بالاداء الخ أي التي تشهد بأداء المال أو بالبراء أو بأن الشهود الذين أقامهم المدعي فسقة يوم شهادتهم أو قبله ولم تمض سنة أي اذا كان معه حجة بالاداء أو البراء أو بالجرح فيقيمها أي يمكنه القاضي من اقامتها (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة (قوله هو أعم من قوله الخ) لان قوله انه زل يشمل انزاله بنفسه بنحو جنون أو فسق وعزله بعزل وليه وكلام الاصل قاصر على الثانية (قوله ولم يحكم بقبولها) معطوف على قوله سمعها فان كان الاولى تقديمه بخبره (قوله أو حكم الخ) مفهوم قوله ولم يحكم بقبولها (قوله ولو استعدي) قال زى ثم استطرده لذكر ما لا يختص بهذا الباب فقال ولو استعدي اه وفي المختار يقال استعديت الامر على فلان فأعداني أي استعنت به عليه فأعانتى عليه والاسم منه العدوى وهو المعونة (قوله كذبه) أي الطالب (قوله أحضره وجوباً) ويحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها الا اذا صعد الخطيب على المنبر زى (قوله يعطل حق المكثري) بأن يمضي زمن يقابل بأجرة وان قلت والاوجه أمره بالتوكيل شرح مر (قوله بدفع ختم) الباء سببية (قوله أو غ. برة) أي بما يعتاد (قوله ويكون نقش الختم الخ) قال مر وقد كان ذلك معتاداً ثم هجر واعتيدت الكتابة في الورق وهو أولى اه قال ع ش وجه الاولوية ما في الطين من الاستقدار ثم هجر ذلك واعتاد الطالب بارسال الرسل (قوله بلاعذر) أي من أعذار الجماعة شرح مر وشمل محو كل ذي ربح كريمة والظاهر أنه غير مراد وعبارة الرافعي والعذر كالمريض وجس الظالم والخوف منه وقد غيره المرض الذي يعذر به بان يكون بحيث تسوغ بمنه شهادة الفرع رشيدى (قوله فيمرتب) قال مر وهو المسمى الآن بالرسول (قوله يقتضى التخيير) يحمل على أن أوفى كلامه للتوقيع أي بحسب ما يراه القاضي فلا تخالف مر وزى وصل (قوله فعلية) أي على التخيير مؤنة أي المرتب الخ قال قل على المحلى قوله ومؤنة أي المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو بالترتيب فان ذهب بامتناعه فؤنة على المطلوب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخيير أو بالترتيب وحينئذ فلا يظهر فرق بين التخيير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل اه (قوله والمؤنة) أي أجرة العين كما عبر بها مر فان اختفى نودي على يابه انه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه وختم عليه فان لم يحضر سمر وختم عليه بطالب المدعي ان ثبت أنها داره وان عرف موضعه بعث القاضي ندوة وخصياناً بهجرون عليه فان امتنع بعد علمه بالطالب أشهد عليه الخصم شاهدين بامتناعه واذا ثبت ذلك عند القاضي بعث الى صاحب الشرطة ليحضره اه زى وعمل ذلك كما اذا لم يكن مع

من بيت المال وعلى الاول مؤنة على الممتنع فيما يظهر (ف) ان امتنع كذلك (ف) بأعوان السلطان (يحضره) (و يعززه) بما يراه والمؤنة عايشه وان امتنع لعذر كمرض وخوف ظالم وكل من يخاف من خصمه عنه أو بعث اليه القاضي نائبه فان وجب تخليفه في الاولى بعث القاضي اليه من يحلفه (أو) على (غائب في غير عمله أو فيه)

وله ثم نائب أو فيه مصلح) بين الناس (لم يحضره) لعدم ولايته عليه في الأولى ولما في احضاره من المشقة مع وجود الحالك ونحوه لم في الثانية وقول أو فيه مصلح من ز يادتي (بل يسمع حجة) عليه (ويكتب) بذلك إلى قاضي بلده في الأولى إن كان وإلى النائب أو المصلح في الثانية وظاهر أن محل هذا إذا كان المكتوب إليه فوق مسافة العدو وقول بل يسمع حجة ويكتب من ز يادتي في الأولى (والا) بأن كان في عمله ولم يكن ثم نائب له ولا مصلح (أحضره) (٣٦٨) بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها (من) مسافة (عدوى) وهذا ما

صححه الأصل وهو الموافق لأول الفصل وقيل يحضره وإن بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها وعليه العراقيون لأن عمر رضى الله عنه استدعى المغيرة بن شعبة في قضية من البصرة إلى الكوفة ولئلا يتخذ السفر طريقا لا يبطال الحقوق (ولا يحضر) بالبناء للفعول (مخدرة) أي لا تكف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل ولا الحضور للتحليف إلا لتغليظ عين بكان (وهي من لا يكثر خروجها للحاجات) كسواء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها وذلك بأن لم تخرج أصلا للضرورة أو تخرج قليلا لحاجة كعزاء وز يارة وحمام

(باب القسمة)

هي تميز الحصص بعضها من بعض والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية وإذا حضر القسمة وأخبار تكبر الأصححين كان رسول

المدعى بينة بذلك والافتد تقدم أن القاضي يحكم على المتواري والمتعزز بعد سماع البينة تأمل (قوله) (وله) أي للقاضي ثم نائبه ومثله الباشا إذا طلب منه احضار شخص من أهل ولايته حيث كان بمحل فيه من بفصل الخصومة بين المتداعيين لما في احضاره من المشقة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره والأوجب عليه احضاره ع ش على م ر (قوله أو فيه مصلح بين الناس) وإن لم يصلح للقضاء كالشاهد ومشايخ العربان والبلدان ع ش على م ر (قوله لم يحضره) أي لم يجزله احضاره س ل (قوله وظاهر الخ) راجع للسئلة الثانية لأنه تقدم أن الكتاب بسماع الحجّة إنما يقبل فوق مسافة عدوى بخلاف الحكم فإنه يقبل مطلقا وقد تقدم أن الغائب في غير عمل الحاكم للحاكم أن يحكم ويكتب وإن قربت المسافة زى (قوله إن محل هذا) أي سماع الحجّة والاكتفاء بها ح ل (قوله إلى الكوفة) في كلام غير واحد إلى المدينة وهو واضح ح ل أي لأن عمر رضى الله عنه لم يدخل الكوفة ح ف (قوله ولا يحضر مخدرة) أفهم كلامه أن كونها في عدة واعتكاف لا يكون مانعا من حضورها بمجلس الحكم وبه صرح الصيمري في الإيضاح م ر ع ن (قوله أي لا تكف حضور الخ) أي لا يلزمها الحضور بل لها أن توكل ولو اختلفا في كونها مخدرة فإن كانت من قوم الغالب على نسايتهم اتخذ بر صدقت بيمينها والأصديق هو قاله الماوردي والرويانى ولو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكالفاسق إذا تاب فيعتبر مضي سنة شرع م ر (قوله ولا الحضور للتحليف) بل يجب على القاضي أن يرسل إليه من يحلفها في محلها شرع م ر درس

(باب القسمة)

وجه ذكرها عقب القضاء احتياج القاضي إليها ولأن القائم كالقاضي على ماسياتي م ر ع ن (قوله هي) أي أفة وشرعا وعبرة حل يجوز أن يكون هذا معناها لغة واصطلاحا ويجوز أن يكون معناها الاصطلاحى وأما اللغوى فطلق التميز وكلام الصحاح يفيد أنها التفريق (قوله وإذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله تبزم) أي تبصر (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله قد يقسم) قد لا تتحقق بالنظر للشركاء ولتقليل بالنظر للحاكم قال م ر فلو قسم بعضهم في غيبة الباقيين وأخذ قسطه فلما علموا أقرده محت لكن من حين التقرير قال ع ش فلو وقع منه تصرف فيما خصه قبل التقرير كان باطلا (قوله الشركاء) أي الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له ولية إلا أن كان له فيه غبطة عن وشرح م ر قال الرشيدى محله أن لم يطالب الشركاء القسمة والأوجب وإن لم يكن فيها غبطة لغير الكاملين كما في البهجة (قوله للشهادات) أي لكل شهادة فلا ترد المرأة فلا يقسم الأصل لفرعه وعكسه (قوله أولى من قوله ذ ك ر الخ) لأنه يقتضى أنه يصح أن يكون أعمى أو أصم مثلا (قوله والعلم بها الخ) جواب عما يرده عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر الأصل لهما وحاصل الجواب أنه تعرض لهما في ضمن تعرضه لعم القسمة (قوله العلم بالمساحة) بأن يعلم طرق استعمال المجهولات

العددية

الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها فقد

تبزم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (قد يقسم) المشترك (الشركاء أو حاكم ولو بمنصوب بهما وشرط منصوب به) أي الحاكم (أهليته للشهادات) فيشترط كونه مكافذا كرا حرا مسلما عذلا ضابطا سميا بصيرا ناطقا فلا يصح نصب غيره لأن نصبه لذلك ولا به وهذا ليس من أهلها فتعبرى بذلك أولى من قوله ذ ك ر عدل (وعلمه بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لانهما آلتان ويعتبر كونه

عقبا عن الطمع ومعرفة بقيمة على أحد وجهين رجح منها الاستوى نديها تبعا لجزم جماعة به فان لم يعرفها سأل عدلين ورده
الباقين وقال المعتمد اعتبارها في التعديل والردا ما منصوب الشركاء فلا (٣٦٩) يشترط فيه الا التكليف لانه وكيل عنهم الا أن

يكون فيهم محجور عليه
فمعتبر فيه العدالة ومحكمهم
كنصوب الحاكم (وكذا)
يشترط اما (تعدده التقويم)
في القسمة لانه شهادة
بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم
كفي قاسم لان قسمته تلزم
بنفس قوله فأشبه الحاكم
ولا يحتاج القاسم الى لفظ
الشهادة وان وجب تعدده
لما تستند الى عمل محسوس
(أو جعله) بأن يجعله
الحاكم (حا كافي) أي
في التقويم فيقسم وحده
ويعمل بعدلين وبعلمه وان
أفهم كلام الأصل انه لا يعمل
به (وأجرته من بيت المال)
من سهم المصالح لان ذلك
من المصالح العامة (ف) ان
تعذر بيت المال فأجرته
(على الشوكاء) سواء
أطلب القسمة كلهم
أو بعضهم لان العمل لهم
(فان استأجروا قاسما
وعين كل) منهم (فقدرا
لزمه) ولو فوق أجره المثل
سواء أعقدوا معا أم
مرتبين (والا) بأن
أطلقوا المسمى (فالأجرة)
موزعة (على قدر)
مساحة (الحصص المأخوذة)
لانها من مؤن الملك كالتفقة

العددية العارضة للمقادير كطريق معرفة القسمة بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر والمقابلة
(قوله والمساحة) بكسر الميم يقال مسحت الارض أي ذرعتها ليعلم مقدارها وقوله والحساب من عطف
العام على الخاص لان المساحة من الحساب حل (قوله عقبا عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي
حل (قوله رجح الاستوى نديها) معتمد وقوله ورده أي النديب (قوله في التعديل والرد) أي لافي
الافراز لان الاجزاء فيه مستوية فلا تقويم حتى يعتبر معرفته بقيمة ومن ثم قيل ان قوله في التعديل
والرد لبيان الواقع لان التقويم خاص بها (قوله منصوب الشركاء) أي وكيلهم مر (قوله الا التكليف)
دون ما عداه من الذكورة وغيرها فيجوز أن يكون قنوا فاسقا وامرأة حل أي وذميا كافي ع ش
(قوله فتعتبر فيه العدالة) وكذا باقي الشروط وعبارة تشرح مر فيعتبر فيه مامر (قوله كنصوب
الحاكم) أي في شروطه المارة ويلزمهم قبول قسمته بخلاف المنصوب حل (قوله اما تعدده) ظاهر
كلامه ان هذا شرط في منصوب الحاكم فقط وظاهر كلام الأصل وثراحه ان هذا شرط حتى في منصوب
الشركاء فمتى كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم وينظر ما وجه ذلك في منصوب الشركاء حل
(قوله لانه) أي التقويم (قوله فأشبه الحاكم) أي والحاكم لا يشترط فيه لتعدد (قوله ولا يحتاج
القاسم الخ) وأما الشاهد بالتقويم فلا بد فيه من لفظ شهادة وهو واضح اذا كان عند الحاكم حل
(قوله لاسها) أي قسمته (قوله بعدلين) أي يشهدان عنده بالقيمة تشرح مر (قوله وبعلمه) أي
ان كان مجتهدا (قوله وأجرته) أي منصوب الحاكم حل (قوله فان تعذر بيت المال) بان لم يكن
فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله فأجرته على الشركاء) ولا يشكل أخذ الأجرة هنا
اذا كان تابعا عن القاضي لانه يأخذها على أفعال يباشرها بخلاف الأمر والنهي الصادرين من القاضي
لكن قضية هذا الفرق أن القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كئابه وهو متجه وسيأتي ما يؤخذ منه
ذلك عميرة سم (قوله سواء أطلب القسمة الخ) أي وان لم يذكر له الطالب شيأ وهو مستثنى عن عمل
عملا بغير أجرة لكن في كلام حج كخطيب وشيخنا أنه لا يستحق حينئذ شيأ حل وعبارة
شرح مر فأجرته على الشركاء ان استأجروه لان عمل ساكتا فلا شيء له اما لو استأجره بعضهم
فلكل عليه واما حرم على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقا لان الحكم حقه له وللقسمة حق
الآدمي ولان للقاسم عملا يباشره فالأجرة في مقابلة والحاكم مقصور على الأمر والنهي (قوله معا)
كاستأجرك لتقسم هذا بيننا بدينار على فلان وبدينار بن علي فلان أو وكلاهما من عقد لهم كذلك
شرح مر (قوله أم مرتبين) بان عقدا أحد الشركاء لافراز نصيبه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي
حسين وغيره زي (قوله في قسمة التعديل) كما لو كان له في الأصل النصف فصار له الثلثان فعليه
ثلثا الأجرة وعلى الآخر ثلثها زي (قوله لان العمل في الكثير) أي الذي تبين بعد التعديل فاذا كان
بينهم أرض اصفين ويعدل ثلثها ثلثها فالأثر له الثلث يعطى من أجرة القسام الثلث والصار له الثلثان
يعطى الثلثين حل (قوله هذا) أي التفصيل بقوله وعين كل منهم قدرا مع قوله والا الخ (قوله مطلقا)
أي عينوا قدرا أم لا حل (قوله ان بطل نفعه) أي صار لا نفع له أصلا أو لا نفع له وقع لانه كعدم
وقوله بان نقص نفعه أي وبقى نفع له وقع حل (قوله كجوهرة وثوب نفيسين) في التمثيل هما

(٤٧ - (بحيرى) - رابع) وخرج بزيادة المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة ليست
على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا اذا كانت الأجرة محبة
والا فالوزع أجره المثل على قدر الحصص مطلقا (ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالملكية كجوهرة وثوب نفيسين منهم الحاكم)

منها لا تنسفه ولم يجبه اليها كالفهم بالاولى (والا) أي وان لم يبطل نفعه بالكلية بأن نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود (لم يمنعهم ولم يجبه - م) فالاول (كسيف يكسر) فلا يمنعهم من قسمته كما لو هدموا جدارا واقتسموا نفعه ولا يجبههم لما فيه من الضرر (و) الثاني (حكمهم وطاحونة صغيرين) فلا يمنعهم ولا يجبههم لما روي لفظ صغيرين تغليب المذكر على المؤنث لان الحمام مذكر والطاحونة مؤنثة فان كان كل منهما كبيرا بأن أمكن (٣٧٠) جعل كل منهما حمامين أو طاحونتين أجيبوا وان احتيج الى احداث بشر

أو مستوقد ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيمن يضاح وغيره بخلاف كلام الأصل (ولو كان له عشر دار) مثلا (لا يصلح للسكنى والباقي لآخر) يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره (أجبر) صاحب العشر على اقسمة (بطلب الآخر لا عكسه) أي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لان صاحب العشر تمتعت في طلبه والآخر معدور أما اذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الآخر لعدم تعنته حينئذ (ومالا يعظم ضرره) أي ضرر قسمته (قسمته أنواع) ثلاثة وهي الآتية لان المقسوم ان تساوت الانصباء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يرجع الى ردئي آخر فالثاني والا فالثالث (أحدها) القسمة (بالجزاء) ونسب قسمة المنشبهات (كثلى) من حبوب ودرهم وادهان وغيرها (ودار متفقة الابنية وأرض

لبطلان النفع بالكلية بحث الآن يقال الكلام في جوهرية وثوب صغيرين أو مع كثرة الشركاء فيهما وفيه نظر أيضا لانه لا خصوصية لهما بذلك ومال الطالب لادى الى أن النفع الذي لا وقع له كالعدم فلي تأمل سم (قوله لانه) أي القسم (قوله لم يمنعهم) لا مكان الانتفاع بما صار اليه منه على حاله أو باتخاذ سكنى مثلا ولا يجبههم الى ذلك لما فيه من اضاعه المال وكان مقتضى ذلك منعه لهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأن قسمهم تجلصا من سوء المشاركة ثم بحث جمع أخذاء مما مر من بطلان بيع جزء معين نفيس أن ما هناء في سيف خيس والامنعهم شرح م (قوله ولو كان الخ) أشار به الى أن ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريرين فقط قال حل فما عظم ضرر قسمته اما عليه ماما وما على أحدهما اه (قوله عشر دار مثلا) أي أرواحا أو أرض م (قوله لا يصلح السكنى) أول كونه حيا ماما أو لما يقصد من تلك الأرض شرح م (قوله ولو بضم ما يملكه) راجع للنفي والاثبات كبديل عليه ما يأتي من (قوله بطلب الآخر) لا تنفعه وضرر صاحب العشر انما نشأ من قلة نصيبه لا من محرد القسمة م وحج (قوله ولو بالضم) أي ضم ما يملكه بجواره فيأخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر شريكه على ذلك لان الفرض أن الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه حل وعبارة م (نعم لو ملك أو أحيا مالا وضم لعشره صلح أجيب اه) قال ع ش واذا أجيب وكان الموات أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين اعطاؤه لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لاتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظروا لا يبعد الاول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه وصرح به م (قوله وما لا يعظم ضرره الخ) فيه أن ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاولى جعل هذه أي الاقسام الثلاثة ضابطا للمقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل آخر من جهة ان الحاكم نارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجيب شيخنا (قوله أحدها بالاجزاء) قال م في شرحه ونحوه زقسمة الوقف من الملك أو وقف آخر ان كانت افرزالا يماسوا كان الطالب الناظر أو المالك أو الموقوف عليه ونظير ذلك ما في المجموع في الاضحية أنه ان اشترك جماعة في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قسماها مع على المذهب وبين أرباب الوقف تمتنع مطلقا لان فيه تغيير شرطه اه وقوله لان فيه تغيير شرطه كأن معناه أن مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض ببعض ومثله حج سم (قوله متفقة الابنية) قال في شرح ع ب بأن كان في جانب منها بيت وصفتة وفي الجانب الآخر كذلك والعروة تنقسم سم (قوله كيلا) حال من ما (قوله أو جزء) بالرفع كما تصرح به عبارة الروضة شرح م والظاهر أنه يجوز الجر (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما) وذلك لبعده عن الهمة اذ القصد سترها عن المخرج

مشتبهة الاجزاء في جبر الممتنع عليها اذ لا ضرر عليه فيها (فيجزأ ما يقسم) كيلا في المسكيل ووزن في الموزون وذراع في المذروع وعد في العدود (بعدد الانصباء ان استوت) كالاتلات لزيد وهر ووبكر (ويكتب) مثلهنا وفيما يأتي من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) من الشركاء (أو جزء) من الاجزاء (عبر) عن البقية بحد او غيره (وتدرج) الرقع (في بنادق) من نحو طين محقق او شمع (مستوية) وزنا وشكلا فديا (ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتبة والادراج بعد جعل الرقاع في حجره مثلا فتعيرى بذلك

ول أم من قوله ثم يخرج من لم يحضرها (رقعة) اما (على الجزء الاول ان كتبت الاسماء) فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلاً (ان كتبت الاجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويغفل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتتعين اثنان للباقي ان كانت اثنان وتعين من يبدأ به من الشركاء والاجزاء منوط بنظر القاسم (٣٧١) (فان اختلفت) أى الانصاء

(كنصف وثلث وسدس)
في أرض أو نحوها (جزئ)
ما يقسم (على أهلها) وهو
في المثال السدس فيكون
سنة أجزاء وأقرع كأمير
(ويجوز) اذا كتبت
الاجزاء (تفريق حصة
واحد) بأن لا يبدأ بصاحب
السدس لانه اذا بدأ به
حينئذ ربما خرج له الجزء
الثاني أو الخامس فيتفرق
ملك من له النصف أو
الثلث فيبدأ بمن له النصف
مثلاً فان خرج على
اسمه الجزء الاول أو
الثاني أعطيهما والثالث
يثنى بمن له ثلث فان خرج
على اسمه الجزء الرابع
أعطيه والخامس ويتعين
السادس لمن له السدس
فالاولى كتابة الاسماء في
ثلاث رقاع أو ست والاخراج
وعلى الاجزاء لانه لا يحتاج
فيها الى اجتناب ما ذكر
(الثاني) القسمة
(بالتعديل) بأن تعدل
السهم بالقيمة (كأرض
تختلف قسمة أجزائها)
لنحو قوة انبات وقرب
ماء أو يختلف جنس ما فيها

حتى لا يتوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب كونه قليل الفطنة لتبعد الحيلة عن على م (قوله اولي
من قوله ثم يخرج من لم يحضرها) أى الكتابة من ل ورجعه أى الضمير م للواقعة فعليه لأولوية
(قوله بنظر القاسم) أى لا ينظر المخرج وشيئى وقوله على أهلها أى يخرج (قوله فيكون) أى ما قسم
(قوله فيتفرق ملك الخ) هذا ظاهر في الأرض دون غيرها كالحبوب فانه لا يضرت طريق ملك من له
النصف أو الثلث لا مكان ضمه كما هو ظاهر (قوله أعطيها والثالث) وانظر لو خرج له الخامس حل
والظاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياساً على ما اذا خرج له الثاني فانه يعطاه مع الذي قبله والذي بعده
كما قاله الشارح وعبارة متن الروض أو يخرج له الثاني أخذه والذي قبله والذي بعده ما يخرج له الثالث أخذه
مع اللذين قبله أو الرابع أخذه مع اللذين قبله ويتعين الاول لصاحب السدس والاخير ان صاحب الثلث أو
الخامس أخذه مع اللذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس اهـ قال في شرحه قال الاسنوى واعطاه
ما قبله وما بعده تحكماً فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب
الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل ينبع نظر القاسم كما قاله الرافعى في نظائره اهـ (قوله أعطيها والخامس)
وأخذ من ذلك انه لو كان بينهما أرض متوية الاجزاء ولا حدهما أرض تليها فطلب قسمتها وان يكون
نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم في باب المصالح أجبر على قسمة عرصة
ولو طولاً ليختص كل بما يليه شرح م (قوله أو ست) قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء
في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في اثنتين وصاحب السدس في واحدة
ويخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر
وذلك لا يوجب حيفاً لتساوى السهام فجاز ذلك بل قال الزركشى انه المختار المتصوص لان لصاحب
النصف والثلث مزية بآثرة الملك فكان مما مزية بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء فلا بد من اثباتها في
ست رقاع اهـ بحروفه وانظر ما فائدة الست رقاع أيضاً اذا كتبت الاجزاء مع انه اذا خرج لصاحب
النصف الجزء الاول مثلاً أخذه واللذين بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين - اهـ وكذا يقال
فيمن له الثلث وعبارة بعضهم في كتابة الست بحث لانه ان وضعت الرقاع معاً على الاجزاء فربما تفرقت
رقاع صاحب النصف مثلاً كأن يخرج على الاول والثالث والخامس وان وضعت مرتبة فاذا خرجت
ورقة من او راقعة الثلاثة على الجزء الاول أخذه واللذين بعده فلا فائدة في كتابة اسمه في الرقعتين
الاخريين الامرعة الاخراج كما صرح به في شرح الروض فيحمل كلامه على الشق الثاني (قوله لانه
لا يحتاج الخ) قال م لك ان تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدى بالاخراج على الجزء الثاني مثلاً فربما
خرج اسم صاحب السدس فيلزم تفريق حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداء بالاخراج على الجزء
الثاني أو الخامس في قوله لانه لا يحتاج الخ نظر (قوله ويجبر الممتنع الخ) حاصل ما ذكره المصنف انه
يجبر الممتنع عليها في ثلاثة مواضع (قوله ويجبر عليها) أى على قسمة الافراز والتعديل أخذاً من تخيله
ويدل عليه أيضاً ضمارة هنا واطهاره بعد بقوله ويجبر على قسمة التعديل (قوله في منقولات نوع)

كستان بعضه نخل وبعضه غناب فاذ كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثمنها لمشتمل على ما ذكر كقيمة ثمنها الخ ليين عن ذلك جعل الثلث
سهما والثلاثان سهما وأقرع كأمير (ويجبر) الممتنع (عليها) أى على قسمة. لتعديل الحاقاً للتساوى في القيمة بالتساوى في الاجزاء (فيها) أى
في الأرض المذكورة نعم ان أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها فيها كأرضين تكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر
على التعديل كما يحسنه الشيخان وجزم به جمع منهم المارردى والرويانى (و) يجبر عليها (في منقولات نوع)

لم يختلف متقومه كعيلة وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمة كما سيأتي كثلثة أعبدز بحجة تساوية القيمة بين ثلاثة وثلثة
أعبد كذلك بين اثنين قيمة أحدهم قيمة الآخرين لقلة اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع اختلف كضائفتين شامية
ومصرية أو منقولات أنواع كعبد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكتان وقطن أولم تزل الشركة كعبد ين قيمة ثلثي أحدهما
تعديل قيمة ثلثه مع الآخر فلا يجبر فيها الشدة اختلاف الأغراض فيها لعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة وتعبيري بمنقولات نوع
أعم من تعبيره بعبد وثياب من نوع (و) يجبر على قسمة التعديل أيضا (في نحو دكا كين صغار متلاصقة) (٣٧٢)

علا لا يحتمل كل منها القسمة
(أعيانا ان زالت الشركة)
بها الحاجة بخلاف نحو
الدكا كين الكبار والصغار
غير الموصوفة بما ذكر فلا
اجبار فيها وان تلاصقت
الكبار واستوت قيمتها
لشدة اختلاف الأغراض
باختلاف المحال والابنية
كالجنسين ومعلوم مما مر
أنه لو طلبت قسمة
الكبار غير أعيان أجبر
المتنع وذ كر حكم نحو
الدكا كين الصغار من
زيادتي بل كلام الأصل
يفتضي أنه لا اجبار فيها
وتقييد الحكم في المنقولات
بزوال الشركة كما مر
الإشارة اليه من زيادتي
(الثالث) القسمة (بالرد)
بأن يحتاج في القسمة الى
رد مال أجنبي (كأن
يكون باحدا الجانبين) من
الأرض (نحو بئر)
كشجرويت (لا يمكن
قسمته) وليس في الجانب
الآخر ما يعادله الا بضم شيء
اليه من خارج (فيرد

اراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكره في المحترزلان الذي ذكره فيه أصناف (قوله لم يختلف) فاعله ضمير
يعود على النوع وقوله متقومه بالجر صفة لمنقولات وبدل لذلك قول الشارح فيما يأتي بخلاف
منقولات نوع اختلف وصرح به الاجهوري على خط وحاصل ما ذكره أربعة قيود ولم يأخذ
الشارح مفهوم الثالث وهو قوله متقومه فخرج به المثلية وقد تقدمت في قسمة الافراز (قوله أو
منقولات أنواع) المراد بها ما يشمل الاجناس بدليل المثال الثاني (قوله على قسمة التعديل) انظر
لمخصص قسمة التعديل مع انه يمكن قسمة الافراز فيما ذكره لان الدكا كين ان كانت مستوية القيمة
فافراز وان اختلفت فيها بسبب بناء ونحوه فتعديل (قوله أعيانا) صفة لموصوف محذوف أي قسمة
أعيانا بان طلب الشركاء جعل حصصهم دكا كين محاذ فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قسمة
كل دكان نصفين شيخنا عزى على هذا فقوله أعيانا يعني عن قوله ان زالت الشركة فهو لازم له وقال
ح ف أعيانا بأن أراد كل منهم الاستقلال بأعيان أي بافراد منها وهو بمعناه وقال حل أعيانا أي
مستوية القيمة اه وأخذه من قول مر ولو اشتركا في دكا كين صغار متلاصقة مستوية القيمة
لا يحتمل أحدها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها أجيب ان زالت الشركة بها تأمل (قوله
بما ذكر) أي بقوله متلاصقة أو أعيانا (قوله فيها) والقاطع للنزاع بيع الجميع وقسم ثمنه
شيخنا (قوله باختلاف المحال) هذا ظاهر في الدكا كين المتباعدة دون المتلاصقة لعدم اختلاف
المحال التي هي فيها لان قال اختلاف الغرض فيها باختلاف ابنيها كما أشار اليه بقوله والابنية وقد يقال
هذا يأتي في الصغار (قوله مما مر) أي في قسمة الاجزاء من قوله ودار متفقة الابنية الخ عن وصل
(قوله غير أعيان) بان قسم كل منها (قوله وتقييد الحكم في المنقولات الخ) فيه ان قوله ان زالت
الشركة من كلام الشارح فكيف يكون من زيادته ويحجب بأنه أخذه من كلام المتن فيما بعد فيكون
فيه إشارة الى ان قول المتن ان زالت الشركة راجع اليه أيضا فهي من زيادته بهذا الاعتبار (قوله كما
مرت الإشارة اليه) أي في قوله سابقا ان زالت الشركة بالقسمة كما سيأتي (قوله لما قسم بتراض) بان
كان الرضا شرطاً وهو قسمة الرءام لا وهو غيرها عن وصل كبعض أنواع قسمة التعديل أي فيما
إذا أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده كما ذكره الشارح في قوله نعم ان أمكن قسمة الجيد الخ
وكذا في غير ذلك البعض اذا لم يحصل امتناع بان اقتسموا باختيارهما من غير اجبار (قوله من قسمة رد
وغیرها) من تعديل وافراز ولا يلزم من كونه قسمة بتراض انه لا يدخلها اجبار سم (قوله رضابها)
أي بلفظ يدل عليه لان الرضا أمر خفي فوجب ان يضاف بامر ظاهر يدل عليه مر (قوله وأما في
غيرها) وهو قسمة الافراز اذا قسمت بالتراضي حل (قوله كقولهما الخ) وظاهر انه لا بد ان يعلم

كل

أخذه) بالقسمة التي أخرجتها القرعة (قسط قيمته) أي قيمة نحو البقر فان كانت ألقاولة نصف رد خسماته

وتعبري بنحو بترأع من تعبيره ببئر وشجر (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه عليكما لا شركة فيه فكان كغير المشترك
(وشرط لما) أي لقسمة ما (قسم بتراض) من قسمة رد وغيرها ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة (رضا) بها (بعد) خروج (قرعة) أماني
قسمة الرد والتعديل فلان كلا منهما بيع والبيع لا يحصل بالقرعة فافتقر الى الرضا بعد خروجها كقبلة وأماني غيرهما فقياسا عليهما
وذلك (ك) قولهما (رضينا) بهذه القسمة أو بهذا أو بما أخرجته القرعة فان لم يحكما القرعة كأن اتفقا على أن يأخذ

أحدهما أحد الجانبين والآخرا الآخر وأحدهما الخسيس والآخرا النفيس ويرد رائد القيمة فلا حاجة إلى تراض ثان أما قسمه
ما قسم اجبارا فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعده وتعبيري بما ذكر بالنظر لقسمه غير الردأولى ما عبر به فيها (و) النوع
(الاول افراز) للحق لا يبيع قالوا لانها لو كانت يعاملها الايجاب ولما جاز الاعتماد على القرعة ومعنى كونها افرازا أن القسمة
تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه وقيل هو بيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه افراز فيها كان يملكه قبل القسمة
وانما دخلها الاجبار للحاجة وبهذا جزء في الروضة تبعا لتصحيح أصلها (٣٧٣) له في بابي زكاة المعشرات والربا

(وغیره) من النوعين
الآخرين (بيع) وان أجبر
على الاول منهما كما سرقا
لانهما انفرد كل من
الشريكين ببعض المشترك
بينهما صار كأنه باع ما كان
له بما كان للآخر وانما
دخل الاول منهما الاجبار
للا حاجة كما يبيع الحاكم
مال المدين جبرا (ولو ثبت
بحجة) هو أعم من قوله
بينة (غلط) فاحش أو غيره
(أوحيف في قسمة اجبار
أو قسمة تراض) بان نصبا
لها قاهما أو اقسما بانفسهما
ووضاياه القسمة (وهي
بالاجزاء تقضت) أي
القسمة بنوعها كما لو قامت
حجة بحجور القاضى أو كذب
الشهود ولان الثانية
فراز ولا افراز مع التفاوت
فان لم تكن بالاجزاء بان
كانت بالتعديل أو الردم
نقض لانها بيع ولا أثر للغلط
والحيف فيه كما لا أثر للغير
فيه لرضا صاحب الحق بتركه

كل منهما ما صار اليه قبل رضاه عن (قوله فلا حاجة إلى تراض) ويمنع على كل منهما بعد ذلك طلب
قسمة أخرى ويتعين له ما اختاره شيخنا عزري (قوله ما قسم اجبارا) وذلك في قسمة الافراز
والتعديل حل كالحبوب ومتقولات نوع الخ (قوله قالوا لانها الخ) وجه التبري ان قسمة التعديل بيع
وقالوا بدخول الاجبار فيها عن وأيضا المناقاة بين البيع والاجبار بل قد يجامعه كما في اجبار الحاكم
المتنوع من أداء الدين على البيع وتوفية الدين عبد البر فاللازمة في كلام الشارح ممنوعة (قوله كان
ملكه) فيه شيء لان ما خرج له لم يكن ملكه بل ملكه شائع في الجميع وعبارته شرح م افراز للحق
أي يتبين به ان ما خرج لكل هو الذي ملكه كالذي في الذمة لا يتعين الا بالقبض (قوله وقيل هو بيع
الخ) يعني انه بيع في نصيب صاحبه الذي كان لا يملكه قبل القسمة بنصيبه الذي كان له عند صاحبه ولو
قال يبيع لنصيبه الذي كان يملكه بما كان للآخر كان أوضح أخذا بما ذكره بعد وقيل المراد بالبيع
الشراء (قوله وانما دخلها) أي على الثاني (قوله بيع) أي في المعنى أخذ من قوله صار كأنه باع الخ
فطابق الدليل المدعى (قوله قالوا لانها الخ) تبرأ منه لان هذا التعليل يجري في الاول مع أنه ليس بيبعا وأيضا
قوله كأنه الخ لا يتج انه بيع (قوله كأنه باع الخ) ولم يقل بالتبين كما قيل به في الافراز للتوقف هنا على
التقويم وهو تخمين قد يخطئ شرح م (قوله أعم من قوله بينة) لشموله الاقرار الحقيقي والحكمي
وان كان لا يكفي هنا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليمين س ل وفي شرح الروض الاكتفاء بذلك
واعتمده م ر عن (قوله بركة) أي الحق (قوله وان لم يثبت ذلك) كان الانسب التفريع
(قوله ولو استحق الخ) أما لو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بنى أحدهما أو كلاهما جرى هنا
ما مر فيما اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائدا على ما يخص
حصته من ارش نحو القلع شرح م ر وقوله ما مر أي من عدم الرجوع بالنفقة والقلع مجاما (قوله
وليس سواء) أي ليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية (قوله أو أصاب) أي أوء مهمال كنه
في أحدهما أكثر كما عبر به م ر (قوله بلاينة) أما اذا أقاموها ولو رجلا وامرأتين فيجيبهم
واعترضه ابن سريج بان البينة انما تقام ونسمع على خصم ولا خصم هنا وأجاب ابن أبي هريرة بان
القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك فقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرفعة
وفي الجواب نظر قال في الروضة كآصلها قال ابن كج ولا يكفي شاهد معين لان اليمين انما تشرع حيث
يكون خصم لترد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الاذري ويؤزم به الدارمي وهو
الاشبه اه شرح البهجة زى (قوله لم يجبه) أي لم نجب اجابتهم شو برى أي لانه قد يكون في
أيديهم باجارة أو اعارة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون انك محتجين بقسمة القاضى وقال الماوردي لان

(وان لم يثبت) ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه (فله تعليف شريكه) كمنظاره ولا يحلف القاسم الذي نصبه الحاكم كما لا يحلف
الحاكم أنه لم يظلم (ولو استحق بعض مقسوم معين وليس سواء) بان اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر (بطلت) أي
القسمة لاحتياج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة (والا) بان استحق بعضه شائعا أو معيننا سواء (بطلت) فيه لاني
الباقى تفريقا للصفقة خاتمة لو ترفعوا إلى قاض في قسمة ملك بلاينة به لم يجبه وان لم يكن لهم منازع وقيل يجيبهم
وعليه الامام وغيره

قصة القاضي اثبات للكهم واليد نوجب اثبات التصرف لاثبات الملك عن وسمعت اليه هنا مع
عدم سبق دعوى للحاجة شرح م

﴿كتاب الشهادات﴾

جمع شهادة وهي اخبار
عن شئ بلفظ خاص
والاصل فيها آيات كآية
ولا تكتموا الشهادة واخبر
تخير الصحيحين ليس لك
الاشهادك أو يمينه
وأركانها شاهد ومشهوده
ومشهد عليه ومشهود به
وصيغة وكلها تعلم بما يأتي
مع ما يتعلق بها (الشاهد
مر مكلف ذو مروءة يقظ
ناطق غير محجور) عليه
(سفه) وهذان من زيادتي
(و) غير (منهم عدل) فلا
تقبل عن بهرق أو صبا أو
جنون ولا من عادم مروءة
ومغفل لا يضبط وأخرس
ومحجور عليه بسفه ومنهم
وغير عدل من كافر وفاسق
والعدل يتحقق (بأن لم يأت
كيرة) كقتل وزنا وقذف
وشهادة زور (ولم يصبر
على صغيرة أو) أصر عليها
(و) غلبت طاعته (فبارتكاب
كيرة أو اصرار على صغيرة
من نوع أو أنواع تنسفي
العدالة إلا أن تغلب
طاعات المصير على ما أصر
عليه فلا تنسفي العدالة عنه
وقولي أو إلى آخره من زيادتي
والصغيرة

﴿كتاب الشهادات﴾

درس

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض
أو محكم بشرطه رشيدى (قوله ليس لك) أي يامدعى وقوله أو يمينه أي المدعى عليه فهذا خطاب للمدعى
أي ليس لاثبات حقه على المدعى عليه الا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهدين الا يمينه قل
على التحرير وأورد على الحصر حكم القاضي بعلمه وأجيب بأنه ثبت بالقياس الاولوى لان العلم أقوى
من الحجة والاختيار وان كان يجوز له اقامة الشاهدين بعد حلف الخصم شيخنا والاولى جعلها للتشريع
(قوله ح) أي عند أداء الشهادة فهذه الشروط معتبرة عند الاداء لا عند التحمل الا في النكاح وفيما
لو وكل شخص في بيع شئ بشرط الاشهاد (قوله ذو مروءة) قدمها على العدالة اهما ما بشأنها ع ش
(قوله وهذان من زيادتي) الاولى أن يقول وهذه الثلاثة من زيادتي لان نظام من زيادته أيضا (قوله
ولا من عادم مروءة) لان عدمها يشعر بعدم التماسك وترك المبالاة عميرة وعبارة شرح م ولا غير
ذى مروءة لانه لا حيائه ومن لا حيائه يصنع ما شاء فاصنع ما شئت (قوله
وأخرس) وان فهم اشارته كل أحد اذ لا تخلو عن احتمال شرح م (قوله ومحجور عليه بسفه) أي
لنقصه وما اعترض به من انه لا حاجة لذكره لانه امانة ناقص عقل أو فاسق فاصبر يغنى عنه رد بان نقص عقله
لا يؤدي الى تسميته مجنوناً لانه مكلف شرح م (قوله ومنهم) لقوله تعالى وأدنى أن لا ترتابوا والريبة
حاصلة من المتهم شرح م (قوله من كافر) ولو على مثله شرح م (قوله وفاسق) ولو كان
الشاهد يعلم فسق نفسه والناس تعتقد عدائته جازله أن يشهد م وسم (قوله كيرة) وهي ما فيه وعيد
شديد بنص كتاب أوسنة ولا يقدح في ذلك عدمه كأي ليس فيها ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وقيل
هي كل جريمة تؤذن بقله أكثر من تركها بالدين أي اعتناؤه بالدين ورقة الديانة واعترض بشموله
صغار الخسة وقيل هي ما توجب الحد واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة شرح م وأجيب عن
الاخير بان الاصرار على الصغيرة في حكم الكيرة لانها الاولى أن يقال هي ما يوجب الحد والكفارة
ليشمل الظهار ونحوه شرح م راجع المحلى على جمع الجوامع (قوله ولم يصبر على صغيرة) الاصرار
بان يمتضى زمن تمكن فيه التوبة ولم يقب شيخنا عزى وقيل بان يرتكبها ثلاث مرات من غير
توبة وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح انه الاكثر من نوع أو أنواع
قاله الرافعي لكنه في باب العزل قال ان المداومة على النوع الواحد كيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء قال
الزركشى والحق ان الاصرار الذي نصير به الصغيرة كيرة اما تكرارها بالفعل وهو الذي تكلم عليه
الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قيل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه ابن الرفعة وتفسيره
بالعزم فسر به الماوردي قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم اصراراً بعد الفعل وقبل
التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كاستغفار الذنب والسرور به وعدم
المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاوة والهاون بحكم الله والاعتذار بستر الله تعالى وحده وأن يكون
علما يقتدى به وبحوذلك اه (قوله الا ان تغلب طاعات المصالح) بان يقابل مجموع طاعاته في عمره
بمجموع معاصيه في عمره كافي ع ش وعبارة م ويتجه ضبط الغلبة بالعدد من جانبي الطاعة
والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك أمر آخر ولا يتعلق له بما نحن
فيه اه أي فتقابل حسنة بسيرة لا بعشر سيئات قال سم ودخل في المستثنى منه ما اذا استويا

(كلمة بريد) خبر أي داود من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وفتحهم مجعلا ومهملا (ان شرط) فيه (مال) من الجانبين أو أحدهما لأنه في الأول قارو في الثاني مسابقة على غير آلة القتال ففاعلا متعاط لعقد فاسد وكل منهما حرام وان أوهم كلام الأصل أنه مكروه في الثاني (والا) بأن لم يشترط فيه (٣٧٥) مال (كره) لان فيه صرف العمر الى ما لا يجدي نعم ان

لعبه مع معتقد التحريم حرم (كفشاء) بكسر الفين والمد (بلا آلة واستماعه) فانهما مكروها ان لمافيهما من اللهواما مع الآلة فحرامان وتعبيري بالاستماع هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بالاستماع (لاحداء) بضم الحاء وكسرها والمد وهو ما يقال خلف الابل من رجز وغيره (ودف) بضم الدال أشهر من فتحها لما هو سبب لظهار السرور كعرس وختان وعيد وقدم غائب (ولو بجلاجل) والمراد بها الصنوج جمع صنج وهو الخلق التي تجعل داخل الدف والدوائر العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع في خروق دائرة الدف (واستماعهما) فلا يحرم ولا يكره شيء من الثلاثة لما في الأول من تنشيط الابل للسير وإيقاظ النوام وفي الثاني من اظهار السرور وورد في حلها اخبار بل صرح النووي بسن الأول والبغوي بسن الثاني وحل استماعهما تابع لخلهما والتصریح بذلك استماع الثاني من زيادتي

والمستثنى منه مقدر والتقدير تنقضي العدالة عنه على كل حال أي سواء كانت المعاصي أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال م ر ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها م تركبها لا تدخل في العدالة ذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا اه واليه يشير قول الشارح على ما أمر عليه ومثل التوبة منها وقوع كل مكفر لها (قوله كلم بريد) وهو الطاولة المعروفة قال الخرائشي في كبره وأول من عمله الفرس في زمن الملك نصير بن البرهان الأكبر ولعب به وجعله حيلة للكاسب مع انه لا تنال بالكسب والحيلة وانما تنال بالمقادير اه وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلا عن المال بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمد النرد الحزر والتخمين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق ويقاس بهما ما في معناهما من أنواع اللهو فالطاب كالنرد والمنقلة كالشطرنج م ر وزى (قوله وبشطرنج) أعاد الباء لان القيد الذي بعده خاص به وسئل بعضهم عن الشطرنج فقال اذا سلم المال من النقصان والصلاة من النسيان فذاك أنس بين الاخوان قال سهل بن سلمان (قوله قمار) بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين الغرم والنعيم (قوله متعاط لعقد فاسد) أمانع أخذ المال فكيرة وكلام المصنف في الشرط من غير أخذ مال زى (قوله حرم) لاعتقه على محرم لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالكي في وقت خطبة الجمعة قل على المحلى وأول ما عمل في زمن الملك مهلب وأول من أدخله بلاد العرب عمرو بن العاص خرائشي في كبره (قوله بكسر الفين والمد) وهو رفع الصوت بالشعر وبحرم استماع غناء أجنبية أو مردان خيف منه فتنة ولو نحو نظر محرم زى (قوله فحرامان) وعبارة م ر ومتى اقترن بالغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشي بتحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وبه تعلم ما في كلام الشارح من المسامحة ع ش قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية أول بقصده شيء فهو طومعفو عنه اه حل (قوله لما هو سبب) أي يضرب لما هو سبب (قوله داخل الدف) أي دف العرب وقوله في خروق دائرة الدف أي دف الهجم اه شرح م ر (قوله ودف) وهو المسمى بالطار ع ش وأول من سبه مضر جد النبي صلى الله عليه وسلم اه حل (قوله وكاستعمال) معطوف على كلم بريد (قوله ويسمى الصفاقتين) كالنحاستين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج المحمل ونحوه ع ش وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات ومثلها مقطعتان من صيني تضرب احدهما على الاخرى وخشبستان كذلك وأما التصفیق باليدين فمكروه كراهة تنزيه حل (قوله من صفر) أي نحاس أصفر ع ش (قوله يقال لها الشبابة) وهي المسماة الآن بالغاب اه ع ش على م ر وفي قل على الجلال والشبابة هي ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها (قوله وكوبة) والقاعدة أن كل طبل حلال الا الكوبة المذكورة وكل منمار حرام ولو من برسيم أو قرينة الامرمار النفير للحاج قال حل وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية وهل من الحرام لعب البهلوان واللعب بالحيات الراجع الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك وكذا يحمل اللعب

(وكاستعمال آلة مطربة كطنبور) بضم الطاء (وعود وصنج) بفتح أوله ويسمى الصفاقتين وهما من صفر تضرب احدهما بالاخرى (ومنمار عراقى) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار (ويراع) وهو الزمارة التي يقال لها الشبابة فكلاهما صفاقر لكن صحح الراهي حل البراع ومال اليه البلقيني وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه (وكوبة) بضم الكاف (وهي طبل طويل ضيق

الوسط واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها من شعار الشربة وهي مطربة يروي أبو داود وغيره خبر أن الله حرم الخمر والميسر والكوبة والمعنى فيه التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخنشون وذكري استماع الكوبة من زيادتي (لارقص) فليس محرام ولا مكروه بل مباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ويزفنون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أو أعوجاج (الابتكسر) (٣٧٦) فيحرم لأنه يشبه أفعال الخنشين (ولأنشاء شعر وإنشاده واستماعه) فكل

منها مباح تباعا للسلف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يعنى بهم منهم حسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة روى مسلم وذكري استماعه من زيادتي (الابتكسر) كهبول معصوم (أو تشيب) بمعنى من أمر دأوا امرأة غير حليّة) وهو ذكر صفاتها من طول وقصر وصدغ وغيرها فيحرم لها فيه من الإيذاء بخلاف تشيبه عنهم لأن التشيب صنعة وغرض الشاعر تحسين الكلام لتحقيق الكلام المذكور أو ما حليته من زوجته وأمتة فلا يحرم التشيب بهانهم أن ذكرها بمأخذه الإخفاء سقطت مرواثة وذكر الأمر مع التقييد بغير الحليّة من زيادتي (والمرؤاة توفى الأدناس عرفا) لأنها لا تنضب بل تخفف باختلاف الأشخاص والأحوال والأماكن (فيسقطها) كل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه

بالخاتم والجمام حيث لا مال اه (قوله واستماعها) بالجر (قوله الشربة) بفتح الشين والراء جمع شارب قال في الخلاصة ه وشاع نحو كامل وكلاه (قوله والميسر) هو القمار وهو ما يكون فعله مترددا بين أن يقيم وأن يفرم صغيرة إن لم يؤخذ مال ولا فكيكة (قوله الخنشون) بكسر التون على الإفصح وفتحها على الأشهر عبد البر يرى المتخلفون بخلق النساء حركة وهيئة شرح م (قوله حتى تنظر إلى الحبشة) وجواز نظرها لهم أما الصغرها أول كونهم مستويين شيخنا (قوله ويزفنون) بابه ضرب كما المصباح (قوله فكل منها مباح) إلا إذا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حله على المبالغة والاحرام وإن فسد أظهار الصنعة لا يهزم المصدق حل وترويه الشهادة حيث أكثر منه م (قوله المعصوم) المراد به من يحرم قتله ولو زانيا محصنا لا م (قوله والميسر) يخرج بالمعصوم غيره ومثله في جواز الهجو المبتدع والفاقد المعاني شرح الروض وعمله إذا هجا بما تظاهر أي تجاها به من بدعة وفسق كما تجوز غيبته حيث زى (قوله سقطت مرواثة) وحرم أن تأذت الحليّة ع (قوله والمرؤاة) بفتح الميم وضمها وبالهمز وتركه مع إبدالها أو أملاكا نفسانية وفي المصباح والمرؤاة آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف على محاسن الأخلاق وجعل العادات اه ع (قوله ع) على م (قوله) وهي لغة الاستقامة وشرعا ما ذكره اه زى وعرفها النووي بأن يتخلق الإنسان بخلق أهله في زمانه ومكانه (قوله قباء) هو المفتوح من إمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وإمالا القباء المشهور الآن المفتوح من إمامه فقد صار شعار الفقهاء ونحوهم قل على المحلى (قوله أو قلنسوة) وهي غشاء يبطن يلبس على الرأس وحده كالكوفية وزى أهل اليمن وجعلها قلانس عبد البر (قوله كان يفعل الثلاثة الخ) وهل تعاطى خاتم المروءة حرام مطلقا ومكروه مطلقا ويفصل أقوال والراجح أنه إن تعلقت به شهادة حرم بان كان متحملا لشهادة والا فلا يبلى وينبى الكراهة وعبرة شرح م (قوله) أعلم أنه قد اختلف في تعاطى خاتم المروءة على أوجه أوجهها حرمة إن ترتب عليه رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك لأنه يحرم عليه التسبب في إسقاط ما يحمله وصار أمارة عنده لغيره والا فلا اه بحروفه (قوله وفي الكل به) أي بحيث لا يعتاد الخ لأن حيث بمعنى مكان (قوله وقبلة حليّة) أي من نحو فمالا رأسها ولا وضع يده على نحو صدرها شرح م (قوله) وعرف في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع زوجته في الخلوة وبزم في الكاح بكراهة هذا وفي شرح مسلم بتحريمه اه زى وهو محمول على ما إذا تأذت بذلك وجعل القول بالكراهة على ما إذا لم تأذ بذلك (قوله بحضرة الناس) ولو محارم لها أوله ع (قوله واكثر ما يضحك) أي قصد مضحاكهم حل خبر من تكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوى بها في النار سبعين خريفا وهذا يفيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين حله على كلمة في الغير يبطل يضحك بها أعداءه لأن في ذلك من الإيذاء ما يعادل ما في كباثر كثير منه حج قال في شرح م (قوله) وتقييد لا كباثر بهذا

قباء أو قلنسوة حيث) أي يمكن (لا يعتاد) لفاعلا كأن يفعل الثلاثة الأول غير سوق في سوق ولم يغلبه عليه يفهم في الأولين جوع أو عطش ويقع الرابع فقيه في بلد لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه وقول وشرب من زيادتي وتعبيري بكشف الرأس أعم من تعبيره بالشئ مكشوف الرأس والتقييد في هذه بحيث لا يعتاد من زيادتي وفي الكل به أولى من تقييده له بالسوق وكشف رأس كشف البدن كلفهم بالأولى والمراد غير العورة أما ذلك فن المحرمات (وقبلة حليّة) من زوجة وأمة (بحضرة الناس) الذين يستحى منهم في ذلك (وكثرا ما يضحك) بينهم (أو) أكثر (لعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص) بخلاف قليل الخمسة الأقل لها في الطريق

لاشعارها بالحنة بخلافها

من تليق به وان لم تكن

حرقه آبانه وقول الاصل

تبع الرافي وكانت حرقه

أيها اعترضه في الروضة

فقال لم يتعرض الجمهور

لهذا القيد وينبغي أن

لا يقيد به بل ينظر هل

تليق به هو أم لا ولهذا

حذفه بعض مختصرها

(والهمة) بضم التاء وفتح

الهاء في الشخص (جر

نفع) اليه أو الى من لا تقبل

شهادته له بشهادته (أو

دفع ضرر) عنه بها (فترد

شهادته) (لرفيقه) ولو مكاتب

(وغيره له مات) وان لم

تستغرق تركته الديون

(أو حجر) عليه (بفلس)

للهمة وروى الحاكم على

شرط مسلم خبر لا تجوز

شهادة ذي الظنة ولا ذي

الحنة والظنة التهمة والحنة

العداوة بخلاف حجر السفة

والمرض بخلاف شهادته

لغيره المومر وكذا المعسر

قبل موته والحجر عليه اتعلق

الحق حينئذ بذمته لا بعين

أمواله (و) ترد شهادته

(بما هو محل تصرفه)

كان وكل أو وصى فيه لانه

ثبت بشهادته ولا يله على

المشهود به نعم ان شاهده

بعد عزله ولم يكن خاصم

قبلت واميري بما ذكر

أعم من قوله بما هو وكيل فيه

يفهم عدم اعتباره فيما قبله والوجه كما قاله الاذرعى اعتبار ذلك في السك في الحقبة حليته بحضرة
الناس في طريق فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقيل ابن عمر الامة التي خرجت له من السبي وأجيب عنه
بانه مجتهد فلا يعترض بقوله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقي عليها بل في
سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه يحتمل أنه انما فعله ليبين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء
فهى واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلا اهـ أى لا دليل فيها سقوط المروءة قال سم قوله
لا دخل له فيه فيه نظر بل السلف لا يستكون على ما لا يليق من مثل ابن عمر فتأمل وأجيب بانه قبلها
ليغيظ الكفار أو لعدم تمالك نفسه فيكون قهريا اهـ (قوله ويقاس به) أى الطريق وقوله مافي
معناه كلقهاوى (قوله وحرقه دنيئة) سميت بذلك لانحراف الشخص اليها للتكذب وهى أعم من
الصناعة لا اعتبار الآلة في الصناعة دونها اهـ قل على الجلال وفي ذلك الارشاد بادامتها وفي شرح
شيخنا وخروج بادامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها احيانا في بيته وهى لا تزرى فلا تنخرم بها
مروءته اهـ سم واعتراض قولهم الحرقه الدنيئة مما تنخرم المروءة مع قولهم انها من فروض الكفاية
وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره زى (قوله بخلافها من تليق
به) أى وكانت مباحة أما ذو حرقه محرمة كمصورو منجم فلا تقبل شهادته مطلقا شرح مـ (قوله
والهمة) أى المتقدمة في قوله وغيرتهم قال مـ في شرحه وحديثها قبل الحكم مضرا لا بعده فلو شهد
لاخيه بمال فمات وورثه قبل استيفائه فان كان بعد الحكم أخذه والا فلا وكذا لو شهد بقتل فلان لاخيه
الذى له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اهـ (قوله بشهادته)
متعلق بحـ (قوله أو دفع ضرر عنه) أى أو عمن لا تقبل شهادته له كفى شرح مـ ويمكن جعل الضمير
في عنه راجعا للاحد الدائر بين الامرين المذكورين (قوله فترد لرفيقه) أى ان شاهده بال قال شهد
أن فلانا قد فقه قبلت اذ لا فائدة تعود على السيد تامل (قوله ولو مكاتب) أى لانه ما كك فله علقه بماله
بدليل منعه له من بعض التصرفات ولانه بعد العود اليه بجزأ ونجيز شرح مـ اهـ فهو راجع
لقوله اليه وكذا لغير الميت والمجور عليه (قوله وغيره له مات) لانه اذا أثبت لغيره شيئا ثبت
لنفسه المطالبة به شرح مـ وصورتهما بان مات من عليه الدين وادعى وارثه على آخر بدين فلا تصح
شهادة صاحب الدين مع آخر (قوله والظنة) بكسر الظاء وتشديد النون التهمة قال تعالى وما هو على
الغيب بظنين أى بمتهم (قوله والحنة) بكسر الحاء وفتح النون تخففة (قوله بخلاف حجر السفة
والمرض) أى فان التريم يصح أن يشهد فيهما (قوله بخلاف شهادته لغيره المومر) الظاهر انه
مفهوم قوله حجر لان الحجر عليه انما يكون عند عساره أى عدم قدرته على وقاء دينه (قوله لتعلق
الحـ) تعليل لاربعه قبله (قوله كأن وكل الحـ) بان وكل في بيع شئ وادعى شخص انه ملكه
فشهد الوكيل بانه ملك موكله أو بان وصى على يقيم وادعى آخر ببعض مال اليتيم فشهد الوصى بانه
ملك اليتيم فلا تقبل لانه عبد البر ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن أو اشتر شيئا فادعى أجنبي
المبيع ولم تعرف وكالاته فله أن يشهد لموكله بان له عليه كذا أو بان هذا ملكه حيث لم يتعرض لكونه
وكيلا ويحل له ذلك باطنا لان فيه توصله للحق بطريق مباح وتوقف الاذرعى فيه بانه يحتمل الحاكم على
حكم لو عرف حقيقة لم يفعل مردود بانه لا أثر لذلك لان الغرض وصول الحق لاستحقاقه بل شرح جم
بانه يجب على وكيل مطلق أن يذكر موكله أن يشهد بحسبه بان وجه هذا مطلقا ويؤيد الجواز ما مر في
الحالة نظيره فيمن له دين عجز عن اثباته فافترض من آخر قدره وأحاله به وشهد له به فيحلف معه ان صدقه

(وبراءة مضمونه) لأنه يسقط بها المطالبة عن نفسه (و) ترد الشهادة (من غرماء محجور وفاس بفسق شهود دين آخر) لثمة دفع ضرر الزاحمة والتقييد بالحجر (٢٧٨) من زيادتي (و) ترد شهادته (لبعضه) من أصل أو فرع له كشهادته لنفسه

(لا) شهادته (عليه) بشئ (درس)

(ولا على أبيه بطلاق ضرة أمه أو قذفها ولا لزوجه) ذكر أو أثنى (وأخيه وصديقه) لا تفاء التهمة نعم لو شهد الزوج أن فلانا قذف زوجته لم يقبل على أحد وجهين في النهاية وأشعر كلامها بتبريحه ورجحه البلقيني فهذه مستثناة من قبول شهادته لزوجه وحذفت من الأصل هنا مسائل لتقدمها في كتاب دعوى الدم ولو كان بينه وبين بعضه عداوة ففي قبول شهادته عليه خلاف وجزم في الأنوار بعدم قبولها له وعليه (ولو شهد من لا تقبل) شهادته (له) من أصل أو فرع أو غيرهما فهو أعم من قوله شهد للفرع (وغيره قبلت لغيره) لاله لا اختصاص المانع به (أو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لهما بوصية منها قبلتا) وإن احتملت المواطاة لان الأصل عدمها مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دنيوية

في أن له عليه ذلك الدين اه شرح م وقوله نظيره بدل من ما (قوله وبراءة مضمونه) وكذا مضمون أصله أو فرعاً ورقيقه لأنه يدفع الغرم عن لا تقبل شهادته له من مثله شرح م (قوله ضرر الزاحمة) الاضافة بيانية وكذا اضافة تهمة لدفع (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر من ل بان يشهد لابنه على أبيه وألامه على أبيه قال زي تقلا عن شرح البهجة وترد شهادته لبعضه ولو بتزكية أو رشده هو في حجره لكن يؤاخذ بقراره لكن لو ادعى السلطان بمال بيت المال فشهد له به أصله أو فرعه قبل كما قاله الماوردي لعموم المدعى به اه وكان الأولى تقديم قوله ولبعضه على قوله وبراءة مضمونه لأنه مثال لقوله وألى من لا تقبل شهادته له الآن يقال آخره نظر المابعده (قوله بطلاق ضرة أمه) أي وأم تحت أبيه م لأنه المتوهم قال من ل صورتها ان الضرة تدمي وتقيم الفرع يشهد أو يشهد حسبة أمال أو أقامته أمه يشهد فلا تقبل لاشهادته لأمه اه وكذا لو ادعى الأب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادته للثمة شرح م وقيد قل على التحريم بقبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفقتها على الشاهد والالم تقبل لأنه دفع عن نفسه ضرراً اه وكونها لم تجب عليه لاعتساره أو لقدرته الأصل عليها وكونها لم تجب عليه لاعتسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقتها فيه بان كانت أمه نائزاً بخلاف ما إذا وجبت نفقة أمه فلا تهمة لان الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزوجات أصله المتعدلات فطلاق الضرة لا يفيد تخفيفاً لانهما حينئذ تستقل بها أمه فهو يغرمها سواء طلقت الضرة أم لا (قوله أو قذفها) ولا نظر لكون الأمر يؤل إلى أن أباه لا عنها وينسخ نكاحها ويعود النفع إلى أمه لانه بعيد شيخنا وعبارة شرح م أو قذفها أي الضرة المؤدى للعان المفضي لفرأها لضعف تهمة نفع أمها بذلك اذ له طلاق أمها متى شاء مع كون ذلك حسبة تلزمها الشهادة به والثاني المنع لانها تجر نفعاً إلى أمها وهو انفرادها بالأب اه (قوله قذف زوجته) وكذا لا تقبل شهادته بزنا زوجته ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولانه نسبها إلى خيانة في حقه م من ل (قوله لم تقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لبعده بان فلانا قذفه قبلت أن شهادته هنا محصلة نسبة القاذف إلى خيانة في حق الزوج لانه يتغير بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه اه ع ش على م (قوله من عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث البيعة بانهم اعدوا له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لانه الخصم لا تنقل التركة لملكه خلافاً لما يحبه التاج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجاً بان الشهود عليه في الحقيقة للبيت شرح م (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم وفي سيية متعلقة بعدو وأخذ هذا التقييد من قوله بعدو تقبل على عدو دين اه ويكتفى بما يدل عليها كالتخاصمة كتفاء بالمظنة لما فيه من الاحتياط نعم لو بالغ في خصومة من يشهد عليه ولم يجبه قبل عليه زي وفرق بين العداوة والبغضاء بان العداوة هي التي تقضى إلى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القلب شو برى قال سم والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر اه (قوله والفضل الخ) هو عزيت من بحر الكامل وصدره • ومليحة شهدت لها ضراتها • (قوله كنكري صفات الله) أي المعاني (قوله وجواز رؤيته) ان قلت كيف لا يكفرون بانكار جواز الرؤية وقد دل عليها

خبر الحاكم السابق ولان العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له اذ لا تهمة • والفضل ما شهدت به الأعداء عليها • (وهو) أي عدو الشخص (من يحزن بفرحه وعكسه) أي ويفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) تقبل (من مبتدع لا تكفره) بدعته كنكر صفات الله وخافه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة

لاعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره يبدعته كمنكر حدوث العالم والبعث والحشر والأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات لا نكارهم ما علم محيى الرسل به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لاداعية) أى يدعو الناس الى بدعته فلا تقبل شهادته كما لا تقبل روايته بل أولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرهما (ولا خطائى) فلا (٣٧٩) تقبل شهادته (لأنه ان لم يذكر)

فيها (ما يبنى الاحتمال) أى احتمال اعتماده على قول المشهود له لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أوسمة أو شهد لمخالفة قبلت لزوال المانع وهذه والتي قبلها من ز يادنى (ولا مبادر) بشهادته قبل أن يستلها لأنه متهم (الافى شهادة حسبة) فتقبل شهادته بأن يشهد (في حق الله) تعالى كصلاة وزكاة وصوم بأن يشهد بتركها (أو) فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وخلع في الفراق لافى المال بأن يشهد بذلك ليمنع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضى تشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدأوا وقالوا فلان زنى فهم قذقة وانما تسمع عند الحاجة اليها فلو شهدا أنان أن فلانا اعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى نقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها ما حق الأدنى كقود وخذ قذف

عليها الكتاب والسنة كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وقوله عليه الصلاة والسلام انكم سترون ربكم في الجنة كما ترون القمر ليلة البدر أجيب بان هذا ليس نافي ثبوتها لان الزمخشري قال ان الى من قوله تعالى الى ربها ناظرة مفردا لاء وهى النعم فيكون لفظه الى مفعولا مقدما لناظرة والتقدير ناظرة الى ربها أى نعمت ربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضاف أى سترون نعم ربكم (قوله لا اعتقادهم الخ) أى وان استحلوا دماء وأموال الناربوا الصعابة شرح م ر ولا ينافى هذا ما ذكر في البغاة لا مكان حمل ذلك على انه منع تنفيذها أى الشهادة لخصوص بعضهم احتقارا لهم ورد عالمهم عن بعضهم حج زى لكنه تقدم ان البغاة لا تقبل شهادتهم ان علمنا انهم يستحلون دماءنا وأموالنا والاولى الجواب بان محله اذا كان بلا تأويل وما هنا اذا كان بتأويل كما نقل عن زى (قوله لاداعية) المعتمد قبول شهادة الاداعية وروايته حل (قوله وخطائى) نسبة لافى خطاب الكوفى كان يعتقد الوهية جعفر الصادق ثم لما مات جعفر ادعاه لنفسه حل وهذه الطائفة المنسوبون لهذا الخبيث يعتقدون ان أصحابهم لا يكذبون أى يعتقدون ان كل من كان على عقيدتهم لا يكذب فاذا رآوه في قضية شهدوا له بمجرد التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال قل على المحلى وسبب هذا الاعتقاد في بعضهم بعضا ان الكذب عندهم كفر م ر سل (قوله ولا مبادر) أى قبل الدعوى أو بعده لأنه صلى الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد فان أعاده في المجلس بعد طلبها منه قبلت وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم خير الشهود الذى يشهد قبل ان يستشهد محمول على ما تقبل فيه شهادة الحسبة شرح م ر بزيادة (قوله شهادة حسبة) من احتسب بكذا أجرا عند الله أى ادخره اعتداه ينوى بها وجه الله قبل الاستشهاد شرح م ر سواء كان قبل الدعوى أو بعدها كما قاله حج وحل والبرماوى خلافا للرشيدي حيث نقل عن الاذرى انه لا يقال لها شهادة حسبة بعد الدعوى اه ولا تقبل شهادة الحسبة في حدود الله كما قاله حل (قوله أو فيأله) أى لله فيه حق مؤكدا وهو لا يتأثر برضا لادى زى (قوله كطلاق) بان شهدوا انه طلقها ثلاثا وهو معاشر لها حتى الله المنع من الزنا وحق الله في العتق المنع من استرقاق الحر (قوله ونسب) لان الله أكد الانساب ومنع قطعها عن (قوله وعفو عن قود) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله عن (قوله وبقاء عدة) لما يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق لما في الشهادة بذلك من منع زواج الغير بها ولما في لذى بعده من الصيانة عن (قوله وانقضائها) أى فيما اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيا أو أراد أن يراجعها فشهدوا بانقضاء العدة (قوله تشهد على فلان بكذا) أى ز يادنى أن تشهد عليه بكذا وقوله انشهد عليه أى لنشئ الشهادة عليه فحصل التغير (قوله فهم قذقة) الا أن يصلوه بقولهم ونشهد بذلك على الوجة حج والمعتمد سماع الدعوى في شهادة الحسبة الا في عرض حدود الله تعالى م ر زى (قوله المستثنى منه) أى قوله ولا مبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر في كل شئ الا في شهادة الخ (قوله أو بدار) أى مبادرة بان طلبت منه ولو في المجلس وهو مصدر بادر كما قال ابن مالك • لفاعل الفاعل والمفعول • اه (قوله أو فسق) ولو بعد الاستبراء ع ش (قوله فلا تقبل

ويسع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كما شمله المستثنى منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال ورق أو صبا أو كفر ظاهرا أو بدار) لا تنفاه النعمة لان المتصف بذلك لا يتغير برده شهادته (لا) بعد زوال (سيادة أو عداوة أو فسق) أو خرم مروءة فلا تقبل للثمة والتقيد بظاهر مع قولى أو بدار أو سيادة أو عداوة من زيادنى وخرج بظاهر الكافر المسرف فلا تقبل شهادته المعادة

للنومة) لان رده أظهر نحو فسقه الذي كان يخفيه فهو متهم بسعيه في رد ذلك العار ومن ثم لم يصح الحاكم لشهادته قبلت بعد زوال المانع مـ (قوله الكافر المسر) أي الذي شهد حال كفره الذي يسره فرد لاجله فردم يكسبه العار لانه كان متظاهرا بالاسلام فلم ارد للكفر الخفي ظهر كفره فيعبر به فاذا حسن اسلامه فشهد ثانيا فترد شهادته لانه يدفع العار الحاصل من الرد الاول شرح مـ (قوله من الجميع) أي في الكافر المسر أي اذا تحملها في حال كفره وأداهها بعد اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسيد اذا شهد لعبد بعد عتقه شهادة مبتدأة والصدق والفاسق ومتركب خاتم المروءة اذا أدوها بعد زوال المانع وكانت مبتدأة لامعادة (قوله بعد توبته) ظاهره أن ارتكاب خاتم المروءة يحتاج الى توبة وان لم يكن ذنباً وان التوبة منه كالتوبة من المعصية في الشروط المذكورة فيكون أراد بالتوبة ما يشمل الشرعية والقولية وهي الرجوع عما كان عليه (قوله شرط اقلع) الاقلع يتعلق بالحال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل زي (قوله وعزم) ان قرئ هو وما بعده بالجر اقتضى ان التوبة هي الندم بالشروط المذكورة وان قرئ بالرفع عطف على الندم فالامر ظاهر وكتب بعضهم قوله وهي الندم أي معظم أركانها الندم لانه الذي يطرد في كل توبة ولا يغني عنه غيره بخلاف الثلاثة الباقية وظاهره ان هذه الشروط معتبرة أيضا في التوبة من خاتم المروءة (قوله وخروج عن ظلامة) عبارة شرح مـ في الدخول على هذا مـ صرح بما يفهمه الاقلع للاعتناء به فقال ورد ظلامة ثم قال واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلالة فاذا تعذر لموته أو تعسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حلل منه أما اذا لم تبلغه فيكفي فيها الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاقلع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الاصح اهـ (قوله ويرد المنصوب الخ) في الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصدق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو يتركه عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمعسر ينوي الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح توبته فان مات معسرا طوب في الآخرة ان عصى بالاستدانة والاظهار أنه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعالى ويض اخصم اهـ سم (قوله وبشرط قول) انظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن هو رده شوري وفي الزواجر أنه قوله بين يدي المستحل منه كالمقذوف اهـ قال سم ولواغتاب انسان انسانا فان لم تبلغه كفاما أن يستغفر له فان استغفر ثم بلفظه فهل يكفيه الاستغفار أم لا والوجه انه يكفي اهـ (قوله لتقبل شهادته) أشار بهذا الى أن هذا وما بعده شرطان في قبول الشهادة لاني محبة التوبة اذ تصح بدونهما فساكن الاولى أن يقدر المضاف لفظ بعد بيان يقول وبعد قول في محذور الخ فيكون معطوفا على توبة وصنيعه يقتضي انه معطوف على اقلع فيقتضي أنه شرط للتوبة فينا في قوله لتقبل الخ هكذا قال بعضهم وعبرة سم واشترط القول في القولية والاستبراء في النعالية وما ألحق بها مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للآثم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه وهو يوافق ما قاله البعض وكلام الزواجر صريح في أن القول المذكور شرط في محبة التوبة فليحذر (قوله وبشرط استبراء) وجه ذلك التحذير من أن يتخذ الفاسق مجرد التوبة ذريعة الى ترويج أقوالهم عميرة سم (قوله سنة) والاصح انها قرينة لاتحديدية هي فتفر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها (قوله في محذور فعلي) أي ما يمنع من الشهادة كأن فعل ما ينحل بالمروءة ومثل الفعل العداوة حل أي فلا بد لحارم المروءة من استبراء سنة

فتقبل من الجميع (وانما يقبل غيرها) أي غير المعادة (من فاسق أو خاتم مروءة) وهو من زيادتي (بعد توبته وهي ندم) على المحذور (ب) شرط (اقلع) عنه (وعزم أن لا يعود) اليه (وخروج عن ظلامة آدمي) من مال وغيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المنصوب ان بقي وبدله ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وحده القذف من الاستيفاء أو يبرئه منه المستحق وما هو حد لله تعالى كزنا وشرب مسكر ان لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقدر به ليستوفي منه وله أن يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات السرفيائي الحاكم ويقدر به ليستوفي منه (و) بشرط (قول في) محذور (قول) لتقبل شهادته (كقوله) في القذف (قذف باطل وأنا نادم) عليه (ولا أعود) اليه (و) بشرط (استبراء سنة في) محذور (فعلي وشهادة زور وقذف ايداء) لان احصائها المشتمل على الفصول الاربعة أثرا ينافي تهيج النفوس لما تشتهيه فاذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن

فلو كان يسره وأقر به لبقام عليه الحد قبلت شهادته عقب ثوبته فهذه (٣٨١) مستثناة وبما ذكر علم أنه لا استبراء

في قذف لا ايداع به كشهادة الزنا اذا وجب بها الحد لنقص العدد ثم تاب الشاهد وما أفهمه كلام الام من أنه لا استبراء على قاذف غير المحصن محمول على قذف لا ايداع به ولا يخفى عليك حسن ماسلكته في بيان التوبة وشرطها على ماسلكه الاصل

(فصل) في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الخ أي في بيان قسرات النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومستند الشهادة عن والاولى أن يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق به ما أي من قوله ويذكر في حلقه صدق شاهد الى آخر الفصل (قوله ولو للصوم) أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة للصنف والمعتمد أنه لا فرق بين رمضان وغيره في أنه يكفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله أماله فيكفي الخ) ومثل رمضان ذوا الحجة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه ذاشهد برؤية هلاله واحد خلافا للشارح زى وكذا يكفي شهادة واحد في أشياء كذمي مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمان ونكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكالوث ثبت بواحد وكأخبار المعين الثقة بامتناع الخصم المتعزز فيعزروا من الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الخرص بواحد شرح م (قوله لنحوزنا) والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والاوجب سؤال باقبيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كميل في مكحلة نعم يندب شرح م ويشترط ان يذكروا أي شهود الزنا المرأة المزني بها فقد يظنون وطء المشتركة وأمة ابنه زامن الروض وشرحه (قوله كاتيان بهيمة أوميتة) وفي اتيانهما التعزير ودخل تحت الكاف اللواط وانما ألحق اتيان البهيمة بالزنا لان الكل جاع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا لامة (قوله أربعة) لانه أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده شرح م وقيل لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل واعتبار الاربعة بالنظر للحد فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليساقاذفين زى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلورآه واحد يزني ثم رآه آخر يزني ثم آخر ثم آخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اه وهذا بالنسبة للحد والتعزير أما بالنسبة لسقوط حصاته وعدالته ووقوع طلاق عتق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما ما يأتي وقد يشكل عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تنفسقهم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته أن يقول لا نشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقوله ما بقصد الخ يبنى عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما يبنى أن يكون قصدهما الحاق المار به الذي هو موجب حد القذف اه شرح حج (قوله يشهدون أنهم الخ) ولو قالوا نعدنا النظر لاقامة الشهادة زى لان ذلك صغيرة لا يبطلها شرح م وكونه صغيرة يخالف قول الشارح ويجوز نعدنا النظر الخ (قوله أو نحوه) أي نحوه هذا اللفظ مما يؤدي معناه كأن يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقول ادخل حشفته في فرج بهيمة أوميتة أو دبر عن (قوله بل الاول) أي وطء الشبهة بقية الاول وهو أن يقصد بالدعوى به المار (قوله يثبت بما يثبت به المال) ويثبت بالنسب تبعاً ويفتقر في الشيء تابعاً لا يفتقر فيه مقصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا يعني أن وطء الشبهة اذا أريد الشهادة به حسبة لا بد أن تكون الشهادة من رجلين هذا مراده

أيضا بعد الاقلاع عنه وكذا بعد ذهاب العداوة كما في شرح م وشرح الروض وانظر لم قيد بالفعل مع أن القولي كغيبية العلماء العامين كذلك وهلا حذفه يشمل القولي ويستغنى عن قوله وشهادة زور وقذف ايداع لدخولهما في المنذور لان المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الروض ما يوافق من العموم (قوله كشهادة الزنا الخ) صريح في أن هذا قذف مع أنه الرمي بالزنا في معرض التعبير والتعير غير مقصود هنا لان القصد الشهادة لأن يقال أنه في حكم التعبير

(فصل في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الخ) أي في بيان قسرات النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومستند الشهادة عن والاولى أن يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق به ما أي من قوله ويذكر في حلقه صدق شاهد الى آخر الفصل (قوله ولو للصوم) أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة للصنف والمعتمد أنه لا فرق بين رمضان وغيره في أنه يكفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله أماله فيكفي الخ) ومثل رمضان ذوا الحجة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه ذاشهد برؤية هلاله واحد خلافا للشارح زى وكذا يكفي شهادة واحد في أشياء كذمي مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمان ونكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكالوث ثبت بواحد وكأخبار المعين الثقة بامتناع الخصم المتعزز فيعزروا من الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الخرص بواحد شرح م (قوله لنحوزنا) والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والاوجب سؤال باقبيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كميل في مكحلة نعم يندب شرح م ويشترط ان يذكروا أي شهود الزنا المرأة المزني بها فقد يظنون وطء المشتركة وأمة ابنه زامن الروض وشرحه (قوله كاتيان بهيمة أوميتة) وفي اتيانهما التعزير ودخل تحت الكاف اللواط وانما ألحق اتيان البهيمة بالزنا لان الكل جاع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا لامة (قوله أربعة) لانه أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده شرح م وقيل لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل واعتبار الاربعة بالنظر للحد فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليساقاذفين زى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلورآه واحد يزني ثم رآه آخر يزني ثم آخر ثم آخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اه وهذا بالنسبة للحد والتعزير أما بالنسبة لسقوط حصاته وعدالته ووقوع طلاق عتق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما ما يأتي وقد يشكل عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تنفسقهم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته أن يقول لا نشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقوله ما بقصد الخ يبنى عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما يبنى أن يكون قصدهما الحاق المار به الذي هو موجب حد القذف اه شرح حج (قوله يشهدون أنهم الخ) ولو قالوا نعدنا النظر لاقامة الشهادة زى لان ذلك صغيرة لا يبطلها شرح م وكونه صغيرة يخالف قول الشارح ويجوز نعدنا النظر الخ (قوله أو نحوه) أي نحوه هذا اللفظ مما يؤدي معناه كأن يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقول ادخل حشفته في فرج بهيمة أوميتة أو دبر عن (قوله بل الاول) أي وطء الشبهة بقية الاول وهو أن يقصد بالدعوى به المار (قوله يثبت بما يثبت به المال) ويثبت بالنسب تبعاً ويفتقر في الشيء تابعاً لا يفتقر فيه مقصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا يعني أن وطء الشبهة اذا أريد الشهادة به حسبة لا بد أن تكون الشهادة من رجلين هذا مراده

والباقي يثبت برجلين ونحوه هنا وفيما يأتي من زيادتي (ولمال) عينا كان أو ديناً أو منفعة (وما قصد به مال)

من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي (كبيع) ومنه الحوالة لأنها بيع دين بدين (واقالة) وضمان (وخيار) وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان) لعموم آية واستشهدوا شهيدين من رجالكم والحنث كالمرأة وتعييرى بما قصد به مال أولى مما عبر به (ولغير ذلك) أى ما ذكر من نحو الزنا إلى آخره (من) موجب (عقوبة) لله تعالى أولادى (وما يظهر للرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وإقرار بنحوزنا وموت ووكالة وصاية) (٢٨٢) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص

عن الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وقدم خبر لانكاح الا بولي وشاهدى عدل وروى مالك عن الزهرى مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالمد كوراث غيرهما بما يشاركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت في مال القصد منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافهم في الشركة والقراض قال وينبنى أن يقال إن رام مدعيهما اثبات التصرف فهو كالوكيل أو اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامرأتين إذ المقصود المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لا ثبات المهر أى أو شطره أو الارث فيثبت برجل وامرأتين وإن لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (ومالا يرويه غالبا كبكاوة وولادة وحيض ورضاع وعيب

وليس المراد أن شهادة الحسبة تثبت برجلين آخرين كما توهمه العبارة (قوله من عقد مالي) أى ما عدا الشركة والقراض والكفالة أما هي فلا بد من رجلين ما لم يرد في الأولين اثبات حصته من الربح كما يحسنه ابن الرفعة شرح مروجع عن (قوله وضمان) بيان للحق المالي كالذى بعده شيخنا (قوله وخيار) أى بأنواعه (قوله لعموم آية) إلا ما خص بدليل والتخير مراد من الآية اجاعادون الترتيب الذى هو ظاهرها عن (تفنييه) إذا شهد أحد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الآخر أشهد بذلك لا يكفي بل لابد من تصريح بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا (قوله إلى آخره) هو قوله ولما لم وما قصد به المال (قوله من موجب عقوبة) لله كشر بخمر وسرقة بالنظر للقطع وقوله أولادى كقتل عمدا وقذف (قوله كنكاح) ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكفي الضبط بيوم فلا يكفي أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لأن النكاح يتعلق به الحاق الولد لسنة أشهر ولحظتين من حين العقد فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب ثم على حج وهذا يغفل عنه في الشهادة بالنكاح (قوله وطلاق) ولو بعوض إن ادعته الزوجة فإن ادعاء الزوج بعوض ثبت بشاهد ويمين ويلغز به فيقال لنا طلاق يثبت بشاهد ويمين زوى والحاصل أن أنواع الشهادة ستة شاهد واحد وأربع رجال ورجلان ورجل وامرأتان ورجل ويمين وأربع نسوة وذكر المصنف جميعها (قوله وشركة) أى وعقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع ش (قوله في المعنى المذكور) انظر ما هو المعنى المذكور في المستثنين هل هو موجب العقوبة وما يظهر عليه الرجال وأنه ليس بمال ولا يقصد منه المال وقرر شيخنا العزيزى الاول وهو الظاهر وبعبارة شرح مروجع وقيس بها ما في معناه من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه المال وهو يؤيد الثاني (قوله فهو كالوكيل) أى فلا بد من رجلين (قوله وولادة) وإذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لأن كلا منهما لازم شرعا للشهود به لا ينفك عنه يؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وإن لم تعرضن لطا في شهادتهن بل ولادة لتوقف الارث عليهما فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها أما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبلان لأن الحياة من حيث هي مما يطاع عليه الرجال غالبا حجج س ل (قوله وحيض) بأن ادعته لاجل العدة فانكر ذلك وهو صريح في إمكان إقامة البيئة عليه وبعبارة مروجع وحيض لعسر اطلاع الرجال عليه لأن الدم وإن شوهه يحتمل أنه استحاضة وهذا مرادهم بقوله في الطلاق لتعذر ذلك إذ كثيرا ما يطلق التعذر ويراد به التعسر (قوله وعيب امرأة) كبرص (قوله تحت ثوبها) هو ما لا يظهر غالباً شو برى أى في الحرة وما لا يبدو وعند المهنة بالنسبة لامة كما يؤخذ من مروجع وبعبارة مروجع تحت الثوب والمراد منه ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد في ثبوته أن لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يبدو وعند المهنة لامة إذا قصد به فسخ النكاح مثلاً أما إذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل

امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر) أى برجلين ورجل وامرأتين (وبأربع) من النساء روى ابن أبى

شعبة عن الزهرى مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره مما يشاركه في المعنى المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجال والرجل والمرأتين أولى وما تقررى في مسألة الرضاع فبيده القفال وغيره بما إذا كان الرضاع من الثدي فإن كان من ثداء حالب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن

من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا (ولا يثبت برجل ويمين الامال أو ما قصد به مال) روى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه ما قصد به مال (ولا يثبت بشي بامرأتين ويمين) ولو فيها ثبت بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لو روده (و يذكر) وجوبا (في حلفه صدق شاهده) واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصادق وانى مستحق لكذا قال الامام ولو قدم (٣٨٣) ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه في

وامرأتين ورجل ويمين اذا قصد منه حيثئذ المال اه (قوله ولا يثبت برجل الخ) هلا ذكر هذا عقب قوله أو رجل وامرأتان بأن يقول هناك أو رجل ويمين ويستغنى عن ذكر هذا هنا ويمكن أن يجاب بأنه آخره هنا لاجل الحصر وتوطئة لقوله ويذكر في حلفه الخ (قوله الامال) فلو أقامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفي حلفهما معه ويثبت المهر وأقامه هو على اقرارها به لم يكن له الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بما عاين شرح م (قوله لان اليمين) أي من حيث هو كيمين الرد لاجل قوله حجتان والا فاليمين هنا شرط حجة تأمل (قوله كالنوع) للناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أي بلوث أو يد أو إقامة شاهد أو نكول (قوله وله) أي للمدعي ترك حلفه أي حلف نفسه (قوله لانه) أي المدعي عن وعش وقيل الضمير للخصم (قوله ويمين الخصم) أي طالب بيمينه تسقط الدعوى أي من حيث اليمين فان حلف الخصم فليس للمدعي الحلف حيثئذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب يمين خصمه يبطل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلو أقام شاهدا آخر سمعت حل وعبارة شرح م فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهد قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد حيثئذ فيحلف معه كما قاله الرافعي لكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى يفهم أن الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه (قوله تسقط الدعوى) أي لا الحق فلو أقام بينة أو أقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كافي حل وهو المعتمد فالدعوى للحضور أو للعهد أي الدعوى التي فيها يمين المدعي (قوله فلو لم يحلف) أي يمين الرد (قوله سقط حقه من اليمين) أي والدعوى باقية فله بعد ذلك أن يقيم شهودا في ثبوت حقه عن (قوله ثبت الابلاد) يعني ما فيها من المالية وأمانفس الاستيلاء المقتضى لعقبتها بالموت فاما ثبت باقراره كما أشار اليه الشارح بقوله واذا مات حكم بعقبتها باقراره وصرح به م أيضا فلو قال ثبتت المالية ليناسب ما عاين به كان أولى وقال العزيزي قوا ثبت الابلاد أي بالاذم لان الابلاد لازم للملك (قوله بذلك) أي بشاهد ويمين ورجل وامرأتين (قوله كما لا يثبت به عتق الام) أي لان عتقها انما يثبت باقراره كما قاله (قوله فيبقى الولد الخ) قال في شرح الروض قال في المطلب ومعه اذا أسند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو اطلاق والافلاشك أن الملك يثبت من ذلك الزمن وأن الزوائد الحاصلة في يده للمدعي والولدها أي الزوائد وهو ينبع الام في تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه سم (قوله ما سر في بابه) في فصل بين أن يكون صغيرا فلا يثبت محافظة على حق الولاء للسيد وأن يكون بالغاعاقلا ويصدق فيه فيثبت في الاصح كما قاله زى والمحل بشرط أن لا يكذبه الحس ولا الشرع (قوله لانه تابع) لدعواه الملك الصالحة حجة لاثباته عن قال زى والفرق ان المدعي هنا يدعي ملكا وحجته نصلح لاثباته والعتق يترتب عليه باقراره وهناك قامت الحجة على ملك الام

بأس واعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة هادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط احداهما بالآخرى ليصيرا كالنوع الواحد (وانما يحلف بعد شهادته وتعديله) لانه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعي فهاذ كرا انما يقوى حيثئذ وفارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين بقيامهما مقام شهادة الرجل قطعا ولا ترتيب بين الرجلين (وله ترك حلفه) بعد شهادة شاهده (وتحليف خصمه) لانه قد يتورع عن اليمين ويمين الخصم تسقط الدعوى (فان نكل) خصمه عن اليمين (فله) أي للمدعي ان يحلف يمين الرد) كما أن له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان تلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في المال وهذه يقضى

بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف سقط حقه من اليمين كما سيأتي في الدعوى (ولو قال) رجل (لمن بيده أمة وولدها) يسترقهما (هذه مستولدتني علققت بذاتي ملكي مني وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الابلاد) لان حكم المستولدة حكم المال فتسلم اليه واذا مات حكم بعقبتها باقراره وقولي مني من زيادتي (لان نسب الولد وحريته) فلا يثبتان بذلك كما لا يثبت به عتق الام فيبقى الولد بيد من هو بيده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبه من المدعي بالاقرار ما سر في بابه (أو) قال لمن بيده (غلام) يسترقه (كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (انترعه) منه (وصار حرا) باقراره وان تضمن استحقاق الولاء لانه تابع (ولو ادعوا)

أى وريثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو ديناً أو منفعة (لو رثهم وأقاموا شاهداً وحلف) معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته (فقط انفراد بنصيبه) فلا يشارك فيه اذ لو شورك فيه ذلك الشخص يمين غيره (ويبطل حق كامل حضر) بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لوارثه أن يحلف (وغيره) من صبي أو مجنون أو غائب (اذا زال عذره) حلفوا أخذ بنصيبه بلا إعادة شهادة) ان لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة ثبتت في (٣٨٤) حق البعض فتثبت في حق الجميع وان لم تصدر الدعوى منهم بخلاف ما اذا

أوصى لشخصين خلف أحدهما مع شاهد والآخر غائب فلا بد من إعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملك الخلف بخلاف حقه وقى الورثة فانها انما تثبت أولاً واحد وهو المورث قل الشيخان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشرع بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما سري الناكل أما اذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كأصلها قال الأذرى وغيره والاقوى منع الحلف قال الزركشي وينبغي أن يكون محل ذلك اذا ادعى الاول الجميع فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزماً (وشرط لشهادة بفعل كزنا) وغصب وولادة (ابصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير وقد تجوز الشهادة فيه بلا ابصار كأن يضع أعمى يده على ذكر رجل داخل فرج امرأة فيمسكهما حتى يشهد عليهما عند

خاصة وأما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حراً الاصل وذلك لا يثبت بالحجة الناقصة اهـ (قوله لو رثهم) أى الذى مات قبل نكوله (قوله وحلف بعضهم) فاذا حلفوا كلهم ثبت الملك له وصارت تركته تقضى منها ديونه ووصاياه شرح الروض (قوله على الجميع) أى حلف أن مورثه يستحقه (قوله انفراد بنصيبه) قال في شرح الروض ويقضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا للجميع وكذا كل من حلف منهم يحلف على الجميع وينفرد بنصيبه كما قاله البرماوى (قوله حق كامل) أى من اليمين فلا يبطل حقه من البيعة فله اقامة شاهد ثان وضمه للأول من غير تجديد بشهادته كالدعوى حج ومرد (قوله ونكل) خرج بقوله نكل توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين فلو مات قبل النكل حلف وارثه على الوجه حج سـ ل ومثله شرح مرد (قوله اذا زال عذره) بأن بلغ أو أفاق أو حضر مرد (قوله حلف) هل يحلف على الجميع أو على نصيبه (قوله قال الشيخان) الاول جعله مفهوماً قوله ونكل لانه يلزم من نكوله الشروع في الخصومة (قوله أو لم يشرع) أو بمعنى الواو (قوله منع الحلف) أى مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره قال مرد لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الخلف دون غيره (قوله محل ذلك) أى محل عدم الاعادة فيما اذا لم يتغير حال الشاهد كما صرح به مرد فكان الاول أن يقدمه على قوله أما اذا تغير الخ (قوله فان ادعى بقدر حصته الخ) أى على وجه لا يخصه كأن يدعى أن مورثه يستحق على هذا عشرة ويحلف على ذلك والحال أن حق مورثه مائة والورثة عشرة أو لا بد ولا يستحق من العشرة الا واحداً لانه لا يجوز لبعض الورثة أن ينفرد بقبض نك من التركة أما اذا ادعاه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه والورثة مائة كركمتمنع الدعوى لادعائه بما لا يستقل بأخذه مع اضافته الاستحقاق الى نفسه بخلاف الاول فانه لما أضف استحقاق العشرة الى مورثه سمعت دعواه واستحق ما يخصه منها سم ملخصاً مع زيادة وانظر هل تأخذ بقية الورثة التسعة يمين من كل أولاد ويلزم على الثانى أخذ الشخص شيئاً يمين غيره وانظر ما انفرد بين الاول وهو ما اذا ادعى قدر حصته على وجه لا يخصه وبين ادعاء الجميع والخلف عليه حيث ينفرد بنصيبه وقد يقال انه انفراد بنصيبه من المدعى أيضاً وهو العشر لانه واحد من عشرة فلا مخالفة بينهما حتى يطلب الفرق تأمل (قوله ابصاره مع فاعله) لانه يصل بالابصار الى الحق يمين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها أى الشمس فاشهد مرد وانما جاز لا ادعى وطء زوجته اعتماداً على صونها للضرورة ولا تجوز شهادته عليها ولو حال الوطء اعتماداً على صونها كما قاله ببر (قوله فرج امرأة) أو دبر صبي زى (قوله يشهد عليهما عند قاض) أى مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضى في حدود الله تعالى سـ ل (قوله أى ابصار وسمع) أى يشترط في الشاهد بهما سمعها وابصارها حال تلفظ بهما حتى لو نطق بهما من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف قاله في الاقناع ومرد قال وان علم صونه لان ما كان ادراكه ممكناً بحدى الحواس يتمتع العمل فيه بغلبة الظن (قوله الا أن يترجم الخ) الاستثناء بالنظر لا بالابصار (قوله كما سـ ل) أى فى أول كتاب

القضاء

قاض بما عرفه (في قبل) في ذلك (أصم) لا ابصاره ويجوز تعدد النظر لفرجى الزانيين لتحمل

الشهادة لانهما هتكاً حرمة أنفسهما (و) شرط الشهادة (بقول كمقد) وفسخ وإقرار (هو) أى ابصار (وسمع فلا يقبل) فيه (أصم) لا يسمع شيئاً (و) لا (أعمى) تحمل شهادة في مبصر لجواز اشتباه الاصوات وقد يحاكي الانسان صوت غيره فيشتبه به (الا أن) يترجم أو يسمع كما سـ ل أو يشهد بما يثبت بالتسامع كما يعلم عما يأتى أو (يقر) شخص (في اذنه) بنحو مطلق أو عتق أو مال لرجل

معروف الاسم والنسب (فيمسكه حتى يشهد) عليه عند قاض (أو يكون عماء بعد تحمله والمشهود له) المشهود (عليه معروف الاسم والنسب) فتقبل حصول العلم بأنه المشهود عليه (ومن سمع قول شخص (٣٨٥) أو رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله (شهد بهما ان غاب) بالمعنى السابق في آخر قضاء على الغائب (أومات والا) بان لم يغيب ولم يمت (فباشارة) يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كلولم يعرفه بهما ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالاشارة وهذا من زيادتي فعلم انه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفنه ان لم يعرفه بهما فلا ينبش قبره وقال الغزالي ان اشتدت الحاجة اليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم ناء من اتقبت كما قاله الجوهري (اعتمادا على صوتها) فان الاصوات تشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو أمسكها حتى يشهد عليها (جاز) الفصل عليها منتقبة (وأدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان أي لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ما عليه الأكثر (والعمل بخلافه)

القضاء وعبارته هناك ويتخذ القاضي مترجمين وأصم مسمعين أهل شهادة ولا يضرهما العمى اه (قوله معروف الاسم) خبر يكون المقدر (قوله والنسب) أي أييه وجده مر (قوله لحصول العلم) تعليل للسائل الخامس (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورآه حال القول وقوله أو رأى فعله أي مع رؤيته حال الفعل يدل على هذا ما تقدم فكأنه تركه اعتمادا عليه وعبارة أصله ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله أو رأى فعله) كأن رآه ألق دابة شخص مثلا (قوله بالمعنى السابق) أي بأن كان فوق مسافة العدوى ع ش فان كان فيها أو دونها فلا بد من حضوره وعبارة من قوله بالمعنى السابق اعترضه الشيخ عميرة بأنه لا سلف له في ذلك وارضى أن الغيبة عن المجلس أي وتواري أو تعزز كما تقدم كافية واعتمده شيخنا زى ومثله عن (قوله والا فباشارة) قال شيخنا البرلسي اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الاشارة اليه سم (قوله فلا ينبش قبره) فان مات ولم يدفن أحضر ليشهد على عينه ان لم يترتب على ذلك ثقل محرم ولا تغير شرح مر (قوله وقال الغزالي الخ) ضعيف (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) أي للاداء عليها أما لا للاداء عليها كأن تحمل على منتقبة بوقت كذا بمجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبينتين فعلم أن جواز التحمل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة اذ قد يلزمها إلى أن يشهد على عينها أو يخبر باسمها ونسبها من يكتفي باخبارهم في التسامع ولو شهد جماعة على امرأة باسمها ونسبها فسلهم الحاكم أن تعرفون عينها أم اعتمدتم صوتها لم تلزمهم اجابته اذا كانوا مشهورى الديانة والضبط شرح مر ملخصا وعن (قوله اعتمادا على صوتها) أفهم قوله اعتمادا أنه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن ينكشف ثقبها ليعرف القاضي صورتها قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهد ان اسمها ونسبها أو صورة شرح مر وقال حج يجوز العقد عليها مع عدم رؤيتها وعرفتها باسمها ونسبها بأن يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين (قوله بعينها) بأن كان رآها قبل الانتقاب وكانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كان صورة ذلك أن يستفيض عنده وهي منتقبة أنها فلانة بنت فلان ثم تحمل عليها وهي كذلك اه برلسي سم على حج (قوله جاز التحمل) ولا يجوز له كشف ثقبها اذا لا حاجة اليه عن (قوله بما علم من ذلك) أي الاسم والنسب والا أشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حلينها وكذا يكشفه عند الاداء شرح مر وله استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجهور ولكن الصحيح عند الماوردي ينظر إلى ما يعرفها به فلو حصل ببعض وجهها لم يجاوزه ولم يزد على مرة الا ان احتاج للتكرار زى (قوله أي لا يجوز التحمل عليها بذلك) بناء على المذهب أن التسامع لا بد فيه من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب نعم ان قالوا شهد أن هذه فلانة بنت فلان كانا شاهدي أصل فتجوز الشهادة على شهادتهما بشرح مر (قوله والعمل) أي عمل بعض الشهود أي ولا اعتبار به حل بل لا بد من معرفة اسمها ونسبها بالاستفاضة بين الناس أنها فلانة بنت فلان (قوله بخلافه) وهو أنهم يشهدون بتعريف عدل أنها فلانة بنت فلان وانما نبه عليه ليجتنب شيخنا (قوله بحلية) أي بالصفات من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك شيخنا قال العلامة سم مانه

(٤٩ - (بحري) - رابع) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق فطلب المدعى التسجيل سجل له) (القاضي) جوازا (بحلية الاسم ونسب لم يثبتا) بينة ولا بعلمه ولا يكتفى فيهما قول المدعى ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعى فان ثبتا بينة أو بعلمه سجل بهما وتعييرى ثبت أعمن من تعييره بقامت بينة

(وله بلامعارض شهادة بنسب) ولومن أم أو قبيلة (وموت وعتيق وولاء ووقف ونكاح بالتسامع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبههم) أي تواطؤهم عليه لكثرةهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وحرثهم وكورتهم كما لا يشترط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد أنه ابنه مثلاً لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وإنما كتني بالتسامع في المذكورات وإن تيسرت مشاهدة أسباب بعضها لأن مدتها تطول فتعسر إقامة البينة على ابتدائها فتعسر الحاجة إلى إثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقف هو بالنظر إلى أصله أما شروطه

(٣٨٦)

قال ابن أبي الدم أن الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك فصحيح وإن كان الغرض الكتابة بالصفة إلى بلد أخرى إذا غاب المدعي عليه ليقابل حليته بما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك إن أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا إن كان الغرض الاعتماد إلى الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم عليه غائباً ولا أحسب أخذاً بقوله قال وتزيل كلامهم على الحالة الأولى يأباه جعلهم الحلية في المجهول كالاسم والنسب في المعروف اهـ ومثله في شرح مـ (قوله وله بلامعارض شهادة بنسب) أي لتعذر اليقين في شهادة الاداة لا تفيد الا الظن فسوح بذلك مـ (قوله أو قبيلة) أي ليستحق من ريع الوقف على أهلها مثلاً مـ (قوله أي استفاضة) والفرق بين الخبر المستفيض والمتواتر أن المتواتر هو الذي بلغت روايته مبلغاً أحوال العادة تواطئهم على الكذب والمستفيض الذي لا ينتهي إلى ذلك بل أفاد الأمن من التواطئ على الكذب والأمن معناه الوثوق وذلك بالظن المؤكد اهـ دميري (قوله ولا يشترط عدالتهم) ويشترط سلامتهم على المعتمد مـ وينبغي أن مثله التكليف فراجعه ع شـ وجزم بشرطه في حاشيته مـ (قوله ولا يكفي أن يقول الخ) حله السبكي على ما ذكره على وجه الارتباب أما لو ثبت شهادته ثم قال سئدي الاستفاضة فيقبل وذ كر مثله في الاستصحاب كما أشار إليه الشارح زى ملخصاً (قوله أسباب بعضها) كالموت والوقف والعتيق والنكاح (قوله لأن مدتها تطول) عبارة مـ لأنها أمور مؤبدة فإذا طالت عسر إثبات ابتدائها (قوله في شرح الروض) وهو أنه إن شهد بهما منفردة لم تثبت بذلك بل بالبينة وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف قاله ابن الصلاح وقال النووي لا تثبت لاستقلاله ولا تبعاً بل إن كان وقفاً على جماعة معينين أو جهات متعددة قسم الريع بالسوية وإن كان على مدرسة مثلاً تصرف في مصالحها قاله الزركشي ومآله النووي هو المنقول واعتمده مـ سم ملخصاً (قوله ويبيع) قال الجلال المحلى وفسخ بعده ولا بد منه ولا قاله يبيع يزيل الملك فكيف يشهد به بالملك برماوى (قوله مدة طويلة) لأن امتداد الأيدي والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك شرح مـ (قوله ولا بهما) أي اليد والتصرف (قوله وظهر في ذكره تردد) فإن لم يظهر كأن ذكره لتقوية كلامه قبل كما اعتمده شيخنا تبعاً للزركشي والمصنف في شرح الروض شورى (قوله أو طعن بعض الناس فيه) نعم يتجه أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله مـ (قوله لا أشهد أن فلانة الخ) لاقتضائه أنه رأى ذلك وشاهده مـ (قوله ولو نسمع) أي اشتهر بسبب الملك عبارة مـ وصورة استفاضة الملك أن يستفيض أنه ملك فلان من غير إضافة لسبب فإن استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع إلا الارت (قوله به) أي بالسبب (قوله ولو مع الملك) غاية في قوله به بيان صرح به كأن يقول أشهد

به أي بالتسامع عن ذكر (أو يد وتصرف تصرف ملاك) كسكى وهدم وبناء ويبيع (مدة طويلة عرفاً) فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد لأنه قد يكون عن اجارة أو اعارة ولا بمجرد التصرف لأنه قد يكون من وكيل أو غاصب ولا بهما معا بدون التصرف للذكر كأن تصرف مدة أو تصرف مدة قصيرة لأن ذلك لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق من نحو وارث وشراء وان احتمال زواله للحاجة الداعية إلى ذلك ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فإن صرح به وظهر في ذكره تردد لم تقبل ومثله الاستصحاب ذكرها الأصل في الدعوى والبيانات وخرج بزيادتي بلامعارض ما لو عورض كأن أنكر المنسوب إليه النسب أو طعن بعض

ان

الناس فيه فتمتنع الشهادة فيه لاختلال الظن حيث تدور على عرفان من زيادتي (تفنيه) صورة الشهادة

بالتسامع أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه عتيقه أو مولاه أو وقفه أو أنها زوجته أو أنه ملكه لا أشهد أن فلانة ولدت فلاناً أو أن فلاناً عتيق فلاناً أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشترى هذا المامر من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار والبقول الابصار والسمع ولو نسمع سبب الملك كبيع وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك إلا أن يكون السبب ارتفاقاً تجوز لأن الارث يستحق بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع ومما يثبت به أيضاً ولاية القضاء والجرح والتعديل والرشد

أن هذا باعه فلان لفلان وأنه ملكه أو أنه وهبه له وأنه ملكه (قوله والارث) بأن شهد شاهدان بالتسامع أن فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كما نص عليه في البيوطى زى (قوله وتقدم بعض ذلك) كتولية القاضى والجرح زى

(فصل في تحمل الشهادة الخ) (قوله وأدائها) انما قسمه على كتابة الصك في الدكر لمناسبته للتحمل وقدم الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانه يطلب بعد التحمل للتوثيق به ع ش على م ر (قوله وعلى المشهود به) أى اطلاقا مجاز يلما يأتى من قوله مصدر بمعنى اسم المفعول الخ قال في التحفة والمراد بالتحمل الاحاطة بما تتطلب الشهادة منه وكنوع تلك الاحاطة بالتحمل اشارة الى أن الشهادة من أعلى الامارات التى يحتاج حلها والدخول تحت ورطتها الى مشقة وكلفة فقيه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير معنهما الحقيقي (قوله وهو المراد هنا) أى في قول المتن تحمل الشهادة الخ كما في شرح م ر وحج والمراد بتحمل المشهود به تحمل حفظه وأدائه شيئا وقال سم لا مانع من ارادة الاداء ومعنى تحمله التزامه قال حل في كلام عميرة بل المراد الثانى أى الاداء لانه لا يصح تحمل المشهود به الا بتأويل تحمل حفظه وأدائه (قوله تحمل الشهادة) أى أصالة أو عن غيره حل (قوله وهو الكتاب) ويطلق على الضرب قال تعالى فصكت وجهها أى ضربته من باب صك يصك كدبر شيخنا وتفسير الصك بالكتاب فيه مجاز الاول لانه يكون التقدير بكتابة الكتاب والكتاب لا يكتب لان الورق لا يسمى كتابا الا بعد الكتابة (قوله في ذلك) أى في كل تصرف الخ (قوله الى اثباته) أى الى اثبات كل تصرف (قوله عليه) أى على التحمل (قوله وغيره) كبيع مال الصبي أو المجنون أو المحجور عليه بفلس أى اذا كان الثمن مؤجلا أو الوكيل المشروط عليه الاشهاد ع ش (قوله والمراد في الجملة) انما قال ذلك مع ان شأن فرض الكفاية ذلك لينبه على أنها فرض كفاية على غير القاضى أى على الشهود لا على كل من الشهود والقاضى فالقاضى ليس مخاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل (قوله لما امر انه لا يلزم القاضى) فالنفي هو الوجوب عليه أو يقال المنفي هو الوجوب العيني فلا ينافى ما هنامن الوجوب على الكفاية زى وقال حل لا يلزم القاضى بل يسن ما لم يكن لنحو صبي والا وجب عينا (قوله ومرة الاولى) أى تحمل الشهادة (قوله أن يحضر) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع والاصغاء وقد يتوقف فيه حل (قوله الا أن يكون الداعى) أى الطالب للشهادة (قوله أو كان امرأة مخدرة) أو دغا الزوج أربعة الى الشهادة بزنا زوجته م ر بخلاف غير الزوج (قوله الا بأجرة) أى على المكتوب له (قوله ان دعى له) أى وكان عليه فيه كلفة مشى أو نحوه س ل (قوله لافى أدائه) أى من مسافة العدوى شويرى وان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولانه كلام يسير لا أجر لثله وفارق التحمل بأن الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع أن زمنه يسير لا تقوت فيه منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل نعم ان دعى من مسافة عدوى فأكثر فله نفقة الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب وكسب عطل عنه فيأخذ قدره لالمن يؤدي في البلد الا ان احتاجه فله أخذه وله أن يقول لا أذهب معك الى فوق مسافة العدوى الا بكذا وان كثر م ر وقوله لالمن يؤدي في البلد قال في شرح الر وض أى ليس له أخذه في الاداء الا ان احتاجه فله أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه أداء شغله عنه الا بأجرة مدته أى لاداء لا بقدر كسبه فيها (قوله ان كانوا جمعا) بأن طاب الاداء من جميعهم فلا ينافى أنه ان طلب الاداء من واحد منهم أو من اثنين تعين كما يأتى وقوله وكذا الاداء الخ يقتضى أن التحمل فرض كفاية مطلقا وهو غير ظاهر بل لا يكون فرض كفاية الا ان كانوا جمعا

والشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى تحملت وعلى أدائها كشهدت عند القاضى بمعنى أدبت وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهمى مصدر بمعنى المفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب (فرضا كفاية في كل تصرف مالى أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وقرار أما فرضية التحمل في ذلك فللحاجة الى اثباته عند النزاع ولتوقف الانعقاد عليه في النكاح وغيره مما يجب فيه الاشهاد وأما فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة لما مر أنه لا يلزم القاضى أن يكتب الخصم ما ثبت عنده أو حكم به فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها أثر ظاهر في التذكير بصورة الاولى أن يحضر من يحمل فان دعى للتحمل فلا وجوب الا أن يكون الداعى معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة مخدرة أو قاضيا يشهد على امرئ ثبت عنده ولا يلزم الشاهد كتابة الصك الا بأجرة فله أخذها كماه ذلك في تحمله ان دعى له لافى أدائه وله بعد كتابته حيسه عنده

للاجرة (وكذا الاداء) للشهادة فرض كفاية وان وقع التحمل اتفاقا (ان كانوا جمعا)

كان زاد الشهود على اثنين فيما ثبت بهما (فلو طلب من واحد) منهم وهو من زبادني (أو) من (اثنين) منهم (أو لم يكن الاهما) (أو) (واحد) والحق ثبت به وبمين) عند (٣٨٨) الحاكم المطلوب اليه (فقرض عين) والا لا قضي الى ترك الواجب وقال تعالى ولا يأت

الشهداء اذا ما دعوا سواء
أ كان الحق في الثالثة ثبت
بشاهد وبين أم لا فلا أدى
واحد وامتنع الآخر وقال
للدعي احلف معه عصي
لان من مقاصد الاشهاد
التورع عن اليمين (وانما
يجب) الاداء (ان دعي)
المتحمل (من مسافة
عدوى) بناء على أنه
يسلزمه الحضور الى
القاضي للاداء منها (ولم
يجمع على فسقه) بان
أجمع على عدمه أو اختلف
فيه كشارب نبيذ فيلزم
شاربه الاداء وان عهد
من القاضي رد الشهادة به
لانه قد يتغير اجتهاده أما
اذا أجمع على فسقه كشارب
الخمر فلا يجب الاداء عليه
اذ لا فائدة له سواء أ كان
فسقا ظاهرا أم خفيا بل
يحرم عليه ذلك (ولا عذر
له من نحو مرض) كتحدير
المرأة وغيره مما تنقط به
الجمعة (والمعذور يشهد على
شهادته أو يبعث القاضي)
اليه (من يسمعها) واذا
اجتمعت الشروط وكان
في صلاة أو حجام أو على
طعام فله التأخير الى أن
يفرغ

فلعل الاولى حذف قوله وكذا يرجع القيد للجميع الا أن يقول شأن المتحمل الكثرة فاستغنى عن
التقييد بالجمع تأمل (قوله كان زاد الشهود على اثنين) فان شهد منهم اثنان فذاك والا تمعوا سواء
دعاهم مجتمعين أم متفرقين والممتنع أولاً كثرانما لانه متبوع كما أن المجيب أولاً كثر أجراً لذلك
س (قوله أو من اثنين منهم) قال الزركشي بخلاف التحمل اذا طلب من اثنين مع وجود غيرهما فانه
لا يلزم قطعاً لانهما طلبا لامة يتحملانها عميرة وعبرة ع ب ولو طلب اثنان من جمع ليتحمل لامة عينان
ان ظن امتناع غيرهما اتجه الوجوب فهلا جرى هذا التفصيل في الاداء سم (قوله أو لم يكن الاهما)
هو وما بعده خروج عن الموضوع وهو قوله ان كانوا يجعلون الحكم في الجميع واحداً (قوله عند
الحاكم الخ) يعلم منه تصوير المسئلة بما اذا كان الحاكم يرى ذلك سم (قوله اذا ما دعوا) أي للاداء
عن (قوله في الثالثة) ويظهر أن الثانية كذلك فواجه التقييد بالثالثة ع ش (قوله عصي)
وكانت كبيرة شيخنا عزى لقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه أي بمسوخ وعبرة حل عصي
وردت شهادته لكونه كبيرة (قوله ان دعي) فان لم يدع لم يلزمه الا في شهادة الحسبة فيلزمه فور ازالة
للتكر س ل (قوله سواء كان الخ) قال الاذرعي في تحريم الاداء مع الفسق الخفي نظراً لانه شهادة بحق
واعانة عليه في نفس الأمر ولا يتم على القاضي اذا لم يقصر بل تشجع الوجوب عليه اذا كان في الاداء
انتقاد نفس أو عضواً وبضع قال وبه صرح الماوردي (فرع) قال الشاهد لست بشاهد في هذا
الشيء ثم جاء فشهد نظراً له حين تصدى لقائمة الشهادة لم تقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم
قبلت كما قاله الرافعي م ر زى وعبرة شرح م ر ولو قال لا شهادة لي على فلان ثم قال كنت نسيت
اتجه قبولها حيث اشتهرت دياتته اه (قوله بل يحرم عليه ذلك) ما لم يتعين طريقاً لخلص الحق ولم
يكن فسقه ظاهراً ع ش (قوله واذا اجتمعت الشروط) أي الثلاثة وعبرة م ر ومتى وجب الاداء
كان فور يانم له التأخير لفراغ حجام أو كل ونحوهما اه ولا بد أن يأ في الشاهد بلفظ أشهد عند
الاداء فلو قال أعلم أو أتحقق أو نحو ذلك لم يكف على الصحيح عبد البر ولو قال أشهد واوا كتبوا أن له
على كذالم يشهدوا لأنه ليس اقراراً وانما هو مجرد أمر اه حج

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها (قوله على شهادة مقبول شهادته) هو شامل
بعمومه لشهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك عميرة سم (قوله مالا كان) أي غير العقوبة
لله تعالى (قوله لعموم قوله تعالى وأشهدوا) أي ولم يفرقوا بين الشهادة على أصل الحق والشهادة على
الشهادة عن (قوله بخلاف عقوبة الله) أي بالنظر الى اثباتها لا بالنظر الى درها فلو شهدوا أن فلانا
حد قبلت لأنه في الحقيقة حق آدمي عميرة وعبرة زى والمراد بمنع الشهادة على الشهادة في عقوبة
لله منع اثباتها فلو شهد على شهادة آخرين أن الحاكم حد فلانا قبلت (قوله والاحسان) أي الذي
يرجم به ع ش أي احسان من ثبت زناه كما عبر به م ر بان أنكر كونه محصناً فشهدت بينة باحصانه
لأجل رجه فلا تقبل الشهادة على شهادة هذه البينة (قوله لأن حقه تعالى) علة لكل من عقوبة الله
والاحسان لأن الاحسان لما كان شرطاً في حق الله المبني على المساهلة ومتعلقاً به كان مبني على
المساهلة وان لم يكن حق الله تعالى فكأنه قال لأن كلاً من عقوبة الله والاحسان مبني على المساهلة

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها (تقبل شهادة على شهادة مقبول) شهادته (في غير

عقوبة لله) تعالى (واحسان) مالا كان أو غيره كعقد وفسخ وقود وحق قذف لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ولدعاء الحاجة
إليها لأن الأصل قد يتعذر ولأن الشهادة حق لازم الاداء فيثبت عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والاحسان لأن حقه تعالى

المشروط فيه الاحصان في الجملة مبني على المساهلة وحق الادعى على المضائق وذکر الاحصان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاسق ورقيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وان كانت الشهادة في ولادة أو رضاع كما علم من فصل لا يكتفي لغيره لرمضان شاهد لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لا ما يشهد به الاصل (وتحملها بان يسترعيه) الاصل أي يلقي منه رعاية الشهادة وضبطها لأن الشهادة على الشهادة نيابة فاعتبر (٣٨٩) فيها الاذن أو ما يقوم مقامه كما يأتي (فيقول

أنا شاهد بكذا وأشهدك) أو أشهدتك (أو أشهد على شهادتي) به وكل من سمع المسترعى له ذلك كما يؤخذ مما عطفته على يسترعيه بقولي (أو) بان (بسمعه يشهد عندكم) ولو محكما أن لفلان على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وان لم يسترعه لانه انما يشهد عندكم بعد تحقق الوجوب (أو) بان يسمعه (بين سببها) أي الشهادة (كأشهاد فلان على فلان الفاقرضا) فلما سمعه الشهادة على شهادته وان لم يسترعه ولم يشهد عندكم لا تنفاه احتمال الوعد والتساهل مع الاستناد الى السبب فلا يكتفي ما لو سمعه يقول لفلان على فلان كذا أو أشهد ان له عليه كذا أو عندى شهادة بكذا أو أعلمك أو أخبرك بكذا أو أنا عالم به لانه مع كونه لم يأت في بعض ذلك بلفظ الشهادة فدير بدعة كان قد وعد بها أو يشير

فلذلك احتاج لادخال هذا الوصف في العلة (قوله في الجملة) أي في بعض صورته وهو رجم الزاني قال ع ش وخرج حديثنا البكر (قوله مبني على المساهلة) أي فلا يصح التحمل فيه مطلقا أي شرط فيه الاحصان أم لا شيخنا ح ف (قوله فلا يصح تحمل الخ) عبارة المنهاج فلا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة (قوله وكذا لا يصح) فصله بكذا لأنه لا يعلم مما هنا فلذلك قال كما علم الخ (قوله تحمل النساء) لا عن الرجال ولا عن النساء (قوله لا ما يشهد به الاصل) وشهادة لأصل مما يطلع عليه الرجال غالباً وما يطلع عليه الرجال غالباً لا تقبل فيه النساء زى (قوله بان يسترعيه) من الاسترعاء وهو الاحتفاظ زى والسين والتاء للطلب كما أشار اليه الشارح (قوله وضبطها) تفسير (قوله كما يؤخذ الخ) في وجه الاخذ نظر مع لان الصورة الثانية فيها معامع الشهادة عند الحكم والثالثة فيها بيان السبب والاولى خالية عن ذلك فهما أقوى منها فلا يلزم من جواز الشهادة في السماع فيهما جواز الشهادة بالسماع في الاولى اللهم الا أن يقال الاولى فيها قوة أيضا حيث قال فيها وأشهدك على شهادتي مثلاً لانه يدل على جزمه بالشهادة كسماعه يشهد عندكم أو بين السبب (قوله عندكم) أو نحو أمير قال البلقيني أي تجوز الشهادة عنده م (قوله بعد تحقق الوجوب) أي فاغنا ذلك عن اذن الاصل له فيه م (قوله لا تنفاه احتمال الوعد) أي من الذي عليه الدين لرب الدين (قوله مع الاستناد الى السبب) أي لان استناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لادنه أيضا عن (قوله أو عندى شهادة بكذا) وان قال شهادة جازمة لا ترد فيها س ل (قوله أو يشير الخ) أو بمعنى الواو وهو جواب عن سؤال تقديره حيث أراد الشاهد العدة التي وعد بها المشهود عليه للشهود فلم أت في شهادته بلفظ على الدال على الوجوب (قوله وقد يتساهل) أي الشاهد الذي هو الاصل وقوله باطلاقة أي اطلاقه الشهادة بان لم يستند للسبب وهو الغرض الذي أرادته وهذا جواب عن سؤال المقدر تقديره اذا كان الشاهد أراد الوعد فلم تركه في شهادته (قوله صحيح) حكمه على الاعطاء وأنه عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم وقوله أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفرع على قوله المذکور (قوله أحجم) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة ع ش أي وادعى أنه وعد لا شهادة ح ف (قوله بعلمه) أي الفرع (قوله ولو حدث الخ) أي قبل الحكم أما حدث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة لم نستوف أخذ ما يأتي في الرجوع قاله البلقيني س ل فلو حدثت هذه الامور بعد الشهادة وقبل القضاء امتنع الحكم ويلغز فيقال عدل أدى شهادة وقبلت شهادته ثم امتنع الحكم لاجل فسق شخص آخر مبرى فلا بد أن يكون الاصل أهلاً للشهادة من حين التحمل الى الاداء والحكم حل (قوله عداوة) أي بينه وبين المشهود عليه اه (قوله لانها) أي احدى الخصمتين المذكورتين وهما العداوة والفسق (قوله لانهجهم) في المصباح هجمت عليه هجوما من باب قد دخلت بغته على غفلة منه وهجمنه على القوم جعلته يهجم

بكلمة على الى أن عليه من باب مكارم الاخلاق الوفاء بذلك وقـ يتساهل باطلاقة لغرض صحيح أو فاسد فاذا آل الأمر الى الشهادة أحجم (وليبيين) وجوباً (الفرع عند الاداء جهة التوصل) فان استرعاها الاصل قال أشهاد أن فلان شاهدان لفلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وان لم يسترعه بين انه شهد عندكم أو انه أسند المشهود به الى سببه (الا ان يشق الحكم بعلمه) فلا يجب البيان كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا لحصول الغرض (ولو حدثت بالأصل عداوة أو فسق) برده أو غيرها (لم يشهد فرع) لانها لا تهجم غالباً دفعة فتورث ريبة فيما مضى وليس لمتها الماضية ضبط

فتنعطف الى حالة التحمل فلوزالت هذه الموانع احتيج الى تحمل جديد (وصح أداء كامل تحمل) حالة كونه (ناقصا) كفاسق وعبد وصبي تحمل ثم أدى بعد كماله فتقبل شهادته كالأصل وتعييرى بذلك أعم مما عبر به (ويكنى فرعان لأصلين) أى لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان كالأصل على مقرين ولا يكتفى واحد لهما ولا لآخر (وشروط قبولها) أى شهادة الفرع (موت أصل أو عذره بعذر جعة) كمرض يشق به حضوره (٣٩٠) وعمى وجنون وخوف من غريم فتعييرى بعذر الجمعية أعم مما عبر به نعم

استثنى الامام الاغماء
حضرا فينتظر لقرب زواله
وأقره الشيخان بل جزم
به في الشرح الصغير (أو
غيته فوق) مسافة
(عدوى) بزيادة فوق فلا
تقبل في غير ذلك لانها إنما
قبلت للضرورة ولا ضرورة
حينئذ (وأن يسميه
فرع) وان كان الأصل
عدلا لتعرف عدالته فان
لم يسمه لم يكف لان الحاكم
قد يعرف جرحه لوسماه
ولانه ينسب باب
الجرح على الخصم
(وله) أى للفرع (تزكيتة)
لانه غير متهم فيها وهذا
بخلاف مالوشهداثنان في
واقعة وزكى أحدهما الآخر
لان تزكية الفرع للأصل
من تمة شهادته ولذلك
شرطها بعضهم وفي تلك قام
الشاهد المزكى بأحد
شطري الشهادة فلا يصح
قيامه بالثاني وبذلك علم أنه
لا يشترط في شهادة الفرع
تزكية الأصل كما صرح به
الأصل بل له إطلاقها
والحاكم يبحث عن عدالته

عليهم تعدى ولا يتعدى ع ش يعنى انها لا تظهر غالبا الا بعد تكررها لان عادة الله جرت انه اذا أظهر على شخص معصية لابد ان تكون سبقت منه مرتين فأكثر خفية وذلك لان الله تعالى ستر فيستر أولا وثانيا ثم بعد ذلك يغضب فيظهرها ليقوم من القاعل بسببها شيخنا عزيزى (قوله فتنعطف) الانعطاف هو السريان من المستقبل للماضى والاستصحاب عكسه فان كان التحمل في شهر المحرم ثم ان الأصل حصل بينه وبين المبهود عليه ما يؤدى الى العداوة في بيع فلا تقبل شهادة الفرع حينئذ لان حصول العداوة من الأصل في بيع يدل على أنه حصل منه عداوة سابقة ويصدق ذلك بحالة العمل وكذا يقال في الفسق شيخنا عزيزى (قوله الى تحمل جديد) أى بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة لتحقق زوالها ع ش على م (قوله كالأصل) أى اذا تحمل ناقصا وأدى بعد كماله شرح م (ومعنى كونه أصلا أنه ليس فرعاً عن غيره) (قوله أى لكل منهما) بان يقولوا لشهدان زيدا وعمر اشهدا بكذا وأشهدا أنا على شهادتهما (قوله بعذر جعة) لم يعبر به في نظيره في الفصل السابق لان العذر ثم أعم لشموله للتحذير وهو ليس من أعيان الجمعية كما لا يخفى شوبرى قال م وهو شامل للاعذار الخاصة بالأصل كالمرض والعمالة وللفرع كالطراكن قال الشيخان وكذا سائر الاعذار الخاصة بالأصل فان عمت الفرع أيضا كالطراكن والوحد لم تقبل لكن الأوجه كما قاله الاسنوى وغيره خلافه فقد يتحمل الفرع المشقة لنحو صداقة دون الأصل اه ملخصا قال م ومن الاعذار في الجمعية الرجح الكريمة ولم يقل أحدها عذرهنا فينبغى أن ينتظر هنا زواله لان ذمته يسير (قوله حضرا) واحترز به عن الغيبة لان نفسها عنز لا الاغماء فيها (قوله أو غيبته الخ) يستثنى أصحاب المسائل اذا شهدوا على المزكين كما سلف على ما فيه عميرة سم وعبرة شرح م ومضى في تزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد لزيد الحاجة لذلك (قوله وأن يسميه فرع) المراد تسمية تحصل بها المعرفة م (قوله ينسب باب الجرح) أى لو لم يسمه (قوله وزكى أحدهما الآخر) أى فلا يقبل (قوله وبذلك) أى بقوله وله تزكيتة (قوله عن عدالته) أى الأصل (قوله وأنه لا يلزمه الخ) الظاهر أن ذلك علم من سكوت المتن عليه

* (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويفسقون ويعزرون ان قالوا نعدناو يحدون للقذف ان كانت بزنا وان ادعوا الغلط وسواء صرح الشاهد بالرجوع أم قال شهادتى باطلة أم لا شهادة على فلان أم هي منقوضة أم مفسوخة وفي أبطالها أو فسختها أو رددها وجهان أرجحهما أنه رجوع ولو قال للحاكم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قال له اقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه شرح م (قوله لانه لا يدري) عبارة م (لزال سببه وقوله في الثاني أى الرجوع) (قوله لم ينقض) استشكله بعضهم بأن بقاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع سم وعبرة شرح م لم ينقض لتأ كذا الامر وجواز كذبهم في الرجوع فقط

وليس

وأنه لا يلزمه أن يتعرض في شهادته لصدق أصله لانه لا يعرف بخلاف ما اذا حلف المدعى مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان أعادوها لانه لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبق ظن الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (لم ينقض) لكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لادعى كزنا وشرب وقود وحرق قذف لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة

حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان أعادوها لانه لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبق ظن الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (لم ينقض) لكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لادعى كزنا وشرب وقود وحرق قذف لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة

بخلاف المال فيستوفي ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فان كانت) أى العقوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) بزنا أو غيره (ومات وقالوا نعمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم نعمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا لزمهم قودان جهل الولي (٣٩١) نعمدهم) والافالقود عليه فقط كما أفاده

كلام الاصل في الجنايات فان آل الامر الى الدية في الحالين وجبت مغالطة كما هو معلوم مما مر ثم وصرح به الاصل هنا بالنسبة للشهود فان قالوا خطأ ما لزمهم دية مخففة في ما لهم ولو قال أحد شاهدين نعمدت أما وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا أو نعمدت وأخطأ صاحبي فالقود على الاول وتعييرى بالقطع وتاليه أولى مما عبر به وخرج زياتى وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا ما لو قالوا لم نعلم ذلك فان كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والابان قرب عهدهم بالاسلام أو نشؤا بعيدا عن العلماء فشبه عمد ولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وان مورى وقع منه ما شهدوا به فلا شئ عليهم (كترك وقاض) رجعا فان كلا منهما يلزمه ذلك بالشروط المذكورة وهي في المزكى والاخير ان منها في القاضى من زيادتي (فلورجع هو) أى القاضى

وليس عكس هذا أى صدقهم في الرجوع أولى منه والثابت لا ينقض بما مر محتمل وبذلك سقط القول بأن بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع (قوله بخلاف المال) أى الذى شهدوا به ومنه مال السرقة وأما بدل العقوبة فلا يستوفي كبديل القود وهو الدية وهو مثال لا تنظير وحينئذ يسئل ما فائدة بقاء الحكم بالنسبة لذلك اهـ حل فالأولى أن يقول المصنف الا فى العقوبة فلا تستوفي بعد قوله لم ينقض (قوله لزمهم قود) أى بشرطه ومن ذلك أن يكون جلد الزنا يقتل غالبا ويتصور بأن يشهد به في زمن نحو حر ومذهب القاضى يقتضى استيفاءه فورا وان أهلك غالبا وعلمنا ذلك وبذلك يرد تنظير ابن الرفعة والبلقيني في الجلد شرح حج ومهر أى تنظيره بأنه شبه عمد ففيه الدية لا القود وأفهم قول المصنف لزمهم قود وجوب رعاية المائلة فيحدون على شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون شرح مرسى ل وصرح به في الروضة وأصلها وعبارة سم قولهم لزمهم قود قال في ع ب وتحدشهود الزنا للقذف ثم يقتلون قودا وتراعى فيه المائلة ونوبالرجم ان رجم الزانى اهـ ولا يضر في اعتبار المائلة عدم معرفة محل الجناية من المرجوم ولا قسرا الحجر وعنده قال القاضى لان في ذلك تفاوتا يسيرا لا عبرة به وخالف في المهمات فقال يتعين السيف لتعذر المائلة كذا في شرح الروض وأظن مـ ر اعتمد كلام القاضى اهـ (قوله ان جهل الولي) قيد فيما اذا كانت الشهادة أدت للقتل وأراد بالولي ولي القاتل الذى شهد الشهود أنه قتله فلان ثم رجعوا عن الشهادة بعد ما قتله ولي القاتل (قوله والا) بأن علم الولي نعمدهم شهادة الزور فالقود عليه لان المباشرة مقدمة على السبب (قوله في الحالين) أى حالى علم الولي وجهله ع ش (قوله في ما لهم) ما لم تصدقهم العاقلة والافالدية عليها س ل (قوله أو نعمدت وأخطأ صاحبي) وأما لم يجب عليه القود لانه شريك مخطئ قال مـ ر وعلى المعتمد قسط من دية مغالطة وعلى المخطئ قسط من دية مخففة (قوله فشب عمدا) فالدية في ما لهم مؤجلة بثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة س ل (قوله كترك) ولورجع الاصل والفرع اختص الغرم بالفرع لانه الملجئ كالتركى س ل (قوله وقاض) وبمقتضى على الحاكم الرجوع عن حكمه كما قاله السبكي أى بعلمه أو بينة كما قاله غيره لان حكمه ان كان باطن الامر فيه كظاھر نفذ فيه ظاھر او باطنا والا بأن لم يتبين الحال نفذ ظاھر اقل يجزله الرجوع فيه الا ان بين مستنده فيه كما علم مما مر في باب القضاء شرح مـ ر (قوله بالشروط المذكورة) أى ان قالوا نعمدنا ذلك وجهل الولي نعمدهم وقالوا علمنا أنه يستوفي منه بقولنا (قوله فالقود عليهم) أى على القاضى والشهود ع ش (قوله مناصفة) توزيعا على المباشرة والسبب اهـ تحفة ومثله مـ ر ومحل تقديم المباشرة على السبب في المباشرة الحقيقية والحكم هنا مباشرة حكمية لان القاضى الحاكم لم يباشر القتل بنفسه وانما ترتب القتل على حكمه ترتبا قويا وصار كأنه مباشر والا ففى الحقيقة حكمه سبب كالشهادة فلهذا اشترك مع الشهود (قوله أو رجع ولي للدم) بأن قال أما كاذب في دعواى انه قتله (قوله فعليه دونهم) هذا ما قطع به في الروضة وأصلها في الجنايات وصحح البغوى اشتراك الجميع وقال ابن الرفعة انه المذهب كما ذكره القاضى والمتولى وصاحب الوافى زى (قوله وافرقت القاضى الخ) وما

(وهم) أى الشهود (فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو التعمد بان آل الامر اليها (مناصفة) عليه نصف وعليهم نصف وشمول المناصفة للتعمد من زيادتي (أو) رجع (ولي للدم) (ولو معهم) أى مع الشهود والقاضى (فعليه دونهم) القود أو الدية لانه المباشر وهم كالمسك مع القاتل وقولى ولو معهم أعم مما عبر به (ولو شهدوا بينونة) كطلاق بائن ورضاع محرم ولعان وفسخ بعيب فهو أعم من قوله ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع أو لعان (وفرقت القاضى) في الجميع بين الزوجين (فرجعوا) عن شهادتهم

(لزمهم مهر المثل ولو قبل وطء) أو بعد إبراء الزوجت ووجهها عن المهر نظر إلى بدل البضع المفقوت بالشهادة إذا نظر في الاتفاق إلى المتلف لا إلى ما قام به على المستحق سواء أَدفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يغرمون قبل دفعه لأن الحيولة هنا قد تحققت وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم (٣٩٢) اذ لم يفوتوا شيئا فان لم يراجع حتى انقضت العدة غرموا كما في البائن

(الا ان ثبت) بحجة فيما ذكر (ان لانكاح) بينهما رضاع محرم أو نحوه فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا وتعبيري بذلك أعسم مما عسبر به (ولو رجع عهود مال) معا أو مرتبا (غرموا) وان قالوا أخطأنا (بدله) للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم (موزع عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد نوعهم (أو) رجع (بعضهم وبقى) منهم (نصاب فلا) غرم على الراجع لقيام الحجة بمن بقي (أو) بقي (دونه) أي النصاب (فقط منه) يغرمه الراجع سواء أ زاد الشهود عليه كثلاثة رجع منهم اثنان أم لا كائنين رجع أحدهما فيغرم الراجع فيهما النصف لبقاء نصف الحجة (وعلى امرأتين) رجعتا (مع رجل نصف) على كل منهما ربع لهما نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) أي الرجل إذا رجع (مع) نساء (أربع في نحو رضاع) مما ثبت

بحقه البلقيني من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لابد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم كما في النكاح الفاسد رد بان تصرف الحاكم في أمر رفع اليه وطلب منه فصله حكم منه شرح م (قوله لزمهم مهر المثل) ان لم يصدقهم الزوج ولم يمت قبل الرجوع لا تنفاه الحيولة حينئذ ولم يكن عبدا لانه لا يملك حينئذ ولا تعاق لسيدته بزوجته وان كان مبعضا غرموا له القسط سقط على المتهاج ملخصا (قوله لا إلى ما قام به) أي لا إلى عوض قام المتلف به فكان المناسب الا برأه ولو نظر إلى ما قام به لغرموا قبل الدخول بنصف المهر ولم يغرموا شيئا إذا برئ (قوله بخلاف نظيره في الدين) كأن شهدوا بان لز يد على عمر وكذا ثم رجعوا فانهم لا يغرمون قبل دفع عمر ولز يد (قوله غرموا كما في البائن) وتمكنه من الرجعة لا يسقط حقه م لان الامتناع من تدارك ما يعرض بجناية الغير لا يسقط الضمان كالوجع شاة غيره فلم يذبهما ما اكهما مع التمكن منه حتى ماتت زى أي فان الجراح يضمن جميع قيمتها وبه يرد على البلقيني القاتل بان الاصح أنهم لا يغرمون شيئا إذا أمكن الزوج الرجعة فتركها باختياره والجناية هنا شهادتهم بالبينونة قال حجج ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السيد وبالتعليق لا بعد وجود الصفة (قوله بحجة) أي أخرى (قوله فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا) أي فلو كان غرموا قبل إقامة البينة الثانية رجوعا به (فرع) لو رجع شهود الرضاع أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لانهم فوتوا ما لزم الاولين ورجوعهم بعد الحكم لا يفيد كذا بخط البراسي سم (قوله غرموا) أي بعد دفع المال لدعي (قوله بدله) أي من مثل في المثل وقيمة في المتقوم كما عتمده م ر وحج وعش قال مل وزى وفيه نظر لان المغرور انما هو للحيولة فالواجب القيمة مطلقا وحينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتمد لانه المفقوت حقيقة وقيل أكثر ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا لان ذلك اتفاق فهو بمنزلة العتق (قوله عند اتحاد نوعهم) كالتد كورة والانونة فان كانوا رجلا وامرأتين كان على الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع (قوله وعليهن نصف) لانهن وان كثرن في شهادة المال كرجل لانه لا يثبت بمحضهن بل لابد من رجل فلهن نصف الحجة وفي شهادة الرضاع وكل ما يثبت بمحض النساء كولد أو حيض كل امرأتين بحسبان برجل فلو شهد رجل وعشر نسوة برضاع ثم رجعوا غرم الرجل سدس المغرور وكل امرأتين السدس ولو رجع وحده أو مع واحدة إلى ست أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجة وان رجع منهن ثمان فعليهن معه نصف الغرم أو مع تسع فعليهن معه ثلاثة أرباعه شرح الروض سم (قوله ولو مع شهود زنا) بان شهد أربعة بزنا وادعى أنه غير محصن فشهد اثنان بانه محصن ثم رجعوا بعد رجعه شيخنا (قوله أو شهود تعليق) صورنها أن يشهد اثنان انه علق طلاق زوجته أو عتق عبده على وجود صفة ويشهد اثنان بوجودها فالغرم عند الرجوع على من شهد باصل التعليق لا على من شهد بوجود الصفة عن (قوله لا يغرمون) أي المهر وقيمة العبد والدية بالنسبة لشهود الاحصان (قوله اذ لم يشهدوا الخ) قد يقال شهادتهم بالاحصان

بمحضهن (ثلاث) وعليهن ثلثان اذ كل ثنتين بمنزلة رجل (فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحجة ونحو من زيادتي (و) عليه اذ رجع مع أربع (في مال نصف) وعليهن نصف (فان رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجة (كالورجع شهود احصان أو صفة) ولو مع شهود زنا أو شهود تعليق طلاق أو عتق فانهم لا يغرمون وان تأخرت شهادتهم عن شهادة الزنا والتعليق اذ لم يشهدوا في الاحصان بما يوجب عقوبة على الزاني وانما وصفوه بصفة كمال وشهادتهم في الصفة شرط لاسبب والحكم

توجب الرجم وهو عقوبة عظيمة وأجيب بان الرجم ليس مرتبا على شهادتهم وحده بل مع الشهادة بالزنا وقوله وانما وصفوه بصفة كمال لان الاحسان في نفسه كمال وان ترتب عليه مع الزنا رجم لانه حصل من تعديبه بالزنا (قوله انما يضاف للسبب) يؤخذ منه ان شهودا لتعليق يفرمون برجوعهم والظاهر ان مثلهم شهود الزنا (قوله والمعروف الخ) ضعيف (قوله كالزكينة) يفرق بينهما بان الزنا مع قطع النظر عن الاحسان صالح لاجاء القاضي الى الحكم وان اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير صالحة لاجاء اصلا فكان الملجى هو التزكية وبه يندفع ما قاله الاسنوي وغيره زى

﴿ كتاب الدعوى والبيّنات ﴾

أفرد الدعوى وجمع البيّنات لان الدعوى لا تختلف بخلاف البيّنة عرب وانظر لم ذكر البيّنات هنا مع تقسيمها الا ان يقال ذكرها هنا نظر الاداءها قال بعضهم ومدارا لخصوصية على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيّنة وقد ذكرها المصنف كذلك قل على الجلال (قوله الدعوى) ألفها للتأنيث وجمعها دعاوى كفتوى وفتاوى بكسر الواو وقصها قيل سميت دعوى لان المدعى يدعو صاحبه الى مجلس الحكم ليخرج من دعواه عبد البر (قوله لغة طلب) ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون (قوله اخبار بحق) أى ويلزمه الطلب وقوله للخبر المراد به ماله في الحق تعلق فيشمل الولي وناظر الوقف حل (قوله عندكم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة اذا تصدى لفصل الامور بين أهل محله مر ع ش (قوله لان بهم) اسم أن ضمير الشأن (قوله لو يعطى الناس الخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة أهل الميزان لانه اذا استثنى تقيض التالي أنتج تقيض المقدم فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دماء رجال أو أموالهم فلم يعطوا الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدماء والأموال واقع الا ان يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المذكور بلا بيّنة كإبراهيم داليه قوله ولكن الخ فهو في معنى استثناء تقيض التالي أو يقال أطلق السبب وهو قوله لادعى ناس الخ وأراد المسبب وهو الاخذ نعم يظهر فيه استثناء تقيض المقدم لكنه غير مطرد لا تحتاج وان أنتج هنا لخصوص المادة فالاولى تخريج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني والتقدير امتنع دعاؤهم شرعا ماذا كر لامتناع اعطائهم بدعواهم بلا بيّنة على حد قوله

ولو طارذ وحافر قبلها * طارت ولكنه لم يطر

فيقال هنا ولكن لا يعطون بدعواهم فلم يدعوا الخ بل لابد من بيّنة كما اشار اليه بقوله ولكن البيّنة الخ فهو في معنى تقيض المقدم وكذا قوله ولكن اليمين الخ (قوله وروى البيهقي الخ) أتى به لان فيه زيادة (قوله من خالف قوله الظاهر) وهو براءة اليمين ومن لم يكتف منه باليمين الذي هو أضعف من البيّنة حل وقيل المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخفى ولا يكفيه السكوت فاذا طالب بدعوى عمر بحق فأنكر فز يدعى بالخلاف قوله الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر ز وبوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو المدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يختلف موجهها غالبا مر (قوله من وافقه) أى وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم اكتفى بيمينه لقوة جانبه وكلف المدعى البيّنة لضعف جانبه اه (قوله فهو مدعى) لان وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر وهذا على التعريف الذي ذكره وعلى الثاني هي مدعية لانها لو سكت تركت وهو مدعى عليه لانه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح فعلى الاول تخلف الزوجة ويرتفع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح ورغبة المصنف في الروضة وهو العتد لا اعتضاده بقوة جانبه بكون الاصل بقاء العصمة اه ملخصا من شرح مر (قوله وهي مدعى عليها) قضيتها أن المصدق الزوجة والمعتمد

انما يضاف السبب للشرط
قال الاسنوي والمعروف
أنهم يفرمون وعزاه لجمع
وقال البيهقي انه الأرجح
كالزكينة

﴿ كتاب الدعوى

والبيّنات ﴾

الدعوى لغة الطلب وشرعا

اخبار عن وجوب حق للخبر

على غيره عندكم والبيّنة

الشهود سموها لان بهم

يتبين الحق والاصل في ذلك

اخبار تخبر الصحيحين

لو يعطى الناس بدعواهم

لادعى ناس دماء رجال

وأموالهم ولكن اليمين

على المدعى عليه وروى

البيهقي باسناد حسن

واكن البيّنة على

المدعى واليمين على من

أنكر (المدعى من خالف

قوله الظاهر والمدعى عليه

من وافقه فلو قال) الزوج

وقد أسلم هو وزوجه

(قبل وطء أسلمنا معا)

فالنكاح باق (وقالت) بل

(مرتبا) فلان نكاح (فهو

مدعى) وهي مدعى عليها

خلافه م ر ع ش لان الاصل دوام النكاح لكون العصمة محقة والاصل بقاؤها فلا ترتفع الا يقين
 (قوله وتقدم شرط المدعى الخ) وهو أن يكون كل منهما مكافئاً غير حربي لأمان له فلا تصح الدعوى على
 الصبي والمجنون بالنسبة للجواب والتحليف فلا ينافي كونها تسمع اذا كان مع المدعى بينة كما قاله الرشدي
 على م ر (قوله في ضمن شروط الدعوى) وتقدم أنها تسته وقد نظمها بعضهم في قوله
 لكل دعوى شروط مستعجلة * تفصيلها مع الزام وتعيين
 أن لا ينافيها دعوى تعارضها * تكليف كل ونفي الحرب للدين
 فقوله تفصيلها قد أشار له المصنف بقوله ومتى ادعى تقدماً أو ديناً الخ وقوله مع الزام قد أشار له أيضاً بقوله ولا
 تسمع دعوى بموجب الخ (قوله في غير عين ودين) أي في جواز استيفائه بدل لذلك قوله فلا يستقبل
 الخ والمراد بغيرهما ما ليس عقوبة لله تعالى أما ما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضي أيضاً
 لكن لا تسمع فيه الدعوى لانتهاء حق المدعى فيه فالطريق في اثباته شهادة الحسبة (قوله ورجعة)
 أي فيما لو ادعى بعد انقضاء العدة أنه راجعها قبل الانقضاء وأنكرتها حل (قوله عندها كم) مثله
 أميراً ونحوه ممن يرجي الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال عميرة (قوله فلا يستقبل) أي
 لا يجوز ع ش أي فليس لها أن تضرب مدة الايلاء لتفسخ به أي ليس لها الاستقلال بالفسخ من غير
 قاض بعد مضي المدة والافضي المدة لا يحتاج الى قاض لان امهال المدة لا يتوقف على قاض وليس له بعد
 قدفها أن يستقبل بلاعتها حل فان استقبل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع شرح م ر وقول
 حل تفسخ غير ظاهر لان الايلاء ليس فيه فسخ بل يلزم المولى اما بنية أو طلاق فلعل نظره انتقل من
 الايلاء الى العنة وقوله أن يستقبل بلاعتها حل لا بد من رفع الى القاضي ليأمره باللعان ان أراد الزوج
 لدفع الحد عنه وهذا هو المراد بدعوى اللعان ويشير له قول الشارح نعم لو استقبل الخ واعلم في غير العقوبة
 كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو علم من ادعى زوجيتها أو رجعتها عاملة الزوجة جاز ذلك
 فيما بينه وبين الله تعالى اذا كاصداقاً سم على حجج (قوله وان حرم) للافتيات على الامام وفي
 علم التحريم مما مر نظر اه شورى لانه تقدم عن ابن عبد السلام ان مستحق القود لو انفرد بحيث
 لا يرى ينبغي أن لا يمنع من القود لاسبابها اذا عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردي جواز ما ذكر
 في البداية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كان وجه ذلك المشقة في الرفع الى السلطان فينبغي
 أن يجوز نظيره في المال بل أولى ووافق على ذلك م ر بأن أمكن استيفاء حقه في بادية وشق الترافع
 للحاكم وظاهر كلام ابن عبد السلام فيما مر جواز ذلك أعني القود ولو في البلد مع تيسر السلطان وينبغي
 أن يشترط شروط الظفر حيثئذ كالمال بل أولى لخطر الدماء وعرضت ذلك على طب فأقره اه سم
 ومثله شرح م ر (قوله فيهما) أي العين والدين (قوله والا) أي بأن كان مما يشهد فيه حسبة كعتيق
 يسترقه شخص (قوله فلا تسمع) أي لا حاجة لسماعها لانه لا يجوز سماعها وعبارة س ل قوله فلا تسمع
 المعتمد أنها تسمع في غير حدود الله اما فيها فلا وعبارة ع ش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع
 الدعوى ولا يشترط لجواز الاستيفاء سماع الدعوى اه (قوله ومن ذلك) أي مما يكتفي فيه شهادة الحسبة
 ع ش (قوله أو قدفه) أي ومات أو قدف بعد موته (قوله وقتل قاطع طريق) مصدر مضاف للفاعل بأن
 قتل مكافئاً له فشهد به حسبة بعد عفوى الدم س ل لان قتله متحتم كما مر وانما قيد بقوله بعد عفوى
 الدم لانه ان لم ينف توقف قتله على طلبه تأمل (قوله لانه) أي استيفاء الحق منه س ل والاولى عود
 الضمير للقتل لانه المتقدم (قوله وان استحق شخص الخ) عبارة تخرج م ر وان استحق عيناً عند
 آخر أي بلك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يحتمل جمع أو ولاية كأن غصبت عين لموليه وقدر على

وتقدم شرط المدعى والمدعى
 عليه في ضمن شروط
 الدعوى في باب دعوى
 الدم والقسامة (وشرط في
 غير عين ودين) كقود
 وحد قدف ونكاح ورجعة
 وايلاء ولعان (دعوى
 عندها كم) ولو محكما فلا
 يستقل صاحبه باستيفائه
 نعم لو استقبل المستحق
 لقود باستيفائه وقع الموقع
 وان حرم كماء لم ذلك من
 الجنائيات وخرج بذلك العين
 والدين ففيهما تفصيل يأتي
 ومحل سماع الدعوى فيهما
 وفي غيرهما فيما لا يشهد
 فيه حسبة والا فلا تسمع
 فيه الدعوى بل تكفي فيه
 شهادة الحسبة كما مر ومن
 ذلك قتل من لا وارث له
 أو قدفه اذا لحق فيه
 للمسلمين وقتل قاطع طريق
 الذي لم يتب قبل القدرة
 عليه لانه لا يتوقف على
 طلب وتعبيرى بما ذكر
 أولى مما عـ بر به (وان
 استحق) شخص (عيناً)
 عند آخر (فكذا) تشترط
 الدعوى بها عندها كم

(ان خشي بأخذها ضررا) تحرزا عنه والافله أخذها استقلالاً للضرورة (أو) استحق (دينا على غير متنع) من ادائه (طالبه) به فلا يأخذ شيأه بغير مطابقة ولو أخذ لم يملكه ولم يردده ويضمنه ان تلف عنده (أو) على (متنع) مقرا كان أو منكرا (أخذ) من ماله وان كان له حجة (جنس حقه في ملكه) ان كان بصفته والاف كغير (٣٩٥) الجنس وسيأتي وعليه يحمل قول

الاصل فيتملكه وعلى الاقل يحمل قول البغوي والماوردي وغيرهما يملكه بالأخذ أي فلا حاجة الى تملكه (ثم) ان تذكر عليه جنس حقه أخذ (غيره) مقلدا للنقد على غيره (فبيعه) مستقلا كما يستقل بالأخذ ولما في الرفع الى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان هذا (حيث لا حجة) له والا فلا يبيع الا باذن الحاكم والتقييد بهذا من زيادتي واذا باعه فليبعه بنقد البلد وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي أمادين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ لتوقفه على النية بخلاف دين الآدمي وأما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالأمين ان وردت على عين فله استيفاءها منها بنفسه ان لم يخش ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك

أخذها اه (قوله ان خشي) بأن غلب على ظنه ذلك وأستوى الامران ع ش (قوله ضررا) أي مفسدة تقضي الى محرم كإخذ ماله لو اطلع عليه شرح مر (قوله والافله أخذها) سواء كانت يده عادية أم لا كأن اشترى مقصودا باجلا بحاله نعم من اتعنه المالك كودع بمتنع عليه أخذا تحت يده من غير علمه لان فيه اربابا ظن ضياعها شرح مر وفيه أن هذا موجود في غير من اتعنه المالك كالمتعير بل أولى لانه ضامن فالوجه انه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة نعم ان لم يكن معه ينة انجحت الضرورة حينئذ وعبرة حل قوله للضرورة أي المؤنة ومشقة الرفع للقاضي (قوله لم يملكه) أي مالم يوجد شرط التقاص حج (قوله أو على متنع) وان لم يكن امتناعه عندها كم ومثله الصبي والمجنون حل فاذا كان له عليه مالم ولا يسهل أخذه أخذ من ماله كما في شرح مر (قوله مقرا كان أو منكرا) محله اذا كان الغريم مصداقاً أي مقتداً انه ملكه فلو كان منكرا كونه لم يجز له أخذه وجها واحداً صرح به الامام في الوكالة وقال انه مة طوع به شرح مر (قوله في ملكه) أي ان قصد بأخذه استيفاء حقه فان أخذه ليكون رهنا تحت يده لم يجز له كما في شرح مر (قوله فكغير الجنس) أي فبيعه بنقد البلد ثم يشتري به ما هو بصفته ان خالفه ثم يملكه كاسيأتي (قوله وعليه) أي على قوله والاف كغير الجنس المفهوم منه انه لم يكن بصفة جنسه (قوله وعلى الاول) أي ان كان بصفته ع ش (قوله فبيعه مستقلا) كأن وجه صحة البيع هنا بغير حضور المالك ظلمه بامتناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى (قوله حيث لا حجة) أوله ينة وامتنعوا أو طلبوا منه ما لا يلزمه وكان حاكم محله جائر الا يحكم البرشوة وان قلت فيما يظهر في الصورتين الاخيرتين شرح مر (قوله وما ذكر) أي من قوله أخذ جنس حقه (قوله وليس له الاخذ) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجز له الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصا كان أو عاماً ع ش على مر (قوله لتوقفه على النية) قضيته انه لو علم وعزل قدره ان يوزى جاز لهم أخذها والوجه خلافه اذ لا يتعين ما عزله للاخراج س ل وشرح مر (قوله بخلاف دين الآدمي) حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض على الاصح زى (قوله ان وردت على ذمة) عبارة شرح مر وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله والا وجب أخذها من شراء الجنس بالنقد انه يستأجر بها ويتجه لزوم اقتصاره على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة أو سؤال عدلين يعرفانها والعمل بقولهما (قوله بشرطه) وهو الامتناع ع ش (قوله فعل ما لا يصل لئال) أي اذا كان الدين مالا له وقع فان كان اختصاصاً أو شيئاً فانها لم تجز له بقب الجدار ونحوه كما بحثه الاذرى شرح مر (قوله ككسر باب ونقب جدار) ولو وكل بذلك أجنبيا لم يجز فان فعل ضمن ويمتنع لنقب ونحوه في غير متعدك نحو صغر قال الاذرى وفي غائب معنوران جاز الاخذ شرح مر (قوله فلا يضمن) لان من استحق شيئاً استحق الوصول اليه مر (قوله محل ذلك) أي فعل ما لا يصل لئال الابه (قوله والمأخوذ مضمون) يؤخذ منه انه يتقيد بغير الجنس اذ لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد أخذه كما قاله سم (قوله كالمستام) المستام مضمون بقيمته يوم التلف والتنظير في أصل الضمان فلا ينافي انه هنا مضمون ضامن المقتضوب كما صرح به في ع ب زى ع ش وأقره في حاشيته على مر (قوله ولو آخر بيعه)

بشرطه (فله) أي لمن جاز له الاخذ (فعل ما لا يصل لئال الابه) ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوته فتعيرى بذلك أعم مما عبر به وظاهر ان محل ذلك اذا كان ما يفعل به ذلك ملكاً للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة (والمأخوذ مضمون) على الاخذ (ان تلف قبل تملكه) ولو بعد البيع لانه أخذته لغرض نفسه كالمستام ولو آخر بيعه لتقصير

فنفقت قيمته ضمن النفس (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه ان أمكن) الاقتصار عليه فان لم يمكن بان لم يظفر الابتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لعدمه وباع منه بقدر حقه ان أمكن بتجزئة والاباع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهبة ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو وان لم يظفر بمال الغريم وكان غريم الغريم (٣٩٦) جاحدا أو ممتنعا أيضا (ومتى ادعى) شخص (تقدا أو دينا) مثليا أو متقوما

(وجب) فيه لصحة الدعوى (ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر) في القيمة كقائه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة نعم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج الى بيان قدر وزنه كجزم به في أصل الروضة وخرج بتأثير الصفة ما اذا لم تؤثر فلا يحتاج الى ذكرها لكن استثنى منه دين السلم فيعتبر ذكره فيه وذكر الدين من زيادتي وتعبيري بالصفة أعم من تعبيره بالصحة والتكسير (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم مثلية أو متقومة (تنضبط) بالصفات كحبوب وحيوان (وصفها) وجوبا (بصفة سلم) ولا يجب ذكر قيمة فان لم تنضبط بالصفات كالجواهر واليسواقيت وجب ذكر القيمة ككافي الكفاية عن القاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصباغ (فان تلفت) أي العين

هذا مفهوم الفورية التي أفادت الفاء في قوله في بيعه ولو قدمه على قوله فله فعل الخ لكان أظهر وقد يقال آخره لمناسبته لقوله والمأخوذ مضمون أي مضمون كله أو بعضه (قوله فنقصت قيمته) ولو بالرخص كاصوبه ع ب سم (قوله بتجزئة) أي قسمة بأن تمكن قسمته م (قوله وله أخذ مال غريم غريمه) ولا بد أن يعلم غريمه وغريم غريمه بالذي أخذه كافي المحلى وبعبارة من ل ويلزمه أن يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانيا فان أخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذ الفائدة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم يأخذ منه أي من غريم الغريم ظمنا لزمه فيما يظهر اعلامه ليظفر من مال الغريم بما يأخذه منه أي لو أخذه اه وخرج بالمال كسر الباب وتقب الجدار فليس له فعله لانه لم يظلمه كافي من ل وسم (قوله واعمره على بكر مثله) هل المراد بالثلثية في أصل الدينية لا في الجنس والصفة وحقيقة المثلثة بحيث يجوز تملكه لو ظفر به من مال غريم الغريم واذا قلنا بالثاني فهل له أخذ غير الجنس من مال غريم الغريم تردد فيه الاذرعى اه رشيدى والظاهر ان المراد بالثلثية في مطلق الدينية وان كان أحدهما أكثر من الآخر أو من غير جنسه (قوله ومتى ادعى الخ) شروع في شروع الدعوى المعلومة (قوله نقدا) أي خالصا ومغشوشا ولو دينا شرح م وقوله أو دينا أعم من أن يكون نقدا أو لا وبه ضمهم خص النقد بغير الدين أخذ من المقابلة (قوله أو متقوما) كعبد مسلم فيه أو مقترض (قوله ظاهرة) نسبة للسلطان الظاهر (قوله أو ادعى عينا) أي غير تقدم المعلن من النقد فتقدم حكمه اقربا عن (قوله يمكن احضارها) اما لا يمكن احضارها فقدم قبيل القسمة (قوله وصفها الخ) عبارة شرح م ووصفها بصفة السلم وجوبا في المثلي ونوبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تأتي التمييز الكامل بدونها (قوله ذكر قيمة) أي مع الجنس (قوله الا في أمور) ومنها أيضا الدين والقرعة والمهر (قوله منها الاقرار) بأن ادعى أنه أقر له بشئ والوصية بأن ادعى على الورثة ان مورثهم أوصى له بشئ وطلب منهم بيانه عن (قوله و في اجراء الماء الخ) عبارة قروضة الحكم لاروياني لو ادعى حقا لا يتميز مثل مسيل الماء على سطح جاره من داره أو مروره في دار غيره مجتازا فلا بد من تحديده احدي الدارين ان كانتا متصلتين فيدعى ان له دارا في موضع كذا ويذكر الحد الذي ينتهي الى دار خصمه ثم يقول وأنا أناستحق اجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في أحدها الاول والثاني مثلا الى الطريق الفلانية وان كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين رشيدى على م (قوله حددت) أي طولاً وعرضا (قوله كافي النكاح) راجع للثني كما يدل عليه كلامه بعد (قوله مع قوله نكحتنا الخ) واحتيج مع الصحة لذكر الشروط أيضا دون اتقاء المانع مع أن الصحة متضمنة لهما احتياطاً لان الأصل عدم المانع فاكفى بما يتضمنه وصف الصحة والأصل عدم ذكر الشروط فاحتيط في بيانها بذكرها ولو قال تزوجتها وابعدها شرعياً كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما بحثه ط بسم ورحل ويستثنى من ذلك أنكدة الكفار فيكفى في الدعوى بها أن يقول هذه زوجتي

(متقومة ذكر) وجوبا (قيمة) دون الصفات بخلافها مثلية فيكفى فيها الضبط بالصفات وان ولا تسمع الدعوى بمجهول الا في أمور منها الاقرار والوصية وحق اجراء الماء في ارض حددت (أو) ادعى (عقد اماليا) كبيع وهبة (وصفه) وجوبا (بصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كافي النكاح لانه أخف - كما منه ولهذا لا يشترط فيه الاظهار (أو) ادعى (نكاحا فكذا) أي وصفه بالصحة (مع) قوله (نكحتنا بولي وشاهدين عدول ورضاها ان شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكتفى فيه

الاطلاق وتعبيري في الولي بالعدالة الأولى من تعبيره فيه بالرشد لانه لا يستلزمها (ويزيد) خروجها (في) نكاح (من بهارق عجزا عن فصل
لتمتع وخوف زنا) واسلامها ان كان مسلمة لانها مشترطات في جواز نكاحها ويقول في نكاح الامتزوجينها مالكا الذي له ان نكاحها
أو نحوه وذ كرا شرط الوصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح من زيادتي وتعبيري بمن بهارق أولى من تعبيره بالامة (ولا يمين على من
أقام بينة) بحق لانه كقطع في الشهود (الا ان ادعى خصمه مسقطا) له كاداء له وبراءة منه وشراثة من مدعيه وعلمه بفسق شاهده (فيحلف
على نفيه) وهو أنه ما تآدى منه الحق ولا أبرأه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال ما يدعيه ومحل في غير الاخيرة اذا ادعى حدوثه
قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بينة باعسار المدين فللدائن
تحليفه لجواز أن يكون له مال باطن وما لو قامت بيمين وقال الشهود (٣٩٧) لانعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه

أنها ما خرجت عن ملكه
وخرج بالبينة أي وحدها
الشاهد واليمين والبينة مع
يمين الاستظهار فليس
لخصم المدعي تحليفه على نفي
ذلك لان الحلف مع من
ذكر قد تعرض فيه الحالف
لاستحقاقه الحق فلا يحلف
بعد ذلك على نفي ما ادعاه
الخصم (واذا استعمل)
من قامت عليه البينة أي
طلب الامهال (ليأتي
بدافع) من نحو ادعاء ابراء
(امهل ثلاثة) من الايام
لأنها مدة قريبة لا يعظم
فيها الضرر ومقيم البينة قد
يحتاج الى مثلها للفحص
عن الشهود (ولو ادعى
رق غير صبي ومجنون)
مجهول نسب ولو سكران
(فقال أمارأه حلف)
فيصدق لان الاصل الحرية
وعلى المدعي البينة وان
استخدمه قبل انكاره

وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام ذكر ما يقتضي تقريره حينئذ اه شرح الروض ومر (قوله
الاطلاق) أي الاقتصار على الصحة بل لا بد من الجمع بين الصحة والشروط حل (قوله لا يستلزمها)
بدليل أن من فسق بعد رشفه رشيد وليس بعد حل (قوله أو نحوه) عطف على مالكا كولي
المالك كما اذا كان المالك صبياً قال عن وكالها كم في الامة للموقوفة (قوله بحق) أي على حق
قاله بمعنى على (قوله وعلمه) أي علم مدعيه بفسق شاهده أي الذي أقامه على حقه وهو مفرد
مضاف فيشمل الشاهدين (قوله ومحل) أي محل الحلف على نفيه مع ما ذكره أي مع قوله الا ان ادعى
خصمه مسقطا (قوله وما لو قامت بيمين) بان ادعاه شخص وأقام المدعي بينة بانها ملكه فادعى عليه
بانه باعه له أو وهب له (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في محل الاضرار ايضا وقوله مع يمين
الاستظهار أي في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله بدافع) أي بشئ يدفع الحق عنه
أي ببينة دافع فهو على حذف مضاف كما يدل عليه قول الشارح ومقيم البينة الخ (قوله أمهل ثلاثة)
أي وجوبه بالكن بكفيل والارسم عليه ان خيف حربه وذلك بعد تفسيره الدافع فان لم يفسره وجب
استفساره حيث كان عاميا لانه قد يعتقده ليس بدافع دافعا شرح مر (فرع) لو قال لي بينة في
المكان الفلاني والامر يز يدعي الثلاثة ففهوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد
الثلاثة أو قبلها سمعت عميرة شويري (قوله الى مثلها) أي الثلاثة أيام واظهر هلاقال اليها (قوله غير
صبي ومجنون) لم يقل مكاف ليكمل السكران ولقوله أو رقهما الخ (قوله فيصدق) أي اذا لم يسبق منه
اقرار برق حال نكاحه ولم يحكم برقهما كم حال صغره والام تسمع دعواه عن وزى ولو قامت بينة
برقه وبينة بحرته قدمت بينة الرق لان معارز يادة علم لانها نافذة وبينة الحرية مستصعبة زى (قوله
لان الاصل الحرية) واذا ثبتت سرته الاصلية بقوله يرجع مشتريه على بائعه باليمن وان اقر له بالملك لبثانه
على ظاهر اليد شرح مر (قوله منك) أي لك (قوله بيد غيره) قيد به مع ان فرض المسئلة انهما
ليسا بيده لاجل قوله وصدقه الغير على ان قوله وليسا بيده صادق بأن لا يكون يبدأ أحد فيكون التقييد
ظاهرا (قوله والفرق) أي بين حالة العلم باللفظ والجهل (قوله اذ لا يتعلق الخ) أي وتقدم ان من
شروط الدعوى أن تكون ملزمة في الحال (قوله به) أي بجميعه (قوله وكذا لو كان المؤجل الخ)
مثله مر لكن ضعفه ع ش فانظر وجهه

وجرى عليه البيع مراراً وتداولته الايدي وخرج بز يادتي اصله ما لو قال أعتقتني أو أعتقتني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة (أو) ادعى
(رقهما) أي رق صبي ومجنون (وليسا بيده لم يصدق الابحجة) لان الاصل عدم الملك نعم لو كانا بيده وغيره وصدقه الغير كفي تصديقه أي مع
تحليف المدعي (أو بيده وجهل لقطعهما حلف) فيحكم له برقهما لانه الظاهر من حالهما وانما حلف لخطر شأن الحرية فان علم لقطعهما
لم يصدق الابحجة على ما صر في كتاب اللقيط والفرق ان اللقيط معلوم بحرته ظاهر بخلاف غيره وقولي حلف أولى من قوله حكم له به
(وانكارهما) أي الصبي والمجنون ولو بعد كمالهما (لغو) لانه قد حكم برقهما فلا يرفع ذلك الحكم الابحجة وتعبيري بما ذكره أولى مما به
(ولا تسمع دعوى) بدين (مؤجل) وان كان به بينة اذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمحت الدعوى به
لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله الماوردي قال وكذا لو كان المؤجل في عقد وقصد بدعواه له تصحيح العقد لان المقصود منها مستحق في الحال

(درس)

﴿فصل﴾ فيما يتعلق بجواب المدعى عليه لو (أصر على سكوتة عن جواب الدعوى فكنا كل) ان حكم القاضي بنكوله أو قال للمدعى ائلف بعد عرض اليمين عليه كما سيأتي في فصل النكول فيحلف المدعى فان كان سكوتة لنحو دهش أو غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعى ائلف وان لم يصبر (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمي) (العشرة) (حتى) يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لان مدعيها مدع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار والحلف دعواه (فان حلف على نفيها) أي (العشرة) (فقط فنا كل عا دونها فيحلف المدعى على استحقاقه) ويأخذ تم لو كان المدعى به مستندا الى عقد كان ادعت نكاحا بخمسين كفاه نفي العقد بها الحلف عليه فان نكل

﴿فصل﴾ فيما يتعلق بجواب المدعى عليه لما بين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب أي في بيان الجواب وما يكفى فيه وما لا يكفى أي وما يتبع ذلك من قوله وما قبل اقرار رقيق به الخ (قوله لو أصر الخ) أي استمر على سكوتة عن جواب خصمه أي والحال أنه عارف أو جاهل ونبه فلم يتنبه كما أفاد ذلك كله قوله أصر شرح م ر ﴿تنبيه﴾ يقع كثيرا أن المدعى عليه يجيب بقوله ثبت ما يدعيه فيطالب القضاة المدعى بالاثبات لفهمهم ان ذلك جواب صحيح وفيه نظر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار أو الانكار حج زى ﴿فرع﴾ يقع ان المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أتحاكم عندك أو ما بقيت أدمى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكرا ما كلاً فيحلف المدعى ويستحق ط ب (قوله فكنا كل) أي صريحاً ولا فهذا نكول كما سيأتي في المتن لكنه ليس بصريح وانما الصريح في النكول امتناعه من الحلف وعبرة الجلال كنكرنا كل (قوله ان حكم القاضي) أي فلا يصيرنا كلاً بمجرد السكوت فقط بل لابد من الحكم بالنكول أو يقول للمدعى ائلف شيخنا عز زى (قوله بعد عرض اليمين عليه) أي ولم يمنع بان سكت لانه ان امتنع من اليمين يكون نكاحاً حقيقة كما سيأتي (قوله فيحلف المدعى) ولا يمكن الساكت من الحلف بعد حلف المدعى لو أراده ويندب له أن يكرر أجبته ثلاثاً شرح م ر (قوله شرح له القاضي) أي وجوباً م ر بان يقول له ان لم تحلف حلف المدعى واستحق عليك عبد البر وقال شيخنا قوله شرح له القاضي بان يقول له اذا أطلت السكوت حكمت بنكولك وقضيت عليك (قوله ثم حكم عليه) أي بالنكول (قوله وقال للمدعى ائلف) أي بعد عرض اليمين على المدعى عليه وهو معطوف على قوله حكم (قوله وان لم يصبر) مقابل لقوله أصر وهو دخول أيضاً على قوله فان ادعى اشارة الى انه مفرع على محذوف واظهار انه لا حاجة اليه بل كان الاولى حذفه لان قوله فان ادعى الخ لا يظهر تقريره عليه ومن ثم لم يذكره م ر (قوله حتى يقول ولا بعضها) ويجرى ذلك في الاعيان أيضاً كما في الروض وعبارته وان ادعى ملك دابة بيد غيره فأنكر فلا بد أن يقول في حلفه ليست لك ولا ثمن منها سم (قوله فاشترط مطابقة الانكار الخ) أي وانما يطابقها ان نفي كل جزء منها م ر (قوله فنا كل عمادونها) في هذه العبارة بعض اجمل لانه لا يكون نكاحاً بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لابد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضى هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فنا كل عمادونها شيخنا عز زى (قوله فيحلف المدعى على استحقاقه) محل هذا اذا عرض على المدعى عليه اليمين على العشرة ومادونها وامتنع من الدون والا فلا يكون نكاحاً عن الدون بل لابد من تجديد دعوى به وجواب عميرة وقوله والا أي وان لم تعرض عليه اليمين (قوله كفاه نفي العقد بها) لان ادعى للنكاح بقدر غير مدع له عمادونه شرح م ر (قوله عليه) أي على نفي العقد بها (قوله فان نكل الخ) لا يحسن ترتيب عدم حلفه على البعض الاعلى حلفه على نفي العقد بالجميع لاعلى النكول الذي ذكره فلعل الاولى أن يقول فان نكل حلفت على وقوع العقد بالجميع واستحققتها وان حلف على نفي ذلك لم تحلف على البعض انتهى قال سم على حج قوله فان نكل لم تحلف هي على البعض بل ان حلفت بيمين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئاً لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا تثبت شيئاً هذا هو الموافق لقواعد فقول الشارع بعنى حج فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء نفي ذلك على حلفها بيمين الرد أو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل أن الزوج معترف بالنكاح لا ناكول لانهم أنه معترف لان انكاره أنه نكح بخمسين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم فجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية

لم تخلف هي على البعض لانه يناقض ما ادعته (أو) ادعى (شفعة أو ما لامضافا) (٣٩٩) لسبب كافر ضحك كفى) في الجواب

(لا تستحق على شيئا أو لا يلزمي تسليم شيء) اليك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط المدعى به ولو اعترف به وادعى مسقطا طواب بالينة وقد يجهز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه ودبعة لم يكفه في الجواب لا يلزمي التسليم اذ لا يلزمه تسليم وانما يلزمه النخلة فالجواب الصحيح لا تستحق على شيئا أو أن ينكر الابداع أو يقول هلكت الوديعة أو ردتها (وحلف كما أجاب لبطاني الخلف الجواب) فان أجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك ولا يكاف التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز (أو) ادعى المالك (مرهونا أو مؤجرا بيد خصمه كفاه) أي خصمه ان يقول (لا يلزمي تسليمه) فلا يجب التعرض للمالك (أو) يقول (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمي تسليمه أو) ادعيت (مرهونا أو مؤجرا فاذا كره لأجيب فان أقر بالملك وادعى رهنا أو اجارة كلف يئنه) لان الأصل عدم ما ادعاه (أو) ادعى

ثم بحث مع الشيخ ابن مرق فوافق عليه اه (قوله لم تخلف هي على البعض) أي الابدعوى جديدة شرح مرق قال الرشيدى هو مشكل لانها لا تخرج عن المناقضة والظاهر أن المراد بالذى تخلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للاربعةين مثلالا أنه نكحها بأربعين وعبارة الرافعى أما اذا أسندت الى عقد كما اذا قالت نكحتني بخمسين وطالبته بها ونكل الزوج فلا يمكنها الخلف على أنه نكحها ببعض الخمسين لانه يناقض ما ادعته أو لا وان استأنفت وادعت عليه ببعض الذى جرى النكاح عليه فيمازعت جاز لها الخلف عليه اه فقوله ببعض الذى جرى النكاح عليه صريح فيما ذكرته فعمل أنه ليس لها أن تدعى بعده بأنه نكحها بأقل اه (قوله لانه يناقض ما ادعته) فيجب مهور المثل حجج من ل ونظر فيه سم وفيه أن هذا التعليل يأتي فيما تقدم وهو حلقه على مادون العشرة ويحجب بأن دعواه العشرة متضمن لدعواه مادونها فلا منافضة بخلاف دعواها النكاح بقدر فاته ينافي دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفى في الجواب الخ) ومن ذلك لو ادعت عليه زوجته بنفقة أو كسوة كفاه في الجواب لا تستحقين على شيئا اذ قد يكون صادقا في دعواه المسقط لهما كذا نوزل لكن يجهز عن الاثبات كما اعتمده زى عبد البر (قوله لان المدعى الخ) تعليل لمخدوف فهم من قوله كفى لا تستحق على شيئا أي كفاه الجواب المطلق ولا يشترط التعرض للسبب لان المدعى الخ وعبارة تشرح مرق ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى الخ (قوله ما يسقط) كبراء وعدم القورية في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولو اعترف أي المدعى عليه من تمة التعليل (قوله به) أي بالمدعى به (قوله وحلف كما أجاب) راجع لاصل المسئلة (قوله بنفي السبب) كالاقرار بأن قال لم تقرضني شيئا (قوله فكذلك) أي يخلف عليه (قوله فان تعرض الخ) أي فان أجاب بالاطلاق وتعرض لنفي السبب في الخلف جاز (قوله مرهونا) أي في نفس الأمر ولم يصرح بذلك في دعواه بأن قال هذا ملكي ولم يقل ادعى عليك هذا المرهون أو المؤجر لانه لو ادعى كذلك لم يكن له طلبة فقوله مرهونا صفة لموصوف مخدوف أي شيئا مرهونا (قوله التعرض للمالك) أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا تبونه كما يعلم مما يأتي (قوله أو يقول ان ادعيت ملكا مطلقا) قد علمت أن فرض المسئلة أن المدعى ادعى ملك عين هي في نفس الأمر مرهونة أو مؤجرة عند المدعى عليه فقوله ان ادعيت ملكا مطلقا أي ان كان دعواك بملك العين التي ادعيتها ملكا مطلقا عن التقييد بالرهن أو الاجارة أي ان لم تقيد المدعى بالرهن أو الاجارة فلا يلزمي تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وقوله أو مرهونا أو مؤجرا أي ان قيدت المدعى بالرهن أو الاجارة أي ان كان مرادك التقييد فاذا كره لأجيب عنه بأن يقول لم تفرغ مدة الاجارة ولم أستوف الدين الذي هو رهن عليه شيخنا العزيز قال ع ش ويتفرغ هذا التردد وان كان على خلاف الاصل للحاجة اليه اه (قوله فان أقر) أي المدعى عليه بالملك أي للمدعى بان قال هو ملكك (قوله وادعى رهنا الخ) أي أقر بأنه ملكه وادعى أنه رهنه أو أجره وكذب المدعى (قوله عدم ما ادعاه) أي المدعى عليه من الرهن والاجارة (قوله لمن لا أعرفه) فان أقر بعد ذلك لعين قبل وانصرفت عنه الخصومة عن (قوله أو لمحجورى) أي لا يئنه ولا فتسمع الدعوى على المحجور حينئذ اه حل (قوله وهو) أي المدعى عليه ناظر عليه أي على الوقف على المسجد أو الفقراء قال حل فان كان الناظر غيره انصرفت الخصومة عنه الى الناظر اه (قوله لان ظاهر اليد) تعليل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر عنه الخ تعليل لقوله ولا تنصرف الخصومة (قوله وما صدر عنه ليس بمؤثر) هو ظاهر في المستثنين الاولين أي قوله ليست لي

(عيننا فة ل ليست لي أو أضافها لمن يتعذر مخصصته) كفى لمن لا أعرفه أو لمحجورى أو هو وقف على مسجد كذا أو على الفقراء وهو ناظر عليه (لم تنزع أي العين منه) ولا تنصرف الخصومة عنه لان ظاهر اليد الملك وما صدر عنه ليس بمؤثر

(بل يحلف انه لا يلزمه تسليم) العين رجاء أن يقرأ أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت له العين في الاولى وفيما لو أضافها الغير معين والبدل للحيولة في غير ذلك (أو يقيم المدعى بينة) (٤٠٠) انها له وهذا ما في المحرر وغيره فهو أولى من تقييده التحليف بعدم البينة

(فإن أقربها لحاضر) بالبلد (وصدقه صارت الخصومة معه) وإن كذبه تركت العين بيده كما مر في كتاب الاقرار (أو) أقربها (لغائب انصرفت) أي الخصومة عنه نظرا لظاهر الاقرار (فإن أقام المدعى بينة فقضاء على غائب) فيحذف معها (والا وقف الأمر الى قدومه) أي الغائب واعلم ان انصراف الخصومة فيما إذا أقر لحاضر أو غائب بالنسبة للعين المدعاة لا بالنسبة لتحليفه اذ المدعى تحليفه لتغريم البدل للحيولة كمن قال هذا لزيد بل لعمر و (وما قبل اقراره رقيق به كعقوبة) لأدى من قود واحد وتعزير وكدين متعلق بمال تجارة أذن له فيها سيده (فالدعوى والجواب عليه) لأن أثر ذلك يعود عليه أما عقوبة الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى كما مر (وما لا) يقبل اقراره به (كأرش) بعيب وضمان متف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب لأن الرقبة التي هي متعلقة حق السيد فيقول ما جنى رقيق

أو هي لمن لا أعرفه وأما في مسألة المحجور والوقف فلم أقف على تعليل شاف وكان وجهه أنه لم يقر لذي بد يمكن نصب الخصومة معه بخلاف ما لو أقر لعين سم (قوله بل يحلف) أي يطلب منه الحلف لاجل قوله رجاء أن يقر (قوله أو ينكل) بأنه دخل وقوله فيحلف المدعى تفرع على ينكل وقوله وتثبت له العين تفرع على كل من الاقرار والنكل وقوله فيما لو أضافها الغير معين أي في قوله هي لمن لا أعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو لمحجور أو وقف (قوله في الاولى) وهي قوله ليست لي (قوله والبدل للحيولة) فيه بحث لأن العين المدعومة مفيدة لا تتزاع العين في المسائل كلها لأن الفرض أن الخصومة لا تنصرف عنه نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف كإذهب اليه الفزلي وكذا في الاولين على وجه كان له التحليف لتغريم البدل فإقله شرح المنهج هنا وهم منشوء انتقال النظر من حالة الى حالة عمرة سم وعبارة شرح الروض فيحلف المدعى وتثبت له اه ولم يزد وهو صريح في ثبوت العين له في جميع الصور كما اعتمدته سم على حج وقال ع ش المعتمد أن الذي للحيولة القيمة مطلقا اه أي سواء كانت العين متقومة أو مثلية وفي قل على المحلى وانما يلزمه البدل لاحتمال صدقه في اقراره وعدم اتزاع العين منه لاحتمال ان له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك له اه (قوله في غير ذلك) أي قوله أو لمحجور الى آخره (قوله تركت العين) وتستمر الخصومة معه الى ان يحلف أو يقيم المدعى بينة كما مر في كتاب الاقرار أي فيمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره (قوله انصرفت) أي بالنسبة لرقبة العين والافله تحليفه رجاء ان يقر فيغرم البدل للحيولة اه بخط شيخنا سم وسيأتي في قول الشارح واعلم الخ (قوله فقضاء على غائب) أي فيتقيد بمسافته السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى اه قل على الجلال (قوله فيحذف معها) أي بين الاستظهار (قوله اذ المدعى تحليفه) أي بأنها ليست له (قوله لتغريم البدل) أي ان لم يحلف وحلف المدعى بين الرد والمراد بالبدل القيمة لأن المعلوم للحيولة انما هو القيمة من (قوله كعقوبة) أي موجبها (قوله يعود عليه) أي يتعلق به (قوله فلا تسمع فيها الدعوى) أي لا يحتاج الى سماعها والافسما عها جائز كما مر (قوله كأرش بعيب الخ) كان ادعى عليه انه جرح دابته أو تلفها (قوله متعلقه) أي ما لا يقبل فيه اقراره (قوله نعم يكونان) استبراك على قوله وما لا الخ (قوله بمحل الاوث) أي بمحل قامت فيه قرينة على صدق المدعى (قوله لأن الولي) أي ولي الدم وهو علة لقوله يكونان على الرقيق ومحط التعليل قوله وتعلق الدية برقبته كما اقتصر عليه م رأي وإذا كان كذلك فالدعوى والجواب عليه كذا قيل وفيه ان التوجيه الذي ذكره يجري في دعوى أرش العيب وضمان المتلف لاهما يتعلقان برقبته مع ان الدعوى فيهما والجواب على السيد وقد يجاب بان قوله لأن الولي مقسم أي والقسامة كالبينة والدعوى مع البينة تكون عليه فهو العلة وحده وقوله ويتعلق الخ مستأنف ليس من التعليل تأمل (قوله كافي نكاح العبد) كان ادعت حرة على عبد وسيده بان هذا زوجي زوجته سيده لى (قوله والمكاتبة) بان يدعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجته زوجها سيدها بانها بحضرة شاهدي عدل فلا يثبت الا باقرارهما مع السيد قال عن فلو أقر أحدهما وأنكر الآخر حلف الآخر فان ذلك وحلف المدعى حكمه بالنكاح كافي فتاوى القاضى

درس

فصل

نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ أو شبه عدم بمحل الاوث مع انه لا يقبل اقراره به لأن الولي يقسم وتعلق الدية برقبته الرقيق صرح به الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان عليهما معا كافي نكاح العبد أو المكاتبة فانه انما يثبت باقرارهما

(فصل) في كيفية حلف وضابط الحالف (سن تغليظ يمين) من مدعى ومدعى عليه في غير نجس ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وإيلاء وعتق وولاة ووصاية ووكاله في مال ادعى به أو بحقه وبلغ نصاب زكاة نقد أو لم يبلغه ورأى الحاكم التغليظ فيه لجرأة في الحالف بناء على أنه لا يتوقف على طلب خصم وهو الأصح (لا في نجس أو مال) ادعى به أو بحقه تخياراً أو أجل (لم يبلغ) أي المال (نصاب زكاة نقد ولم يره) أي التغليظ فيه (قاض) والتغليظ يكون (بما) مر (في الأمان من زمان) (٤٠١) ومكان) لاجم وتكرر ألفاظ

(وبزيادة أسماء وصفات) كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعانية وان كان الحالف يهودياً حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره فلو اقتصر على قوله والله كفى ولا يجوز لقاض أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي ومتى بلغ الامام ان قاضياً يحلف الناس بطلاق أو عتق عزله وذكر سنن التغليظ مع عدمه في النجس ومع قولي نقد ولم يره قاض ومع قولي وبزيادة أسماء وصفات من زيادتي وتقييدي مامر في اللعن بالزمان والمكان أولى من اطلاقه له (ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع في فعله وفعل مملوكه اثباتاً

(فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف) (قوله سن تغليظ يمين) أي يسن للقاضي أن يغلظ اليمين وهذا ليس من الترجمة حل أي بل هو توطئة للترجم له وهو قوله ويحلف على البت الخ ويحتمل أن يكون من الترجمة بالنظر لقوله وبزيادة أسماء وصفات ويكون المراد الكيفية الواجبة والتدوية (قوله من مدعى) أي اذا ردت عليه أو أقام شاهداً وحلف معه زي (قوله في غير نجس) أخذه من بعده وأشار به إلى أن قول المصنف لا في نجس معطوف على هذا المقدور للعلم به (قوله ومال) أي لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض كما سيذكره (قوله كدم) أي قتل (قوله وبلغ نصاب زكاة نقد) وهو عشرون ديناراً أو مائتاً درهم أو ما قيمته أحد هما فليس المراد أي نصاب كان حتى من الأبل مثلاً برماوى ويفهم من كلامه أن نصاب غير التقدان بلغت قيمته نصاب التقديس والتغليظ والافلا (قوله لا في نجس أو مال) هذا التقييد إنما هو بالنسبة للتغليظ بالزمان والمكان أما بالنسبة لزيادة الأسماء والصفات فله التغليظ بها مطلقاً شرح مر أي في المال وغيره بلغ نصاباً لا وشمل ذلك الاختصاص ع ش على مر (قوله لاجم الخ) عبارة مر نعم التغليظ بحضور جمع أقلهم أربعة وتكرر اللفظ لأننا هنا اه (قوله وبزيادة أسماء وصفات) ويسن أن يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم اقليلوا أن يوضع المصحف في حجره شرح مر ولا يحلفه عليه لان المقصود تخوفه بحلفه بحضرة المصحف ش عليه (قوله فلو اقتصر) محترز قوله وبزيادة أسماء وصفات عن (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك ع ش (قوله عزله) أي وجوباً ان كان شافعيًا وأما القاضي الحنفى فلا يعزله الامام اذا حلف بالطلاق لانه يرى ذلك في اعتقاده مائة مر (قوله وذكر سنن الخ) الأولى تقديمه على قوله ولا يجوز الخ (قوله أولى من اطلاقه) لأن الاطلاق يدخل تكرير الايمان وحضور الجمع مع أنهم ليسوا مطلقين بين هنا (قوله ويحلف على البت الخ) هذا من جملة كيفية اليمين وحاصل الصور اثنتا عشرة صورة لان المحلوف عليه ما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيره ما وعلى كل اما ان يكون اثباتاً أو نفيًا وعلى كل اما مطلقاً أو مقيداً فيعدهم على البت في احدى عشرة أشار إليها بقوله في فعله أو فعل مملوكه فهذه ثمانية لانه يحلف اما على الاثبات أو النفي وعلى كل اما أن يكون مطلقاً أو مقيداً في قوله وفي فعل غيره اثباتاً في صورتان لانه امام مطلق أو مقيد وقوله ونفيًا محصوراً بصورة ويتخير في واحدة أشار إليها المصنف بقوله لا في نفي مطلق تأمل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أي من شأنه ذلك وان كان الفعل صدر منه حال جنونه مثلاً كما أطلقوه شرح حج (قوله بتقصيره) أي فهو من فعله ع ش (قوله غيرهما) أي ماله به تعلق كورثته لأجنبي (قوله اثباتاً) كبيع واتلاف وغصب مر (قوله محصوراً) صفة لانه أي نفيًا مقيداً بوقت مثلاً كقوله والله ما أبرأك مورثي يوم الجمعة مثلاً (قوله أبرأني مورثك) أي وأنت تعلم ذلك لان في الروضة وأصلها ان كل ما يحلف فيه المنكر على نفي العلم بشرط في الدعوى عاينه التعرض العلم فيقول مورثك غصب مني كذا وأنت تعلم انه غصبه زي (قوله ولا يجوز

(٥١ - (يجزى) - رابع) أو نفيًا لانه يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كحال بل ضمان جنابة بهيمته بتقصيره في حفظها لا بفعلها وفي فعل غيرهما اثباتاً أو نفيًا محصوراً ليسر الوقوف عليه (لا في نفي مطلق ان فعل لا ينسب له) كقول غيره له في جواب دعواه ديناً لمورثه أبرأني مورثك (قوله يحلف) عليه أي على البت (أو على نفي العلم) لتعسر الوقوف عليه والتقييد بمطلق مع قولي عليه من زيادتي ويجوز

البت في الحلف بظن مؤكّد كان يعتمد رقيه الخالف خطه أو خط مورثه كما علم من كتاب القضاء (ويعتبر) في الخائف (نية الحاكم المستحلف) للخصم بعد الطلب له (فلا يدفع اثم اليمين الفاجرة نحو تورية) كاستثناء لا يسمعه الحاكم وذلك لخبر مسلم اليمين على نية المستحلف وهو محمول على الحاكم لانه الذي له (٤٠٢) ولاية التحليف فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه الحاكم

بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الخالف ونفعه التورية وان كان حراما حيث يبطل ما حق المستحق (ومن طلب منه يمين على ما لو أقر به لزمه) ولو بلا دعوى كطلب القاذف يمين المقدوف أو وارثه على أني مازني (حلف) لخبر البيهقي على المدعي واليمين على من أنكروا رواه البيهقي وفي الصحيحين خبر اليمين على المدعي عليه وهذا مراد الأصل بما عبر به وخرج بما لو أقر به لزمه نائب المالك كالوصي والوكيل فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (ولا يحلف قاض على تركه ظاهرا في حكمه ولا شاهداً لم يكذب) في شهادته لارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا مدعى صبا) ولو محتملا (بل يمهل حتى يبلغ) فيدعي عليه وان كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل لأن حلفه يثبت صباه وصباه يبطل حلفه ففي تحليفه ابطال تحليفه (الا كافر) ميبأ (أثبت وقال تعجلته) أي

(البت الخ) أشار به إلى أنه لا يشترط في الحلف على البت اليقين وقوله كان يعتمد الخ أشار به إلى أنه لا ينحصر الظن المؤكّد في خطه وخط مورثه فنكول خصمه بما يحصل به الظن المؤكّد كما جزم به في الروضة وأصلها عبد البر قال م ر وان لم يتدكر على المعتمد (قوله أو خط مورثه) أي الموثوق به بحيث يرجع عنده بسببه وقوع ما فيه شرح م ر (قوله في الحلف) أي بالله لانه المراد عند الإطلاق وبدل عليه ما بعده وحاصل ما ذكره من القيود أربعة (قوله نية الحاكم) أي قصده أو قصد نائبه أو المحكم أو المنصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف شرح م ر فالمراد بالنية معناها اللغوي وهو القصد (قوله نحو تورية) والتورية قصد مجازة جرح لفظه دون حقيقته كما له عندى درهم أي قبيلة أو دينار رأي رجل أو قبض أي غشاء القلب أو ثوب أي رجوع وهى هنا اعتقاد خلاف ظاهر اللفظ م ر وقوله هجر لفظه أي هجر استعماله في معناه المرادله (قوله كاستثناء) كأن كان له عليه خمسة قاضي عشرة وأقام شاهداً على العشرة وحلف ان عليه عشرة وقال الا خمسة سرا والمراد بالاستثناء ما يشمل المشيئة كما يؤخذ من م ر حيث قال واستشكل الاسنوي بأنه لا يمكن في الماضي اذ لا يقال والله أنلفت كذا ان شاء الله أجيب عنه بان المراد رجوعه لعقد اليمين اه شرح م ر (قوله لا يسمعه) فلا يسمعه عزيره وأعاد اليمين شرح م ر (قوله ابتداء) مفهوم قوله المستحلف (قوله بغير طلب) أي طلب الخصم (قوله اعتبر نية الخالف) أي حيث كان القاضي لا يرى التحليف به كاشافى فان كان له التحليف بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زى (قوله ومن طلب الخ) هذا ضابط الخالف وليس ضابط الكل حالف فان يمين الرد لا تدخل فيه ولا ايمان القسامة ولا اللعان ولا اليمين مع الشاهد وكأنه أراد الخالف في جواب دعوى أصلية أو اضافية فهو غير مطرد لاستثنائهم منه صوراً كثيرة وأشار في المتن لبعضها بقوله ولا يحلف قاض الخ اه زى (قوله على ما) أي على نفي ما أي شيء لو أقر به لزمه يرد عليه نحو الزنا لانه لا معنى للزومه بالإقرار وأجيب بان المعنى بالنسبة اليه لزمه مقتضاه وما يترتب عليه (قوله كطلب القاذف الخ) كأن يقذف شخصاً بالزنا ثم ترفع القاذف والمقدوف أو وارثه للقاضي ويطلب المقدوف أو وارثه حد القذف من القاضي فيحلف القاذف والمقدوف أنه مازني أو وارثه على أنه مازني مورثه فاذا حلف أحدهما ثبت عليه الحد والاسقط وهذا الضابط موجود في المقدوف لانه لو أقر بالزنا لزمه وفي ادخال وارث المقدوف في هذا الضابط نظر لانه لا يصدق عليه شيخنا (قوله ولا يحلف قاض) هو وما بعده مستثنى من الضابط لانهم لو أقروا بحلفوا عليه عمل بمقتضاه فيبطل الحكم (قوله ولا مدعى صبا) كأن ادعى عليه البلوغ لتصحيح نحوه عقد صدر منه فادعى الصبا لابطاله بعد ادعاء خصمه بلوغه فانه لا يحلف على نفي بلوغه وان كان لو أقر به حين احتماله عمل به (قوله كأنه عرف كذبه) كأن للتحقيق فلو قال لانه كان أظهر (قوله ولم تبطل دعواه) لاحتمال أن يكون محقاً في دعواه والشهود مبطلين لشهادتهم بما لا يحيطون به برماوى فلو أقام بينة أخرى سمعت (قوله واستثنى البلقيني) أي من

انبات العانة فيحلف لسقوط القتل بناء على ان الانبات علامة للبلوغ وهذا الاستثناء من زيادنى (واليمين) قوله من الخصم (تقطع الخصومة حالاً لا الحق) فلا تبرأ ذمته لأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده (فتسمع بينة المدعى بعد) أي بعد حلف الخصم كالأقرار الخصم بعد حلفه وكذا لو ردت اليمين على المدعى فنكل ثم أقام بينة ولو قال بعد أقامة بينة بدعواه بينتي كاذبة أو مبطالة سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى البلقيني

ما إذا أجاب المدعى عليه وديعة بنى الاستحقاق وحلف عليه فإن حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام المدعى بيته بأنه أودعه إياها لم تؤثر فأنها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفنى) على ما ادعاه عند قاض

(٤٠٣)

(فليحلف أنه لم يحلفنى)

عليه (ممكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد أنه لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا لأن ذلك لا يسمع منه لئلا يتسلسل الأمر

يتسلسل الأمر

﴿فصل في النكول﴾

والترجمة به من زيادى لو

(نكل) الخصم عن

اليمين المطلوبة منه (كان

قال) هو أولى من قوله

والنكول أن يقول (بعد

قول القاضى) له (احلف

لا وأنا نكل) أو قال بعد

قوله قل والله والرحمن (أو)

كان (سكت) لا له شئ أو

غياباً أو نحوها (بمذكور)

أى بعد قوله له ما ذكر

(حكم) القاضى (بنكوله

وقال للمدعى احلف حلف

المدعى) لتحول الحلف

إليه (وقضى له) بذلك

(لا بنكوله) أى الخصم

لأنه صلى الله عليه وسلم رد

اليمين على طالب الحق

رواه الحاكم وصححه أسناده

وقول القاضى للمدعى

احلف وإن لم يكن حكماً

بنكوله حقيقة لكنه نازل

منزلة الحكم به كفى الروضة

قوله لا الحق (قوله فأنها لا تخالف) لأنه يمكن أنه أودعه لكن لا يستحق عليه شيئاً لتلف الوديعة من غير تقصير أو لرد هاله اهـ مر (قوله ولا يرد الخ) أى على قوله ممكن عبارة مر ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفنى انى لا أحلفه فليحلف على ذلك (قوله أنه) أى المدعى عليه وقوله على أنه أى المدعى ما حلفه أى المدعى عليه (قوله لتلا يتسلسل الأمر) فإن نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وإن دفعت الخصومة عنه هذا إذا قال قد حلفنى عند قاض آخر فإن قال عندك أيها القاضى فإن حفظ القاضى ذلك لم يحلفه ومنع المدعى مما طلبه وإن لم يحفظه حلفه ولا تنفعه إقامة البيعة عليه في الأصح لأن القاضى متى تذكر حكمه أمضاه والأفلا يعقد البيعة

﴿فصل في النكول﴾ أى الامتناع من الحلف بما طلبه القاضى أى وما يتعلق به من قوله وبين الرد كإقرار الخصم إلى آخر الفصل والمناسب تفديهم هذا الفصل على الذى قبله (قوله والرحمن) مقول قال وينبغي تقييد كونه نكولاً بأصراره على ذلك بعد علمه بوجوب امتثال أمر الحاكم شرح مر وعبارة الروض فلو قال قل والله فقال والرحمن أو قال قل والله العظيم فقال والله وسكت أو امتنع من تغليظ المكان والزمان فناكل قال فى شرحه أذ ليس له مخالفة اجتهاد القاضى سم قال مر فى شرحه ولو قال له قل بالله فقال والله أو بالله ففيه وجهان أرجمهما به غيرنا كل كعكسه لوجود الاسم والتفاوت انما هو فى مجرد الحرف فلم يؤثر اهـ (قوله أو غباوة) أى قلة فطنة وقوله أو نحوها كالجمل والحرس (قوله حكم القاضى) راجع لقوله أو سكت فقط كما يؤخذ من قل على الجلال قال لأنه لا حاجة فيما قبله للحكم بالنكول وقال حجج ان كلام من قوله حكم القاضى بنكوله أو قال الخ راجع لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره بقوله لا أو أنا نكل ومن النكول الضمنى وهو السكوت المذكور بقوله أو سكت اهـ والذى انحط عليه كلام الرشيدى على مر ان الحكم الحقيقى بالنكول لا يحتاج إليه فى النكول الصريح وان الحكم التنزيلى وهو قوله للمدعى احلف لا بد منه فى كل من النكول الصريح والضمنى فتأمل اهـ (قوله حلف المدعى) أى فى صورتين حل وهو جواب لو فى قوله لو نكل (قوله وقضى له بذلك) أى بحلفه وأشعر قوله وقضى له أنه لا يثبت حق المدعى بحلفه بل يتوقف على حكم القاضى لكن الأرجح فى أصل الروضة عدم التوقف بناء على أن اليمين المردودة كالإقرار فإن الحق يثبت بهامن غير حكم فى الأصح وسيأتى فى كلام الشارح التصريح بأنه لا يتوقف على حكم أيضاً زى وعبارة الشورى وقضى له بذلك أى ثبت من غير حكم حاكم ومثله حل وشرح مر (قوله لا بنكوله) خلافاً لابي حنيفة وأحمد فقد رد قولهما بنقل مالك فى موطنه الاجماع على خلاف قولهما كما فى شرح مر (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به روجه الدلالة منه أنه لم يكن بالنكول ع ش على مر (قوله وقول القاضى) مبتدأ وخبره محذوف تقديره منزل منزلة النكول كما يدل عليه قوله لكنه نازل الخ (قوله وبالجملة) أى سواء قلنا حقيقة أو نازلاً منزلته زى ولم يتقدم له تفصيل فى عود الخصم للحلف حتى يقول وبالجملة (قوله ما لم يحكم الخ) أى بعد سكوت وقوله أو تنزى لا أى فيما إذا قال القاضى للمدعى احلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله وبين القاضى) أى وجوباً مر وع ش (قوله نفذ حكمه) وإن أتم بعدم تعليمه ح ش على مر (قوله لتقصيره) أى المدعى عليه (قوله لا كاليدي) أى من المدعى (قوله لأنه يتوصل الخ) أى من غير حكم

كأصلها وبالجملة فلا خصم بعد نكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزىلاً ولا يفسر له الود إليه إلا برضا المدعى وبين القاضى حكم النكول للجاهل به بأن يقول له إن سكت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فإن لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول (وبين الرد) وهى يمين المدعى بعد نكول خصمه (كإقرار الخصم لا كاليدي) لأنه يتوصل

بالبين بعد نكوله الى الحق فأشبه اقراره به فيجب الحق بفراغ المدعى من بين الرد من غير افتقار الى حكم كالاقرار (فلانسمع بعدها حجة بسقط) كاداء وبراء واعتياض لتكذيبه باقراره وتغييره بسقطاً ولى من قوله باداء وبراء (فان لم يحلف المدعى) بين الرد ولا عذر (سقط حقه) من البين والمطالبة (٤٠٤) لاعراضه عن البين (و) لكن تسمع حجة) كما سر (فان أبدى عذراً كاقامة

حجة) وسؤال فقيه ومراجعة حساب هذا الى من قوله وان تعلل باقامة بينة أو مراجعة حساب (أمهل ثلاثة) من الايام فقط لثلاث طول مدافعتة والثلاثة مفتقرة شرعاً ويفارق جواز تأخير الحجة أبدأ بانها قد لا تساعد ولا تحضر والبين اليه وهل هذا الامهال واجب أو مستحب وجهان (ولا يمهل خصمه لذلك) أى لعذر (حين يستحلف الابرض المدعى) لانه مفهور بطلب الاقرار أو البين بخلاف المدعى وهذا الاستثناء من زيادتي (وان استمهل) الخصم أى طلب الامهال (في ابتداء الجواب لذلك) أى لعذر (أمهل الى آخر المجلس) بقيد زدته بقولي (ان شاء) أى المدعى أو القاضي وعلى الثاني جوى جماعة وتبعهم في شرح البهجة (ومن طول بجزية فادعى مسقطاً) كاسلامه قبل تمام الحول (فان وافقت دعواه الظاهر) كأن كان غائباً فحضر وادعى ذلك

حكم بدليل ما بعده فلا يقال هذا التحليل موجود في البينة (قوله باقراره) أى الحكمى (قوله سقط حقه) أى من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافى ولا يتوقف سقوط حقه من البين على حكم القاضي بنكوله برلسى مم (قوله من البين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره من ل وليس له رد على المدعى عليه لان الردودة لا ترد عبد البروزى وشرح الروض (قوله والمطالبة) أى بحقه أى فليس له مطالبة الخصم الا أن يقيم بينة من ل (قوله كما سر) أى قبيل الفصل في قوله وكذا لو ردت البين على المدعى فتكمل ثم أقام بينة (قوله أمهل ثلاثة من الايام) أى غير يومى الامهال والاداء قل على الجلال (قوله جواز تأخير الحجة) أى المطلوبة منه ابتداء وكان عالمها فلا ينافى قوله قبل كاقامة حجة (قوله والبين اليه) أى موكل اليه فان مضت الثلاثة من غير عذر سقط حقه من البين كما في حجج (قوله وجهان) الاعتماد الوجوب من ل (قوله ولا يمهل خصمه لذلك) هذا قديوم انه لو طلب التأخير لبينة يقيمها بالاداء لا يمهل ثلاثة أيام وفي الزركشى انه يمهل بخلاف ما لو طلب التأخير لمراجعة الحساب عميرة والجواب أن مراد الشيخ من مرجع اسم الاشارة العذر بغير البينة بدليل قوله حين يستحلف لان الذى يتعلل بالبينة مقرر بالحق فكيف يحلف سم (قوله حين يستحلف) أى يطلب منه الحلف ع ش (قوله الابرض المدعى) شامل لطلب اقامة البينة والذى في التهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما اذا طلب اقامة البينة فانه يمهل وان لم يرض الخصم حل (قوله أمهل) أى ما لم يرض الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفره من ل (قوله الى آخر المجلس) أى مجلس القاضي من ل وما زاد عليه لا بد فيه من رضا المدعى حل وقال ع ش أى مجلس هذين الخصمين وعبارة شرح م والاوجه ان المراد بالمجلس مجلس القاضي اه (قوله أو القاضي) معتمد وليستأ وللتخير كما يتبادر من العبارة بل لتنويح الخلاف فانهما قولان في المسئلة كما يدل عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لان مشيئة المدعى لا تنقيذ بأخر المجلس زى (قوله ومن طول الخ) ترجم هذه المسائل في الروض وشرحه بقوله فصل قد يتعذر رد البين على المدعى ولا يقضى على المدعى عليه بالنكول وذلك في صور كما اذا غاب ذمى ثم عاد وادعى الاسلام الخ اه ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه القاضي ووجه عليه البين فنكول فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يحبس ليقرأ ويحلف أو يترك أوجه أحدها الثاني اه سم وقوله بجزية أى كاملة وقوله مسقطاً أى لبعضها لان اسلامه في أثناء الحول يسقط بعضها وهو ما يابل الباقي من الحول كما تقدم من أن اسلامه في أثناء الحول يوجب فسطها (قوله لانها) أى الجزية (قوله ظاهراً) أى غير مخفى (قوله لانها مستحبة) حتى لو حضر المستحقون وادعى دفعها اليهم وأنكروا فلا شئ عليه اه برماوى (قوله حقاله) أى لصبي أو المجنون (قوله لم يحلف الولي) ما لم يرد ثبوت العقد الذى يشره بيده فيحلف ويثبت الحق ضمناً ومثله يجري في الوصى والوكيل سم (قوله بمباشرة سببه) كأن قالاً ما أقرضته لك بسبب النهب الذى كان حصل في البلد مثلاً

درس

(وحلف) فذلك (والا) بأن لم يوافق الظاهر بان كان عندنا ظاهر اثم ادعى ذلك أو وافقته ونكول (طوبى بها) فصل وليس ذلك قضاء بالنكول بل لانها وجبت ولم يأت بدافع وهذه المسئلة من زيادتي (أو بزكاة فادعاء) أى المسقط كدفعها الساع آخر أو غلط خالص (لم يطالب منها) وان نكل عن البين لانها مستحبة كما سر (ولو ادعى ولى صبي أو مجنون حقاله) على شخص (فأنكروا نكل لم يحلف الولي) وان ادعى نبوته بمباشرة سببه بل ينتظر كماله لان اثبات الحق لغير الخالف بعيد وذكرا المجنون من زيادتي

فصل في تعارض البيتين لو (ادعى كل منهما) أي من اثنين شيئا (وأقام بيته) به (وهو يد ثالث سقاطا) لتناقض موجبهما في حلف لكل منهما يميناً وان أقربه لأحدهما عمل بمقتضى إقراره (٤٠٥) (أو يدهما أو لا يدهما) اذ

ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهرهما يأتي ان مقسم البيته الأولى يحتاج الى إعادتها للنصف الذي يده لتقع بعد بيته الخارج (أو يدهما) ويسمى الداخل (رجحت بيته) وان تأخر نارجها أو كانت شاهداً ويميناو بيته الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً لبيته يده هذا (ان أقامها بعد بيته الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف مال أو أقامها قبلها لانها انما تسمع بعدها لان الأصل في جانب الميمين فلا يعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يده بيته وأسندت بيته) الملك (الى ما قبل ازالة يده واعتذر بغيرتها) فانها ترجع لان يده انما أزيلت لعدم الحاجة وقد ظهرت فينقض القضاء بخلاف ما اذا لم تستند بيته الى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر فلا ترجع لانه الآن مدع خارج واشتراط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البقيني وعندي انه ليس

فصل في تعارض البيتين (قوله وهو يد ثالث) الحاصل انه ان يكون يده ثالث أو يدهما أو يدهما ولا يدهما أحد (قوله سقاطا) سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو متفقتيه أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة شرح الروض (قوله لتناقض موجبهما) وهو الملك من وعبرة مر لتعارضهما ولا مرجح فاشبه الدليلين اذا تعارضا بلان ترجيح (قوله عمل بمقتضى إقراره) فترجح بيته المقر له من (قوله أو لا يدهما) صورته بعضهم بقاراً ومتاع ماق في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله مما يأتي) أي في قوله هذا ان أقامها بعد بيته الخارج (قوله في الأولى) أي من الأخيرتين كافي زى (قوله يحتاج الى إعادتها) فان لم يفعل كان الجميع لصاحب البيته المتأخرة (قوله بعد بيته الخارج) أي الذي صار خارجاً باقامة الأول البيته لانه نزعها منه بالبيته أي فاذا أقام هذا الخارج بيته احتاج الداخل ان يقيم البيته ثانياً لتكون بعد بيته الخارج شيخنا (قوله رجحت بيته) سواء شهدت بملك أو وقف على المعتمد زى (قوله وان تأخر نارجها) عمله اذا لم تستد انما استقال الملك عن شخص واحد والا قدمت بيته الخارج ان كانت أسبق نارجها كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتمده الشهاب مر اه شورى وعبرة شرح مر ومحل ترجيح بيته الداخل اذا لم تستند تلقى الملك عن شخص معين وتستند بيته الخارج تاقية عن ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ بيته الخارج أسبق والارجحت بيته الخارج (قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بيته عبد البر (قوله ولو أزيلت يده) أي الداخل وهو غاية لقوله رجحت بيته وقوله بيته أي بسبب البيته التي أقامها الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بيته التي أقامها قبل بيته الداخل وعبرة مر ولو أزيلت أي حساباً من المال خصمه أو حكماً بأن حكم عليه به فقط اه (قوله واعتذر بغيرتها) ليس قيدا (قوله بما ذكر) أي ببيته البيته (قوله والعذر) تطيل لما قبله أي اذا العذر الخ (قوله كسئلة المراجعة) كماله قال اشتريت هذا بمائة وباعه مائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع الى آخره وانما اشتريته بمائة وعشرة ع ش فقوله غلطت الخ هذا هو العذر (قوله فاحتيط بذلك) أي بالاعتذار (قوله بخلاف ما سر) متعلق بقوله وعندي انه ليس بشرط أي بخلاف المراجعة فانه أي الاعتذار شرط فيها كذا قيل والظاهر رجوعه لما قبله أي بخلاف ما سر في المراجعة فلا بد ان يظهر من صاحبه ما يخالفه لانه لم يتقدم الحكم بالملك (قوله لكن) استنداك على ما قبل الناية (قوله اشتريته) بضم التاء للمتكلم وقوله أو غصبت الخ بفتحها للمخاطب قال مر في شرحه ولو اختلف الزوجان في أمتعة دار ولو بعد الفرقة فن أقام بيته على شيء فله والا فان كان في يدهما حلف كل منهما لصاحبه وهو بينهما بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للحالف واختلاف وارثيهما أو ورثة أحدهما والآخر كذلك اه وسواء ما يصلح للزوج كسيف ومنطقة أو لزوجته كحلي وغزل أو لهما كدراهم أو لا يصلح لهما كصحف وهما أيمان وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فبما يظهر ع ش عليه وعبرة مر في الشرح في فصل الإقرار قال ابن الصلاح لو كان للمقر زوجة ما كنتم في الدار قبل قوطا في نصف الاعيان يمينها لان اليد لها على جميع ما فيها يصلح لأحدهما فقط أو لكليهما وقوله في نصف الاعيان أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحال ونحوه مما في يدها

بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسئلة المراجعة قال الولي العراقي بعد ذلك ولذا لم تعرض له الحارثي اه ويحاج بانما شرط هنا وان لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل قض الحكم بخلاف ما سر ثم (لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتر بته منك) أو غصبت أو استمرته أو أكثر بته مني (فقال) الداخل (بل) هو (ملك) وأقاما يمينتين

بما قاله كاعلم (رجع الخارج) لزيادة علم بينته بما ذكر وعلم مما تقرر من ان بينة الداخل ترجح اذا اُزِيلَتْ يده بينته ان دعواه تسمع ولو
 بغير ذلك كراتقال بخلاف ما لو اُزِيلَتْ باقرار رقيه تفصيل ذكرته كالاصل بقولي (فلو اُزِيلَتْ يده باقرار) حقيقة أو حكماً (لم تسمع دعواه)
 به (بغير ذلك كراتقال) لانه مؤاخذ باقراره فيستصحب الى الانتقال فاذا ذكر سمعت نعم لو قال وهبته له وما حكمه لم يكن اقراراً بل زوم الهبة
 لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في (٤٠٦) الروضة كأصلها (ويرجع شاهدان) وبشاهد وامرأتين لاحدهما

(على شاهد مع يمين)
 لا تخولان ذلك حجة
 بالاجماع وأبعد عن نية
 الخائف بالكذب في يمينه
 الا ان كان مع الشاهد يد
 فيرجع به اعلى من ذكر كما
 علم بمصر (لا بزياة شهود)
 عدد أو وصفة لاحدهما
 وهذا أولى من اقتضائه
 على العدد (ولا برجلين
 على رجل وامرأتين) ولا
 على أربع نسوة لسكك
 الحج في الطرفين (ولا بينة
 مؤرخة على) بينة
 مطلقة لان المؤرخة وان
 اقتضت الملك قبل الحال
 فاطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت
 احدهما بالحق والأخرى
 بالابراء رجحت بينة الابراء
 لانها انما تكون بعد
 الوجوب (ويرجع بتاريخ
 سابق) فلو شهدت بينة
 لواحد بملك من سنة الى
 الآن وبينة أخرى لآخر
 بملك من أكثر من سنة
 الى الآن كسنتين والعين
 يدهما أو يدهما أو لا
 يدهما كاعلم بمصر رجحت
 بينة ذي الأكثر لأن

فانما يختص به لا تفرادها باليد وسواء كان ملبوساً وقت المنازعة أم لا حيث علم أنها تنصرف فيه
 (قوله لزياة علم بينته) أي بالانتقال (قوله من ان بينة الداخل الخ) توطئة لما بعده أشار به الى أن قوله
 فلو اُزِيلَتْ يده باقراره مقابل لهذا المقدر المعلوم من قوله ولو اُزِيلَتْ يده بينته وليس مقابلاً لقوله
 ولو اُزِيلَتْ يده باقراره فقط لانه في ترجيح البينة وما يأتي في عدم سماع الدعوى فلا تحسن المقابلة بينهما لكان
 لما كان يلزم من ترجيح بينته سماع دعواه حسنت المقالة (قوله ولو بغير ذلك كراتقال) أي من الخارج
 اليه بشراء أو غيره (قوله أو حكماً) بان نكل ورد اليمين على المدعي (قوله بغير ذلك كراتقال) أي من
 المقر الى المقر والانتقال كان يقول اشترته منه أو ورثته بعد الاقرار أي وقد مضى زمن يمكن فيه ذلك
 من فلا بد من بيان السبب فلا يكفي قول البينة انتقل اليه بسبب صحيح عميرة من (قوله نعم
 لو قال) أي الداخل في اقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله له) أي للخارج (قوله لجواز
 اعتقاده الخ) فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر كراتقالا نعم يظهر تقييد ما أخذ من التعليل بما اذا كان
 ممن يشبه عليه الحال شرح م (قوله على شاهد مع يمين) أي في غير بينة الداخل كما ذكره الشارح
 بعد (قوله مع الشاهد) أي اذا انضمت اليه مع الشاهد واليمين (قوله بمصر) أي من قوله أو كانت
 شاهد أو يمين أو بينة الخارج شاهدين (قوله لا بزياة شهود) لسكك الحج في الطرفين ولان ما قدره
 الشرع لا يختلف بزياة قولاً نقص كدية الحر ما لم يبلغوا عدد التوازن والارجحت لا فادتها حينئذ العلم
 الضروري وهو لا يعارض شرح م (قوله مطلقة) بان لم تقيد بزمن والمؤرخة هي المقيدة بزمن
 (قوله نعم لو شهدت احدهما بالحق) أي وقد اطلقت احدهما وأرخت الأخرى كما هو الفرض وصرح
 به شرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قاله من (قوله انما تكون بعد
 الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله أو يدهما) بخلاف ما لو كانت اليد لاحدهما فقط فانها
 ترجح برماوى (قوله ذي الأكثر) أي التاريخ الأكثر وهو الأسبق (قوله لا تعارضها فيه) أي
 الاكثر وهو السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخره فاذا تعارضها في تساقطاً بالنسبة لها فيستصحب
 الملك السابق م (قوله أي يوم ملكه) قال شيخنا ع ش وهو الوقت الذي أرخت به البينة برماوى
 أي لا من وقت الحكم (قوله بالشهادة) أي بسبب الشهادة (قوله بيد البائع) أي أو الزوج وذلك بان
 يدعى اثنان على واحد فيقول احدهما بائني هذا من سنة ويقول الآخر باعني اياه من سنتين ولم يقبضه
 البائع لاهذا ولا لهذا وأقام كل بينة فيثبت لذي الأكثر تاريخاً ولا أجر له على البائع لانه لا يضمن المنافع
 الفاتئة تحت يده كما مر وقوله والصداق بأن تدعى عليه احدى زوجتيه أنه أصدقها هذه العين التي عنده
 من سنة وتدعى الأخرى انه أصدقها اياه من سنتين وتقيم كل بينة بدعواه فيحكم بها لانه لا أجر
 لها على الزوج شيخنا (قوله نعم لو ادعى الخ) ليس استدراكا على المان كما قد يتوهم بل هو استدراك
 على قوله كما لا تسمع الخ ومحط الاستدراك قوله فادعى آخره كان له أمس حيث تسمع دعواه حينئذ

الأخرى لا تعارضها فيه (ولصاحبه) أي التاريخ السابق (أجرة وزياة حادثة من يومئذ) أي يوم ملكه
 بالشهادة لانها انما ملكه ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلا أجر عليه للمشتري على الاصح عند النووي
 في البيع والصداق لكن صحيح البلقيني خلافاً (ولو شهدت) بينة (بما كأمس) ولم تعرض للحال (لم تسمع) كما لا تسمع دعواه بذلك
 ولانها شهدت له بما لم يدعه نعم لو ادعى رقيق شخص يده فادعى آخره كان له أمس وانه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لان المقصود منها

اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعا بخلافه فيما ذكر لا تسمع البيعة فيه (حتى تقول ولم يزل ملكه ولا نعلم من يلاؤه وتبين سببه) كأن تقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس فتعيرى ببيان السبب أولى من اقتصاره على الاقرار (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولدا وثمرة ظاهرة) عند أقامتها المسبوق بالملك اذ يكفي لصديق (٤٠٧) الحجة سببه بلحظة لطيفة وخرج

يزيدنى مطابقة المؤرخة
للملك بما قبل حدوث
ذلك فإنه يستحقه وبالولد
الجل وبالأظهر غيرها
فيستحقهما تبعا لصلتهما
كما في البيع ونحوه وإن
احتمل انفصالهما عنه
بوصية وقولي ظاهرة أولى
من قوله موجوده (ولو
اشترى) شخص (شأ
فأخذ منه بحجة غير اقرار
ولو مطلقة) عن تقييد
الاستحقاق بوقت الشراء
أو غيره (رجع على بائعه
بالثمن) وإن احتمل انتقاله
منه إلى المدعى أو لم يدع
ملكاً سابقاً على الشراء
لمسبب الحاجة إلى ذلك في
عهدة العقود ولأن الأصل
عدم انتقاله منه إليه فيستند
الملك المشهود به إلى ما قبل
الشراء وخرج بتصريحي
بغير اقرار من المشتري
الاقرار منه حقيقة أو حكماً
فلا يرجع المشتري فيه بشئ
(ولو ادعى) شخص (ملكاً
مطلقاً شهدته) به (مع
سببه لم يضر) ما زاده
(وإن ذكر سبباً وهي)
سبباً (آخر ضرر) ذلك
للتناقض بين الدعوى

فافهم (قوله أو تبين سببه) ومثل بيان السبب ما لو شهدت أنها أرضه زرعها أو دابته تبعت في ملكه أو أثمرت هذه الشجرة في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس شرح م (قوله لم يستحق ولدا وثمرة) لأنهما ليسا من أجزاء الدابة والشجرة ولذا لا يتبعانها في البيع المطلق شرح م (قوله ظاهرة) بمعنى مؤبرة م (قوله عنه) أي عن الأصل (قوله أولى من قوله موجودة) لأن الموجودة تصدق بغير المؤبرة ع ش (قوله رجع على بائعه) محله عند الجهل بالحال فلو علم أنه ليس ملكه وأخذ منه بعد بيعة فلا رجوع له على البائع لأنه المضيع لملكه قاله الخليل ونقل عن السجيني الكبير ويؤيده قوله بحجة غير اقرار لأنه لما علم أنه ليس ملكاً للبائع كان مقرراً بأنه لغيره وقوله على بائعه بالثمن أي البائع الذي لم يصدق المشتري وخرج ببائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لأنه لم يتلق الملك منه ولم يصدق المشتري ما لو صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لاعترافه بان الظالم غيره نعم لو كان تصديقه له اعتماداً على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حينئذ ولا يرجع من أخذه منه عليه بشئ من الزوائد الحاصلة في يده ولا بالاجرة لأنه استحقها بالملك ظاهراً وأخذ الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمدعى بعد شرائه من البائع إنما هو لمسبب الحاجة إلى ع ش قال زى وهذا كالستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيه بتقدير الملك قبيل البيعة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضاً فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدعى فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال الغزالي العجب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البيعة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن اه وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس جزءاً من الأصل س ل وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للمدعى كورات لا يقتضى صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أبي المدعى اه رشيدى (قوله أولم يدع) أي المدعى أي الذي ينزع العين فلا يحتاج أن يقول هي ملكي قبل أن يبيعها لك البائع حل وهذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م وقيل لا يرجع المشتري على بائعه بالثمن إلا إذا ادعى ملكاً سابقاً على الشراء لينتفى احتمال الانتقال من المشتري إليه (قوله لمسبب الحاجة) علة لاثن (قوله فلا يرجع المشتري) لأن اقراره لا غير لا يكون حجة على البائع ولا ملزمة له إن يرجع عليه سم (قوله لم يضر ما زاده) لأنه ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع والمقصود الملك زى (قوله ضر ذلك) والفرق بين هذا وما قاله على ألف من ثمن عبداً فقال المقر له لا بل من ثمن ثوب حيث لم يضر أنه لا يعتبر في الاقرار المطابقة بخلاف الشهادة والدعوى فلا بد من مطابقتهما شرح م

(درس)

(فصل في اختلاف المتداعين) أي في نحو عقد أو اسلام أو عتق شرح م وهذا الفصل من تعلق تعارض البيعتين (قوله في قدر مكثرى) أي أو في قدر الاجرة أو قدرهما شرح م (قوله أنه) أي إن كلا منهما اشتراه منه أي من الثالث (قوله وسلمه ثمنه) قيد بذلك لاجل قوله بعد فيلزمه حل (قوله وأقام بيعة) معطوف على كل من اختلافوا دعى كما أشاره الشارح بقوله في الصورتين وحينئذ فالضمير

والشهادة وإن لم تذكر السبب قبلت شهادتها لأنها شهدت بالمقصود ولا تناقض (درس) (فصل في اختلاف المتداعين) لو (اختلفا) أي اثنان (في قدر مكثرى) كأن قال آجرتك هذا البيت من هذه الدار شهر كذا بعشرة فقال بل آجرتني جميع الدار بالعشرة (أو ادعى كل منهما على ثالث يده بشئ أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام) كل منهما في الصورتين (بيعة) بما ادعاه (فإن اختلف

تاريخهما حكم (للاسبق) تاريخا لعدم العارض حال السبق وهذا من زيادتي في الاولى وعمله فيه اذا لم يتفقا على أنه لم يجز الاعقد واحد فان اتفقا على ذلك سقطت البيتان (والا) (٤٠٨) بأن اتحد تاريخهما أو اطلقتهما أو احدهما (سقطتا) لاستحالة

عما هما وصار كأن لا يئنة
فيفسخ العقد بعد تحالفهما
في الأولى كما مر في البيع
ريحاف الثالث في الثانية
سكل منهما يئنا أنه ما باعه
ولا تعارض في الثمين
فيلزم أنه قال الرافعي في الأولى
ولك أن تقول ان محل
التساقط في المطلقين وفي
المطلقة والمؤرخة اذا اتفقتا
على ما ذكر فيها والا فلا
تساقط لجواز أن يكون
التاريخ فيهما مختلفا فيثبت
الزائد بالينة الزائدة (أو)
ادعى كل منهما على ثالث
بيده شيء (أنه باعه له) أي
لثالث بكذا فانكر
(وأقامها) أي البينة
وطالب بالثمن (سقطتان
لم يمكن جمع) بان تحدد
تاريخهما أو اختلف وضاق
الوقت عن العقدين
والاقتال بينهما من
المشتري الى البائع الثاني
فيحلف الثالث يمينين
(والا) أي وان أمكن
الجمع بان اختلف تاريخهما
وانسع الوقت لذلك أو
أطلقتهما أو احدهما (لزمه
الثمان) وقول ان لم يمكن
جمع أعم من قوله ان اتحد
تاريخهما (ولومات)

المستتر فيه عائد على كل من حيث المطلق على ادعى وعلى ضمير الثانية من حيث العطف على اختلاف
فيه من تعلم ان في العبارة نوع اجمال (قوله حكم للاسبق) لان معناه زيادة علم ولان الثاني اشتراه من
الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف الاصل والظاهر شرح م ر و يلزم
المدعى عليه لا تخدفع عنه ثبوته بينة من غير تعارض فيه كما صرح به في الروض سم على حج
وعبارة ع ش حكم للاسبق لان العقد السابق صحيح لا محالة لانه ان سبق العقد على الا كترصح
ولغا العقد على الاقل أو بالعكس بطل الثاني في الاقل دون الباقي وعبارة شرح م ر فتقدم السابقة ثم
ان كانت هي الشاهدة بالسكل لغت الثانية أو بالبعض أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي اه وقوله
أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي ظاهره ان مالك العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى
هذا فامعنى العمل بمسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل بمسابقة التاريخ الا أن يقال ان
المراد من العمل به انفي التعارض ثم ان كانت شاهدة بالسكل فالعمل بها على ظاهره لا لغا الثانية والا فني
الحقيقة عمل بمجموع البيتين وغاية الامر ان ما شهد به الاولى وافقها عليه الثانية ع ش عايه
(قوله في الاولى) وهي قوله اختلفا في قدر مكثري ع ش وصورنها كأن تشهد بينة أحدهما بانه
استأجر جميع الدار من أول المحرم الى آخر رمضان بعشرة و بينة: الآخر بانه استأجر هذا البيت من أول
صفر الى آخر رمضان بعشرة (قوله اذا لم يتفقا) أي المتداعيان (قوله فيفسخ العقد) أي وياخذ
المستأجر العشرة ان كان دفعها لان الصورة ان الاختلاف كان قبل استيفاء المنفعة حتى يكون
للاختلاف فائدة وترجع الدار للثو ج ع ش على م ر (قوله ولا تعارض في الثمين) لاتفاق البيتين
على دفعهما له برماوى (قوله فيلزم انه) لان التساقط يكون فيما وقع فيه التعارض وهو رقبة الشيء
لا الثمن زى ومحل لزوم الثمين اذا لم تعرض بينة كل لقبض المبيع والا فلا يلزمه شيء وكونه تحت يده
حينئذ يمكن أن يكون هبة أو شراء من أحدهما اه (قوله على ما ذكر) أي انه لم يجز الاعقد واحد
والمعتمد التساقط مطلقا (قوله فيثبت الزائد) أي من المكثري بالينة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي
بانه آجر جميع الدار قال حج ولك أن تقول ان مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد والالم يحكم بالتعارض في
أكثر المسائل (قوله أو ادعى كل منهما الخ) هذه عكس ما قبلها فان تلك في مشتريين وبائع وهذه في
بائعين ومشتريين قصودهما الثمن وفي تلك العين برماوى وزى (قوله فيحلف الثالث يمينين) ويبقى
له الشيء الذي بيده ولا يلزمه شيء (قوله لذلك) أي للعقدين والانتقال بينهما الخ (قوله فان عرفت
نصرانيته) المراد كفره حل كما يدل عليه التعليل وعبارة البرماوى قوله فان عرفت نصرانيته
لا حاجة لذلك لانه لازم لنصرانية الولد اه لانه لا يكون نصرانيا الا ان تقدم لايه نصرانية (قوله
فيصدق) أي بالنسبة للارث والا فهو يغسل ويصلى عليه فيقول ائلى أصلى عليه ان كان مسلما ويدفن
بمقابر المسلمين حل وعبارة م ر ويقول المصلى عليه في النية والدعاء ان كان مسلما وظاهر كلامهم
وجوب هذا القول ويوجه بان التعارض هنا صيره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق في
الجنائز (قوله زيادة علم بانتقاله الخ) أي والأخرى مستحبة للنصرانية وكذا كل مستحبة وناقلة
م ر كينته الجرح مع بينة التعديل فتقدم الاولى كما مر (قوله وان قيدت) مقابل قوله مطلقة فالمراد

بالاطلاق

شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل) منهما (مات) أي (على ديني) قارنه (فان عرفت

نصرانيته حاتم النصراني) فيصدق لان الاصل بقاء كفره وذكر التحليف من زيادتي (فان أقام كل بينة مطلقة) بما قاله (قدم المسلم)
لان م يفتنر زيادة علم بانتقاله من النصرانية الى الاسلام (وان قيدت) بينة النصراني

(بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق (٤٠٩) لأن الظاهر معه سواء أعكست بينه

المسلم بأن قيدت بأن آخر كلامه اسلام أم أطلقت ومسئلة اطلاق بينته من زيادتي (أو جهل دينه ولكل) منهما (بينه أولا بينة حلفا) أي حلف كل منهما للآخر وقسم المستروك بحكم اليد نصفين بينهما فقول الأصل وأقام كل بينة ليس بقيد (ولو مات نصراني عنهما) أي عن ابنين مسلم ونصراني (فقال المسلم أسلمت بعد موته) فالبراث بيننا (و) قال (النصراني) بل (قبله) فلا ميراث لك (حلف المسلم) فيصدق لأن الأصل بقاؤه على دينه سواء اتفقا على وقت موت الأب أم لا (وتقدم بينة النصراني) على بينته إذا أقامها بما قاله لأن مع بينته زيادة علم بالانتقال إلى الاسلام قبل موت الأب فهي نافذة والأخرى مستصعبة لدينه نعم ان شهدت بينة المسلم بانها كانت نسمع تنصره إلى ما بعد الموت تعارضتا فيحلف المسلم (أو قال المسلم مات) الأب (قبل اسلامي) قال (النصراني) مات (بعده و) قد اتفقا

بالاطلاق عدم التقييد بأن آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله بأن آخر كلامه نصرانية) ولا بد أن تفسرها (قوله ثالث ثلاثة) أي من الآلهة والأفلايكفر بهذا بر ماوى لقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية (قوله لأن الظاهر معه) لأن الأصل بقاء النصرانية (قوله بأن آخر كلامه اسلام) ولا بد من تفسير كلمة الاسلام على المعتمد زى ولا يكتفى بالاطلاق الا ان كان الشاهد فقيها موقفا للقاضى في مذهبه فيما سلم به الكافر ومثله يقال في بينة النصراني (قوله أم أطلقت) أي قالت مات مسلما فيحصل التعارض وينساقطان وفيه ان هذا واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت الناقلة الا أن يقال محل العمل بالناقلة ما لم يوجد معارض لها اهـ حل وكتب أيضا قوله أم أطلقت وجه ذلك ان ترجيح بينة المسلم بزيادة العلم قد زال بواسطة تعرض بينة النصراني للقيد سم وهو قولها ان آخر كلامه نصرانية لانها حينئذ ليس مستندها الاستصحاب فقد منها على الناقلة لأن الظاهر معها لكون نصرانيته معلومة وحل تقديم الناقلة على المستصعبة اذا كان مستند المستصعبة الاستصحاب (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان عرفت نصرانيته أي جهل هل هو مسلم أو كافر وهو مشكل اذ كيف يجهل ذلك وله ولد نصراني أي كافر ويجاب بأنه استلحقه الولد ان أي المسلم والكافر حل بان يدعي أنه أبوهما وكان غائب قبل ذلك ويصدقهما كما قاله ع ش (قوله بحكم اليد) أي لا يحكم الارث حتى لو كان ذكر وأنثى قسم نصفين حل وع ش (قوله نصفين) أي ان كان يدهما أو يدهما أحدهما فان كان يده غيرهما فالقول قوله كما قاله م ر وحج وقول الشارح بحكم اليد قد يفهم انه لو كان يدهما أحدهما لا يقسم بينهما وليس كذلك فقد قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليدلانه لا أثر ليد بعد اعتراف صاحبها بأنه كان لليت وأنه يأخذه ارثا فكأنه يدهما (قوله بقاؤه على دينه) أي إلى موت الأب (قوله تنصره) أي المسلم وقوله إلى ما بعد الموت وإلى الموت (قوله تعارضتا) أي فينساقطان فكأنه لا بينة وتقدم أنه يحلف المسلم حينئذ لأن الأصل بقاؤه على دينه إلى موت أبيه (قوله أو قال المسلم الخ) هذه المسئلة كالتى قبلها في المعنى لكنها تخالفها في اللفظ والحكم لأن مصب الدعوى هنا الموت قبل الاسلام أو بعده ومصب الدعوى في السابقة الاسلام بعد الموت وقبله وعبارة سم هذه عين المسئلة السابقة لاتفارقها في شيء سوى الاتفاق على وقت الاسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلواتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اهـ وبه نعم أن قول الشارح الآتى فان لم يتفقا على وقت الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لا طائل تحته لانه عين المسئلة الاولى المذكورة في قوله كأصله ولومات نصراني الخ اهـ فلو قال بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا ان لم يتفقا على وقت اسلام الابن ثم يقول فلواتفقا على اسلام الابن إلى آخر عبارة الأصل كان أوضح وأخصر وبعبارة أخرى فلو قال المصنف فيما سبق فان لم يتفقا على وقت الاسلام حلف المسلم الخ عقب قوله بل قبله وقال هنا وان اتفقا على وقت الاسلام فكسبه الخ اسكان أخصر وكان يستغنى عن قوله بعد فان لم يتفقا الخ (قوله قبل اسلامي) أي فكنت موافقا له في الدين وقال النصراني مات بعده فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين فلان في عبد البر (قوله وقد اتفقا على وقت الاسلام) بأن اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال عبد البر (قوله بقاء الحياة) أي بقاء حياة الأب إلى اسلام ابنه (قوله ناقله من الحياة) أي نقلت الأب من الحياة قبل اسلام الولد إلى موته وقوله والأخرى

(٥٢ - (بجبرى) - رابع) على وقت الاسلام فعكسه) فيصدق النصراني بيمينه لأن الأصل بقاء الحياة وتقدم بينة المسلم على بينته اذا أقامها بما قاله لانها ناقلة من الحياة إلى الموت والأخرى مستصعبة للحياة نعم ان شهدت بينة النصراني

بأنها عاينته حيا بعد الاسلام تعارضت أقواله الشيخان أي فيحلف النصراني وذ كز التحليف هذا من زيادتي أيضا فان لم يتفقا على وقت
الابلاص فالصدق المسلم لان الأصل بقاءه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم ان شهدت بينته بأنها عاينته ميتا قبل الاسلام تعارضتا
فيحلف المسلم (ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا حلف الابوان) فهم الصادقان لان
الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعاهما فيستصحب حتى يعلم خلافه ولو انعكس الحال فسكان الابوان مسلمين والابنان كافرين وقال كل
ما ذكره فان عرف الابوين كفرة سابقا وقالوا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد اسلامنا وقال الابنان لا ولم يتفقا على وقت الاسلام
في اثناثة فالصدق الابنان لان الأصل (٤١٠) البقاء على الكفر وان لم يعرف لهما كفرة سابقا أو اتفقا على وقت

مستصحب للحياة أي حياة الاب بعد اسلام الابن (قوله فيحلف النصراني) لان الأصل بقاء حياة
الاب الى اسلام ابنه كما مر (قوله بقاءه) أي بقاء الولد على دينه الى موت أبيه (قوله أو بلغ) هذه اللفظة
ثابتة في بعض النسخ وهو المناسب لقوله بعد في الثانية وفي نسخة اسقاطها وهو المناسب للنسخ التي فيها
اثمانية بدل الثانية عبد البر لم يخصص اسقاطها أولى لانها عين قوله أسلمنا قبل بلوغه تأمل وعبرة حل
قوله بعد اسلامنا أي فهو مسلم تبعاه في ان هذه هي قوله أسلمنا قبل بلوغه الآن يقال الأولى الاختلاف
في وقت الاسلام والثانية الاختلاف في وقت البلوغ (قوله أو اتفقا) أي أو عرف لهما كفر واتفقا
الح (قوله عملا بالظاهر) وهو اسلام الابوين أحالة برماوى (قوله في الأولى) وهي اذا لم يعرف لهما
كفر سابق والثانية قوله أو اتفقا (قوله بقاء الصبا) أي الى وقت الاسلام كي يتبعهما فيه برماوى (قوله
كافي سائر التصرفات المنجزة الح) أي فانه اذا لم يسعها الثلث يقدم السابق فالسابق كما مر (قوله
زيادة علم) أي بتقديم تاريخ لعق (قوله فيلزم الح) ولا نظر لازوم ذلك في النصف لانه أسهل من الكل
شرح مر (قوله أو شهدا جنيان) أي عدلان ع ش فقيه حذف من الاول لدلالة الثاني (قوله وكل
منهما ثلثه) بان كانت قيمة كل منهما مائة وكان عنده مائة غيرهما (قوله تعين للاعتاق غام) لان الورثة
أعلم بحال المورث (قوله وارفعت التهمة) وكون الثاني أهدي لجمع المال الذي يرثونه بالولاء بعيد فلم
يقدر ح تهمة سم (قوله دونه) كأن كانت قيمته خمسين (قوله الذي لم يثبت له بدلا) وهو النصف الآخر
في مثالنا (قوله خلاف تبعض الشهادة) والمعتمد أنها لا تبعض في هذه الصورة كما نص عليه الشافعي
فيعتق العبدان الاول بالشهادة والثاني باقرار الوارثين اذا كانا حائزين والاعتق منه قدر نصيبهما سم
بالمعنى حل واذا قلنا بالتبعض عتق غام كله وبعض سالم الذي لم يثبت له بدلا شرح البهجة (قوله وثلثنا
غام) بأن كان كل من سالم وغام يساوي مائة وهناك مائة فاذا هلك سالم كانت التركة غام والمائة فيعتق
من غام ثلثا لانهما ثلث التركة (قوله وكان سالما هلك أو غصب من التركة) عملا بشهادة الوارثين
الحائزين بأنه رجع عن الوصية به فاندفع ما يقال ان الوصية به ثبتت بشهادة الاجنبيين وهو ثلث ماله
فقتضى شهادتهما أنه يحسب من التركة (قوله ولا يثبت الرجوع) أي عن عتق سالم (قوله قدر ثلث
حصتهما) أي من التركة وهو ثلث غام ان كان لهما اخوان لان التركة مائتان ونصيبهما مائة وثلثها
يساوي ثلث قيمة غام قاله ببر (قوله قدر ثلث حصتهما) أي من التركة أي مع عتق سالم كله
(فصل في القاتل) وهو لغة متبع الاثر والشبه مر من قولهم قفونه اذا تبعته أثره والجمع قافة

الاسلام في الاثثة فالصدق
الابوان عملا بالظاهر في
الاولى ولان الأصل بقاء
الصبا في الثانية (ولو
شهدت) بينة (أنه أعتق
في مرض مسونه سالما
و) شهدت (أخرى) أنه
أعتق فيه (غام وكل)
منهما (ثلث ماله) ولم
تجز الورثة ما زاد عليه (فان
اختلف تاريخ) للبينتين
(قدم السابق) تاريخا
كما في سائر التصرفات
المنجزة في مرض الموت
ولان مع بينته زيادة علم
(أو اتحد) التاريخ (أقرع)
بينهما لعدم المرجح (والا)
أي وان لم تذكر تاريخا
بان أطلقنا أو احدهما
(عتق من كل) من سالم
وغام (نصفه) جمع بين
البينتين وانما لم يقرر ع
بينهما لانا لو أقررنا لم نأمن
أن يخرج سهم الرق على
الاسبق فيلزم ارقاق سر

وتحرير رقيق وقولي والأعم من قوله وان أطلقنا أو شهدا جنيان أنه وصى بعتق سالم و (شهد
وارثان) عدلان (انه رجع) عن ذلك (و وصى بعتق غام وكل) منهما (ثلثه) أي ثلث ماله (تعين) للاعتاق (غام) دون سالم وارتفعت
التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخرج بثلثه ما لو كان غام دونه فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا
وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاسقين ف) يتعين للاعتاق (سالم) بشهادة الاجنبيين لاحتمال اثبات
له (وثلثا غام) باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ماله وكان سالما هلك أو غصب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما ففسقهما ولو
كانا غير حائزين بن عتق من غام قدر ثلث حصتهما (فصل) في القاتل • وهو الملقى للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من

علم ذلك (شرط القاتف أهلية الشهادات) هذا أولى من اقتضاه على الاسلام والعدالة والحرية والدكورة (وتجربة) في معرفة النسب بان يعرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن (٤١١) أمه فان أصاب في المرات جميعا اعتمد

كبايع وباعة عبد البر وزى وعبدارة الرشيدى يقال قاف أثره من باب قال اذا تتبعه مثل قفا أثره ويجمع القاتف على قافة اه وأصله قيقة قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فهو من باب قوله وشاع نحو كامل وكمله بالنظر للتقدير (قوله هذا أولى من اقتضاه الخ) لان كلام الاصل لا يشمل بقية شروط الشاهد ككونه باطبا بميراث غير محجور عليه وغير عدولن ينفي عنه ولا بعض ان يلحق به لانه شاهد أو كما كراهه كقوله البلقيني عدم اعتبار سمعه خلافا لما قاله في المطلب عن الاصحاب شرح مر (قوله وتجربة) واذا حصلت التجربة اعتمدنا الحاقه ولا تجدد التجربة لكل الحق شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو صريح في اشتراط الثلاث واعتمده في الروضة كاصحابها لكن قال الامام العبرة بغلبة الظن وقد تحصل بدون ثلاث واستد كل البارزى خلو أحد أبويه من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يبقى فيهن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقا فالأولى أن يعرض مع كل صنف ولدا واحدا منهم أو في بعض الاصناف ولا تختص به الرابعة فاذا أصاب في الكل علمت تجربته حينئذ اه وكون ذلك أولى ظاهر فهو غير مناف لكلامهم شرح مر (قوله في نسوة) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة للحاجة ع ش على مر (قوله نظرا للمعنى) وهو شدة ادراكه لحقوق الانساب لما خصه الله من علم ذلك وعبارة مر لان القياقة نوع علم فمن علمه عمل به (قوله مع ماورد) أى على ماورد (قوله ان يحز زاء) بزاءين معجمتين كفى ع ش والاولى منهما مشددة مكسورة وسمى بذلك لانه كان كمالا أخذ أسيرا جز رأسه أى قطعه (قوله فرأى أسامة) هو ابن زيد قال أبو داود كان أسامة أسود وزيدا أبيض مر (قوله فقال ان هذه الاقدام الخ) فلو لم يعترف قوله لانه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر الا بالحق شرح مر وفيه رد على المنافقين حيث طعنوا في نسب أسامة وقالوا ليس ابن زيد لان زيدا كان أبيض وأسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينشئ من ذلك لانهم رضى الله تعالى عنهما كما حبيه صلى الله عليه وسلم فافقاره صلى الله عليه وسلم وسروره به يدل على أن القياقة حق ووجه الرد على المنافقين أنهم كانوا يسلمون الحكم بالقاتف لانه كان أمرا معروفا عندهم شيخنا قال ع ش على مر وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويشاب على ذلك وهل تجب الاجرة له على ذلك أولا فيه نظر والا قرب الاول (قوله عرض عليه) أى مع المداعيين ان كان صغيرا اذ الكبير لا بد من تصديقه كما مر في الاقرار والمجنون كالصغير وألحق به البلقيني مغمى عليه ونائما وسكران غير متعدوماذ كره في النائم بعيد جدا فان لم يكن قاتفا وتحميرا اعتبر انساب الولد بعد كماله قاله البلقيني ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفراش لم يقبل الحاق القاتف الا أن يحكم كما ذكره الماوردى وحكا في المطلب عن ملخص كلام الاصحاب شرح مر (قوله فيخلق من الحق به) ولا ينقض الابينة فلو بلغ وانسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح مر وحصل ما في الزكشى أنه اذا ألحقه باحدهما فان رضى بذلك بعد الاطلاق ثبت نسبه والا فان كان القاضي استخلفه وجعلها كما بينهما جاز ونفذ حكمه بما رآه والا فلا يثبت النسب بقوله والحاقه حتى يحكم الحاكم اه وقضيته أنه لا بد من قاتفين في الشق الاخير يشهدان عند القاضي سم (قوله فلا ينقطع تعلق الاول) بل يعرض الولد على القاتف كما في الاسعاد زى

قوله وذكر الامم مع النسوة ليس للتقييد بل للاولوية اذ الاب مع الرجال كذلك على الاصح فيعرض عليه الولد في رجال كذلك بل سائر العصبية والا قارب كذلك وبما ذكر علم ما صرح به الاصل أنه لا يشترط فيه عدد كالقاضي ولا كونه من بني مدح نظر المعنى خلافا لمن شرطه وقوف مع ما ورد في الخبر وهو ما رواه الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى أن يحز زاء المدحى دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض (فان تداعيا) أى اثنان (وان لم يتفقا اسلاما وحرية مجهولا) لقيط أو غيره (أو ولد موطو أو ثهما وأمكن كونه من كل) منهما (كان وطنا امرأة بشبهة) كأمة لهما (أو) وطئ (أحدهما زوجة الآخر بشبهة) ولهمته لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئهما عرض

عليه أى على اقاتف فيلحق من الحق به منهما (فان تخلل) وطأهما (حيضة فلثاني) الولد لان فراشه باق وفراش الاول قد انقطع بالحيضة (الا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني وطئا بشبهة فلا ينقطع تعلق الاول لان امكان الوطء مع فراش النكاح الصحيح قائم مقام نفس الوطء والامكان حاصل بعد الحيضة فان كان الاول زوجا في نكاح فاسد انقطع تعلقه لان المرأة لا تصير فراشا

في النكاح الفاسد الا بالوطء ﴿كتاب الاعتاق﴾ هو ازالة الرق عن الآدمي والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال أيمارجل (٤١٢) أعتق امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضومنه عضومنه من النار

﴿كتاب الاعتاق﴾

ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله تعالى أن يعتقه وقارؤه من النار والعتق المنجز من مسلم قرية أما المعلق فليس قرية أي ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد يقرن به ما يقتضي كونه قرية كمن علق عتق عبده على إيجاده قرية كان صليت الفضي فانت حرأما العتق من الكافر فليس قرية سم زى وهو مأخوذ من عتق الفرخ اذا طار واستقل زى فعناه لغة الاستقلال وعبرة غيره من أعتق لامن عتق لان عتق لازم فلا يقال عتقت العبد بل أعتقته ولذلك عدل عن أصله (قوله عن الآدمي) نزع الطير والبهيمة وفيه أنه لم يدخل في ازالة الرق حتى يخرجهما (قوله فك رقبة) خصت الرقبة بالذ كردون سائر الاعضاء لان ملك السيد لعبده كالحبل في الرقبة فاذا أعتقه فكأنه أطلقه من الحبل (قوله أيمارجل) ما زائدة والرجل وصف طردى فلا مفهوه له ع ش وأعتق صفة لرجل دالة على فعل الشرط (قوله استنقذ الله الخ) ولو أعتق جماعة عبدا مشتركا حصل لكل منهم هذا الثواب المخصوص عمرة سم والسين والتاء زائدتان أي أنقذ الله والحديث خاص بالمسلم والكافر اذا مات مسلما (قوله حتى الفرج بالفرج) نص على ذلك لان ذنبه أقبح وأخش ع ش أولانه قد يختلف من المعتق والعتيق وهذا أحسن لان الاول منقوض بما يحصل به الكفر من الاعضاء كاللسان لان الكفر أخش من الزنا اه شورى وزى (قوله أهل تبرع) نعم لو أوصى به السفية أو أعتق عن غيره بآذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قرن بيت المال على ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن موسر لم رهون أو وارث موسر لقن التركة صرح م ر (قوله لامن مكره) بشرط أن لا ينوي العتق سم وعبرة ع ش على م ر قوله لامن مكره أي بغير حق أما اذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكره على ذلك فانه يعتق لانه كراه بحق زاد شيخنا زى أيضا ويتصور في الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله أن لا يتعلق به حق الخ) بأن لا يتعلق به حق أصلا أو نفاق به حق جائز كالعار أو نفاق به حق لازم وهو عتق كستولادة والمكانة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالزوج فقوله كستولادة أخذه من رجوع النبي للقيد الثاني لان نبي النبي اثبات وقوله ومؤجر أخذه من رجوع النبي لاقيد الثالث وهو قوله يمنع بيعه (قوله على تفصيل مريانه) وهو انه ان كان موسرا صرح منه وان كان معسرا فلا وعبارته في كتاب الرهن ولا ينفذ الاعتاق موسرا ولا يدهو بغرم قيمته وقت اعتاقه واحباله رهنا والولد حر (قوله وهو مشتق نحرير الخ) أي ولومع هزل لعلبأ ما نفسيهما كانت نحرير فكناية كانت طلاق أما أعتقك الله أو الله أعتقك فصرح فيهما كطابقك الله أو أبرأك الله ويفارق نحو باعك الله وأقالك الله حيث كان كناية اضعفهما بعدم استقلالهما بالماله صود بخلاف تلك شرح م ر لان القاعدة أن ما يستقل به الانسان اذا أسنده لله تعالى كان صريحا ولا يستقل به اذا أسنده لله تعالى كان كناية (قوله الخ) أي وأنت منك وك الرقبة أو فككت رقبتك (قوله ولم يقصد العتق) بان قصد النداء أو أطلق ومحل ان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فان كان قد هجر وترك فانها تعتق عند الاطلاق كما قاله سم (قوله وقولي الخ) وعبرة الاصل وصرحه نحرير واعتاق (قوله لا ملك لي عليك) أي لسكوني

حتى الفسرج بالفسرج (أركانه) ثلاثة (عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه ما) مر (في واقف) من كونه مختارا أهلا تبرع (وأهلية ولأه) فيصح من مسلم وكافر ولو حريا لامن مكره ولا من غير مالك بغير نيابة ولا من صبي ومجنون ومجنور وسفه أو فليس ولا من مبعوض ومكاتب وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (و) شرط (في العتق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه) كستولادة ومؤجر بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريانه والتصریح بهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفي معناه مامر في الضمان اما (صرح) وهو مشتق نحرير واعتاق وفك رقبة) لوروده في القرآن والسنة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتق أو معتق أو أعتقتك أو أنت فككك الرقبة الخ نعم لو قال ان اسمها حرة ياحرة ولم يقصد العتق لم تعتق وقولي مشتق من زيادتي (أو كناية كلا) هو

اعتقك

أولى من قوله وهي لا (ملك لي عليك) لا بد لي عليك (الاسطوان) أي لي عليك (لا سبيل)

أي لي عليك (لا خمسة) أي لي عليك (أنت سائبة أنت مولاي) لا شراكه بين العتق والمعتق (وصيغة طلاق أوظهار) صريحة كانت أو كناية فكل منهما كناية هنا أي

فما هو صالح فيه بخلاف قوله لعل - د اعتدأ واستبهرى رحلك أول رقيقه أمانتك حر فلا ينفذه العتق وإن نواه وقولي أوظهار من زيادتي
وتقسم أن لكتابة تحتاج إلى نية بخلاف الصريح (ولا يضر خطأ بتدكير (٤١٣) أو تأنيث) فقوله لعل أنه أنت حر

ولا منه أنت حر صريح
(وصح معلقا) بصفة
كالتسديد ومؤقتا ولغا
التأنيث (ومضافا لجزئه)
أي الرقيق شائعا كان
كالربيع أو معينا كالسيد
فيعتق كله - راية كنظيره
في الطلاق نعم لو وكل في
اعتاقه فاعتق الوكيل
جزأه أي الشائع عتق ذلك
الجزء فقط كما صححه في أصل
الروضة (و) صح (مفوضا
إليه) ولو بكتابة (فلو قال)
له (خيرتك) في اعتاقك
(ونوى تفويضا) أي
تفويض الاعتاق إليه (أو)
قاله (اعتاقك إليك فاعتق
نفسه) حالا كما فادته الفاء
(عتق) كافي الطلاق فقول
الأصل فاعتق نفسه
في المجلس أراد به مجلس
التخاطب لا الحضور ليوافق
ما في الروضة كأصلها
(و) صح (بعوض) كافي
الطلاق (ولو في بيع) فلو
قال أعتقتك أو بعتك
نفسك بألف فقبل حالا
عتق ولزمه الألف وكأنه في
الثانية أعتقه بألف
(والولاء لسيد) لعموم
خبر الصحيحين إنما
الولاء لمن أعتق (ولو
أعتق حاملا بملوك له تبعها)

أعتقتك ويحتمل لكوني بعتك أو وهبتك (قوله فيما) أي شخص هو أي كل منهما (قوله أول رقيقه)
شامل للذكر والأنثى (قوله أمانتك حر) الأولى طالق كافي نسخ بل الصواب ذلك لأن الكلام في
صيغة الطلاق وأمانتك حر لا صريح ولا كناية لافي الطلاق ولا هنا برماوى قال ع ش أي فلا
يكون قوله أمانتك طالق كناية في العتق وإن كان كناية في الطلاق والفرق أن النكاح الذي ينحل
بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل أنه لا يأخذ خامسة ولا نحو اختها ولا كذلك هنا فان الرق لا يقوم
بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف الصريح) هو كذلك ولكن لا بد من قصد اللفظ المعناه
كنظيره في الطلاق فلورأي أمة في الطريق فقال تأخرى يا حرة فاذا هي أمت لم تعتق برلى سم (قوله
وصح معلقا) وهو أي التعليق غير قرينة أن قصده حنا ومنعنا وتحقيق خبر والافقرية ويجرى في
التعليق هنا ما مر في الطلاق من كون المعاق بفعله مباليا ولا ولا يشترط صحة التعليق اطلاق التصرف
تدليل محتمل من محوراهن معسر ومفاس ومر تد شرح م ر قال ع ش عليه ومفهوم قوله أي التعليق
أن العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقتضى ذلك قول ابن حجر وهو قرينة اجابا اه (قوله في اعتاقه)
أي العبد كما يؤخذ من شرح الروض وع ش م ر (قوله أي الشائع) لم يبين محترزه وهو المعين
وقضية كلامه عتق كله ويوجه بان عتق الجزء المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل صونا لعبارة
المكاتب عن الإلغاء بخلاف الشائع فانه أمكن استمهاله في معناه حل عليه فلم تدع ضرورة إلى صرف اللفظ
عن ظاهره ع ش (قوله فقط) أي لصف تصرفه لكونه غير مالك فلم يقع على السراية وكان القياس
على البيع أن لا يعتق شيء لكونه خالف الموكل باعتاق البعض لكن تشوف الشارع إلى العتق أوجب
تنفيذ ما أعتقه الوكيل كافي شرح م ر وهذا إذا كان الوكيل أجنبيا فان كان شريكا عتق ما أعتقه
وسرى والفرق أنه لما كان يملك الاعتاق عن نفسه نزل فعله منزلة فعل شريكه ولا كذلك الأجنبي
فيقتصر فيه على ما أعتقه ولا فرق بين أن يوكله في الكل أو البعض اه زى (قوله ولو بكتابة) أي
في التفويض (قوله في اعتاقك) ليس من كلام المفوض بل من كلام الشارح لبيان المراد لأن المفوض
لو أتى به كان صريحا فلا يحتاج معه إلى نية اه خضر وس ل ومن ثم لم يذكره م ر فالأولى أن يقول
أي في اعتاقك (قوله ونوى تفويضا) أي بقوله خيرتك فقط أما إذا قال خيرتك في اعتاقك فصريح
تفويض م ر ل (قوله حالا) لكن يغفر هنا كل ما اغفر بين الإيجاب والقبول (قوله أراد به
مجلس التخاطب) أي فوراً بان لا يؤخر بقدر ما ينقطع به الإيجاب عن القبول على ما قيل والأقرب
ضبطه بما مر في الخراج شرح م ر (قوله أو بعتك نفسك بألف) أي في ذمتك فلو باعه نفسه بمن
معين لم يصح جزأه لأن السيد يملكه فلو باعه بعض نفسه سرى على البائع أن قلنا بالولاء له والام يسر كما
في فتاوى البغوي زى (قوله ولو أعتق حاملا) شمل إطلاقه ما لو قال له أنت حرة بعد موتى فها
نعتق مع حملها على الأصح في الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى إليه العتق أي
تبعها كافي الروضة وأصلها في باب العدد وعلى هذا فيحمل كلام المتن على حل محقق كله أو بعضه زى
وقوله قبل الأولى بعد خروج لأن القبلية تصدق بعدم خروج شيء منه (قوله تبعها) أي ما لم يكن في
مرض الموت ولم يحتماهما الثلث فإن كان كذلك فإن الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرلى (قوله
في الاشخاص) أي الأجزاء كالربيع ع ش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لانه يوهم السراية بخلاف

في العتق وإن استثناه لانه كجزء منها فعتقه بالتبعية لا بالسراية لأن السراية في الاشخاص فقولي تبعها أولى من قوله عتقا
ولقوة العتق لم يبطل بالاستثناء بخلافه في البيع كما مر (لأعكسه) أي لا أن أعتق حملا ولو كاله فلا تتبعه أمه لأن الأصل لا يتبع الفرع
وإن أعتقهما عتقا بخلاف البيع

في المستثنين فيبطل كما روى عن حماد بن عمار في الروح فان لم تنفخ فيه الروح كمنفعة فقال أعتقت مضعتك فهو ولو كان في الرضة
كأصلها عن فتاوى القاضي وقال (١٤٤) أيضا وقال مضعته هذه الامة حرة فأقرار بان عقد الولد حرا وتصير الام به أم ولو قال

النووي ينبغي أن لا نصير حتى يقربوطها لا احتمال أنه حر من وطء أجنبي بشبهة وفيه كلام ذكرته في شرح الروض أما لو كان لا يملك حملها بان كان لغيره بوصية أو غيرها فلا يعتق أحدهما يعتق الآخر (أو) أعتق (مشتراكا) بينه وبين غيره (أو) أعتق (نصيبه) منه (عتق نصيبه) لأنه مالك التصرف فيه (وسرى بالاعتاق) من موسى لا معسر (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو به من (ولو) كان (مدينا) فلا يمنع الدين ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع تعليق الزكاة (كإلادته) فإنه يثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق من الموسر إلى ما أيسر به من نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينا (وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به) هو أعم من قوله في الثانية قيمة نصيب شريكه (وقت الاعتاق أو العلق) لأنه وقت الاقتلاف والأصل في ذلك وخبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق

قوله تبعها فلا يورثها (قوله في المستثنين) وهما عتق الحمل وحده وعتقه مع أمه (قوله وحده) مفهوم قوله وحده أنه إذا أعتق الام وحدها أو الام والمضغة معا عتقت المضغة وارتضاء طب سم (قوله إذا نفخ فيه الروح) لأنه يشترط في العتق أن يكون آدميا كما مر والظاهر أن المراد بلوغه أو أن نفخ الروح الذي دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش على م ر (قوله ينبغي أن لا نصير الخ) معتمد وقوله يقربوطها بان يقول عتقت به مني في ملكي زى (قوله أما لو كان الخ) مفهوم قوله بمملوك له (قوله أو غيرها) كل رد بعيب بأن يشتري جارية فيزوجها لغيره فتحمل من زوجها ثم يردّها المشتري للبائع بعيب فالجمل للمشتري بغير وصية أو تحمّل من زنا وصورها لشيخ عبد البر بان يهب أمة لقرعه فتحمل عند من زنا أو زوج ثم يرجع فيها الأصل فإنه يرجع فيها دون الحمل اه (قوله من موسى) المراد به هنا الموسر بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للفاس م ر أي من قوت عمونه وبومه وليته ومن سكنى بومه ومن دست ثوب يطبق به كما مر (قوله ويسرى بالعلوق من الموسر) أما المعسر فلا يسرى وينعقد الولد لبعض الأحرار ع ش على م ر قال م ر الامن والد الشريك لأنه ينفذ منه إيلاد كلها اه (قوله إلى ما أيسر به) أي بقيمته لأن اليسار بالقيمة لا بنصيب الشريك (قوله قيمة ما أيسر به) يفيد أن الواجب قيمة ما أيسر به لاحصة ذلك من قيمة الجميع فإذا أيسر بحصة شريكه كلها فالواجب قيمة النصف لانصف القيمة عميرة سم والمراد بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بان يقوم جميعه (قوله شركا له) أي شقصاء لو كاله وقوله يبلغ ثمن العبد يقتضى أنه لا بد أن يكون موسرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن باقي العبد وعبرة ع ش على م ر يبلغ ثمن العبد أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة اه (قوله قيمة عدل) أي حق لا جور فيها وقال ع ش أي بتقويم عدل (قوله فأعطى) عبارة م ر وأعطى وهي أولى لأن الواو لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا (قوله وعتق عليه العبد) يورثهم أن العتق متأخر عن التقويم وإعطاء الشريك وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا (قوله بما فيه) وهو أنه إذا أعتق نصيبه من عبد الخ وقوله غيره وهو ما إذا أعتق كل العبد المشترك وكذلك الإيلاد (قوله من مهر) أي مهر ثيب حل (قوله مع أرش بكاره) أي مع حصته من أرش بكاره وينبغي أن محله أن تأخر الانزال عن إزالها كما هو الغالب والأفلا يجب لها أرش ولعل لم ينبه عليه لبعده العلق من الانزال قبل زوال البكاره كما ذكره ع ش (قوله هذا ان تأخر الانزال الخ) والحاصل أن الشريك الذي أحبل الامة المشتركة ان كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من المهر فتلزمه ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والأفلا (قوله والا) بأن تقدم أو قارن ولو تنازع عاقر عم الواطئ تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطئ فيما يظهر عملا بالأصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيمن تعدى على ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تحققه وهذا أقرب ع ش على م ر (قوله فلا يلزمه حصته مهر) هذا يقتضى أنه يلزمه حصته أرش البكاره مطلقا والوجه أنه كالمهر من حيث التقيد

المذكور

قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق

ويقاس بما فيه غيره مما ذكر (و) عليه لشريكه في المستولدة (حصته من مهر) مع أرش بكاره ان كانت بكر وهذا ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزمه حصته مهر لان الموجب له تعقيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف (لا قيمتها) أي حصته

(من الولد) لان أمه صارت أم ولد لا فيكون العاوق في ملك الولد فلا تجب القيمة وتعييرى بالوقت أولى من تعييره باليوم (ولا يسرى تدير) لانه كتعلق عتق بمسقة (ولو قال) لشريك له (موسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبى فأنكر) الشريك (حلف ويعتق نصيب المدعى فقط باقراره) مؤاخذه له به أما نصيب المنكر فلا يعتق وان كان المدعى موسرا لأنه لم ينشئ عتقا فان نكل عن اليمين خلف المدعى استحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر أيضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (لشريك) ولو معسرا (ان أعتقت نصيبك فنصيبى حر) سواء أطلق وهو من زيادنى أم قال بعد نصيبك (فاعتق) الشريك (وهو وسر سرى) لنصيب القتال (ولزمه القيمة) لانه لان السراية أقوى من العتق بالتعلق (٤١٥) لانها قهرية لا مدفع لها وموجب

التعلق قابل للدفع بالبيع ونحوه أما لو كان معسرا فلا سراية عليه ويعتق عن المعلق نصيبه (ولو قاله) أى لشريك (ولو وسرا) أى قال ان أعتقت نصيبك فنصيبى حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو من زيادنى (أو قبله فأعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وان كان المعلق موسرا فلا شئ لاحدهما على الآخر (والولاء لهما) لاشتراكهما فى العتق (ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت) فى قدر الحصة من العتق كأن كان لواحد نصف ولآخر سدس ولآخر ثلث (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعدده) أى المعتق لا بقدر الاملاك فلو أعتق الاخيران وكل منهما موسر بالربع نصيبهما معا فقيمة لنصف

المدكور فلو قال الشارح هذا ان تأخر الانزال عن نصيب الحشفة وعن ارالة البكارة كما هو الغالب والا فلا يلزمه ذلك لكان أنسب كما يفيد كلامه ع ش على حر (قوله ولا يسرى تدير) أى لنصيب الشريك وأشار بهذا الى أن شرط السراية كون العتق منجزا أو معلقا على الوجه الآتى فى كلامه زى فلو قال ان مت فنصيبى منك حر ثم مات لم يسر وان كان موسرا قبل موته لان الميت معسر ومثل التدبير المعلق عتقه بمسقة (قوله أعتقت نصيبك) أى فسرى الى نصيبى (قوله ولم يعتق نصيب المنكر) كيف هذا مع أن اليمين المردودة كالقرار بانه أعتق نصيبه وأجيب بان الدعوى لما توجهت على القيمة وكانت هى المقصودة جعل نكوله كالقرار بها لا باعتراف نصيبه (قوله لان الدعوى الخ) يقال عليه ان القيمة انما وجبت بسبب اعتناق نصيبه فكيف ثبت بالسبب بدون سببه وأجيب بانه لما نكل عن اليمين وحلف المدعى جعل المدعى عليه كانه مقرر باعتناق نصيبه فكان السبب موجودا حكما وأجيب أيضا بانه انما اعتق نصيبه باقراره باعتناق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه بالسبب وعبرة شرح الرملى لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والا فهمى لا تسمع على آخر أنك أعتقت حتى يحلف اه (قوله وموجب التعليق) أى أثره وهو العتق ع ش (قوله أو قبله الخ) قيل لا يمتنع شئ على واحد منهما اذ لو نفذ اعتناق المخاطب لعتق نصيب المعلق قبله فسرى فيبطل اعتناقه لعدم وجود الرق واذا بطل اعتناقه فلا يحصل عتق نصيب المعلق لعدم وجود المعلق عليه فلزم من عتقه عدمه س ل وعبرة زى هذا مبنى على بطلان الدور وهو الاصح أما اذا قلنا بصحة الدور فلا يعتق شئ لانه لو عتق نصيب المنجز لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المنجز ايلزم من القول بعتقه عدم عتقه وهو دور اه أى فيلغى حينئذ قوله قبله فيبطل الدور فى مسألة القبلية وانما بطل الدور فيها تشوف الشارع للعتق ما مكن ولثلا يلزم الحجر على المالك فى ملكه (قوله لان سبيلهما سبيل ضمان المتلف) أى وضمان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كالموت من جراحاتهم المختلفة فان الدية توزع على عدد رؤسهم وهذا فرق ما مر فى الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك وثمرته فوزع بحسبه س ل (قوله باختياره) ولو بنسبه فيه كأن اتهم بعض قريبه أو قبل الوصية له به شرح حر (قوله فلو ورث جزء بعضه) كأن شترت زوجته أباه أو ابنة من غيرها ثم ماتت عن زوجها وعن أخ فيعتق النصف الذى اتفق اليه فلا يسرى للباقي (قوله ولم يوجد منه اتلاف) كالايلاد ولا قصد كالاعتناق وشراء جزء أصله (قوله وكذا المريض الخ) قال الزركشى والتحقيق انه كالصحيح فان شئ سرى

الذى سرى اليه العتق عليهما نصفيين لان سبيلهما سبيل ضمان المتلف وان أيسر أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أيسر كل بما ينقص عن الربع سرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية تملكه) أى المالك ولو بناه (باختياره) كشرائه جزء بعضه فلو ورث جزء بعضه أى أصله وان علا أو فرعه وان نزل (لم يسر) عتقه الى باقيه لما مر ان سبيل السراية سبيل ضمان المتلف ولم يوجد منه اتلاف ولا قصد (والميت معسر) فلو أوصى أحد شريكين باعتناق نصيبه لم يسر اعتناقه بعد الموت وان خرج كله من الثلث لا تتقال المال غير الموصى به بالموت الى الوارث (وكذا المريض) معسر (الا فى ثلث ماله) فلو أعتق أحد شريكين نصيبه فى مرض موته ولم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية عليه

وان مات نظر إلى ثلثه عند الموت فإن خرج بدل السراية من الثلث نقد والارد لزاما من (فصل في العتق بالبيعة) الباء سيية (قوله لو ملك حر) أي كله كما يأتي ويرد على عبارته دون الأصل ما لو ملك ابن أخيه فات وعليه دين مستغرق وورثه أخوه فقط وقتلنا أن الأصح أن الدين لا يمنع الارث فقد ملك ابنه ولم يعتق عليه لأنه ليس أهلا للتبرع فيه لتعلق حق الغير به وهذه الصورة أخرجها ممر بقول الأصل أهل تبرع تأمل (قوله ولو غير مكاتب) أي لصغر أو جنون كأن ورث بعضه أو وهب له ولم تلزمه نفقته لكونه معسرا أو لكون فرعه كسويا (قوله وان أفهم خلافا لـ) فقوله الأصل أدخل المبعض وأخرج الصبي والمجنون وكلام المصنف بالعكس قال ممر وخرج بأهل تبرع والمراد به الحر كله المكاتب والمبعض اهـ (قوله من أصل أو فرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد إلى تعدى ذلك لكل ذي رحم محرم سم (قوله عتق عليه) يستثنى من إطلاقه ما سيأتي في المتن من ملك المربض لبعضه بعوض وعليه دين مستغرق فإنه لا يعتق عليه في هذه الحالة ويلغز بها فيقال لنا موسرا شترى من يعتق عليه ولا يعتق زى ولو ملك زوجته الحامل منه عتق الحمل فلما طلع على عيب امتنع الرد اهـ عميرة (قوله قال صلى الله عليه وسلم) دليل لاعتق الأصل على الفرع والآية دليل على العكس وقدم الحديث لأنه أسرع في المقصود (قوله لن يجزى) أي يكافئ حل أي لن يكافئه في حال من الأحوال إلا أن يجده الخ فالمستثنى منه محذوف (قوله أي بالشراء) هذا راجع بما يفيد أنه منصوب والضمير راجع للمشتري لكن بمعنى أنه يكون معتقا بنفسه الشراء وذوكر ابن حجر أن الرواية بالرفع وحينئذ يكون الضمير راجعا للشراء أي المفهوم من يشتريه أي فيعتقه الشراء حل فهو من الإسناد للسبب وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء سيية أي يعتقه الشراء بسببه لا بسبب آخر وفيه أن الباء لا يحتاج إليها الأعلى رواية النصير رجح كثير من رواية الرفع واقتصر عليها ممر وبؤيد هار واية عتق عليه تأمل (قوله ولدا) أي من الملائكة (قوله المكاتب) كأن ملكه بنحوهبة وهو يكسب مؤتته من (قوله وانما عتقت أم ولد المبعض الخ) عبارة شرح ممر ولا ينافي ما قررناه في المبعض ما يأتي من نفوذ إيلاده فيما ملكه ببعضه الحر لأنه حينئذ أهل للولاء الخ (قوله لا نقطاع الرق بالموت) فقد تقدم عن ع ش أنه يصح منه كل عتق يقع بعد الموت كالأوصى باعتاق عبده أو دبره (قوله ولا يشتري الولي) أي يحرم ولا يصح حل وع ش (قوله أولى) أي وأعم (قوله ولو وهب له) أي جيعه فلو وهب له بعضه والموهوب له موسر لم يجز للولي قبوله وإن كان كاسبا لأنه لو قبله للملكه وعتق عليه وسرى فتجب قيمة حصه الشريك في مال المحجور عليه ويفرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده وإن سرى على ما سيأتي بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله إذا لم يلزم السيد المؤتة وإن سرى لتشوف الشارع للعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له التسبب في سراية يلزمه قيمتها شرح ممر وفيه أن المعتمد في مسألة العبد عدم السراية كما يأتي لكونه داخلا في ملك السيد قهرا وعليه فما المانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لأنه لم يملك باختياره إلا أن يقال فعل الولي لما كان بطريق النيابة عن الصبي بولايته عليه نزل منزلة فعل الصبي فكان ملكه باختياره ولا كذلك العبد ع ش على ممر (قوله كأن كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة نفقته في بيت المال إن كان مسلما وليس له من يقوم به أما الذي فينفق عليه منه لكن قرضا كما قاله في موضع وذكر في آخره تبرع شرح ممر (قوله

(لم يجز) للمولى قبوله لئلا يتضرر موليّه بالاتفاق عليه من ماله وتغيبى بلزوم الثقة وعدمه سالم مما أورد على تعبيره بكون بعضه كاسباً أو لا من أنه يقتضى وجوب قبول الأصل القادر على الكسب ولم يكتسب وعدم وجوب قبوله إذا كان غير كاسب وابنه الذى هو عم المولى عليه مولى وليس كذلك (ولو ملكه فى مرض مونه محانا) كان ورثته أو وهبه (عتق)

عليه (من رأس المال) لأن الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما صححه فى الروضة كالشرحين وصحح الأصل أنه يعتق من ثلث ماله لأنه دخل فى ملكه وخرج بلامقابل فكان كالو تبرع به (أو) ملكه فيه (بعض بلا محاباة فمن ثلثه) يعتق لأنه فوت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه) لأنه لو ورثه لكان عتقه تبرعاً على الوارث فيبطل لتعذر إجازته لتوقفها على إرثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر فيمتنع إرثه بخلاف الذى عتق من رأس المال إذ لا يتوقف عتقه على إجازته (فإن كان المريض) (مدنياً) بدين مستغرق لماله عند موته (بيع للدين) فلا يعتق منه شيء لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه فإن لم يكن الدين مستغرقاً أو سقط بإبراء أو غيره عتق إن خرج من ثلث ما بقى بعد وفاة الدين فى الأولى أو ثلث المال فى

لم يجز للمولى قبوله) أى ولا يصح حل (قوله) أى للمولى (قوله كاسباً) أى ولو بالقوة بأن كان قادراً على الكسب كما يدل عليه ما بعده (قوله من أنه يقتضى وجوب الخ) وارد على قوله كاسباً وقوله وعدم وجوب وارد على قوله أولاً لأن غير الكاسب يشمل ما إذا كان مكفياً بغيره (قوله وجوب قبول الأصل) أى مع أنه لا يجب قبوله حيث تدل وجوب ثقته لأن الأصل القادر على الكسب إذا لم يكتسب يجب ثقته بخلاف الفرع فى هذه الحالة كما تقدم فى النفقات سم (قوله وابنه) أى الأصل والجملة حاله وقوله الذى الخ كان كان للأصل ابن وابن من ابن آخر وكان ابن الابن صبياً مثلاً فالو هو ب كان جد الابن الابن الصغير فانه يجب على وليه قبول أصله لأن الثقة على ابنه الكبير (قوله المولى عليه) بفتح الميم وسكون الواو شوبرى (قوله وليس) أى الوجوب وعدمه (قوله ولو ملكه) أى بعضه (قوله عتق عليه) ويرثه ع ش (قوله لأن الشرع الخ) أى فلا ضرر على الورثة لأنه لم يضيع عليهم شيئاً (قوله بلا محاباة) بأن كان بمن مثله شرح م قال فى المصباح حبوت الرجل حباء بالمد والكسر أعطيته الشيء من غير عوض ثم قال حباءة محاباة ساعه مأخوذ من حبوته إذا أعطيته ع ش على م (قوله لأنه لو ورثه الخ) استدلال على المدعى بقياس استثنائى وأشار للاستثنائية بقوله فيبطل وهذه الاستثنائية هى تقيض التالى فكانه قال لكن التبرع على الوارث باطل واستدل عليها بتقرير الدور بقوله لتعذر إجازته الخ ومعالم أن استثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمتنع إرثه وهذه عين الدعوى فى قول المتن ولا يرثه التى هى تقيض مقدم الشرطية تأمل (قوله لكان عتقه تبرعاً على الوارث) أى لأنه حينئذ وارت فيكون عتقه تبرعاً عليه نفسه والتبرع فى مرض الموت إذا كان لوارث فى حكم الوصية له أى لا ينفذ إلا برضا الورثة ولم يكن الوارث هنا حراً فى وقت الشراء حتى تصح إجازته فقوله على الوارث أى من سيصير وارثاً وهو العتيق (قوله لتعذر إجازته) أى إجازة نفس العتيق وقضية كلامه كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على إجازته نفسه أى إجازة الموصى له كبقية الورثة مع أن عبارتهم هناك ونصح لوارث أن إجازة باقى الورثة وهى صريحة فى خلاف ذلك اللهم إلا أن تصور المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقرب ما ذكره وبعبده قول الشارح لأنه فوت على الورثة ما بذله من الثمن وقال بعضهم إن قوله لتعذر إجازته مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى لتعذر إجازة باقى الورثة أى مع كونه وارثاً كما هو الغرض للدور المذكور (قوله لتوقفها على إرثه) لأنه إذا لم يكن وارثاً لا يحتاج إلى إجازتهم للعتق لأن الغرض أنه من الثلث والتبرع إذا كان منه لغير وارث ينفذ فقرأ عن الورثة (قوله فيتوقف كل الخ) لكن الإجازة متوقفة على الإرث بلا واسطة وهو متوقف عليها بواسطة العتق (قوله فإن كان مدنياً) تقييد لقوله أو بعوض بلا محاباة فمن ثلثه بما إذا لم يكن مدنياً بدين مستغرق (قوله أو إجازة الوارث) أى أو لم يخرج من الثلث وإجازة الخ (قوله والا) أى وإن لم يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاة الدين فى الأولى ولا من ثلث المال فى الثانية ولم يجزه الوارث فيهما (قوله بقدر ثلث ذلك) أى ثلث ما بقى بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله أى بمحاباة) كأن اشتراه بخمسين وهو يساوى مائة فقدرها وهو الخمسون من رأس المال سل أى

(٥٣ - (يجزى) - رابع) الثانية أو إجازة الوارث فيهما ولا عتق منه بقدر ثلث ذلك (أو) ملكه فيه بعوض (بها) أى بمحاباة من البائع (فقدرها كملكه محانا) فيكون من رأس المال (والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزء بعض سيده فقبل) وقلنا بالأصح أنه يستعمل بالقبول

كأمر في باب معاملة الرقيق (عتق ومري وعلى سيده قيمة باقية) لأن الهبة لهبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالأثر وفيها كاصلا في كتاب الكتابة تصحيحه وأنه ان تعلق بالسيده لزوم النفقة لم يصح قبول العبد هذا إذا لم يكن العبد مكاتباً أو مبعوضاً فان كان مكاتباً لم يعتق من موهوبه شيء نعم ان عجز نفسه أو عجزه السيد عتق ما وهبه له ولم يسر لعدم اختيار السيد وهو في الثانية إنما قصد التجيز والمالك حصل ضمناً وان كان مبعوضاً وكان بينه وبين سيده مهابة فان كان في نوبة الحرية فلا عتق أو في نوبة الرق فكالتق وان لم يكن بينهما مهابة فلا يتعلق بالحرية لا يملك السيد وما يتعلق بالرق فيه مامر (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة (لو (أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر من الثالث (٤١٨) كما مر في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغراً فلا يعتق شيء منه لأن العتق

مقابل قدرها وهو نصفه يعتق من رأس المال وإنما قلنا مقابل قدرها لاجل قول المصنف كلكم مجانا الخ (قوله كما مر الخ) لم يذكر ذلك فيه كما يعلم بالمراجعة برماوى (قوله ينبغي أن لا يسرى) معتمد (قوله دخل في ملكه قهرا) وتقدم ان شرط السراية ملكه باختياره (قوله هذا) أى قوله عتق (قوله لعدم اختيار السيد) فيه أن هذا التعليل يجري في الأول أى غير المكاتب مع أن المصنف قال فيه بالسراية ويؤخذ جوابه من قول ابن حجر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب (قوله والمالك حصل ضمناً) أى فليس مقصود احتياله يقال انه باختياره (قوله فكالتق) أى فيعتق على السيد ويسرى على كلامه ان لم يلزم السيد نفقته والا فلا يعتق (قوله فيه مامر) أى من التفصيل بين لزوم النفقة وعدمها ومن الخلاف في السراية (درس)

(فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة) أى في العتق (قوله لو أعتق في مرض موته) أى تبرعاً أما إذا نذر اعتاقه حال صحته ونجزه في مرضه فانه يعتق كله كالأعتاق عن كفارة مرتبة شرح مر (قوله لان العتق الخ) عبارة تشرح مر لان المريض إنما ينفذ تبرعه في ثلث ماله اه وهى أسبك (قوله فلا يعتق شيء منه) أراد بعدم العتق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه في الأصل حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو ابراء مستحق الدين منه نفذ كالأوصى بشئ وعليه دين مستغرق وقد أشار الشارح لذلك بقوله وظاهر الخ زى وبرماوى (قوله عتق أحدهم) وهل يجوز التفريق هنا بين الوالدة وولدها إذا أخرجت القرعة أحدهما لم لافيه نظر والاقرب الأول لان التفريق إنما يمنع بالبيع وما في معناه ع ش على مر (قوله كاعتاق كله) أى لان اعتاق البعض يسرى للكل (قوله بمعنى ان عتقه يميز الخ) أشار بذلك الى أن القرعة لا تحصل العتق بل هو حاصل وقت اعتاق المريض وإنما هي تميز العتق عن غيره برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقاً بحدوف (قوله مثلاً) أى أو حكم عليهم حاكم (قوله أما بأن يكتب الخ) دفع بامانواهم الحصر في قوله بأن تكتب فاقادها أن له مقابلاً وهو قوله أو بأن تكتب أسماؤهم الخ شورى (قوله ورق الآخرا) أى استمر رقهما وكذا يقال فيما بعده (قوله فان رفعة العتق الخ) قيل هذا التعليل لا ينتج الا صوبية الا اذا كان متعيناً مع انه غير متعين بدليل قوله ويجوز الخ ويرد بأنه ينتجها لان مقابل

وصية والدين مقدم عليها والاعتق منه ثلث باقية وظاهر انه لو سقط الدين ببراء أو غيره عتق ثلثه (أو) أعتق (ثلاثة) بقيد زدته بقولى (معا كذلك) أى لا يملك غيرهم عند موته (وقيمتهم سواء) كقوله أعتقتكم (أو قال) لهم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ثلث كل منكم) أو ثلثكم حر عتق أحدهم وإنما لم يعتق ثلث كل منهم في غير الأولى لان اعتاق بعض الرقيق كاعتاق كله فيكون كالوقال أعتقتكم فيعتق أحدهم بمعنى أن عتقه يميز (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقاً فلو اتفقوا مثلاً على انه ان طار غراب ففلان حر أو من وضع صبي يده عليه فهو حر لم يكف

والقرعة اما (بأن يكتب في رقتين) من ثلاث رقاع (رق وفي ثالثة عتق) وتدرج في بنادق كما مر في الاصول القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج) لو احدهم (العتق عتق ورق الآخرا) بفتح الخاء (أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق وعتق الثالث (أو) بأن (تكتب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فنخرج اسمه عتق ورقاً) أى الآخرا وهذا الطريق قال القاضي انه أصوب من الأول لعدم تعدد الاخراج فيه فان رفعة العتق تخرج فيه أولاً (ويجوز اخراج رفعة الاسماء على الرق أو) وقيمتهم (مختلفة كاتة) لواحد (ومائتين) لآخر (وثلاثمائة) لآخر (أقرع) بينهم (كما مر) بأن يكتب في رقتين ورق وفي ثالثة عتق أو بأن تكتب أسماؤهم الى آخر ما مر (فان خرج) العتق (للثاني عتق ورقاً) أى الآخرا (أو للثالث عتق ثلثاً) ورق باقية والآخرا (أو الأول عتق

ثم أقرع) بين الآخرين (فمن خرج) له العتق (ثم منه الثلث) فإن كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقيه والآخر فقولي كما هم أعم من قوله بسهمي ورق وسهم عتق (أو) أعتق (فوق ثلاثة) معالائك غيرهم (وأمكن توزيع) لهم (بعدد وقيمة) معاً (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءاً وفعل ما مر في الثلاثة المتساوية القيمة وكذلك لو كانت قيمة ثلاثة مائة وقيمة ثلاثة خمسين خمسين فيضم لكل تقيس خيس (أو) أمكن توزيعهم (بقية فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو من زياتي أي أو أمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة (كسنة قيمة) (٤١٩) أحدهم مائة وقيمة (اثنين مائة

و) قيمة (ثلاثة مائة جزءاً كذلك) أي جعل الأول جزءاً والاثنان جزءاً والثلاثة جزءاً وفعل ما مر والستة المذكورة مثال للأول باعتبار عدم تأني توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد فلا تنافي بين تمثيل الأصل بها للأول وتمثيل الروضة كاملاً لعكسه (وان لم يمكن) توزيعهم بشئ من العدد والقيمة بأن لم يكن لهم ولا قيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء سن) وعن نص الأم ما اقتضاه كلام الأكثرين وجب (أن يجزوا ثلاثة) من الأجزاء (واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج) العتق (لواحد) سواء أ كتب العتق والرق أم الأسماء (عتق ثم أقرع) لتتميم الثلث (بين الثلاثة ثلاثاً

الاصوب صواب فهو كتعبير غيره بأولى (قوله ثم أقرع) أي لتتميم الثلث (قوله ورق باقيه) أي الثاني أو الثالث فالضمير راجع للأحد (قوله أعم من قوله الخ) أي لشموله الأقرع بكتابة الأسماء والأخراج على الحرية زى وكلام الأصل على حذف مضاف أي بكتابة سهمي ورق (قوله بعدد وقيمة) بأن يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح مر (قوله أي دون العدد) مثلاً ذلك في الشرحين والروضة بخمسة قيمة أحدهم مائة واثنان مائة والآخرين كذلك زى (قوله مثال للأول الخ) حاصله أنا ان وزعنا بحسب القيمة فالتوزيع بالعدد فصدق امكان التوزيع بالقيمة دون العدد وان وزعنا بالعدد فالتوزيع بالقيمة فصدق امكان التوزيع بالعدد دون القيمة شيخنا (قوله باعتبار عدم تأني توزيعهم بالعدد الخ) أي فلو قسمنا القسمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوماً بثلث قيمة الجميع سم على حج (قوله مع القيمة) أي في جميع الأجزاء زى (قوله ومثال لعكسه الخ) فيه نظر فان العكس أن يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادها لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الاستواء فيها وهذا التأويل بعيد جداً على أنه لا فائدة لذكره في المتن لانه لا يعتبر واجباً بان مراده أنه مثال للعكس تصوير الاحكام لان الحكم المعتبر هنا إنما هو التوزيع باعتبار القيمة ثم رأيت في سم على حج مانصه (أقول) الذي يظهر في تحقيقه ان المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها لثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة والافليست اثلاثاً وحيث فتارة تتساوى الأقسام أيضاً في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء ونارة لا كما في قوله كسنة قيمة أحدهم الخ فلم أن اتقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الأقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شئ اذ من المحال تفاوت الثلاث في المقدار ومع اتعادت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فانضح قول المحقق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما اقتضاه) بدل من نص الأم أو خبر لمبتدا محذوف أي وهو الذي الخ (قوله أو خرج العتق) أي أول مرة (قوله ثم أخرى) أي على العتق أيضاً بدليل ما بعده (قوله فاعتق) أي النبي أي حكم بعقتهما (قوله تساوى الثلاث في القيمة) بمقتضى ثلاث صور لانه صادق بأن تكون قيمة كل من العبيد مائة أو كل اثنين مائة أو قيمة واحد مائة والآخر خمسين وكذلك الثاني والثالث وعبارة شرح مر والمراد بجزأهم باعتبار القيمة لان عبيد الحجاز لا تختاف قيمتهم غالباً اهـ (قوله واداعن بعضهم) أي تميز عتق بعضهم (قوله ولا يرجع الوارث الخ) أي وهم لا يرجعون عليه بخدمة منهم ان خدموا بغير استخدامهم والارجعوا عليه بما وى فلو اختلفوا صدق

خرج له العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين ورق الآخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر) وعلم من سن التجزئة انه يجوز تركها كأن يكتب اسم كل عبد في رقعة ويخرج على العتق رقعة ثم أخرى فيعتق من خرج أولاً وثلث الثاني والأصل في القرعة ما رواه مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة عبيد ما لو كين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوي الثلاث في القيمة أما إذا أعتق عبيداً من ثبافاً قرعة بل يعتق الأول فالأول إلى تمام الثلث (واداعن بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم من الاعتاق كما سيأتي (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم)

لأنه أتفق على أن لا يرجع فكان كمن نكح امرأة نسكا فساد بطنه صحت وأتفق عليها بأن فساد (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من
 عتق عبدا كان أو أكثر أو أقل (٤٢٠) من الثلث فهو أعم من قوله عبد آخر (أقرع) بين الباقيين فن خرج له

العتق بان عتقه (ومن عتق
 ولو بقرعة بان عتقه وقوم
 وله كسبه من) وقت
 (الاعتاق) لا من وقت
 الاقراع في الثلاث بخلاف
 من أوصى بعتقه فإنه يقوم
 وقت الموت لأنه وقت
 الاستحقاق (فلا يحسب)
 كسبه (من الثلث) سواء
 أكسبه في حياة المقتق أم
 بعد موته وفي معنى الكسب
 الولد وارث الجنابة (ومن
 رق قوم بأقل قيمة من)
 وقت (موت إلى قبض)
 أي قبض الورثة للتركة لأنه
 ان كانت قبضته وقت الموت
 أقل فالزيادة حدثت في
 ملكهم أو وقت القبض
 أقل فما نقص قبل ذلك لم
 يدخل في يدهم فلا يحسب
 عليهم كالذي نصب أو
 يضيع من التركة قبل أن
 يقبضوه هذا ما في الروضة
 كأصلها فقول الأصل قوم
 يوم الموت محمول على ما إذا
 كانت القيمة فيه أقل أو لم
 تختلف (وحسب) على
 الورثة (كسبه الباقي قبله)
 أي قبل الموت (من الثلثين)
 بخلاف الحادث بعده لأنه
 ملكهم (فلو أعتق) في
 عرض موته (ثلاثة) معا
 (لا يملك غيرهم قيمة كل)

الوارث لان الأصل براءة مدمته اه (قوله لأنه أتفق على أن لا يرجع) قد يشكل عليه حينئذ ما تقر
 فيما لو أتفق على الزوجة يظهرها طاعة فبانت ناشرة من الرجوع عليها الا ان يفرق اه شوبري (قوله
 فكان كمن نكح الخ) أي وكالاتفاق على المشتري شراء فساد برماوى (قوله من الثلث) متعلق
 بخرج (قوله ومن عتق) أي كلاً أو بعضاً وقوله بان عتقه أي فتجري عليه أحكام الاحرار فيبطل
 نكاح أمة زوجه الوارث بالملك ويلزم مهرها وبوطها ولو زنى وجلد خسين كل حده ان كان بكراً
 ورجم ان كان ثيباً ولو كان الوارث باعاً أو رهناً أو أجراً بطل بيعه ورهنه وأجارته ويلزم المستأجر أجرة
 المثل فان كان أعتقه بطل اعتاقه وولاؤه للأول أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما أدى وصار
 حوافي جميع الأحكام اه شرح مر (قوله في الثلاث) وهي قوله بان عتقه وقوم وله كسبه فالثلاثة
 تنازعت في الجار والمجور (قوله فلا يحسب الخ) راجع لقول المتن ومن عتق الخ لا لما ذكره الشارح
 بقوله بخلاف من أوصى بعتقه الخ برماوى أي فهو تقرير على قوله وله كسبه (قوله وفي معنى الكسب
 الولد) فلو كان فيمن أعتقهم أمة حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة
 عتقت وتبعها الولد غير محسوب من الثلث (قوله حدثت في ملكهم) أي فلا تحسب عليهم زى
 فقول الشارح فلا يحسب عليهم راجع للأمرين (قوله كسبه) أي من رق وقوله الباقي أي الموجود
 قبله (قوله وله المائة) لانه يبين أن كسبه له فرجعت التركة إلى ثلثاته برماوى (قوله ثم أقرع) أي
 لتسيم الثلث (قوله لضميمة مائة الكسب) لان صاحبها رقبتيين أنها من التركة فصارت التركة
 أربع مائة برماوى (قوله أو خرجت الخ) اعلم أنه اذا خرجت القرعة الثانية للكاسب دارت المسئلة
 لان معرفة قدر ما يعتق منه متوقفة على معرفة قدر ما يبقى من كسبه للورثة حتى يعرف أنه هل يبقى
 للورثة نسا التركة فيعتق ذلك القدر أو لا فلا يعتق ومعرفة قدر ما يبقى من كسبه للورثة متوقفة على
 معرفة قدر ما يملكه من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقفة على معرفة ما يعتق منه لانه لا يبقى
 من كسبه للورثة الا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما عتق منه فاذا أردت التخلص من
 الدور فقل عتق منه شيء وتبعه من كسبه شيء مثله وقد عرفت أنه خرج من الاربع مائة بالقرعة الاولى
 مائة وخرج منها هذان الشيآن بالقرعة الثانية فيبقى للورثة من الاربع مائة ثلثا مائة الا شيئين وعرفت
 أيضاً أنه عتق بالقرعة الاولى عبداً بمائة وبالثانية شي من العبد الكاسب فليز أن يكون للورثة مثله
 وذلك مائتان وشيآن لانه لا بد أن يبقى للورثة مثلاً ما عتق وأما الكسب التابع لما عتق من الكاسب
 فلا يحسب من التركة حتى يكون للورثة مثله فليز أن يكون الثلثا مائة الا شيئين تعدل مائتين وشيئين
 فاجبر المسئلة بأن تزيد المستثنى على المستثنى منه ويحصل ذلك بإزالة الاستثناء وزد مثل ما جرت به على
 المعادل الآخر عملاً بقول الياسمينية

وكل ما استثنيت في المسائل • صيره إيجاباً مع المعادل

وقوله إيجاباً أي اثباتاً أي مثبتاً وقوله مع المعادل أي كل معادل فيشمل المعادلين فتؤول المسئلة بعد إزالة
 الاستثناء وزيادة مثل الشئتين على المائتين إلى ثلثا مائة تعدل مائتين وأربعة أشياء فقابل بأن تطرح
 ما اشتركا فيه وهو المائتان عملاً بقولها

وبعد

(منهم) مائة فكسب أحدهم) قبل موت المقتق (مائة أقرع) بينهم (فان خرج

العتق للكاسب عتق وله المائة أو) خرج (لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه)
 لضميمة مائة الكاسب (أو) خرج (له عتق ربه

وله ربع كسبه) ويكون الورثة بالمال منه ومن كسبه مع العبد الآخر (٤٢١) وذلك مائتان وخمسون ضعف ما عتق لالك

إذا أسقط ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبيد الثلاثة بصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثاهما مائتان وخمسون للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة وهي أن يقال عتق من العبد الثاني ثلثي وربعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة الاشيتين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وثلاثمائة مائتان وشيآن وذلك بعدل ثلثمائة الاشيتين فيجبر ويقابل فائتان وأربعة أشياء تعدل ثلثمائة تسقط منها المائتان تبقى مائة تعدل أربعة أشياء فالثلثي خمسة وعشرون فعمل أن الذي عتق من العبد ربعه وربعه ربع كسبه (فصل في الولاء) هو بفتح الواو والمد لصفة القرابة مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرعاً عصبية سبهاز والملك عن الرقيق بالحرية والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي من الاخبار (من عتق عليه من به رقي ولو بكتابة أو تدير) أو سرابة أو بعضية (فولأوله

وبعد ما يجبر بالتقابل • بطرح ما نظيره بمائل
فقوله نظيره مفعول مقدم لقوله بمائل فاذا طرح مائتين من كل تبقى مائة تعدل أربعة أشياء والقاعدة انك تقسم المعلوم على المجهول فاقسم المائة على الاربعه أشياء عملاً بقولها
فاقسم على الاموال ان وجدت بها • واقسم على الاجذار ان علمتها
أي الاموال والاجذار هي الاشياء كما قال • والجذر والشيء بمعنى واحد • فاذا قسمت المائة على الاربعه أشياء خرج خمسة وعشرون فذلك الخارج هو الشيء فاذا علمت أن الشيء خمسة وعشرون وقلنا عتق من الكاسب شيء وتبعه شيء من كسبه علمنا أن كل شيء من الثنتين خمسة وعشرون فاذا علمت أن الخمسة والعشرين ربع المائة علمت أن الذي عتق ربعه وعلمت أن الشيء الذي تبعه من الكسب خمسة وعشرون وهي ربع الكسب فيقتد قيمة ما عتق ثلث التركة لان ما يخص من عتق بعضه من كسبه غير محسوب منها فاذا أسقطت هذه الخمسة والعشرين التي خصت الكاسب بقي ثلثمائة وخمسة وسبعون وهي التركة فثلثها مائة وخمسة وعشرون للعتق وهي قيمة ما عتق (قوله وله ربع كسبه) لان الحرية يتبعها كسبه أي بالطريق الآتي والافهوا أي ما عتق قبل العمل بالطريق الآتي مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان أنه يعتق من العبد الثاني ربعه ويتبعه ربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني ثلثي) أي لاجل تسميم الثلث وقوله تبعه من كسبه مثله أي للقاعدة السابقة أن الكسب يتبع العتق والرق وهنا العتق لبعض عبد فيتبعه بعض الكسب (قوله يبقى للورثة ثلثمائة) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أو لا وقوله الاشيتين وهما بعض العبد وبعض كسبه (قوله وهو مائة وثلاثمائة) هي قيمة العبد الاول والشيء هو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وشيآن تعدل ثلثمائة أي قبل الجبر (قوله فيجبر) أي بحذف الاستثناء والقاعدة أنه يزداد في الطرف الثاني بقدر ما جبر به وهو شيآن فصح قول الشارح فائتان وأربعة أشياء الخ وقوله ويقابل أي بان تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم ويقسم ما بقي من المعلوم على المجهول بان تقسم المائة على الاربعه أشياء فصح قوله فعمل الخ وعبارة ع ش على م ر فيجبر ويقابل أي يجبر الكسب فتم الثلثمائة وتزداد بمثل ما جبر به على الكسب في الطرف الآخر فيصير أحد الطرفين ثلثمائة والآخر مائتين وأربعة أشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي مائة من الثلثمائة يقابل بينها وبين الاربعه أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الآخر وتقسيم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون اه وقوله فما كان تفرع على الجبر وقوله يسقط بيان المقابلة (قوله تعدل أربعة أشياء) أي تساويها لانه يجب أن تكون تلك الاشياء الاربعه مائة (فصل في الولاء) (قوله لغة القرابة) أي فكأنه أحد أقارب المعتق برماوى وفسر بعضهم القرابة هنا بالعلقة والاتصال (قوله من عتق عليه من بهرق) أي باعتاق منجز أو مطلق ومنه بيع العبد لنفسه لانه عقد عتاقه كما صرح بغير اعتاق كأن ملك بهرقه قال م ر وخرج به من أقرب بحرية فنما اشتراه فانه يحكم عليه بعتقه ويوقف ولاؤه ومن أعنتق عن غيره بعوض أو غيره وقد قدر انتقال الملكة لغير قبل عتقه فولأوله ذلك القبراه (قوله أو بعضية) فيه أنه لا فائدة في ثبوت ولائه على بعضه لان عصبية النسب مقدمة على الولاء الا أن يقال فائدة تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد أباه جرو لاء أخوته اليه وفيه أنه لا فائدة لهذا الانحرار لانه عصبية لا أخوته من النسب وقد يقال تظهر فائدة في إذا ملكت بنتاً بأها ولم يوجد غيرها

ولمعتبه) بنفسه خبر الشيخين انما الولاء لمن أعنتق وقيس بما فيه غيره (يقدم) منهم (بقواتمه) من ارث به وولاية تزويج

اللام وفتحها وقسولي
ولعصبته أولى من قوله ثم
لعصبته لأن المذهب أن ولاء
العصبة ثابت لهم في حياة
المعتق والمتأخر لهم عنه
انما هو فوائده كما تقرر
وقد بسطت الكلام عليه
في شرح الفصول وغيره
وتقدم في الفرائض حكم
ارث المرأة بالولاء مع بيان
من ترث منه به وخرج
بقولي له ولعصبته معتق أحد
أصوله وعصبته فلا ولاء
لها عليه كأن ولدت رقيقة
رقيقا من رقيق أو حر
وأعتق الولد مالكا وأعتق
أبويه أو أمه مالكا (وولاء
ولد عتيقة من عبد لمولاه)
لأنه عتيق معتقها (فان
عتق الأب أو الجد انجر)
الولاء من مولاه (لمولاه)
بمعنى أنه بطل ولاء مولاه
وثبت لمولاه لأن الولاء فرع
النسب والنسب معتبر
بالأب وان علوا ما ثبت
لموالى الأم لضرورة ررق
الأب وقد زالت بعته (أو)
عتق (الأب بعد) عتق
(الجد انجر) من مولى
الجد (لمولاه) لأنه انما انجر
لمولى الجد لضرورة ررق
الأب والأب أقسوى في
النسب وقد زالت الضرورة
بعته (ولو ملك هذا الولد)

من العصبات (قوله وغيرهما) كالصلاة عليه وولاية القود وتحمل الدية (قوله الولاء لجة) أى نشأ به
واختلاط كما تحالط اللحمة سدى التوب حتى يصيرا كالشيء الواحد لا ينهما من المداخلة الشديدة وفي
المختار اللحمة بالضم القرابة ولجة التوب تضم وتفتح اه (قوله ثابت لهم في حياة المعتق) وينبني عليه
أنه لو فسق مثلاً للمعتق انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عصبته وكذا لو كان كافراً أو العتيق والعاصب
مسلمين فإذا مات العتيق ورثه العاصب المسلم وكذا لو كان المعتق مسلماً والعتيق نصرانياً وموت العتيق
في حياة المعتق وله بنون نصارى فاتهم يرثونه كما نص عليه في الأم شرح الفصول (قوله انما هو فوائده)
فالمتنقل اليهم الارث به لا يرثه فان الولاء لا ينتقل كما أن نسب الانسان لا ينتقل بموته وسببه ان نعمة
الولاء لا تختص به ومن ثم قالوا الولاء لا يرث بل يرث به م (قوله من ترث منه) أى مع بيان
الشخص الذي ترث منه بالولاء وهو العتيق والمنتمى اليه بنسب أو ولاء وعبارته فيما مر ولا يرث امرأة
بولاء الاعتيقها أو متممها اليه بنسب أو ولاء ومراده بقوله وتقدم الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا في
المتن هنا مع ذكر الأصل له هنا وحاصل الاعتذار أنه تقدم فلماذا كرر لوقع في التكرار كما وقع فيه الأصل
(قوله أحد أصوله) أى العتيق (قوله وعصبته) بالرفع وقوله فلا ولاء لهما أى لمعتق أحد الأصول
ولعصبته (قوله من رقيق) انظر هل الولد في هذه المالك الأم أم مالك الأب وظاهر كلامهم الاقل (قوله
وأعتق الولد) الظاهر أن صورة المسئلة اذا اختلف المالك عبد البر وصورها ع ش بأن يزوج شخص
أمة فتأني بولده ثم يعتقه سيد هائم يبيع الأمة فيعتقها مشترىها فالولاء على الولد لعتيقه لا للمعتق الأمة اه
(قوله وأبو به) أى اذا كان رقيقين وقوله وأمه أى اذا كانت هي الرقيقة فقط قال سم أى فلا ولاء على
ذلك الولد لمعتق أبويه أو أمه اه (قوله مالكمهم) فيه ان العطب بأوفلا يظهر ضميراً لجمع (قوله من
عبد) صفة لولد أى كائن من عبد كان زوج شخص أمة لعبد آخر ثم حلت منه ثم أعتقها فان الحمل يتبعها
ويكون ولاؤه لسيد هال السيد العبد وكذلك اذا أعتقها وزوجها لعبد آخر فان الولد يكون حراً تبعاً
لامه ولاؤه لمعتق الأمة وعلى هذا يكون المراد بقوله لأنه أى الولد لعتيق معتقها أنه نسب في عتقه بعته
أمه فكأنه أعتقه ع ش وخرج بقوله من عبد الحر المتزوج عتيقة فلا ولاء على أولادها منه وهي مسئلة
نفيسة عبد البر ومثله شرح م (قوله لمولاه) أى معتقها (قوله لمولاه) أى الأب أو الجد (قوله بمعنى
أنه بطل الخ) أشار به الى أنه ليس معنى انجر الولاء أنه ينهطف على ما قبل عتق المنجر اليه حتى يسترد
به ميراث من انجر عنه بل معناه انعطافه من وقت العتق عن انجر عنه عبد البر وزى فعنى بطلانه انقطاعه
(قوله وثبت لمولاه) ويستقر فلا ينتقل بعد ذلك الى موالى الأم عند فقد جميع موالى الأب بل ينتقل
الارث لبيت المال عبد البر وعبارة عميرة لو انقضى موالى الأب لم يعد الى موالى الجد ولا الى موالى الأم
بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح م (قوله هذا الولد) أى الذى من العبد والعتيقة شرح م
(قوله جر ولاء اخوته اليه) أى الى نفسه وذلك لأن أباه عتق عليه فيثبت له عاياه الولاء وعلى أولاده من
أمه أو عتيقة أخرى شرح م ويؤخذ من قوله أو عتيقة أخرى أنه لا يشترط في الاخوة كونهم أشقاء بل
متى كان على اخوته لا ييه ولاء انجر من موالىهم اليه ويصرح بذلك قوله انجر ولاء اخوته لا ييه فان
الاخوة للأب تصدق بالأشقاء والاخوة للأب وحده ع ش على م (قوله لأنه لا يمكن أن يكون له على
نفسه ولاء) واذا تقرر رجوعه فيبقى موضعه شرح البهجة أى فيبقى اوالى الأم

﴿ كتاب التدبير ﴾

قوله

الذى ولاؤه لمولى أمه (أباه جر ولاء اخوته) لا ييه من مولى أمهم (اليه) أما ولاء نفسه فلا يجره لأنه لا يمكن
أن يكون له على نفسه ولاء وهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده

﴿ كتاب التدبير ﴾

لا يفتقر الى اعتاق بعد
الموت وسمى تديرا من
الدير لأن الموت دبر الحياة
والاصل فيه قبل الاجاع خبر
الصحيحين أن رجلا دبر
غلاما ليس له مال غيره
فباعه النبي صلى الله عليه
وسلم فتقيرمه بدل على
جواز (وأركانه) ثلاثة
(صيغة ومالك ومحل وشرط
فيه كونه رقيقا غير أم ولد)
لأنها تستحق العتق بجمه
أقوى من التدير (و)
شرط (في الصيغة لفظ
يشعر به) وفي معناه مامر
في الضمان اما (صرح)
وهو ما لا يحتمل غير التدير
(كأنت حر) بعدموتى (أو
أعتقتك) أو حررتك (بعد
موتى أو دبرتك أو أنت
مدير) أو أذامت فانت حر
وذكر كاف كأنت من
زيادتي (أو كناية) وهي
ما يحتمل التدير وغيره
(نكليت سبيك) أو
حبستك (بعدموتى وصح)
التدير (مقيدا) بشرط
(كان) أو متى (مت في ذا
الشهر أو المرض فانت حر)
فان مات فيه عتق والا فلا
(ومعلقا كان) أو متى
(دخلت) الدار (فانت
حر بعدموتى) فان وجدت

(قوله النظر في العواقب) أي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدير نصف المعيشة عن (قوله
من مالك) خرج به مال وكل غيره فيه فانه لا يصح لانه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيه كالأوكل
شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فانه لا يصح برماوى وشورى (قوله بموته) أي وحده أو مع صفة
قبله لامعه ولا بعده كما يؤخذ مما يأتي قل على المحلى (قوله لا وصية) أي للرقيق بعقده كائن على في
البويطى واختاره المزنى والربيع ورجحه جمع وقيل هو وصية ولو قال دبرت نصفك أو ثلثك صح وإذا مات
عتق الجزء ولا سراية كما تقدم في كتاب الاعتاق ولو قال دبرت يدك أو عينك فوجهان كتنظيره
في القذف وقضيته ترجيح المنع والمعتمد انه صريح في التدير الكل لان ما قبل التعليق صح
أضافته الى بعض محله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبرت ثلثك أو نصفك فانه تدير لذلك الجزء فقط
ولا سراية لان التشقيص معهود في الشائع بخلاف اليد ونحوها زى ومثله شرح م (قوله
لا يفتقر الى اعتاق) أي من الوارث ولو كان وصية لا يفتقر الى ذلك ولانه لا يصح الرجوع
فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله وسمى الخ) عبارة التحفة التدير مأخوذ من المدير يسمى به لأن
الخ ووجه التسمية عاها ظاهر رشيدى (قوله دبر غلاما) اسمه يعقوب واسم مديره أبو
مذكور س (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) وبيعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة
والنظر في المصالح وباعه بثمن مائة درهم ثم أرسل ثمنه الى سيده وقال اقض دينك اه ابن شرف على
التحرير (قوله فتقيرمه) أي عدم إنكاره حيث لم يقل لا عبرة بهذا التدير وكان يبيعه اما الغيبة
السيد أولدين عليه قاله الزركشى اه سم وفيه أن الغيبة من غير دين لا تقتضى بيعه فالأولى ما قاله
ابن شرف (قوله كونه رقيقا) ظاهره وان تعاق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالرهن فيفرق بين
الاعتاق في الحياة والاعتاق الحاصل بالموت في المدير بهذه الصورة (قوله بجمه أقوى من التدير)
بدليل ان عتقها من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتى في
الشارح وقال سم انظر هذا التعليل مع صحة تدير المكاتب مع ان الكتابة أقوى الا أن يقال
لا استحقاق اذ قد تبطل الكتابة لتجيز السيد أو فسخ المكاتب (قوله أو دبرتك) أي فلا يحتاج مادة
التدير الى أن يقول بعدموتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه (قوله أو حبستك) أي عن التصرفات
فيك مثلا فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه
ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتدير متحدان أو قريبا من الاتحاد
كما يعلم مما يأتي فصحت نية التدير بصراح الوصية بالوقف القريبة لذلك حجج س (قوله في ذا
الشهر) ونبه بقوله في ذا الشهر على أنه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فنحو أذامت بعد ألف
سنة فانت حر باطل س (وعبارة شرح الروض ومحل صحته مقيدا ان أمكن وجود ما قيد به فلو قال
ان مت بعد ألف سنة فانت حر فليس بتدير على الصحيح اه (قوله دخوله قبل موته الخ) ولا يشترط
الدخول فورا أخذ من قوله فيما سيأتى واعلم أن غير المشيئة الخ سم (قوله ان مت ثم دخلت الدار)
ولو قال أذامت ودخلت الدار فانت حر اشترط الدخول بعد الموت الا أن يرى بدخوله قبله نقله
الشيخان عن البغوى هنا وهو المعتمد قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في
الطلاق ان هذا وجه مفرع على أن الواو لا ترتيب زى واعتمد م الأول (قوله اذ ليس في الصيغة

الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مديرا حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا
تدير (فان قال ان مت ثم دخلت الدار) فانت حر فبعده (يشترط ذلك دخوله ولو متراخيا) عن الموت فلا يشترط الفور اذ ليس في الصيغة

ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراخي وان لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لأنه يبيع) مما يزيل الملك كالموت
لتعلق حق العتق به (ك) قوله (إذا مضى شهر) مثلاً أي بعد موتي (فانت حر) فالوارث كسبه في الشهر لأن يبيعه وذكر أن
الوارث كسبه في الأولى والتصریح (٤٢٤) به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخداماً واجارته

(وايستأ) أي صورتان
(تديراً) بل تعليق عتق
بصفة لان المعلق عليه ليس
الموت فقط ولا مع شيء قبله
وهذا من زيادتي (أو قال)
ان أومني شئت) فانت حر
بعد موتي (اشتراطت
المشيئة) أي وقوعها (قبل
الموت فبهما) كسائر الصفات
المعلق بها (فورا) بان يأتي
بالمشيئة في مجلس التواجد
(في نحوان) كذا لاقتضاء
الخطاب الجواب حالا دون
نحو مني مما لا يقتضي الفور
في مشيئة المخاطب كهما
وأي حين لانها مع ذلك
للزمان فاستوى فيها جميع
الازمان واشتراط وقوع
المشيئة قبل الموت مع ذكر
نحو من زيادتي فان صرح
بوقوعها بعده أو نواه
اشتراط وقوعها بعده بلا
ففور وان لم يعلق بمشيئة أو
نحوها واعلم ان غير المشيئة
من نحو الدخول ليس
مثلها في اقتضاء الفورية
(ولو قال لعبد ما اذا
متنا فانت حر لم يقتض
حتى يموت) معاً أو مرتباً
(فان مات أحد هما فليس

ما يقتضيه) يؤخض منه انه لو قال قد خلت بالفاء اشتراط الفور (قوله وان لم يكن شرطاً هنا) وجهه أن
خصوص التراخي لا غرض فيه يظهر غالباً فالتنظر اليه بخلاف الفور في الفاء شرح م (قوله
لأنه يبيع) ما لم يعرض عليه الدخول فيمتنع والا كان له يبيعه حل وم (قوله مما يزيل الملك)
قال سم على حج قلاءن طب انه يحرم عليه وطؤها أيضاً لاحتمال أن تصير مستولدة من
الوارث فيتأخر عتقها ع (قوله كقوله اذا مت) تنظير وقوله في الأولى وهي ان مت ثم دخلت
الدار وقوله في الثانية وهي المنظر بها (قوله استخداماً) وليس من الاستخدام الوطاء حل فليس له
وطؤه لو كان أنتي (قوله واجارته) ظاهره وان طالت المدة ثم بعد الاجارة لو وجدت الصفة المعلق عليها
هل تنسخ الاجارة من حيثها أولاً واذا قيل بعدم الانقضاء فهل الاجارة للوارث وللعتيق لا تقطع
تعلق الوارث به فيه نظر والاقرب الانقضاء من حيثها لأنه تبيين أنه لا يستحق المدفوعة بعد موته ع
على م (قوله ليس الموت فقط) بل مع الدخول أو مضى شهر بعده ع ش وأفاد أن التدبير هو
تعلق الجارية بالموت ومع شيء قبله اه (قوله فوراً في نحوان) محل الفورية اذا أضافه للعبد كاعلم
من تصويره فلو قال ان شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور لأن ذلك من حيث التعلق بالصفات فهو
كتعليقه بدخول والفرق ان التعليق بمشيئة يذو صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده
وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاشترط فيه قرب الزمان وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى
لوشاء العتق ثم قال لم أشأ بمعنى رجعت عن المشيئة لم يسمع منه وان قال لا أشأ ثم قال أشأ فكذلك ولم
يعتق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء أولاً أو متأخراً ثبت التدبير بمشيئته
له سواء تقدمت مشيئته على رد ما تأخرت عنه اه شرح م ما خصا قال م ل وفي نحو أنت
مدبر ان دخلت ان مت لابد من تقدم الموت كما هو المقرر في تأخير الشرطين عن الشرط (قوله في
مجلس التواجد) وهو أن يأتي به قبل طول الفصل كما قدمه في العتق بقوله والاقرب ضبطه بما سرفي
الخلع أي وهو يقتضيه لكلام اليسير ع ش على م (قوله لانها) أي متى ومهما وأي حين
وقوله مع ذلك أي مع المشيئة (قوله في اقتضاء الفورية) يفهم أنه مثلها في كونه قبل الموت أو بعده على
التفصيل في المشيئة شو برى (قوله ولو قال) أي معاً أو مرتباً ع ش (قوله وله) أي لوارثه كسبه أي
كسب نصيبه وقوله ونحوه كإش الجناية (قوله لا عتق تديراً) ويرتب على ذلك أنهم اذا قالوا ذلك في
حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من
الثالث (قوله يصير نصيب المتأخر الخ) لأنه حينئذ معلق بالموت وحده وكأنه قال اذا مت فنصيبك منك
مدبر زي وعبارة عميرة أي لأنه تعلق حينئذ بالموت مع شيء قبله وهو موت المتقدم وقضية ذلك
جواز بيع المتأخر موتاً لنصيبه كما هو شأن التدبير ولم أر فيه شيئاً صريحاً فليراجع ثم رأيت سم صرح
بان له ذلك ويطلق التدبير وأما نصيب الميت فباق على تعليقه اه (قوله دون نصيب المتقدم) لأنه
معلق بالموت وغيره حل (قوله لأنه كالمكف حكماً) أي بناء على طريقة الشارح من أنه غير مكف

لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه ونحوه ثم عتقه بموتهما معاً
عتق تعليق بصفة لا عتق تديراً لان كلامهما يعلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي موتها مرتباً يصير نصيب المتأخر موتاً بموت المتقدم
مدبراً دون نصيب المتقدم ونحو من زيادتي (و) شرط (في المالك اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا وجنون فيصح) التدبير (من
منه) ومفاس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبعض (وكافر) ولو حر بيالان كلامهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران لأنه كالمكف حكماً

لا من مكره وصبي ومجنون وان ميرزا كسار عقوده هم (وتدبير مرتد موقوف) ان أسلم بان محنته وان مات مرتدا بان فساده (ولحرفي حل مدبره) الكافر الاصل الى من دارنا (لدارهم) لان أحكام الرق باقية بخلاف مكاتبه الكافر بغير رضاه لاستقلاله وبخلاف مدبره المرتد لبقاء علاقة الاسلام (ولو دبر كافر مسلم بيع عليه ان لم يزل ملكه عنه) وبالصحيح بطل التدبير وان لم ينقض خلافا لما يورثه كلام الأصل (أو) دبر كافر (كافر أسلم نزع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (٤٢٥) (وله) أي لسيده (كسبه) وهو باق على تدبيره لا يباع عليه

لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير بنحو بيع المدبر للخبر السابق فلا يعود وان ملكه بناء على عدم عود الخنث في الميمين ومعلوم أن محجور السفه لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحو من زيادتي (و) بطل (بإلاد) لمدبرته لأنه أقوى منه بدليل أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرفعه الأقوى كما برفع ملك الميمين النكاح (لا بردة) من المدبر أو سيده صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا من تدين (و) لا (رجوع) عنه (لفظا) كنه خسته أو نقضته كسائر التعليقات (و) لا (انكار) له كما أن انكار الردة ليس اسلا ما وانكار الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه ما دبره (و) لا (وطء) لمدبرته سواء أعزل أم لا لأنه لا ينافي الملك بل يؤكده بخلاف البيع ونحوه (وحل له) وطؤها لبقاء ملكه

(قوله لا من مكره) الا اذا كان بحق بان تدبيره فأكروه على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق كما قاله ع ش على م (قوله ولحرفي) بان دخل دارنا بامان زى ومثله أم ولده الكافرة م (قوله لدارهم) أي وان بره عندنا أو أبي الرجوع معه شرح م (قوله بخلاف مكاتبه) أي الصحيح الكتابة أخذنا من تعليقه كافي ع ش وقوله بيع عليه أي باعه الحاكم (قوله وبالصحيح بطل تدبيره) فيه اشعار بان التدبير كان قد صح حتى برد عليه الا بطل وعليه فلو مات السيد قبل بيع القن حكم بعثقه وهو ظاهر ع ش ملخصا (قوله خلافا لما يورثه كلام الأصل) وعبرة أصله ولو كان كافر عبيد مسلم قد بره نقض وبيع عليه وقيل ان في عبارة الأصل تغديما وتأخيرا لأن الوار لا تقتضي الترتيب والأصل بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع م م على حجج اه وأجاب عنه بعضهم بأنه عطف تفسير للراد بالنقض (قوله نزع منه) وانما لم يبيع عليه كافي التي قبلها لأنه حين التدبير في هذه كانت يده على المدبر صحيحته غير واجبة الازالة فلم يبطل حقه من الولاء ولا حق العبد من العتق بخلاف ذلك كما هو جلي شيخنا (قوله لا يباع عليه) وأما سيده فله يبيعه شو برى (قوله بنحو بيع) فان بيع بعضه فالباقى مدبر شو برى (قوله وان ملكه) غاية للرد (قوله بناء على عدم عود الخنث في الميمين) أي فيما اذا قل لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم خالعهام عقد عليها عدا آخر ثم دخلت في العقد الثاني أو في مدة لينونة فان المعتمد ان الخنث لا يعود فلا نطاق وأما ان بنيناه على عود الخنث في الميمين وهو قول مرجوح فانه يعود التدبير (قوله ومعلوم الخ) أتى بهذا لأنه وارد على عموم كلامه فانه صرح بصحة تدبير السفه ثم قال ويبطل التدبير بنحو بيع فيفيد ذلك صحة بيع السفه له فنبه على ذلك بقوله ومعلوم الخ أي فحل بطلانه بالبيع فيمن يصح منه ذلك تأمل (قوله فيعتق بموت السيد) أي من اثبات وان كان ماله فيألا ارثا لان الشرط تمام الثلثين لمستحقهم ما وان لم يكونوا ورثة س ل (قوله لأنه) أي الوطء (قوله ولا يتعلق) أي والحال أنه لا يتعلق الخ (قوله بناء الخ) راجع لقوله وصح تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بنيناه على القول بان التدبير وصية فلا يصح دخوله على الكتابة لأنه أضعف منها بدليل صحة ييمه في الوصية به ويكون رجوعا والاضعف لا يدخل على الأقوى وفي العكس نكون الكتابة ابطالا له ويترب عليه انه لو سبق الموت أداء النجوم لا يحصل العتق وحينئذ فلا يتأتى قولنا يحصل العتق بالاسبق شيخنا عز يزى وقوله بدليل صحة ييمه في الوصية فيه ان المعلق عتقه بصفة يصح بيعه أيضا ولم يذكر م هذا البناء فتأمل فالاولى ان يقول بدليل صحة رجوعه عن الوصية بالقول والفعل والتعلق لا يحصل الرجوع عنه الا بالفعل كالبيع لا بالقول كرجعت عنه (قوله ويعتق بالاسبق من الوصفين) أخذه من قوله بعد في المتن ويعتق بالاسبق الخ ففيه اشارة الى أنه راجع لصور الثلاث (قوله فينبع العتق الخ) بيان لفائدة الاستدراك (قوله كسبه) أي الحاصل قبل الموت ولا يطالب بالنجوم لبطلان الكتابة وهل يرجع اذا أدى بعضها أولا يرجع لانها من كسبه حل ونقل عن ع ب الرجوع (قوله كما قاله ابن الصباغ) معتمد (قوله في الاولى) أي قوله وصح تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه ع ش (قوله وعليه جرى ابن المقرئ) أي

(٥٤ - (بحيرى) - رابع) ولم يتعلق به حق لازم (وصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة كاسيا تي (وعكسه) أي كتابة مدبر بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة فيكون كل منهما مدبرا مكاتب او يعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد وأداء النجوم ويبطل الآخر لكن ان كان الآخر الكتابة لم يبطل أحكامها فينبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى ويقاس بها الثانية ومحملة خلافا وعليه جرى ابن المقرئ ومعلوم مما يأتي في الفصل الآتي أنه اذا كان الاسبق الموت فلا يعتق كله الا ان احتمله الثالث

والا فيعتق قدره (و) صح (تعليق عتق كل منهما) بصفة كما يصح تدبير وكاتبه المعلق عتقه بصفة (ويعتق بالاسبق) من الوصفين فان سبقت الصفة المعلق عتقه بها عتقها أو الموت فيه عن التدبير أو الاداء فيه عن الكتابة وذ كر حكم تعليق عتق المكاتب بصفة مع قولي و يعتق بالاسبق في تدبير المكاتب وعكسه من زيادتي * (فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يذ كر معه (حمل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر) تبعها وان انفصل قبل موت سيدها (لان بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت) لها كبيع فيبطل تدبيره أيضا تبعها واخرج بالحامل الحائل فاذا دبرها ثم حلت فان انفصل قبل موت السيد فغير مدبر كافي ولد المرهونة وولد الموصى به والاعتق (٤٢٦) تبعه لانه وبقولي لان بطل الى آخره ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها

في الثانية وهو ضعيف (قوله والا فيعتق قدره) ويبقى الباقي مكاتب فاذا أدى قسطه لا وارث عتق شيخنا * (فصل في حكم حمل المدبرة الح) (قوله مع ما يذ كر معه) أي من قوله وحلف فيما وجد معه الح (قوله حمل من دبرت حاملا) أي من زنا أو من الزوج شيخنا ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فان ولدته لا أكثر من أربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بينهما فرق بين من لها زوج يفرشها فلا يتبعها وبين غيره فيتبعها زي (قوله ولم يستثنه) فان استثناه لم يتبعها في التدبير الا ان عتقت بموت السيد حاملا به فانه يتبعها اه حل بخلاف العتق فانه يتبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير ع ش (قوله الا ان بطل قبل انفصاله تدبيرها) حاصل المسئلة انها ان كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت الموت وفيهما معا يتبعها الولد والا فلا شو برى (قوله فلا يبطل تدبيره) وهذا مما ثبت فيه الحكم للتابع مع بطلانه في المتبوع وكذا قوله بعد فلا يبطل تعليق عتقه (قوله يصبر معلقا عتقه) ظاهره وان استثناه الا ان يقال التشبيه باعتبار ما ذكره الشارح من التقييد بقوله ولم يستثنه حل (قوله فلا يبطل تعليق عتقه) ويعتق بوجود الصفة اذا كانت غير متعلقة بعين أمه أما اذا تعلقت بها كدخولها الدار فيبطل تعليقها كافي شرح الروض (قوله وصح تدبير حل) أي بعد نفع الروح فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالاعتاق ع ش (قوله ولا يتبع مدبر اولده) هو مفهوم قوله حمل من دبرت حاملا مدبر وعبارة شرح م ر ولا يتبع عبد امير اولده فيعلم منه أنه يتبع أمه والظاهر ان المراد بالولد الحل بدليل قوله وانما يتبع أمه فيكون مقابلا لكون الحمل يتبع أمه فكأنه قال ولا يتبع أباه فن ثم قصره م ر على العبد وهو الظاهر اه (قوله وانما يتبع) أي الحمل خلافا لما يوهمه كلامه (قوله في الرق والحرية) أي فكذا في سببهما سم وم ر (قوله كله) أي ان خرج كله من الثلث أو بعضه ان خرج من الثلث بعضه فقط بر ماوى (قوله محسوبا من الثلث بعد الدين) أي كافي التبرع المنجز في مرض الموت وأولى وعبارة البر ماوى قوله بعد الدين أي وبعد انتصرفت المنجز في المرض (قوله وعتق ثلث الباقي) وهو السدس وحيلة عتق كله أي المدبر مطلقا أي سواء كان هناك دين أو لا ان يقول أنت حر قبل مرض موتى بيوم وان مت فجأة فقبل موتى بيوم فاذا مات بعد التعليقين المدكورين بأكثر من يوم عتق من رأس المال وان لم يكن له غيره وان كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة س ل وشرح م ر (قوله فان وجدت بغير اختياره) كنزول المطر (قوله بعد الموت) أي اذا مضى بعد الموت زمن يمكن

أوقبله لكن يبطل بموتها فلا يبطل تدبيره فانه في الثانية قد يعيش والتقييد يقبل الانفصال مع بلاموت من زيادتي (كعلاق عتقها) فان حملها يصير معلقا عتقه بالصفة التي علق عتقها بها بقيد زونه بقولي (حاملا) به وان انفصل قبل وجود الصفة حتى لو عتقت بها عتق هو أيضا لان بطل قبل انفصاله التعليق فيها بلاموت بخلاف ما لو علق عتقها حائلا ثم حلت لا يعتق ان انفصل قبل وجود الصفة والاعتق تبعه لانه وبعثت مالو علق عتقها حاملا لا يبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن يبطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقه (وصح تدبير حمل) كما يصح اعتقه (ولا يتبعه أمه) لان الأصل لا يتبع الفرع (فان باعها) مثلا فرجوع

عنه) أي عن تدبير الحمل ولا يتبع مدبر اولده وانما يتبع أمه في الرق والحرية (والمدبر كقن في جنابة) فيه منه وعليه والثانية من زيادتي فان قتل بجنابة أو بيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد ولا يلزمه ان قتل أن يشتري بقيمته عبد يدبره (ويعتق) للمدبر كله أو بعضه (بالموت) أي بموت سيده محسوبا (من الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في الصحة فلا واستغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي هو فقط بيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيد بالمرض) أي مرض الموت (كان دخلت) الدار (في مرض موتى فانت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تقيده به و (وجدت فيه باختياره) أي السيد فانه يحسب من الثلث فان وجدت بغير اختياره فن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن متهم باباطال حق الورثة وعليه بحمل الابطال الاصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (فيما) وجد (معه) وقال كسبته بعد الموت وقال

وصرح به الاصل هنا بخلاف ولادة المدبرة اذا قالت ولدتني بعد الموت وقال الوارث قبله فان المصدق الوارث لانها تزعم حريته لان الأصل استمرار الرق وصورة المسئلة حيث يكون للخلاف معنى أنها حلت به بعد التدبير لما تقدم أنها اذا كانت حاملا وقت التدبير فانه يتبعها في العتق ولو انفصل قبل موت السيد (قوله) والحر لا يدخل تحت اليد وتعبيري بما أعم من تعبيري بما

تعبيره بما (كتاب الكتابة) *

هي بكسر الكاف قيسل وفتحتها لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر والاصل فيها قبل الاجماع آية والذين يتغنون الكتاب ما ملكت أيمانكم وخبر المكاتب عبد ماني عليه درهم رواء أبو داود وغيره ومصحح الحاكم اسناده وقال في الروضة انه حسن والحاجة داعية اليها (هي سنة) لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبير ولثلاثه عطل أثر الملك وتنحكم الممالك على الملاك (طلب أمين مكسب) أي قوى على الكسب وبهسما فسر الشافعي رضي الله عنه الخير في الآية واعتبرت الامانة لتلايضع ما يحصله فلا يعتق والطالب والقدرة على الكسب ليوثق بتحصيل النجوم (والا) بأن فقدت الشروط أو

فيه كسبه زى (قوله) وصرح به) أي بتقديم بينته (قوله) بخلاف ولادة المدبرة (الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولادة المستولدة هل ولدته قبل موت السيد أو بعدما أو ولدته قبل الاستيلاء أو بعده زى (قوله) لانها تزعم (الخ) حاصل هذا التعليل انها لا ترجح هنا عدم اليد لها وعبرة بصرح مر لاها لما دعت حريته نفت ان يكون لها عليه يدوان سمعت دعواها المصلحة الولد اه وانما صدق الوارث لان الأصل استمرار الرق وصورة المسئلة حيث يكون للخلاف معنى أنها حلت به بعد التدبير لما تقدم أنها اذا كانت حاملا وقت التدبير فانه يتبعها في العتق ولو انفصل قبل موت السيد (قوله) والحر لا يدخل تحت اليد) وكذا وقالت دبرني حاملا وقال الوارث بل دبرك حاة فهو قن زى (قوله) وتعبيري بما أعم) أي لشموله الاختصاص اه

(كتاب الكتابة) *

درس

ولفظها السلامي لا يعرف في الجاهلية قبل أول من كوتب عبد الله بن الخطاب يقال له أبو أمية س ل بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع شيخنا عز زى والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبيده ولا تبايع ماله وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب زى وأيضا فيها تبوت مال في ذمة قن لمالكه بتداء وتبوت ملك للقن عبد البر (قوله) لغة الضم والجمع) لما فيها من ضم نجم الى آخر فتكون مرادفة للكتاب لغة وعطف الجمع على الضم من عطف العام على الخاص ع ش (قوله) عقد عتق) أي عقد يفضي الى العتق فهو من اضافة السبب للسبب وسمى كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافق فتمسيتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الصك شيخنا عز زى وقال زى تسمى كتابة لما فيها من ضم نجم الى نجم وقيل لانه يتوثق بها غالبا (قوله) والذين يتغنون) أي يطلبون (قوله) والحاجة داعية اليها) لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشمره اذا علق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لم يحتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة شرح مر (قوله) لا واجبة ذكره مع استفادته مما قبله توطئة لقوله ولثلاثه عطل أثر الملك لانه انما يصلح علة لنفي الوجوب وتوطئة للغاية أيضا وألرد صريحا على من قال ان الامر في الآية للوجوب ع ش ملخصا (قوله) وان طلبها) للرد على من قال بوجوبها اذا طلبها الرقيق تمسكا بقوله والذين يتغنون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم فعمل الامر على الوجوب (قوله) وتنحكم الممالك) عطف سبب على مسبب (قوله) قوى على الكسب) أي الذي يفي بمؤنته ونجومه كما يدل عليه السياق (قوله) وبهما) أي بما تضمنته من الامانة والكسب (قوله) الخير في الآية) ويطلق الخير أيضا على المال كما في قوله وانه لحب الخير لشديد وعلى العمل كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره بر (قوله) واعتبرت الامانة (الخ) قدم علة الامانة لاشتراك الطلب والقدرة على الكسب في علة واحدة ع ش (قوله) لتلايضع (الخ) يؤخذ منه أن المراد بالأمين من لا يضيع المال وان لا يكن عدلا تركه نحو صلاة شورى (قوله) والا بان فقدت الشروط) منها الطلب فيقتضي أنها عند عدم الطلب مباحة وليس كذلك بل هي سنة حتى عند عدم الطلب وتنا كدبه حل (قوله) بان فقدت الشروط) أي مجموعها (قوله) فباحة) جزم الباقين في تصحيحه بکراهة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق واستيلاء سيده عليه بمنه قال وقد ينهي الحال الى التحريم حيث تفضي كتابته لتمكنه من المحرمات كسرقة النجوم والتسكين من

أحدها (فباحة) اذا لا يقوى رجاء العتق بها ولا تذكره بحال لانها عند فقد ما ذكر قد تفضي الى العتق (وأركانها) أربعة (رقيق وصيغة

وعوض وسيد وشرط فيه ما) مر (في معتق) من كونه مختاراً أهل تبرع وولاء لآلهما تبرع وآية للولاء فتصح من كافر أصلي وسكران لامن
مكره ومكاتب وان أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومحبور وسفه وأولياهم ولا من محبور فليس ولا من مرتد لان ملكه
موقوف والعقود لا توقف على (٤٢٨) الجديد كما علم من باب الردة ولا من مبعوض لانه ليس أهلاً للولاء وذكر

نفسه وما قاله البلقيني هو المعتمد زى زيادة (قوله وعوض) لوقال ونجوم ليشمل المال والوقت
لكان أولى قل على التحرير (قوله لامن مكره) ينبغي أن يحله ما لم يكره بحق كأن نذر كتابته
فأكره على ذلك فأنها تصح حيث نذر لان الفعل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان
كان النذر مقيداً بن من معين كرمضان مثلاً وأخر الكتابة الى أن يقي منه زمان قليل فان لم يكن كذلك
كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكراهه عليه لانه لم يلتزم وقتاً بعينه حتى يأنم بالتأخير عنه فلو اكرهه على
ذلك ففعل لم يصح (قوله والعقود لا توقف) أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالايجاب بخلاف ما لا
يشترط فيه ذلك كالتيدير والوصية فانها توقف كما تقدم حل ما خصا (قوله وكتابة مريض) المراد
بالكتابة المكاتب من اطلاق المصدر على اسم المفعول لاجل قوله محسوبة من الثلث لان المحسوب انما
هو المكاتب أى قيمته لا العقد فى الكلام بعد هذا التأويل تقدير مضاف أو يقدر مضاف فقط أى
ومتعلق بكتابة مريض أو يفسر فى قوله محسوبة أى محسوب متعلقها وهو المكاتب بالنظر لقيمتها
(قوله وان كاتبه بمثل قيمته) ولا ينظر اليها وقت الكتابة لان حق الورثة لم يتعلق بها الآن لاحتمال ان
السيد يضيعها فى مصالحه (قوله لان كسبه له) أى للسيد وقد جعله للعبد بكتابتها اه عبد البر وعبرة
م لان كسبه ملك للسيد اه ويصح عود الضمير للمكاتب بمعنى ان الكسب بعد الكتابة للمكاتب
وقد كان قبلها للسيد فقوته على الورثة بكتابتها وحاصل التعليل انه لما فوت على الورثة كسب العبد
كانه تبرع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد من الثلث (قوله أى من النجوم حل
(قوله أدام الرقيق) أى قبل الموت (قوله فى ثلثه) كأن كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو
بالنجوم ثلاثون فيقابل ثلثه عشرون وهى ثلث الجميع (قوله فاذا أدى) أى بعد موت السيد ولا يعتق
منه شئ بعد ذلك لان كتابة ثلثيه تبطل بمجرد الموت سم بالمعنى (قوله حصته) أى الثلث (قوله وهو
من زيادنى) قد يقال الاصل عبر بما يعنى عنه وهو اطلاق التصرف لانه يلزم منه الاختيار فكيف يكون
من زيادته (قوله وعدم صبا وجنون) هلا قال وتكيف كما قال أهله مع أنه أخصر وأجيب بانه انما
عبر بذلك ليشمل السكران اذ هو غير مكلف وعبرة الاصل تخرجه مع أن الغرض ادخاله كما افاده
الشارح (قوله كالزوج الخ) ظاهره وان قصرت المدة ويوجه بانه لما كان عاجزاً فى أول المدة نزل منزلة
ما لو كاتبه على منفعة لم تتصل بالعقد ع ش على م (قوله ككاتبك) ولا بد من اضافتها للجمل
فلو قال كاتب يدك مثلاً لم يصح ع ش (قوله مع قوله اذا أدبته الخ) لان لفظها يصلح للخارجة
فاحتيج لتمييزها بقوله اذا أدبته الخ والمراد بالقول فى كلامه ما يشمل النفسى لاجل قوله أونية لان النية
لا تسمى قولاً لفظياً ولا يتقيد بما ذكره بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت حر ويشمل
برئت منه حصول ذلك باداء النجوم والبراءة الملقوطة بها فراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ
شرح م (قوله أونية) أى عند وجود جزء من الصيغة ع ش وهذا فى الكتابة الصحيحة أما
القاسدة فلا بد من التصريح بقوله فاذا أدبته فانت حر كما قاله القاضى حسين وغيره س ل لان الغالب
فيها التعليق والصفات المعلق بها لا تحصل بالنية عميرة سم (قوله وقبولاً) أى فوراً ع ش (قوله

حكمه مع المكره من زيادنى
(وكتابة مريض) مرض
الموت محسوبة (من الثلث)
وان كاتبه بمثل قيمته أو
أكثر لان كسبه له (فان
خلف مثليه) أى مثلى
قيمتها (صحت) أى الكتابة
(فى كله) سواء أكان ما
خلفه مما أدها الرقيق أم من
غيره اذ يبقى للورثة مثله
(أو) خاف (مثله) أى مثل
قيمتها (فى ثلثيه) تصح
فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته
وهما مثلاً ثلثيه (أو لم يخلف
غيره فى ثلثه) تصح فاذا
أدى حصته من النجوم
عتق وهذا من زيادنى (و)
شرط (فى الرقيق اختيار)
وهو من زيادنى (وعدم
صبا وجنون وأن لا يتعلق به
حق لازم) فتصح لسكران
وكافر ولو مرتداً للمكره
وصبي ومجنون ومن تعلق
به حق لازم كسائر عقودهم
فى غير الأخير وأما فيه
فلانه امام معرض للبيع
كالرهون والكتابة تمنع
منه أو مستحق المنفعة
كالزوج فلا يتفرغ
للاكتساب لنفسه (و)
شرط (فى الصيغة لفظ

يشعر بها) أى بالكتابة وفى معناه ما مر فى لضمان (ايجابا ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كونه
كأنف (منجماع) قوله (اذا أدبته) مثلاً (فانت حر لفظاً أونية وقبولاً كقبلت ذلك) وذ كر الكاف قبل كاتبك وقبلت من زيادنى
(و) شرط (فى العوض)

غير دين فان لم يكن منفعة
عين لم تصح الكتابة والا
صححت على ما يأتي (مؤجلاً)
ليحصله ويؤديه ولا تخلو
المنفعة في الذمة من التأجيل
وان كان في بعض نجومها
تجبل فالتأجيل فيها شرط
في الجملة (منجماً بنجمين
فأكثر) كما جرى عليه الصحابة
من بعدهم (ولو في بعض)
فلا بد من كون العوض
فيه ديناً الى آخره وان
كان قد يملك ببعضه الحر
ما يؤديه وبهذا وما يأتي
علم أن كتابة البعض فيما
رق منه صحيحة وبه صرح
الاصل وسواء أقال كاتب
مارق منك أم كاتبك
وتبطل في باقيه في الثانية
لأنها تفيد الاستقلال
باستغراقها مارق منه في
الاولى وهو لا يتفرق
الصفة في الثانية ومن
التنجيم نجمين في المنفعة
أن يكتبه على بناء دارين
موصوفتين في وقتين
معلومين بخلاف ما لو اقتصر
على خدمة شهرين لا يصح
وان صرح بأن كل شهر
نجم لانهما نجم واحد (مع
بيان قدره) أي العوض
(وصفته) وهما من زيادتي
(وعدد النجوم وقسط كل
نجم) لان الكتابة عقد
معاوضة والنجم الوقت
المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كالمسياتي (ولو كاتب

كونه ديناً) اذ لا ملك له يرد العقد عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم نعم المتجه الا كتفاء هنا
بنادر الوجود وان لم يكتب ثم شرح م (قوله ولو منفعة) أي في ذمة المكاتب كأن يقول له كاتبك
على بناء دارين في ذمتك في شهرين (قوله فان لم يكن الخ) أي بأن كان عينا كأن كاتبه على شاتين
معينتين لزيد فعهما له في شهرين فلا يصح وان أمكن ان يشتريهما من زيد ويؤديهما لسيده لان
الاعيان لا تؤجل (قوله منفعة عين) أي عين المكاتب بخلاف عين غيره نقله سم عن شرح
الروض (قوله والا) أي بأن كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حل (قوله على ما يأتي) أي بأن
يضم لها شيئاً آخر كما يأتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر من الآن ودينار ولو في أثنائه صحت (قوله
مؤجلاً) لم يكتب بالمؤجل عن الدين مع أنه يعني عنه قال ابن الصلاح لان دلالة المؤجل على الدين بالاتزام
وهي لا يكتفى بها في المخاطبات وهذا أن أي الدين والمؤجل مقصودان اه وفيه نظر لان دلالة المؤجل
على الدين من دلالة التضمن يكتفى بها في المخاطبات فلاحسن في الجواب أنه تصریح بما علم من المؤجل اه
شئين ودلالة التضمن يكتفى بها في المخاطبات فلاحسن في الجواب أنه تصریح بما علم من المؤجل اه
حج قال حل وفيه ما لا يخفى اه (قوله ليحصله) أي ليتمكن من تحصيله (قوله في بعض
نجومها) وهو النجم الاول (قوله تعجيل) أي فيصح أن تكون متصلة بالعقد وان تكون
منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد أن تكون متصلة بالعقد شيخنا ولا بد أن يكون معها مال كما يأتي
(قوله في الجملة) أي فيما عدا النجم الاول بخلاف منفعة العين فإنه يمتنع فيها التأجيل فيشترط اتصالها
بالعقد وأن يكون معها مال زي (قوله ولو في بعض) راجع لكل دليل كلام لشارح بعد والغاية
للرد (قوله وبهذا) أي بقوله ولو في بعض وبما يأتي وهو مفهوم قوله لا بعض رقيق لان مفهومه ان
بعض البعض الرقيق تصح كتابته (قوله لانها الخ) علة لقوله صحيحة (قوله على بناء دارين) أي
في ذمته بأن يلزم ذمته ذلك زي وحل ولوأريد بناؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي
لا تؤجل والفرض هنا تأجيلها بدليل قوله في وقتين معلومين سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن
تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في
الاجارة المعنى موجود هنا فيحتمل أن يسوي بينهما بان يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء
الشرع في كل وقت لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بان المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض
أوسع أمراً من المعوض وينساح فيه أكثر أو بان ما يتعاق بالعق المتشوف اليه الشارع ينساح فيه
أو بغير ذلك فليتأمل سم (قوله على خدمة شهرين) أي بنفسه أو على خدمة رجب ورمضان فأولى
بالفساد لا نقطاع امتداد المدة الثانية عن آخر الاولى شرح الروض ومم وبهذا يعلم أنه لا فرق بين البناء
والخدمة وأنهما متى تعلقا بالعين لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يشترطهم من كلام الشارح حل (قوله
لا يصح) قال الرافعي لان منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل اه وقد
يفهم تعليله انه لو لم تكن خدمة الثاني متعينة بان كانت في الذمة صح سم (قوله لانهما نجم واحد) فلا بد
أن يضم الى ذلك شيئاً آخر حل (قوله لأن الكتابة عقد معاوضة) وبما يلغزبه هنا أن يقال عقد
معاوضة يحكم فيه لأحد المتعاقدين بملك العوض والمعوض اذ السيد يملك النجوم فيه بمجرد العقد مع
بقاء المكاتب على ملكه لى أداء جميع النجوم وقول بعضهم ما غزا فيه بانه مملوك لا مالك له مبني على
مرجوح وهو ان المكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له شرح م (قوله الوقت المضروب) أي ولو
بساعتين وان عظم المال كما قاله م وابن حجر (قوله ويطلق على المال المؤدى فيه) وسكونهم عن

المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كالمسياتي (ولو كاتب

على) منفعة عين مع غيرها مؤجلا (نحو خدمة شهر) من الآن (ودينار ولو في ثمانية) هو أولى من قوله عند انقضائه (صحت) أي الكتابة لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفية فيها والدينار انما يستحق المطالبة به بعد المدة التي عينها الاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد لنجم ويشترط في الصحة أن تتصل الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان باعقد فلا يجوز تأخير ما عنه كما أن العين لا تقبل التأجيل (٤٣٠) بخلاف المنافع المترتبة في الذمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها

بيان موضع التسليم لعوض الكتابة يشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروض عن ابن كج ان فيه الخلاف في السلم زى (قوله على منفعة عين) أي عين المكاتب كما مر ويدل عليه تمثيله شيخنا عثمادي وعزيزي (قوله والمدة) أي وذ كرت المدة لتقديرها الخ (قوله حصل تعدد النجم) قال الزركشي وكأنه لما كان استيفاء الخدمة بتمامها لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الارتفاق بالتأخير عبد البر (قوله ان تتصل الخدمة) المراد المتعلقة بعينه فقوله والمنافع من عطف العام لا المتعلقة بذمته لقوله بخلاف المنافع المترتبة في الذمة عن قال مر في شرحه فعمل ان الاجل انما يكون شرطا في غير منفعة يقدر على الشروع فيها حالا وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد بخلاف المترتبة في الذمة وان شرط المنفعة المتصلة بالعقد ويمكن الشروع فيها عقبه ضمنية نجم آخر اليها كالمثال المذكور وان شرطه تقدم زمن الخدمة فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح اه وقوله المتعلقة بالعين أي بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها ضمنية مال آخر بل يصح أن تتمحض النجوم منها كما تقدم في قوله ومن التنجيم بنجمين في المنفعة الخ تأمل (قوله بالاعيان) أي عين المكاتب أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضا وملك ببعضه الحر أعيانا كما قاله حل فاندفع ما قيل ان الاولى العين أي عين المكاتب لأن الرقيق لا يملك (قوله على أن يبيعه) أي العبد ويصح رجوعه للسيد كما قاله الزركشي قال عبد البر بان يقول كاتبك على كذا بشرط أن أبيعك الشيء الفلاني عبد البر (قوله أي الكتابة لا البيع) سواء قبل العقدين معا أم مرتبا كقبلت ذلك أو قبلت الكتابة والبيع أو عكسه كما يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زى (قوله أحد شقيه) أي البيع وهو الايجاب لأنه لا يصير من أهل مبيعة سيده الا بالقبول أي قبول الكتابة (قوله على أداء الباقي) أي ان كانت الكتابة صحيحة شوبرى لا يقال علق العتق على أداء جميعهم لان الكتابة الصحيحة يغلب فيها حكم المعاوضة شرح مر (قوله لا كتابة بعض رقيق) فلو أدى النجوم عتق نظر التعليق وسرى مطلقا ان كان باقيه لكتابه ومع اليسار ان كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه اليه ورجع عليه السيد بقسط القدر المكاتب كما سيأتي في كلامه حل وزى أي بقسطه من قيمته (قوله نعم لو كاتب الخ) هو ضعيف في الاولى والاخيرة لان التبعض فيهما ابتداء بخلاف ما لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه فان التبعض في الدوام ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وهذا هو المعتمد زى لكن شرح مر كالشارح ولم تضعفه حواشيه ويرد على كلام زى فيما اذا أوصى بكتابة رقيق ولم يخرج من الثلث الا نصفه وقال لو ارث كاتب نصفك أن التبعض في الابتداء لافي الدوام الا أن يقال انه تبعض في الدوام بالنظر لا بصاء المالك (قوله بعضه) أي بعض رقيق (قوله ان اتفقت النجوم) هلا صح مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة المالك وأي محذور

العين لا تقبل التأجيل العرف كما مر بيانه في الانجارة (لا) ان كاتبه (على أن يبيعه كذا) كتب بألف فلا يصح لانه شرط عقد في عقد (ولو كاتبه وباعه ثوبا) مثلا بان قال كاتبك وبعثك هذا الثوب (بألف ونجمه) بنجمين مثلا (وعلق الحرية بأدائه صحت) أي الكتابة (لا البيع) لتقدم أحد شقيه على مصير الرقيق من أهل مبيعة سيده فعمل في ذلك بتفريق الصفقة فيوزع الالف على قيمتي الرقيق والثوب فخاص الرقيق يؤديه في النجمين مثلا (وصحت كتابة أرقاء) كثلاثة صفقة (على عوض) منجم بنجمين مثلا لاتحاد المالك فصار كما لو باع عبيدا بن واحد (ووزع) العوض (على قيمتهم وقت الكتابة فن أدى) منهم (حصته عتق) ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي (ومن عجز رقيق) فاذا

كانت قيمة أحدهم مات أو الثاني ماتين والثالث ثمانية فعلى الاول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (لا) كتابة (بعض رقيق) وان كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو كاتب في مرض موته بعضه والبعض تملكه أو أوصى بكتابة رقيق فلا يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة صحت الكتابة في ذلك القدر وعن النص والبقوى صحة الوصية بكتابة بعض عبده (ولو كاتباه) أي شريكان فيه بنفسهما أو تأثبهما (معاصح) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة وأجلا

فيما لو لم يراه بالسوية وكاتبه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والآخر درهم في الشهر الثاني مثلاً ويكون لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم فإن العوض معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنساً أن لا تكون بالنسبة لأحدهما دينار وللآخر دراهم لأن تكونا دينار ودرهم بالنسبة إليهما جميعاً كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز اه سم مع زيادة (قوله وعددا) أي وعدد النجوم لاعداد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كأن كاتبه أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والآخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح (قوله وجعلت) عطف على اتفقت فيفيد أنه شرط لكن قال م ر انه معطوف على صح ومقتضى قوله به ذلك فان اتفق شرط مما ذكر كأن جعلاه على غير نسبة المالكين الخ أنه معطوف على اتفقت وقول الشارح صرح به أو أطلق يقتضى أنه معطوف على صح تأمل (قوله على نسبة ملكيهما) كأن يكون لأحدهما ثلثاه وللآخر ثلثه ويكتباه على ستة دنائير يؤدى في شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد ويندفع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أو لا كما يأتي (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تجيز السيد ليس فسخا وقضية قوله لآتي وعاد الرق بان عجز فجزه الآخر أنه فسخ وبه صرح في الروض (قوله فيها) أي الكتابة (قوله لم يجز) لا يخفى ما فيه من الخفاء والاجمال لانه يومهم رجوع الضمير للتجيز بوضحه قول الروض وشرحه ولو عجزه أحدهما وفسخ الكتابة وأراد الآخر ابقاءه فيها وانظروا بطل عقدها في الجميع اه ومنه علم أن الضمير في لم يجز عائد للبقاء المفهوم من ابقاءه لما قبله معه وان المراد بنفي الجواز ما يشمل نفي الصحة تأمل قال حل وكان ينبغي ان تصح الكتابة لانه تبعيض في الدوام (قوله أي يصيبه من الرقيق) ففي كلامه استخدام حيث ذكر النصيب بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وقوله فلا يعتق أي نصيبه وقوله بتقديمه أي النصيب لكان من النجوم ففيه استخدام أيضا (قوله اذ ليس له الخ) لان كل مشتركين في مال اذا أخذ أحدهما منه شيئا اختص به الا في ثلاثة نجوم الكتابة وربع الوقف والميراث فنأخذ شيئا من هذه الثلاثة لا يختص به بل يقسم بين الجميع ومحل عدم اختصاص أحدهم في ربع الوقف بالنظر للوقوف عليهم أما ر باب الوظائف المشتركة فما يأخذها أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وان حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غيره علمه برضا غيره منهم اه م

فصل فيما يلزم السيد الخ (قوله وما يسن له) أشار إليه بقوله والخط أولى الخ (قوله قبل عتق) ويجوز بعده قضاء وفي التهذيب ان وقت وجوبه من المقدال العتق موسع فيتعين عند العتق سم زى وعبارة م ر وتضييق اذ اتى من النجم الاخير قدر ما يفي به فان لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء اه (قوله حط متمول) صادق بأقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم بحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر ويترك منه وبين ما في المصراة من أن الصاع يتعدد بتعدد العاقباته صلى الله عليه وسلم قدر اللين اسكونه مجهولا بالصاع لئلا يحصل النزاع فيما يقابل اللين المحلوب في يد المشتري فشم ذلك مالو كان اللين نافها جدا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولو كان المتمول هو الواجب في النجمين لم يسقط الخط بل يحط بعض ذلك انقدر ع ش على م ر وعبارته على الشارح وانظر لو كان المتمول هو الواجب في النجمين هل يسقط الخط أولا سم والا قرب عدم سقوطه وينبغي أن يحط بعض ذلك القدر كأن يملكه بعضه شائعا ثم يشتري به فولا مثلا ويدفع له بعضه كالمات شخص عن ذلك فقط وخلف عشرة أولاد مثلافه يفعل فيه ذلك وعبارة حل قوله حط متمول أي ولو من كل واحد من الشركاء (قوله من جنسها) أو

وعند ارق هذا اطلاق النجم على المؤدى (وجعلت) أي النجوم (على نسبة ملكيهما) صرح به أو أطلق (فلو عجز) الرقيق (فجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأبقاء الآخر) فيها (لم تجز) كابتداء عقدها (ولو أبراه) أحدهما (من نصيبه) من النجوم (أو اعتقه) أي نصيبه من الرقيق (عتق) نصيبه منه (وقوم) عليه (الباقى) وعتق عليه وكان الولاء كله له (ان أيسر وعاد الرق) للمكاتب بأن عجز فجزه الآخر والتقييد بعود الرق من زيادتي فان أعسر من ذكر أو لم يعد الرق وأدى المكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة وكان الولاء لهما وخرج بالبراء والاعتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقديمه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (فصل) فيما يلزم السيد وما يسن له وما يحرم عليه وبيان حكم ولد المكاتبه وغير ذلك *

(لزم السيد في) كتابة (مهيضة قبل عتق حط متمول من النجوم) عن المكاتب (أو دفعه) له بقيد زده بقولي (من جنسها)

وان كان من غيرها قال تعالى وآتوهم من ماله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه لاعانة على العتق وخرج بزادني في صحيفة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الايتاء مالوكاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله ومالوكاتبه على منفعة (والخط) أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة (٤٣٢) على العتق وهي محققة فيه وهو موهوم في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة

أخرى (وكون كل) من الخط والدفع (في) النجم (الاخير) أولى منه فيما قبله لانه أقرب الى العتق (و) كونه (ربعا) من النجوم أولى من غيره (ف) ان لم تسمح به نفسه فكونه (سبعة أولى) روى خط الربع النسائي وغيره وخط السبع ماله عن ابن عمر رضى الله عنهما (وحرم) عليه (تمتع بمكاتبته) لاختلال ملكه فيها واقتصار الاصل على تحريم الوطاء يفهم حل غيره وليس مراد (ويجب بوطنه) لها (مهر) لها وان طوعته لشبهة الملك (لاحد) لانها ملكه (والولد) منه (ح) لانها علفت به في ملكه (ولا يجب) عليه (قيمته) لانقاده (وصارت) بالولد (مستولدة مكاتبه) فان عجزت عتقت بموت السيد (وولدها) أى المكاتبه (الرقيق) بقيد زنته بقول (الحادث) بعد الكتابة ولو حلت به بعدها (يتبعها رقا وعتقا) بالكتابة كولد المستولدة فلا شيء

من غيره برضا المكاتب حل فلا يلزمه قبول غير الجنس بغير رضاه فاذا مات السيد بعد اخذ مال الكتابة وقبل دفع ماله كزوم الورثة دفع ذلك وان كان مال الكتابة باقيا أخذ منه الواجب لان حقه في عينه ولا يزاحم أصحاب الديون سم وزى (قوله وان كان من غيرها) أى غير عينها (قوله فسر الايتاء الخ) أى انما فسر الايتاء بما يشمل الخط وان كان المتبادر منه الدفع لان القصد منه الخ (قوله وكونه ربعا فسبعا) قال البلقيني بقى بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد أنه كاتب عبد الله على ألف درهم ومائتي درهم قال فأتيته بمكاتبتي أى بالنجوم فرد على مائتي درهم زى وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله عن ابن عمر) عبارة التحفة اذ جاء ابن عمر وقال المحلى روى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألفا ووضع منها خمسة وذلك في آخر نجومه والخمسة سبع الخمسة وثلاثين (قوله تمتع) دخل فيه النظر ورتبة م في كتاب النكاح حله بلا شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة فاطلاقه محمول على ما فصله في كتاب النكاح فلا اعتراض عليه زى (قوله ويجب لها مهر) ولا يتكرر بتكرار الوطاء الا اذا وطئ به مائة المهر كما تقدم زى وعش (قوله لشبهة الملك) دفع لما يقال اذا طوعته كانت زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له وهي الملك فالإضافة في قوله لشبهة الملك بيانية (قوله لاحد) لانها ملكه وان علم التحريم واعتقده ولكن بعذر من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أى لأمه (قوله مكاتبه) أى مستمرة على كتابتها والا فالكتابة ثابتة لما قبل ذلك ولو قال كالمحرر وهي مستولدة مكاتبه كان أظهر سم زى (قوله عتقت بموت السيد) وعتق معها أيضا أولادها الحادثون بعد الاستيلاد كما هو معلوم من كتاب أمهات الاولاد زى (قوله الحادث) أى الانفصل حل أى ليتأتى قوله ولو حلت الخ (قوله بعد الكتابة) بان تضعه لا كثر من ست أشهر من الكتابة زى ولو اختلفا في ولدها فقال السيد ولديه قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بل بعدها والزمن محتمل صدق السيد بيمينه حيث لا يثبت أول كل يمينه ومارضنا سم (قوله وعتقا بالكتابة) خرج بالكتابة ما لورقت المكاتبه ثم عتقت بجهة أخرى فلا يتبعها ولدها زى (قوله مكاتبته) أى بعد بلوغه وقبل عتق أمه أو بعد موتها أو تيجيزها واذا كاتبه عتق بالاسبق من أدائه وأداء أمه كما قاله سم (قوله لان الحاصل له الخ) تعليل لمخدوف تقديره وانما كان للسيد مكاتبته مع أنه مكاتب (قوله تركت ذلك) أى انه مكاتب (قوله للسيد) أى لالام وفي قول الحق لها أى لالام المكاتبه كافي شرح م (قوله فقيمته له) أى ان قلنا الحق في الولد له فان قلنا الحق في الولد لأمه فهي لها تستعين بها على كتابتها شرح م (قوله من ارش جنابة الخ) انظر لولم يكن له ما ذكر من الارش وما بعده فهل يمونه السيد من عندما أو يمان من بيت المال وفي شرح الروض وقول على المحلى ان السيد يمونه حينئذ لان الحق فيه له اه (قوله كافي الام) أى أم هذا الولد المكاتبه لا كتاب الشافعي رضى الله عنه وفيه انه لم يذكر ما تقدم في الام حتى يقيس عليها فاعله معلوم من خارج (قوله في جميع ذلك) أى من قوله فلو قتل الخ وهو واضح فيما عدا المؤنة وأما المؤنة فقد يتوقف في كونه

عليه للسيد اذ لم يوجد منه التزام بل للسيد مكاتبته كما جزم به الماوردي وان ذكر الاصل انه مكاتب لان يمونها الحاصل له كتابة تبعية لاستقلالية ومن ثم تركت ذلك (والحق) أى حق الملك (فيه للسيد فلو قتل فقيمته له) يمونه من ارش جنابة عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله والا فليس له (كافي الام في جميع ذلك) ولا يعتق شيء من مكاتب الاباء الكمل أى كل النجوم لخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم

وفي معنى أدائها حظ الباقي منها الواجب والبراء منها والحوالة بها لأهلها (ولو أتى بمال فقال سيده) إهدا (حرام ولا بينة) له بذلك (حلف المكاتب) فيصدق في أنه ليس بحرام (ويقال لسيده) حينئذ (خدماً وأبرئته عنه) أي عن قدره (فإن أبي قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب أن أدى الكل (فإن نكل) المكاتب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان بينة سمعت لذلك نعم لو كاتبه على لحم فجاء به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاؤه في قوله حرام فإن قال (٤٣٣) لأنه مسروق أو نحوه فكذلك

أولاً لأنه لحم غير مذكي حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية كمنظيره في السلم (ولو خرج المؤدى) من النجوم (معياً ورده) السيد بالعيب وهو جائز له وبه صرح الأصل (أو) خرج (مستحقاً بأن أن لا عتق) فيهما (وإن) كان السيد (قال عند أخذه أنت حر) لأنه بناء على ظاهر الحال من صحة الأداء وقد بان عدم صحته والاولى من زيادتي وتعييري بما ذكر في الثانية أولى من تقييدها بالنجم الأخير (وله) أي للمكاتب (شراء أماء) لتجارة (توسعه في طرق) الاكتساب (لاتزوج الا باذن سيده) لما فيه من مؤن (ولا وطء) لامتة ولو باذنه خوفاً من هلاك الامتة في الطلق فنعته من الوطء كمنع الراهن من وطء المرهونة وتعبيري بالوطء أعم من تعبيري بالتسري لا اعتبار الازال فيه دون الوطء (فإن وطئها على

يمونها سيدها ما ذكر لانها صارت مستقلة بالكتابة وتكون نفسها ولا علاقة لسيده بموتها إلا أن يراد بالجميع المجموع أي ما عدا المؤنة كما يؤخذ من عبارة الأصل (قوله وفي معنى أدائها الخ) أي في أنه إذا حصل الخط حصل العتق فإذا أدى المكاتب النجوم وبقي عليه ما يجب حظه فحظه السيد عتق فهذه العبارة تقتضي أنه لا يعتق إلا أن صدر من السيد حط (قوله لأهلها) فإنه لا يعتق بحواله السيد على المكاتب بالنجوم لعدم صحة الحولة وإن أودهم كلامه معها اهـ رشيدى (قوله فيصدق) أي عملاً بظاهر اليد مر (قوله ويقال لسيده خذ) استشكل بأنه حرام باعترافه فكيف يؤمر بأخذه وأجيب بانأخذه فإذا اختار أخذه عاملناه بتقيضه أي فإذا ادعى أنه لما لك معين ألزم بدفعه له والافقيل ينزعه الحاكم أو يحفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له أمسكه حتى يظهر مالكه ويمنع من التصرف فيه فإن عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله حلف السيد) الوجه أن محل ذلك ما لم يقل ذكيتة والاصدق لتصریحهم بقبول خبر الكافر والفاسق عن فعل نفسه كقوله ذبحت هذه شرح مر (قوله وهو جائز له) أي والحال أنه جائز (قوله بأن أن لا عتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بعدموته بان أنه مات ترفيقاً وإن مات تركه للسيد لا للورثة زى (قوله وإن قال الخ) صورة المسئلة إذا قصد الاخبار أو أطلق فإن قصد الانشاء عتق زى (قوله عند أخذه) أشعر قوله عند أخذه بتصوير المسئلة بما إذا قاله متصلاً بقبض النجوم وفي كلام الامام اشعار به قال في أصل الروضة وهو تفصيل قويم لا بأس بالأخذ به لكن في الوسيط أنه لا فرق بين كونه جواباً عن سؤال حر يته أو ابتداء وبين كونه متصلاً بقبض النجوم أولاً اهـ قوله لكن في الوسيط هو المعتمد زى (قوله تزوج) وإن كان أنتى خوفاً من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد وإن كان تعليله قاصراً على الذكركافي قل على المحلى (قوله ولا وطء) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء ابن حجر وقال الشويرى وبحرم غير الوطء ان أفضى اليه والا فلا اهـ (قوله كنع الراهن من وطء المرهونة) انظر التشبيه مع أن وطء الراهن باذن المرتهن جائز فلعن التشبيه في مطلق المنع مع تحقق ملك الممنوع في الموضعين ع ش (قوله لا اعتبار الازال فيه) قال مر التسري يعتبر فيه أمران حجب الامتة عن أعين الناس وانزاله فيها اهـ أي فلا يقال تسري فلان بامته الا اذا وجد هذان الأمران (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله نسب) أي ليس من زنا فيكون قوله لا حقا به تفسيره (قوله رقا وعتقا) أي في الاولى وعتقا فقط في الثانية والثالثة حل (قوله مملوك لا يبه) أي مادام مكاتباً وذلك في الاولى فقط وكذلك قوله فوق عتقه الخ (قوله لسته أشهر) أي غير لحظة الوضع والانتصت المدقة عن أقل مدة الحمل سمع ش (قوله ووقع في الأصل الخ) أجيب عنه بأنه ناظر للحظة الوطء والمصنف لم ينظر لها لعلها اهـ (قوله مطلقاً) أي أنت به لسته أشهر

(٥٥ - (يجري) - رابع) خلافة منعه منه (فلا حد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لأنه لو ثبت ثبت له (ولو ولد) من وطئه (نسب) لاحق به لشبهة الملك (فإن ولدته قبل عتق أبيه) أو معه (أو بعده) لكن (لدون ستة أشهر) من العتق (تبعه) رقا وعتقا وهو مملوك لا يبه يتمتع ببيع ولا يعتق عليه لضعف ملكه فوق عتقه على عتق أبيه ان عتق والارق وصار للسيد (ولا نصير) أمه (أم ولد) لانها علفت بمملوك (أو) ولدته بعد العتق (لها) أي لسته أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل فوق ستة أشهر (وطئها معه) أي مع العتق مطابقاً

(أو بعده) في صورة الأكثر بقيد زده بقولي (وولده ستة أشهر) فأكثر (من الوطء فهي أم ولد) اظهر العلوق بعد الحرية ولا نظر الى احتمال العلوق قبلها تغليبها والولد حينئذ حر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولده لدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها قبل حملها (لم يجبر السيد على قبض) لما عجل (ان امتنع) منه (لفرض) كونه حظه وخوف عليه كأن عجل في زمن نهب (والا) بأن امتنع لافرض (٤٣٤) (أجبر) على القبض لان الكتاب غرض ظاهر فيه وهو تنجيز العتق أو

تقريبه ولا ضرر على السيد وظاهر مما مر أنه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه أو على البراء ويفارق نظيره في السلم من تعين القبول بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن فضيقت فيها بطلب البراء (فان أبي قبض القاضي) عنه وعتق المكاتب ان أدى الكل (أو عجل بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (فقبض وأبرأ بطلا) أي القبض والبراء لان ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل اذا حل دينه يقول لمدينه اقض أو زد فان قضا والا زاده في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق (وصح اعتياض عن نجوم) للزومها من جهة السيد مع التشوف للعتق وهذا جزم في الروضة وأصلها في الشفعة وصوبه الاسنوي لنص الشافعي عليه في الام وغيرها وان جزم الاصل

أولا أكثر من العتق (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو وطئها بعد العتق في صورة ما اذا ولده لا أكثر من ستة أشهر منه (قوله بقيد) أي لكل من الوطء معه والوطء بعده عن وهذا غير ظاهر بل هو قيد في البعدي فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض أنه لسته بعد العتق كما في شرح م (قوله فهي أم ولد) أي في هذه الثلاثة أو الاربعة ان جعل قوله كثر صورة رابعة وقوله لم تصر أم ولداً أي وتبع الولد أباه كما يتبعه في الثلاثة الاول التي في المتن فتكون تبعيته في خمس صور بخلاف الصور تسعة (قوله كونه حظه) انظر لو تحمل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من تحمل المقرض أو المسلم اليه لمؤنة النقل سم (قوله في زمن نهب) وان أنشأ الكتابة في زمن النهب لان ذلك قد يزول عند المحل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والرويان فان كان هذا الخوف معهودا لا يرجي زواله لزمه القبول وجه واحد اشرح الروض (قوله وهو تنجيز العتق) أي اذا أراد دفع الكل وقوله أو تقريبه أي اذا أراد دفع البعض عبد البر أو المراد تنجيزه في النجم الاخير وتقريبه في غيره (قوله مما مر) أي من قوله ويقال للسيد خذ أو أبرئه عنه زي (قوله أو عجل بعضا) ويجري ذلك في كل دين عجل بهذا الشرط شرح م (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما ووافقه الآخر عليه م (قوله وأبرأ) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي ان كان السيد جاهلا بالفساد فان كان عالما به صح وعتق كما في م لانه أبرأه لافي مقابلة شيء (قوله يشبه ربا الجاهلية) أي من حيث جلب النفع حل والافها هنا في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل التعجيل مقابلا لبراء من الباقي فهو يجعلهم زيادة الاجل مقابلا لبراء (قوله وصح اعتياض عن نجوم) المعتمد عدم صحة الاعتياض مطلقا أي سواء كان من العبد أو أجنبي خلافا لما جمع به بعضهم من جعل المنع على الاجنبي والجواز على العبد زي (قوله لا يبيعهما) أي ان غير المكاتب والاف لا يعتياض بيعهما بالكتاب معنى (قوله لانهما غير مستقرة) أي ولانهما يجوز عن تسليمها شرعا من حيث ان العبد قادر على اسقاطها سم (قوله لتطرق السقوط) أي بالانقطاع وهو علة لقوله لا يصح بيعه (قوله ويصح أيضا بيعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة على المعتمد بناء على أنه عقد عتاق فينتبه ولده وكسبه ولو علقه على صفة فوجدت حال الكتابة عتق عنها أيضا فينتبه ما ذكر اه شوري وقوله ويعتق عن جهة الكتابة أي من حين عقد البيع لانه يفيد الحرية حالا ولا توقف حتى يتسه على قبض العوض ومقتضاه انه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض البيع فليحرر وفي قل على المحلى ولو باعه نفسه صح وكان فسخا للكتابة وعتقه ليس عن الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كحج واعتمده وعن شيخنا م خلافه واعتمد سم انه يعتق عن الكتابة وكلام قل هو الظاهر (قوله فلو باع) أي أتى بصورة البيع

قوله تبعا لما صححه في الروضة وأصلها هنا بعدم صحته وعلى الاول جرى الباقي أيضا قال وتبع الشيخان على الثاني

البنوي ولم يطلع على النص (لا يبيعهما) لانهما غير مستقرة ولان المسلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من الطرفين لتطرق السقوط اليه فالنجوم بذلك أولى (ولا يبيعه رهبة) أي المكاتب كام الولد لكن ان رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه كما في أم الولد (فلو باع) مثلا السيد النجوم أو المكاتب (وأدا) ها المكاتب

(المشتري لم يهتق) وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان الاذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلّم فلم يبق الاذن ولو سلّم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما أن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق بقبضه (ويطالب السيد المكاتب) بها (والمكاتب المشتري) بما أخذه منه (وليس له) أي للسيد (نصرف في شيء مما يبيد مكاتبه) يبيع أو اعتاق أو تزوج أو غيرها لانه معه في المعاملات كالأجنبي وتغيرى بذلك أعم مما عبر به (ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه ما التزم) وهو افتداء منه كافي أم الولد فلو قال أعتقه (٤٣٥) عني على كذا ففعل لم يعتق عنه

بل عن المعتق ولا يستحق المال

(فصل) في لزوم الكتابة وجوازها وما يعرض لها من فسخ أو انقضاء وبيان حكم تصرفات المكاتب وغيرها (الكتابة) الصحيحة (لازمة للسيد فلا يفسخها) لانها اعتقدت لحظ مكاتبه لا لحظه فكان فيها كالراهن (الا ان عجز المكاتب عن أداء) عند المحل لنجم أو بعضه غير الواجب في الإتياء (أو امتنع منه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك (وان حضر ماله) أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة قصر على الاشبه في المطلب فله فسخها بنفسه وبمحكم مني شاء لتعذر العوض عليه وإطلاق الامتناع أولى من تقييده له بتعجز المكاتب نفسه (وليس لحاكم أداء منه) أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لانه ربما عجز

(قوله للمشتري) أي مشتريها أو مشتريه (قوله سلامة العوض) أي الذي دفعه المشتري للسيد (قوله عتق بقبضه) لان المشتري كالوكيل (قوله للمشتري) أي صورة (قوله أعتق مكاتبك) أي ولم يقل عني أخذا من قوله فلو قال الخ (قوله افتداء منه) أي من الغير والولاء للسيد (قوله لم يعتق عنه) أي لان ذلك يتضمن بيعه وهو لا يصح

(فصل في لزوم الكتابة) أي من جانب وجوازها أي من الجانب الآخر (قوله أو انقضاء) وقد ذكره بقوله ولو قتل بطلت لان معنى بطلانها انقضاءها (قوله لازمة للسيد) أي من جهته كما عبر به في المهاج وقال ع ش أي لاجله وأخذ به منهم من عبارة لاصل ان اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف ومثل ذلك يقال في قوله وجائزة للمكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تخليصه من الرق (قوله كالراهن) لان الرهن عقد لحظ المرتهن (قوله غيبة المكاتب) فيه اظهار في محل الاضمار (قوله دون مسافة القصر) أي وفوق مسافة العدوى وعبرة مر ولو حل النجم ثم غاب بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيما دونها كما اعتمد الزركشي وغيره قياسا على غيبة ماله وبحت ابن الرفعة ان غيبته في مسافة العدوى كمسافة القصر وهو ضعيف اه (قوله فله فسخها) قيده بالبقينى بما اذا لم يأذن له السيد في السفر وينظره الى حضوره والافليس له الفسخ زي (قوله متى شاء) أي كافي افلاس المشتري بالتمن فان للبائع الفسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التجهيز كما سيأتي (قوله لتعذر العوض عليه) أي في وقت استحقاق قبضه ع ش أي لا مطلقا لانه يمكنه أخذه بعد فلا تعذر (قوله لانه بالخ) هذه العلة يرد عليها ما سيأتي في المجنون والسفيه من قيام الحاكم مقامهما في الاداء عنهما مع انه اذا أفاق المجنون أو زال عجز السفيه عما عجزا أنفسهما أو امتنعا من الاداء فلا بد ان يزاد فيهما زيادة تدفع الايراد المذكور بان يقال مع بقاء الاهلية فيه فلم يول عليه في ماله فلا يرد ما سيأتي (قوله ويفصل الامر بينهما) بان يلزم السيد بالابتداء وبحكم التقاص ان رآه مصلحة وانما لم يحصل التقاص بنفسه لانتفاء شرطه الآتي شرح مر أي من اتفاق الدينين في الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم والافنا المانع من التقاص اللهم الا أن يقال ان ما يجب حظه في الإتياء ليس دينا على السيد وان وجب دفعه فقا بالعبء ومن ثم جاز للسيد أن يدفع من غير النجوم ع ش على مر وانظر معنى قوله ان القيمة من غير الخ (قوله وجائزة للمكاتب) وقال أبو حنيفة ولازمة من جهته أيضا عميرة سم (قوله ولو استمهل) أي طلب امهال سيده (قوله فلا فسخ فيها) أي لا يصح ولا ينفذ (قوله أو لا حضار ماله) لا يقال هلاضمه الى ما قبله وجعل الوجوب جوابا لهما وأخر قوله وله أن لا يزيد الخ مع انه أخصر لا نقول لو فعل ذلك لتوهم رجوع

نفسه أو امتنع من الاداء لو حضر أما اذا عجز عن الواجب في الإتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل التقاص لان للسيد أن يؤديه من غيره لكن يرفعه المكاتب للحاكم يرى فيه رأيه ويفصل الامر بينهما (وجائزة للمكاتب) كالرهن بالنسبة للمرتهن (فله ترك الاداء) له (الفسخ) وان كان معه وفاء (ولو استمهل) سيده (عند المحل لجزم من امهاله) مساعده له في تحصيل العتق (أو لبيع عرض وجب) امهاله (ليبيعه) والتصریح بالوجوب هنا وفيما يأتي من زيادتي (وله أن لا يزيد) في المهلة (على ثلاثة) من الايام سواء أعرض كساد أم لا فلا فسخ فيها وما أطلقه الامام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (أو لا حضار ماله من دون من حلتين وجب) أيضا امهاله الى احضاره

لأنه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة (ولا تنسخ) الكتابة (بجنون) منهما أو من أحدهما ولا بأغماه كالمهم بالاول (ولا بحجر سفه) لان اللازم من أحد طرفيه لا يفسخ بشئ من ذلك كالرهن والاخيرة من زيادتي (ويقوم ولي السيد) الذي جن أو عجز عليه (مقامه في قبض) فلا يعتق (٤٣٦) يقبض السيد لفساده وإذا لم يصح قبض المال فالمكاتب استرداده لانه

قوله وله أن لا يزيد الخ لكل مما قبله وليس كذلك بل هو خاص بالاول (قوله لانه كالحاضر) ظاهر وان عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محقق حيث كانت الزيادة يسيرة بحيث يقع مثلها كثيرا للمسافرين في تلك الجهة اه ع ش (قوله بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة) يشك على هذا ايجاب الامهال ثلاثة أيام لبيع العرض مع انه يمكن احضاره من مسافة القصير في دون ثلاثة لانه يمكنه الذهاب في يوم وليسه والعود في ذلك وذلك يومان وليلتان وهي دون الثلاثة بلبا إليها فكيف يمهل للبيع ثلاثة ولا يمهل للاحضار أقل من ثلاثة ويمكن أن يقال لما كان الوثوق بحصول الحاضر أشد كان أحق بتوسعة الطريق في تحصيله سم ويحجب أيضا بما أشاره الشارح بقوله لطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد إمكان تحصيله في يومين لانه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله أو من أحدهما) هذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فتفسخ بجنون السيد وانما دون المكاتب عبد البر (قوله ولا بحجر سفه) وكذا حجر الفليس بالاولى وانما اقتصر على حجر السفه لانه هو الذي تفارق فيه الصحيحة الفاسدة بخلاف حجر الفليس فانه لا يبطلهما كما سيأتي (قوله الى سيده) أي الذي ليس أهلا للقبض فلا بد من الزيادة في العلة لاجل اتساع المدعى (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرئى على قوله فلا ضمان (قوله ويقوم الخ) كما مقام المكاتب لانه ينوب عنه لعدم أهليته بخلاف غائب له مال حاضر شرح مر (قوله قال الغزالي الخ) جملة الشروط ستة وهي شروط لقيام الحاكم مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله ان يستقل بأخذه الا أن يقال الحاكم يمنع من الأخذ والحالة هذه ما لا يستقل بأخذه ونقل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب بان دفع القاضي يتوقف على المصاحبة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد زى (قوله مكن السيد من الفسخ) أي بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشيدى (قوله ونقض تجيزه) أي حكم باتقاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضي ع ش على مر (قوله لحصول القبض) فديقال فيه اتحاد القبض والقبض الا أن يقال اغتفر لتشوف الشارع للعتق (قوله لزمه قود) أي نفسا وطرفا أي عند العمد وقوله أو أورش أي عند عدم العمد وقوله لان الخ علة لازوم الارش فقط لازوم القود لانه لا ينتج (قوله عليه) أي على السيد متعلق بالجناية (قوله لا تعلق له) أي للواجب المذكور برقبته بل بذمته عن وهذا خبران ولم يتعلق برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لها وبهذا فارق الاجنبى فيما اذا أوجب الجناية مالا وهذا جواب عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارش كالجناية على الاجنبى وحاصل الفرق بينهما ان حق السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فلازمه جميع الارش مما في يده بخلاف جنايته على الاجنبى لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره مر (قوله فله تجيزه) واذارق سقط الارش فلا يتبع به بعد عتقه مكن ملك عبد الله عليه دين شرح مر (قوله للضرر عنه) أي عن المكاتب لانه توجه عليه غرامتان فاذا عجزه تخلص منهما واعد الرق (قوله فلا متعلق سوى الرقبة) أي فلزمه الاقل من قيمتها والارش زى (قوله عجزه الحاكم) وانما عجزه فيما يحتاج لبيعه في الارش فقط

على ملكه فان تلف فلا ضمان لتقصيره بالدفع الى سيده ثم ان لم يكن بيده شئ آخر يؤديه فللولي تجيزه (و) يقوم (الحاكم مقام المكاتب) الذي جن أو عجز عليه (في أداء ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد) استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى انه يضيع اذا أفاق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فان أفاق وظهر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد وحكم بعتقه ونقض تجيزه ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر وخرج زيادتي ولم يأخذ السيد مالا وأخذه استقلالاً فانه يعتق لحصول القبض المستحق (ولو جنى على سيده) قتلاً أو قطعاً (لزمه قوداً وأورش) بالغاما بلغ لان واجب جنايته عليه لاتعلق له برقبته بخلاف ما يأتي في الاجنبى ويكون الارش (عما معه) وعما سيكسبه لانه معه كالاجنبى كما مر (فان لم يكن) معه ما يني بذلك (فله) أي للسيد أو الوارث (تجيزه) دفعاً للضرر عنه (أو) جنبى (على أجنبى) قتلاً أو قطعاً (لزمه قوداً أو الاقل من قيمته والارش) لانه يملك تجيز نفسه واذ عجزها فلا متعلق سوى الرقبة وفي اطلاق الارش على دية النفس تغليب (فان لم يكن معه مال) يني بالواجب (عجزه الحاكم يطلب المستحق

فقط ما يني بذلك (فله) أي للسيد أو الوارث (تجيزه) دفعاً للضرر عنه (أو) جنبى (على أجنبى) قتلاً أو قطعاً (لزمه قوداً أو الاقل من قيمته والارش) لانه يملك تجيز نفسه واذ عجزها فلا متعلق سوى الرقبة وفي اطلاق الارش على دية النفس تغليب (فان لم يكن معه مال) يني بالواجب (عجزه الحاكم يطلب المستحق

و بيع بقدر الارش) ان زادت قيمته عليه والافكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرفعة كلام التلبية انهم انه لا حاجة الى التجهيز بل يقين بالبيع انفساخ الكتابة كأن بيع المرهون في ارش الجناية لا يحتاج الى فك الرهن وقال القاضي السيد أيضا تجهيزه أي بطلب المستحق وبيعه أو فداؤه (وبقيت الكتابة فيما بقي) لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا أدى حصته من النجوم عتق (والسيد فداؤه) بأقل الأمرين من قيمته والارش فيبقى مكاتباً وعلى المستحق قبول (٤٣٧) الفداء (ولو أعتقه أو أبرأه) من النجوم (بعد الجناية عتق ولزمه الفداء) لانه فوت متعلق حق المجنى عليه كالموت قتله بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعد ما فلا يلزم السيد فداؤه (ولو قتل المكاتب بطلت) أي الكتابة ومات رقيقاً لقوات محلها (ولسيدة فود على قائده ان كافأه والا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه الا الكفار مع الائم ان تعدد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة (ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة ما مافيه تبرع كهدية وهبة أو خطر كقرض وبيع نسيئة وان استوثق برهن أو كفيل فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما صدق به عليه من نحو لحم وخبزهما العادة فيه أكله وعدم بيعه فله اهداؤه غيره على النص في الام (و) له (شراء من يعتق على سيده) والملك فيه للمكاتب (ويعتق) على سيده (بجزه) لدخوله في ملكه وله أيضاً شراء بعض من يعتق على سيده ثم ان عجز

فقط الا أن لا يتأتى بيع بعضه على الاوجه شرح ابن حجر ومهر وقولهما فيما يحتاج الى بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقي (قوله وبيع بقدر الارش) لو تعذر بيع البعض في هذه الحالة بيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال الزركشي انه القياس وفيه نظر سم (قوله وقال ابن الرفعة) المعتمد كلام الجمهور ويفرق بين ما هنا وبيع المرهون بان العتق محتاط له بخلاف الرهن (قوله وقال القاضي) أشار به الى ان الحاكم ليس بقيده وانما عجزه الحاكم في الجناية على الاجنبي دون الجناية على السيد للحاجة اليه في الاول دون الثاني (قوله وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي انه لا يجوز الجميع فيما اذا احتيج لبيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أن له أن يجهز الجميع ويوجه بانه تجهيز صراعي حتى لو عجزه ثم برى من الارش بقي كله مكاتباً سم (قوله بين الحقوق) أي حق العبد وحق السيد وحق الاجنبي وعبرة شرح مهر ولما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة فسقط ما قيل هنا من أن المراد بالجمع اثنان ومما حق المكاتب وحق المستحق (قوله عتق) أي ان كان السيد موسراً في مسألة الاعتاق أخذ من كلامهم في مسألة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله ومات رقيقاً) أي مات في حال رقه أي يتبين بقتله انه لم يعتق قبل الموت فلا ينافي قولهم ان الرق ينقطع بالموت فليس له حينئذ ما تركه بحكم الملك لا الارث ولزمه تجهيزه وان لم يختلف وفاء شرح حج وكتب أيضاً قوله مات رقيقاً لا حاجة لمذامع قوله بطلت الا ان يجاب بانه انما ذكره لثلاثتهم أنه مات حر الا ان الرق ينقطع بالموت ولثلاثتهم ان المال الذي يأخذه السيد بالارث لا بالملك مع ان السيد انما يأخذه بالملك زاد شيخنا ان فائدته أيضاً انه يجب على السيد تجهيزه تأمل وفائدته أيضاً ثبوت القود والارش لسيداه (قوله ضمنه لبقاء الكتابة) ويلغز به فيقال لنا شخص يضمن طرفه ولا يضمن كله عبد البر (قوله ولا خطر) الخطر الاثراف على الهلاك قاله الجمهور زى والمراد به هنا الخوف (قوله كهدية) أي وبيع بدون ثمن مثل وتقل البلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع انه لا تبرع فيه شرح مهر (قوله له اهداؤه لغيره) وفي نسخة كغير ماى كالحر ظاهراً وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة باهداء مثله لأكل ع ش (قوله لما سر) أي من ان شرط السراية تملكه اختياراً (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حر اشرح مهر (قوله باذن) واحتيج للاذن لانه يمتنع عليه نحو بيعه ففيه ضرر على السيد من ل لما فيه من التصديق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيزي وانما احتيج لاذن سيده مع أنه لا يعتق عليه لانهر بما رفع الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه) أي لقنه سواء كان من يعتق عليه أو لا وكذا قوله كتابته (قوله عن نفسه) خرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز عن

• (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ (قوله وغير ذلك) وهو اختلافهما في النجوم و بيان مشاركة الفاسدة التعليق ومخالفتها له وقوله فان فسحها أحدهما الخ (قوله باختلال ركن) أي

نفسه أو عجزه سيد عتق ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وان اختار سيده تجهيزه لما سرى العتق (و) له (شراء من يعتق عليه باذن) من سيده (و) اذا اشتراه بآدنه (تبعه رقا وعتقا ولا يصح اعتاقه) من نفسه وكتابته ولو باذن لتضمنهما الولاء وليس من أهله كما علم ذلك مما سر • (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت ممتنها (باختلال ركن) من أركانها ككون أحد العاقدين مكرهاً أو صبياً أو مجنوناً أو عقت بنهر مقصود كعدم ملكاة

الافى تعاقب معتبر) بأن يقع من يصح تعليقه. فلا تافى فيه وذلك الباطلة مع حكمها المذمور من زيادى (والفاسدة) وهى ما اختلفت معها
(بكتابة بعض) من رقيق (أو فساد) (٤٣٨) شرط) كشرط أن يبيعه كذا (أو) فساد (عوض) تكسر (أو)

فساد (أجل) كنجم
واحد (كالصحيحة في
استقلاله) أى المكاتب
(بكسبو) فى (أخذ
أرض جناية عليه ومهر)
فى أمة ليستعين بها فى كتابته
مسواء أو جب المهر
بوطء شبهة أم بعدد صحيح
فقولى ومهر أعم من قوله
ومهر شبهة (وفى أنه يعتق
بالاداء) لسيده عند المحل
بحكم التعليق لان مقصود
الكتابة العتق وهو لا يبطل
بالتعليق بفساد وبهذا
خالف البيع وغيره من
العقود قال البندنجي
وايس لنا عقد فاسد يملك
به كالصحيح الا هذا (و)
فى أنه (يتبعه) اذا عتق
(كسبه) الحاصل بعد
التعليق فيتبع المكاتب
ولدها وفى أنه تسقط نفقته
عن سيده (وكالتعليق)
بصفة (فى أنه لا يعتق بغير
أدائه) أى المكاتب كإبرائه
وأداء غيره عنه متبرعا
فتعبرى بذلك أعم من
تعييره بالإبراء (و) فى أن
كتابته (تبطل بموت سيده)
قبل الاداء لعدم حصول
المعلق عاياه فان كان قال ان
اديت الى آوالى وارنى بعد

بسبب اتقاء شرطه والانسب بالترجمة حيث قال فى الفرق بين الكتابة الباطلة الخ أن يكون قوله باختلال
خبر أو لا والشارح جعله ظرفا متعلقا بمحذوف (قوله الافى تعاقب معتبر) استثناء منقطع لان عتقه
بحكم التعليق لا يحكم الكتابة لكن قول الشارح فلا تافى فيه يقتضى أنه متصل الا أن يقال كلام
الشارح مبنى على الظاهر (قوله عن بصح تعليقه) وهو البالغ العاقل كقوله ان أعطينى دما وميتة
فأنت حر عن ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كابتك على زقى دم فاذا أديتهما فأنت حر
فاذا أداهما عتق (قوله أو فساد عوض) أى مقصود كما مثل فلا تافى ما تقدم فى قول الشارح غير مقصود
كدم عبد البر فعلم من كلامه أن العوض اذا كان غير مقصود تكون باطلة وان كان مقصود تكون
فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالعوض فانه لم يوجد عوض فتكون فاقدة ركن (قوله كالصحيحة
فى استقلاله) أى لا يحتاج الى اذن السيد وليس المراد أنه يفوز به ثلاثا تكرر مع قوله بعد وفى أنه يتبعه
كسبه لكن تعليقه يناسب هذا الثانى وحاصل ما أشار اليه أن الكتابة لفاسدة كالصحيحة فى خنة
أشياء وكالتعليق فى ثمانية (قوله بكسب) ظاهره حتى فى كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل الا ببعض
الكسب شيخنا (قوله أرض جناية عليه) أى حيث كانت من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه
شيأ فى الفاسدة دون الصحيحة سم أى فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه فى الصحيحة لزم كلا الارش
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه فى الفاسدة فلا تافى عليه (قوله وهو لا يبطل الخ) كأن قال ان أعطينى
خرا فأنت حر (قوله يملك به كالصحيح) أى لانه يملك به الكسب وأرض الجناية والمهر حل (قوله
الاهذا) قال ابن الصباغ وسببه أن المعقود عليه هنا العتق وقد حصل فيتبعه ملك الكسب بخلاف البيع
مثلا فانه لا يحصل فيه المعقود عليه اه سم ولا يرد على الحصر الخلع لانه ليس فاسدا وانما الفاسد
العوض تأمل (قوله فيتبع المكاتب) فى تفريعه على ما قبله نئى لان الولد ليس كسبا وعبرة مر
فيتبعه كسبه وولده (قوله تسقط نفقته عن سيده) ما لم يحتج الى اتفاق بأن يحجز عن الكسب وأما
فطرته فلا تسقط عن السيد فى الفاسدة وتسقط عنه فى الصحيحة سم ما خصا (قوله كإبرائه) وانما
أجزاء فى الصحيحة لكون المذهب فيها المعاوضة فالاداء والابراء فيها واحد شرح مر أى والمذهب فى
الفاسدة معنى التعليق فاخصت بأداء المسمى للسيد كى تتحقق الصفة بعبارة سم (قوله متبرعا) ليس
فيها (قوله بموت سيده) وانما بطلت الفاسدة بموت سيده لانها جائزة من الجانبين بخلاف الصحيحة
حل (قوله نصح الوصية به) وان لم يقيد بالجزى بخلاف الصحيحة لا تصح الوصية به فيها الا ان قيد
بالجزى سم (قوله وتعليقه) بان يملكه سيده للغير أو يملكه سيده شيأ من ماله عبد البر والظاهر الاول
وعلى كل فهو مصدر مضاف لمفعوله (قوله ومنعه من السفر) أى بخلافه فى الصحيحة فانه جائز بلا اذن
ما لم يحل النجم شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة المكاتب فى الكتابة الفاسدة وايس المراد وطء
المكاتب كتابة فاسدة أتمه لان ذلك ممتنع حتى فى الصحيحة كما تقدم سم ومن ضعف كلام الشارح
جعله على كون سيد الأمة هو المكاتب كتابة فاسدة لانه لا يحل له وطء أتمه كالصحيحة بل أولى فلا يخالف
كلامه هنا مر من امتناع وطء المكاتب كتابة فاسدة أتمه (قوله منها) أى بمن اشارة الى أنه يتصور
أيضا الفرق فى كل عقد صحيح غير مضمّن كالاجارة والهبة فانه لو صدر من سفيه أو وصى وتلفت العين

موتى لم تبطل بموته (و) فى أنه (تصح الوصية به و) فى أنه (لا يصرف له منهم المكاتبين) وفى صحة اعتاقه
عن الكفارة وتعليقه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المذهب فى الاولى معنى المعاوضة
وفى الثانية معنى التعليق واهل ان الباطل والفاسد عندنا سواء الا فى مواضع منها

الحج والعارية والخلع والكتابة (ونحوهما) أي مخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن السيد فسحها) بالفعل أو بالقول اذ لم يسلم له العوض كما سيأتي فكان له فسحها دفعا للضرر حتى لو أدى (٤٣٩) المكاتب المسمى بعد فسحها

لم يعتق لانه وان كان تعلقا فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع وقيد الفسخ بالسيد لانه حينئذ هو الذي خالفت فيه الفاسدة

كلام من الصحيحة والتعليق بخلافه من العبد فانه يطرد في الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرافعي ولا يأتي في التعليق وان كان فسح السيد كذلك (و) في (انها تبطل بنحو اغناء السيد وحجر سفه عليه)

لان الحظ في الكتابة للمكاتب لا للسيد كما مر بخلاف الصحيحة والتعليق لا يبطلان بذلك وخرج بالسيد المكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو اغنامه وحجر سفه عليه وبز يادق السفه حجر الفلس فلا تبطل به فان بيع في الدين بطلت

(و) في (ان المكاتب يرجع عليه بما أداه) ان بقى (أو بدله) ان تلف وهذا من زيادتي هذا (ان كان له قيمة) هو أولى من قوله ان كان متقوما بخلاف غيره تكمر فلا يرجع فيه بشئ الا أن يكون محترما كجلد ميتة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله

في بد المستاجر والمتهب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانها لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه كما قلناه زى عن الاستوى ومثله في شرح الروض (قوله الحج) فانه يبطل بالردة ويفسد بالجماع اذا طرأ وحكم الباطل أنه لا يجب المضي فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة طريان الفساد وأما الفاسد ابتداء فصورته أن يحرم بالعمرة ثم يجمع ويدخل عليها الحج زى (قوله والعارية) كاعارة الدراهم والدنانير غير الزينة وغير الضرب على صورتها فان قلنا انها باطلة كانت الدراهم والدنانير غير مضمونة لانها غير قابلة للاعارة فكانها أمانة وان قلنا فاسدة كانت مضمونة لان فاسد كل عقد كصحيحه بخلاف باطله فليس كصحيحه كما قاله السمرى أى وهما قولان عندنا ما اذا أعارها للزينة أو للضرب على صورتها فتصح كما قاله مر في العارية وعبارته نعم لو صرح بأعارة أى النقل للزينة به أو للضرب على صورته صح ونية ذلك كافية عن التصريح كما بحثه الشيخ لا تخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت اه (قوله والخلع والكتابة) فان الباطل فيهما ما كان على عوض غير مقصود كالدم أو رجع الى خلل في العاقد كالمنز والسهو والفساد منهما بخلافه وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال والفساد يترتب عليه الطلاق والعق و يرجع السيد بالقيمة والزواج بالهرج حل فعنى كونهما فاسدين أن عوضهما فاسد وان كانا فاسدين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق (قوله بالفعل) كالبيع أو بالقول كفسحها ولا يشكل بكون المقلب فيها التعليق لانه تعليق في ضمن معاوضة (قوله لانه) أى عقد الكتابة وان كان الحج وهو جواب عن سؤال تقديره ان هذا من باب التعليق فكيف ساع للسيد رفعه بالفسخ مع أن التعليق لا يرفع بذلك (قوله ولا يأتي) أى فسح العبد (قوله كذلك) أى لا يأتي فيما اذا كان بالقول فلا يفسح التعليق بقول السيد فسخت التعليق فلا يرد أن له أن يبيعه ويكون فسحا لانه فسح بالفعل (قوله لا للسيد) فهى تبرع من السيد على المكاتب وكل من المعنى عليه والسفه لا يصح تبرعه حل وزى وفيه أن الاغناء والسفه طرأ بعد الكتابة (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو اغنامه) فاذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبت التراجع شرح مر وقضيته انه ليس للقاضي أن يؤدي من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحيحة أنه يؤدي بشرطه (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو اغنامه) كيف هذا مع أن العقد جائز من الطرفين وهو يبطل بذلك وأجيب بأن عدم البطلان هنا لتشوف الشارع للعتق (قوله وفي أن المكاتب يرجع عليه) قال البلقيني مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله ان كان له قيمة) هل العبرة في القيمة بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم ع ش على مر وهو قيد في كل من مسئلتى الرجوع بالعين والبدل رشيدى (قوله هو أولى من قوله الحج) لان كلام الاصل يورهم أن المراد بالتقوم ما قابل المثلى وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه والذي له قيمة قد يكون مثليا كالبر ومثقوما كالتياب ع ش (قوله كخمر) أى غير محترمة كما يعلم من قوله الا أن يكون محترما مشورى (قوله الا أن يكون) أى المؤدى حل (قوله كجلد) كأن كانه على جلود ميتة فهى فاسدة ع ش (قوله لم يدبغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كاذ كره والا فالدبوغ يرجع به ويبدله ان تلف شيخنا (قوله اذ لا يمكن رد العتق الخ) عبارة

ان تلف (وهو) أى السيد يرجع عليه (بقيمته وقت العتق) اذ لا يمكن رد العتق فأشبه اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف المبيع في بد المشتري ولو كاتب كافر كافرا على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع (فان أحدا) أى واجبا السيد والمكاتب جنسا وصفة كصحة

النقد المصدرة كذلك بأن
يسقط من أحد الدينين
بقدره من الآخر (ولو بلا
رضا) من صاحبهما أو
من أحدهما إذا حاجة اليه
(ويرجع صاحب الفضل)
في أحدهما (به) على الآخر
أما إذا كانا غير قدین فان
كانا متقومين فلا تقاص
أو مثليين ففيهما تفصيل
ذكرته في شرح الروض
وغيره (فان فسخها) أي
الفاسدة (أحدهما) هو
أعم من قوله السيد (أشهد)
بفسخها احتياطا ونحرا
من التجاحد لا شرطاً
(فلو قال) السيد (بعد قبضه)
المال (كنت فسخت)
الكتابة (فأنكر المكاتب
حلف) أي المكاتب
فيصدق لان الأصل عدم
الفسخ وعلى السيد اليقنة
(ولو ادعى) عبد (كتابة
فأنكر سيده أو وارثه
حلف) المنكر فيصدق لان
الأصل عدمها ولو عكس
بأن ادعاه السيد
وأنكرها العبد صار قنا
وجعل أنكاره تعجيزاً منه
لنفسه فان قال كاتبك
وأدیت المال وعفت عتق
بإقراره ومعلوم مما روي
الدعوى والبيئات أن السيد
يحلف على البيت والوارث

شرح م لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق لعدم إمكان رده فهو كتلف مبيع
بيع فاسد في بد المشتري فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة
(قوله وتكسیر) الواو بمعنى أو وكذا قوله وأجل (قوله وأجل) انظر تصويره اذ الفرض ان
السيد قبض النجوم والقيمة لا تكون الاحالة من لو توضيح ذلك ان ما يرجع به السيد على المكاتب
من القيمة لا يكون الاحالة وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه للسيد فهو عين لادين وهي
لا توصف بحلول ولا تأجيل وان كان بدله فهو لا يكون الاحالة الا أن يجاب بأن مراده مطلق التقاص
بقطع النظر عن الكتابة فهي شرط للتقاص لا بقيد كونه متعلقاً بالسيد والعبد وان كان ذلك هو
الظاهر من العبارة كما في ع ش ولكن الأصح ان التقاص لا يكون الا في الحالين بخلاف المؤجل الا اذا
أدى الى العتق ويجاب أيضاً بتصويره بما اذا كان ذلك عند قوم جرت عادتهم بأن قيم المتلفات مؤجلة
(قوله أولى من قوله فان نجاسا) لانه يروهم أن اختلاف الصفة لا أثر له وليس كذلك ع ش (قوله
بقدره) الباء بمعنى في وفي كلامه مضاف مقدر أي في مقابلة قدره من الآخر ومن ابتدائية فيشمل ما اذا
كانا متساويين أو أحدهما أقل شيخنا (قوله فلا تقاص) لانهما ليسا معلومين من سائر الجهات
بخلاف المثلي قال م م فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيمته
قلت من صورته أن تكون النجوم برامثلاً وتكون المعاملة في ذلك المكان بالبر فهو نقد ذلك
المكان فتكون القيمة منه وانظر أيضاً ما صورة التقاص في المتقومين ويمكن تصويره بأن تكون
النجوم غنماً مثلاً وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون القيمة منها قياساً على ما قبلها فان دفع
ما يقال ان التقاص في المتقومين لا يتأتى هنا حتى ينفيه لان قيمة العبد لا تكون الا من نقد البلد
وبدل المتلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلاً فبالقيمة العبد تأمل (قوله ففيهما تفصيل)
المعتمد حصول التقاص في المثليين في الكتابة فقط لا في غيرها وهذا هو المراد بالتفصيل ع ش
وعبارة م م أما اذا اختلفا جنساً أو غيره مما مر فلا تقاص كما لو كانا غير قدین وهما متقومان مطلقاً
أو مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جازل تشوف الشارع اليه (قوله فان فسخها أي
الفاسدة) ومثلها الصحيحة اذا ساغ للسيد فسخها بأن عجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب كما مر ولعله
انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب ع ش (قوله أشهد) أي ندباً م وبدل
عليه ما بعده (قوله وجعل أنكاره الخ) أي فيتمكن السيد من الفسخ الذي كان ممتنعاً عليه ولا يفسخ
بنفس التعجيز لما مر أن المكاتب اذا عجز نفسه خير سيده بين الصبر والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل
أنكاره تعجيزاً ولم يقل فسخاً ع ش على م م (قوله تعجيزاً منه) ومحله ان تعدد لم يكن عند حجج (قوله
وعتقت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لان قوله كاتبك وأدیت المال يلزم منه عتقه ومن ثم أسقطه
حجج وم رحل (قوله في قدر النجوم) أي في مقدار ما يؤدي في كل نجم زي وعبارة م م في قدر
النجوم أي الاوقات أو ما يؤدي كل نجم اه وقوله أي في مقدار الخ لوجه تفسير العددها الآتي وفسر
القدر بقدرها كلها كان مناسباً وعلى كلام زي يفسر قوله وعددها بعدد جملتها بأن اختلفا
في جلة العبد (قوله بجنسها الخ) عبارة م م أراد بالصفة ما يشمل الجنس والنوع والصفة وقدر
الاجل (قوله أو عددها) كان يقول العبد كاتبك على اثني عشر ديناراً في كل شهر أربعين ديناراً فقال
السيد بل كاتبك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله أو قدر أجلها) أي في قدر

السابقة في البيع فان اختلفا في قدر النجوم بمعنى الاوقات بالحكم كذلك الا ان كان قول أحدهما مقصدا للفساد كأن قال السيد كاتبك على نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب في هذا المثال (ثم ان لم يقبض) السيد (ما ادعاه ولم يتفقا) على شيء (ففسخها الحاكم) وقياس ما مر في البيع أنه يفسخها الحاكم والمتحالفان أو أحدهما وهو مال اليه الاستوى وغيره لكن فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه فأشبه العنة بخلافه ثم (وان قبضه) أي ما ادعاه (وقال المكاتب بعضه) أي بعض المقبوض وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (ودبعة) أي عندك (عتق) لانفاقهما على وقوع العتق بالتقدير بن (ورجع) هو (بمأداه) (رجع السيد بقيمته وقد يتقاصان) في تلف المؤدى بان كان هو أو قيمته (٤٤١) من جنس قيمة العبد وصفها

(ولو قال) السيد (كاتبك) وأنا مجنون أو مجبور على فأسكر) المكاتب الجنون أو المجبر (حلف السيد) فيصدق (ان عرف) له (ذلك) أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك (والا فالمكاتب) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الاول مخائف لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبورا على أو مجنونا يوم زواجها لم يصدق وان عهده ذلك وفرق بأن الحق ثم تلقى بثالث بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفيما يأتي من زيادتي (أوقال) السيد (وضعت) عنك (النجم الاول أو بعضا) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل)

جميع أجلها كأن قال المكاتب هو عشرة أشهر وقال السيد ثمانية (قوله السابقة في البيع) فيبدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي يتحالفان ولم يدخل هذه في المتن كما صنع مر لاجل قوله فيها الا ان كان الخ فان هذا لا يتأتى في المال لان الاختلاف في قدره لا يؤدي الى الفساد حتى يدعي أحد هما تأمل (قوله وقياس ما مر) معتمد (قوله مجتهد فيه) أي فيتوقف على فسخ الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اهـ (قوله بالتقدير بن) أي قد يركون البعض ودبعة أو لا شيخنا (قوله لقوة جانبه بذلك) لان الاصل بقاؤه ومن ثم صدق مع كونه بدعي الفساد على خلاف القاعدة حج (قوله الاول) أي ما قبل الاول والثاني ما بعدها (قوله في النكاح) ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبيا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن الصبا وعهد الجنون لانه موضوعة محضة والاقدام عليها يقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والقتل زى (قوله بثالث) وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج واطاهر الثاني كما قاله ع ش (قوله النجم الاول) استشكل بأنه لا يختلف الحال بكون الموضوع الاول أو الآخر لحصول العتق بكل منهما فلا فائدة لاختلافهما ويمكن أن يصور بما اذا اختلف مقدار النجمين فقال خذ هذا عن الاول وأصير حر الانك وضعت الآخر فقال انما وضعت الاول وهذا الذي أتيت به دون الآخر فلا تعق حتى تأتي بما ينفي به عبد البر وعبارة مر وانما تظهر فائدة اختلافهما اذا كان النجمان مختلفين في القدر فان تساوا فلا فائدة ترجع الى التقديم والتأخر (قوله عملا بقولهما) أي بتصديقهما (قوله فن أعتق منهما الخ) ولا يتأتى عتق نصيب أحدهما بالاداء لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض كاتقدم (قوله في تصحيحه الوقف) لعدم تمام ملكه مر أي يقول بوقف عتق نصيبه حتى يعتق الباقي (قوله بالمعنى السابق) أي في فوائده من ارث وولاية تزويج وغيرهما لان الولاء يثبت لهما في حياة المعتق زى والجوار والمجرور متعلق ينتقل والباء فيه للابسة وفي العصوره للسببية فليس فيه تعاق حرقى جر بمعنى واحد يعامل واحد لا اختلاف معنى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) قد يقال انه لم يحصل العتق بها فلم يسر على المباشر وهو من أعتق نصيبه اذ ارق نصيب الآخر كما في نظيره فبالو كاتباء وكفى الصورة الآتية وهي ما اذا لم يصدق أحدهما بأنه مكاتب وأجيب بأنه لما كان حكم الكتابة باقيا لامتناع بيعه جعل اعتاق الابن تنجيزا للعتق الذي تسبب فيه والده بالكتابة فكان الولد هو المعتق وبهذا ظهر ثبوت الولاء للاب أولا (قوله كما مر) أي في قوله والميت معسر

(٥٦ - (بحيرى) - رابع) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق لانه أعرف بمراده وفعله (ولو قال) العبد (لابنى سيده كاتبنى أبو كما فصدقه) وهما أهل التصديق أو قامت بكتابته يئنه (فكاتب) عملا بقولهما أو بالينة (فن أعتق) منهما (نصيبه) منه أو أبرأه عن نصيبه من النجوم عتق خلافا للرافعى في تصحيحه الوقف (ثم ان عتق نصيب الآخر) بأداء أو اعتاق أو أبراء (فالولاء) على المكاتب (للاب) ثم ينتقل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في أو آخر كتاب الاعتاق (وان عجز) فجزه لآخر (علا) نصيبه (فتأولامرأته) على المعتق ولو كان موسرا لان الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها والميت لا سريته عليه كما مر وقولى ثم الى آخره من زيادتي (وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب) عملا بإقراره واعتقار البعض لان الدوام أقوى من الابتداء (ونصيب المكذب فن بحلفه) على نفي العلم بكتابة أبيه استصحابا لاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان أعتق المصدق) نصيبه (وكان موسرا

(قوله سرى العتق عليه) وولاها عتق من كل العبداء وبعضه للمصدق خاصة عبد البر (قوله الى نصيب المكذب) فاذا أيسر بنصف حصة الشر يك غرم مع قيمة نصف الحصة أرش نقص الباقي لان الحصة كلها قلت نقصت الرغبة فيها سم وشورى (قوله بخلاف مالو أراه) عبارة مر وخرج باعتق عتقه باداء أو ابراء فلا يسرى (قوله فلا سرية) لان المكذب يعتقد ان الأبراء لغوى الاولى والمصدق يجبر عليه في الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره

﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

أى وأولادها يعنى بيان أحكامها التى هى النسب التامة كنبوت الاستيلاء والعتق وجواز الاستخدام والوطء فى قولنا مثلاً أم الولد استيلاؤها فذو عتقها ثابت بعدموت السيد ويجوز استخدامها ووطؤها والاضافة من اضافة الدال للدلول وختم المصنف كتابه بأبواب العتق رجاء أن يعتقه الله تعالى من النار وأخر عنها هذا الكتاب لان العتق فيه يستعقب الموت الذى هو خاتمة أمر العبد فى الدنيا ويرتب العتق فيه على عمل عمله العبد فى حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أوطار وهو قرينة فى حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسببه عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعه بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا انتهى شرح مر وقوله والاصح أن العتق باللفظ أقوى أى العتق المنجز بدليل تعليله وشيئى وثوابه أكثر وقد يؤخذ منه أنه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ من ان الله يعتق بكل عضو من العتق عضوا من العتق اه ع ش على مر وعبر المصنف بكتاب لانه عتق بالفعل وما قبله بالقول وأيضاً العتق فيه قهرى فلم يدرج فى كتاب الاعتاق (قوله بضم الهمزة الخ) فضيته أن فيه أربع لغات لكن الذى قرئ به فى السبع ثلاث لانه على ضم الهمزة ليس الافتح الميم وعلى كسرها فى الميم الفتح والكسرو بالاول منهما قرأ الكسائى والثانى حزة (قوله وأصلها أمية) فدخلها الحذف لاللة كيبدل للحنفة واختلف فى هاءها فقل زائدة وهو ما رجحه الاشمونى عند قول الخلاصة والهاء وقفا كلمة فوزنها فعملته ويبدل عليه جمعها على أمات وقولهم أمومة وأجيب عن أمهات بأنه جمع أمية والهاء زائدة فيهما وقيل أصلية ووزنها فعملته ويبدل له جمعها الجمع المذكور وعليه فوزن أم فم وعلى الاول فعل والهمزة على كل منهما أصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أى فى صحاحه وحيث أنه فأمهات جمع للفرع دون الاصل (قوله ومن نقل عنه) أى عن الجوهري وهو المحلى انه قال أمهات جمع أمية أصل أم فهو للاصل دون الفرع خلاف ما قررته فقد نسمح فى هذا التعبير عنه حيث نسب للصحيح غير لفظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصله غالباً ساغ له أن ينقل عن الجوهري ان أمهات جمع أمية ولقائل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز أن يكون قاله فى غير الصحاح لكون كلامه لم ينحصر فى الصحاح طب (قوله فقد نسمح) أى لان الاصل أن ما ثبت للفرع ثبت للاصل والاصل أمية والفرع ام والتسمح من حيث النقل عن الجوهري والافكونها جعل للاصل أولى لوجود الهاء فيها ما وعبارة مختار الصحاح والام والودة والجمع أمات وأصل الام أمية ولذلك يجمع على أمهات اه بحروفه وهى صريحة فيما قاله الشارح (قوله رد الاول) أى قول بعضهم الى هذا بان يقال فيه الامهات للناس أى أكثر استعماله فيهم والامات للبهائم أى الاكثر استعماله فيها (قوله والاصل فيه) أى فى الكتاب أى فى أحكامه الدال عليها وقدم الدليل على المدلول لان رتبة الدليل العام التقديم لغيره واعليه المسائل كما قاله مر (قوله أيمامة ولدت) قيل ان ولدت صفة لامة وفعل الشرط مخنوف دل عليه المذكور تقديره أيمامة ولدت ولدت

سرى العتق) عليه الى نصيب المكذب لان المكذب يدعى أن الكل رقيق لها بخلاف مالو أراه عن نصيبه من النجوم أو قبضه فلا سرية أمالو أنكرا فيحلفان على نفي العلم

﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾ بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمية قاله الجوهري ومن نقل عنه أنه قال جمع أمية أصل أم فقد نسمح ويقال فى جمعها أمات وقال بعضهم الامهات للناس والامات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات وأمات لكن الاول أكثر فى الناس والثانى أكثر فى غيرهم ويمكن رد الاول الى هذا والاصل فيه خبراً بما أمة ولدت من سيد هافهى سرة

وقال البرماوى ولدت صفة لامة وهو أيضا فعل الشرط فتكون الجملة في محل جر صفة لامة والفعل وحده في محل جزم وعلى القول بأن فعل الشرط هو خبر أى وهو الأصح فتكون الجملة في محل رفع وفي محل جر أيضا باعتبار كونها صفة نظير قوله * وكونك إياه عليك يسير * فان الكاف في محل جر باعتبار الإضافة وفي محل رفع باعتبار اسم الكون وما من أيمازائدة وأتمضاف اليه ويحتمل أن تكون مانكرة موصوفة بأمة أى شئ أمة بعدنا ويلها برقيقة لتكون مشتقة وأنها بدل من ما ويحتمل أن تكون أمة مرفوعة وما اسم موصول حذف صدر صلتها وان كان قليلا لان الصلة لم تطل ويحتمل أن تكون أمة بدلا من أى لكن يرد عليه ان بدل المضمن معنى الشرط يلى شرطاً كما ذكره الاشمونى عند قول ابن مالك وبدل المضمن الحمز يلى همزا الخ نحو من بقم ان زيد وان عمر وأقم معه وأجيب بأن محل ذلك اذا كان البدل بعد فعل الشرط وهو هنا قبله وأجيب أيضا بأن هذا أغلبي بدليل قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض ولم يلى شرطاً وتحدث أخبارها هو جواب الشرط واذا يومئذ معمولان له (قوله عن دبر منه) الدبر هو الموت كما قدمه في التدبير ومنه متعلق بدبر وعن بمعنى باء السببية أو على ظاهرها والمعنى فجر ربها ناشئة عن موته شيخنا وعبرة ع ش عن دبر منه أى بعد آخر جزء من حياته قال في المصباح الدبر بضمين أو سكون الباء خلاف القبل من كل شئ وأصله لما أدبر عنه الانسان (قوله وخبر أمهات الاولاد) لم يقتصر عليه مع اشتماله على ما في الاولوز يادة لان الاول مرفوع اتفاقاً وهذا مختلف في رفعه ع ش (قوله لا يبعن الخ) أشار بقوله يستمتع بها الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكن ان كان المراد منه الكثرة وكان لغير عاقل فالافراد أولى والا فالمطابقة وقد اشتمل على الاستعمالين قوله تعالى ان عدة الشهور الاية حيث أفرد في قوله منها الرجوعه للاثني عشر وطابق في قوله فلا تظلموا فيهن أنفسكم لرجوعه للاربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث امتناع التملك بسائر أنواعه لانه اما اختيارى أو قهرى والاختيارى اما بمعاوضة أو بغيرها وبدأ بالبيع لانه غالب في ازالة الملك أى لا يبعن لغير أنفسهن وكذا يقال في الهبة وأخر الارث لتعلقه بالموت وتعلق ما قبله بالحياة وقوله مادام حيا أى به لان قوله يستمتع في معنى النكحة وهى لانتم فدفع توهم أنه يستمتع بها في بعض الاوقات وقوله يستمتع خبر ثان أو مستأنف استئنافا بياناً كأنه قيل وماذا يفعل به السيد ولما كان بينه وبين قوله لا يبعن كمال الانقطاع لكونه نهياً في المعنى وهذا خبر لم يعطفه عليه وأفرد ضميره وجهه فيما قبله لانه لا يمكن الاستمتاع بالوطء في وقت واحد بأكثر من واحدة (قوله انعقاد الولد حراً) أى والولد جزء منها فيسرى العتق منه اليها كالعتق باللفظ لكن العتق به فيه قوة من حيث صراحة اللفظ فآثر في الحال وهذا فيه ضعف فآثر بعد الموت واعتراض بان السراية انما تكون في الاشخاص لاني الاشخاص كما تقدم الا أن يقال لما كان الحل جزءاً منها صار شقها لاشخصان دبر (قوله ان تلد الامة ربتها) انما كان من أشراف الساعة لانه انما يكون عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدي المسلمين وذلك من علامات الساعة وقيل انما كان ذلك من أشرافها لان السيد قد يبطأ أتمه فتحبل منه وتلد ثم يبيعها رغبة في ثمنها فاذا كبر ولدها ولو أنى اشتراها وهو لا يدري انها أمة فيصدق أنها ولدت سيدها المالك لها صورة ع ش (قوله فاقام الولد مقام أبيه) انظر ما وجه هذه الضميمة اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد الامة ربتها فسماهم بالارب المالك ولا يملك الا الحر على أن قوله وأبوه حر قد يمنع بأنه قد يكون قناراً بالجملة فلم ينتج الدليل المدعى الذي هو انعقاد الولد حراً وأجيب بأن المراد انعقاده حراني ملك أيسه والرفيق لا يملك ثم رأيت الرشيدى على م قال قوله والولد حر فكذا هو انظر ما وجه دلالة على حرته (قوله لو حبلت)

عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم ومصحح اسناده وخبر أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي ومصحح وقفه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كلاً هم ثقات وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حر الملاجع ونحوه المصححين أن من أشراف الساعة أن تلد الامة ربتها وفي رواية ربتها أى سيدها فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حر فكذا هو لو (حبلت)

من باب طرب اه مختار (قوله من حر) أي بولده لأنه أن بلغ فلو وطئ أمته وقد استكمل تسع سنين ولم ير منيا قبل الوطء وأنت بولد لا أكثر من ستة أشهر من وطئه بلحظاين نسب الولد اليه ولا يحكم ببلوغه ولا ينفذ ايلاده وقرق بان النسب يكتفى فيه الامكان بخلاف الايلاد شرح ابن حجر وأما قول م لم يستكمل تسع سنين فقال ع ش عليه صوابه استكمل تسع سنين لان الذي لم يستكملها لا يثبت نسبه أيضا (قوله من حر) أي غير مرتد لان ايلاده موقوف م (قوله كله) فاعل بحر لانه صفة مشبهة بمعنى محرر وقول ع ش ويجوز جرحه تؤكد افيه نظرقان النكرة لا تؤثر كذا عند الكوفيين بشرط الافادة ولئن سلم انه جار على مذهب الكوفيين فهو وان صح في الاول أي قوله كله لا يصح في الثاني أي قوله أو بعضه لانه لم يقل أحدا بأنه من ألفاظ التوكيد فعلى هذا يكون الرفع متعينا على الفاعلية وجوز بعضهم النصب على التشبيه بالمفعول به (قوله أو بعضه) فيه أن البعض ليس أهلا للولاء كما تقدم فكيف ينفذ ايلاده وأجيب بأن الرق انقطع بموته (قوله ولو كافرا) أي أصليا (قوله أمته) أي من له فيها ملك وان قل من أي ويسرى إلى نصيب شريكه اذا كان موسرا ودخل فيه وطء الاصل أمة فرعه لانه يقدر دخولها في ملكه قبيل العلوق فقوله أمته أي ولو تفدير او عبارة م أمته أي التي لم تتعلق بها حق للغير نخرجت المرهونة اذا أولدها لراهن المعسر بغير اذن المرتهن الا ان كان المرتهن فرعه كما يحتمل بعضهم وان انقضى الرهن نفذ في الاصح وخرجت الجانية المتعلقة برقبته مال اذا أولدها مال كمال المعسر فلا ينفذ ايلاده الا ان كان المجنى عليه فرع مال كمالها وخرجت أمة المحجور وعليه بفاس فلا ينفذ ايلاده اه ملخصا وخرج بقوله أمته مالوا دخلت منية المحترم بعدموته فالولد ينسب له فخرته كما قاله م لكن لا تعتق لانهم انتقلت بالموت للورثة والحاصل ان للامة شرطين الاول أن تكون مملوكة للسيد حال علوقها منه الثاني أن لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابية حال العلوق والسيد ميسر ولم يزل عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد وذلك بأن لا يتعلق بها حق أصلا أو يتعلق بها وهو غير لازم أو لازم وهو كتابة أو غير كتابة لكن زائل عند العلوق أو استمر والسيد موسر أو معسر وقيل زال بعد ذلك عنها بنحو أداء أو ابراء أو لم يزلو بيعت فيه لكن ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها يثبت الاستيلاد أما اذا يتعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاد والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجناية واستثنى بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسألة ثبت فيها الايلاد وليست بملكه وهي مالوا شترى أمة بشرط الخيار للبايع ووطئها المشتري باذنه فيثبت استيلادها لحصول الاجازة حينئذ قال ع ش وقد يمنع استنناؤها لانه بالوطء مع الاجازة دخلت في ملكه فلم يحبل الأمته (قوله أو بوطء محرم) أي بسبب حيض أو نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراء أو لكونها محرمة له بالنسب أو رضاع أو ماهرة أو لكونها من زوجة أو معتدة أو مجوسية أو مرتدة شرح م (قوله فوضعت) أي في حياة السيد أو بعد موته بمدة يحكم بقيوت نسبه منه وفي هذه الصورة الاوجه كما رجحه بعضهم أنها تعتق أي يبين عتقها من حين الموت فتملك كسبها بعده وقيل تعتق من حين الولادة زي (فرع) وقع السؤال في الدرر عما لو كان لشخص أمتان فوطئ احداهما وحلت منه فوضعت علقه فاخذتها الامة الثانية ووضعتها في فرجها فتخلقت ولدت ولما فهل تصير الامة الثانية مستولدة أو لا اعتمد شيئا ع ش أنها لا تصير مستولدة بذلك لانه لم يتقدم من منية ومنها في هذه الحالة ويلحقه الولد اه برماوى (قوله حيا وميتا) ولو أحد توأمين وان لم ينزل الآخر وقرق بينه وبين العدة بان المدار هنا على الولادة وهناك على براءة الرحم أو عضوا من أعضائه حل والمعتد أنها لا تعتق

من حر) كله أو بعضه ولو
كافرا أو مجنونا (أمته) ولو
بلاوطء أو بوطء محرم
(فوضعت حيا

بمخرج بعضه حتى يتم خروجه مـر (قوله أو ما فيه غرة) كمضغة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية
 أخبر بها القوابل ويعتبر أربعمائة من أدرجلان أو رجل وامرأتان شرح مـر بخلاف ما لم يكن فيها
 صورة آدمي وإن قلن لو بقيت لتخططن وانما نقصت بها العدة لان الغرض ثم براءة الرحم وهنا
 ما يسمى ولدا مسل ولوأقر السيد بوطء أمته فادعت أنها أسقطت منه ما نصير به أم ولد فتصدق أن أمكن
 ذلك يمينها وحكي ابن القطان فيه وجهين ورجح الأذرعى منهما تصديقه وإن اعترف بالجل ما لم تمض
 مدة لا يبقى الجل فيها مجتناوه نذا هو العتمد زى (قوله وإن لم ينفصل) أى جميعه والراجع أنها
 لا تعتق إلا إذا انفصل جميعه بعد موت السيد حل ومـر وفيه ان هذه الغاية تنافى قوله أولا فوضعت الا
 أن يقال المراد بقوله وضعت أى كلفه أو بعضه وحينئذ يحسن الا بيان بالغاية عـش قال الشيخان أن أحكام
 الجنين المنفصل بعضه باقية كمنع الارت وكذا راية عتق الام اليه وعدم اجزائه عن الكفارة ووجوب
 الغرة عند الجنابة على الام وتبعيتها فى البيع والهبة وغيرهما وقال بعضهم الولد إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم
 المنفصل الا فى مسألتين احدهما الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل الثانية اذا حزن انسان
 رقبته قبل أن ينفصل زى أى فيقتل فيه (قوله عتقت بموته) فان قيل اذا كانت الولادة هى الموجبة
 للعتق فلم وقف على موت السيد قيل لان لها حنا بالولادة وللسيد حنا بالملك وفى تجهيل عتقها بالولادة بطلان
 لحقه من الكسب والاستمتاع فى تعليقه بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى شورى (قوله
 لما مـر) أى من الاحاديث لانها عامة ومن قواعد الشافعى ان العموم فى الاشخاص مستلزم للعموم فى
 الاحوال وقتلها له من جهة الاحوال وهذا مستثنى من قولهم من استجمل بشئ قبل أن يمتنع عوقب بحرمانه
 لتشوف الشارع الى العتق (قوله رقيقا) أى حالة كونه رقيقا بخلاف ما اذا كان حرا كان غـر
 بحرية أمة (قوله بعد وضعها) متعلق بالحاصل (قوله انها) أى المستولدة (قوله لان عقاده حرا)
 ويلزم الواطئ قيمته للسيد (قوله فكاهه) أى فيعتق بموت السيد والحاصل أن ولد المستولدة ينعتق
 رقيقا فى ثلاث صور ويعتق بموت السيد وينعتق حرا فى صورتين وهذه الخمسة تجرى أيضا فى ولد غير
 المستولدة كما ذكره بعد بقوله أو وطئ أمة غيره الخ فلا تكرر فى كلامه قال خط وأما اولاد اولادها
 فان كانوا من اولاد الاناث فهم كأولادها وان كانوا من اولاد الذكور فلا لان الولد يتبع امه وقا حـرية
 (قوله بذلك) أى بالنكاح أو بالزنا الحاصلين عند المشتري (قوله بعد وضعها) أى وبعد بيعها فى
 الدين بدليل ما بعده (قوله فيما لو أولادها وهو معسر ثم بيعت فى الدين) أى ثم أمت بولد عند المشتري
 من نكاح أو زنا فاذا ملكها بعد ذلك ثبت لها حق الحرية دون ولدها المذكور فتعتق بموت السيد
 دون ولدها وأما ولدها الحادث بنكاح أو زنا عند المرتهن بعد ايلادها فانه يثبت له حكم الاستيلاد
 ولا يجوز بيعه فى دين الرهن وإن جاز بيع أمه للضرورة هذا هو المراد فى هذا المقام وعبارة شرح مـر
 ومحل ما ذكره المصنف اذا لم تبع فان بيعت فى رهن وضعى أو شرعى أو فى جنابة ثم ملكها المستولد
 وأولادها الحادثين بعد البيع فانها نصير أم ولد على الصحيح وأما أولادها قارقاء لا يعطون حكمها لانهم
 ولدوا قبل الحكم باستيلادها اما الحادثون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وإن بيعت امهم
 للضرورة لان حق المرتهن والمجنى عليه مثلا لا تعلق لهم فيعتقون بموته دون أمهم بخلاف الحادثين
 بعد البيع لحدوثهم فى ملك غيره اهو قوله الحادثين بعد البيع أى وقد انفصلوا قبل ملكه أما الحل الحادث
 بعد البيع الذى لم ينفصل عند ملكه لها فانه يبيعها فى حكم أمة الولد وهو العتق بموت السيد كما ذكره
 مـر بعد (قوله وتقدم حكم الرهونه) وهو انه ان كان الرهن موسرا فنقذا يلاذه والا فلا وكذا الجنابة
 (قوله وفى المحجور عليه بفلس خلاف) بخلاف محجور السفه فينفذ ايلاده بلا خلاف مـر (قوله

أوميتا وفيه غرة) وإن لم
 ينفصل (عتقت بموته) ولو
 بقتلها له لما مـر (كولدها)
 الحاصل (بنكاح) رقيقا
 (أو زنا بعد وضعها) فإنه
 يعتق بموت السيد وإن
 مات أمه قبل ذلك بخلاف
 الحاصل بشبهة وقد ظن انها
 زوجته الحرة أو أمته
 لان عقاده حرا فان ظن انها
 زوجته الامه فكاهه
 وبخلاف الحاصل بنكاح
 أو زنا قبل الوضع لحدوثه
 قبل ثبوت حق الحرية
 للام ومن ثم لم يعتق بموت
 السيد ولدها المرهونة الحاصل
 بذلك بعد وضعها وقبل
 عود ملكها اليه فيما لو
 أولادها وهو معسر ثم بيعت
 فى الدين ثم عاد ملكها
 وتقدم حكم الرهونه فى
 كتاب الرهن ومثلها الجنابة
 المتعلق برقبته مال وفى
 المحجور عليه بفلس خلاف
 رجح ابن الرفعة نفوذ ايلاده
 وتبعه البلقينى وهو أوجه

ورجح السبكي خلافه
 وبعه الاذرعى والزركشى
 ثم قال لكن سبق عن
 الحامى والغزالي النفوذ
 وخرج بزيادتي حر
 المكاتب فلا تعتق بموته
 أمته التي حبلت منه ولا
 ولدها وقولي حبلت أولى
 من قوله أحباها لايهامه
 اعتبار فعله وليس مرادا
 فان استدناها ذكره أو
 منيه المحترم كذلك كما ثبت
 به النسب (أو) حبلت منه
 (أمة غيره بذلك) أي
 بنكاح أوزنا (فالولد)
 الحاصل بذلك (رفيق)
 تبعالاه (أو شبهة) منه
 كأن ظنها ولوزوج أمته أو
 زوجته الحرة (غير) لظنه
 وعليه قيمته لسيدها
 وكالشبهة نكاح أمة غير
 بحريتها كما مر في الخيار
 والاعفاف ولو ظن بالشبهة
 أن الامتزوجته المملوكة
 فالولد رقيق (ولانصير)
 من حبلت من غير مالها
 (أم ولد) له (وان ملكها)
 لا تنفاه العلق بحري في ملكه
 (وله) أي للسيد (اتضاع
 بأم ولده) كوطء واستخدام
 واجارة (وارش جنابة
 عليها وتزويجها جبرا)
 وقيمتها اذا قتلت لبقاء
 ملكه عليها وعلى منافعها
 كالمدبرة (ولا يصح

خلافه) أي عدم النفوذ لتعلق حق الغرماء بها وهذا هو المعتمد (قوله لايهامه اعتبار فعله)
 يجاب بان أحباها كناية بان يكون المراد منه لازم معناه وهو الحبل أو مستعمل في حقيقته وبجازه
 شورى (قوله المحترم) أي حال خروجه بان لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان
 فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت النسب ولا تعتق به لا تنفاها إلى ملك الغير وهو الوارث حال علقها
 حل وعبرة مر لا تنفاه ملكها حال علقها اه فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته
 لانها في هذه الصورة وقت علقها أمة للسيد وقول حل ثبت النسب أي والارث لكون منيه
 محترما حال خروجه ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل
 في زوجته فساحت بنته فحلت منه لحن الولد به وكذا الوسخ ذكره بحجر بعد انزالها فيها فاستنجت
 به امرأة فحلت منه شرح مر زى ولا يقال يلزم على ارثه من لم يكن موجودا عند الموت لانا
 نقول وجود أصله كوجوده وانظر لو وطئ زوجته وأمة ظاننا أم أجنبية وخرج منيه هل هو محترم اعتبارا
 بالواقع أو لا نظر الظنه المذكور فيه نظر والظاهر الأول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة في
 الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كما لو خرج نوطه زوجته ظاننا أنها أجنبية
 فاستدخلته زوجة أخرى أو أجنبية فيلحقه الولد اعتبارا بالواقع دون اعتقاده اه ولو استمضى بيده
 من يرى حرمة فالقرب عدم احترامه شرح مر فلا عده به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم
 كما شمله حده المتقدم ما خرج بسبب تردد الدلالة على حلقة دبر زوجته وأمة من غير ايلاج فيه لجوازه
 أما الخارج بسبب ايلاج فيه فليس محترما لانه حرام لذاته خلافا لما بحثه الشيخ عميرة من أنه محترم كما لو
 وطئ اخته الرقيقة ويؤيد الأول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به مر في الاستبراء ولو
 خرج من رجل مني محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومن جهما حتى صار شيئا واحدا واستدخلته
 أمته أو أجنبية وحبلت منه وأنت بولد فانه ينسب له تغليبا للمحترم كما قاله طب وسم لا يقال اجتمع
 مانع ومقتض فيغلب المانع لا بانقول هو غير مقتض لمانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة
 أحدهما وأنت بولد هل ينسب لصاحب المحترم تغليبا له أولا والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام طب وسم
 (قوله ولوزوجا) كأن كان متزوجا مائة ووطئها ظاننا أنها أمته المملوكة له أو زوجته الحرة فالمراد بالشبهة
 شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطء بها عالم فيكون الولد فيها رقيقا لا تنفاه
 ظن الزوجية والملك ولو وطئ جارية تمت المال حذفت أولادها فلا نسب ولا إيلاد سواء الفنى والفقر لانه
 لا يجب فيه الاعفاف شرح مر (قوله كما مر في الخيار) عبارة هناك ولو غير بحرية أمة انعقد ولده
 قبل علمه حر أو عليه قيمته لسيدها لان غره أو انفصل ميتا بجنابة ورجع على غار ان غرمها (قوله
 لا تنفاه العلق بحري) وذلك في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوءة بشبهة لان ولدها وان كان
 حر الكن العلق به ليس في ملكه (قوله كوطء) ما لم يقم بها مانع ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر
 أو موطوءة أيه أو مكاتبته أو كونه مبعوضا وان أذن له مالك بعضه فيما يظهر من اطلاقهم خلافا للبقيني ابن
 حجر وزى ومثله شرح مر وانظر وجه ذلك مع اذن مالك البعض أو كانت مهايأة ووطئها في
 نوبته (قوله واجارة) أي لامن نفسها زى (قوله لبقاء ملكه عليها) تمليل لقوله وارث جنابة
 عليها وقوله وقيمتها اذا قتلت وقوله وعلى منافعها تعليل للباقي قال مر وانما امتنع بيعها ونحوه لتأكد
 حق العتق فيها وخالف المكاتب حيث امتنع استخدامهم وان كان ملكه عليه باقيا لما فيه من ابطال
 مقصود عقد الكتابة وهو تمكنه من الاكتساب ليؤدي النجوم فيعتق ولهذا لو كانت أم الولد مكاتبه
 بأن سبقت الكتابة الاستيلاد أو عكسه لم يمكن له استخدامها ولا غيره مما ذكره (قوله ولا يصح

تمليكها من غيرها) يبيع أو

هبة أو غيرها لانها لا تقبل

النقل وما رواه أبو داود عن

جابر كنا نبيع سرارينا

أمهات الاولاد والنبي

صلى الله عليه وسلم حتى

لا نرى بذلك بأسا أجيب

عنه بأنه منسوخ وبأنه

منسوب الى النبي صلى

الله عليه وسلم استدلالا

واجتهادا فيقدم عليه ما

نسب اليه قولا ونصا

وهو نبيه صلى الله عليه

وسلم عن بيع أمهات الاولاد

كأمر وخرج بزيادتي من

غيرها تمليكها من نفسها

فيصح كما أفني به القفال في

البيع ومثله غيره مما يمكن

لانه في الحقيقة اعتاق (و)

لا يصح (رهنا) لمافيه

من التسليط على بيعها

ونعبري بما ذكرأولى

من قوله ويحرم بيعها

ورهنها وهبتها (كولدها

التابع لها) في العتق بموت

السيد فلا يصح تمليكها من

غيره ورهنه وهذه من

زيادتي (وعتقهما من

رأس المال) وان حبلت به

من سيدها في مرض موته

أو أوصى بعتقهما من

الثالث كأنفاقه المال في

الشهوات فلا يؤثر فيه ذلك

بخلاف مال أوصى بحجة

الاسلام من الثالث وهذا

من زيادتي في الولد والله

أعلم

تمليكها من غيرها) بل ولو حكم به كما تم تقص على المعتمد زى (قوله أو غيرها) كهدية وقرض
بان يقرضها غيره (قوله سرارينا) بتشديد الياء جمع سرية (قوله بأنه منسوخ) أى ان قرئ
لا يرى بالياء التحتية وقوله وبأنه منسوب ان قرئ بالنون وكذلك يصح كونه منسوخا عليهما ان ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم اطعم عليه وأقره لكنه ثبت أنه لم يطعم عليه وإنما أسند اليه بطريق الاجتهاد من
جابر رأى ظن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطعم على بيعهن وأقره شيخنا عزى وعبارة الرشيدى
قوله استدلالا واجتهادا أى من أخذنا بظاهر قول جابر والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك
بأسا اه أى بان الائمة أداهم اجتهادهم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم اطعم على بيعهن وأقره أو ان
الاجتهاد من جابر أو من الصحابة قالوا وفيه وبأنه منسوب بمعنى أو وقوله واجتهادا عطف تفسير ويصح
كونه مغايرا بان يراد بالاول ما قاله بعض الصحابة وبالثاني ما قاله بعض المجتهدين كداود الظاهري
من حل بيعها تدبر (قوله ما نسب اليه قولا) ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهى أو قبل ما استدلى به
عمر وغيره وهو ظاهر في أن قوله لا نرى بالنون لالباء وقوله نصاعطف خاص على عام لان النص
ما لا يحتمل غيره وانقول يشمل الظاهر والنص فان قلت كيف يكون نصاعطف احتمال النهى للتنزيه
قلت يدفع ذلك قوله فاذا مات الخ وبان احتمال لهنى للتنزيه بعيد في مثل ذلك (قوله وهو نبيه صلى الله
عليه وسلم عن بيع الخ) أى في قوله لا يبيع لانه خبر بمعنى النهى قال حل وحل صيغة لا يبيع على
الكراهة خلاف الظاهر (قوله مما يمكن) كأن يهبها نفسها ع ش وكأن يقرضها نفسها فتعتق
وتأفى له بامته مثلهما بدها واحترز به عن الوصية بعتقها فلا تصح لانها تعتق بالموت من غير اعتاق
(قوله ولا يصح رهنها) لم يستفد هذا من الحديث السابق أعني أمهات الاولاد لا يبيع فاعلمه من
حديث آخر أو بالقياس على البيع لان ما جاز بيعه جاز رهنه (قوله أولى من قوله ويحرم الخ) لانه
لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة فانه صحيح مع الحرمة ع ش (قوله كولدها
التابع لها) أى من غير السيد لان ولده ينعقد حرا كما مر وهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل
الحسنة المذكورة بقوله وله انتفاع بام ولده وبه صرح خط فانظر وجه قصر الشارح له على
الاخيرين منها (قوله وان حبلت به) أى بما صارت به أم ولد فليس الضمير للولد الذى يعتق من
رأس المال ع ش لان هذا الولد من غير السيد فينافى قوله من سيدها وأما الضمير

في قوله أو أوصى بعتقهما من رأس المال فهو راجع لها ولولدها التابع لها في العتق

والرق ولو قال وان أحبلها في مرض الموت لكان أوضح (قوله كأنفاقه

المال) أى فانه من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أى في

عتقهما من رأس المال ذلك أى حبلا به في مرض الموت

أو أيضا بعتقهما من الثالث (قوله بخلاف ما لو

أوصى الخ) أى فانه يخرج الحجة من الثالث

ان وفي بها والا فيصرف للحجة

ما يخصها من الثالث وتكمل

من التركة ع ش

والله أعلم

﴿ يقول راجي غفران المساوي رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار الكتب ﴾

﴿ العربية الكبرى بمصر محمد الزهري الغمراوي ﴾

الحمد لله الذي خالق الامام وشرع لهم الحلال والحرام وأبان السبيل اليه وأزاح العطل بما شرح من الحجج الدالة عليه والصلاة والسلام على خاتم الرسالة سيدنا محمد المنجي شرعه من الضلالة وعلى آله المطهرين من الارجاس وأصحابه ذوي الهداية البعده عن الشك والوسواس ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمده تعالى طبع حاشية العلامة الكامل والملاذ الفاضل ذي التحقيق الذي أشرقت شمس فوائده وسمت على الدراري نجوم عوائده المفضل زينة الزمان العلامة البجيرى سليمان قدس الله أسرارہ وأفاض على جسدته أنواره وهي حاشية أوضحت من شرح المنهج الغازه التي صعبت على الأذهان وحلت عقده حتى تجلت أضواؤه للعيان وصارت محط أفكار المحققين ومورد أهنياء ذوي الفضل الكاملين وكيف لا وشرح المنهج هو خلاصة مذهب الشافعية وحلية الكتب التي هي مجمع المسائل الدينية نسيج علامة المتأخرين وقدة أهل الفضل من المحققين شيخ الاسلام وامام الانام الشيخ زكريا الانصاري رحمه الله وأتابه رضاء وقد تجلت طرر الحاشية اند كورة

بهذا الشرح الشريف وجانب من تحقيقات تقرير العلامة المرصفي على هذا

الكتاب المتين فجاء كتابا لم يسبق له مثيل في التحقيق ولم يكن في

حسن وضعه مع جودة الافادة ما يدانيه في التدقيق وذلك

بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر التي

حازت من الدقة ولعناية ما يفوق الحصر

وكان الفراغ من طبعه في شهر شوال

سنة ١٣٣٠ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

أمين



﴿ تنبيه ﴾

قد سمينا في طرة الكتاب العلامة المرصفي صاحب التقرير بمحمد تبعاً لما في النسخة المطبوعة في المطبعة الاميرية ولكن تحققنا أخيراً ان اسمه أحد فلزم التنبيه على ذلك

﴿ فهرست الجزء الرابع من حاشية الشيخ البجيرى على شرح المنهج ﴾

صفحة	
٢	كتاب الطلاق
١٢	فصل في تفويض الطلاق للزوجة
١٣	فصل في تعدد الطلاق بنية العد فيه وما يذ كرمعه
١٧	فصل في الاستثناء
١٩	فصل في الشك في الطلاق
٢٢	فصل في بيان الطلاق السني وغيره
٢٦	فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذ كرمعه
٣٠	فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما
٣٥	فصل في الاشارة للطلاق بالاصابع وفي غيرها
٣٨	فصل في أنواع من تعليق الطلاق
٤٠	كتاب الرجعة
٤٦	كتاب الايلاء
٥٠	فصل في أحكام الايلاء
٥٢	كتاب الظهار
٥٥	فصل في أحكام الظهار
٥٧	كتاب الكفارة
٦٣	كتاب اللعان والقذف
٦٧	فصل في قذف الزوج وزوجه
٦٩	فصل في كيفية اللعان وشرطه وثمرته
٧٦	كتاب العدد
٨٢	فصل في تدخّل عدتي امرأة
٨٣	فصل في حكم معاشرة المفارق المعتدة
٨٤	فصل في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد
٨٩	فصل في سكنى المعتدة
٩٢	باب الاستبراء
٩٧	كتاب الرضاع
١٠١	فصل في طرقة الرضاع
١٠٣	فصل في الاقرار بالرضاع الخ
١٠٥	كتاب النفقات وما يذ كرمعه
١١٢	فصل في موجب المثلون
١١٦	فصل في حكم الاغسار بمؤنة الزوجة
١١٩	فصل في مؤنة القريب

- ١٢١ فصل في الحضانة
 ١٢٦ فصل في مؤنة المملوك وما يذ كرمها
 ١٢٩ كتاب أحكام الجنائيات
 ١٣٤ فصل في الجنائية من اثنين وما يذ كرمها
 ١٣٦ فصل في أركان القود في النفس
 ١٤١ فصل في تغير حال المجرور
 ١٤٣ فصل فيما يعتبر في قود الاطراف الخ
 ١٤٦ باب كيفية القود الخ
 ١٥١ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني
 ١٥٢ فصل في مستحق القود ومستوفيه
 ١٥٧ فصل في موجب العمد والعفو
 ١٥٩ كتاب الديات
 ١٦٣ فصل في موجب مادون النفس الخ
 ١٦٥ فصل في موجب ابانة الاطراف
 ١٦٨ فصل في موجب ازالة المنافع
 ١٧٤ فصل في الجنائية
 ١٧٦ باب موجبات الدية
 ١٨٠ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذ كرمه
 ١٨٣ فصل في العاقلة
 ١٨٧ فصل في جنابة الرقيق
 ١٨٩ فصل في الثرة
 ١٩١ فصل في كفارة القتل
 ١٩٢ باب دعوى الدم والقسامة
 ١٩٧ فصل فيما يثبت به موجب القود الخ
 ١٩٩ كتاب البغاة
 ٢٠٤ فصل في شروط الامام الاعظم الخ
 ٢٠٥ كتاب الردة
 ٢٠٩ كتاب الزنا
 ٢١٤ كتاب حد القذف
 ٢١٦ كتاب السرقة
 ٢٢٣ فصل فيما لا يمنع القطع الخ
 ٢٢٦ فصل فيما تثبت به السرقة الخ
 ٢٢٨ باب قاطع الطريق

- ٢٣١ فصل في اجتماع عقوبات على واحد
 ٢٣٢ كتاب الاثربة والتعازير
 ٢٣٦ فصل في التعزير
 ٢٣٧ كتاب الصيال
 ٢٤٤ فصل فيما تلفه الدواب
 ٢٤٦ كتاب الجهاد
 ٢٥٢ فصل فيما يكره من الغزوات
 ٢٥٦ فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب
 ٢٦٣ فصل في الامان مع الكفار
 ٢٦٨ كتاب الجزية
 ٢٧٦ فصل في أحكام الجزية
 ٢٨١ كتاب الهدنة
 ٢٨٤ كتاب الصيد
 ٢٩١ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه
 ٢٩٤ كتاب الانصبة
 ٣٠٠ فصل في العقيقة
 ٣٠٣ كتاب الاطعمة
 ٣١٠ كتاب المسابقة
 ٣١٦ كتاب الايمان
 ٣٢١ فصل في صفة كفارة اليمين
 ٣٢٣ فصل في الحلف على السكبي والمساكنة وغيرها
 ٣٢٦ فصل في الحلف على أكل أو شرب
 ٣٣٠ فصل في مسائل منشورة
 ٣٣٣ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا
 ٣٣٤ كتاب النذر
 ٣٣٩ فصل في نذر الايمان الى الحرم
 ٣٤٣ كتاب القضاء
 ٣٤٧ فصل فيما يقتضي انزال القاضى الخ
 ٣٥٠ فصل في آداب القضاء وغيرها
 ٣٥٦ فصل في التسوية بين الخصمين
 ٣٦٠ باب القضاء على الغائب
 ٣٦٤ فصل في الدعوى بعين غائبة
 ٣٦٦ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته

باب القسمة	٣٩٨
كتاب الشهادات	٣٧٤
فصل في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الخ	٣٨١
فصل في تحمل الشهادة الخ	٣٨٧
فصل في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها	٣٨٨
فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم	٣٩٠
كتاب الدعوى والبيّنات	٣٩٣
فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه	٣٩٨
فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف	٤٠١
فصل في النكول	٤٠٣
فصل في تعارض البيّنات	٤٠٥
فصل في اختلاف المتداعين	٤٠٧
فصل في القاق	٤١٠
كتاب الاعتاق	٤١٢
فصل في العتق بالبعضية	٤١٦
فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة	٤١٨
فصل في الولاء	٤٢١
كتاب التدبير	٤٢٢
فصل في حكم حل المدبرة الخ	٤٢٦
كتاب الكتابة	٤٢٧
فصل فيما يلزم السيد الخ	٤٣١
فصل في لزوم الكتابة	٤٣٥
فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ	٤٣٧
كتاب أمهات الاولاد	٤٤٢

